

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة العشرون

١٩٣٩ - ١٩٤٠

دار الطباعة المصرية
بشارع رشدي باشا (الساحة سابقاً)

بيان

جرينا في ترتيب فهرست السنة العشرين للجنة بمجملها على قسمين :
قسم خاص بالابحاث القانونية والمقالات ، والقوانين ، وقسم آخر
يشمل أحكام محكمة النقض والأحكام الجنائية والمدنية ومحكمى استئناف
مصر وأسيوط ومحاكم الجنايات والمحاكم الكلية والتجارية والمستعجلة
وأحكام المحاكم الجزئية والشرعية والمختلطة بترتيب الحروف الأبجدية
وقد أعدنا تلخيص بعض الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست
ليسهل الرجوع إليها وقت الحاجة . والله المستعان ؟

راغب اسكندر — محمود فحام

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠

أبحاث ومقالات

- ١ - إصدار الشيك إلى أجل والمادة ٢٣٧ ع. (لحضرة الأستاذ أحمد رمزي بك المحامي) ص ١٣٤
- ٢ - الدعوى البولسية (لحضرة الأستاذ أحمد رمزي بك) ص ١٣٦
- ٣ - تعاصر النية مع الفعل المادى (لحضرة الأستاذ عبده حسن الزيات) ص ١٤٢
- ٤ - أموال الدولة العامة والخاصة (لحضرة الأستاذ عبد العزيز سليمان القاضى) ص ٤٠٠
- ٥ - تغيير الدين أو الملة أو المذهب وأثره فى كيان الاسر (للاستاذ عزيز خانكى بك) ص ٨٥٨
- ٦ - التشريع والقضاء التجاريين (لحضرة الأستاذ محمد كامل أمين ماش القاضى) ص ٨٦٧
- ٧ - واجب المحاكم فى قضايا الخبرة ، حول المادة ٢٤٣ مكررة من قانون المرافعات (لحضرة الأستاذ أحمد زكى المحامى بالأوقاف) ص ٨٠٩
- ٨ - الوصية المستورة واشتباها بعقود البيع والهبة (لحضرة الأستاذ عبد العزيز سليمان القاضى) ص ٧١٣

القوانين والمراسيم

- ٩ - قانون الأحكام العرفية (ص ١٥٢)
- ١٠ - مرسوم باعلان الأحكام العرفية (ص ١٥٥)
- ١١ - مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أنصبي الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية (ص ١٥٦)
- ١٢ - قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ ص ٥٤٧ (مصدر بكلمة حضرة الأستاذ أحمد رمزي بك المحامى) ص ٥٤٥

المحاضرات

- ١٣ - قانون الدمغة لحضرة صاحب العزة حبيب المصرى بك (ص ٥١٩)
- ١٤ - النظام القضائى فى أرض الحجاز لحضرة الأستاذ محمود علام القاضى (ص ٨٧٣)
- ١٥ - مسائل الأحوال الشخصية فى مصر لصاحب العزة الأستاذ نصيف زكى بك القاضى الاهلى (ص ١٢٦٨)

المنشورات

- ١٦ - منشور لنقابة المحامين رقم ١ لسنة ١٩٤٠ خاص بمحضرات المحامين تحت التمرين (ص ٧١٧)
- ١٧ - كتاب دورى من سعادة النائب العمومى بشأن العمال العاطلين (ص ٧١٧)
- ١٨ - منشور للنقابة بخصوص طلبات تقدير الآتخاب (ص ٨٧٤)
- ١٩ - تعليمات مختلفة بخصوص رسم الدمغة لحضرة عبد المنعم أفندى بدوى الموظف بمحكمة مصر الأهلية (ص ١٠٤١)
- ٢٠ - منشور وزارة العدل بشأن دمغة صندوق معاشات حضرات المحامين (ص ١٠٥٠)

فهرست

أحكام محكمة النقض والابرار الجناية والمدنية ومحكمتي استئناف مصر وأسيوط
والمجالس الحسنية والمحاكم الابتدائية والمستعجلة والجزئية والشرعية
ومحكمة الاستئناف المختلطة

<p>أو ضمنا . مدلول التنازل الضمني (الدلائل — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ ص (١٠٣٠)</p>	<p>(١)</p>
<p>ابطال المرافعة . مستأنف . عدم حضوره أمام قاضي التحضير . توجيه المستأنف لهذا الطلب ضده . إحالة القضية على الجلسة للفصل فيه . حضور المستأنف . رفضه</p>	<p>١ اب . رعايته على ابنه . مناطها . (استئناف مصر — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ ص (١٣٨٥)</p> <p>٢ اب أجني . اختصاص المحاكم المختلطة اتفاقية مونترو</p>
<p>(قنا الاملية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص (٦٢٤)</p> <p>ابطال المرافعة (انظر اختلاس اشياء محجوز عليها) اتجار في مواد مخدرة (انظر مشبه فيه ، ووصف التهمة)</p>	<p>(مصر الشرعية - ٢ يناير سنة ١٩٣٨ ص ٦٩٦)</p> <p>اب مصرى (انظر احوال شخصية) ابطال اجرامات وتسجيلات (انظر نيابة عمرية)</p>
<p>اتحاد الخصوم (انظر قوة الشيء المحكوم فيه) اتحاد ملة الخصوم (انظر دعوى النسب) اتحاد الملة (راجع اختصاص المجالس الملية)</p>	<p>٣ ابطال المرافعة . أمام الاستئناف . من الهيئة بأكملها . شرط الحكم به . عند تخلف المستأنفين . الظرف القهرى . (بنى سوف الكلية الاملية — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٤٩٩)</p>
<p>اتراك (انظر اختصاص) اتعاب (انظر محام ووكيل واجرة الوكيل أو السمسار وتوكيل ومحام وسمسار)</p>	<p>٤ ابطال المرافعة . انطباق المادتين ١٢٤ و ٣٦٦ من قانون المرافعات ، لا المادة ٣٠٠ من القانون المذكور (استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٤٥٦)</p>
<p>اتعاب الحارس (انظر حق الحبس) اتعاب الحارس القضائي (انظر حارس قضائي)</p>	<p>٥ ابطال المرافعة . بطلانها . تركها . التمسك بآثارها . من حق المدعى عليه ، التنازل عن التمسك بالبطلان . جوازه صراحة</p>

٢ .. اتعاب محاماة . حق المحكمة في
عدم القضاء بها

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٨
ص ٦٩٩)

اتعاب محاماة

(انظر سلطة المحاكم)

اتعاب ومصاريف

(انظر اجني)

اتفاق

(انظر عملة اعلى وفوائد واتعاب عام
واتعاب محاماة)

اتفاق جنائي . سبق إصرار . عاهة

مستديعة . الاشتراك فيه . موجب
لمسؤولية المتهمين فيه .

(نقض جنائي — ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
٢٣)

اتفاق على اتعاب

(انظر عام)

اتفاق على فوائد ربوية

(راجع دعوى مدنية)

اتفاق مونقرو

(انظر أب اجني)

اتفاقات

(انظر وكيل)

اتلاف زراعة . القصد الجنائي فيها .

مجرد تعمد الاتلاف . كاف لنحققه .

(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٧٣٦)

اتلاف زراعة . مقدار التالف . موضوعي

(نقض جنائي — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص
٤٣٥)

٧ اتعاب محاماة . الاتفاق بشأنها مع قيم .

دون استئذان المجلس الحسي . باطل .

صدور حكم نهائي بها . لا يمنع التقييم
الجديد من طلب بطلانها .

(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٨٤) .

٨ اتعاب محاماة . اتفاق دوري عليها .

مدى تطبيقه

(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٠٤٠)

٩ اتعاب محاماة . سقوطها بمضي المدة .

بدء سرعان هذا السقوط . ارتباط بين

القضايا . آثاره . تقادم طويل . تقادم

خمس . الفرق بينهما وبين التقادم القصير .

وفاء الدين . شرط أساسي في التقادم

القصير . يمين .

(الوالي — ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٤٧)

١٠ اتعاب محاماة . الاتفاق عليها بعد انتهاء

عمل المحامي . احترامها .

(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ١٠٣٧)

١١ اتعاب المحاماة . تبعية الفصل فيها للفصل

في الموضوع . ما يترتب عليها في حالة

ما اذا كان الفصل في الموضوع نهائيا .

(المحكمة العليا الشرعية — ٧ يونيو سنة ١٩٣٧
ص ١٣٥٠)

١٢ اتعاب محاماة عن قضايا جزئية .

اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيه .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٣٧ ص ١٣٥٠)

١٣ ١ — اتعاب محاماة . القضاء بها . حاله

- ٢٢ إثبات . دليل . تعلقه بالأمر المطلوب
اثباته . مسئولية تعاقدية . الاثبات
فيها . اثبات مخالفة المتعهد لتعهد . البيئة
والقرائن . مسئولية تقصيرية أوجنائية .
عقد وديعة . زيادة قيمة المودع على
ألف قرش في غير الأحوال التجارية .
اثباته بالكتابة .
(نقض مدني — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٣٧)
- ٢٣ إثبات - ربا فاحش . قرائن . جوازها .
عقديع بضاعة . اعتباره سند قرض .
تقديره . موضوعي
(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٧٩)
- ٢٤ إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير
الدلائل . مداها
(نقض مدني — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٣٣)
- ٢٥ إثبات . شهادة الشهود وأقوال المتهمين .
تقديرها . موضوعي
(نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٢٩)
- ٢٦ إثبات . طلب تحقيق . رفض قاضي
الموضوع له مع كفاية الأسباب . صحته .
(نقض مدني — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٩ ص
٢١٤)
- ٢٧ إثبات . علاقة الزوجية . اعتبارها مانعة .
من المطالبة بالحق . موضوعي
(نقض مدني — ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٩١٣)
- ٢٨ إثبات . قرار المحكمة الاستئنافية . إعلان
شاهد . عدولها عن ذلك . لا يعيب
- التقرير بالنقض
(راجع نقض)
التعليك
(راجع وضع اليد)
- ١٧ ١ — آثار . ليست كلها من المنافع
العامة . آثار غير مملوكة للحكومة .
(القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨)
٢ — آثار عربية . تسجيل عقار باعتباره
أثرأ . ماذا يترتب عليه ؟ الأمر العالي
الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بإنشاء
لجنة الآثار القديمة العربية . القانون رقم
٨ لسنة ١٩١٨ - صدور قرار بتسجيل
الأثر من وزير المعارف . وجوب
إعلانه لصاحب العقار . حق المطالبة
بالتعويض عن الارتفاق . متى يسقط ؟
(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٤٧)
- ١٨ إثبات . اعتراف متهم على آخر . عدوله .
غير مؤثر .
(نقض جنائي — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٤٨)
- ١٩ إثبات . تجزئة أقوال المتهم
(نقض جنائي — ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ص
١٣)
- ٢٠ إثبات . خطبة شخص . غير مانعة من
الدليل الكتابي .
(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٣٠٦)
- ٢١ إثبات . حرية القاضي الجنائي في تكوين
اعتقاده . تحقيقات أولية . أثرها .
(نقض جنائي — ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ص
١٨)

- الحكم . قرار تحضيري
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٠١)
- ٢٩ إثبات . قواعد الاثبات . لا تتعلق بالنظام العام . الاثبات بالبيينة في حالة لا يجوز فيها ذلك . السكوت عليه . تنازل عن الحق في الاثبات بالطريق الخاص . التمسك به أمام محكمة النقض . لا يجوز (نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٣٧)
- ٣٠ إثبات . قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . عقود تزيد قيمتها على عشرة جنيهات . اثباتها بالبيينة . قبوله صراحة أو ضمنا . جوازه . الاحتجاج بعدم الجواز في هذه الصورة . لا يقبل (نقض جنائي — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٩٥)
- ٣١ إثبات . مجنى عليه . عدم حلفه اليمين لحداثة سنه . ادلاؤه بأقوال . الأخذ بها . جوازه (نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٨٩٧)
- ٣٢ إثبات بالبيينة . تعاقد . مانع من الحصول على كتابة . جوازه (استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٩٣)
- ٣٣ إثبات بالبيينة . سندات دين . ضياعها بمحادث قهرى . مدى تطبيقه . (استئناف مختلط — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٢٥٨)
- ٣٤ اثبات بالبيينة . ضياع سند . شروطه (الحلة الكبرى — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٣٤)
- ٣٥ اثبات لبيينة . لا يمنعها التخوف من ذمة الشهود (استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٤٥٥)
- اثبات بالبيينة (انظر سمسار والدفع بالصورية وسند)
- اثبات قبول المسحوب عليه (انظر كميالة)
- اثبات الخطأ (انظر مسئولية)
- ٣٦ إثبات وقائع الاختصاص بالبيينة . جوازه (مصر التجارية الجزئية — ٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ٩٩٣)
- اثبات بالكتابة (راجع امر حفظ . واثبات)
- اثبات جريمة الزنا (انظر زنا)
- (انظر بيع ، وتحويل ، وتبديد ، وتمثيل ، وحق السكنى ، وحوالة دين ، ودعوى استحقاق ، ودعوى تزوير ، وسند تحت الاذن ، وشرقات ، وشركة ، وصورية ، وقذف ، ومسئولية تعاقدية ، وعام ، وتزوير ، وتعويض)

٣٧	اثبات في المواد الجنائية . اعتراف متهم على آخر . اقتناع المحكمة به . كفايته . (نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٣٥)	٤٣	اجارة . تحويل الاجرة . حوالة بالدين لاتوكيل بالقبض (استئناف مصر — ١٢ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٤٦٥)
٣٨	اثبات في المواد الجنائية . اعتماد المحكمة في الادانة على تحقيقها هي . وما تقتنع به منه . صحته . (نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٨٨)	٤٤	اجارة . تعرض لسبب قانوني صادر من المؤجر . علاقة المستأجر الثاني بالمؤجر دون المستأجر الأول . طلب تسليم . عدم قبوله . (نوبينا بصفة مستعجلة — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥١٣)
٣٩	اثبات في المواد الجنائية . الاستعانة بالكلاب البوليسية لتعزيز الدليل في جريمة . صحته (نقض جنائي — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٧٣)	٤٥	اجارة . حق المستأجر في الرجوع على المؤجر بالضمان . عدم إخبار المؤجر بالتعرض في ابتداء حصوله . علم المؤجر بالتعرض . لا يسقط حق المستأجر في الضمان (المادة ٣٧٥ مدني) (نقض مدني — أول فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١١١٣)
٤٠	اثبات في المواد الجنائية . سلطة القاضي الجنائي فيها . غير محددة . القرائن . أخذ المحكمة بها . كفايتها . (نقض جنائي — ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ ص ١٩٣)	٤٦	إجارة . دخول المؤجر العين المؤجرة لأسباب مستمدة من العقد أو القانون . التوفيق بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر . (مصر مستعجل — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥٦)
٤١	إثبات في المواد الجنائية . محاضر تحقيق . تقديرها (نقض جنائي — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩) أثر رجعي (راجع حكم)	٤٧	إجارة أشخاص . استحقاق التعويض عند الفسخ . الحكم بمبادىء العدالة والعادات (المجلة — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٦١٩) رقم ٢٤١
٤٢	اثراء على حساب الغير . قاصر . استدانته للزواج . تطبيق قانون المجالس الحسنية والمدني ، لا يعتبر من قبيل المنفعة (الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٨٢٠) اثراء (انظر دفع بعدم جواز نظر الدعوى)	٤٨	إجارة أشخاص . خادم . فصله . جوازه . المكافأة . تعويض . تقديره (استئناف مصر — ٨ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٣٦١)

- ٤٩ اجارة أشخاص - غير محدودة بمدة .
فسخ - شروطه - أعويض - عليه .
(المحلة الكبرى — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩
ص ٨٤٠)
- ٥٠ اجارة أشخاص - عامل - رب عمل .
علاقتهما - ماهيتها
(السيدة — ١٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
١٣٧)
الجامع الأزهر
(انظر شخصية معنوية)
- ٥١ أجانب - خاضعون للمحاكم الأهلية -
اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايهم
الجنائية . بعد معاهدة مونترو
(الاسكندرية المختلطة — ١٨ يونيه سنة ١٩٣٨
ص ٣٩٦)
أجانب
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية ، واحكام
عرفية ، ونفقة)
- ٥٢ اجراءات - نظر قضية قبل دورها -
جوازه . (المادتان ١٥٤ / ١ / ١٧٧ و ٢ /
تحقيق)
(نقض جنائي . — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٧٦)
اجراءات تحفظية
(انظر حراسة قضائية)
- ٥٣ اجراءات الصلح الواقع من الافلاس
(مصر — مستعجل — ١١ يوليو سنة ١٩٣٨
ص ٦٥٤)
- ٥٤ اجراءات نزاع الملكية . أمام المحاكم
المختلطة . زوال الصالح المختلط . غير مانع
- من اختصاصها .
(استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٥١)
- ٥٥ اجراءات نزاع ملكية . وقف الاعيان
أو بيعها . توجيه الاجراءات ضد المدين .
وورثته من بعده . أثره . بالنسبة للحائز
للعقار . باقى الثمن .
(استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ١٠٣٥)
اجراءات دعوى البيع
(راجع قاضى البيع)
اجراءات المعافاة
(انظر صحيفة الدعوى)
أجر المثل
(انظر حكر ووقف)
- ٥٦ أجرة - عقد ايجار - النص فيه على
استيفاء جزء من الأجرة لسدادها
للأموال الأميرية - سريان مدة السقوط
بالمادة ٢١١ مدنى عليه .
(نقض مدنى — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٠١)
- ٥٧ أجرة الوكيل أو السمسار - تقديرها .
في حالة عدم الاتفاق بمعرفة المحكمة . أساسه
(الاسكندرية التجارية الكلية الأهلية — ١٣
ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٩)
أجر الوكيل
(انظر وكيل)
أجرة
(انظر حكم)
أجرة خادم
(انظر نفقة)

الشيء المحكوم فيه - شرائطها - موضوع
الدعوى - تعريفه - السبب القانوني -
اختلافه عن حجج الدعوى
(مصر مستعجل - ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩
ص ٢٦٦)

أحكام أجنبية

(انظر اختصاص المحاكم المصرية وتنفيذ)

أحكام انتهائية

(انظر طعن بطريق النقض)

أحكام شرعية

(انظر عاكم أهلية)

أحكام الشريعة الإسلامية

(انظر ميراث)

أحكام صادرة من جهات الأحوال
الشخصية - صدورها في حدود اختصاصها -
سلطة المحاكم الأهلية - ثابتة
(الموسكى - ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ص
١٣٥)

أحكام عرفية - حارس على أموال
الامان - مقاضاة الامان - شروطها -
اختصاص المحاكم الأهلية - مناطه -
معاهدة مونترو - قضائها على نظرية
الصالح المختلط - نظام عام - اجنبى -
مصلحته - مداها

(الاسكندرية - مستعجل - ٢٩ فبراير سنة

١٩٤٠ ص ١٠١١)

أحكام غيايه استئنافية

(انظر معارضة)

٥٨ اجنبى . دفع بعدم اختصاص المحاكم
الأهلية - شروطه - حدوده - آثاره -

(المثنى - ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص
١٢٤٩)

٥٩ اجنبى . مطالبته بأتعاب ومصاريف

دعوى شرعية - المحاكم الشرعية مختصة

(المحكمة العليا الشرعية اول يوتيه سنة ١٩٣٧
ص ٦٦٦)

اجنبى

(انظر اختصاص المحاكم المختلطة ومحاكم
مختلطة)

احالة

(انظر اختصاص واختصاص قاضى الاحالة)

٦٠ احالة دعوى من محكمة إلى محكمة شروطها

(مصر مستعجل - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١٠٠١)

٦١ احالة الدعوى من محكمة إلى أخرى -

اتفاق الطرفين

(الجزيرة - ٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٣٣)

احراز

(انظر مخدر)

احراز أعقاب السجائر

(انظر أعقاب السجائر)

احراز مواد مخدرة

(انظر مشبه به)

٦٢ أحكام . تعليقها على شرط - عدم جوازه

(نوه - ٤ مارس سنة ١٩٣٩ ص
١٠٣٠)

٦٣ احكام - قضاء الامور المستعجلة - قوة

وطنيين . الحكم فيها ابتدائيا . افلاس
احدهما وحلول السنديك محله . دفع
بعدم الاختصاص لا يقبل (المادة
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
والمادتان ٢٥ و ٢٦ من لائحة التنظيم
القضائي الصادر بها القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٣٧)

(نقض مدني — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص

٧٣ اختصاص . عدم اختصاص المحاكم
الشرعية . بنظر ماعدا الارث من
الاحوال الشخصية بين غير المسلمين متى
اتحد مذهبهم

(السويش الشرعية — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥١)

٧٣ اختصاص . عدم سماع دعوى بطلان .
وقف الاعيان المبيعة قبل الفصل في قيمة
عقد البيع من المحكمة الاهلية .

(اسيوط الشرعية — ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧
ص ١٢٥١)

٧٤ اختصاص . عدم سماع دعوى بطلان
وقف الاعيان المبيعة . قبل الفصل في
قيمة عقد البيع من المحكمة الاهلية
(سوهاج الشرعية — ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧
ص ١٤٧)

٧٥ اختصاص . مسقى . دعوى باعادة
مسقى هدمت إلى حالتها السابقة .
اختصاص المحاكم الاهلية . اختصاص
الجهة الادارية . (المادتان ٢٣ مدني
و ١٩ من لائحة الترع والجسور الصادرة
في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤)

(نقض مدني — ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١١٠)

٦٦ أحكام القضاء المستعجل . أثره . متى
يعدل عنها

(مصر - مستعجل - ١١ يولي سنة ١٩٣٨ ص
٦٥٤)
أحكام القانون المدني (راجع حوالة بالدين)
أحكام المجالس المليية (انظر محاكم اهلية)

٦٧ أحكام المحكمين . ميعاد تقديمها قانونا .
التأخير فيه . لا بطلان .

(استئناف مصر — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ص
٦١٥)

أحكام وأوامر (راجع قضاء الامور المستعجلة)

٦٨ أحوال شخصية . أب مصري . اختصاص
المحاكم الشرعية .

(مصر الشرعية — ٢ يناير سنة ١٩٣٨ ص
٦٩٦)

أحوال شخصية (انظر اختصاص ، وأحكام ،
ونفقة متولدة من انكحة)
الحاق الثمار بالعقار (انظر حراسة)

٦٩ الحيازة . الاصل فيها . دخول المالك
في حوزة الحائز والتصرف فيه

(نقض مدني — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٧)
اخبار بسيط (راجع نشر)

٧٠ اختصاص . تنازع . حكم شرعي نهائي .
بعد حكم أهلي نهائي . الرجوع إلى الهيئة
المينة بالمادة ٨٠ من لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية . عدم جوازه ،

(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ٩٤)

٧١ اختصاص . دعوى قائمة بين خصمين

- ٧٦ اختصاص . محكمة محل المدعى عليهم . شروطه .
(مصر التجارية الجزئية — ٢ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٩٩٣)
- ٧٧ اختصاص . الاسرائيليين الربانيين . الجرة المختصة بنظر قضاياهم عند ادعاء اختلاف المذهب . اعلان المدعى عليه في غير محل اقامته . أثره في ميعة المعارضة والاستئناف .
(مصر الشرعية — ١١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥١)
- ٧٨ اختصاص . الاسرائيليون القراؤون . اختصاص مجلسهم الملى بنظر أحوالهم الشخصية
(مصر الشرعية — ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٧ ص ١٨٤٦)
- ٧٩ اختصاص . الاسرائيليون الربانيون . الجهة المختصة بنظر قضاياهم عند ادعاء اختلاف المذهب
(مصر الشرعية — ١١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨٤٦)
- ٨٠ اختصاص . يهود قراؤون . اختصاص المحاكم الشرعية بنظر قضايا أحوالهم الشخصية
(مصر الشرعية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٠)
- اختصاص (انظرا ثبات ، واجراءات نزع الملكية ، واختصاص ، واشكال ، ودعاوى الحكومة ، وحكم صادر من جهة قضائية ، ودعوى أصلية ، ودعوى استرداد الحياة ، وقضاة مستعجل ، وقاضى الأمور المستعجلة ، ومحاكم أهلية ، ومجالس مالية إنجليزية ، ومجالس حسية ، ومحاكم شرعية) .
الاختصاص لمدى ولاية المحاكم الأهلية (راجع تقض) .
اختصاص جهات الأحوال الشخصية (انظر نفقة)
- ٨١ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . اخلاء . ازالة
(مصر - مستعجل - اول مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٦٨)
- ٨٢ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . أمر على عريضة . التظلم منه . معدوم . التنفيذ وصعوباته . من حقه
(اسكندرية - مستعجل - ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٣٥٩)
- ٨٣ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . حجز تحت يد الغير . شروطه . طلب الغائه
(مصر الأهلية - مستعجل - ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٨ ص ٤٧٩)
- ٨٤ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . ضابطه
(مصر - مستعجل - ٤ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٦٥٨)
- ٨٥ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . فى دعاوى التزوير والانكار والاستحقاق والاسترداد . معدوم . ولو فى صورة دعوى أخرى مستعجلة
(اسكندرية - مستعجل - ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٣٤٥)
- ٨٦ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . مناطه . أو عدمه . فى فسخ عقد الايجار والاخلاء . وهلاك العين المؤجرة . متى يكون الهلاك كلياً ؟
(مصر - مستعجل - ٦ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٣٦٢)

اختصاص المجلس الملى (انظر اختصاص)
اختصاص المجلس الملى للاقباط الارثوذكس
(انظر نفقات)

اختصاص المحاكم (انظر ملكية)
اختصاص المحاكم التجارية (انظر اختصاص)
ومحاكم تجارية (

اختصاص محكمة محل الاتفاق . شروطه
ومناطه .

(مصر التجارية الجزئية - ٢ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ٩٩٣)
اختصاص المحكمة المدنية (انظر قاضى الامور
المستعجلة)

اختصاص محكمة الموضوع (انظر انعاب محاماة)
اختصاص محكمة الموضوع (انظر نيابة عمومية)
اختصاص محكمة الامور المستعجلة -
دفع بعدمه . طلب الغاء محاضر تسليم
للحارس . رفضه .

(مصر - مستعجل - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥٨)
اختصاص مركزى . محل المدعى عليه .
تعريفه . جواز تعدده .
(بنى زار - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٢٧٥)
اختصاص نوعى (انظر دفع)

١ - اختصاص القضاء المختلط .
دعوى تبعية . ارتباط . الاحالة
٢ - اختصاص حالة الارتباط . النزاع
ناشئ عن عقد واحد . احالة . توافرها
٣ - اختصاص القضاء المختلط . حالة
الارتباط . دعوى فرعية تابعة لدعوى
أصلية . أمام القضاء الاهلى . احالة
النزاع عليها .

(استئناف مختلط - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ١٠٢٨)

اختصاص المحاكم . نصاب . تفسير .
(استئناف مصر - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٦)

٨٧ ١ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة .

من النظام العام - ٢ - اختصاص قاضى
الامور المستعجلة . فى المواد
التجارية . ثابت - ٣ - اختصاص قاضى
الامور المستعجلة . بتصفية شركة . عدمه
(اسكندرية - مستعجل - ٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٢٠)

٨٨ اختصاص القاضى المستعجل . فى اشكال
فى تنفيذ تسليم اطيان . لايمس الموضوع
(استئناف مختلط - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٧)

اختصاص القضاء المستعجل (انظر اختصاص المحاكم
الاهلية ، واشكالات التنفيذ ، واشكال فى التنفيذ ،
وبروتستو ، وحارس قضائى ، وحكم ، وحجز
مال الدين لدى الغير ، وحراسة قضائية ، وعرائض
الداوى ، وحكم مرمى مزاد ، ومبالغ معجوزة)

٨٩ اختصاص قاضى الاحالة . احالة متهم
لمحاكمته بطريق الخيرة بين الجنتحة والجنائية .
لانكون الا الى محكمة الجنائيات .
الاحالة على هذه الصورة لمحكمة الجنتح .
غير جائزة (قانون ١٩ أكتوبر سنة
١٩٢٥ والمواد ١٤٨ تحقيق و ٣٣ تشكيل)
(نقض جنائى - ١٨ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٣١٧)

٩٠ اختصاص المجالس المالية - مناطه . اتحاد
ملة الخصوم . اختلافه . اختصاص المحكمة
الشرعية .

(مصر - مستعجل - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥٧)

٩١ اختصاص المجلس الملى بنظر قضايا
التفقة بين الاقباط الارثوذكس . تكليف
الدافع به بتقديم الدليل .

(أسبوط الشرعية - ٤ يولييه سنة ١٩٣٧ ص ٨٤٧)

اختصاص مجالس مالية (انظر ناظر وقف)

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

- ٩٧ اختصاص المحاكم التجارية . الأعمال التجارية البحتة ولو كانت من غير تاجر (استنادية التجارية للكلية الأهلية - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ من ١٢٠٠)
- ٩٨ اختصاص المحاكم الشرعية . حكم شرعي نهائي . وحكم ملى نهائي . وراثه . نزاع على نسب . عدم اتفاق الخصوم على قبول احكام المجلس الملى . ضخته (مصر الأهلية - ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٢٥١) اختصاص المحاكم الشرعية (انظر اختصاص ، واختصاص المجالس المالية ، واجنبى ، واحوال شخصية ، وموارىك ، ونفقة ، ودعوى النسب)
- ٩٩ اختصاص المحاكم المختلطة . حجز عقارى . رهن عين مرتبط بها حق امتياز لاجنبى . استئناف مختلط - ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠١
- ١٠٠ اختصاص المحاكم المختلطة . دعوى مرفوعة من ايطالى ضد المصرى . تغيير الجنسية . غير مؤثر . (استئناف مختلط - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ ص ١٠٣٦)
- ١٠١ اختصاص المحاكم المختلطة . دعوى مرفوعة بصفة صحيحة أمامها . زوال المصلحة المختلطة - لا يمنعه (استئناف مختلط - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٢)
- ١٠٢ ١ - اختصاص المحاكم المصرية . فى تنفيذ الاحكام الاجنبية . مقرر ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . اترك . خضوعهم لها - ٣ - اختصاص دولي . مسائل التنفيذ . محل اقامة المدين . وإلا
- فحل التنفيذ (استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦٤)
- ١٠٣ اختصاص المحاكم الأهلية . اختصاص المحاكم المختلطة . المادة ٣٤ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة الملحقه بمعاهدة مونترو . الشروط اللازمة لخضوع الشركة للقضاء المختلط . شركة . جنسية تطبيق القواعد العامة . عدم ارتباط جنسية الشركة بجنسية الشركاء . جنسية شركات المساهمة . عناية الشارع المصرى ببيان جنسيتها . جنسية بقية الشركات . اختلاف الفقهاء فيها . المصلحة الاجنبية . تحديد لها فى محاضر لجنة التحرير بمؤتمر مونترو . المادة ٢٦ من اللائحة سالفة الذكر . جواز استنتاج المحكمة لقبول الخضوع للقضاء الاهلى من وقائع الدعوى (استئناف مصر - ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢٦)
- ١٠٤ اختصاص المحاكم الأهلية . اشكال . فى تنفيذ حكم شرعى . مداه (استئناف مصر - ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩٤)
- ١٠٥ اختصاص المحاكم الأهلية . امر ادارى من مجلس محلى . إيقافه . عدمه (شين الكوم - ١٦ مايو سنة ١٩٣٧ ص ٣٨٦)
- ١٠٦ اختصاص . المحاكم الأهلية ولايتها العامة . طبقا للائحة ترتيبها . حقها فى وقف تنفيذ حكم شرعى . مقرر (استئناف مصر - ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩٤)

الحساب بواسطة المحكمة (المادة ٢٩٦)

ع — ٣١)

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٦٥)

١١٠ اختلاس اشياء محجوزة . دين لبنك

التسليف الزراعي . حجز اداري على

زراعة من اجل هذا الدين . بيع المحصول

المحجوز وتسديد ثمنه في الدين . لا

يخلص من العقاب . (المرسوم بقانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بينك

التسليف الزراعي ودكرينو ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨٥)

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٠

ص ١٠٧١)

١١١ اختلاس اشياء محجوزة . حجز قضائي

او اداري . متى يعتبر قائما ؟ عدم تعيين

حارس . لا وجود للحجز . مالك الشيء .

تصرفه فيه . لا عقاب

نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠

ص ١٠٧٩)

١١٢ اختلاس اشياء محجوز عليها . دعوى

الايجار وتثبيت الحجز . لبطل المرافعة

فيها . تجديدها واستصدار حكم بالايجار

وصحة الحجز . موجب لقيام الحجز

قانونا . تبديد المحجوز عليه بعدها .

معاقب عليه

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

ص ٥٨٦)

١١٣ اختلاس اموال اميرية . كونستابل .

وصول المال اليه بسبب وظيفته .

اختلاسه . عقابه بمقتضى المادة ١١٣ ع .

دفعه بان المال خصوصي لاستيلائه عليه

١٠٧ اختصاص المحاكم الاهلية . نفقة .

الخلاف بين لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

والقانون المدني . حكم محكمة النقض .

بعدم اختصاص المحاكم الاهلية . عدم

اختصاص القضاء المستعجل تبعا لذلك .

(الاسكندرية - مستعجل - ٤ مايو سنة ١٩٣٩

ص ١١٦)

اختصاص المحاكم الاهلية (انظر احكام

واحكام عرقية ، ودعوى استحقاق بين وطنيين ،

وحراسة ، وقضاء مستعجل ، ووقف)

اختصاص عا كم الاحوال الشخصية (انظر وصيه)

اختصاص محكمة المقار (انظر بيع)

اختصاص المحكمة التجارية (انظر دعوى

اشهار افلاس)

اختصاص المحكمة المدنية (انظر دعوى الصورية)

اختصاص المحكمة الابتدائية والجزئية (انظر

استئناف)

اختصاص وزارة الاشغال (انظر رى)

١٠٨ اختلاس . تسليم مقيد بشرط واجب

التنفيذ في الحال . متى لا يحول دون

قيام ركن الاختلاس ؟ تسليم اذن فيه او

ايح الابتعاد بالشيء المسلم عن صاحبه

ولو فترة قصيرة من الزمن . انتقال

الحيازة للمستلم . لا سرقة . مثال .

(المادتان ٢٧٥ ع - ٣١٨)

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٠

ص ١٠٦٧)

١٠٩ اختلاس . مشرف . تبديده . اموال

عديمي الاهلية . قرارات المجالس الحسبية

بشأن تصفية الحساب . ليست حجة

على متولي امور عديمي الاهلية . تصفية

- ١٢٢ استئناف . اثره . اعادة طرح الموضوع برمته على محكمة الاستئناف بأسايفه وأدلته . رفع استئناف فرعى . شرطه . عدم الحكم للاستئناف عليه بكل طلباته الأصلية
(نقض مدنى — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٩٩)
- ١٢٣ ١ — استئناف . حق التصدى (المادتان ٣٧١ و ٣٧٢ مرافعات ٢ — استئناف . طلبات جديدة (المادة ٣٦٨ مرافعات)
(نقض مدنى — ٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥٦)
- ١٢٤ استئناف . حكم صادر بقبول دعوى الانكار . الغاؤه . التكلم فى الموضوع
(استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٧)
- ١٢٥ استئناف . حكم صادر بوضع صيغة تنفيذية على حكم . جوازه .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٧)
- ١٢٦ استئناف . حكم غيائى . معارضة المتهم فيه . استئناف النيابة له . وجوب ايقاف النظر فى الاستئناف حتى يفصل فى المعارضة
(نقض جنائى — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٩٢)
- ١٢٧ استئناف . حكم قاضى البيوع . فى نزاع خاص بالموضوع . قبوله
(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٥)
- ١٢٨ استئناف حكم نزاع الملكية . ميعاده . فيما هو خارج عن الاجراءات . خمسة عشر يوما
(استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٥١)
- ١٢٩ استئناف . حكم نزاع ملكية . رفض دفع بعدم جواز نزاع الملكية أمام قاضى البيوع . غير مانع من قبوله
(استئناف مصر — ٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦٠٧)
- ١٣٠ استئناف . رفعه فى الميعاد من بعض الورثة . مرياته على الآخرين .
(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٠٤٠)
- ١٣١ استئناف . طلبات جديدة . حدودها . تعديل الطلبات . حكمه فيه
(استئناف مصر — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٧٩)
- ١٣٢ استئناف . عدم قيده فى الميعاد . رفع استئناف آخر بعد الميعاد . انعدام صحته
(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٣٢٠)
- ١٣٣ استئناف . عن حكم صادر من محكمة ابتدائية . بصفة مستعجلة فى الميعاد العادى
(استئناف مصر — ٤ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦٠٦)
- ١٣٤ استئناف . عدم قيده . قبل ال ٤٨ ساعة بطلانه . اليوم السابق عطلة . غير مؤثر
(استئناف مصر — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦١٩)
- ١٣٥ استئناف قرارات المجالس الحسبية . التقرير به . شفى ثم يدونه الكاتب . أو بتقرير كتابى
(مجلس حسبى على — ٢١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٨٠٠)
- ١٣٦ استئناف . قيده فى الميعاد . العبرة باليوم الذى يدفع فيه الرسم . لا بتأشير قلم الكتاب فى الجدول
(الاسكندرية الكلية الاملية — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٨٢٠)
- ١٣٧ استئناف . قيده . ميعاده .
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٢٩٧)
- ١٣٨ استئناف . قيمة الدعوى . الطلبات الختامية . اختصاص المحكمة الابتدائية والجزئية . تبعا لقيمة النصاب . تخفيض الطلبات . نتائجها
(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢٧)

- ١٣٩ استئناف - مدعى مدنى - حكم بعدم قبول الدعوى المدنية . يشمل الدعويين المدنية والجنائية . وبعد الحكم فى موضوعها . قاصر على الحقوق المدنية (الاسكندرية الكلية الاملية - ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٨٥)
- ١٤٠ استئناف . ميعاد . مرض المحكوم عليه . هل يكون سبباً لمد الميعاد . (تقضى جنائى - ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١)
- ١٤١ ١ - استئناف - ميعاده - مراعاته بالنسبة للمحكوم لهم ٢ - استئناف - تقدير قيمته - التعويضات لا تشملها (استئناف مملط - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٥)
- ١٤٢ استئناف . نصاياه أمام محكمة الاستئناف . تقديره (استئناف مصر - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٢١٨)
- استئناف (انظر اختصاص ، و اعلان الدعوى ، و اعلان المدعى عليه ، و ابطال المرافعة ، و حكم و حكم حضورى فى مواد الجرح ، و حكم مرسى مراد ، و حكم قطعى ، و دعوى ، و دعوى استحقاق ، و دعوى استحقاق فرعية ، و قاضى البيوع ، و حكم غيابى ، و انقطاع المرافعة ، و دفع بعدم جواز نظر الدعوى)
- ١٤٣ استئناف النيابة - أثره (نقض جنائى - ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٨)
- ١٤٤ استئناف حكم . قبوله - صريح أو ضمنى (قنا الكلية - ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٦٢٧)
- ١٤٥ استئناف فرعى - ميعاد تقديمه (استئناف مصر - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٢٩٢)
- استئناف حكم البيع (انظر بيع عقار)
استئناف فرعى (انظر استئناف)
- ١٤٦ استئناف من احد المسؤولين بالتضامن اعتبارهم كفلاء ووكلاء عن بعضهم . سريانه على الباقيين . الميعاد . لا أهمية له . (نقض مدنى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٥٥)
- ١٤٧ استبدال . يباشره ناظر الوقف المشروط له الاستبدال (المادة ١٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية) (نقض مدنى - ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٥٨)
- استبدال الديون (انظر اوصياء مختارون ، و عقد بيع)
- ١٤٨ استجواب متهم . أثره (طأ - ١٩ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٨٤)
- استحالة التنفيذ (انظر نظرية الطوارئ)
استحقاق (انظر عند تحت الاذن)
- ١٤٩ استحقاق فى وقف . حق شخصى . سقوطه بالوفاة . مصلحة دائن المستحق فى استمرار الاستحقاق (مصر - مستجبل - ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠١٦)
- ١٥٠ استحقاق فى وقف . صرفه للمستحق الظاهر - لا ضمان على الناظر - الرد - حالته . (استئناف مصر - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١١٥٣)
- استحقاق فى وقف (انظر نفقة و وقف)
استدانته (انظر اثره على حساب التبر)
استرداد (انظر ايجار)
استرداد الحيابة (انظر دعوى استرداد الحيابة)

استعمال القوة (انظر دفاع شرعى عن المال)
استفزاز (انظر زنا ، وسب على)

١٥٦ اسم مستعار . صوريته . عدم التسك
بها . الحكم الصادر بها . حجيتها ونفاذه

(استئناف مختلط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٢)

١٥٧ اسم مستعار . قياسه على الوكيل ، حق
العزل

(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠١)

اسم مستعار (انظر حوالة بالدين)
اسلام (انظر وفاة)

١٥٨ اشتباه . شروطه . سلاح . طبيعته .
جائس . تعريفه

(مناخه — ٢٥ يولي سنة ١٩٣٩ ص ١١٣٢)
اشتباه (انظر وصف التهمة)

١٥٩ اشتراط لمصلحة الغير . شرطه .
للمشتري مصلحة شخصية أو مادية
أو أدية . حقه في مطالبة المتعهد
مباشرة

(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٩٢٣)

اشتراك (راجع اتفاق جنائي ، وشريك)

١٦٠ اشكال . أسبابه . سلطة قاضي الأمور
المستعجلة

(مصر الالهية — مستعجل — ٩ ديسمبر سنة
١٩٣٩ ص ٦٦٣)

١٦١ اشكال . بدء التنفيذ . غير لازم . علته
من ناحية المستشكل والمستشكل ضده

(مصر الالهية — مستعجل — ٦ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٨٢٣)

١٥١ استرداد عقارى . سببه . شروطه .
المادة ٤٦٢ مدنى

(المحلة الكبرى — ١٩ يولي سنة ١٩٣٨
ص ١٢٤١)

الاسرائيليون القراون (انظر اختصاص)

الاسرائيليين الريانيين (انظر اختصاص)

استعارة اسم (انظر اختصاص المحاكم المختلطة)

١٥٢ استعجال . مشتر . عدم قيامه بدفع
باقي الثمن . النص في العقد على الفسخ
حتما . حق الطرد من العين المبيعة .

(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٦)

١٥٣ استعجال . مناطه . نزاع بين أعضاء
الجمعية ومجلس ادارتها . موجب
للحراسة

(مصر الالهية — مستعجل — ٢٠ مارس سنة ١٩٣٨
ص ١٢٣٢)

استعجال (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة ،
وقضاء مستعجل)

١٥٤ استغراق . ركون المحكمة إلى ما تم
منه أمام النيابة دون ما جرى أمامها .
جوازه

(نقض جنائي — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٥٧٣)

١٥٥ استعمال محرر مزور . جريمة مستمرة .
انقطاع استمرارها . بصدور الحكم
النهائى بالتزوير . أو التنازل عن التسك به .
دفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى
العمومية . الفصل فيه ضمنا بأسباب
الحكم . صحته .

(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٧٣٧)

- ١٦٢ اشكال . في تنفيذ حكم متعلق بالموضوع .
اختصاص المحكمة التي أصدرته
(استئناف مصر — ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩
ص ٩٤)
اشكال (انظر اختصاص المحاكم الاملية ،
واختصاص القاضى المستعجل ، وحكم مرسى مزاد)
- ١٦٣ إشكال في التنفيذ . طلب منعه أو وقفه .
تقديمه قبل اتمام التنفيذ . حجز تحت
اليدين . يتم بمجرد توقيعه . اختصاص
القضاء المستعجل به . حدود تقديره .
حجز . بطلانه . مداه
(مصر — مستعجل — ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩
ص ٣٣٧)
اشكال في التنفيذ (انظر محاكم املية)
- ١٦٤ إشكالات التنفيذ . اختصاص القضاء
المستعجل بنظرها . مناطه
(الاسكندرية الاملية — مستعجل — ٢٦ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ١٢٢٥)
اشكالات في التنفيذ (انظر دعاوى الحكومة)
- ١٦٥ اشهار افلاس . تاجر . انقطاعه عن عمله
التجارى . لم يكن في حالة توقف عن
الدفع . عدم قبوله
(استئناف مخطوط — ١٢ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٢٦٣)
- ١٦٦ اشهار افلاس . دين ثابت . مستحق
الاداء . الحكم به . دعوى جنائية قائمة .
لا توجب الايقاف
(استئناف مخطوط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٣)
اشهار افلاس (انظر عقد بيع)
- ١٦٧ أشياء محجوزة . عدم تعيين حارس
- عليها . تبديد المالك لها . لاعتقاب
(اسيوط — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٩٧٦)
اشياء محجوزة (راجع بيع)
اشياء مفقودة (انظر سرقة)
اشياء نوعبة (انظر نقل ملكية الشئ المبيع)
- ١٦٨ اصابة خطأ . عدم احتياط
(جنح مصر المختلطة — ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٨
ص ٣٩٨)
اصابة (انظر سرقة)
اصل الحق (انظر قضاة مستعجل ، ودعوى
منع تعرض)
اصل الوقف (انظر محاكم مختلطة)
اضافة الملحقات للملك (انظر صحيفة الدعوى)
- ١٦٩ اضراب . تحريض على الاضراب . لم
يؤد الى نتيجة . توافره . مجرد اصدار
قرار الاضراب واذاعته . غير معاقب
عليه
(الاسكندرية الكلية الاملية — ٢٤ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ١٣٩٢)
اعادة الاجراءات (انظر اعلان)
اعانة (انظر حجز تحت يد الغير)
اعتداء على النفس او المال (انظر دفاع شرعى)
اعتراف (راجع اثبات)
اعتراف بالدين (انظر كمبيالة)
اعتراف بالتزام (انظر نفاذ مؤقت)
اعتراف متهم على آخر (انظر اثبات في المواد
الجنائية)
- ١٧٠ اعتياد على الاقراض بالربا الفاحش .
وصف مغنوى بحت . لا شأن
للمقترضين به
(استئناف مصر — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ٢١٦)

- ١٧١ الاعتياد على الاقراض بالربا . اركان
الجريمة . الدعوى العمومية . سقوطها
بمضى المدة . تجديد الدين . وتقاضى
الفوائد . اعتباره عملية ربوية مستقلة .
اعتياد على الاقراض بالربا . الدعوى
العمومية . المدة المسقطه لها . حالة تعدد
المجنى عليهم . اساس احتسابها
(نقض جنائى — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٧٩)
- ١٧٢ إعدام . الحكم به . توافر أدلة خاصة
غير لازم . شريك . جواز الحكم عليه
بعقوبة الاعدام
(نقض جنائى — ٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٣٧)
اعضاء النيابة العمومية (انظر رد القضاة
عن الحكم)
اعفاء من الرسوم القضائية (انظر قطع المدة)
- ١٧٣ اعقاب السجائر . احرازها لاعقاب
عليه . غش الدخان . شروع . لا عقاب
(طما — ١١ يناير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢٧)
- ١٧٤ اعمال تجارية . حلقات الاسماك
والموردين والصيادين ومن اليهم .
اعتبارها كذلك
(الاسكندرية التجارية الكلية الاهلية — ١٣
ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٩)
- ١٧٥ اعمال تجارية . صفة التاجر . ليست
لازمة . تطبيق المادة ٢ تجارى .
(الاسكندرية التجارية الكلية الاهلية — ٢٤
فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٠)
اعمال تجارية (انظر اختصاص المحاكم المدنية ،
ومسرة ، ومعاملات تجارية)
اعمال قابلة للبطالان (انظر تفليسة)
- ١٧٦ اعلان . تسليمه للحاكم او شيخ البلدة .
وجوب تثبيت المحضر من ايصاله الى
اربابه . عدم حصوله . بطلانه .
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر ١٩٣٩
ص ١١٥٨)
- ١٧٧ اعلان . تسليمه للنيابة . عدم ذكر التحريات
وبيانها . بطلانه
(شين الكوم — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٢٧٦)
- ١٧٨ اعلان . الدفع ببطلانه . الخطأ الكتابي
فى الاسم . عدم تأثيره فى صحة الاعلان .
مخاطبة المعلن اليه المخاطبة القانونية
بالاسم الوارد فى الاعلان . ما تقتضيه
(بنى سوف الشرعية — ١٨ يوليو سنة ١٩٣٧
ص ٨٤٧)
- ١٧٩ اعلان . عدم اتخاذ مكتب المحامى محلا
مختارا . لا يجوز اعلانه فيه .
(نقض مدنى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٥٦)
- ١٨٠ اعلان . قائمة توزيع . فى محل محام .
انقطع عن عمله . بطلانه اعادة
الاجراءات
(استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٣)
- ١٨١ اعلان . محكمة غير مختصة . قاطع للبدء .
تحويل صوري . دفع بعدم الاختصاص .
معاهدة موقتر . آثارها .
(المحلة الكبرى — ٤ يونيو سنة ١٩٣٩ ص
١٠٣١)
اعلان (انظر دفع بعدم قبول الدعوى ، وتقرير الطعن ،

- ورقة التكليف بالحضور)
اعلان الحجز (انظر حيز ما للدين لدى الغير)
- ١٨٢ ١ - اعلان دعوى . تعدد المدعين . او
المدعى عليهم . حالة عدم التجزئة
والانقسام . سرياتها على الجميع .
٢ - اعلان الحكم . لمدين متضامن .
ميعاد الاستئناف . سرياته في حق
باقي المدينين
(استئناف مختلط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٢٥٩)
اعلان الحكم (راجع نقض)
اعلان الدعوى (انظر محاكمة)
اعلان العامن (انظر نقض و ابرام)
اعلان شهود (انظر اثبات)
- ١٨٣ اعلان المدعى عليه . في غير محل اقامته .
أثره في ميعاد المعارضة والاستئناف
(مصر الشرعية — ١١ مايو سنة ١٩٣٦ ص
٨٤٦)
اعلان المدين (انظر دعوى استرداد)
اعلان المدين استئنافا (انظر قسمة غراما)
- ١٨٤ اغتصاب . الدعوى بسلامة نية المعتصب .
غير منتج
(استئناف مصر — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١١٥٦)
- ١٨٥ إفساد الأخلاق . هتك عرض . مناط
العقاب في المادة ٢٧٢ عقوبات
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٩٦)
- ١٨٦ افلاس . شروطه . ديون . التوقف عن
دفعها . مدلوله . شروطه .
(مصر — ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٩٧٩)
- ١٨٧ افلاس . صلح بين المفلس ودائنيه . أثره .
- عدم تثبيت الدين . نتيجة
(كفر الدوار — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٣٣)
- ١٨٨ افلاس . ضمان الدين برهن تأميني . غير
مانع . نزاع غير جدي . لا يوقفه .
(مصر الأهلية — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٠٥)
- ١٨٩ افلاس . قاعدة لا إفلاس على افلاس .
نطاق تطبيقها . تقيدها بما تم في الافلاس
الأول
(مصر الأهلية — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٩٥٨)
- ١٩٠ إفلاس . المحكمة المختصة بإشهاره .
(مصر الأهلية — ١٣ مارس سنة ١٩٣٩
ص ٣٢٥)
افلاس (انظر اختصاص ، وفيلسة ، وتاجر ،
واجراءات الصلح ، وحكم غيبي ، ودعوى
الافلاس ، ودعوى اشهار افلاس ، وفيريك
متضامن ، وعقد ، وعقد بيع ، وعمل تجارى ،
وعاكم مختلطة ، ومعارضة)
اقارب (انظر نفقة)
اقباط ارتوذكس (انظر اختصاص المجلس الملي ،
ومجلس ملي)
- ١٩١ اقرار بنسب ولد لآبيه . مبنى على الزنا .
غير ملزم . مدى مفعوله
(مصر الشرعية — ١٤ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ٨٤٩)
- ١٩٢ اقرار قضائي . بحث أركانه . وشهادة
الشهود . تقديرها . موضوعي .
(نقض مدني — أول يونيو سنة ١٩٣٩
ص ٢٠٢)
- ١٩٣ إقرار من الوصي بدين علي القاصر .

- بغير إذن المجلس الحسى . غير ملزم له .
(استئناف مصر — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٣٠٥)
- ١٩٨ التزامات . تأمينات . شطب الزهن .
وجوب سبق ستداد الذين عليه
(فوه — ٤ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٠)
التزامات دورية (انظر تقادم حصى)
التزامات متكررة (انظر تقادم حصى)
- ١٩٩ التماس . بسبب الغش . تأثير في رأى
القضاة . كفايته
(استئناف مصر — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠
ص ١٢٩)
- ٢٠٠ التماس . غش . شروط . حضور الملتبس
في الاستئناف . سكوتة عن دعوى مزاعم
خصمه . مانع من العودة إليها في
الالتماس
(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٤٦٤)
- ٢٠١ التماس . غش . إهمال الخصم في الدفاع .
لا يكون الغش
(نقض مدنى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٤٤٢)
- ٢٠٢ التماس إعادة النظر . حكم ابتدائى بشىء
لم يطلبه الاخصام . عدم إثباته استئنافيا .
غير مقبول .
(استئناف مختلط — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٦)
- ٢٠٣ التماس إعادة النظر . دعوى تعويض .
متضمنة لأرقام مختلفة . اغتيال واحدة
- ١٩٤ اقرض تقود بفوائد ربوية . من جرائم
العادة . ركن العادة . متى يعتبر متوافرا ؟
تواريخ القروض . تواريخ التجديد .
وجوب بيانها في الحكم . المادة ٢٩٤
المكررة ع — ٣٣٩
(نقض جنائى — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٨٦)
اقفال باب المرافعة (انظر دفاع)
اكتساب الملكية (انظر وارث)
اكراه (انظر سرقة)
اكراه بدنى (انظر تنفيذ الاحكام ، وتنفيذ)
- ١٩٥ التزام . الاخلال به . الفسخ بحكم قضائى .
سلطة المحكمة في هذا الموضوع
(نقض مدنى — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٧٣)
- ١٩٦ التزام مبنى على تعاقد . اخلال أحد
المتعاقدين به . عدم التزام الطرف الآخر .
التنبيه أو استصدار حكم بالفسخ . غير
لازم .
(نقض مدنى — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٦٧)
- الالتزام (انظر ام ، وتأمين ، وتعويض ، ويوع
تجارية ، وزوجية ، وضمان المبيع ، وكفيل)
الالتزام شخصى (انظر حق السكنى)
- ١٩٧ الالتزام بالضمان . قابل للتجزئة . في حالة

- منها . غير . مؤثر
(استئناف مخطوط — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٥٢)
- ٢٠٤ ١ — التماس إعادة النظر . عدم الحكم في
احد الطلبات . شرطه . اغفال هذا
الطلب كلية . الفصل فيه دلالة . صحته .
٢ — التماس إعادة النظر . تناقض الحكم
قاصر على منطوق الحكم دون أسبابه .
(شين الكوم الكلية الاملية — ٢٠ مايو
سنة ١٩٣٩ ص ١١٦٩)
النا . (انظر امر ادارى)
- ٢٠٥ القضاء بعلم القاضى . ذكر أمور في الحكم
عن طريق الخبرة بالشئون العامة . آثان
القطن . المقارنة بينها في سنوات مختلفة .
ليس من قبيل القضاء بعلم القاضى
(نقض مدنى — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٢٧)
المان (انظر احكام عرفية)
- ٢٠٦ أم . قبولها الشراء لولدها القاصر من
وليه . صحيح
(الوالى — ٢٩ مارس سنة ١٩٣٩ ص
٦٧٠)
- ٢٠٧ أم . التزامها بنفقة بلتها . تعهد بغير
سبب . لا تعويض
(السبلاوين — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٢٤٦)
امتداد عقد الايجار (انظر عقد ايجار)
امتياز البائع (انظر ثمن المنقول المبيع)
- ٢٠٨ امر ادارى . موجب للتعويض . لا
الالغاء والايقاف
(المطارين — ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٨٠)
امر ادارى (انظر اختصاص المحاكم الاملية ،
ومنفعة عامة)
- ٢٠٩ أمر حفظ . وجوب إثباته بالكتابة
(نقض جنائى — ٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٣٤)
- ٢١٠ امر الحفظ . قوته . الخطأ فيه يمنع من
العدول عنه
(طبا — ١٩ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٨٤)
- ٢١١ امر الحفظ . متى يكون له قوة الشيء
المحكوم فيه . التمسك بصدور هذا الامر .
جوازه لأول مرة امام محكمة النقض .
تعلقه بالنظام العام . (المادة ٤٢
تحقيق)
(نقض جنائى — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٩٣)
امر الحفظ (انظر دليل جديد)
امر بالتفريق (انظر مظاهرة)
امر على عريضة (انظر اختصاص قاضى الأمور
المستعجلة)
- ٢١٢ اموال - وضع اليد عليها - مجرد تسوير .
او المرور بها - غير كاف لاعتباره .
حالته
(نقض مدنى - ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٧)
اموال عديمى الاملية (انظر اختلاس)
اموال الالمان (انظر احكام عرفية)
املاك خاصة (انظر املاك عامة)
- ٢١٣ املاك عامة . تخصيصها فعلا للنفقة
العامة . فقدان هذه الصفة ودخولها في
عداد الاملاك الخاصة . جواز تملكها
بوضع اليد المدة الطويلة المنكسبة
للملكية .
(نقض مدنى — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٥٩٨)

انتهاء نظر الاستئناف . استمرار محامى
المستأنفين فى الحضور عنهم جميعا .
تجهيل الوفاة على المستأنف عليهم . صدور
حكم . صحته (المواد ٢٩٧ - ٢٩٩)

(نقض مدنى — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٢٣)

انقطاع (راجع تقادم)
انقطاع استمرار الجريمة (انظر استعمال محرر
مزور)

انقطاع طيعى (انظر تملك بمعنى المدة)

انقطاع مدنى (انظر تملك بمعنى المدة)

٢١٩ انكار التوقيع . الاستعداد له . غير مانع
من الحكم بالنفاذ المؤقت

(استئناف مصر — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
٣٠٤)

انكار (انظر غرامة)

انكار التوقيع (انظر طاعة)

انكحة (انظر نفقة متولدة من انكحة)

٢٢٠ اهانة . معناها .

(جنابات مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٢٣٨)

٢٢١ اهانة . وزارة . عبارات الكاتب

(جنابات مصر — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٩
ص ٢٣٩)

امانة (انظر سب)

٢٢٢ اهلية . الحكم فيها طبقا لقانون الأحوال

الشخصية . الججز . سريانه . اختلاف

الامامين فيه والارجح

(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٦٠٨)

امال (انظر مسئولية مخدوم)

امال جسيم (انظر تعويض)

اوامر ادارية (انظر ملكية)

اوامر قاضي الامور الوقتية (انظر نظم)

٢١٤ املاك عامة . تملكها بالتقادم . شرطه .
صدور قانون أوامر باخراجها من
الملك العام

(استئناف مصر — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٦١٧)

٢١٥ املاك عامة . متى لا يجوز تملكها ؟
زوال تخصصها للمنفعة العامة . سور
مدينة القاهرة القديم . ليس من المنافع
العامة (المادة ٩ مدنى)

(نقض مدنى — ٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٤٧)

٢١٦ اقتداب محام . مأموريته . تنتهى بضدور
الحكم . استئناف . اعلان الحكم بمكتب
المحامى المتدب . عدم سقوطه

(نقض مدنى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
٧٠٦)

اقتداب (انظر محام)

انتقال الحق (راجع شفعة)

انتقال الحياة (انظر اختلاس ، وشريك ، ونزع
ملكية)

انجيلين (انظر ناظر)

انذار (انظر بيع ، وتلييه ، وتعويضات ، وكتب
ومسئولية الجار ، ونزع ملكية ، وناظر ووقف)

انذار رسمى (انظر عرض قيمة الدين او قيمة
العقار)

انذار مشبوه (انظر مشتبه فيه)

٢١٧ انذار المشفوع ضده للحكوم له بالشفعة

بدفع الثمن . عدم نفاذ مفعوله . لا يوجب
سقوط الشفعة

(استئناف مصر — ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
١٣٨١)

٢١٨ انقطاع المرافعة . وفاة احد المستأنفين

أودة المشورة (انظر تعديل وصف التهمة، وقاضى الإحالة).

٢٢٣ أوراق تجارية. أساسها التداول. ونقل ملكيتها من شخص لآخر بالتظهير أو لحاملها. السندات المقسطة. لا تعتبر كذلك.

(مصر التجارية الجزئية الاملية — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٢١)

٢٢٤ أوراق تجارية. مدلولها. فواتير بين التجار. ليست أوراق تجارية. عدم سقوطها بالتقادم الخمسى

(الموسكى — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٨ ص ١٠٣٦)
أوراق تجارية (انظر سند بخط)
أوراق عرقية (انظر تزوير)
أوراق مالية (انظر بيع بالاجل)

٢٢٥ أوصياء مختارون. تشييتهم أو استبدالهم. من حق المجالس الحسنية

(مجلس حسنى على — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨٠٢)
أوقاف خيرية (انظر حساب)

٢٢٦ إيجار. استرداد ما دفع زيادة عنه.

جوازه. عدم سقوطه إلا بمضى ١٥ سنة
(سوماج الجزئية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ ص ١٠٣٦)

إيجار (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة، وحراسة، والحيازة، ودى، وصحيفة، والعقود المتزودة، ووقف، وشريك)

إيجار العين المشتركة (انظر شيوخ)

إيداع (انظر عرض، وحكم)

إيقاف (انظر أمر ادارى، واشهار افلاس، وتوزيع)

إيقاف (انظر استئناف)

إيقاف لبيع (انظر دعوى استحقاق)
إيقاف اجراءات (انظر المعارضة فى التنيه، ونيابة عمومية)

إيقاف تنفيذ أمر (انظر قضاء مستعجل)

إيقاف تنفيذ حكم نهائى (انظر زنا)

إيقاف دعوى (انظر ملكية)

(ب)

البائع (انظر طعن بطريق النقض)
بدء سريان سقوط الحق (انظر أتعاب محاماه)

٢٢٧ بدل. اعطاء احد المتبادلين للاخر ارضا بعضها غير مملوك له. المطالبة بقيمة الاطيان الناقصة. اساسها. التضمنين عن بيع ملك الغير. تطبيق المادة ٣١٢ مدنى والقضاء بقيمة الاطيان الناقصة. سلامة الحكم فى نتيجته. عيبه من جهة السبب القانونى الذى أقيم عليه. لا مصلحة للطاعن به. (المواد ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٣٠٤ مدنى)

(نقض مدنى — ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٦٤)

بدل (انظر ناظر وقف)
برائة ذمة (انظر دفع بعدم جواز نظر الدعوى)
برائة منهم (راجع حكم نهائى)
برائة المدين (انظر سند تحت الاذن)

٢٢٨ بروكستو. البيانات الواجب ذكرها فيه.

بطلانه او اغفاله. لا أثر له فى قيمة الدين.

عدم جواز الحجز التجارى بمقتضاء.

(الاسكندرية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٩٨٣)

بروكستو (انظر تحويل، وافلاس، وكميالة)

- ٢٢٩ بروتستو عدم الدفع. أثره في توقيع الحجز التحفظي
(مصر التجارية — ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٤٢١)
- ٢٣٠ بروتستو عدم الدفع. مصاريف اعلانه. عدم خضوعها للتقادم الخمسى
(كفر الدوار — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٢٣)
- ٢٣١ بروتستو عدم الدفع . في حالة الرجوع على المضمون . غير لازم .
(مصر التجارية - ١٦ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٩٦)
- ٢٣٢ بروتستو عدم الدفع . شطبه أو الغاؤه . لا يخضع لاختصاص القضاء المستعجل
(مصر — مستعجل — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١٢٢٤)
- بروتستو عدم الدفع (انظر كيبالة)
- ٢٣٣ بطلان . متى يزول بالحضور ومتى يبقى .
(شبين الكوم — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٢٧٦)
- بطلان (انظر اعلان ، وبيع ، وحدود العقار ، وحوالة بالدين ، وشركة تضامن ، وإبطال المرافعة ، ووقف ، ونزع ملكية ، وورقة التكليف بالحضور)
- ٢٣٤ بطلان الاجراءات . بعد تعيين يوم البيع . وجوب الدفع به أمام قاضى البيوع . دعوى بطلان أصلية . عدم جوازها . شرط رفعها أمام القضاء المختلط
(اسكندرية الاملية — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٩٦٤)
- بطلان اعلان حكم (انظر حكم)
بطلان الحجز (انظر حجز ما للمدين لدى الغير)
- ٢٣٥ بطلان المرافعة . بمرور ثلاث سنوات . رفع الدعوى به . لازم . تعجيل الدعوى . تجديد لها . اعتباره تنازلا عن الحق فيه
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٩٢)
- بطلان صحيفة الدعوى (انظر دعوى استرداد)
بطلان عقد الايجار (انظر وقف)
بطلان نسي (انظر تنبيه نزع ملكية)
بطلان الوقف (انظر اختصاص)
بن (انظر غش)
بناء (انظر حكر)
بناء في ملك الغير (انظر صحيفة الدعوى ، وشيوع)
بنك التسليف (انظر اختلاس أشياء بحجوزة)
بنك التسليف الزراعى ، دفاتره (انظر تزوير)
بلاغ (انظر فذف)
- ٢٣٦ بلاغ كاذب بلاغ ضد موظف عمومى . (وكيل نيابة) تضمن البلاغ اسناد فعل معاقب عليه جنائيا إلى المبلغ ضده . لا يشترط . الفعل المستند يستوجب العقوبة التأديبية . كفايته (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع — ٣٠٣ و ٣٠٥)
(نقض جنائى — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٩٧)
- ٢٣٧ بلاغ كاذب . قصد جنائى
(نقض جنائى — أول مايو سنة ١٩٣٩
ص ٢٦)
- ٢٣٨ ١- بلاغ كاذب . مسخ الوقائع كلها أو بعضها للإيقاع بالمبلغ فيه . كفايته ٢- بلاغ كاذب اثبات الخصومة . ومناقشة الشهود . موضوعى
(نقض جنائى — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩
ص ٢٠٠)

- ٢٣٩ بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة ؟ متى يتوافر
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٩٠٢)
- ٢٤٠ بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ العلم بالكذب الوقائع المبلغ عنها . القصد من التبليغ وجوب التحدث عنهما
(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٩٠٦)
- ٢٤١ ١ - بيع . استحقاق البائع للتعويض . اعتراف المشتري بالتقصير - لا ضرورة للتكليف الرسمي - ٢ - بيع المنقولات والسلع التجارية . حكمه . متى يجب فيه التكليف الرسمي
(الاسكندرية التجارية — ١٦ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٤٠٧)
- ٢٤٢ بيع اشياء محجوزة . متى يكون
(مصر - مستعجل - ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ ص ٦٤٧)
- ٢٤٣ بيع . بطلانه . دعوى عينية . اختصاص محكمة العقار
(الجيزة — ٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٣٣)
- ٢٤٤ بيع . ثمن مبيع . حق امتياز . حبس العين وتركها برضائه
(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ١٥٧)
- ٢٤٥ بيع . حكم . تعديده الى الخلف الخاص . تدخل في الدعوى . حكمه . وكالة ضمنية
(مصر - مستعجل - ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٤٢٨)
- ٢٤٦ بيع . حق متنازع عليه . بطلانه . شروطه
(استئناف مصر — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢١)
- ٢٤٧ بيع . عجز في المبيع . سقوط الحق في المطالبة بفرق الثمن
(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٣٠٧)
- ٢٤٨ بيع . عدم التسليم . الانذار . أثره . التعويض
(استئناف عتاط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٥)
- ٢٤٩ بيع . فرق الثمن . جسامته . لا رهن .
(استئناف عتاط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٣)
- ٢٥٠ بيع . من عقود التراضي . سر بيان حكم المادة ٣٣٧ مدني بعد قانون التسجيل
(نقض مدني — اول يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٢)
- ٢٥١ بيع . هبة . معاوضة . العقد غير المسمى احكام كل منها .
(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢٢)
- بيع (انظر اجراءات نزاع ملكية ، واختصاص ، ويوع تجارية ، ونجارة ، وحراسة قضائية ، وحكم قاضي اليوع ، ودعوى صحة التوقيع ، ودعوى وري ، وشفعة ، وعقود مترددة ، وقانون تسوية الديون العقارية ، ونصب ، ونقل ملكية الشيء المبيع ، ووقف ، ونقض و ابرام ، ونقل الملكية)
بيع اداري (انظر نزاع ملكية)
- ٢٥٢ بيع بالمراسلة . طبيعته . آثاره
(السبلاوين — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٢٤٥)

- ٢٥٣ بيع بالأجل . اوراق مالية . بغير اذن
القضاء . بطلانه - الثمن - فوائده
القانونية
(استئناف مخطوط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٥٠)
- ٢٥٤ بيع عقار بالمزاد . استئناف حكم قاضي
اليوع . ميعاده .
(استئناف مخطوط - ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣٨
ص ٣٦١)
- ٢٥٥ بيع على الشيوع . نزاع ملكية جزء منه .
حكمه . كنز ملكيته كله . حق المشتري
في فسخه . مداه
(مصر الاهلية - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
٩٥٩)
بيع قضائي (انظر نزاع ملكية)
- ٢٥٦ بيع في المواد التجارية . انعقاده بالاتفاق .
اثباته بكافة الطرق - ٣ - بيع . غلط
أثره . احكامه - ٣ - بيع . غبن فاحش .
حكمه . بالنسبة للقصر . تكملة الثمن
(استئناف مخطوط - ١٨ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٤)
- ٢٥٧ بيع ملك الغير . حكمه . وارث البائع .
لا حق له في استرداد ملكه
(مصر الاهلية - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٩٥٩)
بيع ملك الغير (انظر بدل)
- ٢٥٨ بيع وفائي - قصد به الرهن - حق المرتين
في حبس العين طبقا للبادء ٣٣٩ قديمه
(استئناف مصر - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٩١)
بيع وفائي (انظر رهن حيازي ، وعقد)
- ٢٥٩ بيع تجارية . شرطية ، وحاضرة ،
ومؤجلة . خضوعها للعرف التجاري
واحكام القانون المدني . عدم جواز
الرجوع فيها إلا برضاء الطرف الآخر .
التزامات البائع فيها .
(مصر التجارية الكلية الاهلية - ١٤ ابريل
سنة ١٩٤٠ ص ١٣١٣)
بواخر اجنية (انظر نقض جنائي)
بيئة (انظر اثبات)
- (ت)
- ٢٦٠ تأجير . دعوى بالغبن الفاحش فيه .
معدومة .
(استئناف مخطوط - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ١٣٦٥)
تأجير (انظر وكالة)
تأويل (انظر تنفيذ حكم)
تأويل الاحكام (انظر محاكمة اهلية)
التأشير على هامش السجل (انظر عقد)
- ٢٦١ تأمين الترشيع لعضوية مجلس النواب .
دفعه من غير المرشح . طبيعته . مملوك
للرشح . لا لدافعه . أثر ذلك
(مركز مخطوط - ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
١٠٢٨)
- ٢٦٢ تأمين . حوادث . التزام مباشرة القضية .
حق شركة التأمين فيه
(استئناف مخطوط - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥٧)
- ٢٦٣ تأمينات . مدلولها . آثارها . شمولها

عليها ، ونقض ، وأشياء محجوزة)
تبيد المحجوز (انظر اختلاس أشياء محجوز
عليها)

تبرع بالثمن (أنظر هبة)
تبرع مضاف الى ما بعد الموت (أنظر عقد بيع)
تبعية (أنظر مسئولية السيد)
تبعية في الدين (أنظر وفاة)
تبعية الاولاد القصر لوالدهم (انظر جنسية مصرية
وايطالية)

تثبيت الوصى (انظر أوصيا مختارون)

٢٧٠ تجارة. أحوال تجارية . القواعد الواجب
تطبيقها . تناقض بين القانون التجارى
والقانون المدنى . تطبيق العرف التجارى .
عقود بيع متسلسلة . أهم القواعد فى لوائح
الأسواق التجارية .

(السيدة — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٧٧)

تجديد الدعوى (انظر بطلان المرافعة)
تجديد الدين (انظر اعتياد على الاقراض
بالربا)

تجزئة (انظر الالتزام بالضمان ، ونسبته ،
والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
فيها ، واثبات)

٢٧١ تجزير ، المادة الثانية من قانون التجمهر .
مدى انطباق هذه المادة

(نقض جنائى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٩٨)

تجديد مركز الحاكم الجزئية (انظر محاكم
جزئية)

تجريات (انظر اذن النيابة)

تجريض (انظر اضراب)

تأمينات (انظر مصاريف صيانة العقار وحكم)

٢٧٢ تحقيق — متى يعد التحقيق قد ابتدأ لمنع
النشر ، التكليف بالحضور . طريقته .

(مصر الاهلية — ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٩
ص ١١٢)

الرهن وحق الامتياز . تسجيل عرائض
الدعاوى الخاصة بها . جوازه

(اسكندرية - مستعجل - ١٤ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٢٢٩)

تايمات (انظر التزامات)

٢٦٤ تاجر . اعتباره كذلك . شروطه وقيوده
(الاسكندرية — التجارة الكلية الاهلية —
٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٠)

٢٦٥ تاجر . افلاس . شروط طلب اشهار
افلاس ورثته

(استئناف مصر — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٤٦٠)

٢٦٦ تاجر . وصفه بذلك فى عرائض دعوى .
غير ملزم له .

(استئناف مخطوط — ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ ص
١٢٦٣)

تاجر (انظر اختصاص ، وأعمال تجارية ، وشهادات
ومعاملات تجارية)
تاريخ عرفى (أنظر ورقة)
تبادل (أنظر تنفيذ)

٢٦٧ تبيد . تحويل . بقصد التحصيل . اعتبار
المحتال وكىلا . ادائه .

(نقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٣٤)

٢٦٨ تبيد . عدم تعيين حارس على الاشياء
المحجوزة ، مسئولية المجنى عليه .
معدومة .

(جنح مصر المختلطة — ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨
ص ٣٩٧)

٢٦٩ تبيد . مبنى على عقد ودیعة أو رهن .
الاثبات فيهما . خاضع للقانون المدنى .

(محكمة جنح مصر المختلطة — ٢ أغسطس سنة
١٩٣٨ ص ٣٩٧)

تبيد (أنظر اختلاس ، واختلاس أشياء محجوز

- ٢٧٣ تحقيق . اجراءه في غيبة المتهم . حق النيابة في ذلك . العبرة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . متى يصح التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية ؟
(نقض جنائي — ٣٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٢١)
- ٢٧٤ تحقيق ابتدائي . بالبوليس أو النيابة — لزومه في مواد الجنايات .
(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١١٧٧)
- ٢٧٥ تحقيق ابتدائي . في الجناح والمخالفات . غير لازم . صحة التحقيقات أو المحاكمة
(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٤٧)
تحقيق (انظر اثبات في المواد الجنائية ، وعام ، وحكم)
تحقيق (طلب) (انظر اثبات)
تحقيق الديون (انظر تفليسة)
تحقيق جنائي (انظر اذاعة ، ومسؤولية)
تحقيق المحكمة (انظر محاكمة جنائية)
تحقيق تكميلي (انظر محاكمة جنائية)
- ٢٧٦ تحقيقات . رجوع المحكمة اليها . عدم سماع شهود . جوازه
(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٥١)
تفويقات (انظر تحقيق ابتدائي)
تحقيقات أولية (انظر اثبات)
- ٢٧٧ تحكيم . مشاركة التحكيم . تفويض المحكمين بالصلح . أثره .
(استئناف مصر — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦١٥)
- ٢٧٨ تحكيم (انظر عقد تحكيم)
تحليف اليمين . ادلاء الشاهد بأقواله بعد الحلف . اعادة سؤاله دون تحليفه اليمين . لا يعيب الحكم .
(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١١٠٥)
تحليف اليمين (انظر نقض)
- ٢٧٩ ١ — تحويل . يعتبر ناقلا للملكية . إذا تم قبل الاستحقاق ٢ — تحويل . تاريخه . لا يشترط لصحته حصول بروتستو . اثبات عدم صحته . جوازه بكافة الطرق
(مصر التجارية الجزئية — ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٤١١)
تحويل (انظر سند تحت الاذن ، وشيك ، وتبديد)
تحويل سند (انظر اختصاص)
تخالص (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
- ٢٨٠ تخريب — رسالة (خطاب) . عقابه
(الاسكندرية المختلطة — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٣٩٩)
تخفيض الثمن (انظر حجز عقارى)
تخفيض الطلبات (انظر استئناف)
تداول (انظر اوراق تجارية)
- ٢٨١ تدخل في خصومة قائمة . من حق كل ذي مصلحة محقة أو محتملة . طلبات مستقلة . جواز ابدائها
(نقض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٩١)
تدخل (انظر حجز عقارى)
تدخل في دعوى نزاع الملكية (انظر نزاع ملكية)

- تدخل في الدعوى (انظر بيع)
ترشيح (انظر تأمين)
- ٢٨٢ ترك المرافعة . أثره : نحو الخصومة
والغاء الاجراءات
(نقض مدني — ٦ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ٥٣)
ترك المرافعة (انظر ابطال المرافعة)
- ٢٨٣ تركه . غير منقسمة . وارث . تقدير
نفقة مؤقتة له . من اختصاص القضاء
المستعجل .
(مصر — مستعجل — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٠١٦)
تركة (انظر دين ، ووارث)
- ٣٨٤ تركه اسلامية . دين برهن عقارى .
جواز التنفيذ به على اموال التركة جميعها .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٣٦٠)
ترسيم سقى (انظر دعوى منع تعرض)
- ٢٨٥ تزوير . بيان طريقته . وجوبه (المادة
١٨٣ ع — ٢١٥)
(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٨٥)
- ٢٨٦ تزوير . دس سند ضمن أوراق . توقيع
شخص عليه . تزوير بالمباغته . استحقاق
العقاب (المادة ١٨٣ ع — ٢١٥)
(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٠ ص
١٠٧٢)
- ٢٨٧ تزوير . دفتر المواليد . تعتمد تغيير
الحقيقة فيه . في البيانات التي لا تتصل
بنسب المولود . تزوير معاقب عليه .
بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل .
- (المادة ١٨١ ع — ٢١٣)
(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٨٣)
- ٢٨٨ تزوير . كفاية تقديم الاعلان بأدله
لقلم الكتاب في المدة المقررة للطعن
بالتزوير لسماع الدعوى
(المحكمة العليا الشرعية — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨
ص ١٢٥٢)
تزوير (انظر حكم جنائي ، واستعمال محرر مزور ،
ودعوى مدنية ، ووثيق)
- ٢٨٩ تزوير في اوراق عرفية . دفاتر بنك
التسليف الزراعى . دفاتر تجارية . لها
قوة قانونية في الاثبات . تغيير الحقيقة
في البيانات التي أعدت هذه الدفاتر
لأبائتها . تزوير في أوراق عرفية .
(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٣٣٣)
- ٢٩٠ تزوير في أوراق رسمية . محرر باطل
شكلا . احتمال تصور الضرر . أو
صدوره صحيفا بادئا . العقاب عليه
(الاسكندرية الكلية الاهلية — ١٧ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١١٨٧)
- ٢٩١ تسليب . استعراض أدلة الدعوى .
واستنتاجها استنتاجا صحيحا . من سلطة
محكمة الموضوع . تسليب . الرد على
جميع الحجج . غير لازم
(نقض مدني — ١١ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٧١)
تسليب (انظر حكم ، وحكم جنائي ، وقتل)
تسجيل (انظر نقل الملكية)
تسجيل (عدم) (انظر عقد بيع ، وحراسة
قضائية ، ورهن حيازي ، ورهن عقارى ،
وحق الانتفاع ، وصورية مطلقة ، وعقد بيع

٢٩٥ تصحيح . حكم على متهم بدلا من آخر

(نقض جنائي — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٨)

تصحيح (انظر دعوى التفسير)

٢٩٦ تصرف . الغش . بالنسبة لمجور عليه .

غير لازم . العلم بحالته . كاف .

(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦٠٨)

٢٩٧ تصرف . حاصل قبل الحجر وطلبه

جواز اعتباره من وقت حصوله

(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦٠٨)

تصرف (انظر حجر)

تصرف في المال المحجوز (انظر حجر قضائي)

تصرف المالك في حالة عدم تعيين حارس (انظر اختلاس أشياء محجوزة)

تصرفات (انظر ورثة ، وموتوه)

تصفية شركة (راجع اختصاص قاضي الامور المستعجلة)

تضامن (انظر استئناف ، ومسئولية مدنية ،

واعلان دعوى ، وحوالة بالدين ، وضامن

متضامن ، وغرامة ، وكفيل بسيط ، ومستأجرون ،

ومسئولية الوالد)

٢٩٨ التضامن . رجوع المدينين على بعضهم

(مصر — مستعجل — ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٦٣)

تضمن (انظر بدل)

تطابق الارادة (انظر مسؤولية مدنية)

تطبيق القانون القديم (انظر حكم)

تطبيق القانون المحلى (انظر قانون العقوبات)

تطبيق الاحكام (انظر حكم المحكمة)

٢٩٩ نظم . أوامر صادرة من قاضي الامور

الوقفية . حالاته . أمام الامر . أو أمام

مورى ، وعرائض الدعاوى ، ونزع ملكية

تسجيل التنييه (انظر عقار مزروع ملكيته)

تسجيل تنييه نزع الملكية (انظر تنييه نزع ملكية)

تسجيل العقد (انظر طعن بطريق النقض)

تسجيل عرائض الدعاوى (انظر تأمينات)

تسجيل الأثر (انظر آثار)

تسجيلات (انظر نيابة عمومية)

٢٩٢ تسر . حكمه في الشريعتين القبطية

والاسرائيلية . ميراث . نسب . مبنى

عليه . عدمه

(مصر الشرعية — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٩

ص ٨٤٩)

تسرى (انظر وفاة)

تسلق (انظر سرقة)

تسليم (انظر اختلاس ، وبيع ، وحق السكنى ، وسرقة)

تسليم أطيان (انظر اختصاص القاضي المستعجل)

٢٩٣ تسول . مناط العقاب في هذه الجريمة .

عدم القدرة على كسب القوت . شخص

غير صحيح البنية . وجود مورد له يقتات

منه . تسوله . عقابه (المادتان الأولى

والثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة

١٩٣٣ بتحريم التسول)

(نقض جنائي — ١٢ يناير سنة ١٩٤٠

ص ١٠٧٨)

تسوية الديون العقارية (انظر قانون تسوية

الديون العقارية)

٢٩٤ تشرد . طفل . دون الخمس عشرة سنة .

تطبيق القانون عليه . غير جائز

(نقض جنائي — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩

ص ٥٠)

تشديد العقاب (انظر خادم ، ومثك العرض)

تشكيل (محنة) (انظر محاكم)

- المحكمة الموضوعية . التظلم من التظلم
(الاسكندرية الكلية الاملية — ٢٣ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١١٨٩)
تظلم (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)
تظهير (انظر أوراق تجارية)
تعاقد (انظر التزام ، ومعاش ، ودعوى منع
تعرض ، وري ، واثبات بالينة ، وعطا .)
تعجيل الدعوى (انظر بطلان المرافعة)
- ٣٠٠ . تعد على أحد الأديان . بطريق النشر .
مداه . النقد العلمى . حده .
(جنايات مصر — ١٠ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٠٢)
تعدد المجنى عليهم (انظر اعتياد على اقراض بالربا)
تعدد المدعين (انظر اعلان الدعوى)
تعدد العقوبات (انظر نقض و ابرام)
تعديل الطلبات (انظر دفع بعدم الاختصاص ،
ودعوى ، واستئناف ، ومعارضة)
- ٣٠١ . تعديل وصف التهمة . حق قاضى الاحالة
في ذلك . واقعة هناك عرض . اعتباره
اياها جنحة . امكان اعتبارها جناية .
عدم تعرض أمر الاحالة لبحث هذا
الموضوع . عدم طلب النيابة تعديل
الوصف . الطعن في قرار قاضى الاحالة
لاعتبار الواقعة جنحة . لا يصح
(نقض جنائى — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٢٢٧)
تعديل وصف التهمة (انظر اخلاص بحق الدفاع ،
وطعن . و وصف التهمة)
تعدى آثار الاحكام . (انظر حكم نافض)
تعرض (انظر اجارة ، وضمان المبيع)
- ٣٠٢ . تعطيل جريدة . نشر مادة من نوع
ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع
- يشبهه .
(مصر الاهلية — ٢٦ يولي سنة ١٩٣٩
ص ١١٢)
تعهد (انظر ضمان المبيع ، وصحيفة الدعوى ،
وكفالة ، وحق الانتفاع)
تعهد بغير سبب (انظر أم)
- ٣٠٣ . تعهدات . غير قابلة للتجزئة . لا تستلزم
عدم تجزئة النزاع .
(استئناف مختلط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥٩)
- ٣٠٤ . تعويض . استحقاقه عند الاهمال
الجسيم . أو الخطأ الفاحش . أو عدم
مراعاة لوائح المصنع الداخلية
(المحلة — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٦٨٩)
- ٣٠٥ . تعويض . تعويض عن طلاق . لا يخالف
الشريعة ولا النظام العام . متى ينقضى
الالتزام بالتعويض ؟ إذا ترتب الطلاق
على عمل من جانب الزوجة . تقدير
ذلك . موضوعى .
(نقض مدنى — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ١١٤٦)
- ٣٠٦ . تعويض . التعويض الذى تقضى به
المحكمة الجنائية . أساس القضاء به .
الواقعة المعروضة على المحكمة والمطلوب
المحاكمة على أساسها . القضاء به بناء على
سبب آخر . لا يجوز .
(نقض جنائى — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٨٥)
- ٣٠٧ . تعويض . شرط جزائى . أركانه .
وقوع الضرر .
(بنى مزار — ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ ص
٥١٥)

٣١١ تفتيش . أحد رجال الضبطية القضائية . متى يجوز القبض والتفتيش ؟ (المادة ١٥ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٤١)

٣١٢ تفتيش . اذن النيابة بتفتيش منزل متهم . في جريمة اخفاء أشياء مسروقة . العثور على مادة مخدرة . ضبطها . صحيح . أسامه . التلبس (المواد ٨ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٣٠)

٣١٣ تفتيش . اذن النيابة به في سرقة . العثور على مخدر . صحته

(نقض جنائي — أول مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٧)

٣١٤ تفتيش . ثبوت الاذن به . تقديره . موضوعي .

(نقض جنائي — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٤٦)

٣١٥ تفتيش . رضا . تلبس . تأثيره على باقي المتهمين .

(نقض جنائي — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٨)

تفتيش (انظر طعن)

٣١٦ تفتيش شخص . متهم في سرقة . اذن

النيابة في تفتيشه لضبط المسروق . وجود شخص آخر مع هذا المتهم . محاولتهما الهرب عند رؤيتهما الضابط .

وضع الشخص الآخر يده في أحد جيوبه مطبقا عليه . القبض عليه وتفتيشه . وجود مخدر معه . ضبطه . صحة الضبط .

حالة تلبس باحراز المخدر (المادة ١٥ تحقيق)

(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٧٤)

٣٠٨ تعويض . ضرر . اثباته أو نفيه . تقديره موضوعي . متعهد توريد أغذية . ارتكابه فعلا محرما عليه بمقتضى عقد التوريد ومشروط عنه تعويض مقدر . الزامه بهذا التعويض بناء على ما بذته المحكمة من وقوع الضرر . لا منعقب في ذلك لمحكمة النقض

(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٤٥)

٣٠٩ تعويض . مقاصة قضائية . شرط الحكم بها . مدع بالحق المدني . طلبه تعويضا من المتهم . عدم مطالبة المتهم هو الآخر بتعويض . رفض دعوى المدعى على أساس المقاصة . لا يجوز رفضها على أساس انتفاء المسؤولية عن المتهم . جوازه .

(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٠٨)

تعويض (انظر آثار ، واجارة شخص ، والتماس إعادة النظر ، وام ، وأمر اداري ، وبيع ، وحكم ، وخدمة ، وخط التنظيم ، وخطبة ، ودعوى مدنية ، ودفاع حكيدي ، ودفع بعدم جواز نظر الدعوى ، وشيوع ، وصلاح ، وضرر ، ونسخ ، ومسئولية ، ومسئولية الجار ، ومسئولية مدنية ، وموظف ، وناظر وقف ، ونزع ملكية)

٣١٠ تعويضات . بعد الانذار والفسخ . تقديرها .

(مصر التجارية الكاية الاملية — ١٤ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢١٣)

تعويضات (انظر استئناف)

تغير الجنسية (انظر اختصاص المحاكم المختلطة ، وجنسية مصرية وإيطالية)

تقليظ العقاب (انظر خادم)

- ٣٢٣ تفسير (انظر دعوى التفسير ، ونقض و ابرام ، ومسئولية)
تفسير العقود (انظر شرط جزائي ، ونقض و ابرام)
- ٣١٧ تفسير الاتفاقات . طبقا لنية المتعاقدين .
ومن ظروف الدعوى . من سلطة قاضي الموضوع . رقابة محكمة النقض .
(نقض مدني — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٦٧)
- ٣١٨ تفسيس . استرداد الميراثية . تأثيره على حقوق الدائنين الآخرين . مسئولية المراقب
(استئناف مختلط — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٦)
- ٣١٩ تفسيس . بطلان . صلح . حل روكية الدائنين . آثاره . دين متنازع عليه . وقت الصلح . حق السنديك في تمثيل الروكيه فيه .
(استئناف مختلط — ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦١)
- ٣٢٠ تفسيس . تحقيق الديون . بالنسبة للدائن المرتن
(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٨)
- ٣٢١ تفسيس . زوجة المفلس . حقها في شراء عقارات بمالها .
(استئناف مختلط — ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٦)
- ٣٢٢ تفسيس . الاعمال القابلة للبطلان . تطبيق المادة ٢٣٨ تجاري مختلط (المادة ٢٠٤ مدني مختلط)
(استئناف مختلط — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٢٤٧)
- ٣٢٣ تفسيس . وكيل الديانة . حكم الافلاس الغيابي . اعلانه له .
(مصر التجارية الكلية الاحلية — اول ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢١٤)
تفسيس (انظر حكم غيابي ، ودعوى الصورية ، وقوة الشيء المحكوم فيه)
- ٣٢٤ تقادم . شرطه . انقطاعه . مواجهة الخصم بدينه .
(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٧٢)
- ٣٢٥ تقادم . قطعه . برفع دعوى . أثره . لا يكون إلا بين الخصمين . صورية . التحويل . عدم استفادة الدائن منه
(نقض مدني — ٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥٣)
- ٣٢٦ تقادم . في سند تجاري . انقطاعه . سبق مطالبة المحال به . وترك المرافعة . غير مؤثر . ترك المرافعة .
(نقض مدني — ٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥٣)
- ٣٢٧ تقادم . ملكية مشتركة . وضع يد احد الورثة أو احد الشركاء على الشيوع . لا يكسب الملكية
(العريش — ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢٩)
تقادم (انظر اتعاب محاماة ، واملاك عامة ، واوراق تجارية ، وایجار ، وتملك بمضى المدة ، وتقليه ، وثمن مياه الري ، وحكم ، ودين تجاري ، وديون ثابتة باحكام ، وصلح ، وصحيفة دعوى ، وقاصر ، وكفيل بسيط ، وملكية ، ووقف)
- ٣٢٨ تقادم خمسي . شروطه . التزامات دورية

٣٣٤ تقرير الطعن . اعلانه صحيحا لبعض

الورثة . سريانه على باقى الورثة

(نقض مدنى — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص

(٧٦

تقرير طبي (انظر دفاع)

تقصير (انظر بيع ، ومسئولية مخدوم)

تكدير السلم العام (انظر اذاعة خبر كاذب)

تكليف بالحضور (انظر تحقيق ، وورقة التكليف

بالحضور)

تكليف رسمى (انظر بيع ، ومسئولية)

تكليف قانونى لعقد (انظر عقد)

تليس (انظر تفتيش ، والقبض على المتهم)

٣٣٥ تمثيل . سنيا . اجر . اثبات بالبينة . وبآل

الخبرة . جوازه

(استئناف مصر — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ص ٤٦٢)

تمكين من النظر على الوقت (انظر وقف)

٣٣٦ تملك بمضى المدة . حكم حراسة . تسلم

البنك ارضا تنفيذا لحكم الحراسة . هذا

التسليم لا يقطع مدة التقادم . الانقطاع

الطبيعى . الانقطاع المدنى (المواد ٨١

و ٨٢ مدنى و ٢٦ مرافعات)

(نقض مدنى — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠

ص ١١٥٠)

٣٣٧ تملك بمضى المدة . وديعة . موضوعها

مبلغ من المال . وديعة ناقصة . حق

المودع فى المطالبة بقيمتها . السكوت

عنه المدة القانونية مسقط له . احكام

المادة ٧٩ مدنى لا تسرى .

(نقض مدنى — ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص

(٩١٢

ومتكررة

(الاسكندرية الاهلية — ٤ ديسمبر سنة

١٩٣٩ ص ٨١٥)

٣٣٩ تقادم خمسى . جواز التمسك به دائما

لا يفترض الوفاء

(الاسكندرية الاهلية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩

ص ٨١٥)

٣٣٠ تقادم خمسى . ورقة تجارية . تعريفها .

(مصر الاهلية — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص

(٢٤٦

تقادم خمسى (انظر اتعاب عامه ، وبروتست ،

وسند مختلط ، وملكية)

تقدير السن (انظر هنك عرض)

تقدير نفقات عديمى الاهلية (انظر مجالس

حسية)

تقديم الدفاتر (انظر عام)

٣٣١ تقرير بما فى الذمة . امتناع المحجوز لديه

عنه بعد تكليفه او انحرافه عن الحق

فيه . مع الغش والتدليس . جواز

الحكم عليه بقيمة المحجوز

(نقض مدنى — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩

ص ٧٦٥)

تقرير بالاستئناف (انظر استئناف)

٣٣٢ تقرير التلخيص . من يضعه من القضاة .

تلاوته من غيره . جوازه

(نقض جنائى — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص

(١٧٩

تقرير التلخيص (انظر محاكمة جنائية)

٣٣٣ تقرير خبير . حجته لدى محكمة اهلية .

اعتماده امام المحكمة المختلطة

(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ص ٨٥١)

تقرير خبير (انظر نقض و ابرام)

تنظيم . توسيع طريق موجود فعلا .
انشاء طريق غير موجود .

(شين الكوم — ١٦ مايو سنة ١٩٣٧ ص
(٣٨٦)

تنظيم (انظر عا كم مختلطة ، وطريق)

٣٤٣ تنفيذ . احكام المحاكم الاجنبية . احكامه

شروطه . بالنسبة لعلاقات مصر وتركيا .
الآخذ بنظام التبادل

(مصر الاهلية — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١١٧٦)

٣٤٤ تنفيذ . اكره بدنى لتحصيل الغرامات

والمصاريف . الفرق بين المصاريف
والغرامة . متى يجوز الرجوع على
ممتلكات المحكوم عليه . التشريع القديم
والحديث .

(استئناف اسبوط — ١١ يونيه سنة ١٩٣٩
ص ٢٢٢)

٣٤٥ تنفيذ . شرط التبادل . لازم .

(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٧)

تنفيذ (انظر اختصاص المحاكم الاهلية ، واختصاص
قاضى الامور المستعجلة ، واشكال ، واشكال
فى التنفيذ ، واشكالات التنفيذ ، وحكم غايبى ،
وحكم مرمى مراد ، ودعوى نزاع الملكية ،
ودين ، وسند ، وقانون الحسة الافدية ، وقضاء
مستجل ، ومنازعات ال ، ونفقة ، ونظرية
الطوارى .)

تنفيذ بقدر رضى (انظر دعوى نزاع الملكية)

٣٤٦ تنفيذ حكم اهلى . استمراره . تأويل
الحكم الشرعى .

(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ٩٤)

ملاك (انظر املاك عامة)

تنازع (انظر اختصاص)

تنازل (انظر اختصاص المحاكم المختلطة ، وابطال

المرافعة ، وشفعة ، واستعمال محرر مزور ، وحضانة

برلمانية ، ودين متنازع فيه)

تنازل الزوج (انظر زنا)

تنازل عن الحق (انظر اثبات)

تناقض (انظر وفاة)

تناقض الحكم (انظر الناس اعادة النظر)

٣٣٨ تنبيه . انذار . مدلولهما فى قطع التقادم .

(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
(٧٧٢)

تنبيه (انظر حجز عقارى ، وحكم ، ومسئولية
الجبار ، والتزام)

٣٣٩ تنبيه نزاع ملكية . اتخاذ الدائن محل

مختار فيه . اغفاله . ليس من النظام
العام . بطلان نسبي .

(استئناف مصر — ٦ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٩٥٣)

٣٤٠ تنبيه نزاع الملكية . تأخير تسجيله .

عدم تسجيله . لا بطلان .

(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٧٧)

٣٤١ تنبيه نزاع الملكية . المعارضة فيه .

أثرها .

(الجيزة الجزئية — ٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص
(٨٤٢)

تنبيه نزاع الملكية (انظر دعوى نزاع ملكية
ومعارضة)

٣٤٢ تنظيم . صدور مرسوم باعتقاد خط

حالة
(استئناف مصر — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٦٢٠)
ثمن (انظر اجراءات نزع ملكية ، واستعجال ،
وانذار المشفوع ضده ، وبيع ، وبيع بالائجل
وحراسة قضائية ، ودعوى صحة التوقيع ، وعقد
بيع ، وهبة ، وحرر)
٣٥١ ثمن مياه الري. حق المطالبة به . سقوطه .
بالتقادم الطويل
(سوماج — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ص
١٠٢٨)
٣٥٢ ثمن المنقول . امتياز البائع عليه .
مناطه .
(اسكندرية — مستجل — ١٤ مارس سنة
١٩٤٠ ص ١٢٢٩)
الثن (فرق ال) (انظر بيع)
(ج)
جائس (انظر اشتباه)
٣٥٣ جد صحيح . ولاية الجد . الشريعة
الموسوية
(مجلس حسبي الاسكندرية — ٤ يونيه سنة
١٩٣٥ ص ٥١٧)
جرائم العادة (انظر افراض)
جرح (انظر ضرب)
جريدة (انظر قذف ، وتعطيل جريدة)
٣٥٤ جريمة . الباعث عليها . ليس ركنا لها .
خلوه منها . لا يعفيه
(نقض جنائي — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٥٧٣)
جريمة (انظر طعن ، ونقض)
جريمة خائبة (انظر شروع في قتل)
جريمة في مركب تجارية أجنبية (انظر قانون
العقوبات)

تنفيذ جبرى (انظر نقض)
تنفيذ على اموال التركة (انظر تركه اسلامية)
٣٤٧ تنفيذ الاحكام . غرامة محكوم بها .
الاكراه البدنى . لا يبرى منها . هو
وسيلة لحمل المحكوم عليه على الأداء .
ليس عقوبة
(نقض مدنى — ٢٥ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٩٢٤)
تنفيذ حكم (انظر اشكال)
تنفيذ حكم شرعى (انظر اختصاص المحاكم الاهلية)
تهديد بالقتل (انظر دفاع شرعى)
تهمة (انظر دفاع شرعى ، ومحاكمة)
توافق الارادة (انظر مسئوليه مدنيه)
٣٤٨ توزيع . الحكم بايقاف السير فيه بحجة
المنازعات المختلفة . عدم جوازه . اقصاء
صاحب الدين المعطل له .
(استئناف مصر — ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٨
ص ٢١٩)
توزيع (انظر حوالة بدين ، وقسمة)
توقف عن الدفع (انظر اشهار الافلاس ،
ومعارضة ، وعقد بيع)
٣٤٩ توكيل . انقضاؤه . بتعيين المحامى وزيرا .
قبول الوزارة نقضا للاتفاق . رد مقدم
الاتعاب . عدم جوازه
عابدين — ١٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٠٣٤)
توكيل (انظر اجارة)
(ث)
ثبوت (انظر قصد جنائي)
٣٥٠ ثمن . شرط عدم الضمان . علم المشتري
أو سقوط الخيار . رفض رده . الرد .

- جريمة مستمرة (انظر استعمال محرر مزور)
 جمعيات (انظر نقابات)
- ٣٥٥ جناية . فصل اللجنة عنها . انعدام الارتباط .
 (نقض جنائي — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩)
 جناية (انظر محاكمة جنائية)
 الجنايات (مواد ال) (انظر تحقيق ابتدائي)
 جتمع (انظر تحقيق ابتدائي)
- ٣٥٦ جنحة مباشرة . حكم بعدم قبولها . شرطه
 (العطارين — ٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٧١)
 جنحة (انظر محاكمة ، ومسئولية)
 جنحة لا مخالفة (انظر قانون الدفعة)
- ٣٥٧ جنسية مصرية وإيطالية . تغيير المصري لجنسيته . تبعية أولاده القصر له
 (استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ ص ١٠٣٦)
- ٣٥٨ جنسية المتقاضين في قانون الجنسية المصري وفي قوانين المجالس المالية . المراد بها
 (الاسكندرية الابتدائية الشرعية — ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ص ١٢٥٢)
 جنسية (انظر اختصاص المحاكم المختلطة ، واختصاص المحاكم الاملية ، وشركة توصية ، و وفاة ووراثه)
 جهات ادارية (انظر اختصاص)
 جهات الاحوال الشخصية (انظر احكام صادرة من جهات الاحوال الشخصية ، ونفقة متولدة من أنكحة)
 جعل بقانون اجنبي (انظر نقض)
- (ح)
 حائز (انظر حجر عقارى)
 حائز العقار (انظر اجراءات نزع ملكية ، ونزع ملكية)
 حادث سيارة (انظر مسئولية الوالد)
 حادث قهرى (انظر اثبات بالينة)
- ٣٥٩ حارس . أعماله . تقديرها . الولاية . بشأنها .
 (مصر — مستعجل — ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ ص ٦٤٧)
- ٣٦٠ حارس . تحديد مأموريته على الاشياء المحجوزة . التوفيق بينها وبين مصالح المدين
 (مصر — مستعجل — ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ ص ٦٤٧)
 حارس (انظر اختلاس اشياء محجوزة ، وتبديد ، واشياء محجوزة ، وحجز قضائي)
 حارس على اموال الالمان (انظر احكام عرفية)
- ٣٦١ حارس قضائي . أتعابه ومصاريفه . اختصاص القضاء المستعجل بها . حدوده
 (النيا — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٢٤١)
- ٣٦٢ حارس قضائي . مأموريته . محدوده . رفعه معارضة الشخص الثالث . دعوى استحقاق . لا يقبل
 (استئناف مختلط — ١٨ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٤)
- ٣٦٣ حارس قضائي . واجبه . طلب ابداله . اختصاص قاضي الامور المستعجلة . غير مختص بالابدال إذا عين ناظر ولو مؤقتا على الوقف المعين عليه

إعانة وزارة المعارف للمدارس الحرة.
هبة وليست ديناً . لا يحجز عليها .

(مصر — مستعجل — ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩
ص ٣٣٥)

حجز تحت يد الغير (انظر اختصاص قاضى الامور
المستعجلة)

حجز تحت اليد (انظر اشكال فى التنفيذ وحراسة
قضائية)

٣٦٩ حجز تحفظى . استحالة الى حجز تنفيذى .
طريق من طرق التنفيذ .

(استئناف مصر — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١١٦٤)

٣٧٠ حجز تحفظى . تلبية . عدم قيد الدعوى .
لا يرفعه

(مركز طنطا — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ١٠٢٨)

٣٧١ حجز تحفظى . بناء على فاتورة . أو
كمبيالة مسحوبة على الغير . ولم تقبل .
غير جائز .

(مصر التجارية الجزئية الاهلية — ١٤ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١٢٣١)

حجز تحفظى (انظر بروتستو وصاحب آلة رى
وكبيالة)

٣٧٢ حجز تنفيذى — أثره على المال المحجوز

(مصر — مستعجل — ٩ فبراير سنة ١٩٣٨
ص ٦٤٧)

حجز تنفيذى (انظر حكم وحجز تحفظى)

٣٧٣ حجز عقارى . حق الحلول . حق المدين
فى التدخل

(استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٥١)

٣٧٤ حجز عقارى . الحلول فى الاجراءات .

الحارس الاول

(مصر الاهلية — قضاء . مستعجل — ٢٥ فبراير
سنة ١٩٣٩ ص ٤٨١)

حارس قضائى (انظر وقف)

حالة قهرية (انظر نقض)

حبس (انظر مراقبة خاصة)

حبس العين (انظر بيع ، وبيع وفائى)

٣٦٤ حجر . مبنى على السفه . شرطه . تصرف

خارج عن مقتضيات العقل والشرع

(مجلس حسي على — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ٨٠٣)

٣٦٥ حجر للغفلة . تصرف فى الملك المرهون .

دون حجز قيمة الرهن

(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٦٠٨)

حجر (انظر أهلية ، وتصرف ، ومعنوه)

٣٦٦ حجز . آثاره . مدى اختصاص القضاء

المستعجل باقراره أو الغائه

(مصر — مستعجل — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ١٤٢٥)

٣٦٧ حجز . دعوى بصحته . دعوى الالتزام

الشخصية . فرع من الدعوى الاولى .

الدفع بعدم الاختصاص . يجب ابدائه

فى دعوى صحة الحجز .

(المنشيه — ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٢٤٩)

حجز (انظر اختلاس اشياء محجوز عليها ، واشكال
فى التنفيذ ، وحجز تحت يد الغير)

حجز ادارى (انظر اختلاس ، واختلاس اشياء
محجوزة)

حجز تجارى (انظر بروتستو)

٣٦٨ حجز تحت يد الغير . مستخدم بالجهات

غير الحكومية . ما يحجز من المرتب .

٣٨٠	حدود العقار . إغفالها . في ورقة التكييف بالحضور . بطلان (الجيزة — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣١)	حكمة (استئناف مختلط — ١٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٢)
٣٨١	حراسة . ضرر . أسبابه . شركاء . استحالة الاتفاق . الخطر مستمر . وإن كان قدماً . كاف له (الدلتجات — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٩)	٣٧٥ حجز عقارى . خطأ فى المقاس . شروط قائمة المزداد . تخفيض الثمن . غير لازم . (استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٦)
٣٨٢	حراسة . تعريفها . أركانها . الخطر . النزاع . شروطه (استئناف مصر — أول يونيه سنة ١٩٣٩ ص ٢٢٥)	٣٧٦ حجز عقارى . دائن حال محل نازع الملكية فى الاجراءات . التنبيه السابق لحائز العقار . سريان مفعوله (استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٧)
٣٨٣	حراسة . على أعيان منزوع ملكيتها . بقصد الحاق ثمارها بالعقار . حالته . الايجارات الصادرة من المدين . (استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٨)	حجز عقارى (انظر اختصاص المحاكم المختلطة)
٣٨٤	حراسة . على وقف . جوازها . (نقض مدنى — أول يونيه سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٥)	٣٧٧ حجز قضائى أو إدارى . شرط قيام الحجز . تعيين حارس . عدم تعيين حارس . التصرف فى المال . لاعتقاب . (المادة ٢٨٠ ع — ٣٢٣) (نقض جنائى — ٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٦٣)
٣٨٥	حراسة . المادة ٤٩١ مدنى . مدى تطبيقها . شيوع ونزاع . تقدير الظروف . (الدلتجات — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٩)	حجز قضائى (انظر اختلاس ونقض)
٣٨٦	١ — حراسة . وقف . اختصاص المحاكم الأهلية بدعوى الحراسة وإن رفعت دعوى العزل بالمحكمة الشرعية ٢ — حراسة . استعجال لوجود خطر (مصر الأهلية — مستعجل — ٩ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٤٨٥)	٣٧٨ حجز ما للمدين لدى الغير . اعلانه للمدين فى ثمانية أيام . بطلانه . اختصاص القضاء المستعجل . (مصر — مستعجل — ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ ص ٢٢٧)
٣٨٧	حراسة على الوقف . طبيعتها . وجوبها فى حالة تعدد النظار والخلاف بينهم ، جواز تعيين أحدهم حارسا . (مصر — مستعجل — ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٨٢٣)	٣٧٩ حجز ما للمدين لدى الغير . شرط تحقق الوجود والثبوت . (الاسكندرية الكلية الأهلية — ٢٣ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١١٨٩)
		حجز ما للمدين لدى الغير (انظر حكم) حجة (انظر اسم مستعار وتقرير خير) حجة الاحكام (انظر حكم جنائى)

محاسبة نظارها . لوزارة الأوقاف
(استئناف مصر — ١٤ يناير سنة ١٩٤٠
ص ٩٣٩)

حساب (انظر اختلاس ، ووكيل)
حسن النية (انظر ربح ، وسند تحت الاذن ،
ووضع اليد)
الحشيش (بذور) (انظر مخدر)

٣٩٤ حصانة برلمانية . حكمتها . عدم جواز
التنازل عنها . التمسك بها في الدرجات
القضائية العليا . جائز . سريلانكا بعد
حلول دور الانعقاد .

(الطارين — ٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٧١)
حفظ شكوى (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
حق التبعية (انظر نزوع ملكية)
حق التعدي (انظر استئناف)

٣٩٥ حق التمسك بسقوط الرجوع على
المضمون . ليس من النظام العام . التنازل
عنه . جوازه
(مصر — ١٦ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٩٩٦)
حق اختصاص (انظر حراسة قضائية)
حق ارتفاق (انظر حكم)

٣٩٦ حق الحبس . بالنسبة لأتباع ومصاريف
الحراسة . مقرر
(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ١٠٣٨)

٣٩٧ ١ — حق السكنى . حق الاستعمال .
مدلول كل منها . آثاره . مميزاته . كيف
ينشأ . اثباته — ٢ — حق السكن . تقريره
بدعوى وضع اليد والتسليم
(الدلائل الجزئية — ١٨ يناير سنة ١٩٣٩
ص ١٢٤٢)

حق الحبس (انظر صحيفة الدعوى ، ومصاريف
صيانة العقار)
حق العزل (انظر اسم مستعار)

حراسة (انظر استعجال ، وتملك بمعنى المدة)
وحارس قضائي ، وحق الحبس ، ونقابات (

٣٨٨ حراسة قضائية . انتهاؤها . بحكم أو بغيره .
اختلاف الآراء فيها . الأمر الواقع فيها .
(مصر مستعجل — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٢٥٧)

٣٨٩ حراسة قضائية . توسيع أسبابها وتغيير
مقتضياتها . وجود سبب جديد . زوال علة
الحراسة . انتهاؤها . الحاجة إلى حكم خاص .
(مصر مستعجل — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥٧)

٣٩٠ حراسة قضائية . على عقار منزوع
ملكته . مناطها : شروطها . حالة هدم
المنزل .

(مصر مستعجل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٢٦)

٣٩١ حراسة قضائية . عقار مبيع . عدم
أداء الثمن . كله أو بعضه . شرطه . تسجيل
عقد البيع . والاختصاص وحق الامتياز
(استئناف مصر — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١١٦٨)

٣٩٢ حراسة قضائية . مدى اختصاص القاضي
المستعجل بها . عدم المساس بموضوع الحق .
الاجراءات التحفظية . بيع . حجز تحت
يد المستأجرين . تقدير صلاحية الحكم بها .
(استئناف مختلط — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٥)

حراسة قضائية (انظر عقار منزوع ملكته ،
وقضاء الامور المستعجلة)
حربي (انظر وفاة ووراثه)
حرية شخصية (انظر ملكية)

٣٩٣ حساب . أوقاف خيرية محضة . حق

المحكورة . نزع ملكية هذه الأرض هي
والبناء للنفعة العامة . آثاره . فسخ عقد
الاحتكار . حق المحتكر في ثمن البناء .
ثمن الأرض من حق الوقف
(قانون للعدل والانصاف والمادة ٢٧٠
من القانون المدني)

(نقض مدني — ١٩ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٩٢٠)

٤٠٣ حكر . تقديره . بالرغبة في العقار لا بثمنه
(المحكمة العليا الشرعية — ١٢ - ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٠)

٤٠٤ حكر . حق القرار . أجر المثل . تحسينات
أحوالها . الحكم بما يستجد منه . مداه
(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٦٠٣)

٤٠٥ حكر . مدته . أجرته . أجره المثل .
النص على قيمته بالعقد . غير مانع من
طلب زيادته أو نقصانه .
(الجزء الاملية — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ٢٨٠)

٤٠٦ حكم . أسبابه . وجوب انطباقها على
منطوقه .

(فوه — ٤ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٠)

٤٠٧ حكم . أسباب شخصية . وأسباب
أساسية . قوة الشيء المحكوم فيه للأسباب
الأساسية واعتبارها كالمطوق

(مصر — ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٣٣٣)

٤٠٨ حكم . استخلاصه واقعة مصدرها
وهي . أو مناقض لا أثبتة . أو استحالة
عتلا . نقضه

(نقض مدني — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٧٩)

حق الاسترداد (انظر ومن حيازي)

حق الاستعمال (انظر حق السكنى)

حق الطرد (انظر استعجال)

حق القرار (انظر حكر)

حق امتياز (انظر بيع)

حق امتياز الاجني (انظر اختصاص المحاكم المختلطة)

٣٩٨ حق الامتياز . مدلوله . آثاره

(اسكندرية — مستعجل — ١٤ مارس سنة
١٩٤٠ ص ١٢٢٩)

حق الامتياز (انظر تأمينات ، وحراسة قضائية)

حق متازع فيه (انظر بيع)

٣٩٩ حق المرور . وهل يجوز اكتسابه بمضي

المدة . شروطه . أرض موقوفة . مدته .

(المحلة الكبرى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ١٠٢٧)

حق مكتسب (انظر دفع ، ومعاشر)

حق الملكية (انظر منفعة عامة)

حق الملكية الشائعة (انظر شيوخ)

حق الثيابة في الطمن بالنقض (انظر نقض و ابرام)

٤٠٠ حق الانتفاع . طبيعته . قابليته للتسجيل .

مالك الرقبة . تعهده في عقد عرفي .

التزام شخصي .

(الدلائل الجزئية — ١٨ يناير سنة ١٩٣٩
ص ١٢٤٢)

حق الانتفاع (انظر طريق)

حق الداتين (انظر تفليسة)

٤٠١ حقوق الحائز . أساسها . شروطها .

(الاسكندرية الكلية الاملية — ٢٥ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١٤٠١)

حقوق مدنية (انظر استئناف ، وحكم جنائي)

حق (انظر ضرب)

حق (انظر ضرب)

٤٠٢ حكر . بناء أقامه المحتكر على الأرض

- ٤٠٩ حكم . اقحامه وضع اليد للتدليل على الملكية . الاخذ في نقي وضع اليد بالقرائن . ورفض طلب التحقيق . يعيبه (نقض مدني — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٧٦)
- ٤١٠ حكم . امتناع المحامي المنتدب عن استلام صورته . إعلانه للمحافظة في اليوم التالي بطلانه . قبول الاستئناف . (استئناف مصر — ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٢٨٩)
- ٤١١ حكم . انصرافه عن مقطع النزاع . يعيبه . (نقض مدني — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٧٦)
- ٤١٢ حكم . تسليبه . بالنسبة للتعويض . بعد إثبات التهمة . غير لازم . (نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٩)
- ٤١٣ حكم . تسليبه . عقد التزام . مجلس محلي . مزاحمة الحكومة . (وزارة المواصلات) للالتزام . القضاء على المجلس المحلي بفسخ العقود وإلزامه بتعويض للالتزام . اضطراب الحكم فيما استند اليه من ذلك . نقض (نقض مدني — ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٧٠)
- ٤١٤ حكم . تسليه . كفايته (نقض مدني — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٢٤٦)
- ٤١٥ حكم . تسليبه . حكم بتعويض . بناؤه على مسئولية الوزارة لنزع ملكية حق ارتفاع مكتسب بالتقادم دون اتخاذ الاجراءات القانونية . التدليل على ذلك بأدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي استخلصت
- منها . قصور . نقض الحكم . (نقض مدني — ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٦٧)
- ٤١٦ حكم . تطبيق القانون القديم . بعد صدور القانون الجديد . صحته (نقض جنائي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٢٠١)
- ٤١٧ حكم . عدم معرفة المجني عليه . لا يعيبه (نقض جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ ص ٢٥)
- ٤١٨ حكم . قبوله . مانع من الطعن فيه (نقض مدني — اول يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٢)
- ٤١٩ حكم . تنفيذه . من له هذا الحق . حوالته لإثباتها بعقد رسمي . غير لازم . إعلان المدين بهذه الصفة والتنبيه عليه . وجوبه في الحجز التنفيذي . وبالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير . اختصاص القضاء المستعجل . معدوم . (مصر — مستعجل — ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ ص ٣٣٧)
- حكم (انظر استئناف ، واسباب ، وبيع ، وتصحيح ، ودعوى ، ودفاع ، وسند ، وضامن متضامن ومعارضة ، ونقض وإبرام)
- حكم ابتدائي (انظر التماس إعادة النظر)
- حكم في النقض (انظر ربيع)
- ٤٢٠ حكم إخلاء . تعليق تنفيذه على دفع الأجرة (مصر — مستعجل — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٦٢)
- ٤٢١ حكم إدانة . الأمر بنشره في الصحف . بالمادة ١٩٨ عقوبات (جبايات مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٥)

ومن غير بيان . نقضه . ٢- حكم جنائي .
في دعوى تزوير . الأخذ بأسباب الحكم
المدني . عدم وحدة الخصوم . نقضه

(نقض جنائي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص
(١٧٦)

٤٢٨ حكم جنائي . من المحاكم الاهلية . حجته .
أمام المحاكم المختلطة . بغير مقرر

(استئناف مختلط — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٩
ص (١٣٦٢)

حكم جنائي (انظر دعوى مدنية)
حكم جنائي اهلي (انظر مسئولية)
حكم جزئي (انظر نقض)

٤٢٩ حكم حضوري . في مواد الجنج . ميعاد
استئنافه . من تاريخ النطق به

(مصر المختلطة جنج — ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨
ص (٢٩٨)

حكم خاص (انظر حراسة قضائية)
حكم سابق (انظر طعن بطريق النقض)
حكم شرعي (انظر اختصاص ، واختصاص المحاكم
الشرعية ، واختصاص المحاكم الاماية)
حكم شرعي نهائي (انظر دفع ، وقضاء الامور
المستعجلة)

حكم صادر بخلاف حكم سابق (انظر نقض
وابرام)

٤٣٠ حكم صادر من جهة قضائية . اختصاصها
وما فوقها بتعديله .

(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص (٨٥١)

٤٣١ حكم غيابي ، عدم تنفيذه في مدة ستة
أشهر . سقوطه . طلب الحكم من جديد

٤٢٣ حكم استئنافي . نقضه . أثر النقض

(استئناف مصر — ٣٠ مارس سنة ١٩٣٩
ص (٢١٩)

حكم اشهار الافلاس (انظر معارضة)
حكم الشفعة (انظر شفعة)

٤٢٣ حكم أهلي . اختصاص المحكمة المختلطة

(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص (٨٥١)

حكم اهلي (انظر اختصاص ، وتنفيذ ، ودفع)
حكم الافلاس الغيابي (انظر تفليسة)
حكم بعدم قبول (انظر جنحة مباشرة)

٤٢٤ حكم تهديد . أسبابه مرتبطة بمنطوقه .

قاضية برفض دفع فرع قاطعة في
الدعوى . جواز الطعن فيه استقلالا .

(نقض مدني — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
(٧٥٧)

٤٢٥ حكم تهديد . غرامة . حق رجوع

القضاء فيه . ليس له قوة الشيء المحكوم فيه .
ولو كان انتهائيا . القاضي الذي أصدره .
يختص بالفصل في طلب ما يجمد من مبلغ
الجزاء .

(السيد — ٢١ مايو سنة ١٩٣٩ ص (٣٧٢)

٤٢٦ حكم جنائي . حجته . بالنسبة للحقوق

المدنية . شروطه

(نقض مدني — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
(٧٦١)

٤٢٧ ١- حكم جنائي . في تهمة تزوير . تسليبه .
الإخذ بأسباب الحكم المدني على علته .

القضاء المستعجل بنظره . استئناف حكم
مرسى المزاد . لا يمنع .

(ا. كندرية — مستعجل — ٢٦ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ١٢٢٥)

حكم مرسى المزاد (انظر مرسى المزاد)

حكم مرسى مزاد مختلط (انظر دعوى استحقاق)

٤٣٨ حكم المحكمة . استنفاد لسلطتها . حكم
المحكمة العليا . تطبيق الاحكام وتأويلها .
التمييز بينهما .

(استئناف . — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ٩٤)

٤٣٩ حكم ناقض . اثاره . في حق طرفي

الخصومة . أمام محكمة النقض . تعديده
إلى غير الخصوم . جوازه . شروطه

(مصر — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٣٦)

٤٤٠ حكم ناقض . تعدى أثره إلى غير من

صدرت لصالحه . شرطه . عدم التجزئة
واتحاد المصلحة .

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١
ص ١١٥٩)

٤٤١ حكم نهائي . براءة متهم . لانعدام

الواقعة . استنادة جميع المتهمين
الآخرين منه .

(نقض جنائي — ٥ يوزة سنة ١٩٣٩ ص
١٨٦)

الحكم (انظر مشاركة الحكم)

حكم المحكمة (انظر طعن)

حكم النقض (انظر اختصاص المحاكم الاهلية)

الحكم بما يستجد (انظر حكم)

الحكم بمبادئ العدالة والعادات (انظر اجارة اشخاص)

بالطلبات الاصلية الواردة بصحيفة
الدعوى . جوازه . الاجراءات السابقة
للحكم . قيامها .

(الجيزة الاهلية — ٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٢٨٢)

٤٣٢ حكم غيابي . في تغطية . الغاؤه . منتج

بجميع آثاره . رد الاعتبار . غير لازم .
(مصر التجارية — اول ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٢٠٤)

٤٣٣ حكم غيابي . في معارضة . ميعاد استئنافه .
متى يبدأ ؟

(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ ص
١٠٧٦)

حكم غيابي انظر استئناف ، ومعارضة)

٤٣٤ حكم قاضي البيوع . عدم استيفائه

الشروط . تناوله مسألة خارجة عن
البيع . جواز استئنافه .

(استئناف مصر — ٢٢ يوزة سنة ١٩٣٩ ص
٧٧٠)

حكم قاضي البيوع (انظر استئناف)

حكم قضائي (انظر التزام)

٤٣٥ حكم قطعي برفض دفع بعدم جواز

نظر الدعوى . وجوب استئنافه استقلالا .
المرافعة في الموضوع دونه . قبوله له
(قنا الكلية — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٦٣٧)

٤٣٦ حكم محكمين . ايداعه . حكمه : إعفاء من

الايداع . التصديق عليه من المحكمة .
(استئناف مختلط — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٤)

٤٣٧ حكم مرسى مزاد . تنفيذه . الاشكال فيه

من المقرر بزيادة العشر . اختصاص

- حكم صادر من المجلس الملى (انظر نفقة)
حكم صادر من محكمة ابتدائية (انظر استئناف)
حكم مجلس ملى نهائى (انظر قضاء الامور المستعجلة)
حكم مدنى (انظر حكم جنائى)
حكم مدنى نهائى (انظر دعوى مدنية)
حكم ملى (انظر اختصاص المحاكم الشرعية)
حكم نزاع ملكية (انظر استئناف)
حكم نهائى (انظر اختصاص ، واتعاب محاماه
ودفع ، وطمع بطريق النقض ، وقررة الشئ
المحكوم فيه ، ونقض)
حكم واجب التنفيذ (انظر دين)
حلفات الاسماك (انظر اعمال تجارية)
حلول (انظر حجز عقارى ، ونزع ملكية ،
ووقف)
حابة فرنسى (انظر ميراث)
- ٤٤٢ حوالة . دين . صوريته . علم المحول اليه
بها . تمسكه به . غير جائز
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٢٩٣)
- ٤٤٣ حوالة بالدين . اسم مستعار . كالوكالة .
انتهاؤها بالعزل .
(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٠)
- ٤٤٤ حوالة بالدين . بين مصريين . تتبع
احكام القانون المدنى الاهلى . رضاء المدين .
لازم . وفى الشركات . تطبيقه .
(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٠)
- ٤٤٥ حوالة بالدين . صوريتها . الاقرار
المبنى عليها . بطلانه .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٠)
- ٤٤٦ حوالة بالدين . ضمان الحيل . شرطه .
لازم . عدم التضامن . حكمه . الرجوع
- على المدين أولا .
(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٣ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١١٨٩)
- ٤٤٧ حوالة بالدين . فى أثناء اجراءات توزيع .
ديون متنازع عليها . الغش والبطلان .
من النظام العام .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٢٦٥)
- ٤٤٨ حوالة بدين تجارى . ضمانه . صورية
الحوالة . اثباتها .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٢٦٦)
- حوالة (انظر اجارة ، وحكم ، والوقف)
- ٤٤٩ حوالة الكمبيالات والسندات الاذنية .
شروطها .
(الاسكندرية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٩٨٣)
- حوادث سيارات (انظر مسئولية ، ومسئولية
مدنية)
حلاق (انظر ضرب)
- ٤٥٠ الحيازة فى رهن . مظاهرها معدومة .
دفع الايجار . لذلك . صحته .
(استئناف مختلط — ١٨ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٤)
- حيازة (انظر اختلاس)
حيازة مادية (انظر رهن حيازى)
حيازة المرتين (انظر رهن حيازى)
- (خ)
- ٤٥١ خادم . ارتكابه جريمة هتك العرض
على زميله فى الخدمة . تغليظ العقاب (المادة

خطأ (انظر مسئولية جنائية ، وضرر ناشئ عن
خطأ ، ووكيل بالعمولة ، ومسئولية الأب)
خطأ شخصي (انظر مسئولية
خطأ فاحش (انظر تعويض
خطأ العقوبة (انظر دفاع)
خطاب (انظر تخريب)
خطابات (انظر كتب)

٤٥٧ خطبة . وعد بالزواج . العدول عنه .
من حق الطرفين . غير موجب للتعويض
إيجابة . حالته .

نقض مدني — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص

(٧٦)

خطبه (انظر اثبات)

خطر انظر حراسة

خلف خاص (انظر بيع

خيار الشفيع (انظر شفعة)

٤٥٨ خيانة أمانة . تسلم المتهم سوارين من
المجنى عليه خوفا عليهما من الضياع .
النصراف المتهم وحده بهما الى داخل مكان
معين . قبول المجنى عليه ذلك . فرار
المتهم بها . خيانة أمانة لا سرقة (المادة
٢٩٦ ع — ٣٤١)

(نقض جنائي — ١١ فبراير سنة ١٩٤٠

ص ١٠٩٥)

(د)

دائن (انظر صورية ومبالغ مودعة)

دائن اجتي (انظر نزاع ملكية)

٤٥٩ دائن مرتين . حقه في التمسك بملكية
الراهن لما رهن . شرطه . وضع اليد .
حدوده .

استئناف مصر — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

(ص ١١٥٤)

٢٣٠ و ٢٣٢ ع وقديم — ٢٦٧ و ٢٦٩ ع

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠

ص ١٢٣٥)

٤٥٢ خادم . فصله في وقت غير لائق . مداه . شهادة
خلو طرف . عدم التزام صاحب العمل
بإعطائها .

(السيد — ١٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٣٧٤)

خادم (انظر اجارة اشخاص ، ومسئولية السيد ،

وهناك عرض)

خبر كاذب (انظر اذاعة الخ)

٤٥٣ خبير . استبدال غيره به . خبير استشاري .

طلب استحضار الخبراء لمناقشتهم

ومواجهتهم بعضهم ببعض . رفضه .

لا مخالفة للمادة ٢٤٣ المكررة من قانون

المرافعات . مقتضى هذه المادة .

(نقض مدني — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص

١١٢٣)

٤٥٤ خبير . تقدير أجره بعد المناقشة في

تقريره .

(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ص ٢٩٨)

خبير (انظر عقد تحكيم)

ختم الحكم (انظر نقض وإبرام)

٤٥٥ خدمة . عمال . مستخدمون . رقتهم .

استحقاقهم للتعويض . عدمه . حالاته .

(المحل — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٦٨٩)

الخدمة الخارجون عن هيئة المال (انظر مستخدمون

مؤقتون)

خصومة (انظر طعن بطريق النقض)

خصومه سابقه (انظر طعن بطريق النقض)

٤٥٦ خط التنظيم . اعتماده . أثره . نزاع

ملكية للنفقة العامة تعويض تقديره

(نجمع حمادي — ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ ص

١٠٢٦)

- دائن مرتين (انظر تفليسة)
دائون مسجلون (انظر توزيع ملكية)
الدائنين (انظر الدفع بالصورية)
- ٤٦٠ دخول عقار لارتكاب جريمة . قصد الزنا .
(نقض جنائي — ١٧ ابريل سنة ١٩٢٩ ص ١٥)
- ٤٦١ دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . رفع الدعوى العمومية به . اثبات ركن القصد ومو الزنا . عدم وقوع هذه الجريمة بالفعل . صحة الاتهام .
(نقض جنائي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٨٢)
دستور (انظر شخصية . منوية)
- ٤٦٢ دعاوى الحكومة . تخضع للاختصاص المعين . ولو كانت اشكالات في التنفيذ .
(طهطا — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٨٣)
دعاوى معينة (انظر وكالة خاصة)
- ٤٦٣ دعوى . بائع . وفاته بعد الحكم ابتدائيا لصالحه بالملكية : تمثيل وورثته استئنافا . مقرر .
(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٩٤)
- ٤٦٤ دعوى . طلبات مستقلة . تقديرها للاستئناف . كل منها على حدة .
(استئناف مخطط — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٥)
- ٤٦٥ ١ — دعوى . معناها . تعديل الطلبات اثر الحكم في الدعوى . مدى رجعيته ٢ — دعوى اقامة الحد . طبيعتها . مدى
- اختلافها عن دعوى الملكية
(مصر — - مستدجل — ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٤٢٨)
دعوى (انظر بطلان المرافعة ودفع)
دعوى « دم قبولها » (انظر دعوى الافلاس)
الدعوى (انظر طلب حلول تعاقدي)
دعوى الارث (انظر النسب ، ووارث)
- ٤٦٦ دعوى استحقاق . اثبات . وضع اليد . سند الملكية
(استئناف مخطط . — ١١ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٢)
- ٤٦٧ دعوى استحقاق . متى تكون فرعية . عدم ايقاف البيع . اثره .
(استندرية الاهلية — ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ٩٦٨)
دعوى استحقاق (انظر حارس قضائي)
- ٤٦٨ دعوى استحقاق العقار . استئنافا . ميعاده . سريانه على الدائن .
(استئناف مصر — ٢ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٣٨٣)
دعوى استحقاق عقار (انظر دفع)
- ٤٦٩ دعوى استحقاق فرعية . ميعاد استئنافا . شرائطها .
استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٣٢٠)
- ٤٧٠ دعوى استحقاق بين وطنيين . اختصاص المحاكم الاهلية . حكم مرسى مزاد مخطط . ثابت .
(استئناف مخطط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٥١)

عدم الدفع . عدم اتخاذه أو انقضاء الدين الوارد به . عدم قبول الدعوى (قنا الكلية الاهلية — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٣٩٥)

دعوى افلاس (انظر اختصاص المحاكم المختلطة ، وقضاء مستعجل)

دعوى الالزام الشخصية (انظر حجز)

دعوى انكار انظر دعوى تزوير ، وقاضى الامور (المستعجلة)

دعوى بصحة الحجز (انظر حجز)

دعوى بطلان (انظر اختصاص)

دعوى بطلان اصلية (انظر بطلان الاجراءات)

دعوى باعادة مسقى (انظر اختصاص)

دعوى بطلان (انظر دفع بدم قبول)

دعوى بملكية محل تجارى (انظر محل تجارى)

٤٧٧ دعوى بولسية . دعوى صورية .

التمسك بهما فى الدعوى الواحدة ، جوازه

(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩)

ص ١٠٣٦)

دعوى بولسية (انظر صورية)

٤٧٨ ١ — دعوى تأديبية . رفعها ضد محام .

بغير تحقيق من النيابة . جوازه .

٢ — دعوى تأديبية . رفعها . بمعرفة

مجلس النقابة . عن فعل واقع عليه .

جوازها

(مجلس تأديب المحامين — ١٢ يونيه سنة

١٩٣٩ ص ٣٣٦)

دعوى تبعية (انظر اختصاص)

٤٧٩ دعوى تزوير . إثبات . مضاهاة .

(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

ص ٣٠٦)

دعوى الاستحقاق (انظر قاضى الامور المستعجلة)

٤٧١ دعوى استرداد . اعلان المدين . فى غير

محل الحقيقة . موجب لبطلان صحيفة

الدعوى .

(قويسنا — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص

١٢٤٥)

٤٧٢ دعوى الاسترداد . عدم تقييدها فى

الميعاد . ليس من النظام العام . سقوطها

لعدم ايداع المستندات

(دماغه — ١٩ يوليه سنة ١٩٣٨ ص ٣٧١)

٤٧٣ دعوى استرداد الحيازة . من اختصاص

القاضى الجزئى . اختصاص القضاء المستعجل

بنظرها فى بعض الصور . مناط ذلك .

(مصر — مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٤٠)

ص ٨٢٨)

دعوى استرداد (انظر قاضى الامور المستعجلة ،

ومحل تجارى)

دعوى استرداد حيازه (انظر شريك)

٤٧٤ دعوى اشهار افلاس . تجارية بطبيعتها .

اختصاص المحكمة التجارية بها .

(مصر الاهلية — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٨)

ص ٨٠٥)

٤٧٥ دعوى أصلية . أمام المحكمة الاهلية .

دعوى الضمان . أمام المحكمة المختلطة .

عدم اختصاص الأخيرة بالدعوى الاولى

(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

ص ٨٥١)

دعوى أصلية (انظر محاكم مختلطة)

٤٧٦ دعوى الافلاس . شروطها . ثبوت

التوقف عن الدفع . وميلته . بروتستو

- ٤٨٠ دعوى تزوير . دعوى انكار . شروط
الدعويين
(استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ ص
٦٠٧)
دعوى تزوير (انظر دعوى مدنية)
- ٤٨١ دعوى تزوير فرعية . معارضة المحكمة
للورقة دون أن تأمر بالتحقيق . مضافا
اليها ما استخلصته من أوراق الدعوى
وظروفها . كفاية ذلك
(نقض مدني — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٤٤٦)
- ٤٨٢ دعوى التزوير الفرعية . النزول عنها .
مانع من الحكم بالغرامة
(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
٣٠٢)
دعوى التزوير الفرعية (انظر قاضي الأمور
المستعجلة)
- ٤٨٣ دعوى تصحيح . مناطها تصحيح خطأ
مادي . نفاذ مؤقت . ذكره في أسباب
الحكم دون المنطوق . لا محل لها
(مصر — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٢٣٣)
- ٤٨٤ دعوى التفسير أو التصحيح . شروطها .
قوة الشيء المقضي به . أثره فيها
(استئناف مصر — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٩
ص ٨٦)
دعوى جنائية (انظر اشهار افلاس)
دعوى حساب (انظر ناظر وقف)
دعوى شرعية (انظر اجنى)
- ٤٨٥ دعوى صحة التوقيع . عقد ابتدائي .
اشتراط دفع باقي الثمن عند التوقيع على
العقد النهائي . حق المشتري فيها . قبل سداد
باقي الثمن . معدوم .
(سباطوط — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٩٣)
- ٤٨٦ دعوى صحة التوقيع . عدم سقوطها
بمضي المدة
(سواج الكلية الاهلية — ٥ مايو سنة
١٩٤٠ ص ١٢٩٧)
دعوى صرف (انظر مبالغ مودعة)
- ٤٨٧ دعوى الصورية . المرفوعة من وكيل
مدائني التفليسة . من اختصاص المحكمة
المدنية
(استئناف مختلط — ٣ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٢)
دعوى صورية (انظر دعوى بولسية)
دعوى العزل (انظر ناظر الوقف)
دعوى عينة (انظر بيع)
دعوى فرعية (انظر اختصاص ، ودعوى
استحقاق ، وعحاكم مختلطة)
- ٤٨٨ دعوى قسمة . الحكم الصادر فيها .
أثره . الصفة في دعوى القسمة
(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٣٥١)
دعوى قسمة (انظر شريك على الشيوع)
- ٤٨٩ دعوى عمومية . تحريكها . حلف يمين
حاسمة كذبا . حق كل من المدعى المدني
والنيابة العمومية فيه
(الدلائل — ١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص
٣٨١)

- ٤٩٠ دعوى عمومية . سقوطها لوفاة المتهم .
المتهم على قيد الحياة . الرجوع إلى محكمة
الموضوع دون النقض .
(نقض جنائي — ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
٢١)
دعوى عمومية (انظر استعمال محرر مزور ،
وبناية عمومية)
الدعوى العمومية « سقوط » (انظر اعتياد على
الاقراض بالربا)
- ٤٩١ دعوى مباشرة . ضد عضو البرلمان .
عدم اذن المجلس بها . عدم قبولها
(العطارين — ٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٧)
دعوى مباشرة (انظر قذف)
دعوى محاسبة (انظر شريك على الشيوع)
- ٤٩٢ ١ — دعوى مدنية . أمام المحكمة الجنائية .
شرط الدفع بعدم قبولها . نهائية الحكم
المدني . وقوة الشيء المحكوم فيه .
٢ — دعوى تزوير مدنية . اختلافها
عن دعوى التعويض عن التزوير
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١١ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١١٨٥)
- ٤٩٣ دعوى مدنية . خضوعها للحكم الجنائي .
قيود هذه القاعدة . بحث المحكمة الجنائية .
لسعر الفائدة في المبالغ المقرضة . مقيد
للمحكمة المدنية . الاتفاق على دفع
قوائد ربوية زائدة . مخالفتها للنظام العام .
الضرر الذي يصيب المقرضين : ما زاد
عن الفائدة القانونية .
(استئناف مصر — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
٢١٦)
- ٤٩٤ ١ — دعوى منع تعرض . طلب ترميم
مسقى . كاجراء مؤقت . غير ماس بأصل
الحق . جواز رفعها — ٢ — دعوى منع
تعرض . عن وضع يد . مبنى على
التساح أو الاتفاق . عدم جوازها .
٣ — دعوى منع تعرض . مبنية على
نقض تعاقد . مساسه بأصل الحق .
عدم قبولها .
(قنا الكلية — ٣ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٦٢٧)
دعوى منع تعرض (انظر شريك)
- ٤٩٥ دعوى نزاع ملكية . ميعاد رفعها . بعد
رفض المعارضة في التثبي
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٧٧)
- ٤٩٦ دعوى نزاع الملكية . دفع بعدم قبولها .
امكان التنفيذ بعقد رهن رسمي محرر
ضمانا لفتح اعتماد ومذيل بالصيغة التنفيذية .
صدور حكم بتحديد الدين قبل التنفيذ .
لا ضروره له
(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٠ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ٨٢١)
- ٤٩٧ دعوى نزاع الملكية . رفعها قبل الفصل
في المعارضة في التثبي . عدم قبول
(الجيزة الاهلية — ٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٨٤٢)

- دعوى نزع ملكية (انظر نزع ملكية، والمعارضة في التنيه)
- ٤٩٨ دعوى النسب. ولو ارتبطت بدعوى الارث. اختصاص المجالس المالية للطوائف بها. شرطه. اتحاد ملة الخصوم. اختصاص المحاكم الشرعية بها. في حالة اختلاف الملة
- (نقض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٩١)
- دعوى نفقة (انظر نفقة)
- دعوى نفقة مؤتمنة (انظر قضاء مستعجل)
- دعوى وضع اليد (انظر حق السكنى، ونقض)
- ٤٩٩ دفاتر تجارية. طلب تقديمها. رفضه. حالته.
- (استئناف مختلط — ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦١)
- دفاتر «تقديم ال» (انظر دليل بالكتابة)
- دفاتر تجارية (انظر محام، وتزوير)
- ٥٠٠ دفاع. إحالة متهم مع آخر على محكمة الجنايات لمحاكمة كل منهما عن عاهة من عاهتين تخلفت برأسه عما وقع عليه من ضرب منهما. تبرئة أحدهما وإدانة الآخر في العاهتين. تحميله المسؤولية عن العاهتين مع عدم لفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك. خطأ العقوبة الموقعة. تدخل في نطاق البصر القانوني للعقاب على جريمة أحداث العاهة. لا ينقض الحكم. أساس. عدم النقض
- (نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣١٣)
- ٥٠١ دفاع. الحرية في ابدائه. حدها. اقفال باب المرافعة. فتح باب المرافعة. سلطة المحكمة في ذلك. مطلقة. تقديم مذكرة بطلب فتح باب المرافعة. عدم الرد عليها في الحكم. لا يعيبه
- (نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٨٠)
- ٥٠٢ دفاع. تقرير طبي. عدم اجابة طلب مناقشة بعض الاطباء. جوازه
- (نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٩)
- ٥٠٣ دفاع. محام. حضوره عن المحامي المنتدب أصلاً. وإقالة المحكمة له. وانتداب الحاضر فعلاً. عدم اعتراض المتهم عليه. لا إخلال
- (نقض جنائي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٧٩)
- ٥٠٤ دفاع. مذكرة كتابية. كفايتها
- (نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٤)
- دفاع (انظر عاكة جنائية، ونقض، ووصف التهمة)
- ٥٠٥ دفاع شرعي. تجاوز حده. حالته.
- (نقض جنائي — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ١٩٣)
- ٥٠٦ دفاع شرعي. تهمة. متهمين. شروع كل منهما في قتل الآخر. اثبات تبادلها التهديد بالقتل وتنفيذه. القول في الحكم بأن أحدهما بادي بالاعتداء. غير مؤثر
- (نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨٣١)
- ٥٠٧ دفاع شرعي. رد المحكمة عليه. شرطه.

- جديته واعتراف المتهم بارتكاب الفعل
(نقض جنائي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٨٠)
- ٥٠٨ دفاع شرعى . حصول اعتداء بالفعل
على النفس أو المال لا يشترط . تمسك
المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى . قول
الحكم أن المجنى عليه لم يصدر منه فعلا
عمل من أعمال الاعتداء . لا يصلح ردا
لنفي هذا الدفاع .
(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣١٠)
- ٥٠٩ دفاع شرعى عن النفس . وجوب الرد
عليه
(نقض جنائي — اول مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥)
- ٥١٠ دفاع شرعى عن المال . الالتجاء للقوة .
أو الاستعانة برجال السلطة . امكن
دفع الاعتداء أو عدمه . سلطة محكمة
الموضوع فيه . مطلقة
(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٤٥)
- ٥١١ دفاع عن المال . مداه . حاله
(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٣٢)
- ٥١٢ دفاع كيدى . مداره . التعويض عنه .
(استئناف مختلط — ١١ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٢)
- ٥١٣ دفاع المتهم . عدم الرد عليه . موضوعى
الاكتفاء بما فى الحكم من أدلة الادانة
(نقض جنائي — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٤٢٧)
دفع المواليد (انظر تزوير)
- ٥١٤ دفع . بعدم جواز نظر الدعوى . حكم
شرعى نهائى . فى مسائل الاستحقاق .
عدم قضائه بتنفيذ الحكم الاهلى . رفضه .
أثر الحكم النهائى . الحق المكتسب . عدم
المساس به
(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩٤)
- ٥١٥ دفع . بعدم قبول الدعوى . ودفع
ببطلان اعلانها . أثر كل منهما
(المطارين — ٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٧١)
- ٥١٦ دفع . بعدم قبول الدعوى . لرفعها قبل
الآوان . موضوعى
(الجيزة الاهلية — ٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١٨٤٢)
- ٥١٧ دفع . بعدم قبول دعوى . باستمرار
التنفيذ . رفضه
(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩٤)
- ٥١٨ دفع . فى دعوى استحقاق عقار . بعدم
قبولها . عدم اثارته . سقوطه .
(استئناف مختلط — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٩)
- ٥١٩ الدفع ببطلان اجراءات . من النظام
العام . حكمه
(المطارين — ٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٧١)
دفع (انظر استعمال محرر مزور ، وبطلان
الاجراءات ، وقانون قسوية الديون العقارية ،
ونقض و ابرام
دفع بالسقوط (انظر كفيل بسيط)
دفع ببطلان اعلان (انظر اعلان)
- ٥٢٠ الدفع بالصورية . جائز بصفة عامة .

- للدائنين . اثباتها بالبينة اطلاقاً
(الدلتجات — ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٦٩٣)
- ٥٢١ دفع بعدم الاختصاص . عدم جواز تعديل الطلبات لتفادي هذا الدفع
(الجيزه — ٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٣٣)
دفع بعدم الاختصاص (انظر اعلان ، وحجز ، وناظر وقف)
دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية (انظر اجنبى)
- ٥٢٢ دفع بعدم جواز نظر الدعوى . بالنسبة لطلب أصلى ببراءة الذمة وطلب احتياطى بالتعويض للاثراء . فصل المحكمة الابتدائية فى أولها بقبول الدفع . تأجيل النظر فى الطلب الاحتياطى . استئناف الحكم بالنسبة للفصل فى الطلبين . جوازه وصحته .
(نقض مدنى — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٥٣)
- ٥٢٣ دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . شروطه . ارتباط جريمة بأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة . صراف . اختصاصه .
(كفر صقر — ١١ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٧)
دفع بعدم جواز نظر الدعوى (انظر حكم قطعى)
دفع بعدم جواز نوع الملكية (انظر استئناف)
- ٥٢٤ دفع بقوة الشيء المحكوم به . وحدة الموضوع . تستلزم الاتحاد فى الذات والمادة . فى الشيء موضوع الطلب . الفرق بين السبب القانونى للدعوى وبين التدليل والتعليل لهذا السبب . ما اتصل
- به قوة الشيء المحكوم به
(سوماج الكلية الاهلية — ٣١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١١٩٦)
دفع فرعى (انظر حكم تمهيدى)
- ٥٢٥ دفع فرع . اختصاص نوعى . معناه . مداه . متى يتعلق بالنظام العام . تقديره
(مصر التجارية — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٤١٤)
دفع فرعية (انظر حكم تمهيدى)
- ٥٢٦ دليل جديد . مدلوله . أثره فى الغاء أمر الحفظ
(طما — ١٩ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٨٤)
- ٥٢٧ دليل كتابى . كاف . تقديم الدفاتر . غير ملزم
(استئناف مختلط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٣)
دليل (انظر اثبات ، ونقض وإبرام)
دفعه « قانون ال » (انظر قانون)
- ٥٢٨ دين . ثبوته بحكم واجب التنفيذ . تنفيذه . ثابت
(استئناف مصر — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢١)
- ٥٢٩ ١ — دين . لاضرورة لأن يكون ثابتاً معين المقدار . لاوقت العقد ولابعده .
(استئنافية الاهلية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨١٥)
دين (انظر اقرار ، وتركه اسلامية ، وحجز تحت يد الغير ، وحوالة ، وطعن بالربا الفاحش وعمله اهلية ، ووقف)
- ٥٣٠ دين تجارى . سقوطه . بمضى المدة . شروطه .
(بنى مزار — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ١٢٤٤)

- ٥٣١ ديون ثابتة بأحكام . سقوطها بمضى ١٥ سنة . والفوائد بمضى خمس سنوات (مصر الاملية — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨١٨) دين ثابت (انظر اشهار افلاس)
- ٥٣٢ دين على التركة . التنفيذ به على أموالها جميعها (استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٠٤٠) دين عقارى (انظر وقف)
- ٥٣٣ دين متنازع فيه . التنازل عنه . حق المدين فى دفع الثمن . عدم قبوله . (استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٨) ديون (انظر افلاس ، وحالة) ديون اميرية (انظر وقف) ديون بتأذ (انظر مصاريف صيانة العقار)
- (ذ)
ذمى (انظر وفاة ووراثة)
- ٥٣٤ ذر الغفلة . تصرفه . ركن العادة فيه . غير لازم . (استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٦٠٨)
- (ر)
رابطة السببية (انظر مسئولية الآب) ربا فاحش (انظر اثبات ، وطن بال)
- ٥٣٥ الرجوع بحصة المعسر . سنده . طريقه (مصر — مستعجل — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٦٣) رجوع على المدين (انظر حوالة بالدين) رجوع المدينين (انظر تضامن) رجعية الحكم (انظر دعوى)
- ٥٣٦ رد القضاة عن الحكم . لا يسرى على أعضاء النيابة . (نقض جنائى — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٤٧)
- ٥٣٧ رد وبطلان أى ورقة . سلطة المحكمة فى القضاء به . مقررة (استئناف مصر — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢١) رد (انظر استحقاق فى وقف) رد اعتبار المفسر (انظر حكم غياي) رد مقدم الاتعاب (انظر توكيل) رسالة (انظر تخريب) رسو المزاد (انظر زيادة العشر ، ومزاد)
- ٥٣٨ رسوم قضائية . المعارضة فيها . فى قلم كتاب المحكمة الصادر منها الأمر (استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٧٨) رصيد « عدم وجود » (انظر شيك ، ونصب) رضا (انظر تفتيش ، وبوع تجارية ، ونقض) رضا المجنى عليه (انظر ضرب او جرح) رضا المدين (انظر حوالة بالدين) رعاية الآب لآبته (انظر آب) رفت (انظر خدمة) ركن القوة (انظر هنك عرض)

٥٤٥ رى. التعاقد بشأنه. طبيعته. بيع
لا إيجار.

(سوماج — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢٨)

٥٤٦ رى وصرف. اختصاص وزارة الأشغال
بالمنازعات فيها دون المحاكم

(للطارين — ٥ أبريل سنة ١٩٣٩ ص
٦٠)

٥٤٧ ريع. حق المحكوم له فيه من تاريخ
رفع الدعوى. حسن نية واضح اليد
أو سوءها. غير مؤثر.

(استئناف مصر — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ١١٥٦)

ريع (انظر ملكية)
روكية الدائنين (انظر تفليسة)

(ز)

٥٤٨ زنا. اثباته بورقة خصوصية للمتهم
حصل عليها الزوج بطريقة غير شريفة.
سكوت المتهم عن الدفع بعدم حجية
هذه الورقة في الاثبات عليه حتى
صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته. سقوط
حقه في الدفع بعدم حجية هذه الورقة
أمام محكمة الدرجة الثانية.

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٣٣)

٥٤٩ زنا. استفزاز. عذر. تقديره. عذر
الزوج في القتل. يسرى على الشروع
فيه أيضا

(جنایات اسبوط — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٩٢)

٥٣٩ رهن. عضوية الراهن في شركة. لا يمتد
الرهن لديونها

(استئناف مختلط — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٥٠)

رهن (انظر اختصاص المحاكم المختلط. ، وبيع ،
وبيع وفائي ، وتأمينات ، وتبديد ، وحيازة ،
ودائن ، ودعوى نزاع الملكية ، وعقد ،
وقانون خمسة الافدنة ، ونصب)
رهن — تأميني (انظر افلاس)

٥٤٠ رهن حيازي. بيع وفائي. عقار على
الشيوع. الحيازة المادية. معدومة.
بطلان

(استئناف مختلط — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٧)

٥٤١ رهن حيازي. حق الدائن في استرداد
الحيازة المادية

(استئناف مختلط — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٤)

٥٤٢ رهن حيازي. متى يكون حجة على
الغير. التسجيل. أسبقيته. حيازة المرتين.
(قلوب — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ص ٢٧١)

٥٤٣ رهن حيازي. لمنقول. من حق مالكه.
تصرف المرتين فيه. عدم جوازه
(نقض جنائي — ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ ص ٥)
رهن حيازي (انظر رهن عقارى)

٥٤٤ رهن عقارى. تجديد التسجيل كل عشر

سنين. وفي رهن حيازي. لضرورة
له. الفرق بين طريقتي اشهار الرهنيين

(استئناف مصر — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٣٠٨)

رهن عقارى (انظر تركه اسلامية)

- ٥٥٠ زنا . محاكمة . تنازل الزوج . حكم نهائي .
جواز ايقافه . برضاء الزوج . شريك .
استفادته من تنازل الزوج .
(الجيزه — ٢٢ يوفيه سنة ١٩٣٩ ص ٣٩٤)
زنا (انظر اقرار ، ودخول عقار ، ودخول منزل ،
وقيض على المتهم حين تلبسه بالفعل)
زواج (انظر اثراء على حساب الغير)
- ٥٥١ زوجية . مصاريف علاج الزوجة .
التزام الزوج بها .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٠)
زواج المعتوه (انظر معتوه)
زوجة المفلس (انظر تفليس)
- ٥٥٢ زيادة العشرة . تصرف المدين . بين رسو
المزاد وزيادة العشرة . غير جائز .
(مصر — مستعجل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٢٦)
زيادة العشر (انظر الراسي عليه المراد)
- (س)
- ٥٥٣ سائق سيارة (انظر اختصاص المحاكم المختلطة)
- ٥٥٣ سب . إهانة . اثبات صحة ما ورد في
الالفاظ . غير جائز
(بجنايات مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٣٨)
- ٥٥٤ سب . الفاظه . عقاب
(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٠٧)
- ٥٥٥ سب . الفاظ السب . أخذ الحكم ببعض
العبارات دون غيرها . النقص في بعض
العبارات أو الزيادة فيها . لا يعيب الحكم
(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٥٨٩)
- ٥٥٦ سب . دعوى نفقة أمام المحكمة
الشرعية . ذكر الشاهد أن للزوج نفقودا
وأنة يقرضها بالربا الفاحش . رأى
المحكمة أن هذه الشهادة متعلقة بالدعوى .
عدم اعتبارها هذا سببا معاقبا عليه .
جوازه .
(نقض جنائي — ٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٠٧)
- ٥٥٧ سب . قذف في حق موظف عام .
— اقامة الدليل . شرط لازم
(جنابات مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩
ص ٩٥)
- ٥٥٨ سب . موظف عام . حظر النشر في
جرائم معينة . البدء في التحقيق . مدى
تطبيق المادة ١٩٩ ع .
(مصر الاهلية — اودة المشورة — ٢٦ يوليو
سنة ١٩٣٩ ص ١١٢)
سب (انظر قذف)
- ٥٥٩ سب علني . قذف . لا يشترط أن يقع
في مواجهة الجاني عليه . الاستفزاز فيهما
ليس من موانع العقاب بخلاف السب
غير العلني
(نقض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٤٢٦)
سبب صحيح (انظر ملكية)
سبب صوري (انظر سند تحت الاذن)
سبب غير مشروع (انظر صورية)
سبب مخفف للجريمة (انظر نقص)
سبق اصرار (انظر اتفاق جنائي ، وقتل ،
ووصف التهمة)
- ٥٦٠ سرقة . اختلاس . تسليم الشيء إلى
المختلس . محترفون ببيع الأشياء في

- العربات أو المراكب أو غيرها . ٥٦٦ سرقة . تسلق . ماهيته . اعتباره شروعا
قياسه عليها
(نقض جنائي - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص (١٧٤)
- ٥٦١ سرقة . أشياء فاقدة . حبسها بنية الامتلاك
بطريق الغش . تنطبق على المادة الأولى
من دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨
(نقض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص (٧٥٢)
- ٥٦٢ سرقة . اكرام . عناصره . لا ضرورة
لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣١٤ .
حدوث اصابة .
(نقض جنائي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص (٤٣٩)
- ٥٦٣ سرقة أو اختلاس سند . معنى الاختلاس
المذكور بالمادة ٢٦٨ ع قديم . انتفاء
السرقه في حالة تسلم الشيء من مالكة
أو حائزه برضائه واختياره . سواء كان
المستلم حسن النية أو سيئها . التسليم
مانع من الاختلاس .
(ط - ٢٩ مارس سنة ١٩٣٩ ص ٥٠٣)
- ٥٦٤ سرقة بظروف . فاعل أصلي . شريك .
وحدة العقاب . وقوف شخص يرقب
الطريق . قيام زملائه بجمع القطن
المسروق . فاعل أصلي
(نقض جنائي - ٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص (٩٠٧)
- ٥٦٥ سرقة . تالية للشروع في القتل . غير
واردة بقرار قاضي الإحالة . اعتبارها
ظرفا مشددا
(نقض جنائي - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص (٤٣١)
- ٥٦٦ سرقة . تسلق . ماهيته . اعتباره شروعا
في سرقة . تقديره . الظرف المشدد فيه
(نقض جنائي - ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص (٤٨)
- ٥٦٧ سرقة . عقد بيع . مصدق عليه من
الطرفين . ملك للمشتري . خطف البائع
له . اعتباره كذلك
(نقض جنائي - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص (٥٧٧)
- سرقة (انظر اختلاس ، وتفتيش شخص ،
وخيانة امانة)
سر الفاتدة (انظر دعوى مدنية ، وفوائد)
سفه (انظر حجر)
سقوط (انظر حكم غيابي ، ودعوى عمومية
وكفيل بسيط)
سقوط الحق (انظر عاكمة)
سقوط حق المطالبة (انظر حجر في المساحة)
سقوط الحق في اتمام المحاماه بمعنى المدة (انظر
اتمام عماماه)
سقوط الحق في المطالبة برد ما دفع بغير حق
(انظر إيجار)
سقوط الحق بمعنى المدة (انظر دعوى صحة
التوقيع)
سقوط الحق في المطالبة (انظر بيع)
سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية (انظر
استعمال محرر مزور)
سقوط الدعوى (انظر دعوى الاسترداد)
سقوط الخيار (انظر ثمن)
سقوط الدين بمعنى المدة (انظر دين تجاري)
سقوط الدين بمعنى ١٥ سنة (انظر ديون ثابتة)
سقوط بمعنى المدة (انظر اجرة)
سقوط القوائد بمعنى خمس سنوات (انظر ديون
ايته)

- سقوط الاستحقاق (انظر استحقاق في وقف)
- ٥٦٨ سلب الولاية . شروطها
- (مجلس حسبي ميت غمر — ٥ يولي سنة ١٩٣٢ ص ٥١٧)
- سلطة تنفيذية (انظر لوائح)
- سلطة قاضى الموضوع (انظر تفسير الاتفاقات)
- ٥٦٩ سلطة المحاكم . فى تقدير الاتعاب . عدم جوازها فى بعض الأحوال . حكمة تدخل المحاكم فى التقدير
- (عابدين — ١٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٠٣٤)
- سلطة محكمة الموضوع (انظر اثبات ، وتسيب ، وعقد)
- سلطة محكمة الموضوع (انظر دفاع شرعى ، ونقض وإبرام)
- سلطة المحكمة (انظر التزام ، ورد ، وبطلان)
- سلع تجارية (انظر بيع)
- سماع الدعوى (انظر اختصاص ، وتزوير ، ونفقة)
- سماع الدعوى « عدم » (انظر وقف)
- سماحة (انظر شهادات)
- ٥٧٠ سمسار . مهمته . اثبات بالبينه . عقار . منقول . معنى التفويض المعطى للسمسار . أتعابه
- (المحلة الكبرى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ١٠٢٧)
- سمسار (انظر اجرة الوكيل او السمسار)
- ٥٧١ سمسة . وكالة بالعمولة . اعتبارها تجارية . أنواعها .
- (الاسكندرية التجارية الكلية الاهلية — ١٣ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٩)
- سن (راجع موظف ، وهتك عرض)
- سن البلوغ (انظر قصر الابن)
- ٥٧٢ سن الرشد فى قانون المجالس الحسبية لسنة ١٩٢٥ مبدأ العمل به . سن الرشد فيه . ميلادى
- (مصر الاهلية — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٤٦)
- ٥٧٣ سند . العثور عليه بعد الحكم . غير مؤثر (استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩٤)
- ٥٧٤ سند . تنفيذه . نزاع تحديده .
- (استئناف مصر — ١١ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢١)
- ٥٧٥ سند . وفاة الدين . اشتراط استلامه . مؤشرا عليه بالوفاء . مانع من الاثبات بالبينه .
- (عابدين — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ ص ١٢٤٠)
- ٥٧٦ سند تحت الاذن . شرطه . وحدة المبلغ . ووحدة تاريخ الاستحقاق
- (مصر التجارية الجزئية الاهلية — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٢١)
- ٥٧٧ سند تحت الاذن . متى يكون تجاريا . تقادم . مدته . ومتى يبدأ ؟
- (استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٤٦٦)
- ٥٧٨ سند تحت الاذن . تحويله بعد تاريخ الاستحقاق . مدى تمسك المدين بالدفع ضد المستفيد الاصلى
- (مصر التجارية الجزئية — ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٤١١)
- ٥٧٩ سند تحت الاذن . تحويله بعد تاريخ الاستحقاق ضد حامله . جوازه
- (استئناف مخطوط — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٤)

- ٥٨٠ سند تحت الاذن . سندات تجارية .
تحويلها . حسن نية المحول اليه . السبب
الصوري . تأثيره . تاريخ التحويل .
نتائجه . حمل الاثبات .
(استئناف مختلط — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥٧)
- ٥٨١ سند تحت الاذن . مودع بالمحكمة .
سجبه بمعرفة أحد المدينين فيه . اثبات .
برامة المدين منه . على عاتقه
(استئناف مختلط — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٠)
- ٥٨٢ سند تحت الاذن (انظر كميالة ، وعحاكم تجارية)
سند دين . محرر باحتياط غير عادي .
قرينة على الغش . حالته
(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص
٦٠٨)
- سند (انظر اثبات بالينة)
سند تجاري (انظر تقادم)
سند التنفيذ (انظر وقف)
سند دين عادي (انظر عقد)
سند غير تجاري (انظر اختصاص المحاكم المختلطة)
سند غير متنازع فيه (انظر نفاذ مؤقت)
سند قرض (انظر اثبات)
- ٥٨٣ سند مختلط . (تجاري ومدني) . من
الاوراق المحررة لأعمال تجارية . أثر
ذلك . سقوط قيمته بالتقادم الخمسي .
الاختلاف بشأنه
(شين الكوم — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ ص
٣٨٨)
- ٥٨٤ سند مدني . محال . حسن نيته . رفض
الدفع التي كانت تتأخر ضد المحيل
(نبي مزار — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٥١٢)
- سند الملكية (انظر دعوى استحقاق)
- ٥٨٥ سندات اذنية . اعتبارها مدنية أو تجارية
طبقا للمعاملة الخاصة لها .
(الاسكندرية التجارية السككية الاهلية — ١٣
ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٩)
- ٥٨٦ سندات تجارية . تحويل . وجوب ذكر
عبارة القيمة وصلت
(بني مزار — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٥١٢)
- سندات تجارية (انظر سند تحت الاذن)
سندات تحت الاذن (انظر عقد بيع)
سندات دين (انظر اثبات بالينة)
سندات مقسطة (انظر اوراق تجارية)
سنديك (انظر اختصاص وتقاييسه)
سوء القصد (انظر مسئولية ونصب)
سوء نية (انظر ربح)
سوء النية (راجع قذف ووضع اليد)
سوابق (انظر مواد مخدرة)
سلاح (انظر اشتباه)
سيد (انظر مسئولية السيد)
- ٥٨٧ سيارات . اعارتها مع سائقها . تستوجب
مسئولية صاحبها عن اخطائه . مسئولية
المستعير في حالة تنازل الميعر عن ادارة
السيارات ورقابتها .
(مصر الاهلية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨١٠)
سيارات (انظر مسئولية ولائحة العربات)
(ش)
- ٥٨٨ شارع عمومي . حالته
(استئناف مختلط — ٧ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٥)

٥٩٣ ١ - شركة . وفاة شريك متضامن .

استمرار تركته فيها . مسئولية زوجته .
بمقدار حصتها في الشركة . ٣ و ٢ - شركة .
انسحاب أحد أعضائها منها . تحديد
ميعاد الانسحاب من تاريخ النشر
عنه . آثاره

(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٩ ص
٨٥٤)

شركة (انظر اختصاص المحاكم الاهلية ورومن)
شركة التأمين (انظر تأمين)

٥٩٤ شركة تضامن . عدم مراعاة الاجراءات
الشكلية . أثره . البطلان المترتب عليه .
لمن له حق التمسك به

(اسكندرية — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٨٨)

٥٩٥ شركة توصية . جنسيتها . تابعة اشركاتها
(استئناف مختلط — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٠)

٥٩٦ شركات المحاصة . اثباتها

(مصر — مستعجل — ٩ مايو سنة ١٩٣٨
ص ٦٥٢)

شركات (انظر اختصاص المحاكم الاهلية وحواله
بالدين)

شروع (انظر اعقاب السجائر وسرقة)

٥٩٧ شروع في قتل . جريمة خائبة (المادة ٥٤٥ ع)

(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٩٣)

شروع في قتل (انظر دفاع شرعي ووصف التهمة
وزنا)

شريعة (انظر تعويض)

شريعة اسرائيلية (انظر نمر)

شريعة العيسويين (انظر وصية)

شريعة قبطية (انظر نمر)

شريعة موسوية (انظر جد صحيح)

شاهد (انظر سب)

شبه جنحة (انظر مسئولية ومواد تجارية)

شبه عقد (انظر مواد تجارية)

٥٨٩ شخصية معنوية . للمجالس المحلية .

حيازتها له . مقرر دستوريا

(استئناف مصر — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
١١٥٨)

٥٩٠ شخصية معنوية . الجامع الازهر . شيخ

الجامع الازهر . هو صاحب الحق في

تمثيله . حقه في المقاضاة . له وحده .

(استئناف مصر — ١٤ يناير سنة ١٩٤٠
ص ٩٣٩)

شخصية معنوية (انظر نقابات)

شراء (انظر ام)

شراء ويصح اقطان بالمضاربة (انظر عام)

شرط (انظر نقض و ابرام)

٥٩١ شرط جزائي . أو تهديدي . تفسير

العقود . أثره

(المجيزة الاهلية — ١٤ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
٨٤٣)

شرط جزائي (انظر تعويض)

شرط حسن النية (انظر ملكية)

شرط فاسخ (انظر مرسى المزداد ومزداد)

شرط الوقف (انظر عا كم مختلعة ، ووقف)

شرط الوقفية (انظر وقف)

شروط قائمة المزداد (انظر حجز عقارى)

٥٩٢ شركة . وفاة أحد الشركاء . حلها . اثبات .

قوامه

(استئناف مختلط — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٣)

في حق مشتر آخر . ٢ - شفعة . لانتبت
إلا بالبيع لاقبله .

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة ١٩٤٠
ص ٩٤٧)

٦٠٣ شفعة . الحكم بثبوتها . طبيعته آثاره .
(استئناف مصر — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ١٣٨١)

٦٠٤ شفعة . حق الجار . زيادة الثمن . غير
مؤثر

(استئناف مختلط — ٧ فبراير سنة ١٩٣٨
ص ٨٥٥)

٦٠٥ شفعة . خيار الشفيع . انتقال الحق
للورثة

(نقض مدني — ٨ يونيو سنة ١٩٣٩ ص
٢٠٧)

شفعة (انظر انذار المشفوع ضده)

٦٠٦ شهادة . إمام الدفاع عن المتهم بما تضمنته
هذه الشهادة ومناقشته إياها . عدم
تلاوتها بالجلسة . تمسك المتهم بذلك في
الطعن على الحكم . لا يجدي .

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٠٥)

٦٠٧ شهادة . تقديرها .

(نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٣٧)

٦٠٨ شهادة . تلاوتها بالجلسة . حكمته . عدم
التلاوة . علم المتهم بها ومناقشته إياها .
لا يعيب الحكم

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١١١)

شهادة (انظر بلاغ كاذب ، تحليف اليمين ،
نقض)

شهادة التسماع (انظر شهادة زور)

شهادة خلو طرف (انظر خادم)

٥٩٨ شريك . طريق اشتراكه في الجريمة .
بيانه . غير لازم

(نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٣٧)

شريك (انظر اعدام ، وزنا وسرقة ، بطروف ،
وشركة وطابع ، وقتل ، والقبض على المتهم ،
ومستورده ووارث)

٥٩٩ شريك على الشروع . حقه في الانتفاع
بما يملك . تأجير نصيبه إلى مستأجر .

وضع يده على جزء من الأرض معادل
لهذا النصيب . رفع الشريك دعوى منع
تعرض أو دعوى استرداد حيازة . رفضها
صحته . النزاع حول طريقة الانتفاع .
محله دعوى محاسبة أو دعوى قسمة .

(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٤٤)

٦٠٠ شريك متضامن . انسحابه من الشركة .
لا يترتب عليه اتخاذ اجراءات الافلاس
ضده . شروط ذلك

(الاسكندرية — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص
٩٨٨)

الشريك في جريمة الزنا (انظر زنا)

شطب (انظر بروتست ، وعرائض البطاري)

شطب التأشير والاختصاص (انظر عقد)

شطب الرهن (انظر التزامات)

شطب تسجيلات (انظر نيابة عمومية)

٦٠١ شفعة . افتراضات احتمالية . الرغبة في
المضاربة . غير مؤثر

(استئناف مختلط — ٧ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٥)

٦٠٢ ١ - شفعة . التنازل عنها قبل مشتر . لا يسرى

٦١٤ شيك . محرر لميعاد . تطبيق المادة ١١٣
تجارى مختلط بالنسبة له

(استئناف مختلط — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٨)

٦١٥ شيك لأجل . عدم وجود رصيد . عقاب
(الوالى — ٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٣١)
شيك (انظر نصب)

٦١٦ شيوع . التشريع المصرى فيما يتعلق
بتنظيم الملكية الشائعة . نقصه . وضع
يد الشريك على الشيوع برضاء شريكه .
يعد وكالة وليس عملا من أعمال الفضولى
الانذار بترك حصة الشريك بورا . يعد
عزلا للوكالة فى وقت غير لائق . وضع
يد الشريك بدون رضا الشريك الآخر
على العين المشتركة . غصب . حق الشريك
الآخر فى المطالبة بالتعويض . إيجار العين
المشتركة بدون رضا الشركاء . حقهم
فى كل قطعة من العين المؤجرة . طبيعة
حق الملكية الشائعة . ماهيته

(سوماج — ١٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص
٩٧٠)

٦١٧ شيوع . مالك على الشيوع . اقامة بناء
على جزء من العقار . لا يعد بانيا فى
ملك غيره . المادة ٦٥ مدنى لا تنطبق .
انتظار نتيجة القسمة

(نقض مدنى — ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٩٢١)

شيوع (انظر بيع على الشيوع ، وضمان المبيع
شائعا ، وحراسة ، ووارث)

(ص)

٦١٨ صاحب آلة الرى . لاحق له فى طلب

٦٠٩ ١ — شهادة زور . سلطة القاضى الجنائى
فى تقدير الشهادة المؤداة أمام سلطة
قضائية أخرى . ٢ — شهادة زور .
مناط العقاب فى هذه الجريمة . الشهادة
التي لها ذاتها قوة الاقناع . شهادة
التساميح . الكذب فيها . لا يكون
الجريمة المعاقب عليها . (المادة ٢٥٧ ع
— ٢٩٧)

(نقض جنائى — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٨٧)

شهادة زور (انظر متهم)

شهادة شهود (انظر اقرار قضائى)

٦١٠ ١ — شهادة الجنى عليه فى جنائية . بعد
فصلها عن الجنحة . جوازها ٢ — شهادة
متهم على متهم . قبولها

(نقض جنائى — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
٩)

شهادة الميلاد (انظر نفقة)

٦١١ شهادة نفي . عدم رد المحكمة عليها .
اكتفاء بأدلة الادانة . موضوعى

(نقض جنائى — اول مايو سنة ١٩٣٩ ص
٢٧)

٦١٢ شهادات . من تجار وسماسرة . الاخذ بها
(مصر التجارية الكلية الاهلية — ١٤ ابريل
سنة ١٩٤٠ ص ١٢١٣)

شهود (انظر اثبات ، وتحقيقات ، ومحاكمة
ووفاة)

شهود رؤيا (انظر القبض على المتهم)

شيخ الجامع الازهر (انظر شخصية معنوية)

٦١٣ شيك . صفته . قابليته للتحويل حكمه
(استئناف مختلط — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٨)

- توقيع الحجز التحفظي
(سوهاج — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٢٨)
صاحب العمل (انظر مسئولية)
صالح مختلط (انظر احكام عرفية، واجراءات
نزع ملكية)
صفح (انظر اذاعة)
- ٦١٩ صحيفة دعوى . متى تقطع التقادم .
اجراءات المعافاة . لا تقطع التقادم
(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٧٢)
- ٦٢٠ صحيفة الدعوى . بياناتها . مستأجر .
تعهد بأن ما يقيمه من البناء على الارض
المؤجرة ملك المؤجر . مقالول يبنى
ويدين المستأجر . حق الحبس الذي
للمقالول على العين المؤجرة . البناء في
ملك الغير وحالاته . اضافة الملحقات
للملك
(مصر الاهلية — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٤٧٠)
مداق (انظر طاعة)
صراف (انظر الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل فيها)
صرف (انظر رى)
صفة الخصوم (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
صفة وكالة كاذبة (اتخاذ) (انظر نصب)
- ٦٢١ صالح . عقده بغير علم شركة التأمين
وقبولها . غير ملزم . طلب تعويض .
رفضه
(استئناف مختلط — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥٧)
- ٦٢٢ صالح بين مفلس ودائنيه . التصديق عليه .
- استبداله . تقادم . بدايته
(كفر الدوار — ٣٠ يناير سنة ١٩٤٠ ص
١٠٣٣)
صلح (انظر افلاس ، وتقليصة)
- ٦٢٣ صورية . دعوى بولسية . تمسك أحد
الدائنين بها على الآخر . شرطه
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص
٨٩)
- ٦٢٤ صورية . دعوى بولسية . الدفع بالاولى
قبل الثانية . من ينتفع بكل منهما .
انواع الصورية . اثباتها .
(قلوب — ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٨ ص
٣٧١)
- ٦٢٥ صورية . الطعن بها من محرر العقد
الموقع عليه كشاهد . جوازه . شرطه .
(نقض مدني — ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٩١٥)
- ٦٢٦ ١ — صورية مطلقة . ماهيتها . تسجيلها
جواز الدفع بها — ٢ — صورية نسبية .
أثرها . لا بطلان ان شملت بعض
اجزاء العقد . باطلة في حالتى السبب
غير المشروع ومخالفتها للنظام العام .
والآداب
(الدلتجات — ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٦٩٣)
صورية (انظر اسم مستعار ، وحوالة بالدين ،
وحواله بدين تجارى ، وحوالة ، ودعوى
الصورية المرفوعة من وكيل مداينى التقلية
ودعوى بولسية ، وعقد)
صيغة تنفيذية (انظر . استئناف ، ودعوى نزع
الملكية ، ووقف)

يكون إلا بعد اثبات الخطأ أو الاعتراف به .

(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٤٥٥)
ضرر (انظر تزوير في أوراق رسمية ، وتعويض)

٦٣٢ ضمان . علم المشتري بالنزاع . غير مؤثر عليه

(استئناف مختلط — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٤)

ضمان (انظر اختصاص ، واستحقاق في وقف ، وبراءة ، واجارة ، وحوالة بدين تجارى ، ودعوى نزاع الملكية)

الضمان « شرط عدم » (انظر ممن)

٦٣٣ ضمان احتياطي . ماهيته . شروطه . طبيعته . اثباته . صيغته

(مصر التجارية الجزئية — ١٦ أبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٩٦)

ضمان الدين (انظر افلاس)

٦٣٤ ضمان المبيع . تعمد . غير قابل للتجزئة .

التزام الورثة به . شموله التعرض . ادخال أحد الورثة للدفاع عنه . جوازه .

(مصر الاهلية — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٩٥٩)

٦٣٥ ضمان المبيع شائعا . لا نص على ان كل بائع يضمن نصيبه . اعتباره ضمانا غير منقسم للجميع

مصر الاهلية — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص

(٩٥٩)

ضمان الحيل (انظر حواله بالدين) ضياع سند (انظر اثبات بالينة)

(ض)

٦٢٧ ضامن متضامن . الحكم الصادر لصالح المدين . انتفاعه به . والحكم الصادر ضده . لا يحتج به عليه

(استئناف مصر — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦٢)

ضامن (انظر مدين)

ضبط (انظر تفتيش شخص)

ضبطية قضائية (انظر تفتيش ، وقبض)

٦٢٨ ضرب . جرح . قصد جنائي . مدلوله .

باعت . غير مؤثر . حق تحت الجلد .

بواسطة الحلاقين . إعتباره ممارسة

لمهنة الطب بدون رخصة . جرح متعمد .

(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٤٣٧)

٦٢٩ ضرب أو جرح . رضاء المجنى عليه .

لا يغير من وصف الجريمة

(نقض جنائي — ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ ص ١٩٦)

ضرب أفنى الى موت (انظر عامة مستديمة ، روفة)

٦٣٠ ضرر . وقوعه . تعويض . سبق

تقديره في العقد . تناسبه مع الضرر . وجوب الحكم به

(استئناف مصر — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٤٥٣)

٦٣١ ضرر ناشئ عن خطأ . بحثه . لا

(ط)

٦٤١ طعن بالربا الفاحش . أثره على الدين

(مصر — قضاء مستعجل — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٦٤٧)

٦٤٢ طعن بطريق النقض . من النيابة . لمصلحة القانون فقط . بعد الحكم بالبراءة لبطلان القبض والتفتيش . رفضه

(نقض جنائي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ ص ٢٢)

٦٤٣ طعن بطريق النقض . طريق غير اعتيادي . عن الأحكام الانتهائية . حكم بصحة محضر التفتيش . غير فاصل في الخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً .

(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٥٠)

٦٤٤ طعن بطريق النقض . مخالفة حكم صادر للحكم سابق . شرطه . صدوره بين الخصوم أنفسهم . مشتر سيجل عقده . لا يشمل البائع في خصومة سابقة .

(نقض مدني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٩٥)

طعن (انظر بدل ، وتقرير الطعن)
طعن بطريق النقض (انظر حكم تمهيدى ، ونقض و ابرام)
طعن في قرار قاضي الاحالة (انظر تعديل وصف التهمة)
طفل (انظر تزوير)

٦٣٩ طاعة . عدم قبض مقدم الصداق . ورقة عرقية . انكار التوقيع .

(الواسطى الشرعية — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ص ١٢٥٣)

٦٣٧ طريق . منفعة عامة . حق الانتفاع به . مطلق . لائحة التنظيم . عدم سريانها في الجهة . غير مؤثر عليه

(المنصورة الاملية — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ص ١٠٦)
طرق احتيالية (انظر نصب)

٦٣٨ طعن . طاعن لم يقدم اسبابا . اسباب الطعن المقدمة من آخرين . ارتباط المتهمين ببعضهم . استفادته منه

(نقض جنائي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٧٦)

٦٣٩ طعن . عن حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . أوجه الطعن منصبية على أسباب الحكم الاستئنافى الغيابي . رفض

(نقض جنائي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٧٨)

٦٤٠ طعن . وصف التهمة . تعديله بغير

لفت نظر الدفاع . حكم المحكمة . نزول الجريمة فيها إلى أقل منها . جوازه

(نقض جنائي — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ١١٦)

٦٤٨ عجز في المساحة : متى يسقط حق

المطالبة به . شروطه . مداه

(المحلة الكبرى — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٩ ص

(١٢٤٣

عجز (انظر بيع)

عدول عن الزواج (انظر خطبة)

تدوير الاهلية (انظر اختلاس ، ومجالس

حسية)

عذر (انظر زنا)

عربات (انظر لائحة العربات)

٦٤٩ عرائض الدعوى . تسجيلها . مناهة .

شطبها . اختصاص القضاء المستعجل

به .

(اسكندرية — مستعجل — ١٤ مارس سنة

(١٩٤٠ ص ١٢٢٩)

عرائض الدعوى (انظر تاجر)

٦٥٠ عرض قيمة الدين أو قيمة العقار . يجب

أن يكون حقيقيا . وبانذار رسمي .

وغير معلق على شرط . مشتملات

العرض . ايداع القيمة في حالة الرفض

شروطه .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٥ مارس

سنة ١٩٤٠ ص ١٤٠١)

عرف (انظر نقض و ابرام)

عرف تجارى (انظر بيع تجارية ، وكتب)

عزل (انظر شيوع ، وحوالة بالدين

عزل الوكيل (انظر وكيل)

عسكرى البوليس (انظر قبض)

عضو برلمان (انظر دعوى مباشرة)

عضو مجلس النواب (انظر تأمين)

٦٤٥ طلب حلول تعاقدى . لا يعتبر نزاعا .

تأثيره على الدعوى . او الاستئناف .

معدوم .

(استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ص ٧٠٥)

٦٤٦ طلب رفع الحصانة البرلمانية . من له

الحق فيه . حق المدعى المدنى فيه

(العطارين — ٤ ابريل سنة ١٩٣٩

ص ٦٧١)

طلبات أصلية (انظر استئناف ، وحكم غيابي)

طلبات جديدة (انظر استئناف)

طلبات ختامية (انظر استئناف)

طلبات مستقلة (انظر تدخل في خصومة ،

ودعوى)

طلاق (انظر تعويض)

طوارى . (انظر نظرية الطوارىء)

(ظ)

ظرف قهرى (انظر ابطال المرافعة)

ظرف مشدد (انظر سرقة)

(ع)

عارية (انظر سيارات ، ومسئولية الوالد)

عامل (انظر اجارة ، وقطع المدة ، ومسئولية

مخدوم)

عامة (انظر قتل)

٦٤٧ عاهة مستديمة . ضرب أفضى إلى

الموت . الحكم بعقوبة لا تتجاوز اقلهم ما .

جوازها .

(نقض جنائى — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص

(٢٩

عاهة مستديمة (انظر اتفاق جنائى ، ودفاع)

- ٦٥١ عطاء . الإعلان عنه . قبوله من صاحب
الإعلان . باعتباره تعاقدًا . تحرير عقد .
غير لازم .
(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٢٩٩)
عقاب (انظر موانع العقاب)
- ٦٥٢ عقار منزوع ملكيته . وضعة تحت
الحراسة القضائية . جائز تسجيل التنييه .
كاف للحكم به .
(بنى رويف — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
٩٦٨)
عقار (انظر حدود العقار)
- ٦٥٣ عقد . التأشير على هامش سجل
العقد . شطب . التأشير والاختصاص
في الحاليتين
(مصر — مستعجل — ٤ مارس سنة ١٩٣٩
ص ٦٥٨)
- ٦٥٤ عقد . تكيفه قانونًا . مناطه . سلطة
محكمة الموضوع في ذلك . حدها . عقد
بيع وفائي يستر رهنا . اعتباره مجرد
سند بدين عادي
(نقض مدني — ٢١ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٣٧٢)
- ٦٥٥ عقد . وصفه . رقابة محكمة النقض
(نقض مدني — ٨ يونيو سنة ١٩٣٩ ص
٢١٠)
عقد (انظر عطاء ، وصورية ، ووقف عقار)
عقد التزام (انظر حكم)
عقد توريد (انظر تعويض)
- ٦٥٦ عقد إيجار . تأخير المستأجر في
دفع الأجرة . مفسخ للعقد دون حاجة
إلى انذار
(بنى مزار — ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩
ص ٥١٢)
- ٦٥٧ عقد إيجار . فسخه بالبيع . استبقاء
المستأجر . لا يعتبر امتدادا له .
(المنشية — ٧ مايو سنة ١٩٤٠ ص
١٢٤٨)
عقد إيجار (انظر أجرة)
- ٦٥٨ عقد بيع . ثمن . تحرير سندات تحت
الأذن به . اعتباره استبدالًا للدين .
التوقف عن دفع قيمته . موجب لاشهار
الأفلاس
(قنا الكلية الاهلية — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٠
ص ١٣٩٥)
- ٦٥٩ ١ — عقد بيع . سائر تبرع مضاف
إلى ما بعد الموت . استخلاص نية
العاقدين فيه . مسألة موضوعية — ٢ — عقد
بيع . عدم تسجيله . قرينة على نية
المورث . وعدم دفع الثمن .
دلالة على تبرع مضاف إلى ما بعد
الموت .
(نقض مدني — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٥٩٦)
عقد بيع (انظر سرقة)
- ٦٦٠ عقد بيع صادر من مدين مفلس لأحد
أقاربه . عدم إثبات صورية الدين .

- وصورية التصرف ، صحته .
(استئناف مختلط — ٣ يناير سنة ١٩٣٩ ص ١٥٢)
- ٦٦١ عقد بيع صوري . تسجيله . لا ينقل الملكية
(الجيزة — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٢٤٦)
عقد بيع بضاعة (انظر اثبات)
عقد تجارى (انظر كفالة)
- ٦٦٢ عقد تحكيم . مدى دلالة على التحكيم .
اعتبار المحكم خيرا لم يخلف اليمين .
حق المحكمة فى نذب غيره
(سـ وهاج — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٧٥)
عقد رسمى (انظر حكم)
عقد رهن رسمى (انظر دعوى نزع الملكية)
عقد عرفى (انظر حق السكنى)
عقد غير مسجل (انظر وقف)
- ٦٦٣ العقود المترددة بين البيع والايجار .
طبيعتها . آثارها . العبرة بنية المتعاقدين فيها .
(بنى مزار — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٢)
عقود التراضى (انظر بيع)
عقود الايجاب (انظر وقف)
- ٦٦٤ عقوبة . تحديد مدتها . وجوبه
(نقض جنائى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٢٧)
ثقوبة (انظر دفاع ، وعامة مستديمة ، وعقد بيع بضاعة ، ونقض و ابرام ، ومراقبة خاصة)
- عقوبة تأديبية (انظر بلاغ كاذب)
علم المشتري (انظر ضمان)
عمال (انظر خدمة * ، ومستخدمون ، مؤقتون)
- ٦٦٥ عمل تجارى . مقاوله بتوريد انفار لحفر الترع والتطهير وما اليه طبقا للمادة ٢ فقرة ٢ تجارى . شرطه . المضاربة .
(طنطا الكلية الاهلية — ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٧١)
- ٦٦٦ عملة أهلية . سداد الدين . طبقا للاتفاق
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٦)
عمليات تجارية (انظر محام)
عنصر اجنبى (انظر محاكم مختلطة)
عود (انظر مشتبه به ، ومواد مخدرة ، ووصف التهمة)
علاقة زوجية (انظر اثبات)
علانية (انظر قذف)
- ٦٦٧ عيب فى الذات الملكية . مناط العقاب فى هذه الجريمة (المادة ١٥٦ ع المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ — ١٧٩)
(نقض جنائى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٨٨٩)
- (غ)
غبن فاحش (انظر بيع ، وتأجير)
- ٦٦٨ ١ - غرامة . فى حالة رفض الالتماس . لا تتعدد - ٢ - غرامة . فى حالة الانكار الحكم بها بالتضامن .
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١١٦٩)

والرصيد . بتوقيع المدين . لا تعتبر
ورقة تجارية

(اسكندرية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٠٩٨٣

فاتورة (انظر حجز تحفظي)

٦٧٣ فاعل أصلي . ضرورة بيان الأفعال
المنسوبة اليه

(نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٣٧)

فاعل أصلي (انظر سرقة بطروف ، وقتل
ومستورد)

فتح اعتماد (انظر دعوى نزع الملكية)

فتح باب المرافعة (انظر دفاع)

فرار منهم (انظر خيانة امانة)

٦٧٤ فسخ . بدون سبب أو غير عادل . موجب
للتعويض .

(المحلة — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٦٨٩)

فسخ (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة ،

والزام ، واستعجال ، وإجارة اشخاص ،

وتعويضات)

فسخ عقد (انظر حكم)

فسخ عقد الاختكار (انظر حكر)

فسخ عقد الايجار بالبيع (انظر عقد ايجار)

فصل (انظر اجارة اشخاص ، وغادم ، ومسئولية

الحكومة ، وموظف)

فضولي (انظر شيوع)

٦٧٥ فوائد . احتسابها . الاتفاق على أدنى
من الحد القانوني . صحته .

(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٦)

غرامة (انظر تنفيذ ، ودعوى التزوير الفرعية ،
وحكم تهديدي ، ونياية عمومية)

غرامة محكوم بها (انظر تنفيذ الاحكام)

٦٧٩ غش . خلط البن بمواد غذائية . عقاب

(جنح مصر المختلطة — ٢٣ أغسطس سنة
١٩٣٨ ص ٣٩٧)

غش (انظر التماس ، وتصرف ، وحوالة بالدين
وسند دين)

غش الدخان (انظر اعقاب السجائر)

٦٧٥ غش الاشربة والجواهر وأصناف

المأكولات . شرطه . حدوث تغيير

بفقد طبيعتها أو يضعفه . تغيير البضاعة

لقدمها . لاعتقاب . حيازة مشروبات

أو مأكولات أو ثمار أو أدوية تالفة

أو فاسدة . مخالفة

(الدلتجات — ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٩ ص
٣٨٥)

غش وتدليس (انظر تقرير بما في الذمة)

غصب (انظر شيوع)

غفلة (انظر حجر)

غلط (انظر يسح)

علق (انظر محلات مغلقة الخ)

٦٧١ غلة . المتجمد منها . لزومه لاداء النفقة

(مصر — مستعجل — ٧ ابريل سنة

١٩٤٠ ص ١٠١٦)

غلة الوقف انظر نفقة مؤقتة

غيوبة (انظر موانع العقاب)

الغير (انظر ورثة)

(ف)

٦٧٢ فاتورة . اقتصارها على قيمة البضاعة

٦٨٠ قاضى الاحالة . اختصاصه . حكم نهائى من محكمة الجنح بأن الواقعة جنائية . رأى القاضى بأن الواقعة جنحة . واجبه . إحالة القضية على محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنائية والجنحة . إحالتها على النيابة لاجراء شؤونها فيها . خطأ (المادة ١٤٨ تحقيق)

(نقض جنائى — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٢٦)

٦٨١ قاضى الاحالة . أمره بأن لاروجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو باعادتها إلى النيابة لعدم ثبوت ظرف من الظروف التى تعتبرها جنائية . حق النائب العمومى فى الطعن فيه بطريق المعارضة أمام أودة المشورة (المادة ١٢ تشكيل)

(نقض جنائى — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣١١)

قاضى الاحالة (انظر اختصاص ، وتعديل وصف)

٦٨٢ قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه . صحة المستندات والطعن فيها . أثر ذلك بالنسبة له .

(اللوائح الجزئية — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٩)

٦٨٣ ١— قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه . شرط الاستعجال . تقديره . حالته . ٢— قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه . احتمال اختصاص المحكمة المدنية فى النزاع الموضوعى . صحته

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٧٤)

٦٧٦ فوائد . المدين غير تاجر . الدائن تاجر والعملية تجارية . قيمتها

(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٢٩٩)

٦٧٧ فوائد . عدم النص عليها . سعرها .

(عابدين — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ ص ١٢٤٠)

فوائد (انظر ديون ثابتة باحكام ، وكفالة)

فوائد ربوية (انظر اقراض نفود بفوائد ربوية)

فوائد قانونية (انظر بيع بالاجل)

فوائير (انظر أوراق تجارية)

(ق)

قائد سيارة (انظر سيارات ، ولائحة العربات)

قائمة توزيع (انظر اعلان)

قائمة شروط البيع (انظر نزع الملكية)

٦٧٨ قاصر . تملكه بواسطة وليه بالمدة الطويلة . جوازه

(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٤٥٧)

قاصر (انظر اثره على حساب الغير ، واقراء ،

وولى شرعى)

٦٧٩ قاضى البيوع . سلطته على اجراءات دعوى البيع .

(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٥)

قاضى البيوع (انظر استئناف ، وبيع عقار بالمزاد ، وعلان الاجراءات ، وقانون تسوية الديون العقارية)

القاضى الجنائى (سلطة) (انظر اثبات فى المواد الجنائية)

- ٦٨٤ قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
الفصل فى الحقوق والواجبات والمساس .
بالموضوع . غير جائز . مدة ولايته
بالنسبة لها .
(الدلائل — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٩ س
(١٢٩)
قاضى الامور المستعجلة (انظر حارس قضائى)
قاضى الامور المستعجلة (سلطة ٠٠٠) (انظر
اشكال)
قانون خاص (انظر قانون عام)
- ٦٨٥ قانون الدمغة . مخالفة أحكامه . جنحة
لا مخالفة
(بنى سويف — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
(٦٨٨)
- ٦٨٦ قانون العقوبات . جريمة وقعت فى
مركب تجارية أجنبية . تطبيق القانون
المحلى
(استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص
(٧٠٤)
قانون المجالس الحسنية (انظر سن الرشد)
قانون الاحوال الشخصية (انظر اهلية)
- ٦٨٧ قانون تسوية الديون العقارية . الدفع
به . تأجيل البيع . محله أمام قاضى البيوع
أو لجنة التسوية .
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
(٧٧٧)
- ٦٨٨ ١ — قانون خمسة الافدنة . أساسه .
مزارع . حرفته الأصلية الزراعة .
٢ — قانون خمسة الافدنة . التمسك به .
وقت التنفيذ
(استئناف مصر — ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ٩٥١)
- ٦٨٩ قانون خمسة الافدنة . رهن . من مزارع
صغير ، صحته . نزع الملكية . لا يجوز
(استئناف مختلط — ٢٩ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥٩)
قانون سعيد باشا للبعاشات (انظر معاش)
- ٦٩٠ قانون عام . تعارضه مع قانون خاص .
حكمه
(البطارين — ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
(٦٨٠)
- ٦٩١ قبض . ادارة . المسؤولية عن القبض .
المسؤولية عن الادارة . مخالفة احدهما
للاخرى
(نقض مدنى — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠
ص ١١٣٧)
- ٦٩٢ قبض . عسكرى البوليس . ليس من
رجال الضبطية القضائية . مجرد أن
الشخص متشردا أو مشبوه . غير
كاف له .
(طما الجزئية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٦ ص
(١٤٤)
- ٦٩٣ قبض على المتهم حين تلبسه بالفعل .
المراد بهذه العبارة . مجرد مشاهدة المتهم .
اثبات حالة التلبس بالزنا بشهادة شهود
الرؤيا . ولولم يقبض على المتهم . جوازه .
مشاهدة الشريك وقت ارتكاب الزنا .
لا يشترط . (المادة ٢٧٦ ع)
(نقض جنائى — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٣٣٣)
قبض (انظر تفتيش شخص ، وطن)
قبول (انظر استئناف ، وحكم قطعى)
قبول المجنى عليه (انظر ابتداء الفعل)

- ٦٩٤ قتل . اقترانه بالشروع في قتل آخر .
من عيارين من بندقية واحدة .
انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤
عقوبات
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٤٢٩)
- ٦٩٥ قتل . تقدمته أو اقترنت به أو تلتته
جناية أخرى . أثره .
(نقض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٤٤٠)
- ٦٩٦ قتل . مطلق الأعيرة القاتلة . شريكه .
اعتبارهما فاعلين أصليين . خطأ .
وجوب اعتبارهما شريكين
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩
ص ٤٢٧)
- ٦٩٧ ١ - قتل . نية سبق الاصرار .
تقديرهما . موضوعي ٢ - قتل . سبق
اصرار . تعليقه على شرط - لا قصور
في التسبب ٣ - قتل . مقترن بأحداث
عاهة . سبق اصرار . متوافر
(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص
٤٢١)
قتل (انظر زنا ووقاة)
قتل خطأ (انظر مسئولية)
قتل عمد مع سبق الاصرار (انظر وصف
التهمة)
- ٦٩٨ قذف . اهانة . موظف عام . وزارة .
- إثبات . جائز
(جنایات مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٢٣٨)
- ٦٩٩ قذف . بلاغ . نشره في الجريدة .
بعد تقديمه للنيابة . انعدام المصلحة
العامة فيه . سوء نية المتهم . مفروضة
(جنایات مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ ص
٩٥)
- ٧٠٠ ١ - قذف . توفر القصد الجنائي
العام . كفايته ٢ - قذف . في موظف
عمومي . شروط الاعفاء من العقاب
٣ - قذف . رئيس تحرير جريدة .
اعفاؤه من العقاب . شروطه ٤ -
قذف . اقام وقائع جديدة . غير
متبع
(نقض جنائي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٦٧)
- ٧٠١ قذف . علانية . توافرها بالنسبة
للقاذف . شرطه . محاسبة القاذف على
العلانية الحاصلة من طريق
رفع الدعوى عليه مباشرة . عدم
جوازه
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
١٩٠٠)
- ٧٠٢ قذف . في موظف عام . بسوء نية .
عقاب المتهم . صحة الوقائع . غير
مؤثر
(نقض جنائي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٧٢)

- قذف (انظر سب على)
- ٧٠٣ قذف وسب . بطريق النشر . متى
توافر العلانية ؟ التوزيع بغير تمييز
على عدد من الناس . البيع أو العرض
للبيع . بلوغ التوزيع أو البيع حدا
معينا . لا يشترط مجرد حصول
التوزيع أو البيع . كفاية اقترانه
بنية الاذاعة . شرط ثبوت نية الاذاعة
(المادة ١٤٨ ع المعدلة بالمرسوم بقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ — ١٧١)
(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٠٨)
- ٧٠٤ قذف وسب . علانية . مكاتيب موزعة
على عدة أشخاص
(نقض جنائي — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
٢)
- قرائن (انظر اثبات في المواد الجنائية ، واذن
النيابة ، وحكم)
قراءة (انظر مبة)
قرار بالحفظ (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى (انظر قاضى
الاحالة)
قرار تحضيرى (انظر اثبات)
قرار تمكين (انظر وقف)
- ٧٠٥ قرار هيئة التصرفات الشرعية . باقامة
ناظر على وقف . لا يشمل حق الغير .
(مصر — مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٨٢٨)
- قرارات (انظر مجلس محصى)
- القرارات « قانونية ال » (انظر محاكم أهلية)
قرارات المجالس الحسنية (انظر اختلاس
قروض) (انظر اقراض نقود بفوائد ربوية)
قرينة (انظر عقد بيع)
- ٧٠٦ قسمة . دفع بعدم الملكية . ضد رافعها .
صحته
(قليب — ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٨ ص
٢٧١)
- ٧٠٧ قسمة غرماء . توزيع . اعلان المدين
استئنافيا . لزومه .
(استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٥)
قسمة (انظر شيوخ ، وقوة الشيء المحكوم فيه ،
ومبالغ مودعة)
- ٧٠٨ قصد جنائى . تقديره . موضوعى
(نقض جنائى — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٧٧)
- ٧٠٩ قصد جنائى . ثبوته بعبارات المتهم
(جنابات مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٢٣٨)
قصد جنائى (انظر ائتلاف زراعة ، وضرب ،
وبلاغ كاذب)
القصد الجنائى (انظر دخول منزل بقصد ارتكاب
جريمة فيه)
- ٧١٠ قصر الابن . تحديده . سن البلوغ المدنى
راجح
(استئناف مصر — ٢ مايو سنة ١٩٤٠
ص ١٣٨٥)
قصر (انظر جنسية مصرية وايطالية ؛ وبيع)
قضاء اهلى (انظر اختصاص المحاكم الأهلية)

- ٧١١ قضاء الأمور المستعجلة. أحكامه وأوامره. مدى صلاحيتها. قوة الشيء المحكوم فيه. حراسة قضائية. نزاع في النسب والوراثة. زوال أسبابها. السبب الجديد. صلاحيته لاستمرارها. معدوم. صدور حكم نهائي شرعي. ضد حكم مجلس على نهائي. صلاحية أولهما. موجب لانتهاج الحراسة
- (مصر — مستعجل — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥٧)
- قضاء الأمور المستعجلة (انظر أحكام)
- قضاء جنائي (انظر قضاء مدني)
- ٧١٢ قضاء مدني. قضاء جنائي. مدى ولايتهما. (الخليفة — ١٨ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١٠٢٥)
- ٧١٣ قضاء مستعجل. اختصاصه. في دعاوى تقدير النفقات المؤقتة. استعجال
- (مصر — مستعجل — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠١٦)
- ٧١٤ قضاء مستعجل. اختصاصه بتحقيق الصفات
- (مصر — مستعجل — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٢٣٢)
- ٧١٥ قضاء مستعجل. اختصاصه. نظام عام. (النيا — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ١٢٤١)
- ٧١٦ قضاء مستعجل. اختصاصه. مناطه. بالنسبة لتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية. مدى سلطته
- (مصر — مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٨٢٨)
- ٧١٧ قضاء مستعجل. اختصاصه في الاجراءات المؤقتة. بالرغم من قيام دعوى الموضوع
- (مصر — مستعجل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٠٠١)
- ٧١٨ قضاء مستعجل. اختصاصه. محدود باختصاص المحكمة المدنية
- (مصر — مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٨٢٨)
- ٧١٩ قضاء مستعجل. إيقاف تنفيذ أمر وضع الاختتام على محل المدين. غير مؤثر على دعوى الافلاس.
- (مصر الاهلية — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٠٥)
- ٧٢٠ قضاء مستعجل. حالات الاستعجال. استظهاره
- (مصر مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٨٢٨)
- ٧٢١ قضاء مستعجل. عدم اختصاصه بما يخرج عن اختصاص المحاكم الاهلية
- (مصر الاهلية — قضاء مستعجل — ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٤٩٦)
- ٧٢٢ قضاء مستعجل. غير مقيد بطلبات ذوي الشأن. حقه في اتخاذ ما يراه لحماية حقوق المتنازعين
- (مصر — مستعجل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٠٠١)
- قضاء مستعجل (انظر اختصاص المحاكم الاهلية وتركه ، وبروتستو عدم الدفع ، واشكالات التنفيذ ، ودعوى استرداد الحيازة ، وعرائض اللعوى ، ومبالغ محجوزة ، وحرم مهربي مزاد ونيابة عمومية)
- قضاء ولائي (انظر مجلس حسي)

٧٢٧ قوة الشيء المحكوم فيه . محاكمة إدارية .
غير مانعة من المحاكمة الجنائية

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٥٨٨)

٧٢٨ قوة الشيء المحكوم فيه . احكام القاضي
المستعجل

(مصر — مستعجل — ١١ يولي سنة ١٩٣٨
ص ٦٥٤)

٧٢٩ قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة بمنطوق
الحكم مع اسبابه الجهرية . اسباب
فرضية . لا حجية لها .

(قوة — ٤ مارس سنة ١٩٣٩ ص
١٠٣٠)

٧٣٠ قوة الشيء المحكوم فيه . في اتفاقية
مقرر

(استئناف مختلط — ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
١٢٦١)

قوة الشيء المحكوم فيه (انظر احكام ، وامر الحفظ ،
وحكم ، وحكم تهديدي ، وحكم جنائي ، ودعوى
مدنية ، ودفع قوة الشيء المحكوم فيه ، ومسئولية ،
قوة الشيء المقضي به (انظر دعوى التفسير ،
ومجلس حسي)

قيد « عدم » (انظر استئناف)
قيد الاستئناف (انظر استئناف ، ودعوى
استرداد)

قيد الدعوى (انظر حجز تحفظي)

قيم (انظر اتعاب محاماة والمجالس الحسية)
قيمة الدعوى (انظر استئناف)

قضاة (انظر رد القضاء عن الحكم)

قضايا مدنية أو جنائية (انظر عاكم تجارية)

٧٢٣ قطع المدة . طلب من عامل . للاعفاء
من الرسوم القضائية . طبقا للقانون
رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ . غير مؤثر عليه .

(بنى مزار — ٢٦ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٢٤٦)
قطع (التقادم انظر تقادم ، وتنيه ، وصحيفة
دعوى)

قلم الكتاب (انظر نقض)

قوة (انظر دفاع شرعي عن المال ، ومثك
عرض)

٧٢٤ قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد الخصوم .
العبرة في ذلك . صفات الخصوم لا
اشخاصهم . حكم قسمة . صدوره في وجه
الخصم بصفته الشخصية . لا حجية له
عليه بصفته ناظر وقف .

(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٥١)

٧٢٥ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم نهائي بالزام
بمبلغ . تناوله حصول التخالص من عدمه .
دعوى جديدة ببراءة الذمة . بناؤها على
مخالصة لم تقدم في الدعوى الاولى .
صحته .

(نقض مدني — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٧٥٢)

٧٢٦ قوة الشيء المحكوم فيه . صدور قرار
من النيابة بحفظ شكوى عن واقعة لعدم
استطاعة الشاكي اثباتها . اعتبار المحكمة
هذه الواقعة صحيحة مع التدليل على
ذلك . جوازها .

(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٣٧)

٧٣٧ كمبيالة . سند تحت الاذن . بروتستو

عدم الدفع . بعد ميعاد الاستحقاق .
عدم جواز الحجز التحفظي .

(سوماج — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
(١٢٤٤)

٧٣٨ كمبيالة . سند تحت الاذن . البيانات

الواجب ذكرها بهما . يجب ان تكون
واضحة غير مبهمه

(اسكندرية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص
(٩٨٣)
كمبيالة (انظر حجز تحفظي)

(ل)

لجنة التسوية (انظر قانون تسوية الديون العقارية)
لغات (انظر وفاة ووراثه)

٧٣٩ لوائح . حق السلطة التنفيذية في اصدارها

مستقلة . عدم تعارضها مع القوانين
(اسكندرية الاحلية — ١٨ مارس سنة ١٩٣٩
ص ٩٥٦)
لوائح الابواق (انظر نجارة)

(م)

مادة مخدرة (انظر تفتيش)

مالك (انظر مرسى المزارع ومبشاية)

مالك حقيقي (انظر وقف نغار)

مالك الرقة (انظر حق الانتفاع)

مالك سيارة (انظر مسؤولية الوالد)

مالك على الشيوع (انظر شيوع)

مانع ادبي (انظر اثبات)

٧٤٠ مبالغ محجوزة . الاذن بقبضها . اختصاص

(ك)

٧٣١ كتب . اعتبارها في العرف التجاري
كالانذار

(مصر التجارية الكلية الاهلية — ١٤ ابريل سنة
١٩٤٠ ص ١٢١٣)

كذب (انظر شهادة زور)

كسوة (انظر نفقة)

٧٣٢ كفالة . تابعة لعقد تجارى . تأخذ
حكمها .

(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٦)

٧٣٣ كفالة . تنفيذ التعهد الاصلى فعلا .
سرياتها . الفوائد . تحديدها .

(استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٧)

كفالة (انظر نفاذ معجل)

كفيل (انظر استئناف)

٧٣٤ ١ - كفيل بسيط : كفيل متضامن .

وجه الخلاف : التزام . تقادم - ٢ -

كفيل متضامن . دفع بالسقوط .

قبوله .

(المحلة الكبرى — ١٤ يناير سنة ١٩٣٩ ص
(١٢٤١)

٧٣٥ كمبيالة . اثبات قبول المسحوب عليه

بورقة مستقلة عن البروتستو . بروتستو .

طبيعته . معد لاثبات الصور .

(الاسكندرية — ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص
(٩٨٣)

٧٣٦ كمبيالة . اعتراف بالدين

(استئناف مختلط — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٠٧)

- القضاء المستعجل بنظره . مناطه .
وشروطه .
(مصر مستعجل — ص ١٤٢٥)
- ٧٤١ مبالغ مودعة على ذمة الدائنين . اقتسامها .
اجراءات أساسية . وجوب مراعاتها .
دعوى صرف . عدم قبولها
(سألوط — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٩)
متشرد (انظر قبض)
متعهد (انظر اشتراط لمصلحة الغير)
متعهد توريد (انظر تعويض)
- ٧٤٢ متهم . هروبه بعد القبض عليه . أمر القبض
غير قانوني . لا عقاب
(طا — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ ص ١٢٤)
- ٧٤٣ متهم في تزوير . شهادته في الدعوى المدنية
جوازها . عدم اعتبارها شهادة
زور .
(الخليفة — ١٨ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١٠٢٥)
- ٧٤٤ مجالس حسية : اختصاصها . بتقدير
نفقات عديمي الاهلية . حقها في تعديلها .
نفقات مستحقى الاوقاف الاهلية .
تقديرها . مناطه وطريقته
(مصر — مستعجل — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠١٦)
- ٧٤٥ مجالس حسية . اختصاصها
بالنظر في سند دين . موجه اليه مطاعن
- من اقيم .
(مجلس حسبي على — ٢١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٩٧)
مجالس محلية (انظر شخصية معنوية)
- ٧٤٦ مجالس ملية انجيلية . اختصاصها بالموارث
دون الوصية .
(مصر الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٤٢)
مجالس ملية (انظر جنسية : ودعوى النسب)
- ٧٤٧ مجرم . اعتياده . الافراج عنه لحسن
السلوك . الدعوى العمومية عن فعل
سابق . رفعت بعد الافراج . جوازها
(نقض جنائي — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٠)
- ٧٤٨ مجلس حسبي . قضاؤه في المسائل
المدنية . قضاء ولائي . قراراته فيها . لا
تحوز قوة تمنع القضاء النزاعي من نظر
الموضوع من جديد .
(استئناف مصر — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٢)
مجلس حسبي (انظر اثراء على حساب الغير
واستئناف ، وانعاب محاماه ، واوصياء مختارون
ووصاية مختارة)
مجلس محلي (انظر حكم)
- ٧٤٩ مجلس ملي . اختصاصه بنظر قضايا
النفقة بين الاقباط الارثوذكس . تكليف
الدافع به بتقديم الدليل .
(اسبوط الشرعية — ٤ يولييه سنة ١٩٣٧ ص ١٢٥٢)

- ٧٥٠ مجلس ملي . حكم صادر منه . الطعن فيه لدى المحاكم الشرعية . غير جائز (الضواحي الشرعية — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ص ٦٩٩)
مجلس ملي (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة ، وموظف ، ونفقات من اختصاص المجلس الملي للاقباط الارثوذكس)
مجلس النقابة (انظر دعوى تأديبية)
محاسبة نظار الاوقاف (انظر حساب)
محاضر تحقيق (انظر اثبات في المواد الجنائية)
محكم الاحوال الشخصية (انظر ملكية)
محكم استثنائية (انظر محكم تجارية)
- ٧٥١ محكم اهلية . اشرافها على احكام المجالس المالية . لا يكون الا للتحقق من صحة تشكيل وقانونية قراراتها . لا حق لها في تأويل الاحكام الصادرة في اختصاصها .
(مصر الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٤٢)
- ٧٥٢ محكم اهلية . اختصاصها بنظر اشكالات تنفيذ الاحكام الشرعية . وقف . اصل الوقف الممنوع على المحاكم الاهلية نظره . اختصاص المحاكم الشرعية بالاحوال الشخصية دون المدنية . مواد شرعية . معناها .
(اسكندرية — مستعجل — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٣٤٨)
محكم اهلية (انظر اختصاص وحكم جنائي ، ونفقة ، ونفقة تولدة من انكحة)
محكم الجنائيات (انظر اختصاص قاضي الاحالة)
محكم الجمع (انظر اختصاص قاضي الاحالة)
- ٧٥٣ محكم تجارية . اختصاصها . ضمان . تاجر . ولو كان الضامن غير تاجر صحته .
(استئناف مختلط — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٢٥٨)
- ٧٥٤ ١ - محكم تجارية . تعتبر محكم استثنائية . تخصيصها لنظر قضايا معينة . فصلها في قضايا مدنية او جنائية . عدم جوازه ٢ - محكم مدنية . فصلها في قضايا تجارية . ليس من النظام العام - ٣ - محكم تجارية . مدى اختصاصها بنظر السندات تحت الاذن
(مصر التجارية الجزئية — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٤١٤)
محكم تجارية (انظر اختصاص المحاكم التجارية)
- ٧٥٥ محكم جزئية . تحديد مركزها . معناها
(مصر التجارية الجزئية — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٤١٤)
محكم جزئية (انظر وزير العدل)
- ٧٥٦ محكم شرعية . اختصاصها بالشؤون المالية . مقيد بأرجح الأقوال من مذهب ابي حنيفة
(مصر — مستعجل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١٠٠١)
محكم شرعية (انظر قضاء مستعجل ، ومحكم اهلية ، ومحكم مدنية)
المحكم (انظر ردي)
- ٧٥٧ المحاكم المختلطة اختصاصها . تنازل من اجني لوطني . واستبقاء ضمانه . ثابت
(استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٧)

عالم مختلطة (انظر اختصاص المحاكم المختلطة ،
وبطلان الاجراءات ، وحكم جنائي)

٧٦٤ عالم مدنية . اشرافها على احكام
المحاكم الشرعية . مناط هذا الاشراف
(مصر — مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٤٠
ص ٨٢٨)

٧٦٥ محاكمة . متهم . اعترافه . سماع شهود .
جوازه مع اعتراف المتهم . (المسادة
١٣٤ تحقيق)
(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص
٩٠٤)

٧٦٦ محاكمة . معلومات . حصلها القاضي .
وهو في مجلس القضاء . استناده اليها في
في حكمه . لا يعيب الحكم .
(نقض جنائي — اول يناير سنة ١٩٤٠ ص
٩٠٣)

٧٦٧ محاكمة . التهمة الموجهة الى المتهم في
إعلان الدعوى . البيانات الواجب
ذكرها . الطعن فيها . وجوب ابدائه
لدى محكمة الموضوع . عدم ابدائه .
سقوط الحق في التمسك به
(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣١٨)

عالمكة (انظر تحقيق ابتدائي ، ونقض جنائي)
عالمكة ادارية (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
عالمكة بطريق الخبرة (انظر اختصاص قاضي
الاحالة ، وقاضي الاحالة)

٧٦٨ محاكمة تأديبية . طعن موجه لمجلس
النقابة . بحسن نية وعلى وقائع صحيحة .

٧٥٨ محاكم مختلطة . اختصاصها . الدفع به .
من النظام العام . سند غير تجارى .
تحويله . بطريقة استعارة الاسم .
(استئناف مختلط — ٤ يناير سنة ١٩٣٩ ص
٨٥٣)

٧٥٩ محاكم مختلطة . اختصاصها . دعوى
مرفوعة امامها قبل لائحة التنظيم الجديدة
زوال العنصر الاجنبى . غير مانع منه
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٠)

٧٦٠ محاكم مختلطة . اختصاصها . دعوى
أصلية مرفوعة امامها . دعوى فرعية
مرتبة عليها .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٠)

٧٦١ محاكم مختلطة . اختصاصها . نظر
شرط في حجة الوقف . غير اصله .
صحته .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٠)

٧٦٢ محاكم مختلطة . اختصاصها . أجنبي .
جنسية ثابتة . مقرر
(استئناف مختلط — ٢ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٢)

٧٦٣ محاكم مختلطة . اختصاصها . دعوى
افسلاس : في المنازعات الناشئة
عنها .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦١)

من حصوله على آتاعب .	لا جزاء
(مجلس تأديب المحامين — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩)	(مجلس تأديب المحامين — ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩)
(٩٢٦)	ص (٩٢٦)
٧٧٥ محام . تحقيق بمعرفة النيابة . لا يؤثر على حق نقابة المحامين فيه	محاكمة تأديبية (انظر محام)
(مجلس تأديب المحامين — ٢ مايو سنة ١٩٣٨)	٧٦٩ محاكمة جنائية . تحقيق المحكمة .
ص (٩٢٧)	دفاع المتهم امامها . كفايته . قانونا
٧٧٦ محام . حضوره ودفاعه عن المتهم .	(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص (٧٣١)
عدم اعتراض المتهم عليه . لا إخلال بحق الدفاع	٧٧٠ محاكمة جنائية . تقرير التخليص .
(نقض جنائي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩)	تلاوته في الجلسة الأولى . اجراء تحقيق
ص (٥٧٨)	تكميلي بمعرفة ذات الهيئة التي سمعت
٧٧٧ ١ - محام . شراء وبيع اقطان بالمضاربة .	التقرير . تلاوة تقرير آخر . غير لازم
مدى مشروعيته - ٢ - محام . وكالته في ادارة املاك الغير . تحريمها .	(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص (٥٨٨)
(مجلس تأديب المحامين — ٢٠ مارس سنة ١٩٣٧)	٧٧٩ محاكمة جنائية . حق محكمة الجنايات في
ص (٩٢٨)	فصل الجناية عن الجنحة المرفوعة اليها .
٧٧٨ محام . محاكمته تأديبيا . أمام المحكمة المختلطة . غير مانعة من محاكمته عن ذات الواقعة امام المحاكم الاهلية	لا اخلال فيه بحق الدفاع
(مجلس تأديب المحامين — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩)	(نقض جنائي — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٩)
ص (٩٢٧)	ص (٥٧٦)
٧٧٩ محام . وساطته بأجر . للبحث عن عمل لشخص ما . مناف لكرامة المهنة	محاكمة جنائية (انظر قوة الشيء المحكوم فيه
(مجلس تأديب المحامين — ٧ مارس سنة ١٩٣٨)	٧٧٢ محام . اتعاب . الاستيلاء عليها عينا
ص (٩٢٧)	بعد الفصل في الدعوى . جوازه
٧٨٠ محام . وكالته . في عمليات تجارية اثبات . تقديم الدفاتر .	(مجلس تأديب المحامين — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦)
(استئناف مختلط — ٦ ابريل سنة ١٩٣٩)	ص (٩٢٨)
ص (١٢٦٢)	٧٧٣ محام . الاتفاق على الاتعاب : طبيعته
عام (انظر اتعاب محاماة ، وعلان ، واتعاب ،	(عابدين — ١٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص (١٠٣٤)
١١	٧٧٤ محام . انتدابه في قضية معافاه . مانع

حل التنفيذ (انظر اختصاص)
حل حثار (انظر اعلان ، ونقض و ابرام ،
وقيه نزع ملكية)

٧٨٤ محلات مقلقة او مضره بالصحة او
خطرة . اجراء الاعمال الصحية بعد
ارتكاب المخالفة . موجب للعقاب
وعدم الغلق

(جنح مصر المختلطة — ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٨
ص ٢٩٧)
مخاصمة (انظر مدونه)

٧٨٥ مخالصة . صريحة وشاملة للحساب ونتيجته .
(استئناف مصر — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ٢١٦)

مخالصة (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
مخالفة (انظر محلات مقلقة او مضره بالصحة ،
وغش الاشربة الخ)
مخالفات للترع والجسور (انظر مشايخ البلاد ،
وتحقيق ابتدائي)

٧٨٦ مخدر . احراز . بذور الحشيش وقممه
واوراقه . لا عقاب .
(مصر — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٦٢٢)

مخدرات (انظر تفتيش ، وموانع العقاب)
مدرسة (انظر مسئولية تعاقدية)
مدع مدني (انظر استئناف ، وتعريض ،
ودعوى عمومية ، ورفع الحصانة البرلمانية)

٧٨٧ مدين . ضامن . ابراء ذمة الضامن .
(بنى مزار — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٥١١)

مدين (انظر ضامن متضامن)
مدين متضامن (انظر اعلان الدعوى)

وانقطاع المرافعة ، وتوكيل ، ودعوى
تأديبية . ومحاكمة تأديبية ، ونقض مدني ،
ونقض و ابرام ، ووكيل)

محام متدب (انظر حكم)

محتال (انظر تبديد)

مخدرون بقتل الاشياء (انظر سرقة)

محجوز لديه (انظر تقرير بما في الذمه)

محرر (انظر تزوير في اوراق رسمية)

محضر (انظر اعلان)

محضر تفتيش (انظر طعن بطريق النقض)

محكمة تجارية (انظر دعوى اشهار افلاس)

محكمة جزئية (انظر دعوى استرداد الحيازة)

محكمة جنائية (انظر دعوى مدنية)

محكمة الجنايات (انظر دفاع ، ومحاكمة جنائية

ومعارضة ، ونقض و ابرام)

محكمة مدنية (انظر دعوى مدنية ، وقضاء مستعجل)

محكمة النقض (انظر تفسير الاتفاقات)

محكمة النقض « رقابة » (انظر عقد)

٧٨٨ محل الاتفاق . محل تسليم البضاعة .
شروطهما

(مصر التجارية الجزئية — ٢ ابريل سنة
١٩٤٠ ص ٩٩٣)

٧٨٩ محل اقامة . تغييره . متى يكون

(مصر — مستعجل — ٩ مايو سنة ١٩٣٨
ص ٦٥٢)

٧٨٣ محل تجاري . افلاس . الدعوى بملكته .

دعوى عادية . شروط دعوى استرداد

الاشياء المحجوزة . لا تنطبق عليها .

(مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ٩٧٨)

محل تسليم البضاعة (انظر محل الاتفاق)

غير مالك بين رسو المزاد والبيع الثاني
(اسكندرية - مستجل - ٢٦ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ٢٢٥)
مزاد (انظر بيع عقار)
مزاد (انظر قانون خمسة الافدة)

٧٩٤ مسئولية . تعويض : تحقيق جنائي .
نشر في صحيفة . نسبة أمور مضرّة بالخير .
نتائج
(استئناف مختلط - ٩ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ٨٥٧)

٧٩٥ مسئولية . تعويض . تفسير عقد خلافا
للحكم سابق
(نقض مدني - ١٧ أبريل - ٩٣٩
ص ٦٤)

٧٩٦ مسئولية . حوادث سيارة - بالنسبة
للمالك والسائق . ثابت .
(استئناف مختلط - ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦٢)

٧٩٧ ١ - مسئولية : خطأ شخصي . اثبات
الخطأ . من الملكلف به - ٢ - مسئولية
الشخص عن أفعال غيره . أحوالها .
(بني مزاد - ٣ أبريل سنة ١٩٤٠ ص
١٢٤٦)

٧٨٩ مسئولية . شروطها . تعويض . سوء
القصد . توافره غير ضروري .
(شين الكوم - ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
١٢٤٣)

٧٩٩ مسئولية . صاحب العمل . حادث .
سوء حالة الآلات .
(استئناف مختلط - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٢٥٨)

٨٠٠ ١ - مسئولية . من جنحة أو شبهة جنحة .

مذهب (انظر اختصاص ، ومحاكم شرعية)
مراسله برقية (انظر وكيل بالعدولة)

٧٨٨ مراقبة البوليس . شروطها . سرياتها
على المحكّم عليه من المحاكم العسكرية .
مخالفتها . تستوجب العقاب .
(مصر الكلي « جنح مستأنفة » - ٧ أكتوبر
سنة ١٩٣٩ ص ٣٢٩)
مراقبة البوليس (انظر مشابه فيه)

٧٨٩ مراقبة خاصة . عقوبة مؤقتة . كالحبس .
تحديد مدتها .
(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٧٢٧)

المرافعة في الموضوع (انظر حكم قطعي)

٧٩٠ مرسى المزاد . مالك . تحت شرط فاسخ .
تحققه . بحكم مرسى مزاد آخر .
(مصر - مستجل - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٨٢٦)

٧٩١ مرض الموت . عدم سريان احكامه
على الوصية .
(مصر الاهلية - ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٦٤٢)

٧٩٢ مرض الموت . الالتهاب الشعبي المزمن .
ليس منه
(استئناف مصر - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
٣٠٤)
مرض موت (انظر ورتة)

٧٩٣ مزاد . الراسي عليه المزاد . تملكه العين
تحت شرط فاسخ . مقرر زيادة العشر .

- علاقة الاختيار والتبعية .
(نقض مدنى - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨١)
- ٨٠٦ ١ - مسئولية السيد . عن افعال خادمه .
اساسها . ما تهيئه له في ارتكابها صفته
ووظيفته - ٢ - مسئولية السيد عن اخطاء
خادمه . فرض الخطأ في الاختيار والرقابة .
تحريض السيد ليس شرطاً لها .
(نقض جنائى - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٥٨٣)
مسئولية المراقب (انظر تفليسه)
- ٨٠٧ ١ - مسئولية الوالد . عن حادث سيارة
مستعارة لابنه . في غيابه وبغير اذنه .
معدومة - ٢ - مسئولية مالك سيارة .
اعارتها لشخص غير مرخص له .
تضامنه فيها .
(استئناف مختلط - ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٦)
- ٨٠٨ مسئولية الأب . مناطها . اساسها خطأ
الابن . اقتراض الخطأ . رابطته السببية
بين الخطأ والحادث . انعدامها . اثباته .
على عاتق الأب .
(استئناف مصر - ٢ مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٣٨٥)
- ٨٠٩ مسئولية تعاقدية . ادارة مدرسة . التزامها
برعاية تلاميذها وسلامتهم . عبء الاثبات
واقع عليها .
(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ١١٦٦)
- لا حاجة الى تكليف رسمى - ٢ - مسئولية
تعاقدية . التكليف الرسمى . وجوبه
(استئناف مصر - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٧٩)
- ٨٠٩ مسئولية . قوة الشيء المحكوم فيه .
حكم جنائى اهلى . حجيته امام المحاكم
المختلطة
(استئناف مختلط - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ١٠٣٩)
- ٨٠٣ مسئولية . مالك محل سيارات . عن
حادث . بفعل مستخدمه
(استئناف مختلط - ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٧)
مسئولية (انظر تبديد ، وسيارات ، ومشايخ
البلاد ، ونيابة عمومية ، ووكيل بالعمولة ، وناظر
وقف)
- ٨٠٣ ١ - مسئولية الجار . في حالة هدم حائط
ملكه . من غير تنبيهه او اذار
٢ - مسئولية المؤجر في حالة هدم
حائط الجار . وبعد التنبيه عليه . عدم
احتياطه . الاضرار بانتفاع المستأجر .
تعويضه
(استئناف مختلط - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٨٥٥)
- ٨٠٤ مسئولية الحكومة . حقها في اختيار
الموظفين . وسلطتها في فصلهم . عدم
ابداء اسباب للفصل
(استئناف مصر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص ٨٥٥)
- ٨٠٥ مسئولية السيد . عن اعمال خادمه .

استحقاقه عند حصول خطأ من
صاحب العمل .

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
(٣٠٢

٨١٧ مسؤولية مدنية. مناطقها. تطابق الارادات

على الايذاء ولو فجأة . مسؤولية المتهمين
جميعا مدنيا بالتضامن بصرف النظر عن
نتيجة فعل كل منهم (المادة ١٥٠ مدني)
(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١٠٦٤)

مسائل فرعية (انظر نقض و ابرام)

٨١٨ مستأجرون . لعقار واحد . التضامن
بينهم .

(استئناف مخطوط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
(١٢٥٩)

مستأنف (انظر ابطال المرافعة)

مستخدم . (انظر حجز تحت يد النسير ،
ومسؤوليه ، ومسؤوليه مدنيه ، ومسؤوليه
السيد)

٨١٩ مستخدمون مؤقتون . الخدمة الخارجون
عن هيئة العمال . اصابتهم بحوادث
شديده . استحقاقهم للكمافاة .

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
(٣٠٢)

مستخدمون (انظر خدمة)

٨٢٠ مستشكل . طرف في الحكم المنفذ . غير
لازم .

(مصر مستعجل — ٦ مارس سنة ١٩٤٠ ص

(٨٣٣)

مسؤولية تعاقدية (انظر اثبات)
مسؤولية تقصيرية أو جنائية (انظر اثبات)

٨١٠ مسؤولية جنائية . قتل خطأ . ناشئ عن
تهدم بناء . وجوب تحقيق المتسبب في
الخطأ

(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٢٩)

مسؤولية جنائية (انظر اتفاق جنائي ، وموانع
العقاب ، ومسؤولية مدنيه)

٨١١ مسؤولية مخدوم . عن عامل . شرطه
الاهمال والتقصير

(استئناف مصر — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ص
(٢٩٠)

٨١٢ مسؤولية مخدوم . عن وفاة عامل .
مداه

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٢٩٥)

٨١٣ مسؤولية مدنية . تعويض . تضامن .
موازنة بينها وبين المسؤولية الجنائية

(نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
(٢٩)

٨١٤ مسؤولية مدنية . تقصير في توريد اشياء .
تعويض . تقديره .

(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
(٢٩٩)

٨١٥ مسؤولية مدنية . حوادث السيارات .
مداها

(استئناف مخطوط — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
(١٢٦٢)

٨١٦ مسؤولية مدنية . مستخدم . تعويض .

مصاريف الحارس القضائي (انظر حارس قضائي)
مصاريف الحراسة (انظر حق الحبس)
مصاريف علاج (انظر زوجية)
مصاريف مدرسية (انظر نفقة)

٨٢٥ مصاريف الدعوى . من يلزم بها

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٢٠٧)

مصاريف دعوى النزل (انظر ناظر وقف)

٨٢٦ مصاريف صيانة العقار . ليست من

الديون الممتازة . هدم منزل قديم وتجديد
بنائه . يشبه مصاريف التحسين
لامصاريف الصيانة . يجوز حق الحبس
(استئنافية مستعجل — ١٤ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٠٢٩)

٨٢٧ مصاريف قضائية . وجوب تقديرها في
الحكم . أو استصدار أمر تقدير بها .

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٠ سبتمبر سنة
١٩٣٩ ص ٨٠٨)

المصلحة المختلطة « زوال ال » (انظر اختصاص
المحاكم المختلطة)

مضاربة (انظر شفعة ، وعمل تجارى ،
وعمام)

مضاهاة (انظر دعوى تزوير)

مضي المدة (انظر حق المرور)

٨٢٧ مظاهرة . صدور الأمر بالفرق . في حق

الداعى اليها أو من قادها . غير لازم .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
٧٤٥)

٨٢٩ معارضة . احكام غيابية استئنافية . ميعادها .

١٠ ايام من تاريخ اعلانها .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٥ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١١٨٣)

مستشكل (انظر اشكال)

مستعجل (انظر استئناف)

مستند (انظر نقض و ابرام)

٨٢١ مستورد وطابع . موزع وملصق .

عقابهم بصفقتهم فاعلين أصليين . شرطه .

معاقبتهم بصفقاتهم شركاء . شرطها .

(المادة ١٦٦ / ٤٣ — ١٩٦)

(نقض جنائي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠

ص ١١٠٨)

مسمى (انظر اختصاص)

٨٢٢ مشاركة التحكيم . عدم النص على ميعاد

صدور الحكم . الاجراء القانوني .

السكوت عنه . اقرار بقبوله .

(استئناف مصر — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ص

٦١٥)

٨٢٣ مشايخ البلاد . مسئوليتهم عن مخالفات

الترع والجسور . شروطها . عدم
التوسع فيها .

(نبي مزار — ٣ ابريل سنة ١٩٤٠ ص

١٢٤٦)

مقبوه (انظر قبض)

مشتري (انظر استبدال وطعن طريق النقض)

المشتري « علم » (انظر ثمن)

٨٢٤ مشتبه فيه . الحكم عليه بعد إنذاره .

في جريمة الاتجار في مواد مخدرة .

الاحراز . عود . مراقبة البوليس .

واجبه

(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩

ص ٤٢٤)

مشرف (انظر اختلاس)

مصاريف (انظر تنفيذ)

- ٣٨٠ معارضة. اعادة القضية الى حالتها الاولى.
تعديل طلبات المعارض ضده فيها .
جوازه
(شبين السكوم — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨ ص ٣٨٨)
- ٨٣١ ١ - معارضة . حكم اشهار افلاس
ثبوت التوقف عن الدفع . رفضها
٢ - معارضة . حكم غيابي باشهار
الافلاس . انتهاء حالة التوقف عن الدفع
بالوفاء او خلافه . جواز الحكم بالغائه .
(مصر التجارية الكلية الاهلية — أول ابريل
سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٤)
- ٨٣٣ معارضة . حكم غيابي . عدم حضور
المعارض . الحكم باعتبارها كأن لم
تكن . كفايته . اعتماده على أسباب
موضوعية . حضور محام في جلسة سابقة
دون المتهم . غير مؤثر .
(نقض جنائي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٧٨)
- ٨٣٣ معارضة . في تنبيه نزع الملكية . مداها .
التعرض لأصل الحق . أوصحة الحكم .
لا يقبل
(استئناف مصر — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٢١)
- ٨٣٤ المعارضة في التفتيه . رفعها بعد دعوى
نزع الملكية . جواز إيقاف الاجراءات
(الجيزة الاهلية — ٧ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٨٤٢)
- معارضة (انظر اختصاص واستئناف و اعلان
المدعى عليه ، وحكم غيابي ، ورسوم
قضائية)
- ٨٣٥ معاش . اصحاب المعاشات واولادهم .
طبقا للقانون . اقامتهم خارج الدولة
المصرية . رضا وزارة المالية . جوازه
(مصر الاهلية — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠
ص ١١٧٦)
- ٨٣٦ ١ - معاش . حق مكتسب للموظفين
ولورثتهم من بعدهم . اعتباره تحاقدا لمنحة
٢ - معاش . قانون سعيد باشا . ترتيب
معاش الابناء ذوى العاهة . وجود مال
لديهم . غير مؤثر .
(نقض مدني — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٦٤)
معاش (انظر موظف)
معاقة (انظر عنام)
- ٨٣٦ معاملات تجارية . موقع عليها من تاجر .
احتمال اعتبارها تجارية وبالعكس . اعمال
بقصد الاتجار والربح . تجارية
(الاسكندرية التجارية الكلية الاهلية — ٢٤
فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٢٠٠)
معاملات تجارية (انظر سندات اذنية)
معاملات مدنية (انظر سندات اذنية)
معاهدة موترو (انظر اجانب ، و اعلان ،
واختصاص المحاكم الاهلية ، و أحكام عرفية)
- ٨٣٨ معاينة . اجراءؤها في غيبة المتهم . جوازه .
وجود نقص او عيب فيها . التمسك به
لدى محكمة الموضوع
(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٣١)

- ٨٣٩ معتود . زواجه قبل الحجر عليه .
صحته . تصرفاته قبل الحجر عليه .
الخصم في أمور زوجيته . ترك القيم
المخاصمة عليه . جواز طلب هذا الحق
من يليه
(الجمالية الشرعية — ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ص
١٢٥٣)
- ٨٤٠ مقاصة . التمسك بالوفاء . التنازل عنه .
صراحة او ضمنا . جوازه
(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
١٣٣)
- ٨٤١ مقاصة . شروطها
(عابدين — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ ص
١٢٤٠)
مقاصة قضائية (انظر تعويض)
مقاول (انظر صحيفة الدعوى ، وعمل
تجارى)
مقاوله توريد انفار (انظر عمل تجارى)
مقرر زيادة العشر (انظر حكم مرمى مزاد ،
ومزاد)
مكافأة (انظر اجارة اشخاص ، ومستخدمون ،
وموظف)
مكاتب (انظر ذنا)
مكتب المحامى (انظر اعلان)
- ٨٤٢ ملكية . إيقاف دعواها حتى يفصل
من محاكم الأحوال الشخصية . لا إيقاف
اذا لم تكن هذه المحاكم مختصة
(مصر الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٣٩
ص ٦٤٢)
- ٨٤٣ ملكية . بالتقادم الخمسى . شرطه .
حسن النية والسبب الصحيح . معناه .
آثاره .
(استئناف مخطط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩
ص ١٠٣٥)
- ٨٤٤ ملكية . حرية شخصية . عدم جواز
الاعتداء عليهما اداريا . اختصاص المحاكم
بشؤونهما . أوامر إدارية . لا تمنع من
حماية القضاء لهما . نظرية فصل
السلطات . لا تأثير لها على اختصاص
القضاء .
(الاسكندرية — مستعجل — ١٥ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ١٠٠٨)
- ٨٤٥ ملكية . نزاع ملكية . الراسى عليه المزار
الثانى . هو الراسى عليه المزار الأول .
مبدؤها . ريع . استحقاقه .
(مصر الكاية الاهلية — ٩ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٠٩)
ملكية (انظر حكم ، ووقف ، ووارث
ملكية شائعة (انظر شيوع)
ملكية مشتركة (انظر تقادم)
ملكية الاوراق التجارية (انظر اوراق تجارية)
ممارسة مهنة الطب بدون رخصة (انظر ضرب)
- ٨٤٦ منازعات التنفيذ . بحث القاضى بشأنها
(مصر — مستعجل — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٦٢٣)
مناقشة الخبراء (انظر خبر)
منافع عامة (انظر أملاك عامة)
منزل السكنى (انظر نزاع ملكية)
منحة (انظر معاش)
منطوق الحكم (انظر التماس اعادة النظر ، وحكم ،
وحكم تمهيدى ، ودعوى تصحيح ، وقوة الشيء المحكوم
فيه)
منع تعرض (انظر وقف)
- ٨٤٧ منفعة عامة . حق الملكية — للحكومة
مخالفة لحق الافراد . بيانه
(المنصورة الاهلية — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧
ص ١٠٦)

كل فعل يصدر عنه . (المادة ٥٧-٦٢)
(نقض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٩٠)

موزع وملصق (انظر مستورد)
موضوع الدعوى (انظر احكام)

٨٥٣ موظف . حقه في اثبات سبب فصله .
لغرض حزبي أو غيره .

(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨٣)

٨٥٤ موظف . مجلس محلي . وظيفة دائمة .
وظيفة مؤقتة . مكانة . فصل عن الوظيفة .
تعويض .

(الاسكندرية الاهلية — ٣ يناير سنة ١٩٣٨ ص ٢٤٩)

٨٥٥ موظف . معاش . سن . تقديره . تعويض
(نقض مدني — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥٨)

موظف (انظر معاش)

موظف عام (انظر سب ، وقذف ، ومسئولية
الحكومة)

موظف عمومي (انظر بلاغ كاذب
مولود (انظر تزوير)

٨٥٦ ميراث . حماية فرنسي . تابع لاحكام
الشريعة الاسلامية

(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٠)

ميراث (انظر تسر ، و وفاة)

الميراثية « استرداد » (انظر تفليسة)

ميعاد (انظر نقض مدني)

ميعاد الاستئناف (انظر استئناف ، و اعلان
المدعى عليه ، ودعوى استحقاق العقار ،
واعلان دعوى)

ميعاد الطعن (انظر نقض و ابرام)

٨٤٨ منفعة عامة . المنازعة فيها . الحكم
الاداري أو الامر الاداري فيها .

وجوب إيقاف تنفيذه لحين الفصل
قضائيا في النزاع

(الاسكندرية — مستعجل — ١٥ فبراير
سنة ١٩٤٠ ص ١٠٠٨)

منفعة (انظر اثر اعلى حساب الغير ، ونزع ملكية)
منقول (انظر رهن حيازي)

٨٤٩ مواد تجارية . مدلولها . لا تشملها
منازعات اللجنة او شبه اللجنة او شبه
العقد

(مصر التجارية الجزئية — ٢ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ٩٩٣)

مواد تجارية (انظر اختصاص قاضي الامور
المستعجلة ، وبيع ، ونفاذ معجل)
مواد غذائية (انظر غش)

٨٥٠ مواد متخدرية . عود . مناطه . سابقة لم

تمض عليها المادة القانونية . مقارنة المتهم
جريمة احرار اخرى . عائد . ولو اختلفت
الجريمة الاخرى في الوصف عن السابقة
(المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨)

(نقض جنائي — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٣٢)

مواد مخدرة (انظر تفتيش شخص ، وتفتيش ،
ومشبه فيه ، وموانع العقاب)

٨٥١ موارد . اختصاص المحاكم الشرعية
بها دون الوصية

(مصر الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٤٢)

٨٥٢ موانع العقاب . التخيوبة المانعة من

العقاب . ماهيتها . مخدر . تعاطيه اختيارا
مع العلم بحقيقته . مسئولية المتعاطي عن

ميعاد المساقاة (انظر نقض وإبرام)
ميعاد المعارضة (انظر اعلان المدعى عليه ،
ومعارضة)

ميعاد النقض (انظر نقض)
ميعاد عادى (انظر استئناف)

(ن)

نائب عموى (انظر قاضى الاحالة)

٨٥٧ ناظر وقف . اهمال شراء البديل . مسئولية .
حدودها . مسئولية تقصيرية . لاضرورة
للانذار . تعويض

(الوابى — ١٠٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٣٩١)

٨٥٨ ١ - ناظر وقف . دعوى العزل . الزامه
بمصاريفها شخصيا - ٢ - ناظر وقف .
دعوى حساب . التزامه بما ظهر فى ذمته .
وبالمصاريف . مداه

(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص
٩٣٨)

٨٥٩ ناظر وقف . طلب عزله . دفع بعدم
الاختصاص طبقا لقانون الانجليين
الوطنيين . مالا يدخل فى اختصاص
المجالس المالية

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٥ نوفمبر سنة
١٩٣٧ ص ١٢٥٤)

ناظر وقف (انظر استبدال ، واستحقاق فى وقف ،
وحارس قضائى ، وحراسة على الوقف ، وحساب ،
وقرار هيئة التصرفات ، وقوة الشئ المحكوم فيه)
نزاع (انظر استعجال ، وتعهدات ، وحراسة ،
وظلب حلول تعاقدى)

٨٦٠ نزاع ملكية . اجراءاته ضد الحائز للعقار .
تعريفه . حق التبع . الانذار . لزومه .

مجرد العلم بالاجراءات غير كاف . تدخله
فى دعوى نزاع الملكية . طبيعته . آثاره .
الحالات التى لا حاجة فيها الى انذاره .

(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٥ مارس
سنة ١٩٤٠ ص ١٤٠١)

٨٦١ نزاع ملكية . ايداع قائمة شروط البيع .
اعلانها للدائنين المسجلين . حق حلول
دائن محل آخر فيها

(استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٨٥١)

٨٦٢ نزاع ملكية . حائز للعقار . عدم تسجيل
عقده . لا يحتج به

(استئناف مختلط — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٧٠٧)

٨٦٣ نزاع ملكية . دعوى نزاع الملكية . ميعاد
رفعها . بعد التنبيه

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
ص ٢٩٧)

٨٦٤ نزاع ملكية . منزل السكنى . جواز بيعه
قضائيا . بيعه بالطرق
الادارية . محظور .

(استئناف مصر — ٩ يناير سنة ١٩٤٠ ص
١٣٧٩)

٨٦٥ ١ - نزاع ملكية عقار . امام المحاكم
الاهلية . مع وجود قيمة لدائن اجنبى .
لاغ . ٢ - نزاع ملكية . حصولها على
عقار . غير مملوك للمدين . عدم تسجيل
عقده . بطلانه

(استئناف مختلط — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
١٠٣٩)

٨٦٦ نزاع ملكية عقار . اكثر مما يملكه المدين .
تعويض الراسى عليه المزداد . انتفاعه

البيع الأول . اخفاء الرهن . عدم توافر
أركانه

(مصر — ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص
(٣٣١)

٨٧١ نصب . شيك لا يقابله رصيد قائم
وقابل للسحب . اعطائه . عقاب . سوء
القصد في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟
ماهية الشيك (المادة ٢٣٧ ع)

(نقض جنائي — ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
(١٠٩٩)

نظام عام (انظر اثبات . وأسر الحفظ .
واختصاص واختصاص قاضي الامور
المستعجلة . وتعويض . وتسيه نزع الملكية
وحق التمسك . وحالة بالنسب . ودعوى
الاسترداد . والدفع . ودفع . ونضام
مستجل)

نظام عام « مخالفات ال ج » (انظر صورية
نسبة

نظام التبادل (انظر تنفيذ)

٨٧٢ نظرية الطوارئ . عدم الأخذ بها في
فرنسا . وكذلك في القضاء المختلط .
حالة استحالة التنفيذ

(مصر لتجارية الكلية الاهلية — ١٤ ابريل
سنة ١٩٤٠ ص ١٢١٣)

٨٧٣ نفاذ مؤقت بلا كفالة . حالة الحكم به
عند الاعتراف بالالتزام . طبقا للمادة
٣٩٩ . حالة عدم النزاع في السند .
حكمها . جواز الحكم بالنفاذ بالمادة ٣٩٩

(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
(٩٣٢)

نفاذ مؤقت (انظر انكار النوقع ، ودعوى تصحيح)

٨٧٤ نفاذ معجل . مع الكفالة في المواد

بالارض . خصم قيمة المنفعة

(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
(١٠٣١)

نزع ملكية (انظر استئناف ، ويبيع على الشيوخ ،
وتفني نزع الملكية ، وحجز عقارى ،
وحراسه قضائية ، وحراسه ، ودعوى نزع
الملكية ، وقانون خمسة الافدنة ، وملكية)
نزع ملكية المدفوعة المائة انظر خط التنظيم
وحكر ، ووقف)

نسب (انظر اقرار . وتزوير . وثيقة)

نسب « نزاع في » (انظر اختصاص الحاكم
الشرعية

نسب ووراثه « نزاع في » ، انظر قضاء الامور
المستعجلة)

٨٦٧ نشر . حق اباحته . بالتطبيق للمادة
٢/١٨٩ عقوبات مجرد الاختيار
البسيط . مداه .

(جنابات مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩
ص ٩٥)

٨٦٨ نشر . مسئولية رئيس تحرير الجريدة
عنه . تعطيل الجريدة . لا علاقة له
بالجريمة الأصلية

(مصر الاهلية — اودة الثورة — ٢٦ يوليو
سنة ١٩٣٩ ص ١١٢)

نشر (انظر تعطيل جريدة . وحكم اذاعة .
وسب . وقذف وسب . وقذف)

نشر في صحيفة (انظر مسئولية)

٨٦٩ نصب . اتخاذ صفة وكالة كاذبة . كفايته
لتحقيقه . الطرق الاحتمالية . ليست
شرطا له

(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص
(١٨٤)

٨٧٠ نصب . البيع . رتين . الاتفاق على الغاء

خضوعها لقضاء المحاكم الاهلية . مداه
(الموسكى — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
(٨٣٥)

٨٨١ نفقة . نفى نسب الولد . شهادة الميلاد .
عدم قبول الطعن عليها من جديد بعد
القضاء برفضه .
(مصر الشرعية — ١٥ مارس سنة ١٩٣٩
نص ٨٤٨)

٨٨٢ نفقات . اختصاص المجلس الملى للاقباط
الارثوذكس . مداه .

(الموسكى — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ص ٨٣٥)
نفقة (انظر اختصاص المجلس الملى ، واختصاص
المحاكم الاهلية ، وأم ، وغلة ، وقضاء مستعجل
ومجالس حسية ، ومجلس محلى ، ووقف)
نفقة مؤقتة (انظر تركة ، ووقف)
نفقات مستحقى الاوقاف الاهلية (انظر مجالس
حسية)
نقابة المحامين (انظر محام)

٨٨٣ نقابات . جمعيات . شخصية معنوية .
آثارها .

(مصر — مستعجل — ٢٠ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٢٣٣)

٨٨٤ نقد مباح . حدوده
(بنات مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ ص
(٢٣٨)

نقد (انظر تعد على أحد الاديان)

٨٨٥ نقض . اعادة القضية الى محكمة الاستئناف
بعد نقض الحكم لبحث عناصر التعويض
(نقض مدنى — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
(٥٨)

التجارية . وجوبه . أحوال الاعفاء منه
(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٧ ص
(٢٨٩)

٨٧٥ نفقة . حكم صادر من المجلس الملى . طلب
الامر من المحكمة الشرعية بأدائها .
تنفيذه بالحبس . عدم اختصاص المحاكم
الشرعية
(اسكندرية الشرعية — ١٨ سبتمبر سنة
١٩٣٨ ص ٦٩٨)

٨٧٦ نفقة . طالب علم . مصاريفه المدرسية .
وجوبها على والده . دفع الاقساط
المدرسية . امتناع . الحكم بها . عدم
استحقاق اجرة خادم . عدم لزوم جعل
بدل الكسوة كل ستة أشهر .
(السويس الشرعية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨
ص ١٢٥٤)

٨٧٧ نفقة . طلب اداء مقررها . منع المحاكم
الاهلية من نظر دعاوى النفقة .
(الجالية الشرعية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
ص ٨٤٨)

٨٧٨ نفقة . استحقاق فى وقف . دفع
بعدم الاختصاص لأن المدعى اجنبى .
عدم قبوله . سبق الفصل من جهة مختصة .
امتناع سماع الدعوى معه .
(مصر الشرعية — ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ص
٨٤٨)

٨٧٩ نفقة مؤقتة . تقديرها . مناطه . بحسب الغلة
(مصر — مستعجل — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٠١٦)

٨٨٠ نفقة متولدة من انكحة . من اختصاص
جهات الاحوال الشخصية . بين الاقارب .

- ٨٨٦ نقض - اغفال المحكمة الرد على شهادة شاهد مع ادانتها للتهمة بأدلة ذكرتها - رد ضمنى
(نقض جنائى — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩)
- ٨٨٧ نقض - التقرير به - بعد مضى الميعاد - اعلان الحكم بمعرفة قلم الكتاب - وهو ليس نائباً عن الحكومة فيه - لا يمنعه -
(نقض مدنى — ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٩ ص ٢١٤)
- ٨٨٨ نقض - الجهل بقانون اجنبى - سبب مخفف للجريمة - سلطة قاضى الموضوع استئناف مختلط - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص (٧٠٤)
- ٨٩٩ نقض - حكم - عقوبة بأقل من الحد الأدنى - تعدياته اليها
(نقض جنائى — ٢٢ مايو سنة ١٩٣١ ص ١٧٢)
- ٨٩٠ نقض - خاص بالموضوع بعد الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً - عدم جوازه
(نقض جنائى — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٩)
- ٨٩١ نقض - دعوى مترتبة على الملكية دون وضع اليد - الحكم الجزئى الصادر فيها ابتدائياً - غير قابل له -
(نقض مدنى — ١٥ يونيه سنة ١٩٣٩ ص ٢١٢)
- ٨٩٢ نقض - دفاع - فى تهمة تبديد اشياء محجوز عليها ادارياً - محاكمة عن حيز قضائى سابقة - اغفال - قصور فى الحكم - بطلانه -
(نقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٧٢٩)
- ٨٩٣ ١ - نقض - رضاء بالحكم المطعون فيه - الدفع للتنفيذ الجبرى - ليس رضاء بالحكم - ٢ - نقض - عدم ختم الحكم فى الميعاد -
(نقض جنائى — ٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥)
- ٨٩٤ نقض - رفعه فى الميعاد - اسباب النقض قدمت بعدها - حالة قهرية - قبوله -
(استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٤)
- ٨٩٥ نقض - عقد - وصفه - عدم تقديم عريضة الدعوى ولا الحكم الابتدائى لمحكمة النقض - نقض - موجب لاعادة القضية الى محكمة الاستئناف بالوصف الذى قرره محكمة النقض -
(نقض مدنى — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦١)
- ٨٩٦ نقض - فى حكم نهائى فى الخصومة - مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية - مستثناة -
(نقض جنائى — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٧٥)
- ٨٩٧ نقض - نص القانون المحكوم بموجبه (المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات) - اغفاله - بطلان الحكم -
(نقض جنائى — ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ ص ١٩٦)
- ٨٩٨ نقض الحكم - أثره - إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع - تحليف المدين - جوازه
(نقض مدنى — ٦ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٥٣)
- ٨٩٩ نقض الحكم - القضية صالحة للحكم

هذه الاحكام (المادة ١١ من قانون محكمة النقض)

(نقض مدني - ٢٥ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٩٢٢)

٩٠٤ نقض و ابرام . تعدد العقوبات الجائز توقيعها . توقيع عقوبة منها بالفعل . متررك لسلطة القاضي . المجادلة في ذلك امام محكمة النقض . لا يجوز

(نقض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٩١)

٩٠٥ نقض و ابرام . التقرير بالطعن . بناء الطعن على عدم ختم المحكمة في الميعاد . اعطاء الطاعن مهلة . عدم تقديمه الاسباب الاخرى في هذه المهلة . تقديمه الاسباب بعد ذلك . اعتذاره عن التأخير بمرض المحامي . لا يشفع له . عدم قبول هذه الاسباب (المادة ٢٣١ تحقيق)

(نقض جنائي - ٨ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٩٠٦)

٩٠٦ نقض و ابرام . حكم . إقامته على دليل لا يصلح قانونا الاستناد اليه . نقض . مثال . تقرير خبير . اطراحه . الاعتماد على واقعة وردت فيه . هذه الواقعة هي اساس الحكم . نقض .

(نقض مدني - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١١٢٧)

٩٠٧ نقض و ابرام . حكم بعقوبة . حق النيابة في الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٩٢)

٩٠٨ نقض و ابرام . الدفع بقيام مسألة فرعية و طلب وقف الدعوى الى حين الفصل فيها . طريق دفاع . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع شرط قبوله . التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض . لا يجوز (نقض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ ص ١٠٨٣)

موضوعا . الحكم فيها .

(نقض مدني - ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ٦٤)

نقض (انظر حكم استئناف ، وحكم ، وحكم جنائي ، ودفاع ، ووصف التهمة)

٩٠٠ نقض جنائي . اختصاص المحاكم المختلطة

جنائيا . فعل جنائي ارتكب في باخرة أجنبية . محاكمته بقانون البلد . حالته .

(استئناف مختلط - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٣)

٩٠١ نقض مدني . ميعاد تقديم أوراق ومذكرة المدعى عاينه . في بحر ثلاثين يوما . تجاوزه . سقوط الحق في تقديمه . اثره . عدم اقامة محام عنه في الجلسة .

(نقض مدني - ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٧٠)

٩٠٢ نقض و ابرام . اعلان الطعن . اصول الاعلان الى محل من كان محاميا عن المطعون ضده في الدعوى الاستئنافية . عدم اختيار المطعون ضده هذا المحل لاستلام أوراق الطعن . عدم صحة الاعلان . بطلان الطعن . (المادتان ١٠ من قانون المرافعات و ١٧ من قانون محكمة النقض)

(نقض مدني - ٤ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٩٠٨)

٩٠٣ نقض و ابرام . بناء الطعن على أن المحكم المطعون فيه فصل في نزاع خلافا لحكم سابق . شروط قبوله . حكم بمبلغ قضى به . حكم الغي هذا الحكم . صادر برفض دعوى تفسير ذلك الحكم . يحكم بفوائد المبلغ المقضي به . لا تقض بين

- ٩٠٩ نقض و ابرام . القضاء بتأييد الحكم الابتدائي .
النص في اسباب الحكم الاستثنائي على
استبعاد . بلغ عما قضى به ابتدائيا . هذا
الخطأ لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .
الطعن بطريق الالتماس .
(نقض مدني — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١١٣٧)
- ٩١٠ نقض و ابرام . العرف . متى يرجع اليه
في تفسير العقود
(نقض مدني — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٣٧٤)
- ٩١١ نقض و ابرام . مستند . تكيفه . حق
محكمة النقض في مراقبته . عقديع . اقرار
من المشتري . اعتباره بمثابة ورقة ضد .
القضاء بصورية عقد البيع تأسيسا على
ذلك . صيغة الاقرار . دلالتها على ان
رد الاطيان المبيعة كلها أو بعضها امر
محتمل لاحتمى . تعليق الرد على شروط .
تعيين حكم لتقدير تحقيق الشروط . اعتبار
الاطيان في ملك المشتري الى ان يتم الرد .
(نقض مدني — ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٩١٥)
- ٩١٢ نقض و ابرام . ميعاد الطعن . يوم اعلان
الحكم . لا يحسب . حق الطاعن في ان يضيف
الى الثلاثين يوما ميعاد المسافة بين محل
اقامته الذي اعلن له الحكم فيه وبين محل
محكمة النقض (المواد ١٤ و ١٩ من قانون
محكمة النقض و ١٧ مرافعات)
(نقض مدني — ٨ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١١١٧)
- ٩١٣ نقل الملكية : البيع . التسجيل . أثره
فيه . قبله وبعده .
(نقض مدني — اول يونيه سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٢)
نقل الملكية (انظر تحويل ، و عقد بيع صوري)
- ٩١٤ نقل ملكية الشيء المبيع . في الجسم المعين
بالاتفاق . وفي الاشياء النوعية . بالتعيين
(مصر للتجارة الكلية الاملية — ١٤ ابريل سنة
١٩٤٠ ص ١٢١٣)
- ٩١٥ نيابة عمومية . احكام بغرامات . تسجيلات
أو اجراءات مترتبة عليها . القضاء . المستعجل
غير مختص بشطبها أو بطلانها أو وقفها .
اختصاص محكمة الموضوع
(مصر — مستعجل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ص
١٠٢٣)
- ٩١٦ نيابة عمومية . رفعها الدعوى العمومية .
لا يمنع مسئولية المجنى عليهم أو الشهود
(شين الكوم — ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠ ص ١٢٤٣)
- نيابة عمومية (انظر استئناف ، ودعوى عمومية ،
ورد القضاء عن الحكم ، وقوة الشيء المحكوم
فيه)
نية التملك (انظر سرقة)
نية القتل (انظر قتل)
نية العاقدین (انظر عقد بيع ، العقود
المرتدة ، وتفسير المتعاقدين)
- (ه)
- ٩١٧ هبة . شراء عقار . من والد لولده . تبرع
بالثمن . هبة مقبوضة . صحتها .
(استئناف مصر — ١٤ يناير سنة ١٩٤٠
ص ٩٤٣)
- ٩١٨ هبة . قرابة . متى تكون من موانع الرجوع
فيها . ومتى يصح الرجوع
(طما — ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ ص
١٢٦)

هدم (انظر حراسة قضائية)
هدم بناء (انظر مسئولية جنائية)
هدم حائط (انظر مسئولية الجار)
هرب (انظر تفتيش شخص ، ومنهم)
هلاك (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة)
هيئة التصرفات الشرعية (انظر قرار هيئة التصرفات
الشرعية)

(و)

٩٢٤ وارث. اكتسابه الملك ضد وارث آخر.
وضع اليد ٣٣ سنة . دعوى الملك .
تضمن دعوى الارث . وضع يد وارث
اوشريك على الشيوع . لا يكسب الملكية
(امتتاف مصر — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩
ص ٧٧٥)

٩٢٥ وارث، تمثيله لباقي الورثة. في دعاوى التركة
(مصر الاهلية — قضا. مستعجل — ٥ ابريل
سنة ١٩٣٩ ص ٤٩٦)
وارث (انظر بيع ملك الغير ، وتركه ، ووارث)
وحدة الخصوم «عدم» (انظر حكم جنائي
وديمة (انظر اثبات ، وتملك بمضى المدة ، وتبديد)
وراثه (انظر اختصاص المحاكم الشرعية ، ووقاة)

٩٢٦ ورثة . تصرفات ضارة بهم . من طبقة
الغير . تاريخ عرفي . لا يحتاج به على الغير .
مرض موت . حكمه
(الجيزة — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٦٨٦)
ورثة (انظر استئناف ، وتقرير ، ودعوى ،
وشفعة ، ومعاش)
ورقة تجارية (انظر تقدم خمسي)

٩١٩ هبة . وصية . متى يجوز للموصي له التصرف
في الشيء الموهوب

(طما الجزئية — ٢ مارس سنة ١٩٣٩
ص ١٢٦)
هبة (انظر حجز تحت يد الغير ، ودول
شرعي)

٩٢٠ هتك عرض . ابتداء الفعل . تنفيذه بالقوة .
قبول المجنى عليه ورضاه . انتفاء ركن القوة .
العبرة ليست بالقوة لذاتها (المادتان
٢٣١ و ٢٣٢ ع - ٢٦٨ و ٢٦٩)
(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٢٧)

٩٢١ هتك عرض . خادم . مخدوم . مجرد قيام
العلاقة بين الخادم والمخدوم . كفايته
في تشديد العقاب على هذه الجريمة (المادتان
٢٣٠ و ٢٣٢ ع - ٢٦٧ / ٢ و ٢٦٩)
(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣١١)

٩٢٢ هتك عرض . ركن القوة . متى يعتبر متوفرا .
سكوت المجنى عليه عن أفعال هتك العرض
مع إحساسه بارتكابها على جسمه . قبول
منه . مهما كان الباعث على سكوته باختياره
(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٢٧)

٩٢٣ هتك عرض . من المجنى عليه . العبرة
فيها بالسن الحقيقية . ولو خالفت تقدير
رجال الفن . علم الجاني بحقيقة السن .
مفترض . متى يتنفي الاقتراض
(نقض جنائي — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠
ص ١٣٣٥)
هتك عرض (انظر افساد الاخلاق ، وخادم)

- ٩٢٧ ورقة التكليف بالحضور . اعلانها .
بطلان الاعلان
(نقض جنائي — أول مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥)
ورقة التكليف بالحضور (انظر حدود القمار)
ورقة عرقية (انظر طاعة)
وزارة (انظر امانة ، وقذف)
وزارة الاوقاف (انظر حساب)
- ٩٢٨ وزير العدل . حقه في انشاء محاكم جزئية
(مصر التجارية الجزئية — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ص ١٤١٤)
- ٩٢٩ وصاية مختارة . بطلانها . نظر المجلس
الحسبي فيها ، عند الاستعجال . صراحة
النص الشرعي . جوازه .
(مجلس حسبي عالي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨٠٢)
- ٩٣٠ وصف التهمة . اقامة الدعوى على المتهم
بتهمة عوده الى حالة الاشتباه لصدور
حكم بادانته . في جريمة اتجار في مخدرات .
تعديل المحكمة الاستئنافية الوصف على
اعتبار وجود اسباب جدية لدى البوليس
تؤيد ظنونه عن اميال المتهم واعماله
الجنائية . متى لا يجوز . الفرق بين الحالتين
(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤
سنة ١٩٢٣)
(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨٨)
- ٩٣١ وصف التهمة . تعديلها او تشديدها .
بمعرفة محكمة الجنايات . جوازه . شروطه
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٤٣٦)
- ٩٣٢ وصف التهمة . تغيير المحكمة لوصف
- بدون لفت الدفوع . وعن وقائع أخرى .
نقض
(نقض جنائي — ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ١٩١)
- ٩٣٣ وصف التهمة . تغيير المحكمة له بدون
لفت الدفوع . الوقائع نفسها لم تتغير .
جوازه
(نقض جنائي — ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ ص ١٨٩)
- ٩٣٤ وصف التهمة . تغييره . من قتل عمد مع
سبق الاصرار وشروع في قتل آخر .
الى قتل عمد فقط وشروع في قتل . جوازه
بغير لفت نظر الدفوع . إخلال بحق الدفوع
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٤٢٩)
وصف التهمة « تعديل » (انظر طعن)
- ٩٣٥ وصية . طلب الحكم بطلانها . او سداد
ما على الموصى من الدين منها
(مصر الشرعية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ص ١٢٥٥)
- ٩٣٦ وصية . حكمها في شريعة العيسويين . من
اختصاص محاكم الأحوال الشخصية .
(مصر الاملية — ٩ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٦٤٢)
- ٩٣٧ وصية . هبة في صورة عقد بيع (٤٨ مدني)
(نقض مدني — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٩ ص ٦١)
الوصية (انظر مرض الموت ، وهبة)
- ٩٣٨ وصى الخصومة . مهمته . حقه في الطعن
بطريق النقض
(نقض مدني — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ص ٤٤٦)
وصى (انظر اقرار)
وصى مختار (انظر وصاية مختارة)

- ٩٤٤ الوفاء مع الحلول والحوالة
(مصر - مستعجل - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩
ص ٦٦٣)
وفا. (انظر الالتزام بالضمان وتقادم نكس
ومعارضة ومقاصة)
وفاء الدين (انظر اتعاب محاماة وسند)
- ٩٤٥ وفاة. ووراثه. من اسلمت امه وهو
صغير. تبعيته لها في الدين وعدم وراثته
لقريبه غير المسلم.
(المحكمة العليا الشرعية - ٨ نوفمبر سنة
١٩٣٨ ص ٧٠٠)
- ٩٤٦ وفاة. ووراثه. علاقة الترسى. تناقض
(مصر الشرعية - ١٤ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١٢٥٥)
- ٩٤٧ وفاة. ووراثه. اختلاف اللغات. اختلاف
الشهود. في المولد والجنسية. عدم
تأثيره في صحة الدعوى. حربى. ما
يعتبر به كالذمى.
(المحكمة العليا الشرعية - ٩ مايو سنة ١٩٣٨
ص ١٢٥٥)
- ٩٤٨ وفاة. ووراثه. ضرب افضى الى موت.
حرمان الضارب من ميراث المضروب
ولو لم يقصد قتله.
(السويس الشرعية - ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٠
ص ١٢٥٦)
- ٩٤٩ وفاة ووراثه. اختلاف في اللغات.
اختلاف الشهود في المولد والجنسية.
عدم تأثيره في صحة الدعوى. حربى.
ما يعتبر به كالذمى.
(المحكمة العليا الشرعية - ٩ مايو سنة ١٩٣٨
ص ٨٥٠)
- وضع اختام على محل المدين (انظر قضاء
مستعجل)
- ٩٣٩ ١- وضع اليد. حسن النية. لا يوجب
رد الثمار. ٢- وضع اليد. سوء النية.
مى تبدأ. مسألة موضوعية
(مصر - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص
٦٣٦)
- ٩٤٠ وضع اليد. على المال. تلقيه من
ماله كما. سند صحيح. الحيازة. بمجرد
التسليم. التصرف. والانتفاع. كاف
لتحققه
(نقض مدنى - ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٦٧)
- ٩٤١ وضع اليد. على مال. اساسه الحيازة.
ونية التملك
(نقض مدنى - ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٦٧)
- ٩٤٢ وضع اليد. مجرد دخول المال في حيازة
الغير. من غير اعمال ظاهرة. دالة على
التملك. غير كاف
(نقض مدنى - ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ص
٦٧)
- ٩٤٣ وضع اليد المدة الطويلة. أخذ أنربة.
لاتأثير له مادام لم يكن القصد منه تملك
الارض
(استئناف مصر - ٨ يناير سنة ١٩٣٩ ص
٤٦٥)
- وضع يد (انظر دائ مرتين ، ودعوى استحقاق
ردعوى منع تعرض ، وبيع ، وشيوع ،
روارث ، ووقف ، وحكم)
وضع اليد خمس سنوات (انظر وقف)
وضع اليد المدة الطويلة (انظر املاك عامة)
وعد بالزواج (انظر خطبة)

أداء الديون الأميرية - لا يسرى عليه .
(استئناف مخلط — ٣٠ مايو ١٩٣٩ ص ١٢٦٠)

٩٥٨ وقف - حارس قضائي - على اعيانه - لا
يعدل ولاية الواقف على وقفه

(مصر — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٦٣٣)

٩٥٩ وقف - طلب الحكم بعدم مطالبة الحكومة
بشمن ما نزع ملكيته من عين الوقف
للمنفعة العامة طبق شرط الواقف .
عدم اجابته .

(مصر الشرعية — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ص
١٢٥٦)

٩٦٠ وقف - غلته - أمانة في يد الناظر - تقادم .
لا تسقط

(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
٤٥٩)

٩٦١ وقف - قرار التمكين من النظر على وقف
متنازع على أصله - شموله بالصيغة
التفذية - صلاحية سند التنفيذ بمقتضاه
على الورثة بتسليم الاعيان - الفصل في
ذلك - متى يكون من اختصاص المحاكم
الاهلية - ؟ التنفيذ على الاعيان بمقتضى
هذا القرار - تعويض لواضع اليد -
حايته من هذا التنفيذ - من اختصاص المحاكم
الاهلية - القضاء بمنع التعرض ووقف
التسليم - صحته - (المادة ٣٢٧ من لائحة
المحاكم الشرعية والمادة ١٦١ من لائحة
ترتيب المحاكم الاهلية)

(نقض مدني — ٧ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٥٤)

٩٦٢ وقف - مستحق - تقرير نفقة مؤقتة له .
مناط ذلك

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ص
٣٠٧)

٩٥٠ وفاة ووراثه - دفع بخلو الدعوى من
المال - عدم قبوله

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٧ ابريل سنة
١٩٣٨ ص ١٢٥٦)

وفاة (انظر استحقاق في وقف ودعوى وشركة)
وفاة أحد المستأجرين (انظر انقطاع المرافعة)

٩٥١ وقف - إبطال عقد ايجارة - طلب بطلان
عقد الايجار لزيادته على ثلاث سنوات -
ولانه بدون أجر المثل - قصر الطلب
على بطلان الزيادة .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٣ مارس سنة
١٩٣٩ ص ١٢٥٠)

٩٥٢ ١ - الوقف - أصله - المدى الذي يتناوله
٢ - وقف - توافر شرط انعقاده - من
عقود الايجاب - شروطه

(استئناف مصر — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٩
ص ٦٢٢)

٩٥٣ وقف - النزاع في ثبوته - عدم سماع
الدعوى عند الانكار

(المحكمة العليا الشرعية — ١٤ يونيو سنة
١٩٣٧ ص ٦١٧)

٩٥٤ وقف - الاستحقاق فيه - اختصاص
المحاكم الاهلية بنظره - عند عدم غموضه

(استئناف مصر — ١٣ مايو سنة ١٩٤٠
ص ١٣٨٩)

٩٥٥ وقف - بطلانه - من البائع بعقد غير مسجل

(النيابة الكلية الشرعية — ١٧ يونيو سنة ١٩٣٧
ص ٦٩٦)

٩٥٦ وقف - دين على المستحق فيه - لا يمنع
من تقدير نفقة مؤقتة له

(مصر — مستعجل — ٧ ابريل سنة ١٩٤٠
ص ١٠١٦)

٩٥٧ وقف - دين عقارى - شرط الوقفية .

- ٩٦٣ وقف . ملكية الواقف لما وقف .
الفصل في هذا . من اختصاص المحاكم
الاهلية .
(نقض مدني — ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٣٥٨)
- ٩٦٤ ١ - وقف عقاره . بناء على عقد غير مسجل .
من المالك الحقيقي . صحته - ٢ - وقف .
ثابت بمقتضى حجته . وضع اليد خمس
سنوات . عن العقد المنشئ . صحته .
(استئناف مختلط — ١ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
١٠٣٥)
- وقف (انظر اجراءات نزاع ملكية ، واستبدال
واختصاص ، واختصاص المحاكم الاهلية ،
واستحقاق ، وحراسة ، وحراسة على وقف .
وحارس قضائي . وحق المرور . ومحاكم اهلية
ومجالس حسية . وناظر وقف . ونفقة . وحراسة .
وحكم)
وقف الدعوى (انظر نقض وايرام)
- ٩٦٥ وكالة . تأجير . الاتفاقات الخارجة عن
عقده . غير ملزمة للمستأجر .
(استئناف مختلط — ١٨ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٥)
- ٩٦٦ وكالة خاصة . دعاوى معينة . لا تشمل
غيرها من الدعاوى .
(استئناف مختلط — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٧)
- ٩٦٧ وكالة في خصومة . لا تؤخذ استنتاجا .
نفادها . حده . الدعوى المصرح
باستعمالها فيها
(مصر الاهلية — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ ص
٢٥١)
وكالة (انظر حواله بالدين . وشيوخ . ومحام)
وكالة بالعمولة (انظر سمرة)
وكالة ضمنية (انظر بيع)
- ٩٦٨ وكيل . تقدير الموكل أجر وكيله . بعد
اتمام العمل . التحدى بالمادة ٥١٤ مدني
في هذه الصورة . لا يجوز (المادة ٥١٤
مدني)
(نقض مدني — ٨ فبراير سنة ١٩٤٠ ص
١١٠)
- ٩٦٩ وكيل . توكيله غيره . عدم جوازه إلا
باذن الموكل . محام له توكيل غيره . تحت
مستوليته
(عابدين — ١٠ مارس سنة ١٩٤٠ ص
١٠٣٤)
- ٩٧٠ وكيل . حساب . وجوب تقديمه للموكل .
الحساب التفصيلي ومعزز بالمستندات
(استئناف مصر — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ص
٣١٦)
- ٩٧١ وكيل . عزله . الاتفاقات الحاصلة معه
قبلها . غير مؤثر عليها .
(استئناف مختلط — ١٨ ابريل سنة ١٩٣٩ ص
١٣٦٥)
- وكيل (انظر اجرة الوكيل أو السمسار ،
واسم مستعار ، واستئناف . وتبديد)
وكيل الديانة (انظر تفليسة)
- ٩٧٢ ١ - وكيل بالعمولة . الاذن الصادر له .
جواز إثباته . خطأ في مراسلة برقية .
انعدام المسؤولية - ٢ - وكيل . الخطأ .
الحاصل منه . مسؤوليته قبل الموكل
(استئناف مختلط - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ص ٧٠٢)
وكيل نيابة (انظر بلاغ كاذب)
ولي (انظر أم . وجد صحيح . وقاصر)
- ٩٧٣ ولي شرعي . تصرفه في عقار القاصر .
متى تجوز هبته لمال الصغير .
(طما — ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ ص ١٣٦)
- ٩٧٤ ولاية المحاكم الاهلية . وبالتالي محكمة

لائحة السيارات (انظر لائحة العربات)

٩٧٦ لائحة العربات . اغفال نص فيها في لائحة
السيارات . لا يعنى سائقى السيارات من
مراعاته . مخالفته . تستوجب العقاب .
(مصر الاملية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ص ٨١٠)
لائحة التنظيم القضائى للمحاكم (انظر اختصاص
المحاكم المختلطة)

(ى)

يمين كاذبة (انظر دعوى عمومية)

٩٧٧ يمين متممة . رفضها . حالته
(استئناف مختلط - ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦١)
٩٧٨ يمين متممة . حق القاضى فى رفضها .
حالته .

(استئناف مختلط - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٩ ص ١٢٦٠)
يمين (انظر اثبات وتعليق اليمين واتعاب عامه)
يهود قراوان (انظر اختصاص)

الامور المستعجلة . صدور حكم نهائى فى
النزاع . صحتها . تسلم الاعيان من الحارس
من غير حكم بانتهاء الحراسة . سلامته .

(مصر مستعجل - ٩ - ٢ مايو سنة ١٩٣٩ ص ٢٥٧)
ولاية عامة (انظر اختصاص المحاكم الاملية)

٩٧٥ ولاية طبيعية . عقوبة جنائية . حرمان
المحكوم عليه من ادارة امواله الخاصة .
عدم حرمانه من ادارته لاموال ابنه

(مجلس حسبى ميت غمر — ٥ يولييه سنة ١٩٣٢
ص ٥١٧)

ولاية القضاء (انظر قضاء مدنى)

ولاية الواقف (انظر وقف)

(لا)

لائحة ترتيب المحاكم الاملية (انظر اختصاص)
لائحة التنظيم (نظر طريق)

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة بالأهلية

السنة العشرية

سبتمبر سنة ١٩٣٩

العدد الأول

بعون المولى جلت قدرته ودوام توفيقه نبدأ
السنة العشرين للمحاماة ، وبآية من آيات الذكر
الحكيم نلتبس البركة والهداية ، قال تعالى :
« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا
بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالآثم
وانتم تعلمون »

+++++

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة » ،
وتحريرها بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقاً)

دار الطباعة المصرية

شارع الساحة أول الفوالة بمصر

تليفون ٥٢٧٢٧

بيانات

منشور في هذا العدد الاحكام الآتية :

- ٢٢ حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
- ١١ " " " " " " المدنية
- ١٠ احكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
- ٢ حكمان صادرين من محكمة جنايات مصر
- ٣ احكام صادرة من المحاكم الابتدائية
- ٢ حكمان صادرين من القضاء المستعجل
- ٤ احكام صادرة من المحاكم الجزئية
- ١ بحث في إصدار الشيك إلى أجل والمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لحضرة صاحب العزة الأستاذ أحمد رمزي بك المحامي
- ١ بحث في الدعوى البولسية لحضرة صاحب العزة الأستاذ أحمد رمزي بك المحامي
- ١ بحث في تعاصر النية مع الفعل المادى لحضرة الأستاذ عبده حسن الزيات المحامي
- ١ قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية
- ١ مرسوم بإعلان الاحكام العرفية
- ١ مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؟

لجنة تحرير المجلة

أحمد رمزي — إبراهيم رياضة

العدد الاول
السنة العشرون

المحكمة

شهر ديسمبر
سنة ١٩٣٩

قضاء محكمة النقض والامر الجنائي

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل
الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين وحضور حضرة صاحب العزة يونس ثابت
بك رئيس نيابة بالاستئناف)

في استطاعته أن يوكل غيره في ذلك فتكون
المحكمة الاستئنافية قدرت العذر المبني على
المرض والشهادات الطبية التي استند اليها
الطاعن ورأت أن المرض لم يكن ليقعده عن
تقديم الاستئناف في الميعاد القانوني أو في
الفترة التي تلت انتهاء مرضه لغاية اليوم الذي
قرر فيه بالاستئناف وهذا التقدير موضوعي
لا يجوز الجدل بشأنه أمام محكمة النقض
٢ - إذا حكم بعدم قبول الاستئناف
شكلا فلا يقبل من الطاعن أو جه طعن خاصة
بالموضوع لأنها أصبحت بعدم قبول
الاستئناف شكلا - ولا خطأ في قضائه -

٣ إبريل سنة ١٩٣٩

١ - استئناف . ميعاد . مرض المحكوم عليه . هل يكون
سببا لمد الميعاد ؟

٢ - نقض . عدم قبول أو جه طعن خاصة بالموضوع
بعد رفض الطعن المتعلق بالشكل

المبادئ القانونية

١ - إذا قضى بعدم قبول الاستئناف
شكلا لرفعه بعد الميعاد بعد أن أثبتت المحكمة
في حكمها عند اطلاعها على الشهادات المقدمة
من الطاعن أن مرضه لم يكن من الخطورة
بالدرجة التي يلتمس له معها عذر في عدم
رفع الاستئناف في الميعاد فضلا عن أنه كان

منصبه على حكم صادر من محكمة أول درجة
بما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والابرام
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة ثانونا

• حيث ان الطعن حاز شكله القانوني

• وحيث ان الوجه الأول من وجهي
الطعن يتلخص في أن الطاعن كان مريضاً وأن
المرض منعه من أن يقرر باستئناف حكم محكمة
أول درجة في الميعاد القانوني وقد دفع أمام
المحكمة الاستئنافية بذلك وقدم شهادة مرضية
تدعم دعواه هذه جاء فيها أن مرضه يمنعه من
العمل وأنه لا يقوى على أداء شيء منه وهذا
المرض عذر قهري يدعو إلى تجاوز موعد
الاستئناف في المدة المحددة في القانون

• وحيث انه يبين من الرجوع الى الحكم
المطعون فيه أن المحكمة بحثت هذا الدفاع المشار
اليه في وجه الطعن ولم تأخذ به قائلة أنه تبين من
الاطلاع على هذه الشهادات (أي الشهادات
المرضية المقدمة من الطاعن) ان مرض المتهم
لم يكن من الخطورة بالدرجة التي يلتمس له معها
العذر في عدم رفع الاستئناف (في الميعاد)
فضلاً عن أنه كان في استطاعته أن يوكل غيره
في ذلك كما أنه كان موجوداً بشخصه يوم الجلسة
التي صدر فيها الحكم عليه بالعقوبة ولم يتقدم لقلم
الكتاب للتقرير برفع الاستئناف كما أن
الشهادات المرضية تدل جميعها على أن المتهم توجه
بنفسه إلى الأطباء لعرض حاله عليهم أي أنه كان
في وسعه الانتقال وذلك فضلاً عن أن مرضه لم
يستغرق جميع الفترة الواقعة بين تاريخ الحكم
الجزئي وتاريخ رفع الاستئناف .

• وحيث انه يبين بما تقدم أن المحكمة قدرت
العذر المبني على المرض والشهادات الطبية التي
استند اليها الطاعن ورأت أن المرض لم يكن
ليقعه عن تقديم الاستئناف في الميعاد القانوني
أو في الفترة التي تلت انتهاء مرضه لغاية اليوم
الذي قرر فيه بالاستئناف وهذا التقدير موضوعي
من شأن محكمة الموضوع البت فيه فلا يجوز
إثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض

• وحيث ان الوجه الثاني خاص بأمور
تتعلق بموضوع التهمة الموجهة للطاعن ولما كان
الحكم المطعون فيه لم يفصل إلا في شكل
الاستئناف بعدم قبوله ولا خطأ في قضائه كما
تقدم فلا يقبل من الطاعن أوجه طعن خاصة
بالموضوع لأنها أصبحت بعدم قبول الاستئناف
شكلاً منصبه على حكم صادر من محكمة أول
درجة بما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والابرام
• وحيث انه بما تقدم يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه موضوعاً

(طعن شيمي عبد الغني ضد النيابة رقم ٢٩٣ سنة ٩ ق)

٢

٣ أبريل سنة ١٩٣٩

قذف وسب • علانية • مكاتيب موزعة على عدة
أشخاص .

المبدأ القانوني

يتوافر ركن العلانية في جنحة القذف
والسب اذا ارسل المكتوب الى أشخاص
كثيرين يحمل عبارات القذف ففي ذلك ما
يدل على قصد النشر والتشهير بالمجنى عليه
وينطبق هذا الفعل على التعريف القانوني
لتوزيع المكاتيب كما جاء بالمادة ١٤٨ من

قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ١٧١ من القانون الحالي

وان وسائل العلانية الواردة بالمادة السالفة الذكر لم ترد على سبيل التعيين والحصر بل جاءت من قبيل التمثيل والبيان مما يقتضى ان يعهد تقدير توافرها الى القاضى يفصل فيه على هدى الامثال التى ضربها القانون .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانونى »
« وحيث ان مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تأويل القانون اذ قال بان ركن العلانية متوافر في الدعوى وذلك لأنه يشترط للعلانية ان يعلم الخاص والعام بالامر الذى اذيع أما اذا كان القذف أو السب قد وجه الى المجنى عليها مباشرة أو لبعض أقاربها بخطابات موصى عليها فهذا لا يكون ركن العلانية لان نية الاذاعة تكون معدومة. اما قول المحكمة ان تعدد الخطابات يعد توزيعا متوافر به العلانية فينقضه ما هو مقرر قانونا من انه لا يدخل في حكم التوزيع اعطاء محرر إلى بضعة أشخاص معينين بطريقة سرية أو خصوصية كذلك لا يعد توزيعا ارسال خطاب مظروف إلى شخص معين إلا اذا كان القصد ان ينشر المرسل اليه الخطاب فاذا حصلت الاذاعة بفعل المرسل اليه فهو وحده المسئول عن الجريمة ، ولا يعد توزيعا أيضا اطلاع شخص أو عدة أشخاص بطريقة سرية على مكتوب أو مطبوع الا اذا ثبت

ان نية الاذاعة كانت متوافرة أو كان عدد من اطلع عليه بهذه الطريقة كبيرا وفي هذه القضية قصد النشر ونية الاذاعة غير متوافرين بدليل ان الخطابات لم ترسل الا للأقارب وبدليل ارسالها مغلقة ومسجلة حتى لا يتسنى لأى شخص أن يستولى عليها غير المرسل اليه ، والمدنية نفسها هي التى لجأت الى النشر برفعها الدعوى على الطاعن بطريقة مباشرة لتكسب من ورائها تعويضاً وهي التى استهترت في سبيل المال فكشفت مخبوءات كان يتعين للكرامة سترها وعدم اظهارها .

« وحيث ان القانون نص في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ١٧١ من القانون الحالي على ان العلانية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع ان يراها من يكون في الطريق أو أى مكان مطروق ، أو متى بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان ، وهذا النص يقتضى ان يتحقق التوزيع قانونا باعطاء المكاتب ونحوها الى عدد من الجمهور بقصد النشر وبنية الاذاعة .

« وحيث ان وسائل العلانية الواردة بالمادة السالفة الذكر لم ترد على سبيل التعيين والحصر بل جاءت من قبيل التمثيل والبيان مما يقتضى أن يعهد تقدير توافرها الى القاضى يفصل فيه على هدى الامثال التى ضربها القانون .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اثبت الواقعة الجنائية التى أدان الطاعن فيها فذكر انه تعرف بالمدعية بالحق المدنى ونشأت بينهما علاقة كان من آثارها أن أكرثت من التردد عليه فتحدث اليها فى أمر الزواج بها فلم

وقرائن الأحوال وعلاقات الاشخاص الذين ارسلت لهم تلك الرسائل بالمدعية . اذ الصور الشمسية ارسلت الى اشخاص لا تربطهم بها رابطة كالصورة التي ارسلت الى والصورة التي ارسلت الى مما يدل على أن الطاعن قصد النشر بين الناس تحت ستار الخطابات الخصوصية . اما عن الخطاب الذي ارسله الطاعن للمدعية فقد قال الحكم ان ركن العلانية غير متوافر فيه لانه لم يقصد به النشر اذ لا يعقل ان المدعية تنشره عن نفسها . وانهى الحكم باعتبار الواقعة الاولى جنحة منطبقة على المادتين ١٤٨ و ٢٦١ من قانون العقوبات والثانية مخالفة بالمادة ٣٤٧ عقوبات .

وحيث انه يتضح من البيان المتقدم ان المحكمة اذ اعتبرت ركن العلانية في جريمة الجنحة التي ادين الطاعن فيها متوافرا واستندت في ذلك الى انه ارسل المكتوب يحمل عبارات القذف الى اشخاص عدة وانه انما كان يقصد النشر والتشهير بالمجنى عليها - اذ فعلت ذلك قد اصابته في تأويلها القانون تأويلا صحيحا لأن هذا الذي استندت اليه فضلا عن انه ينطبق عليه التعريف القانوني لتوزيع المكاتيب فان فيه ما تتحقق به العلانية في الواقع مادام المكتوب قد ارسل لاشخاص عديدين وأن مرسله كان ينتوي اذاعة ما حواه هذا المكتوب ونشره .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن الذي وجهه الطاعن للحكم فيما يختص بجنحة القذف على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طس محمود شكرى عويس ضد النيابة وأخرى مدعية بالحق المدني رقم ٢٩٥ سنة ١٩٢٩ ق د)

ترفض وأعقب ذلك جلوسهما معا وخروجهما سويا شأن الخطيب مع مخطوبته ثم تحدد يوم ليتكلم فيه الطاعن واقاربه مع اخي المدعية لاتمام الخطبة بصفة نهائية وتحديد يوم لمباشرة العقد ولكنه صدم اذ علم ان خطيبته تزوجت فجأة بنيره فنارت ثائرتة ولم يستطع السكوت فبدأ بكتاب ارسله في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ الى اخيهما خرج فيه عن مستوى العتاب ورمى المدعية بالعيب الخلقى وغيره ولم يقف عند هذا الحد بل أخذ من هذا الكتاب عدة صور شمسية وبعث بواحدة منها الى الموظف بمحمر ك الاسكندرية باعتباره صهرا لاهيهما وبعث بأخرى الى أحد موظفي بنك التسليف الزراعى بالمنصورة وهو رجل لا تعرف علاقته بالمدعية ولا بأخيهما وبثالثة الى الموظف بمحكمة المنصورة المختلطة وقد أطلق عليه وصف صديق العائلة . كما بعث برابعة الى الموظف بمجلس محسبى طلخا وبخامسة الى زوج المدعية الجديد . ولم يقف مرة ثانية عند هذا الحد بل بعث للمدعية كتابا خاصا هو غاية في الوقاحة والبذاءة . ولم يكتف بكل ذلك بل اتصل بجماعة من أهل الاسكندرية قال انهم كانوا على علم باتصاله بالمدعية وحصل منهم على خطابات باستعدادهم لأداء الشهادة ونقل تلك الخطابات بآلة التصوير الشمسية وبعث بصورة منها الى زوج المدعية وطلب اليه أن يعمل على التنازل عن الدعوى وهدده بانه ان لم يفعل فسينتقم منه ثم خلص الحكم من ذلك الى القول بان ركن العلانية قد توافر بالنسبة للخطاب المؤرخ في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ وصورة الشمسية لأن نية الاذاعة متوافرة لدى الطاعن من ظروف الدعوى

٣ أبريل سنة ١٩٣٩

١ — نقض . رضا . بالحكم المطعون فيه . الدفع للتنفيذ الجبرى . ليس رضا . بالحكم

٢ — نقض . عدم ختم الحكم فى الميعاد

٣ — رهن حيازي ، منقول . من يرهنه ؟ ما الحكم إذا رهنه المرتهن ؟ اثبات سوية المرتهن الثانى بكل الطرق

المبادئ القانونية

(١) دفع المحكوم عليه للتعويض المدنى تنفيذاً للحكم الواجب النفاذ لا يمنع من قبول طعنه بحجة رضائه بالحكم رضا يسقط معه حقه فى الطعن إذا لم يقيم دليل أو قرينة على هذا الرضا فان دفعه للتعويض كان بالرغم منه وقت تنفيذ الحكم عليه

(٢) جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم ختم الحكم فى الميعاد القانونى لا يترتب عليه بطلان الحكم وإنما يسوغ تقديم أسباب الطعن فى مدى عشرة الأيام التالية لثبوت علم الطاعن رسمياً بإيداع الحكم فى قلم الكتاب بعد ختمه .

(٣) التصرف فى الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء فليس إذا للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه من جانبه وباسمه ضماناً لدين عليه وإن فعل فلا يحتج بالعقد على المالك الحقيقى للشيء المرهون ، غير أنه إذا كان الدائن الحائز حسن النية وقت العقد معتقداً صحة ملكية من تعاقد معه فى هذه الحالة يجب على المالك الذى يطالب برد ملكه أن يوفى

هذا الدائن بكل المستحق له فى الدين المضمون بالرهن ، وأما إذا كان الدائن سىء النية فان الرهن لا يكسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لديه الذى تعاقد معه الأمر الذى لا يوجب على المالك سوى القيام بسداد الدين الأول المطلوب منه هو لدائنه ذلك الدين الذى عقد الرهن صحيحاً فيما يختص به والذى وحده يتحول المرتهن حبس المرهون حتى السداد . ولم يحدد القانون لاثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك طريقاً خاصاً بل ترك ذلك للقواعد العامة التى تبيح فى هذه الحالة الاثبات بالطرق القانونية كافة

(المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهونات)

الوقائع

أقام استحقاق جرجس هذه الدعوى مباشرة ضد ميخائيل فتوش وشنوده حبيب الطاعنين أمام محكمة جنح الموسكى الجزئية طلب الحكم عليهما له بمبلغ ٢٥ جنيتها بعد أن يعاقبا بالمواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ عقوبات لأنهما . الأول بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٣٦ والثانى فى شهر مايو سنة ١٩٣٦ بدائرة قسم باب الشعرية . اشتركا مع لبيب يعقوب فى تبديد مصوغات بطريق الاتفاق والمساعدة فوقعت الجريمة بناء على ذلك ، واتمت المحكمة المذكورة سماع هذه الدعوى ثم قضت حضورياً فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين بما اسند اليهما والزامهما

بأن يدفع كل منهما مبلغ ١٢٥٠ قرشا للمدعى بالحق المدني والمصاريف مناصفة بينهما وماتى قرش اتعاب محاماة .

فاستأنف المتهمان هذا الحكم فى ٢١ و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية سمعت هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا فى ١٥ يونيه سنة ١٩٣٨ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

فظعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨ وقدم الاستاذ مصطفى مرعى المحامى عنهما تقريرا بالأسباب فى ٢٨ منه مبناه ان الحكم المطعون فيه لم يختم فى الميعاد القانونى وارفق به شهادة رسمية دالة على ذلك .

وبجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ منحت المحكمة الطاعنين أجلا مداه عشرة أيام ليقدموا فى خلالها الأسباب فقدم المحامى عنهما المذكور تقريرا بالأسباب فى ١٥ منه كما قدم المدعى بالحق المدني مذكرة بدفاعه اشتملت على دفعين فرعيين مبينين بها

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

ومن حيث ان المدعى بالحق المدني دفع أمام هذه المحكمة أولا - بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول لأنه قام بدفع المبلغ المحكوم عليه به فى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٣٨ بالحضر عند الشروع فى التنفيذ عليه بغير أن يحفظ لنفسه الحق فى الطعن بطريق النقض فى

الحكم . ثانيا - بأن الطاعنين لم يقدموا أسبابا لطعنهما فى الميعاد القانونى بل اقتصرا على القول بأن الحكم لم يختم فى الميعاد المحدد لختمه وطلبا من محكمة النقض أن تمنحهما أجلا لتقديم اوجه طعنهما عليه مع أن الواجب قانونا ان تقدم جميع اوجه الطعن فى الميعاد الوارد فى القانون وان لا تقبل الأسباب التى تقدم بعده

« وحيث انه ازاء ما دفع به الطاعن الأول من انه لم يصدر منه ما يفيد رضاه بالحكم المطعون فيه وازاء الثابت من أن دفع المبلغ المحكوم به لم يحصل إلا بعد ان قرر هذا الطاعن فعلا بالطعن فى الحكم وكان ذلك إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب النفاذ ازاء كل ذلك يتعين القول بانعدام كل دليل أو قرينة تدل على رضاه الطاعن بالحكم رضاه يسقط معه حقه فى الطعن بما يتعين معه رفض الدفع الأول أما الدفع الثانى فردود بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على ان عدم ختم الحكم فى الميعاد القانونى لا يترتب عليه بطلان الحكم وإنما يسوغ تقديم أسباب الطعن فى مدى العشرة أيام التالية لثبوت علم الطاعن رسميا بايداع الحكم فى قلم الكتاب بعد ختمه .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا

« وحيث ان الطاعنين ينعيان بوجهى الطعن المقدم منهما على الحكم المطعون فيه انه اخطأ فى تطبيق القانون خطأ يعيبه ويوجب نقضه لأنه اسس مسؤوليتهما على عدم جواز ارتهان الشئ المنقول إذا كان المرتهن يعلم انه غير مملوك لمن تقدم برهنه مستندا فى ذلك إلى المادة ١٢ من لائحة بيوت التسليف على رهونات مع أن هذه المادة قد أباحت هذا الرهن وأجازت للمالك

وحده للرتين حبس المرهون حتى السداد - ولم يحدد القانون لاثبات سوء نية المرتين المتعاقدين مع غير مالك طريقاً خاصاً بل ترك ذلك للقواعد العامة التي تبيح في هذه الحالة لاثبات بكافة الطرق القانونية - تلك هي الاحكام التي تملها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتين للشيء المرهون لديه والتي تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهونات .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون أنه أورد واقعة الدعوى فقال أن المدعى المدني سبق أن رهن مصاغاً الى صائغ يدير محلاً للتسليف على رهونات يدعى لييب يعقوب وهذا الرهن مقابل مبلغ ١١ جنيتها وقد اتهم لييب هذا بتبديد المصاغ مع مصوغات أخرى لآخرين كانت سلمت اليه أيضاً على سبيل الرهن ولم يردها لاصحابها وقد حكم عليه نهائياً بالعقوبة . وظهر من التحقيق أنه تصرف في الاشياء التي كانت مرهونة عنده . بان رهنها من باطنه لآخرين هما المستأفان (الطاعنان) وقد رفع المدعى المدني جنحة مباشرة ضدتهما على اعتبار أنهما شريكان في التبديد لليب يعقوب وبعد ذلك قال الحكم أن حق المدعى بالحقوق المدنية في طلب رد مصاغه الذي تحتيد المستأفان بطريق الرهن أو طلب التعويض منهما عند امتناعهما عن رده اليه يتحقق متى تبين أن المستأفان قد ارتنبا المصاغ من شخص يعلمان أنه لا يملكه ولا يملك حق رهنه وهذا وفقاً لما تقضى به المبادئ العامة وما تؤيده المادة ١٢ من قانون بيوت التسليف على رهونات ثم أخذ الحكم يدل على أن الطاعنين كانا يعلمان وقت أن أخذوا المصوغات على سبيل الرهن من لييب يعقوب المرتين لها بأن هذه المصوغات لم تكن مملوكة له بل لأشخاص رهنوها عنده على

بعد أن يثبت ملكيته في الشيء المرهون ان يسترده على شرط دفعه المبلغ كاملاً من رأس مال وفوائد ما لم يكن قد انذر المساف وقت التسليف بأنه يتعامل مع غير مالك والحكم لم يعرض لهذه الشروط ومدى علاقة المدعى بها والثابت ان المدعى المدني لم يعرض سوى قيمة دينه هو لا الدين الجديد المطلوب للطاعنين ممن باشر الرهن لها كما انه لم ينذر المسلف أو يبلغه وقت الرهن - بأنه يتعامل مع غير مالك - ويضيف الطاعنان إلى ذلك انه اذا فرض جدلاً ان القانون لا يجيز ارتهان الشيء من الدائن المرتين بأكثر مما دفع هذا الدائن للمالك عند الرهن الأول فكان يجب على المحكمة ان تدلل على علم الطاعنين بقيمة الرهن الأول الامر الذي لم تفعله واكتفت باثبات علم الطاعنين بأن من باشر الرهن لها لم يكن مالكا لها رهنه وهذا قصور يعيب الحكم ويوجب نقضه

وحيث ان التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء فليس إذن للدائن المرتين لمنقول أن يرهنه من جانبه وباسمه ضمناً لدين عليه وان فعل فلا يحتاج بالعقد على المالك الحقيقي للشيء المرهون غير أنه اذا كانت الدائن الحائر حسن النية وقت العقد معتقداً صحة ملكية من تعاقد معه ففي هذه الحالة يجب على المالك الذي يطالب برد ملكه ان يوفي هذا الدائن بكل المستحق له في الدين المضمون بالرهن وأما اذا كان الدائن سيئ النية فن الرهن لا يكسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لمدينه الذي تعاقد معه الامر الذي لا يوجب على المالك سوى القيام بسداد الدين الأول المطلوب منه هو لدائنه ذلك الدين الذي عقد الرهن صحيحاً فيما يختص به والذي يخول

وهما يعلنان حقيقة الأمر فيه - أما ما ذكره الدفاع عن الطاعن بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة من أن المصاغ المرهون رد إلى لبيب يعقوب الأمر الذي أنكره عليه خصمه فلا يلتفت إليه مادام لم يتخذ ذلك سبباً في أوجه الطعن التي قدمها. وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدفوع الفرعيين المقدمين من المدعى بالحق المدني، وقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصاريف وخمسة جنهات اتعاب محاماة للمدعى بالحق المدني وأمرت بمصادرة الكفالة المدفوعة من كل منهما. (طعن مختل فتوش وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٣٦٦ سنة ١٩٣٩ ق)

٤

٣ أبريل سنة ١٩٣٩

تصحيح . حكم على منهم بدلاً من آخر

المبدأ القانوني

إذا حكمت المحكمة على متهم بدلاً من متهم آخر كان مقدماً إليها مع الأول في القضية كان هذا خطأ مادياً غير متعلق بالقانون فتصحيحه من سلطة محكمة الموضوع وسبيله الطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية مادام ذلك ميسوراً والا فترفع عنه دعوى تصحيح إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائزة. ولا يجوز على كل حال أن يلجأ إلى محكمة النقض والأبرام لتصحيح مثل هذا

مبالغ أقل بمارهنها هو عليها عندهما وانتهى الحكم إلى القول باقتناع المحكمة من الأدلة التي أوردها بأن الطاعنين قد ارتهنا المصاغ وهما يعلمان أنه غير مملوك لمن رهنه لهما وبني على ذلك قضاءه بالزام الطاعنين برد الفرق بين قيمة الرهن الأصلي أي الدين المطلوب من المدعى للبيب يعقوب والمضمون بالرهن أصلاً وبين القيمة المقدرة للمصاغ المرهون الذي امتنع عن تسليمه للمالك وكذا مبلغ ٦ جنهات على سبيل التعويض.

وحيث أنه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنين بقيمة المصاغ المرهون لهما والذي عجزا عن رده لصاحبه اعتماداً على أنهم وقت أن ارتهناه كانا يعلمان أن من رهنه لهما لا يملك الحق في ذلك - إذ قضى الحكم بهذا وأوجب في الوقت نفسه أن يخصم من القيمة المقدرة للمصاغ المرهون قيمة الدين الأصلي الذي كان المصاغ مرهوناً من مالكه ضماناً له قد أصاب الحقيقة ولم يخطئ في شيء. أما ما يدعيه الطاعنان من الزام المالك الحقيقي للشيء المرهون في مثل هذه الحالة بأن يدفع قيمة الرهن الباقي لأنه لم ينذر المسلف وقت العقد بأنه يتعامل مع غير مالك فردود بأن القانون لا يحتم هذا الإنذار لاثبات علم المسلف بأن من باشر الرهن له لا يملك الشيء المرهون بما أنه لا يحتم أن يكون علم المسلف قد جاء عز، طريق المالك نفسه ويكفي أن يثبت هذا العلم لدى المسلف من أي دليل وعن أي طريق. وهذا قد عرض له الحكم وأورد الأدلة المؤيدة للنظر الذي ذهب إليه. وأما ما يثيره الطاعنان من أن الحكم لم يدل على علمهما بقيمة الرهن الأول أي الرهن الصحيح فلا أساس له لانهما وقد تعاملتا مع غير مالك لا يحق لهما أن يسببا بعلمهما هذا أي ضرر للمالك الحقيقي بل يجب قانوناً أن يتحملا نتائج ما أقدمتا عليه

بالجلسة . وهي بهذه المشابة خاضعة في كل الأحوال لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة اسوة بشهادة الشهود الذين تسمعهم المحكمة ولأطراف الخصومة الطعن فيها بما يشاؤون دون حاجة إلى سلوك سبيل الطعن بالتزوير وللمحكمة في النهاية القول الفصل في قيمتها ولها إذا ما اتضح لها ما ينفيها أن لا تصدقها وأن لا تعول عليها والأساس في ذلك كله حرية المحاكم الجنائية في تكوين اعتقادها والحكم بما يقوم بوجدانها ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له حجية خاصة بنص خاص كحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على اعتمادها إلى أن يثبت ما ينفيها ومؤدى ذلك أن من واجب المحكمة في هذه الحالة الخاصة أن تأخذ بما يثبتته المحقق في هذه المحاضر بما يقع تحت سمعه وبصره إلا إذا أثبت المتهم ما ينفيه بأي طريق من الطرق القانونية .

ومن نتائج ذلك أن محكمة الجنايات إذا لم تظمن إلى مادونه ضابط البوليس في محضره فلم تأخذ به لم تخالف القانون في شيء بل أن كل ما تعمله لتقدير الأدلة وتكوين اعتقادها إنما يدخل في حدود سلطتها المطلقة

٢ - لمحكمة الجنايات إذا قدمت لها جنحة مع جناية أن تقصر النظر على الجناية دون الجنحة إذا لم يكن بينهما ارتباط يجعلها غير قابلتين للتجزئة كما أنه لا جناح على محكمة الموضوع إن هي سألت المجنى عليه وأخاه كشاهدين في هذه الجناية بعد أن فصلتها

الخطأ المادي لأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع إلى تصحيح ما وقع من خطأ ولأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتقديرها وإنما وظيفتها الإشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح .

(محكمة النقض والابرار بالهيئة السابقة في الطعن المقدم من النيابة العمومية في دعواها رقم ٤٨٠ سنة ١٩٣٩ المقيدة بجدول المحكمة رقم ٦٩١ سنة ٩ القضائية ضد احمد عبد المجيد جلاله وآخر)

٥

٣ إبريل سنة ١٩٣٩

١ - اثبات في المواد الجنائية . محاضر تحقيق البوليس أو النيابة وما تحويه من اعترافات ومشاهدات وأقوال شهود خاضعة لتقدير المحكمة . حكم المحكمة بما يقوم بوجدانها إلا ما استثناه القانون بنص خاص

٢ - فصل الجنحة عن الجناية . المتهم في الأولى شامد في الثانية . شهادة متهم على متهم

٣ - من نقض . اغفال المحكمة الرد على شهادة شاهد مع ادانتها للمتهم بأدلة ذكرتها . رد ضمني

المبادئ القانونية

(١) العبرة في اقتناع المحاكم الجنائية هي بما يتضح لها من عناصر الاثبات التي تطرح على بساط البحث أمامها وبما تجريه بنفسها من التحقيق الشفهي لتكوين اعتقادها في الدعوى الجنائية المطلوب منها الفصل فيها أما محاضر التحقيق سواء ما يجريه البوليس أو النيابة وكل ما تحويه من اعترافات تنسب للشبهين ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود فلا تعدو أن تكون من عناصر الدعوى وأدلتها إذ هي في الواقع لم تحرر إلا تمهيدا للتحقيق الشفوي الذي يحصل

عن الجنحة ، على أن للمحكمة الجنائية أن
تعول على أقوال متهم على آخر في دعوى
واحدة وتعدّها وخدّها دليلاً مثبتاً للاذانة
(٣) القول بأن المحكمة أخلت بدفاع
المتهم لعدم استدعائها شاهداً لسماع شهادته
أو عدم تلاوة أقواله بالجلسة مردود إذا
لم يطلب الدفاع حضور الشاهد بل ترفع
على أساس ما أثبتته هذا الشاهد في محضره
(وكان ضابط بوليس) فلم تكن المحكمة
ملتزمة باستدعاء الضابط أو تلاوة أقواله

(٤) إذا اغفلت المحكمة الموضوعية الرد
على شهادة فانها إذ اقتنعت بأدلة الثبوت
وادانت الطاعن بناء عليها تكون قد ردت
ضمننا على ما ينافيها
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوناً .

د من حيث ان الطعن صحيح شكلاً .
د وحيث ان ملخص الوجهين الأول والثاني
من أوجه الطعن يتحصل - في أن الحكم المطعون
فيه استند إلى كشوف طيبة جاءت مبنية على
الاحتمال والظن لا التأكيد واليقين وفي بيان ذلك
يقول الطاعن أن الثابت هو أن المجنى عليه كان
يضرب رأسه بالحائط وقت التحقيق فلا يبعد أن
تكون ارتطمت بفجوة أو تنوء أو غيرها مما
سبب العاهة خصوصاً لما هو ثابت من أن ضابط
البوليس نبه وقتئذ أحد الجند بمنع المجنى عليه من
الاسترسال في عمله هذا خشية موته فكان يجب
أن يبنى الحكم على شهادة من عاين وأثبت لا على
مجرد الاحتمال الذي بنيت عليه الكشوف الطيبة
الثلاثة التي توقعت على المجنى عليه وجاء بها جواز

حصول إصابات المجنى عليه من جسم صلب
راض كالعصا أو الثبوت أو ما أشبه واستبعاد
حصولها من تصادم رأس المصاب بالأرض
أو خبط المصاب رأسه بالحائط ، وبضيف
الطاعن إلى ذلك أن المحكمة لم تعول على ما أثبتته
ضابط البوليس في محضر ضبط الواقعة عن تعليه
لإصابات المجنى عليه مع أن ما يثبتته المحقق في محضره
على اعتبار أنه شاهده بعينه ووقع تحت حسه
يعتبر حجة مالم يطعن فيه بالتزوير ويقوم الدليل
فعلاً على أنه مزور .

د وحيث ان العبرة في اقتناع المحاكم الجنائية
هي بما يتضح لها من عناصر الاثبات التي تطرح
على بساط البحث أمامها وبما تجرّيه بنفسها من
التحقيق الشفهي لتكوين اعتقادها في الدعوى
الجنائية المطلوب منها الفصل فيها أما محاضر
التحقيق سواء ما يجريه البوليس أو النيابة وكل
ما تحويه من اعترافات تنسب للتهمة ومشاهدات
المحققين وأقوال الشهود فلا تعدو أن تكون
من عناصر الدعوى وأدلتها إذ هي في الواقع لم
تحرر إلا تمهيداً للتحقيق الشفوي الذي يحصل
بالجلسة ، وهي بهذه المثابة خاضعة في كل الأحوال
لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة
بشهادة الشهود الذين تسمعهم المحكمة ولأطراف
الخصومة الطعن فيها بما يشاؤون دون حاجة
إلى سلوك سبيل الطعن بالتزوير وللمحكمة في
النهاية القول الفصل في قيمتها ولها إذا ما اتضح
لها ما ينفيها أن لا تصدقها وأن لا تعول عليها
والأساس في ذلك كله حرية المحاكم الجنائية في
تكوين اعتقادها والحكم بما يقوم بوجدانها ولا
يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون
وجعل له حجة خاصة بنص خاص كمحاضر
المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق

الجنایات على اعتمادها إلى أن يثبت ما ينفيها
وهو أدى ذلك أن من واجب المحكمة في هذه
الحالة الخاصة أن تأخذ بما يثبت المحقق في هذه
المحاضر بما يقع تحت سمعه وبصره إلا إذا أثبت
المتهم ما ينفيه بأي طريق من الطرق القانونية .
« وحيث أنه جاء في الحكم المطعون فيه أن
ضابط البوليس أثبت في محضره أن الطاعن تقدم
إليه مصابا وشا كيا فعمل له الإسعافات المبدئية
وأخذ في استجوابه وإن المجنى عليه كان حاضرا
أيضا فأصابه تشنج عصبي وخرج الزبد من فمه
وسال الدم من وجهه وأذنه على أثر سقوطه
فاستدعى مفتش الصحة الذي كشف عليه وأنه
أي الضابط . لاحظ أن عبد الحكيم إبراهيم
(المجنى عليه) يسيل من أذنه ورأسه دماء نتيجة
سقوطه فوق البلاط بالمكتب وقبل إصابته بهذه
النوبة العصبية لم يكن برأسه إصابات ظاهرة وأنه
لم يستطع استجوابه لحالة التشنج التي كان بها ،
وخلص الحكم من هذا إلى قوله . أن الضابط
لم يتنبه إلى وجود إصابات برأس المجنى عليه إلا
بعد أن حضر مفتش الصحة لإسعافه والكشف
عليه وهذا يدل على أنه قد أهمل فحص المجنى عليه
عند حضوره إليه بالمكتب ولأجل أن يستر هذا
الاهمال أثبت في ملحوظته أن إصابات الرأس
لم يكن المجنى عليه مصابا بها قبل النوبة العصبية
التي اعترته ، وأشار إلى تعليل هذه الإصابات
بأنها نتيجة سقوطه على البلاط بالمكتب ولم
يعلمها بغير ذلك . وبعد أن أثبتت المحكمة ما
اطمأنت إليه من أن إصابات المجنى عليه كانت
نتيجة الضربات بعصا كما أثبتته الكشف الطبية
قالت أنه إزاء ما ثبت لها من ااهمال ضابط البوليس
في عدم فحص المجنى عليه عند مثوله أمامه وفي

عدم إثبات ما به من الإصابات وهي تزيد عن
العشر إصابات برأسه وجسمه وتبين أن بعضها
كان جسيما وقد كسر عظام الجمجمة بالرغم من
أن المصاب قد أخبره عند مثوله أمامه بأنه مضروب
وإزاء محاولته إثبات أن هذه الإصابات قد حدثت
من سقوط المجنى عليه أمامه على الأرض ومن
ضرب نفسه بالحائط تغطية لاهمال فحمة في بادىء
الأمر وإزاء ما ثبت من الكشف الطبية
أن إصابات المجنى عليه هي نتيجة ضربه بالعصا
من قبل سقوطه على الأرض أمام الضابط لذلك
لا تعول المحكمة على شهادة حسين كامل أفندي
ضابط البوليس أمام النيابة ولا على ما أثبتته في
محضر ضبط الواقعة عن تعليله لإصابات المجنى
عليه ومن ثم لا تأخذ بدفاع المتهم .

« وحيث أن محكمة الجنایات بعدم اطمئنانها
إلى ما دونه ضابط البوليس في محضره من جهة
سبب إصابات المجنى عليه وما أبداه بشأنها من
تعليل وتعويلها في ذلك إلى ما جاء بالكشف
الطبية من أنها مسببة من الضرب بعصا لم تخالف
القانون في شيء بل ان كل ما عملته كان في
حدود سلطتها المطلقة التقديرية للأدلة المعروضة
عليها لتكوين اعتقادها ومنها محضر التحقيق
الابتدائي الذي أجراه البوليس وقد قالت كلمتها
بشأن ما دونه ضابط البوليس المحقق في محضره
وما قرره لدى النيابة وعللت رأيها تعليل لا شائبة
فيه ولذا فلا محل للجدل بشأن ذلك لدى محكمة
النقض .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم
المطعون فيه باطل لاعتماده في التدليل على أقوال
المدعى وشقيقه وهذه الأقوال قد لا يستها

كشاهدين في هذه الجناية بعد أن فصلتها عن الجنبه على أن للمحكمة الجنائية أن تعول على أقوال متهم على آخر في دعوى واحدة وتعددها وحدها دليلاً مثبتاً للادانة .

« وحيث أن الوجه الخامس يتحصل في أن شهوداً قرروا بأن المجنى عليه كسر يد الطاعن بفأس وأنه غادر محل المشاجرة سليماً وقد استند الطاعن إلى هذه الشهادة إلا أن المحكمة أغفلتها ولم ترد عليها .

« وحيث أن محكمة الجنائيات إذا اقتضت بأدلة الثبوت وأدانت الطاعن بناء عليها فإن في ذلك الرد الضمني الكافي على أطرافها ما ينافيها من قوال مخالفة دون حاجة لتناول هذه الأقوال صراحة بالبحث والتمحيص .

« وحيث أن الوجه السادس يتحصل في أن محكمة الجنائيات منسخت الوقائع بذكرها أن الملاحظ تناقض فيما أثبتته بالمحضر مع ما قرره أمام النيابة بأن المدعى أصيب بنوبة أفاق بعدها ثم أخذ يضرب رأسه بالحائط بينما قرر في المحضر أنه لم يستطع استجوابه ولم يذكر إن كان ضرب رأسه بالحائط أم لا وذكرت أن هذا التناقض أدى بالنيابة إلى تذب مساعد الطبيب الشرعي فهذا الذي ذهبت إليه المحكمة مهدوم من أساسه لأن النيابة أفرجت عن الطاعن استناداً إلى محضر الضابط الذي وثقت به كما أن استدعاء النيابة للملاحظ لم يكن ليفسر لها تناقضاً سابقاً بل بناء على طلب قدمه الطاعن لسماع أقواله فضلاً عن أن النيابة نفسها لم تناقش الملاحظ بشأن ما ورد بالكشفين الأولين كما أن تذب طبيب ثالث لم يكن إلا بعد أداء الضابط لشهادته بشهر وكان بناء على تحقيق جديد أجرته النيابة وعلى ذلك فإن ما ساقته المحكمة للتشكيك في أقوال الملاحظ يعد مستخاً للوقائع - وهذا وإن ما ادلى به الضابط

ظروف تقطع بكذبها فالطاعن لا يتهم إلا رابع يوم الحادثة بعد ترتيب الأمر بينه وبين أخيه كما أن ما قرره المجنى عليه وشقيقه أخيراً بوجود الطاعن وحده في بلد المشاجرة دون باقي إخوته يناقضه أقوال شقيق المجنى عليه كما أن كذب المجنى عليه قد ظهر واضحاً من أقواله بأنه خر صريعاً في مكان الحادثة ثم عدوله عن هذا الادعاء وكذب المجنى عليه واضح أيضاً من ادعائه بحصول سرقة له الأمر الذي اتضح عدم صحته كما أن اتهام الطاعن لا يستقيم مع كسر يده ككسراً مضاعفاً وقد كذب المجنى عليه وأخاه أربعة شهود وما جاء بمحضر ضبط الواقعة .

« وحيث أن كل ما اشتمل عليه وجه الطعن ليس إلا نقاشاً موضوعياً فيما استندت إليه محكمة الموضوع من أدلة الادانة وما أطرخته من أقوال شهود النفي وكل هذا يرجع إلى سلطتها المطلقة في وزن الأدلة والأخذ منها بما تطمئن إليه دون سواه .

« وحيث أن الوجه الرابع يتحصل في أن المجنى عليه وأخاه كانا متهمين أصلاً في الدعوى ثم فصلت محكمة الجنائيات الجناية عن الجنبه وما كان يسوغ مع ذلك قبول شهادتهما لأنهما شهدا في موضوع لها فيه مصلحة .

« وحيث أن لمحكمة الجنائيات إذا قدمت لها جنبه مع جناية أن تقصر النظر على الجناية دون الجنبه إذا لم يكن بينهما ارتباط يجعلهما غير قابلتين للتجزئة ، ولهذا فإن ما كان من محكمة الجنائيات من فصل الجنبه التي كان متهماً فيها المجنى عليه مع أخيه عن الجناية التي اتهم فيها الطاعن لم تخالف القانون في شيء ما كما أنه لا جناح على محكمة الموضوع - إن هي سألت المجنى عليه وأخاه

وحيث انه لكل ما ذكر يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .
(طعن تفتان رمضان ضد النيابة وآخر مدع بحق مدعي
رقم ٣٩٤ سنة ١٩٠٩ ق)

٦

١٧ أبريل سنة ١٩٣٩

- ١- اثبات . تجزئة أقوال المتهم
- ٢- أسباب . خلوا الحكم منها .

المبدأ القانوني

تجزئة المحكمة الاستئنافية لأقوال المتهم وأخذها من بعضها دليلا عليه وإهدار الباقي رغم ما في مجموع هذه الأقوال من تماسك يحدد معناها ويكشف عن قصد قائلها في كليتها وجزئياتها يستوجب نقض الحكم حين تكون الأقوال منصبة على مسائل يجب فيها اتباع القواعد المدنية للاثبات لاعتماد الحكم المطعون فيه على ما لا يجوز الاعتماد عليه قانونا . ولا يغني عن ذلك ما لمحكمة الموضوع من الحق في أن تتخذ من مجموع الأقوال التي تصدر في التحقيقات مبدأ دليل بالكتابة يسوغ الإثبات بالبينة في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك ، اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبن على هذا الأساس من جهة واذا اكتفى في ثبوت إدانة الطاعن بأقواله التي سلف ذكرها ولم يتخذ الأسباب التي أوردها الحكم الابتدائي أساسا له فهو من هذه الناحية خال من بيان الأسباب المؤيدة للإدانة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

أمام النيابة ما هو الا تفسير لما جاء بمحضرة وليس فيهما أى تناقض كما ان أوراق القضية لا تؤدي الى ادلى رينة من جهة الملاحظ بل بالعكس تقطع بكذب المدعى وأخيه ، ويضيف الطاعن الى ما ذكر ان المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن لعدم سماعها شهادة الضابط ومناقشته أو على الأقل تلاوة أقواله .

وحيث ان ما اشتمل عليه هذا الوجه ليس الا تطلبا مما كان من محكمة الموضوع من اطراحها أقوال ملاحظ البوليس وما أثبت في محضره عن حالة الطاعن وقت ان تقدم اليه وما اتبته من التشنج والانطراح على الأرض الى آخر ما كان من البيانات التي ذكرها بمحضرة أو ابدائها لدى النيابة بهذا الصدد والواقع ان محكمة الجنايات قد دلت على الادانة بما يؤدى إليها ورات في الوقت ذاته ان تعرض لما قد يتعارض معها من أقوال الضابط ففقدته تفنيدها سائغا كما هو ظاهر في الرد على الوجهين الاول والثاني ومن هذا يبين ان الطاعن انما يشير في وجه الطعن مناقشة موضوعية في تقدير هذه الأقوال ومحاول اثبات صحتها ووجوب الثقة بها والتعويل عليها والمجال أمام محكمة النقض لا يتسع لهذا الجدل لتعليقه بدليل استند اليه الطاعن أمام محكمة الموضوع وقد قالت فيه رأيها الخامس . اما ما بثيرة الطاعن اخيرا من ان المحكمة أخلت بحق دفاعه بعدم استدعائها ضابط البوليس لسماع شهادته أو تلاوة أقواله بالجلسة فمردود بان الدفاع عن الطاعن لم يطلب حضوره بل ترافع هو ومحامي المدعى المدنى على أساس ما أثبتته هذا الضابط في محضره فلم تكن المحكمة بمنزلة باستدعاء الضابط أو تلاوة أقواله وكان لها تقدير تلك الأقوال التي تناولتها المرافعة.

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .
 « وحيث ان ما ينعاه الطاعن في الواجهة المقدمة منه
 على الحكم المطعون فيه أنه ادانه على اعتبار أن
 اليمين التي حلفها كاذبة ، مع أن هذه اليمين
 صحيحة ، وما كان يحق للمحكمة أن تعتمد في
 القول بكذبها على شهادة شهود وقرائن لا يعتد
 القانون بها لانه لا يجوز إثبات الواقعة التي جرى
 الاستحلاف عليها بالبينه . ويرتب الطاعن على
 ما تقدم أن المحكمة إذ فعلت ذلك تكون قد
 خرجت على القواعد التي وضعها القانون للاثبات
 فأخطأت خطأ يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

« وحيث ان واقعة الحال في هذه الدعوى -
 حسب الثابت بالحكم المطعون فيه - هي أن المدعى
 بالحق المدني رفع دعوى مباشرة على الطاعن أمام
 محكمة الجتج متبها إياه بأنه في يوم ٢٠ ديسمبر
 سنة ١٩٣٦ بمحكمة مغاغة وجهت اليه اليمين من
 المحكمة خلفها كذبا بان أقسم كذبا بان له في ذمة
 على افندي شفيق (المدعى المدني) مبلغ عشرين
 جنيها موضوع الدعوى المدنية رقم ٢٠٢ سنة
 ١٩٣٧ . وقد نظرت الدعوى وقضى على المتهم
 بالعقوبة وبالتعويض للمدعى بالحق المدني . وقد
 تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز
 إثبات كذب اليمين التي حلفها بالبينه لان الدين
 موضوع الحلف يريد على النصاب القانوني الجائز
 لإثباته بشهادة الشهود ، فلم تأخذ المحكمة بهذا
 الدفع ورفضته إستنادا الى ما ذكرته من أنه

لا خلاف على صحة الأساس الذي بني عليه الدفع
 إلا أنه لا محل للاخذ به في الدعوى لاعتراف
 المتهم (الطاعن) صراحة بأنه استلم الخمسين جنيها
 وقد شفع اعترافه بواقعة أخرى مستقلة عن الواقعة
 التي اعترف بها قائلاً أنه تعاقد مع المدعى المدني على أن
 يبيعه هذا الأخير خمسين أردبا من القمح تعهد

بتوريدها في ميعاداتفق عليه فلما أصر استحقاقه في
 ذمته مقابل الثمن الذي كان يحصل عليه فيالو قام
 المدعى بتنفيذ تعهده . وهذه الواقعة منفصلة عن
 موضوع اليمين التي وجهت اليه على أساس ما جاء
 في صحيفة دعواه وفيها أنه يطالب بعشرين جنيها
 باقية من مبلغ خمسين جنيها اقترضه منه المدعى
 المدني وصرفه بشيك تحرر لاذنه . وما دامت
 الواقعتان منفصلتين عن بعضهما فمن الجائز قانونا
 تجزئة الاعتراف والاخذ بجزء منه دون الآخر
 ثم عرض الحكم للموضوع فقال ان الحكم المستأنف
 في محله من حيث ثبوت التهمة . أما من حيث
 العقوبة فان عقوبة الحبس محتمة طبقا للمادة ٢٦
 من قانون العقوبات القديم ولذا وجب تعديل
 الحكم والقضاء على المتهم بعقوبة الحبس .

« وحيث انه مع تسليم الحكم المطعون فيه بان
 الواقعة التي جرى عليها الاستحلاف لا يصح
 بحسب الأصل - إثباتها بغير الكتابة ، اجاز
 الاثبات فيها بغير هذا الدليل استنادا الى ما تضمنته
 أقوال الطاعن في التحقيق من أنه قبض من المدعى
 بالحق المدني مبلغ الخمسين جنيها الذي كان قد
 اقترضه إياه ، والى ان ما جاء في أقوال الطاعن تعليلا
 لحقيقة التعاقد بينه وبين المدعى بالحق المدني من أن
 هذا الأخير كان قد التزم أن يبيع الطاعن في مقابل هذا
 المبلغ خمسين أردبا من القمح وأن العشرين جنيها
 التي رفعت بها الدعوى المدنية هي الفرق بين الخمسين
 جنيها التي قبضها وبين ثمن القمح الذي لم يتم بتوريده
 في الوقت المتفق عليه - ما جاء في أقوال الطاعن
 من هذا التعليل منفصل عن واقعة الخمسين جنيها
 انفصلا يصح معه قانونا تجزئة أقوال الطاعن
 ومحاسبته على مقتضى الشق الأول منها وهو أنه
 دفع الى المدعى خمسين جنيها وقبض منه خمسين
 جنيها الامر الذي تثبت به برائة ذمة المدعى
 بالحق المدني .

فيه وإعادة القضية الى محكمة الموضوع للفصل فيها ثانية من دائرة استئنافية أخرى . وذلك من غير حاجة للبحث في باقي ماورد في أوجه الطعن (طعن الدكتور محمد عز الدين افتدى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٥٠٧ سنة ٩ ق)

٧

١٧ أبريل سنة ١٩٣٩

دخول العقارات والمساكن لارتكاب جريمة . قصد الزنا .

المبادئ القانونية

(١) لا يشترط القانون للعقاب على جريمة دخول العقارات والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها من نوع خاص ، بل جاءت عبارته عامة تشمل أخذ المتهم بالعقاب كلما أمكن إثبات أنه قصد مقارفة فعل جنائى عرف هذا الفعل أم لم يعرف . فاذا كان المتهم قد دخل بقصد الزنا صح إثبات هذا القصد عليه دائما مادام لم ينفذ بالفعل . وأما إذا كان قد تنفذ فيجب لإثباته أن يكون القانون قد أباح للقاضى أن يتعرض لبحث جريمة الزنا ويخوض في عناصرها ، وهذا لا يكون الا بقيام بلاغ من الزوج عنها .

فاذا دخل رجل منزل آخر لاثبات الفاحشة بزوجه فاعلقت الباب عليه واستدعت زوجها وآخرين فلا يجوز له أن يدعى أن دخول المنزل كان بتدبير من الزوج وزوجه اذا كان الحكم قال أن هذا لا أساس له من الوقائع وثبت أن المتهم هو الذى

وحيث ان أقوال الطاعن على الصورة التي ذكرها الحكم جاءت متماسكة الاجزاء مرتبطة بعضها ببعض ، ومتعلقة - من جهة حقيقة أصل الدين - بوقائع متقارنة ومتعاصرة بما يلتقى معه القول بأن من صدرت عنه قصد منها التسليم بالواقعة الاولى كما صورها الحكم اذ هذه الأقوال ليس فيها تسليم من جانب قائلها بأن الخسین جنيا كانت دينا عاديا على المدعى بالحق المدنى لا ثمنا للقمح المقول بحصول التعاقد عليه . فما كان يحق للمحكمة ، وهى مقيدة في هذه الحالة باتباع القواعد المدنية للاثبات ، أن تجزى أقوال الطاعن وتأخذ من بعضها دليلا عليه وتهدر الباقي رغم ما في مجموع هذه الأقوال من تماسك يحدد معناها ويكشف عن قصد قائلها في كليتها وجزئياتها .

وحيث انه وقد تبين خطأ الحكم في الاستشهاد على الطاعن بأقواله على النحو المتقدم يكون هذا الحكم معيبا متعينا نقضه لاعتماده على ما لا يجوز الاعتماد عليه قانونا . ولا يغنى عن ذلك ما لمحكمة الموضوع من الحق في أن تتخذ من مجموع الأقوال التي تصدر في التحقيقات من المدعى عليه ، بالرغم من عدم جواز تجزئتها ، مبدأ دليل بالكتابة يسوغ الاثبات بالبينة في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك . لأن الحكم المطعون فيه لم يبين على هذا الأساس من جهة ، ولأنه من جهة أخرى قد اكتفى في ثبوت ادانة الطاعن بأقواله التي سلف ذكرها ، ولم يتخذ الأسباب التي أوردتها الحكم الابتدائي أساسا له . فهو من هذه الناحية خال من بيان الأسباب المؤيدة للادانة .

وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون

الى المرحاض ، وفضلا عن ذلك فقد جاء بالمحضر ما يدل على أن الدخول كان مباحا بالتدبير الذي دبره الزوج للايقاع بالطاعن . وفي كل هذا ما يفيد أن دخول الطاعن كان مسموحا به في كل حين وعلى الاخص في ليلة الواقعة . وفي استمهال الزوجة للطاعن عندما طلب منها الفحشاء وعدم رفضها طلبه على الفور ما يقطع بأن الدخول كان بالرضا وبسبب الاتفاق والا لوجب أن تزجره أو تستغيث . وزيادة على ذلك فان المستفاد من شهادة الزوجين على أسوأ الفروض أن الواقعة المنسوبة للطاعن واقعة زنا وقد اتهمه الزوج بارتكاب هذه الجريمة فعلا ولكنه تنازل عن رفع الدعوى العمومية عنها وهذا يمنع من العقاب على جريمة الدخول في المنزل مادام أحد أركان هذه الجريمة الأخيرة هو قصد الاجرام ومادام الاجرام قد تعين بانه الزنا الذي امتنع رفع الدعوى عنه لتنازل الزوج .

وحيث أن القانون لم يشترط للعقاب على جريمة دخول العقارات والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها من نوع خاص . بل جاءت عبارة تهامة تشمل أخذ المتهم بالعقاب كلما أمكن اثبات أنه قصد مقارفة فعل جنائي ، أيا كان ، ولو لم يعرف نوع هذا الفعل ، فإذا كان المتهم قد دخل بقصد الزنا ، صح اثبات هذا القصد عليه دائما مادام لم ينفذ بالفعل . إما إذا كان قد تنقذ ، فيجب لاثباته أن يكون القانون قد أباح للقاضي أن يتعرض لبحث جريمة الزنا ويخوض في عناصرها وهذا لا يكون الا بقيام بلاغ من الزوج عنها . وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن في جريمة دخول مسكن الجنى عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه وذكر واقعة

توجه بنفسه الى منزل الجنى عليه في غيابه وبغير علمه

(٢) ما يقوله الطاعن من أن قصده قد تعين لأن المستفاد من التحقيق أنه دخل المنزل بقصد الزنا وأن الزوج تنازل عن شكواه فيه وهذا يمنع العقاب على جريمة الزنا وجريمة دخول المنزل لما بين الجريمتين من ارتباط . هذا القول مردود اذا ثبت أن جريمة الزنا التي حاول الطاعن مقارقتها لم ترتكب فعلا فلم تكن ثمة حاجة لشكوى من الزوج . ولا يمكن تعليق حق القاضي في بحث القصد الذي رمى اليه المتهم من دخول المسكن على شكوى الزوج فيجوز له بحث هذا القصد رغم عدم وجود الشكوى ، ومتى ثبت توافره حق العقاب على المتهم في جريمة دخوله المنزل لمقارفة جريمة فيه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداونة قانونا .

و من حيث أن الطعن حاز شكه القانوني . وحيث أن معنى وجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية لم تبين الأدلة التي أفند بها أن دخول الطاعن منزل الجنى عليه كان بقصد ارتكاب جريمة فيه وهذا قصور يبطل الحكم . على أن الوقائع الثابتة تفيد أن الدخول في هذا المنزل لم يكن محظورا ، فقد شهد الزوج أن الطاعن كان يتردد على زوجته من قبل ويغازلها من الشباك ويشرب من ماء القفل ، وشهدت الزوجة أن باب المنزل كان مفتوحا وأن الطاعن حين دخل عليها في الغرفة وطلب الفاحشة منها استعملته حتى تذهب

مطلقا إذ الثابت من المعاينة ان منزل المجنى عليه يتكون من غرفة واحدة للنوم وحوش صغير امامه وان قلل المياه موضوعة في الحوش لا بالغرفة فلو كان المتهم قد دخل ليسقى ابنه كما يدعى لما كانت هناك حاجة لدخوله الغرفة التي علل المتهم دخوله فيها بان المجنى عليه ضربه وادخله هناك ولكن الثابت من أقوال الشهود جميعا ان المجنى عليه انما حضر مع الشهود وقد وجدوا المتهم بداخل الغرفة وهي مغلقة عليه . ومع التسليم بان ابن المتهم كان معه فان هذا الولد كما قرر المتهم نفسه صغير يبلغ من العمر سنة ونصف فهو لا يدرك شيئا مما يدور امامه وقد يكون المتهم اصطحبه معه ليدرا الشبهة عن نفسه ولا يمنع هذا من انه دخل المنزل بالفعل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، ثم عرض الحكم بعد هذا إلى ما أثاره المتهم من ان دخول المنزل كان بتدبير من الزوج وزوجته فقال : ان هذا لا أساس له من الوقائع لأن المتهم هو الذي توجه بنفسه إلى منزل المجنى عليه في غيابه وبغير علمه وهو نفسه يقول ان ابنه الصغير كان معه بطريق الصدقة وانه عطش وطلب ان يشرب فأخذه إلى منزل المجنى عليه ليسقيه من هناك الأمر الذي يدل على انه لم يكن للمجنى عليه أو زوجته أي يد في ذلك .

وحيث انه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه أفاض في بيان الواقعة . وبين خلافا لما يزعمه الطاعن ، الأدلة التي اقتضت بها المحكمة في أن دخول الطاعن منزل المجنى عليه انما كان لارتكاب جريمة الزنا فيه . اما ما يدعيه الطاعن من ان دخول المنزل لم يكن محظورا عليه ، فمردود بما اثبتته المحكمة من أن المحكمة

الدعوى فقال : ان الحادثة كما رواها المجنى عليه وزوجته عزيزه على على العبد تلخص في أن المتهم (الطاعن) وهو يشتغل عاملا في محطة أبي حماد مع المجنى عليه اعتاد المرور أمام منزل المجنى عليه ومغازلة زوجته . وقد أبلغته زوجته ذلك كما راقبه هو بنفسه فتحقق من هذا الأمر فشكاه إلى ناظر المحطة وتوعد بان يضبطه متلبسا ان هو اجتراً على الدخول إلى منزله ولم تصل لعلم المتهم هذه الشكوى لكتمان الناظر الأمر بناء على طلب المجنى عليه إلى أن كانت ليلة الحادثة اذ توجه المتهم إلى منزل المجنى عليه في غيبته حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء وهو الوقت الذي يكون المجنى عليه مشغلا فيه بعمله في كشك البلوك بالمحطة ودخل إلى غرفة النوم حيث كانت الزوجة وأغلق النافذة وبدأ في الكلام معها ولكنها تمكنت من مغادرة الغرفة ثم أغلقتها عليه من الخارج واستغاثت وارسلت من يدعى محمد السيد الجدد لاستدعاء زوجها فحضر هو والشاهد المذكور وبعض عمال المحطة والجيران وضبطوا المتهم بداخل غرفة النوم . ثم أورد الحكم أدلة الثبوت فقال ان هذه الوقائع التي ذكرها المجنى عليه وزوجته تأيدت بشهادة محمد السيد الجدد وناظر المحطة ومحمود يوسف النجار العسكري الذين حضروا وقت ضبط المتهم كما أن المتهم نفسه لم ينكر ضبطه بداخل غرفة النوم وقد تناقض في دفاعه اذ ذكر أولا للشهود أنه انما حضر لمنزل المجنى عليه بناء على طلب زوجة هذا الأخير لأنها أرسلت إليه مع المدعو صبحي محمد الجدد تطلب نقودا على سبيل القرض فلما كذبت الزوجة وصبحي محمد الجدد في هذا الادعاء عدل عنه وقال انه حضر إلى المنزل ليسقى ابنه الصغير الذي كان معه . وهذا الدفاع فضلا عن تناقضه غير معقول

٨

١٧ أبريل سنة ١٩٣٩

١ - قاضي الموضوع ، تكوين اعتقاده . حررته .
تحقيقات أولية٢ - تفتيش ، رضا ، تلبس . تأثيره على باقي المتهمين .
استئناف النيابة . أثره
المبادئ القانونية

١ - أساس المحاكمة الجنائية حرية القاضي في تكوين اعتقاده وعدم تقيده إلا بما يقوم بوجوداته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . وأما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهي ، وهي بهذه المثابة لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي فيأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يصدقها ، غير مقيد في ذلك بما يشبه المحققون من اعترافات تنسب للمتهمين وتقريرات تنسب للشهود . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون وجعل له حجية خاصة كما جاء في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات من وجوب اعتماد المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون بمواد المخالفات إلا إذا ثبت ما يخالفها فإذا أثبت ضابط البوليس في محضره أنه دخل منزلا لتفتيشه للبحث عن مخدر وأن رب المنزل قبل إجراء هذا التفتيش فلا يكون القاضي ملزما بالأخذ بما أثبتته الضابط من رضا صاحب المنزل بالتفتيش ويجب للأخذ برضا صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن

عنيت بهذا الادعاء ولم تصدق فيه للأدلة التي أوردتها . وأما ما يقول به الطاعن في الشق الأخير من طعنه من أن قصده قد تعين اذ الاستفادة من التحقيق أنه دخل المنزل بقصد الزنا ، وإن الزوج تنازل عن شكواه في دعوى الزنا وهذا يمنع العقاب على جريمة الزنا ، وعلى جريمة دخول المنزل معهما لما بين الجريمتين من ارتباط - ما يقول به الطاعن هذا مردود كذلك بان الحكم المطعون فيه أثبت عليه أنه دخل مسكن المجنى عليه بقصد الزنا بزوجة صاحب المسكن ، وأنه لما راود هذه الزوجة عن نفسها استعصمت وأبت فركته واقفلت عليه الباب واستجارت بزوجها وغيره فأجاروها . وفي هذا ما يدل على أن جريمة الزنا التي حاول الطاعن مقارفتها لم ترتكب فعلا ، فلم تكن اذن ثمة حاجة لشكوى من الزوج لا يشترط القانون قيامها إلا في حالة تمام جريمة الزنا . أما وهي لم تتم فلا يمكن تعليق حق القاضي في بحث القصد الذي رمى إليه المتهم من دخوله المسكن على شكوى الزوج فيجوز له بحث هذا القصد رغم عدم وجود الشكوى . ومتى ثبت توافره حق العقاب على المتهم في جريمة دخوله المنزل لمقارفة جريمة فيه .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا

(طعن عبد الحيد يومى محمد على ضد النيابة رقم ٨٩٧)

(سنة ٩٠ ق)

يكون هذا الرضا حراً حاصلًا قبل الدخول وبعد العلم بظروف التفتيش وأن من يريد التفتيش لا يملك قانوناً حق إجرائه ولأمور الضبطية القضائية عند مشاهدة جريمة في حالة من حالات التلبس أن يفتش بغير إذن النيابة . نزل كل متهم فيها سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء شوهده متلبساً بالجريمة أم لم يشاهد

فاذا أجازت المحكمة التفتيش على أساس رضا زوجة المتهم وصدقت الضابط فيما أثبتته في محضره من قبولها إياه مع توافر الشروط المتقدمة من أن الرضا كان حراً وحاصلًا قبل دخول الضابط وبعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد التفتيش لا يملك قانوناً حق إجرائه مع أنه ليس في عبارة الحكم ما يفيد إثبات ذلك كله فهذا النقص في البيان كان يستدعي نقض الحكم المطعون فيه إلا أنه إذا ثبت في الحكم أن ضابط البوليس شاهد الجريمة في حالة تلبس بعضهم بها فإن له قانوناً أن يفتش بغير إذن من النيابة منزل كل متهم فيها سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء أشوهده متلبساً بالجريمة أم لم يشاهد

٢ - استئناف النيابة يجعل المحكمة الاستئنافية تتصل بالموضوع المستأنف حكمه وتنظر فيه من جميع نواحيه غير مقيدة بطلبات النيابة بالجلسة أو بما تضعه من القيود في تقرير الاستئناف . فلا تأثير إذن لما يثيره الطاعن في وجه الطعن من قبول

النيابة وجهة نظر محكمة الدرجة الأولى بشأن بطلان التفتيش بفرض صحته المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

ومن حيث أن الطعن حاز شكله القانوني ومن حيث أن ملخص الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن قضاء محكمة النقض جرى على أن كل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن النيابة يكون باطلاً والحكم الذي يبنى عليه يكون باطلاً كذلك . وهذا القضاء الثابت لا يصح التحايل للفرار من آثاره بإثبات عبارات في المحاضر الباطلة تفيد الرضا بدخول المنزل الذي حصل تفتيشه . فلا يكفي أن تعتمد المحكمة في صحة التفتيش على أن ضابط البوليس أثبت في محضره أن زوجة المتهم رضيت بتفتيش المنزل خصوصاً وأن الزوجة المسئلة لا تملك السماح بتفتيش منزل زوجها .

ومن حيث أن أساس المحاكمة الجنائية حرية القاضي في تكوين اعتقاده . وعدم تقيده إلا بما يقوم بوجوداته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفهي . وهي بهذه المنابة لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي فيأخذ بها إذا اطمأن إليها ، ويطرحها إذا لم يصدقها ، غير مقيد في ذلك بما يثبته المحققون من اعترافات تنسب للمتهمين وتقريرات تنسب للشهود . ولا يستثنى من ذلك إلا مانص عليه القانون وجعل له حجة خاصة كما جاء في المادة

١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات من وجوب اعتماد المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون في مواد المخالفات إلا إذا ثبت ما يخالفها . فإذا أثبت ضابط البوليس في محضره أنه دخل منزلا لتفتيشه للبحث عن مخدر ، وأن رب المنزل قبل إجراء هذا التفتيش — فلا يكون القاضي ملزما بالآخذ بما أثبتته الضابط من رضا صاحب المنزل بالتفتيش ، وله إذا لم يطمئن إليه أن لا يصدقه وأن لا يقول عليه

« ومن حيث أنه يجب للآخذ برضا صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضا حرا ، حاصلًا قبل الدخول وبعد العلم بظروف التفتيش ، وأن من يريد التفتيش لا يملك قانونا حق إجرائه

« ومن حيث أنه يجوز قانونا لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدة جريمة في حالة من حالات التلبس أن يفتش بغير إذن من النيابة منزل كل متهم فيها . سواء أكان فاعلا أصليا ، أم شريكا وسواء شوهد متلبسا بالجريمة أو لم يشاهد .

« ومن حيث أن واقعة الحال في هذه الدعوى — حسب الثابت من الحكمين الابتدائي والاستئنافي — أن البوليس ضبط أحمد نور عبد الواحد متلبسا بجريمة إحراز مادة مخدرة (هيروين) بقصد الاتجار فيها بدون ترخيص أو مسوغ قانوني وأنه ذكر للضابط في أقراره أن خليل إبراهيم عوف (الطاعن) هو الذي يسرجه بالمخدر مقابل أجر يومي ، فذهب الضابط وقتش منزل الطاعن ، فوجد فيه ثلاث تذاكر كلوريدات الهروين قالت عنها زوجته أنها نواء أعطى لها في عيادة الأوقاف . فرفعت النيابة الدعوى العمومية على المتهم الذي ضبط

متلبسا وعلى الطاعن وزوجته لإحرازهم مادة مخدرة بقصد الاتجار فيها بدون ترخيص ولا مسوغ قانوني ، فدفع الطاعن وزوجته ببطلان التفتيش الحاصل في منزلهما لأنه أجرى بدون إذن من النيابة . فقبلت محكمة أول درجة هذا الدفع وقضت ببراءتهما لبطلان هذا التفتيش وعللت ذلك بقولها . أنه لا نزاع في أن التفتيش حصل بدون إذن ولا تلبس بالنسبة للمتهمين الثاني (الطاعن) والثالثة إذ أن التلبس قاصر على المتهم الأول الذي ضبط محرزا أما قوله بالنسبة للمتهم الثاني (الطاعن) فلا يوجد حالة تلبس كما أنه لم يكن له أثر بالنسبة لإبراهيم صالح الشخص الذي ذكر اسمه المتهم الأول على أنه مصدر المادة التي وجدت في منزله فلم يفتش ولم يسأل عن ذلك ولا عبرة بما جاء في المحضر من أن المتهم الثالث سمحت بالتفتيش فهذه العبارة غير كافية لمحو البطلان إذ لو فرض وصدرت من المتهمه فهي لا تعلم أن لها حق رفض التفتيش وأن التفتيش يجب أن يكون بأذن قضائي فهو قبول إن صدر فهو باطل في الواقع مبطل لما تتبعه من إجراءات إذ ثبت أن لا تلبس . وقد ألغى الحكم الاستئنافي المطعون فيه الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة الطاعن وإدانته في الجريمة المنسوبة إليه ، وبين أسباب هذه الأدانة إذ قال : أنه عن المتهمين الثاني (الطاعن) والثالثة فانه ثابت في ديباجة المحضر أن المحقق قصد منزل المتهم الثاني وهناك وجد زوجته المتهمه الثالثة وطلب منها تفتيش المنزل فسمحت له وقتش المنزل فعثر على سلطانية صغيرة بها مادة بيضاء وعثر بغرفة النوم على ورقتين شفافتين بكل منهما مادة بيضاء وأن ما أثبتته المحقق بشأن التفتيش يؤخذ منه أنه كان عن قبول صريح من زوجة

يشاهد . ومن ثم كان له الحق ان يفتش منزل الطاعن الذي دل عليه المتهم الأول كشريك له في الجريمة ، بغير اذن من النيابة وبغير حاجة الى رضا الطاعن أو زوجته بالتفتيش . وعلى هذا الاساس وحده يصح التفتيش ويستقيم الحكم . ومن حيث ان حصل الوجه الثالث ان النيابة قصرت أسباب استئناف الحكم الابتدائي على ماسمته اعترافا صادرا من الطاعن وافرت محكمة الدرجة الأولى على ما رآته من بطلان التفتيش .

« ومن حيث ان استئناف النيابة يجعل المحكمة الاستئنافية تتصل بالموضوع المستأنف حكمه وتنظر فيه من جميع نواحيه ، غير مقيدة بطلبات النيابة بالجلسة أو بما تضعه من القيود في تقرير الاستئناف . فلا تأثير اذن لما يثيره الطاعن في وجه الطاعن من قبول النيابة وجهة نظر محكمة الدرجة الأولى بشأن بطلان التفتيش بفرض صحته .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا ،

(طعن خليل ابراهيم عوف ضد النيابة ، رقم ٨٩٢ سنة ٩ ق)

٩

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

دعوى عمومية - سقوطها لوفاة المتهم . المتهم على قيد الحياة . الرجوع إلى محكمة الموضوع دون النقض المبدأ القانوني

إذا قضى بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم ولو بناء على طلب النيابة العمومية ثم تبين ان المتهم لا يزال على قيد الحياة كان ما وقعت فيه المحكمة انما هو مجرد خطأ مادي ، من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ،

المتهم الثاني وهي بصفاتها هذه تملك هذا الحق وقد شهد البوليس السري عبد العظيم محمد أمام محكمة أول درجة بصدور هذا الاذن من المتهمه الثالثة وأن هذه المتهمه لم تنكرو وجود المضبوطات بالمنزل وعللت وجودها بانها دواء حصلت عليه وقرر المتهم الثاني (الطاعن) أولا أنه لا يعرف شيئا عنها ثم قال أمام النيابة ما يتفق واجابة زوجته وقد ثبت من التحليل أن المادة التي بالورقتين هيروين .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المحكمة الاستئنافية اجازت التفتيش على أساس رضا زوجة الطاعن به وصدقت الضابط فيما اثبت به بمحضره من قبولها إياه . وهي (أي المحكمة) صاحبة الحق في ذلك ، مادامت قد اطمأنت اليه ووثقت بان الرضا كان حرا وحاصلا قبل دخول الضابط في المنزل . ولكن الرضاء الذي يجيز التفتيش يجب فوق ذلك ، ان يكون حاصلا بعد العلم بظروف التفتيش وبان من يريد التفتيش لا يملك قانونا حق اجرائه . وليس في عبارة الحكم ما يفيد ان زوجة الطاعن كانت تعلم بظروف التفتيش ، وان النيابة لم تأذن به ، وان الضابط الذي خاطبها لم يكن ليملك حق التفتيش ، وان رضاه وحده هو الذي يجيز له هذا الحق . وهذا النقص في البيان كان يستدعي نقض الحكم المطعون فيه ، خصوصا وانه لم يرد على الحكم الابتدائي بشأن عدم كفاية قبول الزوجة لصحة التفتيش للأسباب التي ذكرها . الا انه نظراً الى ان الواقعة الثابتة في الحكم تفيد ان ضابط البوليس شاهد الجريمة في حالة تلبس عند ما ضبط المتهم الأول متلبساً بها ، فكان له قانونا ان يفتش بغير اذن من النيابة منزل كل متهم فيها سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء اشوهد متلبساً بالجريمة أم لم

قانونية لان التشريع المصرى لا يجوز الطعن
فى الاحكام لمصلحة القانون فقط

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا .

• من حيث ان الطعن صحيح شكلا .

• وحيث ان النيابة بنت طعنها على أن محكمة
الموضوع قضت ببطالان اجراءات التفتيش امتنادا
إلى أن ضبط المتهم لم يكن مبنيا على أنه من المشبوهين
وهذا خطأ لان الاشتباه حالة تلحق بشخص
المشتبه فيه فتجعله خاضعا دائما لاحكام قانون
المشبوهين ومن بينها حق البوليس فى القبض عليه
كلما وجد فى ظروف مريبة يثبتها المادة ٢٩ من
قانون المتشردين والمشتبه فيهم ولا يصح القول
بعد ذلك أن البوليس ما كان يعلم بحالة الاشتباه
حتى يصح له القبض عليه إذ هذا العلم مفروض
على أن عدم العلم بحالة الاشتباه لا يمكن أن يكسب
المشتبه فيه حقا أكثر مما خوله له قانون المشبوهين
بقطع النظر عن العلم بها وعدمه .

• وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع لدى محكمة
أول درجة بطلان القبض عليه وتفتيشه لان
هذين الاجراءين حصلا خلافا للقانون وفى غير
الحالات التى يخول فيها القانون لرجال الضبطية
القضائية سلطة القبض والتفتيش فرأت المحكمة
الجزئية أن هذا الدفع فى غير محله وان الضبط
والتفتيش كانا فى حدود القانون ثم عرضت
للموضوع ورأت أن الأدلة القائمة على المتهم
محل شك ولذا قضت ببراءته فاستأنفت النيابة
الحكم وجاء الحكم الاستئنافى المطعون فيه آخذا
بأسباب الحكم الابتدائى الموضوعية المؤدية إلى

وسيل ذلك الرجوع اليها بالطعن فى الحكم
بأية طريقة من طرق الطعن العادية ما دام
ذلك ميسورا والا فالرجوع إلى المحكمة
نفسها التى أصدرته لتستدرك هى خطأها .
ولا يجوز على كل حال ان ياجأ إلى محكمة
النقض والابرام لتصحيح مثل هذا الخطأ
ذلك لان محكمة النقض ليست سلطة عليا
فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها وانما وظيفتها
مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله
على الوجه الصحيح ، ولان طريق الطعن
لديها غير اعتيادى لا يسار فيه الا حيث لا
يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح
ما وقع من خطأ. وفى هذه الحالة يتعين القضاء
بعدم جواز الطعن لتوجيهه الى حكم غير قابل
له . والنيابة وشأنها فى ان تطلب الى المحكمة
الاستئنافية التى حكمت بسقوط الدعوى لوفاة
المتهم ارجاع الأمر الى نصابه والقضاء
بالاستئناف المرفوع فى الدعوى مادام المتهم
على قيد الحياة

(محكمة النقض والابرام بالهيئة السابقة فى الطعن المقدم
من النيابة والمقيد بجدول المحكمة برقم ٩٩٤ سنة ٩ القضاية
ضد محمود احمد عاشور)

١٠

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

تفتيش . براءة لاسباب موضوعية . نقض . طعن النيابة
لمصلحة القانون . رفض

المبدأ القانونى

إذا بنى حكم البراءة على عدم ثقة محكمة
الموضوع فيما أسفر عنه التفتيش فلا مصلحة
للنيابة فى التمسك بان التفتيش جرى بصفة

ما وقع من الفاعل الأصلي لم يخرج عما حصل الاتفاق عليه فلا محل مع هذا للرجوع إلى المادة ٤٣ عقوبات لأنها تفترض وقوع جريمة أخرى

فاذا رأى قاضى الاحالة فى قراره توافق ظرف سبق الاصرار فى الجريمة المستندة إلى المتهمين وهى جريمة احداث عاهة مستديمة لم يعرف الفاعل الأصلي فيها فلا يجوز له أن يقرر أن لاوجه لاقامة الدعوى عن الجناية واحالتها إلى النيابة العمومية للمحاكمة عن الجنحة - ذلك انه يلزم من توفر ظرف سبق الاصرار عند المتهمين انهم كانوا جميعاً متفقين على الاعتداء على المجنى عليه بالضرب واذن يتعين نقض قراره واعادة الأوراق اليه للتصرف فيها على أساس أن الواقعة المستندة للمتهمين تكون بالنسبة لهم جميعاً جناية اشتراك مع مجهول من بينهم فى ضرب المجنى عليه ضرباً نشأت عنه عاهة مستديمة طبقاً للواد ٤٠ و ٤١ و ٢٤٠ فقرة ٢ عقوبات

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قاتونا.

و من حيث أن الطعن صحيح شكلاً

و حيث ان النيابة بنت طعنها على أن قرار قاضى الاحالة أثبت أن واقعة ضرب المجنى عليه حصلت من المتهمين مع توافق سبق الاصرار وهذا وحده يجعلهم جميعاً مسئولين عن العاهة المستديمة التى تخلفت بالمجنى عليه من ضربة أحدهم

البراءة وعرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورأت أن طيهما غير قانونى لأن حالة الاشتباه فى المتهم لم تظهر إلا بعد ضبطه وتفتيشه لاقبل ذلك وأن لا محل مع هذا للاستناد إلى المادة ٢٩ من قانون المشبوهين .

و حيث انه سواء أكان الضبط والتفتيش صحيحين قانوناً أم غير صحيحين فإن الحكم المطعون فيه باخذه بأسباب الحكم الابتدائى الموضوعية المؤدية للبراءة قد جعل البحث فى قانونية الضبط والتفتيش عديم الجدوى اذ البراءة بنيت فى الواقع على عدم ثقة محكمة الموضوع فيما اسفر عنه التفتيش من نتيجة مدعاة فلامصلحة اذن للنيابة فى التمسك بان التفتيش أجرى بصفة قانونية مما يتعين معه رفض الطعن المقدم منها لان التشريع المصرى لا يحيز الطعن فى الاحكام لمصلحة القانون فقط

(طعن النيابة ضد محمد السيد حسن رقم ٩٨٣ سنة ٩ ق)

١١

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

اتفاق جنائى . سبق اصرار . اشتراك . عاهة مستديمة

المبدأ القانونى

الاتفاق الجنائى بين شخصين أو اكثر على ارتكاب جريمة الضرب يجعل كلا منهما شريكاً بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذاً لهذا الاتفاق وعن المضاعفات الناتجة عن الضرب ، ذلك لأن القانون شدد العقاب فى حالة هذه المضاعفات لمجرد حصولها ولو لم تكن مقصودة لذاتها فتستوى فى ذلك مسئولية الفاعل الأصلي والشريك . ومادام

قرار قاضي الاحالة بان لاوجه لاقامة الدعوى ضد المتهمين في جنابة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة وباحالتهم الى النيابة لاجراء اللازم نحو محاكمتهم جميعا على جنحة ضربهم المجنى عليه مع سبق الاصرار طبقا للمادة ٢٤١ فقرة ثانية عقوبات واستند في قراره هذا الى ان المتهم الذي أحدث العاهة بالمجنى عليه غير معروف وتضمن القرار في الوقت ذاته أن الثابت من ظروف الدعوى أن جميع المتهمين اعتدوا مع سبق الاصرار على المجنى عليه بالضرب الذي عولج من أجله أكثر من عشرين يوما .

«وحيث ان مارآه قاضي الاحالة في قراره من توفر ظرف سبق الاصرار في الجريمة المسندة الى المتهمين يلزم عنه حتما انهم كانوا جميعا متفقين على الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وهو ما يقتضى اعتبار كل منهم مسؤولا كشريك بالاتفاق مع كل من الباقيين عما وقع منه من ضرب وعن مضاعفاته كما سبق الذكر

«وحيث انه لما تقدم يكون قرار قاضي الاحالة الصادر بان لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للجنابة قد أخطأ في تأويل القانون ولذا يتعين نقضه واعادة الاوراق اليه للتصرف فيها على اساس أن الواقعة المسندة الى المتهمين تكون بالنسبة لجميعهم جنابة اشترك مع مجهول من بينهم في ضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه عاهة مستديمة طبقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٤٢ - ٢ عقوبات .

(طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد نوح سليمان حزين وآخرين رقم ٩٨٦ سنة ٩٠ ق)

بصرف النظر عن تعيين محدثها وانما يكون قاضي الاحالة قد أخطأ في اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٤١ - ٢ عقوبات ولا محل للاعتراض على ذلك بأن التوافق من المتهمين لم يكن على احداث العاهة بل انصرف الى الاعتداء بالضرب فقط لأن الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كاف وحده بحسب المادة ٣٤٢ عقوبات لتحصيل كل المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير التي اتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة للاتفاق .

«وحيث ان الاتفاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة الضرب يجعل كلا منهم مسؤولا بصفته شريكا بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذا لهذا الاتفاق وعن المضاعفات الناتجة عن الضرب ذلك لأن القانون شدد العقاب في حالة هذه المضاعفات لمجرد حصولها ولولم تكن مقصودة لذاتها فتستوى في ذلك مسؤولية الفاعل الاصلى والشريك وما دام ما وقع من الفاعل الاصلى لم يخرج عما حصل بالاتفاق عليه فلا محل مع هذا للرجوع الى المادة ٣٤٢ عقوبات لأنها تفترض وقوع جريمة أخرى غير التي تناو لها فعل الاشتراك .

«وحيث ان الثابت من القرار المطعون فيه ان النيابة العامة قدمت المتهمين لقاضي الاحالة طالبة احالتهم الى محكمة الجنابات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٤٠ - ١ - ٢ و ٢٤٢ - ١ - ٢ من قانون العقوبات لاحداثهم بالمجنى عليه الاصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تخلفت عن احداها عاهة مستديمة وكان ذلك منهم مع سبق الاصرار - وجاء

١٢

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

نقض - مجنى عليه - مجهول

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم أن التحقيق لم يتوصل لمعرفة المجنى عليه (وكانت التهمة سرقة قصب في رسالة مشحونة بالسكة الحديد لم يعرف صاحبها)
(محكمة النقض والابرار بالهيئة السابقة في الطعن المقيم بجدول المحكمة رقم ٩٨٩ سنة ٩ القضائية المقدم من سيد عبد الوهاب حسن وآخر ضد النيابة)

١٣

أول مايو سنة ١٩٣٩

دفاع شرعي عن النفس - وجوب الرد عليه

المبدأ القانوني

إذا كان أساس ادانة الطاعن اعترافه وكان هذا الاعتراف مشتملا على انه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وجب على المحكمة أن لا تغفل الرد على هذا الدفع خصوصا إذا ذكر في الحكم أن المجنى عليه هو البادى بالعدوان . فاذا لم تفعل فقد شاب حكمها بالادانة قصور فيه إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه وإحالة القضية إلى المحكمة للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

ومن حيث ان الطعن صحيح شكلا
وحيث ان الوجه الثانى من أوجه الطعن

يتحصل في ان أساس إدانة الطاعن كان اعترافه إلا أن هذا الاعتراف كان مشتملا على أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس فكان يجب على المحكمة أن لا تغفل الرد عن هذا الدفع لا سيما مع ما ذكرته من أن المجنى عليه هو البادى بالعدوان .

وحيث ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سألت الطاعن عما أسند اليه فقال « لما ضرب أخى وأخى رقد دافعت عن روجه وضربته » وقد جاء بالحكم المطعون فيه في صدد ذكر وقائع الدعوى أن المجنى عليه هو الذى بدأ بضرب شعبان شعبان مبارك عاشور قريب الطاعن وأن الطاعن عندئذ ضرب المجنى عليه ولما عرض الحكم لإدانة الطاعن بناها على اعترافه بالاعتداء على المجنى عليه دون أن يشير إلى ما تضمنه هذا الاعتراف من أن الطاعن في عمله المسند اليه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وإذا كان هذا الدفع مما يجب على المحكمة أن تفرد له رداً خاصاً لماله من تأثير لو صح في كيان الاتهام أما وهى لم تفعل فقد شاب حكمها بالادانة قصور فيه إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه دون حاجة للبحث في باقى الأوجه .

(طعن مبروك على عاشور ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٦٧٢ سنة ٩ ق)

١٤

أول مايو سنة ١٩٣٩

ورقة التكليف بالحضور، اعلانها، بطلان الاعلان

المبدأ القانوني

إن الإجراءات الواجبة الاتباع لا اعلان أوراق التكليف بالحضور في الدعاوى

الجنائية هي بعينها الاجراءات المتبعة في
الدعاوى المدنية الواردة في المادتين ٦ و ٧ من
قانون المرافعات وهما تنصان على وجوب
تسليم الاوراق المقتضى إعلانها للشخص
نفسه أو لمحله وفي حالة عدم وجوده بمحله
يكون تسليمها لخادمه أو قريبه الساكن معه
فاذا تبين أن المحضر أثبت في أصل إعلان
الطاعن «أنه أعلن المنهم الطاعن بالجلاسة
المبينة تاركاً له الصورة مخاطباً مع شخص
آخر وامتنع عن التوقيع» ولم يذكر في
الاعلان علاقة هذا المخاطب بالطاعن أهو
خادمه أو قريبه كما لم يذكر أنه مقيم معه في
منزله كان الاعلان غير مستوف لعدم
اشتماله على البيانات الجوهرية الواجب
اشتماله عليها بما يترتب عليه بطلانه قانوناً .
فاذا لم يحضر الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية
عند نظر المعارضة التي أعلن من أجلها هذا
الإعلان الباطل فله أن يتمسك بهذا البطلان
أمام محكمة النقض لتحكم بنقض الحكم المبني
على اعلان باطل لأنه كان من واجب محكمة
الموضوع أن تثبت من صحة الاعلان قبل
الفصل في الدعوى

(محكمة النقض والايام بالهيئة السابقة في الطعن المقدم من
عبد الكريم عبد الرؤف سعد ضد النيابة رقم ٦٨٩ سنة ١٩٠٩ ق)

١٥

أول مايو سنة ١٩٣٩

بلاغ كاذب . قصد جنائي

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب

طبقاً للمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ من قانون
العقوبات القديم (المقاييلتين للمادتين ٣٠٣
و ٣٠٥ من قانون العقوبات الجديد) —
يتكون من عنصرين هما علم الطاعن بكذب
بلاغه ، وانتواؤه الاضرار بالمبلغ في حقه .
وليس في قيام أحدهما ما يفيد قيام الآخر
حتماً .

فاذا تحدث الحكم عن قصد الطاعن
الاضرار بالجنى عليه وهو أحد عنصري القصد
الجنائي وأغفل البحث في العنصر الآخر وهو
علم المبلغ وقت التبليغ بان ما اشتمل عليه
بلاغه من الوقائع مكذوب أو مغير للحقيقة
وجب نقض الحكم لأن هذا القصور يعيبه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً .

« من حيث ان الطعن صحيح شكلاً .

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن
يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً
عن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب
المسندة الى الطاعن وهو علمه بان الواقعة التي بلغ
عنها مكذوبة ، بل اكتفى بالقول بان الطاعن أراد
الاضرار بالمدعى المدني بتقديمه البلاغ الى رئيسه .
ولما كان كل من علم المبلغ بكذب بلاغه وقصده
الاضرار بالمبلغ ضده مستقلاً عن الآخر ، فعدم
استيفاء الحكم البحث في أولهما يجعله معيباً .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم
الابتدائي الذي أخذ باسبابه الحكم المطعون فيه :
ان الطاعن رفع على المدعى بالحق المدني امام

الجنائي، واغفل البحث في العنصر الآخر منه وهو عليه وقت التبليغ بان ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب أو مغاير للحقيقة. واذ كان الكلام في قصد الاضرار والانتقام لدى الطاعن لا يغني عن البحث في اعتقاده بكذب بلاغه، فان الحكم المطعون فيه بعدم بحثه احد عنصرى القصد الجنائي لم يوف هذا الركن حقه من البحث ولم يحقق توفره في الدعوى. وفي هذا القصور ما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأوجه.

فهرته الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه - واحالة القضية الى محكمة مصر الابتدائية الاهلية للقضاء فيها ثانية من هيئة استئنافية أخرى. مع الزام المدعى بالحق المدنى بمصاريف هذا الطعن المدنية، و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة للطاعن (طعن أمين محمد عوض أمدى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٠٠٨ سنة ٩٩٠٠)

١٦

أول مايو سنة ١٩٣٩

١ — تفتيش. اذن النيابة بالتفتيش على مسروق.

العثور على مخدر

٢ — شهادة الشاهد. رد المحكمة عليها

المبادئ القانونية

(١) اذا تبين ان اذن التفتيش يشمل ضبط المتهم وشيئا مسروقا فعثر ضابط البوليس اثناء بحثه على ما يعد القانون احرازه جريمة كالخدر المضبوط كان من واجبه ضبطه، لا على اساس الاذن الذي يشر

محكمة هيا الجزئية قضية يطالبه فيها بمبلغ ثلاثة عشر جنيتها على اعتبار انها باقية من قيمة اتعاب له في سمسة، وبناء على طلب الطاعن وجهت المحكمة اليمين الحاسمة للمدعى المدنى بانه غير مدين للطاعن فيما يطالبه به خلفها وقضت المحكمة بناء على ذلك برفض دعوى الطاعن. وعلى أثر ذلك قدم الطاعن بلاغا للمدير عام مصلحة الطبيعيات - وهو رئيس المدعى المدنى - بان المدعى المدنى حاف يميننا كاذبة. فحول البلاغ الى النيابة فقامت بتحقيقه. ثم رفع المدعى المدنى هذه اللجنة مباشرة ضد الطاعن واستند فيها الى التحقيقات التى اجرتها النيابة، وقضت المحكمة فيها على الطاعن بالعقوبة وبالتعويض بناء على قولها أنه ظاهر من الاطلاع على صورة التحقيقات المقدمة ان المتهم (الطاعن) لم يمكنه اثبات ان اليمين التى حلفها المدعى المدنى كاذبة - ولذلك يكون البلاغ المقدم من المتهم هو بلاغ كاذب إذ لم يستطع إثبات كذب اليمين التى حلفها المدعى المدنى امام محكمة هيا المدنية... وجاء الحكم الصادر فى المعارضة آخذا بهذه الاسباب مضيفا اليها ان الطاعن بتقديمه البلاغ الى مدير مصلحة الطبيعيات رئيس المدعى المدنى اراد الاضرار بهذا الأخير وحيث ان القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب — طبقا للمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم (المقابلتين للمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الجديد) - يتكون من عنصرين هما علم الطاعن بكذب بلاغه، وانتواؤه الاضرار بالمبلغ فى حقه. وليس فى قيام احدهما ما يفيد قيام الآخر حتما.

وحيث انه يتضح مما سبق ذكره عن الحكم المطعون فيه انه تحدث عن قصد الطاعن الاضرار بالمدعى المدنى وهو أحد عنصرى القصد

التفتيش على مقتضاه بل على اساس قيام حالة التلبس بجريمة الاحراز التي انكشفت له اثناء قيامه بعمل مشروع

(٢) عدم رد المحكمة على ماقرره شاهد النفي ليس وجهاً للطعن في حكمها لأن في اقتناعها بأدلة الأدانة الرد الكافي الذي يدل على عدم تصديقها شهادة شاهد النفي وهذا متعلق بالموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

ومن حيث ان الطعن صحيح شكلاً .

«وحيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن تفتيش منزل الطاعن وقع باطلاً لأن الاذن به صدر للبحث عن قريب للطاعن متهم بسرقة فلم يكن هناك محل للبحث في الدولاب الذي ضبط به المخدر . ومادام التفتيش وقع باطلاً فالحكم الصادر بناء عليه يكون باطلاً كذلك .

«وحيث ان الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بطلان محضر التفتيش للسبب الوارد في وجه الطعن . فرد عليه الحكم المطعون فيه بقوله انه بالرجوع الى الاذن (اذن التفتيش) تبين ان التصريح يشمل ضبط المتهم والمصاغ المسروق وهذا يتطلب تفتيش المنزل جميعه بما فيه الدولاب المضبوطة فيه المواد المخدرة . ومن هذا يبين أن تفتيش الدولاب كان له ما يقتضيه ، وهو البحث عن المصاغ المسروق . فاذا عثر ضابط البوليس اثناء بحثه في الدولاب على ما يعتبر القانون احرازه جريمة كالمخدر المضبوط كان من واجبه ضبطه ،

لا على اساس الاذن الذي باشر التفتيش على مقتضاه ، بل على اساس قيام حالة التلبس بجريمة الاحراز التي انكشفت له اثناء قيامه بعمل مشروع .

«وحيث ان محصل الوجهين الثاني والثالث هو ان المحكمة اخذت باقوال الزوجة المتهمة من ان ابنتها ذكرت لها انها وجدت العلبة بالطريق ولم تعلم ما تحتويه وقضت المحكمة ببراءتها ، ومعنى هذا ان الزوجة صادقة في اقوالها ، فعدم الاخذ باقوالها في حق زوجها يعتبر تناقضاً يبطل الحكم . فضلاً عن ذلك فقد استشهدت الزوجة بشاهدين ولكن المحكمة الاستئنافية لم تذكر شيئاً عن شهادتهما ، وهو قصور يعيب الحكم ويطله كذلك .

«وحيث ان الواقع - حسبما أثبتته الحكم المطعون فيه - هو ان محكمة الموضوع لم تصدق زوجة الطاعن فيما قالته من ان ابنتها وجدت علبة المخدر في الطريق وانها وضعتها في الدولاب دون علم زوجها بذلك ورأت ان هذا الذي قالته الزوجة لم يصدر منها الا دفعاً للتهمة عن زوجها ، وهذا التقدير من قبل المحكمة متعلق بالموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه . أما ماورد في وجهي الطعن من عدم رد الحكم على ماقرره شاهد النفي ، فقد كان في عدم اخذ المحكمة برواية الزوجة واقتناعها بأدلة الادانة الرد الكافي بما يفيد عدم تصديقها شهادة هذين الشاهدين ، وهذا التقدير ايضا متعلق بالموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه .

«وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طس محمد عبد الوهاب عبد الفتاح ضد النيابة رقم ١٠٠٩ سنة ٩٠ ق)

١٧

٨ مايو سنة ١٩٣٩

- ١ — اثبات . شهادة الشهود . اقوال المسؤولين في القضية .
تقديرها
- ٢ — دفاع . تقرير طبي . عدم اجابة طلب مناقشة بعض
الاطباء
- ٣ — عاهة مستديمة . ضرب افضى الى الموت . الحكم
بمقربة لا تتجاوز اقلهما
- ٤ — مسئولية مدنية . تعويض . تضامن . موازنة بينها
وبين المسئولية الجنائية
- ٥ — اسباب . تعريض

المبادئ القانونية

(١) لمحكمة الموضوع الاعتماد على
شهادات الشهود واقوال المسؤولين في القضية
مادامت تؤدي الى النتائج التي بني عليها الحكم
وما دام الطاعن لا ينازع في صحة مارواه الحكم
من ذلك فليس له أن يعيب على الحكم استناده
الى تلك الروايات والاقوال بدعوى انها
لا تؤدي الى ما استخلص منها لأن هذا يكون
منازعة في تقدير كفاية الدليل وقوته في
الاثبات مما هو موكول لمحكمة الموضوع

(٢) لا يقبل الطعن القائم على أنه طلب
مناقشة بعض الأطباء الذين لهم تقارير في القضية
فلم تجب المحكمة اذا كانت المحكمة ردت
على الطلب بأسباب تبرر النظر الذي ارتأته

(٣) إذا ثبت بالحكم ان الضربة التي
احدثها المحكوم عليه بالجنى عليه تخلفت عنها
عاهة مستديمة بالرأس والطاعن لا ينازع في
تخلف هذه العاهة فبيان أن يحكم عليه بهذه
التهمة وبتهمة الضرب الذي أفضى الى موت
متى كانت العقوبة لم تتجاوز نطاق عقوبة
العاهة المستديمة

(٤) يجوز الحكم بالتضامن بالتعويض المدني
على متهمين حكم على اولهم في جنائية بالمادة ٢٠٠
فقرة أولى عقوبات وعلى آخرين في جنحة
بالمادة ١/٢٠٦ عقوبات متى ثبت اتحاد الفكرة
والارادة لديهم وقت الحادثة على ايقاع
الضرب بالجنى عليه . ولا يؤثر في قيام هذه
المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق
بينهم على التعدي فان هذا الاتفاق انما
تقتضيه المسئولية الجنائية أما المسئولية المدنية
فاساسها مجرد تطابق الارادات ولو فجأة
بغير تدبير سابق على الا يذاع بفعل غير مشروع
ويكفي فيها ان تتوارد الخواطر على الاعتداء
وتتلاقى ارادة كل منهم مع ارادة الآخرين
على ايقاعه

(٥) الطعن بان الحكم لم يذكر الاسباب
التي بني عليه قضاءه بالتعويض مردود بان
الحكم قد اثبت وقوع الضرب من الطاعنين
على المجنى عليه في وقت واحد وان الضرب
افضى الى موته لم تعد به حاجة الى ذكر اسباب
أخرى للتعويض

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانوناً .

وحيث أن الطاعن الرابع وان قرر بالطعن في
الميعاد القانوني الا انه لم يقدم اسباباً لطعنه فطعنه
غير مقبول شكلاً .

وحيث ان الطعن حاز شكلاً القانوني بالنسبة
للطاعنين الأول والثاني والثالث .

«وحيث ان مبنى الوجه الأول من اوجه الطعن المقدمة من هؤلاء الطاعنين ان الطاعن الأول دفع بانه لم يعتد على المجنى عليه لثبوت وجوده عند منزله بعيدا عن مكان الحادثة وقت حصولها اثناء تماسكه مع شعبان عطيه واستند في ذلك الى اقوال شهود الاثبات الثلاثة فابراهيم عبد الكريم قرر بان اصابة المجنى عليه حدثت بعيدا عن منزل الطاعن الأول وشعبان عطيه ذكر بان الاصابة حصلت على بعد خمسين او ستين مترا من محل تماسكه مع الطاعن المذكور وعلى محمد بركات قال انه بعد ما شاهد الطاعن متماسكا مع شعبان عطيه سمع صراخا شرقى العزبة فاتجه نحوه فوجد المجنى عليه مصابا ، وطلب الطاعن - تحقيقا لدفاعه هذا من المحكمة ان تجرى معاينة عن مكان الحادثة فرفضت المحكمة هذا الطلب معتمدة على وقائع خيالية لم ترد على لسان الشهود اذ قالت بان الاصابة حصلت في محل تماسك الطاعن مع شعبان عطيه وقت ان حضر المجنى عليه لنجدة هذا الأخير مستندة في ذلك الى اقوال الطاعنين الأول والثاني مع ان اقوالهما لا تؤدي الى ذلك وتكون المحكمة بهذا الذي وقع منها قد اخلت بحق الدفاع اخلا لا يستوجب نقض حكمها .

«وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اذ ان هؤلاء الطاعنين الثلاثة في جريمة ضربهم عبد العليم شحاته وقد نشأ عن الضرب الذي وقع من اولهم وفاة المجنى عليه ، وذكر واقعة الدعوى كما حصلت لها المحكمة من التحقيقات التي اجريت فيها وهي انه في يوم ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ اشتبك بعض أفراد عائلة المتهمين (الطاعنين) مع بعض أفراد عائلة المجنى عليه في معركة فأصيب

فيها عبد العليم شحاته سمك المجنى عليه وآخرون وان هذا المجنى عليه ذكر للتحقق شفويا عند البدء في التحقيق أن المتهم الأول (الطاعن الأول) وآخر يسمى محمد عطيه الصعیدی ضرباه على رأسه بالعصا ، وان المتهمين الثاني والثالث (الطاعنين الثاني والثالث) ضرباه على ذراعيه . وبعد ذلك عند سؤاله تفصيلا في التحقيق اجاب بان المتهمين الثلاثة الأول ومحمد عطيه الصعیدی ضربوه وقت ان قابلوه عند الجنيحة المجاورة للمساكن فضربه اولهم على رأسه بالنبوت وضربه الباقيون على يديه ، وان شعبان محمد الصعیدی وهو زوج اخته واخو المتهم الأول رآه واقفا على الأرض عقب اصابته ، وأصر على هذه الرواية في التحقيق واستند الحكم في ثبوت هذه الواقعة إلى أقوال المجنى عليه وإلى شهادة شعبان الصعیدی بان المتهم الأول اخاه ولطفی محمد الصعیدی المتهم الثاني امسكا به وضرباه واثناء ذلك التفت فوجد عبد العليم شحاته مضروبا وعلم منه ان المتهم الأول هو الذي ضربه ، ثم انتهى الحكم بعد سرد ادلة الثبوت إلى القول بانه يتضح بجلاء ان تماسكا حصل بين شعبان الصعیدی واخييه المتهم الأول حضر على اثره المتهمان الثاني والثالث من جهة وعبد العليم شحاته سمك (المجنى عليه) وعبد محمد سليم من جهة أخرى ، واشتبك الجميع في المشاجرة ، وهذا ينفي ما تعلق به الدفاع عن المتهمين الثلاثة المذكورين من أن عبد العليم شحاته ضرب في مكان آخر خلاف المكان الذي كان شعبان الصعیدی متماسكا فيه مع المتهم الأول ، وأقوال المتهمين الأول والثاني نفسيهما في التحقيق صريحة في أن عبد العليم وعبد سليم حضرا لنجدة شعبان وقت ان كان متماسكا مع اخيه المتهم الأول ، وتعييرهما في أقوالهما بالحضور

لا يعنى سوى انهما حضرا لمكان هذا التماسك ، فلا يقبل القول الصادر من شعبان اخيرا بالجلسة من أن عبد العليم سقط على بعد خمسين مترا أو ستين من مكان تماسكه مع المتهم الأول اذ أن هذه محاولة واضحة لتخليص اخيه من التهمة، ومن ثم يكون دفاع المتهمين غير سديد ولا يكون بالتالى هناك محل لما طلبه الدفاع عنهم من عمل معاينة عز، مكان الحادثة لان الثابت الذى تأخذ به المحكمة على كل الاحوال ان ضرب عبد العليم شحاته انما حصل فى مكان تماسك شعبان الصعيدى مع المتهم الأول ولا أهمية لذلك المكان .

• وحيث انه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه عنى يبحث دفاع الطاعن الأول ورد عليه بما يفنده ويسوغ وجهة النظر التى ارتأتها المحكمة . اما ما يزعمه هذا الطاعن من ان ما استند اليه الحكم فى عدم اجابة الدفاع الى طلبه لا يتفق والثابت فى التحقيق على لسان الشهود والطاعنين الأول والثانى مما لا يؤدى الى النتيجة التى رتبها عليه المحكمة فردود بان المحكمة قد اثبتت فى حكمها الروايات المختلفة التى صدرت عن شعبان الصعيدى فى التحقيقات وامامها ثم اعتمدت بما لها من حق على الرواية التى اطمأنت الى صدقها كما انها اثبتت اقوال الطاعنين الأول والثانى فى التحقيق واستخلصت منها فى منطق سليم الحقيقة التى انتهت اليها . ومادامت هذه الشهادات والاقوال تؤدى الى النتائج التى بناها عليها الحكم ؛ ومادام الطاعن لا ينازع فى صحة ما رواه الحكم من ذلك فليس له ان يعيب على الحكم استناده الى تلك الروايات والاقوال بدعوى انها لا تؤدى الى ما استخلص منها لأن هذا يكون منازعة منه فى تقدير كفاية الدليل وقوته فى الاثبات مما هو موكول لمحنة الموضوع بلا

معقب عليها فيه . أما عن أقوال الشاهدين الآخرين اللذين يشير الطاعن اليهم فان المحكمة لم تستند اليها فى قضائها حتى كان يحق له أن يحاسبها بمقتضى هذه الأقوال وعدم اعتمادها على هذه الأقوال من حقها متى وجدت فى غيرها الدليل الذى ارتاحت اليه وفى أخذها بهذا الدليل ما يفيد أن ما عدها مما عرض عليها ليس فيه ما يحولها عن رأيها .

• وحيث ان مبنى الوجه الثانى أن الدفاع عن الطاعن الأول طلب مناقشة الطبيب الذى عالج المجنى عليه ومناقشة الطبيب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين ذلك لأن الأول منهم قطع بأن الوفاة حصلت بسبب هبوط الكلى وتسمم البول وأن لاعلاقة للوفاة باصابة الرأس مخالفا فى ذلك رأى كل من الآخرين والمحكمة رفضت إجابة هذا الطالب قائلة أنها تأخذ برأى هذين الطبيبين الآخرين بدون أن توازن بين التقارير الثلاثة وبدون أن تنفى النقط الهامة التى أثارها الطاعن والتى لم يشملها التقريران اللذان استندت اليهما المحكمة

• وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت مؤدى الكشف الطبي على المجنى عليه فقال أنه وجد برأسه أثر لضربة من آلة راضة فأحيل للمستشفى لعلاج فاقضى العلاج لإجراء عملية تربئة فعمات له هذه العملية ورفع فيها جزء من عظام الرأس ثم بقى يعالج مدة تزيد على ثلاثة شهور إلى أن توفى فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ فشرحت جثته ورأى الطبيب المشرح وهو أحد أطباء مستشفى دمهور أن الوفاة نتجت من تسمم بولى وهبوط الكلى ولم يكن للاصابة دخل فيها فأخذ رأى الطبيب الشرعى فقرر أن ما اثبتته الطبيب المشرح

الثابت بالحكم أن الضربة التي أحدثها الطاعن الأول بالمجنى عليه تخلفت عنها عاهة مستديمة بالرأس والطاعن لا ينازع في ذلك . وهذه الواقعة وحدها تكون جناية عاهة مستديمة تدخل في نطاق العقاب المقرر لها بالقانون عقوبة السجن لمدة أربع سنوات التي وقعت على الطاعن في جناية الضرب المفضي الى الموت فلا مصلحة إذن للطاعن في إثارة الجدل حول ما كان من المحكمة من رفض طلبه .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن الحكم لم يبين الواقعة بياناً كافياً بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث فالمجنى عليه له ثلاث روايات متناقضة غرضت لها المحكمة بدون أو ترجح احداها على غيرها فقد ذكر المجنى عليه في موضعين أن لطفي الصعدي (الطاعن الثاني) ومحمد عطيه الصعدي الذي لم ترفع عليه الدعوى العمومية وعبد الهادي الصعدي (الطاعن الثالث) ضربه على ذراعه وقرر في الموضع الثالث أنهم ضربه على يديه فكان لامفر والحالة هذه من تفصيل الاصابات ونسبة كل إصابة الى محدثها أما والمحكمة لم تفعل فيكون حكمها قاصراً قصوراً يبطله ويوجب نقضه » وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان هذين الطاعنين بالمادة ٢٠٦ ققرة أولى من قانون العقوبات القديم في جريمة ضربهما للمجنى عليه وفي ذلك يكفى استناد الحكم الى ما اطمأن اليه من أقوال المجنى عليه من وقوع الضرب عليه منهما فعلاً ولا يهيم تحديد موضع الإصابة التي نشأت عن ضربة كل منهما كما لا يهيم وجود أو عدم وجود أية إصابة بمن وقع عليه الضرب وإذن فما ينعاه الطاعن بهذا الوجه على الحكم لا يعيبه بما يستوجب بطلانه

من إزالة جزء من عظام الرأس مساحته ٥ x ٥ سنتيمترات ووجود تقرح بفروة الرأس طوله ١٢ سنتيمتراً مكان الإصابة مع أنه كان قد مضى عليها أكثر من ثلاثة شهور كما شاهد بعض الاحتقان الخفيف للمخ تحت مكان عملية الترتبة وتقرح سطحي خفيف في نقطتين منه كل هذا جعله يرى أن سبب الوفاة هو تقرح فروة الرأس والتهاب المخ الناشئ عن الإصابة الأصلية وما صاحبها من كسر بالجمجمة مع احتمال أن تكون الحالة المرضية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية قد ساعدت على الوفاة ثم أخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين فكان رأيه أن الحالة المرضية بالكلية اليمنى قد تكون مضاعفة لتقيح الإصابة مدة طويلة وأن الحالة المرضية للجهاز البولي وان كان يحتمل أن تكون ساعدت على حصول الوفاة بسبب إضعاف قوته الحيوية إلا أن الإصابة هي السبب الرئيسي في إحداث الوفاة . ثم عرض الحكم بعد ذلك إلى ما تمسك به الدفاع من طلب مناقشة الأطباء من جديد بالجلسة فقال أن المحكمة لا ترى محلاً للاخذ به لأن آراء الأطباء مدونة تفصيلاً في تقاريرهم المختلفة المودعة بأوراق القضية والمحكمة ترى الأخذ برأى الطبيب الشرعي وكبير الأطباء الشرعيين للأوجه التي استندوا إليها في تقريرهما وتعتبر أن الإصابة التي أحدثها المتهم الأول (الطاعن الأول) برأس عبد العليم شحاته المجنى عليه هي التي سببت الوفاة » وحيث انه يظهر بما تقدم أن المحكمة عيّنت بالطلب الذي تقدم به الدفاع إليها ووردت عليه بانها لا تجيبه اليه للأسباب التي أوردتها والتي تبرر النظر الذي ارتأته . والمحكمة غير ملزمة قانوناً بإجابة الدفاع الى ما يطلبه من إجراءات التحقيق اذا كان في الدعوى من الأدلة ما يكون معه هذا الاجراء غير مجد ولا مفيد . على أن

« وحيث ان مفاد الوجه الرابع ان الحكم قاصر أيضا في بيان الواقعة المنسوبة للطاعن الأول لان المجنى عليه اتهمه هو ومحمد عطيه الصعیدی بانهما ضرباه على رأسه والمحكمة قصرت إصابة الرأس على الطاعن وحده بغير حق معللة ذلك بان ذكر الشخص الآخر نشأ عن خطأ إما من المجنى عليه وإما لدى تحرير المحضر . وهذا مردود لان المجنى عليه ذكر هذا الاسم في أكثر من موضع في التحقيق .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لأقوال المجنى عليه في شأن إصابة الرأس فقال أنه أسندها الى المتهم الأول (الطاعن الأول) سواء في أقواله الشفوية أو في سؤاله التفصيلي أمام جاویش النقطة أو في سؤاله أمام النيابة غير أنه جاء في أقواله الشفوية أمام الجاویش أنه قال أن الذي ضربه على رأسه احمد الصعیدی (الطاعن الأول) ومحمد عطيه الصعیدی . وهذا ما لا ترى المحكمة له قيمة في زعزعة الثقة في أقواله المفصلة التي أوضحها بعد ذلك مرتين كانت أولاهما عقب الأقوال الشفوية ببضعة أسطر مما يحتمل معه أن يكون اسم محمد عطيه الصعیدی جاء نتيجة خطأ في التعبير من جانب المجنى عليه أو في التدوين من جانب الجاویش مما يسهل تصويره في أخذ الأقوال الشفوية جملة ثم تدوينها بعد ذلك . وما دام هذا المجنى عليه قد أرف ذلك مباشرة بتعيين من أحدث به كل إصابة من إصاباته ثم ثبت على قوله في التحقيق الذي أجرته النيابة فهذا ما تثق به المحكمة وتعتمد عليه وأن مما يصح التنويه به في تعزيز ذلك أن شعبان الصعیدی الذي تعتقد المحكمة أنه رأى الحادثة ويعرف أن أخاه هو الضارب لصهره ولكنه يتحرج من الجهر بذلك قد صرح بان عبد العليم ذكر بعد الحادثة أن المتهم الأول

هو الضارب له . ويبين من هذا الذي ذكره الحكم أنه اسند إصابة الرأس الى الطاعن الأول اعتمادا على الأدلة التي أوردها ومنها أقوال المجنى عليه التي أجمعت على أن إصابة الرأس وقعت من هذا الطاعن . وأما الأقوال المنسوب صدورها عنه شفوياً عند بدء التحقيق المتضمنة إشراك متهم آخر مع الطاعن في الضرب على الرأس فقد فندها الحكم وانتهى الى القول بأنه لا يصدق منها ما تعلق بالمتهم الآخر فليس للطاعن بعد ذلك أن يرمى الحكم بالقصور الذي يدعيه حتى لو صح أن كان للمجنى عليه أكثر من رواية واحدة أشرك فيها مع الطاعن الأول غيره لان للمحكمة الحق في تخير أية رواية من أقوال المتهم والأخذ بها متى ارتاحت اليها عقيدتها .

« وحيث ان حاصل الوجه الخامس والأخير ان المحكمة أخطأت إذ قضت بالزام الطاعنين الثاني والثالث بالتضامن مع الأول في التعويض الذي قضت به لأن الفعل الذي ثبت وقوعه منهما لم يساهم في إحداث الوفاة كما لم يثبت ان إرداتهما اتحدت مع إرادة الطاعن الأول في إحداثها . كما أخطأت أيضاً في عدم ذكر الأسباب التي بنت عليها قضاءها بالتعويض واقتصرت على عبارة مجملة غير شاملة لتوافر عناصر المسؤولية المدنية وفوق ذلك فإن الدعوى المدنية لم تكن مقبولة بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث لأن أساس الدعوى ما أصاب المدعين بها من الضرر لا وراثتهما لحق المجنى عليه في التعويض قبل وفاته فحقهما لم يولد الا من تاريخ وفاة المجنى عليه فيما وقع على المجنى عليه من ضرب حال حياته يتعلق به هو شخصياً .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت

واقعة ضرب الطاعنين للمجنى عليه في المعركة التي اشتبك فيها أفراد العائلتين وأثبت ان وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة التي أحدثها الطاعن الأول عرض الى الدعوى المدنية فقال ان والدي عبد العليم شحاته طلبا الحكم لهما على المتهمين الثلاثة الأول متضامنين بمبلغ ثلاثمائة جنيه تعويضاً عما أصابهما من الضرر بسبب الجريمة وتري المحكمة الحكم لهما بمبلغ مائتي جنيه وقضت لهما بهذا المبلغ .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اذ أثبت ان الطاعنين الثلاثة وهم من عائلة واحدة قد اشتبكوا في مشاجرة مع فريق المجنى عليه واعتدوا عليهم بالضرب في وقت واحد فقد أثبت بذلك اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادثة على إيقاع الضرب بالمجنى عليه وفريقه . وبثبوت هذا الاتحاد والتطابق في الارادات على التعدي لديهم فانهم جميعاً يكونون مسئولين متضامنين مدنياً عما أصاب المجنى عليه من ضرر بسبب ما وقع عليه من الاعتداء منهم جميعاً أو من أى واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فان هذا الاتفاق إنما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير أما المسؤولية المدنية فأساسها مجرد تطابق الارادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل منهم مع إرادة الآخرين على إيقاعه . ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضارين في المسؤولية الجنائية فان المسؤولية المدنية لعدم جميعها . ومتى تقرر ذلك كان ما ينعاه الطاعن بالشق الأول من هذا الوجه على الحكم المطعون فيه على غير أساس . أما ما ينعاه بالشق

الثاني من أن الحكم المطعون فيه لم يذكر الأسباب التي بنى عليها قضاءه بالتعويض فردود بأن الحكم وقد أثبت وقوع الضرب من الطاعنين على المجنى عليه في وقت واحد وان الضرب أفضى إلى موته لم تعد به حاجة الى ذكر أسباب أخرى لما قضى به من التعويض . وأما ما يأخذه على الحكم بالشق الأخير من طعنه من أن الدعوى المدنية غير مقبولة بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث فردود بأن مسؤولية الطاعنين قد تأسست على ما أثبتته الحكم من تطابق إرادتهم على ضرب المجنى عليه واقترافهم إياه ومتى كان الأمر كذلك فان اختلاف مسئولياتهم الجنائية وانطباق ما وقع من كل منهم على نص خاص من نصوص قانون العقوبات لا تأثير له في المسؤولية المدنية التي حملهم إياها الحكم . فشان الطاعنين المذكورين في هذه المسؤولية شأن الطاعن الأول سواء بسواء .

وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه، وضوعاً بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول .

(طعن احمد عطيه العميدى وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٦٨٢ سنة ٩ ق)

١٨

٨ مايو سنة ١٩٣٩

١ - أمر الحفظ من النيابة العمومية . إثباته

٢ - دفاع . مذكرة كتابية . كذا إنها

المبادئ القانونية

١ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة وأن يكون صريحاً بالنسبة لمن صدر الأمر في مصلحته فلا يصح استخلاصه من طريق الاستنتاج الضمنى

من أمر آخر الا اذا كان هذا الامر يترتب عليه
حتما حفظ الدعوى العمومية . فاذا كانت
النيابة العامة ذيلت التحقيق الذي أجرته في
الحادثة بان الطاعن الثاني هو الذي ارتكب
الجريمة بالمجننى عليه وقيدت الحادثة ضده دون أن
تقول شيئا ما عن الطاعن الأول فؤدى هذا
أن النيابة لم تقرر شيئا في التهمة بالنسبة
للطاعن الأول (١)

٢ - عدم تعرض الحكم المطعون فيه للرد
على الدفع الفرعى الذى اشتملت عليه مذكرة
الطاعن الأول من بطلان الاجراءات لصدور
قرار بحفظ الدعوى بالنسبة له لا يبطل الحكم
مادام القانون لا يعرف هذا النوع من الحفظ
ومادام فى مقدور محكمة النقض أن تتلافى
ما جاء فى هذا الحكم من نقص فى هذا الشأن

٣ - اذا لم يترافع المتهم بل طلب تقديم
مذكرة وأجيب الى طلبه وأجل النطق بالحكم
فالطعن فى هذا الاجراء بعدم سماع المحكمة
أقوال الخصوم ولا طلباتهم طعن مرفوض
لأن الاجراء حصل بالرضا
المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق
والمدالة قانونا .

د من حيث ان الطاعن صحيح شكلا .

عن طعن الطاعن الاول يوسف متولى صبيح
د وحيث ان الوجه الاول من أوجه طعن
هذا الطاعن يتحصل فى أن النيابة العامة قررت
فى محضر التحقيق فى ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧ أن
ظروف الحادثة تقطع بان محمد مصطفى الزيدى
(الطاعن الثانى) هو الذى فسق بالمجننى عليه
ورفعت الدعوى العمومية عليه وحده ومعنى
هذا أن النيابة رأت حفظ الدعوى بالنسبة للطاعن
الاول فاقامة الدعوى العمومية ضده بعد هذا
القرار فيه مخالفة للقانون ، ويقول الطاعن أنه
تمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية ولكنها
لم ترد عليه وأن هذا الاغفال يبطل الحكم .

د وحيث ان أمر الحفظ الذى تصدره النيابة
يجب أن يكون ثابتا بالكتابة وأن يكون صريحا
بالنسبة لمن صدر الأمر فى مصلحته فلا يصح
استخلاصه من طريق الاستنتاج الضمنى من أمر
آخر الا اذا كان هذا الامر يترتب عليه حتما
حفظ الدعوى العمومية

د وحيث ان النيابة العامة ذيلت التحقيق الذى
أجرته فى هذه الحادثة بان الطاعن الثانى محمد
مصطفى الزيدى هو الذى فسق بالمجننى عليه وقيدت
الحادثة ضده دون أن تقول شيئا ما عن الطاعن
الاول ومؤدى هذا أن النيابة لم تقرر شيئا فى
تهمة الفسق بالنسبة للطاعن الأول وليس فى رفعها
الدعوى العمومية على الطاعن الثانى وحده ما يجب
أن يترتب عليه وبطريق اللزوم حفظها بالنسبة
للاول لان لكل منها فعله الخاص به ومستوليته
المرتبة عليه كما أنه لا يصح للطاعن التمسك بان
النيابة بقصرها رفع الدعوى العمومية على الطاعن
الثانى دون الاول تكون قد حفظت الدعوى
العمومية ضمنيا بالنسبة له اذ القانون لا يعرف
هذا النوع من الحفظ كما تقدم

(١) هذا القول محل نظر مادام الحكم قد قال أن توقيع
النيابة يتضمن أن الطاعن الثانى هو الذى ارتكب الفعل فعنى
هذا مع عدم تقييد القضية ضد الطاعن الاول أنها حفظت
بالنسبة لهذا الطاعن وكلها أدلة كتابية

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى العمومية لم تحفظ بالنسبة للطاعن الأول ويكون باب محاكمته غير موصل في وجه النيابة ولا يبطل الحكم المطعون فيه ما كان من عدم تعرضه للرد على الدفع الفرعي الذي اشتملت عليه مذكرة الطاعن الأول من بطلان الاجراءات لصدور قرار بحفظ الدعوى بالنسبة له مادام القانون لا يعرف هذا النوع من الحفظ ومادام في مقدور محكمة النقض ان تتلافى ما جاء في الحكم من نقص في هذا الشأن.

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو ان المحكمة الاستئنافية لم تسمع اقوال الخصوم بل ولا طلباتهم وحجرت القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات وهذه مخالفة خطيرة لما قد يترتب عليها من نتائج فقد يفوت المحكمة ان تلم الما تاما بدفاع الخصوم من مذكراتهم وقد يقدم الخصم صورة واحدة من مذكرته فلا يطلع عليها الا القاضي الملخص وقد يفوته ان يطلع عليها إطلاعا كاملا ويؤيد ذلك ان المدعى بالحق المدني صرح في مذكرته انه لا يهتم الطاعن وانه لا يطالبه بتعويض وانه يقصر طلباته ضد الطاعن الآخر وعلى الرغم من هذا فان المحكمة لم تظن الى ذلك وقضت بالتعويض ضد الطاعنين متضامين وهذا وحده يبطل الحكم اذ يدل على ان الدفاع المكتوب لم ينل من عناية المحكمة ما يستحقه في دعوى لم تسمع فيها مرافعة .

« وحيث ان الواقع في هذه الدعوى حسب الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية هو ان رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص ثم ابدت النيابة طلباتها ثم طلب المحامون بدورهم التأجيل مع تقديم مذكرات فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم لاربعة اسابيع تقدم المذكرات في الثلاثة اسابيع الاولى منها.

« وحيث انه يبين مما ذكر ان عدم ابداء الطلبات ووجه الدفاع من الطاعن كان على اثر رغبة ابدائها هو اذ رأى من مصلحته تدوين تلك الطلبات والدفاع بالكتابة في مذكرات وقد قام بذلك فعلا ولذا فلا حق له في ان يتخذ من هذا الاجراء الذي تم برضائه وجهها للطعن في الحكم الصادر على اثر ذلك .

« وحيث انه من جهة قضاء المحكمة بالتعويض على الطاعن الأول في حين ان المدعى المدني صرح في مذكرته بعدم مطالبته بشيء ما فان الواقع هو ان المدعى المدني قال بصريح العبارة في مذكرته لدى المحكمة الاستئنافية انه يقتصر في طلب التعويض بتوجيهه قبل الطاعن الثاني وهو أدى هذا انه تنازل عن المطالبة بالتعويض قبل الطاعن الأول، ولذا فقضاء المحكمة بالتعويض على الطاعن الأول لم يكن له محل مع هذا التنازل مما يجب معه ارجاع الخطأ الذي وقع فيه الحكم الى مجرد السهو عند الفصل في طلبات الخصوم وهو ما يجب تداركه بنقض الحكم فيما يتعلق بقضائه بالتعويض المدني على الطاعن الأول للتنازل آنف الذكر . أما ما يبينه الطاعن بوجه الطعن على هذا الخطأ ويتخذ منه دليلا على عدم اطلاع المحكمة على مادون بالمذكرات فلا محل له لما هو ثابت بالحكم نفسه من اطلاع المحكمة على هذه المذكرات .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في ان الحكم المطعون فيه جاء خاليا من الرد على اسباب الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة وفضلا عن ان بالحكم الاستئنافي تخاذلا واضطرابا اذ ان عباراته تدل على ان المحكمة ادانت الطاعن بناء على ما رجحته لانباء على ما اعتبرته ثابتا ثبوتا قاطعا .

اليهما فغير صحيح اذ الحكم افاض في بيان هذه الوقائع .

و حيث انه لذلك يتعين رفض طعن الطاعن الثاني موضوعا .

فهرزده الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (اولا) بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من التعويض المدنى على الطاعن الاول واثبات تنازل المدعى المدنى عن مقاضاته (ثانيا) رفض الطعن فيما عدا ذلك (ثالثا) الزام الطاعن الثاني بالمصاريف المدنية عن هذا الطعن

(طعن يوسف متولى صبيح وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٠٢٧ سنة ٩ ق)

١٩

٨ مايو سنة ١٩٣٩

١ — فاعل أصلى . ضرورة بيان الانفصال المنسوبة اليه .

٢ — شريك . يكفى بيان الطريقة التى اشترك بها بلا حاجة إلى بيان الاعمال التنفيذية التى قام بها كل من الشركاء .

٣ — شهادة . تقديرها

٤ — اعدام . لا يشترط للحكم به ادلة خاصة . جواز الحكم به على الشريك بمقتضى المادة ١٩٩ من قانون العقوبات

المبادئ القانونية

(١) اذا بين الحكم المطعون فيه بما فيه الكفاية الاعمال التى قام بها المحكوم عليه فى تنفيذ الجناية (سرقة) التى عده فيها د فاعلا أصليا ، مع زميلين لم يكن فى حاجة إلى بيان الاعمال التنفيذية التى قام بها كل

و حيث ان الحكم الابتدائى الصادر بالبراءة بنى على ان المحكمة لم تطمئن الى استخلاص الادانة من الادلة التى قدمتها النيابة ضد الطاعنين وهى الكشف الطبى الموقع على المجنى عليه واقوال الشهود والحالة التى كان عليها المجنى عليه والطاعنون وقت الضبط وقد عرضت المحكمة الاستئنافية الى هذه الادلة ومحصتها واطمأنت الى الاقتناع بها والاستناد اليها فى الادانة ، ومن هذا يتضح ان فى اسباب الحكم المطعون فيه الرد الكافى على اسباب البراءة اما ما يقوله الطاعن من اشتغال الحكم على تنازل واضطراب فى الاسباب فلا اعتداد به لعدم بيانه موطن ما يعيبه على الحكم من هذا فضلا عن ان اسباب الحكم لا يشوبها شيء مما يدعيه

و حيث انه لذلك يتعين رفض طعن الطاعن الاول موضوعا فيما عدا الدعوى المدنية

عن طعن الطاعن الثانى

و حيث ان طعن هذا الطاعن يتحصل فى ان الحكم المطعون فيه لم يرد على اسباب الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة ولم يبين الاسباب والوقائع بالنسبة للاتفاق والمساعدة المستندين لهذا الطاعن وهذا فضلا عن تناقض الاسباب مع ما هو ثابت فى التحقيقات وما تم فى الجلسات .

و حيث ان ما سبق الرد به على طعن الطاعن الاول يصلح ردا على هذا الطعن من جهة عدم مجئ الحكم المطعون فيه وافيا فى الرد على اسباب البراءة الواردة بالحكم الابتدائى ومن جهة الابهام الذى يعيبه الطاعن على الحكم ، اما ما يدعيه الطاعن من ان الحكم المطعون فيه لم يبين وقائع اشتراكه مع الطاعن الاول فى الجريمة المستندة

ونجيب مرقس بك مستشارين ومحمد جلال
صادق بك رئيس نيابة بالاستئناف
ومحمود أمين الهواري أقضى
كاتب المحكمة

أصدرت المحكم الأولى

في الطعن المقدم من

١ - أحمد السيد عامر عمره ٣٧ سنة صناعته
كاتب محام وسكنه طنطا

٢ - عوض سليمان أديب عمره ٣٥ سنة صناعته
وكيل دائرة وسكنه طنطا

٣ - أمين يوسف مرقس عمره ٣٧ سنة صناعته
كاتب وسكنه طنطا

٤ - توفيق إبراهيم حنا عمره ٣٥ سنة صناعته
صايغ وسكنه طنطا

ضد

النيابة العامة في دعواها رقم ٥٩١ سنة ١٩٣٩
المقيدة بجدول المحكمة برقم ٦٣٢ سنة ٩ القضائية

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بانهم في
يوم الاربعاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ الموافق
١٤ رجب سنة ١٣٥٦ بقسم ثاني بندير طنطا
مديرية الغربية أولا - الثلاثة الأول قتلوا عمدا
حميده على شحاته ووديده مرسى وراشد محمد
راشد بان طعنوا الأولى بألة صلبة حادة في مقدم
صدرها وخنقوها وطعنوا الثانية بجسم ضلب
حاد في العنق وخنقوا الثالث وكانوا يقصدون
من ذلك كله قتل المجنى عليهم المذكورين فأحدثوا
بهم الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
والتي اودت بحياتهم وذلك مع سبق الاصرار -
ثانيا - لانهم أيضا في الزمان والمكان المذكورين

من الطاعنين بالذات في تنفيذ جناية أخرى
(القتل) بعد أن أدانهم فيها على أساس
ان تلا منهم مجرد « شريك » لفاعل أصلي
من بينهم لتعذر معرفة الفعل الذي قام به
كل منهم اثناء تنفيذ هذه الجريمة اذ يكفي
الحكم في هذه الحالة أن يبين وقوع هذه
الجناية منهم وطريقة اشتراكهم فيها

(٢) وزن أقوال الشهود وتحويل
القضاء عليها والاستنتاج منها بحسب ما تسوغه
كل ذلك من اختصاص محكمة الموضوع
دون رقابة لمحكمة النقض عليها

(٣) لا يوجب القانون للحكم بعقوبة
الاعدام توافر أدلة خاصة فيكفي لذلك ان
يورد الحكم الأدلة التي اطمأنت المحكمة
إلى كفايتها في ثبوت الجريمة التي تستوجب
هذه العقوبة

(٤) القضاء بعقوبة الاعدام على
الشركاء في جريمة القتل جائز بمقتضى المادة
١٩٩ من قانون العقوبات (الرقم القديم)
فلا محل للطعن في الحكم بطريق النقض في
حالة الحكم عليهم بالاعدام

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب العزة عبدالفتاح
السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك

سرقوا حليا ونقودا مملوكة لحبيده على شحاته ووديده مرسى وذلك بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليهم ما بان اعطوهما مخدرا (اسكوبو لاسين أو ها بوسين) - ثالثا - الرابع في الزمان والمكان المذكورين أخفى بعض قطع الحلى المسروقة « اربع اساور » مملوكة لحبيده على شحاته مع علمه بانها سرقت بطريق الاكراه على الوجه السابق وصفه.

وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احوالهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم الثلاثة الأول بالمواد ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٧١ عقوبات والاخير بالمادة ٢٧٩ - ٢ عقوبات فقرر حضرته بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٨ احوالهم اليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .

ومحكمة جنايات طنطا انتهت سماع الدعوى ثم قضت حضوريا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١٩٤ و ١٩٩ و ٢٧١ و ٣٢ عقوبات للثلاثة الأول و ٢٧٩ عقوبات للاخير بمعاينة كل من احمد السيد عامر وعوض سليمان اديب وامين يوسف مرقص بالاعدام وبمعاينة توفيق ابراهيم حنا بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك على اعتبار انهم في الزمان والمكان المذكورين - اولا - الثلاثة الأول اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة في قتل حبيده على شحاته ووديده مرسى وراشد محمد راشد وذلك بواسطة الضغط بالأيدي على اعناقهم وطعن الأولى في مقدم صدرها وطعن الثانية في عنقها بجسم صلب حاد قاصدين من ذلك كله قتل المجنى عليهم المذكورين حيث حدثت بهم الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتهم وذلك مع

سبق الاصرار وطريقة الاشتراك هي ذهابهم سويا متفقين الى منزل المجنى عليهم ومساعدة بعضهم بعضا في تنفيذ الجريمة باعطاء المخدر والخنق والطنن بالمطواة التي كانوا يحملونها لهذا الغرض . ثانيا - لانهم أيضا في الزمن والمكان المذكورين سرقوا حليا ونقودا مملوكة لحبيده على شحاته ووديده مرسى بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليهما بان اعطوهما مخدرا (اسكوبو لاسين أو ها بوريد) حتى فقدوا قوة المقاومة . والمتهم الرابع في الزمن والمكان المذكورين أخفى بعض قطع الحلى المسروقة (اربع اساور مملوكة لحبيده على شحاته مع علمه بالسرقة) .

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الثلاثة الأولون في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ والاخير في ١٨ منه رقد الأستاذ حافظ نبيه المحامى عن الأول تقريراً بان الحكم المطعون فيه لم يختم في الميعاد القانونى في ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ودعمه بشهادة رسمية دالة على ذلك ، كما قدم الأستاذ سيد بسيونى المحامى عن الثانى تقريراً في ٢ يناير سنة ١٩٣٩ بمعنى التقرير السابق ارفق به شهادة رسمية ايضا كما قدم كذلك الأستاذ محمد مغازى البرقوقى تقريراً عن الثالث في ٣ يناير سنة ١٩٣٩ اشتمل على سبب عدم ختم الحكم في الميعاد وارفق به شهادة رسمية دالة على ذلك ، كما قدم الأستاذ عبد الله الحديدى المحامى عن الاخير تقريراً في ٤ يناير سنة ١٩٣٩ بمعنى التقارير الثلاثة ارفق به شهادة رسمية أيضا .

وبجلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٩ منحت المحكمة الطاعنين اجلا مداه عشرة ايام ليقدم فيه الطاعنون ما يشأمون من الأسباب فقدم الأستاذ فيليب بشاره المحامى عن الأول تقريراً في ١١ مارس

عليهم على ارتكاب الجناية، بل ان اشتراك الطاعن في الجريمة يتنى وجوده بشهادة وهيبه احمد عزام التي قررت ان الطاعن انصرف ولم يحضر اقتسام الغنيمة بين الطاعنين الآخرين .

« وحيث ان مؤدى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني ان الحكم المطعون فيه ذكر ان التحقيق لم يوفق الى معرفة من من المحكوم عليهم باشر جريمة القتل فلا يصح عدلا القضاء عليهم جميعا بعقوبة جنائية ارتكبها احدهم . ومتى كان الفاعل للقتل مجهولا فتكون النية عليه منعدمة بالنسبة للطاعن . ولقد كان القصد المصمم عليه اولا هو السرقة واستعمل المخدر لهذا الغرض وتمت السرقة فعلا والمجنى عليهم في حالة غيبوبة ولم يروا السارق وكل ما عرفوه عن الطاعن وزميليه انهم تناولوا معهم خمرًا فأحسوا بدوار فقدوا معه الرشد فلم يكن السارقون يخشون منهم شيئًا حتى يقتلوهم . وفضلا عن ذلك فان مجرد وجود الطاعن ومن معه في المنزل ليس بدليل على ان القتل حصل منهم اذ لا يمكن اعتبار مساهمتهم في السرقة دليلا على اشتراكهم في القتل مادام الثابت انهم بعد ان اتوا السرقة خرجوا دون ان يراهم انسان وتركوا الباب مفتوحا بما يجوز معه ان يكون قد دخل احد من خصوم المجنى عليهم وانتهر فرصة فقدم الرشد ونفذ القتل فيهم . ومع قيام هذا الاحتمال كان الواجب عدم مؤاخذه الطاعن عن جنائية القتل ومؤاخذه هو وزميليه عن جنائية السرقة التي اعترفوا بوقوعها منهم .

« وحيث ان اوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث تتحصل في أنه لا يوجد في الدعوى من شهود حضروا حادثي القتل والاتفاق على السرقة وأن الأدلة الرئيسية التي قامت على

سنة ١٩٣٩ كما قدم الأستاذ سيد بسيوني المحامي عن الثاني تقريراً في ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ كما قدم الأستاذ عبد السلام زكي المحامي عن الثالث تقريراً في ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ كما قدم الأستاذ مغازي البرقوقي المحامي عن الرابع تقريراً في ١٤ مارس سنة ١٩٣٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .
« وحيث ان مؤدى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول ان بالحكم المطعون فيه قصورا يغيبه ويوجب نقضه لأنه لم يبين ما قام به الطاعن من الأعمال في جنائية السرقة أو في جنائية القتل، ولأنه لم يورد الأدلة التي اعتمد عليها في الحكم عليه بالأعدام وكل ما أورده من ذلك هو ملخص لأقوال الطاعنين الثاني والثالث اللذين اعترفا عليه اعترافاً مبثوراً لا ينهض بذاته دليلاً على ادائته ولم يؤيد هذا الاعتراف بأي دليل آخر . وأقوال الشهود الذين اشار اليهم الحكم لاتدل على الادانة فأقوال عواطف بنت محمد ابراهيم ونبيهة بنت ابراهيم محمد احمد الجنزوري بعيدة عن نسبة وقوع الحادثة الى الطاعن وشهادة على ابراهيم النكلاوي بان الطاعن والمتهم الثالث كانا مع المتهم الثاني حين شرائه المطواه المقول باستعمالها في القتل لا تثبت حصول اتفاهه معهما على ارتكاب الجريمة فضلاً عن ان المطواه لم يثبت انها هي التي استعملت في الجنائية . وفضلاً عن انها ليست بطبيعتها من الآلات القاتلة وأقوال عبد الوهاب سليمان كذلك لا تؤيد وجود اتفاق بين الطاعن وباقي المحكوم

المحكوم عليهم هي اقوالهم والكشوف الطيبة والمعاينة فالكشوف لا تقطع بان القتل وقع من عدة اشخاص وان ذكرت ذلك من قبيل الاحتمال كما أن الثابت من التحقيق أن المحكوم عليهم انما اتفقوا على السرقة بواسطة استعمال المخدر واعدوا عدتهم لتنفيذ ذلك ثم دخلوا منزل المجنى عليهم وقد اعترفوا بذلك . اما شراء المطواة فلم يكن بقصد القتل ولم يقل احد أنه تبين هذا القصد وقت الشراء وعلى الاخص فان ثمنها زهيد ووصفها يدل على انها لا تصلح اداة للقتل وفضلا عن ذلك فانه لو كان القتل مقصودا من قبل لكان من الممكن ارتكابه باستعمال المخدر الذي اتفق على استخدامه في السرقة لاسيما والطاعن يعلم انه يميت اذا زيد في المقدار الذي يؤخذ منه . كما أن تصرفات الطاعن وعوض سليمان (الطاعن الثاني) من ذهابهما الى بائع الخمر وبائع السجائر المجاورين للمنزل محل الحادثة من شأنها نفي قيام ظرف الاصرار على القتل الذي لم يقم الحكم بشأنه على وقائع واضحة ومقنعة . اما عن القتل الذي حصل فان المستفاد من اقوال المحكوم عليهم أن النية على تنفيذه طرأت مفاجأة وفي محل الحادثة بعد وقوع السرقة المتفق عليها ويضيف الطاعن أن ماساقته المحكمة من الوقائع المكونة لجريمة السرقة لا تؤدي إلى وقوع القتل بطريق الاشتراك كما قالت لأن جريمة السرقة باستعمال المخدر التي تم الاتفاق عليها وحدها من قبل مستقلة عن جريمة القتل التي تمت بواسطة الخنق والطعن بالمطواة وعلاوة على هذا فان الحكم لم يبين من المرتكب لكل فعل من افعال هذه الجريمة ولم يذكر كيفية الاتفاق على ارتكابها والوقائع الثابتة من اعتراف المحكوم عليهم وشراء المطواة وتلك

الآلة الغير القاتلة واعطاء المخدر بمقادير غير قاتلة كل ذلك ينفي ظرف سبق الاصرار على القتل الذي ارتكب تحت عامل فجائي قضت به ظروف وجود السارقين في منزل المجنى عليهم بحالة توجب الرية .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه ادان الطاعنين الثلاثة الاول اولا - في جناية اشتراكهم بعضهم مع بعض بطريق الاتفاق والمساعدة في جناية قتل حميده بنت علي شحاته ووديده بنت مرسى وراشد محمد راشد وذلك بواسطة الضغط بالأيدي على أعناقهم وطعن الاولى منهم في مقدم صدرها وطعن الثانية في عنقها بجسم صلب حاد قاصدين من ذلك كله قتل المجنى عليهم حيث احدثوا بهم الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم ، وكان ذلك مع سبق الاصرار . وكانت طريقة اشتراكهم هي ذهابهم سويا متفقين إلى منزل المجنى عليهم ومساعدة بعضهم بعضا في تنفيذ الجريمة باعطاء المخدر والخنق والطعن بالمطواة التي كانوا يحملونها لهذا الغرض وثانيا - في جناية سرقتهم حليا وتقودا لحميده علي شحاته ووديده مرسى بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليهما بأن أعطوهما مخدرا . اسكوبولامين او هايوسين . حتى تفقدوا قوة المقاومة . وذلك طبقا للمواد ٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ١٩٤ و ١٩٩ من قانون العقوبات القديم عن الجناية الاولى والمادة ٢٧١ من القانون المذكور عن الجناية الثانية ووقع على كل منهم عقوبة الاعدام في جناية الاشتراك في القتل طبقا للمادة ١٩٩ عقوبات لارتباطها بجناية السرقة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

وحيث ان واقعة الدعوى كما حصلت
المحكمة من التحقيقات التي أجرتها تتلخص في أن
المتهمين الثلاثة الأول (الطاعنين الثلاثة الأول)
اتفقوا على سرقة مصوغات حميده على شحاته
ووديده مرسى وعلى قتلها هما والخادم راشد
محمد راشد فأعدوا لذلك العدة بأن سافر المتهمان
الثاني والثالث إلى القاهرة لشراء مخدر للاستعانة
به وقت ارتكاب الجريمة وقام المتهم الثالث
بشراؤه فعلا من صيدلية بالقاهرة بمقتضى تذكرة
مطبوع عليها اسم الدكتور محمد فريد المقيم بينها
الذى لا وجود له وموقع عليها بامضاء منسوب
لهذا الدكتور الوهمى ودفع ثمن المخدر من
مبلغ ثلاثة جنيهات كان المتهم الثاني قد اقترضه
لتففيذ الاتفاق مع المتهم الرابع بحضور المتهم
الثالث بمقتضى سند جعله في صورة عقد رهن
رأديو شهد عليه المتهم الثالث . ولما عاد الاثنان
إلى طنطا حيث وقعت الحادثة أبلغا المتهم الأول
بذلك . وهذا من جانبه قد قام بتنفيذ الخطة التي
رسموها من قبل بإبلاغ الصحة بأن البغى
المدعوة بخاظرها السيد التي تشتغل بمنزل حميده
بنت على شحاته مريضة ، وكان غرضهم من ذلك
إخلاء المنزل منها حتى يسهل عليهم تخدير باقى من
فيه . وفعلاتين من الكشف على هذه البغى
أنها مريضة فرحلت إلى الحوض المرصود في ١٥
سبتمبر سنة ١٩٣٧ وخلا المنزل إلا من الثلاثة
المجنى عليهم . وفي يوم ٢٨ سبتمبر هم المتهمون
المذكورون بتنفيذ ما اعزموا عليه من السرقة
بواسطة التخدير وكانوا قد عقدوا النية أيضا
فيما بينهم على قتل المجنى عليهم عقب تمام السرقة

حتى لا ينكشف أمرهم فاشترى مطواة لاستعمالها
في القتل الذى اتفقوا عليه ، واقتنوا ثلاثتهم
بصلاحيتها لهذا الغرض بعد معاينتها ثم شربوا
خمرا بمنزل المتهم الثاني مع خلياته وظلوا به حتى
منتصف الساعة الثانية عشرة مساء ثم خرجوا
هم الثلاثة إلى منزل حميده إحدى المجنى عليهم
لتففيذ جريمتي السرقة والقتل وأخذ المتهم الثاني
معه قفازا من الجلد ليزيل به آثار ما قد يعلق باثاث
المنزل من بصمات حتى لا يمكن الاهتداء إلى
أشخاصهم ثم اجتمع الثلاثة في غرفة ووديده مرسى
بالمنزل المذكور وعكفوا على معاينة الخمر مع
وديده ثم انضمت اليهم حميده ولعبت الخمر
بعقولهم فتعالت أصواتهم وقوات ضحكاتهم
حتى لقد ميزت صوت المتهم الأول البغى عوادف
محمد ابراهيم التي يلاصق منزلها منزل حميده
وكانت الساعة وقتئذ الثانية صباحا فانسأ أحدهم
وقدم للخادم كاسا من الخمر فيه بعض المخدر
المسمى «اسكوبولا مين اوهايوسين» وهو الذى
اشتروه من قبل لذلك فما أن شربه حتى استلقى
مكانه ثم هيئت للمتهم الثالث فرصة خروج زميله
وحميده ووديده من الغرفة فوضع في كأس كل
من الأخيرتين بعض المخدر فلما عادوا إلى أمكنتهم
بالغرفة تناولوا كؤوسهم فشربت حميده ووديده
كأسيهما ، ولما استشعرت حميده أثر المخدر
انتقلت إلى غرفتها وكانت وديده هي الأخرى
قد اعتراها النوار فاستلقت بجوار سريرها
وعندئذ بدأ المتهمون في تنفيذ اتفاقهم من
سرقة ثم قتل فانتزع أحدهم المصوغات من صدر
وديده ومن يديها بينما كان الآخرون يخنقون

معروف شهد بذلك كما كانت ابتاعت في اليوم السابق على الحادثة من صائغ آخر مصوغات أخرى ضبط بعضها ضمن المصوغات مع المتهم الثالث ودفعت من ثمن هذه المصوغات جزءا وأعطت على نفسها كميالة بياقي الثمن وظهر من المضاهاة أن بصمة الختم الموقع به على هذه الكميالة هي بصمة ختم حميده الذي عثر عليه رجال المباحث في خربة بجوار منزل المتهم الثاني كان المتهمون قد القوه فيها .

وقد استند الحكم في إدانة المتهمين الثلاثة الأول على الاعترافات التي أدلوا بها وعلى شهادة الشهود العديدين وعلى تقرير الطبيب الشرعي والتحليل الكيميائي وعلى المعاينة التي أجريت بمنزل المجنى عليهم وبمنزل المتهم الثاني وعلى ما ضبط من المصوغات والأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة

عن الطعن المقدم من الطاعن الأول

وحيث أن الحكم بعدما أفاض في بيان ظروف تعارف الطاعنين الثلاثة الأول ، وكيف نبتت بأذهانهم فكرة ارتكاب جناية السرقة ، وكيف مهدوا لارتكابها ، والطريقة التي رسموها لتنفيذها ، وما قام به كل منهم من الأعمال في سبيل ذلك ، وكيف نشأت عندهم فكرة القتل وكيف دبروا لتنفيذ هذه الفكرة ، وأعدوا لها العدة قبل أن يرتكبوا السرقة بوقت طويل وكيف اقترفوا الجريمة السرقة والقتل ، مستمدا هذا البيان من وقائع ثابتة ومن اعترافات الطاعنين أنفسهم وما أدلى به الشهود وما دلت عليه المعاينة والكشوف الطبية وغير ذلك — بعد ما أفاض في بيان ذلك كله انتهى إلى القول

الخادم حتى توفي ثم عادا إلى وديده فاجتمع الثلاثة حولها وطعنها أحدهم بالمدينة في رقبته حتى توفيت ثم انتقل الثلاثة إلى غرفة حميده وكانت هي الأخرى مخدرة لا تعي فجردوها أيضا من مصوغاتها وقد كسر أحدهم خواتمها أثناء استخراجها من أصبعها ثم طعنها أحدهم بالمدينة في صدرها طعنة مزقت الكبد ووضع على أنفها وفمها قطعة من القماش وضغط عليها حتى توفيت وانتزع أحدهم كيس النقود الذي كان بصدرها وثان بداخله أيضا ختم من النحاس مبصوم باسمها كما أخذ أيضا مفتاح المنزل . ولما تمت جريمة السرقة والقتل على هذه الصورة أخذ المتهم الثاني في استعمال قفازه في إزالة آثار البصمات التي قد تكون علقته بالأكواب أو الزجاجات أو بالابواب والنوافذ وقطع الأثاث ، وبعد ذلك القوا بالقفاز وبالمدينة في المرحاض ثم غادروا المنزل بعد أن اطمأنوا إلى خلو الطريق من المارة . وفي طريقهم إلى منزل المتهم الثاني القوا بالمفتاح على جسر السكة الحديد ووصلوا إلى هذا المنزل في منتصف الساعة الرابعة صباحا فوجدوا به وهيبه خلية المتهم الثاني فسألته عن سبب غيبتهم طيلة الليل فلم يردوا عليها وأمرها خليتها بالنوم فذهبت ثم ترك المتهم الأول زميله إلى منزله بقرية محلة مرحوم وفي الصباح الباكر عاد إليها ثم خرج الثلاثة والمصوغات في جيب المتهم الثالث فتناولوا الفطور في مطعم ثم جلسوا على مقهى وبعد قليل تركهما المتهم الأول ثم ذهب الآخران إلى منزل المتهم الرابع وهو صائغ فباعاه زوجين من الأساور دفع ثمنهما خمسة وخمسين جنيا . وقد كانت حميده ابتاعتهما بمبلغ ١١٧ جنيا من صائغ

رقابة لمحكمة النقض عليها فيه . وأما ما يثيره الطاعن من ان الحكم لم يبين الأدلة التي سوغت الحكم عليه بالقصاص فمردود بأن القانون لا يوجب توافر أدلة خاصة لتوقيع عقوبة الاعدام فيكفي لذلك أن يورد الحكم الأدلة التي اطمأنت المحكمة الى كفايتها في ثبوت مقارفة المتهم الجريمة التي تستوجب هذه العقوبة وقد أفاض الحكم في بيان تلك الأدلة .

عن طعن الطاعنين الثاني والثالث

د وحيث انه مع تجريد هذين الطعنين من المسائل الموضوعية التي غشيا بها والتي لا تصلح لأن تكون أساسا للطعن بطريق النقض لا يبقى إلا قول الطاعن الثاني انه ما دام الفاعل بالذات لجريمة القتل لم يهتد إلى معرفته فتكون نية القتل بالنسبة له هو منعدمة وقول الطاعن الثالث ان الحكم لم يثبت توافر ظرف سبق الاصرار بأدلة مقنعة وان هذا الظرف منتف لأن القتل ارتكب تحت تأثير عامل فجائي قضت به ظروف وجود السارقين في منزل المجنى عليهم .

د وحيث ان الحكم قد بين توفر نية القتل لدى الطاعنين جميعا بقوله انها واضحة من ظروف الدغوى واستعمال آلة حادة في مقتل من جسم المجنى عليهما حميده ووديده وطعن الأولى في صدرها وتمزيق الكبد وقطع الأوعية الرئيسية لعنق الثانية ومن علامات الخنق التي ظهرت في الثلاثة المجنى عليهم أثناء الاجهاز عليهم ومن الباعث على ارتكاب الجريمة وهو عدم تكشف أمر الجانين فيما بعد . وهذا كاف لاثبات توافر نية القتل لدى جميع من ساهموا فيه . ولئن كان القاتل مجهولا فان شريكه في القتل يعاقب على جنائية القتل العمد متى كان فعل اشتراكه مقترنا بعلمه بها

باعتبار كل من الطاعنين فاعلا أصليا في جنائية السرقة وشريكا في جنائية القتل إذ ذكر ان الطاعن الأول وان كان ينكر اشتراكه في الجريمةتين إلا انه كان حاضرا لتنفيذهما وانه شريك فيهما وذلك ثابت بما قاله هو من انه اجتمع مع زميله عند شراء المديية التي استعملت في القتل وفي منزل المتهم الثاني وفي مكان الجريمة حتى الساعة الواحدة والنصف ومن شهادة وهية احمد عزام بأنه حضر مع زميله للنزل بعد ارتكاب الجريمة ومن شهادة عواطف ونبيهة البغين بأنهما كانتا تميزان صوته وهو بداخل حجرة وديدة بمحل الحادثة ومن اعترافه بأنه كان يعاقر الخمر معها ومع زميله ومن اعتراف زميله بوجوده معهما حتى تمت الجريمةتان . وظاهر من ذلك ان الحكم قد بين بما فيه الكفاية الأعمال التي قام بها هذا الطاعن في تنفيذ جنائية السرقة التي عده فاعلا أصليا فيها مع زميله ، ولم يكن الحكم في حاجة الى بيان الأعمال التنفيذية التي قام بها كل من الطاعنين بالذات في تنفيذ جنائية القتل بعد ان أدانهم فيها على أساس ان كلا منهم مجرد شريك لفاعل أصلي من بينهم لتعذر معرفة الفعل الذي قام به كل منهم أثناء تنفيذ هذه الجريمة وكفى الحكم في هذه الحالة ان يبين وقوع هذه الجنائية منهم وطريقة اشتراكهم فيها . فما يزعم هذا الطاعن بوجه الطعن من قصور الحكم في البيان هو زعم فاسد وكذلك ما يزعمه من ان ما أورده الحكم من شهادة الشهود لا يدل على ادانته ، فضلا عن انه زعم فاسد أيضا ، فانه لا شأن لمحكمة النقض به لأن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها والاستنتاج منها بحسب ما تسوغه - كل ذلك من اختصاص محكمة الموضوع دون

وهذا العلم قد أثبتته الحكم بوضوح على الطاعن عند اثباته عليه طريقة اشتراكه في الجريمة التي اتفق مع زميله على ارتكابها .

وحيث ان الحكم كذلك قد بين ظرف سبق الاصرار قائلا أن ظروف الدعوى تدل عليه لما هو ثابت من شراء الطاعنين الثلاثة لاداة القتل وهي المدية في اليوم السابق على الحادثة ومن معانيهم لها وثبتهم من صلاحيتها وانتقالهم لمنزل المجنى عليهم حاملين هذه الآلة في منتصف الليل تقريبا وذهاب الطاعنين الأول والثالث قبل ذلك لتفقد حالة المنزل والقاطنين فيه الى غير ذلك مما بينه الحكم من الظروف والبواعث التي اجتمعت لدى القاتلين فدفعتهم الى التصميم على جريمة القتل قبل مباشرتها بوقت طويل وارتكابهم هذه الجريمة فعلا بعد ذلك تنفيذا لهذا التصميم وهذا البيان كاف لاثبات توافر ظرف سبق الاصرار . أما قول الطاعن الثالث أن الآلة التي استعملت في القتل وهي المدية لا تصلح له بطبيعتها فقول لا يؤبه له مادام الثابت أن القتلة قد فكروا في استعمال هذه الآلة للقتل وأعدوها واستعملوها فعلا فيه وتم لهم مقصدهم بها .

وحيث انه عن القضاء بعقوبة الاعدام على الطاعنين فإن الحكم - بناء على ما ذكره من الاسانيد قد اعتبر الطاعنين الثلاثة شركاء في جريمة القتل مع سبق الاصرار لشروع أفعال القتل بين الثلاثة حيث كانوا هم وحدهم وقت القتل مع المجنى عليهم ولما تبين من الكشف الطبي من أن جريمة القتل قام بها أكثر من واحد كما يدل عليه ما وجد بوديده من علامات الخنق وجروح بالآلة حادة ، وما شوهد بحميده من علامات الخنق وجروح في الصدر ، وما شوهد براشد محمد راشد من علامات اسفسيكيا الخنق . وما دام الحكم قد أثبت على

الطاعنين اتفاقهم على ارتكاب القتل وإصرارهم عليه فهم جميعا مسئولون عنه على أساس مساهمتهم بطريق الاشتراك فيه كما ذهب اليه الحكم . وإذا هو أدانهم بناء على ذلك بمقتضى المادة ١٩٩ التي تخول توقيع عقوبة الاعدام على المشاركين في القتل المستوجب لتلك العقوبة فإنه لم يخالف القانون في شيء .

عن طعن الطاعن الرابع

وحيث ان الطاعن الرابع ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أولا - لم يبين الواقعة بيانا كافيا فقد قال في موضع ان الطاعنين الثاني والثالث ذهبا الى هذا الطاعن وباعا له الأساور بثمن قدره ٥٥ جنيها وقال في موضع آخر أن الطاعن الثاني اعترف بأنه ذهب مع الطاعن الثالث اليه وباعا المصاغ وأنه دفع لهما هذا المبلغ . ذكر الحكم ذلك في حين أن أقوال الطاعن الثالث المذكور صريحة في جميع أدوار التحقيق بأن الطاعن الرابع دفع مبلغ ٥٥ جنيها على أن يدفع باقي الثمن وقدره مائة جنيه في الساعة ٤ من اليوم نفسه فما أثبتته المحكمة من الوقائع على لسان الطاعن الثالث يخالف ما قاله نفس هذا الطاعن بالتحقيقات وثانيا - لا يوجد من دليل على الطاعن سوى أقوال الطاعنين الثاني والثالث عليه ولا يصح التعويل على أقوالهما قانونا لأنها فضلا عن كونها لم تتأيد بضبط المسروقات أو بدليل مادي آخر فإنها صادرة عن مجرمين خطيرين ومن ذوى السوابق وفضلا عن ذلك فإن المحكمة استندت في ثبوت واقعة البيع على أقوال الطاعنين الثاني والثالث المذكورين جملة مع أن أقوالهما قد تناقضت مرارا فالطاعن الثالث قرر أولا بواقعة البيع وذكر ظروفه ولكن الثاني خالفه في روايته ثم بعد ذلك اعترف الاثنان باتفاق

<p>وقت الشراء بسرقتها و حيث ان كل ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه ليس الامتازعة منه فى تقدير المحكمة لما توصلت به الى تكوين عقيدتها بأدائته من الأدلة التى أوردتها والتى تسوغ ما انتهت اليه منها . وهذا أمر موضوعى هى وحدها صاحبة الحق فيه ولا رقابة عليها فيه فيتعين رفض طعنه موضوعا .</p>	<p>الطاعن معهما وتحريضه لهما على الجريمة فكان يجب على المحكمة أن تتخير ما يروقها من هذه الأقوال المختلفة بعد أن تسردها وتدعم ما ترى الأخذ به منها بما يؤيده ولكنها لم تفعل بل أجملت الدليل إجمالا . وثالثا - دلت المحكمة على ركن العلم بالسرقه بان الطاعن الثانى يمت بصلة القربى للطاعن ولأنه ليس فى مقدوره اقتناء هذا المصاغ الذى باعه له . وهذا التدليل قائم على مجرد الفرض لأن الطاعن لم يقل بانه اشترى المصاغ حتى يمكن تحقق هذا الفرض لديه كما أنه لم يقل أحد بان الطاعن الثانى يمت الى الطاعن بصلة القربى والواقع أنه لا يوجد بينهما سوى مجرد مصاهرة بعيدة كما هو ثابت فى أوراق الدعوى هذا وقد عززت المحكمة أقوال الطاعنين الثانى والثالث بان احدهما أرشد عن الفيستان الذى كانت ترتديه زوجة الطاعن الرابع وهذا يخالف للثابت فى الأوراق لأن الطاعن الثالث لم يحضر لمنزله اثناء عملية رهن الراديو من قبل بل حضر الى دكانه فضلا عن ان عقد رهن الراديو محررا باسم الطاعن الرابع لا باسم القونس وأخيه فؤاد كما قال الحكم ، هذا والمحكمة قد تناقضت مع نفسها حينما قالت ان الطاعن الرابع ارسل خادمه الى الطاعن الثانى للتخلص من الراديو لقطع الصلة بينهما فى حين أنها هى قد قالت من قبل ان رهن الراديو كان باسم شخص آخر</p>
<p>و حيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن المقدم من جميع الطاعنين على غير أساس ويتعين رفضه .</p>	<p>و حيث ان الحكم المطعون فيه أدان هذا الطاعن فى جريمة اخفائه المسروقات مع عليه بسرقتها مستندا فى ذلك الى الأدلة التى أوردتها ومنها ما استخلصته المحكمة من أقوال المتهمين الثانى والثالث عليه من يعهما اليه المصاغ المسروق فى نفس يوم الحادثة وانه كان يعلم</p>
<p>فلنر هذه الايجابيات حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .</p>	
<p>٣٥ ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ١ — تفتيش . بطلانه ٢ — اذن بالتفتيش . وجود قرائن ومخبرات سابقة المبادئ القانونية (١) لا يقبل وجه الطعن الذى يقول ببطلان التفتيش لأنه لم يصدر به أمر من النيابة اذا كان الحكم المطعون فيه ذكر صدور الأمر وتاريخه واذ كان اقتناع المحكمة هذا قائما على ما يسوغه فهو تقدير موضوعى لا محل لاثارة الجدل بشأنه امام محكمة النقض (٢) لا يجوز القول بأن النيابة غير مقيدة فى أذنها للبولىس للتفتيش بوجود</p>	

قرائن أو تحقيقات سابقة، هذا القول لا يجوز ولكن اذا ثبت في الحكم المطعون فيه انه فضلا عن ذلك فان البوليس استصدر اذنا من النيابة على رافع النقص بعد أن قام بتحرياته وتجمعت لديه شهادات كثيرة تؤيد اتجاره بالمخدرات وأن هذه القرائن والتحريات تغني عن اجراء تحقيق فان هذا الذي ذكره الحكم يتفق ونص القانون اذ يكفي لاصدار النيابة اذنها للبوليس بتفتيش منزل متهم أن تقوم لديها قرائن على ارتكابه لجناية او جنحة معينة دون حاجة لاجراء تحقيق قبل التفتيش

(المادتان ٢٩ و ٣٠ م. قانون تحقيق الجنايات)
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا .

ومن حيث ان الطعن صحيح شكلا

«وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد خالفت محكمة أول درجة فيآراءه بخصوص الاذن الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بتفتيش منزل الطاعن أن تبين ما إذا كان ضابط المباحث الذي قام بالتفتيش يعلم فعلا بهذا الاذن عند اجرائه التفتيش . أما وهي لم تفصح عن ذلك فقد جاء حكمها قاصر الأسباب مستوجب الالغاء .

«وحيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه

أن الدفاع عن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بطلان التفتيش قولا منه أنه لم يصدر به أمر من النيابة فرد عليه الحكم . بأنه تبين من أوراق القضية أن النيابة هي التي أذنت بتفتيش منزل المتهم الثاني (الطاعن) وصرحت للبوليس بذلك (راجع اذن التفتيش المؤرخ في ١٣-١٢-١٩٣٧ نمرة ٤٠٣ المرفق بمحضر البوليس) فيكون الادعاء بعدم وجود هذا الاذن على غير أساس ومن هذا يبين ان محكمة الموضوع اقتضت بأن اذن التفتيش الصادر من النيابة هو الذي استمد منه البوليس حق تفتيش منزل الطاعن . واذا كان اقتاعها هذا مؤسسا على مايسوغه فهو اذن تقدير موضوعي لا محل لاثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . أما ادعاء الطاعن الآن بأن الضابط لم يكن يعلم بهذا الاذن فهو نزاع موضوعي لا محل لعرضه على محكمة النقض لأول مرة على أن فيما ذكره الحكم بشأن اذن التفتيش ما يؤدي إلى أن ضابط البوليس كان يعلم به وأجرى التفتيش على مقتضاه .

«وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية أخطأت حين قالت أن النيابة غير مقيدة في اصدار اذن التفتيش بوجود قرائن أو اجراء تحقيقات سابقة وان البوليس استصدر في هذه القضية اذنا من النيابة بعد أن تجمعت لديه شهادات كثيرة وان هذه القرائن والتحريات تغني عن اجراء تحقيق . ان قول المحكمة هذا فيه خروج على صريح النص لأن المستفاد من المادتين ٢٩ و ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات أن التفتيش يجب أن يكون اداة تحقيق لجريمة ظهرت لا وسيلة كشف لما لم يتمخض عنه الواقع بعد .

«وحيث انه وان كان الحكم قد أخطأ فيما أورده من أن النيابة غير مقيدة في اذنها للبوليس بالتفتيش بوجود قرائن أو تحقيقات سابقة، إلا أنه عقب على هذا القول بما يأتي « حيث أنه فضلا عن ذلك فإن البوليس استصدر اذنا من النيابة ضد المتهم الثاني (الطاعن) بعد ان قام وتجمعت لديه شبهات كثيرة تؤيد انجازه بالمخدرات وهذه القرائن والتحريات تغني عن اجراء تحقيق وهذا الذي ذكره الحكم يتفق ونص القانون . اذ يكفي لاصدار النيابة اذنها للبوليس بتفتيش منزل متهم أن تقوم لديها قرائن على ارتكابه لجناية أو جنحة معينة دون حاجة لاجراء تحقيق سابق على التفتيش (المادتان ٢٩ و ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات) . ومادام الحكم المطعون فيه قد اثبت أن اذن النيابة بالتفتيش صدر بناء على التحريات التي اجراها البوليس ضد الطاعن واسفرت عن أنه ممن يحرزون المخدرات ، فقد كان لهذا الاذن بالتفتيش ما يسوغه قانوننا ولذلك يكون ما اشتمل عليه الحكم من حق النيابة المطلق في الاذن بالتفتيش خطأ لا تأثير له في سلامة الحكم ، إذ بدونه يستقيم بما اشتمل عليه من أسباب أخرى .

«وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن دفع التهمة بأن شهادة المتهم الآخر مصطفى خضر بأنه اشترى الافيون منه في اليوم السابق على ضبطه يستحيل أن تكون صحيحة لأن الطاعن كان مقبوضا عليه في ذلك اليوم ، كما دفع بأن قطعة المخدر التي قيل بضبطها في منزله لا بد أن تكون مدسوسة عليه من رجال البوليس لحصول تعد سابق منه عليهم قدم من أجله إلى محكمة الجنح وما تزال قضيته منظورة وقد أخذت المحكمة

الابتدائية بدفاعه ولكن المحكمة الاستئنافية الغت حكمها وردت على هذا الدفاع بأسباب قاصرة . «وحيث ان الحكم المطعون فيه دلت على ادانة الطاعن بما كان من اعتراف المتهم الآخر بشرائه المخدر من الطاعن ، ثم بما كان من تفتيش منزله بمعرفة رجال الحفظ بحضور الطاعن شخصيا وضبط المخدر مخبأ في فراش نومه . ثم رد الحكم على ما ادعاه الطاعن من دس الافيون له . بأنه لم يقم عليه دليل وفضلا عن ذلك فإن رجلى البوليس بيومي عليان واحمد رفاعي لم يكونا ضمن القوة التي هاجمت منزله وقت تفتيشه ومن هذا كله يتضح أن ما جاء بوجه الطعن ليس إلا مناقشة موضوعية لما جاء بالحكم المطعون فيه للتدليل على الادانة ولدحض دفاع الطاعن ، وهو مالا سبيل لطرحه على بساط البحث لدى محكمة النقض

«وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن محمود مرسى مكي ضد النيابة رقم ٥٠٦ سنة ٩ ق)

٢١

١٥ مايو سنة ١٩٣٩

١ - مرقعة . شروع . نسلق

٢ - اثبات . أقوال متهم على آخره . عدله

المبادئ القانونية

(١) النسلق قانونا في جريمة السرقة

هو دخول اللص في المحل الذي أراد ارتكاب السرقة فيه من غير بابه أيا كانت الطريقة التي استعملها لهذه الغاية يستوى في ذلك أن يكون قد استعمل لهذا الغرض سلها أو صعد على جدار المنزل أو وثب اليه من نافذة

شروعاً في سرقة بل العمل الذي صدر من الطاعنين لا يعدوان يكون تصميماً من المتهمين تبعه سير الى ناحية دار المجنى عليه وليس في كلا الأمرين الا اعمال تحضيرية لاتعد شروعاً . ويضيف الطاعنان الى ذلك أن الحكم قال بعدم دخولهما مع الآخرين المنزل وانهم لو دخلوه فعلاً لكانت فعلتهم معاقبا عليها بعقوبة خاصة غير عقوبة الشروع في السرقة . اما ما تحدثت الحكم عنه من اعتراف بعض الطاعنين فانما كان اعترافاً عن النية وهو ما لا عقاب عليه .

وحيث ان الواقعة التي اثبتها الحكم المطعون فيه هي ان الطاعن الثالث تاروز قليني جار المجنى عليه عرف ان لدى هذا الأخير كميات من الحبوب فانفق مع الباقيين على سرقتها وحضر هؤلاء الى منزله وانتظروا به الى ما بعد منتصف ليلة الحادثة ثم صعدوا الى سطحه واجتازوا سطح منزل مهجور ثم وصلوا الى سطح منزل المجنى عليه وكان معهم زكايب لوضع الحبوب فيها وكان أولهم يحمل سلاحاً فأحس المجنى عليه بوقع اقدامهم فوق سطح منزله وفطن الى انهم لصوص فاستغاث وعندئذ وثب الطاعنون من أعلى السطح الى الحارة هاريين وحضر على الاثغائة بعض رجال الحفظ وتمسكوا من ضبط الأول والثاني اللذين اعترفا بحضورهما مع الباقيين للسرقة .

وحيث ان الواقعة التي اثبتها الحكم بالكيفية المتقدمة تفيد ان الطاعنين وصلوا الى سطح منزل المجنى عليه بواسطة التسلق . لان التسلق قانوناً هو دخول اللص في المحل الذي اراد ارتكاب السرقة فيه من غير بابه أيا كانت الطريقة التي استعملها لتحقيق هذه الغاية . يستوى في ذلك ان يكون قد استعمل لهذا الغرض سلماً او صعد على جدار

أو هبط اليه من أى ناحية . واذ كان التسلق ظرفاً مادياً مشدداً للعقوبة بالسرققات فارتكابه يعد بدء تنفيذ لانه جزء من الركن المادى في الجريمة المذكورة . ولحكمه الموضوع أن أن تعده شروعاً في سرقة حين يتضح لها من عناصر الدعوى وأدلتها أن الغرض الذي رمى اليه المحكوم عليه من وراء هذا التسلق كان السرقة

(٢) لمحكمة الموضوع أن تأخذ باقوال متهم على آخر في الدعوى وتبنى عليها الأدانة حتى مع عدول المعترف عن اعترافه اذ الأمر في ذلك يرجع لتقديرها لهذا الاعتراف كعنصر من عناصر الدعوى . وليس بلام قانوناً أن يعزز هذا الاعتراف بقرائن أخرى اذ العبرة باطمئنان المحكمة اليه (٣) اذا ثبت في محضر جلسة المحاكمة أن شاهدي الاثبات حضرا واستبعدا عن قاعة الجلسة دل ذلك على انهما أقيدا الى الغرفة المخصصة للشهود طبقاً للقانون

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

من حيث ان الطاعنين الأول والثاني لم يقدموا اسباب طعنهما فهو اذن غير مقبول شكلاً . اما طعن الطاعنين الثالث والرابع فصحيح شكلاً . وحيث ان مبنى الوجهين الأول والرابع من التقرير الأول وما جاء بالتقرير الثاني هو أن محكمة الموضوع اخطأت في تطبيق القانون اذ الواقعة التي اثبتها الحكم المطعون فيه لاتعتبر

المنزل . او وثب اليه من نافذة . أو هبط اليه من أى ناحية . واذ كان النسلق ظرفاً مادياً مشدداً للعقوبة في السرقات فارتكابه يعد بدء تنفيذ لانه جزء من الركن المادى في الجريمة المذكورة ولذا فقد كان لمحكمة الموضوع ان تعدده شروعا في سرقة بعد ان اتضح لها من عناصر الدعوى والأدلة التى اوردتها ان الغرض الذى رمى اليه الطاعنون من وراء هذا التسلق كان السرقة .

وحيث ان الوجه الثانى بنى على ان محكمة الموضوع استندت في ادانة الطاعنين الثالث والرابع الى اعتراف الطاعنين الاول والثانى في التحقيقات مع انهما عدلا عنه امام المحكمة ولا يوجد في الدعوى ما يعززه .

وحيث ان لمحكمة الموضوع ان تأخذ باقوال متهم على آخر في الدعوى وتبنى عليها الادانة متى اطمأنت اليها . حتى مع عدول المعتبر عن اعترافه . اذ الامر في ذلك يرجع الى تقديرها لهذا الاعتراف كعنصر من عناصر الدعوى . وليس بلام قانونا ان يعزز هذا الاعتراف بقرائن أخرى . اذ العبرة باطمئنان المحكمة اليه . على ان الاعتراف الذى اخذت به المحكمة في الدعوى جاء مؤيداً بأدلة وقرائن استعرضها الحكم المطعون فيه .

وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في ان القانون يقضى بوضع الشهود في غرفة خاصة . وقد حضر في القضية شاهد اثبات والثابت في محضر جلسة المحاكمة حضور شاهد واحد وانه استبعد عن قاعة الجلسة في محل خاص . ولم يذكر شيء عن الشاهد الآخر . وفي هذا ما يشكك في صحة

الاجراءات .

وحيث ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة هو ان شاهدى الاثبات حضرا واستبعدا عن قاعة الجلسة مما يفيد ان الاثنتين اقتيدا الى الغرفة المخصصة للشهود طبقا للقانون . ومن هذا بين ان ماجاء في وجه الطعن غير صحيح .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض طعن الطاعنين الثالث والرابع موضوعا .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للأول والثانى من الطاعنين . وبقبول طعن الباقيين شكلا ورفضه موضوعا

(طعن بشرى رزق مجلى وآخرين ضد النيابة رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق)

٢٢

١٥ مايو سنة ١٩٣٩

تشرذ . طفل عمره أقل من خمس عشرة سنة

المبدأ القانونى

ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم بعد أن أورد حالات التشرذ والاشتباه وغيرها وبين أحكام هذه الحالات نص في المادة ٣١ منه على ان هذه الأحكام لا تسرى على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص ان جريمة التشرذ وغيرها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تتحقق ابدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح

فلا تنطبق عليها المادة ٦٧ من قانون العقوبات
اذ لا جريمة فيها (١).

الوقائع

اقامت النيابة الدعوى ضد زين احمد على
متهمة إياه بأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨
بدائرة بندر أسيوط، عاد لحالة التشرد رغم
انذاره متشردا بتاريخ ١١ اغسطس سنة ١٩٣٨
بان لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش، وطلبت
معاقبته بالمواد ١-١ و ٣ و ٦ و ٣ و ٧ و ١٠ و ٢٤ و ٣٠
من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣.

ومحكمة جنح أسيوط الجزئية بعد أن سمعت
الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ ديسمبر
سنة ١٩٣٨، عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم
ثلاثة شهور مع الشغل والنقاذ وبوضعه تحت
مراقبة البوليس سنة تبدأ من اليوم التالى لانقضاء
عقوبة الحبس المقضى بها عليه.

استأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره.
ومحكمة أسيوط الابتدائية الاهلية نظرت
الدعوى بهيئة استئنافية، وحكمت حضوريا بتاريخ
٦ فبراير سنة ١٩٣٩ - بقبول الاستئناف

(١) المادة ٦٧ من قانون العقوبات إذا ارتكب
الصغير الذى تزيد سنة عن اثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس
عشرة سنة. كاملة أية جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه
بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التى
صت عليها المادة السابقة فى الجنايات ان يأمر بتسليم
المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقا لاحكام
المادة ٦٥

وكذلك يجوز له فى مواد الجنح والجنايات ان يأمر
ارسال المتهم إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من
قبل الحكومة.

شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتسليم
المتهم لوالده (تطبيقا للبادة ٦٧ عقوبات)
الذى تعهد بمسئوليته عن حسن سير ابنه فى
المستقبل.

فطعن حضرة رئيس نيابة أسيوط، بالتوكيل
عن حضرة صاحب العزة النائب العمومى؛ فى هذا
الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٢ فبراير سنة
١٩٣٩ وقدم حضرة رئيس النيابة تقريرا بأسباب
الطعن فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩.

وبجلسة اليوم (١٥ مايو سنة ١٩٣٩)
سمعت المحكمة الدعوى على الوجه المبين بمذكرة
الجلسة.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا.

ومن حيث ان الطعن حاز شكله القانونى .
ومن حيث ان النيابة تنعى بوجه الطعن المقدم
منها على الحكم المطعون فيه انه اخطأ إذ ادان
المتهم فى جريمة التشرد بعد أن اثبت للمحكمة
الاستئنافية ان سنه تقل عن خمس عشرة سنة .
لأن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم نصت على ان
احكام ذلك القانون لا تسرى على الاطفال الذين
تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة .

ومن حيث ان واقعة الدعوى بحسب الثابت
بالحكم المطعون فيه ان المتهم قدم إلى المحاكمة
لمعاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٦ و ١١ و ٣٠ من القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فى تهمة عودته لحالة
التشرد رغم انذاره متشردا بان لم تكن له
وسيلة مشروعة للتعيش. فقضت عليه محكمة الدرجة

<p>٣١ منه على ان هذه الاحكام لا تسرى على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص ان جريمة التشرد وغيرها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تتحقق ابدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح .</p>	<p>الأولى تطبيقا لهذه المواد بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، وبمجلس الاستئناف تمسك الدفاع عنه بان سنة اربع عشرة سنة فقط وانه يساعد والده في البناء ، وقدم شهادة ميلاده الدالة على انه مولود بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ فقضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وتسليم المتهم لوالده الذي تعهد بمراقبة حسن سيره في المستقبل طبقا للمادة ٦٧ من قانون العقوبات ، واستندت المحكمة في قضائها هذا على شهادة الميلاد المقدمة لها الدالة على ان سن المتهم أقل من خمس عشرة سنة كاملة .</p>
<p>وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ إذ ادان المتهم طبقا لاحكام القانون المذكور مع ان سنه تقل عن خمس عشرة سنة كاملة ولذلك يتعين نقضه وبراءة المتهم مما اسند اليه .</p>	<p>وحيث ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم بعدان أورد حالات التشرد والاشتباه وغيرها مما أوردته وبين احكام هذه الحالات ، نص في المادة</p>
<p>فلهذه الاسباب</p> <p>حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب اليه .</p> <p>(طعن النيابة ضد زين احمد على رقم ١٠٩٠ سنة ٩ ق)</p>	

قضاء محكمة النقض والإدارة المدنية

٢٣

٦ أبريل سنة ١٩٣٩

١ — تقادم (المادة ١٩٤ تجارى) . انقطاعه برفع الدعوى . ترك المرافعة

٢ — نقض . إذا نقض الحكم جاز إعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف للحكم في موضوعها

المبادئ القانونية

(١) المطالبة بقيمة سند تجارى تسقط بمقتضى المادة ١٩٤ من القانون التجارى بمضى خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق ولا يمنع هذا السقوط أن تكون المطالبة حصلت قبلا من حول اليه السند إذا كان قد ترك المرافعة فان ترك المرافعة يمحو الخصومة ويلغى كل إجراءاتها ومنها ورقة تكليف المدعى عليه الحضور ويزيل كل الآثار التى ترتبت على إقامتها

(٢) الأثر القاطع للتقادم الناتج من رفع الدعوى لا يكون إلا بين المدعى والمدعى عليه فإذا كانت الحوالة المذكورة فى المبدأ السابق صورية فليس للدائن أن يدعى قطع التقادم ليستفيد منه حين يرفع الدعوى بعد ذلك باسمه لأن المحول اليه كان يجب أن يطالب بالسند لدى المحاكم الأهلية فهو حين يرفعها لدى المحاكم المختلطة باسمه ولنفسه لأنه أجنبي لم يكن عاملا فيها إلا لنفسه بطريق

الأصالة فأثر انقطاع المدة المترتب على رفعها لا يظهر إلا فى حقه نفسه

(٣) المادة ١٩٤ المذكورة تلزم من يتمسك بسقوط الحق فى دعوى المطالبة بالأوراق التجارية المبينة بها بحلف اليمين على أنه لم يكن فى ذمته شيء من الدين فإذا نقض الحكم لتطبيق هذه المادة جاز إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتحليف المدين هذه اليمين ثم لتحكم فى موضوع الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أو بتأييده على ما يقتضيه الحلف أو النكول ثم تحكم فى المصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا

« من حيث ان الطعن رفع صحيحا فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .
« ومن حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف قد خالفت أحكام التقادم المبررة للذمة حين حكمت بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض مادفع به الطاعنون من سقوط حق رثيف ميخائيل المدعى فى المطالبة بقيمة السند المؤرخ فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٣١ لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقه معتمدة فى ذلك على أن المطالبة عبده

مواس وولده بقيمة هذا السند بعد تحويله
لهما بعد الاستحقاق لدى المحكمة التجارية
المختلطة قد قطعت مدة التقادم ولو أنها رفعت
إلى محكمة غير مختصة . ووجه الخطأ على مايقوله
الطاعنون أنه لا يصح في مصر الأخذ بنص
المادة ٢٢٤٦ من القانون المدني الفرنسي
التي تقضى بأن المطالبة الحاصلة لدى محكمة غير
مختصة تقطع مدة التقادم وأنه لو صح الأخذ
بها وبحكماتها القانونية فإنه لا ينبغي الأخذ بها في
الحالات التي تقدم فيها المطالبة إلى محكمة معدومة
الولاية على مثلها بل لو صح الأخذ فإن الأثر
الذي يمكن أن يكون قد استفاده رافع الدعوى
المختلطة (التي حكم فيها بعدم الاختصاص) قد
زال وسقط بتركه المرافعة في الدعوى أمام محكمة
الاستئناف المختلطة

د وحيث ان كل الذي جاء في الحكم الابتدائي
انه من المسلم به فقها وقضاء ان رفع الدعوى
أمام محكمة غير مختصة قاطع لمدة التقادم ، ، أما
الذي جاء في الحكم المطعون فيه فهو (بعد أخذه
بأسباب الحكم المستأنف) د وحيث ان محامي
المستأنفين ذهب الى انه لأجل أن يعتبر رفع
الدعوى قاطعاً للدة يجب أن تكون من صاحب
الحق نفسه لا من المحول اليه . وحيث ان المحكمة
المختلطة عند ما حكمت بعدم اختصاصها بنز
ذلك على أن ملكية المدين لم تنتقل بالتحويل الى
من رفع الدعوى ومؤدى هذا ان التحويل كان
مقصوداً به المطالبة بالمدين نيابة عن الدائن وفي
هذا معنى الوكالة عنه في رفعها

د وحيث انه بصرف النظر عما إذا كان يصح
في مصر الأخذ بفقهاء المادة ٢٢٤٦ من القانون

الفرنسي وبصرف النظر أيضاً عما إذا كان يصح
الأخذ بفقهاء حتى اذا قدمت المطالبة إلى محكمة
لا تكون لها ولاية القضاء في مثلها فإن المطالبة
التي قدمها الخواجات عبده مواس وولده لدى
المحكمة التجارية المختلطة بقيمة السند المرفوع به
الدعوى الحالية قد انتهت بتركه المرافعة فيها لدى
محكمة الاستئناف المختلطة وظاهر ان ترك المرافعة
يمحو الخصومة ويلغى كل اجراءاتها بما فيها ورقة
التكليف بالحضور ويزيل كل الآثار التي ترتبت
على إقامتها ويعيد الخصوم بالجملة الى الحالة التي
كانوا عليها . على انه متى لوحظ أن الأصل في
اجراءات التقاضي ان الآثار التي ترتب عليها قانوناً
تكون نسبية بين طرفي الخصومة بصفاتهم التي
اتصفوا بها وان الأثر القاطع لمدة التقادم المترتب
على رفع الدعوى لا يكون إلا بين من رفعها ومن
رفعت عليه وان الخواجات عبده مواس وولده
انما كانا يعملان لمصلحتهما الشخصية وبصفتهما
محالين بالدين حوالة صحيحة تجعل لهما الحق في
رفع قضيتهم على المدين أمام المحكمة المختلطة
المختصة (لرعويتهم الأجنبية) — انه متى لوحظ
هذا كله لا يمكن اعتبار الأثر القاطع لمدة التقادم
الا لمصلحة رافعي الدعوى لو بقي الدين لاسمهما
أما وقد رد التحويل بعد ترك المرافعة في الدعوى
المختلطة فلا يمكن للدائن الأصلي أن يتمسك
بالأثر القاطع المترتب لمصلحة غيره . أما تخريج
الحكم المطعون فيه للحكم الصادر بعدم الاختصاص
من المحكمة المختلطة بالقول بأن مؤدى هذا الحكم
ان التحويل كان مقصوداً به المطالبة بالمدين نيابة
عن الدائن وفي هذا معنى الوكالة عنه في رفعها —
فهو تخريج غير صحيح وغير مستج . أما كونه

ذمة شيء من الدين ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة وإعادة القضية لمحكمة الاستئناف لتحليف الطاعنين هذه اليمين القانونية ثم لتحكم في موضوع الدعوى بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أو بتأييده على ما يقتضيه الحلف أو النكول ثم تحكم في المصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين

ومن أجل ذلك

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه، وفي موضوع الاستئناف أولاً - بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الحق بالمطالبة بالدين بمضى المدة المبينة بالمادة ١٩٤ من القانون التجاري، وثانياً - بإعادة القضية والخصوم الى محكمة الاستئناف لتحكم في موضوع الدعوى بمقتضى هذه المادة على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم وألزمت الخواجه رثيف ميخائيل سرياني المدعى عليه في الطعن بمصاريفه وسبائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للطاعنين .

(طعن الشيخ عبد الحميد عجيلة وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مصطفى مرعي ضد الخواجه رثيف ميخائيل سرياني وحضر عنه الاستاذ محمد زحى رقم ٩٣ سنة ٨ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك واحد مختار بك ونجيب مرقس بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة رياض قلته بك رئيس النيابة بالاستئناف)

غير صحيح فلا ن المحكمة المختلطة قد ذكرت في حكمها . ان التحويل صوري قصد به مجرد حرمان الخصوم من الترافع أمام محاكمهم وأن القضاء لا يسمح بهذا التحيل ، أما كونه غير منتج فلا ن تظهر الورقة التجارية بقصد التحصيل لا يعدو أن يكون توكيلاً ظاهراً بالقبض وفي مثله تكون العبرة في تحديد الاختصاص بجنسية الموكل . والخلاصة انه لو كان تحويل الدين في الدعوى الحالية مقصوداً منه الوكالة في التحصيل فانه كان ينبغي على المحتال أن يرفع دعوى المطالبة بالنيابة عن الدائن موكله لدى المحاكم الأهلية المختصة . فهو إذ رفعها باسمه ولنفسه أمام المحكمة المختلطة ولم يكن عاملاً فيها إلا لنفسه بطريق الاصاله فان أثر انقطاع المدة المترتب على رفعها لا يظهر الا في حقه شخصياً وإن انتحل له خطأ انه كان وكيلاً عن صاحب الدين .

وحيث انه ينتج من ذلك أن لا انقطاع في مدة التقادم مترتباً على الدعوى المختلطة ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث ان موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

وحيث انه ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به ان السند المطالب به استحق دفعه في أول أكتوبر سنة ١٩٣١ وقد مضى على هذا التاريخ الى رفع الدعوى الحالية أكثر من خمس سنوات فقد سقط حق المدعى في المطالبة بهذا السند بالتقادم الخمسي عملاً بالمادة ١٩٤ من القانون التجاري .

وحيث ان المادة ١٩٤ المذكورة تلزم من يتمسك بسقوط الحق في دعوى المطالبة بالأوراق التجارية المبينة بها بحلف اليمين على أنه لم يكن في

٣٤

٦ أبريل سنة ١٩٣٩

١ — استئناف . حق التصدي (المادتان ٣٧٠ و ٣٧١)
(مرافعات)٢ — استئناف . طلبات جديدة (المادة ٣٧٨)
(مرافعات)

المبادئ القانونية

(١) لا يقال ان محكمة الاستئناف تصدت لنظر الموضوع القائم أمام محكمة الدرجة الأولى وفصلت فيه مخالفة لأحكام المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات متى كان الحكم الابتدائي موضوعيا صادرا برفض الدعوى برمتها ومثله اذا استؤنف ينقل النزاع كله برمته لمحكمة الاستئناف بعد أن خرج عن ولاية محكمة الدرجة الأولى .

(٢) الدفع بأن العقد إن صح توقيع المورث عليه فهو عقد باطل صدر لو ارث في مرض الموت لا يعد من الطلبات الجديدة التي لا يجوز تقديمها لأول مرة لمحكمة الاستئناف بالمعنى المقصود من هذا اللفظ في المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات لأنه من أوجه دفاع المدعى عليهم فكيف إذا كان قد دفع به أمام محكمة أول درجة وإن لم تكن بحشته اكتفاء بغيره أو لم يعترض على إبدائه عند تقديمه من الخصم لدى محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

ومن حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .

ومن حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف حين حكمت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من رفض دعوى الطاعنتين على اعتبار أن العقد المؤرخ في ٥ من أبريل سنة ١٩٢٨ قد أصدره لهما مورثهما وهو في مرض موته لا على أساس ما جاء بالحكم المستأنف من أن الطاعنتين وابن أخيهما القاصر (الذي حكم له) لم يوقعوا لاثبات صحة توقيع هذا المورث على العقد المذكور ذلك التوقيع الذي أنكره الخصوم — أن محكمة الاستئناف حين حكمت بذلك قد خالفت أحكام القانون من النواحي الآتية .

أولا — من ناحية أن خلاصة دعواهم جميعا وخلاصة طلباتهم وخلاصة أسباب الحكم المستأنف قد انحصرت في طلب الحكم بصحة توقيع البائع على عقد البيع . فلما قضى برفض الدعوى حصروا أسباب استئنافهم في أمر صحة توقيع المورث على عقد البيع وأمر عدم صحته فلما تبين لمحكمة الاستئناف صحة التوقيع الغت الحكم المستأنف فيما يختص بانكار التوقيع وقضت قبل الفصل في الموضوع بأحوالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف ضدهم أن العقد أصدر في مرض الموت وللمستأنفين النفي (حكم ٣ من مايو سنة ١٩٣٦ الذي لم يطعن فيه) ثم أصدرت الحكم المطعون فيه في ١٥ من يناير سنة ١٩٣٨ أولا —

بالغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالمستأنف الاول (الذى لم يطعن) وبصحة التعاقد بالنسبة لما خصه من الاطيان وثانياً — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى برفض الدعوى بالنسبة للمستأنفتين الثانية والثالثة للأسباب الموضحة بالحكم (أى لثبوت صدور العقد في مرض الموت). وتقول الطاعتان أنه ما كان ينبغي لمحكمة الاستئناف والأمر في الدعوى وفي انحصارها على ما ذكر — أن تطلب الدعوى الأصلية من محكمة الدرجة الأولى وتحكم فيها لمخالفة ذلك لنص المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات اللتين لا تسمحان لمحكمة الاستئناف بطلب الدعوى الا في الأحوال المبينة فيهما بيان حصر .

ثانياً — من ناحية ان محكمة الاستئناف قد قبلت طلب اعتبار العقد باطلا لصدوره في مرض الموت مع أنه طلب جديد ما كان يجوز قبوله لدى محكمة الاستئناف لأول مرة على ما تقضى به المادة ٣٦٨ مرافعات .

ثالثاً — من ناحية ان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أن المورث كان مريضاً بمرض الموت عند اصداره عقد البيع وهو لم يكن بحالة يخشى عليه فيها الهلاك وفي ذلك مخالفة للقواعد الشرعية والقانونية المعروفة لمرض الموت .

هذا . وحيث ان الحكم المستأنف قد استعمل بقوله « ان المدعين طلبوا الحكم بصحة التعاقد ، المؤرخ في ٥ من ابريل سنة ١٩٢٨ الصادر لهم » من المرجوم محمد عبد الرحيم مورث المدعى عليهم ، « ببيع ٦١ فدانا واعتبار الحكم ناقلاً للملكية وتثبيت ملكيتهم لهذا القدر الخ ... وان المدعى عليهم قد » اعترضوا على ما يطالبه خصومهم أولاً — بانكار ، « توقيع مورثهم على عقد البيع وثانياً — بأن العقد ، المذكور على فرض صحة التوقيع عليه قد صدر في ،

« مرض الموت وثالثاً — وعلى فرض كونه قد ، صدر في الصحة فانه عقد باطل لعيوب خاصة ، بالثمن ، ثم قال :

« وحيث انه من المفهوم بداهة من طبيعة ، الاعتراضات سالفة الذكر انه يجب بحث كل ، ومنها أولاً وبالترتيب الذي ذكرت به لأنه اذا ، ثبت صحة أى اعتراض فانه يغنى عن بحث ما يليه ، الخ . . ثم بحث الاعتراض الاول الخاص ، « بانكار التوقيع فقال ان عملية المضاهاة لم تأت ، « بنتيجة حتمية قطعية لصحة الامضاء ، ولذلك يتعين رفض دعواهم ،

« وحيث انه ثابت من صحيفة الاستئناف المرفوع من المدعين (الطاعتين والقاصر) ان المستأنفين طلبوا الغاء الحكم الابتدائي بكامل اجزائه والحكم بصحة توقيع المرجوم محمد عبد الرحيم مرزوق الجبالى على عقد البيع العرفى الصادر للمستأنفين بتاريخ ٥ من ابريل سنة ١٩٢٨ والحكم بصحة التعاقد المذكور واعتبار الحكم ناقلاً للملكية وتثبيت ملكية المستأنفين الى واحد وستين فدانا مع التسليم . . . الخ ،

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم المستأنف لم يكن صادراً في مسألة اختصاص أو في طلب احالة الدعوى الى محكمة أخرى مما ورد ذكره بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات حتى يقال إن محكمة الاستئناف قد تصدت لنظر الموضوع القائم أمام محكمة الدرجة الأولى وفصلت فيه مخالفة لأحكام هاتين المادتين بل أنه هو حكم موضوعي صادر برفض الدعوى برمتها ومثله إذا استوفى ينقل النزاع كله برمته لمحكمة الاستئناف بعد أن خرج عن ولاية محكمة الدرجة الأولى

موضوعا والزمت الطاعتين بالمصاريف وأمرت
بمصادرت الكفالة

(طعن الست بديعة محمد عبد الرحيم م زرق الجبالي
وأخرى وخضر عنهم الاستاذ عزيز خانكي بك ضد الست
نظله عبد الرحيم مرزوق الجبالي وآخرين رقم ١٩ سنة ٧٠
بالمية السابقة)

٢٥

١٣ ابريل سنة ١٩٣٩

١ - موظف - معاش - سن - تقديره - تعويض
٢ - نقض - إعادة القضية الى محكمة الاستئناف بعد
نقض الحكم لبحث عناصر التعويض

المبادئ القانونية

(١) التصرفات الادارية من نقض
قرار القومسيون الطبي قبل صدور قانون
المعاشات لسنة ١٩٣٠ تصرفات مخالفة
لقانون المعاشات ، ولا تملك الادارة هذا
النقض لحجية القرار واكتسابه قوة الشيء
المقضى فيه وما استصدرت من قرارات
طبية لاحقة لا يعول عليه لبطلانه قانونا
ولا يعتمد عليه في احالة موظف على المعاش
وبذلك حكمت محكمة النقض في ٣ فبراير
سنة ١٩٣٨

(٢) قول الحكم المطعون فيه ان
الطاعن أظهر قبوله المعاملة بالتقدير الثاني
ورضى باحاله على المعاش وفقا لهذا التقدير
كما يتضح من الطلب الذي قدمه الى الرئيس
العام للجيش المصرى في يوم احاله على
المعاش مع قبوله الصريح انما هو قول مردود
اذ لم يكن هناك قبول صريح وتنازل عن

وحيث ان استئناف المستأنفين لهذا الحكم
قد نقل القضية برمتها بما فيها من طلبات
المستأنفين ودفع المدعى عليهم الموضوعية
فكان للمدعى عليهم (المستأنف عليهم) أن يدفعوا
الدعوى بأن العقد ان صح توقيع المورث عليه
فهو عقد باطل صدر لو ارث في مرض الموت .
وهذا الدفع فضلا عن انه لا يعتبر من الطلبات
الجديدة التي لا يجوز تقديمها لأول مرة لمحكمة
الاستئناف بالمعنى المقصود بهذا اللفظ في المادة
٣٦٨ مرافعات (لأنه من أوجه دفاع المدعى
عليهم) فانه كان قد دفع به أمام محكمة الدرجة
الأولى ولم تر وقتئذ محلا لبحثه اكتفاء منها
بدفع نظراته مقدما وانتهت منه الى الحكم برفض
الدعوى .

وحيث انه فضلا عما تقدم فان الطاعتين
لم تعترضا على ابداء هذا الدفع عند تقديمه من
المستأنف عليهم لدى محكمة الاستئناف وعلى
ذلك حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٧ من
مايو سنة ١٩٣٦ باحالة القضية على التحقيق
ليثبت المستأنف عليهم أن العقد المؤرخ في ٥
من ابريل سنة ١٩٣٨ المقدم من المستأنفين
صدر في مرض الموت وللمستأنفين النفي ولهذا
يتعين رفض الوجوهين الأولين .

وحيث ان الحكم المطعون فيه فيما يتعلق
بمرض موت المورث قد جاء وافى الاسباب ولم
تخطئ المحكمة من ناحية تكييف المرض الذي
ثبت ان المورث كان مصابا به وانه مرض موت
منعه من مباشرة أعماله العادية وانقطع للعلاج
منه نحو شهر ونصف قبل وفاته به ولذلك يكون
وجه الطعن الثالث مرفوضا كذلك .

من اجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه

التمسك بالتقدير الأول بل اذعان منه وخضوع للأمر الواقع بعد أن تقرررت حالته الى المعاش على ممتضى التقرير الطبي الثانى واصبح وليس أمامه مع وزارة الحرية إلا المطالبة أولاً بتسوية معاشه طبقاً لقرارها بأحواله الى المعاش ثم مطالبته بعد ذلك قضائياً بالتعويض ، يؤيد ذلك أنه لم يقبل قط معاملته بالكشف الثانى

(٣) إذا لم تكن المحكمة الاستئنافية بحثت عناصر التعويض اعيدت اليها القضية لبحث هذا الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً .

من حيث ان الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

وحيث ان الطعن قائم على وجهين .

اولهما — ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بأخذه بقرار اللجنة الطبية . الثانية في تقدير سن الطاعن دون القرار الاول الحاصل في اول أكتوبر سنة ١٩١٤ والواجب الأخذ به فقد كان قراراً نهائياً قبلته وزارة الحرية وبلغته للطاعن في وقته وبمقتضاه يكون قد احيل على المعاش قبل السن القانونى بثلاثة عشر شهراً واحداً وعشرين يوماً وهو ما يستوجب تعويضه عما لحقه من الضرر .

اما الوجه الثانى فقائم على ان الحكم مشوب بالبطلان لعدم تسبيبه ولبنائه على ادلة خاطئة من حيث الوقائع أو القانون .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

وحيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه والمستندات المقدمة من طرفي الخصومة ان قانون المعاشات الذى كان نافذاً وقت تقدير سن الطاعن طبيياً في اول أكتوبر سنة ١٩١٤ هو القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الذى تنص المادة ٤ منه على انه عند تعذر اثبات عمر الضابط بدقة بمقتضى شهادة ميلاده أو شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد يقدر عمره بمعرفة طبيين من اطباء الجيش .

وحيث ان الثابت ايضاً ان وزارة الحرية لما لم تهتد الى تاريخ قيد اسم الطاعن بدفتر المواليد لجأت الى الطريقة المبينة في ذلك القانون فأمرت مديرية كوردفان بالسودان بكتابها المؤرخ في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩١٤ بتقدير سنه بمعرفة اثنين من الضباط الاطباء وان ترد الشهادة التى تحرر مع الأوراق . وقد تم ذلك وأرسلت مديرية كوردفان بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٩١٤ شهادة تسنين الطاعن المؤرخة في نفس اليوم والمتضمنة تقدير سنه بثمان وثلاثين سنة تقريباً .

وحيث ان وزارة الحرية بعد مضى ثلاث عشرة سنة عن لها ان تحيل الطاعن الى لجنة طبية أخرى لتقدير سنه من جديد فباشرت هذه اللجنة ذلك في ٢١ من يوليو سنة ١٩٢٧ وقدرت سنة بزيادة ١١ يوماً و ١٣ شهراً عن التقدير الاول ولم يفت الطاعن الاعتراض على حالته على اللجنة الثانية كما هو ثابت من كتاباته المتعددة والمرسلة منه للحرية ومن امتناعه عن الكشف عليه إلى ان صدر له أمر عسكرى بالتنفيذ .

٤٠ من قانون سنة ١٩١٣ لم تجعل تقدير القومسيون تقديرًا نهائيًا لارجوع فيه كما نص على ذلك قانون سنة ١٩٣٠ .

• وحيث ان قول المدعى عليهما بأن اللجنة الطبية الأولى لم تتبع القانون عند التقدير لعدم اطلاعها على المعلومات الخاصة بالطاعن هذا القول يرد عليه بأن هذه المعلومات او الأوراق المتعلقة بها ليست من عناصر التقدير الرسمية ثم ان المدعى عليهما في الطعن لم تعترضا على قرار تلك اللجنة الطبية بل قبلتاها وارفقتها بملف الطاعن فلا محل الآن لاثارتها هذا القول .

• وحيث ان دفع المدعى عليهما في الطعن بأن التقدير الأول وصف في التقرير بأنه تقدير تقريبي فهو يسع الفرق بين التقدير الأول والتقدير الثاني - هذا الدفع مردود بأن التقرير الطبي الأول قدر سن الطاعن بثمان وثلاثين سنة واما اضافة كلمة تقريبا فأمر طبيعي لأنه لا يتسنى لأية لجنة ان تقدر سن الموظف على التحديد الجازم .

• وحيث ان لما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن قد اظهر قبوله المعاملة بالتقدير الثاني ورضى بحالته على المعاش وفقا لهذا التقدير كما يتضح من الطلب الذي قدمه الى الرئيس العام للجيش المصري بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٣٠ فليس له بعد ذلك أن يتظلم من حالته في هذا التاريخ مع قبوله الصريح - هذا القول من محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية عن قبول الطاعن لمبدأ الاحالة لا يثبت في الواقع عليه قبولاً صحيحاً وتنازلاً عن التمسك بالتقدير الأول وإنما هو اذعان منه وخضوع للأمر الواقع بعد أن تقررت حالته على المعاش على مقتضى التقرير الطبي الثاني واصبح وليس أمامه مع وزارة

• وحيث ان مقطع النزاع هو ما اذا كان التقدير الأول لسن الطاعن هو الواجب الأخذ به على ما يقوله هو أو انه التقدير الثاني على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

• وحيث ان تقدير سن الطاعن طبقا لقانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ المنطبق على الطاعن لتعذر وجود شهادة ميلاده او شهادة رسمية مستخرجة من دفتر المواليد - هذا التقدير هو من النظام العام الذي لا يجوز لاحد الطرفين الرجوع فيه الا في الحالة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٧ وهي حالة تقديم الموظف الذي سبق تقدير سنه طيباً شهادة الميلاد في مدى ستة شهور من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية

• وحيث انه قد سبق لهذه المحكمة ان أيدت هذا المبدأ بحكمها الرقم ٣ من فبراير سنة ١٩٢٨ الصادر في الطعن رقم ٥٣ سنة ٧ قضائية إذ قررت ان التصرفات الادارية من نقض قرار القومسيون الطبي الحاصل في سنة ١٩٢٣ (أى قبل صدور قانون المعاشات لسنة ١٩٣٠) هي تصرفات مخالفة لقانون المعاشات وان الادارة لا تملك هذا النقص لحجية القرار واكتسابه قوة الشيء المقضى فيه وان ما استصدرته من قرارات طبية لاحقة للقرار الأول لا يعول عليها لبطالانها قانوناً ولا يعتمد عليها ايضاً في احالة الموظف على المعاش .

• وحيث انه يبين عما تقدم ان القرار الطبي الموقع على الطاعن في اول اكتوبر سنة ١٩١٤ هو الواجب الأخذ به عند حالته على المعاش فقد صدر من هيئة مشكلة تشكيلاً قانونياً ولا يلتفت الى ما اثاره المدعى عليهما في الطعن من ان المادة

مقابل أتعاب المحاماة للطاعن .

(طعن الأمير الای سعید السباع بك وحضر عنه الاستاذ عباس فضل ضد وزارتي الحرية والمالية وحضر عنهما الاستاذ عبدالرحيم غنيم رقم ٣٧ سنة ٨ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة زكي خير الابوتيجي بك رئيس النيابة بدلا من صاحب العزة رياض قلته بك)

٢٦

١٣ ابريل سنة ١٩٣٩

١ — وصية . هبة في صورة عقد بيع (٤٨ مدني)

٢ — نقض . عقد . وصفه . اعادة القضية الى محكمة الاستئناف بالوصف الذي قرره محكمة النقض

المبادئ القانونية

(١) متى كان ثابتا لدى محكمة الاستئناف ان الاطيان التي حصل التصرف فيها قد نقلت ملكيتها فعلا في حياة المتصرف وانتقل تكليفها في حياته الى اسم المتصرف اليه فلا يهم بعد ذلك الا تطمئن محكمة الاستئناف الى ظاهر ماورد في العقد من ان المتصرف قبض الثمن المسمى للبيع من المشتري مع انه لا مال للمشتري في واقع الامر فتعد التصرف بلا مقابل ، لا يهم ذلك اذ لا مانع قانونا من افراغ الهبة المنجزة في قالب بيع ناجز

والقاعدة في ذلك على ما جاء بحكم محكمة النقض الصادر في ٢ من يونيه سنة ١٩٣٢ هي : « اذا ظهر من نصوص عقد البيع المسجل تسجيلا تاما ومن ملابساته انه عقد تمليك قطعي منجز وأن الملكية قد انتقلت بموجبه فورا إلى المشتري فاتفق البائع والمشتري

الحرية الا المطالبة أولا — بتسوية معاشه طبقا لقرارها باحاليته على المعاش ثم مطالبتها بعد ذلك قضائيا بما يستحقه من التعويض يؤيد ذلك انه لم يقبل قط معاملته بالكشف الثاني كما تشهد بهذا كتاباته المتعددة اذ تراضا على توقيع ذلك الكشف .

« وحيث انه يبين من ذلك جميعا أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ قانونا في أخذه بقرار القومسيون الطبي الثاني في تقدير سن الطاعن ويتعين اذن نقضه .

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية لم تبحث عناصر التعويض المطلوب من الطاعن لاحالته قبل السن القانوني فيتعذر على هذه المحكمة أن تفصل في ذلك ويتعين اذن إعادة القضية لدائرة استئنافية أخرى لتتظر في موضوع التعويض المستحق للطاعن من كل وجوه سواء من جهة الضرر الناشئ عن فرق المرتب أو الضرر الأدبي الذي يدعيه الطاعن مع بحث تدخل المكافأة التي منح إياها أو عدم تدخلها في التعويض .

« وحيث انه لا محل بعد ذلك لبحث الوجه الثاني من الطعن .

فيناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وفي موضوع الاستئناف رقم ٣٨٢ سنة ٥٤ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف وباستحقاق الطاعن لتعويض وإعادة القضية لمحكمة استئناف مصر لتفصل فيها وفي مصاريف التقاضي دائرة أخرى من جديد على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم وألزمت وزارتي الحرية والمالية بمصاريف الطعن وبستمائة قرش

للمطاعنين من جديهما المسجلين أو لهما في ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٥ وثانيهما في ١٢ من أبريل سنة ١٩٣١ فقضت بأنهما لا يتضمنان بيعاً منجزاً بل وصية تنفذ من ثلث تركه الجدين غير آبهة إلى ما تضمنته العقدان من اقرار كل بائع بقبض الثمن المسمى ولا إلى حصول انتقال الملكية فعلاً إلى الطاعنين في حياة البائعين كما تشهد بذلك ايراد المال المقدمة واقرار الجد بتسليمه بعض ما باعه إلى أكبر الطاعنين لاستغلاله وتوزيع غلته عليه وعلى اخوته على الرغم مما جاء في كلا العقدين من احتفاظ البائع بحقه في المنفعة مدة حياته مما يدل جميعاً على أن العقدين هما عقداً يبيع ناجزان لنقل الملك فيهما إلى المشتريين في حياة البائعين .

« وحيث أن محكمة الاستئناف بعد أن بينت أن الطاعنين يستندون في دعواهم إلى عقدين صادرين من جديهما في كذا ومسجلين في كذا وبعد أن قالت أن خصمهم ادعى بأن هذين العقدين وإن كانا حرراً على صورة عقد بيع إلا أنهما يتضمنان في الواقع وصية لأن التصرف حصل من الجدين بغير مقابل وما اراداً إلا تملك أولاد ابنيهما المتوفى قبلهما شيئاً يمتلكونه بعد وفاته — قالت محكمة الاستئناف بعد ذلك « وحيث أنه يستفاد من عبارة العقد » الأول أن البائع لم يتقاض شيئاً من الثمن ، « وقت التعاقد ما جاء فيه من أن الثمن وقدره ، « ٢٣١٠ جنيهات هو قيمة ما كان بطرفه لو ألهم ، « فينفيه أن هذا الأخير قد توفي بلا مال بدليل ، « أنه لم تحصر له تركه عند وفاته ... وحيث ، « أنه وإن كانت البائعة قد اقربت في العقد ،

على بقاء العين تحت يد البائع لينتفع بها طول حياته دون المشتري لا يمنع من انتقال ملكية الرقبة فوراً . ووصف هذا العقد بأنه وصية خطأ . وإذا كان المستخلص من ظروف الدعوى أن المشتري وهو حفيد البائع لم يكن في حالة تمكنه من دفع الثمن لمبين في العقد وأن هذا الثمن لم يذكر إلا بصفة صورية كان العقد في الحقيقة عقد تبرع منجز أي هبة مستترة في صورة عقد بيع . والهبة الموصوفة بصفة عقد آخر صحيحة طبقاً لنص المادة ٨٨ من القانون المدني ولم لو تكن بعقد رسمي »

(٢) إذا لم تقدم إلى محكمة النقض صحيفة افتتاح الدعوى ولا الحكم المستأنف لمعرفة حقيقة طلب المدعين أعيدت القضية والخصوم فيها إلى محكمة الاستئناف لتفصل في الاستئناف من جديد دائرة أخرى على اعتبار ما قضت به محكمة النقض في وصف العقد

المعكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

« من حيث أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

« ومن حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف بقضائها بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي دونتها في الحكم المطعون فيه قد أخطأت في تكييف عقدي البيع الصادرين

« الثاني أنها قبضت الثمن فوراً عند التوقيع على ،
« العقد الا انها قررت امام المجلس الحسبي ،
« لدى نظره في طلب توقيع الحجر عليها انها ،
« لم تستلم شيئاً من الثمن وانها كتبت الاطيان ،
« من عندها . وحيث ان ما جاء في العقدين ،
« من احتفاظ البائع بحق الانتفاع بالاعيان ،
« والمبيعة طول حياتهما وما جاء في العقد الاول ،
« من اشتراط أن الاطيان لا تصبح ملكاً مطلقاً ،
« للمشتريين يتصرفون فيها كيف يشاؤون الا بعد ،
« وفاة البائع وما جاء من ذلك قد كشف عن ،
« حقيقة نية المتصرفين وان البيع لم يكن منجزاً بل ،
« مضافاً الى ما بعد الموت »

« وحيث انه متى كان ثابتاً لدى محكمة الاستئناف
كما قالت النيابة بحق (ان الاطيان التي حصل التصرف
فيها من الجدين لحقتهمما بالعقدين السابقين الذكر
قد نقلت ملكيتها فعلاً الى هؤلاء الحفدة في حياة
الجدين وانتقل تكليفهما الى اسمائهم في حياتهما
كذلك كما شهدت بذلك ايراد المال المقدمة لهذه
المحكمة ايضاً فلا يهم بعد ذلك الا تطعن محكمة
الاستئناف الى ظاهر ماورد في العقدين من ان
كلاً من الجدين قد أقر قبض الثمن المسمى للبيع
من حفته مع انه لا مال لهم في واقع الامر
فتعتبر التصرفين قد وقعاً بغير مقابل لأنه لا مانع
قانوناً من افراغ الهبة المنجزة في قالب بيع ناجز
« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه
قد اخطأ في تكيف التصرفين واعتبارهما عقدي
تمليك مضاف الى ما بعد الموت .

« وحيث ان القاعدة في ذلك على ما جاء بحكم
هذه المحكمة الصادر في ٢ من يونيه سنة ١٩٣٢
هي « اذا ظهر من نصوص عقد البيع المسجل
تسجيلاً تاماً ومن ملابساته انه عقد تمليك قطعي

منجز وان الملكية قد انتقلت بموجبه فوراً الى
المشتري فاتفق البائع والمشتري على بقاء العين
تحت يد البائع بعد البيع لينتفع بها طول حياته
دون المشتري لا يمنع من انتقال ملكية الرقبة فوراً .
ووصف هذا العقد بأنه وصية يكون خطأ ، بل
اذا كان المستخلص من كافة ظروف الدعوى ان
المشتري ، وهو حفيد البائع ، لم يكن في حالة تمكنه
من دفع الثمن المبين في العقد وان هذا الثمن لم
يذكر الى بصفة صورية كان العقد في الحقيقة عقد
تبرع منجز أي هبة مستترة في صورة عقد بيع ،
والهبة الموصوفة بصفة عقد آخر صحيحة طبقاً
لنص المادة ٤٨٨ من القانون المدني ولو لم تكن
بعقد رسمي »

« وحيث ان هذه المحكمة لا تستطيع الفصل في
موضوع الاستئناف على اعتبار ان العقدين هما
عقدان ناجزان في افادة الملك للطاعنين لأنهم لم
يقدموا لهذه المحكمة صحيفة افتتاح الدعوى
ولا الحكم المستأنف لمعرفة حقيقة طلباتهم
بالضبط .

ومن اجل ذلك .

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي
موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية
والخصوم فيها لمحكمة استئناف مصر لتفصل في
الاستئناف من جديد دائرة أخرى على اعتبار
العقدين المذكورين في اسباب الحكم عقدي
تمليك ناجزين والزمتم المدعى عليه في الطعن
بمصاريفه وبثمانمائة قرش مقابل اتعاب المحاماة
للطاعنين .

(طعن الشيخ محمد احمد محمد عن نفسه وبصفته وصياً
وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد
الشيخ محمد محمد احمد وحضر عنه الأستاذ مصطفى مرعي عن
نفسه وعن الأستاذ فهمي سعد رقم ٥١ سنة ٨٠٠ بالهيئة السابقة)

٢٧

٢٧ ابريل سنة ١٩٣٩

مسؤلية . تعويض . تفسير عقد خلافا لحكم سابق

المبادئ القانونية

١ - إذا حكم نهائيا بسقوط حق وزارة الاوقاف في مطالبة المستأجر بالتعويض لمضى خمس سنوات تطبيقا للمادة ٢١٦ من القانون المدنى باعتبار أن هذا التعويض هو زيادة في الاجرة نفسها ثم رفع الناظر الذى جاء بعدها دعوى تعويض عليها لاهمالها وسكوتهما حتى سقط الحق فلا يجوز بعد ذلك الحكم النهائى أن تحكم محكمة الاستئناف بعدم مسؤولية وزارة الاوقاف على أساس أن تراخيها عن رفع دعوى المطالبة بالتعويض المستحق لجهة الوقف قبل المستأجر انما كان مرجعه أنها كانت تفسر عقد الايجار تفسيراً تحتمله الفاظه باعتباره تعويضا يلزم لسقوطه المدة الطويلة. فاذا فعلت المحكمة ذلك تكون قد أخطأت في تكيف واقعة الدعوى على موجب حكم القانون فيها ووجب نقض حكمها.

٢ - إذا كانت الدعوى بعد نقض الحكم صالحة للحكم موضوعا حكمت فيه محكمة النقض بالقبول أو الرفض

الوقائع

تتضمن وقائع هذه المادة - على ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه ومن حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٧٠ سنة ١٣٥٠ قضائية - أن وزارة

الاوقاف حينما كانت ناظرة على وقف المرحوم حسن المنسترلى باشا أجرت الى المدعو احمد محمد عبد العال ١٣ س و ١١ ط و ٨٣ ف بناحية هيبا مركز شمالوط لمدة سنتين ابتداءً من ١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وغايتهما سبتمبر سنة ١٩٢٦ وذلك بموجب عقد رسمى فى ١٩ من مارس سنة ١٩٢٥ على الايزرع قطنا أو قصبا أو هما معا فى اكثر من ثلث المساحة المؤجرة، والا يكرر الزراعة الصيفية فى نقطة واحدة، وان كل فدان يزرع خلافا لذلك يحسب ايجاره السنوى ضعف ايجاره المتفق عليه؛ وان حق الوزارة فى المطالبة بهذا الشرط الجزائى يتعدد بتعدد المخالفات... وأن لها أن تخصم مقدار هذا الشرط الجزائى من تلقاء نفسها من أول دفعة يدفعها أو يكون قد دفعها من الايجار بمجرد حصول هذه المخالفة فى سنة ١٩٢٦ قامت وزارة الاوقاف بمساحة الارض التى زرعها المستأجر قطنا وتبين لها أنه زرع أكثر من المتفق عليه، فأحصت عليه ماخالف فى زراعته عقد الايجار وأخذت عليه إقرارا متضمنا التزامه بدفع التعويض مع آخر قسط وذلك فى ٢ من مايو سنة ١٩٢٦ لكنها لم ترفع دعواها بهذا التعويض على المستأجر لدى محكمة المنيا الابتدائية طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها ١٢٩ مليا و ٧٥٨ جنيها والمصاريف إلا فى يولى سنة ١٩٣٢ (قيد - دت برقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣) فودع المستأجر بسقوط الحق فى الدعوى بالتقادم الخمسى اعتبارا بأن التعويض المطلوب هو على كل حال ايجار يسقط حق المطالبة به بمضى خمس سنوات على تاريخ استحقاقه، فرفض هذا الدفع وحكم عليه ابتدائيا واستئنافيا بالمبلغ المدعى به بعد أن ادخل عبد القادر فؤاد المنسترلى بك فى الاستئناف لحلوله محل وزارة الاوقاف فى النظارة

الحمامة وقيد الاستئناف بمجدول المحكمة برقم
٧٥٤ سنة ٥٤ قضائية

وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٣٨ حكمت
محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف
ورفض دعوى المستأنف عليه والزامه بالمصاريف
عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب الحمامة
عنهما .

أعلن هذا الحكم الى الطاعن في ٢٩ من
أغسطس سنة ١٩٣٨ فقرر وحيله بالطعن
فيه بطريق النقض في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٨
بتقرير أعلن الى المدعى عليها فيه في ٢ من
أكتوبر سنة ١٩٣٨ وقدم مذكرة بشرح الأسباب
وحافضة مستندات في ١٦ من ذلك الشهر. وقدمت
المدعى عليها مذكرة في أول نوفمبر سنة ١٩٣٨،
وقدمت النيابة العمومية مذكرة برأيها في ١٣ من
مارس سنة ١٩٣٩ طالبة قبول الطعن ونقض الحكم
المطعون فيه وتأييد حكم محكمة أول درجة .

وبجلسة اليوم المحددة لنظر الطعن سمعت
الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة وبعد
المدولة صدر الحكم الآتي

المحكم:

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمدولة قانونا .

« حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن
حكم قابل له فهو مقبول شكلا .

« وحيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف
قد قضت بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى
الطاعن قبل وزارة الأوقاف بعد أن أثبتت على
هذه الوزارة اهمالها في مطالبة المستأجر بما استحق

على الوقف . وقد بني الحكمين على أن المبلغ
المقضى به هو غرامة وتعويض لا إيجار . فطعن
المستأجر في حكم محكمة الاستئناف المؤرخ في
٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ لدى محكمة النقض
فحكمت بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣٦ بنقضه
وبسقوط الحق في المطالبة بالتقادم الخمسي وفي
موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف
ورفض دعوى المدعى عليه في الطعن (وقف
المناسير) والزامه بجميع المصاريف الابتدائية
والاستئنافية وال ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب الحمامة
عن جميع أدوار التقاضي (الطعن رقم ٧٠ سنة
٥ قضائية)

ولهذا رفع الطاعن هذه الدعوى الحالية على
وزارة الأوقاف لدى محكمة مصر الابتدائية
طالباً الحكم له عليها بمبلغ ٣٨٩ ملياً و ٨٨١ جنيهاً
من ذلك ١٢٩ ملياً و ٧٥٨ جنيهاً قيمة الغرامة القطنية
المحكوم بسقوط الحق فيها و ١٨٠ ملياً و ٢٨
جنيهاً مصاريف الدعوى السابقة الذكر أمام
محكمة الدنيا وأتعاب الحمامة ومثل ذلك مصاريف
الدرجة الاستئنافية و ٩٠٠ ملياً و ١٦ جنيهاً
مصاريف الطعن وأتعابه و ٥٠ جنيهاً مصاريف
أخرى وقيدت هذه الدعوى بمجدول محكمة مصر
برقم ١٠٠٩ سنة ١٩٣٦ .

وبتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٣٧ حكمت
محكمة مصر الابتدائية حضوريا بالزام وزارة
الأوقاف بأن تدفع للمدعى (الطاعن) ٣٨٩ ملياً
و ٨٢٧ جنيهاً والمصاريف المناسبة لذلك وخمسة
جنيهاً مقابل أتعاب الحمامة

فاستأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة
استئناف مصر طالبة الغاء والحكم برفض
الدعوى والزام رافعها بالمصاريف ومقابل أتعاب

الرجل الحريص منها احتاط في عمله واتخذ له من الالفاظ وان هذا السكوت لا يستوجب مسئولية الوزارة عن تعويض الضرر الذي أصاب الوقف

« وحيث انه يبين من حكم محكمة النقض المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣٦ القاضي بسقوط حق الوقف في المطالبة بالتعويض المستحق قبل المستأجر جزاء على مخالفته عقد الايجار أن الخلاف بين جهة الوقف وبين ذلك المستأجر في أدوار التقاضي إنما كان على حكم القانون الواجب الأخذ به في الغرامة أو التعويض المستحق على المستأجر جزاء مخالفته لعقد الايجار في الزراعة الصيفية اعتبر شرطاً جزائياً لا يسقط الحق في المطالبة به إلا بمضي المدة الطويلة أم يعتبر التزاماً تبعياً للايجار يأخذ حكمه ويسرى عليه نص المادة ٢١١ من القانون المدني القاضي بسقوط الحق في المطالبة به لمضي خمس سنوات ولذلك كان من محكمة النقض أنها بعد أوردت نص المادة ٢١١ المذكورة وقالت « أنها تدل على أن مناط الحكم في هذا النوع من التقادم هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة ويكون تكراره واستحقاقه دورياً مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات » - قالت -

« وحيث انه ظاهر من عقد الايجار المتقدم الذكر أن الطرفين أنزلا التعويض عن زراعة الارض قطناً في أكثر من ثلثها وتكرار الزراعة القطنية فيما سبق زرعها بها قطناً منزلة الأجرة قدرأ واستحقاقاً وتكراراً إذ أقر المستأجر أنه إذا زرع أكثر من ثلث الارض قطناً فيما سبقت زراعته قطناً يكون «لزمًا بمثل الأجرة وجعل فيه كذلك لنظارة الوقف حق خصم ما يجب من

عليه من تعويض على مخالفته لعقد الايجار بزراعته زراعة صيفية في أكثر من ثلث مساحة الارض المؤجرة حتى سقط حق المطالبة بالتقادم الخمسي وخرم الوقف ومستخفوة من التعويض المذكور غير ذاهبة في ذلك الى ما ذهبت اليه محكمة الدرجة الأولى من اعتبار الوزارة مسئولة عن هذا التقصير لجهة الوقف بل ذاهبة الى اعتبارها غير مسئولة لأن نيتها في التأجير لم تكن منصرفة الى اعتبار الجزاء المترتب على المخالفات المنصوص عليها في عقد الاجارة من ضمن أجرة الارض فلا يضيرها المطالبة به بعد ست سنوات . ويقول الطاعن أن هذا يخالف لحكم القانون ومقتضى ما حكمت به محكمة النقض بين جهة الوقف ومستأجرها بحكمها المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣٦ .

« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن استهلكت حكمها المطعون فيه بقولها . وأنه وإن كان صدور حكم النقض يسقط حق الوقف في مطالبة المستأجر بالمبلغ المطالب به متسبباً عن سكوت الوزارة عن رفع الدعوى الى يولييه سنة ١٩٣٢ الا أنه للنظر في اعتبار هذا السكوت خطأ تترتب عليه مسئولية الوزارة عن تعويض الضرر الناشئ عنه يجب ألا يغيب عن الذهن الظروف التي أحاطت بها في هذا التصرف ليتبين ما اذا كان هذا الخطأ قد يقع فيه الرجل الحريص أو لا يقع بعد ذلك قالت محكمة الاستئناف بعد استعراضها عقد الاجارة وما جاء بنصوصه أن ما أصاب الوقف من الضرر لم ينشأ مباشرة عن سكوت الوزارة عن المطالبة بالتعويض أكثر من خمس سنوات بل من الخلاف على تفسير مادة من مواد عقد الايجار تحتل ألفاظها أكثر من معنى واحد وان مثل هذا الخلاف قد يحصل على كل ما عمله

٢٨

١١ مايو سنة ١٩٣٩

وضع اليد على مال. الأصل فيه . الأصل في الحيازة .
شروط وضع اليد بنية التملك على مال . من نوع ما يكون الاستيلاء .
عليه منشأ الملك . الأموال التي تلتقي عن ماليتها بسند معتبر
قانونا . حيازة متلقيها لها ووضع يده عليها

المبادئ القانونية

١ - ان وضع اليد على مال لا اعتبار له
قانونا الا بالنسبة لمن اراد حيازة المال لنفسه
وحازه فعلا بنية تملكه .

٢ - الأصل في الحيازة انها هي دخول
المال المحوز في مكنة الحائز وتصرفه فيه
فعلا التصرفات المادية القابل لها

٣ - اذا كان المال من نوع ما يكون
الاستيلاء عليه منشأ للملك سواء أكان غير
ملوك اصلا لأحد أم كان قد سبق فيه الملك
لأحد فان مجرد دخوله في مكنة من استولى
عليه لا يكفي قانونا لاعتبار هذا المستولى
واضعا اليد بنية التملك مالم يجر فيه من
الاعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على انه انما
استولى عليه ليتمسكه لنفسه بوضع اليد المملك
بمضى المدة

٤ - هذا النوع من الأموال لا يكفي
لاعتباره محوزا موضوعا عليه اليد قانونا
مجرد تسويره او المرور به

٥ - اما الأموال التي تلتقي عن ماليتها
بسند معتبر قانونا فان حيازة متلقيها لها ووضع
يده عليها يقعان له بمجرد تسليمه اياها بالحالة
التي هي عليها والتسلم يقع بمجرد وضعها تحت

من التعويض من كل مبلغ دفعه أو يدفعه المستاجر
ووقع الاتفاق على أن يسرى هذا الحكم ويتكرر
في سنى الايجار . ومتى قام بالالتزام التعويضي
المرتب على مخالفة المستاجر لالتزاماته الأصلية
وصف كونه مقدراً تقدير الاجرة ومستحقا
استحقاقها وداثراً معها عن مدة الايجار فقد جاز عليه
حكم السقوط بالتقادم الخمسى سقوط الأجر

وحيث انه يبين من ذلك أن محكمة الاستئناف
إذ أقامت حكمها القاضى بعدم مسئولية وزارة
الأوقاف على أساس أن تراخيها عن رفع دعوى
المطالبة بالتعويض المستحق لجهة الوقف قبل
المستاجر إنما كان مرجعه أنها كانت تفسر عقد
الايجار تفسيراً تحتمله ألفاظه تكون قد أخطأت
في تكليف واقعة الدعوى على موجب حكم القانون
فيها ويكون حكمها متعين النقض

وحيث ان موضوع الاستئناف صالح
للفصل

وحيث ان الحكم المستأنف في محله فيتعين
تأييده بأسبابه

ومن أجل ذلك
حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي
موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وفي موضوع
الاستئناف رقم ٧٥٤ سنة ٥٤ قضائية المرفوع
على الطاعن من وزارة الأوقاف بتأييد الحكم
المستأنف الصادر بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٣٧
من محكمة مصر الابتدائية في القضية رقم ١٠٠٩
سنة ١٩٣٦ وألزمت وزارة الأوقاف بمصاريف
استئنافها وبمصاريف هذا الطعن وبمبلغ ألف
قرش مقابل اتعاب المحاماة عنهما للطاعن .

(طعن عبدالقادر فراد المناسطلى بك بصفته وحضرته الاستاذ
محمد صبرى أبو علم ضد وزارة الأوقاف وحضر عنهما الاستاذ
محمد السيد عقل رقم ١٠١ سنة ٨ ق رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب العزة محمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك
وعبدالفتاح السيد بك وعلى حيدر حجازى بك ونجيب مرقس بك
مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد جلال صادق بك
رئيس النيابة بالاستئناف)

تصرفه بحيث يمكنه وضع يده عليها والانتفاع بها بدون مانع ولولم يتسلها بالفعل . ومتى اكتسب الحائز الحيازة ووضع اليد على هذا الوجه المعتبر فانهما يبقيان له حافظين خصائصهما مفيدتين احكامهما مالم يتعرض له من يعكرهما عليه او يزيلهما عنه ويسكت هو على التعرض المدة التي تستوجب بها اليد الجديدة حماية القانون

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .

« ومن حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة

الاستئنافية حين حكمت بالغاء الحكم المستأنف

ورفض دعوى الطاعنين قد اخطأت في تطبيق

القانون وذلك من ناحية تقريرها ان القانون

لا يعرف في مثل الدعوى الحالية الا وضع اليد

المادى على قطعة الأرض الفضاء المتنازع عليها

وانه لا يكفي في القول بثبوت حيازة المدعين مرور

وكيلهما كل شهر مرة لانها ليست طريقا وانما هي

ارض فضاء معدة للبناء كان ينبغي تسويرها على الأقل

ويقول الطاعنان ان في هذا تخليطا بين وضع اليد

على مال وبين الانتفاع به فيما اعدله وان القانون

لا يمنع ان يكون في ارض البناء وضع يد قانوني

غير مصحوب بانتفاع وان يكون مظهره اقامة

الحدود والعلامات لفصلها عما جاورها والمرور

عليها والقيام بدفع اموالها مع عدم المنازع كما وان

القانون لا يوجب تسوير الأرض الواسعة المعدة

للبناء

« وحيث ان الأصل ان وضع اليد على مال لا اعتبار له قانونا الا بالنسبة لمن اراد حيازة المال لنفسه وحازه فعلا بنية تملكه . والأصل في الحيازة انها هي دخول المال المحوز في مكنة الحائز وتصرفه فيه فعلا التصرفات المادية القابل لها غير ان المال اذا كان من نوع ما يكون الاستيلاء عليه دفننا للملك (لانا قلا له) سواء أكان غير مملوك اصلا لاحد أم كان قد سبق فيه الملك لاحد فان مجرد دخوله في مكنة من استولى عليه لا يكفي قانونا لا اعتبار هذا المستولى واضعا اليد بنية التملك مالم يجر فيه من الاعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على انه انما استولى عليه ليتملكه لنفسه بوضع اليد المملك بمضى المدة . وهذا النوع من الأموال لا يكفي لا اعتباره محوزا موضوعا عليه اليد قانونا مجرد تسويره او المرور به . اما الأموال التي تتلقى عن مالكما بسند معتبر قانونا فان حيازة متلقيها لها ووضع يده عليها يقمان له بمجرد تسليمه إياها بالحالة التي هي عليها ، والتسلم يقع بمجرد وضعها تحت تصرفه بحيث يمكنه وضع يده عليها والانتفاع بها بدون مانع ولولم يتسلها بالفعل . ومتى اكتسب الحائز الحيازة ووضع اليد على هذا الوجه المعتبر فانهما يبقيان له حافظين خصائصهما مفيدتين احكامهما مالم يتعرض له من يعكرهما عليه او يزيلهما عنه ويسكت هو على التعرض المدة التي تستوجب بها اليد الجديدة حماية القانون .

« وحيث ان المحكمة الجزئية بعد ان فصلت

وقائع الدعوى وما تم فيها من تحقيق أمام

البوليس وأمام النيابة وبمخات الأقوال والأوراق

التي قدمت لها من طرفي الخصومة قالت

« بما ان الذي تستخلصه من ان ،

« يد المدعى عليه طارئة عارضة راجحة بشأنها ،

« مظاهر الغضب والتعرض الذي لا يتعدى ،

« تكليف والدته المدعين فلم يشك المدعى عليه ،
« ولم يناقض وفضلا عما تقدم جميعه فان السيدة ،
« المذكورة من وقت مشتراها لم يشب ملكها ،
« نزاع ولا اعترض يدها معترض حتى برز ،
« المدعى عليه في خلال السنة الماضية وقبل ،
« بلاغ ولدها منصور بك بايام وبما ،
« انه على العكس من ذلك كله فقد شابت ،
« عقد المدعى عليه جميع شوائب الريسة ،
« والتشكيك فترى المحكمة انه ،
« صار ثابتا مما تقدم وعلى وجه قاطع ان والدته ،
« المدعين قد وضعت يدها من تاريخ مشتراها ،
« في سنة ١٩٠٦ لحين التنازل لولديها ،
« وبما انه فيما يتعلق بما يدفع ،
« به المدعى عليه من فقدان مظهر الحيازة ،
« المادية لدى المدعين ووالدتهما من قبلهما ،
« ذلك بأنهما لم يسوراها ولم يقوما بالتخفير ،
« عليها أو احداث المنشآت فيها والزراعة بها ،
« فترى المحكمة انه كان كافيا في وجود تلك ،
« الحيازة واستمرارها بمظاهرها القانونية ،
« المطلوبة بل وعلى سبيل الظهور بمظهر المالك ،
« مرور اخي المدعين بها من وقت لآخر ،
« ومباشرة غيره من المجاورين بذلك المرور ،
« على هذا الأساس فالحيازة المادية ليست شرطا ،
« في وضع اليد .. الخ ،

« وحيث انه يبين من هذا الذي نقل عن
« الحكم المستأنف ان هذا الحكم قد بين بجلاء
« ووضوح تامين ان الأرض المتنازع عليها
« لم تكن من الأراضي التي لم يسبق فيها الملك
« لاحد فيفتقر الاستيلاء عليها لحياتها وتملكها
« بمضى المدة إلى اعمال ارتفاع ووضع يد مادية
« ظاهرة ومستمرة وخالية عن النزاع تفيد الحيازة

« مداه من الزمن حد الايام القليلة التي ذكرها ،
« اخو المدعين في شكواه ونطقت بصحة اقواله ،
« معاينة الضابط المادية وكان شهود المدعى عليه ،
« انفسهم افصح في تأييدها من أقوال شهود ،
« المدعين ، ثم قالت ،
« ليس ثمة ما يمنع القاضي مبالغة في الاستدلال ،
« من الاستئناس بما يقدمه المتنازعون من ،
« عقود وأوراق لتأييد مسامية اليد المدعى بها ،
« وقد قدم الطرفان مستندات ،
« التملك الذي شاءوا ان يجعلوا منه مسامية ،
« ايديهم على عين النزاع فقدم المدعيان عقدا ،
« قالا ان والدتهما تنازلت به عن الأرض ،
« لهما بطريق الهبة وعقد تملك تلك الوالدة ،
« كما قدما كشفا من المساحة ،
« يفيد مسح الأرض باسم تلك الوالدة ووضعها ،
« في تسكيدها في سنة ١٩٣٢ وتبين فوق ،
« ذلك ان والدته المدعين لا تزال على قيد ،
« الحياة ولم يوجه الى حجة تنازلها لولديها أي ،
« مطعن كما ان البائع لتلك الوالدة ،
« ورغم قدم عهد عقده اليها لا يزال حيا كذلك ،
« وقد سمعت اقواله عن البيع وعن اليد ،
« وهذا البائع بدوره قد اشترى من الحكومة ،
« وبطريق المزاد العلني وبموجب مستندات ،
« سردها في التحقيق وها هي المساحة الحديثة ،
« بدورها وهي مصلحة حكومية تجري مسح ،
« الأراضي في خلال السنوات العشر الأخيرة ،
« تحت أعين الناس وابصارهم وتحقق يد المالك ،
« وقد لوحظ انه رغم غياب المالك الأصلية ،
« في الاقطار السورية وقيام المدعى عليه نحو ،
« الأرض قد مسحت تلك المصلحة الأرض على ،

لقلم الكتاب في الميعاد القانوني فمحاولة تقديمه أوراقا بعد انقضاء هذا الميعاد غير مقبولة قانونا مهما اتحل من عذر .

(طعن حسن محمد جمعه وحضر عنه الاستاذ مصطفى مرعى ضد عطيه عبد المسيح سليمان وآخر وحضر عن الاول الاستاذ محمد صبرى ابو علم رقم ٩٤ سنة ٨ في بالهيئة السابقة)

٣٥

١١ مايو سنة ١٩٣٩

محكمة الموضوع . استعراض الادلة . استنتاجها استنتاجا سليما . أمر متعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض . عدم ملزمة محكمة الموضوع بالرد على جميع الحجج

المبادئ القانونية

١ - اذا استعرضت المحكمة الموضوعية أدلة الدعوى واستنتجت منها استنتاجا سليما أن البيع صوري كان هذا أمراً متعلقاً بفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها لمحكمة النقض

٢ - محكمة الموضوع ليست ملزمة حتماً بمتابعة الخصوم في الرد على جميع الحجج التي يدلون بها المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

« حيث أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

« وحيث أن الطعن ينحصر في ثلاثة أمور . الأول - أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم

الاستئنافي المطعون فيه بأسبابه تلمس الأدلة على صورية عقد الطاعن الرقيم ٢٩ من مايو سنة ١٩٣٦ من مظان لا تفيد الضرورية بمعناها الصحيح

المدنية رقم ٢٧٧ سنة ٥٥ قضائية القاضي بقبول الاستئناف شكلاً برفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف (الصادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٨ في القضية رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٣٧ كلى مضر القاضي برفض الدعوى والزام رافعهما (الطاعن) بالمصاريف وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة للمدعى عليه الأول (الطعن) والزام الطاعن بالمصاريف وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة للمستأنف عليه الأول (عطيه عبد المسيح سليمان) - وأعلن هذا التقرير للمدعى عليه الأول (عطيه عبد المسيح سليمان) في ١١ من هذا الشهر ، ثم قدم الطاعن اصل الاعلان وأوراقه ومستنداته ومذكرته في ٢٢ من ذلك الشهر . وفي ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ حضر أحد حضرات المحامين بصفته وكيلاً عن المدعى عليه المذكور وأراد تقديم أوراقه ومستنداته ومذكرته فنبهه - لم الكتاب الى أن ميعاد . تقديمها قد انقضى فأصر على قبولها فتسلها منه قلم الكتاب على أن تفصل المحكمة في قبولها وعدمه

« وحيث أن المادة ١٩ من قانون انشاء محكمة النقض توجب على المدعى عليه تقديم أوراقه ومذكرة دفاعه في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان تقرير الطعن .

« وحيث أن هذا الميعاد حتمى يترتب على تجاوزه سقوط حق المدعى عليه في تقديم هذه الأوراق ويترتب على عدم التقديم أن لا يكون له الحق في أن ينيب عنه محامياً بالجلسة وفقاً للمادة ٢٦ فقرة ثانية من هذا القانون .

« وحيث أن المدعى عليه المذكور لم يحضر

« هذا الشخص الذي يقول انه تعاقد معه بملء ،
 « حريته يلاحقه الدائنون من كل صوب ،
 « فان تورط المدعى في التعاقد معه وهو تعاقد ،
 « لا يرجي له بقاء أمر يتم في ذاته على أنه ،
 « انما يضع نفسه تحت تصرف المدين خدمة ،
 « لصالحه باخراج أملاكه شيئا فشيئا من التنفيذ ،
 « عليها بديون الدائنين ومنهم المدعى عليه الأول ،
 « (عطيه عبد المسيح سليمان) وذلك بتصوير ،
 « بيع لاحقيقه له في الواقع والادعاءات بصورها ،
 « الى المدعى الذي لم يشتر شيئا في الحقيقة ،
 « من المدين الذي لم يبيع شيئا في الحقيقة ،

« وبما انه بما يقطع بصورية هذه التصرفات ،
 « أن عقد البيع الوفاي وقد ضرب له أجلا ثلاث ،
 « سنوات لم يلبث أن أحيل قبل انقضاء عام واحد ،
 « عليه إلى عقد بيع بات تناول كل ما بقي ،
 « للمدين من أملاك بالبلدة وبما يلفت النظر ،
 « في هذا العقد الأخير الذي جعل تاريخه ،
 « العرفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٣٦ أنه قد ذكر ،
 « به دفع المدعى الثمن المحدد للبيع ،
 « وهو ٣٥٤ جنيه للمشتري دفعة واحدة ،
 « وذلك قبل التصديق على العقد ودون التصديق ،
 « عليه بتاتا وقبل الاطلاع على مستندات الملكية ،
 « وذكر الحكم في موضع ،

آخر زيادة في التدليل على الصورية ،

« وبما انه بما يؤيد بصورية العقد الذي يستمسك
 به المدعى أن المدين أقر بعد تاريخه العرفي
 المزعوم وفي شكوى قدمت ضده من أخيه
 بأنه انما أجر أطيانه إلى أحد أقارب المدعى ولم
 يبيع منها شيئا

وهذا الذي اثبتته الحكم يدل على أنه

وهو عدم وجود العقد في عالم الحقيقة وان تكن
 هذه المظان من شأنها أن تفيد التواطؤ الذي قد
 يتحقق مع جدية العقد .

الثاني - تناقض الحكم في أسبابه تناقضا
 تتماحي به ويهدم الحكم اذ سلم في بعض أسبابه
 بأن عقد البيع الوفاي هو عقد جدي ثم ذكر
 عنه في أسباب أخرى أنه صوري على أنه اذا ما
 اعتبر هذا العقد جديا استتبع ذلك حتما اعتبار
 عقد البيع الأخير جديا أيضا لأن كلا من العقدين
 يؤيد الآخر ويتممه .

الثالث - قصور الحكم من ناحية أخرى في
 تسيبيه اذ لم يعرض لما استمسك به الطاعن من
 اقرار المدعى عليه الأول في الطعن بجيازته
 للاطيان حين نبه عليه باخلائها أو بدفع الدين
 أثناء اجراءات نزاع الملكية فهذا الاقرار في التنيه
 لا يتفق ودعوى الصورية .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم
 المطعون فيه بعد أن بين وقائع الدعوى وفق
 ما تقدم ذكره وبعد ما أثبت أن المدعى عليه
 الاول في الطعن يستمسك أصليا بصورية عقد البيع
 الذي يرتكن عليه الطاعن واحتياطيا يطلب ابطاله
 لأن هذا التصرف تم إضرارا بحقوقه كدائن -
 وأن الطاعن استمسك بسلامة عقده من هذين
 المطعنين - قال « وبما أن المدعى لا ينكر وصول
 « الانذار اليه (أي إنذار ١٧ اغسطس سنة ١٩٣٥) ،
 « ولكنه لا يجحد في تبرير تصرفاته هذه سوى ،
 « القول بأن إنذار كهذا في دعوى لم يفصل فيها ،
 « لا يصلح سبباً للحد من حريته - أجل ان حرية المدعى
 في التصرف مكفولة في الأصل ولكن متى قامت ،
 « الحوائل من جهة القانون ذاته لتمنع نفاذ مثل ،
 « هذه التصرفات ومتى تضافرت الأدلة لديه على أن ،

استعرض أدلة الدعوى واستنتج منها استنتاجا سليما أن العقد الذى يستند اليه الطاعن لاحقية له وهو أمر متعلق بفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليه لمحكمة النقض ولذلك يكون ما ينعيه الطاعن على الحكم من هذه الناحية غير قائم على أساس ولا يقدح فى صحة تدليل الحكم على الصورية ما جاء فيه من بيان اقتضاء سرد ظروف الدعوى بشأن سوء نية المشتري الصورى لأنه وإن كان ليس بلازم اثبات سوء نية العاقدين فى العقد الصورى إلا أن استظهارها لا يعيب الحكم ولذلك يكون الوجه الأول غير قائم على أساس

« وحيث انه يبين مما أورده الحكم المطعون فيه فيما سبق ذكره أنه اعتبر عقد البيع الوفاى صوريا وليس فى أسباب الحكم أى عبارة تتعارض مع هذا رأى كما يذهب الى ذلك الطاعن فى الوجه الثانى من — أوجه طعنه إذ أن العبارة التى اقتطعها منه للتدليل على التناقض الذى رآه ساقها الحكم على سبيل التدليل الجدلى إذ قال: « على أنه مهما كان مبلغ الجدية فى عقد البيع الوفاى المؤرخ فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٣٥ فالحقق انه باقرار الطرفين لم يكن سوى عقد رهن بدليل ماورد عنه فى عقد البيع البات الذى جعل تاريخه العرفى ٢٩ من مايو سنة ١٩٣٦ والذى وصفه الطرفان بذلك — بما يجعله باطلا كبيع وكرهن طبقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المعدلة، « فال مفهوم المستفاد منها أن الحكم قصد إلى القول أنه كيف كان أمر عقد البيع الوفاى، فهو باطل ولكنه بعد ذلك حين تتطلب

تفصيل وقائع الدعوى وتمحيص أداتها ذكر أنه عقد صورى ودل على ذلك

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الثالث فانه بالرجوع الى الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم الاستئنافى المطعون فيه يبين انه دلل تدليلا مستفيضا على صورية عقد الطاعن ومحكمة الموضوع ليست ملزمة حتما بمتابعة الخصوم فى الرد على جميع الحجج التى يدلون بها

(طعن حسين محمد جمعه وحضر عنه الاستاذ مصطفى مرعى ضد عطيه عبد المسيح - بيان وآخر رقم ٩٤ سنة ٨ ق)

٣١

١٨ مايو سنة ١٩٣٩

سلطة المحكمة فى فسخ التعاقد أو عدم فسخه . الاخلال بالالتزام لا يقتضى الفسخ بذاته . لا بد لفسخ العقد من حكم قضائى بذلك .

المبدأ القانونى

من المقرر فقها وقضاء أن الاخلال بالالتزام لا يقتضى الفسخ بذاته بل لا بد لفسخ العقد من حكم قضائى بذلك وللحكمة سلطة مطلقة فى تقدير ما إذا كان هناك محل للفسخ أو عدمه فتأمر بالفسخ اذا رأت أن الاخلال الذى بنيت عليه الدعوى هو بدرجة لو كان عليها المدعى لما اقدم على التعاقد وترفض الفسخ فى غير هذه الحالة (١)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
« من حيث ان الطعن رفع صحيحا فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا
« ومن حيث ان الطعن بنى على وجوه أربعة .

(١) محل هذا بالضرورة أن لا يكون الفسخ متفقا عليه عند حصول المخالفة

بحصل الوجه الأول منها أن الحكم المطعون فيه باطل لأنه استبدل واقعة الدعوى المعروضة على المحكمة وسندها القانوني بدعوى أخرى تختلف عنها في جوهرها وفي الاسناد وذلك أن الحكم افترض أن الطاعن قد اسند طلب فسخ عقد المقايضة إلى تقصير الخواجه مرشاق في تنفيذ تعهده وبالتوقيع على عقد رهن بالني جنيه في الميعاد المحدد بخطاب البنك العقاري المؤرخ في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٢٩ كما افترض أن التقصير في توقيع هذا العقد إنما كان من عمل الطاعن وبني الحكم على ذلك أن الطاعن لا يجوز له طلب الفسخ مع أن دعوى الفسخ لم يكن سندها في الواقع سوى أن المدعى عليهما في الطعن لم يقوموا بتنفيذ تعهدهما وهو أولاً — دفع مبلغ الني جنيه دفعا فعليا ونقدا للبنك العقاري ، وثانياً — دفع مبلغ الف جنيه لبنك الاراضى ولذلك كان الطاعن محقا في طلب فسخ عقد المقايضة .

ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه اذ جاء به أن المتفق عليه بين الطرفين أن يكون دفع مبلغ الالافى الجنيه الى البنك العقاري على آجال بتأمين عقارى على الاطيان المبيعة ، فانه يكون قد خالف نص عقود المقايضة والبيع لأن ماورد بها يغاير هذا الذى ذكره الحكم ويوجب أن يكون المبلغ واجب الدفع سواء وقع على عقد الرهن او لم يوقع وأن عمل الرهن إنما يكون على عاتق ابراهيم عطا الله بموجب عقد هـ من مارس سنة ١٩٢٩ وعلى عاتق مرشاق بموجب عقد ٢٨ منه .

اما الوجه الثالث فيتحصل في مخالفة الحكم لنص عقد المقايضة المسجل في هـ من مارس سنة ١٩٢٩ اذ ذكر أن تعهد ابراهيم عطا الله بدفع

الالف جنيه يقابله تعهد البسيونى بك بدفع مبلغ ال ١٤١٠ جنيهات إلى عطا الله وأنه من المتفق عليه بين الخصوم أن البسيونى بك لم يقم بسداد دينه هذا المطلوب منه الى عطا الله ويقول الطاعن أن الوارد بعقد البدل أنه لا يكون للشيخ ابراهيم عطا الله الحق في مطالبة البسيونى بك بمبلغ ال ١٤١٠ جنيهات باقى الثمن الا إذا قام بتعهداته أى إذا اتم الرهنه للبنك العقارى أو دفع قيمتها ودفع لبنك الاراضى مبلغ الالف الجنيه .

ويتحصل الوجه الرابع في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون اذ قرر أن للمحكمة مطلق السلطة في تقدير ما اذا كان هناك محل لفسخ العقد من عدمه فتأمر بالفسخ أو ترفض ، ويقول الطاعن أن هذه القاعدة لا تنطبق إلا على التعهدات الملحقة بعقد أصلى أو على التعهدات الفرعية أما في التعهدات الاصلية فقد ألزم القانون القاضى بالحكم بالفسخ ولهذا الأسباب يطلب الطاعن نقض الحكم المطعون فيه — الخ .

وحيث انه في شأن الوجوه الثلاثة الأول من وجوه الطعن فانه يتضح من مراجعة الحكم المطعون فيه انه بعد أن سرد وقائع الدعوى تفصيلا وذكر ما تضمنه عقد البدل الابتدائى والنهائى وما جاء كذلك بعقدى البيع من نصوص وبعد أن أشار الى ما تلا ذلك من ظروف تنفيذ هذه العقود عرض الحكم بعد هذا كله للسبب القانونى الذى أقام عليه الطاعن دعواه في طلب الفسخ فقال : وحيث ان ابراهيم البسيونى بك قد بنى طلب الفسخ على أن المدعى عليهما لم يقوموا بتنفيذ تعهداتهما قبله فلم يسددا مبلغ الالفى جنيه الذى تعهد كل منهما بسداده الى البنك العقاري وبقيت أطيانه الخاصة التى لم تدخل في البدل مثقلة بهذا المبلغ ولم يسدد الشيخ ابراهيم يوسف

عطا الله مبلغ الالف جنيه الذي استدانه من بنك الاراضى زيادة على السلفة المتفق عليها في عقد البديل الابتدائي، ثم أخذ الحكم يبحث في مدى التزام كل متعاقد طبقا لما جاء بالعقود ولما يؤخذ من ملاسبات وظروف الدعوى لمعرفة هل المدعى عليهما التزاما بدفع مبلغ الالف جنيه المذكور نقدا الى البنك العقاري كما يقول الطاعن أو أنه مشروط دفعه على آجال بتأمين عقارى وأن الطاعن تعهد بتخصيصه على جزء من الأرض المعطاة منه للشيخ ابراهيم عطا الله والتي بيعت الى مرشاق بموجب العقد الذي كان طرفا فيه ولمعرفة ما اذا كان الشيخ ابراهيم عطا الله التزم بدفع الالف جنيه الى بنك الاراضى بغير مقابل من جانب الطاعن أو أن التزامه بدفع هذا المبلغ للبنك المذكور يقابله من جانب الطاعن التزامه بأن يسدد له مبلغ ال ١٤١٠ جنيهات الباقى من تسوية قيمة المقايضة بحث الحكم كل هذا مستعرضا ما جاء بعقدى البديل من اشتراط تخصيص مبلغ الالف جنيه من اصل الدين المطلوب من الطاعن للبنك العقاري على جزء من الأرض المعطاة للشيخ عطا الله ومنوها بسعى الطاعن لدى البنك لأجراء هذا التخصيص الذى اشترط له البنك ان يقوم الطاعن بسداد ١٠٠٧ جنيهات لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ وان يحرر عقد التخصيص في مدة اقصاها ٣١ من يناير سنة ١٩٢٩ وانه لما لم يقوم الطاعن بسداد هذا المبلغ الا على أقساط دفع آخرها في ١١ من فبراير سنة ١٩٢٩ طلب الى البنك مد المهلة فاجابه بأنه مدها له الى ٣١ من مارس سنة ١٩٢٩ فلما فوت الخصوم هذا الميعاد كتب الطاعن من جديد الى البنك يطلب

منه اخباره عن الفوائد التي استجدت ويطلب منه مهلة فأعلمه بمقدار الفوائد وحدد له موعدا هو آخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ وفي هذا الموعد لم يعمل العقد واخيرا طلب الطاعن من البنك باشتراكه مع مرشاق اجراء هذا التخصيص فوافق البنك على ان يكونا متضامنين وحرر معهما عقدا رسميا في أول أبريل سنة ١٩٣٠ بتقسيم الدين المطلوب من الطاعن للبنك على ان يختص مرشاق بالالف جنيه منه وعلى ان يختص الطاعن بالباقي وعلى ان يقوم كل منهما برهن الاطيان المتفق عليها بعد ذلك وبشروط عينها ثم أثبت الحكم ان الطاعن لم يوف بها وأشار الى الارتباك المالى الذى وقع فيه الطاعن والذى اعجزه عن سداد أول قسط استحق لبنك الاراضى في نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعد ان ذكر الحكم كل هذا استخلص ان الطاعن هو الذى تعهد بتخصيص مبلغ الالف جنيه من الدين المطلوب منه للبنك العقاري ليعمل عنه رهن جديد على جزء من الأرض المعطاة منه بطريق البديل كما استخلص ان الطاعن هو الذى قصر في عمل هذا التخصيص وأن المتعاقدين لم يكن قصدهم ان يدفع هذا المبلغ فورا الى البنك واستخلص الحكم أيضا من عجز الطاعن عن دفع أول قسط استحق لبنك الاراضى أنه ما كان في وسعه أن يسدد لعطا الله مبلغ ال ١٤١٠ جنيهات الباقى عليه وانه بالتالى ما كان لعطا الله ان يدفع لبنك الاراضى مبلغ الالف جنيه مادام ان المقابل لهذا المبلغ لا يستطيع الطاعن وهو الملتزم به ان يقوم بسداده وخاصت المحكمة من ذلك جميعا الى ان الطاعن هو الذى قصر في الوفاء بما التزم به فيبين مما تقدم ان محكمة الاستئناف لم تغير السبب الذى أقام الطاعن عليه دعوى الفسخ وأن ما استخلصته من نصوص

٣٢

١٨ مايو سنة ١٩٣٩

تقرير الطعن . إعلانه إعلانا صحيحا لبعض الورثة .
يسرى على بقية الورثة . حكم . انصرافه عن مقطع النزاع .
اقراره وضع اليد في سبيل التدليل على الملكية دون الاحالة
الى التحقيق لاثبات ونفى وضع اليد . يعيبه ويطله

المبادئ القانونية

١ - إذا أعلن تقرير الطعن لبعض
الورثة في الميعاد فانه يسرى على بقية الورثة
الذين أعلن لهم بعد الميعاد

٢ - إذا انصرفت حيثيات الحكم عن
مقطع النزاع فان هذا يعيبه

٣ - إذا أقحم الحكم وضع اليد في
سبيل التدليل على الملكية وأخذ في نفى
وضع يد الطاعن بالقرائن في الوقت الذي
كان يطلب هذا لإثبات وضع يده بالطريق
القانوني الذي سن لذلك وهو الاحالة الى
التحقيق فان هذا يعيبه

المحكمة

بعد سماع المرافعة والشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا .

« وبما ان النيابة العمومية طلبت في مذكرتها
قصر قبول الطعن شكلا على من عدا
الخامسة والسادسة والسابعة من المدعى عليهم في
الطعن لأن الاجراءات بالنسبة لمن غير صحيحة
فان تقرير الطعن أعلن لمن بعد الميعاد

« وبما ان محامي الطاعن ادفع هذا القول بأن
المذكورات هن من ورثة احمد فوزى شهاب
وقد أعلن الورثة الآخرون إعلانا صحيحا فهو

العقود ومن ظروف الدعوى وملايساتها على
ما سبق ايراده متعلق بمحصل فهم الواقع في الدعوى
بما لا تراقبه محكمة النقض ولذا يتعين رفض هذه
الآوجه الثلاثة .

« وحيث انه عن الوجه الرابع فانه متى لوحظ
أن الحكم المطعون فيه قد أشار الى ما اشترطه
المتعاقدون جزاء عند عدم قيام الشيخ ابراهيم
عطا الله والخواجه مرشاق الذي حل محله برضا
الطاعن عن القيام بعمل الرهن المتفق عليه وفاء
لمبلغ الالف جنيه وعند تأخير الشيخ عطا الله
المذكور في سداد الالف جنيه لبنك الاراضى
وأهم لم يشترطوا فسخ العقد كجزاء لآى تقصير
منها متى لوحظ هذا ولوحظ أن التقصير الذي
ينسب للطاعن الى المدعى عليهما هو تقصير جزئى كانت
القاعدة القانونية التي قررها الحكم المطعون فيه
فما يختص بسلطة المحكمة في فسخ التعاقد أو عدم
فسخه سليمة

« حيث ذكر ما يأتى

« وحيث انه بغض النظر عن تقصير ابراهيم ،
« البسيونى بك في تنفيذ التزاماته قبل الخواجه ،
« الياس مرشاق وقبل الشيخ ابراهيم يوسف ،
« عطا الله فانه من المقرر قفما وقضاء ان الاخلال ،
« وبالالتزام لا يقتضى الفسخ بذاته بل لابد لفسخ ،
« العقد من حكم قضائى بذلك وللمحكمة سلطة ،
« مطلقة في تقدير ما اذا كان هناك محل للفسخ من ،
« عدمه فتأمر بالفسخ اذا رأت أن الاخلال الذى ،
« بنيت عليه الدعوى هو بدرجة لو كان عليها المدعى ،
« لما أقدم على التعاقد وترفض الفسخ في غير هذه الحالة ،
« وحيث انه يبين من هذا جميعا أن الطعن
على غير أساس ويتعين رفضه

(طعن ابراهيم بسيونى بك وحضرته الاستاذ مرقس فهمى
بك ضد الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله وآخر وحضر عن
الاول الاستاذ يوسف الجندي وعن الثاني الاستاذ عاذر جبران
رقم ٨٤ سنة ٨ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة
والعزة محمد ليلى عطيه باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمى حسين بك
بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك ونجيب
مرقس بك مستشارين وحضرة صاحب العزة محمد جلال صادق
بك رئيس نيابة الاستئناف)

يسرى عليهن أيضا والمحكمة تأخذ بذلك ويكون الطعن قد رفع إذن صحيحا في ميعاده عن حكم قابل له ويتعين قبوله شكلا .

وبما ان الطعن بنى على ثلاثة وجوه يتلخص الأول والثالث منها في أن الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا لقصور أسبابه وتهاورها فهي من جهة لم تنصب على مقطع النزاع وهو تطبيق مستندات ملكية الطاعن على الأرض المتنازع على ثمنها ومن جهة أخرى فان المحكمة قد خالفت القانون باعتبار عمل مهندس المساحة الذى كلف بتطبيق حكم مرسى مزاد صدر على حنفى حسين بك حجة على الطاعن مع أنه لم يكن طرفا فيه

ويقول الطاعن بيانا لذلك في مذكرته بشرح الأسباب ان المحكمة بينما تقرر انه لم يثبت مطلقا وضع يده على الأرض المتنازع على ثمنها ترجع فتقول أنها لا ترى إجابته إلى إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات وضع اليد

أما عن بعد الحكم عن إصابة مقطع النزاع فيقول الطاعن أن ما كان يجب على المحكمة بمحتمل هو تطبيق عقدي ملكيته بالذات وتحقيق دخول الأرض المتنازع على ثمنها فيهما فان ذلك لازم على كل حال حتى لو سلم بانطباق حكم مرسى المزاد الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ إذ في هذه الحالة يكون الترجيح بأصل الملك أو بأسبقية التسجيل . ولكن الحكم المطعون فيه تجاوز عن كل هذا فانصرف عن أصل النزاع

هذا هو مؤدى ما جاء في الوجهين الأول والثالث من وجوه الطعن

وبما ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد

حجج الطاعن في دعواه ذكر ما يأتي « وحيث ان المحكمة بعد ان استعرضت الوقائع المذكورة واطلعت على مستندات الطرفين ومذكراتهم تبين ان المرحوم احمد فوزى افندى اشترى من محمد سيد احمد وآخرين ١٢ ط و ١٤ ف بالعقد المؤرخ في أول أغسطس سنة ١٩١٥ ومسجل في محكمة المنصورة المختلطة في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٥ ولما توقع الحجر على احمد فوزى افندى المذكور وتعينت الست زينب احمد ابنته قيمة عليه باعت هذا القدر بأذن المجلس الحسبي إلى حنفى حسين بك بالعقد المؤرخ في ١٣ مايو سنة ١٩١٨ وفي سنة ١٩٢٢ لما نزعته الحكومة ملكية الأراضي اللازمة للطريق الزراعى أخذت من المملوك لحنفى بك المذكور الخمسة قرارات موضوع النزاع وقد عارض حنفى حسين بك وورثته بعده في الثمن الذى قدرته الحكومة وقضى نهائيا من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٣١ بأحقية ورثة حنفى حسين بك بثمن الخمسة القرارات المنزوعة ملكيتها والمودع بمحكمة المنصورة »

« وحيث انه لنزاع قام على قيمة المساحة المأخوذة من أرض حنفى بك المذكور كلفت المحكمة الخبراء المعيّنين للثمين أن يبحثوا مستندات حنفى بك المذكور ويطبقوها على الطبيعة لاظهار حقيقة المأخوذ ان كان خمسة قرارات أو ازيد وقد ظهر بعد التطبيق ان المأخوذ أكثر من خمسة قرارات وكله من أرض حنفى حسين بك المشتراه من القيمة على احمد فوزى افندى »

« لم يثبت مطلقاً أنه وضع اليد على هذا القدر ،
 « من تاريخ الشراء حتى تاريخ نزاع الملكية ،
 « إذ كيف يستساغ أن يفهم أن المستأنف ،
 « اشترى هذا القدر ودفع ثمنه بعضه في سنة ،
 « ١٩١٥ والبعض الآخر في سنة ١٩١٦ ثم ،
 « تأتى الحكومة وتنزع منه ملكية الخمسة قراريط ،
 « وتأخذها فعلاً من سنة ١٩٢٢ ويظل ساكناً ،
 « حتى تنتهى المنازعة الطويلة على الثمن ،
 « بين حنفى حسين بك وورثته من بعده في ،
 « سنة ١٩٣١ ويبدأ شكواه في يونه سنة ١٩٣٢ ،
 « للحصول على المبلغ المودع بمحكمة المنصورة ،
 « المختلطة ويردونها برفع هذه الدعوى في سنة ،
 « ١٩٣٤ . وحيث أن المستأنف مع اقتراضه ،
 « بأن أرض النزاع تدخل في عقوده وعقده ،
 « أحمد فوزى أفندى الصادرة كلها من بائع ،
 « واحد وهو محمد سيد أحمد فانه يقرر أن ،
 « عقوده يجب تفضيلها لسبق تسجيلها على ،
 « عقد خصمه ،

« وحيث مع الأخذ جدلاً بهذه الأقوال ،
 « فإن عقد المستأنف المسجل قبل عقد أحمد ،
 « فوزى هذا العقد الشامل إلى ٣ ط و ٢٠ س ،
 « فقط لأن العقد الشامل للجزء الثانى الصادر ،
 « إليه من الدكتور حمدى سجل في سنة ،
 « ١٩١٦ على خلاف العقد الصادر لأحمد ،
 « فوزى بكل الخمسة قراريط فانه سجل في ،
 « سبتمبر سنة ١٩١٥ فقد ظهر بطريقة جلية ،
 « قاطعة للأسباب المبينة آنفاً أن المستأنف ،
 « المذكور لم يضع يده على هذا القدر من تاريخ ،
 « الشراء حتى سنة ١٩٢٢ تاريخ نزاع الأرض ،
 « للبنفعة العامة وأنه من ذلك التاريخ وضعت ،

« وحيث أنه مما يقطع أن الأرض المطالب
 بتمنيتها الآن تدخل فيها يملكه حنفى حسين بك
 أن هذا الأخير كان رهن للبنك العقارى من
 ال ١٤ ف و ١٢ ط المشتراة من القيمة على
 أحمد فوزى أفندى ٧ ف و ١٠ ط و ١٨ س
 وأن البنك المذكور سار في اجراءات نزاع الملكية
 ضد ورثة حنفى حسين بك ورسا مزاد الاطيان
 المذكورة عليه بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة
 ١٩٣٠ بموجب حكم مرسى المزاد المسجل في
 ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأنه على اثر
 الشكاوى المتقدمة على ثمن الخمسة قراريط المذكورة
 طلبت المساحة التفصيلية من أحد مهندسيها القيام
 وتطبيق حكم مرسى المزاد على مساحة القدر الذى اخذ
 للمنافع طبقاً لمستندات نزاع الملكية لمعرفة ان كان هذا
 القدر الأخير يدخل في متناول الحكم المذكور
 من عدمه وقد ظهر من التطبيق ان هذا
 القدر يدخل ضمن ال ٧ ف و ١٠ ط و ١٨ س
 المنزوع ملكيتها بناء على طلب البنك العقارى
 « وحيث ان قول المستأنف ان هذا التطبيق
 حصل في غير مواجته وأنه لهذا السبب وحده
 تكون الاجراءات غير صحيحة قول لا يمكن
 الأخذ به على علته لأن هذا التطبيق حصل من
 مهندس المساحة دون ان تكون هذه الأخيرة
 ذات مصلحة في الخصومة بل كان الغرض
 اظهار القدر الواجب تكليفه على الراسى عليه
 المزاد ولم يتقدم من المستأنف أى مطعن على عمل
 المهندس المذكور من الناحية الفنية ،

« وحيث أنه لو سلم جدلاً ان القدر المنزوع ،
 ملكيته يدخل في عقدى تملك المستأنف ،
 « على الوجه الذى ذكره آنفاً أى عن طريق ،
 « محمد سيد أحمد وطريق الدكتور حمدى فانه ،

المحكمة فيه بلا جدال انصراف عن مقطع النزاع اذ كان يتعين على المحكمة ان تصفى اولا نقطة انطباق مستندات أى طرف من طرفي الخصومة على الارض المتنازع عليها واذا ما تبين انها تدخل في مستندات ايها دون الآخر كان لهذا اثره الظاهر اما إذا انطبقت المستندات جميعا فلا مفر من بحث أصل الملكية وأسبقية التسجيل على مقتضى الحال .

وبما ان الحكم المطعون فيه زيادة عن اغفاله هذا البحث الهام قد اقحم وضع اليد في سبيل التدليل على الملكية واخذ في نفى وضع يد الطاعن بالقرائن في الوقت الذي كان يطلب هذا اثبات وضع يده بالطريق القانوني الذي سن لذلك وهو الاحالة إلى التحقيق .

وبما ان هذا جميعا يعيب الحكم ويقتضى نقضه بغير حاجة إلى بحث الوجوه الأخرى المقدمة مع الزام المدعى عليهم في الطعن بمصاريفه عدا وزارتي المواصلات والاشغال إذ هما ليستا في الواقع خصوما في الدعوى .

(طعن عبد اللطيف محمد واكد بك وحضر عنه الاستاذ السيد حامد فهمي ضد وزارة المواصلات وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد الرحيم غنيم رقم ١٠٠ سنة ٨ ق بالهيئة السابقة)

٣٣

١٨ مايو سنة ١٩٣٩

قاضى الموضوع . ليس له أن يتخلص واقعة بتجمل عقلا استخلاصها

المبدأ القانوني

استقر قضاء محكمة النقض على انه ليس لقاضى الموضوع أن يثبت مصدرا للواقعة

« الحكومة اليد حتى ابريل سنة ١٩٣٤ تاريخ ،
« رفع هذه الدعوى وعلى هذا يكون احمد ،
« فوزى افندى وحنفى حسين بك وورثته من ،
« بعده وضعوا ايديهم بصفة ملاك بغير منازع ،
« والحكومة من بعدهم مدة سبع عشرة سنة ،
« وهى مدة كافية للتملك بمضى المدة الطويلة ،

بعد هذا ذكر الحكم شهادة الطاعن على العقد الصادر من القيمة على احمد فوزى ببيع ١٤ ف و ١٢ ط وما استخلصه من هذه الشهادة ثم انتهى من ذلك جميعا إلى النتيجة الآتية .

« وحيث بناء على ما ذكر لا ترى المحكمة محلا لاجابة طلب المستأنف من احالة الدعوى على التحقيق لاثبات وضع اليد ولا لتعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين . »

« وبما ان هذا الذى ذكره الحكم المطعون فيه يلحقه حقا العيب الذى نراه عليه الطاعن فقد حصر الحكم عنايته في استعراض الوقائع التى جزم فيها بأن الارض المتنازع عليها تدخل في ملك احمد فوزى افندى المحجور عليه ثم بيعت إلى حنفى حسين بك ولما اقتضى السياق ذكر دخولها أو عدم دخولها في مستندات الطاعن اتى الحكم بهذه العبارة « وحيث انه لو سلم جدلا ان القدر المنزوع ملكيته يدخل في عقدى تمليك المستأنف (الطاعن) على الوجه الذى ذكره آنفا أى عن طريق محمد سيد احمد وطريق الدكتور حمدى فانه لم يثبت مطلقا انه وضع اليد على هذا القدر من تاريخ الشراء حتى تاريخ نزغ الملكية اذ كيف يستساغ إلى آخر ما جاء فى الحكم ، ، ، ان هذا القول من

التي يستخلصها يكون وهمياً لا وجود له أو يكون موجوداً ولكنه مناقض لما اثبتته أو غير مناقض ولكنه يستحيل عقلاً استخلاص الواقعة منه كما فعل هو

وبناء على ذلك يجب نقض الحكم الذي يرتكن في اثبات ملكية أرض على خريطة وتقرير خبير بينهما ومناقشة الخبير أمام المحكمة كلها تنطق بعدم دخول الأرض في هذه الملكية المدعاة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

« بما ان الطعن قدم صحيحاً في ميعاده عن حكم قابل له وقد استوفيت الاجراءات القانونية فهو مقبول شكلاً .

« وبما ان الوجه الأول من وجوه الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه قد استند إلى مصادر وهمية لا وجود لها واستدل بأدلة غير قائمة في الواقع فهو حكم باطل يتعين نقضه .

وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن ذلك الحكم بني على أن الخبير أحمد طاهر أفندي كما ظهر من مناقشته في الجلسة لم يطبق التنازل الصادرين للمجلس البلدي بل افترض قبل بدء التطبيق أن محل النزاع خارج عنهما ولذلك تكون المأمورية التي قام بها غير صحيحة (هكذا) ولا يمكن الأخذ بها وبني الحكم ايضاً على أنه قد تبين للمحكمة من الاطلاع على الخريطة المؤرخة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ وعلى تقرير الخبير محمد موسى أفندي المودع في القضية رقم ١٧١٠ كلى مصر

سنة ١٩٢٥ في الصحيفتين رقمي ٩ و ١٩ مايفيد أن أرض النزاع تدخل فيما تنازل عنه فيليب باك ومحمد راغب بك للمجلس البلدي — ويقول الطاعنون أن هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه واستند اليه في قضائه لاحقيقة له .

« وبما ان ماينعيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه هو ماورد في الفقرات الآتية .

« وحيث أن هذه المحكمة حكمت بتاريخ »

« مارس سنة ١٩٣٧ قبل الفصل في الموضوع ،

« بنسب خبير لتطبيق عقد التنازل الصادر بتاريخ »

« أول يونيه سنة ١٩٠٧ من فيليب باك ومحمد ،

« بك راغب إلى المجلس البلدي على الأرض ،

« موضوع النزاع وبيان ما إذا كانت تلك ،

« الأرض كلها أو جزء منها تدخل في عقدي ،

« التنازل احدهما أو كليهما . ، ،

« وحيث انه تبين من تقرير الخبير المذكور ،

« ومن مناقشته بالجلسة أنه لم يطبق التنازليين ،

« بل افترض قبل بدء التطبيق أن محل النزاع ،

« خارج عنهما ولذلك تكون المأمورية التي قام ،

« بها غير صحيحة ولا يمكن الأخذ بها ، ،

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الخريطة ،

« المؤرخة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ومن تقرير ،

« الخبير محمد موسى أفندي المودع في القضية ،

« رقم ١٧١٠ سنة ١٩٢٥ كلى مصر بالصحيفتين ،

« رقمي ٩ و ١٩ من التقرير ما يفيد أن أرض ،

« النزاع تدخل فيما تنازل عنه فيليب باك ومحمد ،

« بك راغب إلى المجلس البلدي ، ،

« وحيث انه لذلك وللأسباب التي ذكرها ،

« الحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة ،

« يكون الحكم المستأنف قد اصاب الحق فيما ،

« قضى به ويتعين تأييده ولا ترى المحكمة مسوغا ،
« لاحالة الدعوى إلى التحقيق أو إعادة ،
المأمورية للخير ، »

« وبما انه بمراجعة الحكم التمهيدى الصادر
من محكمة الاستئناف فى ٤ من مارس سنة ١٩٣٧
بندب عبد المجيد خيرى بك الذى استبدل فيما بعد
بطاهر افندى لتنفيذ المأمورية التى بينت فى ذلك
الحكم وبمراجعة محضرى الجلستين اللتين نوقش
فيهما ذلك الخير فى ١٤ و ٢٠ من ابريل سنة
١٩٣٨ ثم بمراجعة تقريره المودع فى ملف الدعوى
قد تبين لهذه المحكمة أن الوقائع التى ذكرها الحكم
المطعون فيه غير موجودة فى هذه الوثائق بل على
العكس هى تثبت أن طاهر افندى طبق عقدى التنازل
المشار اليهما فى الحكم التمهيدى ووجد أن ارض
النزاع لا تدخل فيهما كذلك قد تبين لهذه المحكمة
أن تقرير الخير محمد موسى افندى المودع فى القضية
رقم ١٧١٠ طى مصر سنة ١٩٢٥ قد ذكر صراحة
أن ارض النزاع تدخل فى مستندات الطاعنين
ثم عقب على ذلك بأن الخريطة المؤرخة فى ١٣
من ديسمبر سنة ١٩٠٧ ومقدمة من المجلس البلدى
وهى من عمله عليها رسم لشارع الكسبر وأن
هذه الخريطة إنما هى مشروع تخطيط للشوارع

التي تريد شركة الدائرة السنية إنشاءها وسط
أراضيها وليست بدليل على وجود هذه الشوارع
فعلا ثم جاء فى التقرير بعد ذلك أنه لا يوجد
للمجلس البلدى مستندات يصح القول أن هذا
الجزء يدخل فيها أو لا يدخل - فهذا التقرير إذن
لم يقل بل ولا يفيد كما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه أن ارض النزاع تدخل فيها تنازل عنه فيليب
باك ومحمد راغب بك للمجلس البلدى .

« وبما ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه
ليس لقاضى الموضوع أن يثبت مصدرا للواقعة
التي يستخلصها يكون وهما لا وجود له أو يكون
موجودا ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض
ولكنه يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما
فعل هو .

« وبما ان الحكم المطعون فيه قد استخلص على
ماسبق بيانه من الوثائق التى أشار اليها وقائع
جعلها أهم عماد له فى قضائه وهذه الوقائع لا يمكن
أن تستخلص من تلك الوثائق وهذا عيب يبطل
الحكم ويقتضى نقضه بذير حاجة الى بحث وجوه
الطعن الأخرى .

(طعن محمد مرزوق بك عن نفسه وبصفته وصيا وآخرين وحضر
عنه الاستاذ يوسف الجندى ضد مجلس بلدى المنيا وحضر
عنه الاستاذ عبد الرحيم غنيم رقم ٧٥ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مجلس حسبي . قضاؤه في المسائل المدنية . قضاء ولائي .
قراراته فيها . لا تحوز قوة تمنع القضاء النزاعي من نظر الموضوع
من جديد

المبدأ القانوني

ان المجلس الحسبي ليس إلا قضاء
ولا ئيا في المسائل المدنية فلا يحوز قراره فيها
قوة تمنع القضاء النزاعي من نظر الموضوع
من جديد

المحكمة:

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والمداولة حسب القانون

و حيث ان الاستئناف قدم في الميعاد عن
حكم قابل له فهو مقبول شكلا

و حيث ان المستئناف ضده الأول دفع
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من
المجلس الحسبي أو من المحكمة المختلطة

و حيث ان المسألة التي طرحت امام المجلس
الحسبي وأصدر قراره فيها الذي يتمسك به المستئناف
ضده في طلب عدم جواز نظر الدعوى . هذه
المسألة يتلخص موضوعها في ان المستئناف قدم
كشف الحساب مستنده في هذه الدعوى وطلب
من المجلس ان يأذن للوصية الموقعة عليه ان تصرف
اليه من مال القصر ما يخص القصر في المبلغ نتيجة
الحساب فنظر المجلس في هذا الطلب وأصدر قرارا

برفضه معتمدا على عدم قيام المستئناف بتقديم
الاثبات على ان الدين يخص القصر ومعتمدا ايضا
على عدم حصول الوصية على اذن منه للاستدانة
و حيث ان المستئناف يبني الدعوى الحالية
على ان المبلغ المطلوب بالكشف من القصر انفق
في منافع لهم وهذا أساس (سبب) للدعوى
يخالف الأساس الذي بني عليه الطلب الذي تقدم
الى المجلس الحسبي

و حيث انه فوق ذلك فان المجلس الحسبي
ليس إلا قضاء ولا ئيا Juridiction gracieuse
في المسائل المدنية فلا يحوز قراره في مثل الموضوع
المطروح قوة تمنع القضاء النزاعي jurisdiction
contentieuse من نظر الموضوع من جديد .
و حيث ان حكم المحكمة المختلطة الذي
يتمسك به المستئناف ضده بهذا الصدد ليس إلا
حكما بعدم الاختصاص وطبيعة هذا الحكم انه
لا يمس الموضوع ، لذلك لا يمكن ان يكون عقبة
في نظر الدعوى الحالية

و حيث انه لذلك يتعين رفض الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى

و حيث انه بالنسبة للموضوع فان المستئناف
طلب ابتدائيا واستثنائيا ان يقضى قبل الفصل في
الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت بكافة
الطرق القانونية ان القصر الذين يطالبهم بالمبلغ
استفادوا منه فائدة جديدة .

و حيث ان أهم اثناء وصايتها عليهم قررت
في كشف الحساب المقدم من المستئناف وفي

٣٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨

- ١ - حكومة . مسؤوليتها . حقها في اختيار الموظفين . سلطتها عليهم . حقها في فصل من تراه غير لائق للقيام بأعباء وظيفته . عدم مازوميتها بإبداء السبب
- ٢ - موظف . حقه في إثبات أن فصله كان لسبب حزبي أو أي سبب آخر

المبادئ القانونية

- ١ - ان طبيعة مسؤولية الحكومة تقتضي ان يكون لها حق اختيار الموظفين من بين الحائزين للصفات والمؤهلات التي تمكنهم من القيام بأعباء وظائفهم على أكمل وجه بحيث لا تتعرض شؤون المصلحة العامة إلى الخلل والفساد وان تراقبهم اثناء قيامهم بأعمالهم . وتفصل منهم من يثبت انه أصبح غير لائق للقيام بأعباء وظيفته سواء أكان لسبب اعتلال صحته أو عدم كفايته دون ان تبدي الأسباب التي حملتها على ذلك أو تطالب بإبدائها إذ المفروض ان الحكومة لا تراهي في تصرفاتها الا المصلحة العامة

- ٢ - انما للموظف الذي يتضرر من فصله ان يثبت ان فصله كان لأسباب جزئية أو أي أسباب أخرى لا تمت بالمصلحة

بصلة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

التحقيق الذي جرى بمثابة طلب الأذن الذي تقدم الى المجلس من المستأنف قررت انها قبضت جميع المبلغ المطالب به وانها انفقت ما يخص القصر فيه في شئون القصر ولم يبد للمحكمة أي تعليل لهذا الأقرار غير سببه الظاهر ولذلك ترى المحكمة إجابة هذا الطلب لاحتمال صحة ما يزعمه المستأنف أما عدم إجابة المجلس الحسبي للطلب المقدم اليه من المستأنف أو عدم استئذانه في الاستدانة أو التحويل الى اجني وكذا عدم ذكر صفة الوصاية في السندين ذوي ال ١٥٠ جنيتها كل ذلك لا يكفي لرفض طلب هذا التحقيق خلافا لما ذهبت اليه محكمة أول درجة

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وقبل الفصل في الموضوع باحالة القضية الى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها اليانة انتفاع القاصرات بالمبالغ التي يدعى صرفها عليهم بواسطة السيدة عصمت هانم فهمي اثناء وصايتها عليهم ونديت للتحقيق حضرة مصطفى بك الشوربجي المستشار والحضرة استجواب الخصوم والانتقال لأي جهة يرى ضرورة للانتقال اليها وحدثت يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ للتحقيق امام حضرته وعلى الطرفين اعلان شهودهم .

(استئناف الدكتور عبد العزيز نظمي بك ضد محمود افندي زيد بصفته وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد رشدي رقم ٩٦٥ سنة ١٣٥٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعره محمود سامي باشا وكيل المحكمة ومصطفى الشوربجي بك ومحمود فؤاد حني بك مستشارين)

• حيث ان الاستئناف مقبولان شكلا
• وحيث ان وقائع هذه القضية تلتخص
في ان المستأنف الشيخ محمد أمين ابا الفضل
كان يشغل وظيفة نائب لمحكمة الاسكندرية
الشرعية وفي ١٨ اكتوبر سنة ١٩٣٠ اجل إلى
المعاش بقرار من مجلس الوزراء وقد رفع هذه
الدعوى الى محكمة مصر في أول فبراير سنة ١٩٣٦
ذكر في عريضتها انه التحق بالقضاء الشرعي في
٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ وظل يزقى في وظائفه
إلى ان عين نائبا لمحكمة اسكندرية الشرعية في
سنة ١٩٢٧ فقام بأداء اعماله خير قيام الى ان
فوجئ باحالاته إلى المعاش لأسباب وأغراض
حزبية وبني دفاعه على ان الباعث على احالته إلى
المعاش هو ان اخاه كان ينتمى إلى الوفد وقد
طلب اليه ان يقنعه بالتخلي عن هذه الهيشة
والانضمام الى مؤيدى الحكومة فأبى فأثار
ذلك غضب رجال الحكومة وقرروا احالته إلى
المعاش .

• وحيث ان الحكومة هي الهيئة المسئولة
عن ادارة الشئون العامة للبلاد وتنفيذ القوانين
وحماية الأفراد من العبث بحقوقهم الى غير
ذلك من المهام العامة وهي تستعين في القيام
بأداء مهمتها بالموظفين الذين تختارهم لهذا الغرض
وطبيعة مسئوليتها تقتضى بان يكون لها حق
اختيار هؤلاء الموظفين من بين الحائزين
لصفات والمؤهلات التي تمكنهم من القيام
بأعباء وظائفهم على أكمل وجه بحيث لا تتعرض
شئون المصلحة العامة إلى الخلل والفساد وان
تراقبهم اثناء قيامهم بأعمالهم وتفصل منهم من
يثبت انه اصبح غير لائق للقيام بأعباء وظيفته

سواء أكان بسبب اعتلال صحته أو عدم كفايته
دون ان تبدي الأسباب التي حملتها على ذلك
أو تطالب بابدائها إذ المفروض ان الحكومة
لا تراعى في تصرفاتها إلا المصلحة العامة انما
للموظف الذى يتضرر من فصله ان يثبت ان
فصله كان لأسباب حزبية أو أى أسباب اخرى
لا تمت للمصلحة بصلة .

• وحيث ان الشيخ محمد أمين رغم انه
فصل لأسباب سياسية ولم يقدم الدليل
على ذلك

• وحيث ان الحكومة فضلا عن انها
غير ملزمة بان تبين الأسباب التي حملتها على
فصله كما اشير الى ذلك آنفا فان وزارة الحفانية
قدمت ملف خدمته السرى وقد جاء فيه انه
ضعيف الكفاءة العلمية وضعيف الكفاءة
الإدارية الأمر الذى ينتفى معه قوله بان فصله
كان لأسباب سياسية ومن ثم يكون الحكم
المستأنف قد اخطأ فيما قضى به ويتعين الغاؤه
ورفض دعوى الشيخ محمد أمين ابى الفضل
والزامه بمصاريفها

فهرزہ الامیاب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض
دعوى الشيخ محمد أمين ابى الفضل والزامه
بالمصاريف ومبلغ ٦٠ قرش صاغ اتعاب محاماة
عن الدرجتين

(استئناف مجلس الوزراء ووزارة الحفانية ضد صاحب
الفضيلة الشيخ محمد أمين ابو الفضل وحضر عنه الاستأ
محمد سليمان غنام واستئناف صاحب الفضيلة الشيخ
محمد أمين ابو الفضل ضد مجلس الوزراء ووزارة الحفانية
رقم ٧٧٧ و ٤٣٧ سنة ٥٤ و ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب العزة كامل الوكيل بك ومحمد محمود بك ومحمد فؤاد
حسنى بك مستشارين)

٣٦

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨

قاضى البيوع . سلطته : يحكم نهائيا في دعوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع . تعرضه لنزاع يتناق بالموضوع يعتبر خروجاً عن اختصاصه ويجعل حكمه قابلاً للاستئناف

المبادئ القانونية

١ - إن سلطة قاضى البيوع تقتصر على اجراءات دعوى البيع

٢ - له ان يفصل بحكم نهائى فى دعوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع وليس له أن يتعرض إلى نزاع يتعلق بموضوع الدعوى . فتى قضى فى هذا النزاع خرج بذلك عن اختصاصه وكان حكمه قابلاً للاستئناف وذاقاً للবাদة ٦٠٢ من قانون المرافعات

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

• حيث ان الاستئناف تقدم فى ميعاده القانونى فهو مقبول شكلاً

• وحيث ان وقائع الدعوى تلخص على ما يؤخذ من المستندات المقدمة فيها فى أن محمد قريشى المستأنف كان يدين مصطفى سعد مصطفى وحافظ سعد مصطفى متضامنين بمقتضى حكم صادر من محكمة ملوى الجزئية بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٣١ قضى بالزامهما بان يدفعوا له مبلغ ٤٧٦ جنيها والمصاريف وقد بلغ بمجموع هذا المبلغ

٥٠١ جنيه و ٧١٠ مليات فوجه اليهما تنبيهاً رسمياً بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٣١ بالقيام بالوفاء بمبلغ الدين وملحقاته وانذرهما بنزع ملكيتهما من ٣ س و ١٧ ط و ٦ ف اذا لم يقوما بالوفاء ولما تأخرا فى السداد سار فى اجراءات نزع الملكية وقضى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢ بنزع ملكيتهما من القدر المملوك لهما سالف الذكر وفاء لمبلغ ٥٠١ جنيه و ٧١٠ مليات وأحيلت الدعوى لقاضى البيوع لأجراء البيع . وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣ قضى بإيقاع بيع ٣ س و ١٧ ط و ٦ ف على طالب البيع الشيخ محمد قريشى بواقع ثمن القدان الواحد ٧٥ جنيها وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٧ حدد قاضى البيوع بمحكمة المنيا الابتدائية الاهلية جلسة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٧ لاعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد وهو محمد قريشى المستأنف وذلك بناء على طلب ورثة حافظ سعد والقيم على مصطفى سعد المتضمن أن الراسى عليه المزاد لم يقم بدفع ثمن الاطيان الراسى مزادها عليه بالخزانة . وبعد أن تداولت القضية فى الجلسات قرر الوكيل عن محمد قريشى بمجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٣٨ أنه على استعداد لدفع الباقي فى ذمته من ثمن العقار الراسى عليه المزاد بالغاً ما بلغ ولكن وكيل المتزوع ملكيتهم ذكر بان اعادة الاجراءات من شأنها أن تعيد الحالة إلى ما كانت عليها ويصبح للمدين الحق فى سداد باقى المطلوب منه وأنه يعمل الحساب تبين أن الباقي فى ذمة المدين هو مبلغ ١٥٢ جنيها و ٢٨٠ ملياً عرضه فعلاً على وكيل المستأنف عرضاً حقيقياً بالجلسة . وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٨ التالية حضر وكلاء الخصوم وطلب الحاضرون عن المدينين الحكم بصحة عرض مبلغ ١٥٢ جنيها

الدعوى أى فسخ البيع الجبرى الذى رسا المزاد به على محمد قريشى الأمر الخارج عن اختصاصه وكان من الواجب عليه أن يأمر بإيقاف اجراءات البيع حتى يفصل من المحكمة المختصة فى هذا الشأن ويتعين إذن إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص قاضى البيوع بما حكم به من صحة العرض وانتهاء قضية البيع ولا ترى هذه المحكمة محلا للفصل فى الطلب الاحتياطى المقدم بمذكرة وكيل المستأنف بعد ايراد ما تقدم بيانه عن الاختصاص

فهرزده الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص قاضى البيوع بما حكم به من صحة العرض الحاصل من المدينين وإنهاء قضية البيع، والزمت المستأنف عليهم بمصاريف ثانى درجة و ٢٠٠ مائتى قرش صاغ أتعاب محاماة عنها للمستأنف

(استئناف الشيخ محمد قريشى وحضرته الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد مبنى افندى حافظ سعد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أنور رومان رقم ٣٤٨ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكى محمد بك وسليم زكى بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٣٧

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٩

دعوى التفسير أو التصحيح . شروطها

المبدأ القانوني

يشترط لدعوى التفسير أو التصحيح أن يتضمن منطوق الحكم غموضا أو لبسا يستدعى الأمر توضيحه وأن تتوافر العناصر اللازمة فى

و ٢٨٠ مليا بعد أن رفض وكيل المستأنف استلامه فحكم قاضى البيوع بصحة عرض مبلغ ١٥٢ جنيها و ٢٨٠ مليا من المدينين على محمد قريشى وانتهاء قضية البيع ورفع المستأنف استئنافا عن هذا الحكم بعريضة اعلنها إلى ورثة حافظ سعد والقيم على مصطفى سعد بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٨ طلب فيها إلغاء الحكم المستأنف الصادر من قاضى البيوع بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٨ واعتبار حكم مرسى المزاد الصادر أصلا من محكمة اسبوط الأهلية قائما - ثم طلب اصليا بالمذكرة المقدمة من وكيله الحاضر عنه بالجلسة إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص قاضى البيوع بما حكم به واحتياطيا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب المستأنف عليهم وبعدم صحة عرض المبلغ الذى عرضه وبقاء الأطيان على ملك المستأنف وحيث انه مع المقرر قانونا أن سلطة قاضى البيوع قاصرة على اجراءات دعوى البيع فله أن يفصل بحكم نهائى فى دعوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع وليس له أن يتعرض الى نزاع يتعلق بموضوع الدعوى فتمت قضى فى هذا النزاع خرج بذلك عن اختصاصه وكان حكمه قابلا للاستئناف وفاقا للمادة ٦٠٢ من قانون المرافعات

وحيث ان قاضى البيوع بعد أن حدد يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لإعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد بناء على طلب تقدم من المدينين قضى بجلسته ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٨ بقبول عرض مبلغ ٢٨٠ مليا و ١٥٢ جنيها على محمد قريشى وانتهاء قضية البيع مع منازعة محمد قريشى فى صحة هذا العرض وتأثيره على إنهاء اجراءات البيع فيكون إذن قضاؤه المنوّه عنه يتعلق بموضوع

اسباب هذا الحكم ومنطوقه للتوصل إلى اجراء التفسير المطلوب على شريطة أن لا يتعارض هذا التفسير مع حجية الشيء المقضى به نهائيا حتى لا يعاد البحث في الموضوع مرة أخرى

المحكمة

بعد سماع المرافعة والأطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا

« من حيث أنه من المقرر أن دعوى التفسير أو التصحيح يشترط لقبولها أن يتضمن منطوق الحكم غموضا أو لبسا يستدعي الأمر توضيحه وأن تتوافر العناصر اللازمة في أسباب هذا الحكم ومنطوقه للتوصل إلى اجراء التفسير المطلوب على شريطه أن لا يتعارض هذا التفسير مع حجية الشيء المقضى به نهائيا حتى لا يعاد البحث في الموضوع مرة أخرى .

« وحيث ان المدعى بصفته رفع هذه الدعوى طالبا تصحيح وتفسير الحكم الصادر بتاريخ ٢٢ — أبريل سنة ١٩٣٦ في القضية الاستئنافية رقم ١١٥٦ سنة ٥١ قضائية مدعيا :

أولا — أن بالحكم المذكور لبسا لادخاله محمد افندي عبد العليم سمهان ضمن المستأنف عليهم المحكوم لصالحهم بما لا يخرج عن كونه خطأ مادي يجوز تصحيحه

ثانيا — أن المبلغ المقضى به وقدره ٦٣٠ جنيتها و ١٣٠ مليا من حق رافع الدعوى بصفته السيدتين سرايه وسلوه دون أن يكون للسبت هدى نصيب فيه وأن حصته فيه هي ٦٢٠ جنيتها وحصته موكلته ٥ جنديات و ٥٤ مليا اما فايز المبلغ المحكوم به ومقداره ٥ جنديات و ٥٧٠ مليا فمن

حق السيدتين سرايه وسلوه ثم طلب في نهاية صحيفة الدعوى تصحيح وتفسير الحكم بالزام عبد العليم بك سمهان بأن يدفع له بصفته مبلغ ٦٢٤ جنيتها و ٨٠٤ مليات وإلى السيدتين سرايه وسلوه محمد سمهان، جنديات و ٢٢٦ مليا واخيرا عدل طلباته في مذكرة الختامية إلى الحكم له بصفته بمبلغ ٦١٣ جنيتها و ٤٩٤ مليا وبمبلغ ١١ جنيتها و ٣١٠ مليات للسيدة هدى وبمبلغ ٥ جنديات و ٣٢٦ مليا للسيدتين سرايه وسلوه ومجموع ذلك ٦٣٠ جنيتها و ١٣٠ مليا وهو المحكوم به استئنافيا واستند الحاضر عنه بالجلسة في مرافعته وبالمذكرة المقدمة منه على شهادة من قلم كتاب محكمة ملوى بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ببيان ما صرفه كل من المحكوم لهم في مبلغ ال ٥٠٠ جنيه و ٣٦٠ مليا الذي كان مودعا على ذمة القضية وهو ما خصمته المحكمة الابتدائية والاستئنافية من صافي الربح وقالت عنه خطأ أنه ٥٠٠ جنيه و ٨٦٠ مليا وعلى مستند آخر محرر من الست هدى بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣١ موضح به ما صرف لحسابها من الوديعة المذكورة وهذان المستندان قدمهما أمام هذه المحكمة ولم يسبق له تقديمهما أمام كل من محكمتي الموضوع الابتدائية والاستئنافية ثم أجرى حسابا على هذا الأساس وعلى أساس تقسيم فرق الأموال الذي ارتأت محكمة الاستئناف وجوب خصمه من الربح وانتهى بعد أن خصم من المبلغ المحكوم به ما صرفه كل من المحكوم لهم في مبلغ الوديعة المشار اليها على رأيه إلى المطالبة بتفسير الحكم وتحديد ما يقضى به بالصفة المتقدمة

« وحيث أنه بالنسبة لمبلغ ال ٥٠٠ جنيه و ٣٦٠ مليا السابق ايداعه بخزانة محكمة ملوى

الجزئية وصرفه المحكوم لهم فان محكمة أول درجة بالحكم الصادر منها في الدعويين المرفوعتين من المحكوم لهم لم تبين قيمة ما صرفه كل واحد منهم من هذا المبلغ بل تركت أمر الفصل في ذلك إلى رافعي الدعويين يتولونه بينهم ثم أصدرت الحكم الذي استأنفه المحكوم عليه عبد العليم بك سميان وحده وقبل رافعا الدعوى الحالية ماقرره الحكم المذكور جميعه إذ لم يستأنفه

• وحيث انه جاء بأسباب الحكم المطالب بتفسيره ان محكمة الاستئناف بعد ان فصلت في أوجه النزاع التي اثارها عبد العليم بك سميان قضت بوجوب خصم مبلغ ٨٦٠ مليا و ٥٠٠ جنيه باعتبار ان رافعي الدعويين صرفوه من خزانة المحكمة وكذلك خصمت مبلغ ٨٢٠ مليا و ٣٦٠ جنيهها فرق الأموال الذي لم تحتسبه محكمة أول درجة وقالت انها اخذت بأسباب الحكم الابتدائي عدا ما يتعارض مع اسباب الحكم الاستئنافي المشار اليه ولم تبحث بأسباب حكمها في تخصيص حصة كل من المحكوم لهم في المبلغ المودع بخزانة محكمة ملوى واذن فقد أقرت محكمة الاستئناف محكمة أول درجة فيما رآته من وجوب ترك أمر الفصل في ذلك الى المحكوم لصالحهم وقضت بالزام عبد العليم بك سميان بان يدفع لهم المبلغ الوارد بالحكم المراد تفسيره بلا تخصيص وتحديد لنصيب كل واحد منهم فيه

• وحيث انه مما تقدم بيانه يتضح انه لم يرد بأسباب الحكم المراد تفسيره ولا بمنطوقه من العناصر ما يجعل هذه المحكمة تؤوله بالطريقة التي اوضحها المدعيان في صحيفة دعواهما او في مرافعة الحاضر عنهما بالجلسة او بمذكرتهما الختامية فلا محل لاجابة طلب تحديد ما صرفه كل من رافعي

الدعويين من مبلغ ٥٠٠ جنيه ٣٦٠ مليا السابق ايداعه بخزانة محكمة ملوى ثم مراعاة ذلك عند تحديد ما يخص كل منهم في مبلغ ٦٣٠ جنيهها و ١٣٠ مليا المحكوم به نهائيا والحكم بما يخص كل منهم في المبلغ الاخير تبعا لذلك اذ ان القضاء بهذا بعد ان قبل رافعا الدعوى الحالية وباقي المحكوم لهم ماقرره حكما الموضوع من ترك الفصل في هذا التحديد للخصوم انفسهم يستلزم وجوب اعادة البحث في الموضوع والقضاء بما يخالف منطوق الحكم المطلوب تفسيره وبخاصة لان رافعي دعوى التفسير قدما لأول مرة لهذه المحكمة مستندات لم تكن بمجولة لهما عند نظر دعوى الموضوع ابتدائيا واستئنافيا للاستناد عليهما في اجابة طلبهما السالف الذكر

• وحيث انه بالنسبة لما يطلبه رافعا الدعوى الحالية خاصا بمحمد عبد العليم سميان فانه ظاهر بجلاء من وقائع الحكم الاستئنافي واسبابه ان المذكور لم يكن يستحق شيئا في المبلغ المحكوم به ولذا يكون عدم التصريح باستثنائه من بين المحكوم لصالحهم لا يجعل بمنطوق الحكم غموضا او خطأ يستدعي التفسير والتصحيح بالنص على استثنائه صراحة

• وحيث انه تبين من جميع ما تقدم أن شروط دعوى التفسير غير متوفرة في الدعوى الحالية ولذا يكون الدفع المقدم من المدعى عليهم فيها عدا محمد عبد العليم سميان بعدم قبولها في محله ويتعين الحكم بذلك

(دعوى التفسير المرفوعة من عبد العزيز سميان بك عن نفسه وبصفته وحضر معه الاستاذ محمود طالى حسنى ضد عبد العليم بك سميان وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عزيز مشرقى وعن الخامسة الاستاذ محمد شوكت التونى رقم ٤٤١ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكى محمد بك وسليم زكى بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

مدينها وأن عملها يؤدي الى الاضرار بباقي الدائنين فحكمت المحكمة برفض دعواها لأن دفاعها هذا لا محل له إذ هي والدائنة الأخرى ليستا دائنتين لانسان واحد بل لاثنتين مختلفين (١)

الوقائع

رفعت المستأنفة هذه الدعوى أمام محكمة بني سويف الأهلية ضد المستأنف ضدهم قيدت بالجدول برقم ٢٢١ سنة ١٩٣٧ قالت في عريضتها المعلنة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٧ أنها تداين المستأنف ضده الثالث في متجمد نفقة وكسوة لها ولافتيها المرزوقتين لها منه بلغ مجموعها ٩١٠ جنيهات وذلك بمقتضى حكم صادر لها من محكمة بني سويف الشرعية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٢٠ في القضية رقم ١٢٠٠ سنة ١٩٢٠ فاستصدرت ضده أمر اختصاص من محكمة بني سويف الأهلية بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥

(١) معلوم أن الدفع بالصورية غير الدفع بالدعوى البولسية فليس للتصرف أثر في العقود الصورية حينما تكون خيالية بحثا لا محجب تصرفا آخر ولكن التصرفات وتسميها المادة ١٤٣ من القانون الاهلي « الافعال » ترجمة للفظه actes الواردة في القانون الفرنسي هذه التصرفات يكون لها أثر قانوني إذا كانت عرضة للدعوى البولسية . ويلوح من صريح الفاظ الحكم أنه قرر الصورية وأنه إنما عطف على الدعوى البولسية حين قدر جدلا أن التصرف من الاب لابنه بيع حقيقي فهو مع هذا التقدير موجود ولكنه يبطل لضراره بالدائنة وعلم الدائنة الأخرى بذلك لما كان يجوز أن تجعل الملكية المهددة عملا لاستيفاء دينها . وكان يكون لدفاعها مسوغ لو أن الملك ثابت لمدينها ولو كان المدين لها أبا زوجها أي ولو كان مدينها هو المدين للدائنة الأخرى وكانت تعلم أنه مدين لتلك الدائنة ثم اشترت منه بالمراد أو بعقد . وقد عقدنا للدعوى البولسية بحثا مختصرا ولكنه يفي بالمراد في آخر هذا العدد

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨

صورية. دعوى بولسية . يجوز لاحد الدائنين التمسك بها على الاخر اذا كان مدين أحدهما غير مدين الآخر
المبدأ القانوني

رفعت سيدة دعوى دين على مدينها في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وحصلت على حكم في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وكان ابن المدين مدينا لزوجته بحكم نفقة صادر في ٣ يولييه سنة ١٩٢٠ واشترى من والده أطيانا وأخذت عليها زوجته اختصاصا بالحكم الشرعي ثم اتخذت عليها إجراءات نزع الملكية بواسطة الادارة ورسامزادها عليها سنة ١٩٣٥ وكان ذلك بين رفع الدائنة الأخرى دعواها على والد الزوج وحصولها على الحكم . ولما كانت هذه الدائنة قد نزعت ملكية مدينها من بعض الأطيان التي اشتراها ابنه ورسا عليها مزادها في سنة ١٩٣٦ فقد رفعت زوجة الابن دعوى استحقاق عليها مرتكئة على الحكم الشرعي والاختصاص والبيع الاداري وكان دفاع الدائنة للبائع أن عقد البيع الصادر منه الى ابنة مدين المدعية إنما هو عقد ضروري للهرب من الدين فهو لا يؤثر على ملكيتها وكان رد المدعية أن العقد غير ضروري وأنها وهي دائنة قد استعملت حقا لها لتحصل بواسطته على دينها وأن قواعد الدعوى البولسية لا تنطبق عليها ولو كانت تعلم باعسار

على طلباتها . وطلب وكيل المستأنف عليها الأولى
التأييد ولم يحضر الباقيون وأجلت المحكمة النطق
بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمه

و بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والمداوله قانونا

و من حيث ان الاستئناف حاز شكلة القانوني
فهو مقبول شكلا

و حيث ان الحكم الشرعي الصادر في ٣
يوليه سنة ١٩٢٠ لصالح المستأنفة والقاضي لها
ولاولادها بنفقة على زوجها المستأنف عليه
الثالث وان كان لا نزاع في صدوره في التاريخ
المشار اليه وتنفيذه في سنة ١٩٢١ فقط . إذ لا
دليل على ان المستأنفة نفذته ايضا في سنة ١٩٢٤
كما تزعم سوى مادونته هي في هذا الحكم -
إلا ان ظروف الدعوى تدل على ان الحكم
المذكور قد استخدم ليكون ستارا لاختفاء امر
الصورية التي تم الاتفاق عليها بين المستأنف
عليه الثاني الوالد وابنه المستأنف عليه الثالث
الصادر ضده الحكم المذكور وبين المستأنفة
زوجة هذا الأخير بعد ان رفعت المستأنف
عليها الأولى الدائنة دعواها قبل مدينها والذ هذا
الزوج - اما حصول المستأنفة على اختصاص
في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥ بموجب الحكم المذكور
على الأتيان موضوع الدعوى الحالية التي بيعت
في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٥ من الوالد لابنه
زوجها هربا من دين المستأنف عليها الأولى
ثم اتخذها اجراءات نزاع الملكية على هذه الأتيان
بواسطة الادارة حتى رسا مزادها عليها في ٤
أغسطس سنة ١٩٣٦ . فان جميع ذلك لا قيمة

منسجل بنمرة ٣٦٦ سنة ١٩٣٥ على ٢٠ س ١٠ ط
ن أف أتيان بزمام ناحية باها و منزل مساحته ١٢٣
مترا و ٣٦ س نيمترا وقد اتخذت إجراءات الحجز
العقارى الادارى عن هذه العقارات ونزع الملكية
بواسطة الادارة ورسا عليها المزاد بجلسة المزايدات
المنعقدة بديوان مركز بنى سويق بتاريخ ٤ أغسطس
سنة ١٩٣٦ نظير مبلغ ٣٢٣ جنيا من ضمن
مطلوبها من ذلك ٥٠ جنيا للمنزل و ٢٧٣ جنيا
للأتيان - ولما كانت المستأنف ضدها الأولى
نزعت ملكية المستأنف ضده الثاني من أتيان
تدخل ضمنها الأتيان السالفة الذكر بزعم أنها
تدائنه اضطرت المستأنفة لرفع هذه الدعوى تطلب
الحكم بأحقيتها الى ٢٠ سهما و ١٠ قراريط و ٥ أفدنة
المبينة الحدود والمعالم بالعريضة والغاء إجراءات
نزع الملكية المتوقعة عليها ومحو التسجيلات التي
ترتبت على هذه الأتيان كطلب المستأنف ضدها
الأولى ضد الثاني واعتبارها كأن لم تكن مع
الزامها في مواجهة الباقيين بالمصاريف والأتعاب
وبعد أن سمعت المحكمة دفاع وطلبات الطرفين
حكمت بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ حضوريا
للمستأنف ضدها الأولى وغايبا للباقيين برفض
دعوى المستأنفة والزامتها بالمصاريف و ١٠٠
مائة قرش صاغ اتعاب محاماة للمستأنف عليها
الأولى

استأنفت المستأنفة هذا الحكم وطلبت
للاسباب الواردة في عريضة الاستئناف المعلنة
بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٨ الحكم بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء الحكم
المستأنف والقضاء لها بطلباتها السابقة المبينة
بعريضة افتتاح الدعوى مع المصاريف والأتعاب
عن الدرجتين وبجلسة المرافعة صمم وكيل المستأنفة

(١) استأف الست دهب بنت معوض عفيفي وحضر عنها الاستاذ علي كمال حيشه بك ضد الست أم السعد بنت عطية عبد النبي وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ رمسيس جبراي رقم ٥٣٣ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكي محمد بك وسليم زكي بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٣٩

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨

بيع وفائي . ومن . حبس العين (المادة ٣٣٩ من القانون المدني)

المبدأ القانوني

للمرتهن طلب حبس العين حتى قضاء الدين اذا ثبت ان العقد الذي يستند اليه وان وصف بانه عقد بيع وفائي فقد كان المقصود به جعل المنزل المبيع رهنا لقضاء الدين . ويجب اذن أن يتبع بشأنه الضوابط المختصة برهن العقار طبقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني قبل تعديلها بما أن العقد حصل وتسجل قبل ذلك التعديل (١)

(استأف الشيخ عبد المجيد ابو العنين وحضر عنه الاستاذان حبيب شنوده ومحمود سليمان غنام ضد احمد افندي سعيد عبد الكريم القندوز عن نفسه وبصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد الديواني بك رقم ٢٧٠ سنة ٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وطاهر محمد بك واحد نشأت بك مستشارين)

(١) المادة ٣٣٩ قبل تعديلها « تباع في النوع الاول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار أو المنقول وفي النوع الثاني من بيع الوفاء تباع الضوابط الآتية » ويلي ذلك المواد التي تتكلم في بيع الوفاء الحقيقي .

وأما نعتها بعد التعديل بقانون سنة ١٩٢٣ فهو « اذا كان الشرط الوفاي مقصودا به اخفاء رهن عقارى فان العقد يعتبر باطلا لا اثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا ويعتبر العقد مقصودا به اخفاء رهن . . . »

له في نفى الصورية لحصوله عقب ان رفعت المستأنف عليها الاولى دعواها قبل مدينها والد زوج المستأنفة في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تلك الدعوى التي صدر الحكم فيها لصالحها في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ مما يدل على أن الغرض من الاجراءات السابق ايضاها التي اتخذتها المستأنفة كانت لتغطية أمر الصورية باظهار المستأنفة بمظهر الدائن الجاد في الحصول على دينه .

وحيث ان ما تدافع به المستأنفة من أنها إنما اجرت به بصفتها دائنة قد استعملت حقا لها لتحصل بواسطته على دينها وان قواعد الدعوى البولسية لا تنطبق عليها حتى ولو كانت تعلم باعسار مدينها وان عملها يؤدي إلى الاضرار بباقي الدائنين . فان دفاعها هذا لا محل له في الدعوى الحالية لأن المستأنفة والمستأنف عليها الاولى ليستا دائنتين لشخص واحد بل لشخصين مختلفين إذ أن الاولى دائنة على زعمها لزوجها في مبلغ متجمد من حكم صدر لها ضده في سنة ١٩٢٠ بينما المستأنف عليها الاولى تدين شخصا آخر هو والد هذا الزوج بموجب حكم آخر

وحيث انه لما تقدم وللأسباب الاخرى التي اوضحتها محكمة أول درجة في أسباب الحكم المستأنف والذي تأخذ بها هذه المحكمة يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده

فهرته الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا للمستأنفة والمستأنف عليها الاولى وفي غيبة باقى المستأنف عليهم بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه وبأيدى الحكم المستأنف والزممت المستأنفة بالمصاريف و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة للمستأنف عليها الاولى

٤٥

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨

بطلان المرافعة، لا يقع بمجرد مرور ثلاث سنوات، ضرورة رفع دعوى به، تعجيل الدعوى للمرافعة في موضوعها يعتبر تجديدا وتنازلا عن حق طلب بطلان المرافعة

المبادئ القانونية

١ - إذا استمر انقطاع الدعوى مدة ثلاث سنوات فلكل من الخصوم أن يطلب الحكم ببطلان المرافعة فيها وتحكم المحكمة به

٢ - لا يقع بطلان المرافعة بمجرد مرور مدة الثلاث السنوات بل يجب أن ترفع به دعوى يحصل إعلانها بمقتضى عريضة مستوفية للشرائط القانونية. أما إذا لم يراع ذلك فيعتبر هذا الطلب أثناء نظر الدعوى الأصلية لا قيمة له قانونا

٣ - إعلان التعجيل الذي يتضمن إظهار الاستعداد في موضوع الدعوى يعتبر تجديدا لها وتنازلا عن الحق في طلب بطلان المرافعة

المحكمة

.

« وحيث أن عبده إبراهيم عزب توفي أيضا فقد عجل وراثه إبراهيم عزب بصفته ومن معه الدعوى بطلب أعلن للخصوم بتاريخ ٣ يناير ١٣ و ١٥ يناير سنة ١٩٣٨ للحضور جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٨ تحضير ذكر فيه أن الورثة

يهمهم تعجيل النظر في أمر هذا الاستئناف وفي هذه الجلسة حضر الاستاذ رئيس جبراوى عن إبراهيم عزب بصفته وعن باقى ورثة عبده إبراهيم عزب وطلب التأجيل لإعلان ورثة من توفي من الخصوم ولتقديم المستندات والمذكرات ولم يحصل اعتراض من أحد من باقى الحاضرين على ذلك فتأجلت الدعوى لجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ كي يعلن إبراهيم عزب من لم يحضر من الخصوم وادخال ورثة من توفي منهم ولتقديم المستندات والمذكرات وقد نفذ هذا وأعلن المذكورين وقال في إعلانه أن الورثة يهمهم تعجيل النظر في الاستئناف وفي هذه الجلسة الأخيرة دفع الاستاذ رئيس جبراوى ببطلان المرافعة لعدم تحريك الدعوى بعد مضي ثلاث سنوات على إيقافها باعتبار أن الدعوى لم تحرك إلا بواسطة

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن المستأنف عليه إبراهيم عزب بصفته والسيدتين رفيقه ومريم ملطى مينخايل لم يبدوا طلب البطلان إلا بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ بعد أن عجلوا الدعوى وحددوا لها جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٨ تحضير وجعلوا طلب التعجيل قاصرا على النظر في أمر هذا الاستئناف فتأجلت لجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ لإعلان من لم يحضر من الخصوم ولتقديم المستندات والمذكرات فنفذوا هذا ولم يذكروا في الإعلان خلاف النظر في أمر الاستئناف

« وحيث أن المادة ٣٠١ من قانون المرافعات نصت صراحة على أنه إذا استمر انقطاع الدعوى مدة ثلاث سنوات فلكل من الخصام أن يطلب الحكم ببطلان المرافعة

الخاصة بذلك و ٢٠٠ قرش صاغ أتعاب محاماه
للمستأنفة الأولى عائشة بنت علي حسن بصفاتها
وأعادت القضية للتخصير لتخصيرها بالنسبة
للموضوع و حددت لذلك جلسة ١٥ يناير ١٩٣٩
(استئناف و رثة الشيخ عبد السلام ابراهيم احمد وحضر
عن الاولى الاستاذ محمد شوكت التوتى ضد و رثة عبده ابراهيم
عزب رقم ١٠٧٢ سنة ٤٦ ق رئاسة و عضوية حضرات اصحاب
الدرجة حسن زكي بك و سليم زكي بك واحد مختار بجيت بك
مستشارين)

٤١

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨

إثبات . مانع من الحصول على كتابة (المادة ٢١٥
مدني) . بينة

المبدأ القانوني

علاقة البنوة والأخوة يجوز معها
أن يثبت بالبينة أن بعض الخصوم أذن
لبعض في إجراء عقد بدل مع آخرين
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والمداولة قانونا
ومن حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
فهو مقبول شكلا

و حيث ان المستأنفين دافعوا بان
المستأنف علي بن الخمسة الاول قد قبلن وأجزن
البدل الذي اجراه الدكتور شفيق افندي محمد
محمود في حصتهن فيما ورثته عن مورثهن محمد
محمود أبو زيد الذي هو أيضا مورث الدكتور
المذكور وذلك بمقتضى عقد البدل المحرز بينه
وبين المستأنفين المؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٣٤
و طلبوا احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ذلك
بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والمحكمة

فيها وتحكم المحكمة به وجاء بالمادة ٣٠٢ مرافعات
التالية لها أنه يجب أن يقدم طلب
الحكم بطلان المرافعة بالأوجه والطرق المعتادة
لتقديم الدعاوى إلى المحاكم وهذا جلي بأن بطلان
المرافعة المذكور لا يقع بمجرد مرور مدة الثلاث
سنوات بل يجب أن ترفع به دعوى يحصل إعلانها
بمقتضى عريضة مستوفاة للشرائط القانونية
أما إذا لم يراع ذلك فيعتبر هذا الطلب اثناء
نظر الدعوى الأصلية لقيمة له قانونا

و حيث انه من جهة أخرى فان ما جاء
بمذكرة المستأنف عليهم الثلاثة الأول من أن
ماورد في إعلان التعجيل السابق الذكر يشير
صراحة إلى أن طلب بطلان المرافعة هو المقصود
منه فان هذه المحكمة لا تأخذ به إذ أن مادون
في هذا الاعلان والاعلان التالي له من أن
التعجيل هو للنظر في أمر الاستئناف انما هو
اظهار الاستعداد للمرافعة في موضوع الدعوى
ويعتبر ذلك تجديد لها بما يستفاد منه أن المستأنف
عليهم تنازلوا عن حقهم في طلب بطلان المرافعة
و حيث انه بما تقدم يتعين عدم قبول الدفع
ورفض دعوى بطلان المرافعة وإعادة القضية
للتخصير لتخصيرها بالنسبة للموضوع

فلنر هذه الايجاب

حكمت المحكمة حضوريا للمستأنف
ضدهم الثلاثة الأول والمستأنفة الأولى بصفاتها
وغايبا لباقي الخصوم بعدم قبول الدفع المقدم
من المستأنف عليهم الثلاثة الأول وهم ابراهيم
عزب بصفاته والست رفيقه ميخائيل والست
مريم ملطى ميخائيل ورفض دعوى بطلان
المرافعة والزمت هؤلاء الآخرين بالمصاريف

ملكه هو فكونه أصبح وارثا لبعض ارض
النزاع لا يحول دون بقاءه في الدعوى على
انه وارث لوجود غيره من الورثة فيها مما
يدعو الى الحكم في الطلبات الأصلية في
مواجهة جميع الورثة

(استئناف الشيخ محمد عمر حمد الله وحضر عنه الاستاذ محمد
حسن ضد الست خيفة هانم سليم باشا السلحدار وحضر عنها
الاستاذ على كمال حبيشه بك رقم ٤٢٧ سنة ٤٠ ق رئاسة
وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكي محمد بك وسليم
زكي بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٤٣

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩

- ١ - اشكال في تنفيذ حكم. متعلق بالموضوع.
- اختصاص المحكمة التي أصدرته (م ٣٨٦ مرافعات)
- ٢ - اختصاص. تنازع. حكم شرعي نهائي
بعد حكم اهل نهائي. عدم الرجوع الى الهيئة المبينة
بالمادة ٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
- ٣ - العائق للتنفيذ. حكم شرعي. اختصاص
المحكمة الاهلية بنظر الاشكال. عليها بحث مائراً
على الحكم الأول مما يجوز أن يمنع تنفيذه.
- ٤ - استمرار تنفيذ الحكم الاهلي. تأويل
الحكم الشرعي. موضوعان مختلفان. التأويل
لا يكون الا عند الغموض
- ٥ - اختصاص. المحاكم الاهلية. صاحبة
الولاية العامة في البلاد. تفصل في كل مالم تمنع
عنه بلائحة ترتيبها. ليست ممنوعة من وقف تنفيذ
حكم شرعي

- ٦ - دفع بعدم قبول دعوى استمرار التنفيذ.
- مرفوض لأنها دعوى نص عليها القانون

لعلاقة البنوة والأخوة الموجودة بين الدكتور
والمستأنف عليهن الخمسة الأول لا ترى مانعاً
من ذلك مع التصريح للمستأنف عليهن المذكورات
بالنفي بالطرق عينها

(استئناف ورثة. المرحوم مسعود. على شبيب وحضر
عندهم الاستاذ حسن حننى صفوت ضد الست شفيقة. بنت
معوض زيدان وآخرين وحضر عنهن الاستاذ رياض محمود
رقم ٩٠٧ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة
حسن زكي محمد بك وسليم زكي بك واحد مختار بجيت بك
مستشارين)

٤٢

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨

دعوى. خصم. وفاته بعد الحكم له ابتدائياً وبعد بيته
موضوع النزاع. بقاء ورثته خصوماً في الاستئناف حتى من
كان خصماً له في الدعوى في حياته

المبدأ القانوني

إذا باع أحد الخصوم ملكه المتنازع فيه
بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى مثبتاً ملكيته
لما ادعاه من مانع يمنع ورثته من أن يكونوا
خصوماً في الدرجة الاستئنافية بالطلبات
الابتدائية الأصلية حتى يحكم نهائياً بملكية
المتوفى للقدر المتنازع عليه لعدم الرجوع
على ورثته بالثمن والتعويضات. فالورثة الذين
لم يكونوا باعوا للخصوم في حياة المتوفى على
زعم أنهم المالكون دونه لهم مصلحة في أن
يحكم بتثبيت ملكية مورثهم الجديد لموضوع
النزاع حتى لا يرجع عليهم بأنهم ورثة بقيمة
ما يخصهم مما قبضه مورثهم من الثمن
والتضمينات وأما الوارث الذي باع للخصوم
المتوفى قبل وفاة هذا المورث على زعم انه

٩ — سند . العثور عليه بعد الحكم . لا يفيد المبادئ القانونية
صدر هذا الحكم مؤيداً لحكم محكمة مصر المنشور تحت رقم ٤١٨ بمجلة المحاماة بالسنة الثامنة عشرة في عدد مايو سنة ١٩٣٨ ص ٩٠٧
وما بعدهما وللإبداء التي اشتمل عليها في الاستئناف رقم ٧٦٧ سنة ٥٤ قضائية المرفوع من حسن بك احسان وآخرين وقد حضر عنهم حضرات الاساتذة يوسف الجندى وعمر عمرو عبد الرحمن بك الرافعى ضد محمود بك شكرى وآخرين وقد حضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك زمزى برئاسة سعادة محمود فهمى يوسف باشا رئيس محكمة استئناف مصر وبحضور حضرتى صاحبي العزه كامل الوكيل بك ومحمد محمود بك المستشارين

٧ — دفع . عدم جواز نظر الدعوى . الحكم الشرعى نهائى وصادر من محكمة مختصة دون سواها في مسائل الاستحقاق . دفع مرفوض لأن الحكم الشرعى لم يقض بوقف تنفيذ الحكم الأهلى وما كان يمكنه ان يقضى . القضاء بالاستحقاق . لا يكتفى لحسم النزاع . لا تملك المحكمة الاهلية ان تقرر بأن حكمها السابق لحكم الاستئناف الذى أيدته حكمان صدرتا باطلين لصدورهما من قضاء غير مختص . الحكم النهائى . حق مكتسب لا يمس ولو اخطأ الحكم . الشارع نفسه لا يغير نتيجة فلا يخل بالحق المكتسب

٨ — حكم المحكمة . تنقضى به سلطتها . لا تعدل عنه . المحكمة العليا . حكمها . لا تغير فيه المحكمة الدنيا . تطبيق الأحكام . غير تأويلها

قضاء محاكم الجنايات

على جمع بعض الشبان للتعريض والتعدي على شخص معين وأن هذا الموظف حرض رجال البوليس على الاعتداء على هذا الشخص بعد أن رفض المتهم الأول — هذا الأسناد يعد قذفاً لأن هذه الوقائع لو ثبتت لأوجبت عقاب المقدوف جنائياً واحتقيقاره عند أهل وطنه فاذا عجز القاذف عن إقامة الدليل على ما قذف به وجب عقابه ، ولا يجديه نفعا قوله أن عدم استطاعته إثبات الوقائع نشأ عن قصور في التحقيق لأن القانون اشترط لأعفاء القاذف في حق الموظف العام من العقاب أن يكون القاذف مزوداً بالدليل وأن يقدمه إلى المحكمة وليس له أن يعتمد على

٤٤

محكمة جنايات مصر

٢٥ مارس سنة ١٩٣٩

١ — سب . قذف . موظف عام

٢ — نشر اذاغات بشأن تحقيق جنائى قائم حظرت النيابة العمومية إذاعة شئ عنه . نشر حكم الادانة بالصحف وغيرها . ارتباط جرائم . عقوبة واحدة

المبادئ القانونية

١ — قول احدى الصحف فى موظف عام (وزير الداخلية) بسبب أعمال وظيفته أن أعماله أعمال مجرمين لا أعمال حاكمين قول خادش للشرف والاعتبار فهو سب ظاهر
٢ — اسناد وقائع معينة إلى الموظف المذكور بأنه حرض أول المتهمين بالقذف

يحتوي تفصيلات وبيانات مرتبطة بالجريمة ومن ارتكبها ومن حرض عليها في نظر ناشر هذا البلاغ وهذا النشر تعاقب عليه المادة

١٩٣ من قانون العقوبات

٦ - للمحكمة أن تأمر بنشر حكم الإدانة في الصحف وغيرها (المادة ١٩٨ من قانون العقوبات)

٧ - إذا ارتبطت جرائم عدة بعضها ببعض، ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد ارتكبت لغرض واحد كالطعن والتشهير بالجنى عليه وجب وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم . وهي عقوبة القذف إذا ما اجتمع مع جريمة السب ونشر الأذاعة بشأن تحقيق جنائي محظور النشر عنه باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر محكمة جنايات مصر

المشكلة علنا برياسة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن الطوير بك

وحضور حضرات صاحبي العزة أحمد فؤاد انور بك ومصطفى رشدي بك مستشارين بمحكمة استئناف مصر

وحضرة محمد فتح الله الصفتي أفندي وكيل النيابة ومحمد علي عبده أفندي كاتب المحكمة أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية رقم ٤٢٧٥ مركز السيدة سنة ١٩٣٨

ضد

١ - غريب محمد شلي عمره ٢٨ سنة وصناعته مطبعجي وسكنه الناصرية

دليل يظهره التحقيق . فكيف اذا كانت المحكمة سمعت شهوده ولم توصل شهادتهم إلى إثبات شيء.

٣ - سوء نية المتهم تظهر من نشر البلاغ في جريدة بعد تقديم البلاغ إلى النيابة مما لا يمكن معه تصور أن هذا النشر حصل للمصلحة العامة لأن هذه المصلحة تحققت من تقديم البلاغ إلى النيابة فنشره بعد ذلك لا يفهم منه الا أن الغرض هو مجرد التشهير

٤ - لا يمكن المتهم في الحالة السابقة أن يستند على ما جاء في المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات التي نصت على أن لا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى لأن مفهوم هذه المادة هو اباحة نشر الخبر البسيط عن حصول شكوى إخبارا خاليا من كل تفصيل (simple annonce)

فاذا ظهر من الاطلاع على عدد الجريدة الذي نشر البلاغ بعد أن قسم إلى فقرات وضع لكل منها عنوان خاص بأحرف كبيرة ومثيرة كما صدر بمقدمة ورسمت فيه صور فوتوغرافية وذلك كله لحمل الجمهور على تصديق ما جاء في ذلك المقال والاقتناع بصحة ما حواه من مطاعن لم يمكن أن يعد هذا إخبارا بسيطا هو المقصود بالمادة ١٨٩ في الفقرة الثانية

٥ - نشر هذا البلاغ يعد اذاعة بشأن تحقيق جنائي قائم يخص حادثا معيناً حظرت النيابة على الصحف نشر شيء عنه لأن البلاغ

٢ - أحمد الحضري أفندى عمره ٣٢ سنة وصناعته محام وسكنه القاهرة

وحضر مع الأول الاستاذ ممتاز نصار المحامى ومع الثانى حضرة الاستاذ محمد صبرى ابو علم المحامى

وبعد سماع التهمة وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين وشهادة من شهد والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

وحيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكورين بانهما فى يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٨ - الموافق ٢١ شعبان سنة ١٣٥٧ بمدينة القاهرة محافظة مصر :-

أولا - سبا وقذفا علنا حضرة صاحب المعالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير الداخلية بسبب أعمال وظيفته إذ رمياه بأن أعماله أعمال مجرمين لا أعمال حاكمين واذ أسند اليه كذبا ومع سوء القصد انه حرض أولهما على جمع بعض الشبان للتعرض والتحدى على رفعة النحاس باشا فى أثناء تنقلاته للاسكندرية وأنه حرضه أيضا بلسان بعض المتصلين به على حشد بعض الشبان فى محطة مصر لملاقاة رفعة النحاس باشا عند عودته الى القاهرة والاعتداء عليه فلما رفض ذلك المتهم القيام بذلك الاعتداء قام به البوليس بتحريرض الوزير وكان ذلك بان الف المتهم الأول بقصد النشر والتشهير مقالا ضمنه هذه المعانى وصاغه فى صورة بلاغ لرئيس نيابة مصر وقام المتهم الثانى بصفته المذكورة ورغم علمه بسبق إرسال نسخته من ذلك البلاغ إلى نيابة مصر وقام بنشره فى جريدة المصرى بالصحيفة الأولى والثانية بالعدد رقم ٧٣١ بعد ان زوده بعنوانين كبيرة مثيرة وبمقدمة وصور فتوغرافية لاثبات

صلة المتهم الأول بمعالى الوزير المذكور وبعد أن نظمه وبوبه وجعل لكل فكرة فيه عنوانا بالخط الكبير يغوى باستيعابها وذلك كله لملل الجمهور على تصديق ما جاء فى ذلك المقال والاقتناع بصحة ما حواه من مطاعن

ثانيا - نشر اإذاعة عن التحقيق الجنائى القائم فى شأن حادثى إصابة رفعة النحاس باشا وسعادة مكرم عبيد باشا يوم ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٨ الذى حضرت النيابة اذاعة شئ عنه وذلك بان نشر البلاغ المتقدم ذكره بعد تقديمه لرئيس نيابة مصر مع ما فى هذا البلاغ من أمور ماسة بذلك التحقيق الذى يجريه حضرة رئيس النيابة المذكور بشأن الحادث السالف الذكر .

وطلبت النيابة العمومية محاكمته بالمواد ١٧١ و ١٨٥ و ١٩٣ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ و ١٩٥ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٠ عقوبات

وبما انه بجلسة يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٩ سمعت الدعوى تفصيلا على الوجه المبين بمحضر الجلسة وأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

وبما ان وقائع هذه القضية تتحصل فى انه فى يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٨ الموافق ٢١ شعبان سنة ١٣٥٧ بمدينة القاهرة

كتب المتهم الأول غريب محمد شلبي بلاغا وأرسله لرئيس نيابة مصر على أثر حادث اعتداء وقع على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وسعادة مكرم عبيد باشا وهذا نص البلاغ المذكور (وهنا ذكر الحكم نص البلاغ) ثم قال .

وفى نفس يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٨

ذهب المتهم الأول الى احمد الحضري افندى (المتهم الثانى) بصفته رئيس تحرير جريدة المصرى وأعطاه صورة من هذا البلاغ انشره فنشره فعلا فى الجريدة المذكورة بالعدد ٧٣١ الذى ظهر يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٨ ووزع على الجمهور وذلك بعد ان قسمه الى فقرات وضع لكل منها عنوانا خاصا وأضاف اليه صور فتوغرافية لاثبات صلة المتهم الاول بحضرة صاحب المعالي النقراشى باشا وزير الداخلية وقد رأت النيابة فى هذا البلاغ سبا وقذفا فى معاليه كما رأت فى نشره اذاعة عن التحقيق الجنائى الذى كانت تجريه يوم ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٨ فى حادث إصابة رفعة النحاس باشا ومكرم عبيد باشا والذى كانت حظرت اذاعة أى شئ عنه فباشرت التحقيق ثم قدمت المتهمين للمحاكمة

وبما انه تبين للمحكمة من الاطلاع على البلاغ المقدم من المتهم الاول للنيابة ان المتهم الاول وصف أعمال معالي النقراشى باشا بأنها أعمال مجرمين إذ جاء به ما يأتى : « فقلت لهم ان مثل هذا العمل من أعمال المجرمين لا من أعمال الحاكمين وان كان النقراشى باشا يريد مثل هذا العمل الاجرامى فهو غنى برجال البوليس من على وسرى ويمكنه أن يسخرهم فى مثل هذا العمل الاجرامى وأما أنا سأمنع الشباب من الاتصال بكم وسأنصرف عن السياسة الى عملى وفى مساء يوم الأحد حضر الى شاب وقال لى ياغريب لقد ضرب النحاس ضربة قاتلة كما ضرب مكرم معه ضربة قاتلة فقلت له ومن الذى ضربه فقال البوليس فعندها علمت بان النقراشى قد استبدلنا برجال البوليس ينفذوا له اجرامه، وتبين للمحكمة أيضا انه اسند الى معالي النقراشى باشا أنه يعرضه بنفسه وبواسطة بعض المتصلين به على الاعتداء

على رفعة النحاس باشا فى أثناء تنقلاته بالاسكندرية وعند عودته الى القاهرة كما هو ظاهر صراحة من عبارات البلاغ اذ جاء به ما يأتى : « وطلبنى يوم النقراشى باشا نفسه وقال لى ياغريب أنا معجب بك وسيكون تحت تصرفك سيارتين من سيارات الحكومة احدهم تحت تصرفك الخاص والثانية تكون فى انتظارك بجهة المكتب فالاولى تركها وتذهب بها الى مصر الجديدة كل يوم جمعة وتنتظر النحاس باشا عن بعد وعند خروجه فى وقت الصلاة تكون أنت فى أثره الى أن تعرف فى أى جهة هو يريد الصلاة وتطلب القوة الباقية بالمكتب بواسطة التليفون فتحضر لك السيارة الثانية وعندها تقابلوا النحاس عند خروجه من المسجد بعد ان تعلم البوليس ايضا بواسطة التليفون عن حضوركم وعن المسجد الموجود فيه النحاس باشا لىأتى ليدافع عنكم اذا أراد افراد من الشعب ان يقابلوا اعتداءكم بالمثل وتهتفوا ضده وتأخذوا معكم طماطم ويبيض لثمونه به »

وجاء به فى موضع آخر ما يأتى : « وفى ثانى يوم حضر الى بالمكتب حسين فخرى سكرتير وزير الصحة وفتحى عمر الموظف بالداخلية وكامل الدماطى الموظف بالحقانية وكان معهم ابو رواع الموظف بالبرلمان والحاج عبد اللطيف سكرتير النادى ولكنهم لم يشتركوا فى الحادثة وقالوا لى الثلاثة الاول بلسان الدماطى وقالوا لى ياغريب الباشا يأمرك لانه يعتقد بانه لا يمكن يقوم بالحركة دى غيرك بان تجمع الشباب وتذهب الى المحطة وسأكون معك أنا وحسين عباس وابو رواع يوم حضور النحاس الى مصر من الاسكندرية ولا بد من التفافنا حوله بعد ان يعمل البوليس على هذا بان يفرق الجمهور من حوله ليتمكن لنا الالتفاف به ولا بد من ضربة هو ومكرم لانه

حاضر معه وأنت اشجع ما فينا فانت الذى تضربه ويكون ضربك له من الخلف وأنت او احدهما من شبابك يقوم بضرب مكرم عبيد وأفضل ان اكون انا بعيد عنكم ساعة الاعتداء لاني معروف واما انتم فغير معروفين للنحاس باشا شخصيا لان النحاس يا غريب حاضر ليعمل لنا فوضى في مصر فهذا أمر الباشا ولا بد من تنفيذه لانه لا يريد أن يكون الاعتداء عليه من البوليس بل من افراد الشعب وفي مساء يوم الاحد حضر الى شاب وقال لي لقد ضرب النحاس ضربة قاتلة كما ضرب مكرم معه ضربة قاتلة فقلت له ومن الذى ضربته: فقال البوليس فعندها علمت بان النقراشي قد استبدلنا برجال البوليس ينفذوا له اجرامه

وبما انه تبين ايضا للحكمة من الاطلاع على العدد رقم ٧٣١ من جريدة المصرى الصادر في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٨ ان بلاغ المتهم الاول نشر به بعد تقسيمه الى فقرات وضع لكل فقرة منها عنوان خاص بحروف كبيرة واستهل بمقدمة عنوانها « من هو غريب محمد شلي » وأضيف اليه بعض صور فتوغرافية ظهرت فيها صورة النقراشي باشا مع آخرين من بينهم المتهم الاول « وبما ان المتهم الاول دفع تهمة السب والقذف الموجهتين اليه في التحقيق بانه قدم البلاغ موضوع هذا الاتهام الى النيابة وحرر منه صورة أخرى قدمها الى جريدة المصرى لنشرها وقرر ان كل الوقائع التي نسبها الى النقراشي باشا في هذا البلاغ صحيحة وان غرضه من التبليغ والنشر لم يكن التشهير بل اظهار جرائمه قد وقعت بالفعل ولما سئل عن الدليل على صحة اقواله قال ان احاديثه مع معالي النقراشي باشا كانت سرا بينهما لم يحضرها احد وانه هو شخصيا لم ينقلها عن

النقراشي باشا لاحد . واعترف المتهم الثاني بانه رئيس تحرير جريدة المصرى وانه اطلع على البلاغ المقدم من المتهم الاول وامر بنشره في الجريدة بعد أن ذكر له المتهم الاول علاقته بالنقراشي باشا وقدم له بعض الصور الفوتوغرافية التي تثبت هذه العلاقة كما قدم له بعض أعداد من جريدة الدستور تثبت انه رئيس احدى شعب مكاتب النقراشي باشا وكذا قدم له عريضتين موقع عليهما من بعض الثبيان يستنكرون فيهما حادث التعدي على النحاس باشا وانه استكتب المتهم الاول للتحقق من انه هو الذى حرر البلاغ وانه أى المتهم الثاني رأى من ظروف حادث الاعتداء على النحاس باشا والاعتداءات المتكررة من شباب مكاتب النقراشي باشا على رفعة النحاس باشا ومن صلة المتهم الاول بالنقراشي باشا - ما جعله يعتقد بصحة هذا البلاغ فاذن بأشرة بعد ان ارسلت صورته للنيابة واطاف انه انما اراد بنشر البيان عن المتهم الاول في مستهل مقاله وبالصور الفوتوغرافية تأييد لما جاء بهذا البلاغ والتدليل على صحته ثم قال ان العناوين التي وضعها بالجريدة هي بعض ما ذكر في البلاغ وان الصحفى لا يستطيع ان يمر على هذا البلاغ الا اذا ابرزه للرأى العام حتى يأخذ مجراه في التحقيق وتحقق بذلك المصلحة ولما ان سئل عن سبب نشر البلاغ مع ان ما جاء به ماس بتحقيق حادث ٩ - اكتوبر سنة ١٩٣٨ الخاص بالاعتداء على رفعة النحاس باشا ومع ان النيابة حظرت اذاعة أى شيء عن هذا التحقيق . اجاب ان البلاغ الذى نشره منفصل عن التحقيق ولا صلة له به

باشا بعد أن رفض المتهم الأول القيام بنفسه أو بواسطة غيره بالاعتداء المذكور .

وبما انه لا شك في أن اسناد المتهمين هذه الوقائع المعينة لمعالى النقراشى باشا يعد قذفا لأن هذه الوقائع لو ثبتت لأوجبت عقابه جنائيا واحتقاره عند أهل وطنه .

وبما ان جريمتى السب والقذف مرتبطتان ببعضهما وبما أن المتهمين قد عجزا عن إثبات الوقائع التى نسبها لمعالى النقراشى باشا إذ ذكر المتهم الأول أكثر من مرة في التحقيق بأنه ليس عنده من دليل على القذف أو السب سوى أقواله وأن كل شئ كان يحدث سرا بينه وبين النقراشى باشا بغير حضور أحد وأنه إذا كلم أحدا من الشبان فلا يكلمه باسم الباشا بل باسمه هو ويبقى الحديث الذى دار بينهما سرا - أما شهادة شهود الننى بالجلسة فلم توصل الى إثبات أى واقعة من الوقائع التى نسبت للنقراشى باشا لأن أحدا لم يشهد بأنه رأى أو سمع من النقراشى باشا شيئا خاصا بهذه الوقائع بل أن أقوالهم كلها محصورة فيما دار من حديث بين بعضهم وبين المتهم الأول .

وبما ان ظهور المتهم الأول في صور فوتوغرافية مع أشخاص آخرين بينهم النقراشى باشا أو أنه كان من المتضمنين الى النقراشى باشا كل ذلك لأهمية له ولا يفيد شيئا في إثبات الوقائع المعينة المتقدم ذكرها أو دحض التهمة .

وبما ان ما جاء على لسان الدفاع من أن عدم استطاعة المتهمين إثبات الوقائع التى أسندها الى معالى النقراشى باشا نشأ عن قصور في التحقيق لاتأبه له المحكمة لأن القانون اشترط في إعفاء القاذف في حق الموظف العمومي من العقاب أن يكون القاذف مستندا على الدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للمحكمة وليس له أن يعتمد على دليل

وبما انه بالاطلاع على العريضتين المقدمتين في الدعوى من المتهم الثانى والمنوء عنهما بدفاعه تبين انه موقع عليهما من عدة أشخاص يستنكرون حادث الاعتداء على رفعة النحاس باشا ويعلنون خروجهم على النقراشى باشا لتحريضه رجال البوليس على هذا الاعتداء ويقرون بأنهم على استعداد للشهادة أمام النيابة بأنهم كانوا يأخذون أجرا عن عملهم بمكتب النقراشى باشا .

وبما انه بالجلسة أصر المتهمان على دفاعهما السابق تفصيله وطلب الدفاع عنهما سماع شهود نفى عن وردت أسماؤهم في العريضتين المنوء عنهما آنفا فأجابت المحكمة هذا الطلب وسمعت من حضر منهم وهم : محمود على ومصطفى شرف ومحمد حسن مخلوف ومحمد توفيق بدوى ومراد احمد مراد ومحمود ابو العزم وحسين محمد وابراهيم محمد دسوقي - واستغنى الدفاع عن من لم يحضر وشهد شهود النفى بما هو مدون بمحضر الجلسة

عن التهمة الاولى

وبما انه ثبت للمحكمة بما تقدم أن المتهمين رميا معالى النقراشى باشا وزير الداخلية بسبب أعمال وطيفته بأن أعماله أعمال مجرمين لأعمال حاكين وهذه الألفاظ تخدش الشرف والاعتبار فهى اذا سب ظاهر

وبما انه ثبت أيضا أنهما أسندا الى معالى النقراشى باشا بصفته وزيرا للداخلية وقائع معينة وهى أنه حرض أولهما على جمع بعض الشبان للتعرض والتحدى على صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا أثناء تنقلاته بالاسكندرية وأنه حرض أولهما أيضا على جمع بعض الشبان بمحطة مصر للافاقة رفعة النحاس باشا عند عودته للقاهرة والاعتداء عليه وأن معالى النقراشى باشا رخص رجال البوليس بالاعتداء على رفعة النحاس

يظهره التحقيق ومع ذلك فقد سمعت المحكمة شهادة الشهود الذين استشهد بهم المتهمان ولم توصل شهادتهم لاثبات أى واقعة

«وبما ان سوء نية المتهمين ظاهر من نشرهما للبلاغ فى جريدة المصرى بعد تقديمه للنيابة بما لا يمكن القول معه بأن هذا النشر حصل للمصلحة العامة لأن هذه المصلحة قد تحققت من تقديم البلاغ للنيابة فنشره بعد ذلك لا يفهم منه إلا أن الغرض هو مجرد التشهير

«وبما انه لا يمكن للمتهمين ان يستندا على ما جاء بالمادة ١٨٩ فقرة ثانية عقوبات التى نصت على أن لاعتقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى لأن مفهوم هذه المادة هو اباحة نشر الخبر البسيط عن حصول شكوى اخبارا خاليا من كل تفصيل (Simple annonce) وظاهر من الاطلاع على عدد الجريدة التى نشرت البلاغ أنه نشر بعد ان تسم إلى فقرات وضع لكل منها عنوان خاص بأحرف كبيرة ومثيرة كما صدر بمقدمة ورسمت فيه صور فتوغرافية وذلك كله لجل الجمهور على تصديق ما جاء فى ذلك المقال والاقتناع بصحة ما حواه من مطاعن ولذلك لا يمكن أن يعد هذا الاخبار البسيط المقصود بالمادة ١٨٩ فقرة ثانية عقوبات

عن التهمة الثانية

«وبما انه لا شك فى أن نشر هذا البلاغ يعد اذاعة بشأن تحقيق جنائى قائم خاص بمحادث الاعتداء على رفعة النحاس باشا فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ الذى حظرت النيابة على الصحف نشر شيء عنه ولم ينكر المتهمان عليهما بهذا الحظر لأن هذا البلاغ يحوى تفاصيل وبيانات خاصة بالجريمة ومن ارتكبها ومن حرض عليها فى نظر ناشر هذا البلاغ

«وبما انه بما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهمين غريب محمد شلى واحمد الحضرى افندى فى الزمان والمكان الميتين بصدر هذا الحكم : أولا — سبا وقذفا علنا حضرة صاحب المعالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير الداخلية بسبب اعمال وظيفته اذ رمياه بان اعماله اعمال مجرمين لا أعمال حاكين اذ استندا اليه كذبا ومع سوء القصد أنه حرض أولهما على جمع بعض الشبان للتعرض والتعدى على رفعة النحاس باشا فى اثناء تنقلاته للاسكندرية وأنه حرض ايضا بلسان بعض المتصلين به على حشد بعض الشبان فى محطة مصر للملاقاة رفعة النحاس باشا عند عودته إلى القاهرة والاعتداء عليه فلما رفض ذلك المتهم الأول القيام بذلك الاعتداء قام به البوليس بتحريض الوزير وكان ذلك بان الف المتهم الأول بقصد النشر والتشهير مقالا ضمنه هذه المعانى وصاغه فى صورة بلاغ لرئيس نيابة مصر وقام المتهم الثانى بصفته المذكورة ورغم عليه بسبق ارسال نسخة من ذلك البلاغ الى نيابة مصر قام بنشره فى جريدة المصرى بالصحيفة الاولى والثانية بالعدد رقم ٧٣١ بعد أن زوده بعناوين كبيرة مثيرة وبمقدمة وصور فتوغرافية لاثبات صلة المتهم الأول بمعالى الوزير المذكور وبعد أن نظمه وبوبه وجعل لكل فكرة فيه عنوانا بالخط الكبير يغرى باستيعابها وذلك كله لجل الجمهور على تصديق ما جاء فى ذلك المقال والاقتناع بصحة ما حواه من مطاعن

ثانيا — نشر اذاعة عن التحقيق الجنائى القائم فى شأن حادث اصابة رفعة النحاس باشا وسعادة مكرم عيد باشا يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ الذى

صدر هذا الحكم وتلى علنا بمجلسه يوم السبت
٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٥٨

٤٥

محكمة جنایات مصر

١٠ مايو سنة ١٩٣٩

دين . تعد على أحد الأديان . هل الطعن على الدين

نقد على

المبادئ القانونية

١ - يعاقب القانون على التعدي باحدى
طرق النشر على أحد الأديان كما إذا الف
كتاب يتضمن القاء تبعة الفوضى الاخلاقية
من خلاعة ومجون الى غير ذلك على الشريعة
الاسلامية وأن الدين الاسلامى بنى على غير
أساس صحيح حتى أن خلفاء النبي أنفسهم
ورجال الدين كانوا يرتابون في حقيقته وغير
هذا مما تتضمنه الكتاب وورد في الحكم
(المادتين ١٣٨ - ١٣٩ من قانون العقوبات
القديم - وهما مقابلتان للمادتين ١٦٠ - ١٦١
من القانون الجديد)

٢ - دفاع المتهم بانه لم يقصد الطعن في
الدين الاسلامى بل قصد البحث العلمى وانه
لم يتجاوز حدود ما كفل للناس من حرية
التفكير والبحث لا يقبل من المتهم
لأن البحث العلمى لا يصح أن يكون من
وسائله التعدى على دين من الأديان ولا
الطعن في أركان ذلك الدين وأحكامه
كما اذا تبينت نية المتهم في تعمد هذا الطعن

حظرت النيابة اذاعة شئ عنه وذلك بان نشر
البلاغ المتقدم ذكره بعد تقديمه لرئيس نيابة مصر
مع ما في هذا البلاغ من أمور ماسة بذلك التحقيق
الذى يحريه حضرة رئيس النيابة المذكور بشأن
الحادث السالف الذكر .

وعقابهما على تهمة السب والقذف ينطبق
على المواد ١٧١ و ١٨٥ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و
٣٠٧ و ١٩٥ و ١٩٧ من قانون العقوبات كما
أن عقابهما على تهمة نشر الأذاعة عن التحقيق
الجنائى الذى حظرت النيابة نشر شئ عنه ينطبق
على المادة ١٩٣ من قانون العقوبات

وبما ان النيابة طلبت تطبيق المادة ١٩٨
من قانون العقوبات وترى المحكمة اجابة هذا
الطلب والأمر بنشر هذا الحكم في جريدة واحدة
على نفقة المحكوم عليهما

وبما ان جرائم السب والقذف والأذاعة
التي ارتكباها المتهمان مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل
التجزئة وقد ارتكبت لغرض واحد وهو الطعن
والتشهير بعمالى النقراشى باشا وزير الداخلية فوجب
(طبقا للمادة ٣٢ عقوبات) اعتبارها كلها جريمة
واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك
لجرائم وهي عقوبة القذف المنصوص عنها في
مواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من
قانون العقوبات

فأمره الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر
حكمت المحكمة حضوريا بمعاينة غريب محمد
شلى بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وبمعاينة
حمد الحضرى افتدى بغرامة قدرها مائة جنيه
وأمرت بنشر هذا الحكم في جريدة الاهرام على
نفقة المحكوم عليهما .

وحضور حضرات صاحبي العزة احمد فؤاد
انور بك ومصطفى رشدي بك
مستشارين بمحكمة استئناف مصر
وحضرة محمد محمد قراعه افندي وكيل
النيابة .
ومحمد حلي راغب افندي كاتب المحكمة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية رقم ٢٩٦٩ جنح
عابدين سنة ١٩٣٧

ضد

١- محمد السيد كيلاني عمره ٢٢ سنة
وصناعته خالي وسكنه الوابور رقم ٥ قسم السيده
٢- سامي راضي عمره ٣٢ سنة وصناعته
مطبعجي وسكنه حارة البستان
وحضر للدفاع عن المتهمين الاستاذ مصطفى
رياض المحامي

وبعد سماع وصف التهمة وطلبات النيابة
العمومية وأقوال المتهمين وشهادة من شهد
والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
« من حيث ان النيابة العمومية اتهمت
المذكورين بانهما في بحر شهر يونيو سنة ١٩٣٧
بمدينة القاهرة الأول تعدى على الدين الاسلامي
بان الف كتابا عنوانه « حياة الشريف الرضي »
وطبعه ووزعه على الجمهور وذكروا في هذا الكتاب
الألفاظ الواردة في محضر التحقيق والثاني اشترك
مع المتهم الاول محمد السيد كيلاني في ارتكاب

على أن ما يزعم من ذلك مردود بان حرية
البحث محدودة بالقانون وأنها لا هي ولا
الأغراض العلمية يشفعان للتعدى على الدين
وتجاوز الحدود التي رسمها الشارع
والحد الذي يجب أن تقف عنده
المساجلة والنقاش في المسائل الدينية هو
مادون الالتهان والازدراء وكل ما من
شأنه أن يحط من قدر الدين ويسقط من
كرامته وكل ما يتسع له لفظ التعدى الذي
استعمله المشرع . وليست الاهانة أو التعدى
جزأ لا يتجزأ من حرية المناقشة العلمية أو
الفلسفية إذ أن ميزة هذه المناقشة التي تتميز
بها وطابعها الذي تتعرف به هو أن تكون
رزينة كريمة محتشمة . وأما السباب والتحجير
واللدد والشطط في الخصومة فلا تتصل
بالمناقشة الكريمة بسبب ولا تؤدي بها أية
خدمة بل على العكس تعقد سبيلها وتقلبها
من وسيلة اقناع واقتناع الى ساحة خصومة
وذريعة هياج وسبب لاثارة الخواطر . فليس
اذن لمن توسل بما وصل الى حد التعدى أن
يتذرع بتلك الحرية ولا أن يتحمل بالرغبة
في البحث العلمي لأن هذا التعدى يثير
المسائل ولا يقدم البحث خطوة بل هو يجعل
طريقه مظلمة بما يثيره في النفوس من
نار الغضب والتعصب

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر
محكمة جنايات مصر

المشكلة علنا برئاسة حضرة صاحب العزة
عبد الرحمن الطوير بك

هذه الجريمة بان اتفق معه على ارتكابها وساعده على ذلك حيث قام بطبع الكتاب له وتوزيعه على الجمهور فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت معاقبتهما بالواد ١٣٩ و ١٤٨ من القانون المذكور

وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة

وبما انه تبين من الاطلاع على الكتاب المشار اليه أن مؤلفه هو محمد السيد كيلاني المتهم الأول وقد وضع له مقدمة ذكر فيها انه تكلم فيه عن حياة الشريف الرضى باعتباره شاعرا كبيرا من شعراء الاسلام وأنه وصف العصر الذى عاش فيه والحالة السياسية والاجتماعية وتحدث عن الدين والحالة الفكرية وعن أسرة الشريف الرضى ومولده وأدبه وغير ذلك

(وهنا ذكر الحكم بعض ما جاء بالكتاب) ثم قال .

«وبما انه يؤخذ مما جاء بالصفحة رقم ٢٦ ان المتهم اتى على الشريعة الاسلامية تبعة الفوضى الاخلاقية من خلاعة ومجون وتغزل بالغلمان وتسابق على انتهاك الحرمات وشرب الخمر كما انه رماها بانها اباحت الزنا

«وبما ان الشريعة الاسلامية مستمدة من القرآن والحديث والسنة وهى منزهة وبعيدة كل البعد عما رماها به المتهم وهى تحض على مكارم الاخلاق: تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتحرم الخمر والزنا — وتعد الزنا فاحشة ومقتا — أما ادعاء المتهم بان زواج المتعة قد احله الاسلام فانه إقتراء وتضليل لأن زواج المتعة باطل شرعا (راجع كتاب المرحوم الشيخ زيد بك فى شرح الأحوال

الشخصية ص ٢٧ جزء أول) .

لذلك يكون مارمى به المتهم الشريعة الاسلامية من انها سبب الفوضى الاخلاقية وانها اباحت الزنا فيه طعن وتعد على الدين الاسلامى

«وبما ان ما جاء فى الصفحتين رقمى ٢٩ و ٣٠ من الكتاب المشار اليه يؤخذ منه أن المؤلف نعت الدين الاسلامى بانه بنى على غير أساس صحيح حتى ان خلفاء النبى انفسهم ورجال الدين كانوا يرتابون فى حقيقته ولا نزاع فى ان هذا النعت فيه تحقير وحط من شأن هذا الدين

«وبما ان ما جاء فى الصحيفة ٣٢ من ان الصيام عادة هندية اقتبسها الاسلام وهو ضار بالصحة فيه تعد على الدين الاسلامى لان الصوم ركن من اركانه والقول جزافا بانه ضار بالصحة مرماه ان الدين الاسلامى يفرض على الناس فرائض فيها اضرار بصحتهم

«وبما ان ما جاء فى الصحيفة رقم ٣٤ من ان الدين الاسلامى نيجح عندما كانت النفوس ساذجة وفشل فشلا تاما فى القضاء على النقائص لما تنهت النفوس . هذا القول فيه تعد ايضا على الدين الاسلامى لانه يحط من قيمته اذ يصفه على خلاف الواقع بانه لا يؤمن به الا السذج من الناس .

«وبما ان ما ذكره المتهم بالصفحة ٢٧ من ان يد الظلم امتدت الى ابن الراوندى فاهلكته لانه ألف كتابا طعن فيه على القرآن طعنا شديدا فذهب ضحية البحث العلمى . هذا القول فيه كذلك تعد على الدين الاسلامى لأن معناه تحييده طعن ابن الراوندى لطعنه الشديد فى القرآن واعتبار ان الاقتصاص منه ظلم

وبما ان ما جاء بالصفحات رقم ٧٠ و ٧١

٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ فيه تعد على الدين الاسلامي ايضا لانه يقول أن تلك القصص التي وردت في القرآن ابتدعت بغير حساب وانه يشك في صحتها . وبما ان ماجاء في الصفحة ٨٧ يؤخذ منه أن الدين الاسلامي كان السبب في انحطاط الشرق وهذا الوصف يعيب الدين وفيه تعد عليه فضلا عن أن المؤلف كاذب فيه على الحقيقة والتاريخ

وبما انه تبين من التحقيق ان كتاب الشريف الرضى سالف الذكر قد وزع على كثير من الناس حتى ان بعضهم ابلغ النياية لما ورد به من مطاعن على الاسلام

وبما ان المتهم الاول اعترف بانه هو الذي الف هذا الكتاب وأمر بطبعه وبتوزيعه وقد طبع ووزع بناء على ذلك وقال في دفاعه انه لم يقصد الطعن في الدين الاسلامي بل قصد البحث العلمي وانه لم يتجاوز حدود ما كف للناس من حرية التفكير والبحث

وبما ان المحكمة وقد أثبتت على المتهم انه انما قصد بما نشره التعدي على الدين الاسلامي وتحقيره لا تأخذ بهذا الدفاع لان البحث العلمي لا يصح أن يكون من وسائله التعدي على دين من الأديان ولا الطعن في اركان ذلك الدين واحكامه كما فعل المتهم الذي تبينت نيته في تعمد الطعن على الدين الاسلامي في كثير من مواضع الكتاب التي سبقت الإشارة اليها على ان ما يزعمه من ذلك مردود بان حرية البحث محدودة بالقانون وانها لاهي ولا الأغراض العلمية يشفعان للتعدي على الدين وتجاوز الحدود التي رسمها الشارع .

والحد الذي يجب ان تقف عنده المساجلة والنقاش في المسائل الدينية هو مادون الامتهان والأزدراء وكل ما من شأنه أن يحط من قدر الدين ويسقط من كرامته وكل ما يتسع له لفظ التعدي الذي استعمله المشرع . وليست الإهانة والتعدي جزءا لا يتجزأ من حرية المناقشة

العلمية أو الفلسفية إذ ان ميزة هذه المناقشة التي تتميز بها وطابعها الذي تتعرف به هو ان تكون رزينة كريمة محتشمة . اما السباب والتحقير واللد والشطط في الخصومة فلا تتصل بالمناقشة الكريمة بسبب ولا تؤدي بها أية خدمة بل على العكس تعقد سبيلها وتقلبها من وسيلة اقناع واقتناع الى ساحة خصومة وذريعة هياج وسبب لاثارة الخواطر - فليس اذن لمن توسل بما وصل إلى حد التعدي ان يتذرع بتلك الحرية ولا أن يتحمل بالرغبة في البحث العلمي لأن هذا التعدي يثير المسائل ولا يقدم البحث خطوة بل هو يظلم طريقه بما يثيره في النفوس من نار الغضب والتعصب .

وبما انه مما تقدم جمعيه يكون قد ثبتت للمحكمة ان محمد السيد كيلاني في بحر شهر يونيو سنة ١٩٣٧ بمدينة القاهرة تعدي على الدين الاسلامي بأن الف كتابا عنوانه " حياة الشريف الرضى " وطبعه ووزعه على الجمهور وذكر في هذا الكتاب الالفاظ الواردة في محضر التحقيق والتي نقل بعضها في هذا الحكم وعقابه على ذلك ينطبق على المواد ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٨ و ١٦٧ - ٢ عقوبات وتري المحكمة اعدام الكتاب تطبيقا للمادة ١٩٨ - ٢ عقوبات

وبما انه ثبت للمحكمة من شهادة كامل بريقع بالجلسة ان المتهم الثاني سامي راضي لم يشترك إلا في طبع الجزء الأخير من الكتاب من صحيفة ٨٦ وما بعدها وقد قال المذكور انه يجوز ان يكون المتهم اشترك في الطبع قبل صحيفة ٨٦ أو بعدها بقليل

وبما أن هذا الجزء الأخير لم يشمل طعنا

إلى المتهم الثاني غير ثابتة عليه ويتعين تبرئته
منها عملاً بالمادة ٥٥ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات

قائمة الاسماء

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر

حكمت المحكمة حضوراً أولاً بمعاينة محمد
السيد كيلاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة
وأمرت باعدام النسخ المضبوطة أو التي تضبط
من كتاب « الشريف الرضى » الذي ألفه .

ثانياً - براءة سامي راضي من التهمة
المسندة اليه .

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسته يوم
الاربعاء ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ - الموافق ٢٠
ربيع أول سنة ١٣٥٨

على الدين الاسلامي إلا في الصحيفة رقم ٨٧
وقد يجوز انت المتهم الثاني لم يشترك في
طببع هذه الصحيفة وهذا الشك يجب ان يفسر
لمصلحة هذا المتهم فضلاً عن انه لم يقيم الدليل
على انه أطلع على القسم الذي لم يشترك في
طبعه من الكتاب حتى يمكن ان يسأل عما
ورد فيه

وبما انه لم يثبت ان المتهم الثاني قام بتوزيع
الكتاب على الجمهور أو بيعه أو تعريضه للبيع
في محل عام اما ضبط بعض نسخ من الكتاب
مخفاة في سلة تحت عربة كان المتهم يسير إلى
جانباها فلا يعد توزيعاً للكتاب لأن
ضبط هذه النسخ حدث قبل ان تعرض على
الجمهور

وبما انه مما تقدم تكون التهمة المسندة

قضايا المحاكم الكلية

وحق التصرف abusus لا تتوافر عناصره
في حق ملكية الحكومة للمنافع العامة .
فأما حق الاستعمال فلا تملكه الدولة بل
يملكه عموم الناس حتى الأجانب وأما
حق الاستغلال فغير موجود لأن هذه
الأموال في الغالب لا تنتج ثماراً وأما حق
التصرف فلا محل له لأن الاستعمال العام
الذي تخضع له هذه الأموال في الغالب
يجعلها غير قابلة لأن تنتقل إلى أياد أخرى ،
حتى لقد ذهب بعض الشراح إلى مدى

٤٦

محكمة المنصورة الابتدائية

بهيئة استئنافية

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧

أموال . منفعة عمومية . حق الحكومة في ملكيتها
وحدوده . تنظيم (لائحة)

المبادئ القانونية

(١) طبيعة حق ملكية الحكومة

للمنافع تخالف طبيعة ملكية الافراد إذ

أن حق الملكية الذي يتكون من حق

الاستعمال usus وحق الاستغلال fructus

أبعد من هذا فقالوا إن الدولة ليس لها على الاملاك العامة ملكية حقيقية بل لها عليها نوع من الولاية والاشراف هو واجب الحفظ والمراقبة والادارة (أوبرى ورو بند ١٧٩ صفحة ٤٨) . وحق الجمهور في المنفعة العامة لا يختلف عن الحقوق العينية غير انه موقت ولا يكسب بمضى المدة

(٢) إذا كانت المنفعة العامة طريقا كان الانتفاع به كاملا غير منقوص للسبب المبين بالمبدأ السابق في حدود القانون العام أو بالقيود التي يقررها قانون خاص ان وجد

فاذا لم يصدر قانون خاص بسريان لائحة التنظيم في جهة ما فلا يمكن الحكومة طلب ازالة بلكون اقيم فوق أحد طرقها العامة إذا ثبت ان هذا البلكون لا يعوق حركة المرور في الطريق المحكمة

وقائع واسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية ومراجعة الأوراق والمداولة قانونا

• حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
• ومن حيث ان الحكومة المصرية رفعت هذه الدعوى ضد المستأنف عليه وذكرت في صحيفة ان هذا الأخير اقام بلكونا بالدور الثاني من منزله السكان بناحية العصابة مركز المنزلة وجعل ارتفاعه عن سطح الارض ٢٠ و ٣ مترا وطوله ٤ و ٣ مترا وبرزه في الشارع ٧٣ و ٢٠ مترا

من جهة و ١٠ و ١ مترا من جهة أخرى. وان هذا البلكون بحالته يعوق المرور ويضايق الجيران نظرا لقله ارتفاعه وعدم اتساع الطريق فضلا عن ان ما فوق البلكون رتخته ملك الحكومة ولذلك طلبت ازالته لمخالفته لقواعد النظام العام مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف الخ . وقد دفع المستأنف عليه الدعوى بقوله بان البلكون في ملكه وليست في المنافع والشارع عرضه ستة امتار ولا يوجد أي شيء يعوق المرور وفي جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦ حكمت محكمة المنزلة تمهيدا بتدب خبير معماري لمعاينة البلكون لبيان ما إذا كان البلكون موضوع النزاع يقع على الشارع العام أم على ملك المدعى عليه (المستأنف ضده) الخاص . وقد قدم الخبير تقريره وأثبت فيه ان المدعى عليه المذكور بنى الخارجة موضوع النزاع على الدور الاول بمنزله بارتفاع ٤٠ و ٣ مترا بتوسط بروز ٨٠ و ٥ متر في الشارع الذي متوسط عرضه ٦٥ و ٣ مترا وهذا الارتفاع لا يعوق المرور بالرجل والعربات الكارو أو السيارات وأن لائحة التنظيم لا تسرى على هذه القرية اذ لم يصدر قرار وزاري بسريان تلك اللائحة عليها والبناء جار في القرية بدون حاجة الى رخص من التنظيم . وبما انه لم يحصل تعدى على الحكومة والخارجة لاتعوق المرور فمن رأيه أن طلب الازالة في غير محله .

• وحيث ان محكمة أول درجة أصدرت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ حكما في الموضوع برفض الدعوى والزام المدعية بالمصاريف اعتمادا على أن لائحة التنظيم الصادر بها دكرتو ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ لا يسرى مفعولها الاعلى الجهات التي كان بها مصلحة للتنظيم فعلا وقت صدورها أو

تنشأ فيها هذه المصلحة بقرار من وزارة الداخلية كما هو نص المادة الأولى من الدكرتو . ومن ثم يكون ارتكاف المدعية (المستأنفة) على نصوص هذه اللائحة في هذه القضية هو تعسف في التطبيق بدون نص خصوصا وأن المدعى عليه لم يعتد على الطريق وتبين من التقرير أن الخارجية لم تعق الطريق

وحيث أن الحكومة رفعت هذا الاستئناف عن الحكم المذكور لسبيين

أولا . - أن الطريق القائم عليها البلكون ملك للحكومة فما دامت أنها مالكة للأرض فهي تملك ما فوقها وما تحتها وهذا حق مقرر في جميع الشرائع

ثانيا . - أن طلب الإزالة لم يكن سببه إعاقة المرور كما ذكرت محكمة أول درجة فقط وإنما كان للمحافظة على أملاك المنفعة العمومية من التعدي أيضا ولم يذكر الدفاع عن الحكومة لائحة التنظيم إلا على سبيل القياس لتبين المحكمة القاعدة التي تسير عليها الحكومة في التعديت التي تقع على أرض المنفعة العامة في القرى التي لا تسرى عليها لائحة التنظيم

وحيث أن طبيعة حق ملكية الحكومة للمنافع تخالف طبيعة ملكية الأفراد إذ أن حق الملكية الذي يتكون من ثلاثة عناصر هي حق الاستعمال usus حتى الاستغلال fructus وحق التصرف abusus لا تتوافر عناصره هذه في حق ملكية الحكومة للمنافع العامة. فإما حق الاستعمال فلا تملكه الدولة بل يملكه عموم الناس حتى الأجانب وحق الاستغلال غير موجود لأن هذه الأموال في الغالب لا تنتج ثمارا وحق التصرف ليس له محل لأن الاستعمال العام الذي تخضع

له هذه الأموال يجعلها غير قابلة لأن تنقل إلى أباد أخرى . حتى لقد ذهب بعض الشراح إلى مدى أبعد من هذا فقالوا بأن الدولة ليس لها على الأملاك العامة ملكية حقيقية بل لها عليها نوع من الولاية أو الإشراف واجب الحفظ والمراقبة والإدارة (انظرا وبرى ورو بند ١٧٩ صحيفة ٤٨)

وحيث أن الذي يخلص من هذا هو أن القول من المستأنفة بأنها مادامت تملك أرض الطريق تملك أيضا ما فوقه وما تحته قول في غير محله إذ أن هذا الطريق طالما أنه مخصص للمنفعة العامة فلا تستطيع الحكومة منع ارتفاع الجمهور أو بعضه به بحجة أنها تملك ما تحته وما فوقه إذ أن لهذا الجمهور حق عيني بالارتفاع بهذا الطريق لا يختلف عن الحقوق العينية المعروفة في القانون المدني إلا في أنه مؤقت ولا يمكن أن يكتسب بمضى المدة . إذ يمكن الرجوع فيه بشروط معينة كما إذا قررت الحكومة بالأوضاع القانونية إلغاء الطريق

وحيث أن الأصل هو أن يكون هذا الارتفاع بالطريق كاملا غير منقوص فيما يخص من أجله وذلك في حدود القانون العام أو بالقيود التي يقرها قانون خاص أن وجد

وحيث أنه من المسلم به أن قانونا خاصا بسريان لائحة التنظيم في الجهة الواقع فيها الطريق موضوع النزاع لم يصدر فلا مندوحة إذن من تطبيق القواعد العامة على الحالة التي نحن بصددتها

وحيث أن الطريق موضوع النزاع لم يخصص إلا لمرور الجمهور وقد استبان المحكمة من الإطلاع على تقرير الخبير أن إقامة البلكون بالارتفاع والبروز اللذين اثبتهما في تقريره لا يعوق

حركة مرور الجمهور بنفسه أو بدوابه أو بعربات
المختلفة الأنواع

وحيث ان الحكومة لن تضار مستقبلا من
وجود هذه البلكون مهما طال أمد بقائها ذلك
لأن حكم المادة التاسعة من القانون المدنى تمنع
المستأنف عليه من اكتساب أى حق من الحقوق على
هذا الطريق العام بمضى المدة المستطيلة

وحيث لذلك وللأسباب الميضة بالحكم
المستأنف يكون الحكم المذكور فى محله ويتعين
تأييده

(قضية مدير الدقاية بصفته ضد عرفات محمد ابوالرايات
رقم ١٢١ سنة ١٩٣٧ كرامة وعضوية حضرات القضاة حسن
نجيب وكيل المحكمة وسليان اباظه ومحمد شحاته غالب)

٤٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٩ مارس سنة ١٩٣٩

نزع ملكية . ملكية الراسى عليه المزاى الثانى اذا كان
هو الذى رسا عليه المزاى الاول . مبدأها . ريع . استحقاقه
المبدأ القانونى

إذا رسا مزاى العقار ثانية بعد زيادة
العشر على من رسا عليه المزاى الاول فمن
أى يوم بعد مالكا، أم من يوم المزاى الاول أو
المزاى الثانى ؟

يرى بعضهم أن ملكية العقار المبيع لا تنتقل
على الراسى عليه المزاى فورا بل تبقى معلقة
على شرط توقيفى وهو عدم حصول زيادة
العشر فى الأجل المحدد لها قانونا فان حصلت
الزيادة فالملكىة تستمر للمدين . على أن
هذا رأى يتعارض مع نصوص القانون
لأن المادة ٥٨٧ مرافعات أهلى تنص على

أن حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكىة
البيع . والمادة ٥٩١ مرافعات أهلى تنص
على أن البيع يقع للرأسى عليه المزاى ولهذا
لم تأخذ المحاكم المصرية من أهلية ومختلطة
بهذا رأى

ورأى ثان سارت عليه المحاكم هو أن
ملكىة الراسى عليه المزاى الاول معلقة على
شرط فاسخ واختلف الشراح وأحكام
المحاكم فى هل الشرط الفاسخ هو زيادة
العشر أو حكم مرسى المزاى الثانى . وقد
ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أن التقرير
بزيادة العشر يفسخ البيع الاول بدون
انتظار لحكم مرسى المزاى الثانى مستندة الى
المادة ٧١٩ من قانون المرافعات الفرنسى
الذى تقول إن زيادة العشر لا يجوز الرجوع
فيها والمادة ٧١٠ من قانون المرافعات الفرنسى
الذى تقضى بأن مقرر الزيادة هو الذى يرسو
عليه المزاى إذا لم يتقدم مزاييد آخر يوم
لمعاودة البيع

ورأى فريق آخر وهم الكثرة فى
الشراح الفرنسيين أن الشرط الفاسخ
لا يتحقق بزيادة العشر بل لابد من صدور
حكم جديد وهو حكم مرسى المزاى الثانى
وهذا ما أخذت به محكمة النقض المصرية
بحكمها الصادر فى ٢ يونيو سنة ١٩٣٦
والمشور بمجلة المحاماه سنة ١٣ ع ٦٠ ص
١٥٢ وهو ما أخذت به محكمة مصر فى الحكم
الذى نقل عنه ما تقدم وقالت انه يترتب

على ذلك أنه إذا رسا المزايدة الثانية على المشتري الأول فيعتبر مالكا من وقت حكم مرسى المزايدة الأول ويكون له ثمرات العين في المدة الداخلة بين المزايدتين (راجع في ذلك كتاب التنفيذ علما وعملا لاحد بك قمحه وعبد الفتاح بك السيد ص ٥٦٣)

المحكم:

رفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها أن البنك العقاري المصرى نزاع ملكية المدعى عليه الأول من ٢ س و ١٩ ط و ٩٠ ف أطيان زراعية كائنة بزممام ناحية بلقس مركز قليوب ورسى مزادها على المدعى في ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ بثمن قدره تسعة آلاف جنيه خلاف المصاريف وأنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦ قررت الشركة المالية العقارية المصرية بزيادة العشر في هذه القضية ورسى المزايدة الثانية على المدعى في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وتسليمها بموجب محضر تسليم في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وأنه في المدة بين حكم مرسى المزايدة الأول الحاصل في ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ وبين استلام المدعى للأطيان في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وكان المدعى عليهما واضع اليد على الأطيان وتحصلا على ريعها في هذه المدة وأنه نظرا لأن ملكية الأطيان انتقلت للمدعى بمجرد رسو المزايدة الأول وتنتقل تبعاتها ملكية الريع ولذا فهو يطلب الحكم على المدعى عليهما بأن يدفع له مبلغ ٦١٠ مليات و ٩٩٨ جنيها قيمة ريع الأطيان الراسى مزادها عليه عن المدة من ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ والفوائد بواقع ٩٠٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وبين في عريضته مفردات المبلغ المطالب

به بأن قال أن القدر الذى كان مزرعا قطنا هو ١٦ ط و ٥٥ ف ينتج منها ما قيمته ٨٢٤ جنيها ومقدار تكاليفه ٨١ جنيها - ٩٠ مليا فيكون الصافي ٧٦٩ جنيها و ٦١ مليا وكذلك الصافي الناتج من الأذرة هو ٢٢٩ جنيها تكون الجملة هو المبلغ المطالب به

وقدم إثباتا لدعواه صورة رسمية من حكم مرسى المزايدة وصورة طبق الأصل من إعلان الحكم المذكور للمدعى عليه الأول وصورة طبق الأصل من محضر التسليم وخطاب صادر له من المدعى عليه الثاني بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ يخبره فيه أن زكى أفندى رفاعى المستأجر منه الأطيان الراسى عليها مزانه طلب منه استلام الأرض فمنعه لعدم إخباره بشيء وطلب من المدعى إفادته إذا كان يسلمه الأرض من عدمه وإقرار من عمدة ناحية بلقس يفيد أن إيجار فدان الأذرة من الأرض موضوع النزاع يساوى من ٥ إلى ٦ جنيهات وأن محصول القطن للفدان عبارة عن خمسة قناطير وإقرار من الصراف يفيد أن تقدير ما ينتج من فدان الأذرة في آل ٣٥ فدان المحجوز عليها هو عشرة أراذب للفدان وأن الأموال قد تسددت.

وقد دفع المدعى عليهما الدعوى بأن ملكية المدعى للأرض المزروع ملكيتها لم تنشأ الا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ لأن حكم مرسى المزايدة الأول معلق على شرط فائخ هو صدور حكم مرسى المزايدة الثانية.

وعلى ذلك فليس للرأسى عليه المزايدة الأول الحق في الريع لأن ملكيته سقطت بالفسخ ولأن حكم مرسى المزايدة الثانية على نفس الرأسى عليه المزايدة الأول لا يعتبر استمرارا للملكية لأن حكم

المادة ١٩٧ من قانون المرافعات الفرنسية التي تقول أن زيادة العشر لا يجوز الرجوع فيها وعلى المادة ٧١٠ مرافعات فرنساوى التي تقضى بأن مقرر الزيادة هو الذى يرسو عليه المزاىء إذا لم يتقدم مزايء آخر يوم إعادة البيع .

ورأى فريق آخر وهم أغلبية الشراح الفرنسيين أن الشرط الفاسخ لا يتحقق بزيادة العشر بل لابد من صدور حكم جديد وهو حكم مرسى المزاىء الثانى وهذا ما أخذت به محكمة النقض المصرية بمحكمها الصادر فى ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ ومنشور بمجلة المحاماه سنة ١٣ ع ٦٠ ص ١٥٢ وهو ما تأخذ به هذه المحكمة ويترتب على ذلك أنه إذا رضى المزاىء الثانى على المشتري الأول فيعتبر مالكا من وقت حكم مرسى المزاىء الأول ويكون للرأسى عليه المزاىء بما له من حق الملكية ثمرات العين فى العهد الداخلى بين المزايدتين (راجع فى ذلك كتاب التنفيذ علما وعملا لأحمد بك قحه وعبد الفتاح بك السيد ص ٥٦٣)

وحيث أنه متى وضع ذلك فيكون للبدعى الحق فى ثمرات العين الرأسى مزادها عليه بين المزايدتين أى بين ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦

وحيث أن المحكمة ترى ندب خير زراعى تكون مأموريته التوجه صوب الأعيان الرأسى مزادها على المدعى ومعرفة الأطيان التى كانت منزرعة من الأطيان الرأسى مزادها ونوع الزراعة فى المدة ما بين ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وبيان تكاليف هذه الزراعة وما صرف عليها من المدعى عليهما والمال الذى دفع فى المدة المذكورة وتنزيل المصاريف والمال من قيمة الزراعة وبيان قيمة الصافى وله فى سبيل ذلك

مرسى المزاىء الأخير حكم جديد منشئ ملكية جديدة ولأن عدم دفع الثمن ولو كان بأمر القاضى يستوجب حبس البيع تحت يد البائع فلا يكون للمشتري إذن الحق فى الغلة بل تكون من حق البائع الى أن يتم دفع الثمن ويتم التسليم تبعا لذلك وأن بيع العقار يشمل ملحقاته وثمراته القائمة وقت التسليم .

وحيث أن مدار البحث هو هل الرأسى عليه المزاىء الثانى يعتبر مالكا من تاريخ حكم مرسى المزاىء الأول وبذلك يستحق ثمار الأرض أم لا ؟ وقد أخذ الجدل القانونى بدور كثيرا حول ملكية الرأسى عليه المزاىء وتأثير تقرير زيادة العشر على هذه الملكية وبالتالي أثر حكم مرسى المزاىء الثانى عليها .

وقد رأى البعض أن ملكية العقار المبيع لا تنتقل على الرأسى عليه المزاىء فورا بل تبقى معلقة على شرط توقيفى وهو عدم حصول زيادة العشر فى الأجل المحدد لها قانونا فان حصلت الزيادة فالملكية تستمر للبدعى على أن هذا رأى يتعارض مع نصوص القانون لأن المادة ٥٨٧ مرافعات أهلى تنص على أن حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكية المبيع والمادة ٥٩١ مرافعات أهلى تنص على أن البيع يقع للرأسى عليه المزاىء ولهذا لم تأخذ المحاكم المصرية أهلية ومختلطة بهذا رأى . أما رأى الذى سارت عليه المحاكم فهو أن ملكية الرأسى عليه المزاىء الأول معلقة على شرط فاسخ . وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم فى هل الشرط الفاسخ هو زيادة العشر أم حكم مرسى المزاىء الثانى وقد ذهب محكمة النقض الفرنسية الى أن التقرير بزيادة العشر يفسخ البيع الأول بدون انتظار لحكم مرسى المزاىء الثانى مستندة الى

سماع أقوال الطرفين وشهادة الشهود بدون
حلف يمين

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في
الموضوع بنذب الخبير الزراعي الذي عليه الدور
وهو محمد أفنى عفت لأداء المأمورية الميمنة بأسباب
هذا الحكم وعلى المدعى إيداع ١٥ جنيا أمانة
على ذمة أتعاب ومصاريف الخبير في مدى
أسبوعين من تاريخه يصرف له نصفها بدون
اجراءات وعلى قلم الكتاب أخطار الخبير مباشرة
المأمورية بمجرد دفع الأمانة وعلى الخبير مباشرتها
وتقديم تقريره الى ما قبل الجلسة بأسبوع وحددت
لنظر القضية جلسة ٢٠ أبريل سنة ٢٩ في حالة
عدم دفع الأمانة وجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ في
حالة دفع الأمانة وأبقت الفصل في المصاريف
ورباق الطلبات الآن

(قضية محمد بك بدير ضد محمد ابراهيم يكن بك
وأخر رقم ٨٢٤ سنة ١٩٣٧ ك رئاسة وعضوية حضرات
القضاء احمد اسماعيل فهمي وحسن علي مبيض ومصطفى
حسين)

٤٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قرار أودة المشورة

٢٦ يولييه سنة ١٩٣٩

١- تعطيل جريدة نشر مادة من نوع ما يجري التحقيق
من أجله أو من نوع يشبه (المادة ١٩٩ ع)
٢- متى بدأ التحقيق قد ابتداء لمنع النشر. التكليف بالحضور
طريقته

٣- سب موظف عام . يدخل في الجرائم المحظورة نشر شيء
عنها بعد البدء في تحقيقها . مدى تطبيق المادة ١٩٩ ع .

المبادئ القانونية

(١) من المقرر قانونا أن التكليف بالحضور
هو من اجراءات التحقيق وليس هناك ما يمنع
من أن يحصل بأي طريقة توصل الى حضور
المطلوب سؤاله متى قبل ذلك ولم يعترض
عند حضوره . كما يجوز أن يبدأ التحقيق
باجراء آخر فيجوز للنيابة طلب اصدار أمر
بتعطيل جريدة طبقا للمادة ١٩٩ من قانون
العقوبات اذا نشرت شيئا يتعلق بالتحقيق
بعد صدور أمر النيابة بحظر اذاعة شيء من
ذلك

(٢) اذا كانت التهمة التي يجري تحقيقها
تتناول أمورا يصح اعتبارها سباً لموظف عام
بما تنطبق عليه المادة ١٨٥ من قانون العقوبات
فهذه المادة تدخل تحت حكم المادة ١٩٩ التي
تمنع حظر النشر في تحقيق جرائم معينة

(٣) لا يمكن أن يقال أن المادة ١٩٩
المذكورة لا تنطبق إلا حيث يكون هناك
جريمة ارتكبت وثبتت من التحقيق ارتكابها
لأنه إن صح ذلك فهو يتنافى مع حكمة
وضع المادة المذكورة إذ لا يمكن القول
بثبوت الجريمة ثبوتا قانونيا إلا بعد انتهائ
التحقيق الذي شرعت هذه المادة لحمايته
كما تتنافى مع الفقرة الأخيرة من المادة
نفسها التي تنص على أن أمر التعطيل يبطل
فعله اذا صدر اثناء مدته أمر بحفظ القضية
أو قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيها أو
حكم بالبراءة

قرار أودة المشورة

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

مجلسة الجنج والمخالفات المستأنفة المنعقدة
علنا بسرأى المحكمة هيئة أودة مشورة في يوم
الاربعاء ٢٦ - ٧ - ١٩٣٩ - ٩ جماد آخر
سنة ١٣٥٨

برئاسة حضرة الاستاذ عبد العزيز غنيم بك
رئيس المحكمة

وحضور حضرة الاستاذين ابو بكر صادق
وباسملى موسى القاضيين

وحضور حضرة الاستاذ فهم ابراهيم
عوض افندى رئيس النيابة

ومحمد يومى السيد كاتب الجلسة

٤ - الدفع بأن رئيس التحرير غير
مسئول عن الخطبة التى يجرى التحقيق
بشأنها تطبيقا للمادة ١٩٥ عقوبات التى تعفى
رئيس التحرير من المسؤولية الجنائية فى
حالة ارشاده عن المسئول عن مرتكب
الجريمة والتى تقول فوق ذلك أنه لو لم يقم
بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى
الجريدة أو لضرر جسم آخر - هذا الدفع
غير مقبول فان محل تطبيقه انما يكون عند
النظر فى تحديد المسؤولية الجنائية عن
الجرائم التى هى موضع التحقيق ولا شأن
له بموضوع تعطيل الجريدة (١)

الجنح أو من محكمة الجنايات على حسب
الأحوال. ويجوز اصدار امر كلما عادت الجريدة
الى نشر مائة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله
أو من نوع يشبهه. ويبطل فعل أمر التعطيل
إذا صدر اثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية
أو قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى فيها أو حكم
بالبراءة.

وتقول المادة ١٩٣: يعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد عن
خمسین جنيا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط
كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها
اذاغات بشأن تحقيق جنائى قائم اذا كان قاضى
التحقيق قد أمر بعمل التحقيق سرىا أو إذا
كانت النيابة العمومية قد حظرت اذاعة شيء
عنه مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور
الحقيقة.

(١) انظر المواد ١٨٥ و ١٩٩ و ١٩٣
من قانون العقوبات فالمادة الأولى تعاقب من سب
موظفا عاما الخ والمادة الثانية تقول: اذا ارتكبت
جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة
بطريق النشر فى احدى الجرائد واستمرت الجريدة
اثناء التحقيق على نشر مائة من نوع ما يجرى التحقيق
من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية
منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة
العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاثة مرات
على الأكثر. ويصدر الأمر بعد سماع اقوال
المتهم ولا يجوز الطعن فى هذا الأمر بأى طريقة
من طرق الطعن. فإذا كانت موالاة النشر
المشار إليها فى الفقرة الأولى قد جرت بعد
احالة القضية للحكم الى محكمة الجنح أو الى
محكمة الجنايات يطلب أمر التعطيل من محكمة

صدر القرار الاتي

صدر

ابراهيم الروبي افندى رئيس تحرير جريدة
المصرى

لأن سعادة النائب العمومى يجرى تحقيقا
ضد جريدة المصرى فى وقائع قذف وسب فى
حق حضرة صاحب المعالي ماهر باشا تضمنتها
خطبة لرفعة النحاس باشا ونشرتها تلك الجريدة
بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٩ وهذه الوقائع
خاصة بعلاقة احمد ماهر باشا بالبنك
التجارى .

وقد نشرت جريدة المصرى فى عددها رقم
٩٧٧ فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٩ تحت عنوان
« آذن هذا العهد بزوال - فضيحة هدت ما بقى
من كيانهم » خطبة أخرى لرفعة النحاس باشا
تضمنت عبارات تحت عنوان الفضيحة الماهرية
الجديدة هى من نوع ما يجرى التحقيق من
أجله وقد انطوت كذلك على قذف وسب
واهانة لمعالى احمد ماهر باشا بصدد نفس الوقائع
التي هى موضوع التحقيق الآن

وطلبت النيابة العمومية اصدار أمر
بتعطيل جريدة المصرى طبقا لنص المادة ١٩٩
عقوبات وقد حضر المنهم بالحلقة ودرأ التهمة
بما دون بالمحضر

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية تطلب تعطيل
جريدة المصرى لانها رغما عن القرار الصادر
من سعادة النائب العمومى بتاريخ ٢٢ يولييه
سنة ١٩٣٩ يحظر نشر أى شئ يتعلق بالتحقيق

الذى يجرى ضد حضرة صاحب المقام الرفيع
مصطفى النحاس باشا وجريدتى المصرى والوفد
المصرى لمناسبة البلاغ الذى تقدم من حضرة
صاحب المعالي احمد ماهر باشا بشأن الخطبة
التي القاها رفعتة ونشرت بجريدة المصرى بتاريخ
٢٠ يولييه سنة ١٩٣٩ رغما عن هذا فقد
نشرت بالعدد رقم ٩٧٧ - الصادر بتاريخ
٢٤ يولييه سنة ١٩٣٩ تحت عنوان - آذن
هذا العهد بزوال - فضيحة هدت ما بقى من
كيانهم - خطبة أخرى لرفعة النحاس باشا
تضمنت عبارات تحت عنوان « الفضيحة
الماهرية الجديدة » هى من نوع ما يجرى التحقيق
من أجله وقد انطوت كذلك على قذف وسب
واهانة لمعالى احمد ماهر باشا بصدد نفس
الوقائع التي هى موضوع التحقيق الآن .

« وحيث ان رئيس تحرير جريدة المصرى
ابراهيم افندى الروبي اعترف بواقعة النشر
وقال أن الخطبة الأخيرة هى عن وقائع جديدة
لا علاقة لها بالوقائع التي يتناولها التحقيق
ودفع محاموه بالدفع الآتية : -

أولا - ان التحقيق لم يبدأ قبل نشر الخطبة
الأخيرة التي بنى عليها طلب التعطيل لأن رفعة
النحاس باشا لم يسأل فى التحقيق إلا مساء
يوم ٢٤ يولييه واستدعاؤه قبل ذلك لا يعتبر
من اجراءات التحقيق لأنه لم يحصل بورقة
تكليف بالحضور

ثانيا - ان المادة ١٩٩ من قانون العقوبات
المطلوب بموجبها التعطيل تشير الى الجرائم
السابقة عليها وليس من بينها جريمة القذف
التي هى موضوع البلاغ الذى يجرى تحقيقه

والتي لم ينص عليها إلا في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات

ثالثا — ان المادة ١٩٩ عقوبات لا تنطبق إلا حيث يكون هناك جريمة ارتكبت ولا يمكن القول الآن بوقوع الجريمة إلا إذا أثبت التحقيق ذلك لا سيما وان الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات تيسر اثبات صحة الوقائع المنسوبة للموظفين العموميين

رابعا — أن رئيس التحرير غير مسئول عن الخطبة التي يجرى التحقيق بشأنها تطبيقا للمادة ١٩٥ عقوبات التي تعفى رئيس التحرير من المسؤولية الجنائية في حالة ارشاده عن المسئول عن مرتكب الجريمة وأثبتت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر ومعروف ان الجريدة يديرها الوفد المصري الذي ألقى رفعة رئيسه الخطبة التي هي موضوع التحقيق

د وحيث انه عن الدفع الاول فانه من الثابت ان بلاغا قدم من معالي احمد ماهر باشا لسعادة النائب العمومي بشأن الخطبة التي القاها رفعة النحاس باشا ونشرت بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٩ وأن سعادة النائب العمومي قرر إجراء التحقيق في هذا البلاغ وحدد لهذا التحقيق مساء يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٩ وأن رفعة النحاس باشا طلب اليه بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٩ ان يحضر في الموعد المحدد للتحقيق وأذاع سعادة النائب العمومي في ذلك اليوم قراره يحظر نشر أى شيء يتعلق بهذا التحقيق وقد نشرت جريدة المصري نفسها كل هذه الإجراءات في عددها الصادر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٩ تحت عنوان « التحقيق بشأن الفضيحة الماهرية » قرار من النائب العام

يحظر الكتابة في الفضيحة الكبرى . وفوق هذا فان رفعة النحاس باشا قد ذهب بالفعل الى مكتب سعادة النائب العام في الموعد المحدد للتحقيق وأخذت أقواله .

د وحيث انه من المقرر قانونا ان التكليف بالحضور هو من اجراءات التحقيق وليس هناك ما يمنع من ان يتم هذا التكليف بأى طريقة توصل الى حضور المطلوب سؤاله متى قبل ذلك ولم يعترض عند حضوره . وفوق هذا فانه ليس من الضروري أن يكون بدء التحقيق من وقت التكليف بالحضور بل يصح ان يبدأ قبل ذلك باجراء آخر وثابت ان سعادة النائب العمومي بعد ان تلقى البلاغ اعلن بدء التحقيق وحظر النشر وابلغه للصحف وقد نشره المتهم في جريدة المصري كما سبق بيانه وقد سلبت الجريدة نفسها بذلك عند ما نشرت الخطبة يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٩ إذ ذكرت في سياقها ما يأتي « وهنا أسهب رفعتي في هذا الموضوع بما لا نستطيع نشره عملا بنص البلاغ الرسمي ، بما يفيد انها كانت تعتبر التحقيق قائما في ذلك الوقت ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله

د وحيث انه عن الدفع الثاني فانه مردود بأن الخطبة التي يجرى تحقيقها تتناول امورا يصح اعتبارها سببا لموظف عام مما تنطبق عليه المادة ١٨٥ عقوبات السابقة على المادة ١٩٩

د وحيث انه عن الدفع الثالث فان تعليق الحظر عن النشر على ثبوت وقوع جريمة يكون معناه تعطيل تطبيق المادة ١٩٩ ع ويتنافى مع حكمة تشريعها إذ لا يمكن القول بثبوت الجريمة ثبوتا قانونيا إلا بعد انتهاء التحقيق الذي شرعت هذه المادة لحمايته كما تتنافى أيضا مع الفقرة الأخيرة من المادة نفسها التي تنص على ان امر التعطيل

عرفناه معهما بيتنا يسكن بالأجر مثلنا - لم يقن المنازل ولا البنوك التجارية ولا الجياد والأصطبلات إلا في هذه الأيام ، ومن حق من يدفع الأموال أن يحاسب وزير المال على ما أتفع من منصبه ودخل جيبه غير حلال من جراء التبوء في مركزه ، وغير ذلك من العبارات المشابهة لها التي هي والعبارات السابقة قد استهلت بإشارة الى الخطبة الأولى

« وحيث انه لذلك يكون مانشر في جريدة المصرى في العدد رقم ٩٧٧ في الصحيفة الأولى تحت عنوان « آذن هذا العهد بزوال - فضيحة هدت ما بقى من كيانهم » قد جاء مخالفا لقرار الحظر الصادر من النيابة العمومية بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٩ ومنطبقا على المادة ١٩٩ من قانون العقوبات

فهذه الاسباب

وبعد رؤية المواد السالفة الذكر

قررت المحكمة تعطيل جريدة المصرى عن الصدور مرة واحدة يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩

يبطل فعله اذا صدر اثناء مدته أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لاوجه لأقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة وعلى ذلك يكون هذا الدفع على غير أساس

أما عن الدفع الرابع فان محل تطبيقه انما يكون عند النظر في تحديد المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي هي موضع التحقيق ولا شأن له بموضوع تعطيل الجريدة وفضلا عن هذا فان رئيس التحرير قد امتنع مختاراً عن نشر بعض ما جاء بالخطبة الأخيرة عملاً بقرار الحظر الصادر من النيابة رغماً عن علاقته التي يقول عنها بالوفد المصرى ولهذا يكون هذا الدفع غير مقبول أيضا

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فان الثابت من مقارنة العبارات التي اشتملت عليها الخطبة الأخيرة المشورة بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٩ بالوقائع المشتملة عليها خطبة ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٩ يتبين انها تتصل بها اتصالا مباشراً وانها من نوع ماورد في تلك الخطبة وليست إلا ترديدا لها مما يدخل في نطاق أمر الحظر ، ومن ذلك فقد

القضية المستعجلة

المبادئ القانونية

١ - تنص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ في المادة السادسة عشر على انه ليس لهذه المحاكم ان تنظر في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها وقد صدر القانون المدنى بعد هذه اللائحة ونص في المادة ١٥٦ على الزام الأزواج بالنفقة

٤٩

محكمة الاسكندرية الابتدائية

قاضى الأمور المستعجلة

٤ مايو سنة ١٩٣٩

اختصاص المحاكم الاهلية . نفقة . الخلاف بين لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدنى . حكم محكمة النقض بعدم اختصاص المحاكم الاهلية . عدم اختصاص القضاء المستعجل تبعا لذلك

بعضهم على بعض ونص في المادة ١٥٥ على النفقة التي تلزم غيرهم من الاقارب والاصهار كما نصت المادة ١٥٧ على كيفية تقدير هذه النفقات وهو ما يجب دفعها وقد اختلف رأى المحاكم والشرح في التوفيق بين نص اللائحة المانع وبين نص القانون المدني الموجب لهذه النفقات المذكورة في مواده ففريق يرى ان المواد المدنية نصوص ميتة نقلها الشارع المصرى عن القانون الفرنسى دون التفت الى نص المادة ١٦ من لائحة الترتيب وانه لذلك يجب اهمالها وعدم تطبيقها وفريق يرى ان القانون المدني جاء لاحقا للائحة الترتيب وناسخا لما فيها من احكام تتعارض مع احكامه او على الأقل فان اختصاص المحاكم الاهلية بتقدير النفقة وفرضها انما يكون عندما لا يوجد لدى الملزم بها وجه شرعى يرفع عنه هذا الالتزام ويرى فريق ان يعتدل بين الرايين فيقول انه ازاء هذا التعارض بين المنع والايجاب يقدم المانع على المقتضى وبذلك تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في جميع مسائل النفقات عدا تلك التي لم تذكر في لوائح جهات الاحوال الشخصية والى هذا الراى ذهب محكمة النقض والابرار المدنية

٢ — نفقة أى الزوجين على الآخر لا خلاف على اختصاص محاكم الاحوال

الشخصية بالحكم بها الا عند من يقولون بان اختصاص هذه المحاكم لا يكون الا حينما يدفع المطالب بالنفقة بدفع شرعى يسقطها عنه ولا شك في ان اتهم الزوجة بارتكاب جريمة الزنا ورفع الدعوى العمومية عليها أمر إن ثبت امام المحكمة المختصة يجعل الكلمة الاولى لمحكمة الاحوال الشخصية في أثر هذا الثبوت على استحقاقها للنفقة قبل زوجها وبذلك لا تكون المحاكم الاهلية مختصة بالفصل في طلب النفقة حتى في رأى هذا الفريق الاخير من الشراح

٣ — القضاء المستعجل غير مختص تبعا لذلك المحكمة

د حيث ان وقائع الدعوى تلخص حسبها هو ثابت من أقوال الطرفين وأوراق قضية اللجنة المباشرة المضمومة نمرة ٤٤١ الرمل سنة ١٩٣٩ في أن المدعى عليه تزوج بالمدعية منذ نحو اربعة عشر عاما وانجب منها ولدين ثم وقع بينهما في صيف سنة ١٩٣٨ ما أدى الى انفصالهما ورفع المدعى عليه دعوى أمام بطر كنيسة الروم الارثوذكس بالتفريق بينه وبينها وضم ولديه اليه ولما يفصل فيها بعد وهو يقول في ذلك أنه إنما اليه أن المدعية تخون عهده مع سعادة..... في الاسكندرية وباريس فراقبها وعمل على ضبطها في ١٨ يوليو سنة ١٩٣٨ متلبسة بجريمة الزنا بمعرفة رجال البوليس الفرنسى في أحد فنادق باريس وجرى

التحقيق هنا وهناك وحفظت النيابة العمومية هنا التحقيق بالنسبة لجريمة الخارج ووقفته بالنسبة لجريمة الداخل فرفع اللجنة المباشرة المضمومة ورفعت هي هذه الدعوى المستعجلة .
تطلب فرض نفقة الزوجية عليه لحين الفصل في دعوى التطليق وهي تقول في ذلك أن العلاقات قد ساءت بينها وبين زوجها المدعى عليه فأخرجها من منزله وقطع الانفاق عليها من ١٨ يوليو سنة ١٩٣٨ ولم تبين سبب هذا التوتر في العلاقات .

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية عموما بالنظر في طلب هذه النفقة وتقديرها استنادا الى المادة ١٦ من لائحة الترتيب كما دفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة لمساس الفصل في الدعوى بأصل الحق الممنوع عليه التأثير فيه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات استنادا الى ان تحديد النفقة واستحقاق المدعية لها وعدم قيام المانع من ترتيبها فيه مساس بموضوع البجعة المضمومة واستباق لقضاء محكمة الموضوع فيها .

« وحيث ان لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ تنص في المادة السادسة عشر على أنه ليس لهذه المحاكم أن تنظر في مسائل الانسكة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها وقد صدر القانون المدني بعد هذه اللائحة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ونص في المادة ١٥٦ مدني على الزام الأزواج بالنفقة بعضهم على بعض ونص في المادة ١٥٥ على النفقة التي تلزم غيرهم من الأقارب والاصهار كما نص في المادة ١٥٧ على كيفية تقدير هذه النفقات

ومواعيد دفعها وقد اختلف رأى المحاكم الشراح حينما من الزمن في التوفيق بين نص اللائحة المانع وبين نص القانون المدني الموجب لهذه النفقات المذكورة في مواده فقريق يرى أن المواد المدنية نصوص مينة نقلها الشارع المصري عن القانون الفرنسي دون التغيرات الى ما أورده في المادة ١٦ من لائحة الترتيب وانه لذلك يجب اهمالها وعدم تطبيقها بأي حال من الأحوال . وفريق يرى أن القانون المدني جاء لاحقا للائحة الترتيب وناسخا لما فيها من احكام تتعارض مع احكامه وأن المشرع لا يمكن أن يكون قد غفل عن نصوص اللائحة المانعة عند وضعه القانون المدني اذ هو قد وضعه في نفس العام الذي صدرت فيه وانما قصد الى نسخها وتعطيلها أو على الأقل فان اختصاص المحاكم الأهلية بتقدير النفقة وفرضها انما يكون عندما لا يوجد لدى الملتزم بها وجه شرعي يرفع عنه هذا الالتزام فان وجد هذا الوجه الشرعي اختصت بمحاكم الأحوال الشخصية بيحته والفصل في أمره ويرى فريق أن يعتدل بين الرأيين فيقول أنه ازاء هذا التعارض بين المنع والايجاب يقدم المانع على المقتضى وبذلك تكون المحاكم الأهلية غير مختصة بالنظر في جميع مسائل النفقات عدا تلك التي لم تذكر في لوائح جهات الأحوال الشخصية المختلفة والى هذا الرأي ذهب محكمة النقض والابرار المدنية في حكمها الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وان كان أحد الشراح يعقب على هذا الحكم بانه قد أصاب فيما قضى به من تطبيق قاعدة تقديم المانع على المقتضى فيما هو منصوص عليه في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقانونها المدني ولم يصب في تعميم تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للنصوص المتعارضة في قوانين هيئات قضائية مختلفة لا يبتزها سلك واحد ولا يفضل

مذكرتها قد يرفع عنه التزامه بنفقة الزوجية قبلها وهذا الدفع هو اتهامه إياها بارتكاب جريمة الزنا التي لم يفصل في أمرها من المحكمة المختصة والتي إن ثبتت تجعل الكلمة الأولى لمحكمة الأحوال الشخصية في أثر هذا الثبوت على استحقاق المدعية لهذه النفقة - ولذلك لا تكون المحاكم الأهلية مختصة بالفصل في طلب النفقة حتى في رأي الفريق الأخير من الشراح .

• وحيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن طلب نفقة الزوجية المرفوع بها هذه الدعوى خارج عن ولاية المحكمة الأهلية وبالتالي محكمة الأمور المستعجلة التي هي فرع منها ويتعين قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بدون حاجة إلى البحث في الدفع الخاص بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

فهرزده الايجاب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع الفرعي وعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى والزمت المدعية بالمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش أتعاب محاماه للدعوى عليه

(حكم صادر من حضرة القاضي محمد طاهر راشد في القضية المستعجلة المرفوعة من السيدة ... ومحلها المختار بمصر مكتب حضرة الاستاذ عبد الرحمن البيلي المحامي وبالإسكندرية مكتب حضرة الاستاذ محمد سعيد محاسب المحامي ضد المنيو . والمقيدة بجدول المحكمة رقم ٢٩٨ سنة ١٩٣٩ . مستعجل)

أحدها الآخر بل لأن كان هناك تفضيل وتميز فهو لقانون المحاكم الأهلية المدنية التي هي محاكم القانون العام وما عداها محاكم ذات وظيفة خاصة أو استثنائية (راجع كتاب قاضي الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي رشدي بك بند ٢٠١ صحيفة ٢٥٠ والهامش وبند ٥٧٦ وما بعده صحيفة ٥٩٧ وكتاب قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب بك بند ٥٧ وما بعده صحيفة ٤٨ وبند ٦٠٣ صحيفة ٣٤٨ وشرح القانون المدني لفتحي باشا زغلول صحيفة ١٧٣ وكتاب المرافعات للعشماوي بك بند ١٣٥ صحيفة ١٣٥ وكتاب الوجيز لعبد الفتاح بك السيد صحيفة ٤٧ وكتاب المرافعات لأبي هيف بك صحيفة ١١٥ وكتاب مدى استعمال حقوق الزوجية للاستاذ السعيد مصطفى السعيد بك صحيفة ٦٩ وراجع الأحكام المشار إليها في كتاب العشماوي بك والأحكام المنشورة بكتاب مرجع القضاء بند ٤٢٥٥ وما بعده)

• وحيث أن قضاء المحكمة العليا قد قضى على كل حال بالحكم الآنق الذكر على هذه الخلافات التي تشعبت نواحيها في تفسير هذا التعارض بين نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبين المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدني وإن كان أمر نفقة أي من الزوجين على الآخر ليس ثبت خلاف على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية به إلا عند من يقولون أن اختصاص هذه المحاكم لا يكون إلا حينما يدفع المطالب بالنفقة بدفع شرعي يسقطها عنه ولا شك في أن للدعوى عليه في هذه الدعوى المستعجلة دفعا شرعيا لم تلتفت إليه المدعية في

٥٠

محكمة اسكندرية الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٨ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة من النظام العام
- ٢ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالمحاكم الأهلية .
تدخل فيه أيضا المواد التجارية
- ٣ — اختصاص قاضي الأمور المستعجلة شركة تصفيها .
غير مختص

المبادئ القانونية

١ — من المتفق عليه فقها وقضاء أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة اختصاص استثنائي يتعلق بالنظام العام ويجوز البحث فيه بغير طلب من الخصوم ولا يجوز الاتفاق على تحكيمه ولا يقيده في قضائه إلا القيد العام الوارد في المادة ٢٨ مرافعات وهو وجود خطر يخشى عليه من فوات الوقت

٢ — ان القول بأن قاضي الأمور المستعجلة في مصر لا يختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمواد التجارية إذ هو فرع من فروع المحكمة المدنية لا يعمل في غير دائرة اختصاصها قول ان صح في المحاكم المختلطة عملا بالمادة ٢٦ مرافعات أو في فرنسا طبقا لقانون ١١ مارس سنة ١٩٢٤ فإنه لا مجال له في النظام القضائي للمحاكم الأهلية الذي لا تستقل فيه المحكمة التجارية عن المحكمة المدنية

٣ — تصفية الشركات التجارية معناها قانونا فض تجارتها وإنهاء أعمالها وبيع بضائعها

وتحصيل زماماتها وتسديد ديونها وتجرى هذه الأعمال على يد مصف تعينه المحكمة أو تختاره أغلبية الشركاء طبقا لنص المادة ٤٤٩ مدني وله في سبيل ذلك أن يبيع من أعيان الشركة المنقولة أو العقارية بالمزاد العام أو بالتراضي طبقا للمادة ٥٠٠ مدني ولكن ليس له أن يقسم الباقي من أموال الشركة بعد التصفية بين الشركاء إلا أن يتفقوا على ذلك

٤ — لا يمكن أن تعد تصفية شركة ما إجراء تحفظيا يقضى به مؤقتا في سبيل الوصول الى قضاء موضوعي إذ هي بذاتها قضاء بانتهاء الشركة وتسوية مركزها واستخلاص للباقي من رأس مالها لقسمته بين الشركاء وفي هذا كله المساس كل المساس بأصل الحقوق وهي أشبه بمأمورية سنديك التفليسة ومأمورها ولا تمت بصلة الى مأمورية الحارس القضائي الذي يقتصر عمله على الادارة دون التصرف في الحقوق ولذلك اتفقت المحاكم والشرح على أن الحكم بإجراء التصفية وتعيين المصنف يخرج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في أن الطرفين وهما إخوان شقيقان أنشأ شركة تجارية باسميهما في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٩ ما لبثت أن حلت وأنشأ مكانها شركة تضامن في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ تحولت الى شركة توصية فيما بعد واشتغلت باستيراد الفحوم المعدنية الى مصر واستمرت في تجارتها الى عام ١٩٣٨ حيث ساءت حالتها المالية فتقدمت مدام شارلوت خوري زوجة

المدعى عليه بمنزل مملوك لها في بولكلى مرهون للبنك العقارى تضمن به ديون الشركة وتقدمت مدام أوجينى ظلوم زوجة المدعى بقبول تأجيل المطالبة بدين لها على الشركة مقداره ١٣٨٧ جنيهها و ٤ مليات الى مابعد استيفاء الدائتين الآخرين ديونهم وتحرر بهذا الاتفاق عقد مؤرخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨ نص في البند السابع منه على أنه لا يحق للسيدتين المذكورتين أن تطالبا بدينهما قبل الشركة إلا بمقدار ٥٠٪ من ديون الدائتين الآخرين كما لا يحق لهما أن تحولا أو تظهراديهما للغير وفي الوقت نفسه أو على وجه التحديد في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٨ تحرر عقد اتفاق نص في البند الثانى منه على أن الزوجتين تضمنان على وجه التضامن والتكافل ديون الشركة المذكورة في البند الثالث وتتعهدان بعدم المطالبة بدينهما قبل وفاء هذه الديون إلا أن يفلس مدينتهما . ولكن الشركة لم تلبث أن حلت في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ونص في عقد الحل على أن يقوم المدعى والمدعى عليه باجراءات التصفية سويا وقيل أن ديون الشركة قد سددت جميعا بعدئذ عدا دين واحد لمحلات كروفوردوف والظاهر أن خلافا نشب بين الطرفين فانشأ المدعى شركة جديدة باسمه تشتغل في نفس تجارة الشركة القديمة وحولت اليه زوجته سند دينها فرفع به الدعوى على الشركة المنحلة في يناير سنة ١٩٣٩ أمام المحكمة المختلطة وهو يقول في صدد ذلك أن زوجته لاحظت أن المدعى عليه يراوغ في دفع دين كروفوردوف ليمنعها من المطالبة بدينها عملا بنصوص اتفاق ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨ - وفي أثناء نظر تلك القضية المختلطة تحرر عقد في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ تخارج فيه المدعى عماله وما عليه في الشركة وترك للمدعى عليه الاستمرار

في تصفيتها وحده وتعهده هذا بوفاء جميع الديون واشترط في البند الخامس من العقد أنه إذا طوّل المدعى رسميا بأى دين من ديون الشركة فإن العقد يصبح لاغيا بقوة القانون وتعود اليه جميع حقوقه في الشركة التى تنازل عنها ويحق له الالتجاء الى قاضى الأمور المستعجلة لاتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة للحفاظ على حقوقه وفى ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ تحرر عقد آخر بين مدام أوجينى قصير والمدعى عليه بصفته مصفيا للشركة ومتحملا بديونها وزماداتها والمدعى بصفته شريكا فى الشركة الجديدة التى ألفها باسمه قبلت فيه مدام أوجينى التنازل عن ٦٥٪ من دينها الذى لها على الشركة المنحلة والاكتفاء بقبض ٣٥٪ منه واستلمت فمثلا ٢٥٠ جنيهها وتقسط الباقى على أقساط بمواعيد مبيته فى البند الأول من العقد ونص فى البند الثانى منه على أن التأخير فى دفع أى قسط عند حلوله يجعل هذا التنازل لاغيا ويحق لها المطالبة بكامل الدين أى بمبلغ ١٣٨٧ جنيهها و ٤ مليات كما نص فى البند الثالث على أن المدعى يتعهد بشطب القضية المختلطة التى رفعها بدين زوجته المحول اليه . وقد حدث بعدئذ أن حولت محلات كروفوردوف - سند دينها إلى بنك باركليز الذى عمل عنه بروتستو اعلن إلى الشركة القديمة وإلى زوجة المدعى فرفع المدعى هذه الدعوى المستعجلة طالبا تعيينه مصفيا للشركة التى كانت معقودة بينه وبين المدعى عليه وذلك لاستلام جميع أوراقها وأموالها وما عساه أن يكون منها لدى المدعى عليه وتصفيتها على الوجه المتفق عليه فى عقد ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وتحصيل زماداتها ودفع ديونها وتوزيع الباقى على الطرفين بواقع النصف لكل منهما أو تعيين خبير لاجراء هذه التصفية وهو يستند فى هذا

الخصوم ولا يجوز الاتفاق على تحكيمه ولا يتقيد به الخصوم ولا يجوز الاتفاق على تحكيمه ولا يتقيد به في قضائه الا القيد العام الوارد في المادة ٢٨ مرافعات وهو وجود خطر يخشى عليه من فوات الوقت — ثانياً — قيل بأن قاضي الأمور المستعجلة في مصر لا يختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمواد التجارية اذ هو فرع من فروع المحكمة المدنية لا يعمل في غير دائرة اختصاصها وهو قول أنصح في المحاكم المختلطة عملاً بالمادة ٢٦ مرافعات او في فرنسا طبقاً لقانون ١١ مارس سنة ١٩٢٤ إلا أنه لا مجال له في النظام القضائي للمحاكم الأهلية الذي لا تستقل فيه المحكمة التجارية عن المحكمة المدنية — على أن المادة ٣٤ من قانون المرافعات المختلط تنص على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المدنية بنظر الأمور المدنية والتجارية معاً كما أن في فرنسا خلافاً في تفصيلات الاختصاص وتبايناً في الرأي بين المحاكم والشراح لا داعي هنا إلى ذكره (راجع كتاب قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب بك بند ٣٠ صحيفة ٢٥ وما بعدها وكتاب قاضي الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي رشدي بك بند ١٢٦ صحيفة ١٦٢)

وحيث أنه بعد هذا الاستطراد نعود إلى تعريف التصفية من الوجهة القانونية ويبان أغراضها فنقول أن تصفية الشركات هو فسخ لتجارتها وانتهاء أعمالها وبيع لبضائنها التي تتجر فيها وتحصيل زماماتها وتسديد ديونها وتجرى هذه الأعمال على يد مصف تعينه المحكمة أو تختاره أغلبية الشركاء طبقاً لنص المادة ٤٤٩ مدني وله في سبيل ذلك أن يبيع من اعيان الشركة المنقولة أو العقارية بالمراد العام أو بالتراضي طبقاً للمادة ٤٥٠ مدني ولكن ليس له أن يقسم الباقي

الطلب إلى أن المدعى عليه قد أخل عمداً باتفاق ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ولم يدفع دين كرو فور دوف بما اضطر هذه المحلات إلى اعلان بروتستو اليه بواسطة بنك بركلير في أول مارس سنة ١٩٣٩ وبذلك أصبح هذا العقد ملغياً عملاً بالبند الخامس منه وعادت إليه جميع حقوقه في الشركة التي تنازل عنها وعاد امر التصفية إلى الطرفين يجريانها سوياً فان لم يمكن رجوع الحالة إلى ما كانت عليه أو تنفيذ رغبة المتعاقدين في الشركة فليعين مصف اجنبي يستأنف اعمال التصفية ولا بأس بهذا التعيين فهو من قبيل الاجراءات التحفظية التي يتولاها القضاء المستعجل بسلطانه الواسع (راجع في بيان هذه الطلبات مذكرة المدعى الختامية الصحيفة ٤ و ٥)

وحيث ان المحكمة ترى باديء الرأي أن تبين معنى التصفية قانوناً واغراضها ومراميها حتى يمكن معرفة ما إذا كانت تعتبر من الاجراءات التحفظية التي يملك قاضي الأمور المستعجلة أن يكتم بها بصفة مؤقتة حماية لحق أحد الطرفين أو أنها قضاء في أمر موضوعي يمس أصل الحقوق ويمتنع عليه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات

وحيث انه يشين قبل الخوض في هذا البحث استجلاء مسألتين اثير الكلام عنهما وهما (أولاً) قولهم أن اتفاق ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ يجعل للمدعى الحق في الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات التحفظية للحفاظ على حقوقه في حالة الغاء هذا الاتفاق ولكن من المتفق عليه فقهاً وقضاً ان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة باختصاص استثنائي يتعاق بالنظام العام ويجوز البحث فيه بغير طلب من

قاضي الأمور المستعجلة لمحمد علي رشدي بك
صحيفة ٢٧٦ وما بعدها وصحيفة ٢٨٢ و ٢٨٥
و ٢٨٧ و ٣١٢ و ٣١٣ والهامش و ٣١٤ و ٣١٥
و ٥٥١ و كتاب قضاء الأمور المستعجلة لمحمد
علي راتب بك صحيفة ٢٩ و ١٠٧ و ٣٢٥
و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٦ و ٤٢٧ و ٤٤٥
و ٤٥٩ والمراجع والاحكام المشار اليها في هذين
الكتابين)

و حيث انه يتبين من كل ما تقدم ان
اجراء التصفية هو اجراء موضوعي يتعلق بأصل
الحق ولا يمكن اعتباره اجراء تحفظيا تملك
الحكم به محكمة الأمور المستعجلة ولم يبق الا
دفع شبهة قد يثيرها المدعي وهي قوله انه انما
يطلب تعيين المصفي تنفيذاً لاتفاق الطرفين في
عقدى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ و ١٦ فبراير
سنة ١٩٣٩ او استبداله بأخر اجنبى عنهما بعد
اذا قام الخلاف بينهما - ولكن هذا الاعتراض
مردود بانه اذا كان المقصود تعيين المصفي
تنفيذا لرغبتهما فقد سبق القول بان اختصاص
قاضي الأمور المستعجلة لا يخضع لاتفاق الخصوم
على التداعى اليه وانما يجب ان يتوفر في الدعوى
ركن الاستعجال الذي يقوم عليه قضاؤه ولا خطر
ولا استعجال في الدعوى الحالية فقد ثبت من
أقوال الطرفين ان ليس للشركة موجودات أو
مال ثابت أو منقول وأن كل مالها زمامات
يراد تحصيلها وان ديونها قد سددت عدادين
بنك باركليز الذي عمل عنه البروتستو ومن
جهة أخرى يمكن ان يقال ان البند الخامس
في اتفاق ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ينص علي انه

من اموال الشركة بعد التصفية بين الشركاء. إلا
أن يتفقوا على ذلك (راجع كتاب العقود المدنية
الصغيرة لكامل بك مرسى صحيفة ٩٢ وما بعدها)
و حيث ان التصفية على الوجه الذي ذكر
لا يمكن أن تعد اجراء تحفظيا يقضى به مؤقتا في
سبيل الوصول إلى قضاء موضوعي إذ هي بذاتها
قضاء بانهاء الشركة وتسوية مركزها واستخلاص
للأباق من رأس مالها إن بقى منه شيء لقسمته بين
الشركاء و ظاهر أن في هذا كله المساس كل المساس
بأصل الحقوق. ولا يمكن أن يقال أن هذا القضاء القاطع
في موضوع الخصومة هو تدبير من التدابير المؤقتة
التي يقضى بها قاضي الأمور المستعجلة لتلافي
خطر يخشى عليه من فوات الوقت وهي أشبه
بأمورية سنديك التفليسة وأمورها ولا تمت
بصلة إلى أمورية الحارس القضائي الذي يقتصر
عمله على الإدارة دون التصرف في الحقوق ولذلك
اتفقت كلمة المحاكم والشرائح على أن الحكم باجراء
التصفية يخرج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
لتأثيره في أصل الحق الممنوع عليه التأثير فيه
طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ مرافعات .
وان كان بعضهم قد اجاز في حالات استثنائية
تحويل الحارس القضائي سلطة تصفية التركات
أو بيع المال الموضوع تحت الحراسة إذا كان
حفظه يتكلف نفقات جسيمة (راجع في هذا)
حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٣
ديسمبر سنة ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر سنة
١٩٣١ صحيفة ٣٩٦ وحكمها الصادر في ١٤
مارس سنة ١٩٣٤ مجلة الاحكام المختلطة من
٤٧ صحيفة ٣٨ وحكمها الصادر في ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٣٢ بالمجلة من ٤٥ صحيفة ٢٢ وكتاب

في حالة الغاء هذا الاتفاق تعود الى المدعى جميع حقوقه التي تنازل عنها وقد سلف القول بان المدعى انما تنازل عن حقه في زمامات الشركة مقابل تخلصه من ديونها فاذا لزمته الديون بفعل المدعى عليه أو على الأصح اذا طوّل بها رسمياً كنص العقد عادت اليه حقوقه في هذه الزمامات وليس فيما ترك من أمر تصفية الشركة للمدعى عليه اذ ان هذه التصفية لا شأن لها في استرداده نصيبه في زمامات الشركة وديونها وقد اعطى حق المحافظة على هذا النصيب باتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة وليس المقصود العدول عن اجراء التصفية أو عن انفراد المدعى عليه بها بل المقصود العدول

عن تخارج المدعى مالياً من الشركة
«وحيث انه يتضح من كل ما سلف انه مهما قلبت وجوه الرأي في طلبات المدعى تبين انها طلبات موضوعية تختص بها المحاكم العادية دون محكمة الأمور المستعجلة او انها على الأقل طلبات لا تتوفر فيها سبب الاستعجال أو الخطر الذي يخشى عليه من فوات الوقت والذي هو عماد أي دعوى ترفع اليها وقد دفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم اختصاص هذه المحكمة بما تقدم من الأسباب ويتعين اجابته الى طلبه

(قضية الخراجة نصرى قصير وحضر عنه الاستاذ سليم اسكندر ضد الخراجة مشيل قصير رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

قضايا المحاكم الجزئية

٥١

محكمة طما الجزئية

٢٥ يناير سنة ١٩٣٩

١ - المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات . هل عسكري البوليس من رجال الضبطية القضائية ؟

٢ - المادتان ٢٦ و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٣٣ ومن يجوز للبوليس القبض على المشبهين والمتشربين

٣ - درب الشخص بعد القبض عليه في غير الاحوال المرخص فيها قانوناً بالقبض

المبادئ القانونية

(١) عسكري البوليس ليس من رجال الضبطية القضائية وليس له الحق قانوناً في القبض على شخص يجده في الطريق العام بحجة انه من المتشربين أو المشتبه فيهم طبقاً لنص المادتين ٢٦ و ٢٩ من القانون رقم ٢٤

سنة ١٩٢٣ مادامت لا توجد قرائن خطيرة على ارتكابه جنحة او شروعه في ارتكابها (٢) إذا صدر أمر القبض في غير الأحوال القانونية وهرب المتهم بعد القبض عليه فلا جريمة

المحكمة

« من حيث ان المتهم اعلن قانوناً ولم يحضر ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ ج

« وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل في ان فهمي جرجس فلتس عسكري مباحث مركز طما كان يمر بالبندر الساعة ١٢ ظهر يوم ٣٠-٩-١٩٣٨ فوجد المتهم جالساً في الشارع بجوار أحد المنازل فاشتبه في أمره وسأله فأضطرب في ذكر اسمه واسم بلده وقاده الى المركز حيث سأله بلوكامين المباحث عن صناعته ووسائل تربيته وظل المتهم

مقبوضا عليه بديوان المركز حتى هرب حوالى الساعة السابعة من مساء اليوم التالى .

« وحيث ان النيابة العمومية طلبت معاقبة المتهم بالمادة ١٣٨/١ عقوبات باعتباره هرب بعد القبض عليه قانونا

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان القبض على المتهم حصل فى حدود القانون أم لا . ويجب لذلك الرجوع الى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات وهى تجيز لمأمور الضبطية القضائية القبض على المتهم الذى يشاهد متلبساً بالجناية أو توجد قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية أو الشروع فى ارتكابها أو على ارتكابه جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو اذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصرى . ويوجب القانون احالة المتهم الى النيابة فى ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ القبض عليه لتصدر مآتراه بشأنه . وقد نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على انه يجوز للبولىس القبض على المتشردىن أو المشنبه فىهم الذين صدر اليهم ائذار البولىس أو الموضوعىن تحت مراقبته إذا وجدت قرائن خطيرة على ارتكاب أحدهم جنحة ما أو على شروعه فى ارتكابها . وكذلك نصت المادة ٢٦ من هذا القانون على انه اذا خالف الشخص الموضوع تحت مراقبة البولىس حكما من الاحكام الخاصة بها جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض

« وحيث ان القانون أعطى حق القبض على المتهمىن لرجال الضبطية القضائية وحدهم وليس عسكرى المباحث بينهم كما أن الشخص الذى حقق مع المتهم وأمر باستمرار القبض عليه هو أو مباحشى بولىس ولا يعتبر من رجال الضبطية

القضائية كذلك . ولا يكون القبض الحاصل من غير رجال الضبطية القضائية قانونياً إلا إذا توافرت فيه شروط المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات وهى مشاهدة الجانى متلبساً بارتكاب جناية تحمل بالآمن العام أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة وأن يكون ما وقع من المتهم يستوجب حبسه احتياطياً .

« وحيث انه فضلا عما تقدم فإن المتهم لم يرتكب ما يستوجب القبض عليه وليس فى جلوسه فى الشارع العمومى نهراً جريمة يعاقب عليها القانون وقد كفل القانون الحرية الشخصية للأفراد وأباح لهم أن يغدوا ويروحوا فى الطريق كيف شاءوا وليس لأحد مهما كانت صفته أن يتعرض لهم إلا إذا وقع منهم ما يستوجب هذا التعرض ولا تدخل حالة المتهم فى عداد الحالات التى نصت المواد المتقدم ذكرها على جواز القبض فيها

« وحيث ان المادة ٢٨٠ عقوبات تنص على عقاب كل من يقبض على أى شخص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة . ولا يمكن أن يتولد عن هرب الشخص بعد هذا القبض الباطل المعاقب عليه قانوناً جريمة ما ومن ثم تكون التهمة المسندة الى المتهم غير متوافرة الأركان ويتعين براءته منها عملاً بالمادة ١٧٢ ج

(قضية النيابة ضد شعبان على فرج رقم ١٦٨١ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضى حافظ سابق وبحضور حضرة الأستاذ على ابراهيم وكيل النيابة)

هذا الحكم يقع باطلا بالنسبة له .

٣- الولي أمين على مال الصغير . وله أن يستثمره بالكيفية التي يراها في مصلحته ولا يخضع في ذلك لرقابة المجلس الحسبي ولا يقدم له حسابا ولا يؤخذ من هذا أنه في حل من أن يتصرف في ماله كيف شاء بل يجب أن يكون لتصرفه مسوغ وأن تكون من ورائه مصلحة للصغير ولم يرد بالقانون المدني نصوص تبين مدى سلطة الولي وحكم تصرفاته في مال الصغير ويجب الرجوع في ذلك الى الشريعة الغراء فاذا تصرف الولي في مال الصغير بالبيع فان كان عدلا مستورا الحال أو معروفا بحسن الاختيار لم يصح البيع إلا إذا كان بضمن المثل أو بغير يسير وإذا كان الغبن فاحشا بطل البيع أما اذا كان الولي فاسد الرأي سيء التدبير لا يصح البيع إلا بالخيرية أي بضعف القيمة . ولا يجوز للولي هبة مال الصغير بغير عوض بأي حال

المحكم

د من حيث ان وقائع الدعوى تتحصل في ان عبد الرحيم سليمان عطيفي باع ١٢ س و ١٦ ط و ٣ ف الى بناته الثلاثة نفيسه عبد الرحيم سليمان (المدعى عليها) وزينب عبد الرحيم وعطيات عبد الرحيم وابن ابنه فرغلي سليمان عبد الرحيم وذلك بمقتضى عقد بيع تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ ومسجل بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٣ بسعر الفدان ٦٠ جنيتها وأقر في العقد

٥٢

محكمة طما الجزئية

٢١ مارس سنة ١٩٣٩

- ١- هبة . وصية . متى يجوز للنوصى له التصرف في الشيء الموهوب
- ٢- القرابة . متى تكون من موانع الرجوع في الهبة . متى يصح الرجوع .
- ٣- الولي الشرعي . متى يجوز له التصرف في عقار القاصر . هبة من مال الصغير . لانجوز .

المبادئ القانونية

١- الهبة تمليك في الحال بغير عوض . والوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بغير عوض . وتصح الهبة اذا تحررت في صورة عقد بيع مستكمل لجميع شرائطه القانونية . وإذا نص في العقد على أن المشتري صار له بمجرد العقد حق التصرف في العقار تصرف المالك ولزمه أداء الضرائب المستحقة عليه ولم يحتفظ البائع لنفسه بحق التصرف فيه فان هذا العقد لا يمكن اعتباره وصية .

٢- القرابة من موانع الرجوع في الهبة ويشترط في القريب أن يكون رحما محرما وهذا الوصف ينطبق على ابن الابن وليس للواهب في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الهبة أن يستقل بالرجوع فيها ولا يكون الرجوع صحيحا منتجا لآثاره إلا إذا حصل بالتراضي أو صدر به حكم القاضي والى أن يصدر هذا الحكم تظل ملكية العقار باقية للموهوب له ، وكل تصرف من الواهب فيه قبل صدور

بأنه قبض الثمن تقدماً ويخص القاصر فرغلي سليمان عبد الرحيم في القدر المبيع ٢ س و ٢٢ ط و ١ ف وجاء بهذا العقد ان القاصر مشمول بولاية جده البائع وأن المشتري صار لهم بمقتضى هذا العقد حق التصرف في العقارات المبيعة بصفتهم مالكين ويلزمهم دفع الضرائب المستحقة عليها ابتداء من تاريخ العقد . وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ باع عبد الرحيم سليمان عطيفي بصفته الشخصية وبصفته ولياً شرعياً على حفيده فرغلي سليمان عبد الرحيم ٤ س و ٢٣ ط و ١ ف الى ابنته نفيسة عبد الرحيم سليمان المدعى عليها بثمن قدره ٩٢٠ مليماً و ١١٧ جنياً من ذلك ٢ س و ١ ط من تكليف عبد الرحيم سليمان عطيفي والباقي من تكليف القاصر وتسجل هذا العقد بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٦ وقد طلبت المدعية توقيع الحجر على الجد وقضى مجلس حسي طهطا بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ برفض هذا الطلب ثم قدمت طلباً آخر لسلب ولايته على ابنها التصرفه في ملك الأخير بالبيع الى المدعى عليها ولم توافق النيابة العمومية على هذا الطلب فقضى المجلس الحسي بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ برفضه مع تقييد سلطة الجد والحظر عليه بعدم مباشرة التصرفات المنصوص عنها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية والزامه بتقديم بيان بأموال القاصر . وبعد وفاة الجد أصدر مجلس حسي طهطا قراراً بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٧ بأقامة المدعية وصية على القاصر . فأقامت هذه الدعوى بهذه الصفة وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٢ س و ٢٢ ط و ١ ف المبيعة للقاصر بمقتضى العقد المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ سالف الذكر

وحيث ان المدعى عليها طعنت في عقد البيع الصادر للقاصر ووصفته بأنه عقد وصية وأن الموصى أن يرجع فيما أوصى به في أي وقت شاء ودلت على ذلك بضالة الثمن وبقاء العقار المبيع في حيازة البائع وقد ردت المدعية على ذلك بان البائع اعترف في العقد بقبض الثمن وقد يكون البائع استولى على الثمن من مال القاصر الذي ورثه عن والده كما يجوز أن يكون البائع قد حصل عليه من والدة القاصر التي ورثت ثلاثة أفدنة عن والدها وزعمت المدعية أنها هي التي وضعت اليد على العقار المبيع من تاريخ صدور عقد البيع وقد نازعتها المدعى عليها في ذلك وادعت ان الجد ظل واضعاً يده على العقار المبيع حتى تاريخ وفاته . وحيث انه مع التسليم جدلاً بان القاصر لم يدفع ثمنه وان العقار ظل تحت يد الجد فان العقد يصبح عقده صفة تحررت في صورة عقد بيع مستكمل لجميع شرائط القانونية وبذلك تكون هبة صحيحة قانوناً وتنقل بها ملكية العقار الى القاصر . والهيئة قانوناً وشرعاً تملك في الحال بغير عوض . ولا يمكن وصف هذا العقد بأنه وصية لأن الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بغير عوض . وواضح من عبارة العقد ان القاصر يملك العقار في الحال . اذ جاء به انه صار له من تاريخ العقد حق التصرف في العقار تصرف المالك وعليه أداء الضرائب المستحقة عليه ولم يحتفظ الجد لنفسه بحق التصرف في العقار حال حياته ولا باستمرار وضع يده عليه الى حين حلول أجله واذا صح ان الجد ظل واضعاً يده على العقار فلا ينهض هذا دليلاً أو قرينة على ان العقد وصية لأنه ولي شرعي على القاصر ويعتبر

واضعا يده على العقار بهذه الصفة . وتأسيساً على هذا النظر قال الفقهاء في هبة المنقول وهي التي لا تتم الا بالقبض ان لم تكن بعقد رسمي انها اذا كانت من ولى الى قاصره فانها تتم بمجرد العقد . باعتبار ان الولى يمثل الصغير في وضع يده .

وحيث انه متى كان العقد هبة فانه يتمتع على الجدة الرجوع فيها بسبب القرابة . وليست كل قرابة مانعة من الرجوع في الهبة بل يشترط أن يكون الغريب الموهوب له رَحماً محرماً بالنسبة للواهب وهذا الوصف ينطبق على ابن الابن . ومن جهة أخرى فانه ليس للواهب شرعاً أن يستقل بالرجوع في الهبة بل لا بد لكى يكون الرجوع صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية من أن يصدر به حكم القاضي . وإلى أن يصدر هذا الحكم تظل ملكية العقار الموهوب باقية للموهوب له .

وكل تصرف من الواهب في العقار الموهوب قبل صدور هذا الحكم يقع باطلاً بالنسبة للموهوب له . وحيث انه فضلاً عما تقدم فانه يبين من الاطلاع

على عقد البيع الصادر للمدعى عليها أن الجدة تعتبر العقد الصادر للقاصر صحيحاً لانه لم يتصرف في ملك القاصر باعتباره ملكاً خاصاً له بل بصفته ولياً شرعياً عليه . وهذا التصرف لا يفسر بأنه رجوع في الهبة بل أقرار لها وتسليم بها . ويتعين البحث هنا فيما اذا كان للولى ان يتصرف كيف شاء في ملك قاصره أم أن تصرفاته مقيدة بقيود ما . ولا نزاع في ان الولى أمين على مال القاصر وله أن يستثمره بالكيفية التي يراها في مصلحته وهو لا يخضع لرقابة المجلس الحسبي ولا يقدم له حساباً عن المال الذي تحت يده وللمجلس الحسبي ان يقرر سلب الولاية منه بعد موافقة النيابة العمومية وله أيضاً ان يقيد سلطة الولى ويمنعه من مباشرة تصرفات

معينة منصرف عليها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية ولم يرد بالقانون المدنى نصوص تبين مدى سلطة الولى وحكم تصرفاته في مال الصغير ويجب الرجوع في ذلك الى الشريعة الغراء . ولا يمكن ان يؤخذ من عدم خضوع الولى للمجلس الحسبي أنه في حل من ان يتصرف في ملك الصغير كيف شاء سواء كان التصرف في مصلحته أو ضاراً به . بل يجب ان يكون لتصرفه مسوغ وأن تكون من ورائه مصلحة للصغير . والمقرر شرعاً أن الولى اذا تصرف بالبيع في مال الصغير . وكان عدلاً مستورا الحال أو معروفاً بحسن الاختيار فان هذا البيع لا يصح الا اذا كان بشمن المثل أو بغبن يسير وهو الذى يدخل تحت تقويم المقومين واذا كان الغبن فاحشاً بطل البيع . أما اذا كان الولى فاسد الراى سىء التدبير فان بيع العقار لا يصح الا بالخيرية أى بضعف القيمة . أما بالنسبة للهبة فانه لا يجوز للولى هبة مال الصغير للغير بغير عوض بأى حال .

وحيث انه وقد وضح فيما تقدم حكم الشريعة الغراء في تصرف الولى في مال الصغير بالبيع أو الهبة فانه يجب البحث فيما اذا كان العقد الصادر من الولى الى المدعى عليها هو عقد بيع أو هبة . وحيث انه لا نزاع في ان القاصر لم يستفد شيئاً من التصرف الصادر من الجدة للمدعى عليها . ولم يحصل على ثمن ماله الذى باعه الجدة لها وقد أقر وكيل الجدة بجلسة المجلس الحسبي بتاريخ ٤ - ١٠ - ١٩٣٦ انه باع مال الصغير لينفق ثمنه في مصالح نفسه خاصة . وقد كان الجدة طاعناً في السن اذ بلغ من العمر أربعاً وثمانين سنة ولم يكن في حاجة تضطره الى بيع فدائين تقريباً الى المدعى عليها وتجرىد نفسه دفعة واحدة من جميع ما يملك

٥٣

محكمة الدلنجات الجزئية

بهيئة مستعجلة

٢٦ أبريل سنة ١٩٣٩

- ١ - اختصاص . قاضي الامور المستعجلة . صحة المستندات . الطعن فيها
- ٢ - حراسة . هل ما جاء في المادة ٤٩١ مدني على سبيل الحصر شيوع . نزاع . تقدير الظروف
- ٣ - استعمال . ضرر . أسبابه . شركاء . استحالة الاتفاق . خطر مستمر وإن كان قد بجا . يكفي للحراسة .
- ٤ - مستندات غامضة . مسائل الموضوع . بحث ظاهر المستندات المبادئ القانونية

(١) قاضي الامور المستعجلة لا يختص بالفصل في صحة أو عدم صحة المستندات التي تقدم اليه إذا طعن أمامه أحد الخصوم بالإنكار أو التزوير لأن ذلك يمس الموضوع وهو ممنوع من ذلك بتاتا عملا بنص المادة ٢٨ مرافعات وبالتالي لا يملك تحقيق الطعن توصلًا لاثبات صحة السند أو تزويره . وكل ماله في هذه الحالة هو أن يقرر ما إذا كان الطعن بالتزوير مقصودا به عرقلة قضائية تشل اختصاصه أم أنه طعن جدي ثم يحكم بمقتضى هذا التقدير فلا هو يستبعد السند اطلاقا ولا هو يبحث في موضوعه

(٢) دعوى الحراسة بصفة عامة هي طريقة من طرق التحفظ ويجوز لمن يهمهم شأن العقار أو المنقول المراد وضعه تحت الحراسة أن يطلبها إذا توفرت شروطها وقد جاء أصلها من نص المادة ٤٩١ من القانون المدني الأهل والمادة ١٩٦١ مدني فرنسي وقد اختلف الشراح في فرنسا ومصر بشأنها فبعضهم يرى أن الحراسة قاصرة على حالة النزاع في الملكية أو وضع اليد إلا أن الرأي الراجح أن أحوال المادتين السابقتي الذكر ليست على سبيل الحصر

ما يدل على أنه إنما قصد بهذا التصرف حرمان القاصر من ماله وإضافته إلى ابنته المدعى عليها دون أن يحصل منها على مقابل وقد اعترفت المدعى عليها نفسها بذلك في الشكوى ٢٢٢٠ اداري طما سنة ٩٢٦ إذ قررت أنها لم تدفع ثمنًا للعقار الذي تصرف الولي فيه اليها . وقد اعترفت بمحضرة جلسة المجلس الحسبي سالفة الذكر بصور هذا الاعتراف منها في تلك الشكوى . ولهذا لا تلتفت المحكمة إلى ما ادعته أخيرا من أنها دفعت الثمن لوالدها وهناك قرآن أخرى تقطع بان التصرف الصادر للمدعى عليها هو هبة لا بيع ، من ذلك ما اعترفت به المدعى عليها في مذكرتها من أن الثمن الحقيقي للفدان لا يقل عن ١٥٠ جنيا في حين أن الثمن المبين بالعقد هو ستين جنيا للفدان الواحد وكذلك اعترفت المدعى عليها في مذكرتها بان العقار المبيع ظل تحت يد والدها إلى وقت وفاته في حين أنها ليست قاصرا ومتزوجة بآخر ولو أنها اشترت حقاً لو وضعت يدها فعلا على ما اشترته . وقد ساق المدعى عليها هاتين القرينتين للتدليل على أن العقد الصادر للقاصر هو عقد تبرع وليس بيعاً وتقرها المحكمة على هذا النظر وتقضى نتيجة له باعتبار العقد الصادر لها عقد هبة كذلك .

وحيث أنه متى ثبت أن التصرف الصادر للمدعى عليها هو تبرع بغير عوض فإنه يقع باطلا ولا يؤثر على حق القاصر الذي اكتسبه بالعقد المؤرخ ٩ - ٢ - ١٩٣٣ والمسجل بتاريخ ٢٥ - ٣ - ١٩٣٣ ويتعين الحكم بتثبيت ملكيته إلى ما تملكه بمقتضى هذا العقد

(قضية الست نخله بنت احمد حسن بصفتها وصية ضد نفسه بنت عبد الرحيم سليمان رقم ٣١٤ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي حافظ سابق)

وإتباعاً لهذا يجوز وضع أموال الملك المشترك على الشيوع تحت الإدارة المؤقتة إذا كانت حقوق الشركاء على الشيوع ومصالحهم تقتضي ذلك

(٣) ليس الشيوع في ذاته هو السبب في وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة أو الإدارة المجتمعة في يد شخص واحد بل سبب هذه الإدارة تحت يد مدير مسئول هو النزاع الحاصل فيها إما لسوء الإدارة وإما لاختلاف الشركاء وإما لعدم إمكان الانتفاع وينبغي على ذلك أنه إذا كانت الإدارة متفقاً عليها بين الشركاء أو كانت تحت يد شخص حسن الإدارة لم يقيم الدليل على سوء نيته وإدارته أو إذا كان العقار قابلاً للانتفاع بحيث يصل كل إلى حقه فلا محل لإجابة طلب الحراسة هذا بشرط أن لا يوجد سبب آخر جدي يدعو إليها كأن يكون المدعى عليه في الحراسة حسن الإدارة ولكن النزاع والخصومة بين المشتركين يدعو إلى إيجاد العراقيل التي تسبب عدم الانتفاع والواقع أن مسألة الحراسة في الإدارة المشتركة مرجعها الوقائع والظروف في كل دعوى على حدة

(٤) لا يؤثر على طلب الحراسة وجود وكيل طيب الإدارة مادام أصل النزاع موجوداً بينه وبين الشركاء لقيام عراقيل تقتضي قيام غسليم الانتفاع بالرغم من حسن الإدارة كما لا ينبغي الحراسة كون الشريك واضع اليد مليئاً موسراً مادامت العلة الأصلية وهي النزاع على الإدارة موجودة كما لا ينبغي أن طالبها له جزء صغير أو كبير في حصص مشاعة لآخرين

(٥) (١) ركن الاستعجال في دعوى الحراسة بصفة عامة وبصفة خاصة في الإدارة المؤقتة

للك الملك المشترك على الشيوع لم يوضحها القانون في المادة ٢٨ مرافعات وماهية الاستعجال متروك للتقدير القضائي وهذا يتوفر عادة عند وجود الخطر أو الضرر المحقق بطالب الاستعجال أو المصلحة التي تقتضيها وهذا الاستعجال في حالة الإدارة المشتركة على الشيوع هو الخطر أو الضرر من استحالة الانتفاع أو عدم الثقة لسوء الإدارة أو تناقض المصلحة بين الشركاء أو استقلال البعض بالاستتار أو النزاع في الملكية أو الاختلاف عند تحديد الأنصبة وبالجملة هو استحالة الاتفاق بين الشركاء مما يترتب عليه خلل الانتفاع بالحقوق

(ب) لا ينبغي الاستعجال أن يكون قد مضى زمن طويل قبل رفع دعوى الحراسة أو بعدها مادام الخطر مستمراً وقد يكون سبب التأخير هو محاولة الاتفاق بين الخصوم أو لأن التقاضي أخذ زمناً طويلاً بدون دخل لإدارة طالب الحراسة

(٦) أصل الحق الممنوع عنه القاضي المستعجل هو الارتباط القانوني بين الطرفين والذي يترتب الحقوق والواجبات فليس أذن لقاضي الأمور المستعجلة أن يفصل في مدى صحة أو بطلان هذه الحقوق والواجبات كما لا يلتفت إلى طعن الخصوم بصورية العقد أو بطلانه أو إبطاله لأي سبب من الأسباب القانونية وليس له تفسير العقود الغامضة والألفاظ المبهمة تفسيراً يؤدي إلى المساس بالموضوع سواء أكان ذلك بإجراء عمل أو بعدم إجرائه أو بإعطاء شيء محدد بمقتضى العقد لأن عمله لا يتعدى الإجراء الوقفي ولو أنه ليس له أن يمس الموضوع إلا أنه له ولاية في بحث ظاهر مستندات الخصوم

(خ) محكمة الدلائل الجزئية في قضية راشد محمد البركاوي ضد أحمد محمد البركاوي وآخرين رقم ٤٤١ سنة ١٩٣٧ برئاسة خضرة القاضي عبد العزيز سليمان

٥٤

محكمة الوايلي الجزئية

٤ مايو سنة ١٩٣٩

شيك لاجل . عدم وجود رصيد . عقوبة (المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات)

المبدأ القانوني

تنطبق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على من أعطى غيره شيكا ليس له مقابل وفاء وان كان الشيك مؤجل الوفاء لاجل معلوم كما يستفاد من مناقشة هذه المادة بمجلس النواب (١)

(١) هذا الحكم في محله من حيث تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات (انظر بحثنا الذي عنوانه « في اصدار الشيك الى أجل والمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات » بعد هذا الحكم . على اننا نخالف الحكم في تفسيره للمادة ١٩١ من قانون التجارة التي تقول « أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة امرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه إذا كانت مسحوبة من البلدة التي يكون الدفع فيها . واما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة » فلا يمكن أن تكون خمسة الأيام أو ثمانية الأيام من تاريخ الاستحقاق لأن المادة تجعلها من تاريخ الورقة . وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن الأوراق التي ذكرت بالمادة هي أوراق تجارية يجرى عليها حكم المادة ولا يمكن أن تكون كذلك الأوراق التي لها استحقاق يأتي بعد تاريخها إلا اذا كانت كميالة أو سنداً تحت الاذن توافرت فيه الشروط اللازمة ليكون تجارياً بمقتضى المادة الثانية من قانون التجارة

حكم حضوري

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
محكمة الوايلي الاهلية بجلستها العلنية المنعقدة

في يوم ٤ شهر ٥ سنة ١٩٣٩

تحت رئاسة حضرة محمود سعيد القاضي
وبحضور حضرة محمد عطية اسماعيل وكيل النيابة
ومحمود نجيب الكاتب . أصدرت الحكم
الآتي بيانه :

في قضية النيابة العمومية رقم ١٣٢ سنة ١٩٣٨
جمالية وكراكين بقلبان مدعى بالحق
المدني بمبلغ ٢١ ج ٢

ضد

ايلى عفيفي

يعارض في الحكم الصادر ضده بجلسته
٦ شهر ١ سنة ١٩٣٨ القاضي بحبسه ثلاث
سنوات وكفالة ٢٠ ج لاييقاف التنفيذ عملاً
بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ ع

لانه في يوم ٢٧ شهر ١١ سنة ١٩٣٧ بدائرة
قسم الجمالية

اعطى بسوء نية شيكات قيمتها ٢٧٠ مليماً
و ٧٥٠ ج لكراكين بقلبان لا يقابلها رصيد
قائم بالبنك

وقد اعلن بالحكم الغيابي في ٤ شهر ٨ سنة
١٩٣٨ وعارض في تاريخه

وبالجلسة لم يحضر المتهم ولم يحضر المدعى
بالحق المدني

وطلبت النيابة التأيد

المحكمة

و حيث ان المعارضة تقدمت في ميعادها

عن حكم قابل لها فهي مقبولة شكلا

« وحيث ان الدعوى تلخص في ان المتهم انتهر فرصة ثقة المدعى المدني به لانه كان تاجرا معروفا وافهمه انه في احتياج الى مبلغ ٧٥٠ ج لاعمال تجارته واتفق معه على أن يحضر المجنى عليه كمبيالات بهذا المبلغ لاسم المتهم على أن يخصمها المتهم في أحد البنوك ويستولى على قيمتها وفي نظير ذلك يسلم المدعى بالحق المدني شيكات بقيمة هذا المبلغ على بنك باركليز على أن تصرف في تاريخ استحقاقها وهو يوافق تاريخ استحقاق كل كمبيالة حررها المدعى المدني على نفسه للمتهم وعند حلول ميعاد الاستحقاق أراد المدعى المدني صرف الشيكات المسلمة له من المتهم وقدمها لبنك باركليز لصرفها فتبين ان المتهم لا يوجد له رصيد في البنك المذكور يسمح بصرف هذه الشيكات كما علم بأن المتهم هرب لخارج القطر

« وحيث ان المتهم مع اعترافه بالوقائع سالفة الذكر يدعى انه كان حسن النية عند عمل هذا الاتفاق بينه وبين المدعى بالحق المدني وانه كان صادق النية في سداد هذه الشيكات وايداع قيمتها في بنك باركليز لصرفها بمعرفة المدعى المدني غير انه صادفته ظروف مالية اضطرته للهرب خارج القطر المصرى للالتحاق بالجيش الفرنسى

« وحيث تبين من الاطلاع على حساب المتهم في البنك انه لم يكن في وقت تحرير الشيكات ولا بعدها له أى رصيد في البنك كما تبين من باقى الحوادث التى ارتكبها المتهم انه

كان يعمل على الحصول على أى مبلغ يستطيع الحصول عليه بأى طريق اجرامى وانه كان يعد العدة للهرب خارج البلاد المصرية وفعلا تم ما رتبته حتى تمكن من الهروب للبلاد الفرنسية غير انه ضبط هناك وأعيد للقطر المصرى لمحاكمته .

« وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع أخيرا بانه لا جريمة فيما ارتكبه المتهم منطبقا على المادة ٣٣٧ ع أو أن الشيكات أساس هذا الاتهام ليست شيكات بمعناها القانونى وانما هي سندات مديونية فقط لانها بتحرير ميعاد لاستحقاقها تفقد صفة الشيك القانونى حسب تعريفه فى القانون التجارى الذى يستلزم تقديمها فى ظرف خمسة أيام ، وثمانية حسب الاحوال لصرفها كنص المادة ١٩١ من القانون التجارى وأن هذه الأوراق متى فقدت صفة الشيك فلا يمكن اعتبارها الا سندات بالمديونية غير منطبقه على المادة ٣٣٧ ع وعليه تكون الدعوى مدنية ولا جريمة فى الموضوع

« وحيث يتبين من ذلك وما جاء بمذكرة المتهم أن الدفاع عنه يرى أن الشيك هو ما كان تاريخه واستحقاقه فى وقت واحد او بعبارة أخرى أن الشيك يجب ان لا يكون له تاريخ استحقاق بل يكون قابلا للصرف من المحول عليه فى تاريخ خمسة أيام أو سبعة (كذاتى أصل الحكم) من تاريخ تحريره كما جاء بالمادة ١٩١ تجارى وانه متى تحرر للشيك ميعاد للاستحقاق يكون سنداً بالمديونية فقط وليس شيكا وأن المادة ٣٣٧ ع لاتعاقب الا على الشيكات فقط بالمعنى القانونى الوارد بالمادة ١٩١ تجارى

« وحيث انه لا مكان بحث هذا الدفاع يتعين الرجوع الى غرض الشارع من وضع هذه المادة في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ مع عدم النص عليها في القانون القديم

« وحيث يتبين من الاطلاع على المذكرة التفسيرية لهذا القانون ان النص بمادة ٣٣٧ ع مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسى (مادة ٥٢) وان الغرض من وضع هذه المادة هى معاقبة من يعطى شيكا لا يقابله رصيدي بقيمتة وقد كان من المتعذر قانونا ادخال هذا الفعل في مادة النصب

« وحيث يتبين من مناقشة مجلس النواب عن هذه المادة أنه لم يكن يدور بحثهم حول تفسير الشيك بالمعنى الذى ذهب اليه الدفاع بل كان مدار البحث معاقبة كل من أعطى شيكا بسوء نية ولم يكن له رصيد وسجبه عند استحقاق صرف الشيك

« وحيث يتبين من ذلك ومن مناقشة القانون بمجلس النواب بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧ راجع مضبطة الجلسة الثانية والستون منشورة بالوقائع المصرية عدد ١٠٨ صادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، أن التعامل التجارى اقتضى تحرير شيكات بضمن البضائع على أن يصرف الشيك المحرر بضمنها في مواعيد استحقاق معينه فكان من المسلم به أثناء المناقشة أن للشيك تاريخين احدهما يوم تحريره والثانى بتاريخ استحقاقه

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان تفسير الدفاع للمادة ١٩١ تجارى هو تفسير خاطىء اذ المقصود من المواعيد المبينة بهذه المادة انها تكون التالية ليوم الاستحقاق المحدد لصرف الشيك وليست التالية لتاريخ تحريره كما ذهب الى ذلك الدفاع عن المتهم وعليه فانه يعتبر شيكا كل حواله واجبه الدفع بمجرد الاطلاع أو ورقة متضمنة أمرا بالدفع ويجب تقديمها في ظرف خمسة أيام من تاريخ استحقاقها اذا كانت مسحوبة من البلدة التى يكون الدفع فيها أما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها للصرف في بحر ثمانية أيام من يوم استحقاقها إذ لا يتصور عقلا ان يكون تقديمها في بحر خمسة ايام أو ثمانية أيام حسب الظروف من يوم تحريرها مع أن ميعاد استحقاقها لم يكن قد حل بعد

« وحيث يتبين مما تقدم أنه متى ثبت سوء نية المتهم توفرت الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ ع « وحيث لما تقدم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم وعقابه عنها ينطبق على المادتين ٣٣٦ - ٣٣٧ ع غير أن المحكمة ترى تعديل الحكم المعارض فيه بالتخفيف .

« وحيث عن الدعوى المدنية فانه مع ثبوت التهمة الجنائية تكون على أساس صحيح وترى المحكمة ان مبلغ التعويض غير مبالغ فيه وعليه يتعين الحكم به للدغى بالحق المدعى

بحث (١)

في اصدار الشيك إلى أجل

والمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات

لحضرة صاحب العزة الاستاذ أحمد بك رمزي

تقول المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات : يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكا لايقابله رصيد قائم *provision préalable* وقابل للسحب *disponible* أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لاينبغي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع»

فالمادة تحتم وجود الرصيد (مقابل الوفاء) من وقت اعطاء الشيك ولا تكتفي بوجوده حين تقديمه إلى المسحوب عليه وتحتم أن يكون قابلا للسحب أى يحقق المقدار وغير محجوز عليه مثلا وإلا وجب العقاب. ومن يكون له وقت اعطاء الشيك مقابل وفاء يقل عن قيمة الشيك يعاقب كذلك إذ لافرق بين هذه الحالة وحالة من كان له مقابل لدى المسحوب عليه فاسترد شيئا منه بحيث «يصبح الباقي لاينبغي بقيمة الشيك» كما تقول المادة. وفي صدر المادة ما يؤيد ذلك إذ تقول «شيك لايقابله رصيد قائم» فالرصيد القائم لايقابل الشيك اذا كان أقل منه. هذا وأن المسحوب عليه يجوز له الامتناع عن الدفع لحامل الشيك إذا كان للساحب عنده أقل مما في الشيك

ويرى الاستاذ الكبير محمد صالح بك عميد كلية الحقوق أن بعض النواب خرج عن مفهوم الشيك حين تكلم في جلسة ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ في المادة ٣٣٧ وقال «لا يمكن المطالبة بالقيمة المحرر بها الشيك الا عند حلول موعد الاستحقاق... وأن المقصود هو وجود المبلغ وقت الاستحقاق» وقد وافق مندوب الحكومة على هذا التفسير. والاستاذ يرى أن طبيعة الشيك تقتضى أن لا يكون لأجل والاستحال إلى كميالة أو سند اذنى فلا عقاب (انظر مقاله النفيس المدرج في العدد الثاني من السنة التاسعة لمجلة القانون والاقتصاد وقد قال فيه أن الشيك لم يذكر من قبل في القانون المصري وأنه من الأوراق التي تدفع قيمتها عند الاطلاع)

وعندنا أن الشارع حين وضع المادة ٢٣٧ وقبل التفسيرات التي فسرت بها قد أجاز أن يحمل الشيك تاريخين تاريخ الاصدار وتاريخ الاستحقاق وقضى بعقوبة من لا يكون له مقابل وفاء كامل عند إصدار الشيك أو من ينقص هذا المقابل بين الاصدار والاستحقاق أو يمنع صرفه مفسرا ذلك بجواز أن يكون هنالك موعدا للاستحقاق ، ولا شك أن الشارع يجوز أن يعدل أو ضاعا قديمة أو ينظم أحكامها بما تقتضيه المصلحة فكيف وبعض الشيكات تحمل هذا الاسم من زمن تديم وإن كانت تكتب لأجل معلوم فهي دائرة في العمل وإن لم تحسب في الأوراق الواردة في قانون التجارة والتي تدفع قيمتها عند الاطلاع (انظر تعليقنا على حكم محكمة الوايلي رقم ٥٤ بهذا العدد)

وسوء النية على كل حال هو علم الساحب حين إعطاء الشيك بأن لا مقابل له عند المسحوب عليه أو النقص من هذا المقابل أو المعارضة في استلامه في غير حالة السرقة أو الضياع ، وبما نأخذه على المادة أنها وقد أجازت أن يكون الشيك لأجل بخلاف ما يصنع القانون الفرنسي - كان يجب أن لا تشترط وجود المقابل وقت إعطاء الشيك بل حين يجب دفع قيمته إذ المفهوم من تأجيل الاستحقاق عادة أن لا مقابل للشيك عند المسحوب عليه وقت إصداره . فإذا عدلت بما يطابق هذا المفهوم لم يكن سوء النية علم الساحب بعدم وجود مقابل للوفاء وقت الاصدار وإن كان المستفيد يعلم ذلك أيضا (وبذلك تحكم المحاكم الفرنسية) بل علم الساحب بعدم وجود مقابل للشيك حين يجوز قبض قيمته فهذا فقط يمكن تصور حصول ضرر للمستفيد مباشرة من الشيك أول من يظهر الشيك باسمائهم . ولا محل للقياس على القانون الفرنسي بعد ما أجاز الشارع المصري أن يكون الشيك مؤجل الاستحقاق

هذا وقد ذهبت المحاكم الفرنسية الى عقاب من يصدر شيكا بتاريخ متأخر عن تاريخ إصداره الحقيقي *Chèque postdaté* فيضع عليه تاريخا متأخرا عن التاريخ الذي صدر فيه إذا كان لا يوجد مقابل للوفاء في تاريخ الاصدار الحقيقي لأن العبرة دائما بتاريخ الاصدار فهم لا يعرفون تأجيل الاستحقاق في الشيكات ويقولون أن وضع تاريخ للاستحقاق غير تاريخ الشيك يجعله كميالة أو سنداً تحت الأذن بحسب كتابة الورقة فلا تجرى عليه أحكام الشيك في العقوبة. وعندنا أن الشيك الذي تنطبق عليه المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات صار بمقتضى قواعد القانون التجاري وهذه المادة إما شيكا للدفع عند الاطلاع فتطبق عليه قواعد قانون التجارة في الأحوال التي تدفع عند الاطلاع وأما شيكا صادرا لأجل . وهذا الأخير يتبع في أحكامه بين المتعاملين قواعد الكميالة وهي بالضرورة القواعد التجارية ويتبع هذه القواعد أيضا إذا كان في صورة سند تحت الأذن وكان تجاريا بان توافرت فيه شروط المادة الثانية من قانون التجارة (انظر المادتين ٢ ، ١٨٩ من قانون التجارة) والافهم مدني ففي جميع هذه الأحوال تجرى أحكام المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات غير مفرقة بين الشيك

معجل الوفاء ومؤجله ولا بين الشيك التجاري والمدني هذا ما أمكننا فهمه من ضرورة التوفيق بين المواد التجارية ومادة العقوبات بالحالة التي عليها

المواد الآن .

محمد رمزي

المحامي

مبحث

في

الدعوى البولسية

لحضرة صاحب العزة الاستاذ احمد رمزي بك

هي دعوى يطلب بها ابطال بعض التصرفات ويسمى بعضها بالدعوى البولسية وماهى فى شىء من البوليس أو البوليسية وإنما يقال لها الدعوى البولسية نسبة الى بولس القاضى الرومانى فى رومه الذى كان أول من أدخلها فى الشرع الرسمى ولها الباب الثامن كله من كتاب Digeste (١) فى أحد أجزائه وكانت موجودة من قبله

وكذلك يسمى بعضهم دعوى ابطال التصرفات كأن لادعوى سواها مع أن لتصرفات قد تبطل بأسباب أخرى فهى إحدى دعاوى ابطال التصرفات وليست دعوى ابطال التصرفات وقد كان انتقل هذا الخطأ وذاك الى مجلة المحاماة فى بعض عهودها فتوجه النظر اليه ابتغاء تصحيحه وهذه الدعوى مشتقة من مبدأ أورده الشارع المصرى فى المادة ٥٥٥ من القانون الأهلى وأورده من قبله الشارع الفرنسى فى المادة ٢٠٩٣ ومن قبله الشارع الرومانى وهو ان ملك المدين son patrimoine ويسميه بعضهم الذمة الدائنة رهن بوفاء ديونه عامة . ونص المادة ٥٥٥ هو « يجوز للدائنين العاديين أن يستوفوا ديونهم من جميع أموال مدينهم لكن مع مراعاة الاجراءات المقررة فى القانون »

والدعوى البولسية محلها المادة ١٤٣ من القانون الأهلى ونصها « للدائنين فى جميع الأحوال الحق فى طلب ابطال الأفعال الصادرة من مدينهم بقصد ضررهم وفى طلب ابطال ما حصل منهم من التبرعات وترك الحقوق لإضراراً بهم » ونصها فى النسخة الفرنسية للقانون الأهلى وهى أوضح بيانا من النص العربى هو :

(١) هو مجموعة أحكام مشاهير القضاة الرومان وقد جمعت بأمر الإمبراطور Justinien

Les créanciers pourront toujours faire annuler les actes faits en fraude de leurs droits, et les donations et renonciations consenties à leur préjudice.

ويشترط لابطال التصرفات بهذه الدعوى سواء كانت قرضا أو رهنا أو بيعا ألخ أو ترك حق

شرطان هما الضرر préjudice وقصد الاضرار fraude

والدائن الذى يطلب ابطال التصرف يجب أن يثبت أسبقية دينه على التصرف وإعسار المدين بسببه وقصد الاضرار. والضرر الذى يلحق الدائنين من بعض تصرفات المدين مفهوم، والمراد بقصد الاضرار سوء النية وتعمد الحاق الضرر بالدائنين وهو شرط يجب تحققه عند المدين وقد فسره علماء القانون الفرنسيون فى شرح المادة ١١٦٧ من القانون الفرنسى المقابلة للمادة ١٤٣ من القانون الأهلى بأنه تصرف المدين مع علمه بسوء حاله المالية ذلك التصرف الذى يسىء الى دائنيه (انظر الفقرة ٦٥٧ بالجزء الاول من شرح الالتزامات لبودرى وقال) وقد حكمت محكمة جرجا بأن سوء النية مفروض فى المدين لعلمه بعسره وحقيقة حاله (رقم ١٢٦ مجلة قضائية وحكم محكمة السنبلاوين بحاماة سنة ١٤ ص ٢١٤ قسم ثان)

ويقول بودرى وقال إن هذا الشرط لازم حتى فى حالة التصرف بلا مقابل والنزول عن التمسك بالحقوق (الفقرة ٦٥١ من الكتاب المذكور) ويرتكب المؤلفان فى ضرورة لزوم هذا الشرط عند طلب ابطال التبرعات وتصرفات ترك الحقوق على نص المادة ١١٦٧ فإنها تقول

ils (les créanciers) peuvent aussi, en leur nom personnel, attaquer les actes faits par leur débiteur en fraude de leurs droits.

وترجمتها « أنهم - أى الدائنون - يمكنهم أيضا أن يطعنوا باسمهم الخاص فى الأعمال التى أتاها مدينهم بقصد الاضرار بحقوقهم ، وقولها « باسمهم الخاص » أى أن الدائنين غير محتاجين لاستعمال اسم المدين فى رفع الدعوى لأنه بأعماله أصبح لا يمثلهم فهم يرفعون الدعوى باسمهم

وهذا النص فيما يختص بقصد الاضرار وهو الشرط الثانى من شروط الدعوى يختلف عن نص القانون المصرى الذى فرق من هذه الناحية بين التصرفات التى بمقابل وغيرها إذ يلوح لنا بحسب النص المصرى فى النسخة الفرنسية أنه يكفى شرط الضرر لابطال التبرعات وترك الحقوق ولو كان المتبرع حسن النية . وبذلك حكمت محكمة شبين الكوم (بحاماة سنة ١٢ ص ٦٤٦ ومحكمة النقض المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧) وسنذكر خلاصة حكمها فى أواخر هذا المقال

ومن أمثلة ترك الحقوق نزول المدين عن حقه فى التمسك بالتقادم الذى أفاد منه ملكا أو خلاصا من دين فإذا كان استفاد ملكا بوضع اليد المدة الطويلة أو برئت ذمته من دين فلا يجوز له أن ينزل عن التمسك بشئ مما أفاد إضرارا بالدائنين . ولكن للمدين أن ينزل عن الحقوق التابعة لأحواله الشخصية

وبما لا يحتاج الى بيان أنه إذا بقى لدى المدين حين التصرف مابقى بالدين فلا محل للدعوى البولسية

لانعدام الضرر (محكمة الاستئناف بمصر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بحاماة سنة ١٨ ص ٧٣٨) وكذا لو حصلت من المدين تصرفات أخرى بعد ذلك أدت الى إعساره أو اصابته خسارة من أى سبب وكذلك ينعدم الضرر إذا كان التصرف سابقا لدين الدائن . ومع ذلك حكمت بعض المحاكم الأوربية بأن التصرفات الحاصلة بقصد الهرب من قضاء ديون مستقبلة إطلاقا بحق لأرباب الديون طلب ابطالها وهذا يقتضى أيضا علم المتصرف له وسوء قصده أى علمه بحالة الإعسار التى فيها المتصرف أو زيادة إعساره بالتصرف الجديد

والآن نسأل بماذا يحكم القاضى إذا كان المدين سىء النية أى يعلم حالته المالية وكان المتصرف له بمقابل حسن النية ؟

والجواب انه لا شك فى صحة التصرف لأن من حصل له التصرف لم يقصد لإضرار الدائنين فلم يشترك فى الشرط الذى اشترطته المادة ، سواء ذلك فى القانون المصرى والقانون الفرنسى (انظر مثلا الفقرة ١٥٢ وما بعدها من تعليقات دالوز على المادة ١١٦٧) وحكم محكمة الاستئناف بحاماة سنة ١١ ص ٣٦٧ وحكم محكمة مصر بمجموعة رسمية سنة ٢٩ ص ٢٠١ وحكم محكمة دمياط بحاماة سنة ١٥ ص ٣٧٥ قسم ثان)

وكذلك أكثر الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية على أن الذى حصل له التصرف إذا كان سىء النية فلا يؤثر هذا فى التصرف الحاصل منه الى من يكون حسن النية . والأقلية تقول بابطال التصرف (١٦٤ وما بعدها من تعليقات دالوز على المادة ١١٦٧)

ولا شك ان لكل دائن أن يعمل للحصول على حقه ويحفظه فاذا اشترى دائن شيئا من مدينه استيفاء لدينه أو أخذ منه رهنا أو حصل على اختصاص بعقاره صح التصرف وإن كان يعلم باعسار المدين وأنه مدين لآخرين لأنه لم يفعل ذلك بقصد ضرر ، الدائنين كما تقول المادة بل حفظا لحقوقه هو . وعلى ذلك إجماع الشراح والمحاكم ونذكر من العلماء أوبرى ورو جزء رابع ص ١٤٠ ولوران جزء ١٦ فقرة ٤٨٠ و ٤٨١ وبودرى جزء أول التزامات فقرة ٦٦٣ وشبراخيت بحاماة سنة ١٢ ص ٦٦٣ ومحكمة الاستئناف شرائع سنة ثانية ص ٢٤٤

ويجب اثبات سوء النية على من يدعيه وفى حالة الشك ينفذ التصرف (تعليقات دالوز ٢٢٩ وما بعدها على المادة المذكورة) . ويقبل لاثبات سوء النية كل الطرق القانونية شأنه شأن كل عمل يقصد به مخالفة القانون (٢٣٢ ومن بعدها ما تعليقات دالوز المذكورة)

واستعمال الدعوى البولسية من حقوق جميع الدائنين لافرق بين الممتازين منهم وغير الممتازين (الفقرة ٦٨٣ من الجزء الأول لشرح بودرى وقال) ونص المادة يشمل جميع الدائنين الذين يصيبهم ضرر . وطلب الابطال بها يكون برفعها والدفع بها فى دعوى مرفوعة مثلها فى ذلك مثل الدعوى الصورية لأبطال العقد الصورى . كما يجوز أن ترفع أى دعوى منهما أو يدفع بها قبل حلول الدين

لوجود المصلحة منها ولو كان الدين لم يحل . على أن احدى دوائر محكمة الاستئناف بمصر حكمت بان الدعوى البولسية لا تأتى بصفة دفع (محاماة سنة ١٤ ص ٣٤٠ قسم ثان)

ويجب التفريق بين الدعوى البولسية *L'action paulienne* ودعوى الصورية *l'action en déclaration de simulation* فالتصرف في الحالة الأولى حقيقى وفى الثانية لا وجود له انظر تعليقنا في هذا العدد على حكم الاستئناف رقم ٣٨ واقوال المؤلفين في باب دعوى الصورية لوجود فروق عدة بين الدعويين منها انه لا يشترط لابطال التصرف الصورى أن يكون دين الدائن سابقا للتصرف الصورى كما أن من اشترى بنية سليمة من احد المتعاقدين الصوريين يبطل عقده وله الرجوع على من باع له (محكمة الاستئناف مجموعة رسمية سنة ١٨ ص ٧٥)

والذى ذكرناه فيما تقدم عن دعوى البولسية لا يمس ما جاء في قانون التجارة من أحكام التفليس اذا كان المدين الذى تصرف تاجرا

والرأى الذى يؤيده علماء كثيرون في فرنسا مثل بودرى وبلانيول وجارو في كتاب *De la déconfiture* ويعارضهم فيه آخرون كثيرون أن حكم الابطال لا يستفيد منه غير الدائن الذى طلبه وفقا للمادة ١٣٥١ من القانون المدنى الفرنسى التى تشترط وحدة الخصوم في الاحكام لتكون حجة فيما بينهم وهى التى تقابل المادة ٢٣٢ من القانون المدنى الأهلى فلا يستفيد من حكم الابطال الدائنون الذين لم يكونوا خصوما في الدعوى على قاعدة أن المدين يمثلم في الدعوى فان هذا المدين نفسه لا يستطيع أن يتمسك بحكم البطلان على من لم يطلبه من دائنيه فكيف يستطيع هؤلاء الدائنون وهم يتلقون حقهم عنه أن يجدوا هذا الحق وهو منه محروم .

وتجد في الجزء الأول من شرح بودرى للالتزامات بالفقرة ٧١٦ وما يليها ردا مستفيضا على الشراح الذين يخالفونه في هذا الرأى وقد علل كل رأيه بغير ما علل الآخرون فليرجع الى هذا الجدل الفقهي من أراد

ونتيجة لما تقدم ان لا يبطل من التصرفات إلا ما يبقى بدين الدائن الذى في الدعوى دون سواه .

وقد حكمت محكمة النقض والابرار بباريس في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بان الاحكام الصادرة بابطال التصرفات الحاصلة اضارا بالدائنين عملا بحكم المادة ١١٦٧ (وهى تقابل المادة ١٤٣ أهلى) لا تفيد الا الدائنين الذين رفعوا الدعوى وحصلوا على الحكم دون الدائنين الآخرين بناء على قاعدة ان الاحكام لا تنفع ولا تضر الا الخصوم الذين كانوا في الدعوى (محاماة سنة خامسة ص ٢٩١)

وحكمت محكمة الاستئناف بمصر بانه « من المقرر قضاء ان دعوى بطلان التصرفات الصادرة بالدائن لا يستفيد منها إلا من رفعها وبالنسبة لدينه فقط لا بالنسبة لباقي الديون . وذلك مع عدم الاخلال بحق الدائنين الذين يكونون قد احتفظوا على حقوقهم بالتسجيل ، وكان بعضهم اخذ اختصاصا قبل دين الآخرين ثم قالت المحكمة « وبذلك تكون اركان دعوى بطلان التصرفات وهى اسبقية

الدين وسوء نية المشتري واعسار المدين متوافرة ويتعين الغاء الحكم المستأنف وبطلان العقد المصدق عليه بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ وما ترتب عليه من التسجيلات ومحاماة ن ١٦ ص ٩٠٤، وحكمت محكمة النقض والأبرام في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ بان المادة ١٤٣ من القانون المدني تدل دلالة واضحة على أن المشرع المصري قصد أن يفرق بين تصرفات المدين في أمواله بمقابل وبين التبرعات الصادرة منه فذكر تصرفات المدين في أول الأمر بعبارة عامة واشترط لابطالها أن تكون صادرة بقصد الحاق الضرر الدائن أى بطريق الغش *en fraude de ses droits* ثم أتى بعد ذلك على ذكر التبرعات فلم يشترط لابطالها إلا ثبوت الضرر الناتج عنها. وغش المدين المتصرف وحده في المعاوضات لا يكفي للحكم بابطال تصرفه بل يجب اثبات تواطئه مع المتصرف له على الاضرار بالدائن لأن الغش من الجانبين من الأركان الواجب قيام الدعوى البولسية عليها. فالحكم الذى لا يأبه بعدم حصول التواطؤ بين المتعاقدين يكون حكماً مخالفاً للقانون متعيناً نقضه، (محاماة سنة ١٨ ص ٢١)

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بوجوب توفر شرطين الضرر وأن يكون الضرر معلوماً لكل من المدين وشريكه المشتري فهذا هو الغش (محاماة سنة تاسعة ص ٩٠٩)

وحكمت محكمة اسقوط الكلية في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ بأنه د يكفي لابطال الوقف الحاصل من المدين أن يكون الوقف أضرر بالدائن ويراد بالضرر ايجاد حالة اعسار لدى المدين من جراء تصرفه أو زيادة اعساره، وبما أن الوقف فيه معنى التبرع فلا يسوغ التبرع بمال تعلقت به حقوق للغير. يدل عليه ان المادة ٥٣ الخاصة باطلاله وارادة بالقانون المدني تحت باب الهبة. وبأنه يكفي لابطال التبرعات وترك الحقوق والوقف نوع منها حصول ضرر. اما بالنسبة لما عداها فيجب علاوة على الضرر توفر ركن التدليس، وقد جاء في الحكم ايضاً أن التفصيل الوارد في المادة ١٤٣ من القانون المدني الاهلى لم يرد في المادة ١١٦٧ من القانون الفرنسى فكان خلاف بين الفقهاء الفرنسيين في وجوب التدليس لابطال التبرعات أو الاكتفاء بالضرر

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ ابريل سنة ١٩٢٩ بأنه لا يجوز رفع الدعوى البولسية لابطال الوقف إذا لم يثبت بصورة لا تحتل الشك أن هذا الايقاف كان هو السبب المباشر لاعسار المدين والاضرار بالدائن (محاماة سنة عاشرة ص ١٠٩)

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بان الترتيب الطبيعى يحتم في حالة الطعن على عقد بالدعوى البولسية والدعوى الصورية أن يبدأ بالآخيرة أولاً. إذ أن العقد الحقيقى الصحيح يمكن اعتباره باطلاً وغير نافذ على الغير اذا كان حاصله اضراراً بحقوق دائنى المدين الذى صدر منه العقد واما العقد الصورى فعدوم (محاماة سنة ١٣ ص ٢٣٢)

وحكمت محكمة النقض والأبرام في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بان الدعوى البولسية هى وسيلة لتمكين الدائن من أن يستد بدينه من العين المطلوب ابطال التصرف فيها في مواجهة المتصرف له.

فمن يطلب تثبيت ملكية لعين ما لا يجوز له قانونا أن يطلب بطلان تصرف حصل من بائعه للغير في هذه العين نفسها بحجة تواطؤ هذا البائع مع المشتري الثاني على الاضرار به لمنسافة الدعويين إسنأهما للآخرى . وانه لا مانع قانونا من الجمع بين دعوى طلب تثبيت الملكية وطلب بطلان تصرف آخر صادر في العين المطلوب تثبيت ملكيتها بدعوى الصورية المطلقة فان الذى يقصد من هذه الصورية هو اعتبار المطعون عليه بالصورية منعدا لا أثر له ليمكن الطاعن عليه من تحقيق أثر العقد الصادر له هو،، (محاماة سنة ١٨ ص ٥٩٤)

وحكمت محكمة النقض والأبرام في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦ بأنه إذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من وقائع الدعوى ما استدلت منه على أعسار المتصرف المدين وسوء نيته هو والمتصرف له وتواطؤهما على الاضرار بالدائن ثم طابقت بين ما استخلصته من ذلك وبين المعاني القانونية لاركان الدعوى البولسية وهى كون دين رافع الدعوى سابقا على التصرف المطلوب ابطاله وكون هذا التصرف أعسر المدين وكون المدين والمتصرف له سببى النية متواطئين على الاضرار بالدائن ثم قضت بعد ذلك بابطال التصرف فذلك حسبها ليكون حكمها سديدا مستوفي الأسباب (محاماة سنة ١٧ ص ٨٠)

وحكمت ايضا في ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ بأنه إذا كانت الدعوى - كما كيفها المدعى في طلبه الاحتياطى ووافقته المحكمة على هذا التكييف - ليست دعوى مفاضلة بين عقد مشترك اول وتقد مشترك ثان بل هى دعوى دائن بسيط يطلب ابطال تصرفات مدينه الضارة بحقوقه فلا شأن لأحكام قانون التسجيل في ذلك الصدد، (محاماة سنة ١٧ ص ١٦٢)

وحكمت محكمة الاستئناف بمصر في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ بأنه اذا دفع المتصرف (المدين) أو المتصرف له مبلغ الدين وجب على الدائن قبوله وتنفيذ العقد (الحقوق سنة ١٥ ص ٤٤) هذا بحث نظرى عمل معا نرجو أن يكون قد أحاط بما أردنا من جلاء قواعد الدعوى البولسية وأحكام المحاكم فيها ؟

أحمد رمزي

المحامى .

بحث

تعاصر^(١) النية مع الفعل المادى

De la concomitance de l'intention et du fait matériel.

تمهيد وعرض للمسألة

الجريمة — فى القانون الجنائى — عمدية وغير عمدية . مثل الأولى القتل عمداً ، ومثل الثانية القتل خطأ . ولا بد فى هذه وتلك من عنصر ادبى شخصى هو فى الحالة الأولى توجيه الإرادة والعمل أو الامتناع نحو أحداث النتيجة : القتل ، وفى الحالة الثانية التزام موقف ايجابى أو سلبى وفق الأحوال . يؤدي إلى حصول النتيجة المحرمة : القتل ، بغير أن تكون مقصودة ابتداءً أو مقبولة قبولاً احتمالياً^(٢) والفصيلة الأولى ، أى الجرائم العمدية ، هى المقصودة فى هذا البحث . فهى لا تقوم بغير وجود « النية » . — نية القتل فى مثالنا — ولا تقوم بغير وجود « الواقعة المادية » ، واقعة القتل فى هذا المثال .

لا بد اذن من اجتماع هذين الركنين . هذه حقيقة بسيطة لانزاع حولها . ولكن متى يجب أن يكون هذا الاجتماع ؟ وما هى النسبة الزمنية المتبادلة بين كل من الركنين ؟ هذه هى المسألة التى نحاول معالجتها الآن .

ولاحتفظ بمثال القتل عمداً . ولا فرض أن زيدا من الناس ينقم من بكر اموراً وقد انتهى إلى عقد العزم والنية عقداً نهائياً على قتل غريمه بكر وحدد لذلك اليوم الأخير من شهر معين هو شهر يناير وحدث أن خرج زيد يقود سيارته فى اليوم الأول من شهر يناير المذكور ، وكان بكريسير فى طريق السيارة دون أن يظن زيد إلى وجوده ووقع من زيد خطأ ترتب عليه موت اشخاص . اتضح فيما بعد أن بكرأ واحد منهم . هنا وجدت نية القتل عند زيد ، وحصل أيضاً منه ازهاق النفس الانسانية التى كان اتوى ازهاقها . فهل نأخذة بجريمة القتل عمداً ؟ كلا الركنين موجود ولكنهما لم يتلبس أحدهما بالآخر ، لم يوجد فى وقت واحد .

(١) المجلة : لم نقرأ فى المعجمات كلمة تعاصر ولا معاصرة بهذا المعنى والأفضل أن يقال ملازمة

النية للفعل المادى أو اقترانها به وتوجه النظر إلى أن الهوامش الآتية هى للاستاذ صاحب المقال
(٢) هذا عرض اجمالى كان يفترض إلى مزيد من الدقة والبيان لو أن المقصود فى هذا المقال تحديد الركن الادبى وعناصره والنية الاحتمالية الخ :

ولكننا نرى — مع ذلك — أن نشير إلى المذهب الذى قال بأن المسؤولية الجنائية قد توجد فى بعض الجرائم بغير وجود هذا العنصر الشخصى أى بغير وجود عمد وبغير وجود خطأ فهذه

الرأى الغالب

أما الرأى الغالب فيحتم التعاصر بين الركنين ولا يقبل ادانة المتهم في الفرض السابق على اساس القتل عمداً لأنه ارتكب القتل عند ما حدث القتل خطأ لا عمداً .

وهذا الرأى يستند إلى أساس نظرى كما يعتمد على بعض النصوص القانونية : فان النية الخبيثة وحدها لا عقاب عليها ومالم تقترن ببدء في التنفيذ على الأقل فصاحبها لا يمكن اعتباره مجرماً بالمعنى القانونى بل انه قد يصح عن نيته الخبيثة باعمال تحضيرية ولكنه ان وقف عند هذا المدى لا يعاقب لأنه لما يشرع في التنفيذ . وما دام الأمر كذلك فلا سبيل إلى محاسبة قائد السيارة على نية القتل التي طوى عليها جوانحه لانها نية بغير تنفيذ ولا بدء في تنفيذ . فان كان قد قتل غريمه فيما بعد غير متو قته في هذه الساعة لأنه غير عالم بوجوده وغير راغب في وقوع حادثة لا يعلم من يكون ضحيتها ، فحسابه محدود بهذه الحادثة : إن ثبت عليه خطأ اخذ بالقتل خطأ والا فالأمر قضاء وقدر ولا تثريب عليه

أما النصوص القانونية التي يعتمد عليها هذا الرأى الغالب فمنها — في قانون العقوبات المصرى — المادة ٦٢ (فقرة أولى) التي تعفى من العقوبة من يكون وقت ارتكاب الفعل ، فاقد الشعور أو الاختيار في عمله لجنون أو عاهة في العقل ، فاذا كان المتهم قد اتوى ارتكاب الجريمة وهو عاقل ثم اصيب بالجنون وارتكب تلك الجريمة مجنوناً فلا عقاب عليه وذلك لأن النية لم تصاحب الفعل المادى .

وكذلك الفقرة الثانية من المادة المذكورة التي تعفى من العقوبة من يكون وقت ارتكاب الجريمة ، فاقداً الوعي بسبب السكر الخ .

وثمّت مواد كثيرة تشير الى ركن النية مقرونا بالركن المادى فالمواد ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢١٣

مسئولية مادية موضوعية Objective صيغت على غرار المسؤولية المادية المشهورة بالمسئولية الشئئية في القانون المدنى Respon. réelle ومن القائلين بهذا الرأى برنس وقد شيده على اساس من بعض مواد قانون العقوبات او اللوائح الاخرى التي تعاقب على امور بغير اشتراط عمد او خطأ من المتهم : مثل العثور في حقيبة المسافر على اشياء تستوجب رسوماً جمركية ولكن المسافر لم يقرر وجودها .

ولكن هذه النظرية قد قوبلت بالانكار من مؤلفين كثيرين منهم جارو وجارسون وجرانمولان وشيرون فعندهم أن المسؤولية الجنائية لا تقوم بغير هذا العنصر الأدبى الشخصى فاذا ثبت — في المثل المتقدم — أن الاشياء دست على حقيبة المسافر بغير علمه نجا من المسؤولية الجنائية .

وقد اعود إلى هذه النقطة يبحث أوسع في عدد قادم .

و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٢١ (باب التزوير) تستعمل عبارات مع علمه و بتقليدها أو بتزويرها، و بقصد التزوير، الخ مضافة الى الفعل المادى .

ولقد اراد المشرع المصرى الخروج على هذه القاعدة العامة قاعدة التعاصر فى مسألة واحدة بخصوصها فاضطر الى سن تشريع خاص استحدث به جريمة جديدة هى جريمة العثور على شىء ضائع والاحتفاظ به، اما التشريع الذى جرمها به فهو ذكرى سنة ١٨٩٩ الذى قال :

« كل من يعثر على شىء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه فى الحال يجب عليه ان يسلمه أو أن يبلغ عنه إلى اقرب نقطة للبوليس فى المدن أو الى العمدة فى القرى ،

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ فى ظرف ثلاثة أيام فى المدن وثمانية أيام فى القرى، ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها إلى مائة قرش وبضياع حقه فى المكافأة المنصوص عنها فى المادة الثالثة .

فاذا كان حبس الشىء أو الحيوان مصحوبا بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه للمحاكمة عن المخالفة .

هذا التشريع الخاص هو - طبقا للرأى الغالب - دليل على ان الأصل تحميم تعاصر النية والفعل المادى والا ما احتاج المشرع الى تشريع يصدره بخصوص مسألة بعينها مادام الحكم الذى يريده ثابتا ومستفاد من المبادئ العامة .

أى ان أصحاب الرأى الغالب يستنتجون من هذا الدكرى بمفهوم العكس A Contrario ما يؤيد نظريتهم (١) .

بل ذهب الأستاذ جرانمولان الى أبعد من ذلك فقال أن هذا المبدأ العام - وهو وجوب تعاصر

(١) لم يفرد أحد لهذه المسألة ، مسألة المعاصرة فضلا خاصا غير الأستاذ البرت شيرون فى دروسه التى القاها على طلبة المعهد الجنائى وطلبة دبلوم القانون العام بقسم الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول - فاذا قلنا الرأى الغالب وأصحابه فانما نستند إلى انهم لم يخرجوا على هذا الرأى تسليما به ، كما نستند إلى انهم عند الكلام على بعض الجرائم العمدية فى القسم الخاص بشيرون إلى قاعدة التعاصر ويشترطونه (مثلا الأستاذ احمد بك امين عند كلامه عن السرقة) ص ٦٤٣ - والاستاذ زكى العرابى فى كتابه عن القسم العام من قانون العقوبات ص ١٠٣ عند كلامه عن السكر كسبب لعدم المسؤولية فهو يقول تعليقا على المادة ٥٧ « ان السكر متى كان تاما يترتب عليه فقد الشعور ولا يصح معاقبة الجانى فى جرائم العمد إلا إذا وجد القصد الجنائى وقت ارتكاب الجريمة »

النية والركن المادى - ظل محترما حتى في هذا الدكرينو فمن يعثر على شيء ضائع ثم تطرأ عليه بعد هذا العثور نية الاحتفاظ به لنفسه لا يرتكب جنحة السرقة ولا جنحة مشبهة بها لأن الدكرينو المذكور لم يرد الخروج على القاعدة العامة وإنما أحال عليها . وسيأتى تفصيل رأيه .

رأى القضاء الفرنسى

وليس في التشريع الفرنسى نص خاص بالعثور على شيء والاحتفاظ به فإذا كان موقف القضاء الفرنسى من هذا الفعل ؟ كان موقفه مؤيدا للرأى الغالب لأنه فرق بين حالتين : الأولى وجود نية الغش عند العثور على الشيء ، والثانية طروء هذه النية بعد العثور عليه ، وفي الأولى قضى بالعقاب ، وفي الثانية قضى بالبراءة .

وقد لخص الأستاذ جرانمولان هذا الموقف بقوله في كتابه (قانون العقوبات المصرى - الجزء الثانى - ص ٤٢٥ - فقرة ١٦٧٠) ما يأتى :

La jurisprudence française distingue si l'intention frauduleuse existait au moment où la chose a été trouvée ou si elle n'est survenue que postérieurement.

Elle admet qu'il y a vol si l'intention de s'approprier l'objet est née au moment de la prise de possession car la soustraction frauduleuse résulte de l'enlèvement de la chose trouvée avec l'intention de se l'approprier.

Dans la seconde hypothèse où la chose a été ramassée sans intention d'appropriation et où cette intention n'est survenue qu'ultérieurement, il n'y a pas vol. La loi exige, en effet, la soustraction frauduleuse c'est-à-dire que l'intention criminelle existe au moment où la chose est appréhendée tandis que, dans l'espèce, elle ne s'est formée qu'après coup.

وترجمة ما تقدم :

« يميز القضاء الفرنسى بين حالة وجود نية الغش في اللحظة التي عثر فيها على الشيء ، وحالة عدم وجود هذه النية الا بعد العثور عليه . ويقرر القضاء وجود جريمة سرقة إذا كانت نية تملك الشيء قد ولدت في لحظة الحيازة لأن الاختلاس ينتج من حمل الشيء المعثور عليه حملا مصحوبا بنية تملكه . »

أما في الفرض الثانى حيث يكون الشيء قد حمل بغير نية تملكه وحيث تكون هذه النية قد وجدت فيما بعد ، فلا سرقة . ان القانون يشترط - في الواقع - « الأخذ بنية الغش » . ومعنى هذا ان النية الجنائية يجب ان توجد في اللحظة التي يؤخذ فيها الشيء ، وهى في هذا الفرض لم توجد الا متأخرة . .

وقد اشار الأستاذ جرانمولان في حاشية ص ٤٢٥ المذكورة الى أحكام قضائية فرنسية منها

حكم النقض في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٤ وحكم النقض في ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩ وحكم النقض في ١٦ مايو سنة ١٩٠٣ .

رأى الأستاذ جرانمولان

والتأمل في الفقرات التي اقتبسناها يظهر ان الأستاذ جرانمولان يوافق على رأى القضاء في فرنسا . وثمت عبارة نود ان يوقف عندها لما لها من اهمية في خصوص قضيتنا تلك هي قول الأستاذ :

«ان القانون يشترط، في الواقع، الأخذ بنية الغش (la soustraction frauduleuse) ومعنى هذا ان النية الجنائية يجب ان توجد في اللحظة التي يؤخذ فيها الشيء ، وهي في هذا الفرض لم توجد إلا متأخرة .»

رأى الأستاذ بالنسبة للقانون المصري

وقد انتقل الأستاذ جرانمولان إلى القانون المصري ثم قال بغير تردد ان الحلول التي تقررت في فرنسا يجب الأخذ بها في مصر حيث النصوص والمبادئ متفقة مع ما يقابلها في فرنسا :

Les solutions de la jurisprudence française semblent devoir être admises en droit égyptien où les textes et les principes sont les mêmes.
(المرجع السابق ص ٢٦٤ فقرة ١٦٧١)

ذكرينو ١٨٩٩

ولقد وصل الأستاذ ، في تمسكه بهذا المبدأ المجمع عليه ؛ الى حيث خالف رأى لجنة المراقبة القضائية وارتأى ان ذكرينو سنة ١٨٩٩ ليس من شأنه التأثير فيه أى أن العثور على شيء بغير وجود نية تملكه ثم طروء هذه النية فيما بعد لا يعاقب عليه في مصر لأن هذا الذكرينو لم يفعل أكثر من الاحالة على قانون العقوبات وهذا القانون لا يقبل مطلقا ؛ لا بروحه ومبادئه العامة ولا بنصوصه ، ان يعاقب على فعل جنائي لم يقترن بنية جنائية وانما ولدت بعده . وهاكم نص قول الأستاذ في هذا الصدد :

Mais, quoiqu' il parle de rétention frauduleuse, sans exiger que la soustraction elle même ait été frauduleuse, ce texte se borne à renvoyer au code pénal; il ne paraît pas qu'il ait entendu innover ni décider qu'il y a vol même dans le cas où l'intention de s'approprier l'objet ne prend naissance qu'après la malversation sur l'objet perdu.

(المرجع السابق ص ٢٧٤ - تابع الفقرة ١٦٧١)

وانه ليسترعى انتباهنا قول الأستاذ في الفقرة المتقدمة « ومع انه - أى الذكرينو - يتكلم عن

الاحتفاظ بنية التملك بغير اشتراط ان الأخذ عند العثور نفسه كان بنية التملك ، فان هذا النص يقنع بالاحالة على قانون العقوبات ، ولا يبدو انه اراد التجديد أو اراد تقرير وجود السرقة حتى في حالة عدم تولد نية التملك إلا بعد وضع اليد على الشيء الضائع . ،
وقد سنحت لمحكمة النقض في مصر فرصة قريبة لمعالجة هذه النقطة الفرعية فقضت بغير ما ارتأه جرائمولان قالت محكمة النقض :

ويجب لتطبيق مواد السرقة في أحوال العثور على الأشياء الضائعة أن يتوافر لدى العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه سيات في ذلك ان كانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لاحقة عليه ، (١)
وقد جاء هذا ردا على طعن للمتهم لخصته محكمة النقض بقولها . . . وحيث ان أوجه الطعن تتلخص في ان الطاعن لم تكن عنده نية اختلاس الأشياء الضائعة وقت ان عثر عليها مع ان توفر تلك النية وقت العثور على الشيء ضروري لتطبيق قانون الأشياء الضائعة الخ ،
وظاهر مما تقدم ان المتهم بنى أول وجه للطعن على تلك المسألة القانونية وتمسك فيها بالقول الذي قال به جرائمولان ولكن محكمة النقض رفضت قبوله (٢)

(١) ٧ فبراير ١٩٣٨ - الطعن رقم ٥٨٩ سنة ٨ ق - المحاماة س ١٨ - ٩ ع - ص ٨١٤

(٢) وبالتمعن في عبارات محكمة النقض نرى أنها قالت : يجب لتطبيق مواد السرقة في أحوال العثور الخ ، - فهل نفهم من هذا أنها تعتبر تلك الواقعة ، من جهة التكيف القانوني ، سرقة أو أنها تراها جنحة أخرى ليست بسرقة ولكن تطبق عليها مواد السرقة ؟ هنا نواجه هذه النقطة الفرعية ، نقطة التكيف القانوني للجريمة المذكورة في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الدكرتو . فان لجنة المراقبة القضائية قد اعتبرتها مشابهة للسرقة assimilée ولكن الاستاذ شيرون يقول أنه لا داعي لهذه التسوية assimilation لأن الواقعة في رأيه واقعة سرقة النية فيها غير متعاصرة مع الفعل المادى ، وهذا نص قوله

“Suivant mon opinion, il n'y a pas besoin d'assimilation; c'est un vol où l'intention n'est pas concomitante au fait matériel.

أما الاستاذ جرائمولان فهو يرى كما تقدم أن المشرع المصرى لم يقصد اعتبار الواقعة سرقة ولا جنحة أخرى . وقد أشار الى ان بعض القوانين الأجنبية جعلت الواقعة المذكورة جنحة ولكنها لم تجعلها في مرتبة السرقة ثم علق على ذلك بقوله أن هذه الواقعة تستحق العقاب ولكن بأخف من عقاب السرقة لأن السارق يدبر الجريمة أما من يعثر على شيء ثم تطرأ عليه نية الاحتفاظ به لنفسه فالمصادفة هي التي هيأت له الجريمة فهو أقل من السارق خطورة

رأى القلة

ونعود بعد هذا الاستطراد الى النقطة الأساسية فنقول ان رأى القائل بوجوب التعاصر هو رأى السائد ولكنه ليس رأى المجمع عليه .

وقد تصدى لانتقاده الاستاذ البرت شيرون A. Chéron في دروس القاها على طلبة الدكتوراه وطلبة المعهد الجنائي بكلية الحقوق بجامعة قواد الأول . وقال ، بالقياس الى الحجج النظرية ، انه لا ينازع في وجوب توفر صلة jointure بين النية والفعل المادى وان هذه الصلة هي في الأغلب صلة في الزمان يتوفر بها التعاصر المذكور ، ولكن ليس من المحتم أن تكون هذه الصلة دائماً صلة زمنية وانما المحتم أن توجد بين الأمرين رابطة منطقية فان وجدت فلا مانع ، من الوجهة الاجتماعية ولا الوجهة الخلقية ، تمنع العقاب ويضرب لرأيه مثلاً . رجلاً انتوى سرقة حافظة نقود موجودة في معطف رجل آخر ولكنه لم يرتكب السرقة خوفاً من أن يراه ثم حدث بعد ذلك أن أراد الأول (ولنسمه أ) ان يرتدى معطفه فأخطأه وارتنى معطف صاحب الحافظة (ولنسمه ب) فلما فطن الى خطئه انتفع من هذا الخطأ واختلس حافظة النقود . ثم يضرب مثلاً ثانياً رجلاً عثر على مال في الطريق فاتجه صوب الشرطة لتسليمه ولكنه غير في الطريق نيته واحتفظ به لنفسه . في هذين المثالين لا توجد الصلة الزمنية التي نسميها التعاصر ولكن توجد الصلة المنطقية وهي ، فى رأى الاستاذ شيرون ، كافية للادانة

ويستند الاستاذ أيضاً الى ما اثبتته علم النفس من وجود العقل الباطن ففى المثالين المتقدمين توجد رابطة لا شعورية بين العنور البريء والاحتفاظ غير البريء والسكران الذى ارتكب فاقداً وعيه جريمة كان انتوى ارتكابها في وعيه قد تأثر في جريمته بعزيمته السابقة التي اختزنها عقله الباطن ولو أنها في الظاهر لم تكن موجودة وقت مقارنة الجرم

أما النصوص التي ارتكن اليها أصحاب الرأى الغالب فلا يراها الاستاذ شيرون قاطعة ، ذلك أنهم تمسكوا بما جاء فيها من عبارات مثل « مع عليه بذلك » الخ ولكن كل هذه ال Adverbes لا تفيد أكثر من اشتراط النية ولكنها لا تفيد وجوب تعاصر النية مع الفعل

وأما المادة ٥٧ التي تشير الى وقت ارتكاب الفعل فهي فى رأى الاستاذ حجة قوية تدعم رأى من يخالفهم ولكنه يرى أن فى تلك المادة عينها ما يعزز رأيه هو ذلك أنها لا تعفى من العقوبة إلا من تناول الخمر « بغير علمه أو بغير رضاه » ومعنى هذا أن من يتناول الخمر عالماً بتناولها ليتشجع على ارتكاب جريمة انتوى ارتكابها حالة صحوه ، لا ينجو من العقوبة رغم أن النية لن تكون معاصرة للفعل . وقد أردف الاستاذ هذا بقوله انه يعلم أن المحاكم تبرىء فى هذا الفرض على أساس إنعدام النية (١)

(١) هذا نص قول الاستاذ

Je sais bien que les tribunaux acquittent dans ce cas, pour défaut d'intention. Mais cette jurisprudence me paraît très contestable.

ولكنه ينتقد هذا القضاء لأنه يخالف النص الصريح الذى يشترط أن يكون تناول الخمر بغير علمه أو بغير رضائه ثم لأنه يتنافى مع المصلحة الاجتماعية لأن السكر مع سبق الإصرار لا يجوز اعتباره سبباً من أسباب عدم العقوبة في حين تعتبره المادة ٩٢ من القانون الإيطالى ظرفاً مشدداً

أما دكريتو مايو سنة ١٨٩٨ فان الاستاذ يتساءل لماذا لا نعتبره تقريراً للقاعدة بدل أن نعتبره خروجاً على القاعدة ، فهو يفسره على أساس مفهوم الموافقة في حين ان أصحاب الرأى السابق أخذوا بمفهوم المخالفة .

ونلاحظ نحن فوق ماتقدم أن من الممكن أن يقال - من وجهة نظر الاستاذ شيرون - أن المشرع المصرى في الدكريتو المذكور قصر همه على استحداث جريمة جديدة هي إهمال تسليم الشيء المعثور عليه في حين أن نية إختلاسه لم توجد مطلقاً لا عند العثور ولا بعد العثور وقد جعل هذه الجريمة المستحدثة مجرد مخالفة . ثم خشى أن يفهم من هذا خطأ رغبته في تخفيف واقعة أخذ الشيء أو الحيوان بنية - الاحتفاظ به أى إختلاسه يجعلها مخالفة وهي فى الأصل جنحة فعمد الى هذا التنبيه في الفقرة الأخيرة . فالجريمة المستحدثة إذن بهذا الدكريتو ليست هي العثور على شيء ثم طرؤه نية إختلاسه بعد العثور عليه لأن هذه الواقعة ليست في حاجة الى تشريع خاص يجعلها جنحة ، وإنما الجريمة المستحدثة بالدكريتو هي أخذ الشيء الضائع وإهمال تسليمه للسلطة المنصوص عليها في الموعد المعين دون أن يقترن هذا الإهمال بنية إختلاسه

ثم نلاحظ ثانياً أن أصحاب هذا الرأى غير السائد كانوا يستطيعون أن يجدوا في موثق الاستاذ جرائمولان ثغرة ذلك أنه ارتأى ادانة من تناول المسكر أو المخدر عمداً تشجيعاً على ارتكاب جريمة ثم ارتكبتها فاقد الوعي . فان هذا الرأى يفهم من الاستاذ شيرون ولكنه يتسق بسهولة مع ماذهب اليه الاستاذ جرائمولان في تفسير دكريتو ١٨٩٨ .

ثم نلاحظ ثالثاً أن فريقى الباحثين - فى استهداهم بالنصوص - لم يتكلموا عن النصوص الفرنسية والمصرية - الخاصة بحالة الاشتراك اللاحق للجريمة فقد كان القانون الفرنسى ، فوق معاقبة من يعتاد على إيواء المجرمين الذين يقطعون الطرق ويفسدون أمن الدولة باعتباره شريكاً لهم ، تقضى بأن

ويبدو لي أن فى قول الاستاذ أن المحاكم تبرىء في هذه الحالة كثيراً من التعميم لأن بعض الأحكام حكمت بالادانة وقررت أنه يشترط لتطبيق المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن تكون الغيوبة التى يستند اليها المتهم لطلب الحكم بأنه غير مسئول جنائياً ناشئة عن عقاقير مخدرة أخذها المتهم قهراً عنه أو على غير علم منه بها ، (النقض فى ٣-٣-١٩٢٤ - المحاماة س ٥ ص ١٠)

من يخفي أشياء مسلوقة أو محتلسة أو مأخوذة بطريق ارتكاب جناية أو جنحة مع علمه بذلك، يعامل معاملة الشريك في هذه الجناية أو الجنحة م ٥١ - ٦٢ . وكان القانون المصرى السابق على سنة ١٩٠٤ يحتوى على أحكام مطابقة لهذه الأحكام الفرنسية ويجعل من إخفاء الأشياء المحصلة من طريق الجناية أو الجنحة اشتراكا فيها بعد ارتكابها م ٦٨ - ٦٩ .

غير أن هذا النص الخاص بحالة الاشتراك بإخفاء الأشياء كان موضعاً لانتقاد الفقهاء في فرنسا لأنه يترتب عليه تحميل المخفي مسئولية جريمة وقعت على غير علم منه ، دون أن يتفق سلفاً على ارتكابها ودون أن يساهم فيها . ولأنه لا يتصور من الوجهة القانونية البحتة أن يشترك شخص في الجريمة بعد إتمام تنفيذها ، لأن الاشتراك يتضمن إتفاقا سابقا على الجريمة وقصد التعاون على إحداثها ، مع أن المخفي يعاقب كشريك ولو لم يتوفر عنده شيء من ذلك ، فإن لم يكن بد من عقابه فلا يحاسب كأنه شريك في الجريمة التي وقعت بل على فعله كجريمة مستقلة . فلما عدل القانون المصرى في سنة ١٩٠٤ كان لهذه المطاعن أثرها عند المشرع فألغى الحكمين السابقين ، وهما الاشتراك بالاعتیاد على إيواء كبار المجرمين والاشتراك بإخفاء الأشياء المحصلة من طريق جناية أو جنحة ، وبذلك قضى على حالة الاشتراك اللاحق للجريمة ، وجعل من إخفاء الأشياء جريمة قائمة بذاتها ، ولكنها مقصورة على ما جاء من طريق السرقة دون الجرائم الأخرى . (م ٢٢٢ ع) . وكذلك فعل المشرع الفرنسى بقانون أصدره في ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ فألغى الاشتراك بإخفاء الأشياء ، مع إبقائه النص الخاص بالاعتیاد على إيواء المجرمين ، واعتبر إخفاء الأشياء جريمة خاصة ولكنه جعلها عامة على الأشياء المحصلة بطريق أى جناية أو جنحة م ٤٦ ع . ف . (١)

اذن فالقانون الفرنسى والمصرى كانا ، قبل تعديلهما ، يعرفان حالة الاشتراك اللاحق في جريمة فيعتبران شريكة فيها من لم تكن عنده نية الاشتراك قبل أو وقت ارتكابها ولكن النية الاجرامية ولنسبها تجوزاً نية الاشتراك - وجدت لاحقة على الفعل . ولكن القانونين لم يأخذا بهذا الاشتراك اللاحق الا في جرائم معينة . أفلا يمكن اذن أن نستنتج من هذا ، بمفهوم العكس ، أن القاعدة هو وجوب توفر نية الاشتراك مصاحبة للجريمة المشترك فيها ؟ ثم ان القانونين عدلا من احكامهما الاستثنائية المشار اليها تحت ضغط الانتقاد الفقهي الذى أو مانا اليه ؛ الانرى أن هذا الانتقاد يصدر عن عين الأساس الذى يصدر عنه الرأى الغالب فى امر تعاصر النية مع الفعل المادى ؟ وهذه الحلول الوضعية التى انتهى اليها القانونان فى شأن إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة (اية جناية أو جنحة

(١) الاستاذ على بدوى - الاحكام العامة فى القانون الجنائى - الجزء الأول ص ٣٢٢ و ٣٢٣

وحاشيتها .

في فرنسا وجريمة السرقة فقط في مصر) الا تدل على أن المشرع عندما اراد تجريم هذا الفعل احتاج إلى نص خاص إذ لم تسعفه المبادئ العامة التي تحتم تعاصر النية والفعل المادى ؟

هذا كله من وجهة نظر الرأي الغالب . فهل يستطيع الرأي الآخر أن يجد في هذه المسألة استناداً له ؟ لست اوى هذا الا أن يفسرها على اساس مفهوم الموافقة *Par analogie* كما فعل عندما قابل دكريتو سنة ١٨٩٨ الذي اسلفنا العرض له .

ختام

نرى من العرض المتقدم أن محكمة النقض عندنا لم تفصل في المسألة الرئيسية التي عالجنها ولكنها اتيح لها الفصل في نقطة فرعية حين قضت بان الواقعة المشار اليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الدكريتو واقعة معاقب عليها أي أن التعاصر غير مطلوب فيها ولو أنها أسست هذا العقاب على القواعد العامة لكان قضاؤها هذا فصلاً في المسألة الرئيسية ، ولكن الظاهر انها قضت بالعقوبة تطبيقاً للدكريتو أي لهذا النص الخاص الذي رأينا كيف تناقض الرأيان في تفسير دلالة بالقياس إلى مسألة التعاصر بوجه عام

والواقع أن هذا الدكريتو مفتقر إلى تعديل في الصياغة وأن قوله « الجريمة الواردة في القانون » هو تسمية لا تدرى مسوغاً لوجودها فهي اشبه ببلغة السياسة منها ببلغة المشرعين .

وقد آن الوقت ايضاً لكي يتساءل الباحثون هل ينصحون للمشرع بتحديد موقفه من هذه المسألة الكلية مسألة تعاصر النية تحديداً واحداً وواضحاً بالقياس أي جميع الجرائم العمدية .

عبد الله منير الزيات

المحامى

قوانين

٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ - قانون رقم ١٥ .

بنظام الأحكام العرفية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور
وبما ان المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التي يجب العمل بها في حالة اعلان
الاحكام العرفية
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

- ١ - يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية
- ٢ - يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم . ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي :
(أولا) الجهة التي تجرى فيها الأحكام العرفية
(ثانيا) التاريخ الذي يبدأ فيه بانفاذ هذه الأحكام
(ثالثا) اسم من يقلد السلطات الاستثنائية التي نص عليها هذا القانون حالما عسكريا كان أو غيره وكذلك يكون رفع الاحكام العرفية بمرسوم
- ٣ - يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية نيابتها
(١) سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف انواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت واغلاق مخازن الأسلحة .
(٢) الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل
(٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير اخطار سابق والأمر باغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الحواطر واثارة الفتنة أو بما قد يؤدي الى الاخلال بالأمن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الانظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض

(٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية
(٥) تحديد فتح المحال العمومية واغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي
أجريت فيها الاحكام العرفية أو بعض النواحي أو الاحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال
العمومية المذكورة كلها أو بعضها .
(٦) الأمر باعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر
ولادتهم أو توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الأمر بأن يكون ييدهم تذاكر
لأبثبات الشخصية أو للأذن بالإقامة

(٧) الأمر بالقبض على المشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين
(٨) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة.
(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام
العرفية أو بعضها إلا بأذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة
(١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام
العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء
(١١) اخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة
التي أجريت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات
(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى
معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شيء من المواد الغذائية وكذلك
تكليف أى فرد بتأدية عمل من الاعمال .

ويجوز لمجلس الوزراء ان يضيق دائرة الحقوق المقدمة المخولة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام
العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام في كل الجهة
التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها .

٤ - تنفيذ الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية
يتولاه البوليس أو القوات العسكرية . فإذا كانت القوات العسكرية هي المتولية التنفيذ جاز
لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش اثبات المخالفات لتلك الاعلانات
والأوامر .

ويجب على كل موظف أو مستخدم عام ان يعاونهم في دائرة وظيفة عمله على القيام بذلك
التنفيذ .

٥ - يعاقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام
العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على السجن
لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على ان ذلك لا يمنع من توقيع
عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى .

ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال .

٦ - يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة أعلى منها ، تعيينهما السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ؛ ومن قاض من قضاة المحاكم الأهلية يعينه وزير الحقانية .

ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

ويجوز لمجلس الوزراء ان يخول السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية الحق في ان تحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التى أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها ويجوز في هذه الحالة ان ينص في ذلك القرار على أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين .

٧- يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التى ترفع الى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها امام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

٨ - الاحكام التى تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه . على ان تلك الاحكام لا تنفذ إلا بعد اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فاذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فانه لا يصبح نهائياً إلا بعد ان يتثبت وزير الحقانية من صحة الاجراءات التى اتبعت .

٩ - يجوز لوزير الداخلية ان يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضرورياً من التدابير لتنفيذ هذا القانون

١٠ - لا يترتب على احكام هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الاعمال العسكرية .

١١ - على وزير الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية

مرسوم^(١)

بإعلان الأحكام العرفية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — ابتداء من ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تجرى الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية.
مادة ٢ — يخول على ماهر باشا السلطة في التدابير المشار إليها في المادة ٣ من القانون المذكور ،
ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ أى إجراء آخر لازم للحفاظ على النظام أو الأمن العام في جميع
أنحاء المملكة المصرية أو في جهات معينة منها .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ؛
صدر بمرأى المتزهد في ١٦ رجب سنة ١٣٥٨ (أول سبتمبر سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الدولة للشئون البرلمانية	وزير الخارجية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
محمد على علوبة	على ماهر	على ماهر	على ماهر
وزير الصحة العمومية	وزير المالية	وزير المواصلات	وزير المعارف العمومية
حامد محمود	حسين سرى	محمود غالب	محمود فهمى النقراشى
وزير العدل	وزير الدولة للشئون البرلمانية	وزير الأوقاف	وزير التجارة والصناعة
مصطفى محمود الشوربجى	ابراهيم عبد الهادى	عبد الرحمن عزام	سأبا حبشى
وزير الزراعة	وزير الدفاع الوطنى	وزير الأشغال العمومية	وزير الشئون الاجتماعية
محمود توفيق الحفناوى	محمد صالح حرب	عبد القوى احمد	عبد السلام الشاذلى

نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ غير اعتيادى الصادر بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٣٥٨ الموافق ٢ سبتمبر ١٩٣٩

مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩^(١)

بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية

نحن فاروق الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،
وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ومواقفة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت

- مادة ١ - تنشأ في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تدعى لجنة التسعير. ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية.
- مادة ٢ - تقوم اللجنة أسبوعياً بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون.
- ولو وزير التجارة والصناعة أن يصدر قراراً بإضافة أو بحذف صنف أو أكثر من الأصناف مما يرى وجوب إضافته إلى الجدول المذكور أو حذفه منه.
- ويعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير
- مادة ٣ - يكون تحديد الأسعار ملازماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون عادة كل أو بعض الأصناف والمواد التي يتناولها التحديد مدى الأسبوع الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية.
- مادة ٤ - تنشأ لجنة مركزية برئاسة وزير التجارة والصناعة يكون من اختصاصها:
- (١) وضع أسس تحديد الأسعار.
 - (٢) النظر في الشكاوى التي قد تقدم عن جداول الأسعار التي تضعها اللجان المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون.
 - (٣) مراقبة حركة الأسعار على العموم واقتراح ما يؤدي إلى تحقيق مكافحة الغلاء.
- ويصدر بتأليف اللجنة المركزية قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة
- مادة ٥ - كل من باع صنفاً من الأصناف الواردة أسعارها في الجدول أو عرضه للبيع

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ غير اعتيادي الصادر بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٣٥٨ الموافق ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩

بأزيد من السعر المحدد فيها أو امتنع عن بيعه بهذا السعر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط
ويأمر القاضى علاوة على ذلك باعلان الحكم ونشره فى الأماكن والصحف التى يعينها على نفقة المحكوم عليه

مادة ٦ - على وزراء الداخلية والتجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بمرأى المنتزه فى ٢٠ رجب سنة ١٣٥٨ (٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير التجارة والصناعة

سابا حبشى

وزير الداخلية

على ماهر

وزير العدل

مصطفى محمود الشوربجى

جدول

الاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية

المنصوص عليها فى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

الحبوب بأنواعها .	الكبريت .
الأرز .	البقول والخضروات .
الدقيق .	البيض .
الخبز .	الملح .
الالبان ومستخرجاتها	خشب الوقود .
المسلى والمارجرين .	الفحم بأنواعه .
اللحوم .	الوقود السائل بأنواعه
الزيوت .	السيرتو .
السكر .	الصابون .

أخشاب البناء.

الجلود.

الشمع.

البطاطس.

البن.

الشاي.

وقد اضيف بقرارين وزارين رقم ١٦٠ و ١٦٣ سنة ١٩٣٩ ومنشورين بالوقائع المصرية بالعدد ٩٧ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ الى الجدول المذكور اعلاه الاصناف الآتية وهي (١) الزكايب والا كياس (٢) السماد الكيماوى (٣) ورق الطباعة والكتابة (٤) القصدير

قرار وزارى رقم ١٥٧

بتشكيل لجان تحديد أقصى الاسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

وبعد موافقة حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية

قرر :

مادة ١ - تشكل لجان تحديد الاسعار فى المحافظات وعواصم المديريات على الوجه الآتى :
(أولا) مدينة القاهرة

محافظ القاهرة رئيسا

أعضاء { احد موظفى وزارة التجارة والصناعة
احد موظفى وزارة الزراعة
عضوان من الغرفة التجارية المصرية ، يختارهما رئيس الغرفة
عضوان من الاتحاد المصرى للصناعات
ثلاثة يعينهم المحافظ عن المستهلكين

(ثانيا) مدينة الاسكندرية :

محافظ الاسكندرية رئيسا

أعضاء { أحد موظفى وزارة التجارة والصناعة
اثنان يختارهما بلدية الاسكندرية
ثلاثة من أعضاء الغرفة التجارية المصرية يختارهم رئيس الغرفة
ثلاثة يعينهم المحافظ عن المستهلكين

(ثالثا) باقى المحافظات وعواصم المديرىات:

المحافظ أو المدير	رئيسا
أحد موظفى وزارة التجارة والصناعة	أعضاء
أحد أعضاء المجلس البلدى أو المحلى يختاره المحافظ أو المدير	
ثلاثة من المشتغلين بإنتاج وتصريف الأصناف المسعرة يختارهم	
المحافظ أو المدير على أن يكون أحدهم من أعضاء الغرفة	
التجارية المصرية	
ثلاثة يختارهم المحافظ أو المدير عن المستهلكين	

مادة ٢ — لكل لجنة أن تستأنس بآراء ذوى الخبرة فى المسائل التى تعرض عليها .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢١ رجب سنة ١٣٥٨ (٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩)

سأبا مهبشى

السنة العشرون

فهرست

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والأحكام الجنائية			
١ - استئناف . ميعاد . مرض المحكوم عليه . هل يكون سبباً لمدة الميعاد ؟ - ٢ - نقض . عدم قبول أوجه طعن خاصة بالموضوع بعد رفض الطعن المتعلق بالشكل . قذف وسب . علانية . مكاتيب موزعة على عدة أشخاص	٣ إبريل سنة ١٩٣٩	١	١
١ - نقض . رضا . بالحكم المطعون فيه . الدفع للتنفيذ الجبري . ليس رضا بالحكم - ٢ - نقض . عدم ختم الحكم في الميعاد - ٣ - رهن حيازي . منقول . من يرهنه ؟ ما الحكم إذا رهنه مرتين ؟ إثبات سوء نية المزمّن الثاني بكل الطرق	» » ٣	٢	٢
تصحيح . حكم على متهم بدلاً من آخر	» » ٣	٥	٣
١ - إثبات في المواد الجنائية . محاضر تحقيق البوليس أو النيابة وما تحويه من اعترافات ومشاهدات وأقوال شهود . خاضعة لتقدير المحكمة . حكم المحكمة بما يقوم بوجودها إلا ما استثناه القانون بنص خاص - ٢ - فصل الجنبنة عن الجنائية . المتهم في الأولى شاهد في الثانية . شهادة متهم على متهم - ٣ - نقض . إغفال المحكمة الرد على شهادة شاهد مع إداتها للمتهم بأدلة ذكرتها . رد ضمنى	» » ٣	٨	٤
١ - إثبات . تجزئة أقوال المتهم - ٢ - أسباب . خلو الحكم منها	» » ٣	٩	٥
دخول العقارات والمساكن لارتكاب جريمة . قصد الزنا	١٧ إبريل سنة ١٩٣٩	١٣	٦
١ - قاضي الموضوع . تكوين إعتقاده . حرية . تحقيقات أولية - ٢ - تفتيش . رضا . تلبس . تأثيره على باقي المتهمين . استئناف النيابة . أثره	» » ١٧	١٥	٧
دعوى عومية . سقوطها لوفاة المتهم . المتهم على قيد الحياة . الرجوع إلى محكمة الموضوع دون النقض	» » ١٧	١٨	٨
تفتيش . براءة لأسباب موضوعية . نقض . طعن النيابة لمصلحة القانون . رفض	» » ٢٤	٢١	٩
اتفاق جنائي . سبق إصرار . اشتراك . عاهة مستديمة .	» » ٢٤	٢٢	١٠
	» » ٢٤	٢٣	١١

العدد الاول	فهرست	السنة العشرون	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٢	٢٥	٢٤ إبريل سنة ١٩٣٩	نقض . مجنى عليه . مجهول		
١٣	٢٥	أول مايو سنة ١٩٣٩	دفاع شرعى عن النفس . وجوب الرد عليه		
١٤	٢٥	» »	ورقة التكليف بالحضور . إعلانها . بطلان الاعلان		
١٥	٢٦	» »	بلاغ كاذب . قصد جنائى		
١٦	٢٧	» »	١ - تفتيش . إذن النيابة بالتفتيش على مسروق . العثور على مخدر - ٢ - شهادة الشاهد . رد المحكمة عليها		
١٧	٢٩	٨ » »	١ - إثبات . شهادة الشهود . أقوال المسئولين فى القضية . تقديرها - ٢ - دفاع . تقرير طبي . عدم إجابة طلب مناقشة بعض الأطباء - ٣ - عاهة مستديمة . ضرب أفضى الى موت . الحكم بعقوبة لا تتجاوز أقلهما - ٤ - مسئولية مدنية . تعويض . تضامن . موازنة بينها وبين المسئولية الجنائية - ٥ - أسباب تعويض		
١٨	٣٤	٨ » »	١ - أمر الحفظ من النيابة العمومية . إثباته - ٢ - دفاع . مذكرة كتابية . كفايتها		
١٩	٣٧	٨ » »	١ - فاعل أصلى . ضرورة بيان الأفعال المنسوبة اليه . ٢ - شريك . يكفى بيان الطريقة التى اشترك بها بلا حاجة الى بيان الأعمال التنفيذية التى قام بها كل من الشركاء - ٣ - شهادة . تقديرها - ٤ - إعدام . لا يشترط للحكم به أدلة خاصة . جواز الحكم به على الشريك بمقتضى المادة ١٩٩ من قانون العقوبات		
٢٠	٤٦	١٥ » »	١ - تفتيش . بطلانه - ٢ - إذن بالتفتيش . وجود قرائن وتحريات سابقة .		
٢١	٤٨	١٥ » »	١ - سرقة . شروع . تسلق - ٢ - اثبات . أقوال متهم على آخر . عدوله		
٢٢	٥٠	١٥ » »	تسرد . طفل عمره أقل من خمس عشرة سنة (٢) قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية		
٢٣	٥٣	٦ إبريل سنة ١٩٣٩	١ - تقادم (المادة ١٩٤ تجارى) انقطاعه برفع الدعوى . ترك المرافعة - ٢ - نقض . اذا نقض الحكم جاز إعادة الدعوى		

السنة العشرون

فهرست

العدد الأول

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الى محكمة الاستئناف للحكم في موضوعها			
١ - استئناف . حق التصدي (المادتان ٣٧٠ و ٣٧١	٦ إبريل سنة ١٩٣٩	٥٦	٢٤
مرافعات) ٢ - استئناف . طلبات جديدة (المادة ٣٧٨ مرافعات)			
١ - موظف . معاش . سن . تقديره . تعويض - ٢ -	١٣	٥٨	٢٥
نقض . اعادة القضية الى محكمة الاستئناف بعد نقض الحكم			
لبحث عناصر التعويض			
١ - وصية . هبة في صورة عقد بيع (٤٨ مدني) .	١٣	٦١	٢٦
٢ - نقض - عقد . وصفه . اعادة القضية الى محكمة الاستئناف			
بالوصف الذي قرره محكمة النقض .			
مسئولية . تعويض . تفسير عقد خلافا للحكم سابق .	٢٧	٦٤	٢٧
وضع اليد على مال . الاصل فيه . الاصل في الحيازة .	١١ مايو	٦٧	٢٨
شروط وضع اليد بنية التملك على مال من نوع ما يكون			
الاستيلاء . عليه منشأ للملك . الاموال التي تتلقى عن مالها			
بسند معتبر قانونا . حيازة متلقيها لها ووضع يده عليها			
المادة ١٩ من قانون انشاء محكمة النقض . وجوب تقديم	١١	٧٠	٢٩
اوراق المدعى عليه ومذكرة دفاعه في ثلاثين يوما من تاريخ			
اعلان تقرير النقض . هذا الميعاد حتمي . يترتب على تجاوزه			
سقوط حق المدعى في تقديم هذه الاوراق . يترتب على عدم			
التقديم ان لا يكون للمدعى عليه الحق في أن ينيب عنه محاميا			
بالجلسة .			
محكمة الموضوع . استعراض الأدلة . استنتاجها استنتاجا	١١	٧١	٣٠
سليما . أمر متعلق بفهم الواقع في الدعوى . لارقابة عليها المحكمة			
النقض . عدم ملزومية محكمة الموضوع بالرد على جميع			
الحجج .			
سلطة المحكمة في فسخ التعاقد أو عدم فسخه . الاخلال	١٨ مايو سنة ١٩٣٩	٧٣	٣١
بالالتزام لا يقتضي الفسخ بذاته . لا بد لفسخ العقد من حكم			
قضائي بذلك .			
تقرير الطعن . اعلاته اعلانا صحيحا لبعض الورثة . يسرى	١٨ مايو سنة ١٩٣٩	٧٦	٣٢
على بقية الورثة . حكم . انصرافه عن مقطع النزاع . اقامه			

العدد الأول	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٣٣	١٨ مايو سنة ١٩٣٩	وضع اليد في سبيل التدليل على الملكية دون الاحالة إلى التحقيق لاثبات ونفي وضع اليد . يعيبه ويطله قاضى الموضوع . ليس له أن يستخلص واقعة يستحيل عقلا استخلاصها
٣٤	٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر مجلس حسي . قضاؤه في المسائل المدنية . قضاء ولائى . قراراته فيها . لا تحوز قوة تمنع القضاء الزاعى من نظر الموضوع من جديد .
٣٥	٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨	١ - حكومة . مسؤوليتها . حقها في اختيار الموظفين . سلطتها عليهم . حقها في فصل من تراه غير لائق للقيام باعباء وظيفته . عدم ماروميته بابداء السبب - ٢ - موظف - حقه في اثبات أن فصله كان لسبب حزبي أو أى سبب آخر
٣٦	١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨	قاضى البيوع . سلطته . يحكم نهائيا في دعوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع . تعرضه لنزاع يتعلق بالموضوع . يعتبر خروجها عن اختصاصه ويجعل حكمه قابلا للاستئناف
٣٧	٢٠ يونيو سنة ١٩٣٩	دعوى التفسير أو التصحيح . شروطها
٣٨	٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨	صورية . دعوى بولسية . يجوز لاحد الدائنين التمسك بها على الآخر اذا كان مدين أحدهما غير مدين الآخر
٣٩	١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨	بيع وفائى . رهن . حبس العين (المادة ٣٣٩ من القانون المدنى)
٤٠	٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨	بطلان المرافعة . لا يقع بمجرد مرور ثلاث سنوات . ضرورة رفع دعوى به . تعجيل الدعوى للمرافعة في موضوعها يعتبر تجديدًا وتنازلا عن حق طلب بطلان المرافعة
٤١	١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨	اثبات . مانع من الحصول على كتابة (المادة ٢١٥ مدنى) بينة
٤٢	١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨	دعوى . خصم . وفاته بعد الحكم له ابتداءً وبعد بيعه موضوع النزاع . بقاء ورثته خصوما في الاستئناف حتى من كان خصما له في الدعوى في حياته

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
١ - اشكال في تنفيذ حكم . متعلق بالموضوع . اختصاص المحكمة التي أصدرته (م ٣٨٦ مرافعات) - ٢ - اختصاص . تنازع . حكم شرعي نهائي بعد حكم اهلئ نهائي . عدم الرجوع إلى الهيئة المبينة بالمادة ٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (٣) العائق للتنفيذ . حكم شرعي . اختصاص المحكمة الاهلية بنظر الاشكال . عليها بحث ما طرأ على الحكم الأول مما يجوز أن يمنع تنفيذه (٤) استمرار تنفيذ الحكم الاهلي . تأويل الحكم الشرعي . موضوعان مختلفان . التأويل لا يكون الا عند الغموض (٥) اختصاص . المحاكم الاهلية . صاحبة الولاية العامة في البلاد . تفصل في كل مالم تمنع عنه بلائحة ترتيبها . ليست ممنوعة من وقف تنفيذ حكم شرعي (٦) دفع بعدم قبول دعوى استمرار التنفيذ . مرفوض لانها دعوى نص عليها القانون (٧) دفع . عدم جواز نظر الدعوى . الحكم الشرعي نهائي وصادر من محكمة مختصة دون سواها في مسائل الاستحقاق . دفع مرفوض لأن الحكم الشرعي لم يقض بوقف تنفيذ الحكم الاهلي وما كان يمكنه أن يقضى القضاء بالاستحقاق . لا يكفي لحسم النزاع . لا تملك المحكمة الاهلية أن تقرر بأن حكمها السابق لحكم الاستئناف الذي أيدته حكمان ضدرا باطلين لصدورهما من قضاء غير مختص . الحكم النهائي . حق مكتسب لا يمس ولو خطأ الحكم . الشارع نفسه لا يغير نتيجة فلا يخل بالحق المكتسب (٨) حكم المحكمة . تنقضي به سلطتها . لا تعدل عنه . المحكمة العليا . حكمها لا تغير فيه المحكمة الدنيا . تطبيق الاحكام . غير تأويلها (٩) سند . العثور عليه بعد الحكم . لا يفيد	٢٠ إبريل سنة ١٣٩٩	٩٤	٤٣
(٤) قضاء محاكم الجنايات			
١ - سب . قذف . موظف عام - ٢ - نشر اذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم حظرت النيابة العمومية . اذاعة شيء عنه . نشر حكم الادانة بالصحف وغيرها . ارتباط جرائم . عقوبة واحدة	٢٥ مارس سنة ١٣٩٩	٩٥	٤٤

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٤٥	١٠ مايو سنة ١٩٣٩	دين . تعد على أحد الاديان . هل الطعن على الدين نقد على . (٥) قضاء المحاكم الابتدائية .
٤٦	٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧	أموال . منفعة عمومية . حق الحكومة في ملكيتها وحدوده . تنظيم (لائحة)
٤٧	٩ مارس سنة ١٩٣٩	نزاع ملكية . ملكية الراسى عليه المراد الثاني اذا كانت هو الذى رسا عليه المزاد الأول . مبدأها . ربع . استحقاقه
٤٨	٢٦ يولييه سنة ١٩٣٩	١ - تعطيل جريدة . نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه (المادة ١٦٩ ع) - ٢ - متى يعد التحقيق قد ابتداء لمنع النشر . التكليف بالحضور . طريقته - ٣ - سب موظف عام . يدخل في الجرائم المحظور نشر شئ عنها بعد البدء في تحقيقها . مدى تطبيق المادة ١٩٩ ع .
٤٩	٤ مايو سنة ١٩٣٩	(٦) القضاء المستعجل اختصاص المحاكم الاهلية . نفقة . الخلاف بين لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدنى . حكم محكمة النقض بعدم اختصاص المحاكم الاهلية . عدم اختصاص القضاء المستعجل تبعاً لذلك
٥٠	٨ مايو سنة ١٩٣٩	١ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . من النظام العام - ٢ - اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة بالمحاكم الاهلية . تدخل فيه أيضا المواد التجارية - ٣ - اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . شركة . تصفيته . غير مختص .
٥١	٢٥ يناير سنة ١٩٣٩	(٧) قضاء المحاكم الجزئية ١ - المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات . هل عسكرى البوليس من رجال الضبطية القضائية ٤ - ٢ - المادتان ٢٦ و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ ومتى يجوز للبوليس القبض على المشبوهين والمتشردين - هرب الشخص بعد القبض عليه في غير الأحوال المرخص فيها قانونا بالقبض

السنة العشرون

فهرست

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - هبة . وصية . متى يجوز للموصى له التصرف في الشيء الموهوب - ٢ - القرابة . متى تكون من موانع الرجوع في الهبة . متى يصح الرجوع - ٣ - الولي الشرعي . متى يجوز له التصرف في عقار القاصر . هبة من مال الصغير . لا يجوز .	٢١ مارس سنة ١٩٣٩	١٢٦	٥٢
١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . صحة المستندات . الطعن فيها - ٢ - حراسة . هل ماجاء في المادة ٩١ مدني على سبيل الحصر . شيوع . نزاع . تقدير الظروف - ٣ - استعجال . ضرر . أسبابه . شركاء . استحالة الاتفاق . خطر مستمر . وان كان قديماً . يكفي للحراسة - ٤ - مستندات غامضة .	٢٦ إبريل سنة ١٩٣٩	١٢٩	٥٣
مناس الموضوع . بحث ظاهراً المستندات شيك لأجل . عدم وجود رصيد . عقوبة (المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات)	٤ مايو سنة ١٩٣٩	١٣١	٥٤
بحث في اصدار الشيك الى أجل والمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لحضرة صاحب العزة الأستاذ احمد رمزي بك المحامي		١٣٤	
بحث في الدعوى البولسية لحضرة صاحب العزة الأستاذ احمد رمزي بك المحامي		١٣٦	
بحث في تعاصر النية مع الفعل المادي لحضرة الأستاذ عبده حسن الزيات المحامي		١٤٢	
قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية		١٥٢	
مرسوم باعلان الأحكام العرفية		١٥٥	
مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الاسعار للأغذية الغذائية ومواد الحاجيات الأولية		١٥٦	

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نصفها نقاء المحاماة

السنة العشرية

أكتوبر سنة ١٩٣٩

العدد الثاني

دخل الأخنف بن قيس على معاوية وأفدا لأهل البصرة
ودخل معه النمر بن قطبة وعلى النمر عباءة قطوانية وعلى الأخنف
مدرعة صوف وشملة ، فلما مثلا بين يدي معاوية اقتنختهما
عنه فقال النمر يا أمير المؤمنين إن العباءة لا تكلمك وإن
يكلمك من فيها فأومأ إليه فجلس ، ثم أقبل على الأخنف
فقال : ثم مه ؟ فقال يا أمير المؤمنين ، أهل البصرة يعدد يسير ،
وعظم كسير ، مع تنابع من المحول ، واتصال من الذحول ،
فالمكثر فيها قد أطرق ، والمقل قد أملق ، وبلغ منه المخنق .
فان رأى أمير المؤمنين أن يتعش الفقير ، ويجهز الكسير ،
ويسهل العسير ، ويصفح عن الذحول ، ويداوى المحول ،
ويأمر بالعطاء ، ليكشف البلاء ، وينزل اللاؤاء . وإن السيد
من يعم ولا يخص ومن يدعو الجفلى ، ولا يدعو النقرى ، إن
أحسن إليه شكر ، وإن أسى إليه غفر ، ثم يكون وراء ذلك
لرعيته عماداً يرفع عنها الملل ، ويكشف عنها المضلات فقال
له معاوية ها هنا يا أبا بجر ! ثم تلا (ولتعرفنهم في لحن القول)

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة »
وتحريرها بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٢ حرف ب (عمارة الخديوي سابقاً)

دار الطباعة المصرية

شارع الساحة أول الفوالة بمصر

تليفون ٥٢٧٢٧

في هذا العدد

- ١٩ حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
- ٦ أحكام صادرة من المحكمة المدنية
- ٧ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
- ٢ حكمان صادران من محكمة جنابات مصر
- ٣ أحكام صادرة من المحاكم الابتدائية
- ٣ أحكام صادرة من القضاء المستعجل
- ٥ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية

لجنة تحرير المجلة

أحمد رمزي — إبراهيم رباح

العدد الثاني
السنه العشره

المحاماة

شهر اكتوبر
سنة ١٩٣٩

قضاء محكمة النقض في الامور الجنائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك واحمد مختار بك ومحمد كامل الرشيدى
بك وسيد مصطفى بك المستشارين وحضور حضرة صاحب العزة على حسين بك
رئيس نيابة بالاستئناف)

٥٥

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

- ١ - قذف . معنى القصد الجنائي
 - ٢ - قذف . موظف عمومى . الشروط الواجب اجتماعها
للاعفاء من العقاب
 - ٣ - قذف . رئيس تحرير جريدة . وجوب تحقق شرطين
للاعفائه من العقاب
 - ٤ - قذف . اقام وقائع جديدة واثباتها لا يفيد المتهم
- المبادئ القانونية (١)

القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف
وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب
المقذوف أو احتقاره عند الناس ولا يؤثر
في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن
النية أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه
من وقائع القذف

٢ - استثنى قانون العقوبات من جرائم
القذف بنص صريح فى المادة ٣٠٢ وفى سبيل
المصلحة العامة الطعن فى أعمال الموظفين
العموميين ومن ذو وصفة نيابية عامة

١ - لا يتطلب القانون فى جريمة القذف
قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بتوافر القصد
الجنائى العام الذى يتحقق فيها متى نشر

والمسكفين القيام بخدمة عامة متى توافر فيه
ثلاثة شروط الأول أن يكون الطعن حاصلًا
بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة
مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها
والثانى أن لا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة
أو النيابة أو الخدمة العامة والثالث أن
يقوم الطاعن باثبات حقيقة كل أمر أسنده
الى المطعون عليه . فاذا نقص أى شرط منها
وجب العقاب

٣- أوجب الشق الأخير من المادة
١٩٥ من قانون العقوبات لاعفاء رئيس
تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن
الجريمة التى تتم بالنشر فى الجريدة توافر
شرطين أحدهما أن يرشد أثناء التحقيق عن
مرتكب الجريمة ويقدم كل ما لديه من
المعلومات والأوراق لاثبات مسؤوليته
والآخر أن يثبت أيضا أنه لو لم يقم بالنشر
لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة أو
لضرر جسيم آخر . فاذا لم يقم بتحقيق هذين
الشرطين أو أى واحد منهما بقيت المسؤولية
٤- لا يفيد المتهم بالقذف إقحامه وقائع
جديدة فى أثناء المحاكمة يقول أنه قام باثباتها
وهى لم تكن واردة بالمقال الذى يحاكم من
أجله والذى عجز عن اثبات صحة ما جاء فيه

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بانهما فى
يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٨ بمدينة القاهرة

قذفا فى حق حضرة صاحب المعالي محمد
حسين هيكل باشا وزير المعارف بسبب أعمال
وظيفته إذ نسبا لمعاليه كذبا واقترأ انه حابى ابن
عم له فطلب تعيينه استاذًا بكلية الطب بجامعة
فؤاد الأول بالاسكندرية متخطيا فى ذلك اقرانه
ورصفاءه وأمعنا فى نسبة المحاباة لمعاليه والتهكم
عليه بتقرير أن هذا التعيين خطوة تتلوها خطوات
من أجل ابن العم المحظوظ وذلك بان الفاولها
بقصد النشر مقالا بعنوان «ابن عم الوزير»
ضمنه المعانى المتقدمة وقام المتهم الثانى بصفته
المذكورة بنشر هذا المقال فى جريدة المصرى
بالعدد رقم ٦٦٩ الذى طبع ووزع على
الجمهور وطلبت معاقبتهما بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣
٣٠٧ و ١٧١ و ١٩٥ و ١ / ٢٠٠ عقوبات

ومحكمة جنایات مصر أتمت سماع هذه الدعوى
وقضت حضوريا فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ عملا
بالمواد ١ / ٣٠٢ و ١ / ٣٠٣ و ٣٠٧ و ١٧١ و ١ / ١٩٥
عقوبات لهما وعملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ عقوبات
للتانى بمعاقة كل من محمد فوزى افندى ومحمد
شافعى البنا افندى بغرامة قدرها مائة جنيه مصرى
وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة بالنسبة لمحمد
شافعى البنا افندى لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ
هذا الحكم . فطعن المحكوم عليهما فى هذا
الحكم بطريق النقض فى ٢ يناير سنة ١٩٣٩
وقدما تقريرا بالاسباب فى نفس هذا التاريخ
المحملة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا

«من حيث ان الطعن حاز شكله القانونى
«وحيث ان مبنى وجهى الطعن . أولا

أراد أن يكاف المتهم تكليفين - رابعا - أن المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لا تشترط حصول تكليف بالنشر من الحزب الذي يدير سياسة الجريدة لرئيس تحريرها كما أشارت المحكمة إلى ذلك بل كل ما تشترطه هذه المادة هو أن يكون من الظروف المحيطة ما يقطع بأن عدم نشر الخبر يعرضه لضرر مادي أو أدبي والجريدة في هذه الدعوى هي جريدة حزب سياسي والخبر الذي نشرته متعلق بوزير في وزارة يعارضها الحزب الذي يوجه سياسة الجريدة فعدم النشر في هذه الظروف يعرض رئيس التحرير لضرر مادي أو أدبي. وبذلك تنتفى المسؤولية - خامسا - أن الذي يمكن القول به هو أن العقاب إنما يكون على نسبة المحابة إلى المجنى عليه وهذه المحابة قد قدم الدفاع الدليل الكافي عليها ومن ذلك أن الدكتور اسماعيل صديق هيكمل أخذ علاوتين استثنائيتين وليس في نقله إلى جهة أخرى أى محسوبة أو محابة .

د حيث أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقدا صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف .

د حيث أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات وأباح الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي

أن المحكمة ذكرت أن المتهمين (الطاعنين) عجزا عن إثبات واقعة القذف فلا فائدة لهما من الاحتجاج بحسن نيتهم لأن حسن النية لا يكفي وحده للاعفاء من العقاب وهذا القول من المحكمة يفيد أن الطاعنين حسنا النية الأمر الذي ينهار معه القصد الجنائي في الجريمة التي ادّينا فيها - ولكن المحكمة مع ذلك ذكرت في موضع آخر أن القصد الجنائي متوافر لديها وإدانتها على هذا الأساس ويعقب الطاعنان على ذلك بأن ما ذكرته المحكمة من ذلك يجعل حكمها متناقضا تناقضا يعيبه ويوجب نقضه . ثانيا - أن الدفاع تمسك لدى محكمة الموضوع بأن رئيس التحرير يعفى من المسؤولية بمقتضى المادة ١٩٥ من قانون العقوبات إذا ذكر في التحقيق اسم كاتب الخبر ولكن المحكمة لم تعول على هذا الدفع وقضت بالادانة بغير أن ترد عليه ردا معينا - ثالثا - أن المحكمة أخطأت تفسير المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لأن التفسير الحقيقي لها هو أن حسن النية الذي توافر عند الطاعن الأول هو في الوقت نفسه اعتقاد منه بصحة الواقعة إذ فهم هذا الطاعن من الورقة التي رآها أن الدكتور د الذي تشير إليه ، إنما هو طبيب لأن جامعة الاسكندرية لم يكن بها وقتئذ الاكلية الطب فاعتقد الطاعن صحة الواقعة لأن العنوان الذي قرأه في الورقة يتفق تماما مع اعتقاده ولا يتصور عقلا أن يكون المتهم حسن النية وتكون الواقعة في اعتقاده غير صحيحة أما ما رآته المحكمة من أن هذه المادة تشترط بجانب حسن النية أن يثبت المتهم صحة الواقعة فإنه تفسير لا يتفق مع مدلولها مادام حسن النية يستلزم دواما اعتقاد المتهم بصحة الواقعة ولا يمكن أن يكون المشرع

الصفة النيابة العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط الأول . ان يكون الطعن حاصلا بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها والثانى ان لا يتعدى الطعن اعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، والثالث ان يقوم الطاعن باثبات حقيقة كل امر اسنده الى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب . اما اذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب.

• وحيث ان القانون قد أوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لاعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تتم بالنشر في الجريدة توافر شرطين احدهما ان يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ويقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسؤوليته والآخر ان يثبت أيضا انه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر . فاذا لم يقم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسؤولية.

• وحيث ان الحكم المطعون فيه ادان الطاعنين بالمواد ٣٠٢ - ١ و ٣٠٣ - ٢ و ٣٠٧ و ١٧١ و ١٩٥ - ١ من قانون العقوبات في جريمة قذفهما بطريق النشر موظفا عموديا هو وزير المعارف محمد حسين هيكل باشا بسبب أعمال وظيفته وكان ذلك بان ألف أولهما مقالا بقصد النشر وقام الثانى بنشره في جريدة المصرى بصفته رئيس تحريرها . وأثبت الحكم واقعة

الدعوى كما حصلت لها المحكمة من التحقيقات التي اجريت فقال أن المقال موضوع المحاكمة نشر بجريدة المصرى بالعدد رقم ٢٦٩ الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٨ تحت عنوان (ابن عم الوزير) وجاء فيه « طلبت وزارة المعارف إلى وزارة المواصلات الموافقة على تعيين الدكتور اسماعيل عديق هيكل بالقسم الطبى لمصلحة السكة الحديد استاذًا بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول بالاسكندرية . والدكتور اسماعيل هيكل هو ابن عم معالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فلا ضير على ابن العم ان يتقدم رصفاه واخوانه لمثل هذا المنصب الذى له مكانته وتقديره فى المستقبل القريب فلعلها خطوة تتلوها خطوات من أجل ابن العم المحظوظ ، ثم عرض الحكم الى توافر اركان جريمة القذف فقال . أن الزكن المادى وهو اسناد أمر معين للجنى عليه لو كان صادقا لأوجب احتقاره عند أهل وطنه واضح من الخبر المنشور في الجريدة إذ نسب للجنى عليه فيه انه حابى ابن عم له فطلب تعيينه استاذًا بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول بالاسكندرية متخطيا في ذلك اقرانه ورصفاه وشفع ذلك بعبارة تهكمية في قوله (فلعلها خطوة تتلوها خطوات من أجل ابن العم المحظوظ) - وتكلم عن القصد الجنائى فقال « بانه متوفر أيضا لدى المتهمين (الطاعنين) لأن جريمة القذف ليس القصد الجنائى فيها الا علم القاذف بان ما اسنده للقذوف من شأنه لو صح ان يلحق به ضررا ماديا وادبيا ، وأن عبارة الخبر تحمل بنفسها الدليل على هذا القصد لانها من الصراحة والوضوح في نسبة المحاباة إلى الجنى عليه بحيث

على تعيينه استاذاً بكلية الطب غير صحيح لأن وزارة المعارف لا تعلم شيئاً عن هذا الطلب — وأنه مادام المتهمان قد عجزا عن إثبات واقعة القذف فلا فائدة لهما من الاحتجاج بحسن نيتهما لأن حسن النية لا يكفي وحده للاعفاء من العقاب كما تقدم بيانه بل يجب ان يقرن بصحة الواقعة — وأنه ليس للمتهمين ان يستندا إلى وقائع أخرى في قولهما بمحابة الجنى عليه لابن عمه الدكتور اسماعيل صديق هيكل وموظفين آخرين لان هذه الوقائع خارجة عن موضوع الدعوى ولم تكن محل تحقيق فيها ، وعرض الحكم أيضاً إلى مسئولية المتهمين (الطاعين) في جريمة النشر هذه ثابتة . انه طبقاً للمادة ١٩٥ من قانون العقوبات تقع المسئولية الجنائية على المتهم الأول منشاء الخبر وعلى المتهم الثاني رئيس التحرير بصفتهم فاعلين أصليين لجريمة القذف — وأنه ليس للمتهم الثاني ان يتصل من هذه المسئولية بحجة انه أرشد في أثناء التحقيق عن المتهم الأول وأنه قدم ماله من المعلومات لاثبات مسئولية وذلك لان الفقرة الثانية من المادة ١٩٥ عقوبات تشترط فوق ذلك للاعفاء من المسئولية الجنائية في هذه الحالة ان يثبت رئيس التحرير انه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر ولم يثبت للمتهم الثاني شيئاً من ذلك فهو لم يدع ان مدير الجريدة أو الحزب المسيطر على سياستها قد كلفه بنشر الخبر المشتمل على واقعة القذف هذه الغير صحيحة وأنه هدد بالايذاء إذا امتنع بل ذهب في دفاعه بالجلاسة إلى انه لم يكن في مقدوره الاطلاع على كل ما ينشر بالجريدة

يفترض علم المتهمين بمدلولها وبأنها تمس سمعة الجنى عليه المذكور واعتباره كما أن العلانية متوفرة لأن القذف حصل بواسطة النشر في جريدة المصرى اليومية وقد وزع العدد المشتمل عليه على الجمهور بغير تمييز بين الناس ، وأشار الحكم بعد ذلك إلى الاعفاء الوارد في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فقال انه يشترط لاعفاء من يقذف في حق الموظفين العموميين ان يحصل القذف بسلامة نية ولا يتعدى أعمال الوظيفة وان يثبت القاذف حقيقة كل فعل اسند إلى الموظف فلا يكفي حسن النية وحده للاعفاء من العقاب وانما يجب ان يقرن باثبات صحة الواقعة المقذوف بها — وأنه ثبت باعتراف المتهمين ان الواقعة المسندة إلى الجنى عليه غير صحيحة فقد ورد في الخبر الذى نشره في جريدة المصرى ان ابن عمه الدكتور اسماعيل صديق هيكل هو طبيب بالقسم الطبى بمصلحة السكة الحديد وان وزارة المعارف طلبت تعيينه استاذاً بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول بالاسكندرية مع ان الثابت ان الدكتور اسماعيل صديق هيكل ليس بطبيب بل هو دكتور في الاقتصاد السياسى كما ثبت ان وزارة المعارف لم تطلب تعيينه مدرسا في جامعة الاسكندرية إذ الترشيح لمراكز الاستاذية هو من شئون الجامعة لا الوزارة وقد سلم المتهمان بكذب الخبر في التصحيح الذى نشره عقب التحقيق معهما إذ جاء فيه أن الدكتور اسماعيل صديق هيكل قدم طلبا إلى المصلحة التابع هو لها يلتبس فيه تعيينه لتدريس مادة الاقتصاد السياسى لطلاب القسم الخاص بجامعة الاسكندرية وان ما نشره قبلا من أن وزارة المعارف طلبت إلى وزارة المواصلات الموافقة

لكثرة الرسائل التي ترد اليها من مندوبيها العديدين.

وحيث انه يبين من كل ما تقدم ان الحكم المطعون فيه اثبت على الطاعنين توافر العناصر القانونية للجريمة التي ادانها فيها وبين القصد الجنائي في جريمة القذف على وجه الصحيح قانونا ولم يتحدث عن سلامة النية الا في مقام التدليل على اعتبار ما وقع من الطاعنين طعنا معاقبا عليه قانونا إذ قال ان عجزهما عن اثبات صحة المطاعن التي نشرها في حق المجنى عليه يكفي لا نزال العقاب بهما حتى مع ثبوت سلامة نيتيهما وقوله هذا شديد لا يصح معه الادعاء بوجود تناقض في الحكم لأن القصد الجنائي في جريمة القذف لا ينفى سلامة نية القاذف واعتقاده صحة الواقعة التي اسندها الى المقدوف في حقه.

وقد طبق الحكم المادة ١٩٥ عقوبات تطبيقا صحيحا حيث قال : ان الطاعن الثاني وان ارشد عن كاتب المقال الا انه لم يثبت انه لو كان امتنع عن نشر هذا المقال لعرض نفسه لخسارة أو ضرر جسيمين وهو لم يدع أن مدير الجريدة أو الحزب المسيطر على سياستها قد كلفه نشر المقال بل ذهب في دفاعه بالجلسة الى أنه لم يكن في مقدوره الاطلاع على كل ما ينشر بالجريدة لكثرة الرسائل التي ترد اليها من مندوبيها العديدين — لأن الواقع أن إعفاء رئيس التحرير من المسؤولية ليس بالأمر المفترض فاذا لم يقوم رئيس التحرير باثبات العوامل التي أكرهته على نشر المقال المتضمن الطعن المعاقب عليه قانونا فلا يصح له أن يدعى أن من واجب المحكمة مراعاة الظروف التي نشر فيها المقال لتستبين منها هذه

العوامل لأن تلك الظروف كما بينت في وجه الطعن — لاتدل حتما على ما يريد الطاعنان الاستشهاد بها عليه . أما ما يدعيانه أخيرا من أنهما قدما الدليل على صحة محاباة المجنى عليه لقريبه فردود بما ذهب اليه الحكم من أنهما قدما للحاكمية عن واقعة قذف معينة وانهما عجزا عن إثبات صحتها وأن هذا موجب لعقابهما بدون اعتداد بالوقائع الجديدة التي أقجماها في الدعوى أثناء نظرها ولم تكن واردة بالمقال موضوع المحاكمة .

وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد فوزى افندى المحرر بجريدة المصرى ومحمد شافى البنا افندى رئيس تحرير المصرى ضد النيابة رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق)

٥٦

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

١ - نقض . حكم . عقوبة بأقل من الحد الأدنى
٢ - قذف . موظف عام . بسوء نية . العقاب واجب ولو صحت الوقائع

المبادئ القانونية

(١) إذا نزلت المحكمة عن الحد الأدنى للعقوبة نقض الحكم وحكم بالحد الأدنى كما اذا نزلت عن الحكم بغرامة خمسين جنيتها في المادة ٢٦٢ فقرة ثالثة عقوبات الخاصة — بالقذف في حق الموظف

(٢) قول الدفاع عن المتهم أمام محكمة النقض والابرام انه أثبت صحة الوقائع المنسوبة الى المجنى عليه وبذلك تنتفى الجريمة لأن المجنى عليه موظف عام ويجوز اثبات

وقائع القذف المنسوبة اليه وانه يستفيد من الطعن المرفوع من النيابة العمومية وان لم يطعن هو في الحكم قول مردود بانه يشترط قانونا لابطاح الطعن في حق الموظفين ان يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وبخدمة المصلحة العامة فاذا كان القاذف سىء النية ولا يقصد من طعنه الا شفاء ضغائن واحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع التى اسندها الى الموظف وتجب ادانته ولو استطاع اثبات ما قذف به ومن باب اولى اذا كان عاجز عن هذا الاثبات أمام محكمة الموضوع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

وحيث ان الطعن حاز شكله القانونى .

وحيث ان محصل الطعن المرفوع من النيابة العامة أن محكمة الموضوع أخطأت في قضائها على المتهم بغرامة الف قرش لأن المادة ٢٦٢ عقوبات التى طبقتها على الواقعة الثابتة بالحكم تنص على معاقبة القاذف بالحبس أو الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيتها . واذا وقع القذف في حق موظف عام لا تقل الغرامة عن خمسين جنيتها . وبذلك تكون المحكمة قد نزلت عن الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليه قانونا وهو في هذه الحالة خمسون جنيتها .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أثبت على المتهم أنه قذف علنا في حق حسن افندى عادلى مهندس الانارة بمجلس بلدي

المنصورة بأن كتب مقالا ونشره بجريدة التوفيق في العدد ٧٨٥ تحت عنوان قرارات قومسيون بلدي المنصورة وتعليقاتنا عليها . أسند فيه الى المهندس أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قد كر في ذلك المقال أنه سرق تيار النور واستخدم أدوات المجلس في شئونه الخاصة وأن أعماله مجموعة جرائم أثبت التحقيق صحتها . وعاقبته المحكمة طبقا للمادتين ١٤٨ و ٢٦١ عقوبات بتغريمه الف قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مليا واحدا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية .

ومن حيث ان العقوبة المقررة لجريمة القذف التى أدين فيها الطاعن هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط (مادة ٢٦٢/٣ عقوبات)

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الحكم إذ قضى بتغريم المتهم الف قرش على الواقعة التى أثبتنا عليه وهى القذف علنا في حق موظف عام بسبب أداء وظيفته قد أخطأ في تطبيق القانون ولذلك يتعين نقضه والحكم بتغريم المتهم خمسين جنيتها وهو الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها قانونا .

ومن حيث ان الدفاع عن المتهم قرر بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة أن الحكم المطعون فيه أثبت صحة الوقائع المنسوبة إلى المجنى عليه وبذلك تنفى الجريمة على أساس أن المجنى عليه موظف عام وأنه يجوز قانونا إثبات وقائع القذف المنسوبة اليه وقال انه وإن لم يرفع طعنا عن الحكم

الأدلة على عدم صحة تلك الوقائع ومن ثم يكون ما ادعاه المتهم بالجلسة غير صحيح ،
(طعن النيابة ضد على افندى حمدى رقم ١٢١٥ سنة ١٩٢٩)

٥٧

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

اختلاس . سرقة تسليم الشيء الى المختلس . محترفون
بنقل الاشياء والعربات وغيرها رأى انسان آخر مكلف بنقل
اشياء .

المبدأ القانونى

تسليم الشيء الى محتلسه ينفى ركن
الاختلاس وهو ركن أساسى فى جريمة
السرقه واختلاس الشيء بعد تسليمه على
أساس الوكالة يعد خيانة أمانة ، الا أن
القانون قد خالف أحكام السرقه بأن أدمج
فيها فعل الاختلاس الذى يحصل من المحترفين
بنقل الاشياء فى العربات أو المراكب أو
على دواب الحمل أو من أى انسان آخر مكلف
بنقل اشياء أو أحد اتباعهم اذا سلمت اليهم
الاشياء المذكورة بصفته السابقة وذلك
طبقاً للفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ عقوبات
المحكّمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمدولة قانوناً

« حيث ان الطعن حاز شكله القانونى
« وحيث ان محصل وجه الطعن أن الدفاع
عن الطاعن عرض على محكمة الموضوع أن
الوصف الحقيقى للتهمة المنسوبة اليه يجب أن يكون
خيانة أمانة لاسرقه ، لأن الطاعن كان موكلاً اليه
من جانب مصلحة فؤاد استلام الفحم الوارد لها

الا انه يستفيد من الطعن المرفوع من النيابة العامة
« وحيث انه يشترط قانوناً لابطاح الطعن
المتضمن للقذف فى حق الموظفين أن يكون
صادراً عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع
القذف ولخدمة المصلحة العامة فاذا كان القاذف
سوء النية ولا يقصد من طعنه الا شفاء ضغائن
واحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع
التي أسندها الى الموظف وتجب ادانته حتى ولو
استطاع اثبات ما قذف به

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون
فيه يبين انه اثبت ان المتهم كان سوء القصد فيما
نشر لانه لم يقصد بطعنه خدمة عامة وانما قصد
ارضاء شهرة شخصية للنيل من شرف المجنى عليه
وهذا الذى اثبته الحكم كاف فى اعتبار ما وقع
من المتهم قذفاً معاقباً عليه حتى مع افتراض انه
اثبت صحة الوقائع التى نسبها الى المجنى عليه

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الحكم
المطعون فيه عرض لوقائع القذف واثبت عدم
صحتها اذ قال « ان المقال الذى نشره المتهم تضمن
طعناً بذينا من شأنه أن يسىء الى سمعة الموظف
وكرامته ويحط من قدره ويدعو الى احتقاره فى
نظر الناس كافة وقد أبيع للطاعن أن يثبت ما قذف
به فلم يتقدم بشئ يمكن أن يؤيد شيئاً مما ادعاه
ولو كان شخصاً يتحرى المصلحة العامة وكان
على دعواه بأنه كثيراً ما يذهب للبلدية
ويسمع عن تحقيقاتها فما كان أسهل عليه من أن
يكلف نفسه السؤال عن نتيجة تلك التحقيقات
فى التهم التى افترض فى مقاله انه مقطوع بصحتها
ونسب الى التحقيق ما هو برىء منه ثم بين الحكم

من عربات السكة الحديدية بمحطة حلوان وانه هو الذي تسلم البوليصة من المصلحة وسلمها لمحطة السكة الحديدية واستلم الفحم وبهذا التسليم نقلت الحيازة الى الطاعن فأصبح مسئولاً من وقت نقل الفحم من المحطة الى وقت وصوله للمصلحة . وان وضع اليد على المنقول بصفة أمانة مؤقتة يمحو جريمة السرقة إذا حصل التصرف فيه وتحل محل هذه الجريمة جريمة خيانة الأمانة التي لا تتم الا بضيايع الوديعة وحالة الطاعن ان صحت شروع في تبديد لم يتم فلا عقاب قانوناً . وحيث ان الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه وأدان الطاعن فيها هي : أن حامد أفندي عبد الباري مهندس مصلحة فؤاد بحلوان لاحظ أن الفحم الذي يستهلك لا يتناسب مع الذي يرد فاراد المراقبة ولما ورد الفحم كلف المتهم بنقله من عربات السكة الحديدية بمحطة حلوان الى المصلحة وراقبه عن بعد فوجد سيارة تحمل فحمًا مع أن ما يحمل هذا الفحم عربات جر (كارو) ثم راقب السيارة حتى خرجت من المحطة وسارت متجهة الى طريق مصر وترك كل الطرق التي توصل الى المصلحة وبعد أن قربت من حمامات حلوان حيث تتجه الى الطريق الذي يوصل للبحر ومنها لمصر ضبطها وكان بها السائق والمتهم والشغال ، وضبط بها أربعة أطنان ونصف من الفحم ثمنه ٢٥ جنيهاً .

وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي استند اليها في صحة هذه الواقعة قضى على الطاعن بالعقوبة طبقاً للمادة ٨/٣١٧ عقوبات .

ومن حيث ان ما يقوله الطاعن في وجه الطعن بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي الذي

وقع منه صحيح لان تسليم الشيء الى محتله ينفي ركن الاختلاس وهو ركن أساسي في جريمة السرقة ولان اختلاس الشيء بعد تسليمه على أساس الوكالة يعد خيانة أمانة . الا ان القانون قد خالف أحكام السرقة بان ادمج فيها فعل الاختلاس الذي يحصل من المخترفين بنقل الاشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أي إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحداث تابعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة وذلك طبقاً للفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ عقوبات .

ومن حيث انه مادام القانون نفسه هو الذي أعطى فعل الاختلاس الذي يقع من المخترفين بالنقل حكم السرقة في الحدود الواردة في الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ عقوبات المذكورة استثناء من القواعد العامة فلا حق للطاعن في اثاره هذا الجدل بشأن وصف الفعل الذي وقع منه ويكون الحكم اذ قضى بإدائته على أساس أن هذا الفعل سرقة في حدود هذا النص القانوني قد أصاب ولم يخطئ في شيء ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن مناع احمد عبد الجيد ضد النيابة رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٣٩ ق)

٥٨

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

نقض . لا يقبل الا في حكم نهائي انتهت به الخصومة . نزاع في الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية مسائله مستثناة المبدأ القانوني

الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية فلا يصح سلوكه الا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق

٥٩

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

حكم . نسيب . رد وبطلان مدنى . اعتماد الحكم
الجناى اجمالا على اسباب الحكم المدنى . عدم وحدة جميع
النصر . نقض

المبادئ القانونية

(١) اذا قال الحكم الابتدائى المؤيد
لاسبابه بالحكم المطعون فيه عند ما عرض
ليان الأدلة التى تثبت التزوير ، انه ثبت
من التحقيق الذى أجرته المحكمة المدنية
تزوير المخالصتين وحكم بردهما وبطلانهما
وأنة يبين من التحقيقات التى أجرتها النيابة
صحة هذه الواقعة ، واعتمد على ذلك بصفة
أساسية فى إدانة الطاعنين من غير أن يبين
مؤدى هذه التحقيقات سواء ما أجرته
المحكمة المدنية والنيابة فهذا التجهيل من شأنه
ان يجعل الحكم غير مسبب وينقضه

(٢) ما يشير اليه الحكم بعد ذلك
إجمالا من أسباب الحكم المدنى فى القضية
المدنية وقوله انه يأخذ بها لا يعتبر تسليبا
للحكم الجنائى لانه ان صح ان للحكمة
أن تأخذ فى حكمها بأسباب حكم آخر الا
أن ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم
الآخر صادرا بين الخصوم انفسهم والنزاع
المدنى لم يتناول جميع المتهمين

(٣) الطاعن الذى لم يقدم اسبابا
لطعنه يستفيد من أسباب الطعن المقدمة من
الآخرين اذا وجد ارتباط بين الواقعة

الاعتيادية فى سبيل اصلاح الخطأ المدعى
به فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق كما هو
مستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون
تحقيق الجنايات الا اذا كان قد صدر فى
الدعوى حكم نهائى انتهت به الخصومة أمام
المحكمة أما قبل ذلك فيكون الخطأ المدعى
به معلقا أمره أمام محكمة الموضوع التى
يجوز لها ان تعمل على رفعه بقضائها فى
موضوع الدعوى وبهذا ينتفى وجه التظلم
بسلوك طريقه المعتاد . فاذا لم يرفع الضرر
حتى صدور الحكم النهائى فان باب الطعن
ولو بطريق النقض والابرار يفتح من
يوم صدور هذا الحكم النهائى وذلك
لاصلاح جميع الاخطاء التى وقعت فيه والتى
سبقتها وبنى عليها على السواء ، ولا يستثنى
من ذلك الا ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة
من المادة ٢٢٩ جنايات اذ أجازت الطعن
فى الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص
لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار
صدور الحكم فى الموضوع

فاذا كان الحكم المطعون فيه قضى قبل الفصل
فى دعوى التبديد بجواز اثبات تسلم الطاعن
للتبديد المبدد بالبينة فلا يجوز الطعن فيه
استقلالاً لانه لم ينة الخصومة

(طعن عبد الله محمد الدوريجى ضد النيابة وأخرى مدعية
بحق مدنى رقم ١٢٣٠ سنة ٩ ق)

ثم قضت حضوريا للأول وغيايا للثاني في ٢ مارس سنة ١٩٣٨ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين :

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٢ مارس سنة ١٩٣٨ طالبة الغاء ومعاقة المتهمين بمادتي الاتهام على التهمة المنسوبة اليهما . .

ومحكمة بني سويف الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية أتمت سماع هذه الدعوى ثم قضت حضوريا للأول وغيايا للثاني في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ عملا بمادتي الاتهام والمادة ٥٠ عقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل ووقف النفاذ .

فطن عباس أبوزيد في هذا الحكم بطريق النقض في ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ وقدم الأستاذ عبد الفتاح رجائي المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ١١ منه .

المعكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .

«حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .

«وحيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتلخص في أن الطاعن لم يسأل في تحقيق البوليس والنيابة وقد دفع بذلك أمام المحكمة ولكنها لم تلفت إليه.

«وحيث ان عدم سؤال المتهم سواء كان ذلك في تحقيق البوليس أو النيابة لا يعيب اجراءات المحكمة بفرض صحته لأن التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنايات وإذا كانت الجريمة المنسوبة للطاعن

المسندة اليه والواقعة المسندة الى الآخرين ارتباطا لا يقبل التجزئة (وكان هذا الطاعن متهما بالاشتراك في التزوير)

(طعن دوى ابراهيم الحديدي وآخرين ضد النيابة رقم ١٢١٨ سنة ٩ ق)

٦٠

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

١ - تحقيق، بوليس . نيابة . غير لازم إلا في الجنايات

٢ - قصد جنائي . تقديره . موضوعي

المبادئ القانونية

(١) عدم سؤال المتهم بمحنة في تحقيق البوليس أو النيابة لا يعيب اجراءات المحاكمة لأن التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما إلا في مواد الجنايات .

(٢) تمسك الطاعن بانعدام القصد الجنائي في التبديد المنسوب اليه أمر يرجع تقديره إلى محكمة الموضوع

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عباس أبوزيد (الطاعن) وعرفات احمد على بركات بأنهما في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ بيا . بدد الأول ذرة وبدد الثاني طماطم وقصبا موضحة بمحضر الحجز محجوزا عليها قضائيا لصالح قلم كتاب محكمة بني سويف اضارا بها حالة كونهما مالكيين لها ومسلبة اليهما على سبيل الوديعة ليقدماهما يوم البيع باعتبارهما حارسين عليها، وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات .

ومحكمة جنح بيا الجزئية سمعت هذه الدعوى

جنة فلا محل لشكواه من هذه الناحية .

وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في ان الطاعن سدد جزءا من الدين المحجوز من أجله والباقي حصل الاتفاق على تقسيطه فيكون القصد الجنائي منعما ولهذا قضت محكمة اول درجة ببراءته لكن المحكمة الاستئنافية أدانته قائلة انه مع تقسيط الدين يظل الحجز قائما وقتها ان الطاعن لم يكن هو المدين بل المدين هو المؤجر له الأرض التي حجز على زراعتها وعين حارسا عليها . وحيث ان كل ما جاء في هذا الوجه نقاش موضوعي لتعلقه بعدم توافر القصد الجنائي بسبب تقسيط الدين وهو على هذا الأساس يرجع الأمر فيه لسلطان محكمة الموضوع وقد قالت كتبها بتوافر هذا القصد للدلالة التي اوردتها بحكمها فلا محل لاثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عباس أبو زيد ضد النيابة رقم ١٢١٧ سنة ١٩٣٩ ق)

٦١

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

١ — معارضة . حكم غيابي ، عدم حضور المعارض . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . اعتماد على أسباب موضوعية . حضور المحامي في جلسة سابقة دون المتهم .

٢ — نقض . موجه الى حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولكن أوجه الطعن منصبة على أسباب الحكم الاستثنائي الغيابي الموضوعية . رفض الطعن .

المبادئ القانونية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه يبيضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولكنه اعتمد على أسباب الحكم الغيابي في الموضوع

فالحكم لا يخرج عن اعتبار معارضة الطاعن كأنها لم تكن بناء على عدم حضوره ولا يؤثر فيه اعتماده على أسباب موضوعية إذ لا علاقة لذلك بقضاء المحكمة الوارد بنص الحكم والذي يكفي لتسويغه ما جاء بالحكم نفسه من عدم حضور الطاعن

(٢) حضور المحامي في جلسة سابقة عن المتهم الذي لم يحضر لمرضه لتقديم شهادة بذلك لا يقوم مقام حضور المتهم حتى يمكن القول بأنه كان على المحكمة القضاء في موضوع المعارضة في الجلسة الثانية التي لم يحضر فيها الطاعن أيضا .

(٣) اذا كان تقرير الطعن منصبا على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكن أوجه الطعن منصبة على أسباب الحكم الاستثنائي الغيابي ولا تتناول ما قضى به حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن فلا سبيل الى النظر في أسباب هذا الحكم الغيابي لأنه لم يتناوله طعن ، وسلامة الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن تحول دون النظر في أوجه الطعن الموجهة الى أسباب الحكم الغيابي .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث ان الطعن صحيح شكلا

« وحيث ان الطعن يتحصل في ان محكمة الموضوع قضت بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه مع أن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة خال من الاسباب وكذلك الحكم الابتدائي الغيابي.

« وحيث ان الواقع في هذه الدعوى هو ان الطاعن قضى عليه ابتدائيا بالحبس شهرا فاستأنف الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غاييا بالتأييد بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ فعارض في هذا الحكم وفي جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المحددة لنظر المعارضة لم يحضر الطاعن وحضر عنه محام طلب التأجيل لمرضه فاجابته المحكمة لطلبه وأجلت القضية لجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وكلفت النيابة اعلانه وفي الجلسة المحددة لم يحضر المعارض فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على عدم حضور المعارض (الطاعن) ولكنها ضمننت اسباب حكمها انها تأخذ بأسباب الحكم الغيابي.

« وحيث انه يبين مما ذكر ان قضاء المحكمة الاستئنافية الاخير هو الحكم باعتبار معارضة الطاعن كأنها لم تكن بناء على عدم حضوره ولا يؤثر في ذلك ما أشار اليه الحكم في اسبابه من الاخذ باسباب الحكم المعارض فيه لأن هذا الاعتبار لا علاقة له بقضاء المحكمة الوارد بنص الحكم والذي يكفي لتسويغه ما جاء بالحكم نفسه من عدم حضور الطاعن بجلسة المعارضة

« ومن حيث ان المعارض (الطاعن) قضى عليه غاييا بالحبس في اللجنة المسندة اليه وكان ذلك يقتضى حضوره شخصيا بجلسة المعارضة ولا يقوم حضور محام عنه في الجلسة الاولى

للمعارضة مقام حضوره هو حتى يمكن القول بأنه كان على المحكمة القضاء في موضوع المعارضة في الجلسة الثانية التي لم يحضر فيها الطاعن أيضا « وحيث ان تقرير الطعن منصب على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكن أوجه الطعن منصبة على اسباب الحكم الاستئنافية الغيابي ولا تتناول ما قضى به حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولا سبيل إلى النظر في أسباب هذا الحكم الغيابي الذي لا يمكن أن يتناوله الطعن.

« وحيث انه مادام لم يكن للطاعن مأخذ على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فان سلامة هذا الحكم تحول دون النظر في أوجه الطعن الموجهة إلى أسباب الحكم الغيابي ولذا يتعين القضاء برفض الطعن موضوعا.

(طعن عبد المعطي محمد الجبروتى ضد النيابة رقم ١٢١١ سنة ٩ ق)

٢٢

٢٩ مايو سنة ١٩٣٩

- ١ — تقرير تلخيص . من يضعه من القضاة
- ٢ — إثبات ربا فاحش . قرآن . جوازها . قرض . بيع
- ٣ — جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا . أركانها . سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة

المبادئ القانونية

(١) يوجب القانون ان يتلو أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية بالجلسة تقريراً بما حوته أوراق الدعوى (المادة ١٨٥ ت ج) (١)

(١) مادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات « يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم والاستئناف تقريراً عن القضية وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأى في الدعوى من نواضع التقرير أوبقية الأعضاء أقوال المستأنف »

وهذا وإن كان يقتضى حتما أن يطلع هذا العضو على ملف الدعوى ويلم بكل ما فيه، لا يقتضى بالضرورة أن يكون هو بشخصه الذى حرر عبارات التقرير . فإذا كان وهو يطلع على الدعوى قد وجد فيها تقريرا وضعه زميل له فالقاه مستوفيا لكل ما يجب أن يتضمنه التقرير فلا حرج عليه قانونا أن يتخذ هذا التقرير كأنه من وضعه وأن يتلوه بالجلسة على هذا الاعتبار

(٢) يجوز في جريمة الربا الفاحش التعويل على القرائن لأنها من طرق الإثبات الجائزة قانونا بل هي أيسر هذه الطرق في المواد الجنائية واعظمها شيوعا

(٣) القول بأن العقد هو عقد بيع بضاعة وليس قرضا ليس وجها للطعن بالنقض إذا ردت المحكمة الموضوعية على ذلك بأن السند سند قرض وأنها لا تأخذ بأقوال المتهم وشهوده وأوردت الأدلة المؤيدة لوجهة نظرها .

(٤) جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا تتم باقراض الجاني قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين . وكل تجديد للدين من تقاضى فوائد ربوية يعتبر عملية ربوية مستقلة تحسب في ركن العادة (٥) الواجب النظر اليه في تعرف مضي المدة المبسطة للدعوى العمومية في حالة تعدد المجنى عليهم بقروض مختلفة هو ما اذا كان قد مضى أكثر من ثلاث سنوات بين

تاريخ آخر معاملة للمجنى عليه الأول مع المتهم وتاريخ المعاملة التالية للمجنى عليه الذى يليه وهكذا، وكذلك بين تاريخ آخر معاملة للمجنى عليه الأخير وتاريخ رفع الدعوى لحسبان تلك المدة مستقلة بين تاريخ آخر معاملة لكل مجنى عليه على حدة وتاريخ بلاغه، وذلك أن الركن المميز للجريمة هو ركن الاعتياذ أى تكرار الاقراض بربا فاحش ذلك التكرار الذى يجعل الواقعة معاقبا عليها على أساس أنها تتكون من جملة أفعال لو أخذ كل منها منفردا لكان غير معاقب عليه . وقد جرى قضاء محكمة النقض في الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتياذ بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات . سواء أكانت تلك الوقائع تخص مجنيا عليه واحدا أم أكثر من واحد

الوقائع

أقامت النيابة الدعوى على الطاعن المذكور متهمة إياه بأنه في المدة ما بين سنة ١٩٢٧ و ١٩٣٥ بدائرة بندر المنصورة . اعتاد على اقراض نقود بفوائد ربوية تزيد عن الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليه قانونا وذلك بان اقترض سليمان الحديدي مبلغ ٧٠ جنيا بفائدة ٢٠ ٪ . ومبلغ ٥٠ جنيا بفائدة ١٦ ٪ . ومبالغ أخرى مبيتة بالمحضر بفوائد تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ . وأقرض اسماعيل اسماعيل بدوى مبلغ ٥٥ جنيا بفائدة ٢٢ ٪ . سنويا كما أقرض محمد محمد

أجلت لها القضية سمعت المحكمة الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني
« وحيث ان مبنى أوجه الطعن التي تضمنها التقرير المقدم من الطاعن بقلم الكتاب في ٩ مارس سنة ١٩٣٩ (أولا) ان تقرير التلخيص الذي تلى بجلطة المحاكمة الاستئنافية لم يكن من عمل القاضى الذى تلاه ولا من عمل أحد أعضاء الهيئة التى نظرت القضية ولكنه من عمل قاض آخر تابع للدائرة التى أجلت الدعوى ولم تفصل فيها وهذا يخالف المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات التى يستلزم نصها أن يكون التقرير من وضع أحد القضاة المنوط بهم الحكم (وثانيا) ان المحكمة أخذت فى ادانة الطاعن . باضعف انواع الاثبات وهى القرائن ولهذا جاء حكمها مطولا بسبب مناقشتها للقرائن التى أوردتها على أنها مع ذلك قد أخطأت ووقعت فى غلطة شاعت فى كل وقائع الحكم لانها قررت فى كل واقعة أن الدين نشأ عن سيدين الأول ثمن بضائع من محل تجارة المتهم والثانى نقد وان المعاملة اشتبكت واختلطت معا فانتجت سندات موحدة عن النوعين وهى التى جعلتها المحكمة موضوع دراستها ولما كانت الجريمة موضوع المحاكمة هى الاقراض برىا فاحش ومن غير الجائز تحميلها على ائتمان المبيعات اذا تأجلت وكانت عن معاملات صحيحة وجدية فمن الخطأ استخلاص واقعة الربا بعملية حساية . من مبلغ من هذا القليل . وكان الواجب استخلاص

البحيرى مبلغ عشرين جنيا على دفعتين بفائدة قدرها ٢٠ ٪ سنويا وقدمته النيابة الى محكمة جنح بندر المنصورة الجزئية لمعاقبته بالمادة ٣/٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧ عملا بمادة الاتهام — بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وقدرت له عشرين جنيا كفالة لايقاف التنفيذ .

استأنف المتهم هذا الحكم فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٧

ولدى نظر الدعوى استئنافيا امام محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية . دفع الحاضر مع المتهم فرعيا بسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بمضى المدة للأسباب المبينة فى محضر الجلسة

واتمت المحكمة سماع الدعوى ، عن الدفع والموضوع ثم حكمت حضوريا بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ — بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى ثلاثة شهور حبسا مع الشغل . وذكرت المحكمة فى أسباب حكمها أن الدفع على غير أساس للأسباب التى أوردتها .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٩ وقدم حضرا وهيب دوس بك وغبريال سعد بك المحامين عنه تقريرين بأسباب الطعن فى ١١ و ٩ من مارس سنة ١٩٣٩

وبجلسة اليوم (٢٩ مايو سنة ١٩٣٩) التى

هذا التقرير كانه من وضعه وأن يتلوه بالجلسة على هذا الاعتبار .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان محمد شفيق افندي القاضى أحد أعضاء الهيئة التى قضت استئنافا فى الدعوى تلا تقرير التلخيص فى هذا مايفيد انه اطلع على أوراق الدعوى وتلا التقرير المتضمن ماحوته تلك الأوراق . ومع التسليم جدلا بان التقرير الذى تلاه لم يكن من وضعه هو فانه يكفى أن يكون قد اتره واتخذ لنفسه بدلا من أن يحضر بيده تقريراً آخر مطابقاً له

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أفاض فى بيان الواقعة الجنائية التى أدان الطاعن فيها والأدلة التى استند اليها فى ثبوت هذه الواقعة والتى تسوغ مارتبه عليها فليس للطاعن أن يعيب على المحكمة التى أصدرته انها عولت فيه على أضعف طرق الإثبات مادامت القرائن التى يعنى عليها الاستدلال بها من طرق الإثبات الجائزة قانوناً بل هى أيسر هذه الطرق فى المواد الجنائية وأعظمها شيوعاً أما ما يدعيه الطاعن من أن المحكمة أخطأت اذ اعتبرت قرضاً ما هو فى الواقع ثمن لبضاعة فردود بان الحكم بعد ان بين الواقعة استخلص منها وجود القروض التى جعل منها أساساً صالحاً لقضائه على ان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن أقرض اسماعيل اسماعيل بدوى قرضين ربويين بمقتضى سنديين اولهما مؤرخ فى ٢ يوليه سنة ٩٣٢ والثانى ثبت تحريره فى أوائل سنة ٩٣٣ ومنذ كوربهما صراحة ان سبب الدين هو الاقراض ولم تصدق المحكمة الطاعن وشهوده فيما قالوا به على خلاف التاب بالسنديين من - أن سبب المديونية هو ثمن بذرة واقشة ، وقد أوردت المحكمة الأدلة

كل نوع من الدينين وحده وتحديد ما يخصه من مقابل التأخير فما كان عن القرض اعتبر فائدة وما كان عن البضاعة اعتبر ربحاً ، وفضلاً عن هذا فان الحساب الذى قامت به المحكمة وقع فيه ما يقطع باستحالة الاعتماد عليه لانها قالت مثلاً فى واقعة اسماعيل اسماعيل البدوى ان الطاعن أقرضه اصلاً ٥٥ جنيهاً بقائدة ٤٤١ قرشاً عن المدة من ٢ يوليه سنة ٩٣٢ الى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ وان هذا يكون بواقع ٢١ وثلاث ٠/٠ تقريباً وليس العهد بالمرأى أن يضع فائدة من هذا النوع المركب تركيبين غريبين وقالت المحكمة أيضاً أن المدين سدد من هذا الدين ١٤٧٤ قرشاً وأن باقى الدين تحرر به سند فى أوائل سنة ١٩٣٢ . وحساب الفوائد الذى يصلح أن يكون أساساً للدانة فى جريمة لا يمكن أن يعتمد على القول بان بدء سريان تلك الفوائد فى أوائل سنة كذا . ويضيف الطاعن الى ما تقدم أن المحكمة سارت على هذا النمط فى باقى الوقائع التى ذكرتها فى الحكم وان هذه الوقائع سقط الحق فى رفع الدعوى بشأنها بسبب مضي المدة حسبما فصله فى دفاعه أمام المحكمة

« وحيث ان القانون يوجب أن يتلو أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية بالجلسة تقريراً بما حوته أوراق الدعوى . وهذا وان كان يقتضى حتماً أن يطلع هذا العضو على ملف الدعوى ويطلع بكل ما فيه الا انه لا يقتضى بالضرورة أن يكون هو بشخصه الذى حرر عبارات التقرير فاذا كان وهو يطلع على الدعوى قد وجد فيها تقريراً وضعه زميل له فالفاه مستوفياً لكل ما يجب أن يتضمنه التقرير فلا حرج عليه قانوناً فى أن يتخذ

المؤيدة لوجهة النظر التي ارتأتها ، ثم قالت ، أن اسماعيل قرر أن المتهم (الطاعن) أقرضه خمسة وخمسين جنيها بفائدة مقدارها ٤١ قرشا عن المدة من ٢ يولييه سنة ١٩٣٢ إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ اعنى بواقع ٢١ ١/٢ . تقريبا بعد أن كان المتهم يريد احتساب الفوائد بواقع خمسماية قرش للدين كله ولذا فقد تحرر السند الاول بمبلغ ٥٩٤١ قرشا ونظرا لأنه لم يسدد من ذلك سوى ١٤٧٤ قرشا فقد استنزل الدائن هذا المبلغ على ظهر السند وكتب بالباقي سندا جديدا في اوائل سنة ١٩٣٣ و اضاف اليه فوائد بواقع ١٥ . / . فبلغت الجلة ٥١٣٧ قرشا ولقد اعطاه المتهم السند الاول عند تحرير الثاني كما اعطاه الثاني عند سداد قيمته واستخلصت المحكمة من ذلك أن معاملة المتهم مع اسماعيل اسماعيل بدوى تكون قرضين ربويين اولهما في ٢ يولييه سنة ١٩٣٢ أى قبل بدء التحقيق في الجريمة بمدة تقل عن ثلاث سنوات بواقع ٢١ ١/٢ . / . تقريبا والثاني في سنة ١٩٣٣ بواقع ٢٠ . / . لأن الخمسة عشر في المائة المتقدمة انما كانت عن تسعة اشهر من أويناير سنة ١٩٣٣ لغاية أول اكتوبر سنة ١٩٣٣ كما هو ثابت من السند الثاني . وبهذا الذى اثبته الحكم بالنسبة لواحد من المقترضين مايكفى لتبرير ادانة الطاعن . لان جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا تتم باقراض الجاني قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين ، وكل تجديد للدين مع تقاضى فوائد ربوية يعتبر عملية ربوية مستقلة تحتسب في ركن العادة . وذلك كله متوافر فيما اثبته الحكم على النحو المتقدم . ومتى كان الامر كذلك كانت مجادلة الطاعن بشأن باقى القروض عقيمة . وأما ما يبيده الطاعن من اعتراض على تقدير النسبة

المثوية للفوائد الربوية فمع انه من لب الموضوع الذى لاشأن لمحكمة النقض به ، فهو مدفوع بإمكان اتفاق طرفى العقد على اية قيمة ارتضاها . وكذلك الحال بالنسبة لما ذكره الحكم من أن بدء القرض الثانى كان في أوائل سنة ١٩٣٣ فان الحكم بعد أن ذكر ذلك اثبت أن هذا القرض كان من اول يناير سنة ١٩٣٣ ، وبهذا يكون يوم حصوله محدد فى الحكم ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم من هذه الناحية غير صحيح . واما ما يثيره الطاعن اخيرا من انه دفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة القانونية بالنسبة للقروض الربوية فان الحكم المطعون فيه قد رد عليه وفنده بما يسوغ رفضه اذ قال . أن الدفاع تمسك بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بمضى اكثر من ثلاث سنوات بين سنة ١٩٢٩ او سنة ١٩٣٠ التى قال بانها تاريخ آخر معاملة مع سليمان سليمان الحديدي وسنة ١٩٣٥ وهو تاريخ البلاغ المقدم منه ومضى اكثر من تلك المدة بين تواريخ جميع السندات التى قدمها محمد محمد البحيرى وتاريخ البلاغ المقدم منه ، ولكن هذا مردود لأن الواجب النظر اليه في تعرف مضى المدة المستقلة للدعوى العمومية في حالة تعدد المجنى عليهم بقروض مختلفة هو ما اذا كان قد مضى اكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ آخر معاملة للمجنى عليه الاول مع المتهم وتاريخ المعاملة التالية للمجنى عليه الذى يليه وهكذا وكذلك بين تاريخ آخر معاملة للمجنى عليه الأخير وتاريخ رفع الدعوى لاحتساب تلك المدة مستقلة بين تاريخ آخر معاملة لكل مجنى عليه على حدة وتاريخ بلاغه وذلك لأن الركن المميز للجريمة هو ركن الاعتياد أى تكرار الاقراض بربا فاحش ذلك التكرار الذى يجعل

الواقعة معاقبا عليها على اساس انها تتكون من جملة افعال لو اخذ كل منها منفردا لكان غير معاقب عليه وعلى هذا النظر الصحيح بين الحكم تواريخ المعاملات التي استند اليها في عدم الاخذ بما تمسك به الدفاع . ومحكمة النقض تقر هذا النظر وقد جرى قضاؤها في الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتقاد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى اورفعها مدة ثلاث سنوات وذلك سواء اكانت تلك الوقائع خاصة بمجنى عليه واحد او اكثر .

« وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالتقرير الثاني المقدم منه في ١١ مارس سنة ١٩٣٩ أن محكمة أول درجة التي اخذ الحكم المطعون فيه باسباب حكمها ذكرت انها في غير حاجة الى اقوال الشهود مكتفية بالقرائن التي اوردتها . وبالرجوع الى هذه القرائن يتبين انها عبارة عن مسودات وسندات مبين على ظهرها استئزال مبالغ مقدمة من المجنى عليهم وقالت المحكمة انه باستئزال هذه المبالغ وبإضافة القوائد بواقع ١٥ ٪ في بعضها و ٢٠ ٪ في البعض الآخر يتضح أن النتيجة تعزز اقوال المجنى عليهم وقد دفع الطاعن بان هذه النتيجة تكون صحيحة اذا كان استئزال هذه المبالغ صادرا منه وانكر استئزالها وانها بخطه وقررانها من عمل المجنى عليهم مما يقتضى أن العملية الحشائية لا تؤدي إلى صحة ما يقولون به ويترتب عليه سقوط القرائن التي اعتمدت المحكمة عليها . ومسح هذا فان كاتبا المحكمتين لم ترد على هذا الدفاع مع ان هذه القرائن هي الدليل الوحيد في القضية ومع ان هذا النوع

من الأدلة هو أضعفها . ولقد قرر الطاعن في التحقيق وبالجلسة ان الخصم الذي على ظهر السند الأول غير صحيح وقرر بأن مبلغ ٧٤ ٪ قرشا بخطه ولكن خصم الألف قرش ليس بخطه ولم يرد الحكم على هذا واعتبر الألف قرش بخطه مع انه لو استبعدا لما صحت القرينة . كذلك مبلغ ٢٨٥ قرشا قال عنه محمد محمد البحيري أنه مضاف بخط الطاعن وانكر الطاعن ذلك بالتحقيقات ولم يحقق دفاعه هذا مع أنه لو صح لما صحت القرينة ويعلق الطاعن على ذلك ان فيه إخلالا بحق دفاعه يستوجب نقض الحكم .

« وحيث ان كل ما ينهه الطاعن بهذا الوجه متعلق بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الاثبات فيها وهذا كله من سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به . فاذا اعتبرت تلك المحكمة - اعتمادا على أقوال المجنى عليه المؤيدة بالعملية الحشائية - ان الخصم حصل بمعرفة المتهم (الطاعن) لا بمعرفة المجنى عليه فان قولها هذا لا معقب عليه وفيه الرد الدال على عدم أخذها بما أدلى به المتهم من الدفاع .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا

(طعن فؤاد خوري ضد النيابة رقم ١٠٣١ سنة ٩ ق)

٦٣

٢٩ مايو سنة ١٩٣٩

نصب . اتخاذ صفة كاذبة . لا يشترط فيه الطارق الاحتمالية

المبدأ القانوني

اتخاذ صفة الوكالة كذبا لسلب مال الغير

هو اتخاذ صفة غير صحيحة مما يعده القانون وسيلة مستقلة من وسائل النصب تتحقق بها الجريمة ولو لم يتخذ الجاني شيئا من الطرق الاحتمالية . فاذا انتحل المتهم لنفسه صفة الوكالة عن حماة المجنى عليها للحصول على حليها ولم يحصل على الحلى إلا باتخاذ هذه الصفة الكاذبة كان في هذا ما يكفي لتوافر جريمة النصب

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .

« من حيث ان الطعن صحيح شكلا .

« وحيث ان الوجه الثلاثة الاولى من أوجه الطعن تحصل في ان محكمة الموضوع لم تبين الطرق الاحتمالية التي استعملها الطاعن اذ جريمة النصب لا تتكون بمجرد الأقوال الكاذبة مهما بالغ القائل في تأكيد صحتها . وقد اعتبرت المحكمة اتخاذ الطاعن صفة موظف وإبداء الرغبة في الزواج غرضا يؤدي للاحتيال مع انه لا يدخل إلا في باب الكذب لأن الطاعن لم يتخذ أى إجراء مادي خارجي لتأييد هذه الادعاءات ولا تصل هذه الاكاذيب إلى درجة الأساليب الاحتمالية . وفضلا عن ذلك فان المحكمة لم تبين رابطة السببية التي أدت بالمجنى عليها إلى تسليم الطاعن المصوغات

« وحيث ان اتخاذ صفة الوكالة كذبا لسلب مال الغير هو اتخاذ صفة غير صحيحة مما يعده القانون وسيلة مستقلة من وسائل النصب تتوافر بها الجريمة ولو لم يتخذ الجاني شيئا من الطرق الاحتمالية .

« وحيث ان الواقعة التي اثبتتها الحكم المطعون فيه هي ان الطاعن ادعى انه موظف واتفق مع

عائلة المجنى عليها على خطوبة إحدى أفرادها وطلب إلى والدته العروس عز عطيه ابراهيم ان تسافر معه الى القاهرة لمشتري الحلى التي يريد تقديمها الى خطيبته فقامت ومعها ابناها ولبسوا صفاؤها كلف الطاعن الابن بمهمة وطلب الى الوالدة انتظاره في محل تجارة ابنا ببنها وبدلا من احضاره السيارة قفل راجعا الى المنزل وقال للمجنى عليها وهي زوجة ابن عز انه موفد من قبل حماها ليأخذ منها المصاغ لشراء مثله من القاهرة فانخدعت بقوله هذا وسلمته مصاغها فقر به هاربا .

« وحيث انه يبين من هذه الوقائع أن الطاعن انتحل لنفسه صفة الوكالة عن حماة المجنى عليها ولم يحصل على المصاغ إلا باتخاذ هذه الصفة الكاذبة وفي هذا ما يكفي لتوفر جريمة النصب التي ادين فيها الطاعن ، ولذا فلا عيب في الحكم المطعون فيه لانه طبق القانون تطبيقا سليما على الواقعة التي اثبتتها . أما ما عرض له الطاعن في وجه الطعن من اتخاذ الطاعن صفة الموظف ومفاوضته اهل العروس في الاقتران بها فقد ذكره الحكم لاعلى اعتبار أنه من الطرق الاحتمالية التي حصل بواسطتها على المصاغ بل لاتصاله بواقعة الصفة الكاذبة المنتحلة ولأنه كان الطريقة التي مهد بها فعلته ليلقى في روع المجنى عليها تصديقه فيما انتحل من وكالة كاذبة .

« وحيث ان الوجه الرابع يتحصل في ان الشاهد المهم في الدعوى وهو حنا عطيه لم يتمكن من الاستعراف على الطاعن في العرض القانوني الذي أجرته النيابة وانه مع تمسك الطاعن بهذا فان المحكمة لم تبين السبب في أخذها بشهادته .

« وحيث ان هذا الوجه موضوعي لتعلقه بتقدير محكمة الموضوع أقوال أحد شهود الدعوى والتعويل عليها لا طمئنانها اليها وهي لاتسأل حسابا عن ذلك لدى محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن
موضوعا

(طنن هنري جورج عبد السيد ضد النيابة رقم ١٢٤١
سنة ٩ ق)

٦٤

٥ يونيه سنة ١٩٣٩

دعوى عمومية . انقضاؤها . متهم . حكم براءة من كان متهما
معه في التهمة عينها لا تنافي الفعل أصلا ، يستفيد من هذا الحكم
المبدأ القانوني

الحكم النهائي الذي ينفي وقوع الواقعة
لمرفوعة بها الدعوى بتاتا (نفي ماديا) ويبنى
على ذلك براءة متهم فيها يجب قانونا أن
يستفيد منه كل من اتهم في الواقعة عينها
بالفعل الأصلي أو الاشتراك سواء أقدموا
للمحاكمة معا أم قدموا على التعاقب
باجراءات مستقلة . وذلك لأن مصلحة
مستمدة من العامل المشترك بينهم وهو الواقعة
التي اتهموا فيها . هذا هو ما تمليه المصلحة
العامة لأنها تضار دائما بتناقض الأحكام
الجنائية ، وهذا هو النتيجة المنطقية من
وجود النيابة العامة ممثلة للمجتمع في الدعاوى
الجنائية تدافع عن مصلحته وترعى حقوقه
فلما كانت طرفا في الدعوى التي انتهت
بالبراءة لا تنافي حصول الواقعة فان في
طلبها محاكمة متهم آخر عن الواقعة نفسها
اهدارا للمصلحة العامة وللمصلحة المتهم
المطلوب محاكمته . أضف الى هذا أن الشارع
أعد المحاكم لتحقيق أغراض اجتماعية عامة

تتصل بصميم شئون الجماعة فسن لها نظاما
خاصا يختلف عن المحاكم المدنية لتحرى
الحقيقة المجردة بغض النظر عن أشخاص
الخصوم في الدعوى وطلباتهم وكل ذلك
يسوغ معه عد الأحكام الجنائية المبينة على
أسباب غير شخصية بالنسبة للمتهمين لسان
حال الحقيقة (عنوانا للحقيقة) وهذا
سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين وغيرهم متى كان
ذلك في مصلحة غير المتهمين ولا يفوت عليهم
حقا مقرر لهم بالقانون

فاذا حكم براءة متهم لعدم حصول
الواقعة وجبت براءة من كان متهما معه
بالواقعة نفسها وإلا نقضت محكمة النقض
والإبرام الحكم الاستثنائي الصادر بالإدانة
وقضت بالبراءة

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية (١) السيد مصطفى
عبد النبي (٢) ومصطفى مصطفى عبد النبي
(الطاعن) (٣) احمد احمد خليل (٤) منصور
محمد نصر الدين (٥) ابراهيم محمد احمد رضوان
الشهير بقشطه (٦) محمد احمد ابراهيم الصعيدى
(٧) عبد المحسن عبد الفتاح بانهم في يوم ١٧
ابريل سنة ١٩٣٦ بميت سويد . الخمسة الأول
(١) سرقوا البقرة المبينة بالمحضر المملوكة لمحمد
ابراهيم سالم و (٢) شرعوا في سرقة الجاموسة
المبينة بالمحضر المملوكة لمحمد ابراهيم سالم أيضا
وخاب اثر الجريمة لسبب خارج عن ارادتهم
وهو شرودها منهم - وانهم في الزمان السالف

الذكر بعزيتي كرم ومحمود بك الشناوى المتهمان السادس والسابع - أخفيا البقرة المسروقة السالفة الذكر مع عليهما بسرقتها والثالث والخامس عاد الحالة الاشتباه بان ارتكبا جريمة السرقة والشروع فيها رغم سابقة انذارهما مشبوهين أولهما بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٣٥ و ثانيهما بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣١ ؛ و طلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٢٧٤ / ٥ و ٢٧٨ عقوبات للخمسة الأول و ٢٧٩ عقوبات للسادس والسابع و ٤٨ - ٣ عقوبات للثاني و ٣ و ٦ و ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الثالث والخامس .

وادعى محمد ابراهيم سالم بحق مدنى وطلب ان يحكم له بمبلغ عشرة جنيهات تعويضاً على المتهمين بالتضامن .

ومحكمة جنح دكرنس الجزئية اتمت سماع هذه الدعوى وقضت حضورياً لجميع المتهمين وغيايباً للثاني (الطاعن) فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ عملاً بمواد الاتهام للمتهمين الثلاثة الأول عن التهمتين الأولى والثانية مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لهم وعملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للمتهمين الرابع والخامس وللمتهمين السادس والسابع بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والثالث ستة شهور مع الشغل والنفاد وبوضع المتهم الثالث تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ انتهاء العقوبة فى الجهة التى يعينها وزير الداخلية والزامهم بأن يدفعوا بطريق التضامن للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وبرائة باقى المتهمين مما استند

اليهم . فعارض مصطفى مصطفى عبيد النبي (الطاعن) المحكوم عليه غيايباً فى هذا الحكم وقضت المحكمة المذكورة فى هذه المعارضة عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم الغيابى المعارض فيه وبرائة المتهم مما استند اليه بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية قبله والزام رافعها بالمصاريف المدنية .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم فى ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ طالبة الغاء ومعاينة المتهم بمواد الاتهام .

ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية قضت غيايباً فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل بلا مصاريف فعارض المتهم فى هذا الحكم وقضت المحكمة المذكورة فى هذه المعارضة فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الاستاذ حنا بك منصور المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢ مارس سنة ١٩٣٩ وقدم هذا المحامى تقريراً بالأسباب فى نفس هذا التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

« حيث ان الطعن حاز شكلاً القانونى -

« وحيث انه مما ينهائى الطاعن فى تقرير أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه ان الدعوى

رفعت عليه مع متهمين آخرين بسرقة البقرة والشروع في سرقة الجاموسة فحكم فيها ابتدائيا في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ غيايا على الطاعن وحضوريا للباقيين بالعقوبة فعارض الطاعن في هذا الحكم واستأنفه الباقون ؛ ونظر الاستئناف قبل المعارضة؛ فقضى فيه بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ببراءة المستأنفين استنادا الى ان واقعة السرقة ذاتها مشكوك فيها ولما نظرت المعارضة المرفوعة من الطاعن اخذت المحكمة بهذا الحكم الاستئنافي وحكمت بالبراءة ولكن النيابة استأنفت الحكم ومحكمة الاستئناف حكمت خطأ وعلى خلاف الحكم الذي اصدرته بالنسبة لباقي المتهمين بادانة الطاعن مع أن التهمة واحدة والأدلة واحدة بالنسبة لهم جميعا .

« وحيث ان واقعة الحال في الدعوى كما يتضح من الاطلاع على الاحكام الصادرة فيها تتحصل في ان الطاعن قدم مع آخرين للمحاكمة بتهمة سرقة بقرة والشروع في سرقة جاموسة فقضى ابتدائيا في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ غيايا بالنسبة للطاعن وحضوريا للباقيين بادانة الطاعن واثنين ممن قدموا معه للمحاكمة فعارض الطاعن فقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ ببراءته مما نسب اليه اعتمادا على ان الواقعة لا تخرج عن كونها مشاجرة عادية اثير في خلالها الادعاء بالسرقه والقي الاتهام على المتهمين فيها جزافا بقصد الانتقام ثم استوقف هذا الحكم وحكم على الطاعن غيايا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بالادانة فعارض الطاعن في هذا الحكم وذكر الدفاع عنه بجلسة المعارضة ان المواقف تسربت وأن المتهمين بالسرقه برئوا منها وقد قضت المحكمة في المعارضة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ بتأييد الحكم المعارض فيه .

« وحيث انه يتضح مما تقدم صحة ما جاء بوجه الطعن من أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة سرقة مواشي وشروع فيها فحكم على الطاعن غيايا أمام محكمة الدرجة الأولى فعارض وقبل الفصل في معارضته صدر حكم نهائي من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف زملائه ببراءتهم لأن الواقعة التي اتهموا فيها مشكوك في صحتها . ثم قضى في المعارضة للطاعن بالبراءة لقيام هذا الشك ولكن المحكمة الاستئنافية لم تأخذ بوجهة النظر التي أوردها الحكم الاستئنافي النهائي بالنسبة لمن اتهموا مع الطاعن بنفس التهمة وادانته على أساس انها لم تجد محلا للشك في صحة وقوع الحادثة

« وحيث ان الواقعة التي ادين فيها الطاعن هي بعينها الواقعة التي حكم فيها استئنافيا — على أساس وجود الشك في وقوعها — بالبراءة لمن كانوا متهمين معه باعتبارهم فاعلين اصليين مثله فيها .

« وحيث ان الطاعن وان لم يكن طرفا في هذا الاستئناف الا ان الحكم النهائي الذي ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا ويبنى على ذلك براءة متهم فيها يجب قانونا ان يستفيد منه كل من اتهموا في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء اقدموا للمحاكمة معا أم قدموا على التعاقب باجراءات مستقلة . وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الافعال المنسوبة لكل من عزي اليه المساهمة فيها فاعلا اصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة صوالحهم المستعدة من العامل المشترك بينهم وهو الواقعة التي اتهموا فيها متحدة اتحادا يقتضى ان يستفيد

كل منهم من كل دفاع مشترك وهذا هو ما تمليه المصلحة العامة فانه لا شك في أن هذه المصلحة تضار دائماً بتناقض الاحكام الجنائية . كما ان ذلك هو النتيجة المنطقية من وجود النيابة العامة ممثلة للمجتمع في الدعاوى الجنائية تدافع عن صالحه وترعى حقوقه فاذا كانت النيابة طرفاً في الدعوى السابقة التي انتهت بحكم البراءة لا تنفأ حصول الواقعة فان في طلبها محكمة متهم آخر عن ذات الواقعة وفيما قد يجر اليه هذا الطلب من التناقض بين الحكيم اهدارا للمصلحة العامة المنوطة رعايتها بها والمصلحة المتهم المطلوب حماكته في وقت واحد . وفضلاً عن ذلك فان الشارع قد أعد المحاكم الجنائية لتحقيق اغراض اجتماعية عامة تتصل بصميم شؤون الجماعة فسن لها نظاماً خاصاً يختلف عن المحاكم المدنية لتحري الحقيقة المجردة بغض النظر عن اشخاص الخصوم في الدعوى وطلباتهم وكل ذلك يسوغ القول باعتبار الاحكام الجنائية المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمتهمين فيها عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم بالقانون كما هو الحال بالنسبة للطاعن .

وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن رغم ما اثبتته من صدور حكم نهائى سابق ناف لحصول الواقعة التي ادانته فيها وصادر في مواجهة اشخاص اتهموا بارتكاب نفس الفعل المكون لذات الواقعة مع الطاعن — اذ قضى بذلك يكون قد اخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه ويتعين اذن قبول الظعن ونقض هذا الحكم والغاء الحكم المعارض فيه والقضاء بانقضاء الدعوى العمومية لصدور الحكم النهائي السابق وذلك من

غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن مصطفى مصطفى عبد النبي ضد النيابة رقم ١٣٣٣ سنة ٩ ق)

١٥

٥ يونيو سنة ١٩٣٩

وصف تهمة . تغيير المحكمة له بدون تنبيه الدفاع .
الوقائع نفسها . جائر

المبدأ القانوني

لا مخالفة للقانون في أن تعاقب المحكمة المتهم في جريمة اخفاء اشياء مسروقة وهو مقدم اليها في سرقة بالا كراه دون أن تلفت نظره إلى هذا التغيير اذا كان أصل التهمة أنه عمل على تهريب المواشى المسروقة بالاتفاق مع باقى المتهمين وايداعها ببعض المنازل وقد اعتبر الاتهام هذه الواقعة أساساً لجريمة السرقة بالا كراه التي رفعت الدعوى بها فكانت هذه الواقعة مدار المناقشة امام المحكمة وتناولها الدفاع عن المتهم بالطعن والتفنيد فاذا كيفت المحكمة بعد ذلك هذه الواقعة نفسها بأنها جريمة اخفاء اشياء مسروقة لا جريمة سرقة بدون تنبيه الدفاع لهذا التكيف فالوقائع التي كانت أساساً للدعوى العمومية لم تتغير ، ولم يحكم بعقوبة أشد من المقرر في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فلا محل لنقض الحكم

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بانهم في ليلة الاثنين ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ الموافق ٦ جماد

الرابع أجلا مداه عشرة أيام ليقدم في خلاله
الأسباب التي يراها؛ فقدمها الاستاذ على الحشخاني
الحامي عنه في ٣ مايو سنة ١٩٣٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمدولة قانونا .

و حيث ان الطاعنين الثلاثة الأول لم يقدموا
تقريراً بأسباب طعنهم فيكون هذا الطعن غير
مقبول شكلاً .

و حيث أن الطعن المقدم من الطاعن الأخير
حاز شكله القانوني .

و حيث ان وجه الطعن يتلخص في ان
المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن وفي بيان ذلك
يقول انه احيل الى محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمادة ٣١٥ عقوبات على اتهامه في جناية سرقة
بطريق الاكراه مع آخريين وان النيابة العامة
صممت على طلباتها بالجلسة ولكن المحكمة
عدلت وصف التهمة إلى جنحة اخفاء أشياء
مسروقة وعاقبت الطاعن بالمادة ٣٢٢ - ١
دون ان تلتفت الدفاع الى هذا التعديل الامر
المخالف للمادة ٤ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات ولا يمكن الاحتجاج لتبرير ذلك بأن
جريمة الاخفاء اخف من جريمة السرقة بالاكراه
لان عناصر احدي الجريمتين تخالف عناصر
الأخرى والدفاع يختلف فيهما .

و حيث ان الواقعة المنسوبة للمتهم والتي
كانت أساساً للهمة الموجهة اليه كما جاء في الحكم
هي ان الطاعن عمل على تهريب المواشي المسروقة
بالاتفاق مع باقي المتهمين وايداعها ببعض المنازل

أول سنة ١٣٥٧ بالطريق الزراعي العمومي الموصل
بين ناحيتي سخا والقرضا بزمام كفر الشيخ
مديرية الغربية . سرقوا بطريق الاكراه جملين
وحمارين مملوكة للشناوى عثمان وحسن هاني
وذلك بان أمسكوا بالغلادين ابراهيم الشناوى
والسيد حسن النبراوى أثناء سيرهما بالمواشي
المذكورة واعتدوا عليهما بالضرب الذي ترك
بثانيهما اثر الاصابات الميئة بالمحضر وتمكنوا
بذلك من سرقة المواشي والفرار بها . وطلبت
من حضرة قاضي الاحالة احالتهم الى محكمة
الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٥ - ٢ من قانون
العقوبات؛ فقرر حضرته في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨
احالتهم اليها لمحاكمتهم بهذه المادة .

سمعت محكمة جنايات طنطا الدعوى وقضت
حضورياً في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ عملاً بالمادة
٣٢٢ - ١ من قانون العقوبات بمعاينة كل من
المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك على
اعتبار انهم في الزمان والمكان السالف ذكرهما
اخفوا جملاً وحمارين مملوكين للشناوى عثمان
وحسن هاني مع عليهم بسرقتها فطعن المحكوم
عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض
في يوم صدوره؛ والرابع في ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٣٨ ، وقدم الاستاذ على الحشخاني الحامي
عن الرابع تقريراً بأسباب طعنه في ٥ يناير سنة
١٩٣٩ بناء على ان الحكم المطعون فيه لم يختم
في الميعاد القانوني والتمس منحه أجلاً ليقدم في
خلاله الأسباب التفصيلية ولم يقدم الباقيون اسباباً
لطعنهم .

وبجلسة يوم الاثنين ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩
المحددة لنظر الطعن منحت هذه المحكمة الطاعن

المحكمة في وصف التهمة بأن جعلته شريكا بعد أن كان فاعلاً أصلياً واعتمدت على وقائع جديدة غير التي اعلنت للحكوم عليه فقد خالفت القانون ووجب نقض حكمها المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .
« وحيث ان الطاعن ينعى بالوجهين الأول والثاني من اوجه الطعن على الحكم المطعون فيه انه تناقض وهو يسوق الأدلة على ادائه وذلك لأن وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى هو ان الطاعن توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ١٧ جنيهاً من المجنى عليه بان اوهمه بوجود سند دين غير صحيح (شيك باسمه) وحوله للمجنى عليه فسلمه هذا المبلغ ومع ذلك فان الحكم نقض كل الوقائع التي بنيت عليها هذه التهمة فتبين أن الطاعن هو الذي سلم الشيك للمجنى عليه او انه اتصل به اصلاً او انه حصل منه على أي مبلغ من المال ، على أن المحكمة انتهت إلى القول بان الطاعن ارتكب جريمة أخرى غير المرفوعة به الدعوى اذ قالت بانه اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع شخص آخر يدعى علي محمد الملاح في الحصول على مخالصة من دين كان على هذا الأخير للمجنى عليه بان اتفق معه على تظهير الشيك حتى يعطيه علي محمد الملاح للمجنى عليه ويحصل منه على المخالصة والمحكمة اذ فعلت ذلك قد خرجت على اصول المحاكمة لانها اسندت للطاعن وقائع اتهام جديدة مخالفة تماماً للوقائع التي رفعت بها

وقد اعتبر الاتهام هذه الواقعة أساساً لجريمة السرقة التي رفعت الدعوى بها فكانت هذه الواقعة مدار المناقشة أمام المحكمة وتناولها الدفاع عن المتهم بالطعن والتفنيد فاذا كيفت المحكمة بعد ذلك هذه الواقعة نفسها بانها جريمة اخفاء أشياء مسروقة لا جريمة سرقة دون أن تلفت نظر الدفاع لهذا التكييف فليس للطاعن ان يتظلم من ذلك ما دام الوصف الجديد لم يبين على وقائع جديدة غير التي كانت أساساً للدعوى العمومية ومادامت المحكمة لم تحكم بعقوبة أشد من المقررة في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى (١/٤٠ و ٣٣ تشكيل جنابات)

« وحيث انه يبين بما تقدم ان المحكمة لم تخالف القانون في شيء اذا ما عدلت وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع على النحو المتقدم .
« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن على محمد عبد الرحيم الشهير ببلى درهم آخرين ضد النيابة رقم ٩٩٢ سنة ١٩٢٠)

٦٦

٥ يونيو سنة ١٩٣٩

وصف تهمة . تغير المحكمة للوصف بدون لفت المتهم إلى ذلك معتمدة على وقائع غير التي اعلنت للحكوم عليه المبدأ القانوني

المحكمة من حقها أن تغير وصف التهمة دون أن تلفت الدفاع فتعتبر المتهم شريكاً مع أنه مقدم اليها على أنه فاعل أصلي غير أن ذلك مشروط بأن لا يكون السند في التغيير وقائع أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها فاذا عدلت

الدعوى والتي ترفع الطاعن على أساسها ولم تنبه إلى التعديل الذى أجرته وقد جاء لكل ذلك حكمها معينا مستوجبا نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بانه فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بدائرة قسم العطارين توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ سبعة عشر جنيها لعطا الله انطون بان اوهمه بوجود مندين غير صحيح (شيك) باسم المتهم وحوله باسم المجنى عليه فسلمه هذا المبلغ قيمة هذا السند بناء على هذا الاتهام — وأن النيابة طلبت معاقبة المتهم بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات القديم فحكم عليه ابتداء بالعبودية طبقا للمادة المذكورة . والمحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت الدعوى ذكرت الواقعة الجنائية التى بنت عليها حكمها قائلة : أن الذى تبين من التحقيقات أن المجنى عليه عطا الله انطون قرر أن على محمد الملاح سلمه الشيك قبل ميعاد استحقاقه بعشرين يوما وعليه عبارة الحواله دوقعا عليه بختم عبده عبد السلام طيبة (الطاعن) وانه عندما اراد صرف قيمته فى ميعاد استحقاقه اتضح عدم وجود رصيد باسم صاحب الشيك ، وذكر على محمد الملاح انه كان يداين عبده عبد السلام طيبة فى مبلغ وانه اعطاه الشيك المذكور سدادا لدينه وعليه توقيع بختمه فسلم الشيك للمجنى عليه الذى كتب عبارة التحويل فوق التوقيع . وظاهر جليا ان على محمد الملاح قد حصل على تخالص من جزء من الدين الذى فى ذمته لعطا الله انطون بان قدم اليه الشيك الصادر من عثمان طه بمبلغ سبعة عشر جنيها ومحو لا عليه من

المتهم عبده عبد السلام طيبة مع أن هذا الشيك كانت قيمته قد تسدلت للمتهم من قبل واصبح لا قيمة له . ثم خلصت المحكمة من ذلك الى القول بان ما ارتكبه المتهم انما هو اشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع على محمد الملاح فى الحصول على مخالصة من الدين الذى عليه بان اتفق معه على تحويل الشيك باسم المجنى عليه حتى يقدمه على محمد الملاح لهذا الأخير وساعده على ذلك . وعقابه ينطبق على المواد ٤٠ و ٤١ و ٢٩٣ من قانون العقوبات القديم .

وحيث انه يتضح من البيان المتقدم ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن باعتباره فاعلا أصليا فى جريمة النصب وينت بوضوح فى وصف التهمة الوقائع التى قام عليها الاتهام ؛ وهى أن الطاعن توصل الى الاستيلاء على مبلغ سبعة عشر جنيها من المجنى عليه بعد ان اوهمه بوجود سند الدين غير الصحيح الذى حوله اليه . ومع ذلك فان المحكمة الاستئنافية من غير ان تنبه الطاعن قد عدلت هذا الوصف اذ اعتبرت الطاعن شريكا فى جريمة النصب لا فاعلا أصليا فيها ، واقامت التعديل الذى أجرته على وقائع تخالف الوقائع التى أسس عليها الاتهام الأول فاعتبرت ان الذى اتصل بالمجنى عليه وأوهمه بوجود السند غير الصحيح ليس هو الطاعن بل هو شخص آخر ؛ وان هذا الشخص لم يحصل من المجنى عليه على نقود بل على مخالصة بجزء من دين عليه له . والمحكمة إذ فعلت ذلك قد أخلت بحق الدفاع اخلا لا ظاهرا لانه وان كان من حقها ان تغير الوصف — دون ان تلفت الدفاع — فتعتبر المتهم شريكا مع انه مقدم اليها على انه فاعل أصلى الا ان ذلك مشروط بالا يكون السند فى التغير وقائع

٦٨

١٢ يونيه سنة ١٩٣٩

اثبات . مواد جنائية . قرائن توصل عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة . اقتناع المحكمة بكفايتها . يكفي

المبدأ القانوني

أمد القانون القاضي في المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة في سبيل تقصي الجرائم والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين بها ففتح له باب الاثبات على مصراعيه يختار هو من طرقه كل ما يراه مفيدا في كشف الحقيقة ، ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر بمحض وجدانه فيأخذ بالذي تطمئن اليه عقيدته ويلتفت عما ينفر منه ، كما أباح له القانون الاعتماد على كل ما يرى فيه ايضاحا للحقيقة دون أن يقيد في ذلك بأدلة خاصة أو قرائن معينة . فاذا أدت هذه القرائن عقلا الى النتيجة التي خلص اليها الحكم فلا تنفيذ المجادلة بعدم كفاية هذه القرائن في إثبات الواقعة مادام الحكم قد ذكر ان المحكمة اقتنعت بكفايتها وخلصت منها في منطق سليم الى ثبوت الادانة التي رتبها عليها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

د من حيث ان الطاعن الثاني وان قرر بالطعن في الحكم الا انه لم يقدم أسبابا لطعنه فهو اذن غير مقبول شكلا

أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها ، فما أجرته المحكمة من تعديل في وصف التهمة واعتمادها في ذلك على وقائع جديدة غير التي اعلن بها المحكوم عليه مخالفة للقانون تستوجب نقض حكمها .

د وحيث انه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة لبحث باقي الأوجه . (طعن عبده عبدالسلام طيب ضد النيابة رقم ١٢٥٥ سنة ٩ ق)

٦٧

١٢ يونيه سنة ١٩٣٩

دفاع شرعي . تجاوز حده . عدم وجوده

المبدأ القانوني

ليس من الدفاع الشرعي أن يضرب المتهم المجنى عليه ضربا شديدا يقضى الى وفاته بعد أن لطم المجنى عليه المتهم على وجهه بسبب مجاذبة من المتهم . فاذا نفى الحكم الموضوعي وجود حالة الدفاع الشرعي في مثل ذلك فقد أصاب ولا محل لأن يقال بعد ذلك ان المتهم كان في حالة دفاع عن النفس ولكنه تجاوز حدود الدفاع بحسن نية وإنه لذلك يجب أن تكون الواقعة جنحة فانه متى كان الأمر كما ذكر وأن المجنى عليه أثناء الأخذ والرد لم يخرج فيما وقع منه عن حدود دفع اعتداء المتهم عليه فان الحكم الموضوعي يكون قد أصاب اذ هو استخلص من هذه الوقائع ما تنطق به من أن الطاعن لم يكن فيما اقترف في حالة دفاع شرعي قط حتى يقال أنه تجاوز حدوده بل كان معتديا (طعن حامد محمد طنش ضد النيابة رقم ١٠٠٤ سنة ٩ ق)

« وحيث ان طعن الطاعن الاول حاز شكه القانوني .

« وحيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن ان المحكمة اخطأت اذا اعتمدت في حكمها على أدلة وقرائن غير قانونية وهي أربعة قص الأثر ، واثر قدمى المتهم حسب تقرير مندوب تحقيق الشخصية ، وتعرف كلب البوليس على المتهم ، وضبط الصندل بمنزل المتهم الآخر وانطباقه على الأثر المحتذى الذى وجد بمكان الحادثة

وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه إذا كان القاضى حرا فى تكوين عقيدته الا ان هذه العقيدة يجب أن تكون وليدة المرافعة التى شهد بها و جرت أمامه ولا سبيل الى قبول قرينة والاستشهاد بها الا اذا كان العلم يؤيدها ، ورأى العلم فى قص الأثر وأثر القدم وتعرف الكلاب البوليسية على مرتكبى الجرائم أنها لاتصلح دليلا مقنعا تبني عليه الادانة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اعتمد فى ادانة الطاعن وزميله على شهادة موسى محمد فضل الله الدليل الذى شهد بانه وجد أثرين أحدهما عار والآخر محتذى بمكان الحادثة فاقتفاهما حتى أوصلاه الى منازل المتهمين ، وقد تأيدت شهادته باستعراف الكلب البوليسى على المتهمين حين عرضهما عليه وسط آخرين وباستعرافه على منازلهما كما تأيدت بتقرير مندوب تحقيق الشخصية الذى اثبت فيه انه وجد بمحل الحادثة أثرين أحدهما عار لقدم يسرى والآخر محتذى لقدم يمنى وانه رفعهما ثم طبقهما على أقدام المتهمين وعلى

الصندل المضبوط فظهر له أن أثر قدم المتهم احمد سلمان (الطاعن الاول) اليسرى يتفق فى الشكل والطول والعرض مع أثر القدم المرفوع من محل الحادثة وانفردة الصندل تتفق فى الطول والعرض والشكل مع الأثر المحتذى وانه لذلك يرجح كثيرا أن يكون الأثران المذكوران للمتهمين وتأيدت كذلك بضبط الصندل بمنزل المتهم الثانى (الطاعن الثانى) وانطباقه على الأثر المحتذى الذى وجد بمكان الحادثة كما قرر ذلك الدليل الهجان ومندوب تحقيق الشخصية

« وحيث ان القانون قد أمد القاضى فى المسائل الجنائية بساطة واسعة وحرية كاملة فى سبيل تقصى الجرائم والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومقدار اتصا لهم بها . ففتح له باب الاثبات على مصراعيه يختار هو من طرقه كل ما يراه مفيدا فى كشف الحقيقة ، ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر بمحض وجدانه ، فيأخذ بالذى تطمئن اليه عقيدته ، ويلتفت عما تنفر منه . كما أباح له القانون الاعتماد على كل ما يرى فيه ايضاحا للحقيقة ، دون أن يقيد فى ذلك بأدلة خاصة أو قرائن معينة . ثم ترك له الفصل فى أمر الثبوت وعدمه فلم يوجد له مقاييس أو موازين ليحاسبه على مقتضاها فى هذا الأمر الذى لا يطالبه فيه بمسالة ضميره قبل أن يبت فى أى موضوع ، والعمل على مقتضى ما يوحى اليه ولم يحدد القانون القرائن المستفادة من وقائع الدعاوى وظروفها والتى يحق للقاضى الجنائى دائما أن يسترشد بها فى قضائه ، بل ترك له تقدير قوتها التدليلية فى كل الأحوال . فله أن يبحث عن الحقيقة التى ينشدها

من أي موطن يراه مؤديا إليها، فقد يرى في قرية واحدة أيا كانت أو في مجموعة من القرائن ما يثبته بثبوت الأمر المدعى به. ولما كان هذا هو الأصل الذي أقام عليه القانون الجنائي قواعد الإثبات تحقيقا لما تستلزمه طبيعة الأفعال الجنائية وتقتضيه مصلحة الجماعة من وجوب معاقبة كل جان وبراءة كل برى، وجب أن لا تتعدى الرقابة على القاضي في عمله مطالبته بأن يبين في حكمه العناصر التي اعتمد عليها في قضائه. وذلك فقط للتحقق مما إذا كانت تلك العناصر يجوز اتخاذها مقدمات منطقية للوصول إلى النتيجة التي رتب عليها أو بعبارة أخرى للتحقق مما إذا كان من شأن تلك العناصر أن تؤدي عقلا إلى تلك النتيجة. فإذا كان هذا شأنها، صح الحكم وامتنعت مجادلة القاضي في مقدار قوة الدليل وكفايته في الإثبات. على شرط أن يكون ذلك كله مما عرض على بساط البحث أمامه بالجلسة الأولى لا يؤخذ به الخصوم على غرة منهم، وأن لا يكون مما حرم الاستشهاد به استثناء على خلاف الأصل بمقتضى نص في القانون لعل مقتضاها المصلحة العامة.

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن المحكمة — إذا اعتمدت في حكمها على مجموعة القرائن التي أوردتها في إدانة الطاعن — لم تخالف القانون في شيء إذ من شأن هذه القرائن أن توصل عقلا إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم. أما المجادلة التي بناها القول بعدم كفاية هذه القرائن في إثبات واقعة الادانة فلا تقبل أمام محكمة النقض مادام الحكم قد ذكر أن المحكمة اقتنعت بكفايتها وخلصت منها في منطق سليم إلى ثبوت الادانة التي رتبها عليها

« وحيث أن مؤدى الوجه الثاني أن الحكم ذكر أنه ثبت إطلاق الأعيرة النارية عقب الحادثة كما قرر المجنى عليه مع أن الثابت أن المجنى عليه

لم يذكر ذلك. ولم تبين المحكمة الأسباب التي تثبت ظرف حمل السلاح إذ ليس هناك ما يمنع أنه بعد الاستغاثة حصل إطلاق الأعيرة من غير المتهمين. وفضلا عن ذلك فإن المحكمة لم تذكر الغرض من حمل السلاح وإطلاق الأعيرة إذا كان الفرار أو السرقة

« وحيث أن الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن سالم زايد عبد الله المجنى عليه شهد أمام المحكمة بأن اثنين من اللصوص حضرا إليه وأحدهم فتح الزريبة فاستغاث هو وعندئذ هرب الاثنان وأطلقا طلقتين ناريتين في الهواء بما يبين من الإطلاق على الحكم المطعون فيه أنه ذكر أنه ثبت إطلاق الأعيرة النارية عقب الحادثة كما قرر المجنى عليه في شهادته، ولذلك اعتبر الحكم ما وقع من الطاعن وزميله جنائية شروع في سرقة بحمل سلاح لثبوت وجود سلاح معهما وقت الواقعة

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن استناد الحكم إلى شهادة المجنى عليه من وجود سلاح مع الجانبين صحيح وذلك خلافا لما يدعيه الطاعن أما ما يثيره من أن الحكم لم يذكر غرض المحكوم عليهما من حمل السلاح وإطلاق الأعيرة النارية فردود بأن مجرد حمل المتهمين للسلاح يكفي لاعتبار السرقة مقترنة بظرف مشدد، بغض النظر عن الغرض من حمل السلاح إن كان تسهيل سبيل الفرار أو تسهيل ارتكاب السرقة أو غير ذلك من الأسباب، إذ أن مجرد وجود السلاح مع الجانبين تتحقق به العلة التي قصد الشارع تشديد العقاب من أجلها وهي توقع التجأهم إلى استعماله أثناء محاولتهم ارتكاب الجريمة أو الفرار من وجه القضاء عقب مقارفتها.

« وحيث أن حاصل الوجه الثالث والآخر أن معاون قام بتفتيش منزل المتهم الآخر (الطاعن الثاني) دون إذن من النيابة ودون قيام حالة من حالات التلبس وهذا يبطل الإجراءات كما يبطل الحكم الذي أسس عليها

أخذت بهذا الطلب وعاقبت الطاعن بمقتضى
المادة المذكورة

(٢) ما تمسك به المدعى بالحق المدني
من أن سهو المحكمة عن ذكر المادة التي
عوقب المتهم على مقتضاها لا يعيب الحكم
ما دامت الواقعة التي ادين من أجلها مبينة
فيه ومادامت العقوبة المقررة المقضى بها لا تزيد
عن الوارد في المادة الواجب تطبيقها مستنداً
إلى حكم صدر من محكمة النقض فمردود
بأن محل هذا الذي يقول به كما هو ظاهر
من حكم محكمة النقض الذي تمسك به هو
أن يكون الحكم قد أورد مواد قانونية على
أنها المنطبقة على الواقعة الجنائية التي
اثبتت في حين أنها في الواقع غير منطبقة ،
ففي هذه الحالة تملك محكمة النقض بما
لها من سلطة تصحيح التطبيق القانوني أن
تبين المادة المنطبقة على الواقعة بغير حاجة
إلى نقض الحكم

(طعن حسن الطواب ضد النيابة رقم ١٢٤٩ سنة
٩ ق)

٧٠

١٢ يونيو سنة ١٩٣٩

١ — وصف التهمة . تعديله بغير تنبيه الدفاع . نزول
الجريمة إلى أقل منها . جائز
٢ — ضرب أو جرح . رضا المجنى عليه . لا يغير
وصف الجريمة

المبادئ القانونية

١ — يجوز للمحكمة قانوناً بدون سبق

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم
المطعون فيه أنه أثبت أن الصاغ أحمد عبد الرحمن
أفندي قتل منزلاً أحمد سليمان (الطاعن الثاني)
فوجد به صندوقاً قال الدليل أنه ينطبق تماماً
على الأثر الذي وجد بمكان الحادثة ثم البس
المتهم هذا الصندوق فوجد بمقاسه تماماً .

« وحيث أنه فضلاً عن كون الحكم المطعون
فيه لم يستشهد على الطاعن بشيء مما جاء
بمحضر التفتيش الذي يثير الطاعن الجدل بشأنه
مما تفتنى معه مصلحته في إثارة هذا الجدل فإن
التفتيش لم يقع في منزله هو بل أجرى في منزل
متهماً آخر وهذا لا يكون للطاعن صفة في التمسك
ببطلانه

« وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً
(طعن أحمد سالمان فرحان وآخر ضد النيابة رقم
١٠٣٦ سنة ٩ ق)

٦٩

١٢ يونيو سنة ١٩٣٩

نص القانون المحكوم بموجبه (المادة ١٤٩ من قانون
تحقيق الجنايات) . ضرورة ذكره . بطلان الحكم أن لم
يذكر . ذكر مادة غير المنطبقة على الواقعة .

المبادئ القانونية

(١) اغفال الحكم الإشارة إلى النص
الذي حكم بموجبه بالإدانة يبطله قانوناً ولا
يغنى عن ذلك ما أثبتته المحكمة المطعون فيه
من أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن
بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات (مادة
القتل خطأ) مادامت المحكمة لم تقل إنها

ومحكمة جنح المنيا الجزئية سمعت الدعوى ،
بعد أن احيلت اليها من حضرة قاضى الاحالة
للحكم فيها بعقوبة الجنحة ، وقضت حضوريا
بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، عملا بمادة
الالتزام - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل
وقدرت له المحكمة خمسة جنيئات كفالة لايقاف
التفويض والزمته بان يدفع للمدعى بالحق المدنى
خمسین جنيها تعويضا والمصاريف المدنية ومائة
وخمسین قرش اتعابا للحاماة . استأنف المتهم هذا
الحكم يوم صدوره .

ومحكمة المنيا الابتدائية الاهلية نظرت الدعوى
بهيئة استئنافية ، وحكمت حضوريا بتاريخ ٢٥
فبراير سنة ١٩٣٩ ، عملا بالمادة ٢٠٥ من قانون
العقوبات - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بتعديل الحكم المستأنف إلى اربعة شهور حبسا
مع الشغل مع الزام المتهم بان يدفع للمدعى المدنى
ثلاثين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية الاستئنافية المناسبة . على اعتبار أن المتهم
فى الزمن والمكان المتقدم ذكرهما احدث بالجنى
عليه عمدا جرحين نشأ عنهما مرض لمدة تزيد
عن العشرين يوما .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقدم
اسبابا لطعنه فى ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ .
وبجلسة يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩
المحددة لنظر هذا الطعن - قررت المحكمة تأجيل
القضية لجلسة اليوم (١٢ يونيه سنة ١٩٣٩)
لضم المفردات ، وفيها سمعت المحكمة الدعوى
كما هو مبين بمحضر الجلسة .

تعديل فى التهمة وبدون لفت نظر الدفاع
الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها
الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه لعدم ثبوت
بعض الأفعال المسندة اليه (وكانت التهمة فى
هذه القضية جناية إحداث جرح أفضى الى
وفاة فحكمت المحكمة بانها جنحة تنطبق
عليها مادة الجرح عمدا)

٢ - جريمة الضرب واحداث الجرح
تم قانونا بارتكاب فعلى الضرب أو الجرح
عن إرادة من الجانى وعلم منه أن فعله يترتب
عليه مساس سلامة جسم المجنى عليه أو صحته
فلا يؤثر فى قيام هذه الجريمة رضاء من وقع
عليه الضرب أو الجرح كأن كان من أحدث
الجرح حلاقا وفتح خراجا برضاء المجنى عليه
ثم توفى المجنى عليه .

الوقائع

اقامت النيابة العمومية الدعوى على الطاعن
المذكور ، لمحاكمته بالمادة ٢٠٠ / ١ من قانون
العقوبات ، لانه فى خلال عشرة ايام سابقة على
المحضر المحرر بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٧
الموافق ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٥٦ بيندر المنيا
- احدث عمدا بجابر حسن ابراهيم جرحا بساعده
الأيسر وآخر بقدمه ولم يقصد من ذلك قتلا
ولكن الجرحين أفضيا إلى موت المجنى عليه بان
نشأ عنهما التهاب .

وادعى بالحق المدنى حسن ابراهيم هنيش -
والد المجنى عليه - وطلب القضاء له بخمسمائة
جنيه قبل المتهم على سبيل التعويض .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .
« وحيث ان مبنى الوجه الاول من اوجه الطعن أن القضاة الذين نطقوا بالحكم هم الذين حضروا جلسة المرافعة عندا حضرة القاضي ابراهيم خالد افندى الذى جلس عنه تلاوة الحكم محل حضرة القاضي احمد الجارم افندى الذى سمع المرافعة ولا توجد أية اشارة في محضر الجلسة أولا في الحكم كما هو المتبع بان القاضي الذى سمع المرافعة اشترك في الحكم . وقد منع الدفاع من الاطلاع على مسودة الحكم عقب صدوره بحجة أن القضية لدى حضرات القضاة لكتابة الاسباب بما يشعر بان حضرة القاضي المتغيب لم يمتص على مسودة الحكم الا بعد النطق به . وبهذا تكون المحكمة قد خالفت اجراء مهما من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على مخالفتها بطلان الحكم » وحيث ان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن هيئة المحكمة التى سمعت المرافعة في الدعوى كانت مشكلة من القضاة عبد الحليم محمد افندى واجد الجارم افندى وحليم يوسف افندى . وثابت بالحكم المطعون فيه انه صدر من هيئة القضاة عبد الحليم محمد افندى و ابراهيم خالد افندى وحليم يوسف افندى .

« وحيث انه ازاء هذا الخلاف قد امرت هذه المحكمة بضم المفردات للتحقق مما جاء في وجه الطعن ، فتبين أن القاضي احمد الجارم افندى الذى سمع المرافعة ولم يحضر تلاوة الحكم قد وقع على مسودته .

« وحيث انه يتضح من البيان المتقدم ان القضاة

الذين سمعوا المرافعة في الدعوى هم الذين حكموا فيها وكان من بينهم القاضي احمد الجارم افندى الذى وقع على مسودة الحكم الذى تلى بالجلسة اثباتا لاشتراكه فيه واعتذارا عن الحضور وقت تلاوته . ومتى كان الامر كذلك كان الحكم صحيحا خلافا لما يزعمه الطاعن .
« وحيث ان حاصل باقى الالوجه ان الطاعن قدم للمحاكمة بالمادة ٢٠٠ - ١ من قانون العقوبات القديم وان محكمة الدرجة الاولى طبقت هذه المادة ولكن المحكمة الاستئنافية بعد أن لفتت نظر الدفاع إلى أنها قد ترى تطبيق المادة ٢٠٨ عقوبات طبقت المادة ١/٢٠٥ عقوبات في حكمها دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك مع أن هذه المادة عقوبتها أشد من العقوبة الواردة بالمادة ٢٠٨ . على أن تطبيق هذه المادة التى من أهم أركانها ركن العمد قد جاء خاطئا لأن المحكمة تناست أن رضاء المجنى عليه يفقد الجريمة أهم أركانها وأن لائحة صناعة الطب اجازت لحلاق الصحة مباشرة الاجراءات الطبية البسيطة والأعمال الجراحية الضغرى وبذلك يكون الطاعن باعترافه ان لم يفعل سوى مباشرة الغيار للمجنى عليه قد قام بفعل مشروع خولته القوانين واللوائح . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن تطبيق المادة ٢٠٠ جاء خاطئا من ناحية أخرى لأن مدة علاج المجنى عليه أقل من عشرين يوما كما هو ثابت من الكشف الطبى الابتدائى المحرر فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ وكما هو ثابت أيضا من أن المجنى عليه تردد على المستشفى ابتداء من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى أن توفي فى ١٢ سبتمبر أى المدة التى قضاه فى العلاج أقل من عشرين يوما وبذلك تكون المادة ٢٠٦ عقوبات هى المنطبقة ولا عبرة بما ساقه الحكم من أنه جعل تاريخ الاصابة ممتدا في خلال عشرة أيام سابقة على هذا التاريخ.

عليه فناقشته المحكمة في التهمة وفيمن أحدث الجرح وفي الوصف والمادة ٢٠٨، عقوبات فقال الدفاع أنني أتكلم وأترافع عن وصف تنطيق عليه المادة ١/٢٠٠ عقوبات .

«وحيث أنه يتضح مما تقدم أن الدفاع ترفع عن الطاعن على أساس أن ما وقع منه هو جناية أحداث جرحين نشأت عنهما وفاة المجنى عليه . فإذا ما أداتته المحكمة — بغير أن تلفته — في جنحة مجرد أحداثه الجرحين بالمجنى عليه بسبب عدم ثبوت مسئولية عن الوفاة فانها لم تخطئ في شيء ، لأن القانون أجاز لها ذلك على أساس أن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى تناول حتما الجريمة التي نزلت اليها باستبعاد أحد الأفعال الداخلة فيها . أما ما يتمسك به الطاعن من أن رضا المجنى عليه يفقد الجريمة أحد أركانها فردود بان عدم الرضا ليس عنصرا من عناصر جريمة الضرب التي أدين فيها الطاعن والتي تتم قانونا بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة من الجاني وعلم منه بان فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . وأما ما يدعيه الطاعن من أن عمله يتفق وما أجازته لائحة صناعة الطب لأنه لم يفعل وهو حلاق سوى مباشرة الغيار للمجنى عليه فلا أساس له . لأن الحكم أثبت عليه أنه فتح خراجين في جسم المجنى عليه وهذا مالا تميزه لائحة الطب لمشله . وأما ما ينص على الحكم من أنه أدانته بالمادة ٢٠٥ عقوبات مع أن مدة علاج المجنى عليه لم تزيد على العشرين يوما فلا يجدي به على فرض صحته لأن العقوبة المقضى بها عليه وهي الحبس أربعة شهور تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ عقوبات التي لا يشترط لتطبيقها ثبوت عجز المجنى

«وحيث أنه يجوز للمحكمة قانونا ، بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع، الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة اليه .

«وحيث أن جريمة الضرب وأحداث الجرح تتم قانونا بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة من الجاني وعلم منه أن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضا من وقع عليه الضرب أو الجرح .

«وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن في جناية إحداثه عمدا بجابر حسن إبراهيم جرحين أحدهما بساعده الأيسر والآخر بقدمه اليمنى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى الموت . وأدين ابتدائيا بالمادة ١/٢٠٠ من قانون العقوبات القديم طبقا لهذا الوصف . ولكن المحكمة الاستئنافية أدانته طبقا للمادة ١/٢٠٥ من قانون العقوبات على أساس أن ما وقع منه هو أنه في خلال العشرة الأيام السابقة على المحضر المحرر في ٣٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ أحدث بالمجنى عليه عمدا جرحين نشأ عنهما مرضه مدة تزيد على العشرين يوما، معتمدة في ذلك على ما ثبت من أقوال الشهود «بأن المتهم (الطاعن) وهو حلاق وغير مرخص له بمزاولة صناعة الطب فتح للمجنى عليه خراجين أحدهما بساعده الأيسر وثنائهما بقدمه اليمنى إلا أنه لم يثبت من أقوال الأطباء والتقارير الطبية أن وفاة المجنى عليه نشأت فعلا نتيجة لعمل المتهم ، وتبين كذلك من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب له البراءة لعدم ثبوت التهمة

من أن العلاقة التي يقول الحكم المطعون فيه بوجودها بين الطاعن الأول وزوجة المجنى عليه من شأنها أن تدفع هذا الأخير إلى أن يتأثر لشرفه وما عرض له من أن الحكم لم يقيم الدليل الكافي على كذب أقوال الشهود — كل هذا من الأمور الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع قدرها . وفضلا عن أنها غير ملزمة بأن تقيم الدليل على ما لا تطمئن اليه من شهادة شاهد إذ يكفي أنها لم ترح إلى شهادته فإن الحكم المطعون فيه قد ناقش أقوال الطاعنين وشهودهما مناقشة مستفيضة ودل على كذبها

(طعن يوسف أسعد جرجس افتدى وآخر ضد النيابة رقم ١٢٤٧ سنة ٩ ق)

٧٢

١٩ يونيو سنة ١٩٣٩

١ - إجرام . اعتياده . إفراج لحسن السلوك . دعوى عمومية عن فعل سابق ولكنها ترفع بعد الإفراج

المبدأ القانوني

ليس مما يخالف القانون صدور الحكم بعد الإفراج عن المتهم الذي كان باصلاحية الرجال عن فعل حدث قبل إدخاله فيها لأن تنفيذ مقتضى القانون في الأحوال التي يقضى فيها بأن تجب إحدى العقوبات غيرها متروك للسلطة المنوط بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحاكم به . وموضوع الدعوى أنه حكم بحبس المتهم سنتين في تزوير واستعمال تزوير

عليه عن أعماله بسبب ما وقع عليه من ضرب أو جرح .

وحيث أنه لا كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن خايل وهه - طفاؤوس ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١١٢٧ سنة ٩ ق)

٧١

١٩ يونيو سنة ١٩٣٩

١ - مبالغ كاذب . مسخ الوقائع كلها أو بعضها للإيقاع بالمبلغ فيه

٢ - إثبات الخصومة بين المبلغ والمبلغ فيه ومناقشة أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي

٣ - شاهد . محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تقيم الدليل على ما لا تطمئن اليه من شهادته إذ يكفي أنها لم ترح إليها

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب

أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي أن تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ فيه . وكان المحامي المبلغ في هذه القضية يقول أن المبلغ فيه شرع في قتله بعار نارى وجاء في حكم محكمة النقض أنه ثبت إطلاق عيار لم يعرف مطلقه أهو من الصبيان اللاهين في ليلة عيد الفصح أم من المبلغ فيه أم أى شخص آخر فجعله المتهم بالبلاغ الكاذب منطلقا عليه من المجنى عليه لخصومة بينهما إذ قال أنه ضبطه هو وآخرون في الحال فاُعترف بجريمته أمامهم وقد ثبت أنهم كاذبون

٢ - ما عرض له الطاعنان (أى المحامي المبلغ وشريكه شيخ البلد) في وجه الطعن

فطعن بطريق النقض وكان الوجه الثالث من أوجه الطعن أنه ما كان يصح محاكمة الطاعن بعد خروجه من إصلاحية الرجال وبعد مكافأته لحسن سلوكه عن فعل حصل قبل إدخاله في الإصلاحية لأن قرار اللجنة بالإفراج عنه ومكافأته يعتبر مزيلا لكل ما كان قبله وعقوبة الاعتیاد على الاجرام تجب كل ما سبقها وصدور الحكم عليه بالحبس في تهمة التزوير أخيرا قد فوت عليه دخوله في ما جبهته عقوبة الاعتیاد على الاجرام (طعن حسن يوسف المرشدي وآخر ضد النيابة رقم ١٢٥٤ سنة ٩ ق)

٧٣

٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩

قانون قديم . تطبيق مواده بعد صدور القانون الجديد
المبادئ القانونية

(١) اذا طبق الحكم على الواقعة الجنائية مادة قانون العقوبات القديم دون المادة التي تقابلها في القانون الجديد فالحكم لم يخطئ لأن القانون القديم هو الذي كان معمولا به وقت الحادثة ولأن القانون الجديد في المادة المقابلة لم يخالف القديم في شيء فالأول هو الواجب العقاب على مقتضاه رغم النص

على الغائه بالقانون الثاني طبقا لصريح نص المادة الخامسة من قانون العقوبات الحالي ووفقا للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تقتضي بأن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها وبأن أحكام القوانين لا تجرى إلا من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص (المادتان ٢٧، ٦ من الدستور) . وعلى مقتضى هذا إذا تعاقب قانونان ولم يكن الثاني أصح للمتهم فيجب دائما تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل الغائه وذلك لامتناع تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره ولأن الشارع وان نص في القانون الثاني على إلغاء القانون الأول لم يقصد بالبداية أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضا في القانون الثاني (٢) لا يعيب الحكم خلوه من الإشارة الى نص القانون الجديد الذي يبيح تطبيق القانون القديم على التهمة مادامت الواقعة التي أدين الطاعن فيها معاقبا عليها في الواقع بمقتضى كل من القانونين القديم والجديد وما دامت العقوبة المقررة فيهما واحدة (طعن يسي ميتا خانبا انندي ضد النيابة رقم ١٣٩١ سنة ٩ ق)

قضاء محكمة النقض في النزاع بين الشركاء

٧٤

أول يونيه سنة ١٩٣٩

- ١ - تسجيل . بيع . ملكية . نقلها
- ٢ - بيع . من عقود الراضى . استمرار احكام المادة ٢٣٧ مدنى بعد قانون التسجيل
- ٣ - حكم . قبوله . مانع من النقض
- ٤ - اقرار قضائى . بحث أركانه . موضوعى . شهادة شهود . تقديرها موضوعى

المبادئ القانونية

(١) كل ما أحدثه قانون التسجيل من تغيير فى أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص المادة ٢٦٦ من القانون المدنى أصبح متراخيا الى ما بعد التسجيل . فعقد البيع لم يزل بعد صدور هذا القانون من عقود التراضى التى تتم قانونا بالايجاب والقبول وأحكام المادة ٢٣٧ من القانون المدنى لا تزال قائمة وهى التى نصت على انه « يجوز ان يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة انما فى حالة الانكار تبع القواعد المقررة فى القانون بشأن الاثبات » وتلك القواعد هى المبينة بالمادة ٢١٤ من القانون المدنى وما يليها

فاذا كان موضوع النزاع شركة فى عقار وثبت قيام الشركة بالطرق القانونية فليس

لوارث من رسا عليه الميزاد أن يدعى الملكية لنفسه خاصة إذا كان له شريك لأن مركز الوارث هو مركز مورثه وهو بحكم القانون يضمن تسليم المبيع ونقل الملكية لشركائه .

(٢) اذا قضت المحكمة باعتبار الأوراق المقدمة مبدأ ثبوت بالكتابة وأمرت بتكمله بالبينة لاثبات الشركة وقبل الخصم هذا الحكم ونفذه من غير قيد ولا شرط بان طلب التأجيل لاعلان شهوده فلا يقبل منه الطعن على ذلك الحكم بعد قبوله إياه

(٣) مسألة توافر الأركان اللازمة لاعتبار قول صدر فى مجلس القضاء اقرارا قضائيا ملزماً لقائلة أو عدم توافرها هى مسألة موضوعية متروك تقديرها لمحكمة الموضوع ولارقابة فيه لمحكمة النقض

(٤) اذا كانت المحكمة بعد أن أحالت الدعوى على التحقيق قد استخلصت موضوعيا من شهادة الشهود ما طمأنت اليه فلا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك مادام الدليل الذى أخذت به مما يجيزه القانون

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا .

« حيث ان المدعى عليهما الأولين فى الطعن

دفعاً بعدم قبول الطعن لأن الطاعنات قدمن أصل تقرير الطعن وصورتي الحكم الاستئنافي وباقي أوراقهن بعد ميعاد العشرين يوم المقرر بالمادة ١٨ من قانون انشاء محكمة النقض فان تقرير الطعن حصل في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٩ ولم تقدم الطاعنات تلك الأوراق إلا يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٣٩ مع أن ميعاد العشرين يوماً انتهى يوم ١١ منه ولذلك يكون الابداع حصل بعد الميعاد .

وحيث أنه لانزاع في ان مدة العشرين يوماً المقررة لتقديم أصل ورقة اعلان الطعن وباقي الأوراق تنتهي في ١١ من فبراير سنة ١٩٣٩ وهذا اليوم يوافق عيد ميلاد جلالة الملك أي هو عطلة رسمية فيمتد الميعاد اذن الى اليوم التالي لأن نص المادة ١٨ من قانون انشاء محكمة النقض الذي أجاز امتداد الميعاد اذا كان آخر يوم منه عطلة هو نص عام ينطبق على جميع المواعيد التي حددها القانون ولذا يكون هذا الدفع لأساس له من القانون ومن ثم يكون الطعن قد رفع في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

وحيث ان الطعن بني على أربعة أوجه .

الأول — مخالفة الحكم المطعون فيه لنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وتقول الطاعنات في بيان ذلك أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في اعتبار الأطيان موضوع النزاع شركة بين مورثي طرفي الخصومة اذ حقيقة دعوى المدعى عليهم في الطعن تنحصر في طلب تثبيت ملكيتهم لحق عيني بطريق الشراء وهذا الحق خاضع لقواعد التسجيل والمشرع إنما أراد بهذه القواعد وجعل نقل الملكية حتى بين المتعاقدين مترتباً على التسجيل أن لا يثبت

البيع إلا بعقد مكتوب لذلك يكون ما قضت به محكمة الاستئناف من إثبات انعقاد البيع المدعى به بقرائن الأحوال وبشهادة الشهود قد جاء مخالفاً للقانون ومن جهة أخرى لا يصح إثبات الوكالة أو النيابة في الشراء بمثل هذه الطرق .

الثاني — مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ٢١٧ من القانون المدني وذلك أن محكمة الاستئناف استندت في إثبات ملكية المدعى عليهم في الطعن للأطيان المتنازع عليها إلى عقود إيجار وخطابات متبادلة بين مورث الطاعنات ومورث المدعى عليهم وإلى ما جاء على لسان هذا المورث أمام محكمة سوهاج الجزئية في نزاع آخر واستنتجت من كل هذا أن مورث الطاعنات تقدم للزيادة في الأطيان موضوع النزاع عن نفسه وبالنيابة عن مورث المدعى عليهم مع أن هذه المستندات على ما نقول الطاعنات لا تنتج ما ذهبت إليه المحكمة ولا تشمل على ما اشترطه القانون في الأوراق التي يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكلمته بالبينة — الثالث — خطأ الحكم في تقرير نتيجة التحقيق إذ أن ما استنتجه منه لا يتفق مع ما جاء على لسان الشهود ويخالف ما هو ثابت في المستندات الرسمية المقدمة من الطاعنات — الرابع — اغفال الحكم المطعون فيه ذكر الأسباب التي منعت مورث المدعى عليهم في الطعن من الحصول على عقد من مورث الطاعنات بنصيبه في الأطيان التي رسا مزادها على هذا الأخير كما أغفل أسباب عدم تقرير مورث الطاعنات بقلم كتاب المحكمة بأنه وكيل عن مورث المدعى عليهم وذلك طبقاً لنص المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات .

الطاعنات الى الثلث في الاطيان المرفوع بشأنها الدعوى .

و حيث انه يبين مما تقدم ان الحكم المطعون فيه انما أسس على قيام الشركة في الاطيان بين مورثي الخصوم تلك الشركة التي رأت محكمة الاستئناف ان الخطابات التي ارسلها مورث الطاعنات صالحة قانونا لاعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة مما تصح تكملته بالبيئة مطبقة في ذلك قواعد الالبات المينة بالقانون فما تنعيه الطاعنات على الحكم من مخالفته لاحكام المادة الاولى من قانون التسجيل غير صحيح اذ ان كل ما احدثه هذا القانون من تغيير في احكام البيع هو أن نقل الملكية بعد ان كانت نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص المادة ٢٦٦ من القانون المدني اصبح متراخيا الى ما بعد التسجيل فعقد البيع لم يزل بعد صدور هذا القانون من عقود التراضي التي تتم قانونا بالايجاب والقبول واحكام المادة ٢٣٧ من القانون المدني لا تزال قائمة وهي التي نصت على أنه يجوز ان يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة انما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الالبات، وتلك القواعد هي المينة بالمادة ٢١٤ من القانون المدني وما يليها فما دام ان قيام الشركة قد ثبت بالطرق القانونية فليس للطاعنات ان يدعين الملكية لانفسهن بناء على عدم تسجيل بقية الشركاء - ليس لمن ان يدعين ذلك لأن مركزهن هو عين مركز مورثهن الراسي عليه المزداد وهو بحكم القانون يضمن تسليم المبيع ونقل الملكية لشركائه .

هذا هو مؤدى الوجوه الاربعة التي تقدم بها الطاعنات وطلبن من اجلها نقض الحكم المطعون فيه

عن التهمة الاولى

و من حيث انه تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد وقائع الدعوى بما لا يخرج عما هو مشروح بصدر هذا الحكم ذكر ان النزاع بين الخصوم ينحصر في مسألتين الاولى - هل هناك اشتراك مبدئي بين مورثي طرفي الخصومة في شراء الاطيان التي رسا مزادها على مورث الطاعنات والثانية - هل اختص مورث المدعى عليهم في الطعن بالارض المتنازع عليها - ثم اشار الحكم الى الخطابات الصادرة من مورث الطاعنات الى مورث المدعى عليهم يطلب منه ان يوافيه بباقي ثمن الصفقة ويطلعه على تفاصيل ما جرياتها وما كان من مورث المدعى عليهم من ارسال هذه المبالغ وما قررته محكمة الاستئناف بحكمها الرقم ١٢ من يونيه سنة ١٩٣٧ من اعتبار هذه الخطابات مبدأ ثبوت بالكتابة على وجود الشركة في شراء هذه الاطيان رأت تكملته بالبيئة بعد ذلك اورد الحكم ما استخلصه من هذه الأوراق ومن شهادة الشهود ومن اعتراف مورث الطاعنات في القضية رقم ٩٥٧ مدني جزئي محكمة سوهاج سنة ١٩٢٩ وهو أن مورث المدعى عليهم في الطعن كان شريكا بحق الثلثين في الاطيان التي رسا مزادها على مورث الطاعنات وان هذا الاخير اختص بنشأها فقط ولذلك قضت المحكمة بثبوت ملكية

عن الرزمة الثانية

« وحيث ان ما تنعيه الطاعنات على محكمة الاستئناف في اعتبارها الخطابات الصادرة من مورثن بطلب باقى ثمن الصفقة من مورث المدعى عليهم مبدأ ثبوت بالكتابة على خلاف ما يقضى به القانون — هذا النعى غير مقبول لانه مما يجب ملاحظته ان المحكمة اصدرت في ١٢ من يونيه سنة ١٩٣٧ حكماً قضى باعتبار هذه الأوراق مبدأ ثبوت بالكتابة وأمرت بتكملته بالبيننة وقد قبلت الطاعنات هذا الحكم ونفذته من غير تأيد ولا شرط بأن طلبن التأجيل لاعلان شهودهن كما يدل على ذلك ما ذكره الحكم المطعون فيه فلا يقبل اذن منهن الطعن على ذلك الحكم بعد قبولهن اياه .

« وحيث ان ما تنسبه الطاعنات من الخطأ الى الحكم المطعون فيه بمؤاخذتهن بأقوال مورثن في الدعوى رقم ٢٧١٩ سنة ١٩٢٩ مدنى سوهاج الجزئية مردود بأن مسألة توافر الأركان اللازمة لاعتبار قول صدر في مجلس القضاء اقراراً قضائياً ملزماً لقائله أو عدم توافرها هي مسألة موضوعية متروكة تقديرها لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه (نقض رقم ٣٩ سنة أولى قضائية) .

عن الرزمة الثالثة

« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد ان احالت الدعوى الى التحقيق بحكمها الرقم ١٢ من يونيه سنة ١٩٣٧ قد استخلصت موضوعاً من شهادة الشهود ما اطمأنت اليه فلا رقابة لمحكمة النقض

عليها في ذلك مادام الدليل الذى اخذت به مما يجيزه القانون فهي صاحبة السلطة في تقدير قيمته وفي استخلاص النتيجة التي استقامت لها منه .

عن الرزمة الرابعة

« وحيث ان هذا الوجه يعتبر سبباً جديداً اذ لم يسبق للطاعنات عرضة على محكمة الموضوع وما دامت عناصره الواقعية ليست تحت نظر محكمة النقض ولا هو بما يصح اعتباره داخلاً في عموم ما تمسكن به امام محكمة الموضوع فيتعين عدم قبوله .

« وحيث انه يبين بما تقدم جميعاً ان الطعن برمته واجب رفضه

(طعن الست تحفة مرقس عن نفسها وبصفتها وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عزيز مشرفى ضد ثابت شنوده تادرس وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ عاذر جبران رقم ٧ سنة ٩ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والمزة محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمى حسين بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وتجب مرقس بك مستشارين وزكى خير الابوتيجى بك رئيس النيابة)

٧٥

أول يونيه سنة ١٩٣٩

حراسة . وقف . جوازما

المبدأ القانونى

تعيين حارس قضائى على أعيان موقوفة ليس الا إجراء وقتياً تقضى به الضرورة الناجمة عن خصومة قائمة ، وهو في نتيجته لا يمس حقوق المتخاصمين إلا ريثما تستقر تلك الحقوق بانتهاء الخصومة وعندئذ تصفى تبعات بعضهم قبل البعض الآخر على مقتضى ما يكشف

عنه هذا الاستقرار فالضرر الذي يخشى
ولو سلم بوقوعه هو ضرر موقوف استدعته
ضرورة صيانة الحقوق المتنازع عليها وتضمينه
موفور لمن تحمل به إن تبين في نهاية النزاع
انه على حق في نزاعه

المحكمة

بند سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا

د بما ان الطعن قدم صحيحا في مياده عن
حكم قابل له واستوفيت الاجراءات القانونية فهو
مقبول شكلا .

د وبما ان الطعن بني على وجهين .

يتلخص اولهما في ان الحكم المطعون فيه قد
اخطأ في تطبيق القانون من نواح ثلاث فأولا -
انه وقد قضى بتعيين حارس على الوقف وتحويل
هذا الحارس سلطة تسلم اعيانه وادارتها والتصرف
في غلتها على النحو الذي رسمه قد شل بهذا القضاء
سلطة ناظر الوقف فعزلهما بحكم الأمر الواقع
عن مهمة النظر والمحاكم الأهلية لا ولاية لها على
شيء من ذلك .

وثانيا - انه اناط بالحارس توزيع غلة
الوقف على نحو يخالف حجة الوقف والحكم
الشرعي الذي صدر لمصلحة المدعى عليه في الطعن
وذلك بأن قضى بتسليم المذكور نصف الغلة
وبإيداع الربع خزانه المحكمة وصرف الربع
الباقى للمستحقين في حين أن حجة الوقف والحكم
الشرعي يقضيان بأن يكون نصيب المدعى
عليه في الطعن مساويا لنصيب اختيه وأن هاتين
الاختين لاتأخذان من ريع الوقف الا ما يلزم
لصرفهما وما يتبقى بعد ذلك يصرف في تحسين
الاعيان الموقوفة وفي شراء اعيان اخرى

تضم للوقف .

وثالثا - أن الحكم المطعون فيه قد قضى
بالحراسة بغير أن يتحقق من شرائطها واهمها على
ماسار عليه قضاء المحاكم أن تكون ادارة الناظر
سيئة وأن يكون هناك خطر من بقاء يد الناظر
حتى تعزله السلطة المختصة .

اما الوجه الثاني فيتلخص في أن الحكم المطعون
فيه معيب بقصور يبطله ذلك انه لم يرد على الحكم
الابتدائي الذي رفض الحراسة الا بكلمات غامضة
المعنى لاتصلح لأن يقام عليها الحكم .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

د وبما ان ما أورده الطاعنان في الشقين الأولين
من الوجه الأول مردود بأن تعيين حارس قضائي
على اعيان موقوفة ليس الاجراء وقتيا تقضى به
الضرورة الناجمة عن خصومة قائمة وهو في نتيجته
لايمس حقوق المتخاصمين الا ريثما تستقر تلك
الحقوق بانتهاء الخصومة وعندئذ تصفى تبعات
بعضهم قبل البعض الآخر على مقتضى ما يكشف
عنه هذا الاستقرار فالضرر الذي يخشى حتى ان
سلم بوقوعه هو ضرر موقوف استدعته ضرورة
صيانة الحقوق المتنازع عليها وتضمينه موفور
لمن تحمل به ان تبين في نهاية النزاع انه كان على
حق في نزاعه

فليس اذن محل للقول بشل سلطة ناظر الوقف
الوقف ولا تعطيل لنصوص كتاب الوقف
ولا للحكم الشرعي الصادر بتعيين انصبة المستحقين
اذ كل هذا لايمس جوهره بعمل الحارس وهو
عمل عرضي موقت ستصفي نتائجه تبعا للحقوق
التي تستقر بعد انتهاء النزاع على ماتقدم بيانه .

د وبما ان مانعاه الطاعنان على الحكم المطعون
فيه بالشق الأخير من الوجه الأول وبالوجه الثاني
من قصور ذلك الحكم وفواته استظهار شرائط

صاحب الخيار لأنها حقوق مالية يجرى فيها التوارث يجرى الأصل

والأصل في الشريعة الإسلامية على مذهب جمهور الفقهاء هو أن تورث الحقوق والأموال إلا إذا قام دليل على مفارقة الحق للمال وأما الحنفية منهم فالأصل عندهم أن يورث المال دون الحقوق إلا ما قام دليله من الحاق الحقوق بالأموال. ومذهب الأولين هو الذي يلائم مذهب القانون المصري فيما جرى به من توريث الأموال والحقوق المتعلقة بها والحقوق المجردة والمنافع والخيارات والمزاعم والدعاوى وآجال الديون فحكم القانون في خيار الشفعة هو انتقاله إلى الورثة كراى جمهور أولئك الفقهاء والأئمة فإذا قضت محكمة الموضوع بسقوط حق الشفعيع بموته قبل القضاء في دعوى الشفعة معتمدة في ذلك على مذهب أبي حنيفة طبقا للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى خلو القانون من نص صريح يخالف المعتمد في هذا المذهب تكون قد خالفت حكم القانون المدني فيما استنبطته محكمة النقض من فقه هذا القانون ويجب نقض حكمها

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« حيث أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

اقامة الحراسة لاتراه هذه المحكمة فقداورد ذلك المحكم مايكفى لتبيان وجهة نظر المحكمة في تقدير الاعتبار الموضوعية التي بررت عندها اقامة حارس على اعيان الوقف يقوم بالمهمة التي بينتها ورأت فيها صيانة حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض ريثما يصنى النزاع القائم بينهم .

« وبما انه يبين من هذا جميعا أن الطعن برمته واجب رفضه .

(طعن الست حنه خليل نخله بصفتها وآخر وحضر عنهما الاستاذ مصطفى مرعى ضد استاذ خليل نخله وحضر عنه الاستاذ على كمال حبشه بك رقم ٣ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

٧٦

٨ يونيو سنة ١٩٣٩

شفعة . خيار الشفعيع . انتقاله للورثة

المبدأ القانوني

ان الأصل في القوانين الوضعية ان من ترك مالا فلورثته ، إلا ما استثنى من الحقوق والالتزامات التي تنتهى بالموت بحكم القانون أو بالاتفاق كحق السكنى والاستعمال والایرادات المؤقتة . وقد خلت القوانين الوضعية من النص على ما ينتقل للورثة من الخيارات المختلفة لأن الأصل فيها جميعها الانتقال للورثة إلا ما اختص بذات صاحب الخيار فيسقط بالموت . وكما خلا القانون المصري من حكم خيار العيب أو خيار الشرط أو خيار التعيين وخيار الاسترداد الوراثي وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع لمشتريه كذلك خلا قانون الشفعة من النص على حكم خيار الشفعيع أو ينتقل للورثة أم لا فالقول الفصل فيها جميعا أنها تنتقل قانونا إلى ورثة

« وحيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف بقضائها بالغاء الحكم التمييزى المستأنف وبسقوط الشفعة لوفاة الشفيع قبل القضاء له بها قد خالفت حكم القانون المدنى الواجب الاخذ به .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بنى على أن الشريعة الاسلامية، على مذهب الامام أبى حنيفة، هي الواجب الاخذ باحكامها، لأن قانون الشفعة من جهة خال من النص على ما اذا كان خيار الشفعة يقتل لورثة الشفيع أو لا ينتقل ولأن المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضى بأن الاحكام تصدر طبقا للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الاحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الاحكام طبقا لتلك القواعد

هذا : وحيث ان الشريعة الاسلامية لا تعتبر من القانون (الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه الا فى خاصة العلاقات المدنية التى نشأت فى ظلها قبل انشاء المحاكم الأهلية وفيما أحاله القانون اليها كالميراث والحكر . أما ما أخذه الشارع من أحكامها وطبعه بطابعه وادججه فى القوانين كاحكام بيع المريض مرض الموت وأحكام الشفعة وحقوق الزوجات فى القانون التجارى فانه يكون قانونا بذاته تطبقه المحاكم النظامية وتفسره غير متقيدة فيه بأراء أئمة الفقه الاسلامى وقضاؤه فى ذلك يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض

« وحيث ان الشريعة الاسلامية والقوانين الدينية للمسيحيين واليهود من المصريين وقوانين الاحوال الشخصية الخاصة بالاجانب غير المتمتعين بالامتيازات تعتبر أيضا من القوانين التى يجب على المحاكم النظامية تطبيقها فى مسائل

الاحوال الشخصية التى تعرض لهذه المحاكم ولا تجدد فيها ما يستدعى التقرير بوقف الدعوى حتى تفصل فى تلك المسائل محكمة الاحوال الشخصية المختصة بنظرها بصفة أصلية . ولاشك انه متى وجب الحكم فى الاحوال الشخصية على مقتضى الشريعة الاسلامية أو القوانين الملية أو الجنسية الخاصة بالاجانب غير المتمتعين بالامتيازات فانه يكون على المحكمة النظامية ان تثبت من النص الواجب تطبيقه فى الدعوى وأن تأخذ فى تفسيره بالوجه المعتمد أمام محاكم الاحوال الشخصية المختصة — ويكون حكمها كذلك خاضعا لرقابة محكمة النقض . وبذلك لا يكون العمل بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية واجبا امام المحاكم النظامية إلا فى مسائل الاحوال الشخصية التى تفصل فيها هذه المحاكم بصفة فرعية كما سبق القول

« وحيث ان الأصل فى القوانين الوضعية أن من ترك مالا فلورثته ، الا ما استثنى من الحقوق والالتزامات التى تنتهى بالموت بحكم القانون أو بالاتفاق كحق السكنى والاستعمال والارادات المؤقتة والأصل فى المالية أنها تثبت بتمول الناس كافة أو بتمول البعض ، والأصل فى التقوم انه يثبت بها وباباحة الانتفاع بها شرعا أو قانونا فما يكون مباح الانتفاع دون تمول الناس لا يكون مالا كجبة من خنطة وما يكون مالا بين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون منقوما كالخمر فى حق المسلم فى الشريعة الاسلامية . ولذلك جرى الفقه الاسلامى على تقسيم المال الى مال غير منقوم وهو ما كان مالا فى عرف مستحله ولكنه غير مال فى نظر الشرع لأنه سلبه الاحترام والقيمة التى يسير بها فى الاسواق والانتفاع

الذى هو الثمرة الأولى من ثمرات المالية، كما جرى القانون على تقسيم المال الى ما حرم اقتناؤه وعد احرازه جريمة الا فى أحوال استثنائية كالمواد المخدرة والى ما أبيع اقتناؤه واحرازه والتصرف فيه . ولهذا خات القوانين الوضعية من النص فيها على ما ينتقل للورثة من الخيارات المختلفة لأن الأصل فيها جميعا الانتقال للورثة الا ما كان خاصا بذات صاحب الخيار فيسقط بالموت . وكما خلا القانون المصرى من حكم خيار العيب أو خيار الشرط أو خيار التعيين وخيار الاسترداد الوراثى وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع لمشتريه كذلك خلا قانون الشفعة من النص على حكم خيار الشفعى أينقل للورثة أو لا ينتقل فالقول الفصل فيها جميعا أنها تنتقل قانونا الى ورثة صاحب الخيار لأنها حقوق مالية يجرى فيها التوارث مجرى الأصل

وحيث ان الأصل كذلك فى الشريعة الاسلامية — على مذهب جمهور الفقهاء — هو ان تورث الحقوق والأموال الا ما قام دليل على مفارقة الحق فى هذا المعنى للمال أما الحنفية منهم فالأصل عندهم أن يورث المال دون الحقوق (لأن الذى ثبت عن الشارع هو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا فلورثته) الا ما قام دليله من الحاق الحقوق بالأموال فوضع الخلاف بين الأئمة هل الأصل ان تورث الحقوق كالأموال أم لا . نأبو حنيفة وأصحابه يذهبون الى ان الوارث يكون له ما كان للمورث من الخيارات فى خيار العيب وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار التعيين وخيارات أخرى لا على اعتبار ان الذى ينتقل للورثة هو حق

من الحقوق بل على اعتبار ان المنتقل اليهم عين التصقت بها حقوق ففى خيار العيب وخيار فوات الوصف السبب الحامل على الخيار قائم بالعين بعد موت المورث كما كان قائما قبله . أما خيار الشفعة فليس متعلقا بالعين المشفوع فيها ولا لاصقا بها بل هو راجع لمحض إرادة الشفعى فان شاء أخذ وان شاء ترك فهو لا ينتقل الى الوارث لانه ليس بمال ولا فى معنى المال . أما جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد فاصلهم ان الحقوق والاختصاصات والخيارات تورث كما تورث الاموال إلا ما كان صفة خاصة بذى الخيار كخيار الآب فى رد هبته فلا يورث لانه خيار راجع الى صفة فى الآب لا توجد فى غيره وهى الآبوة . فسبب اختلافهم اذن فى خيار وخيار على ما يقوله الامام ابن رشد أنه من انقذح له فى شيء منها أنه صفة للعقد ورثته ومن انقذح أنه صفة خاصة لذى الخيار لم يورثه .

وحيث ان مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الثلاثة فى انتقال الخيارات انتقال الاموال والحقوق الى الورثة هو الذى يلائم مذهب القانون المصرى فيما جرى به من توريث الاموال والحقوق المتعلقة بالاموال والحقوق المجردة والمنافع والخيارات والمزاعم والدعاوى وآجال الديون فمن مات وعليه دين مؤجل فلا يحل أجل الدين بموته لأنه حق استفاده المدين حال حياته فينتقل بعد موته الى ورثته ميراثا عنه والمنافع المملوكة لشخص إذا مات قبل استيفائها يخلفه ورثته فيما بقى منها ولهذا لا تنفسخ الاجارة بموت المستأجر أو المؤجر فى اثناء المدة . ومن أعطيت له أرض ليجيها بالزراعة أو الهامة فحجرها ولم يباشر فيها عمل الاحياء وكان ذلك قبل مضي ثلاث

المحاماة للطاعة بصفتها عن الطعن والاستئناف
(طعن الست جليله هانم رفعت عن نفسها وبصفتها وحضر
عنها الأستاذ عبد السلام زكي بك ضد رزق الله واصف
خبل افندى رقم ٩٥ سنة ٨ ق بالهيئة السابقة)

٧٧

٨ يونيو سنة ١٩٣٩

تقد . وصفة . رقابة محكمة النقض

المبدأ القانوني

إذا مسخ الحكم عقوداً فأخطأ في
تكييفها وفي إعطائها وصفها القانوني
الصحيح كأن جعلها وصية مع أنها خلو
من أية عبارة يستشف منها هذا الوصف
كان ذلك مما يقع تحت رقابة محكمة النقض
وكذلك إذا كان الحكم أغفل مفعول ورقة
ذكرت في وقائعه وما لها من أثر في التكييف
ويتعين نقض الحكم لخطئه في تطبيق
القانون فيما قضى به من اعتبار العقود
وصية مع أنها عقود تملك منجز سواء
أكان الواقع منها أنها هبة أفرغت في صور
عقود بيع أم كانت عقود بيع حقيقية
المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوناً .

« من حيث ان الطعنين رفعا صحيحين عن
حكم قابل لهما فهما مقبولان شكلاً .

« وحيث ان اهم ما جاء في وجوه الطعن التي
استند اليها الطاعنان أن الحكم المطعون فيه أخطأ
في تطبيق القانون حين قضى بطلان العقود الستة
الصادرة اليهما من أيهما على اعتبار أنها وصية
لهما دون باقي الورثة مع أن التكييف القانوني

سنيين حل وارثه محله في اختصاصه بها وأولوية
باحيائها . وإذا مات الدائن المرتين انتقلت العين
المرهونة الى يد وارثه وانتقل معها حق حبسها
حتى يستوفى الدين . وهذا كله صحيح في مذهب
القانون وجمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الثلاثة وغير
صحيح في مذهب أبي حنيفة والخلاصة أن حكم
القانون في خيار الشفعة هو انتقاله إلى الورثة
كرأي جمهور الفقهاء الثلاثة والأئمة .

« وحيث انه ينتج من ذلك أن محكمة الاستئناف
اذ قضت بسقوط حق الشفعين بموته قبل القضاء
معتمدة في ذلك على مذهب أبي حنيفة وعلى خلو
القانون من نص صريح يخالف المعتمد في هذا
المذهب تكون قد خالفت حكم القانون المدني
فيما استنبطته هذه المحكمة من فقهه كما سبق الذكر
« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم
المطعون فيه ورفض ما دفع به المستأنف من سقوط
الحق في الشفعة .

« وحيث ان الحكم المستأنف في محله فیتعين
تأييده .

ومن أجل ذلك

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وفي موضوع
الاستئناف المرفوع من رزق الله واصف خبل
افندى رقم ٢٧١ سنة ٥٥ قضائية استئناف مصر
عن حكم محكمة الزقازيق الابتدائية الصادر في ٣٠
ديسمبر سنة ١٩٣٧ في القضية رقم ٣٠٩ كلى
الزقازيق سنة ١٩٣٧ برفض دفع المستأنف المذكور
الخاص بسقوط الشفعة لوفاء الشفعين قبل القضاء
وبتأييد الحكم المستأنف والزمت رزق الله واصف
خبل افندى بمصاريف هذا الطعن وبمصاريف
الاستئناف وبمبلغ اثني عشر جنيهاً مقابل آتاعاب

الصحيح لها أنها عقود بيع منجز كما هو مستفاد بوضوح من مدلول عباراتها - وقالوا أن ماذكر في العقد الاول خاصا بمنعها من التصرف في حياة البائع قد الغاء هذا الأخير في اقرار صدر منه بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٣٩ لم يعرض له الحكم المطعون فيه بكلمة .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم الاستئنافي المطعون فيه وأضاف اليها أسبابا أخرى يبين أنه بعد أن ذكر تواريخ العقود الستة ومقدار المبيع واسم المشتري في كل منها عرض الى العقد الاول وذكر أن العبارة الواردة به من أن المقبوض من الثمن ٩٠٠ جنيه وان البائع تنازل للمشتري عن الباقي منه وكذلك ما جاء به خاصا بمنع المشتري من التصرف في الأطنان المبيعة حال حياته -- تشف مع العبارات الأخرى الواردة في العقود الباقية عن ان هذه التصرفات ما كانت الا عقود وصية بجميع ما كان يملكه المورث .

« وحيث ان ماذكره الحكم متعلقا بالعقود الخمسة الأخيرة من أنه وردت بها عبارات تشف عن أن تصرفات المورث ما كانت الا وصية لا يطابق الواقع اذ أنه بالاطلاع على هذه العقود يبين أنها خلو من أية عبارة يستشف منها هذا الذي استشفه وهو اذ فعل هذا يكون قد مسخ هذه العقود فأخطأ في تكييفها وفي اعطائها وصفها القانوني الصحيح ما يقع تحت رقابة محكمة النقض .

« وحيث انه فيما يختص بالعقد الاول فان ما جاء به خاصا بمنع المشتري من التصرف مما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه في اعتباره وصية فان الطاعنين كانا قد تمسكا في دفع هذه

الشبهة عن عقدهما هذا بالأقرار الرقيم في ١١ من ابريل سنة ١٩٣٩ الذي ورد ذكره تفصيلا في وقائع هذا الحكم والذي الغى فيه البائع هذا الشرط وأطلق للمشتري حرية التصرف ، ولكن محكمة الموضوع لم تكن قط بهذا الأقرار مع أهميته وماله من أثر حاسم في تكييف هذا العقد واعطائه الوصف القانوني الصحيح فاغفلها إياه قد أفسد عليها تكييفه .

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه فيما قضى به من اعتبار هذه العقود الستة وصية ويستتبع نقض الحكم في هذا الشق منه نقضه أيضا في شقه الثاني الخاص بنسب خير لبحث ما تناولته هذه العقود من أملاك قيل بأنها غير واردة بها لأنه مترتب على الشق الاول .

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الاستئناف فان الدعوى صالحة للفصل فيها

« وحيث انه ثبت مما تقدم إرادته ان حسنين على الشال باع الأعيان المتنازع عليها الى الطاعنين وبنته وسليمة وأهم فاطمة السيد الزيات بمقتضى العقود المتقدمة ذكرها تفصيلا تم باعها الأخيرة ما اشترته الى ولديها الطاعنين بمقتضى عقد تاريخه ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩١٨ ومسجل في ٧ من يوليو سنة ١٩١٩ وبعد ذلك باعت وسيلة ما اشترته الى أخيها ابراهيم بموجب عقد تاريخه ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٣٦ ومسجل في ٢٦ من ذلك الشهر .

« وحيث انه ثبت من الأقرار الرقيم ١١ من ابريل سنة ١٩٣٩ الصادر من المورث ومن تصرفات الطاعنين بالتأجير والبيع والاستبدال فيما اشترياه أن الشبهة التي تتعلق بها الحكم المستأنف

في شأن العقد الأول قد نفاها البائع بالاقرار المذكور فلا مناص من اعتبار هذه العقود عقود تملك منجز سواء أكان الواقع منها انهابة افرغت في صورة عقود بيع أم كانت عقود بيع حقيقية ومن ثم يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى هانم حسنين على الشال .

(طعن البسيوني حسنين على الشال الشهير باسماعيا وحضر عنه الاستاذ احمد رشدي ضد الست هانم حسنين على الشال وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ عبد الرحمن البيل رقم ٧٩ سنة ٨ ق بالهيئة السابقة)

٧٨

١٥ يوفيه سنة ١٩٣٩

نقض . دعوى مترتبة على الملكية دون وضع اليد . حكم جزئي . عدم قبول النقض المبدأ القانوني

طلب ازالة الماسورة واعادة المسقى والمصرف إلى حالتها تعد من دعاوى الملكية اذا كان الادعاء والدفاع قد دار كلاهما على ملكية الطريق التي وضع تحتها الماسورة وبحيث مستندات هذه الملكية، ولا يغير من طبيعة الدعوى أن المدعى لم يطلب الحكم بالملك ولا بالارتفاق ولا بنفيه، ذلك أن طلبه ازالة الماسورة إنما هو منتزع من ملكيته للطريق لا من وضع يده ولهذا لم يطلب حماية تلك اليد . فمثل هذه الدعوى لا يقبل فيها النقض اذا كان الحكم الابتدائي فيها صادرا من محكمة جزئية لأنها ليست من دعاوى وضع اليد

الوقائع

تلخص وقائع الدعوى - على ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه ومن مذكرات الخصوم

ومستنداتهم - في ان السيد عبد الحافظ عمرو رفع دعوى ضد الحاج علي محمد عبد الرحمن لدى محكمة كفر صقر الجزئية قيدت بجداولها برقم ١٥٥٧ سنة ١٩٣٧ قال في صحيفةها انه من ضمن ما يملك بناحية الصوفية قطعة أرض مساحتها ٣ س و ١٢ ط و ٣٤ ف بحوض الزور والحران وانه يملك قطعة أخرى بهذا الحوض تحدها من الجهة البحرية ترعة حانوت المشهورة بترعة دفان وهاتان القطعتان يفصلهما طريق خصوصي انشأه المدعى في ملكه وأن للطاعن قطعة أرض تقع في الجهة القبلية لهذا الطريق ويفصلها عن ترعه حانوت أطيان المدعى والطريق المذكور فأراد أن ينشئ له طريقا للرى من هذه التربة فاشتري قطعة أرض تجاور أطيان المدعى وأنشأ بها مسقى تبتدىء من ترعة حانوت وتنتهى إلى الطريق المذكور ولكي يصل مياه هذه المسقى إلى أرضه اعتدى على الطريق بأن حفر مجرى فيه وضع به ماسورة حديد لمرور المياه منها لذلك بلغ المدعى أمر هذا الاعتداء إلى البوليس فحققه ثم حفظت الشكوى ثم قال في الصحيفة وبما أن عمل المدعى عليه (الطاعن) لا يستند إلى أى حق قانوني وفيه اعتداء على ملك الطالب فلم يربدا من رفع هذه الدعوى طالبا أن يحكم له بإزالة الماسورة الحديد الموضوعة تحت الطريق في ظرف أسبوع من تاريخ اعلانه بالحكم وإلا فيزيلها بمصاريف يرجع بها على المدعى عليه مع الزامه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ .

نظرت المحكمة هذه الدعوى وفي ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ حكمت حضوريا بنسب خبير للاطلاع على مستندات الطرفين والانتقال إلى

الأرض موضوع النزاع والطريق والمجرى المشار اليهما باعلان الدعوى لمعرفة ان كان الطريق المذكور في ملك المدعى أم في ملك المدعى عليه وهل اقام المدعى عليه هذه المجرى أم لا وان كان أقامها فما سبب اقامتها . باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وبعد المرافعة في الدعوى حكمت محكمة كفر صقر في ٣ من مايو سنة ١٩٣٨ بالزام المدعى عليه (الطاعن) بازالة الماسورة المارة بالطريق المبين باعلان الدعوى وإعادة المسقى والمصرف المحاذيين لهذا الطريق الى حالتها الأولى وذلك في خلال أسبوع من تاريخ اعلانه بهذا الحكم والأ إزالة المدعى بمصاريف يرجع بها على المدعى عليه والزمته بالمصاريف و ١٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الزقازيق الابتدائية وطلب للأسباب الواردة بصحيفة استئنافه المعلقة في ٢ من يولييه سنة ١٩٣٨ الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف بمجدول المحكمة برقم ٢٨١ سنة ١٩٣٨ .

وبعد أن نظرت المحكمة الاستئنافية الدعوى حكمت حضوريا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمته المستأنف بالمصاريف و ١٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة . لم يعلن هذا الحكم ولكن الطاعن قرر بالطعن فيه بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ٩ من فبراير سنة ١٩٣٩ أعلن للدعى عليه في ١٣ منه ، ثم قدم

الخصوم أوراقهم في الميعاد القانوني ، وقدمت النيابة مذكرتها في ٩ من مايو سنة ١٩٣٩ . وبجلسة اليوم المحددة لنظر الطعن سمعت الدعوى على الوجه المبين في محضر الجلسة وبعد مداولة صدر الحكم الآتي .

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

• حيث ان المدعى عليه في الطعن دفع بعدم قبول الطعن في الحكم الذي أصدرته محكمة الزقازيق الاستئنافية لأنه لم يصدر في قضية من قضايا وضع اليد التي يصح الطعن في الحكم الصادر فيها عملا بالمادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض والابرار وإنما صدر في قضية ملكية دار البحث فيها أمام المحكمة الجزئية والمحكمة الاستئنافية على من من الخصوم هو المالك للطريق الذي وضع الطاعن الماسورة تحته والتي طلب المدعى عليه في الطعن إزالتها .

• وحيث ان الطاعن في صدد الرد على هذا الدفع يقول ان الدعوى التي رفعت عليه إنما كانت دعوى وضع يد لأن العبارة في تكييف الدعوى إنما تكون بالطلبات ومدادها بصرف النظر عن تمسك طرفيها بالملكية وبصرف النظر عن فحص المحكمة لمستندات الملكية وأنه ما دام ان المدعى اقتصر في دعواه على طلب ازالة الماسورة وإعادة المسقى والمصرف الى حالتها ولم يطلب فيها الحكم لا بالملك ولا بالارتفاق ولا بنفيه فالدعوى تكون بطبيعة الحال من دعاوى وضع اليد التي جوز القانون الطعن في الاحكام الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية .

٧٩

٢٢ يونيه سنة ١٩٣٩

١ - نقض... ميعاد التقرير . قلم كتاب المحكمة لا ينوب
عن الحكومة في إعلان الحكم
٢ .. إثبات .. تحقيق . لقاضى الموضوع رفقه مع
بيان الايجاب

المبادئ القانونية

(١) إذا أعلن قلم كتاب المحكمة الحكم
إلى من حكم عليه للحكومة بالمصاريف وانعاب
الحماماه فقط عملا بالمنشور المؤرخ ١٦ من
اكتوبر سنة ١٩١٧ فهذا الاعلان لا يمنع
التقرير بالنقض بعد مضي أكثر من ثلاثين
يوما لأن قلم كتاب المحكمة لم يكن خصما في
الدعوى ولا هو نائب عن الحكومة حتى ينفذ
إعلانه وإنما ينوب عن الحكومة وعن
المصالح العمومية في الدولة إدارة قسم القضايا
بمقتضى القانون رقم الصادر في ١٤ من يناير
سنة ١٩٢٣ وبالمراسيم والأوامر العالية السابقة
ولأن قلم كتاب المحكمة كان يجب عليه من
جهة أخرى أن يذكر في صيغة الاعلان أنه
يعمل فيه وكيلا عن الحكومة بسند يخول له
هذه الوكالة قانونا

(٢) لقاضى الدعوى أن يرفض اجراء
أى تحقيق يطلبه الخصوم متى رأى أن لا حاجة
اليه على أن يدون في حكمه الأسباب الكافية
التي اعتمد عليها في ذلك

(طعن الشيخ محمد أمين أبو الفضل وحضر عنه الاستاذ
عمر عمر ضد مجلس الوزراء وأخرى رقم ١٢ سنة ٩ ق بالهيئة
السابقة عدا صاحبي العزة عبد الفتاح السيد بك وحامد فهمي
بك بدلا من صاحبي السعادة والعزة محمد لبيب عطيه باشا
ومحمد كامل الرشيدي بك)

د وحيث ان الفارق بين دعوى الملكية
ودعوى وضع اليد ان الأولى منهما ترمى إلى
حماية حق الملكية وما ينتزع منه من الحقوق
العينية الأخرى بطريق مباشر والبحث فيها
بالضرورة يتناول أساس هذا الحق ومشروعيته
ولمن هو من الخصوم في الواقع اما الثانية فلا
يقصد منها الاحماية وضع اليد في ذاته بصرف
النظر عن اساسه ومشروعيته (نقض رقم ٤ سنة
٣ قضائية)

د وحيث ان الدعوى الحالية من وقت رفعها
الى أن فصل فيها — لم تكن إلا دعوى ملكية
فهى من جانب المدعى مرفوعة بطلب ازالة
الماسورة التي وضعها المدعى عليه تحت الطريق
مؤسسا دعواه على ملكيته لذلك الطريق ومعتمدا
في هذا على عقد شرائه للارض وعلى الحكم
الذى صدر في دعوى القسمة التي رفعت بينه
وبين شركائه ومن جانب الطاعن كان دفاعه على
انه مالك لجزء من هذا الطريق استنادا الى عقد
شرائه والمحكمة قد حققت في الدعوى ملك
الطريق بين الطرفين وأثبتته للمدعى عليه في
الطعن ولا يغير من طبيعتها بأنها دعوى ملكية
ان المدعى لم يطلب الحكم بالملك ولا بالارتفاق
ولا بنفيه — ذلك ان طلبه ازالة الماسورة انما
هو منتزع من ملكيته للطريق لا من وضع يده
عليه ولهذا لم يطلب حماية تلك اليد .

د وحيث انه متى كانت الدعوى دعوى ملكية
كما تقدم بيانه فالحكم الصادر فيها من محكمة
ابتدائية هيئة استئنافية لا يجوز الطعن فيه ولذا
يتعين قبول الدفع .

(طعن على محمد عبد الرحمن وحضر عنه الاستاذ السيد
حامد فهمي ضد السيد عبد الحافظ عمرو وحضر عنه الاستاذ
محمد فهمي عبد اللطيف رقم ١١ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٨٥

١٢ مارس سنة ١٩٣٩

وضع يد . حسن النية . ربيع . مسؤولية واضع اليد
حسن النية عنه من وقت رفع دعوى الاستحقاق .
حكم . مقرر للحق . له أثر رجعي
المبادئ القانونية

١ — ليس من الضروري لمسؤولية
واضع اليد على عقار بحسن نية عن الغلة
من وقت رفع الدعوى عليه ان يصبح سيء
النية بعد رفع الدعوى بل يكفي لذلك
ان يظهر فيما بعد بمقتضى حكم نهائي ان
منازعه يملك الارض من قبل ان يملكها
البائع له لأن هذا الحكم مقرر للحق لا
منشئ له وله أثر رجعي ينسحب فيما يتعلق
بالربيع الى وقت رفع الدعوى

٢ — لكل من كان واضعاً يده بحسن
نية على عقار حق الاستيلاء على ريعه انما
يلزم واضع اليد في جميع الأحوال برد
الربيع من يوم رفع الدعوى باستحقاق
العقار عليه اذا حكم عليه فيها . وذلك لأن
حقوق المتقاضين تعتبر معلقة وموقوفة في
بحر مدة التقاضي

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولات قانوناً

« من حيث ان الاستئناف قد حاز شكله
القانوني.

« وحيث ان المستأنف يتمسك بأنه لم يكن
سيء النية في وضع يده حتى بعد رفع الدعوى
عليه ولا يسأل عن الثمرة الا من تاريخ الحكم
النهائي وذلك لانه اشترى الفدان موضوع النزاع
ضمن ١٣ فدانا من الخواجه نجيب فياض
المستأنف عليه الثاني عشر الذي رسا مزاد
الاطيان عليه امام المحكمة في مواجهة المرحوم
حسن احمد سليمان مورث المستأنف عليهم
من الاول الى العاشر وهذا مما جعله يعتقد ان
رفع الدعوى عليه كان على غير أساس

« وحيث انه ليس من الضروري لمسؤولية
واضع اليد على عقار بحسن نية عن الغلة من وقت
رفع الدعوى عليه ان يصبح سيء النية بعد رفع
الدعوى بل يكفي لذلك ان يظهر فيما بعد بمقتضى
حكم نهائي ان منازعه يملك الارض من قبل ان
يملكها البائع له لأن هذا الحكم مقرر للحق لا
منشئ له وله أثر رجعي ينسحب فيما يتعلق بالربيع
الى وقت رفع الدعوى ولا يصح ان يضار صاحب
الحق بسبب عدم فصل القضاء في دعواه عند
رفعها.

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان رفع
الدعوى على المستأنف قد كان فيه التنبه الكافي
له لبحث جدية الدعوى ويطلع على حجة الوقف
ولو كان فعل ذلك لتبين له ما تبين له بحكمة المختلطة

من ان الفدان موضوع الدعوى وقف لا ملك من قبل ان يشتري ومن قبل ان يشتري من باع له وما تقرر قضاء وعلما في فرنسا انه قد يبقى واضع اليد حسن النية في الواقع حتى بعد رفع الدعوى عليه ومع ذلك يجب ان يعتبر انه قد علم بما شاب بعتمه من وقت رفع الدعوى ويلتزم بالريع من هذا الوقت - والحكم مقرر للحق ويجب وضع من حكم له في الموضع الذي كان يجب ان يوضع فيه لو وافقه منازعه على دعواه (انظر دالوز العملي تحت لفظة possession رقم ١٩٩ حيث أشار الى حكمين لمحكمة النقض وحكم لمحكمة روان في دالوز ٨٢ - ١ - ٢٥٣ و ٨٨ - ٥ - ٢٦٨ كما اشار الى دمولومب جزء ٩ رقم ٦٣٢ واوبري ورو جزء ٢ ص ٢٠٦ زوته ٢٤ وكولان وكايتان ص ٩٣٢ وقررت محكمة استئناف مصر انه يكون لمن كان واضعا يده بحسن نية على عقار حق الاستيلاء على ريعه انما يلزم واضع اليد في جميع الاحوال برد الريع من يوم رفع الدعوى باستحقاق العقار عليه اذا حكم عليه فيها - وجاء في الاسباب انه من المقرر قانونا ان سلامة النية لاتفيد المقتصب بشيء بعد مطالبته بدعوى تنتهي بالحكم عليه بتسليم العين وذلك لان حقوق المتقاضين تعتبر معلقة وموقوفة في بحر مدة التقاضي وليس من العدل ان المالك الحقيقي يلحقه ضرر من تطويل الاجرامات القانونية الناتجة من تصميم المقتصب على دفاعه (المجموعة الرسمية سنة ١٩١١ رقم ٧٠) وقررت ايضا انه يترتب على رفع دعوى الملكية التزام واضع اليد برد الريع من تاريخ المقاضاة دون ان يكون ثمت مجال للبحث

في حسن أو سوء نية واضع اليد المترتب على رفع الدعوى (المحاماة ٨ ص ٧٨٤) وقررت محكمة : " سوف ان واضع اليد يلزم بالريع عن المدة اللاحقة لرفع الدعوى بغض النظر عن كونه حسن النية أو سيء النية في تلك المدة وليس هذا راجع إلى ان رفع الدعوى يظهر لو واضع اليد فساد وضع يده إذ يصح ان رفع الدعوى هذا لا يقلل شيئا من ثقته في صحة السبب الذي يعتمد عليه في وضع يده فيظل حسن النية لحين الحكم نهائيا في الدعوى بل هذا راجع إلى أن القاضى يجب عند إصدار حكمه أن يضع الخصوم في المركز الذي كان يضعهم فيه لو أمكنه الفصل في الخصومة بمجرد رفعها اليه وهذا هو علة ان للاحكام اثر ارجعيا - (الحقوق ١٤ ص ٥٧٩)

وحيث انه لذلك يكون حكم محكمة أول درجة في محله ويتعين تأييده

(استئناف ابراهيم محمد عفيفي وحضر عنه الاستاذ اسكندر ميخائيل ضد وريثة المرحوم حسن احمد سليمان واخرين رقم ٨٩ سنة ١٩٥٩ برئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة طاهر محمد بك وكامل الوكيل بك واحد نشأت بك مستشارين)

٨١

١٣ أبريل سنة ١٩٣٩

دعوى مدنية . خضوعها للحكم الجنائي . قيود هذه القاعد . بحث المحكمة الجنائية . سر الفائدة في المبالغ المقترضة مقيد للمحكمة المدنية . الاتفاق على دفع فوائد تزيد عن الحد القانوني . مخالفته للنظام العام . الضرر الذي يصيب المقترضين . ينحصر فيما يدفع زيادة عن الفائدة القانونية . اعتياد الاقراض بالربا الفاحش . وصف مغنوى بحث . لاشان للمقترضين به

المبادئ القانونية

(١) تتأثر الدعوى المدنية بالحكم

الجناثي ويخضع له كذلك كل نزاع مدني يتفرع من الواقعة الجنائية أو يرتبط بها
(٢) ان قاعدة تأثير المدني بالجناثي لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها إلا فيما هو واجب لتكوين الجريمة وما هو لازم لتوافر أركانها
(٣) ان بحث محكمة الجنح في سعر الفوائد التي اقترضها الدائن إنما هو بحث ضروري لأنه من مقدمات عناصر الجريمة وتوافر أركانها

(٤) ما يذكره الحكم الجنائي عن الفوائد الربوية وسعرها مقيد للمحكمة المدنية (١)
(٥) كذلك اذا بحثت المحكمة الجنائية جميع المبالغ المقرضة وحددت قيمتها حتى تتمكن بذلك من معرفة ما تنطوي عليه من فوائد ربوية فان ذلك يكون مقيدا للمحكمة المدنية .

(٦) ان الاتفاق على دفع فوائد تزيد عن الحد القانوني مخالف للنظام العام فاذا تسلم الدائن الفوائد الزائدة عن الحد القانوني يكون قد تسلمها بغير حق وعليه ردها
(٧) ان الضرر الذي يصيب المقرضين إنما ينشأ عن عملية الاقراض المادية وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا عن الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي

(١) لنا تعليق على المبدأ الرابع والخامس والسابع
وبما عرضنا له في عدد قريب

أخذه المقرض بغير وجه حق

(٨) ان اعتياد الاقراض بالربا الفاحش الذي هو لب الجريمة وجوهرها والذي هو وحده مناط العقاب لاشان للمقرضين به اذ هو وصف معنوي بحث قائم بذات الموصوف ملازم لماهيته يستحيل فعلا أن يضر باحدا من هؤلاء المقرضين ولا من غيرهم .

الممكنة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا .
« حيث ان الاستئناف حازا شكهما القانوني منهما مقبولان شكلا
« عن موضوع استئناف محمد افندي زكي الشهير بالطوبجي ،

« حيث ان اسباب الاستئناف التي يرتكن عليها المستأنف تتلخص أولا - في أن دعوى المستأنف ضدها غير مقبولة لسبق الفصل في موضوعها باحكام مدنية نهائية - وثانيا - أنه على فرض وجود فوائد ربوية فلا سبيل لاستردادها لانسحابها على مبالغ رخصت طواعية واختيارا وثالثا - ان الدعوى في موضوعها خالية من الأساس

« وحيث ان ما يدعيه المستأنف من وجود أحكام مدنية ومحاضر صلح مصدق عليها من المحاكم عن مبالغ يدعي أن الست أكلة اقترضتها منه فان ذلك على فرض وجوده لا يمنع المحاكم من النظر والمناقشة إذا ثبت أن بعض تلك الأحكام قد صدرت وهي نسبة فوائد ربوية ،

وقد صدر حكم محكمة الجنح المستأنفة بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٤ في قضية النيابة العمومية رقم ١١٥٥٩ سنة ١٩٣٣ بالعقوبة الجنائية على محمد افندى زكى المستأنف لأنه أقرض من ضمن من أقرضهم بفوائد ربوية الست أكلة المستأنف ضدها وكان مجموع الفوائد الربوية تبلغ المائة في المائة

«وحيث انه لاشك في أن الدعوى المدنية تتأثر بالحكم الجنائي ويخضع له كذلك كل نزاع مدني يتفرع من الواقعة الجنائية أو يرتبط بها .

«وحيث ان هذه القاعدة قاعدة تأثر المدني بالجنائي لا يمكن الاخذ بها على إطلاقها إلا فيما هو واجب لتكوين الجريمة وما هو لازم لتوافر أركانها، ولما كان من أركان جريمة الاعتياد على إقراض نفود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليه قانونا التعامل بفوائد ربوية أن تبحث المحكمة الجنائية عن وجود فوائد ربوية والبحث عن وجود تلك الفوائد يستلزم البحث في معرفة سعرها حتى يتكشف أمامها الأمر وتقضى في الموضوع عن يقين، لذلك كان بحث محكمة الجنح في سعر الفوائد التي أقرضها محمد افندى زكى الطوبجي الى الست أكلة . انما هو بحث ضروري لأنه من مقدمات عناصر الجريمة وتوافر أركانها لأن الحكم الجنائي لا يمكن أن يستقيم بدون تقرير وجود فوائد ربوية وذلك لايتأتى إلا بعد معرفة سعر الفوائد، وعلى ذلك يكون ما ذكره الحكم الجنائي عن الفوائد الربوية وسعرها مقيد للمحكمة المدنية وليس للمستأنف أن يطلب إعادة النظر في ذلك من جديد أمام المحكمة المدنية . كذلك إذا بحثت المحكمة الجنائية

جميع المبالغ المقرضة وحددت قيمتها حتى تتمكن بذلك من معرفة ما تنطوي عليه من فوائد ربوية فان ذلك يكون مقيدا للمحكمة المدنية ولا يمكن لها إعادة النظر فيه وتقريره من جديد . ولا يعتبر بحث محكمة أول درجة في هذا تزييدا كما يقول المستأنف .

«وحيث ان عن دعواه المذكورة بالسبب الثاني فان هذه المحكمة تشارك محكمة أول درجة فيما جاء بحكمها خاسرا بأن الاتفاق على دفع فوائد تزيد عن الحد القانوني مخالف للنظام العام فاذا تسلم الدائن الفوائد الزائدة عن الحد القانوني يكون قد تسلسلها بغير حق وعليه ردها طبقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدني

«وحيث انه عن السبب الثالث فانه ثابت من الاطلاع على الحكم الجنائي ومن المستندات وأوراق التحقيقات المؤيدة له ان مجموع المبالغ التي يجب ردها إلى المستأنف ضدها هو مبلغ ٤٠٠ ملية و ٥٤٧٧ جنيا وهو ما حكمت به محكمة أول درجة أما المبلغ الثاني الذي ذكرته محكمة أول درجة وهو مقدار الفائدة عن هذه القروض من تاريخها المبين بالحكم المذكور لغاية سنة ١٩٣٤ وقد رذل ذلك ٢٦٧ مليا و ٢١٧١ جنيا فان هذه المحكمة ترى أن يخصم من هذا المبلغ ٤٠٠ ملية ١٢٠٢ جنية وذلك المبلغ هو قيمة ما تنازل عنه المستأنف للمستأنف ضدها بموجب ورقة الحاسبة المؤرخة ٣ مايو سنة ١٩٣٠ وأقر ال نفس المستأنف بمحض تحقيق النيابة بالصحيفة ٦٢ فيكون الباقي هو مبلغ ٨٦٧ مليا و ٩٦٨ جنيا وبإضافة هذا المبلغ الى مبلغ ٤٠٠ ملية و ٥٤٧٧ جنيا يكون مجموع ما يجب الحكم به على المستأنف للمستأنف ضدها هو مبلغ ٢٦٧ مليا و ٦٤٤٦ جنيا

٨٢

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٨

توزيع . - دم جواز الحكم بإيقاف السير فيه بحجة منازعات
قد تتطلب اجراءات طويلة . . وجوب اقضاء صاحب الدين
الذي لا يمكن الفصل في احقيته بسرعة من التوزيع

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز الحكم بإيقاف السير في
توزيع لانه اجراء يستلزم بطبيعته الاسراع
في الفصل فيه دون الالتفات إلى طلب
الايقاف الموجه من احد الخصوم بحجة
منازعات قد تتطلب اجراءات طويلة قبل أن
تتمكن المحكمة من النظر في التوزيع
والفصل فيه

٢ - اذا كان دين احد الدائنين لا يمكن
الفصل في احقيته بالسرعة والسهولة المفروضة
في مثل هذه الاحوال وجب اقضاء صاحبه
من التوزيع. ولهذا الدائن أن يتخذ الاجراءات
الكافلة لحقوقه في توزيع آخر عند اللزوم
بعد أن يصفى دينه ويتقدم به خاليا من
كل نزاع

الموضوع

قدم المستأنف طلب توزيع لحضرة قاضي
التوزيع بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قيد بجدول
توزيع المحكمة المذكورة برقم ٨ سنة ١٩٣٤
قال فيه أنه يداين عبد الفتاح سيد العسال وآخرين
في مبلغ ٨٣ مليا و ٢٢٩٦ جنيا بخلاف المصاريف
والقوائد بموجب حكم نهائي وقد نزع ملكيتهم
من ٥ س و ١٧ ط و ١ ف بناحي كفر رماده
والترجمان مركز قلوب بيعت بالمزاد ورسا مزادها

وحيث انه فيما يتعاق بمبلغ ٢٣٥١ جنيا
و ٣٣٣ مليا المحكوم بها بصفة تعويض فإن هذه
المحكمة ترى الاخذ بما جاء بحكم محكمة النقض
من أن الضرر الذي يصيب المقرضين إنما ينشأ
عن عملية الاتراض المادية وهو ينحصر في قيمة
ما يدفعه كل منهم زائداً عن الفائدة القانونية
لا أكثر ولا أقل والدعوى به إنما هي دعوى
استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه
حق وعلى ذلك لا يكون للمقرض أن يطالب
بأكثر من ذلك وقالت محكمة النقض حكمها
الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ أن اعتبار
الاقراض بالربا الفاحش الذي هو لب الجريمة
وجوهرها والذي هو وحده مناط العقاب
لأشأن للمقرضين به اذ هو وصف معنوي
بحت قائم بذات الموصوف ملازم لماهيته يستحيل
فعلا أن يضر بأحد لا من هؤلاء المقرضين ولا من
غيرهم ومن ثم فليس لأحد منهم ولا من غيرهم
أن يدعى منه ضررا ولا أن يطلب بسببه تعويضا
لدى أى محكمة جنائية كانت أو مدنية ولذلك
يتعين الغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المذكور

عن استئناف الست اكيد

وحيث أن اكيه في صحيفة استئنافها قد
ذكرت أسبابا ردت عليها محكمة أول درجة
وهذه المحكمة في أسباب حكمها وليس فيها من
جديد يستأهل الرد عليه ولذلك يتعين رفض
استئنافها موضوعا والزامها بمصاريفه

(استئناف السيدة اكيه هانم اسماعيل وحضر عنها
الاستاذ حافظ رمضان باشا ضد محمد زكى الشهير بزكى الطوبجى
وحضر عنه الاستاذان محمد حسن وزكى عربى رقم / ٧٥١
٨٤٤ - سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة
والعزة عمود قهوى يوسف باشا رئيس المحكمة وكامل الوكيل بك
ومحمد محمود بك مستشارين)

وقد حكمت محكمة أول درجة في المناقضة بقبولها وندبت خيرا لأداء المأمورية المبينة بحكمها الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره ثم عاينت تلك المحكمة محل النزاع وحكمت بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧ بأيقاف السير في الدعوى إحتي يفصل نهائيا في ملكية القيراط المتنازع عليه

استأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٧ وطلب للأسباب الواردة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والفصل في المناقضة برفضها موضوعا وأحالتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها مع الزام المستأنف عليها بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة صمم كل طرف على طلباته وأقواله الواردة بمحضر الجلسة وبالمذكرات المقدمة منه . وأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا

• وحيث أن الاستئناف حاز شكلا القانوني
• وحيث أن الوقائع مبينة بيانا كافيا بالحكم المستأنف

• وحيث أن الحكم المستأنف قضى بأيقاف السير في المناقضة حتى يفصل في ملكية القيراط المتنازع عليه بحجة أن هناك نزاعا في الملكية

• وحيث أنه لا يجوز الحكم بأيقاف السير في توزيع وهو إجراء يستلزم بطبيعته الإسراع في الفصل فيه دون الالتفات إلى طلب الأيقاف الموجه من أحد الخصوم بحجة منازعات قد تتطلب إجراءات طويلة قبل أن تتمكن المحكمة

أخيرا عليه في نظير مبلغ ٤٠٠ مليم و ١٠٢ جنيه بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٤ في الدعوى رقم ٤٥٤ كل مصر سنة ١٩٣٠ وقداودغ الثمن بخزينة المحكمة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٤ برقم ٤١ يوميه لوجود ارباب ديون مسجلة على العين المنزوع ملكيتها ذكر ائتمامهم بالطلب ومنهم المستأنف عليها وقال للأسباب التي ذكرها بطلبه أنه يعتبر صاحب التسجيل الأول وطلب فتح باب التوزيع عن مبلغ ٤٠٠ مليم و ١٠٢ جنيه وتكليف قلم الكتاب بإعلان ارباب الديون المسجلة حتى بعد تحرير القائمة يقضى باختصاصه بكل المبلغ المذكور والتصريح له بصرفه

وبعد أن قيد هذا الطلب بمجدول التوزيع واتخذت الاجراءات المنصوص عنها قانونا اصدر حضرة قاضي التوزيع بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٣٦ القائمة المؤقتة بالكيفية الآتية :

رسم توزيع المبلغ	٤٥٦٠
رسم الشهادة المستخرجة من قلم الحسابات	٢٠٠
رسوم الشهادات التكميلية	٣٦٠
مال ورسوم استحققت للحكومة على الاطيان	٧١٦
الباقى اختص به المستأنف	٩٣٥٦٤
جملة المبلغ	١٠٢٤٠٠

وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ نافضت المستأنف عليها في القائمة المذكورة بتقرير حرر بقلم كتاب محكمة أول درجة وطلبت للأسباب التي ذكرتها بالتقرير قبول المناقضة شكلا وموضوعا بإلغاء قائمة التوزيع المؤقت بالنسبة للمبلغ المناقض بشأنه واختصاصها هي به وحفظ كافة الحقوق وأتعاب المحاماة

من النظر في التوزيع والفصل فيه ولا يصح للمحكمة أن تقضى بالايقاف من تلقاء نفسها بل وذهب القضاء الى ابعاد من ذلك في سبيل الاسراع في البت في امر توزيع مطروح امام محكمة - فاذا كان دين احد الدائنين لا يمكن الفصل في أحقيته بالسرعة والسهولة المفروضة في مثل هذه الأحوال وجب اقصاء صاحبه من التوزيع ولهذا الدائن أن يتخذ الاجراءات الكافلة لحقوقه في توزيع آخر عند اللزوم بعد أن يصنى دينه ويتقدم به خاليا من كل نزاع وراجع حكمي محكمة الاستئناف المختلطة الصادرين في ٢٩ مايو سنة ١٩١٧/٢٩ ص ٤٥٥ وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧/٢٩ ص ٥١٥ ، وحيث انه عملاً بالمبدأ المتقدم ذكره والذي تأخذ به هذه المحكمة لا يصح أن يتناول بحثها موضوع الدعوى وينبغي اذن الغاء الحكم المستأنف واعادة القضية لمحكمة أودرجة للفصل في موضوعها

(استئناف الخواجه جورج حنا خير وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك ضد الست تيره راشد محمد وحضر عنها الاستاذ رياض عبد السيد رقم ٩٣٧ سنة ٤ ، ق ١٠ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وطاهر محمد بك ومحمد النبي بك مستشارين)

٨٣

١١ مايو سنة ١٩٣٩

١- دين . ثبوته بحكم واجب التنفيذ . تنفيذه واجب بحكم المادة ٣٨١ مرافعات

٢- سلطة المحكمة في القضاء برد وبطلان اي ورقة يتضح لها انها مزورة

٣- نزاع . مادة ٣٨٤ مرافعات . تحديد .

٤- معارضة في تنبيه نزاع الملكية . مداما

٥- بيع . حق متنازع عليه . شروط بطلانه

المبادئ القانونية

١ - متى كان الدين ثابتاً بحكم واجب التنفيذ وهو محدد القيمة ، وهذا الحكم لا

يزال حافظاً كيانه وحجيته يكون التنفيذ من أجل هذا الدين واجباً بحكم المادة ٣٨١ من قانون المرافعات

٢ - للمحكمة ان تقضى من نفسها برد وبطلان أية ورقة يتضح لها انها مزورة ولو لم يطعن فيها بالتزوير بالطريق القانوني ٣ - ان النزاع الذي يقصده الشارع في المادة ٣٨٤ مرافعات التي تقول « لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعينة الخالية عن النزاع » هو النزاع الذي لا يكون السند الواجب التنفيذ قد فصل فيه صراحة أو ضمناً . وكل نزاع يرجع الى أمر فصلت فيه المحكمة لا يصح الالتفات اليه

٤ - ان المعارضة في تنبيه نزاع الملكية يجب ان تكون محصورة في دائرة الأمور المتعلقة بالتنفيذ في ذاته ولا يصح التعرض فيها لأصل الحق المقضى به أو لصحة الحكم المثبت له فالنزاع في أصل الحق أو في صحة الحكم يجب ان يطرح امام المحكمة المختصة في صورة دعوى أصلية غير الدعاوى المتعلقة باجراءات التنفيذ

٥ - ان الشرط الاساسي للبطلان الوارد بالمادة ٢٥٧ من القانون المدني هو ان يكون الحق المشتري متنازعا فيه . ويجب أن يكون النزاع في الحق المانع من البيع قائماً فعلاً أو محتملاً وقت التعاقد . فكل

نزاع يجد أو ينشأ بعد التعاقد لأسباب لم تكن ظاهرة ولا كانت في حساب المتعاقدين وقتئذ لا يحول دون البيع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

و حيث ان الاستئناف قد حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا

و حيث أن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن الست جليلة باسيلي كانت قد رفعت في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ دعوى مدنية أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المرحومة الست أنيسة كلداني مورثة المستأنف عليهم بصفتها مدينة وضد عزيز أفندي اسكندر المحامي المستأنف بصفته ضامنا طلبت فيها الحكم بالزامهما بصفتهما المذكورتين بأن يدفعا لها مبلغ ٦٨٨ جنيها وملحقاته القانونية . وبجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ حكمت محكمة مصر الاهلية بالتصديق على محضر الصلح المحررين الطرفين في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وجعلته في قوة سند واجب التنفيذ وهذا الصلح يتضمن (١) إقرار الست أنيسة بمديونيتها للست جليلة في مبلغ ٧٦٨ جنيها من أصل وفوائد بسعر ٩٪ / مستحقة لغاية تاريخ الصلح (٢) تعهد الست أنيسة بسداد مبلغ ١٦٨ جنيها بعد شهر من تاريخ الصلح وإعطاء رهن رسمي على منزلها الكائن بشارع شبرا لضمان سداد ٦٠٠ جنيه الباقية وفوائدها بسعر ٩٪ سنويا (٣) بعد تحرير عقد الرهن الرسمي تبرأ ذمة عزيز أفندي من ضمانه الست

أنيسة (٤) قبول عقد الصلح للتحويل بدون حاجة إلى رضا المدينة — وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٣٣ استصدرت الست جليلة أمرا من حضرة رئيس محكمة مصر باختصاصها بالمنزل المملوك للست أنيسة الواقع بشارع شبرا تحت رقم ٥٧ وفاء لدينها البالغ ٧٦٨ جنيها وملحقاته القانونية وقد تسجل هذا الاختصاص في تاريخه بسجلات المحكمة المذكورة — وفي ٢ من إبريل سنة ١٩٣٣ حولت الست جليلة الى عزيز أفندي الحكم الصادر لمصلحتها بالتصديق على الصلح وذلك بمقتضى إقرار مصدق على إضاها فيه بمحكمة الموسكى الجزئية بمحضر تصديق رقم ٩٦٤ سنة ١٩٣٣ وقد اعترفت الست جليلة في الاقرار المذكور بقبضها مبلغ ٧٩٦ جنيها قيمة مالها في ذمة الست أنيسة من أصل وملحقات لغاية تاريخه وباحلالها عزيز أفندي محلها في كافة الحقوق المخولة لها بالحكم وبالاختصاص المترتب عليه — وفي أوائل أكتوبر سنة ١٩٣٣ اختفت الست أنيسة كلداني فجأة ولم يعثر لها على وجود وحامت الشبهة حول عزيز أفندي واعتقلته النيابة ثم أطلقت سراحه لما لم تثبت إداتته — وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ أعلن عزيز أفندي الى لطيف كلداني ويوسف نشو الوكيلين المعينين من مجلس حسي مصر عن الست أنيسة باعتبارها غائبة غيبة منقطعة أعلن اليهما التنازل الصادر اليه من الست جليلة الذي سبق الكلام عنه وطلب منهما أن يدفعا اليه من مال الست أنيسة ٧٩٦ جنيها ولما لم يدفعا أعلن اليهما في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ تنبها بنزع ملكية الست أنيسة من المنزل المملوك لها الواقع بشارع شبرا تحت رقم ٥٧ وفاء لمبلغ

٥٣٥ مليما و ٨٠٣ جنيهات من أصل وملحقات.

« وحيث انه في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ عارض لطيف كلداني ويوسف نشو في التنييه المذكور للأسباب التي بينها في إعلان المعارضة وطلباً للحكم لهما (١) بالغاء تنبيه نزع الملكية وما ترتب عليه من اجراءات وتسجيلات (٢) بطلان الحكم الصادر للست جليلة من محكمة مصر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ وما ترتب عليه من إعلانات وتسجيلات ومنها الاختصاص الصادر من محكمة مصر ومسجل بها في ٢٨ من مارس سنة ١٩٣٣ (٣) بطلان التنازل الصادر من الست جليلة إلى عزيز افندي اسكندر في ٢ من إبريل سنة ١٩٣٣

« وحيث انه بجلسة ١٨ إبريل سنة ١٩٣٥ أوقفت الدعوى ل وفاة لطيف كلداني أحد المعارضين ثم حركها عزيز افندي اسكندر في مواجهة هنري نشو الوكيل الجديد عن الست أنيسة الغائبه

« وحيث انه بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ قرر هنري نشو بأنه يكتفي بطلب الحكم بالغاء تنبيه نزع الملكية ويتنازل عن طلباته الأخرى وفي المذكرة المقدمة منه للمحكمة الابتدائية رقم ١٦ ملف المفردات ، قال مانصه حرقياً « تؤيد ما أثبتناه في محضر جلسة المرافعة الأخيرة من أن هنري نشو بصفته يقتصر على الطلب الأول من الطلبات الثلاثة الواردة في صحيفة معارضته في تنبيه نزع الملكية المعلن بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ وهذا الطلب هو - الحكم بالغاء تنبيه نزع الملكية المعلن بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ للرحوم الخواجه لطيف كلداني الذي

حل محله هنري نشو بصفته وكيلاً عن الغائبة والغاء ما ترتب عليه من الاجراءات والتسجيلات مع الزام المعارض ضده بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة - أما الطلب الثاني الخاص بالغاء وبطلان التنازل الصادر من جليلة باسيلي إلى الأستاذ عزيز اسكندر بتاريخ ٢ إبريل سنة ١٩٣٣ والطلب الثالث الخاص بالغاء وبطلان الصلح المصدق عليه من محكمة مصر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٢٤٨ سنة ١٩٣٣ كلى مصر وما ترتب عليه من اعلانات وتسجيلات بما في ذلك الاختصاص الصادر من محكمة مصر المسجل بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ وجميع الاجراءات المتعلقة بذلك فيتنازل عنها هنري نشو وفقاً لما أثبتته بمحضر الجلسة - وبعد التنازل عن الطلبين الثاني والثالث من الطلبات الواردة في صحيفة المعارضة في التنييه والاقتصار على الطلب الأول يكون معنى الطلب الأول من الوجهة القانونية هو ما قدمناه في المرافعة الشفوية التي حصلت بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ من أن الدين المطلوب التنفيذ من أجله باجراءات نزع الملكية التي بدأت بالتنبيه المعارض فيه غير محقق الوجود وإنما هو دين متنازع فيه نزاعاً جدياً يمنع من إمكان المضي في التنفيذ لتحصيله

« وحيث انه بجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٣٨ قضت المحكمة الابتدائية بالغاء تنبيه نزع الملكية المعارض فيه وجميع ما ترتب عليه والزمّت المعارض ضده بالمصاريف والف قرش اتعاباً للمحاماة وقد بنت المحكمة المذكورة حكماً هذا على أن الدين المطلوب التنفيذ من أجله متنازع فيه نزاعاً جدياً بناء على ما اوضح لها من التحقيقات

الجناية المضمومة الخاصة باختفاء الست أنيسه
كلداني المدينة .

« وحيث انش عزيز أفندي اسكندر قد
استأنف ذلك الحكم طالبا الغاء ورفض دعوى
المعارضة .

« وحيث انه أثناء سير هذا الاستئناف أثبتت
المحكمة الشرعية وفاة الست أنيسه وانحصار إرثها
في المستأنف عليهم فادخلوا في الدعوى بدلا من
هنري نشو الذي زالت صفته

« وحيث ان الدفاع عن المستأنف عليهم
أضاف الى السبب الذي بنى عليه الحكم الابتدائي
سببا آخر وهو بطلان التنازل الصادر من الست
جليله الى عزيز أفندي اسكندر بطلانا أصليا طبقا
للمادة ٢٥٧ من القانون المدني .

« وحيث انه يخلص مما سبق بيانه ان المستأنف
عليهم يستندون في طلب الغاء تنبيه نزوع الملكية
وماترتب عليه إلى أمرين (الأول) أن الدين
المطلوب التنفيذ من أجله هو دين غير محقق الوجود
وغير خال من النزاع فلا يجوز أن تتخذ من أجله
إجراءات تنفيذية عملا بحكم المادة ٣٨٤ من قانون
المرافعات (الثاني) ان التنازل الصادر من الست
جليله الى عزيز أفندي اسكندر المحامي والذي
يبنى عليه إجراءاته التنفيذية هو تنازل باطل بطلانا
جوهريا بحكم المادة ٢٥٧ من القانون المدني فلا
يصح والحالة هذه أن يكون أساسا للتنفيذ

عن الأمر الأول

« وحيث ان الدين المطلوب التنفيذ من أجله
هو دين ثابت بمحضر صلح محكوم بالتصديق عليه
وجعله في قوة سند واجب التنفيذ وهذا الصلح
موقع عليه من عزيز أفندي اسكندر بصفته وكيلًا

عن الست أنيسه كلداني وهذه الوكالة ثابتة بموجب
توكيل رقم ٢٤٤ سنة ١٩٢٣ تصديقات محكمة
الأزبكية الجزئية وقد قبلت الست أنيسه شروط
الصلح بمقتضى إقرار كتابي صادر منها بتاريخ
١٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقد تأيد هذا الصلح
بأوراق أخرى صادرة من الست أنيسه وهي عقد
اتفاق تاريخه ٢٢ من مارس سنة ١٩٢٣ محرر
بينها وبين الست جليله وعزيز أفندي اسكندر
وإقرارات ثلاثة محررة في ١٣ من إبريل سنة
١٩٢٣ و ٤ من مايو سنة ١٩٢٣ .

« وحيث انه لا جدال في ان الست أنيسه
كلداني لم تدفع شيئا من الدين الذي اعترفت به
في الأوراق السابق بيانها

« وحيث انه متى كان الدين ثابتا بحكم واجب
التنفيذ وهو محدد القيمة وهذا الحكم لا يزال
حافظا كيانه وحجيته فيكون التنفيذ من أجل هذا
الدين واجبا بحكم المادة ٣٨١ من قانون المرافعات
« وحيث ان استناد المستأنف عليهم على المادة
٣٨٤ مرافعات التي تقول « لا يكون التنفيذ الا
للأشياء المعينة الحالية عن النزاع » والى منازعتهم
في اصل الدين هو استناد لا يغنيهم شيئا في هذه
الدعوى لان الدين معين بتحديد قيمته ولأنه خال
عن النزاع بثبوته بحكم قضائي نهائي لا يزال حافظا
لقوة الشيء المحكوم فيه وباقرارات أخرى من
المدينة سابقة عليه وتالية له .

« وحيث ان الوكيل عن الست أنيسه باعتبارها
غائبة غيبة منقطعة قد تنازل عن طلب بطلان
الحكم الجاري التنفيذ بموجبه فلا محل بعد هذا
التنازل للبحث في صحة أو بطلان الاجراءات التي
انبنى عليها الحكم المذكور بصرف النظر عما اذا

كانت هذه المعارضة تصح أن تكون محلاً لهذا البحث .
 « وحيث أن المستأنف عليهم يطعنون في الأوراق الصادرة من الست أيدهم مورتهم الثابت فيها أقرارها بالدين ويبنون طعنهم على انكار صدور تلك الأوراق منها وهذا الانكار لم يؤيد بأي دليل تقبله المحكمة فلم تؤيده التحقيقات الجنائية ولا اتباع المستأنف عليهم الطريق القانوني بشأنه .
 « وحيث أن المستأنف عليهم قالوا في آخر مذكرتهم المقدمة لهذه المحكمة بعد قفل باب المرافعة فيها أنهم على استعداد لأن يطعنوا بالتزوير في الورقة الصادرة من الست أيدهم والتي قبلت فيها التنازل الصادر من الست جليله إلى عزيز أندي اسكندر والمحكمة لا يسمعها أن تلتفت إلى هذا القول فليس من المعقول أن تبقى هذه المعارضة منظورة أمام القضاء من ٣ من يناير سنة ١٩٣٥ إلى ٥ من أبريل سنة ١٩٣٩ ولا يهتم المستأنف عليهم أو من حلوا محلهم في الخصومة بالطعن بالتزوير في أية ورقة من الأوراق التي استند إليها المستأنف في دفع هذه المعارضة ثم يأتي المستأنف عليهم بعد قفل باب المرافعة في القضية وحجزها للحكم يطلبون فتح باب المرافعة فيها حتى يتسنى لهم الطعن بالتزوير وهم يعلمون أن القانون يوجب الفصل في هذه المعارضة بطريق الاستعجال « مادة ٥٤٨ مرافعات » وقد بقيت هذه المعارضة بين يدي القضاء أربع سنوات وثلاثة أشهر ولا تسمح المحكمة بتعطيلها أكثر من هذه المدة .

« وحيث أنه وإن كان للمحكمة أن تقضي من نفسها برد بطلان أية ورقة يتضح لها أنها مزورة ولو لم يطعن فيها بالتزوير بالطريق القانوني إلا أنها لم تجد في أوراق الدعوى ما يبرر استعمالها لهذا الحق « وحيث أن هذه المحكمة لا توافق على ما ذهبت

إليه المحكمة الابتدائية من أن الدين المطلوب التنفيذ من أجله غير خال عن النزاع بناء على المطاعن التي ذكرها الوكيل عن الست أيدهم الغائبة (أولا) لأن المحكمة الابتدائية قد أخطأت في تفهم ما قصده الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨٤ مرافعات من أن التنفيذ يكون للأشياء المعينة الخالية عن النزاع لأن النزاع الذي يقصده الشارع هو النزاع الذي لا يكون السند الواجب التنفيذ قد فصل فيه صراحة أو ضمناً كالنزاع في مقدار المبلغ المنفذ به إذا كان التنفيذ بعقد رسمي أو بحكم لم يحدد فيه مقدار الدين وكان تقديره يرجع إلى إجراء حساب جديد أو يكون الحكم قد علق التنفيذ على حصول أمر معين والمحكوم عليه يتنازع في حصوله . وكل نزاع يرجع إلى أمر فصلت فيه المحكمة لا يصح الالتفات إليه . (ثانياً) لأنه بعد أن تنازل وكيل الغائبة عن طلب بطلان الحكم والإجراءات التي ترتبت عليه ولم يرفع دعوى مستقلة بهذا البطلان فإنه لا يصح الالتفات إلى أي طعن في الحكم المذكور بالنسبة لوجوده وجوداً صحيحاً ويجب اعتباره قائماً واجب التنفيذ (ثالثاً) لأن المعارضة في تنبيه نزاع الملكية يجب أن تكون محصورة في دائرة الأمور المتعلقة بالتنفيذ في ذاته ولا يصح التعرض فيها لأصل الحق المقضى به ولا لصحة الحكم المثبت له فالنزاع في أصل الحق أو في صحة الحكم يجب أن يطرح أمام المحكمة المختصة في صورة دعوى أصلية غير الدعاوى المتعلقة بإجراءات التنفيذ

عن الأمر الثاني

« وحيث أن المستأنف عليهم قد دفعوا ببطلان التنازل الصادر من الست جليله إلى

التيه وما ترتب عليه من الاجرامات يستلزم حتما التعرض لصحة التحويل رغما عن التنازل عن طلب بطلانه

و حيث انه للأسباب السابق بيانها تكون هذه المعارضة على غير أساس ويتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء برفضها

(استئناف الاستاذ عزيز اسكندر وحضر غته الاستاذ محمد حسن ضد وروثة الست انيسة كلداني وحضر عنهم الاستاذ مصطفى مرعي رقم ٧٦٥ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك ومحمد زكي على بك وعبد اللطيف محمود بك مستشارين)

٨٤

٢٥ مايو سنة ١٩٣٩

المادة ٣٤ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الملحقه بمعاهدة مونترو . الشروط اللازمة لخضوع الشركة للقضاء المختلط . شركة . جنسية . تطبيق القواعد العامة . عدم ارتباط جنسية الشركة بجنسية الشركاء . جنسية شركات المساهمة . عناية الشارع المصري ببيان جنسيتها . جنسية بقية الشركات . اختلاف الفقهاء فيها . المصلحة الاجنبية تحديدها في محاضر لجنة التحرير بمؤتمر مونترو . المادة ٢٦ من اللائحة مألقة الذكر . جواز استنتاج المحكمة لقبول الخضوع للقضاء الاولي من واقع الدعوى

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٣٤ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الملحقه بمعاهدة مونترو تقول « الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة الآن التي للأجانب فيها مصالح جدية تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعتها مع الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه

عزيز افندي اسكندر بناء على المادة ٢٥٧ من القانون المدني التي تحرم على المحامين شراء الحقوق المتنازع فيها التي يكون النظر فيها من اختصاص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم والتي تجعل هذا الشراء ان حصل باطلا بطلانا أصليا .

و حيث ان الشرط الاساسي لهذا البطلان هو أن يكون الحق المشتري متنازعا فيه وهذا الشرط غير متوفر في هذه الدعوى لأن الحق الذي اشتراه عزيز افندي هو حق ثابت بحكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومعترف به باقرارات متعددة صادرة من الشخص الذي عليه الحق ومن بينها اقرارا بقبول البيع

و حيث انه فضلا عن ذلك فان النزاع في الحق المانع من البيع يجب أن يكون قائما فعلا أو محتملا وقت التعاقد فكل نزاع يجد أو ينشأ بعد التعاقد لأسباب لم تكن ظاهرة ولا كانت في حساب المتعاقدين وقتذاك لا يصح ان يكون حائلا دون البيع للأشخاص الذين ذكرهم القانون كما هي الحال في هذه القضية .

و حيث انه تبين مما تقدم ان الأمرين اللذين يستند اليهما المستأنف عليهم في هذه المعارضة لا سند لهما من القانون

و حيث ان المستأنف عليهم يحاولون الخوض من جديد في بطلان مسألة التحويل الصادر من الست جديلة الى عزيز افندي اسكندر بعد التنازل عن طلب الحكم بطلان ذلك التحويل والمحكمة لا يسعها ان تجاريهم فيما يحاولون لأنها أصبحت مقيدة بهذا التنازل . وغير صحيح ان الفصل في طلب الحكم بالغاء

المحاكم طبقا لنص المادة ٢٦ «

٢ - لكي تكون الشركة خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة بحكم هذه المادة يجب أن تكون شركة أجنبية غير مصرية أو تكون شركة مصرية للأجنبي فيها مصلحة جديده ولم تقبل اختصاص المحاكم الأهلية طبقا لنص المادة ٢٦ من اللائحة المذكورة

٣ - لم تضع معاهدة مونترو أحكاما خاصة لجنسية الشركات . فيتعين والحالة هذه تطبيق القواعد العامة

٤ - لا ترتبط جنسية الشركات بجنسية الشركاء المؤسسين لها لأن الشركة هي شخص معنوى مستقل عن أشخاص الشركاء فيها

٥ - من المبادئ القانونية الثابتة أنه إذا كان القانون لا ينص على طريقة معينة لبيان جنسية الشركة فإن هذا البيان يكون متروكا لتقدير القضاء طبقا للقواعد القانونية العامة

٦ - نص الشارع المصري في المادة ٤١ تجارى أهلى والمادة ٤٧ تجارى مختلط على جنسية شركات المساهمة وحدها فقال ان جنسية هذه الشركات التى تؤسس فى مصر تكون الجنسية المصرية . ولم يتعرض الشارع المصرى لبيان جنسية الشركات التجارية الأخرى . فىكون أمر تعيين جنسيتها متروكا للقضاء

٧ - وضع الفقهاء نظريات مختلفة لتعيين جنسية الشركات فقالوا ان جنسية الشركة

تكون إما جنسية البلد الذى تأسست فيه أو جنسية المؤسسين لها أو جنسية المديرين المسؤولين أو جنسية البلد الذى يوجد فيه مركزها العام أو البلد الذى تباشر فيه أعمالها وقضاء البلاد الأجنبية غير متفق على الأخذ بأمر واحد من هذه الأمور

٨ - قد أثبتت لجنة التحرير فى مؤتمر مونترو فى محاضرها انه لكي تكون المصلحة الأجنبية فى الشركة مصلحة جديده يجب أن لا تكون صورية ولا تافهة

٩ - تنص المادة ٢٦ من لائحة التنظيم القضائى سالفه الذكر على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى كل المنازعات المدنية والتجارية سواء بين الأجانب أو بين الأجانب والأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم الأهلية ، على أن المحاكم الأهلية تكون مختصة بالنظر فى هذه المسائل بالنسبة لكل أجنبي يقبل الخضوع لقضائها «

١٠ - انه وان كانت الفقرة الثالثة من هذه المادة قد أبانت ثلاثة أمور يصح أن يستفاد منها قبول الخضوع للقضاء الأهلى إلا أن هذه الأمور لم تأت على سبيل الحصر ويجوز للمحكمة أن تستنتج هذا القبول من أى أمر آخر ومن ذلك ما حصل فى هذه القضية وهو أن المحكوم عليهما لم يذكرا الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية فى اعلان استئنافهما بل لم يذكرا إلا فى الجلسة الرابعة من جلسات القضية وكانا فى

الجلسات الثلاث السابقة يطبأن المرافعة في الاستئناف بالنسبة للتنفيذ المؤقت المأمور به في الحكم الابتدائي وبالنسبة للموضوع أيضا وهما على كل حال قد كانا طلبا لعدم الاختصاص أمام المحكمة الابتدائية

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداراة قانونا .

وحيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث ان المستأنف عليها قد رفعت هذه الدعوى ضد المستأنفين طلبت فيها الحكم بالإلزامهما متضامنين بأن يعيدا بناء المنزل المؤجر اليهما . منها إلى ما كانت عليه قبل احتراقه طبقا للشروط والرسوم الملحقة بالاشهاد الشرعي الصادر في ١٢ من يوليو سنة ١٩٠٥ وفي حالة تأخيرهما يلزمان متضامنين بدفع مبلغ ٢٢٠٠ جنيه تودع في خزانة محكمة مصر الشرعية على ذمة وقف الست زينب خاتون الحبشية المشمول بنظر المستأنف عليها مع إلزام المستأنفين بدفع الأجرة المستحقة عن المحل المذكور باعتبار ١١ جنيها شهريا ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٣٨ لحين تسليم المنزل بعد إعادة بنائه أو لحين إيداع مبلغ ٢٢٠٠ جنيه بخزانة المحكمة الشرعية .

وحيث ان المستأنفين كانا قد دفعا دعوى المستأنف عليها أمام المحكمة الابتدائية (أولا) بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن عقد الإيجار الذي تستند اليه المستأنف عليها صدر منها إلى شركة بلا تشي وجايم وشركاهم وهي شركة

مختلطة خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة (ثانيا) بعدم قبول الدعوى لرفعها عليهما شخصا حالة كونها يجب أن ترفع على الشركة المستأجرة - ثالثا - برفض الدعوى موضوعا

وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع بإلزام المستأنفين بإعادة بناء المنزل وفق الشروط المبينة بالحجة الشرعية الصادرة في ١٢ يوليو سنة ١٩٠٥ في ظرف سنة من تاريخ النطق بالحكم وإلا فيكونان ملزمين بأن يودعا بخزانة محكمة مصر الشرعية مبلغ ٢٢٠٠ جنيه وإلزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليها أحد عشر جنيها شهريا ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٣٨ لحين تسليم المنزل بعد تجديد بنائه أو لحين الإيداع .

وحيث ان المستأنفين قد استأنفا الحكم الابتدائي طالبين الغاء والحكم أولا وبصفة مستعجلة بالغاء النفاذ المعجل فيما يتعلق بالإيجار . ثانيا - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة واحتياطيا وفي الموضوع بالغاء الحكم فيما يختص بإلزام المستأنفين بدفع مبلغ ١١ جنيها شهريا وفيما يختص بشحن المباني بنداب خير لتقدير تكاليف إقامة الحائطين المذكورين بعقد الإيجار وحيث انه بجملة ٨ مارس سنة ١٩٣٩ دفع المستأنفان بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن الشركة المستأجرة من المستأنف عليها هي شركة مختلطة وقد حجزت القضية للحكم في هذا الدفع وحده .

وحيث ان المستأنف عليها قد ردت على الدفع المذكور بمنازعة في جنسية الشريك

الأجنبي في الشركة وبأنه طبقا لحكم المادة ٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة الملحقه بمعاهدة مونترو تكون المحاكم الأهلية هي المختصة بنظر الدعوى لأن المصلحة الأجنبية في شركة بلاتشى وحاييم هي مصلحة صورية أو على الأقل مصلحة غير جدية . وحيث انه لا جدال في وجوب تطبيق أحكام معاهدة مونترو على هذه الدعوى التي رفعت في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٩

وحيث ان المستأنفين قدما بملف الدعوى ثلاث شهادات من القنصلية الإيطالية بمصر تفيد في مجموعها ان الست ليديا بنت بلاتشى قد اكتسبت الجنسية الإيطالية بزواجها من إيلي نجار المشمول بالرعية الإيطالية .

وحيث انه أمام هذه الشهادات الرسمية الصادرة من الجهة المختصة لا يكون هناك محل للتردد في اعتبار الست ليديا إيطالية من رعايا الدولة الإيطالية فتكون أجنبية طبقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائي الملحقه بالمعاهدة .

ومن حيث انه يبقى بعد ذلك البحث فيما اذا كانت شركة بلاتشى وحاييم تعتبر خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية أم لقضاء المحاكم المختلطة بسبب وجود شريكه موصية أجنبية فيها وهي الست ليديا نجار .

وحيث ان المادة ٣٤ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الملحقه بمعاهد مونترو تقول : الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة الآن التي للأجانب فيها مصالغ جدية تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية إلا إذا كان

قانونها النظامي يتضمن شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية أو اذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم طبقا لنص المادة ٢١ .

وحيث انه لكي تكون شركة بلاتشى وحاييم خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة بحكم هذه المادة يجب أن تكون شركة أجنبية غير مصرية أو تكون شركة مصرية للأجنبي فيها مصلحة جدية ولم تقبل اختصاص المحاكم الأهلية طبقا لنص المادة ٢١ من اللائحة المذكورة .

وحيث انه بالنسبة لجنسية الشركات فإن معاهدة مونترو لم تضع لها أحكاما خاصة فيتعين والحالة هذه تطبيق القواعد العامة .

وحيث ان جنسية الشركات لا ترتبط بجنسية الشركاء المؤسسين لها لأن الشركة هي شخص معنوي مستقل عن أشخاص الشركاء فيها . وحيث انه من المبادئ القانونية الثابتة أنه اذا كان القانون لا ينص على طريقة معينة لبيان جنسية الشركة فإن هذا البيان يكون متروكا لتقدير القضاء طبقا للقواعد القانونية العامة .

وحيث ان الشارع المصري قد غنى بالنص على جنسية شركات المساهمة وحدها Sociétés anonymes في المادة (٤١) من القانون التجاري الأهل والمادة (٤٧) من القانون التجاري المختلط فقال أن جنسية هذه الشركات التي تؤسس في مصر تكون الجنسية المصرية ولم يتعرض الشارع المصري لبيان جنسية الشركات التجارية الأخرى ومنها شركات التوصية فيكون امر تعيين جنسية هذه الشركات متروكا للقضاء .

وحيث ان الفقهاء قد وضعوا نظريات مختلفة لتعيين جنسية الشركات فقالوا أن جنسية

الشركة تكون إما جنسية البلد الذي تأسست فيه أو جنسية المؤسسين لها أو جنسية المديرين المسؤولين أو جنسية البلد الذي يوجد فيه مركزها العام أو البلد الذي تباشر فيه أعمالها وقضاء البلاد الأجنبية غير متفق على الأخذ بأمر واحد من هذه الأمور . وحيث أن شركة بلا تشي وحاييم هي شركة توصية تأسست في مصر طبقا لأحكام القانون المصري ومركزها العام في مصر وفيها تباشر أعمالها التجارية وجميع الشركاء المسؤولين فيها مصريون ومن بينهم المديران وكل رأس المال تقريبا مدفوع من أولئك الشركاء فلا يكون هناك محل للتردد في اعتبار هذه الشركة ذات جنسية مصرية لتوافر جميع المميزات المختلفة الدالة على الجنسية وبالتالي تكون خاضعة لحكم المادة (٣٤) من لائحة التنظيم القضائي سالفة الذكر .

« وحيث أن هذه الشركة المصرية قد دخل فيها شريك أجنبي فيتعين البحث فيما إذا كان لهذا الشريك مصلحة حقيقية وجدية .

« وحيث أنه بالرجوع إلى عقد الشركة الرقيم ١٩٢١ / ٢ / ٢١ نجد أن الشركة التي تأسست بموجبه كانت في الأصل موجودة بعنوان « بلا تشي وأولاده وحاييم وشركاء » وكان جميع شركاء فيها مصريون وقد انتهت مدة تلك الشركة القديمة في ١٩١٩ / ٧ / ٣١ فلما أعيد تأسيسها من جديد في فبراير سنة ١٩٢١ دخلت الست ليديا بنت المرحوم الخواجه بلا تشي شريكة فيها بحصة قدرها ١٠٠ جنيه مائة جنيه لا أكثر وهذه الحصة زائدة عن رأس مال الشركة المحدد بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مائتي ألف جنيه مدفوع كله من الشركاء المسؤولين

المصريين ومن الغريب أن الست ليديا لم تدفع هذا المبلغ الضئيل وقت تأسيس الشركة كما فعل باقي الشركاء بل ذكر في عقد الشركة (الفقرة الأخيرة من البند الخامس) أنها ستدفعه وأنه سيعطى لها به ايضال بعد الدفع وفضلا عن هذا فقد نص في البند التاسع من العقد على أن التصرف بالبيع في عقارات الشركة يكون باتفاق الشركاء المسؤولين (المصريين) وحدهم ونص في البند ١٢ على أن حصة الست ليديا في الارباح السنوية تكون ١ على ١٠٠٠ واحدا في الالف بشرط أن لا تزيد عن اثني عشر جنيها وأما الخسائر فلا تتحمل فيها الست ليديا شيئا وتضاف إلى حساب الشركاء المسؤولين ونص في البند ١٧ على أنه عند تصفية الشركة بعد انتهاء مدتها لا يكون للست ليديا أي نصيب في عقارات الشركة ونص في البند ٢٠ على حرمان الست ليديا من مناقشة ميزانيات الشركة وحساباتها .

« وحيث أنه بعد انتهاء مدة الشركة سالفة الذكر في ١٩٣٠ / ٧ / ٣١ تحرر بين الشركاء عقد شركة أخرى في ١٩٣١ / ١ / ١٥ نص فيه على اعتبار كليان بلا تشي شريكا موصيا بعد أن كان شريكا مسؤولا وعلى أن يكون رأس المال ٨٨١٥١ جنيها و ٧٨٥ ملما للست ليديا فيه ٢٠٨ جنيهات وعلى أن نصيبها في الارباح السنوية يكون بنسبة ٥ على ١٠٠٠ . خمسة في الالف بشرط أن لا يزيد عن ٢٠ عشرين جنيها وهذا النصيب يضاف إلى حصتها في رأس المال ولا تتحمل الست ليديا شيئا من الخسارة التي يتحملها باقي الشركاء ولا يكون لها نصيب في عقارات الشركة عند التصفية ولا حق مناقشة

لقضاء المحاكم المختلطة بدلا من المحاكم الأهلية في وقت كانت فيه نظرية الصالح الأجنبي معمولاً بها في المحاكم المختلطة بصورة غير محدودة ولما عقدت معاهدة مونترو في مايو سنة ١٩٢٧ والحقت بها لائحة تنظيم جديدة للمحاكم المختلطة نصت المادة ٣٤ منها على وجوب أن تكون المصلحة الأجنبية في الشركات القائمة مصلحة جديدة حتى تكون خاضعة لقضاء تلك المحاكم بادر الشركاء إلى تحرير عقد تجديد في ٦/١٠/١٩٣٧ نص فيه على زيادة رأس المال الشريكة الأجنبية ثلاثة آلاف جنيه حتى تصبح مصلحتها جديدة في الشركة وقد فات أوائك الشركاء أن هذه الحيلة جاءت مفضوحة مكشوفة بما نص عليه في نفس عقد الزيادة الذي نص فيه على أن حقوق الست ليديا في الشركة تبقى ضئيلة كما كانت بعقد ١٥ يناير سنة ١٩٢١ وكان طبعياً أن يكون الأمر غير ذلك لو كانت الزيادة حقيقية .

« وحيث أن لجنة التحرير في مونترو وقد أثبتت في محاضرها أنه لكي تكون المصلحة الأجنبية في الشركة مصلحة جديدة يجب أن لا تكون صورية « fictif ولا تافهة « minime » وجعلت للقضاء سلطة تقدير تلك المصلحة .

« وحيث أنه مع التسليم جدلاً بأن مصلحة الست ليديا في الشركة هي مصلحة حقيقية فإنها تكون مصلحة تافهة بالنسبة للفائدة التي تعود عليها من وجودها فيها

« وحيث أنه فضلاً عن أن مصلحة الست ليديا في شركة بلاتشي وحاييم هي مصلحة صورية وأن كانت حقيقية فهي تافهة غير جدية فإن هذه الشركة التي يمثلها المستأفان قد قبلت اختصاص المحاكم الأهلية طبقاً لما هو منصوص عليه في

ميزانيات الشركة وحساباتها وقد جعلت مدة هذه الشركة الجديدة خمس سنوات تنتهي في ٣١/٧/١٩٣٥ وتتجدد لمدة ثلاث سنوات بعدها إذا لم يبد أحد الشركاء (غير الست ليديا) رغبة في انتهائها وعدم تجديد مدتها وقد تجددت فعلاً لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهي في ٣١/٧/١٩٣٨

« وحيث أنه في ٦/١٠/١٩٣٧ وعلى أثر حصول حريق في محلات الشركة تحرر بين الشركاء ومنهم الست ليديا عقد جديد نص فيه على زيادة نصيب الست ليديا في رأس المال إلى ٣٢٨٥ جنيتها بدلا من ٢٨٠ جنيتها وعلى أنه قد دفع من الزيادة وقدرها ٣٠٠٠ جنيه ألفا جنيه بمقتضى شيك صادر من ايلي نجار واخوته بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٣٧ رقم ٢٢١٨١٢ لأمر البنك العثماني أما مبلغ الألف جنيه الباقية فقد جعلته الست ليديا تحت تصرف الشركة تدفعه لها عند طلبها والمهم في هذا العقد الجديد أنه نص في البند الثالث منه على أن جميع الشروط الواردة بعد الشركة المحرر في ٢٨ / ١ / ١٩٣١ تبقى معمولاً بها ١١ ومعنى هذا أن الحقوق المخولة للست ليديا في الشركة لما كانت حصتها لا تزيد عن ٢٠٨ جنيهات في رأس المال البالغ ٨٨١٠١ جنيتها و ٧٨٠ ملياً بقية تلك الحقوق ضئيلة كما كانت رغماً من زيادة حصتها إلى ٣٣٨٠ جنيتها ورغماً من نقصان رأس المال إلى ٦٢٢٠ جنيتها و ٤١٠ مليات « وحيث أن الأمور السابقة يانها تثبت بأجلى وضوح أن دخول الست ليديا في الشركتين المؤسستين في ٢١ / ٢ / ١٩٢١ و ١٥ يناير سنة ١٩٣١ لم يكن المقصود منه شيء آخر غير التحايل للخروج على أحكام القانون وجعل الشركة خاضعة

كانت أو أصبحت مختصة فلا يمكن انتزاع الاختصاص منها بحال من الأحوال وهذه هي النتيجة الطبيعية لالغاء الامتيازات الاجنبية كما هو ظاهر من نصوص معاهدة مونترو ونصوص لائحة التنظيم القضائي الملحق بها التي تجعل اختصاص المحاكم الاهلية من النظام العام بخلاف اختصاص المحاكم المختلطة الذي خرج عن حكم النظام العام

وحيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية دفعا واجب الرفض

فهرزہ الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع المقدم من المستأنفين وباختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى وحددت لنظر الموضوع جلسة ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ وأبقت الفصل في المصاريف الآن واعتبرت النطق بهذا الحكم اعلانا للخصوم .

(استئناف الخراجات البير بلاتشي واخر وحضر عنهما الاستاذان يوسف احمد الجندى وزكريا بقطر ضد السيده منتى آدم بصفتهما وحضر معهما الاستاذ اسطفان باسيلي رقم ٢٢٥ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك وعبد زكى على بك وعبد اللطيف محمود بك مستشارين)

٨٥

٣٠ مايو سنة ١٩٣٩

بيع . هبة . معاوضة . العقد غير المسمى

المبادئ القانونية

١ - يشترط في عقد البيع ان يكون

الثمن مبلغا من النقود فان كان الثمن غير

المادة ٢٦ من لائحة التنظيم القضائي الملحقه بالمعاهدة .

وحيث ان المادة ٢٦ من لائحة التنظيم القضائي سالفة الذكر تقول : تختص المحاكم المختلطة بالنظر في كل المنازعات المدنية والتجارية سواء بين الأجانب أو بين الأجانب والأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ، على أن المحاكم الاهلية تكون مختصة بالنظر في هذه المسائل بالنسبة لكل أجنبي يقبل الخضوع لقضائها ،

وحيث انه وان كانت الفقرة الثالثة من هذه المادة قد أبانت ثلاثة أمور يصح أن يستفاد منها قبول الخضوع للقضاء الاهلى إلا أن هذه الأمور لم تأت على سبيل الحصر ويجوز للمحكمة أن تستنتج هذا القبول من أى أمر آخر

وحيث ان المستأنفين لما استأنفوا الحكم الابتدائى القاضى برفض الدفع بعدم الاختصاص لم يطلبوا فى إعلان استئنافهما الغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من اختصاص المحاكم الاهلية بل أنهما لم يذكرنا هذا الدفع إلا فى الجلسة الرابعة من جلسات القضية وكانا فى الجلسات الثلاث السابقة يطلبان المرافعة فى الاستئناف بالنسبة للتنفيذ المؤقت للمأمور به فى الحكم الابتدائى وبالنسبة للموضوع أيضا

وحيث انه متى كان المستأنفان قد قبلوا الحكم الابتدائى بالنسبة لما قضى به من اختصاص المحاكم الاهلية وطلبا من هذه المحكمة أن تفصل فى طلباتهما الموضوعية فيكونان قد قبلوا اختصاص المحاكم الاهلية ولا يجوز لهما التخلص من هذا القبول والعودة الى طلب الحكم بعدم اختصاصها هي المحاكم الطبيعية الاصلية فى البلاد التى لا يجوز ان تختص أى جهة قضائية أخرى بما تختص به قضاة

نقد وجب اعتبار العقد مقايضة لا بيعا

٢ — عقد التبرع هو العقد الذي لا يأخذ فيه المتعاقد مقابلا لما اعطاه ولا يعطى المتعاقد الآخر مقابلا لما اخذ

٣ — عقد المعاوضة وان كان لا يضمن فيه الا ان كل عاقد من المتعاقدين يتعهد فيه بتسليم الآخر شيئا على سبيل التبادل

٤ — العقد غير المسمى ملزم للطرفين وواجب الاحترام وليس لاحد من الطرفين ان يتدخل من تنفيذ ما تعهد به بدون ارادة الآخر ورضائه . ومن ذلك عقد تبرع فيه احدهم بقطعة ارض وتعهد المتبرع له (مجلس المديرية) باقامة مدرسة عليها في مدة معينة فهو عقد غير مسمى وان سمي فيه تعهد الاول بالهبة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانونا

« من حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا

« وحيث ان اساس هذه الدعوى يرجع الى عقدين محررين بين طرفي الخصوم أحدهما مؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ ومسجل كليا في أول يونيه سنة ١٩٢٤ وثانيهما مؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ ومسجل كليا في نفس التاريخ

« وحيث ان مثار الخلاف بين طرفي الخصوم يدور حول قيمة كل من العقدين المذكورين من الوجهة القانونية إذ يذهب المستأنف إلى أن العقدين موضوع النزاع هما عقدا معاوضة بمقابل

ولم يكونا عقدي هبة بالمعنى القانوني مما يشترط فيه أن يكون العقد رسميا ويخالفه في ذلك المستأنف عليه يعقوب بك يباوى ويقرر أن العقد المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ هو عقد هبة ظاهرة ولا تصح إلا إذا كانت حاصلة بعقد رسمي وان بطلان عقد الهبة المذكورة يترتب عليه قانونا بطلان العقد المبني عليه المؤرخ سنة ١٩٣٠

« وحيث انه للوقوف على الغرض الذي قصده المتعاقدان من تعاقدتهما توصلا لمعرفة الوصف القانوني لكل من العقدين المتنازع عليهما يجب استظهار عبارة كل واحد منهما وبيان ظروف التعاقد والملازمات المحيطة به

« وحيث انه بتصفح العقد الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ والمسجل بقلم رهون المحكمة المختلطة في أول يونيو سنة ١٩٢٤ تبين منه ان المستأنف عليه يعقوب بك يباوى ذكر به انه وهب وتبرع وتنازل لمجلس المديرية المستأنف في شخص رئيسه وقتذاك قطعة أرض مساحتها ١٠٦٠ مترا مربعا كائنة بزممام سالوط واشترط في البند الثالث والرابع منه على أن يقوم مجلس المديرية ببناء مدرسة أولية للبنات أو أى عمل خيرى آخر على الأرض الموهوبة وذلك في مدة سنتين تبدأ من تاريخ التعاقد وإذا لم يتيسر للمجلس البناء في هذه المدة فتجدد لمدة سنتين آخرين كما انه ظهر من الاطلاع على العقد اللاحق للعقد المشار اليه المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ والمسجل في نفس التاريخ ان المستأنف عليه يعقوب بك يباوى تنازل بطريق البذل عن ١٥٠٠ متر مربع مبينة الحدود والمعالم بالعقد المذكور إلى مجلس المديرية المستأنف مقابل أخذه ١٠٦٠ مترا مربعا المبينة الحدود والمعالم بالعقد السابق المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤

«وحيث انه بما لاشك فيه ان العقد المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ انما هو وليد العقد المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ لذلك يستلزم معرفة الوصف القانوني للعقد المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ باديء الامر ليتسنى للمحكمة تحديد مركز كل من المتعاقدين

«وحيث ان ما انعقد عليه الاجماع فقها وقضاء انه يشترط في عقود البيع أن يكون الثمن مبلغا من النقود فان كان الثمن غير نقد وجب اعتبار العقد مقايضة لا بيعا

«وحيث انه وان جاء بمسئله العقد الرقم ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ ان المستأنف عليه يعقوب بك بياوي وهب وتبرع وتنازل لمجلس المديرية عن قطعة أرض مساحتها ١٠٦٠ مترا مربعا إلا انه اشترط على المستأنف بالبنيين الثالث والرابع منه أن يقوم ببناء مدرسة أولية للبنات عليها أو أى عمل خيرى آخر ولم يشترط عليه أن يقوم بدفع مبلغ من النقود ثمنا للأرض الموهوبة على زعم المستأنف عليه مما يفتنى معه اعتبار العقد عقد بيع لانعدام الثمن فيه وما دام ان كلا من المستأنف والمستأنف عليه المتعاقدين قد النزم القيام بعمل معين في العقد المشار اليه فالنزم المستأنف عليه بأن يملك المستأنف قطعة أرض معدة للبناء على شرط أن يقوم المستأنف بدوره بتشيد مدرسة أولية للبنات أو يقوم بأى عمل خيرى آخر فلا يعد اذن العقد عقد تبرع لان عقد التبرع هو العقد الذى لا يأخذ فيه المتعاقد مقابلا لما اعطاه ولا يعطى المتعاقد الآخر مقابلا لما أخذه وكذلك لا يعتبر العقد المذكور عقد معاوضة لان المقايضة وان كان لاثمن فيها إلا ان كل عاقد من المتعاقدين يتعهد فيها بتمليك الآخر شيئا على سبيل التبادل الامر الذى لم يحصل في

العقد المنوه عنه آنفا

«وحيث انه ما دام ان العقد المذكور يشتمل على التزامات متبادلة بين طرفي الخصوم فالنزم المستأنف عليه بتمليك قطعة أرض للمستأنف في مقابل التزام من قبل المستأنف في أن يقوم بعمل من جانبه هو تشيد مدرسة أولية للبنات عليها أو أى عمل خيرى آخر فلا يعتبر العقد المذكور إذن عقد بيع ولا عقد مقايضة ولا عقد تبرع كما سبق البيان بل يصحون عقد من العقود غير المعينة (راجع في ذلك بلانيول المطول Planiol et Ripert طبعة سنة ١٩٣٢ ص ٢٨ نبذة ٣٥ عن التكلم على الثمن في البيع ومؤلف نجيب بك الهلالى في البيع والمراجع الواردة به بند ٢٧٢ و ٢٧٩) ولا عبرة بما جاء بمسئله العقد المذكور من الالفاظ الدالة على التبرع فلفظ الهبة والتبرع والتنازل كلها الفاظ تدل على انها دونت عند تحرير العقد لبيان الباعث على تمليك المستأنف لقطعة الأرض ولم يكن المراد من ذكرها الدلالة على ما يقصده المتعاقدان ولا تأثير لها على كيان العقد

«وحيث انه متى اتضح أن عقد سنة ١٩٢٤ هو عقد غير مسمى ملزم للطرفين وواجب الاحترام وليس لأحد من الطرفين أن يتحلل من تنفيذه ما تعهد به بدون إرادة الآخر ورضائه وينبى على ذلك أن ملكية قطعة الأرض تنتقل إلى المستأنف بمجرد تسجيل العقد وإذن يكون العقد اللاحق له سنة ١٩٣٢ هو عقد مقايضة صحيح نافذ النزم بموجبه المستأنف أن يملك المستأنف عليه قطعة الأرض المالك لها البالغ مساحتها ١٠٦٠ مترا مربعا ويمتلك هو بدلا عنها قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٥٠٠ متر مربع .

فلم هذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المستأنف إلى قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٥٠٠ الف وخمسمائة متر مربع والميمنة الحدود والمعلم بصحيفة افتتاح الدعوى وبالعقد المسجل كليا في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وكف منازعة المستأنف ضده له فيما والزامه بتسليمها إلى المستأنف مع إزالة السور الذي أقامه المستأنف عليه حولها والزامه أيضا بالمصاريف عن الدرجتين و ٥٠٠ خمسمائة قرش اتعاب محاماة عنهما

(استئناف مجلس مديرية المنيا ضد . يعقوب يباوى عطيه بك وحضر عنه الأستاذ فريد أنطون رقم ٥٨٠ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكي محمد بك وسليم زكي بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٨٦

اول يونيه سنة ١٩٣٩

حراسة. تعريفها. اركانها. نزاع وخطر. نزاع. شروطه
المبادئ القانونية

١ — الحراسة هي اجراء تحفظي مؤقت تأمر به المحكمة للحفاظ على حقوق الطرفين المتخاصمين ريثما يفصل نهائيا في النزاع وذلك من طريق رفع اليد الموضوع على الشيء المتنازع فيه وجعله تحت يد الحارس الذي تعينه المحكمة

٢ — يجب أن يتوافر للحكم بالحراسة امران اساسيان النزاع والخطر

٣ — لكي يكون النزاع سببا للحراسة يجب أن يكون نزاعا جديا متعلقا مباشرة

و حيث ان المستأنف عليه أخذ يتمسك بما اشترط على المستأنف في البند الثالث من عقد ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ بأن يقوم ببناء المدرسة في مدة سنتين تبتدىء من تاريخ العقد وإذا لم يتيسر له البناء في هذه المدة فتجدد لمدة سنتين آخرين واستنتج من النص المذكور وما جاء بالبند الرابع من هذا العقد من «أنه ليس للطرف الثاني أى المستأنف عليه حق الرجوع في هذا التبرع بأى حال من الأحوال مادام مجلس المديرية استعمل هذه الأرض لبناء المدرسة الأولية للبنات عليها أو أى عمل خيرى آخر» انه يحق له «أى المستأنف عليه» أن يرجع في عقده بسبب أن المستأنف لم يقيم بالبناء للآن ففُضت بذلك المدة المتفق عليها بالبند الثالث المشار اليه دون أن ينفذ ما تعهد به — ذلك القول منه يكفي للرد عليه ان المستأنف عليه بعد تحرير العقد في سنة ١٩٢٤ اخلك إلى الصمت ولم يحرك ساكنا ولم يوجه أى اعتراض على عدم قيام المستأنف بتنفيذ ما التزم به في الاجل المحدد بينهما في عقد سنة ١٩٢٤ حتى تحرر في سنة ١٩٣٢ عقد البدل المشار اليه بين طرفي المتعاقدين ولو أن المستأنف عليه ظل متمسكا بالبندين المذكورين لما أجرى التبادل ولا سترد أرضه ولما أعطى أرضا غيرها فريضاء المستأنف عليه بعدم إقامة البناء طول تلك المدة لغاية سنة ١٩٣٢ تاريخ تحرير عقد البدل الذي أغفل فيه اشتراط أية مدة لإقامة البناء يدل دلالة صريحة على التنازل الضمنى عن الشرط المذكور

و حيث انه مما تقدم جميعه يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه والحكم للمستأنف بطلباته الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى

بالشيء المطلوب وضعه تحت الحراسة ، وأن يكون المقصود من الفصل في هذا النزاع رفع اليد الموضوعة على الشيء المتنازع فيه وكل نزاع لا يحتمل أن يؤدي الفصل فيه مباشرة إلى هذه النتيجة لا يمكن أن يترتب عليه الحكم بالحراسة . ومن ذلك النزاع في حساب الإدارة الذي ينتهي بالحكم على المدعى عليه بما يظهر في ذمته لخصمه لأن مآل الفصل فيه هو انشغال الذمة بمبلغ معين والحكم بهذا لا يمنع من استمرار يد المدعى عليه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
 « حيث ان الاستئناف قد حاز شككه القانوني فهو مقبول شكلا .

« وحيث ان وقائع هذه الدعوى تحصل في أن المستأنف كان قد استأجر من المستأنف عليه الأول بعقد تاريخه ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧ و ابور طحين لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٧ بأجرة شهرية قدرها عشرة جنيهات وبسبب تأخير المستأنف في دفع اجرة ثلاثة شهور رفع عليه المستأنف عليه الأول دعوى مستعجلة بطلب الاخلاء تحدد لنظرها جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٣٧ وفي اليوم المذكور تحرر بين الطرفين عقد شركة لاستغلال الوابور وبناء عليه شطبت دعوى الاخلاء وقد تضمن عقد الشركة أن تكون إدارة الوابور بين المستأنف ويكون له نصف الارباح بعد خصم جميع

المصاريف والظاهر أن المستأنف عليه لم يطمئن الى إدارة المستأنف للوابور فوضع يده عليه وتولى ادارته بنفسه محافظة على حقوقه اذ ليس هناك أى ضمان للرجوع على المستأنف بما يترتب على سوء ادارته

« وحيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى طالبا (اولا) الحكم بصفة مستعجلة بتعيينه حارسا قضائيا على الوابور لإدارته وايداع صافي ايراده بخزانة المحكمة حتى يفصل في الدعوى (ثانيا) الزام المستأنف عليه الأول بتقديم حساب عن ايرادات ومصروفات الوابور وفي اثناء نظر الدعوى امام المحكمة الابتدائية دخل المستأنف عليه الثاني خصما ثالثا في الدعوى وانضم الى المستأنف في طلباته

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قد قضت برفض دعوى الحراسة لما تبين لها من اقوال الخصوم والمستندات أنه لا خطر هناك على حقوق المستأنف أو الخصم الثالث يستوجب تعيين الحارس « وحيث ان المستأنف قد استأنف وحده الحكم الابتدائي طالبا الغاء وتعيين حارس قضائي لإدارة الوابور موضوع الشركة وايداع صافي ريعه بخزانة المحكمة حتى يفصل في دعوى الحساب « وحيث ان المستأنف ينعى على المستأنف عليه الأول مخالفته لشروط عقد الشركة وامتناعه عن تنفيذ تعهداته المبينة فيه وهو مع هذا لا يطلب للحكم بتمكينه من إدارة الوابور ولا الحكم بفسخ الشركة وإنما يطلب فقط الحكم بالزام المستأنف عليه الأول بتقديم حساب مؤيد بالمستندات وهو في هذا الطلب المتواضع لا يطلب الحكم له بما تظهر له بعد مراجعة الحساب وتصفيته وفوق هذا فان المستأنف قال بجلسة المرافعة الأخيرة

أمام هذه المحكمة أنه يطلب أن تبقى الشركة وأن يعين حارس لإدارة الوابور لحين انتهاء مدتها . وحيث أن الحراسة ليست إلا إجراء تحفظيا مؤقتا تأمر به المحكمة للحفاظ على حقوق الطرفين المتخاصمين ريثما يفصل نهائيا في النزاع وذلك من طريق رفع اليد الموضوعة على الشيء المتنازع فيه وجعله تحت يد الحارس الذي تعينه المحكمة

وحيث أنه يجب أن يتوافر للحكم بالحراسة أمران أساسيان النزاع والخطر

وحيث أنه لكي يكون النزاع سببا للحراسة يجب أن يكون نزاعا جديا متعلقا مباشرة بالشيء المطلوب وضومه تحت الحراسة وأن يكون المقصود من الفصل في هذا النزاع رفع اليد الموضوعة على الشيء المتنازع فيه ، وكل نزاع لا يحتمل أن يؤدي الفصل فيه مباشرة إلى هذه النتيجة لا يمكن أن يترتب عليه الحكم بالحراسة فالنزع في الملكية يؤدي إلى الحراسة لأن من نتائجها المحتملة رفع يد المدعى عليه عن العين المتنازع في ملكيتها عند الحكم بالملكية لمدعيها وكذلك الحال بالنسبة للنزاع الخاص بقسمة الملك المشاع فإن من نتائج الفصل فيه رفع يد أحد الشركاء عن نصيب غيره في الملك وبالنسبة للنزاع في الولاية على العين الموقوفة فإن من نتائج الفصل فيه رفع يد المتولى المطعون في ولايته وجعل العين الموقوفة تحت يد متولى غيره . وبالنسبة لفسخ الشركة

وتصفيتها فإن هذا الفسخ يترتب عليه رفع يد القائم بإدارة الشركة ووضع أموال الشركة وإدارتها في يد المصنف وغير ذلك من الأحوال الأخرى المماثلة

وحيث أن النزاع الخاص بحساب الإدارة الذي ينتهي بالحكم على المدعى عليه بما يظهر في ذمته لخصمه المدعى لا يمكن أن يكون سببا للحراسة لأن مآل الفصل فيه هو إثبات انشغال الذمة بمبلغ معين والالزام بدفعه والحكم بهذا لا يمنع من استمرار يد المدعى عليه على العين المتنازع بشأن حساب إدارتها

وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن المستأنف عليه قدم بملف القضية ما يفيد أنه مليء مواسر وهو في الوقت نفسه مالك الوابور فيكون الرجوع عليه بما يظهر في ذمته للمستأنف من نتيجة الحساب رجوعا مضمونا فلا خطر والحالة هذه من بقاء الوابور في يد المستأنف عليه

وحيث أن المستأنف قد طلب أمام هذه المحكمة أن تبقى الحراسة على الوابور طول مدة عقد الشركة وهذا طلب جديد لم يبد أمام المحكمة الابتدائية ولا تلتفت المحكمة إليه

وحيث أنه لما تقدم بيانه يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف هنري أفندي مشرق وحضر عنه الاستاذ بيامين روفائيل ضد جرجس أفندي خالط وآخر وحضر عن المستأنف عليه الاستاذ عبد العزيز مليكة بك رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك ومحمد زكي علي بك واحد صفوت بك مستشارين)

قضاء محاكم الجنايات

٨٧

محكمة جنايات مصر

١٨ مايو سنة ١٩٣٩

- ١ - سب، إهانة، إثبات صحة ماورد في الالفاظ غير جائز
 - ٢ - قذف، إهانة، موظف عام، وزارة، إثبات، جائز
 - ٣ - تقديم، مباح، حدوده
 - ٤ - إهانة معناها
 - ٥ - قصد جنائي، ثبوته بعبارة المتهم
- المبادئ القانونية

١ - إذا رفعت الدعوى على متهم بسب وإهانة فاثبات ماورد في الفاظ السب والاهانة أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة التالية منها أى عبارة « وذلك مع عدم الاخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات » والأحكام التى تشير اليها هذه العبارة هى الأحكام الخاصة بالطعن الجائز فى أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند اليهم . وقد بينت المذكرة الايضاحية لهذا القانون سبب هذا الحذف فقالت « انه حيث لا يكون اسناد

واقعة لا يمكن أن يتصور إثبات واقعة وان التعميم الذى هو من أخص طبائع السب لا ينقلب الى تخصيص بوقائع معينة »

٢ - من المتفق عليه أيضا أنه إذا كان مانشر عن الموظفين العموميين بسبب أعمال وظائفهم يتضمن إهانة وقذفا وكان هناك ارتباط مباشر بين القذف والاهانة كأن قيل انها وزارة ثائرة على القانون جريئة فى الباطل الخ . . وانها اتفقت مع رجال نقابة المحامين على طبع الانتخابات وأرسلت رجال البوليس لهذا الغرض وطلب المتهم التصريح له باثبات واقعة القذف التى انبنى عليها السب والاهانة فلا جناح على المحكمة أن تقبل منه اقامة هذا الدليل ولو لم ترفع على المتهم تهمة القذف

٣ - إذا ثبت أن رجال البوليس الذين بسبهم ورد فى المقال طعن على الوزارة انما جاؤا الى الانتخاب بناء على طلب ذويه للمحافظة على النظام ولمنع وقوع الشغب وكان لهذا التخوف بؤادر ووقائع تؤيده فيكون الطعن قد جاء على غير أساس ولم يقم عليه دليل فوجب العقاب على إهانة الوزارة وسبها

٤ - من الحقوق المعترف بها للأفراد حرية الفكر التى كفلها الدستور فلكل انسان أن يجاهر بفكره ورأيه بالقول

وجوده وليس على النيابة في هذه الحالة إثباته

(محكمة جنابات مصر برئاسة حضرة صاحب العزة أمين زكي بك وحضور حضرتي صاحبي العزة جندي عبدالملك بك وعبد الوهاب عزت بك وحضرة الاستاذ محمود علام وكيل النيابة في قضية النيابة العمومية رقم ٩٠٣ السيدة سنة ١٩٣٩ ضد عباس حافظ افندي محرر بجريدة الوفد المصري وعبد اللطيف افندي محمد صادق رئيس تحرير الوفد المصري وحضر عنهما حضرتا الاستاذين يوسف احمد الجندي واحمد الديواني بك)

٨٨

محكمة جنابات مصر

١٠ يونيه سنة ١٩٣٩

١ - اذاعة خبر كاذب من شأنه تكدير السلم العام. صاحبه لا يقطع بصحته

٢ - إهانة. وزارة

المبادئ القانونية

١ - إذا جاء في المقال المطلوب المحاكمة من أجله لإذاعة خبر كاذب من شأنه تكدير السلم ما يدل على أن قائله لا يقطع بشيء كقوله « أنه لا يريد أن يتدخل في سير التحقيق ولا أن يسبق القضاء ولا أن يسد الطريق على النيابة وليس يهمه أكان رجل البوليس الذي ارتكب القتل معتديا أو مدافعا عن نفسه

فالامر في يد النيابة » فلا عقاب

وأما ما جاء في المقال من أن هذه الجريمة « نتيجة لموقف السلطات العدائي من كل ما هو

والكتابة، كما أن للصحافة أيضا حريتها ولاكن كل ذلك في حدود القانون، والنقد المباح لعقاب عليه أصلا ولو كان شديداً إلا إذا خرج الناقد في نقده الى حد السب والاهانة فان اتصل بهما كان معاقبا عليه

٥ - الأهانة الواردة في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات هي كل قول أو فعل بحكم العرف من شأنه المساس بشرف الشخص المهان والازدراء به والخط من كرامته في أعين الناس ومنه « ضيعة المبادئ ونكبة الاخلاق في عهد وزارة ثائرة على القانون » وما جاء في فقرة أخرى « أنها وزارة ثائرة على القانون جريئة في الباطل متمردة على الحق . . . » كذلك ماورد في المقال « ما أسهل طبع الانتخابات على كل أنواعها في نظر هذه الوزارة وأشياءها - النقاية التي تعترف الوزارة بها لأنها من صنعها وتزييفها . . » وماورد من قوله « حالة نفسية ساعدت الوزارة على وجودها فتمت بها مأساة الحرية والحق والعدالة والفضيلة والاخلاق »

فهذه العبارات لا يمكن مهما اتسع التسامح أن تدخل في باب النقد المباح وإنما هي مطاعن مقدعة من شأنها الازدراء بالوزارة والخط من كرامتها

٦ - متى كانت العبارات المنشورة واضحة الاقذاع بحيث يمكن أن تدل بذاتها على قصد الجاني كان القصد الجنائي متوافرا ومفروضا

ذيتي وما يتصل بالدين» فليس إلا تعليقاً من الكاتب على الواقعة يعبر فيه عن رأيه فيها وتقديره لها من الناحية الأدبية . والتعليق على الوقائع الصحيحة بملاحظات غير صحيحة لا يدخل في نطاق المادة ١٨٨ عقوبات

ولا عقاب إذا كان ما وصل إلى علم المتهم قد حمله على الاعتقاد بصحة ما كتب وهو أن القتل قد ذهب ضحية هتافه للدين والاسلام ضد البغاء فنشر في جريدته أنه سقط صريع الحق . . . ثم أردف ذلك بقوله أن هذا هو ما قصه الطلاب على الرئيس عن كيفية حصول الحادث وسببه والدافع له ولكنه لا يريد أن يسبق الحوادث وأنه يدع الأمر للتحقيق والنيابة

ففي هذه الأقوال لا يتوافر ركن الخبر الكاذب وركن سوء القصد وهما من الأركان الأساسية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة فالكذب رواية واقعة غير صحيحة لا التعليق على واقعة صحيحة بملاحظات غير صحيحة وأن تكون الرواية متعلقة بحادث جديد مزعوم كما أن سوء القصد يتوفر متى كان الناشر يعلم وقت النشر أن الخبر كاذب وأن من شأنه تكدير السلم العام، والنيابة العمومية مكلفة اثبات ذلك

٢- ليس إهانة للوزارة قول الكاتب هو إلا فإذا يريدون من بلد تحمى فيه الرذيلة باسم السلطان . . . تحمى فيه المنكرات من خمارات ودعارة وقمار باسم المدينة والحضارة فإذا قام جماعة من المسلمين يدعون للخير ويأمرون بالمعروف وينهون

عن المنكر زج بهم في السجون . . . » فهو لم يذكر الوزارة الحاضرة ولا الحكومة وإنما يوجه فيها الكاتب سهام لومه للسلطان والسلطات وهي الفاظ عامة تشمل السيادة وكل سلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية. ذلك أن الحزب الذي يرأس المتهم تحرير جريدته قد أخذ على عاتقه محاربة المنكرات وهو يأخذ على دولة دينها الاسلام أنها تبيح هذه المنكرات . وهذه الاباحة قد توافقت عليها السلطات من قديم الزمن ولا تنفرد بها الحكومة الحاضرة ولا السلطات الحالية

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
محكمة جنايات مصر

المشكلة علنا وبرئاسة حضرة صاحب العزة
أمين زكي بك
وحضور حضرات صاحبي العزة جندي
عبد الملك بك
وعبد الوهاب عزت بك مستشارين بمحكمة
استئناف مصر

ومحمود علام افندي وكيل النيابة
ومحمد فرج عزب افندي
كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الانى

في قضية النيابة العمومية رقم ٢٢١١ مركز
عابدين

ضم

محمد صبيح افندي عمره ٣٠ وصناعة رئيس

تحرير جريدة مصر الفتاة وسكنه شبرا

وحضر معه حضراتنا الاستاذين احمد حسين

افندى وفتحى رضوان افندى المحامين

بعد سماع تقرير الاتهام وطلبات النيابة العمومية
وأقوال المتهم والمرافعة والاطلاع على الأوراق
والمدافعة قانونا

• حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه
في يوم ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ الموافق ١٤ صفر
سنة ١٣٥٨ بمدينة القاهرة محافظة مصر وحالة
كونه رئيسا لتحرير جريدة مصر الفتاة

أولاً - اذاع علنا مع سوء القصد خيرا كاذبا
من شأنه تكدير السلم العام فحواه ان عبد اللطيف
عبد الغنى أحد طلبة الأزهر قتل قصدا بسبب
تكفيره لله وهتافه للقرآن وللإسلام وأن هذه
الجريمة هي نتيجة لموقف الحكومة العدائى من كل
ما هو دينى وكل ما يتصل بالدين وذلك بان نشر
بالعدد رقم ١٣٩ من جريدة مصر الفتاة الذى
طبع ووزع على الجمهور مقالا بعنوان « جريمة
شنيعة تصم هذا العهد الذى نعيش فيه بأقبح الوصيات
وشهيد من شهداء الله يسقط صريع الحق » ضمنه
الخبر المتقدم ذكره

ثانياً - أهان علنا هيئة الوزارة بان رماها فى
المقال المتقدم الذكر بانها تعادى كل ما هو دينى
وكل ما يتصل بالدين وانها تحمى المنكرات
والرذيلة وتضطهد المسلمين الداعين للخير والمعروف
وطلبت عقابة بالمواد ١٧١ و ١٨٤ و ١٨٨
و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٣٠٧ من قانون
العقوبات .

• وحيث انه بجلسة اليوم سمعت الدعوى
على الوجه المبين تفصيلا بحضور الجلسة

• حيث انه ثبت من التحقيقات التى تمت
في هذه الدعوى وفي قضية الجناية رقم ١٧٤
الأزبكية سنة ١٩٣٩ ومن المرافعة الشفهية التى
حصلت في الجلسة انه في يوم ٣ ابريل سنة ١٩٣٩
الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٥٨ كان جمع من طلبة
الأزهر عائدين من محطة مصر بعد القيام بواجب
الوداع لصاحب السمو الامبراطورى والاميرة
فوزية والامير محمد رضا شاعبور ومروا في
طريقهم من شارع كلوت بك في شكل مظاهرة
يقودها الشيخ عبد اللطيف عبد الغنى القليل وكانوا
يهتفون فيها « الله أكبر » يسقط البغاء . المجرد
للاسلام » الى ان وصلوا الى ميدان الخازندار
فحصلت بينهم وبين عسكري من حرس الوزارات
مشادة اخرج العسكري في اثناها مسدسه فانطلق
منه غيار نارى اصاب عبد اللطيف عبد الغنى
المذكور وهو أحد طلبة القسم الثانوى بالأزهر
في أنفه ونفذ منه إلى رأسه ونقل المصاب على
أثر ذلك إلى مستشفى الهلال الأحمر حيث فارق
الحياة . وقد نما خبر هذا الحادث إلى حزب مصر
الفتاة الذى ينتمى اليه القليل فنشرت جريدته في
صدر العدد ١٩٣٩ الصادر بتاريخ ٤ ابريل سنة
١٩٣٩ مقالا تحت عنوان « جريمة شنيعة تصم
هذا العهد الذى نعيش فيه بأقبح الوصيات وشهيد
من شهداء الله يسقط صريع الحرية هذا نصه :
« لانظن أن في تاريخ مصر قديما وحديثا . . .
بل لانظن ان في تاريخ الدنيا بأسرها قد وقع
مثل هذا الحادث الذى نحن بصددده والذى ترجى
له السموات والأرض والذى اهتزت له الملائكة
وضجت بالسخط والاستنكار على الآئمين . . .
شاب من طلاب العلم ومن حملة كتاب الله . . .
وعضو من أعضاء الأزهر الشريف . . . يعود
بعد القيام بواجبه نحو مليكه والأسرة المالكة ثم

يجتاز ونفر من زملائه حتى البغاء والمومسات
وبؤرة العار والرذيلة في مصر فينطق بكلمة حق
يدفعه اليها دينه ويصرخ من أعماق قلبه وقد رأى
الشرو والرذيلة وقد رأى جنود الشيطان يحاربون
الرحمن يصرخ من أعماق قلبه الله أكبر الله أكبر
سيقتصر الاسلام وسيفوز القرآن. فلا يكاد يتم
هذه الكلمات حتى يسقط صريحا مضرجا بدمائه
ولا يكاد يريد على الهاتف من جديد الله أكبر،
والمجد لمصر... لسنا نريد ان تتداخل في سير
التحقيق لسنا نريد ان نسبق القضاء في حكمه...
لسنا نريد ان نسد الطريق على النيابة ولذلك
فليس يهمنا أن نعرف المسئول عن هذه الحادثة
وليس يهمنا من الذي ارتكبها وكيف ارتكبت
وليس يهمنا أن كان رجل البوليس الذي ارتكبها
معتديا أم مدافعا عن نفسه ليس يعيننا ذلك كله
فالامر في يد النيابة ولكن ما يملأنا اشتوازا
وفزعا من أن يقتل طالب من طلاب الأزهر
لأنه كان يهتف للحق كان يهتف الله أكبر وسيقتصر
الاسلام. مثل هذا الشخص يموت وأين؟ في
مصر بلد الاسلام وفي عهد الفاروق الملك
الصالح المسلم... وتحت سمع الأزهريين
وبصرهم... فان كان هناك دلالة لهذا
الحادث فهي دلالة خطيرة وهي دلالة مخيفة...
تلك هي أن هذه البلاد تكاد تخرج من دين
الاسلام فيصبح الجرم فيها كل الجرم هو التمسك
بكتاب الله وشرعية الله والخير كل الخير الفسق
والدعارة وكل ما هو حرب على الله ورسوله وإلا
فماذا يريدون من بلد تحمي فيه الرذيلة باسم
السلطان... تحمي فيه المنكرات من خمارات
ودعارة وقمار باسم المدينة والحضارة... فإذا
قام جماعة من المسلمين يدعون للخير ويأمرون

بالمعروف وينهون عن المنكر زج بهم في السجون
وعذبوا وشدوا واضطهدوا هذه الجريمة التي
وقعت اليوم كائنا من كان مرتكبها وبغض النظر
عن الظروف التي دفعت إلى ارتكابها فليست نتيجة
إلا لموقف السلطات العدائي من كل ما هو ديني
وكل ما يتصل بالدين... ما كان شخص من
الأشخاص ليجرؤ أن يتحدى أزهريا لو لم يكن
الأزهر في هذه البلاد محل الزاوية من فريق
من الناس يدعون المدنية والتحضر... ما كان
الهتاف لله واحتقار الرذيلة تحرض كائنا من كان
على التحرش بها لولا أن روح العصر الذي نعيش
فيه هي روح شريرة تفيض هزما وسخرية بالدين
وأوامر الدين... وما كان الاجترار يضل إلى
حد التفكير في قتل مسلم يقول حسبي الله لولا
أن الاوضاع في مصر صارت مقلوبة وانقلب
الحق باطلا... فلو أن هذا الشهيد كان يرتكب
أحط الجرائم لما كان نصيبه القتل لو أنه اعتدى
على الناس بالضرب والإيذاء لو أنه هتك الأعراض
لو أنه سرق لو أنه نهب... لو أنه ارتكب كل
فظائع الدنيا لما كان قد لقي هذا المصير المحزن.
ولكن غفر الله له فقد ارتكب في هذا البلد
ما يعتبر أشنع جرائم الدنيا على الإطلاق لقد
هتف الله أكبر... الله أكبر فليسقط البغاء
وليسقط الفساد فلاحول ولا قوة إلا بالله

يا شيخ الأزهر ماذا أنت قائل؟

يا أيها العلماء ماذا أنتم قائلون؟

يا أبناء الأزهر ماذا أنتم قائلون؟

يا معاشر المسلمين ماذا أنتم قائلون؟

بل يا مسلمي الدنيا قاطبة ماذا أنتم فاعلون

لقد سقط الشهيد وتضرجت الأرض بدمائه

فليكن موته حياة لهذه البلاد . لتتحد جميعا ولنقف جميعا صفا واحدا ولنتوجه الى جلالة الملك أن يضع حدا للفوضى التي تسود ديننا وحياتنا ... القرآن القرآن والشريعة المحمدية هي ما ينبغي أن يكون دستورنا وشريعتنا وأساس حياتنا . هذا هو ما يهذى نفوسنا الثائرة ... هذا هو ما يعيد الأمور الى نصابها فاما استمرار الحال على هذا المنوال فعناء أن للمسلم الحقيقي لم يعد مطمئنا على حياته في هذه البلاد وأن الموت في انتظار من يدعو دعوة الحق . فهل هذا هو ما تطمع فيه الحكومة وإن كانت ترضاه الحكومة فإن أمير المؤمنين لا يرضاه وإن غدا لناظره قريب . الله اكبر ... والمجد لمصر .

« وحيث ان النيابة العامة قد اتهمت محمد صبيح افندي رئيس تحرير الجريدة بتهمتين

الاولى - انه اذاع علنا وبسوء القصد خبرا كاذبا من شأنه تكدير السلم العام فخواه أن عبد اللطيف عبد الغنى أحد طلبة الأزهر قتل قصدا بسبب تكبيره لله وهتافه للقرآن وللإسلام وأن هذه الجريمة هي نتيجة لموقف الحكومة العدائي من كل ما هو ديني وكل ما يتصل بالدين والثانية - انه اهان علنا هيئة الوزارة بأن رماها بأنها تعادى كل ما هو ديني وكل ما يتصل بالدين وأنها تحمي المنكرات والرذيلة وتضطهد المسلمين الداعين للخير والمعروف

« وحيث انه من الأركان الأساسية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ عقوبات وجود خبر كاذب ونشره بسوء قصد فالخبر الكاذب هو الذي لا يطابق حقيقة الواقع ويجب أن يتوفر فيه شرطان - الأول - رواية واقعة غير صحيحة . فلا يدخل في حكم

المادة ١٨٨ عقوبات التعليق على الأخبار الصحيحة بملاحظات غير صحيحة . والثاني . أن تكون الرواية متعلقة بمحدث جديد مزعوم . فلا يدخل في مدلول المادة سالفة الذكر تشويه الحوادث التي دخلت في حكم التاريخ ولا التنبؤات بالحوادث المستقبلية (يراجع في ذلك لبو اتقان في قانون الصحافة الجزء الثاني فقره ٦٤٥ وبرييه الجزء الأول فقره ٣٥٠) كما أن سوء القصد يتوفر متى كان الناشر يعلم وقت النشر أن الخبر كاذب وأن من شأن نشره تكدير السلم العام وأن النية العامة هي المكلفة بإثبات ذلك (يراجع برييه الجزء الأول فقره ٣٥٥)

« وحيث انه لا نزاع في أن الطالب عبد اللطيف عبد الغنى قتل من مقدوف ناري من مسدس كان بيد العسكري وأن القتل حصل على أثر مشادة وقعت في خلال مظاهرة كان يهتف فيها القتل مع غيره من طلبة الأزهر بتمولهم (الله اكبر ليسقط البغاء والمجد للإسلام) فالخبر من هذه الوجهة هو خبر صحيح ولكن النيابة تأخذ على المتهمة أنه ذكر في المقال المنشور في جريدته أن القتل حصل قصدا بسبب تكبير القتل لله وهتافه للإسلام وأن هذه الجريمة هي نتيجة لموقف الحكومة العدائي من كل ما هو ديني وكل ما يتصل بالدين « وحيث انه وإن كان قد جاء في المقال موضوع المحاكمة أن الطالب القتل (سقط صريع الحق) وأنه (قتل لانه كان يهتف بالحق) إلا أن من يتصفح هذا المقال من أوله الى آخره يجد أن كاتبه قد أشار فيه الى أنه لا يقطع بشيء فيما يتعلق بكيفية حدوث القتل ولا بمسؤولية مرتكبه فقد بدأه بأن الطالب سقط صريعا على أثر هتافه (الله اكبر سينتصر الاسلام وسيفوز القرآن)

ثم أعقب ذلك بقوله (لسنا نريد أن نتدخل في سير التحقيق... لسنا نريد أن نسبق القضاء إلى حكمه... لسنا نريد أن نسد الطريق على النيابة). ولذلك فليس يهمننا أن نعرف المستول عن هذه الحادثة وليس يهمننا من الذي ارتكبها وكيف ارتكبت. وليس يهمننا أن كان رجل البوليس الذي ارتكبها معتدياً أم مدافعاً عن نفسه ليس يعنيننا ذلك كله فالأمر في يد النيابة) وليس في هذا ما يفيد أن القتل حصل قصداً بل يستفاد منه أن الكاتب لا يريد التعرض لمعرفة كيفية حصول الحادث ولا من المستول عنه. وقد ورد هذا المعنى في المقال المنشور في الصفحة الثانية من الجريدة تحت عنوان (تفاصيل الحادثة كما رآها شهود الرؤية) فبعد أن ذكر الناشر أن القتل حصل في أثناء المظاهرة وعقب المتفاف قال (كيف ولماذا وما هو السبب وما هي الدوافع ذلك ما قصة الطلاب على الرئيس - رئيس الحزب - ولكننا ندع ذكره الآن للتحقيق والنيابة وللسنا نريد أن نسبق الحوادث... الخ)

وحيث أن ما جاء في المقال من أن هذه الجريمة نتيجة لموقف السلطات العدائي من كل ما هو ديني وظل ما يتصل بالدين، فليس إلا تعليقاً من الكاتب على الواقعة يعبر فيه عن رأيه فيها وتقديره لها من الناحية الأدبية وقد تقدم القول بأن التعليق على الوقائع الصحيحة بملاحظات غير صحيحة لا يدخل في نطاق المادة ١٨٨ عقوبات

وحيث أن المتهم قد بين في مرافعته وفي المقال المنشور في الصفحة الثانية من نفس الجريدة تحت عنوان (تفاصيل الحادثة كما رآها شهود الرؤية) كيفية وصول الخبر إلى عليه

وما بلغه من تفاصيله فقد كر أنه بينما كان جالسا مع رئيس الحزب (الاستاذ احمد حسين) في حجرته اذ دق جرس التليفون واذا بالخطاطب للرئيس البير افندي مزارحي مندوب جريدة جورنال ديجيت واذا به يقول يا استاذ لقد قتل احد أعضاء مصر الفتاة في ميدان الخازندار وهو يقول الله اكبر فليسقط البغاء وقد أطلق النار عليه أحد حرس الوزارات - وبعد ذلك دخل زملاء القتل الذين كانوا برفقته وقت حصول الحادث وقصوا عليه الحادث كما يأتي. كنا في المحطة... ثم عدنا وكنا في شبه مظاهرة تتألف من طلاب الأزهر وفي وسطنا عبد اللطيف الذي دعانا لانشاد نشيد اسلمى يا مصر، فراح جماعة منا يرتلون وسارت المظاهرة حتى اقتربت من حي المومسات فاذا بعبد اللطيف وقد رأى منظرهن الكريه وقد رأى هذا المنظر المخزى والذي يشين الانسانية يهتف الله اكبر فليسقط البغاء وحماة البغاء..... ثم وصلنا الى ميدان الخازندار ثم وقعت الحادثة عسكري من حرس الوزارات اخرج طبنجته وأطلقها على رأس عبد اللطيف فسقط قتيلاً،

وحيث انه بالرجوع الى التحقيقات التي تمت في قضية الجناية رقم ١٧٤٤ الازبكية سنة ١٩٣٦ الخاصة بقتل الطالب عبد اللطيف عبد الغنى والتي لم يتم التصرف فيها تبين ان بعض الطلبة الذين كانوا مرافقين للقتيل شهدوا بانه على أثر هتاف المتظاهرين قال لهم العسكري (احترموا الهامة ايه الاجرام ده) وفي رواية أخرى قال لهم (كيف تهتفون للاسلام واتم أهل فساد) فحصلت مشادة بينه وبين المجنى عليه المذكور

الذى اقرب نحوه ليأخذ نمرته أدت بالعسكري الى ان يرفع مسدسه ويطلقه على المجنى عليه فقتله .

• وحيث ان ما علمه المتهم من المحادثة التليفونية التي حصلت بين رئيس الحزب والبير افندى مزراحى وما سمعه من أفواه الطلبة الذين حضروا الى مركز الحزب عقب وقوع الحادث وقصوا ما عرفوه من تفاصيله قد حمله على الاعتقاد بان القتل قد ذهب ضحية هتافه للدين وللإسلام ضد البغاء فنشر في جريدته انه سقط صريع الحق وانه قتل لانه كان يهتف بالحق ثم اردف ذلك بقوله ان هذا هو ما قصه الطلاب على الرئيس عن كيفية حصول الحادث وسببه والدافع له ولكنه لا يريد ان يسبق الحوادث وانه يدع الأمر للتحقيق وللنيابة

• وحيث انه تبين مما تقدم ان ركن الخبر الكاذب وركن سوء القصد غير متوافرين في التهمة الأولى فيتعين براءة المتهم منها عملاً بالمادة ٥٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

• وحيث انه فيما يختص بالتهمة الثانية فان العبارات التي رأت فيها النيابة ما يعدها هانة للوزارة هي الآتية : (والا فإذا يريدون من بلد تحمى فيه الرذيلة باسم الساطان ... تحمى فيه المنكرات من خمارات ودعارة وقمار باسم المدنية والحضارة . فإذا قام جماعة من المسلمين يدعون للخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر زج بهم فى السجون وعذبوا وشردوا واضطهدوا هذه الجريمة التي وقعت اليوم كائنا من كان مرتكبها ، وبغض النظر عن الظروف التي دفعت الى ارتكابها فليست نتيجة الا لموقف السلطات العدائي من كل ما هو ديني وكل ما يتصل بالدين)

• وحيث ان هذه العبارات لم يأت فيها ذكر

للوزارة ولا للحكومة وانما يوجه فيها الكاتب سهام لومه للسلطان والسلطات وهي ألفاظ عامة لا تخصيص ولا تعيين فيها - فالسلطان يراد به السيادة والسلطات تشمل كل سلطة في البلد من تشريعية وتنفيذية وقضائية - ذلك أن حزب مصر الفتاة الذى يرأس المتهم تحرير جريدته قد أخذ على عاتقه محاربة المنكرات من خمر وبغاء وقمار وهو يأخذ على دولة دينها الإسلام انها تبيح هذه المنكرات فتخص ببيع الخمر وتقديمها للتعاطى في المحلات العامة كما انها ترخص بفتح بيوت للدعارة . وينص على السلطات المختلفة تضامنها في اصدار القوانين واللوائح الخاصة بتلك الأمكنة وتطبيقها وتنفيذها وهذه الاباحة قد توافقت عليها السلطات من قديم الزمن ولا تنفرد بها الحكومة الحاضرة ولا السلطات الحالية ولكن الحزب يعمل على محاربتها ويطالب بالكف عنها . وهو عمل مشكور ما دام الحزب لا يلجأ فيه إلى طرق غير مشروعة . فاذا ما قال المتهم ان هذا البلد يحمى فيه الرذيلة باسم السلطان وان السلطات تقف موقفا عدائيا من كل ما هو ديني فلا يمكن ان يحمل هذا حمل الإهانة موجهة إلى هيئة الوزارة الحالية

• وحيث انه بما تقدم ترى المحكمة ان المقال موضوع المحاكمة لا يشتمل على اهانة الوزارة الحالية ولذا يتعين أيضاً الحكم ببراءة المتهم من التهمة الثانية طبقاً للمادة ٥٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

• وحيث انه لا محل بعد هذا للبحث في ركن العلانية الذى يقول الدفاع بعدم توافره بسبب مصادرة الحكومة للعدد المشتمل على المقال قبل توزيعه

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة سالفه الذكر حكمت المحكمة حضوريا ببراءة محمد صبيح افندى عما اسند اليه

قضاء المحاكم التجارية

٨٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٠ مايو سنة ١٩٣٩

١ - تقادم خمسي . ورقة تجارية . معنما

٢ - سن الرشد . قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣

اكتوبر سنة ١٩٢٥ . مبدأ العمل به . سن الرشد في هذا

القانون بالسنين الميلادية بخلاف القانون السابق

المبادئ القانونية (١)

١ - من المسلم به فقها وقضاء أن العبرة

في التقادم الخمسي أن يكون السند المثبت للدين من

الأوراق التجارية effets de commerce

وهي التي يتعهد فيها تاجر بدفع دين عليه

لتاجر آخر في ميعاد معين ، وتنتقل ملكيتها

من دائن لآخر بمجرد التظهير ، أو التسليم

متى كانت لحاملها بدون احتياج لاجراءات

وبعبارة أخرى هي الأوراق التي يتداولها

التجار فيما بينهم وتقوم مقام الدفع النقدي

في المعاملات التجارية

٢ - حكم المادة ٢٩ من قانون المجالس

الحسبية الصادر في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥

(١) هذا الحكم أعلن ولم يستأنف وصار

نهائيا ونص السند الذي رفعت به الدعوى : أنا

الموقع على هذا فلان التاجر بجهة كذا اعترف

أن عندي لفلان التاجر مبلغ كذا نقدية أقوم

بدفعه عند الطاب ،

وهو الحكم الذي ينهى الوصاية والولاية على المال متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة ميلادية ما لم يقرر المجلس استمرارها لا ينطبق على من يكونون قبل العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثمانية عشرة سنة المذكورة في القانون القديم وبما أن العمل بالقانون الجديد لم يبدأ إلا من يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٦ فمن بلغ الثمانية عشرة سنة قبل ٢ مارس سنة ١٩٢٦ فقد بلغ رشده وتبدأ مدة السقوط فيما يخصه من تاريخ بلوغه هذه السن .

٣ - من المتفق عليه إجماعا أن الثمانية عشرة سنة في القانون القديم سنين هجرية خلافا للأحدى وعشرين سنة في القانون الجديد الذي ورد النص فيه على أن تكون ميلادية .

٤ - استقر القضاء عملا بنص المادة ٨٢ من القانون المدني على أن مجرد الأنداز لا يقطع مدة التقادم (نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ مجلة المحاماة السنة السابعة ص ٥٠٣) كما استقر مسطرة للفقهاء على أن مدة الخمس عشرة سنة المسقطنة للحق تحسب بالتقويم الهجري المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« من حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى يطلبون في عريضتها الحكم لهم بمبلغ ٤٥٠ جنيتها مع فوائده القانونية من يوم الانذار المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٧ حتى السداد مع المصاريف والالتعاب والنفاد اعتمادا على الورقة المؤرخة اول يناير سنة ١٩٢٢ قائلين ان المدعى عليه مدين لمورثهم المرحوم الشيخ علي محمد الديب بالمبلغ المذكور

« ومن حيث ان المدعى عليه دفع أولا بسقوط الحق في المطالبة بالسند لمضى خمس سنوات أخذاً بنصر المادة ١٩٤ تجارى كما دفع بسقوط الحق في المطالبة بمضى خمسة عشر سنة اعتمادا على نص المادة ٢٠٨ مدنى وقال أخيرا بالنسبة للمدعى الأخير انه استوفى دينه واستدان خلافه اعتمادا على السند المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ الأمر الذى لا يتفق وبقا دينه قائما

عن الرفع بالسقوط لمضى خمس سنوات

« ومن حيث ان المدعى عليه اعتمد على ماورد بالمادة ١٩٤ تجارى قائلا أنها بعد أن خصصت للتقادم الخمسى « الكمبيالات » والسندات التى تحت الأذن وتعتبر عملا تجاريا والسندات التى لحاملها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع والحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وعممت بقولها « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » وذهب الى أن هذا النوع الأخير يجب لتفسيره الرجوع الى المادة الثانية من القانون التجارى

« وحيث ان المسلم به فقها وقضاء أن العبرة فى التقادم الخمسى أن يكون السند المثبت للدين من الأوراق التجارية effets de commerce

وهى التى يتعهد فيها تاجر بدفع دين عليه لتاجر آخر فى ميعاد معين وتنقل ملكيتها من دائن لآخر بمجرد التظهير أو التسليم متى كانت لحاملها بدون احتياج لاجراءات وبعبارة أخرى هى الأوراق التى يتداولها التجار فيما بينهم وتقوم مقام الدفع النقدى فى المعاملات التجارية

« وحيث انه ظاهر أن السند موضوع الدعوى غير مستوف لهذه الشروط وعليه فالدفع بالتقادم الخمسى غير متوفر الشروط ويتعين رفضه

عن الرفع بالتقادم لمضى خمس عشرة سنة

« ومن حيث أن الخلاف بين الطرفين انحصر بالنسبة لهذا الدفع مع التسليم منهما بأن المدعين كانوا قصراً وقت ترتيب حقهم فى المطالبة بالدين فى (أولا) هل يطبق الأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ أم القانون الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لمعرفة متى بلغ المدعون سن الرشد (ثانيا) هل تحسب الثانية عشرة سنة المشترطة فى الأمر الأول والواحد وعشرين سنة المشترطة فى القانون الثانى لمن بلغ رشده بالتقويم الهجرى أم بالتقويم الميلادى (ثالثا) هل الانذار الصادر من بعض المدعين للمدعى عليه فى ٥ يونيه سنة ١٩٣٧ قاطع للمدة أم لا (وأخيرا) هل تحسب مدة الخمس عشرة سنة المسقطه للحق بالتقويم الميلادى أم بالتقويم الهجرى

« ومن حيث عن الأمر الأول فقد أبت الأمانة القانونية للدفاع عن المدعين الا أن يذكر فى آخر مذكرته ماورد فى المذكرة التفسيرية لقانون المجالس الحسينية الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن حكم المادة ٢٩ منه لا ينطبق على الأشخاص الذين يكونون قبل العمل بالقانون

الجديد قد بلغوا سن الثمانية عشرة سنة المحددة في القانون القديم وأن العمل بالقانون الجديد لم يبدأ إلا من يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٦ ومن ثم يكون من بلغ من المدعين الثمانية عشرة سنة قبل ٢ مارس سنة ١٩٢٦ قد بلغ رشيدا وتبدأ مدة السقوط بالنسبة له من تاريخ بلوغه هذا السن وحيث ان المتفق عليه إجماعا أن الثمانية عشرة سنة في القانون القديم تحسب طبقا للتاريخ الهجرى خلافا للاحدى وعشرين سنة في القانون الجديد الذى ورد النص فيه على أن تكون ميلادية وحيث ان القضاء قد استقر عملا بنص المادة ٨٢ مدنى بأن مجرد الانذار لا يقطع مدة التقادم (نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ مجلة المحاماة السنة السابعة ص ٥٠٣) كما استقر مسaire للفقهاء على أن مدة الخمس عشرة سنة المسقطه للحق تحسب بالتقويم الهجرى

وحيث ان المسلم به من المدعين أن ثانیهم محمد افندى على الديب ولد في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٠١ كما أنه ظاهر من المستخرجات الرسمية المقدمة بالحفاظة رقم ٦ دوسيه ان الست نعمات على الديب ولدت بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤ وان إبراهيم افندى على الديب ولد بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ وأن سعيد افندى على الديب ولد بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ وعلى هذا الأساس يكون إبراهيم افندى على الديب قد بلغ سن الرشد في ٢١ ذو القعدة سنة ١٣٤١ الموافق ٣ يولييه سنة ١٩٢٣ أى قبل العمل بالقانون الجديد وتنتهى مدة السقوط بالنسبة له في ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ومن ثم يكون المدعى الثالث ومن باب أولى أخواه الا كبر من

محمد افندى على الديب والست نعمات على الديب قد سقط حقهم في المطالبة بنصيبهم في المبلغ الوارد بالسند موضوع الدعوى قبل رفعها ويتعين لذلك الحكم برفض الدعوى بالنسبة لهؤلاء الثلاثة

وحيث عن المدعى الأخير سعيد افندى على الديب فتأبأت أنه ولد في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ الموافق ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٢٥ وهو يبلغ سن الرشد قبل العمل بالقانون الجديد في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٣ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ وعليه فلا تنتهى مدة السقوط بالنسبة له إلا في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ وهى لم تحل بعد ويكون الدفع بالسقوط بالنسبة له في غير محله ويتعين رفضه

وحيث عن القول بأنه استلم دينه واستدان من المدعى عليه بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فلم يقدم المدعى عليه دليل على سداد السند موضوع الدعوى كما أن الاستدانة الواردة بالسندان صحت سببها ثمن بضاعة ولا يتنافى هذا مع وجود السند موضوع الدعوى الحالية إذ أنه باسم المورث وقد لا يكون في استطاعة الطرفين وقت تحرير السندين الجديدين إجراء المقاصة كما قد يكون لدين المدعى عليه ظروف خاصة

وحيث ان هذه المحكمة لا تستطيع إجراء المقاصة إذ أن السند المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ لم يتناوله الطرفان يبحث في وجوب أدائه من عدمه في الدعوى الحالية

وحيث انه لذلك يتعين الحكم للمدعى الأخير بالمبلغ الذى يخصه من الدين الوارد بالسند المؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٢ ومقداره ٥٥٥ مليا و ١٢٨ جنيا كما يتعين الحكم له بفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا

من تاريخ المطالبة الرسمية اذ أن نصا خاصا عن الفوائد لم يرد في السند

وحيث عن النفاذ بلا كفالة فالدعوى بسند غير رسمي لم يتنازع فيه فترى المحكمة الحكم به

فهرزده الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا أولا برفض الدفع بالتقادم الخمسى بالنسبة لجميع المدعين وثانيا بقبول الدفع بالسقوط لمضى المدة الطويلة بالنسبة للمدعين الثلاثة الأول ورفض دعوى كل منهم قبل المدعى عليه والزامه بمصاريف دعواه - ثالثا - برفض الدفع بالسقوط لمضى المدة الطويلة بالنسبة للمدعى الرابع سعيد افندى على الديب وإلزام المدعى عليه أن يدفع له مبلغ ٥٥٥ مليا و ١٢٨ مائة ثمانية وعشرين جنيا مصرى وخمسة وخمسين مليا وفوائده بواقع ٠.٥ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ لغاية السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش اتعاب محاماة وأمرت بالنفاذ المعجل وبلا كفالة

(برئاسة حضرة حسن بك إبراهيم الطوبى وعضوية حضرتى حسن بك سعودى وحسين بك احمد فى القضية المدنية الكلية الواردة بالجدول رقم ٤٠٨ سنة ١٩٣٩ بتوكيل الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى عن المدعين والأستاذ احمد بك كرمزى عن المدعى عليه)

٩٠

محكمة اسكندرية الابتدائية

هيئة استئنافية

٣ يناير سنة ١٩٣٨

موظف . مجلس على . وظيفة دائمة . وظيفة وقتية . مكافأة . فصل عن الوظيفة . تعويض

المبادئ القانونية

(١) الموظف الدائم الذى يتمتع باحكام

قانون المعاشات رقم ٢٦ سنة ١٩٢٩ ويكون له الحق فى المكافأة المنصوص عنها بالمادة ٢٠ هو الذى يستقطع من ماهيته سبعة ونصف فى المائة مقابل المعاش

(٢) وموظفو المجالس المحلية غير التابعين للحكومة لا يعتبرون من الموظفين الدائمين لانه لا يقتطع من رواتبهم احتياطي للمعاش ولا يؤثر على ذلك نظام صندوق الادخار الذى انشئ لهم إذ لا يمكن اعتباره بديلا عن المعاش

(٣) وقد نصت المادة الرابعة من قانون المعاشات المذكورة على انه لا يستقطع شئ من ماهيات العمال المبيينين بالجدول الأول الملحق به ومن ضمن هؤلاء محصلو العوائد على العموم فلا تعتبر وظائفهم دائمة داخل الهيئة ووصفهم من المصلحة التابعين لها بهذا الوصف لا يعطيهم الحق فى التمسك باحكام هذا القانون لانه وصف خطأ مخالف للقانون

(٤) ولكن ما تقدم لا يمنع الحكم بالتعويض اذا تبين أن الموظف فصل عن وظيفته فى وقت غير مناسب (المادة ٤٠٤ من القانون المدنى)

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى امام محكمة العطارين الأهلية وتقيدت بجدولها تحت نمرة ٣٠٩ سنة ١٩٣٦ بطلب مبلغ ١٢٣ جنيا بالتضامن مع المصاريف والاتعاب والنفاذ وتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ حكمت المحكمة المذكورة بإلزام

المستأنف عليه الأول بأن يدفع للمستأنف عشرة جنيهات أو المصاريف المناسبة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات فأستأنف المستأنف هذا الحكم وطلب للأسباب التي أبدتها بعريضته الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهما بأن يدفعا للمستأنف متضامين مبلغ ١١٣ جنيها خلافا لما حكم به في الدعوى الابتدائية والزامهما بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين — وبعد أن تمحضت الدعوى أحيلت الى المرافعة وبجلسة أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ رفع الحاضر عن المستأنف عليهما استئنافا فرعيا وطلب الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الأصلية فأعيدت القضية للتحضير لتحضيرها فيما يختص بالاستئناف الفرعي وبعد أن تمحضت أحيلت الى المرافعة وصمم كل من الطرفين على دفاعه الذي أبداه وتدوّن بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« حيث ان الاستئناف الأصلي والفرعي حاز شكلهما القانوني

« وحيث ان وقائع الدعوى مبينة تفصيلا بالحكم المستأنف

« وحيث ان المستأنف يعتمد في طلب مبلغ المكافأة ١٢٣ ج م على أنه كان موظفا دائما وله الحق في أن يعامل بمقتضى المادة ٢٠ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٦ سنة ١٩٢٩ ويتمسك بأن وزارة الداخلية باحد منشوراتها أعتبرت وظيفة المحصل وظيفة دائمة وكذلك المستأنف

عليه الأول اعتبره في بعض الأوراق المرفقة موظفا مثبتا

« وحيث ان المستأنف عليه الأول قال ردا على ذلك أنه موظف خارج عن هيئة العمال ولا ينطبق عليه هذا القانون

« وحيث انه من الثابت أن موظفي المجالس المحلية غير التابعين للحكومة لا يعتبرون من الموظفين الدائمين ولذلك لا يستقطع من رواتبهم احتياطي للمعاش والموظف الدائم الذي يتمتع باحكام القانون الآنف ذكره هو الذي يستقطع من ماهيته طبقا للمادة الثانية سبعة ونصف في المائة مقابل المعاش والمستأنف معترف صراحة بأنه ما كان يدفع شيئا للمعاش فلا يمكن أن يكون موظفا دائما ولا يؤثر على ذلك نظام صندوق الادخار الذي أنشئ لموظفي المجالس المحلية اذ لا يمكن أن يعتبر بديلا عن المعاش

« وحيث انه زيادة على ذلك فان المادة الرابعة من القانون المذكور نصت صراحة على أنه لا يستقطع شيء من ماهيات العمال المبيينين بالجدول الأول الملحق به ومن ضمن هؤلاء حصلوا العوائد والضرائب والمحصلون على وجه العموم والمستأنف كان محصلا ولا يمكن بناء على ذلك أن تكون وظيفته دائمة داخل الهيئة وحتى لو كان المستأنف عليه الأول وصفه بهذا الوصف فإنه كان مخطئا فيه لأنه لا يجوز له أن يخالف القانون

« وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض المكافأة في محله

« وحيث انه فيما يتعلق بالتعويض فانه ثابت من الأوراق أن المستأنف عليه الأول لم يرفق المستأنف إلا بسبب الاستغناء عن وظيفته طبقا

٩١

محكمة مصر الابتدائية

٢٥ مارس سنة ١٩٣٩

- ١- اختصاص . حكم شرعي نهائي وحكم على نهائي وراثه . نسب . عدم اتفاق الخصوم على قبول المجلس الملى . المحكمة الشرعية هي المختصة
- ٢- وكالة وخصومة . لا تقبل استعجال . عدم نفاذها في غير الدعوى التي يصرح الوكيل بأنه يستعملها فيها وبأذن من الموكل .

المبادئ القانونية

- ١ - يؤخذ بالحكم الشرعي النهائي دون الحكم الملى النهائي في إثبات الوراثة إذا لم يقبل الخصوم الاحتكام الى المجلس الملى وكانوا من مذاهب دينية مختلفة

ولا يقبل من المجلس الملى قوله ان النزاع في النسب من اختصاصه دون النزاع في الوراثة وان الحكم الذي يصدره يكون أساسا لدعوى الميراث لأنه بهذا الأسلوب يأخذ اختصاص المحكمة الشرعية في دعوى الميراث فانها تقوم على النسب . فإذا كانت المحاكم الشرعية مختصة بدعوى الأثر عند الخلاف كانت مختصة بدعوى النسب التي تقوم عليها دعوى الأثر كما قالت بحق المحكمة الشرعية في حكمها كما انها قالت بحق أيضا أنه لو حصل الاتفاق على النسب والصلة بالمتوفى لما كان ثمة حاجة لرفع دعوى الميراث أمام المحكمة الشرعية لتقسيم التركة اذ يكون عمل المحكمة الشرعية في هذه الحالة عملا لا فائدة منه

- ٢ - اذا طلب جماعة من المجلس الملى

إثبات وفاة رجل وانحصار ميراثه فيهم وكان

لقرار صادر منه وصدقت عليه وزارة الداخلية ولا نزاع في أنه يحق له إصداره وهو لم يكن متعسفا أو مسيئا لاستعمال حقه فيه أما قول المستأنف بان عمله لم يبلغ اذ ظف به موظف آخر فلا يذهب بقيمة هذا القرار لان الباعث اليه كانت الرغبة في توفير المصاريف وبناء على ذلك يكون رقت المستأنف بسبب مشروع يجيزه القانون إذ المادة ٢٠ من قانون المعاشات الملكية تجيز رقت الموظفين غير الدائمين بسبب الغاوظائهم وحيث أنه مع تقرير هذا الحق الا انه ليس حقا مطلقا بل هو خاضع لنص المادة ٤٠٤ من القانون المدنى التي توجب أن يكون الرقت في وقت لا تاق أى بعد اعلان الموظف بوقت كاف يسمح له بايجاد عمل آخر

وحيث ان محكمة أو درجة قد أثبتت باسباب حكمها أن رقت المستأنف كان في وقت غير لائق وتعتمد المحكمة هذه الأسباب

وحيث ان تحديد الميعاد اللائق وتقدير التعويض المستحق بناء عليه أمران متروكان للقضاء حسبما يراه في كل قضية تبعا لحالة الموظف ومدة خدمته وطبيعة العمل الذي كان يشتغل به والظروف المحيطة به

وحيث ان المستأنف كان موظفا من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣٥ أى لمدة سبع سنوات ورفت في سنة ١٩٣٥ في وقت كانت لا تزال الازمة قائمة فيه وكان من الصعب عليه أن يجد عملا آخر بسهولة ولذلك كله تحدد المحكمة الميعاد اللائق لرفته بستة شهور وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ ٢٠ جنيها ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف الى هذا المبلغ ومصاريفه المناسبة مع رفض الاستئناف الفرعى والزام المجلس المحلى بمصاريفه

(قضية السيد افدى السيد احمد ضد مجلس على ابو قير وأخرى رقم ١٩١ سنة ١٩٣٦ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى بك راشد وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاحى وخفى عبد الحميد)

هناك غيرهم ممن لم يدخل في الدعوى ومن مذهب ديني غير مذهبهم فلا يحتج عليه بقبول الاحتكام الى المجلس الملى لأن أحد من قبلوا الاحتكام إليه كان عن نفسه وبالنيابة عن لم يتقدم إليه كما لا يعتد بما ارتكبنوا عليه من أن وكيل الحاضر أمام المجلس المذكور كان في الوقت نفسه وكيلاً عن من لم يدخل لأن الوكالة في الاجراءات القضائية لا يمكن القول بها استتاجاً لاتفاق المصلحة مادام الخصم الذي دخل بالمجلس تقدم يطلب الاعلام باسمه الخاص ولم يتحل صفة الوكالة عن أخته التي هي من مذهب آخر ولم يكن فعلاً وكيلاً عنها، كما أنه مادام وكيله الذي حضر عنه أمام المجلس لم يذكر أنه يمثل في الوقت نفسه هذه الأخت فلا ترتبط بعمله وإن كان وكيلاً عنها من قبل وحضر عنها في دعاوى أخرى أو في دعوى تسليم الأعيان الموروثة مادامت لم تأذن له بالحضور عنها في دعوى الوراثة والنسب ولم يقل هو أمام المجلس أنه وكيل عنها أو يمثلها بناء على التوكيل الذي عنده.

الوقائع

رفع المدعون الدعوى بعريضتها المعلنة في ١٧ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ضد المدعى عليهم وطلبوا للأسباب الواردة بها الحكم بتسليمهم والمدعين، ال ١٢ سهماً و ١٢ قيراطاً و ١٣١ فداناً أطيان تركة المرحوم ابراهيم افندى نجيب وكافة ملحقاتها المبينة تفصيلاً وتجديداً بذيل العريضة ومحضر تسليم الحارس المدين وبفض الحراسة القضائية الصادر بها حكم حضرة قاضي الأمور

المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية في القضية ن ١٧٤٤ سنة ١٩٣٦ واعتبارها متتية مع إلزام المدعى عليهما الأول والثاني بالمصاريف والانتعاب وشمول الحكم بالنفاذ ومحامي المدعين بمذكرته صمم على طلباته السابقة وارتكن على أقواله بالمدكرة المقدمة للمحكمة.

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانوناً

وبما ان المدعين رفعوا هذه الدعوى طالبين تسليم ١٢ س ١٢ ط و ١٣١ فدان الموضحة بعريضة الدعوى والزام المدعى عليهما الأولين بالمصاريف مرتكبن في هذا على الحكم الصادر بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣٧ من المجلس الملى العام القاضي بتأييد الحكم الصادر بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٦ من مجلس ملى فرعى الفيوم باثبات وفاة المرحوم ابراهيم افندى نجيب وعدم شرعية بنوة المدعى عليهما المذكورين له

وبما ان المدعى عليهما الأولين طلبا رفض الدعوى وارتكنا في هذا الطلب على الحكم الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية في ٢/٣/١٩٣٨ باثبات وفاة نفس المورث وانحصار ارثه فيهما دون المدعين وعلى الحكم الصادر بتاريخ ٢٧/٦/١٩٣٨ من المحكمة العليا الشرعية بتأييد الحكم الابتدائي السابق الذكر - كما ارتكنا على باقي الأوراق المقدمة منهما والتي اعترف المورث فيها بأن المدعى عليهما ولداه

وبما انه يتضح من الاطلاع على الأوراق والمستندات والمذكرات المقدمة من الطرفين ما يأتي:

(١) بتاريخ ٢٦/٤/١٩٣٦ توفي المرحوم ابراهيم افندى نجيب بمدينة الفيوم عن تركة من

ابراهيم افندى نجيب وانحصار ارثه في المدعين
والثاني من المحكمة الشرعية العليا بتاريخ ٦/٢٧
١٩٣٨ بصحة هذه البنوة وانحصار الارث في
المدعى عليهما دون المدعين
ثانياً . — أى هذين الحكمين هو الواجب
الاحترام

وبما انه للبحث في حجية حكم المجلس الملى
العام يتعين الرجوع للأدوار التي مرت بها الدعوى
أمامه وهذه الأدوار تنحصر في أنه عقب وفاة
المرحوم ابراهيم افندى نجيب في ١٩٣٦/٤/٢٦
قدم المدعون طلباً بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٧ إلى
المجلس الملى الفرعى يطلب ثبوت الوفاة وانحصار
ميراثه فيهم — كما قدم فريد افندى فهمى المدعى
عليه الأول طلباً آخر إلى نفس المجلس يطلب
اعلاماً شرعياً بثبوت الوفاة وانحصار ميراثه في
ولديه المدعى عليهما الأولين — وبعد ان تحدد
لنظر هذين الطلبين جلسة ١٩٣٦/٥/٨ أمر المجلس
بضم الطلبين معاً لقيام النزاع (وكان يتعين عليه
ازاء ذلك رفضهما معاً وتكليف الطرفين برفع
دعوى ميراث) ثم جعل المجلس من تلقاء نفسه
الطلبين دعوى ميراث وفصل فيهما دون أن يطلب
منه الخصوم ومن غير أن يعلن المدعى عليها الثانية
أو يقرر الخصوم بتوجيه الدعوى إليها حتى أصدر
حكمه في ١٩٣٦/٨/٧

وبما انه لا يعتد بقول المدعين ان طلب اعلام
الوراثه المقدم من المدعى عليه الأول كان عن
نفسه وبالنيابة عن أخته المدعى عليها الثانية —
كما أنه لا يعتد بما ارتسكنوا عليه بأن وكيل
المدعى عليه الأول الذى مثل أمام المجلس الملى
كان في الوقت نفسه وكيلاً عن المدعى عليها
الثانية — لأن الوكالة في الاجراءات القضائية
لا يمكن القول بها استنتاجاً لاتفاق المصلحة وما
دام المدعى عليه الأول تقدم بطلب الاعلام

اطيان وعقارات وما يتبعها من حدائق ومساكن
وآلات زراعية ومواشى

(٢) في أول مايو سنة ١٩٣٦ قدم المدعى
عليه الأول طلباً للمجلس ملى فرعى القيوم يطلب
اثبات وفاة المورث المذكور بانحصار ارثه فيه
مع أخته المدعى عليه الثانية

(٣) وفي الوقت نفسه قدم المدعون (مع
آخرين غير مدخلين في الدعوى باعتبار انهم
اولاد أخيه) طلباً بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٧ يطلب
اثبات وفاة المورث وانحصار ارثه فيهم بهذه
الصفة دون المدعى عليهما

(٤) ضم الطلبان معاً وبتاريخ ١٩٣٦/٨/٧
أصدر المجلس الملى قراراً بعدم شرعية بنوة المدعى
عليهما واثبات الوفاة وانحصار الارث في المدعين
ومن معهم .

(٥) استأنف هذا القرار من فريد ابراهيم
نجيب وبتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣٧ أصدر
المجلس الملى العام قراراً بتأييد القرار الابتدائى

(٦) أثناء سير الاجراءات السابق ذكرها
قدمت المدعى عليها الثانية طلباً الى محكمة الجالية
الشرعية بطلب اثبات الوراثه وحصلت منها
بتاريخ ١٩٣٦/٥/٩ على اعلام بانحصار الارث
فيها مع المدعى عليه الأول

(٧) كما رفع المدعى عليهما الأولان الدعوى
رقم ١٤٦ سنة ١٩٣٦ — سنة ١٩٣٧ أمام محكمة
مصر الشرعية طلباً فيها الحكم بوراثتهما للتوفى
وفي ١٩٣٨/٣/٢ أصدرت المحكمة الشرعية حكماً
قضى بوراثتهما دون المدعين التوفى واستأنف
المدعون الحكم المذكور فتأيد من المحكمة
الشرعية العليا في ١٩٣٨/٨/٢٧

وبما ان البحث في الدعوى يتناول ما يأتى
أولاً — حجية كل من الحكمين المتناقضين
الصادر أولهما بتاريخ ١٩٣٧/٣/١٨ من المجلس
الملى العام بعدم شرعية بنوة المدعى عليهما للرحوم

باسمه الخاص ولم ينتحل صفة الوكالة عن أختم ولم يكن فعلا وكيلًا عنها فلا يمكن أن تنقيد هي بعمله كما أنه مادام وكيله الذي حضر عنه أمام المجلس لم يذكر أنه يمثل في الوقت نفسه المدعى عليها الثانية فلا ترتبط هذه بعمله ولو كان عنها من قبل ولو حضر عنها بعد ذلك في دعاوى أخرى وخاصة الدعوى المستعجلة المنضمة التي أشار إليها المدعون مادامت المدعى عليها الثانية لم تصرح له بالحضور عنها ولم يقل هو أمام المجلس أنه وكيل عنها أو يمثلها

وبما أن الدفاع عن المدعين ذهب إلى أن المدعى عليها الثانية ارتضت اختصاص المجلس الملي بالفصل في النزاع بتوقيعها على محضر إثبات الوراثة المؤرخ في ١٣ / ٥ / ١٩٣٦ — تحرر بناء على طلب آخر تقدم من المدعى عليه الأول إلى مجلس ملي مصر للحصول على إعلام ووراثة — وهذا القول لا يمكن التسليم به لأن الرضاء بالاختصاص لا يمكن الأخذ به لمجرد تحرير محضر وفاة توقع عليه من شخص يعتبر نفسه وارثًا مادام هذا الشخص لم يتقدم إلى الجهة بطلب يصرح فيه بقبول اختصاصه

وبما أن الثابت فوق هذا أنه بمجرد أن انقلب طلبا لإعلام إلى دعوى دفع الحاضر عن المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المجلس بنظر دعوى الأثر لأميرين (أولا) لأنه لم يقبل هذا الاختصاص ولا يقبله (ثانيا) لأن الفصل في الموضوع خارج عن اختصاصه لعدم تمثيل الاخت وعدم قبولها الاختصاص ولأنها تختلف مع باقي الخصوم في المذهب

وبما أنه وإن كان المجلس قد رفض هذا

الدفع وفصل في الموضوع إلا أن حكمه مع الظروف السابقة جاء غير قرين الصواب لأن مجرد تقديم طلب إعلام الوراثة من المدعى عليه الأول لا يعتبر قبولًا بالاختصاص في دعوى النسب أو الميراث التي نظرها والتي خلقها المجلس من طلب إعلام الوراثة خلقًا كما أن عدم تمثيل المدعى عليها الثانية في الدعوى المذكورة يجعل الحكم الصادر فيها باطلا بالنسبة لها فإذا كانت الست ماري الشهيرة بقمر قد استأنفت هذا الحكم لأنه تصدى إلى حقوقها فلا يمكن أن يعتبر هذا قبولًا بالحكم الابتدائي ولا بالحكم الاستئنافي الذي تمسكت أمام هيئته بعدم اختصاصها بنظر الموضوع بالنسبة لها — وفوق هذا فقد أثار الدفاع عنها أمام المجلس العالي عدم اختصاصه أصلا بدعوى النسب أو دعوى الميراث بالنسبة لها لاختلاف ملتها عن باقي الخصوم لزواجها تبع طقوس الكنيسة الأرثوذكسية ودلت على صحة هذا القول بشهادتين تاريخهما ١٩ / ٥ / ١٩٣٦ وأول يوليو سنة ١٩٣٦ من بطريركية الروم الأرثوذكس تنفيذ أولهما حصول الزواج في ١٥ / ٥ / ١٩٢٤ والثانية أنها اعتنقت بحد زواجها مذهب الروم الأرثوذكس كزوجها

وبما أنه من هذا يكون حكم المجلس الملي باطلا كما يأتي :

(١) لأن المجلس غير طلب إعلام ثبوت الوفاة والوراثة إلى دعوى نسب وميراث من تلقاء نفسه ومن غير أن ترفع إليه دعوى الميراث بالطريق القانوني

(٢) ولأنه بمجرد حصول هذا التغير دفع المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المجلس وبالرغم عن هذا فقد فصل المجلس في الموضوع

(٣) لأن المجلس لم يقرر باعلان المدعى عليها الثانية ولم يكلف أحد الخصوم بادخالها (٤) لأن المجلس غير مختص أصلا بالنظر في دعوى النسب والميراث بالنسبة لها لاختلاف مذهبها عن مذهب باقي الخصوم

وبما ان المجلس الملى برر اختصاصه بالنظر في الموضوع مشيراً الى وجوب التفرقة بين دعوى النسب ودعوى الميراث وجعل الأولى من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية للملة التابع لها المدعى عليه رضى الطرفان أو لم يرضوا وأن الحكم الذى يصدره يعتبر أساساً لدعوى الميراث التى ترفع أمام المجلس الملى نفسه اذا اتفق الطرفان أو أمام المحكمة الشرعية عند الخلاف وبما ان هذا رأى الذى ارتأه المجلس الملى يتنافى مع القواعد القانونية كما يأتى : —

(أولاً) مع قوله ان محكمة الأحوال الشخصية هى المحكمة التابع لها المدعى عليه فقد أجاز لنفسه أن يفصل فى نسب المدعى عليها الثانية وهى ليست تابعة له بل تتبع لكنيسة الأروام الأرثوذكس (ثانياً) أن المتفق عليه شرعاً أن دعوى الارث التى يسلم المجلس الملى أنها من اختصاص المحاكم الشرعية عند اختلاف الخصوم لا يمكن قبولها شرعاً بعد وفاة المورث إلا مع

دعوى نسب فيكون من تحصيل الحاصل النص على اختصاص المحاكم الشرعية عليها عند اختلاف الخصوم ولا يمكن مع هذا فصل دعوى الميراث عن دعوى النسب فاذا كانت المحاكم الشرعية مختصة بدعوى الارث عند الخلاف كانت بالتالى مختصة بدعوى النسب التى يبنى عليها حق المطالبة بالارث كما قالت المحكمة الشرعية بحق فى حكمها المؤرخ فى ٢ / ٣ / ١٩٣٨ به وكما قالت بحق أيضاً - أنه لو حصل الاتفاق على النسب والصلة بالمتوفى لما كانت ثمة حاجة لرفع دعوى الميراث أمام المحكمة الشرعية ويكفى أن ترفع الدعوى أمام المحكمة الأهلية لتقسيم التركة إذ يكون عمل المحكمة الشرعية فى هذه الحالة عملاً لا فائدة منه

وبما انه من هذا تكون دعوى المدعين على غير أساس ويتعين رفضها لبطلان حكم المجلس الملى الذى يرتكزون عليه

فهرزه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدعوى والزم المدعين بالمصاريف و ١٠٠٠ قرش انعاب محاماة للمدعى عليهما الأولين (قضية السيدات صفا ومنا وشفيقه كريمات. المرحوم حنا بك نخله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ راغب اسكندر بك ضد فريد افندى فهمى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ وهيب دوس بك رقم ١٨١ سنة ١٩٣٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة مرسى فرحات وسيد سيد ابراهيم وكامل جرجس عبد الشهيد)

القضاء المستعجل

٩٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

إجارة . دخول المؤجر العين المؤجرة لأسباب مستمدة من العقد أو القانون . التوفيق بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر المبادئ القانونية

(١) نص القانون صراحة على أنه لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالشئ . المؤجر (مادة ٢٧٣ مدني) فلا يحق للمؤجر أن يدخل المكان المؤجر دون إذن المستأجر طول مدة الايجار والا عد ذلك منه تعرضا ماديا . وهذا الأصل ترد عليه قيود مصدرها إما العقد وهو شريعة المتعاقدين وإما نصوص القانون كما إذا اقتضى الحال قيامه بالترميمات الضرورية أو التحقق من وفاء المستأجر بالتزاماته بالتبريم البسيط أو بوضع منقولات في العين تنفي بقيمة الأجرة أو غير ذلك

(٢) التأجير لا يحد من حقوق المالك في التصرف في العين المؤجرة فهو يملك بيعها ورهنها بل وضع القانون ضوابط وأحكاما وآثارا لهذه التصرفات . ولهذا استقر الرأي فقها وقضاء على اعتبار دخول المؤجر العين

المؤجرة ليمكن مشتريا أو مرتهنا أو من يريد أن يتعامل معه بشأن العين المؤجرة أيا كان عملا جائزا لا اعتداء ولا تعرضا (بلانيول وريبير جزء أول ص ٦١٤ نبذة ٥١٢)

ولما قد يكون في استعمال هذا الحق من مضايقة للمستأجر فالتوفيق بين المصالح غير متعذر كأن تحدد مواعيد الزيارة وآجالها بمراعاة العرف المحلي والبيئة والظروف جميعا لتنظيم استعمال هذا الحق وفي هذا ما يزيل كل حرج ويصون مصلحة المؤجر من أن تهدر بضائع فرصة لاحتماله قد لا تعود ولا تعوض (عقد الايجار للسهنوري بك ص ٢٩٧ فقرة ٢٣١ وما بعدها)

ولاشبهة في أن مثل هذا الاجراء لا يهدر حقا للمستأجر ولا يحرم على القضاء المستعجل الأمر به إذ هو اجراء وقفي تقتضيه ظروف ملجئة لصيانة حقوق المؤجر (سيزار برو وهير و جزء أول ص ٢٥٨ فقرة ١٤٤)

(٣) المصاريف في هذه الدعوى التي يراد بها تمكين المؤجر من الدخول والمعاينة يلزم بها المدعى فانما هي تحفظ لمصلحته يملك تكراره إذا لم تنته الصفقة الأولى وحتى لا يعود إلى المحكمة للتمكن من المعاينة إلا إذا كان لديه مشتر جاد في طلبه فلا يعلق

المستأجر بكل طارق لم تتقدم معه المفاوضات
الكاشفة عن حقيقة نواياه

وفي القضية التي تنقل عنها هذه المبادئ
والاسباب حكمت المحكمة « بتمكين المدعية
من معاينة العين المؤجرة والمبينة الحدود
والمعالم بصحيفة الدعوى على أن تصحب
معه عند المعاينة راغب الشراء وحده وأن
تكون هذه المعاينة في يوم الخميس والأثنين
اسبوعيا ما بين الساعة ٤ مساءً والسادسة مساءً
وذلك لمدة اسبوعين تبدأ من يوم ٢٥ مايو
سنة ١٩٣٩ » والزمت المدعية بالمصاريف
وشملت الحكم بالنفاذ بغير كفالة ورفضت
ماعداد ذلك من الطلبات »

(برئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد في قضية بثينة
هانم السيد ابو علي ضد توفيق افندي مفرج المقيدة بالجدول
المستعمل تحت رقم ١١٩٧ سنة ١٩٣٩)

٩٣

محكمة مصر الابتدائية
قاضي الأمور المستعجلة

٢٤ مايو سنة ١٩٣٩

١ - حراسة قضائية : توسيع اسبابها وتغيير مقتضياتها
وجود سبب جديد ، زوال علة الحراسة . قد تنتهي مأمورية
الحارس بحكم القانون بدون احتياجه الى حكم خاص وذلك
مضى زالت علة الحراسة

٢ - اختصاص . المجلس الملى . المحكمة الشرعية .
منازعات الاحوال الشخصية . اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة . الغاء محاضر التسليم وإعادة وضع يد الحارس على
الاعيان

المبادئ القانونية (١)

١ - إذا قامت الحراسة القضائية على أسباب

١ - انظر حكم محكمة مصر الابتدائية بهذا

العدد رقم ٩١

معينة لم يطرأ عليها تعديل في جميع أدوار
النزاع بين المتخاصمين كالتزاع في النسب
فالوراثه فلا يملك توسيع اسبابها ولا تغيير
مقتضياتها غير الهيئة العليا بالنسبة للجهة التي
أصدرت الحكم وفيما عدا ذلك يجب اذا
جد طارئ أن ترفع دعوى جديدة يتنازع
فيها الطرفان السبب الجديد . فحيثما زال
سبب الحراسة وجب تقرير انهاؤها ولو وجد
سبب لم يكن من عناصر التكوين الاول
فهذا السبب ان وجد وصلاح سببا لدعوى
جديدة فهو لا يصلح لمداخلة حراسة تجردت
من عناصر البقاء . فاذا صدر حكم نهائي من
الجهة المختصة بالحكم في دعوى النسب
والوراثه في مثل الحالة التي ذكرناها فقد
قطعت الاسباب التي بنى عليها حكم الحراسة
لأن الاحكام والأوامر التي يصدرها قاضي
الأمور المستعجلة هي في حقيقتها أحكام
تفصل في نزاع معين وتكتسب قوة الشيء
المحكوم فيه إلا أنها يجوز العدول عنها لأنها
لا تفصل إلا بوصف مؤقت ولذلك تزول
الحراسة ولو انه حكم سابقا ببقائها في دعوى
طلب فيها انهاؤها إذ كان عند بعض الخصوم
حكم صادر من المجلس الملى في الوراثة يبرر
بقاءها ولم يكن بيد خصومهم حكم نهائي من
الجهة ذات الاختصاص يثبت صفتهم .

ومحكمة الأمور المستعجلة غير مقيدة
بما تصدره من أحكام إلا إذا كان الظرف
الذي صدرت فيه هو ولم يطرأ عليه تغيير

قدمت للقاضي فأمورية القاضي تقرير الانهاء فعلا لا انشاؤه فالانهاء قد حصل لزوال علة الوجود

٥ — المقرر إجماعاً أن مناط اختصاص مجالس الطوائف غير الإسلامية بالفصل في المنازعات الشخصية هو اتحاد ملة ذوى الشأن فيها . فاذا اختلفت مللهم كانت الجهة التي يرفع اليها النزاع هي المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية

٦ — الدفع بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة بنظر الغاء محاضر التسليم وإعادة وضع يد الحارس على الأعيان مردود بأن الطلب من اختصاص المحاكم الأهلية ومد اختصاص قاضي الأمور المستعجلة تبعاً لذلك وهو يملك القضاء في كل المواد المستعجلة والاجراءات الوقتية إذا كان سبب النزاع داخلاً في ولاية المحاكم الأهلية .

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

بجلسة الأمور المستعجلة المنعقدة علناً في يوم
الأربعاء ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ — ٥ ربيع الثاني
سنة ١٣٥٨

تحت رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد

٢ — الحراسة إجراء تحفظي موقت يدور مع علته وجوداً وعدمًا كما أنها إجراء استثنائي شاذ يتعارض في الأصل مع حق الملكية وعناصرها إذ يحد منها ولا يخرج عن كونه مصادرة قضائية فإن كان لها ضرورة فيجب أن تقدر بقدرها حتى إذا استقر الأمر على وجه معين قد يرجح كفة المنازع في بقائها وجب أن لا يكتب لها البقاء

٣ — يذهب فريق الى أن الأصل في الحراسة أنها تنتهي بحكم القانون بمجرد زوال الحالة التي اقتضتها وأن الحارس ماهو إلا وكيل يجب عليه تسليم المال لصاحبه عند نهاية وكالته ويذهب آخرون الى إيجاب إصدار حكم بفضها إلا أنهما لا يختلفان في وجوب تقرير فضها إذا زالت علتها وأن الأمر في هذه الحالة لا يخرج عن كونه تأييداً للواقع لا خلقاً لمركز جديد

٤ — إذا لم يصدر حكم بفض الحراسة وسلم الحارس الأعيان الى أحد طرفي الخصوم بعد أن صدر حكم نهائي لهم بالوراثة التي كان النزاع عليها سبباً لتعيينه فلا نزاع في ولاية المحاكم الأهلية ومنها محكمة الأمور المستعجلة تبعاً لذلك في الإشراف على جميع أحكام جهات الأحوال الشخصية لتراقب صدورها في حدود اختصاصها فاذا صدر الحكم النهائي من الجهة المختصة فكون الحارس أنهى الحراسة دون رجوع للهيئة التي أقامته لا يغير من وجه المسألة شيئاً ولا يختلف عما إذا

وبحضور محمد بهجت كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في قضية السيدات صفا ومنا وشفيفة كريمات
المرحوم حنا بك نخله ومقيمات بالقيوم وماهر
افندى أديب حنا نخله ومقيم بها واميل افندى
أديب حنا نخله مهندس ومقيم بالخلية ، السيدة
ماندة أديب حنا نخله ومقيمة بالزيتون بمصر
والسيدة ماري أديب حنا نخله ومقيمة بالقيوم
ومحلهم المختار مكتب الاستاذ راغب اسكندر بك
الحامى بمصر

ضد

١ — فريد افندى فهمى — خالى الصناعة.
٢ — السيده ماري الشميرة بقمر زوجة
الخواجة فيليب يوسف طريفه المقيمين بحارة
مكرم رقم ٣ بشارع السكاكى قسم الوايلى .
٣ — حضرة الاستاذ محمد افندى كامل لطفى
الحامى والحارس القضائى على أطيان المرحوم
ابراهيم افندى نخله ومقيم بالقيوم .

الواردة بالجدول المستعجل رقم ٩٨٨ سنة
١٩٣٩ .

رفع المدعون هذه الدعوى بعريضة أعلنت
في ٥ ابريل سنة ١٩٣٩ وطلبوا للأسباب
الواردة بها سماع المدعى عليهم الحكم بصفة
مستعجلة بالغاء محضرى التسليم الحاصلين بتاريخ
٢٩ و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٩ واعتبارهما كأن
لم يكونا وباعادة وضع يد المدعى عليه الثالث على
ال ١٢ س ١٤ ط ١٣١ ف الصادر عنها حكم
الحراسة رقم ٩٠١ سنة ١٩٣٦ مصر مستعجل
مع الزام المدعى عليهما الاولين بالمصاريف

والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبنسخة
الحكم الأصلية

وبالجلسة حضر وكيل المدعين وحضر
المدعى عليهما الأول والثانية فأبدى كل منهم
أوجه دفعه ودفاعه كما هو مبين بالمحضر . ولم
يحضر المدعى عليه الثالث

المحكى

من حيث ان حصل دعوى المدعين أنهم أقاموا
الدعوى رقم ٩٠١ سنة ١٩٣٦ مصر مستعجل
ضد المدعى عليهما الاولين طلبوا فيها تعيين حارس
قضائى على الاطيان المينة بصحيفتها وهى ملك
المرحوم ابراهيم افندى نجيب نخله مورثهم وذلك
للنزاع القائم بينهم وبين المدعى عليهما المذكورين
على النسب والميراث للمتوفى وقد قضى فيها
بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣٦ بأقامة على افندى
نجيب الحامى حارسا قضائيا على الاعيان
المينة بصحيفتها لادارتها وايداع صافي ريعها في
خزينة المحكمة حتى يفصل نهائيا أو بحكم واجب
النفاذ في النزاع في الوراثة بين الطرفين وان على
المدعين رفع تلك الدعوى الى الجهة المختصة في
ظرف شهر من تاريخه ولتنجى الحارس المعين
فقد استبدل بالمدعى عليه الثالث بالحكم الصادر
بتاريخ ٨ / ٨ / ١٩٣٦ في الدعوى رقم
١٧٤ سنة ١٩٣٦ مستعجل مصر وان المدعى
عليهما الاولين أرادا ان يسبقا الحوادث ويتخطيا
حكم الحراسة الصادر نهائيا والذي يبقى نافذا
حتى يصدر حكم نهائى في النزاع القائم فلم يعبا
بهذا الحكم النهائى الصادر ضدتهما ورفعوا دعوى
مستعجلة رقم ٤٤٦ سنة ١٩٣٧ مصر طلبا فيها فاض
الحراسة فرفضت بحكم بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٣٧

برفض دعواهم الا انه لم يعلن اليهم بعد فلا زال
ميعاد استئنافه مفتوحا وان محل النزاع هو معرفة
هل حكم المجلس الملى أم حكم المحكمة الشرعية
هو الصادر في حدود اختصاص ايهما القانوني
خاصا بنسب أحد الطرفين وبالتالي وراثته ايهما
وانه بالرغم من عدم صدور حكم نهائي بعد في
النزاع فقد اجترأ المدعى عليهما الأولين على
تقديم الحكم الشرعي الابتدائي المشار اليه للتنفيذ
مستندين على اذن من حضرة قاضي محكمة الفيوم
متجاهلين جميع الاجراءات السابق بيانها واستلما
الاطيان رسميا ثم اعلناهم في أول ابريل سنة
١٩٣٩ بمحضرى تسليم رسميين ومذكور فيهما
ان المحضر سلم لهما الاطيان المذكورة محل الحراسة
وان هذا التسليم باطل بل هو في حكم الغصب
اذ حكم المحكمة الشرعية غير واجب النفاذ قانونا
ولم يقض بالتسليم ولان الحراسة لم تنقض ولن
تنقضى الا بحكم نهائي من القاضى المستعجل ولهذا
يطلبون الغاء محضرى التسليم واعادة تسليم
الاطيان لحضرة الحارس لادارتها تنفيذ الحكم
الحراسة الصادر بتعيينه .

« ومن حيث ان المدعين طلبوا في مذكرتهم
الختامية الغاء محضرى التسليم المؤرخين ٢٩ و ٣٠
١٩٣٩/٣ وكافة ما ترتب على تنفيذ الحكم الشرعي
من الاجراءات واعتبارها كأن لم تكن وباعتبار
الحراسة المحكوم بها قائمة طبقا للاحكام الصادرة
واعادة تسليم اطيان الحراسة للحارس المذكور
وكذلك الغاء محضر التسليم الحاصل بتاريخ ١٦
١٩٣٩/٤ وكافة ما ترتب عليه .

« ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على
الحكم الصادر في الدعوى ٩٠١ سنة ١٩٣٦ والذي

ثم جاء ورفعوا دعوى مستعجلة أخرى رقم ٨٤٧
سنة ١٩٣٨ بطلب تسليم اعيان التركة اليهما
واحتياطيا تعيينهما حارسين وذلك اعتمادا على
حكم محكمة مصر الشرعية القاضي بالوراثة والذي
لم يكن نهائيا بعد فحكم فيها بتاريخ ١١ / ٥ /
١٩٣٨ بعدم اختصاص المحكمة بنظرها
وانهم رفعوا دعوى أمام محكمة مصر الاهلية
(رقم ١٨١ سنة ١٩٣٨) ضد المدعى عليهم
الثلاثة طلبوا فيها الحكم بتسليمهم اطيان التركة
وكافة ملحقاتها وبفض الحراسة القضائية الصادر
بها الحكم المستعجل واعتبارها منتهية وذلك
استنادا على الحكم الصادر من المجلس الملى العام
للاقباط الارثوذكس وبصفة استئنافية بتاريخ
أول يوليو سنة ١٩٣٧ والقاضى بقبول
الاستئنافات شكلا ورفض الدفع الفرعية
واختصاص المجلس الملى العام بنظرها وفي الموضوع
بتأييد الحكم الابتدائي بعدم شرعية بنوة المدعى
عليهما الأولين واثبات وفاة المرحوم ابراهيم
افندى نجيب نخله المتوفى بمدينة الفيوم في ٢٦
ابريل سنة ١٩٣٦ وتعديله فيما يتعلق بالاشخاص
الذين ينحصر ارثه فيهم وانحصار هذا الارث
في شقيقاته وولدى المرحوم شقيقه اديب نخله
وهم المدعون وقد دفع المدعى عليهما هذه الدعوى
بالاستناد على حكم صادر من محكمة مصر
الشرعية في ٢ / ٣ / ١٩٣٨ في الدعوى رقم
١٤٦ سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المرفوعة منهما
ضد المدعين والحارس وقاضى بوراثةهما واحقيتهما
للتركة وكذا على حكم المحكمة العليا الشرعية
في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨ بتأييده وانه قد صدر
حكم محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٩٣٨ (١)

(١) واضح من هذا الحكم المنشور بهذا العدد تحت رقم
٩١٠ أنه صادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ - ٢٩ محرم سنة ١٣٥٨

تأيد بتاريخ ١٩٣٦/١٠/٢٦ عند المعارضة — أن المحكمة إذ قضت بالحراسة فذلك لأن كلام الخصمين إذ ذاك كان ينكر على الآخر حقه في الميراث وقد كلفت المحكمة إذ ذاك المدعين في الدعوى الحالية رفع دعوى النسب والميراث وأقتت المحكمة الحراسة بالفصل نهائياً أو بحكم واجب النفاذ في النزاع في الوراثة — ويلاحظ أنه أثناء قيام تلك الدعوى لم يكن قد صدر بعد حكم مجلس ملى فرعى الفيوم كما أن المدعى عليه الأول استصدر اعلاما شرعيا من مجلس ملى فرعى مصر بوراثته واستصدرت المدعى عليها الثانية اعلاما شرعيا من محكمة الجمالية الشرعية بوراثتها للمرحوم ابراهيم افندى نجيب — بعد هذا عارض المدعى عليه الأول في الحكم القاضي بالحراسة وقد تناولت المحكمة إذ ذاك بالبحث الطلب الذى تقدم لمجلس ملى فرعى الفيوم وانه طلب باستصدار اعلام شرعى فقط من المدعى عليه الأول وحده دون الثانية وليس بدعوى وأن المدعى عليها الثانية قد استصدرت اعلاما شرعيا من محكمة الجمالية الشرعية بثبوت وراثتها للتوفى وان حجية الاعلام الشرعى تنعدم بالنزاع في الوراثة وان تكيف النزاع الذى أثاره المدعون بطلب الحكم بوقف تنفيذ الاشهاد الشرعى الصادر من محكمة الجمالية الشرعية قد يكون مخالفا لما قدرته المحكمة في حكمها الغيابى إلا أنها قررت بأن رفع الدعوى على هذا الوجه قد يبعث المحكمة الشرعية على الفصل في اختصاصها بنظر النزاع برمته لالشيء إلا أنه مطلوب منها أن توقف تنفيذ الاعلام الشرعى وإذ ذاك ستبحث المحكمة في اختصاص المجلس الملى بنظر النزاع لتقدر أثر النزاع لديه على الاعلام الشرعى ومع ذلك فقد صرحت المحكمة للمدعى عليه الأول بالرجوع اليها بدعوى على حدتها لتبين المركز القانونى بين الطرفين على ضوء ما تقضى

به محكمة الجمالية الشرعية نهائيا .

ومن حيث ان النزاع الذى كان مطروحا من المدعين أمام محكمة الجمالية الشرعية قد اعتبر كأنه لم يكن فعاد المدعى عليهم وفقا لما صرح لهما به إلى هذه المحكمة . إلا أن شقة النزاع في تلك الفترة كانت قد تطورت واتسعت إذ صدر في ذلك الوقت حكم المجلس الملى الفرعى بالفيوم بعدم شرعية بنوة المدعى عليهما الأولين وعدم احقيتهما في الميراث واستؤنف هذا الحكم فقضى في ذلك الوقت برفض دعوى إنهاء الحراسة — عاد المدعى عليهما بعد ذلك بالدعوى رقم ٨٤٧ سنة ١٩٣٨ مستعجل مصر يطلبان إنهاء الحراسة وقد تبين إذ ذاك أن المدعى عليهما طرحا نزاعهما في الوراثة والنسب على المحكمة الشرعية فقضى فيه ابتدائيا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بينوتهما للورث وأن الحكم لم يصبح نهائيا بعد كما أن الحكم الصادر من المجلس الملى بعدم شرعية بنوة المدعى عليهما قد أصبح نهائيا وان نزاعا قد شجر بين ذات الخصوم طرح أمره على محكمة مصر الكلية في الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٣٨ لم يكن قد فصل فيه بعد فقضت المحكمة إذ ذاك بعدم اختصاصها بنظر دعوى إنهاء الحراسة لأسباب عدة مما ستعرض له المحكمة بعد .

ومن حيث ان المركز القانونى والواقعى قد تركز الآن فيما يلى :

أولا — حكم نهائى صادر من المجلس الملى العام بتاريخ ١٩٣٧/٣١/٨ قضى بعدم شرعية بنوة المدعى عليهما للمرحوم ابراهيم نجيب نخله وجعل الارث منحصرا في شقيقاته السيدات صفا ومنا وشقيقه وولدى المرحوم شقيقه أديب نخله وهما ماهر افندى واميل افندى أديب

ثانياً — حكم نهائى صادر من المحكمة العليا

الشرعية بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٨ قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٣/١٢ ١٩٣٨ والذي حكم المدعى عليهما الأولين في مواجهة جميع خصوم الدعوى بما فيهم الحارس بإعصار الارث فيهما واستحقاقهما لجميع تركته تعصيا اثنائا بينهما .

ثالثاً — قضى في الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٣٨ وهي التي كانت مقامة من المدعين الآن بطلب تسليم الاطيان وفض الحراسة برفضها بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٠ .

ومن حيث ان محكمة الموضوع قد تناولت في حكمها وأسبابه حجة كل من الحكامين المتناقضين الصادر أولها من المجلس الملى العام بعدم شرعية بنوة المدعى عليهما الا وابتدأ للرحوم ابراهيم افندى نجيب والثاني من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٨ بصحة هذه البنوة وقطعت في أسباب حكمها بأفضلية الثاني على الاول إذ أنه فصل في مسألة داخلية في صميم اختصاص المحاكم الشرعية لا تملكه هيئة سواها بحكم التشريع القائم وقد أفاض الحكم في الاسانيد القانونية والقوائد الفقهية التي جعلتها قواماً لقضائه .

ومن حيث أنه وإن كان هذا الحكم لم يصبح نهائياً بعد إلا أنه على ضوء هذا المركز الجديد يتعين البحث فيما إذا كان تسليم الحارس لأعيان التركة تنفيذاً للحكم الشرعى النهائي قد جاء قرين الصواب أم لا

ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى الحالية هو — أولاً — مدى تقييد قاضى الامور المستعجلة بالاحكام التي يصدرها والى أى حد

يرتبط بها وهل يستطيع العدول عما قرره من تحفظ أم لا — ثانياً — هل في تصرف الحارس بتسليم أعيان التركة بدون حكم قضائى من الجهة التي أقامته ما يوجب بذاته إعادة التحفظ إذ يكفي في هذه الحالة بحث مركز كل من الطرفين على ضوء ما استجد فيه ويؤثر على طبيعته وقوامه لمعرفة ما اذا كان هذا الاجراء لازماً أو غير لازم . ومن حيث انه لا ريب في ان الحراسة قد قامت لأسباب معينة لم يطرأ عليها تعديل أو تحويل فالنزاع الخاص بالنسب فالوراثه هما قوامها دون سواه لا تملك هيئة غير الهيئة العليا بالنسبة للجهة التي أصدرت الحكم توسيع أسبابها ولا تغيير مقتضياتها إلا بدعوى يتنازع فيها الطرفان اذا جد طارىء — هذا السبب الجديد بالذات . فحينما زال سببها وجب التقرير بانتهائها سواء وجد سبب جديد أو لم يوجد مادام أنه لم يكن من عناصر التكوين الاول فاذا صلح هذا العنصر الجديد سبباً لدعوى جديدة — فلا يصلح لأن يمد حياة حراسة زالت منها عناصر البقاء (راجع حكم هذه المحكمة المحاماة السنة التاسعة عشرة عدد ١٨ ص ٤٠٩)

ومن حيث انه يبين من ذلك ان التحدى في هذا المقام بأن أسباب النزاع لا زالت قائمة توجب استمرار التحفظ غير مجد نفعاً الا اذا كان هذا النزاع يمت بأسباب الحراسة الاولى بعلته اللازم وعدم التجزئة فاذا استبان أنه قد قضى بمن يملك الاختصاص في مثار النزاع سند الحراسة بحكم واجب النفاذ ويجب التقرير بانتهاء التحفظ اذ يجب تمكين ذى السند على الفور من حقه لا الوقوف في سبيله .

ومن حيث انه يخلص من هذا أن تعلق

المدعين بما ساقته هذه المحكمة من أسانيد في دعوى إنهاء الحراسة الثانية المقضى فيها بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٣٨ لا يغير من المركز القانوني شيئا لأن التخلي اذ ذاك عن الدعوى كانت الحجة الحاسمة فيه أن ليس بيد المدعى عليهما الأولين حكم نهائى من الجهة ذات الاختصاص خصوصا وقد كان حكم المجلس الملى النهائى اذ ذاك قائما ولا يخرج تلك الأسباب عن تقرير أسباب جديدة للحراسة وهى كما قدمنا لا تملكها هيئة من الهيئات ولم تكن هى مثار الخصومة والنزاع .

• ومن حيث وإن كانت الأحكام والأوامر التى يصدرها قاضى الأمور المستعجلة هى فى حقيقتها أحكام بالمعنى التام تفصل فى نقطة معينة متنازع عليها بين خصمين من سلطة قضائية مختصة فتكتسب قوة الشئ المحكوم فيه إلا أنه نظرا لكونها لا تفصل إلا بوصف مؤقت دون مساس بأصل الحقوق فإنه يجوز العدول عنها اذا كانت الأسباب التى دعت الى اصدارها قد تعدلت أو وجد من الأمور ما يستدعى الحد من أثرها أو إيقاف تنفيذها . (راجع لا كوست قوة الشئ المحكوم فيه صحيفة ٧١ — جارسونيه جزء ٧ ص ٣٠٧ جلاسون طبعة ثانية جزء ١ نبذة ٤١٧) .

ولاشبهة أيضا فى أن أسباب الأحكام لا تكتسب قوة الشئ المحكوم فيه إلا اذا كانت هى والمنطوق وحدة كاملة غير قابلة للانقسام . (راجع رسالة الاثبات لاحمد نشأت بك ص ٣١٤ بند ٥٤٣) .

فاذا كانت هذه المحكمة غير مقيدة بما تصدره من أحكام إلا إذا كان الظرف الذى صدرت فيه هو هو لم يطرأ عليه تغيير فلا يحرم عليها أن تغفل مثل هذه الأسباب اذ تقريرها أو ذكرها لا يؤثر على سبب الحراسة الاصيل وما كانت المحكمة

تملك اذ ذاك توسعا أو تضيقا لسند الحراسة فى الوضع الذى انعقدت عليه الخصومة ابتداء والذى يرتبط به وحده خصوم الدعوى وقاضيهما لا يستطيع أيهما أن يلحق به أسبابا غريبة عنه لم تكن مثار التقدير ومناط الأجل الذى قدر لها فيه البقاء ولذلك يكون القول بأن الحكامين اللذين صدرا فى الدعويين وكان مطلوبا فيهما إنهاء الحراسة يعتبران متممان ومفسران لحكم الحراسة الاصلى يترتب عليهما ذات الآثار الناشئة عن الحكم الصادر فى المعارضة فى الحكم الاول — قول بعيد عن الصواب .

• ومن حيث انه ثابت كما اسلفنا البيان أن هذه المحكمة أقتت الحراسة بالفصل نهائيا أو بحكم واجب النفاذ فى النزاع فى الوراثة بين الطرفين كما انها عند نظر المعارضة أكدت مناط التأقيت وكلفت ذات المعارض فى الحكم بالرجوع اليها بدعوى أخرى لتبين المركز القانونى بين الطرفين على ضوء ما تقضى به محكمة الجالية نهائيا شرعيا وذلك قاطع جميعه فى بيان وجهة نظر المحكمة التى قضت بالحراسة من تعليق بقائها على القضاء من جهة معينة هى المحكمة الشرعية دون سواها .

• ومن حيث ان الحراسة اجراء تحفظى مؤقت تدور مع علته وجودا وعدما كما انها اجراء استثنائى شاذ يتعارض فى الأصل مع حق الملكية وعناصرها إذ يحد منها ولا يخرج عن كونه مصادرة قضائية فان كان لها ضرورة فيجب ان تقدر بقدرها فاذا اجيزت يجب ان تجاز لتلبية ضرورات الحياة وسد النقص فى بعض مواطن القانون فيجب ان لا يكون من شأنها بعد ان يستقر الأمر على وجه معين قد يرجع مركز المنازع — ان يكتب لها البقاء .

(بلائيول وريبير جزء ١٢ صحيفة ٤٨٤
نبذة ١١١٤)

« ومن حيث ان الخلف بين الفقهاء وأحكام
القضاء قائم على كيفية انتهاء الحراسة يذهب فريق
الى ان الأصل فيها انها تنتهى بحكم القانون بمجرد
زوال الحالة التى اقتضتها وان الحارس ما هو
الا وكيل يجب عليه تسليم المال لصاحبه عند
نهاية وكالته ويذهب آخرون الى ايجاب استصدار
حكم بفضها ولكل من الفريقين حجة تأييداً
لذهبه - الا انهما - لا يختلفان فى وجوب
التقرير بفضها اذا زالت علتها وان الأمر فى
هذه الحالة لا يخرج عن كونه تأييداً للواقع لا
خلقا لمركز جـديد . (راجع كاربنتيه
جزء ٣٤ نبذة ٢٩٩ صحيفة ٤٨ وصحيفة ٤٢
نبذة ٢٠٢) .

« ومن حيث انه وان كان الحارس قد سلم
أعيان التركة جميعا الى المدعى عليهما الأولين
وكون هذا التصرف من جانبه موجبا للتنفيذ
أم لا - فان مدار البحث يجب ان يكون فى
دائرة معينة - هل التحفظ بعد صدور حكم
المحكمة الشرعية العليا واجب أم لا - فان
ثبت ضرورته وجب القول بلزومه وان تبين أن
حكم المحكمة الشرعية قد قطع فى أسباب الخصومة
الأصلية التى علق عليها الحراسة وأنه صدر منها
وهى تملكه ولا يشاركها فيه أية هيئة أخرى انتهى
الأمر وتعين إقرار ماتم من تسليم .

« ومن حيث انه قد يعترض على أن هذا
الاجراء - إقرار ماتم - قد يمس أصل الحق
ومثار النزاع إلا أن ذلك مردود اذ الحراسة وما
يتفرع عنها تعديلا أو انتهاء كاملا أمور وقتية وان
الحل الذى ينتهى اليه الأمر ليس حلا حاسما وليس

مفضلا فى الخصومة على وجه معين وحقوق
الطرفين مصونة سليمة يتناضل فيها ذورها لدى
جهة الاختصاص الموضوعية التى لا ترتبط بقضاء
الأمور المستعجلة بل تحل النزاع بالكيفية التى
تراها ولا يعيد اختصاص هذه الهيئة الدائرة التى
رسمها القانون من حيث تقرير التحفظ أو القول
بعدم وجوبه » المحاماة ١٩ صحيفة ٤٠٩ نبذة ١٨٠ .

« ومن حيث انه لانزاع فى ولاية المحاكم
الأهلية فى الاشراف على جميع أحكام جهات
الأحوال الشخصية لترقب صدورها فى حدود
اختصاصها تلك ولاية مقررة ثابتة لا تحتمل تأكيداً
لسندها . » حكم محكمة النقض بمجموعة محمود عمر
نبذة ٢١٤ ونبذة ٥٦٧ .

كما أن الحكم الذى يصدر من إحدى جهات
الحكم الغير عادية فى موضوع ليس من اختصاصها
لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ولا يستطيع
التحدى به .

« ومن حيث انه من المقرر اجماعاً أن مناط
اختصاص مجالس الطوائف غير الاسلامية بالفصل
فى المنازعات الشخصية هو اتحاد ملة ذوى الشأن
فيها فاذا اختلفت مللهم كانت الجهة الوحيدة التى
يرفع اليها النزاع هى المحاكم الشرعية صاحبة
الاختصاص العام فى مواد الأحوال الشخصية .

« راجع قضاء الأحوال الشخصية للطوائف
الملية تأليف احمد صفوت بك المنشار صحيفة ٤٢ .

« ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على
الحكم الشرعى والحكم الصادر من محكمة مصر
الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٠/٣/١٩٣٩ أن
المدعى عليها الثانية تختلف مع باقى الخصوم فى

المذهب فضلا عن أنها لم تكن ممثلة في الخصومة المالية وقد أبان الحكم الصادر من محكمة مصر الأهلية بعد أن حصل فهم الواقع في جميع أدوار النزاع أثر الأحكام المالية وعدم حجيتها وهو قضاء سليم يتفق وقواعد القانون .

« ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الحكم الشرعي النهائي قطع في مسألة الميراث وقد صدر من الهيئة التي تملكه في حدود اختصاصها ولا يحد من أثره كون المدعين لا يزالون ينازعون المدعى عليهما الأولين قوته

« ومن حيث أن الحراسة قد علقت على الفصل في تلك النقطة وقد فصل فيها نهائياً وأصبح التحفظ لا وجوب له، وكون الحارس أنها دون رجوع للهيئة التي أقامته لا يغير من وجه المسألة شيئاً إذ لو تقدم المدعى عليهما بطلب هذا الانهاء لما وقعت ثمة عقبة في سبيله إذ مأمورية القاضي في هذه الحالة إنما هي تقرير الانهاء فعلاً لا انشاءه لسبق سقوطه لزوال علته والساقط لا يعود .

« ومن حيث أن المدعى عليهما وإن استلما الأطنان والمنازل فاستلامهما ليس داخلاً في الحراسة لا يعدو كونه اسباباً للصفة في التحدث عن نصيبهما في تلك المنازل فالتسليم حكماً لم يقترن بأثر مادي ولم يدع المدعون أن يدهم نزعت عن أي من المنازل والنزاع في هذا الحق وهو التسليم الحكمي — إذ الميراث سبب من أسباب الملكية — غير مجد في مثل هذه الأحوال — فإن علاج الشيوخ إذا جد الخلف في الإدارة مقرر معروف .

« ومن حيث أنه يبين من ذلك أن دعوى المدعين لا سند لها ويتعين رفضها .

« ومن حيث أن المدعى عليهما الأولين دفعا الدعوى بجملة دفعوع جاء الكثير منها مرسلًا

والبعض الآخر منكراً لاختصاص هذه المحكمة والجدير بالرد منها هو الدفع بعدم الاختصاص أما الدفع الأخرى وهي عدم القبول فقد جاء في أسباب الحكم ما يكفي لاعتباره رفضاً لها إذ ظروف الأحوال قد فضت بتحكيم المحاكم الأهلية في كل نزاع يمس عن قرب أو بعدة حقوق الملكية ولها ولاية تقدير ما إذا كان الحكم الصادر من جهة أحوال شخصية واجب النفاذ أم لا أو بمعنى أوفى هل هو صادر من جهة مختصة أم لا فسواء تم التنفيذ أو لم يتم فالتقدير في النهاية لكل هذه الأمور بين صميم اختصاص المحاكم الأهلية حتى لا تعتدى الهيئات ذات الاختصاص المحدود المعين على اختصاص محاكم القانون العام وعلى حسابها ولا شك أن هذه الهيئة فرع من المحاكم الأهلية تستمد ولايتها ويتحدد اختصاصها بحدود وقيود المحاكم الأهلية عموماً تملك القضاء في كل المواد المستعجلة والاجراءات الوقتية إذا كان سبب النزاع داخلاً في ولاية المحاكم الأهلية ولا ريب أن منازعة المدعين في انهاء الحراسة من صميم اختصاص الهيئة التي أقامت الحارس ولذلك يكون الدفع المؤسس على هذا الوجه جديراً بالرفض .

« ومن حيث أنه بالنسبة للمصاريف فيتعين تحميلها للمدعين إذ هي على عاتق من يخسر الدعوى (م ١١٢ مرافعات) مع شمول الحكم بالنفاذ بغير كفالة (م ٣٩٥ مرافعات) .

لذلك

حكمت المحكمة حضورياً للمدعى عليهما الأول والثانية وغيايباً للأخير برفض الدفع واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وبرفض الدعوى موضوعاً والزمت المدعين بالمصاريف و... ٣ قرش صاغ اتعاب المحاماة للمدعى عليهما الأولين

٩٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٨ اغسطس سنة ١٩٣٩

احكام . قضاء الأمور المستعجلة . قوة الشيء المحكوم فيه .
شرائطها ، موضوع الدعوى ، تعريفه ، السبب القانونى . اختلافه
عن حجج الدعوى

المبادئ القانونية

١ - انه وان كان الأصل فى الأحكام

الصادرة فى الأمور المستعجلة انها لا تحوز

قوة الشيء المحكوم فيه باعتبارها وقتية

ولا تؤثر فى أصل الموضوع . الا أنه ليس

معنى هذا جواز اثاره النزاع الذى فصل

فيه قاضى الأمور المستعجلة من جديد متى

كان مركز الخصوم هو هو والظروف التى

انتهت بالحكم هى عينها ولم يطرأ عليها أى

تغيير . إذ هنا يضع الحكم المستعجل طرفى

الخصومة فى وضع ماضى يجب احترامه بمقتضى

حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للظروف

نفسها التى أوجبتة وللموضوع عينه الذى

كان محل بحث الحكم المستعجل السابق

صدوره طالما لم يحصل تغيير ماضى أو قانونى

فى مركز الطرفين قد يسوغ اجراء مؤقتا

للحالة الجديدة الطارئة

٢ - موضوع الدعوى هو الحق الذى

يطلبه الخصم أو المصلحة التى يسعى الى تحقيقها

بالتداعى . فاذا أثبت الحكم النهائى حقا أو

انكره فى دعوى سابقة ثم رفعها الخصم نفسه

وآثار الحق عينه بغية الحصول على مصلحة

لم يتسن له تحقيقها فى الدعوى الأولى كانت

هناك وحدة فى الموضوع تمنع من جواز نظر

الدعوى الثانية لسبق الفصل فيها فى الأولى .

وتفريعا على ذلك قالوا بأنه تكون هناك

وحدة فى الموضوع تمنع من نظر الدعوى

الثانية إذا كان الحكم الصادر فى الأخيرة من

شأنه أن يهدم الحكم الصادر فى الأولى كلا

أو بعضا

٢ - ان الحجج les arguments التى يحتاج

بها الخصم خصمه بغية اقتناع القضاء بأحقية

فى دعواه ليست هى السبب إذ السبب

la cause هو الحدث القانونى الذى يتولد

منه الحق المدعى به وبعبارة أخرى الفعل

المعدود فى القانون أساسا لا كتساب الحق أو

المصدر المنشئ له . فاذا اتحد سبب الدعوى

الثانية أيضا مع سبب الدعوى الأولى التى

فصل فيها من قبل وجب الحكم بعدم جواز

نظرها

المحكم

من حيث ان معالى المدعى بصفته أقام هذه

الدعوى وطلب فى صحيفة افتتاحها وبصفة مستعجلة

رفع يد المدعى عليهم عن اعيان الوقف المحرر

عنها الاشهاد الصادر من محكمة مصر الابتدائية

الشرعية بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ رقم ١٠٧

متابعة ص ٤ جزء ثان قسم أول عقود سنة ٣٦

١٩٣٧ والميينة الحدود والمعالم عاليه وبالاشهاد

ورد الاغتصاب الواقع عليها وتسليمها لمعالى

الطالب بصفته لحوزها لجهة وقفها وعدم تعرضهم

له فيها مع الزامهم بالمصاريف والآتعاب وشمول

الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وبالنسخة الأصلية وفي ختام مرافعة وكيله الشفوية وبمذكرته الختامية وبعد أن اصر على الطلب المذكور بصفة أصلية عاد فطلب من باب الاحتياط تعيين معاليه حارسا عليها لاستلامها وأدارتها وتحصيل ريعها وتوزيعه على جهات الاستحقاق فيه

ومن حيث أن مبنى الدعوى على النحر الذى ذكره معالى المدعى مجملا في ورقة افتتاحها وشرحه مفصلا في مرافعة وكيله الشفوية ومذكرته التحريرية أنه بمقتضى اشداد شرعى صدر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ نمرة ٤٦ متسبعة قسم رابع اشدادات متنوعة سنة ٢٩ - ٩٣٠ أوصى المرحوم محمد باشا احمد بوقف الأعيان السالفة الذكر وجعل لتنفيذ وصيته من يكون وقت وفاته وزيرا للأوقاف العمومية - وأنه في فبراير سنة ١٩٣٧ توفي الباشا المذكور مصرا على وصيته فقام معالى وزير الأوقاف وقتئذ وبصفته منفذا لهذه الوصية الى محكمة مصر الابتدائية الشرعية وحرر الاشهاد الشرعى المؤرخ ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ بوقف الأعيان المذكورة حتى اذا كانت نهاية سنة ١٩٣٧ فإن المدعى عليه الخامس أقام الدعوى رقم ١٧٠ سنة ٣٦ - ١٩٣٧ كلى مصر الشرعية ضد الوزارة بطلب بطلان اشداد الوقف لبطلان الوصية بعدول مورثه عنها وحكم فيها ابتداء بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ واستئنافا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ بعدم السماع لعدم وجود مسوغ شرعى عبارة عن ورقة رسمية تدل على صحة دعوى رجوع الموصى عن وصيته بوقف الأعيان ولا ورقة مكتوبة جميعها بخط الموصى وعليها أمضاؤه تدل على ذلك - وأنه بعد هذا الحكم

طلبت الوزارة تمكينها من النظر على الوقف وقضى بذلك في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ في المادة رقم ١٠٨ سنة ٣٨ - ١٩٣٩ كلى مصر الشرعية وأعلن اليهم هذا القرار ونبه عليهم في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ بتنفيذه بتسليم أعيان الوقف فبادرت المدعى عليها الثانية برفع الدعوى رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٣٩ و٨٢٨ لسنة ١٩٣٩ مستعجل مصر انتهت فيها الى طلب منع التنفيذ فحكم ابتداء بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٩٣٩ بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرهما ثم ألغى هذا الحكم بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ وتصدت المحكمة للدعوى وقضت بمنع تعرض الوزارة لها في حيازة الأعيان المبينة بقرار التمكين وإيقاف تنفيذه حتى يصدر حكم بتسليمها من المحكمة المختصة . وبعد أن افاض معالى المدعى فى الرد على هذا الحكم استورد الى بيان وجهة نظره فى هذه الدعوى بمقولة أن الحكم المذكور قد غير مجرى الخصومة وقتنا وإلى حين وأن الوزارة إذا كانت حتى صدور هذا الحكم تعتقد عن يقين بأن قرار التمكين كاف لإحقيتها فى تسليم أعيان الوقف ثم لم توفق فى أملها فلها أن تتخذ من الإجراءات ما تراه كفيلا لصيانة حقوقها وهى بهذه الدعوى إنما تطلب تمكينها من حيازة أعيانها لأنها لا تخلو من أحد تصويرين أولهما أنها قد تعتبر دعوى طرد مبناها أن هذه الأعيان ليست من التركة فيد الورثة عليها بدون سند sans titre وللقاضى المستعجل أن يأمر برفع يدهم عنها وتمكين صاحب الحق الفعلى والحقيقى من حيازتها وثانيهما أنه حتى مع مجازاة المدعى عليهم فى دفاعهم من حيث المنازعة فى صحة الأشهاد بالوقف - الى أقصى حدوده - فإن حق الوقف بحسب ظاهر

المستندات هو الأقوى والأغلب للقاضي المستعجل أن يقدر الموقف فيأمر بتعديل الحيازة الفعلية استناداً إلى ظاهر الحق — ثم بعد أن أسس معالي المدعى طلبه الأصلي على النحو المذكور عاد فأدعم طلبه الاحتياطي وهو تعيين معاليه حارساً على الأعيان المتنازع عليها لأعلى أسباب أخرى وإنما على نفس الأسباب التي استند إليها في الطلب الأصلي

« ومن حيث أن وكيل المدعى عليها الثانية دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها كما دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها لانعدام الاستعجال من ناحية والمساس بنزاع موضوعي صرف من الناحية الأخرى

« ومن حيث أن مبنى الدفع الأول أن هناك وحدة في الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين الأولين وبينهما في الدعوى الحالية لأن الوزارة لما أعلنت المدعى عليهم في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ بقرار التمكين — وأن صورت محضر الإعلان بأنه إعلان قرار نظر — وانتهت في هذا الإعلان إلى التنييه عليهم بتسليم الأعيان المتنازع عليها إليها بصفتها ناظرة على وقف محمد باشا أحمد المزعوم استشعر الورثة في هذا الإعلان مصدراً للخطر من جانب الوزارة يهدد حقهم في حيازتهم للأعيان التي يحوزونها وينال من حقهم المؤكد في وضع يدهم على ملكهم وأن ليس ببعيد أن تدفع الوزارة هذا القرار إلى قلم المحضرين وينفذه خطأ على وجه يضر بحقوق الورثة — ومن أجل هذا رفعت المدعى عليها الثانية الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٣٩ مستعجل « صر صدرت ورقة افتتاحها

بأنكار ما تدعيه الوزارة من وجود وقف لمحمد باشا أحمد مصرّة على أن الأخير قد توفي بعد أن عدل عن وصيته كما انكرت على الوزارة محاولتها استلام الأعيان المتنازع عليها بقرار تمكين لم يصدر في وجه أي أحد من الورثة فليست له قوة تنفيذية ضدهم وانتهت إلى أنها ترى في هذا الإعلان تعرضاً لها في حيازتها للأعيان المخلفة عن المرحوم محمد باشا أحمد وتخشى أن يقوم قلم المحضرين بالتنفيذ فهي تبادر إلى قاضي الأمور المستعجلة ليمنع عنها هذا الأذى الذي عرضها إليه الإعلان السالف الذكر واختتمت طلباتها بمنع تعرض الوزارة لها في حيازتها للأعيان الواردة بقرار التمكين والتي هي ملكها مع باقي ورثة المرحوم محمد باشا أحمد ومنع تنفيذ هذا القرار وأن الحكم الاستثنائي أقر وضع الأمور في نصابها الحقيقي عندما قضى بمنع تعرض الوزارة للمدعى عليها الثانية في حيازتها للأعيان المينة بقرار التمكين وبأيقاف تنفيذه حتى يصدر حكم بتسليم هذه الأعيان من الجهة المختصة وأنه بمقتضى هذا الحكم قد استقرت الحيازة للورثة لا ينقضها إلا حكم موضوعي بأحقية الوزارة لتسلم هذه الأعيان وإلى أن يصدر مثل هذا الحكم فليس لها أن تتحايل على سلب هذه الحيازة من ذويها وأن دعواها الحالية بشطريها أن هي إلا من هذا القليل

« ومن حيث أن المحكمة تبادر إلى القول بأدى الرأي بأنه وأن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أنها لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه باعتبارها مؤقتة « Provisoires » ولا تؤثر في أصل الموضوع إلا أنه ليس معنى هذا جواز إثارة

النزاع الذي فصل فيه قاضي الأمور المستعجلة من جديد متى كان مركز الخصام هو الظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها ولم يطرأ عليها أى تغيير اذ هنا يضع الحكم المستعجل طرفي الخصومة في وضع مادي يجب احترامه بمقتضى حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة لنفس الظروف التي أوجبه ولذات الموضوع الذي كان محل بحث الحكم المستعجل السابق صدوره طالما لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين قد يسوغ اجراء مؤقتا للحالة الجديدة الطارئة . راجع مرنياك جزء ثان نبذة ٣١٩ والأحكام التي أشار اليها ولا كوست نبذة ١٧٤ وروسو نبذة ٨٢٢ — وبرتان ٤٦ ويوش نبذة ٢٠٦ — ثم راجع كتاب قاضي الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي رشدي نبذة ٨٤ والمراجع والأحكام التي أشار اليها .

ومن حيث انه ظاهر من صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٣٩ مدنى مستعجل مصر أن ما عرضته المدعى عليها الثانية على بساط البحث امام القضاء في الدعوى المذكورة هو منع تعرض الوزارة لها في حيازتها للأعيان المتنازع عليها وبعد أن استعرضت المحكمة الاستئنافية في حكمها النهائي أوجه النزاع التي أثارها كل من الطرفين ومحااجة كل منهما في هذا الشأن قضت بمنع تعرض الوزارة للمدعى عليها الثانية في حيازة الأعيان المبينة بقرار التمكين وإيقاف تنفيذه حتى يصدر حكم بتسليم هذه الأعيان من المحكمة المختصة ومهما كانت المطاعن التي وجهها معالي المدعى للحكم المذكور وأفاض في تبيانها في مذكرته الختامية فإنه حكم نهائي يعتبر عنوانا

للحقيقة وواجب الاحترام فيما قضى به وبالنسبة للحالة التي صدر فيها . وهي كفالة الحيازة الراهنة لذويها حتى يصدر قضاء موضوعي جديد من محكمة مختصة في خصومة يترافع فيها الطرفان والدعوى الحالية بشقيها هي عن نفس الموضوع السابق لأن الوزارة إذ تطلب من باب أصلي « رفع يد المدعى عليهم عن أعيان الوقف ورد الاغتصاب الواقع عليها وتسليمها لها لحوزها لجهة وقفها وعدم تعرضهم لها فيها » إنما تثير نفس موضوع الدعوى السابقة تلك التي كانت تنصب على عدم تعرض الوزارة للورثة في حيازتهم لهذه الأعيان وهي بالدعوى الحالية إنما ترمى الى نقض مقتضى الحكم السابق الذي أقر حالة الحيازة الراهنة الى حين صدور الحكم في الموضوع بالتسليم من المحكمة المختصة ومما موضوع الدعوى الالحق الذي يطلبه الخصم أو المصلحة التي يسعى الى تحقيقها بالتداعى . فاذا أثبت الحكم النهائي حقا أو أنكره في دعوى سابقة ثم رفعها نفس الخصم وأثار ذات الحق بغية الحصول على مصلحة لم يتسن له تحقيقها في الدعوى الأولى كانت هناك وحدة في الموضوع تمنع من جواز نظر الدعوى الثانية لسبق الفصل فيها في الأولى (راجع أوبري ورو جزء ثامن ص ٣٨٧ نبذة ٧٦٩ ولا كوست نبذة ٢٥٢) وتفريعا على ذلك قالوا بأنه تكون هناك وحدة في الموضوع تمنع من نظر الدعوى الثانية إذا كان الحكم الصادر في الأخيرة من شأنه أن يهدم الحكم الصادر في الأولى كلا أو بعضا (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩١٨) الجريدة الرسمية سنة ٣٠ غدد ٢٨٤ وراجع أيضا لاروسير جزء سابع شرحا على المادة ١٣٥١ مدنى فرنسى نبذة ٣٤ وما بعدها

بها المدعى عليهم وكفل الاحترام لها وأقتت ذلك إلى أن يصدر حكم في الموضوع بالنسليم في مواجهة المدعى عليهم من المحكمة المختصة وهذا هو السبب الذي يفهم من الحكم أن يكون هو المبرر لتغيير الحالة الأولى — فهل جد جديد؟ لم يصدر مثل هذا الحكم ولم يطرأ أى تغيير على مركز الطرفين سواء من جهة الواقع أو القانون — بل سارعت الوزارة إلى رفع هذه الدعوى في أول أغسطس سنة ١٩٣٩. والحكم السابق إنما صدر في ٥ يونيو سنة ١٩٣٩ وفي هذه الفترة ظلت الحالة الأولى كما هي — ولقد حاولت الوزارة أن تتسلب من مقتضى ما تقدم بمقرراتها من ناحية أن الحكم السابق هو الذي غير مجرى الخصومة مؤقتا وإلى حين ومن الناحية الأخرى تريد أن تصور هذه الدعوى في وضع يخالف الدعوى الأخرى تأسيسا منها على أنها إما أن تعتبر دعوى طرد حائز بدون سند أصلا أو تعديلا للحيازة المادية استناداً إلى ظاهر الحق الأقوى فيكون هو الأجدر بالحماية. وإيراد المقولة على هذا النحو فيه نبوءة عن الواقع وخروج عن الجادة — لأنه من الناحية الأولى ففيه إطلاق للقول على عواهنه إذ كيف يمكن أن يكون الحكم الذي صدر مغيرا للواقع ومبدلا للظروف مع أن من البدهة القانونية أن الأحكام ليست منشئة لواقع جديد أو لظروف مغايرة عن التي صدرت فيها بل هي تقرر الحالة التي كانت قائمة وقت الخصومة وتسبغ عليها حكمها في القانون فكيف بالوزارة تريد أن تتخذ من الحالة التي أقرها الحكم السابق تكأة لهدم الحكم القانوني الذي أسبغه على الحالة المذكورة أليست تحاول بهذا أن تنقض الحكم المذكور لا بجديد جد في واقع الأمور ولكن من نفسه بنفسه؟ أليس في هذا

وديمانت وكوليه دي ساتير جزء خامس ص ٦٢٥ وموسوعات دالوز تحت كلمة « chose jugée » نبذه ٧٥ وما بعدها وكتاب قوة الشيء المحكوم فيه للأستاذ محمود عبد الرحمن القاضي بالمحاكم الأهلية سابقا ص ٧١) وإذ تطلب الوزارة من باب الاحتياط تعيينها حارسا على الأعيان المتنازع عليها ولا تؤسس هذا الطلب على أسباب وظروف مستقلة عن أسباب الدعوى الأولى أو ظروفها كخطر داهم يخشى منه على أعيان الوقف ويعرضها للخطر لو ظلت تحت يد المدعى عليهم أو على العموم لأي سبب من الأسباب التي تنطوي على الاستعجال المسوغ لا يجاب الحراسة كإجراء مؤقت لحماية حقوق ذوي الشأن المستهدفة للخطر أو الضرر — ولكن لتبني هذا الطلب — كما يقول الدفاع عنها — على نفس الأسباب التي دعت إلى الطلب الأصلي فان مقتضى هذا أن يكون هذا الطلب من قبيل ذاك — كلاهما بفت فكرة واحدة — وممرهما إلى هدف واحد بحيث يندرج الطلب الاحتياطي في الطلب الأصلي ويكونان كلا غير متجزئ. إذ تجمعهما رابطة كلية واحدة هي محاولة الاستئثار بالحيازة دون المدعى عليهم بما تستتبع حتما قيام وحدة الموضوع بين هذين الطلبين وبين موضوع الدعوى الأولى التي سبق الفصل فيها

« ومن حيث أنه بعد أن ظهر أن موضوع الدعوى الحالية بشقيها أن هو الأ نفس موضوع الدعوى السابقة فإنه يتعين بعد ذلك بحث ما إذا كان قد حصل بعد الحكم الأول تغيير في مركز الطرفين الواقفي أو القانوني بما ينهض سببا جديدا للدعوى الحالية

« ومن حيث أنه واضح من الحكم النهائي السابق أنه أقر حالة الحيازة الراهنة التي يتمتع

به أو بتعبير آخر هو الفعل المعتبر في القانون أساساً لاكتساب الحق أو المصدر المنشئ له . راجع لاكوست نبذة ٣٨٩ وبودري لاكتندري وبارد التزامات جزء ثان نبذة ٢٦٩ وقوة الشيء المحكوم فيه للاستاذ محمود عبيد الرحمن ص ٩٢ نبذة ١٣٠ .

« وحيث انه يبين بما تقدم أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها حقيقي وفي محله فينبغي القضاء به ولا حاجة بعد ذلك لبحث الدفع الآخر

(قضية وزارة الاوقاف بصفتها ضد السيدة نفوسة هانم شهاب الدين وآخرين رقم ١٧٩٢ سنة ١٩٣٩ رياسة حضرة القاضي السيد علي)

أروع الدلالة على محاولة هدم قوة الشيء المحكوم فيه بما يؤكد جدية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى؟ هذا من ناحية ولأنه من الناحية الأخرى فإنه مهما كانت الحجج التي تتذرع بها الوزارة في تدعيم دعواها دلي كلاً التصويرين اللذين صورتها فيها فهي لا تنهض سبياً جديداً للدعوى بمعناه القانوني الصحيح إذ لا تعدو نوعاً من أنواع المحاجة ولونا من ألوان المدافعة وأما ما من أساليب الجدل « arguments » تلك التي يحاج بها الخصم خصمه إذ يقرع الحجة بالحجة بغية اقتناع القضاء بأحقية في دعواه وشتان بين هذه وبين السبب القانوني « cause » والذي هو عبارة عن الحدث القانوني « fait juridique » الذي يتولد منه الحق المدعى

قضاء المحاكم الجزئية

٩٥

محكمة قلوب الجزئية

١٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨

١ - قسمه . دفع بعدم الملكية

٢ - صورية . دعوى بولية . الدفع بالأولى قبل الثانية .

من يتفح بكل منهما . انواع الصورية . اثباتها

٣ - ومن حيازي . متى يكون حجة على الغير

المبادئ القانونية

(١) دعوى القسمه قد تذهب فيها

خصومة الطرفين على نزاع في الملكية وللدعى عليهم فيها ان يدفعوا بكل الدفوع التي تدحض ابتداء ملكية طالب القسمه

(٢) الدفع بالصورية جائز مع الدفع

بإبطال تصرفات المدين والجمع بينهما مقبول اذا كان الدافع بهما يقصد الدفع بالصورية أولاً حتى اذا لم ينجح في هذا الدفع الذي يفترض فيه عدم وجود للعقد أصلاً فله أن يلجأ بعد ذلك الى الدفع بإبطال التصرفات التي يفترض فيها ان العقد أصلاً موجود بين المتعاقدين ولكن يراد ابطاله

(٣) الدفع بإبطال التصرفات الصادرة

من المدين اضراً بحق دائته لا يقبل إلا من الدائنين (بعكس الصورية فإنها تقبل ممن له مصلحة على العموم دائناً كان أو متعاقداً أو من الغير) وان يكون الدائنون ثابتة ديونهم قبل التصرف وأن تكون التصرفات بقصد

مانع من الحصول على الكتابة

(٦) لاتمام أثر الرهن الحيازي والاحتجاج به قبل الغير يجب توفر شرطين مهمين أن يكون مسجلا وسابقا في التسجيل في طريق التفاضل مع الغير وأن يكون المرتهن قد وضع يده على العقار المرهون حتى يكون في مواجهة المشتري مسلحا بحق عيني مؤيدا بالتسجيل وبركن الحيازة ولا طريق للمشتري عندئذ إلا اتباع الاجراءات التي رسمها القانون المدني إما دفع الدين بأكمله للمرتهن والحلول محله أو تخلية العقار

المحكمة

• حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧ مقرر فيها أنه يمتلك ٢ س و ٦ ط بالحدود الموضحة بصحيفة الدعوى مع المدعى عليهم بطريق الشيوع فطلب فرزو تجنيد هذا القدر شائعا في ٤ س و ٤ ط وذلك في مواجهة المدعى عليهم الثاني والثالث المرتهنين ببقية القطعة وقدم للتدليل على دعواه في الحافظة أربعة دوسيه عقد بيع مسجل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ ببيع احمد سليمان سلامه المدعى عليه الاول نظير ثمن قدره ٤٠ جنيا مقدار ٦ س و ١٠ ط أطيان زراعية منها ٤ س ١٠ ط ومنها ٢ س و ٦ ط (موضوع الدعوى الحالية) مشاعة في ٤ س و ١٤ ط كما قدم ورد مال سنة ١٩٣٧ وبجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ قررت المحكمة إثبات تنازل المدعى عن من لم يعلن من المدعى عليهم عدا المدعى عليهما الاول والثاني احمد سليمان ومحمد سليمان .

• وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الثاني محمد سليمان دفع طلب القسمة بالقول بأن المدعى

الاضرار من نتيجتها اعسار المدين (بعكس الدفع بالصورية فانه لا يشترط فيها أسبقية من يدفع بها ولا إعسار المدين اذا كان الدافع بها دائنا)

(٤) لا يهم في دعوى ابطال التصرفات ان يكون الدائن قد سجل حقه قبل أو بعد التصرف او لم يسجله لأن هذا الحق يعطى للدائن العادي ولو لم يسجل ويكفى ان يثبت بمالا محل للشك ان الدين حاصل قبل التصرف ومن شأنه اعسار المدين وبقصد التواطؤ بين المدين والمتصرف اليه .

(٥) الصورية معناها ان تكون التصرفات فيها قد صدرت في الظاهر من المملك ولكنها في الواقع لم تخرج العين موضوع العقد عن ملكية بائعها بل لا تزال باقية في ملكه باتفاق المتعاقدين بمعنى ان العقد في الحقيقة لم يوجد ولم ينتج اثره — وقد تشكل الصورية باشكال فتكون في صورة عقد لم يقصده المتعاقدان — أو قد يكون العقد غير موجود — أو قد يكون التملك باسم شخص في الظاهر وفي الواقع يكون باسم آخر وهي جائز الدفع بها من الدائنين أو من الغير أو من أحد المتعاقدين وإثباتها بين المتعاقدين حتما لا بد أن يكون بالكتابة وبالنسبة للغير والدائنين يكون بالبينة وذلك في الأحوال التي يزيد فيها التعاقد عن عشرة جنيهات إلا اذا كان يوجد

٦ أبريل سنة ١٩٢٧ بما يقطع بعلمه بالدين (يراجع توقيع المدعى بختمه على عقد الرهن المذكور) — أما الدفع بالصورية فبناها المدعى عليه الثاني (أولا) بناء على أن الأطيان مازالت تحت يد الدائن ولم يضع المدعى يده أصلا (ثانيا) لأسبقية دين الدائن (ثالثا) لأن المدعى لم يدفع ثمنها

« وحيث أنه من المسلم به أن دعوى القسمة ماهي في الواقع إلا دعوى قد تنصب فيها خصومة الطرفين على نزاع في الملكية وللمدعى عليهم فيها أن يدفعوا بكافة الدفعات التي تدحض ابتداء ملكية طالب القسمة فالقول إذن من جانب المدعى أن هذه الدفعات التي أبداه المدعى عليه محمد سليمان ليس محلها الآن هو قول ليس له نصيب من الصواب .

« وحيث أن الدفع بالصورية جائز مع الدفع بإبطال تصرفات المدين والجمع بينهما مقبول إذا كان المدعى عليه يقصد الدفع بالصورية أولا حتى إذا لم ينجح في هذا الدفع الذي يعترض فيه بعدم وجود العقد أصلا فله أن يلجأ بعد ذلك إلى الدفع بإبطال التصرفات التي يفترض فيها أن العقد موجود بين المتعاقدين (يراجع بهذا المعنى المجموعة الرسمية ٢٩ عدد ٨٥ — ٢ ص ٢٠٦) .

« وحيث أن الدفع بإبطال التصرفات الصادرة من المدينين أضرارا بحقوق دائتهم لا تقبل إلا من الدائنين (بعكس الصورية فإنها تقبل ممن له مصلحة على العموم سواء كان دائنا أو متعاقدا أو من الغير) وأن يكون الدائنون ثابتة ديونهم قبل التصرف وبقصد الإضرار والتي من نتائجها إعاقة المدين « وبعكس الصورية فإنه لا يشترط فيها أسبقية من يدفع بها ولا إعاقة المدين إذا كان الدافع بهادائنا »

عليه الأول البائع للبدعي كان قد تصرف في الأربعة عشر قيراطا بعقدى رهن (أولهما) برهن ٦ ط حيازيا بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٢٧ ومصدق عليه في ٢٣/٤/١٩٢٧ ورهن هذا المقدار من أحمد سليمان المدعى عليه الأول إلى محمد سليمان المدعى عليه الثاني لمديونية الأول في مبلغ ٢٥ جنيه للدائن المرتين (يراجع هذا العقد وقد سجل في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤) (وثانيهما) برهن ثمانى قراريط حيازيا نظير ٤٢ جنيه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦ وسجل في ١٠/٥/١٩٢٧ ورهن هذا المقدار من أحمد سليمان إلى حسين عفيفي فحل محمد سليمان محله في سنة ١٩٢٩ بعد أن سدد الحال قيمة الرهن في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بموافقة نفس المدين (يراجع هذا العقد - المودع بحافظة محمد سليمان والحوالة على ظهره وقد سجل في ١٠ يناير سنة ١٩٢٦) وقرر محمد سليمان المدعى عليه الثاني أن البيع الحاصل من المدعى عليه الأول للبدعي باطل لأنه قصد منه الإضرار بالدائنين عملا بنص المادة ١٤٣ مدني أهلى فضلا عن أنه صوري وبطلان التصرف بناء (أولا) على ثبوت دينه ثبوتا رسميا قبل التصرف بالبيع الحاصل للبدعي بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ لأن الرهين الحيازيين أحدهما مصدق عليه بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٧ عن رهن الستة قراريط وثانيهما مسجل بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ (وثانيا) لأن المدين قد تجرد من جميع ممتلكاته بتصرفه بالبيع إلى المدعى إذ كل ما يمتلكه هو ال ١٤ ط المرهونة للدائنين والمباع منها بعد ذلك للبدعي ستة قراريط مشاعا في ال ١٤ ط و (ثالثا) أن المدين تواطأ مع المدعى أضرارا بالمدعى عليه محمد سليمان الدائن بدليل توقيع المدعى نفسه على عقد الرهن بتاريخ

— وهي كما سبق بيانه جازر الدفع بهما من الدائنين أو من الغير أو من أحد المتعاقدين واثباتها بين المتعاقدين حتما لا بد وأن يكون بالكتابة وبالنسبة للغير والدائنين يكون بالينة وذلك في الأحوال التي يزيد فيها التعاقد عن عشرة جنهيات إلا إذا كان هناك مانع من الحصول على الكتابة .

• وحيث ان المدعى عليه الثاني في هذه الدعوى اعتمد في اثبات الصورية على الأسباب التي أبداها بمذكرته من عدم دفع الثمن وعدم وضع يد المشتري • المدعى • .

• وحيث من جهة أخرى واتماما للبحث فان الرهن الحيازي - وعقد المدعى عليه الثاني برهن حيازي - لاتمام أثره والاحتجاج به قبل الغير يجب فيه توفير شرطين مهمين أن يكون مسجلا وسابقا في التسجيل وأن يكون المرتهن قد وضع يده على العقار المرهون حتى يكون في مواجهة المشتري مسلحا بحق عيني مؤيدا بالتسجيل وبركن الحيازة ولا طريق للمشتري عندئذ الا اتباع الاجرامات التي رسمها القانون المدني امدافع الدين بأكماله للمرتهنين والحلول محله او تخليه العقار (راجع في هذا المعنى مجلة المحاماه س ١٠ عدد ٤٠٥ ص ٦٥٨) وأما ان التسجيل ضروري فبناه

القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بتسجيل الحقوق العينية ولو بين المتعاقدين وأما ان رهن الحيازة ضروري فبناه طبيعة الرهن الحيازي الذي الذي لا يتم الا بوضع يد الدائن المرتهن بالنسبة للغير • وحيث انه في هذه الدعوى لا جدال في أن عقد الرهن الخاص بالثمانية قراريط مسجل في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ (قبل تسجيل عقد البيع المسجل ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٤) إنما ينقض ذلك التحقق من وضع يد الدائن المرتهن على النصيب المرهون أما بالنسبة

• وحيث ان لا يهم في دعوى ابطال التصرف ان يكون الدائن قد سجل حقه قبل أو بعد التصرف أو لم يسجله لأن هذا الحق يعطى للدائن العادي ولولم يسجل ويكفي أن يثبت أن الدين حاصل قبل التصرف فغير مجد إذن في هذه الدعوى الدفع بالقول من المدعى بأن عقده المسجل ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ حاصل قبل تسجيل أحد المرتهنين الحاصل تسجيله في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (راجع عقد رهن الستة قراريط) فالمسلم به في هذه الدعوى ان لاشك في أن المرتهنين سابقين على التصرف بالبيع لأن أحدهما بالتصديق على الامضاء بطريق رسمي بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧ (٦ ط) والآخر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦ ومسجل في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ (عقد الثمانية قراريط) بينما عقد البيع مسجل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٤

• وحيث ان عن ركن اعسار المدين فان المدعى عليه الثاني محمد سليمان لم يقدم ما يثبت هذا الاعسار حتى الآن ويجوز للحكمة ان تكافه بذلك وبإثبات تجزيد المدين من كل ما يمتلك .

• وحيث ان عن ركن التواطؤ بين المدين والمشتري • المدعى • ، فالقول بأن علم المشتري بالرهن دليل التواطؤ قول غير مقبول على علته إلا إذا تأيد بدليل اثبات آخر .

• وحيث انه عن الدفع بالصورية فان الصورية معناها أن تكون التصرفات فيها قد صدرت في الظاهر من المملك ولكنها في الواقع لم تخرج الدين موضوع العقد عن ملكية بائعها بل لاتزال باقية في ملكه باتفاق المتعاقدين بمعنى أن العقد في الحقيقة لم يوجد ولم ينتج أثره القانوني وقد تتشكل الصورية بأشكال فتكون صورة عقد لم يقصده المتعاقدين أو قد يكون التعاقد غير موجود أو قد يكون التملك باسم شخص في الظاهر وفي الواقع يكون باسم آخر

للعقد الآخر ذو الستة قرار يبطق تسجيله في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بعد عقد البيع ويهم من ناحيته معرفة أن كان قد تنفذ بوضع اليد أم لا .

د وحيث ان المحكمة قبل الفصل في هذه الدعوى وعلى ضوء المبادئ السابقة ترى احالة الدعوى الى التحقيق .

أولاً . ليثبت المدعى عليه الثاني محمد سليمان بكافة الطرق بما فيها البيئة فيما يختص بادعائه بالدفع بابطال التصرفات أن المدين قد جرد من جميع ممتلكاته وليقدم الكشف الذي يدل على ذلك وأنه قد تواطأ مع المشتري بقصد التهريب .

ثانياً . وليثبت المدعى عليه المذكور فيما يختص بصورية عقد المشتري أن الثمن لم يدفع وليثبت الصورية بكافة الطرق بما فيها البيئة .

ثالثاً . وفيما يختص بركن وضع اليد المرتين على الاعيان المرهونة ليثبت المدعى عليه محمد سليمان أن الاعيان لم تخرج من تحت يده ومن تحت يد من أحله من وقت الرهن للآن وللمدعى نفى كل هذه الوقائع .

(قضية سيد سيد احمد حسن ضد احد سليمان سلامة وآخرين رقم ١٦٨ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي عبد العزيز سليمان)

٩٠١

محكمة بنى مزار الجزئية

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

اختصاص مركزى . محل المدعى عليه . تعريفه . جواز تعدد المبادئ القانونية

١- الاختصاص المركزى يتبع محل المدعى عليه : والمحل domicile هو المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه فى بعض الاحيان أو أغلبها وأنه

لايجهل ما يحصل فيه فيما يتعلق بنفسه (حاشية المادة ٣ من قانون المرافعات)

٢ - ليس ما يمنع من ان يكون للشخص الواحد أكثر من محل إذا تعددت أعماله ومصالحه كأن يكون عمله فى جهة وبعض ممتلكاته فى جهة أخرى فيجوز رفع دعوى عليه لدى أى محكمة يقع فى دائرتها عمله أو بعض مصالحه الأخرى المحكمة

د من حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأنه مقيم بالقاهرة حيث يشتغل مدرسا بمعهدا

د وحيث انه مسلم من الطرفين بان المدعى عليه له منزل بينى مزار يتردد عليه فى اجازته السنوية ويقول المدعى انه أثناء وجوده بأجازته كلفه بتبويض منزله

د وحيث ان الاختصاص المركزى يتبع محل المدعى عليه والمحل domicile هو المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه فى بعض الاحيان أو أغلبها وأنه لايجهل ما يحصل فيه فيما يتعلق بنفسه (انظر حاشية المادة ٣ من قانون المرافعات)

د وحيث انه ليس ما يمنع من أن يكون للشخص الواحد محلان إذا تعددت أعماله ومصالحه والمدعى الذى يقول أنه قام بتبويض منزل المدعى عليه الكائن بينى مزار قد يشكل عليه معرفة محل المدعى عليه الحقيقى مادام له منازل متعددة للإقامة بها فى أوقات مختلفة وهو معذور ان اعتبر دائرة اختصاص هذه المحكمة محل المدعى عليه إذ له فيها منزل ولا يمكن تكليف مثل المدعى

٢ — يزول التمسك ببطلان ورقة الاعلان بحضور من أريد اعلانه غير أن نص المادة ١٣٨ فقرة أولى من قانون المرافعات وإن كان مطلقا إلا أنه يجب التفريق بين ما إذا كان حضور الخصم حدث بناء على الورقة نفسها أو بناء على سبب آخر كعلمه بطريقة أخرى بقيام الدعوى التي كان مدعوا لها أو ما يتبعها من الدعاوى ففي الحالة الأولى يزول البطلان ويبقى في الحالة الثانية

الوقائع

طلبت المدعية أولا الحكم باعادة وضع يدها على ١٣ ط ونصف المنزل المينة بالعريضة حدودا ومعالمها مع التسليم والزام المدعى عليه بالمصاريف والالتاب والنفاذ

والحاضر مع المدعية طلب ضم القضيتين ١٢٩٠ سنة ١٩٣٥ و ٢١٧٤ سنة ١٩٣٠ مدنى جزئى شين الكوم وقد ضممتا ثم عدلت المدعية طلباتها كالآتى . الحكم ببطلان جميع الاجراءات المتخذة بناء على حكم مرسى المزارد ١٢٩٠ سنة ١٩٣٥ وثانيا - الغاء محضر التسليم المترتب عليه وثالثا - اعادة تسليم الاعيان الموضحة بالعريضة مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف والالتاب والنفاذ والمدعى عليه طلب رفض الدعوى والقضية حجزت للحكم وقدم كل طرف مذكرة بدفاعه والمحكمة فتحت باب المرافعة فى الدعوى وناقشت طرفي الخصوم ثم حجزت للحكم لجلسة اليوم

المحكمة

وحيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى وطلبت فى صحتها الافتتاحية الحكم باعادة

عليه بالأبحاث البسيكولوجية المحضنة (جلاسون جزء أول بند ٥٧٢ ومرافعات أبو هيف بند ٥٨٣) وحيث انه يتعين لذلك رفض الدفع واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى (قضية عثمان السيد الميضر ضد الشيخ محمد سعيد رقم ٤٠٤ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى احمد الجارم)

٩٧

محكمة شين الكوم الجزئية

٢٢ يناير سنة ١٩٣٩

١- إعلان تسليم النيابة ضرورة بيان التحريات وإلا كان باطلا هو وما تلاه من اجراءات

٢- بطلان متى يزول بالحضور ومتى يبقى

المبادئ القانونية

١ - جرى الفقه والقضاء على أنه لا يصح الاعلان بواسطة النيابة إلا بعد أن يكون طالب الاعلان والمحضر قد أجريا فعلا كل التحريات اللازمة للوقوف على محل إقامة الخصم المطلوب إعلانه ولم يتمكننا مطلقا من معرفة المحل المذكور بطريقة ما. وتقدير حصول التحريات موكول الى القاضى ولا يتأبى النظر فى ذلك إلا اذا كانت التحريات مبينة ببيانا كافيا فى ورقة الاعلان. وقول المحضر انه لم يمكن الاستدلال على محل إقامة الخصم المطلوب إعلانه رغما من التحريات التى حصلت بدون ذكر ماهيتها لا يعد إلا مجرد ذكر رأى ولا يفيد إثبات وقائع حصلت فعلا . فاذا خلت ورقة الاعلان المسلمة الى النيابة من هذه البيانات كانت باغاة . ومن ذلك تنبيه نزع الملكية الذى اريد اعلانه يكون باطلا للسبب المتقدم وبالتالى كل ما أعقبه من اجراءات دعوى نزع الملكية والبيع وحكم مرسى المزارد

الأعيان سالفة الذكر وأعلنها بعريضة الدعوى المذكورة رأساً إلى قلم النائب العمومي بحجة عدم معرفة محل إقامتها، ثم سارت إجراءات دعوى نزاع الملكية إلى أن قضى بها من محكمة شين الكوم الجزئية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وحدثت المحكمة يوم ١٢ / ١ / ١٩٣٦ للنشر وفيها تأجل البيع ليوم ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ للنشر ثم ليوم ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ للنشر أيضاً لعدم إتمام إجراءاته في الجلسة السابقة وفي الجلسة المذكورة حضر طالب البيع (المدعى عليه) كما حضرت المدعية ثم طرحت الأعيان بالمزاد ورسي مزادها على المدعى عليه وكانت كل إجراءات اللصق والبيع تعلن للمدعية بقلم النائب العمومي.

وحيث أن المدعية تقول أن إجراءات نزاع الملكية السالف ذكرها باطلة لأن المدعى عليه لم يعلنها بأنذار نزاع الملكية ولا بعريضة دعواها في محل إقامتها الحقيقي بل أعلنها في عنوان آخر وعند ما أجيب بعدم الاستدلال عليها أعلنها بقلم النائب العمومي وسار في باقي الإجراءات على هذا الأسس دون علمها إلى أن علمت قبل الجلسة الأخيرة المحددة لبيع الأعيان المنزوع ملكيتها بوجود قضية رفعها عليها المدعى عليه فحضرت في الجلسة الأخيرة المذكورة وما تشعر إلا وقد رسي المزاد على المدعى عليه دون أن تتمكن من إبداء شيء لجهلها بما تم وقررت عند مناقشتها أنها لم تكن مطلقاً في المنزل الذي أعلنها فيه المدعى عليه بأنذار نزاع الملكية وأن المدعى عليه المذكور يعرف عنوانها الحقيقي وزارها فيه عدة مرات قبل وبعد إجراءات

وضع يدها على ١٣ ط ونصف المنزل المبنية الحدود والمعال بصحيفة الدعوى ثم عدلت طلباتها وطلبت الحكم ببطالان الإجراءات المتخذة بناء على حكم مرسى المزاد الصادر في القضية رقم ١٢٩٠ سنة ١٩٣٥ والقاء محضر التسليم المترتب عليه وإعادة تسليم الأعيان سالفة الذكر لها مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة.

وحيث أن محصل وقائع الدعوى هو أن المدعى عليه كان يدين المدعية في مبلغ ٣٩٠ مليارات و٤٠ جنهما منها مبلغ ٥٠٠ مليم و ٣٢ جنهما قيمة ما حكم له به في القضية المدنية رقم ٢١٧٤ سنة ١٩٣٠ شين الكوم وباقي المبلغ هو رسوم وأتعاب محاماه بعضها عن الدعوى سالفة الذكر وبعضها عن غيرها فشرع في التنفيذ ضد المدعية بالمبلغ المذكور بطريق نزاع الملكية وانذرهما بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بنزع ملكيتهما من ٢٠ س و ١٠ طاطيان و ١٥٠ مترامبا في مينة الحدود والمعال بأنذار المذكور وقد أرسل المدعى عليه هذا الانذار للمدعية بعنوان المنزل رقم ٩ بالمنشية بحارة الشركس بشارع السيد عائشة بجوار جامع شركسي بمصر وتدون على الانذار المذكور اجابة نصها ما يأتي: ولم تستدل بحارة الشركسي بالمنزل للمرة ٩ عن اسم الست استيته هاشم وعلى الطالب الارشاد عنها، وبنفس نسخة الانذار المذكور اعاد المدعى عليه اعلان المدعية إلى قلم النائب العمومي بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٤ بحجة عدم معرفة محل إقامتها — وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ اقام المدعى عليه ضد المدعية دعوى بنزع ملكيتهما من

نزع الملكية وأنه عمل ما عمل بسوء نية ليستولى على الأعيان بثمن بخس كما حصل فعلا .

وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بأنه أعلن المدعية بانذار نزع الملكية في المنزل الذي علم من ابن عمه أنها تقيم فيه فلما لم تعلن لم يستطع معرفة عنوانها فأعلنها بقلم النائب العمومي ثم ذكر في المذكرة المقدمة منه أن لاحق للمدعية على كل حال في القول ببطلان الاجراءات ما دامت قد حضرت بجلسة ١٩٣٦/٥/٣١ التي كانت محددة أخيراً لبيع الأعيان المنزوعة ملكيتها والتي رسا فيها المزداد عليه لأن حضورها في الجلسة المذكورة يزيل ما اشتملت عليه الاجراءات من بطلان ويسقط الحق في الدفع به طبقاً لنص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات .

وحيث أنه للفصل في دعوى المدعية يتعين البحث في نقطتين . الأولى - هل انذار نزع الملكية الذي أعلنه المدعى عليه للمدعية بقلم النائب العمومي والذي بنيت عليه كل اجراءات نزع الملكية والبيع بالمزاد العلني ورسو المزداد على المدعى عليه صحيح أم غير صحيح . أو بمعنى آخر هل كان اعلانه بقلم النائب العمومي اعلاناً صحيحاً أو هو اعلان باطل لمخالفته للقانون — والنقطة الثانية — اذا كان الانذار المذكور باطلا فهل زال بطلانه بحضور المدعية في الجلسة التي صدر فيها حكم مرمى المزداد وسقط حقها في التمسك بالبطلان طبقاً للمادة ١٣٨-١ من قانون المرافعات أم لا .

وحيث أنه بالنسبة للنقطة الأولى فإنه وإن كان نص الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من قانون المرافعات الأهلي يقضى بأنه فيما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر

المصري تسلم صورة الاعلان الى وكيل النائب العمومي وهو يكتب على الأصل علامة الاستلام فان الفقه والقضاء قد جريا على أنه لا يصح الاعلان بواسطة النيابة إلا بعد أن يكون الخصم الطالب الاعلان أو المحضر قد أجريا فعلا كافة التحريات اللازمة للوقوف على محل إقامة الخصم المطلوب اعلانه ولم يتمكننا مطلقاً من معرفة المحل المذكور بطريقة ما . والفصل فيما اذا كانت التحريات اللازمة للوقوف على محل المعلن اليه كافية من عدمه منوط بتقدير القاضي المطروحة أمامه هاته المسألة ولا يتأتى النظر في ذلك الا اذا كانت تلك التحريات مبنية بياناً كافياً في نفس ورقة الاعلان وقول المحضر بعدم امكان الاستدلال على محل إقامة الخصم المطلوب اعلانه رغماً عن التحريات التي حصلت بدون ذكر ما هيته لا بعد الاجراءات التي حصل رأى ولا يفيد اثبات وقائع حصلت فعلاً . وعليه فاذا خلت ورقة الاعلان المسلمة للنيابة من هذه البيانات المنوه عنها آنفاً كانت لاغية (يراجع كتاب الاستاذ ابو هيف بك في المرافعات المدنية والتجارية طبعة سنة ١٩١٥ فقرة ٦٣٨ ص ٣٦٨ ويراجع أيضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الأهلية في ٧ يونيو سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة ٥ ص ٣٥٥ وحكم الاستئناف في ١٨٨٨/١٢/٢٠ مجموعة التشريع والقضاء المختلط السنة الأولى ص ٣٢٢ وفي ١٨٩٨/١/٤ نفس المجموعة السنة العاشرة ص ٧٨)

وحيث أنه بالاطلاع على انذار نزع الملكية الذي أعلنه المدعى عليه للمدعية عندما شرع في نزع ملكيتها وفاء لدينه تبين أنه أعلنه لها بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ باعتبار أنها مقيمة بمصر بالمنشية بشارع السيدة عائشة بحارة الشركس

منزل ٩ بجوار جامع شركس . فأجاب شيخ الحارة اجابة مدونة على ظهر الاعلان المذكور تتضمن انه « لم يستدل بحارة شركس بمنزل ٩ على اسم الست استيته هاشم وعلى الطالب الارشاد عنها » . وعقب ذلك مباشرة بذيل ظهر الاعلان المذكور أجرى المدعى عليه اعلان المدعية بقلم النائب العمومي . لعدم معرفة محل اقامتها ، ثم رفع عليها بعد ذلك دعوى نزع الملكية ودعوى البيع سالكا في اعلانها نفس السيل وهو اعلانها بقلم النائب العمومي رأسا دون أن يثبت أنه بذل أية محاولة أخرى لمعرفة محل إقامة المدعية .

« وحيث انه لم يثبت في اعلان تنبيه نزع الملكية سالف الذكر ولا فيما تلاه من اعلانات دعوى نزع الملكية واجراءات البيع ولا في أقوال المدعى عليه عند مناقشته أمام هذه المحكمة انه أجرى أية تحريات معينة للوقوف على محل إقامة المدعية بعد ان تبين خطأ العنوان الذي دون في ائذار نزع الملكية : وكان الواجب عليه أن يتحرى عن عنوانها الحقيقي حيث أنها كانت زوجة لوالده ولما أقارب في البلدة التي يقيم فيها ويمكنه محاولة الاستدلال من أحدهم على عنوانها خصوصا وأنه في دعوى الريع والقسمه رقم ١٧٤ سنة ١٩٣٠ شين الكوم وهي الدعوى التي صدر له فيها حكم الدين المنفذ به كان قد أعلنها في محل عمل زوجها وتسلم اليه الاعلان فكان يتعين عليه ان يعلنها بالانذار في محل عمل زوجها كما فعل في الدعوى السابقة ان لم يستطع بوسيلة من الوسائل معرفة عنوان المنزل الذي تقيم فيه

« وحيث انه لذلك يكون تنبيه نزع الملكية سالف الذكر باطلا وبالتالي كل ما تلاه من اجراءات دعوى نزع الملكية والبيع وحكم مرمى المزاد الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ .

« وحيث انه بالنسبة للنقطة الثانية من مدار البحث وهي الخاصة بما اذا كان البطلان يزول ويسقط حق المدعية في الدفع به طبقا للمادة ١٣٨ / ١ مرافعات بسبب حضورها بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ في قضية البيع التي رسا فيها المزاد على المدعى عليه أم أن البطلان يظل قائما ولا يسقط حق المدعية في التمسك به فانه وان كان نص المادة ١٣٨ / ١ مرافعات مطلقا إلا أن هذه المحكمة ترى انه يجب التفريق بين ما إذا كان حضور الخصم الذي أعلن بورقة باطلة حدث بناء على الورقة نفسها أو بناء على سبب آخر . ففي الحالة الأولى تكون المادة ١٣٨ فقرة أولى مرافعات منطبقة ويزول البطلان بحضور الخصم المطلوب حضوره ويسقط حقه في الدفع به . وأما في الحالة الثانية فان البطلان لا يزول كما أن الحق في الدفع به لا يسقط . والحكمة في هذا التفريق ترجع الى أن الخصم الذي أعلن بورقة تتضمن سببا من أسباب البطلان إذا حضر أمام المحكمة بناء على هذه الورقة فان حضوره يعتبر مسقطا لحقه في الدفع بالبطلان ومزيل له لأن المفترض في هذه الحالة انه اطلع على الورقة وعلم بما فيها من أوجه البطلان ثم حضر رغم ذلك الى المحكمة بناء عليها ، وأما في حالة ما اذا كانت الورقة الباطلة التي أعلن بها أحد الخصوم لم تصل اليه وكان حضوره أمام المحكمة مبنيًا على علمه بوجود القضية من طريق آخر غير طريق الاعلان المطعون فيه بالبطلان . كما هو الحال في الدعوى الحالية — فانه لا محل لزوال البطلان أو سقوط الحق في التمسك به . ما دام الخصم المعلن اليه لم يكن على علم بوجود وجه

البطلان قبل حضوره وما كان في استطاعته ان يعلم به قبل أن يطلع على أوراق الدعوى وما تم فيها من اجراءات — (يراجع حكم محكمة مصر بهيئة استئنافية الصادر في ١٥ / ١ / ١٩٠٧ مجلة الحقوق السنة ٢٢ ص ١٣) الذي قررت فيه . وأن حضور الخصم لا يزيل بطلان ورقة الدعوى الا إذا حصل بناء على تلك الورقة نفسها . ويتضح من مراجعة الحكم المذكور ان المحكمة وان لم تذكر أسبابا لتبرير ما ذهبت اليه الا انه يؤخذ من وقائع الدعوى ان الاسباب التي تدعو للاخذ بهذا الرأي في الدعوى الحالية أقوى منها في تلك الدعوى .

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة ان المادة ١٣٨ — ١ مرافعات لا تنطبق على حالة هذه الدعوى ومن ثم يكون بطلان ورقة تنفيه نزاع الملكية لا يزال قائما وكذلك حق المدعية في التمسك به وبالتالي يكون حكم مرسى المزااد الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ باطلا هو وما تلاه من تسليم الاعيان الراسى مزادها على المدعى عليه .

« وحيث ان المدعية لم تطلب ان تقضى المحكمة ببطلان حكم مرسى المزااد وانما طلبت الحكم ببطلان الاجراءات المتخذة بناء عليه واعادة تسليم الاعيان الموضحة بصحيفة الدعوى لها وقد تبين من الاطلاع على حكم مرسى المزااد أن الاطيان المنزوع ملكيتها هي ٢٠ س و ١٠ ط لا ١٣ ط كما ذكرت المدعية في صحيفة تعديل طلباتها .

« وحيث انه لا مبرر لشمول الحكم بالنفاذ قانونا .

فهرزه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببطلان محضر التسليم المترتب على حكم مرسى المزااد الصادر في القضية ١٢٩٠ سنة ١٩٣٥ والزام المدعى عليه بتسليم المدعية ٢٠ س و ١٠ ط و ١٥٠ مترا مباني السابق رسو مزادها عليه والموضحة الحدود والمعالم بحكم مرسى المزااد سالف الذكر والزمته بالمصاريف

(قضية الست استيه هاشم عماره ضد محمود محمد الشريف رقم ٢٥٩٧ سنة ١٩٣٨ رئاسة حشرة القاضى أحمد عصمت) .

٩٨

محكمة الجيزه الجزئية

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩

حكر : مدته . أجرته . أجرة المثل . النص على قيمته للعقد غير مانع من طلب زيادته او نقصانه

المبادئ القانونية

١ — ان الحكر كما يكون مؤبدا قد يكون لمدة طويلة . وكما يكون عادة على عين موقوفة قد يكون على عين مملوكة ملكا حرا
٢ — أجرة الحكر هي دائما أجرة المثل فترفع وتنخفض حسب ارتفاع أو انخفاض صقع الأرض المحكرة .

٣ — إن النص على قيمة الحكر بالعقد غير مانع من طلب المحكر زيادته أو المحتكر إنقصه إذا ما تغير صقع العين المحكرة

المحكمة

« حيث ان المدعين أقاموا هذه الدعوى

مهارته الشخصية . وقال ان إيجار يناير سنة ١٩٣٨ سدد للحارس القضائي بموجب الإيصال المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ المقدم منه . وعرض بالجلسة مبلغ ٣٨٤ قرشا صاغا قيمة إيجار ١٢ شهرا بواقع ٣٢ قرشا من أول فبراير سنة ١٩٣٨ قبله وكيل المدعين تحت الحساب حسب ما ثبت من الحكم ثم دفع المدعى عليه في مذكرته بعدم قبول الدعوى بعد تعديل الطلبات باعتبارها دعوى حكر بدعوى أنه يستحق عليها رسوم ويتعين استبعادها من الرول حتى تسدد الرسوم . وحيث ان قلم الكتاب لم يطلب رسوما ما لأن قيمة الدعوى لم تتغير . وعلى فرض أن الحكر يؤخذ عنه رسوم نسبية غير الإيجار فهذا لا يستدعي عدم قبول الدعوى وإنما يكون محل تسوية فيما بعد . وعليه يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه وقبول الدعوى

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان العقد عقد حكر كما تمسك المدعون أخيرا بذلك أم أنه عقد إيجار كما يقول المدعى عليه . وان كان عقد حكر فهل للمدعين أن يزيدوا من قيمة الحكر المتفق عليها فيه قبل انقضاء المدة أم لا

« وحيث ان الحكر كما يكون مؤبدا قد يكون لمدة طويلة - كما هو الحال هنا . وكما يكون عادة على عين موقوفة قد يكون على عين مملوكة ملكا حرا كما هو الحال هنا » يراجع شرح عقد الإيجار للدكتور السهوري بك بند ١٥١ ص ٢٠٠ ، « وحيث ان العقد موضوع هذه الدعوى صريح في أنه عقد حكر أكيد في أن نية المتعاقدين كانت منصرفة إلى اعتباره عقد حكر بترديدها الوصف في عهدة مواضع منه . وعليه يتعين

يطلبون فيها الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع لهم مبلغ ٩٥٠ قرشا قالوا في عريضة افتتاحها أنه قيمة إيجار قطعة أرض مساحتها ٦٤ مترا مربعا استأجرها من مورثهم المرحوم يوسف الأبحر بموجب عقد مؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩١٩ لمدة عشر سنوات بإيجار شهري قدره ٣٢ قرشا وأن هذا العقد انتهى بانقضاء مدته من جهة وبوفاة المؤجر من جهة أخرى وأنه نظرا لازدياد صقع الأرض بمضي الزمن الطويل بحيث أصبح إيجار المثل مبلغ ١٥٠ قرشا شهريا فقد أئذروا المدعى عليه بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٨ بضرورة تحرير عقد جديد وإلا احتسب إيجار القطعة الأرض بمبلغ ١٥٠ قرشا شهريا فلم يحضر عقدا جديدا . وبما أنه متأخر طرفه إيجار ستة شهور من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى آخر يونيو سنة ١٩٣٨ فقد أقاموا الدعوى بمبلغ ٩٥٠ قرشا قيمة متأخر إيجار المدة المذكورة (هكذا) وبجلسة المرافعة الختامية عدلوا طلباتهم في مواجهة المدعى عليه على اعتبار أن المبلغ المطالب به هو حكر لقطعة الأرض لا إيجار لها .

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى في إنذاره المعلن إلى المدعين بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ ردا على إنذارهم وفي مرافعات وكيله بالجلسات ومذكرته بأن العقد عقد إيجار وأنه تجدد لمدة عشر سنوات أخرى تنتهي في ١٤ مارس سنة ١٩٣٩ بنفس القيمة اذ نص فيه على أنه اذا لم يعلن أحد الطرفين الآخر قبل مضي العشرة سنوات الأولى بثلاثة أشهر يتجدد العقد لمدة أخرى . ولم يحصل إعلان أو إنذار وأن العقد لا يفسخ بموت المؤجر إطلاقا ولا حتى بموت المستأجر إلا اذا كان محررا بسبب حرفة المستأجر أو

٢ - إذا عورض في الحكم الغيابي للسبب المتقدم جاز للمعارض ضده أن يطلب في الوقت نفسه الحكم على المعارض بطلباته الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى ارتكنا على أن ما حكم بطلانه هو الحكم وما تلاه من اجراءات تنفيذية فقط دون صحيفة الدعوى

٣ - جرى القضاء على اعتبار صحيفة الدعوى وكل ما سبق الحكم الغيابي من اجراءات في هذه الحالة قائما وانه لا حاجة لاعلان الطلبات من جديد لأن الخصومة قائمة . فللمدعى أن يصمم على طلباته السابقة في مواجهة المدعى عليه المحكمة

حيث ان المعارضة تقدمت في الميعاد القانوني فهي مقبولة شكلا
وحيث ان المعارض دفع بسقوط الحكم المعارض فيه لعدم تنفيذه في مدة ستة أشهر من تاريخه

وحيث ان الحكم المعارض فيه صدر بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ ولم ينفذ إلا في ١٤ مارس سنة ١٩٣٩ . وعليه يكون الدفع في محله طبقا لنص المادة ٣٤٤ مرافعات ويتعين قبوله والحكم بطلان الحكم المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن .

وحيث ان المعارض ضده في الوقت نفسه - طلب الحكم على المعارض بطلباته الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى ارتكنا على أن ما حكم بطلانه هو الحكم وما تلاه من اجراءات تنفيذية فقط دون صحيفة الدعوى

اعتباره كذلك أما كون المدعين اقاموا الدعوى أصلا على اعتبار أنه عقد ايجار فذلك لأن العقد محرر مع مورثهم لأمعهم هم . ولأنهم عللوا ذلك بأن العقد كان ولا يزال تحت يد الوصى عليهم مدة قصرهم
وحيث ان أجرة المحكر هي دائما أجر المثل فترفع وتنخفض حسب ارتفاع أو انخفاض صقع الأرض المحكرة . يراجع المرجع السابق بند ١٢٧ ص ٥٠٤ ون ٢٠٠ والاحكام العديدة من أهلية ومختلطة المشار اليها في الهامش، وعليه يكون النص على قيمة المحكر بالنقد غير مانع من طلب المحكر زياده أو المحكر انقاصه اذا ما تغير صقع العين المحكرة

وحيث انه ازاء ذلك ترى المحكمة اجابة المدعين إلى طلب تدب خبير لمعاينة قطعة الأرض موضوع العقد المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩١٩ البالغ مساحتها ٦٤ مترا مربعا وتقدير ايجار مثلها حسب العرف المتبع في تقدير الاحكار . وذلك عن المدة المطالب بفرقها من اول يناير سنة ١٩٣٨ إلى آخر يونيو سنة ١٩٣٨ فان كان قد زاد صقعها عن ٥ ملهات للتر المربع في الشهر يبين مقدار الزيادة التي يستحقها المدعون في ذمة المدعى عليه من هذه المدة

(قضية صديق افندى يوسف الابجر وآخرين ضد خليفه محمد المصرى رقم ٢٢٥٢ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضى عارف محمد)

٩٩

محكمة الجيزة الجزئية

٣ مايو سنة ١٩٣٩

حكم غيابي . عدم تنفيذه في مدة ستة أشهر . سقوط . طلب الحكم من جديد بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى جواره . الاجراءات السابقة لمحكم لا زالت قائمة
المبادئ القانونية

١ - يسقط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في مدة ستة أشهر من تاريخ صدوره

محل تجارته . ونظراً لأن هذا الدفتر غير موقع عليه من المدعى عليه طلب احتياطياً حالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات مداينته للمدعى عليه في المبالغ المرفوع به الدعوى

وحيث ان المدعى عليه لم يمانع في اجابة المدعى الى هذا الطلب . فيتعين احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى مدعاه بالبينة والمدعى عليه النفي .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة أولاً - بقبول المعارض شكلاً وبقبول الدفع المقدم من المعارض وبطلان الحكم الغيابي المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن والزام المعارض ضده بالمصاريف الخاصة بذلك - ثانياً - حضورياً وقبل الفصل في موضوع الدعوى أصلاً بحالتها الى التحقيق لاثبات ونفي ما تدون بأسباب هذا الحكم بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . وحددت للتحقيق جلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٩ وتصرح للطرفين باعلان شهودهما . وأبقت الفصل في باقي المصاريف

(مدارسة ذكي سيد شوره ضد عزمى موسى رقم ٢٥٢٤ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضى عارف محمد)

وحيث ان القضاء جرى على اعتبار صحيفة الدعوى وكل ما سبق الحكم الغيابي من اجراءات في هذه الحالة قائماً وانه لا حاجة لاعلان جديد بالطلبات لأن الخصومة قائمة . وعليه فللمدعى أن يصمم على طلباته السابقة في مواجهة المدعى عليه (يراجع حكم محكمة دمياط في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمجلة المحاماة سنة ١٢ عدد ٨٥ ص ١٤٤ ، حكم محكمة ديروط في ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ بالجريدة القضائية عدد ٦٢ ص ٥٢٣ حكم محكمة الأزبكية في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٣١ بالمحاماه سنة ١٢ عدد ١٨٢ - ص ٣٤٩ وكل هذه الأحكام واردة بمرجع القضاء للاستاذ عبد العزيز ناصر جزء ثالث ص ٢١٨٢ برقم ٨٦٤٦ و ٨٦٤٨)

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون للمدعى (المعارض ضده) الحق في طلب الحكم على المدعى عليه (المعارض) بطلباته الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى دون الحاجة إلى أى اجراء جديد .

وحيث انه اعتمد في اثبات دعواه على دفتر رصيد حساب انجرارة المدعى عليه من

العدد الثاني	فهرست	السنة العشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٥	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١ - قذف - معنى القصد الجنائي - ٢ - قذف - موظف عمومي - الشروط الواجب اجتماعها للاعفاء من العقاب - ٣ - قذف - رئيس تحرير جريدة - وجوب تحقق شرطين لاعفائه من العقاب - ٤ - قذف - إقدام وقائع جديدة وإثباتها لا يفيد المتهم.
٥٦	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	١ - نقض - حكم - عقوبة بأقل من الحد الأدنى - ٢ - قذف - موظف عام - بسوء نية - العقاب واجب ولو صحت الوقائع اختلاس - سرقة - تسليم الشيء المختلس - محترفون بنقل الأشياء في العربات وغيرها أو أي إنسان آخر مكلف بنقل أشياء نقض - لا يقبل إلا في حكم نهائي انتهت به الخصومة - نزاع في الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية - مسائله مستتاة -
٥٧	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	حكم - تسليب - رد وبطلان مدني - اعتماد الحكم الجنائي اجمالاً على أسباب الحكم المدني - عدم وحدة جميع الخصوم نقض -
٥٨	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	١ - تحقيق بوليس - نيابة - غير لازم إلا في الجنايات - ٢ - قصد جنائي - تقديره موضوعي
٥٩	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	١ - معارضة - حكم غيابي - عدم حضور المعارض - الحكم باعتبارها كأن لم تكن - اعتماده على أسباب موضوعية - حضور المحامي في جلسة سابقة دون المتهم - ٢ - نقض - موجه الى حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولكن أوجه الطعن منصبية على أسباب الحكم الاستئنافي الغيابي الموضوعية - رفض الطعن
٦٠	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	١ - تقرير تلخيص - من يضعه من القضاة - ٢ - إثبات - ربا فاحش - قرآن - جوازها - قرض - بيع - ٣ - جريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا - أركانها - سقوط الدعوى العمومية - بمضي المدة
٦١	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	نصب - اتخاذ صفة كاذبة - لا يشترط فيه الطرق الاحتيالية دعوى عمومية - انقضاؤها - متهم - حكم ببراءة من كان
٦٢	٢٩ مايو سنة ١٩٣٩	
٦٣	٢٩ مايو سنة ١٩٣٩	
٦٤	٥ يونيو سنة ١٩٣٩	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
متهما معه في التهمة عينها لا تتفاء الفعل أصلا . يستفيد من هذا الحكم			
وصف تهمة . تغيير المحكمة له . بدون تنبيه الدفاع . الوقائع نفسها . جائز	٥ يونيو سنة ١٩٣٩	١٨٩	٦٥
وصف تهمة . تغيير المحكمة للوصف بدون لفت المتهم الى ذلك معتمدة على وقائع غير التي أعلنت للمحكوم عليه . نقض دفاع شرعي . تجاوز حده . عدم وجوده	٥ » » »	١٩١	٦٦
اثبات . مواد جنائية . قرآن توصل عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة . اقتناع المحكمة بكفائتها . يكفي	١٢ يونيو سنة ١٩٣٩	١٩٣	٦٧
نص القانون المحكوم بموجبه (المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات) ضرورة ذكره . بطلان الحكم ان لم يذكر . ذكر مادة غير المنطبقة على الواقعة	١٢ يونيو سنة ١٩٣٩	١٩٣	٦٨
١- وصف التهمة . تعديله بغير تنبيه الدفاع . نزول الجريمة الى أقل منها . جائز - ٢ - ضرب أو جرح . رضاء المجني عليه . لا يغير وصف الجريمة	١٢ يونيو سنة ١٩٣٩	١٩٦	٦٩
١- بلاغ كاذب . مسخ الوقائع كلها أو بعضها للإيقاع بالمبلغ فيه - ٢ - اثبات الخصومة بين المبلغ والمبلغ فيه ومناقشة أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي - ٣ - شاهد - ٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تقيم الدليل على مالا تطمئن اليه من شهادته إذ يكفي أنها لم ترتح اليها	١٩ يونيو سنة ١٩٣٩	٢٠٠	٧١
اجرام . اعتياده . افراج لحسن السلوك . دعوى عمومية عن فعل سابق ولكنها ترفع بعد الافراج	١٩ يونيو سنة ١٩٣٩	٢٠٠	٧٢
قانون قديم . تطبيق مواده بعد صدور القانون الجديد (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩	٢٠١	٧٣
١ - تسجيل . بيع . ملكية . نقاها - ٢ - بيع . من عقود التراضي . استمرار أحكام المادة ٢٣٧ مدني بعد قانون التسجيل - ٣ - حكم . قبوله . مانع من النقض - ٤ - إقرار قضائي . بحث أركانه . موضوعي . شهادة شهود . تقديرها موضوعي .	أول يونيو سنة ١٩٣٩	٢٠٢	٧٤

السنة العشرون

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
حراسة . وقف . جوازها	أول يونيو سنة ١٩٣٩	٢٠٥	٧٥
شفعة . خيار الشفيع . انتقاله للورثة	٨ يونيو سنة ١٩٣٩	٢٠٧	٧٦
عقد . وصفه . رقابة محكمة النقض	٨ يونيو سنة ١٩٣٩	٢١٠	٧٧
نقض . دعوى . مرتبة على الملكية دون وضع اليد . حكم جزئي . عدم قبول النقض	١٥ يونيو سنة ١٩٣٩	٢١٢	٧٨
١ - نقض . ميعاد التقرير . قلم كتاب المحكمة لا ينوب عن الحكومة في إعلان الحكم - ٢ - اثبات . تحقيق . لقاضي الموضوع رفضه مع بيان الأسباب	٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨	٢١٤	٧٩
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر			
وضع يد . حسن النية . ريع . مسؤولية واضع اليد حسن النية عنه من وقت رفع دعوى الاستحقاق . حكم مقرر للحق . له أثر رجعي	١٢ مارس سنة ١٩٣٩	٢١٥	٨٠
دعوى مدنية . خضوعها للحكم الجنائي . قيود هذه القاعدة . بحث المحكمة الجنائية . سعر الفائدة في المبالغ المقرضة مقيد للمحكمة المدنية . الاتفاق على دفع فوائد تزيد عن الحد القانوني . مخالفته للنظام العام . الضرر الذي يصيب المقترضين . ينحصر فيما يدفع زيادة عن الفائدة القانونية . اعتياد الاقراض بالربا الفاحش . وصف معنوي بحت . لا شأن للمقترضين به .	١٣ إبريل سنة ١٩٣٩	٢١٦	٨١
توزيع . عدم جواز الحكم بإيقاف السير فيه بحجة منازعات قد تتطلب اجراءات طويلة . وجوب اقضاء صاحب الدين الذي لا يمكن الفصل في أحقيته بسرعة من التوزيع	٢٤ إبريل سنة ١٩٣٩	٢١٩	٨٢
١ - دين . ثبوته بحكم واجب التنفيذ . تنفيذه واجب بحكم المادة ٣٧١ مرافعات - ٣ - سلطة المحكمة في القضاء برد وبطلان أي ورقة يتضح لها أنها مزورة - ٣ - نزاع . مادة ٣٨٤ مرافعات تحديد - ٤ - معارضة في تنفيه نزاع الملكية مداها - ٥ - بيع . حق متنازع عليه . شروط بطلانه	١١ مايو سنة ١٩٣٩	٢٢١	٨٣
المادة ٣٤ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الملحقه بمعاهدة مونترو . الشروط اللازمة لخضوع الشركة للقضاء المختلط . شركة . جنسية . تطبيق القواعد العامة عدم	٢٥ مايو سنة ١٩٣٩	٢٢٦	٨٤

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
ارتباط جنسية الشركة بجنسية الشركاء . جنسية شركات المساهمة . عناية الشارع المصرى ببيان جنسيتها . جنسية بقية الشركات . اختلاف الفقهاء فيها . المصلحة الأجنبية . تحديدها فى محاضر لجنة التحرير . مؤتمرو مؤتمرو . المادة ٢٦ من اللائحة سالفه الذكر . جواز استنتاج المحكمة لقبول الخضوع للقضاء الأهل من وقائع الدعوى			
بيع . هبة . معاوضة . العقد غير المسمى	٣٠ مايو سنة ١٩٣٩	٢٣٢	٨٥
حراسة . تعريفها . أركانها . نزاع وخطر نزاع . شروطه	أول يونيو سنة ١٩٣٩	٢٣٥	٨٦
(٤) قضاء محاكم الجنايات			
١ - سب . إهانة . إثبات صحة ماورد فى الألفاظ . غير جائز . ٢ - قذف . إهانة . موظف عام . وزارة . إثبات . ٣ - نقد مباح . حدوده - ٤ - إهانة . معابها - ٥ - قصد جنائى . ثبوته بعبارة المتهم	١٨ مايو سنة ١٩٣٩	٢٣٨	٨٧
١ - اذاعة خبر كاذب من شأنه تكدير السلم العام . صاحبه لا يقطع بصحته - ٢ - إهانة . وزارة	١٠ يونيو سنة ١٩٣٩	٢٣٩	٨٨
(٥) قضاء المحاكم الابتدائية			
١ - تقادم خمس . ورقة تجارية . معناها - ٢ - سن الرشد . قانون المجالس الحسبية الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . مبدأ العمل به . سن الرشد فى هذا القانون بالسنتين الميلاديتين بخلاف القانون السابق	٢٠ مايو سنة ١٩٣٩	٢٤٦	٨٩
موظف . مجلس محلى . وظيفة دائمة . وظيفة مؤقتة . مكافأة . فصل عن الوظيفة . تعويض	٣ يناير سنة ١٩٣٨	٢٤٩	٩٠
١ - اختصاص . حكم شرعى نهائى . وحكم بلى نهائى . وراثه . نسب . عدم اتفاق الخصوم على قبول المجلس المالى . المحكمة الشرعية هى المختصة - ٢ - وكالة فى خصومة . لا تفهم استنتاجا . عدم نفاذها فى غير الدعوى التى يصرح الوكيل بأنه يستعملها فيها وبأذن من الموكل	٢٥ مارس سنة ١٩٣٩	٢٥١	٩١

السنة العشرون

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(٦) القضاء المستعجل			
اجارة . دخول المؤجر العين المؤجرة لأسباب مستمدة من العقد أو القانون . التوفيق بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر	٢٢ مايو سنة ١٩٣٩	٢٥٦	٩٢
١ - حراسة قضائية . توسيع أسبابها وتغيير مقتضياتها . وجود سبب جديد . زوال علة الحراسة . قد تنتهي مأمورية الحارس بحكم القانون بدون احتياجه إلى حكم خاص وذلك متى زالت علة الحراسة - ٢ - اختصاص . المجلس الملى . المحكمة الشرعية . منازعات الأحوال الشخصية . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . الغاء محاضر التسليم وإعادة وضع يد الحارس على الاعيان	٢٤ مايو سنة ١٩٣٩	٢٥٧	٩٣
احكام . قضاء الأمور المستعجلة . قوة الشيء المحكوم فيه . شرائطها . موضوع الدعوى . تعريفه . السبب القانوني . اختلافه عن حجج الدعوى	٢٨ أغسطس ١٩٣٩	٢٦٦	٩٤
(٧) قضاء المحاكم الجزئية			
قسمة . دفع بعدم الملكية - ٢ - صورية . دعوى بولسية الدفع بالاولى قبل الثانية . من ينتفع بكل منهما . انواع الصورية اثباتها - ٣ - رهن حيازي . متى يكون حجة على الغير	١٢٦ أكتوبر سنة ٣٨	٢٧١	٩٥
اختصاص مركزي . محل المدعى عليه . تعريفه جواز تعدده	٢٩ ديسمبر سنة ٣٨	٢٧٥	٩٦
(١) اعلان . تسليمه للنياية . ضرورة بيان التحريات وإلا كان باطلا وماتلاه من اجراءات - ٢ - بطلان . متى يزول بالحضور ومتى يبقى	٢٢ يناير سنة ١٩٣٩	٢٧٦	٩٧
حكر . مدته . أجرته . اجرة المثل . النص على قيمته بالعقد . غير مانع من طلب زيادته أو نقصانه	٢٥ إبريل سنة ١٩٣٩	٢٨٠	٩٨
حكم غيابي . عدم تنفيذه في مدة ستة اشهر . سقوطه . طلب الحكم من جديد بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى . جوازه . الاجراءات السابقة للحكم لازالت قائمة	٣ مايو سنة ١٩٣٩	٢٨٢	٩٩

المحكمة

مجلة قضائية

نصف ساعة للحامية لأهل

المنة العشرون

العدد الثالث

نوفمبر سنة ١٩٣٩

قال ابن المعتز :

البيان ترجمان القلوب وصيقل العقول ومجلى الشبهة
وموجب الحجة والحاكم عند اختصام الظنون والمفرق بين
الشك واليقين . إلى أن قال : وخير البيان ما كان مصرحاً
غن المعنى ليسرع إلى الفهم تلقية وموجزاً لينحف على اللفظ
تعاطيه

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة »
وتحريرها بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقاً)

دار الطباعة المصرية

شارع الساحة أول القوالة بمصر

تليفون ٥٢٧٢٧

في هذا العدد

- ٢٣ حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر الأهلية
- ١ حكم صادر د د د أسيوط د
- ٤ احكام صادرة من المحاكم الابتدائية
- ٧ د د من القضاء المستعجل
- ١٢ حكماً صادراً من المحاكم الجزئية
- ٩ احكام صادرة من المحاكم المختلطة
- ١ بحث : في اموال الدولة العامة والخاصة — لحضرة الاستاذ عبدالعزيز سليمان القاضي بالمحاكم الأهلية
- ولم ننشر في هذا العدد شيئاً من احكام محكمة النقض والابرار لأن صور الاحكام لم تعد في المحكمة لذلك إلى الآن وسننشر في العدد الآتى شيئاً منها إن شاء الله كالمعتاد مبتدئين بأحكام شهر أكتوبر الماضي التي وقفنا عندها في عدد الشهر المذكور ؟

لجنة تحرير المجلة

احمد رمزي — ابراهيم رباحه

قضايا محكمة الاستئناف الإقليميه

١٠٠

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٧

نفاذ معجل . كفالة . مواد تجارية . المادة ٣٩٠ مرافعات
المبدأ القانوني

ان النفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة
واجب حتما في المواد التجارية (المادة ٣٩٠
مرافعات) وانه لا يصح الاعفاء من الكفالة
الا في الأحوال الأربعة الواردة بالمادة
٣٩١ مرافعات (١)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا

د من حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
فهو مقبول شكلا

د وحيث ان البحث الآن قاصر على الاستئناف
بالنسبة للوصف أى فيما قضت به محكمة أول درجة
من شمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة الذى لم يقبله
المستأنف ويطلب بمذكرته أن يكون هذا النفاذ
بشرط تقديم الكفالة

د وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان
موضوع الدعوى هو مادة تجارية وقد اعتبرته
بهذا الوصف محكمة أول درجة واستندت في قضائها
بالنفاذ بلا كفالة على المادة ٣٩٠ من قانون المرافعات
د وحيث انه واضح من الاطلاع على المادة
المذكورة انها تنص عند الحكم بالنفاذ على شرط
تقديم الكفالة واذن يكون اعتماد المحكمة المشار
اليها على هذه المادة في غير محله

د وحيث انه من جهة أخرى فلا يصح الاستناد
على المادة ٣٩١ مرافعات لاعفاء المحكوم له في

(١) هذه الأحوال هي أن تكون المادة تجارية وأن يطلب المحكوم له معاقبته من الكفالة وإذا كانت المادة مدنية
فيعني من الكفالة اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا بتنفيذ الحكم سابق صار في مثابة حكم
نقلى أو كان الحكم السابق مصدرا فيه بالتنفيذ بغير كفالة أو كان السند المحكوم به رسميا على أن يكون المحكوم عليه خصما
في الحكم السابق أو طرفا في السند الرسمي (المادة ٣٩١ مرافعات)

ارتباط بينه وبينهم عنها - ومن ثم يكون عدم النزاع من المستأنف في المستندات الغير رسمية ما عدا الفواتير التي امضى عليها وهي التي تقدم بها جميعها المستأنف عليهم للمحكمة إثباتا لدعواهم التي تشترطه المادة ٣٩٣ السابقة الذكر لا عفايتهم من الكفالة غير متوفر في هذه القضية ويكون ما طلبه المحامي عنهم بهذا الشأن في غير محله

وحيث انه بما تقدم جميعه يتضح أن الحكم المستأنف لم يصادف الصواب فيما قضى به بالنسبة للكفالة ويتعين تعديله بجعل النفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة

وحيث ان ما يطلبه الحاضر عن المستأنف ضدهم احتياطيا وهو أن إذا رأت المحكمة وجوب الكفالة أن تجعل لهم الخيار بين تقديم الكفيل وبين أن تصرح لهم بتنفيذ الحكم بغير كفالة بشرط أن تودع جميع المبالغ الناتجة عن التنفيذ بخزانة المحكمة حتى يفصل في الاستئناف لا يمكن إيجابته لأن القضاء بالآمر الثاني وهو التنفيذ لا بداع بالخزانة يتعارض مع ما يشترطه القانون في هذه الحالة من وجوب تقديم الكفالة قبل البدء في التنفيذ

استئناف الحاج مخدود عرفه وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الراعي بك ضد يوسف افندي لحيطة وآخرين وحضر عنهم الأستاذ السيد حامد فهمي رقم ٣١٨ سنة ١٩٠٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكي محمد بك وأمين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

١٠١

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧

مخدوم. عامل. مسؤولية المخدوم في حالة وقوع اهمال وتقصير

المبدأ القانوني

ان المخدوم لا يكون مسؤولا عن تعويض الضرر الذي يلحق بالعامل من جراء أى حادث يقع له أثناء خدمته إلا اذا

المواد التجارية من تقديم الكفالة أن يطلب ذلك لأنه يفهم من مقارنة عبارة هذه المادة بالمادة ٣٩٠ من القانون المذكور أن النفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة واجب حتما في المواد التجارية وأنه لا يصح الاعفاء من الكفالة الا في الأحوال الأربعة الواردة بالمادة ٣٩١ مرافعات وهي غير متوفرة في هذه الدعوى الأمر الذي لم ينازع فيه وحيث ان المحامي عن المستأنف ضدهم تظلم من أن محكمة أول درجة بذت حكمها بالنسبة لعدم اشتراط الكفالة على المادة ٣٩٠ مرافعات وطلب تأييد الحكم فيما يتعلق بالاعفاء منها تطبيقا لمادة ٣٩٣ من القانون المذكور

وحيث انه يتبين من مراجعة الحكم المستأنف أن محكمة أول درجة اتخذت اساسا لحكمها . أولا - ماورد بدفاتر المستأنف عليهم التجارية وهي التي لم يعترف المستأنف بصحتها - وثانيا - الفواتير التي امضى عليها المستأنف وكذلك الفواتير الغير موقع عليها منه واعتبرت أن عدم ابدائه أى اعتراض على ما احتوته الأخيرة من بيانات رضاه ضمنيا يصلح قرينة للاثبات في المواد التجارية - وثالثا - ما حققه الخبير (المعين في الدعوى لتصفية الحساب بين الطرفين) من امر وصول بعض الرسائل للمستأنف بالسكة الحديدية او بالمراكب وهي تلك الرسائل التي انكر وصولها اليه

وحيث انه يتضح من هذا البيان أنه ليس من بين مستندات المستأنف عليهم التي بات عليها محكمة أول درجة حكمها ما هو غير متنازع فيه من المستأنف سوى تلك الفواتير الموقع عليها منه - وفوق ذلك فهو يعترض على الأسعار التي حددتها المستأنف عليهم ويقول أنه لا يوجد أى

ثبت وقوع اهمال وتقصير منه نشأ عنه
الضرر الذى أصاب العامل

المحكّم.

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق الدعوى والمداولة قانونا

ومن حيث ان الاستئناف سبق قبوله شكلا
وحيث ان محصل وقائع الدعوى المتفق
عليها بين طرفي الخصوم هو ان مصطفى عباس
مورث المستأنفة بصفتها كان يشتغل سروجيا
من مدة تزيد على العشرة سنوات بما كينة طحن
للمستأنف فاراد تركيب أحد السيور على إحدى
العجلات فالتفت ملابسه على عامود موصل
للمسن واصيب بالاصابات الميمنة بالكشف
الطبي المرافق لأوراق دعوى العوارض المنضمة
رقم ١٤ سنة ٣٥ بندر بنى سويق مما أودت بحياته
وحيث ان هذه المحكمة اصدرت حكما
تمهيدا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ يتضمن ندب
أحد حضرات أعضاء الهيئة للانتقال مصحوبا
بخبير ميكانيكى لمعاينة مكان الحادثة وبيان كيفية
وقوعها وهل الآلات التى تدار بالمطحن تتوافر
فيها جميع الشرائط الفنية والاحتياطية

وحيث ان التحقيق الذى أجرى فى هذا الصدد
بمحضر الخبير الفنى المنتدب اسفر عن انه كان
من الممكن ايقاف الرئيس الموزع للحركة على
العجلات قبل وضع السير وأنه جرت العادة أن
يوضع السير أثناء الادارة وان عمل حاجز
يفصل بين العمال والعجل وان كان يساعد العمال
على اتقاء الخطر الا انه لا يمنع وذهب الخبير
الفنى الى انه كان فى الامكان تركيب السير الذى
حصلت الحادثة بسببه على العجلة وقت عدم
ادارتها بواسطة انزلاق السير على الطارة باليد

لانه سير صغير عرضه بوصتان وأن الحركة
الخفيفة للعجلة تساعد على سهولة الانزلاق
وتركيب السير وذلك بخلاف ما اذا كان السير
عرضه ثمانية أو ست بوصات فانه من الضروري
أن تكون العجلة دائرة ادارة بسيطة وزاد
الخبير بأنه مما يقلل حصول الحوادث عمل عجلة
ثانية بجوار الأولى تسمى بالبطالة لينزلق السير
منها الى الأولى بسهولة وقرر صراحة أن اجراء
ذلك وعمل الحاجز يغير من زيادة الاحتياطات
وأن خلو الماكينة منه لا يعد نقصا فى تصميمها
وأنها بحالتها الراهنة مستوفاة جميع الاحتياطات
العادية اسوة بسائر الماكينات امثالها

وحيث ان ما استقر عليه القضاء المصرى
هو أن المخدم لا يكون مسؤولا عن تعويض
الضرر الذى يلحق بالعامل من جراء أى حادث
يقع له أثناء خدمته الا اذا ثبت وقوع اهمال
وتقصير منه نشأ عنه الضرر الذى أصاب العامل
وحيث ان وكيل المستأنفة ذهب فى مذكرته
الآخيرة المقدمة منه الى أن الحادثة وقعت نتيجة
اهمال وتقصير المستأنف عليه اذ ذكر أنه لو
وجدت حواجز فاصلة بين العمال واداة العمل
لما وقعت الكارثة لمورث المستأنفة بصفتها ويقول
أيضا أنه كان من الواجب ايقاف العجلة أثناء
تركيب السير ثم أخذ يدل على استحالة تركيب
السير مع وقوف العجلات وانتهى من ذلك
الى أن تركيب السير لا يكون الا عند
ادارة العجلة ويزعم أن آلة المسن لو كانت قد
جهزت بعجلة ثانية كبقية العجلات الأخرى
لامكن للعامل تركيب السير على هذه العجلة
البطالة بدون ايقاف بقية آلات الماكينة حتى لا
يتعرض للخطر فى حين أن هذه الاعتراضات

١٠٢

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨

استئناف فرعى . ميعاد تقديمه

المبدأ القانوني

يقبل الاستئناف الفرعى المقدم فى المذكرة الختامية بعد المرافعة إذا كان المستأنف عليه قال فى المرافعة الشفهية أنه سيقدم مذكرة بدفاعه ويوجه فيها استئنافا فرعيا

المحكمة

« بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« حيث ان الاستئناف الاصلى رفع صحيحاً فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً
« وحيث ان كلا من المستأنف عليهم - احمد السيد البدرى افندى والسيدة فاطمة محمد حمزه وعلى السيد البدرى افندى وعبد الفتاح السيد البدرى افندى وعبد الفتاح محمد خاطر افندى بصفتيه رفعوا استئنافا فرعيا فى المذكرة الموجهة منهم إلى المستأنفين وتأثير بقبولها من المدافع عنهم بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ طلبوا فيه إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما التزموا به ورفض دعوى المستأنفين أصليا قبلهم وقد دفع وكيل المستأنفين أصليا بعدم قبول الاستئناف الفرعى مستنداً إلى سيبين أولها أنه رفع بعد قفل باب المرافعة وثانيهما أنه لم تدفع عنه الرسوم المقررة للخزانة

« وحيث انه عن السبب الاول فانه ثابت من الاطلاع على محضر جلسة يوم ٢٥ أكتوبر

قد رد عليها الخبير الفنى فى صراحة وجلاء فأثبت أن الماكينات بحالتها الراهنة مستوفاة الاحتياطات وان وجود حاجز لا يمنع الكارثة وان كان يساعد العمال على اتقاء الخطر ويقلل حصوله كما انه أيد رأى القائل بمجواز تركيب السير أثناء وقوف العجلة لان السير الذى نجمت عنه الحادثة انما هو سير صغير عرضه بوصتان ومن السهل تركيبه بواسطة الانزلاق باليد وانما الحركة الخفيفة تساعد على سهولة الانزلاق والتركيب وما دام قد ثبت من اقوال الخبير الفنى التى تأخذ بها أن الماكينات مستوفاه الاحتياطات العادية اسوة بسائر الماكينات فليس ثمت من موجب يلزم المستأنف عليه أن يزيد فى الاحتياطات المذكورة كانشاء حواجز بين العمال والعجل أو وضع عجلات اضافية طالما أن نتيجه تكون غير قاطعة فى درء المخاطر التى يستهدف لها العمال باهمالهم وعدم احتياطهم كما أنه لم يثبت من التحقيقات أن مورث المستأنفة قد طلب ايقاف ادارة الماكينة ولم يجب لذلك فضلا عن انه لم يثبت انه كان من المعتاد ايقاف الماكينة فى مثل هذه الحالة بما يدل على أن هذا المورث كان على بينة من الخطر قبل الحادثة لو كان هناك أى خطر يجب تلافيه فى تركيب السير اثناء الادارة
« وحيث انه مما تقدم وبما جاء باسباب الحكم المستأنف التى تأخذ بها هذه المحكمة يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده .

(استئناف سيده عبد الرحمن رزق بصفتها وصية وحضر عنها الاستاذ رضا على ضد سعادة على اسلام باشا وحضر عنه الاستاذ على كمال حيشه بك رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن بك زكى محمد ومهليم بك زكى واخذ مختار بجيت بك مستشارين)

المبدأ القانوني

لا يجوز للمحول اليه الدين أو جزء منه أن يتمسك بالدين الذي حول اليه إذا ثبت من ظروف الدعوى أنه كان يعرف حقيقةه في وقت التحويل

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

• حيث أن الاستئناف قد حاز شكله القانوني
• وحيث أن المستأنفة تبنى دعواها على سنيين صادرين عن المرحوم اسماعيل سعد الدين مورث المستأنف عليهم أحدهما تاريخه ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه لأذن الست أنيسة سعد الدين المستأنف عليها الأولى ومحال منها للمرحوم محروس افندى مكاوى والثاني تاريخه إبريل سنة ١٩٣٤ وبذات القيمة لأذن محروس افندى مكاوى وقد أحال بعض ورثة المرحوم محروس افندى مكاوى ماورثوه في قيمة السنيين إلى المستأنفة ثم أقامت هي وباقي ورثة محروس افندى مكاوى الدعوى بقيمة السنيين

• وحيث أن محكمة أول درجة قضت برفض الدعوى جميعها ولم يتظلم من الحكم غير المستأنفة في حدود نصيها

• وحيث أن الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من تبيان حقيقة السنيين وعدم أحقية المرحوم محروس افندى مكاوى أو ورثته في المطالبة بشيء من قيمتهما وقد رضى بالحكم من كانوا منضمين للاستأنفة في رفع الدعوى وتأخذ هذه المحكمة بأسباب حكم محكمة أول درجة

سنة ١٩٣٨ التي حصلت فيها المرافعة أن الحاضر عن المستأنفين فرعياً قال أنه سيقدم مذكرة دفاعه وسيوجه فيها استئنافاً فرعياً وذلك عقب تقرير وكيل المستأنفين أصلياً بأنه مصمم على طلباته الواردة بعريضة الاستئناف وقد قررت المحكمة في تلك الجلسة تأجيل الدعوى لجلسة اليوم (١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨) للنطق بالحكم وصرحت بمذكرات للطرفين.

• وحيث أنه يتضح من هذا البيان أن باب المرافعة لم يقفل فعلاً أمام الخصوم خصوصاً بعد التصريح بتقديم مذكرات تشمل طلبات المستأنفين الفرعية وقد وفوا به في مذكراتهم التي قدمت في الميعاد وقد رد عليها وناقشها المستأنف عليهم (المستأنفون أصلياً) بما جاء في مذكرتهم الختامية ومن ثم يكون هذا السبب غير وجيه

• وحيث أنه عن السبب الثاني فإن الثابت من مطالعة أصل مذكرة المستأنفين فرعياً أنهم وردوا الرسم المستحق على هذا الاستئناف وقدره ١٤ جنيهاً و٢٨٠ ملياً بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بالقسيمة رقم ٢٧٢٠١٥ وعليه يكون هذا السبب غير مقبول

• وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف الفرعي في غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً

(استئناف الشيخ حموده البشلاوي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ كامل يوسف ضد الست سيدة محمد يونس عن نفسها وبصفقتها وصية وآخرين وحضر عن الحادى عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر الأستاذ حسين عفيف رقم ٨٧١ سنة ٥٤ ق و ٣٦ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمود منصور بك مستشارين)

١٠٣

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

حواله بديون. لا يجوز للمحول إليه أن يتمسك بالدين إذا كان يعلم حقيقةه

في هذا الشأن

« وحيث ان المستأنفة أثارت القول بأن البحث في حقيقة الدين الوارد في السنين لا يصح أن يتعدى ورثة محروس أفندي مكايى إذ انها هي ليست طرفاً أصلياً فيهما وقد آل إليها الحق في جزء من قيمتهما بطريق التحويل وما دام السندان صادرين لأذن الدائن الأصلي فلا يسرى عليها شيء مما يدفع به في وجه المحيل أو ورثاءه » وحيث ان محكمة أول درجة قد أصابت فيما قررت في حكمها من أن المستأنفة تعلم بظروف السنين وما لا يس تحريراً حق العلم فلا يجديها هذا الدفاع الأخير نفعا

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن ماقررت به محكمة أول درجة مؤيد بمؤدى العقد الصادر بين ولدى المستأنفة وهما على أحمد راجح وعبد الفتاح أحمد راجح وبين بعض ورثة المرحوم اسماعيل سعد وتاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٣٥ وبمقتضاه اشترى الأولان حصة الورثة في التركة واشترطا على هؤلاء بأن يدفعوا بصورية السندات الصادرة من مورثهم اسماعيل سعد الدين ما عدا ثلاثة منها عينوها في الاتفاق وليس السندان موضوع هذه الدعوى من بين تلك الديون المستثناة من الصورية

« وحيث انه ثابت من الانذار المعلن إلى المستأنفة بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٣٧ بناء على طلب بعض ورثة محروس أفندي مكايى أنها مقيمة في منزل ابنها على أحمد راجح وخاطبها المحضر شخصياً فلا يسوغ لها أن تدعى جهلها بالظروف المحيطة بالسنين كما لا يسوغ للمحكمة

أن تقبل منها الادعاء بأنها عندما أحيل إليها السندان بتاريخ ٣٢ يناير سنة ١٩٣٦ كانت خالية الذهن من ظروفهما - خصوصاً وقد تبين من الكشف الرسمي المقدم أن المستأنفة في الوقت الذى تزعم فيه أنها دفعت إلى المحيلين مبلغاً يربو على الألف وخمسمائة من الجنيهات لم تكن تملك أكثر من نصف فدان .

« وحيث انه لما تقدم وللأسباب الواردة في حكم محكمة أول درجة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غايياً للمستأنف عليها الثالثة وحضورياً للباقيين بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمت المستأنفة بالمصاريف و ١٠٠٠ قرش أتعاب محاماه لمن حضر من المستأنف عليهم (تحت رئاسة حضرة صاحب العزة منصور اسماعيل بك وعضوية حضرتي صاحبي العزة أحمد صنفوت بك وأحمد على علوبه بك مستشارين - وحافظ محمود القطان أفندي كاتب الجلسة - أما حضرة صاحب العزة عبد الله اسماعيل بك المستشار والذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى مسودة الحكم

(استئناف البت فاطمة سيد أحمد انفيومي وحضر عنها الاستاذ محمد محمود الزيات ضد البت أنيس اسماعيل سعد الدين وأخريات وحضر عنهم عدا الثالثة الاستاذ نبيه المجيزى رقم ٤٩٢ سنة ٥٥ ق)

وصية على أولادها القصر سعيد وعبد الحفيظ
ونجاة أولاد المرحوم سليمان محمد زيد . وحضر
عنها حضرة الاستاذ سيد بسيوني بك . نائباً عن
حضرة الاستاذ صبحي برسوم افندى المحامى
والرفوع ثانيهما من المستأنف ضدها

ضد

(١) المستأنف و (٢) عبد المنعم افندى فطيم
الذى سبق حضور من يمثله بمجلسه سابقة

الوقائع

رفعت الست هانم محمد شاهين بصفتها هذه
الدعوى ضد المستأنف عليهما فى الاستئناف الثانى
أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية قيدت
بجدولها رقم ١٥٥ سنة ١٩٣٦ قالت بعريضتها
المعلنة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ أن المرحوم
سليمان محمد زيد زوجها ومورثها بصفتها كان
يشتغل عاملاً بمجلس محلى ببلبيس بوظيفة عربى
ولسوء تفاهم حصل بينه وبين عبد المنعم افندى
فطيم مهندس تنظيم المجلس أدى إلى حقد هذا
الآخر عليه وزغب فى الكيد له فأمرة بأن يترك
مهنته ويشتغل أزجى وأمره بالعمل فى هدم
بعض حوائط ومشال الردم الناتج عن عملية
الهدم لرصف شوارع الهويس ببلبيس ونزولا
على أمره باعتباره مهندس المجلس فقد ترك مهنته
وأخذ يهدم الحوائط المأمور بهدمها حتى سقطت
عليه إحداها فقضت على حياته وقد عملت نيابة
بلبيس عن ذلك تحقيقاً ثبت منه كيد المهندس له
وأمره بأن يشتغل فى عمل غير عمله المخصص له
وبما أن العمل من جانب المهندس لم يقصد به
سوى النيل من مورث الست هانم محمد شاهين
بالكيد له - وبوفاته قد نالها وأولادها ضرر
تقدره بمبلغ ٢٠٠ جنيه وطلبت الحكم عليهما
بهذا المبلغ بالتضامن والتكافل مع الزامهما

١٠٤

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

مسؤليه . مخدوم . عامل . وفاته من تهليل الأتربة عليه

المبدأ القانونى

إذا توفى العامل من تهليل الأتربة عليه
فى أثناء نقل الأتربة لصاحب العمل بناء
على أمره كان صاحب العمل مسؤولاً عن
التعويض لورثته ولا يفيد صاحب
العمل قوله أن العامل كان يباشر العمل فى
غير الساعة المقررة له مادام العمل لمصلحة
على كل حال وهو لم يتأكد بواسطة المهندس
أن نقل الأتربة من بين حوائط منزل قديم
متهدم فيه خطر على العمال

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العزة منصور اسماعيل بك

وبحضور حضرات صاحبي العزة احمد صفوت

بك و احمد على علوبه بك مستشارين

وحافظ محمود القطان افندى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيدين بالجدول العمومى

برقم ٧٤٦ سنة ٥٤ و ٤٢١ سنة ٥٥ قضائية

الرفوع أولها من مجلس محلى ببلبيس -

وحضر عنه الأستاذ اسكندر فرنسيس محامى

قسم قضايا الحكومة الأهلى

ضد

الست هانم محمد شاهين عن نفسها وبصفتها

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان الاستئناف حاز اشكلمها القانوني
« وحيث ان المجلس المحلي قد دفع الدعوى
بعدم حصول خطأ من قبله حيث لم يأمر العمال
بهدم الحائط وأن المتوفى كان يشتغل وقتئذ بأمر
مالك الحائط ولصاحته

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على التحقيقات
التي أجراها معاون البوليس يوم الحادثة وفي
غيرها وسمعت فيها أقوال الذين كانوا يشتغلون
مع المتوفى أنهم أجمعوا على أنهم كانوا مكلفين
من قبل المجلس في نقل أتربة مخلفة عن هدم في
منزل مهدوم به حوائط قائمة ليس عليها أسقف
ولم يكلفوا بإجراء هدم كما أنهم لم يقوموا بهدم
مطلقاً وأثناء نقل الأتربة لاحظ أحدهم أن حائطا
يميل للسقوط فنادى على العمال الذين يشتغلون
قريباً منه لتحذيرهم فسارع بعضهم ونجا وسقط
في الحال على المتوفى وغيره قبل أن يتمكنوا من
الاستبعاد عنه وكانت وفاة المتوفى نتيجة للاصابات
التي حدثت له من سقوط الحائط عليه .

« وحيث ان المجلس المحلي لا ينازع في أنه
أمر العمال بنقل أتربة من هذا المكان وإنما
يدعي أن المتوفى كان يشتغل في هدم الحائط بأمر
مالكها ولصاحته وهذا أمر لم يثبت بل نفاه
جميع الذين كانوا يشتغلون مع المتوفى .

« وحيث ان المجلس دفع أيضاً بأن الحادثة
وقعت في غير وقت العمل المحدد من قبله لأن
عماله يستريحون من الظهر إلى الساعة الثانية
ونصف ثم يبدأون العمل في الساعة الثانية ونصف
وأن الحادثة وقعت قبل هذا الميعاد بدليل كتاب

بالمصاريف وأتعاب المحاماة حكماً مشمولاً
بالنفاذ المؤقت بدون كفالة مع حفظ كافة
حقوقها بصفتها فيما عدا ذلك .

وبتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ قضت المحكمة
المشار إليها حضورياً بالزام المدعى عليه الأول
(مجلس محلي بليس) بأن يدفع للمدعية بصفتها
(الست هانم محمد شاهين) مبلغ ٢٢٠ جنيهاً
والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ و٢٠٠ قرش مقابل
أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات
فاستأنف مجلس محلي بليس هذا الحكم طالباً
لما أورده من أسباب بعريضة استئنافه المعلنة
بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣٧ الحكم بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع الغاء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها بصفتها
الست هانم محمد شاهين مع الزامها بمصاريف وأتعاب
الدرجتين وقيد استئنافه برقم ٧٤٦ سنة ٥٤ ق
كما استأنفت الست هانم محمد شاهين الحكم
سالف الذكر ضد مجلس محلي بليس وعبد المنعم
أفندي فطيم وقيد استئنافها برقم ٤٢١ سنة ٥٥ ق
وطلبت للأسباب الواردة بعريضة استئنافها
المعلنة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨ الحكم بقبول
هذا الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف والزام المستأنف عليهما متضامين بأن
يدفعا لها مبلغ ٢٠٠ جنية ومصاريف الدرجتين
وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل
بدون كفالة مع حفظ كافة حقوقها اجمالاً .

وبجلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٣٨ تحضير قررت
المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الأول واحالتهما
لجلسة المرافعة

وبالجلسة المحددة أخيراً لنظر الدعوى سمعت
المحكمة أقوال وطلبات الحاضرين من طرفي
الخصومة ودونت بمحضر الجلسة وحجرت
القضية لجلسة اليوم للحكم

جمعية الأسعاف أنه نقل المصاب في الساعة الثانية والدقيقة ٢٥ وعلى فرض صحة ذلك فإن قيام العمال بأجراء المطلوب منهم قبل الوقت المحدد لا يغير من مسئولية مخدومهم لأنهم كانوا يشتغلون لمصلحته على كل حال ولم يثبت أنه كان يشتغل بأمر مالك الحائط

وحيث أنه مع تحديد الواقعة بأن المتوفى كلف من طرف المجلس المحلي بنقل أتربة مخلفة عن منزل قديم متهدم وبعض حوائطه قائمة بلا سقف وقام بالعمل ولو في الوقت المحدد لراحته فسقطت عليه حائط سبيت وفاته كان المجلس مسئولاً لأن المتوفى كان قائماً بخدمته وأصيب أثناء ذلك وبسبب قيامه بالعمل المطلوب منه وكان واجبا على المجلس أن يتأكد بواسطة مهندسيه أن نقل الأتربة من بين حوائط منزل قديم متهدم فيه خطر على العمال

وحيث أن قيمة التعويض المحكوم به في محله فيتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة

١٠٥

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

استئناف . ميعاد تقييده

المبدأ القانوني

إذا قيد الاستئناف قبل موعد افتتاح الجلسة المحددة له بأقل من ثمان وأربعين ساعة لم يقبل

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانوناً

وحيث أن الحاضر عن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقيده بعد الميعاد وحيث أنه تبين من الاطلاع على أصل

اعلان الاستئناف أن هذا الاستئناف قيد في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٨ الساعة ١٢ والدقيقة ١٨ لجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨

وحيث أنه بناء على ذلك يكون هذا الاستئناف قد تقيد في ميعاد أقل من الميعاد المحدد قانوناً للقيده وهو ٤٨ ساعة سابقة على وقت افتتاح الجلسة . وعليه يكون الدفع المقدم في محله ويتعين عدم قبول هذا الاستئناف شكلاً

(استئناف الخواجه ميشيل مسعد وحضر عنه الأستاذ توفيق حداد ضد بنك مصر وحضر عنه الأستاذ محمود اسماعيل رقم ٧٦٦ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة امين حسنى بك ومحمد زكى على بك وعبد الله اسماعيل بك مستشارين)

١٠٦

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١- نزاع ملكية ، دعوى نزاع الملكية وموعده رفعها بعد التنييه

٢- مصاريف الدعوى . من يلزم بها

المبادئ القانونية

(١) إذا رفعت دعوى نزاع الملكية قبل مرور تسعين يوماً من تاريخ التنييه كانت مقبولة (المادة ٥٣٩ مرافعات)

(٢) إذا كانت المحكمة الابتدائية حكمت على المستأنف لخطأ صدر منه ولكنه كان محقاً في أصل الطلب وحكم له استئنافياً ألزم بمصاريف الاستئناف وذلك كأن يكون

اثبت على ظهر حافظة مستنداته في الدرجة الابتدائية أن تاريخ التنييه هو ١٢ أكتوبر ولوصح ذلك لمضى أكثر من تسعين يوما بينه وبين دعوى نزع الملكية مع أن التاريخ هو في الحقيقة ٢٤ أكتوبر

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني » وحيث ان الحكم المستأنف بني على أنه مضت مدة تزيد على تسعين يوما بين تاريخ التنييه ودعوى نزع الملكية وبذلك رأت محكمة أول درجة أن صحيفة الطلب غير مقبولة شكلا » وحيث انه يتبين أن اعلان تنبيه نزع الملكية كان في الواقع بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لا ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٧ كما ذكر الحكم المستأنف وقد وافق على ذلك المستأنف عليه الحاضر والذي أدى الى هذا الخطأ هو أن المستأنف لما قدم حافظة مستنداته اثبت على ظهرها أن تاريخ التنييه هو ١٢ أكتوبر فسارت المحكمة على ذلك .

« وحيث انه متى كان اعلان التنييه في الواقع هو يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لا ١٢ أكتوبر كانت دعوى نزع الملكية قدمت في الميعاد القانوني وبذلك تكون عريضتها مقبولة شكلا لتقديمها في الميعاد وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف » وحيث انه فيما يختص بمصاريف هذا الاستئناف فان المستأنف هو الذي أخطأ بذكر تاريخ غير صحيح للتنييه على ظهر حافظته فيكون مسئولاً عن مصاريف هذا الاستئناف

فهرزه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا للمستأنف عليه ضده الثاني وغايبا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبقبول دعوى نزع ملكية المستأنف عليهم من ال ٦ ط و ٧ ف المبينة بعريضة الدعوى الأصلية وفاقا لمبلغ ٤١٠ مليات و ٤٤٢ جنيها بخلاف ما استجد وما يستجد من فوائد وملحقات وذلك بثمن اساسي قدره ٣٠٠ جنية للفدان وبالشروط المبينة بعريضة الدعوى واحالة الأوراق على حضرة قاضي البيوع بمحكمة الزقازيق الكلية الأهلية لتحديد يوم للبيع والزمتم المستأنف بمصاريف هذا الاستئناف والمستأنف عليهم بمصاريف الدعوى الابتدائية وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة

(استئناف الشيخ حبيب عيد حبيب وخضر عنه الاستاذ السيد حامد فهمي ضد ابراهيم حسن على النجار وآخرين وحضر من الثاني الاستاذ عدلى نسيم رقم ٧٩٥ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحد صفوت بك واحد على علوية بك مستشارين)

١٠٧

١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ — خير . تقدير أجره بعد المناقشة في تقريره

٢ — استئناف . نصابه أمام محكمة الاستئناف العليا

المبادئ القانونية

١ — إذا قدرت المحكمة أجرة الخبير بعد المناقشة الفعلية في تقريره جاز التقدير

٢ — يجوز استئناف أمر التقدير الصادر للخبير من المحكمة الابتدائية أمام محكمة الاستئناف العليا إذا كانت الأجرة التي طلبها وإن لم يحكم بها كلها تزيد على

عشرين جنيها (١)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

« وحيث ان المستأنف ضده يقول في

مذكرته أن طلب التقدير سابق لأوانه لأن

قانون الخبراء لا يخول المحكمة تقدير أجره

الخبير إلا بعد حصول المناقشة الفعلية في تقريره

« وحيث انه ثابت من الاطلاع على محضر

جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أن محكمة أول

درجة استدعت الخبير وناقشته في تقريره ولم

يصدر امر التقدير إلا في ١٤ مارس سنة ١٩٣٨

ولذلك لا يمكن القول أن التقدير حصل قبل

الأوان .

« وحيث ان المستأنف ضده دفع أيضاً

بعدم قبول الاستئناف لأنه خاص بنزاع لا يزيد

على العشرين جنيها وهذا قول مخالف للواقع لأن

المبلغ الأصلي الذي يطالب به الخبير هو ٣٠ جنيها

وكسور ولذلك يتعين رفض الدفع الفرعي

وقبول الاستئناف شكلا

« وحيث ان المستأنف بني استئنافه على أن

التقدير الذي أجرته محكمة أول درجة لا يتناسب

مع المجهود الذي بذله ولا ينطبق على نصوص قانون الخبراء

« وحيث ان المحكمة بعد مراجعة محاضر

الأعمال والاطلاع على التقرير وعلى الكشف

المقدم من الخبير ترى انقاص ساعات العمل

وجعلها ٤٢ ساعة أي سبعة أيام بمعدل ست

ساعات في اليوم وتكون جملة أتعابه في تلك

المدة ١٤ جنيها يضاف إليها أيضاً ٥٠ قرشا مقابل

الاطلاع على المأمورية و ٥٠ قرشا مقابل إيداع

التقرير و ١٦ ج و ٢٠٠ م قيمة المصاريف فيكون

المجموع ١٦ ج و ٢٠٠ م وهو ما يجب تعديل

الحكم المستأنف اليه

فلهمه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف

وجعل أتعاب المستأنف ومصاريفه ١٦ جنيها

و ٢٠٠ مليم ستة عشر جنيها ومائتي مليم وألزمت

المستأنف ضده بصفته بالمصاريف المناسبة عن

الدرجتين و ٢٠٠ قرش مائتي قرش مقابل أتعاب

المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

(استئناف ابراهيم شرف الدين بك وحضر عنه الاستاذ

حسن خليل ضد ابراهيم افندي بركات بصفته قيا وحضر عنه

الاستاذ محمد بك حسن رقم ٥٥١ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية

حضرات أصحاب العزة كامل الوكيل بك ومحمد محمود بك

ومحمود منصور بك مستشارين)

١٠٨

١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١- عقد. اعلان عن عطاء. التقديم له وقبوله من صاحب الاعلان

٢- مسؤولية مدنية. تقصير في توريد أشياء. تعويض. تقديره .

٣- فوائد الدين . المدين غير تاجر

المبادئ القانونية

١ — إذا أعلن عن عطاء توريد أشياء

(١) المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات « يجوز للنصوم

في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن

يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من

محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به زائداً عن ألفي

قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين »

وكانت هذه المادة عدلت بالرسوم بقانون الصادر في

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ولكن هذا الرسوم التي بالقانون

رقم ١٢ سنة ١٩٣٠ فعادت المادة إلى ما كانت عليه منذ

تعديلها بالقانون رقم ٣ سنة ١٩١٤ كما ترى

<p>المحكمة</p> <p>بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانوناً</p> <p>« حيث ان الاستئناف قد حاز شكله القانونى فهو مقبول شكلاً</p> <p>« وحيث ان وقائع هذه الدعوى مبينة بيانا كافياً بالحكم المستأنف</p> <p>« وحيث ان الحكم المستأنف فى محله لاسباب التى بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة</p> <p>« وحيث ان المستأنف ينعى على المحكمة الابتدائية أنها اعتبرته مقصراً فى تنفيذ تعهداته قبل وزارة الأوقاف والزمته بالفرق بين السعر المتفق عليه معه والسعر الذى اشترت به الوزارة الكسب من غيره بعد أن امتنع هو عن التوريد كما انه ينعى عليها انها لم تحكم له بالفوائد بسعر ٧ ٪. وحكمت له بسعر ٥ ٪. مع ان المعاملة التى كانت بين الطرفين تجارية</p> <p>« وحيث ان المستأنف يدعى انه لم يرتبط مع الوزارة بأى عقد يلزمه بتوريد الكسب الى الجهات التى تعينها له .</p> <p>« وحيث ان هذه الدعوى لا أساس لها من الواقع والقانون (أولاً) لأن الوزارة قد نشرت من جانبها اعلاناً بالجريدة الرسمية طلبت فيه توريد ٤٢٤ طناً من كسب بذرة القطن واشترطت على من يرغب فى التوريد أن يورد نصف هذا المقدار فى خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بقبول العطاء وأن يكون التوريد للجهات التى تعينها الوزارة مقابل دفعها أجرة النقل وأن يدفع مقدم العطاء تأميناً قدره ١٠ ٪. من</p>	<p>فتقدم أحدهم له وقبل صاحب الاعلان عطاءه فقد تم التعاقد القانونى بينهما وأصبح المتعهد ملزماً بالتوريد فى الميعاد المحدد فى الاعلان وليس من اللازم أن يكتب عقد خاص بينهما لإثبات هذا التعاقد الذى تم بتطابق الإيجاب والقبول بمقتضى الأوراق التى تبادلها</p> <p>٢ — اعتذار المتعهد بأنه لا يستطيع توريد الكميات المطلوبة إلى الجهات المبينة بالكشف المرسل اليه لأنه لم يطالع على شروط التوريد وطلبه سحب عطاءه ورد التأمين إنما هو اعتذار غير مقبول وكذلك ارساله إلى المتعهد له كتاباً بعد ما ذكر لتعديل السعر الذى قبل التوريد به فانه يدل على الرغبة فى التخلص من الصفقة وكان السبب فى هذه القضية ارتفاع أثمان ما تعهد به المتعهد للوزارة فقضت المحكمة بأن هذا ليس سبباً يبرر تنصله منها</p> <p>٣ — الامتناع عن تنفيذ التعهد بعد التكليف رسمياً بالوفاء يجعل المتعهد مسؤولاً عن التضمينات وهى فى حالة التعهد بتوريد أشياء لا يمكن أن تكون أقل من الفرق بين الثمن المتفق عليه معه والثمن الذى اشترى به الطرف الآخر فعلاً لحسابه بعد امتناع المتعهد عن التوريد</p> <p>٤ — إذا كان المدين غير تاجر فالفائدة لا تتجاوز خمسة فى المائة سنوياً وان كان الدائن تاجراً والعملية تجارية</p>
--	--

مجموع العطاء (ثانياً) أن المستأنف قد أرسل إلى الوزارة خطاباً في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ يقول فيه بأنه قبل توريد كمية كسب القطن المطلوبة للوزارة ومقدارها ٢٤ طن بسعر الطن ٢ ج ٩٤٠ م على أن يكون التوريد لمحطات كفر الزيات وطبطا وميت غمر ومصر وأرسل مع خطابه ٣٤ ج بصفة تأمين (ثالثاً) أرسلت الوزارة في ١٢ يوليو سنة ١٩٣٦ خطاباً إلى المستأنف تخبره فيه بقبول عطائه على أن يكون التوريد للمحطات التي ذكرها وطلبت منه توريد نصف المقدار المطلوب في ظرف خمسة عشر يوماً للجهات التي ذكرتها في كشف أرفقته بخطابها ثم توريد النصف الآخر في ظرف خمسة عشر يوماً أخرى لتلك الجهات أيضاً

وحيث أنه متى كان المستأنف قد قبل التوريد وقبلت الوزارة عطاءه فقد تم التعاقد بين الطرفين قانوناً وأصبح المستأنف ملزماً بالتوريد في الميعاد المحدد في إعلان الوزارة وليس من اللازم أن يحضر عقد خاص بين الطرفين لاثبات هذا التعاقد الذي تم بتطابق الإيجاب والقبول بمقتضى الأوراق التي تبادلها الطرفان .

وحيث أن الوزارة كتبت إلى المستأنف في ١٦/٧/١٩٣٦ تطلب منه سداد مبلغ ١٠٠ ج لتكملة تأمينه بما يوازي ١٠ ٪ من عطائه فما كان منه إلا أن أرسل خطاباً في ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٦ يقول فيه أنه لا يستطيع توريد الكميات المطلوبة للجهات المينة بالكشف المرسل إليه لأنه لم يطلع على شروط التوريد ويطلب في خطابه سحب عطائه ورد التأمين إليه — وفي ٢٥ يولييه

سنة ١٩٣٦ أرسل المستأنف خطاباً آخر للوزارة يطلب فيه تعديل السعر الذي قبل التوريد به من قبل إلى ما يقارب سعر العطاء الذي يلي عطاءه . وحيث أنه تبين من فحوى خطاب المستأنف الرقم ٣٥ يولييه أنه يرغب في التخلص من الصفقة لارتفاع أثمان الكسب ولم يكن هناك ما يبرر تنصله منها سوى ذلك

وحيث أن الوزارة قد كلفت المستأنف تكليفاً رسمياً بالوفاء بموجب إنذار أعلن إليه في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٦

وحيث أن امتناع المستأنف عن تنفيذ تعهده قبل الوزارة بعد تكليفه رسمياً بالوفاء يجعله مسؤولاً قبلها عن التضمينات وهي لا يمكن أن تكون أقل من الفرق بين الثمن المتفق عليه معه والثن الذي اشترت به فعلاً لحسابه بعد امتناعه عن التوريد .

وحيث أنه لا جدال بين الطرفين في أن الفرق بين ما دفعته الوزارة لغير المستأنف وما كان يحق لها أن تدفعه للمستأنف نفسه هو مبلغ ١١٠ ج و ٨٨٠ م فيكون ملزماً بدفعه للوزارة على سبيل التعويض

وحيث أنه بالنسبة لسعر الفائدة فإنه متى كانت الوزارة غير تاجرة وكان الدين الذي في ذمتها للمستأنف إنما هو دين مدني فلا يصح أن يكون سعر الفائدة أكثر من خمسة في المائة من تاريخ المطالبة الرسمية كما قضت المحكمة الابتدائية ولا عبرة بكون المستأنف تاجراً وكون عملية توريد الكسب هي عملية تجارية في ذاتها

وحيث أنه للأسباب السالفة والأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون هذا هذا الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه

(صدر هذا الحكم في الاستئناف رقم ٩٧ سنة ٥٥ ق المرفوع من خلف أفندي إبراهيم نجم ضد وزارة الأوقاف رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أمين - سني بك وظاهر محمد بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

١٠٩

١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

دعوى تزوير فرعية . النزول عنها . غرامة قانونية

المبدأ القانوني

نزول مدعى التزوير عن دعواه هذه
يمنع من الحكم عليه بالغرامة ولو حكم
عليه بها ابتداءً (١)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق الدعوى والمداولة قانوناً

« حيث ان الاستئناف حازا شكلهما
القانوني

« وحيث ان المستأنفين والمستأنف عليهما
عدا الأوقاف الملكية التي لامصلحة لها في الدعوى
اصطلحوا بمحضر صلح تقدم بجلسة اليوم بعد
أن صادق المجلس الحسبي عليه بالنسبة للقصر
وهو المبين نصه بالوقائع وطلبوا التصديق عليه
مع إقالة المستأنفين من الغرامة

« وحيث ان المحكمة لا ترى مانعاً من
التصديق على الصلح المذكور بعد أن أقره المجلس
الحسبي بالنسبة للقصر

(١) كانت المحكمة الابتدائية حكمت في ٢١ يناير سنة
١٩٣٧ بعدم قبول أدلة التزوير ورفض دعوى التزوير وألغت
كل واحد من مدعى التزوير بغرامة قدرها ألفا قرش صاغ
للخزائن وجاء في الشرط الثاني من شروط الصلح المقدمة إلى
محكمة الاستئناف « انه مع تمسك الطرف الاول بتزوير
المخالفات موضوع دعوى التزوير فقد اتفق الطرفان على
أن لا يستمر الطرف الاول في السير في دعوى التزوير واتفق
الطرفان على طرح إقالة الطرف الاول من الغرامة المقضى
بها ضده بالحكم الابتدائي على محكمة الاستئناف »

وهذا نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات « من
ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن إثباته يحكم
عليه بغرامة لا تقل من ألفي دينار إنما لا يحكم عليه بشئ إذا
ثبت بعض مدعاه من التزوير »

« وحيث انه بالنسبة للغرامة المحكوم بها
على المستأنفين فتري هذه المحكمة إقالتهم منها لما
هو ثابت من البند الثاني من محضر الصلح من
أنهم قد تنازلوا عن السير في دعوى التزوير وهذا
التنازل يمنع من توفر شرط حكم الغرامة

« وحيث أنه بالنسبة للبصاريف فان المحكمة
تري الزام الطرفين بهامناصفة لا تفاهما في محضر
الصلح على انقسام المبلغ المتنازع عليه مناصفة
بينهما

فهرته الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين
شكلاً وفي موضوعهما بالتصديق على الصلح
المدون بالمحضر المقدم بجلسة اليوم والمصدق
عليه من مجلس حسبي مصر بالنسبة للقصر بقراره
الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٣٨ وجعلته في قوة
سند واجب التنفيذ وبإلغاء الحكم المستأنف فيما
قضى به من إلزام المستأنفين بالغرامة القانونية
وبإقالتهم منها وجعلت مصاريف الدعوى عن
الدرجتين مناصفة بين الطرفين وأمرت بالمقاصة
في أتعاب المحاماة

(استئناف قاطمة عيسى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
رضا علي ضد الدكتور مصطفى أمين وآخر وحضر عنهما
الاستاذ عبد الفتاح الشلقاني رقم ٤٨٥٥ سنة ٤٤ ق واستئناف
السيدات عزيزة فرحات وأخريات ضد المستأنف عليم في
الاستئناف الاول رقم ٩٥ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة أمين حسني بك وطاهر محمد بك
ومحمد زكي علي بك مستشارين)

١١٠

١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ - مستخدمون موقوفون وخدمة خارجيون عن هيئة العمال.
إصابة بمحادث شديدة . مكافأة . قانون المعاشات
٢ - مسؤولية مدنية . مستخدم . تعويض . وجوب حصول خطأ
من صاحب العمل

المبادئ القانونية

(١) أصيب جاويش سجان بمرض
التيفوس وتلته مضاعفات جعلته غير لائق

سنة ١٩٠٩ وهو أقصى ما يمكن منحه له ومدة خدمته ٢ يوم و ٦ شهور و ١٠ سنة

« وحيث ان المادة ٣٩ المشار اليها من قانون المعاشات قد نصت بما يأتي «المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين اصبحوا غير قادرين على الاستمرار في تأدية خدمتهم لاصابتهم بحوادث شديدة قد نشأت بالبداية. اثناء تأدية اعمال وظيفتهم تعطى لهم مكافأة باعتبارها ماهية شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من السنوات السبع الاولى من سنى خدمتهم وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنين الخمس التالية وباعتبار ماهيته ثلاثة شهور عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة من سنى خدمتهم ويرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها أن تمنح المكافأة بحسب ما تراه مناسباً لشدة الاصابة بالجرح ولا يجوز في أى حال من الاحوال أن يكون مقدار المكافأة الممنوحة على مقتضى الفقرتين السابقتين أقل من عشرين جنيهاً ولا أكثر من ماهية سنتين من الماهية الاخيرة للمستخدم الموقت الخارج عن هيئة العمال الخ،

« وحيث ان المستأنف لم يرد على دفع وزارة الداخلية المتقدم بأى شيء واكتفى بتصميمه على طلباته

« وحيث ان المستأنف عليها أو وزارة الداخلية التابعة لها لا يمكن أن تعد مسئولة تلك المسئولية التي يريد المستأنف عما حصل له مالم يثبت وقوع خطأ منها لا فقط مجرد حصول الاصابة اثناء تأدية الوظيفة أو لسببها إذ أن حكم النقص الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المنشور في مجموعة القواعد القانونية المدنية محمود عمر افندي ص ٤٨٥ قرر

للخدمة ففصل عن عمله . ولما طالب مصلحة السجنون بتعويض عن فصله حكمت محكمة الاستئناف برفض دعواه تأييداً للحكم الابتدائي لأن وزارة الداخلية لا يمكن أن تعد مسؤولة مالم يثبت المدعى وقوع خطأ منها ولا يكفي حصول الاصابة في اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . وهذا الى وضوح نص المادة ٣٩ من قانون المعاشات التي إنما شرعت لمثل حالة المدعى إذ يأخذ بمقتضاها المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين أصبحوا غير قادرين على الاستمرار في تأدية خدمتهم لاصابتهم بحوادث شديدة في اثناء تأدية أعمال وظيفتهم مكافأة مقدرة في المادة المذكورة وقد عرضتها الوزارة على المدعى المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« من حيث ان الاستئناف قد تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان المستأنف عماره عماره على جاويز سجان سابقاً قد بنى دعواه على أنه أصيب بمرض التيفوس في اثناء تأدية وظيفته بالسجن وحصلت له بسبب هذا المرض مضاعفات جعلته غير لائق للخدمة ففصل عن عمله في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥

« وحيث ان وزارة الداخلية دفعت الدعوى بأنه نظراً لاصابة المستأنف بذلك المرض اثناء تأدية عمله قد عرضت مسألته على وزارة المالية فقررت منحه مكافأة استثنائية قدرها ١١٤ جنيهاً قيمة ماهية سنتين كاملتين تطبيقاً للمادة ٣٩ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ إبريل

١١٢

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨

انكار التوقيع . الاستعداد له . نفاذ موقت

المبدأ القانوني

قول المدعى عليه أنه مستعد لانكار التوقيع لا يمنع شمول الحكم عليه بالنفاذ الموقت

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا

« وحيث ان الاستئناف تقدم صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

« وحيث ان القضية محالة من التحضير إلى الجلسة للمرافعة في الوصف

« وحيث انه تبين من مطالعة الأوراق والمستندات أن محكمة أول درجة أصابت فيما قضت به من شمول الحكم المستأنف بالنفاذ المعجل وبلا كفالة للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة

« وحيث ان كل ما استند عليه المستأنف في عريضة الاستئناف يتلخص في أن سند المديونية متنازع فيه لأنه أنكر توقيعه عليه أمام محكمة أول درجة ولم تلتفت لدفاعه

« وحيث ان العبارة التي صدرت من الحاضر مع المستأنف أمام محكمة أول درجة في آخر جلسة نظرت فيها الدعوى من أنه مستعد للانكار لا تفيد أنه ينازع في أصل سند المديونية ويظهر أنه أراد بها إطالة التقاضي ومن ثم تكون أركان المادة ٣٩٣ مرافعات متوفرة ويتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف محمد أفندي حسين سليمان وحضر معه الأستاذ محمد حسن ضد عبد العزيز محمد سنبل وأخرى وحضر عن الاول الأستاذ محمد أحمد الوكيل رقم ٨٨٨ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الوهاب فهمى بك وعبد الله إسماعيل بك ومحمود منصور بك مستشارين)

أن القانون المصرى لم يرد فيه ما يجعل الانسان مسئولا عن مخاطر ملكه التي لا يلبسها شيء من التقصير هذا فضلا عن صراحة نص المادة ٣٩ من قانون المعاشات السالفة الذكر التي شرعت خصيصا لمثل حالة المستأنف وقد استفاد منها واستفاد بأقصى ما يمكن وهذا النص الخاص هو الذى يطبق على كل حال

« وحيث انه لذلك كله يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف عمارة عمارة وحضر عنه الأستاذ عبد الحميد ابراهيم ضد مصلحة السجون رقم ٢٩١ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك وطاهر محمد بك واحد نشأت بك مستشارين)

١١١

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨

مرض الالتهاب الشعبى المزمن . مرض الموت

المبدأ القانوني

مرض الالتهاب الشعبى المزمن *bronchite chronique* وان كان من الجائز أن ينتهى بالوفاة بسبب المضاعفات التي قد تنتاب المريض إلا أنه ليس من الأمراض الخطيرة التي تؤدي حتما إلى الوفاة فقد تزول أعراضه بالعلاج ويشفى المريض منه ومن ثم فلا يمكن اعتبار هذه الحالة من أحوال مرض الموت الذى قصده الشارع إذ أن المرض الذى يترتب عليه بطلان تصرفات المريض هو الذى يكون الغالب فيه موت المريض

(محكمة استئناف مصر برئاسة حضرة صاحب العزة عبد الوهاب فهمى بك وحضور خضرتى صاحبى العزة عبد الله إسماعيل بك ومحمود منصور بك فى الاستئناف رقم ١٠١٤ سنة ٥٤ قضائية المرفوع من جبر أفندي أحمد غزلان بصفتيه وحضر عنه الأستاذ أحمد زكى مصطفى ضد الست بمقابلة حسن على)

١١٣

٢٠ ديسمبر ١٩٣٨

قاصر . دين . إذن المجلس الحسبي

المبدأ القانوني

إذا أقر الوصي بدين على القاصر بدون إذن المجلس الحسبي لم يلزم القاصر عملاً بالمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية (١)

المؤكدة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان الاستئناف رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

« وحيث انه عن الموضوع فقد تبين من الاطلاع على ملف الدعوى ومستندات الطرفين ومذكراتهما أنه عند وفاة زيدان البطراوي

مورث المستأنف عليهم تعيين كل من شقيقه ابراهيم على يوسف وريه محمد القريعي وصية على أولادها القصر من المتوفى واتفقت السيدتان

المذكورتان مع الشيخ عبد السلام ابراهيم البطراوي المستأنف على أن يدير شئون التركة من تحصيل إيرادات وسداد ديون وغير ذلك

من مشتملات التركة من أمتعة ونقود ومواشي سواء كانت قبل المزارعين أو غيرهم واستمر المستأنف في عمله المذكور إلى أن انتهت مأموريته

بعقد اتفاق ومحاسبة تحرر بين الطرفين بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٣٤ اعترفت فيه كل من الوصيتين بما في ذمتها له وحررت شقيقه ابراهيم

على يوسف على نفسها له سنداً في يوم المحاسبة أقرت

(١) يظهر ان الحكم لا يشير إلى الوارد بكلمة (عاشراً) من هذه المادة وهو (الاقتراض) بل مراده ماورد بكلمة (رابعاً) وهو الاعتراف بدين سابق على الوفاة

فيه بمديونيتها للمستأنف في مبلغ ٣٨٢ جنيهاً و ٧٢٠ ملياً يستحق السداد في يوم آخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ ووقعت على هذا السند بختمها كما تحرر سند آخر في نفس التاريخ أقرت فيه ريه محمد القريعي بمديونيتها للمستأنف في مبلغ ٩٥ جنيهاً يستحق السداد في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٣٤ ووقعت عليه بختمها

« وحيث ان الزام هاتين السيدتين بالمبلغين ثابت قبلهما من السنتين المشار إليهما ومن ورقة المحاسبة السالفة الذكر

« وحيث انه ثابت من ورقة المحاسبة المذكورة والموقع عليهما من الوصيتين بختمهما أنهما ضامنتان متضامتان للمستأنف في سداد الديون التي وردت بتلك الورقة سواء أكانت شخصية للمستأنف أو

للشيخ ابراهيم ابراهيم زايد أو للحكومة من السلفية المقسطة

« وحيث انه بناء على ذلك تكون السيدتان المذكورتان مسؤولتين عن مجموع المبلغين ومقداره ٤٧٧ جنيهاً و ٧٢٠ ملياً بطريق التضامن ويكون

الحكم المستأنف والحالة هذه في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنف بالمبلغ المذكور قبل المستأنف عليهما الأولى والخامسة

« وحيث انه عن الفوائد فان المحكمة ترى الحكم بها باعتبار الفائدة خمسة في المائة ابتداء من يوم المطالبة الرسمية (٢٤ مايو سنة ١٩٣٦) لأن المادة ليست تجارية

« وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للأخذ بما ذهب اليه وكيل المستأنف من ضرورة تضامن باقي ورثة المتوفى (وهم باقي المستأنف عليهم)

في سداد المطلوب له لأن صديقه زيدان البطراوي المستأنف عليها الرابعة وإن كانت قد وقعت

على ورقة المحاسبة إلا أنها لم توقع على السندين أساس الملزومية ولأن من عداها كانوا قصرا وقت تعامل الوصيتين عليهم مع المستأنف فلا يلزمون قانونا بشيء مما أقرت به الوصيتان عملا بالمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية التي أوجبت الحصول على إذن من المجلس الحسبي قبل مباشرة الوصيتين مثل هذه التصرفات ولا قيمة إذن الاعتراض و كيل المستأنف من أن جزءا من الديون كان ثابتا بحكم قبل وفاة المورث إذ أن ورقة المحاسبة تشعر في مجموعها بأن النية ليست منصرفة إلى جعل القصر مسؤولين عن شيء مما حصل التعمد به وأن المقدار المحكوم به شمله الحساب على أنه من مطلوبات التركة فهو دين عادي مطالب به كغيره من الديون ومن ثم يكون إذن المجلس الحسبي واجبا بشأنه كما سبق البيان وحيث أنه بناء على ذلك تكون دعوى المستأنف قبل باقي الورثة في غير محلها ويتعين رفضها

من أميل لهذا

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع :

أولا — بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام السيدتين شفيقة إبراهيم علي يوسف وريه محمد محمد القريعي بأن يدفعوا بوجه التضامن للمستأنف مبلغ ٤٧٧ جنيهها و ٧٢٠ مليا وفوائده باعتبار المائة خمسة سنويا من المطالبة الرسمية الحاصلة في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦ إلى السداد والمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة له عنهما

ثانيا — برفض باقي طلبات المستأنف وألزمته بباقي المصاريف

(استئناف الشيخ عبد السلام إبراهيم البطراوى وحضر

عنه الأستاذ السيد معوض الباز ضد الست شفيقة إبراهيم علي يوسف وآخرين وحضر عن الثلاثة الأول الأستاذ غريبال قلاده رقم ٦٥١ سنة ١٩٤٤ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الوهاب فهمي بك وعبد الله إسماعيل بك ومحمود منصور بك مستشارين)

١١٤

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨

إثبات . دليل كتابي . غلبة للصامرة

المبدأ القانوني

مجرد خطبة أحد المتقاضيين لابنة الآخر ليست بالعلاقة التي تمنع من حصول كل منهما على الدليل الكتابي قبل الآخر فاذا ادعى الثاني أنه أعطى الأول مبالغ من النقود ليصرفها في أعمال معينة تخص المدعى وهو يطالب بحاسبته عليها وجب قانونا أن يقوم اعتراف أو دليل كتابي على تسليمها وأن يقوم اعتراف أو دليل قانوني من الطرف الأول على ما يدعى أنه وصل الطرف الثاني أو أنه صرف فعلا في شؤونه

(محكمة استئناف مصر برئاسة حضرة صاحب العزة حسن فريد بك وعضوية حضرات صاحبي العزة أمين حسني بك ومحمد ذكي علي بك في الاستئناف رقم ٣٦٨ سنة ١٩٣٥ قضائية المرفوع من محمد أفندي أحمد صبحي وحضر عنه حضرة الأستاذ موريي خياط ضد الست فاطمة إبراهيم وخضر عنها حضرة الأستاذ سليم أسكندر)

١١٥

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨

دعوى تزوير . إثبات . مضاهاة

المبدأ القانوني

إذا أجرت المحكمة الابتدائية مضاهاة

باطراد من قديم على تقرير نفقة للمستحق الممنوع من استحقاقه أو بعبارة أخرى بتقرير مبالغ له تحت الحساب على الناظر المتعنت ولأن النفقة المحكوم بها تخرج من استحقاق المحكوم لهم بها في ريع الوقف على فرض أن أطيان الوقف لم تؤجر إلا بالسعر الذي ذكره الناظر

(استئناف نسيم أفندي خليل وآخرين ضد صبحي أفندي الجاولي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد احسان رقم ٦٠١ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمود سامي باشا وكيل المحكمة ومصطفى الشوربجي بك ومحمد توفيق ابراهيم بك مستشارين)

١١٧

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

بيع - عجز في المبيع - سقوط الحق في المطالبة بفرق الثمن
المبدأ القانوني

إذا اتفق البائع والمشتري على أن يحجز الثاني تحت يده ثمن ستة أفدنة مثلاً من المبيع تحت العجز والزيادة وأنه بمجرد عملية القياس لغاية أول يناير مثلاً على الأكثر يتحاسب المتعاقدان فإن زاد العجز عن ستة أفدنة ردت البائعة قيمة الفرق والعكس بالعكس ثم تأجل عمل المقاس أكثر من مرة ومضى أكثر من سنة فاضطر البائع إلى رفع الدعوى للمطالبة بيباق الثمن كان للمشتري أن يدفع بتنقيص الثمن بناء على المادة ٢٩٦ من القانون المدني^(١) لأن حق المطالبة بقيمة

(١) المادة ٢٩٦ من القانون المدني « حق المشتري في فسخ البيع أو في تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في طلب تكميل الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد »

الامضاء بنفسها وقالت أنه منقول عن امضاء آخر على ورقة صحيحة غير منكورة وأن الامضاء الصحيح والامضاء المزور ينطبق أحدهما على الآخر انطباقاً تاماً ثم قضت برد وبطلان الورقة جاز للمحكمة الاستئنافية ان لا تأخذ بذلك فإن هذا التحقيق يستلزم خبرة فنية لا قبل للمحكمة بها وأن تندب خبيراً لتحقيق هذا الدليل

(محكمة استئناف مصر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة صاحب العزة حسن فريد بك وعضوية حضرة صاحب العزة أمين حسني بك ومحمد زكي على بك في الاستئناف رقم ٣١٢ سنة ٥٥ ق المرفوع من السيد أفندي محمود عبد الله وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد العزيز ابراهيم الحامي ضد مدبولي جاد المولى وحضر عنه حضرة الاستاذ عباس عبد القصور)

١١٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

وقف - مستحق - نفقة

المبدأ القانوني

لا يجوز للناظر على وقف دفع دعوى المستحق الذي يطالب بنفقة بأنه لم يحصل الأجرة من المستأجرين وأن ما حصل منها أنفق على الإصلاح بينما هو قد حصل على أحكام بالايجارات من جهة وبينما الأطيان مرتفعة الضريبة من جهة أخرى مما يدل على أنها من الأطيان الجيدة التي لا يمكن أن تستغرق نفقات اصلاحها كل دخلها وأما القاعدة الشرعية التي تقول أن الاستحقاق منوط بظهور الغلة فلا تستقيم هنا إذا الغلة وجدت فعلاً قبل ابتداء النفقة وهذه القاعدة لم توضع لحماية الناظر المتعنت فقد جرت أحكام المحاكم

واكتفى في حالة الرهن العقاري بتسجيل.
قائمة تشمل بيانات معينة Inscription (١)
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والمدافعة قانونا

« حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
« وحيث ان وقائع الدعوى طبقا لاقوال
الطرفين وللمستندات المقدمة منهما تلخص في
أن المستأنف عليه رقم ٢٠ مصطفى افندي السيد
ابو سنه رفع دعوى البيع رقم ٣٣٣ سنة ١٩٣١
كلى شبين الكوم ضد ابراهيم سليمان الحويطي
واخوته (المستأنف عليه الأول ومورثي باقي
المستأنف عليهم من الثاني الى التاسع عشر)
بطلب بيع ١٣ س و ١٨ ط و ٢ ف بزمام اشمون
وبتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣٥ رسا مزاد هذا
القدر على حسن افندي ابراهيم الدفراوى بثمن
قدره ١١٦ جنيها و ٦٤٠ مليا عدا ما استجد
وما يستجد من المصاريف وقد اودع الراسي
عليه المزاد المذكور الثمن والمصاريف على دفعات
بلغ مجموعها ١٣٠ جنيها و ٨٧٠ مليا — ولما فتح
باب توزيع الثمن والمصاريف تقدم الشيخ مرسى
حسين ابراهيم « المستأنف » يطالب اختصاصه
بمبلغ ٨٦ جنيها و ٦٦٥ مليا بطريق الأولوية
ارتكنا على عقد رهن صادر اليه من احمد سليمان
الحويطي واخيه ابراهيم بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٣
ومسجل تسجيلا كليا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٣

(١) أنظر الفرق بين التقييد inscription والتسجيل
transcription في بحث للاستاذ احدبك رمزي منشور
بالصفحتين ٩٦٧ و ٩٦٨ من العدد التاسع من السنة التاسعة
عشرة لهذه المجلة

العجز معلق على الثبوت من هذا المقدار
بواسطة المقاس والمقاس لم يتم فيجوز نظر
الدعوى للمطالبة بقيمة العجز في المبيع
وهذه الدعوى يجوز أن تكون
بشكل دفع في دعوى أصلية كالمطالبة
بالثمن أو بعضه

(استئناف الست اسما شهوده الشهيرة بأم عبده وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ عزيز مشرق ضد الست نجية اسرائيل
وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ادوار جريس رقم ١٢٤ سنة
١٩٣١ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمود
سامى باشا وكيل المحكمة ومصطفى الشوربجي بك ومحمد توفيق
ابراهيم بك مستشارين)

١١٨

١٨ ! أكتوبر سنة ١٩٣٩

رهن عقارى . ضرورة تجديد التسجيل كل عشر سنين
رهن حيازى . لضرورة لاعادة التسجيل . الفرق بين
طريقتى اشهار الرهنين

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ٥٦٩ مدنى على أن
تسجيل الرهن يعتبر لاغيا اذا لم يجدد في
ظرف عشر سنين من وقت حصوله وهذه
المادة واردة في الفصل الثانى من الباب
الأول من الكتاب الرابع . وهى خاصة
بالرهن التأمينى او العقارى فقط . ولا تبرى
على الرهن الحيازى

٢ — ان القانون المدنى قصد التفريق بين
طريقتى اشهار الرهنين — الرهن الحيازى والرهن
العقارى . فأوجب فى حالة الرهن الحيازى
تسجيل العقد تسجيلا كليا Transcription

رقم ٥١٩؛ فرأى حضرة قاضى التوزيع أنه كان يجب تجديد التسجيل بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ ومادام أنه لم يحدد فقد أصبح الدين عاديا فأمر بتوزيع الثمن والمصاريف توزيعا مؤقتا بالقائمة الرقيمة ٦ مارس سنة ١٩٣٨ وقضى فيها باعتبار دين المستأنف دينا عاديا لعدم تسجيل عقد الرهن الحيازى الذى انقضت مدة العشر السنوات المقدرة لامتيازه وباختصاص طالب التوزيع بكل المبلغ وبتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٨ رفع المستأنف مناقضة فى القائمة المؤقتة الآتية الذكر امام محكمة شين الكوم الكلية فقضت فيها بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٩ بقبول المناقضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد القائمة المؤقتة والزام المناقض بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه . فاستأنف المستأنف هذا الحكم طالبا الغاؤه

و حيث أن المستأنف ومصطفى افندى ابوسنه اتفقا بلسان وكيلهما أمام هذه المحكمة بأن ما يستحقه القدر المرهون الذى بيع جبرا هو ٣٥ جنيتها و ٣٠٠ مليم فقط وأن الدائن حائز للعقار المرهون

و حيث ان مدار البحث فى القضية يرجع إلى تفسير المادة ٥٦٩ مدنى التى تنص على أن تسجيل الرهن يصير لاغيا اذا لم يحدد فى ظرف عشر سنين من وقت حصوله الخ

و حيث ان القانون المدنى قد أشار إلى الرهن فى موضعين أولهما فى الباب العاشر من الكتاب الثالث « المواد من ٥٤٠ إلى ٥٥٢ » والموضع الثانى فى الفصل الثانى من الباب الأول من الكتاب الرابع « المواد من ٥٥٧ إلى ٥٩٤ » وظاهر من تعريف الرهن فى الموضع الأول أن المشرع يقصد

به العقد الذى يضع به المدين شيئا (عقارا كان أو منقولا) فى حيازة دائته أو حيازة من اتفق عليه المتعاقدان تأمينا للدين . ولذلك اصطلح على تسميته بالرهن الحيازى اما الرهن المنصوص عليه فى الموضع الثانى فظاهر من معنى نص المواد التى خصصت لبحثه هو أنه قاصر على رهن عقار لدائن تأمينا لدينه دون اشتراط نقل الحيازة للدائن المرتهن ولذلك فقد اصطلح على تسميته بالرهن التأمينى أو العقارى وقد نص فى كلا الموضعين عن طريقة اشهار الرهن — اما الرهن الحيازى فكانت المادة ٥٥٠ مدنى تنص على انه لا يصح الاحتجاج على غير المتعاقدين برهن العقار الا اذا كان مسجلا فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرة اختصاصها العقار المذكور او فى المحكمة الشرعية وهذه المادة الغيت بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتعديل نصوص القانون المدنى للحاكم الاهلية اكتفاء بما جاء فى المادة الأولى من هذا القانون التى نصت على أن جميع العقود الصادرة بين الاحياء بعوض أو بغير عوض والتى من شأنها انشاء حق ملكية او حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله . . . يجب اشهارها بواسطة تسجيلها فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار أو فى المحكمة الشرعية الخ « اما الرهن العقارى « التأمينى » فقد نص على اشهاره فى المادتين ٥٦٥ و ٥٦٦ فنصت الأولى بعدم صحة التمسك بحق الرهن ان لم يسجل فى قلم كتاب المحكمة التابع اليها مركز العقار ونصت الثانية على طريقة التسجيل وتكون بناء على قائمة تقدم فى نسختين وتشمل على بيانات معينة من اسم الدائن ولقبه وصنعتة ومحل سكناه

النخ واسم المدين أو المالك وتاريخ عقد الرهن ونوعه ومقدار الدين وبيان العقار المرهون بياناً كافياً — ولم يبلغ القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ هاتين المادتين مما يفهم منه بدهاء انه قصد بقاء مفعولهما وهذا يستنتج بجلاء من ذيل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور ونصها « وذلك مع مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية ».

« وحيث ان المادة ٥٦٩ نصت على ان تسجيل الرهن يصير لاغياً اذا لم يحدد في ظرف عشر سنين من وقت حصوله النخ وهي واردة في الموضع الثاني أى في الفصل الخاص بالرهن العقاري ولم يذكر في الموضع الأول نص يشابهه » وحيث انه يؤخذ من ذلك أن القانون قصد التفريق بين طريقتي اشهار الرهنين — أما الرهن الحيازي فأوجب تسجيل العقد تسجيلاً كلياً بمعنى أن ينقل العقد أو يصور شمسياً طبقاً للطريقة الحديثة ، وأما الرهن العقاري فقد اكتفى فيه بتسجيل قائمة تشمل بيانات معينة ولا شك أن الطريقة الثانية أقل قيمة في الاشهار من الطريقة الأولى . والعلة في ذلك أنه لما كان العقار أو المنقول في الرهن الحيازي ينتقل ليد الدائن المرتهن فوجب أن تنفق طريقة الاشهار مع هذا التغير الخطير في وضع اليد أما الرهن التأميني فإن العقار يظل تحت يد المدين الراهن وهو اجراء أقل خطورة من الاجراء الأول فاكفى بما يناسبه وهو تسجيل قائمة تشمل البيانات الضرورية فقط » وحيث ان النص في باب الرهن العقاري على ضرورة تجديد التسجيل في ظرف عشر سنين وعدم النص في باب الرهن الحيازي على ذلك

جاء لحكمة ظاهرة وهو انه ما دام العقد مسجلاً تسجيلاً كلياً في الرهن الحيازي فالكافة تستطيع الاطلاع على كل جزئية من جزئيات العقد وعلى كل بند من بنوده وشرط من شروطه فلا حاجة بهم اذن الى التجديد . أما في الرهن العقاري فالمسجل هو قائمة فقط قد يكون ما بها ناقصاً عمداً أو اهمالاً أو سهواً عن مشتملات بنود العقد وشرطه فوجب اذا اراد الدائن أن يتمسك بحقه أن يجدده كل عشر سنين حتى يعلم الكافة أن حقه لازال قائماً لم يطرأ عليه أى سبب للزوال » وحيث انه يبين عما تقدم أن ما جاء بالحكم المستأنف من أن القاعدة المنصوص عنها في المادة ٥٦٩ مدني عامة تسرى على كافة أنواع الرهن والامتياز العقاري — لا يمكن الاعتماد عليه لسريان المادة على الرهن الحيازي لأن نوعي التسجيل مختلفان في الرهن العقاري والامتياز من جهة وفي الرهن الحيازي من جهة أخرى . ولا يمكن الاعتماد أيضاً على ما جاء بالحكم خاصاً بان النبذة ٤٠٠ من كتاب التأمينات للسيد جرانمولان والنبذة ١٤٠ من كتاب التأمينات لعبد السلام ذهني بك لانه يفهم من هاتين النبذتين عكس ما فهمته محكمة أول درجة تماماً اذ انهما تبحثان في ضرورة تجديد التسجيل بالقائمة (inscription) لا التسجيل الكلي « transcription » بدليل انهما اخرجتا امتياز البائع من الخضوع لضرورة التجديد ما دام انه محفوظ بتسجيل البيع (transcription)

« وحيث ان الذي أوجد الخلاف في هذا الأمر الواضح هو التجاء المشرع الى التعبير عن طريقتي الاشهار في نوعي الرهن بكلمة « تسجيل » لا فرق في ذلك بين التسجيل الكلي وتسجيل

٣ — طبقاً للبادء ٤٠٤ مدنى يجوز لكل من المتعاقدين فى إيجار الأشخاص إذا لم تحدد مدة معينة للإيجار فسخ العقد فى أى وقت أراد بشرط أن يكون الفصل فى وقت لائق وأنه من المجمع عليه فقها وقضاء أنه إذا كان الفسخ فى وقت غير لائق لا يكون للطرف الآخر إلا حق المطالبة بالتعويض والتعويض فى هذه الحالة أساسه خطأ المتعاقد الذى يفسخ العقد دون أن يخطر الطرف الآخر قبل الفسخ بمدة كافية يتمكن فيها من البحث عن عمل آخر أو سوء استعماله لهذا الحق إذا كان الفصل بغير سبب معقول ولذلك يكون أساس البحث عن تقدير مبلغ التعويض هو معرفة مدة هذا الميعاد اللائق وهو أمر متروك للقضاء حسب ما يراه من ظروف كل حالة

٤ — لا يستحق الخادم تعويضاً إذا كان فصله من الخدمة مبنياً على خطئه أو نزوعه إلى عدم احترام العمل بوجه عام أو تقصيره فى أداء واجبه أو عصيانه أو أمر رؤسائه أو ارتكابه أموراً معوجة أو اثباته أعمالاً تبعث على عدم الثقة منه وتوجب الشك فى ذمته أو تدل على عدم أمانته .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً

القائمة وهذا اللبس غير موجود فى الترجمة الفرنسية للقانون المدنى اذ عبر عن التسجيل الكلى بكلمة (transcription) وعن التسجيل بالقائمة أى القيد بكلمة « inscription »

« وحيث أنه لذلك كله يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه والحكم بتعديل القائمة الموقته الصادرة فى ٦ مارس سنة ١٩٣٨ واختصاص المستأنف بطريق الأولوية بمبلغ ٣٠٠ مليم و ٣٥ جنيهاً والزام مصطفى السيد أبو سنه بالمصاريف عن الدرجين

(استئناف الشيخ مرمى إبراهيم وحضر عنه الاستاذ راغب حنا ضد محمد سليمان الحويطى وآخرين وحضر عن المستأنف ضده العشرين الاستاذ راغب اسكندر بك رقم ٤٥٧ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحمد على علوبه بك واحمد كامل بك مستشارين)

١١٩

٨ مارس سنة ١٩٣٩

اجارة أشخاص . خادم . مكافأته . عدم وجود نص فى القانون المدنى . فصله . جوازه . قواعد عامة : تعويض . تقديره .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون المصرى لم يضع نصاً يقرر مكافأة الخادم على أساس مرتب شهر عن كل سنة من سننى خدمته

٢ — ان الحق الوحيد الذى أباحه القانون للخادم فى حالة فصله من الخدمة هو مطالبة السيد بالتعويض فى الأحوال وبالشروط المبينة بالمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدنى

• وحيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
 • وحيث ان الحكم المستأنف بعد أن
 استعرض وقائع الدعوى وحجج المستأنف
 والخصم الثالث الخواجا منصور قلاذه أنطون
 عرضاً وافياً دقيقاً ذهب إلى أنه ليس للاستئناف
 حق في المطالبة بمبلغ المكافأة على أساس مرتب
 شهر عن كل سنة من سنى خدمته ارتكباناً على
 أن القانون المصرى لم يضع نصاً يقرر هذه
 المكافأة وينظم قواعدها وأن الحق الوحيد
 الذى أباحه للخادم في حالة فصله من الخدمة هو
 مطالبة السيد بالتعويض في الأحوال والشروط
 المبينة بالمادتين ٤٠٣ ، ٤٠٤ من القانون المدنى
 وأن القياس على موظفى الحكومة ثم الاستشهاد
 باللوائح التى قررت لهم معاشات ومكافآت
 قياس مع الفارق لأن هذه اللوائح تعتبر بمثابة
 قانون أو عقد ينظم العلاقة بين الحكومة وموظفيها
 أما بين السيد والخادم فلا يوجد شيء من ذلك
 اللهم إلا إذا تحرر بينهما عقد خاص يقرر مثل
 هذه المكافآت ثم ذهب الحكم فيما يتعلق بطلب
 التعويض إلى أنه طبقاً للمادة ٤٠٤ مدنى يجوز
 للمتعاقدين في إيجار الأشخاص إذا لم تحدد مدة
 معينة للإيجار فسخ العقد في أى وقت أرادا بشرط
 أن يكون الفسخ في وقت لائق وأنه من المجمع
 عليه فقها وقضاء أنه إذا كان الفسخ في وقت غير
 لائق لا يكون للطرف الآخر إلا حق المطالبة
 بالتعويض والتعويض في هذه الحالة أساسه خطأ
 المتعاقد الذى يفسخ العقد دون أن يخطر الطرف
 الآخر قبل الفسخ بمدة كافية يتمكن فيها من
 البحث عن عمل آخر أو سوء استعماله لهذا
 الحق إذا كان الفصل بغير سبب معقول ولذلك

يكون أساس البحث عن تقدير مبلغ التعويض
 هو معرفة مدة هذا الميعاد اللائق وهو أمر
 متروك للقضاء حسب ما يراه من ظروف كل
 حالة كما ذهب إلى أنه لا يقبل من الخادم أن
 يدعى أن فصله كان في وقت غير لائق ومن ثم
 لا يكون له الحق في أى تعويض إذا كان فصله
 من الخدمة مبنياً على خطئه أو نزوعه إلى عدم
 احترام العمل بوجه عام أو تقصيره في أداء
 واجبه أو عصيانه أوامر رؤسائه أو ارتكابه
 أموراً معوجة أو اثباته أعمالاً تبث على عدم
 الثقة به وتوجب الشك في ذمته أو تدل على
 عدم أمانته إذ أنه من غير المعقول أن يلزم
 المخدوم في مثل هذه الأحوال ببقاء خادم عنده
 وهو بهذه الصفات .

• وحيث ان الحكم المستأنف رأى من
 تصرفات المستأنف التى سردها أنه يحق لصاحب
 المحل أن يفصله من خدمته فوراً بغير سابق
 انذار دون أن يكون مسئولاً عن أى تعويض
 • وحيث ان هذه المحكمة تقر كل ما جاء
 بالحكم المستأنف خاصاً بعدم أحقية المستأنف
 الى مكافأة شهر عن كل سنة من سنى خدمته كما
 تقر المبدأ العام الذى ذهب اليه وهو الذى لا يبيح
 للخادم أن يدعى أن فصله كان في وقت غير لائق
 ومن ثم لا يكون له الحق في أى تعويض إذا كان
 هذا الفصل مبنياً على خطئه أو تقصيره أو عدم
 احترام نظام العمل أو عصيانه أوامر رؤسائه
 أو ارتكابه أموراً معوجة الخ وذلك للأسباب
 المذكورة والتي تأخذ بها هذه المحكمة

• وحيث ان الأساس الذى بنى عليه الحكم
 المستأنف من أحقية الخواجا منصور في فصل
 المستأنف يرتكز على الأخذ بحجج الأول في

قرشا شهريا بخالفة لأمر رئيسه (الخواجا الكسان) وخروجا على نظام العمل يدعو إلى الشك في ذمته بصفته رئيسا للحسابات وإلى عدم الاطمئنان إلى عمله خصوصا وأن كامل أفندي صليب هو موظف معه بالمحل بل هو رئيسه والاعتقاد الوحيد الذي يتبادر إلى الذهن من هذا التصرف أنه لم يعمل ما عمل إلا مجابة له . كما رأى أن الكشف التي يستند إليها الخواجا منصور وكلها بخط المستأنف مع أنها عن مدة واحدة وعن موضوع واحد فأنها تختلف فيما يتعلق بدين كامل أفندي صليب ولا يدل هذا التصرف إلا على شيء واحد هو محاولة المستأنف إخفاء دين هذا المستخدم عن الخواجا منصور وهو تصرف غير بريء يدل على عدم الأمانة ويدعو إلى الشك وعدم الاطمئنان ولم يقترب ذلك إلا في وقت اشتداد الخصام بين الشقيقتين وبدلا من أن يعمل على صفاء الجو بينهما إذا به يقف في صف أحدهما ويحاول إخفاء تصرفاته مع أحد مستخدمي المحل عن شريكه الآخر تلك التصرفات الخارجة عن المألوف

وحيث أنه فيما يختص بمخالفة المستأنف لأمر رئيسه (الخواجا الكسان) وعدم تحريره الكشف طبقا لأرادته التي ظهرت في كشف مرتبات شهر ابريل سنة ١٩٣٢ فإنه يلاحظ مبدئيا أن القول بأن الخمسين قرشا هي مقدار الخصم شهريا فيه شيء من التجاوز إذ أن الكشف يحزر عن نصف شهر فقط وعلى ذلك يكون الخصم الشهري هو ١٠٠ قرش لا ٥٠ قرشا

وحيث أنه فضلا عن ذلك فقد قدم الخواجا منصور بحافظته الثانية (المقدمة في ٦ يونيه سنة ١٩٣٦) عدة كشوف مرتبات تبديء من كشف مرتبات شهر اكتوبر سنة ١٩٣٤ وتنتهى

تبرير هذا الفصل وهذه الحجج تلخص كما جاء بالحكم المستأنف والمستندات والمذكرات المقدمة من الخصوم في أن الخواجا اطلع على ورقة بخط شقيقه الخواجا الكسان محررة بالقلم الرصاص عنوانها بيان المرتبات من أول ابريل سنة ١٩٣٢ ومذكور بها أن مرتب كامل أفندي صليب (الباشكاتب) ٢٧٠٠ قرش ومؤثرا أمام اسمه بالعبارة الآتية وهي : يضاف إلى حسابه خصما من السلفة ٥٠ قرش شهريا ويخصم من الخصم المعتاد (حافظة الخواجا منصور قلاده الأولى الرقيمة ٦ يونيه سنة ١٩٣٦) وأنه رغم ذلك فإن المستأنف لم يخصم من مرتب كامل أفندي صليب سدادا للدين الذي عليه إلا خمسين قرشا شهريا وأن الخواجا منصور لما حل محل شقيقه في الاشراف على المركز الرئيسى للشركة بالاسكندرية في صيف سنة ١٩٣٥ كعادته قدم له المستأنف كشف مرتبات عن النصف الأول من شهر يوليه سنة ١٩٣٥ وبه أن الباقي من دين كامل أفندي صليب ٤٢٠ مليا و ٢٣ جنيا (بخلاف ال ٦٠ جنيا فلم يعتمد عليه وطلب إليه أن يحضره كشفا آخر مذكور به دين كامل أفندي فقدم له كشفا آخر ذكر به أن دين كامل أفندي هو ٤٢٠ مليا و ٨٣ جنيا وأن الخصم هو ٥٠٠ مليم فلم يعتمد عليه كذلك كما يقول وطلب إليه تحرير كشف به ديون كامل أفندي فحرر كشفا ثالثا بين فيه أن مرتب كامل أفندي ٣٧٠٠ قرش وأن الدين هو ٩٦٨ مليا و ١٦٤٦ جنيا والمقرر خصمه هو ٥٠٠ مليم (تراجع المستندات الثلاث المقدمة من الخواجا منصور بالحافظة الثالثة المقدمة في ٦ يونيه سنة ١٩٣٦)

وحيث أن الحكم المستأنف رأى في تصرفات المستأنف من حيث ذكر مقدار الخصم بخمسين

الدعوى وموقف الخواجا منصور فيها أن الخواجا الكسان هو الذى أقرض كامل أفندى صليب هذه المبالغ الكبيرة محاباة له فليس من المعقول أن يحاول المستأنف إخفاء الأمر عن الخواجا الكسان الدائن نفسه والكشوف المقدمة هي بعد ابريل سنة ١٩٣٢ المحرر فيه كشف المرتبات بخطه فلو كان رأى أنها مخالفة لأمره الذى أصدره فى كشف ابريل سنة ١٩٣٢ لما اعتمدها ولا أجاز الصرف على أساسها لكامل أفندى صليب . وحيث انه لذلك لا يكون هناك غرابة فى تقديم الكشف عن المدة الأولى من شهر يولييه سنة ١٩٣٥ للخواجه منصور طبقا للكشوف التى سبق للمستأنف أن حررها وكانت تصرف المرتبات بمقتضاها من عهد طويل ومن ثم يكون القول بأن المستأنف خالف أمر رئيسه غير مطابق للواقع ويكون معقولا ما ذكره المستأنف من أن مقدار الخصم الذى أمر به الخواجا الكسان (وهو مبلغ ٥٠٠ قرش) يجرى من تلقاء ذاته دون الحاجة إلى ذكره فى الكشف وذلك لأن هذا الأخير قد رفع مرتب كامل أفندى فى شهر ابريل سنة ١٩٣٢ إلى ٤٢ جنيها ولكن لم يكن يصرف له إلا ٣٧ جنيها فقط

وحيث ان القول بان المستأنف أراد إخفاء دين كامل أفندى صليب عن الشريك الخواجا منصور هو قول لم يقم عليه دليل تراح اليه هذه المحكمة فأن الشركة التى كانت بين الشقيقين الخواجا الكسان والخواجا منصور ترجع إلى سنة ١٩١٨ وكان الخواجا منصور مديرا لمحل مصر كما كان الآخر مديرا للشركة ولحل الاسكندرية وكان الخواجا منصور يحل محل شقيقه فى الاسكندرية فى السنة مرتين مرة فى الصيف ومرة فى الشتاء وسواء أصبح ما قاله الخواجا الكسان فى مذكرته

إلى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٥ وجميع الكشفوف السابقة لشهر يولييه سنة ١٩٣٥ وعددها سبعة كشفوف مذكور بها أن قيمة الخصم هي خمسون قرشا ولم يذكر فى أحدها مجموع الديون كما ظهرت فى الكشف الأخير عن شهر يولييه سنة ١٩٣٥ الذى اعتمده الخواجا منصور بل اقتصر الأمر على ذكر الديون الصغيرة ومؤشر على بعضها بعبارة بخلاف الـ ٦٠ جنيها وبعض هذه الكشفوف مؤشر عليها بالاعتماد - ويؤخذ من هذا أن المستأنف درج على تحرير الكشفوف بالطريقة التى قدم بها الكشف الاول عن شهر يولييه سنة ١٩٣٥ للخواجا منصور ولم يعترض عليه أحد طوال المدة من اكتوبر سنة ١٩٣٤ لغاية آخر سنة ١٩٣٥ بالأقل وهذه الكشفوف معتمدة من مدير المحل سواء أكان الخواجا الكسان أم شقيقه الخواجا منصور عندما يحل محله أثناء تغيبه مرة فى فصل الشتاء ومرة فى فصل الصيف وهذا الاعتماد مفهوم بداهة سواء من إشارة الاعتماد التى على بعض الكشفوف أو من الغرض الذى لم يذكر الخواجا منصور ما ينفيه من أنه لأجل أن تصرف المرتبات لابد من اعتمادها من المدير صحيح أن إشارة الاعتماد هذه ليس موقعا عليها من أحد الشريكين ولكن الكشفوف لا بد أن تعرض على المدير قبل الصرف ويطلع عليها فلم يكن اذن من قصد المستأنف إخفاء أمر دين كامل أفندى صليب وهذا الدين قد يرجع الشطر الأكبر منه إلى أواخر سنة ١٩٢٨ أى إلى وقت كانت فيه العلاقات طيبة بين الشقيقين فلم يكن يعين أحدهما على الآخر على أنه لا يخفى كيف أن المستأنف يحاول مخالفة أمر رئيسه (الخواجا الكسان) فى هذا إذ أن المفروض فى

رئيسه وإدخال الغش على الشريك الثاني قائما على غير أساس

« وحيث ان المستأنف ينسب فصله إلى مسألة الخلاف بينه وبين الخواجا منصور على عمل الميزانية في منتصف شهر يناير سنة ١٩٣٦ ويستدل على ذلك أولا بالإشارة البرقية التي وردت له من الخواجا الكسان أثناء وجوده في مشناه بأسوان ردا على إشارته هو (حافضة ٣ دوسيه ابتدائي المقدمة لجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٦) وثانيا بأنه أبقى في العمل إلى فبراير سنة ١٩٣٦ مع أن الخواجا منصور يزعم أن سبب فصله يرجع إلى اكتشاف خيائته في يولييه سنة ١٩٣٥

« وحيث ان الخواجا منصور يرد على ذلك بأن المستأنف لم يقدم صورة الإشارة التي أرسلها للخواجا الكسان بأسوان حتى يمكن أن يفهم منها الرد - - وأنه أبقى المستأنف موقوفا دون عمل حتى يفحص حساباته وأعماله

« وحيث ان عدم تقديم صورة الإشارة البرقية التي أرسلها المستأنف إلى الخواجا الكسان لا يقلل كثيرا من مفهوم إشارة الرد فهي تدل على أن هناك وجهتي نظر مختلفتين بين الشريكين في كيفية تحرير الميزانية مما يعزز بعض الشيء أقوال المستأنف

« وحيث ان المستأنف يؤكد أنه بقي يعمل وله أثر مادي في الأعمال الحسابية بالشركة من يولييه سنة ١٩٣٥ لحين فصله ولم يتعرض الخواجا منصور إلى إنكار وجود هذا الأثر المادي في الأعمال الحسابية في تلك المدة إنكارا صريحا على أن بقاء المستأنف مدة حوالي ستة شهور يقبض عنها مرتبا دون عمل أمر فيه كثيرا من الغرابة خصوصا وأن الخواجا منصور كان غاضبا عليه كل تلك المدة وليس من المستساغ أن يستغرق

رقم ٨ دوسيه الاستئناف (من أن مدة هذه الأمانة كانت حوالي ستة شهور كل سنة أو كانت المدة أقل من ذلك فان الخواجا منصور كان كل سنة يمضي بضعة شهور في الاسكندرية ويشرف على أعمال المحل ويطلع على حساباته وكشوف المرتبات الشهرية إلى غير ذلك من الأعمال وهو فوق ذلك كان يوقع على الميزانية مع شقيقه وهي تشمل بالطبع الذمم والديون التي للشركة قبل الغير (راجع الميزانية لغاية آخريونيه سنة ١٩٣٦ حافضة الخواجا منصور رقم ٦ دوسيه استئناف) فليس من المستساغ عقلا أن لا يطلع الخواجا منصور على ديون كامل افندى صليب كما أنه بعيد أن لا يخبر الخواجا الكسان شقيقه عن هذه الديون خصوصا وأن العلاقات بينهما كانت طيبة وقت نشوء بعض هذه الديون أما بعد الشقاق الذي حصل بين الأخوين فان هذا الشقاق بذاته بما يجعل الخواجا منصور حريصا في عمله مدققا في فحص أعمال شقيقه وأقل ما يعمل هو أنه يطلع على الدفاتر ليرى إن كانت أعمال شريكه سائرة بنظام في صدد مصالح الشركة أم هي ضارة بها وليس يعقل أن لا يكتشف دين كامل افندى صليب إلا في يولييه سنة ١٩٣٥ فقط على أن هذا الشقاق أخذ مظهرا ماديا برفع الدعوى رقم ٤٤٤ مدني كلي مصر سنة ١٩٣٢ التي طلب فيها الخواجا منصور الحكم بإبطال الوقف الذي أنشأه شريكه ومركز الشركة في الاسكندرية يشمل عددا كبيرا من الموظفين كما يدل عليه كشف المرتبات فلا يعدم الخواجا منصور أن يخبره أحد الموظفين بديون كامل افندى صليب ولو سرا كما هي العادة في مثل هذه الأحوال

« وحيث انه لذلك جميعه يكون الاستناد على أن السبب في فصل المستأنف هو مخالفة أوامر

٨ مارس سنة ١٩٣٩ الموافق ١٧ محرم سنة ١٣٥٨
(استئناف حنا افدى يوسف عطا وحضر عنه الأستاذ
زكى عربى ضد الخواجا الكسان قلاده انطون وآخر وحضر
عن الاول الاستاذ فيليب ناصيف وعن الثانى الاستاذ مصطفى
مرعى رقم ٨١٣ سنة ٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب
الغزة منصور اسماعيل بك واحد صفوت بك واحد تلى
علوية بك مستشارين)

١٢٥

٣٦ فبراير سنة ١٩٣٩

١ - وكيل . حساب . وجوب تقديمه للركل . وجوب
ان يكون الحساب تفصيلا معززا بالمستندات
٢ - مخالصة . وجوب ان تكون صريحة . شاملة للحساب
ونتيجه

المبادئ القانونية

١ - على الوكيل تقديم حساب إدارة
عمله وحساب المبالغ التى قبضها على ذمة
موكله .
٢ - ان ملزومية الوكيل بتقديم حساب
عن وكالته هى من مستلزمات وجوه
عقد التوكيل .
٣ - ان الوكيل عن زوجته إذا توفى
قبل أن يقدم حسابا لها التزم ورثته بتقديم
الحساب .

٤ - ان انتهاء الوكالة لا ينهى التزام
الوكيل حتى يقدم حسابا

٥ - يجب أن يقدم حساب صحيح
يفحص ويناقش ويوافق عليه

٦ - ان المخالصة المجملة المبهمة لا تمنع
الحساب .

٧ - ان مصادقة المستحقين على حساب
وزارة الأوقاف بدون اطلاعهم على دفاتر

فحص حسابات وأعمال المستأنف طوال تلك
المدة

« وحيث انه لذلك ترجح المحكمة أن سبب
الفصل هو ما ذكره المستأنف وترى أن رضا
الشريك الآخر عن المستأنف ورققه به الأمرين
الظاهرين بوضوح من تصرفات الخواجا الكسان
في الدعوى الابتدائية ومما يتجلى في مذكرته
المقدمة لهذه المحكمة — هذان الأمران قد ضاعفا
غضب الخواجا منصور عليه في وقت استحکم
فيه الخلاف بين الشقيقين حتى أدى إلى فسخ
عقد الشركة القديمة وإنشاء شركة جديدة يمتلك
الخواجا منصور الجزء الأكبر من رأس مالها
— فصمم على إخراجها — على أن المحكمة
ليست في حاجة إلى تقصى سبب الفصل ما دام
أن السبب الذى يرتكن عليه الخواجا منصور
لم تقم الدلائل على صحته

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة إلغاء الحكم
المستأنف وإلزام الشركة بأن تدفع تعويضا تقدره
بمبلغ ١٨٠ مائة وثمانين جنبا كما ترى إلزام
الشركة بالمصاريف لما ثبت لها من أن المستأنف
قد أخرج في وقت غير لائق أى أن أساس الدعوى
وهو خطأ الشركة صحيح يقتضى إلزام الشركة
بكافة المصاريف

فقرته الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام
المستأنف عليه الأول بصفته مديرا لشركة
« ميدلند مهندسين - أنجال قلاده انطون » بأن
يدفع للمستأنف مبلغ ١٨٠ مائة وثمانين جنبا
مصريا مع جميع المصاريف عن الدرجتين ومبلغ
ألف قرش أتعاب محاماة عن الاستئناف .

صدر هذا الحكم علنا بجلسة يوم الأربعاء

الوقف وعلى مستنداته وبدون فحصها لا يسقط حقهم في طلب تعيين خبير لفحص دفاتر الوقف ومستنداته ليتبينوا صحة الحساب أو خلله .

٨ - لكي تكون المخالصة مانعة من تقديم الحساب يجب أن يثبت فيها أنه روجع وفحص وأنه وجد صحيحاً وأن المستندات التي بنى عليها تدونت بالأرقام الواردة بالمخالصة هذه الأرقام التي تحدد علاقة كل طرف بالآخر وأن الباقي في ذمة أحدهما للآخر كان نتيجة موازنة الأيراد بالمنصرف .

المحكّم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

ومن حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني .

وحيث ان حكم محكمة أول درجة في محله لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة إلا أنها ترى أن عدم وجود نص في التشريع عندنا كنص المادة ٥٤١ مرافعات فرنسي يبرر من باب أولى التفسير الذي أجمع عليه الشراح والمحاكم في فرنسا لهذه المادة إذ يترك ذلك للقاضي حرية أوسع - وهذا التفسير يتفق وروح المادة ٥٢٥ مدني عندنا التي جاء فيها أنه على الوكيل تقديم حساب إدارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله ومثلها المادة ٩٩٣ مدني فرنسي أي أن الأصل هو تقديم حساب

وقد قالت محكمة استئناف مصر في حكم لها أن ملزومية الوكيل بتقديم حساب عن وكالته هي من مستلزمات وجود عقد التوكيل - المحاماة ١٠ رقم ١٦ ص ٩٢ - كما قررت أن الوكيل عن زوجته إذا توفي قبل أن يقدم حساباً لها التزم ورثته بتقديم الحساب - مرجع القضاء ملحق الجزئين الأول والثاني رقم ٦٦٦٥ وقررت محكمة الاستئناف المختلطة أن انتهاء الوكالة لا ينهي التزام الوكيل حتى يقدم حساباً - المحاماة ١٠ رقم ٤٣ ص ١٠٧ - وفضلاً عن ذلك فإنه رغم كون المادة ٥٤١ مرافعات فرنسي قد منعت صراحة إعادة النظر في الحساب إلا عند الخطأ أو السهو أو التزوير أو التكرار إلا أن الإجماع قد انعقد عندهم على أنه يجب أن يقدم حساب صحيح يفحص ويناقش ويوافق عليه إلى آخر ما جاء في الحكم الابتدائي وقد قررت محكمة الاستئناف الأهلية أيضاً (فيما عدا الحكم الذي أشارت إليه محكمة أول درجة وما يخصه ان المخالصة المجعلة المهمة لا تمنع الحساب) ان مصادقة المستحقين على حساب وزارة الأوقاف بدون اطلاعهم على دفاتر الوقف وعلى مستنداته وبدون فحصها لا يسقط حقهم في طلب تعيين خبير لفحص دفاتر الوقف ومستنداته ليتبينوا صحة الحساب أو خلله (مرجع القضاء المشار إليه رقم ٦٦٥٧) وأنه لكي تكون المخالصة مانعة من تقديم الحساب يجب أن يثبت فيها أنه روجع وفحص وأنه وجد صحيحاً وأن المستندات التي بنى عليها تدونت بالأرقام الواردة بالمخالصة هذه الأرقام التي تحدد علاقة كل طرف بالآخر وأن

الباقى فى ذمة أحدهما للآخر كان نتيجة موازنة الأيراد بالمنصرف (المحاماة ١٤ رقم ٢٨٢ ص ٥٥٠ - وفى مسألتنا هذه لا شئ من ذلك مطلقا وأكثر ما يمكن أن يقال هو أن هناك مخالصة ضمنية - أما عن أوجه الاستئناف فانها تلخص كما جاء فى مذكرة المستأنفة ص ١٦ فيما يأتى :

(١) أن المادة ٥٤١ مرافعات فرنسى لم ينقلها المشرع المصرى (٢) أن حذفها مقصود بالذات (٣) أنه لا فائدة من نقلها لأن المنع المنصوص عليه فيها لا معنى له سوى الاعتراض على مالهود المكتاتية من قوة فعلية (٤) أنه لو أمكن تطبيقها فى القانون المصرى لما صح ذلك إلا فيما أشارت إليه - وهذه الأوجه الأربعة مردود عليها بما تقدم وبالحكم الابتدائى (٥) أنه من المنع على الخصم أن يقدم قائمة يبين فيها الأبواب التى يريد تصحيحها ويبين أسباب التصحيح ويبين أن هذه الأسباب كلها أو جزءا منها ما نصت عليه المادة ٥٤١ مرافعات فرنسى (٦) أنه إذا لم يبين ذلك كان الطلب غير مقبول - ولكن أتى للمستأنف عليهم أن يقدموا قائمة يبينون فيها الأبواب التى يرغبون تصحيحها وأسباب هذا التصحيح إلى الخ إذا كان لم يقدم لهم كشف بالحساب حتى الآن أو مستند من مستندات الصرف هذا فضلا عن أن موضوع هذه الدعوى خارج عن نطاق التصحيح المقصود بالمادة ٥٤١ مرافعات فرنسى كما هو ظاهر مما تقدم ولما جاء فى الحكم الابتدائى ايضا ثم مسكت المستأنفة بعد ذلك بأن المادة ٥٢٥ مدنى وإن كانت تقضى على الوكيل بأن يقدم حسابا إلا أنه من جهة لم ترسم طريقا معينة لتقديم هذا الحساب ومن جهة أخرى تقديم الحساب ليس

من أركان التوكيل ومعنى هذا أن للموكل الذى هو صاحب الحق إعفاء الوكيل من تقديم الحساب والارتكان إلى ذمته وهذا الإعفاء كما يكون صريحا يكون ضمنيا ثم قالت والنايت أن المرحومة مورثة المستأنف عليهم عرض عليها الحساب فقبلت أن تتحمل فى مصاريف الدعوى ثلاثة آلاف جنيه والتزمت بدفع هذا المبلغ - وكل هذا مردود عليه بما تقدم كذلك

وحيث انه عما جاء فى آخر الحيشة التى قبل الأخيرة من حيثيات الحكم الابتدائى من أن المدعية أى مورثة المستأنف عليهم قد قدمت مستندات تدل على أنها قامت فعلا بدفع مبالغ كثيرة لذمة رسو وغيرها . فانه فضلا عن أنه لا أهمية لعدم صحة ذلك بعد الذى تقدم فان من ضمن ما قدمته إيصالا مؤرخا ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ من (مكتب كامل البندارى) بمبلغ مائة جنيه من الاتعاب المحكوم بها ضدها وضد أختها المستأنفة ولم تتكلم المستأنفة عن هذا الإيصال فى مذكرتها التكميلية كما تكلمت عن غيره .

وحيث ان خلاصة ما تقدم هى أن المادة ٥٢٥ من القانون المدنى تحتم على الوكيل أن يقدم حسابا للموكل مشفوعا بالمستندات ولا يعفيه من ذلك ورقة يوقع عليها الموكل يذكر فيها أن عليه فى مصاريف العمل الذى قام به الوكيل مبلغ ثلاثة آلاف جنيه دون أن يقدم له حساب يراجعه ويفحصه ولا مستندات يراجعها ويفحصها وذلك لأن الغرض من وجوب تقديم الحساب هو أن يتأكد الموكل مما قام به الوكيل وما صرفه ولا يتيسر له ذلك إلا بعد الاطلاع على مفردات الحساب ووجوه الصرف والأرقام والمستندات ومراجعتها وفحصها

الدفع أن تبين وقائع واجراءات هذه الدعوى حتى يكون البحث جليا واضحا .

« وحيث ان المستأنف كان قد رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بصحة التعاقد على عقد البديل العرفي المحرر بينه وبين المستأنف عليه في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ والترخيص له بتسجيل الحكم لنقل الملكية. وقد طعن المستأنف عليه بالتزوير في العقد المذكور . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٧ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول دعوى التزوير وبرفضها . فاستأنف المستأنف عليه الحكم ومحكمة الاستئناف قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٨ بالغاء الحكم الابتدائي وبرد وبطلان عقد البديل وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٣٨ طعن المستأنف بطريق النقض والابرار في حكم محكمة الاستئناف وفي ٢١ من ابريل سنة ١٩٣٨ عجل المستأنف عليه الدعوى الأصلية الموقوفة بسبب الطعن بالتزوير وطلب الحكم برفض دعوى المستأنف . وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٣٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض دعوى المستأنف وقد بنت حكمها على سبب واحد وهو القضاء نهائيا من محكمة الاستئناف برد وبطلان عقد البديل المطلوب الحكم بصحة التعاقد عليه وفي ٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ استأنف المستأنف الحكم الابتدائي طالبا الغاء والحكم بصحة التعاقد على عقد البديل وفي ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ كلف المستأنف عليه المستأنف بقيد استئنافه في ظرف ثمانية أيام ولكن المستأنف لم يقيد الا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ . وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٣٩ قضت محكمة النقض والابرار بنقض حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٨ وعدم قبول دعوى التزوير المرفوعة

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف السيدة زهرة هانم السيد أبو علي وحضر عنها الأستاذ محمود فهمي جنديه بك ضد ورتة المرحومة السيدة فاطمة هانم السيد أبو علي وحضر عنهم الأستاذ مصطفى مرعي رقم ٧٥٣ سنة ٤٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وطار محمد بك واحمد نشأت بك مستشارين)

١٢١

٣٠ مارس سنة ١٩٣٩

حكم استئنافي . نقضه . أثر نقض الحكم .

المبادئ القانونية

١ — ان المادة ٣١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار تقول « يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها »

٢ — اذا كان الحكم المستأنف قد بني على حكم محكمة الاستئناف المنقوض فيصبح والحالة هذه حكما باطلا وتبطل معه جميع الأعمال (actes) المترتبة عليه ومنها اعلان الحكم وانذار قيد الاستئناف أيضا المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لقيدته بعد فوات الثمانية الأيام التي حددت له في الانذار المعلن اليه بناء على طلب المستأنف في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ واستند الى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المحكمة ترى قبل البحث في هذا

من المستأنف عليه لسبق الفصل فيها نهائياً من المحكمة الجنائية .

« وحيث ان مدار البحث بعد صدور حكم محكمة النقض هو تعرف الأثر الذي يترتب عليه .

« وحيث ان المادة ٢١ من قانون انشاء محكمة

النقض والابرار تقول « يترتب على نقض الحكم

الغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم

المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها ، والنص

الفرنسي لهذه المادة يقول :

” La cassation d “ un jugement ou arrêt emporte annulation de tous jugements , arrêts ou actes postérieurs, auxquels la decision cassée a pu servir de base,»

« وحيث ان الحكم المستأنف قد بني على حكم

محكمة الاستئناف المنقوض فيصبح والحالة هذه

حكماً باطلاً وتبطل معه جميع الأعمال „actes,»

المرتبة عليه ومنها اعلان الحكم وانذار قيد

الاستئناف أيضاً .

« وحيث انه متى كان الحكم الابتدائي باطلاً

والأعمال القضائية المترتبة عليه باطلة فيكون

الدفع المقدم من المستأنف عليه غير مستند إلى

سبب قانوني .

« وحيث انه لا يمكن التوفيق قانوناً بين بطلان

الحكم الابتدائي والأعمال القضائية المترتبة عليه

وبين عدم قبول الاستئناف وصيرورة الحكم

الابتدائي نهائياً .

« وحيث ان المحكمة لا تقيم وزناً لما ذكره

المستأنف في مذكرته من أن حكم محكمة النقض

لم يتعرض إلا لدعوى التزوير فقط ولم يمس

الدعوى وعلى ذلك فلا يكون له تأثير على الحكم

المستأنف - وذلك لأن الحكم المستأنف لم يبن

الا على حكم محكمة الاستئناف المنقوض وحده

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فانه متى كان

الحكم الابتدائي المبني على الحكم المنقوض قد

أصبح كأن لم يكن فانه يتعين والحالة هذه اعادة

القضية الى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد

على أساس آخر غير الحكم المنقوض بما أنها لم

تعرض لوجوه الدفع الأخرى التي يثيرها الخصوم

في مذكراتهم ولا علاقة لها بالتزوير في ذاته .

(استئناف احمد افندي احمد بدوي وحضر عنه الاستاذ

انور رومان ضد الشيخ محمد بنحيت زايد وحضر معه

الاستاذان محروس مرجان ومحمد ابر السعد رقم ٣٨ سنة

٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد

بك ومحمد زكي على بك وعبد اللطيف محمود بك مستشارين)

١٢٢

٢٥ إبريل سنة ١٩٣٩

١ - دعوى استحقاق فرعية . ميعاد استئنافها . شرائطها

٢ - استئناف . عدم قيده في الميعاد ، رفع استئناف

آخر بعد الميعاد . عدم اعتباره صحيحاً

المبادئ القانونية

١ - دعوى الاستحقاق الفرعية يكون

ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر فيها

عشرة أيام من تاريخ اعلانه طبقاً للمادة

٦٠٠ مرافعات

٢ - دعوى الاستحقاق الفرعية هي التي

تقام في اثناء اجراءات دعوى نزاع الملكية

ويجب ايداع الامانة فيها طبقاً للمادة ٥٩٧

مرافعات ويجب أن توقف اجراءات البيع

بناء على رفعها إلى أن يحكم فيها

٣ - يجوز تصحيح أي ورقة قضائية اشتملت

على سبب من أسباب البطلان بواسطة ورقة

أخرى صحيحة الا أنه يتحتم اجراء هذا العمل

في المواعيد التي يتطلب القانون حصول ذلك

فيها . أما بعد مضي المواعيد المقررة قانوناً

فان الاجراء الجديد لا فائدة منه ولا يصح عملا وقع باطلا اذ أن القول بخلاف ذلك يجعل اشتراط القانون أجراء عمل معين في ميعاد محدد والنص على البطلان عند عدم استيفاء ما أمر به عديم الأثر ولا قيمة له

٤ — اذا رفع استئناف المقصود منه تصحيح استئناف أول لم يستكمل شرائطه التامونية وكان الاستئناف الثاني قد رفع بعد مضي المادة الواجب رفعه فيها يكون الاستئناف الأول لم يزل قابلا للطعن عليه وهو لاغ ولا قيمة له طبقا للمادة ٣٦٣ مرافعات . وإذا كانت الاستعاضة عن الاستئناف الأول بالاستئناف الثاني راجعة إلى عيب في قيد الأول منهما فإنه من المقرر أن البطلان المترتب على عدم قيد الاستئناف في الجدول العمومي قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة طبقا للمادة ٣٦٣ مرافعات هو بطلان مطلق يستوجب اعتبار ذلك الاستئناف كأنه لم يكن وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عند عدم إجراء القيد لأنه متعلق بالنظام العام فينبى على عدم القيد بالصفة المتقدمة اعتبار الاستئناف الأول لا وجود له فلا يترتب عليه بناء على ذلك أية نتيجة قانونية حتى يعتبر الاستئناف الثاني متمما له

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« من حيث ان الحاضر عن المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين دفع بعدم قبول الاستئناف

شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى باعتبار أن الدعوى هى دعوى استحقاق فرعية فيكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر فيها عشرة ايام من تاريخ اعلانه طبقا للمادة ٦٠٠ مرافعات وأن هذا الحكم اعلن فعلا الى المستأنفين بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٨ ولكنهم لم يرفعوا الاستئناف الحالى إلا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣٨ أى بعد مضي العشرة ايام المشار اليها

« وحيث ان هذا الدفع فى محله لأنه قد تبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الحالية هى دعوى استحقاق فرعية اذ أقامها المستأنفون فى اثناء اجراءات دعوى نزاع الملكية واودعوا الامانة طبقا للمادة ٥٩٧ مرافعات وانبنى على رفعها ايقاف اجراءات البيع إلى أن يحكم فيها وقد صدر الحكم المستأنف فعلا برفضها بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ واعلنه المستأنف عليهم المذكورون للمستأنفين فى ٦ يناير سنة ١٩٣٨ فلم يرفعوا الاستئناف الا بتاريخ ٢٦ فبراير و ٢ مارس سنة ١٩٣٨ أى بعد مضي العشرة ايام الواجب رفع الاستئناف فيها طبقا للمادة ٦٠٠ مرافعات

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفين مع تسليمه بما تقدم دافع بان المستأنفين سبق أن رفعوا استئنافا عن الحكم اعلنوه فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أى قبل اعلان الحكم المستأنف لهم ولتلافى عيب طرأ عليه عند القيد تركوه معلقا واستعاضوا عنه بالاستئناف الحالى وطلب امتداد أجل الحكم او فتح باب المرافعة ليتمكن من تقديم الاعلان المذكور لاثبات حصول هذا الأمر لأنه يستفيد على زعمه من الاستئناف الأول كسبب مانع من من قبول الدفع وانه لم يقيد لأنه يعتبر استئنافا

صحيحاً تقدم في الميعاد القانوني وأن الاستئناف
الحالي جاء متمماً له

و حيث أن هذا الدفاع لافائدة منه أولاً
لأنه إذا كانت الاستعاضة بالاستئناف الحالي
نتيجة عيب شكلي في صحيفة الاستئناف الأولى
لعدم استيفائها الشروط القانونية فانه وإن كان
من الجائز تصحيح أى ورقة قضائية اشتملت
على سبب من أسباب البطلان بواسطة ورقة
أخرى صحيحة إلا أنه يتحتم اجراء هذا العمل في
المواعيد التي يتطلب القانون حصول ذلك فيها .
أما بعدمضى المواعيد المقررة قانوناً فإن الاجراء
الجديد لا فائدة منه ولا يصحح عملاً وقع باطلاً
إذ أن القول بخلاف ذلك يجعل اشتراط القانون
اجراء عمل معين في ميعاد محدد والنص على البطلان
عند عدم استيفاء ما امر به عديم الأثر ولا قيمة
له — والواقع في هذه الدعوى أن الاستئناف
الحالي المقصود منه تصحيح الاستئناف الأول
الذي لم يستكمل شرائطه القانونية قد حصل في
سبق البيان بعد مضي العشرة أيام الواجب رفعه
فيها ولذا يكون الاستئناف الأول لم يزل قابلاً
للطعن عليه فهو لاغ ولا قيمة له طبقاً للمادة

٣٦٣ : مرافعات — وثانياً — أما إذا كانت الاستعاضة
عن الاستئناف الأول بالاستئناف الثاني راجعة
إلى عيب في قيد الأول منهما فانه من المقرر أن
البطلان المترتب على عدم قيد الاستئناف في
الجدول العمومي قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة
طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات هو بطلان مطلق
يستوجب اعتبار ذلك الاستئناف كأنه لم يكن
وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عند عدم
اجراء القيد لأنه متعلق بالنظام العام فينبى على
عدم القيد بالصفة المتقدمة اعتبار الاستئناف
الأول لا وجود له فلا يترتب عليه بناء على
ذلك أية نتيجة قانونية وإذن فلا يصح اعتبار
الاستئناف الحالي متمماً له

و حيث انه لما تقدم جميعه يتعين قبول
الدفع والقضاء به

(استئناف أبو زيد أفندى إبراهيم وآخرين وحضر
عنهم الأستاذ محمد صادق العوايى بك ضد محمد أفندى عنتر
حيدر بصفته وآخرين وحضر عنهم الأستاذ زكى فليمون
رقم ٥١٢ سنة ٥٥ ق ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب
الغزة حسن زكى محمد بك ومصطفى الشوربجي بك وسليم زكى
بك مستشارين)

محكمة الاستئناف في بيروت

نوفمبر سنة ١٨٨٣ ما يأتي :

- ١ — إن الاكراه البدني يكون لتحصيل
الغرامات والمصاريف وما يجب رده
- ب — ان الحبس لا يعفى المحكوم عليه
من الغرامة والمصاريف وما يجب رده
- ج — انه مع التنفيذ بالاكراه البدني
بحبس المحكوم عليه المدة المبينة في المادة ٤٩
فانه من الجائز التنفيذ في ممتلكاته متى كان
موسراً لتحصيل الغرامة والمصاريف
وما يجب رده

١٢٣

١١ يونيه سنة ١٩٣٩

- ١ — تنفيذ الاكراه بدني لتحصيل الغرامات والمصاريف .
جوازه مع جواز التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه متى كان
موسراً . طبقاً لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣
- ٢ — قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ فرق
بين المصاريف : والغرامة . التنفيذ بالاكراه البدني في
الغرامة مانع من الرجوع على ممتلكات المحكوم عليه
- ٣ — نقص تشريع سنة ١٩٠٤ في وقتنا هذا
المبادئ القانونية :

- ١ — يستنتج من نص المادتين ٥١ و ٤٩
من قانون العقوبات القديم الصادر في

عاجز عن الدفع نقداً	وهذا هو أصل التشريع
٤ - إن بقاء هذه النصوص من سنة ١٩٠٤ إلى الآن مع صدور قانون المخدرات الذي جعل للقاضي حق ابلاغ الغرامة الى ٢٠٠ جنيه نقص في التشريع يستحق لفت النظر اليه .	٢ - ان المطلع على تعليقات نظارة الحفانية على المادتين ٢٦٧ و ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٠٤ وعلى الباب الثامن منها الخاص بالمصاريف يجد ان الروح الذي أملى هذه النصوص الجديدة يرمى إلى جعل العقوبات المالية المحكوم بها للحكومة على نوعين خلافاً للتشريع السابق . أحدهما المصاريف وما يجب رده و ثانيهما الغرامة أما النوع الأول فان ذمة المحكوم عليه لا تبرأ منه ولو مع الاكراه البدني وأما النوع الثاني فتبرأ ذمة المحكوم عليه به باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاث أيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها وفي الحدود المبينة في المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات
المحكمة	٣ - إن وضع الشارع لحد أدنى وحد
بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا	أعلى للحبس في المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات لم يكن القصد منه أن النيابة إذا نفذت بطريق الاكراه البدني بجزء من الغرامة يتعادل مع أقصى مدة للحبس يجوز لها التنفيذ بالباقي على الممتلكات لأن هذا يتنافى مع نص القانون الصريح في أن التنفيذ بالاكراه البدني يبرئ الذمة من الغرامة ومع ما تقرر من أن الغرامات لا يصح أن تكون مورد دخل للخزانة وإنما جعل الشارع الحد الأقصى ثلاثة أشهر لأنه هو الحد الذي رآه كافياً لحث المحكوم عليه على دفع الغرامة بحيث انه إذا وصله كان ذلك دليلاً على انه
من حيث ان الاستئناف قد رفع وتقيدي الميعاد المحدد قانونا عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً وجائز قانوناً	٥ - وحيث ان المادة ٥١ من القانون المذكور تنص على ما يأتي ولا تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف والرد بمجرد حبسه لتحصيل ذلك منه إذا كان قادراً على الدفع وقت الحبس أو صار موسراً بعده ،
وحيث انه للفصل في هذا النزاع يتعين الرجوع الى أصل تشريع الاكراه البدني في تنفيذ العقوبات في الأحكام المالية	٥ - وحيث انه يستنتج من نص المادتين المذكورتين ما يأتي : أولاً : ان الاكراه البدني

يكون لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده (ثانياً) ان الحبس لا يعنى المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف وما يجب رده (ثالثاً) أنه مع التنفيذ بالا كراه البدني بحبس المحكوم عليه المدة المبينة في المادة ٤٩ فانه من الجائز التنفيذ في ممتلكاته متى كان موسراً لتحصيل الغرامة والمصاريف وما يجب رده وهذا هو أصل التشريع .

وحيث ان المطلع على تعليقات نظارة الحفانية على المادتين ٢٦٧ و ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ وعلى الباب الثامن منها الخاص بالمصاريف يجد ان الروح الذي أملى هذه النصوص الجديدة يرى الى جعل العقوبات المالية المحكوم بها للحكومة على نوعين — خلافاً للتشريع السابق — أحدهما المصاريف وما يجب رده - وثانيهما - الغرامة - أما النوع الأول فنص في المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات على أن ذمة المحكوم عليه لا تبرأ منه ولو مع الاكراه البدني وأما النوع الثاني فتبرأ ذمة المحكوم عليه باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها وفي الحدود المبينة في المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات - وحيث في ذلك كما يستفاد من التعليقات المذكورة هي أن المصاريف تسكبها الخزانة العامة - ومن المبادئ المقررة أن من يحكم عليه في دعوى يلزم بمصاريفها أما المبالغ المحكوم بردها فهي مبالغ مأخوذة من أموال الدولة بغير حق فيجب ردها . لذلك جعل الشارع لهذا النوع حكماً خاصاً هو أن التنفيذ بالا كراه البدني لا يعنى المحكوم عليه منها . أما الغرامة فلم

تكن مقابل شيء أخذ من الخزانة العامة ولا يصح أن تكون مورد دخل لها وإنما هي على حد تعبير التعليقات - عقوبة لو نفذت بالا كراه البدني حلت محل الحبس فعلاً . أما باقي العقوبات المالية الأخرى فالتنفيذ بالا كراه فيها - على حد تعبير التعليقات أيضاً - لا يزال معتبراً واسطة للحصول على الدفع ليس إلا

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون التنفيذ بالا كراه البدني لغرامة وبالحساب المتبين في المادة ٢٧٠ وفي الحدود المبينة في المادة ٢٦٧ مبرىء لذمة المحكوم عليه من هذه الغرامة بالغة ما بلغت

وحيث ان وضع الشارع لحد أدنى وحد أعلى لمدة الحبس في المادة ٢٦٧ لم يكن القصد منه أن النيابة إذا نفذته بطريق الاكراه البدني بجزء من الغرامة يتعادل مع أقصى مدة للحبس يجوز لها التنفيذ بالباقي على الممتلكات لأن هذا يتنافى مع نص القانون الصريح في أن التنفيذ بالا كراه البدني يبرىء الذمة من الغرامة ومع ما تقرر من أن الغرامات لا يصح أن تكون مورد دخل للخزانة وإنما جعل الشارع الحد الأقصى ثلاثة أشهر لأنه هو الحد الذي رآه كافياً لحث المحكوم عليه على دفع الغرامة بحيث أنه إذا وصله كان ذلك دليلاً على أنه عاجز عن الدفع نقداً ولأنه رأى أن من الظلم أن يحبس المحكوم عليه لغرامة أكثر من ثلاثة أشهر والغرامة في عرفه عقوبة أخف من الحبس . أنظر التعليقات على المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث انه لذلك لا يسع المحكمة إلا أن تحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نزع الملكية بباقي الغرامة المحكوم بها على المستأنف

بعد أن نفذت النيابة الحكم عليه بالا كراه البدن
و حيث انه مع تقرير هذه القواعد المستقاة
من نصوص القانون ومن التعليقات الرسمية عليه
تلاحظ المحكمة أن بقاء هذه النصوص من سنة
١٩٠٤ إلى الآن مع صدور قانون المخدرات الذي

جعل للقاضي حق ابلاغ الغرامة إلى اربعمائة
جنيه نقص في التشريع يستحق لفت النظر اليه
(استئناف الشيخ همام محمد موسى وحضر معه الاستاذان
حسين أبو زيد وعلى عثمان ضد حضرة صاحب المعالي وزير
العدل بصفته رقم ٤٤ سنة ١٤ ق رئاسة وعضوية حضرات
اصحاب العزة محمد شريف بك و ابراهيم احمد شلبي بك
ومحمد رشدي بك مستشارين)

قضاء المحاكم التجارية

١٢٤

محكمة مصر الابتدائية

١٣ مارس سنة ١٩٣٩

اختصاص . افلاس تاجر . المحكمة المختصة هي التي بها
موطنه التجاري أو المكان الرئيسي لأعماله التجارية في حالة
تعدد محاله التجارية . هذه القاعدة من النظام العام

المبادئ القانونية

١ — المحكمة المختصة للحكم بافلاس تاجر هي التي يتبعها محل موطنه التجاري أو
المكان الرئيسي لأعماله التجارية في حالة
تعدد محاله التجارية ويؤيد ذلك المادة ١٩٧
تجاري أهلي المقابلة للمادة ٢٠٢ تجاري
مختلط والمادة ٣٧ تجاري فرنسي وأحكام
المحاكم الفرنسية والمختلطة . وتبقى محكمة
محل تجارة المدين التاجر مختصة بافلاس
افلاسه ولو نقل تجارته الى محل آخر بعد
اعلانه بصحيفة دعوى الافلاس

٢ — لا يعد محل إقامة للتاجر مخزن
ليس به غير منقولات وبضائع زهيدة القيمة
ولم يتخذ منه محلاً للتجار بينما هو يقيم في
مكان آخر به المركز الرئيسي لأعماله

٣ — المحكمة التي بدائرتها محل تجارة
التاجر أقدر من غيرها على تفهم مركز

التاجر المراد اشهار افلاسه والحكم بافلاس
افلاس التاجر يتعدى أثره الى غير طرفي
الخصومة فلا يجوز لهما الاتفاق على أية
محكمة أخرى لأن للديانة بعد الحكم بافلاس
افلاس المدين حقوقاً في التفليسة التي لا يمكن
أن تسير اجراءاتها طبقاً للقانون التجاري
إلا بحضورهم وبرايتهم كما أن أموال المدين
المفلس لا بد من حصرها وجردها ولا يتيسر
ذلك إلا في الجهة التي يزاول فيها المدين
التاجر أعماله التجارية . وقد بلغ من استمساك
القضاء المختلط بهذه القاعدة أن حكم بأن
اشتراط المتعاقدين في صفقة لاختصاص
محكمة معينة بنظر الخلاف الذي ينشأ بينهما
عليها والوسائل التحفظية في شأنها لا يترتب
عليه نزع اختصاص المحكمة التي بدائرتها محل
التاجر حيث يزاول عمله التجاري

٤ — القاعدة المتقدمة لا تخرج على
القاعدة القانونية التي تجعل الاختصاص
المركزي لمحكمة موطن المدين كما انها
لا تعارض نص المادة ٣٤ فقرة سابعة من
قانون المرافعات التي جعلت الاختصاص
لمحكمة موطن المدين أو للمحكمة التي في

دائرتها تم العقد أو اشتراط تسليم البضاعة أو للمحكمة التي اتفق على دفع الثمن في دائرتها لأن تخيير المدعى بين إحدى هذه المحاكم الثلاث مقصور على حالة التنازع على عقد بعينه وأنه إنما أعطى في هذه الحال حق اختيار واحدة من ثلاث محاكم تسهيله وتحقيقاً للسرعة المنشودة في انجاز الأعمال التجارية وليس الحال كذلك عند طلب اشهار الافلاس وتصفية كل أموال المدين وتسوية ديونه جميعاً إذ يتعين الرجوع إلى محكمة موطن المراد اشهار افلاسه أى الموطن التجارى لهذا المدين دون موطنه العادى . وهذه القاعدة من النظام العام فلا تجوز مخالفتها ويجب على كل محكمة غير محكمة الموطن التجارى أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها فى أى حالة كانت عليها الدعوى .

المحكمه

« من حيث ان هذه المحكمة حكمت غايياً بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ باشهار افلاس محمد عبد الرحيم أبو عيسى والمرحوم محمد مصطفى كمالى بصفتها شركاء فعارض فى الحكم المذكور محمد عبد الرحيم أبو عيسى طالبا قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بعدم اختصاص محكمة مصر الكلية الأهلية بنظر الدعوى استناداً على انه يقيم فى طهطا فيجب أن ترفع الدعوى أمام محكمة سوهاج الكلية

« وحيث ان المعارض ضده يقرر ان الدفع بعدم اختصاص محكمة مصر بالحكم باشهار

الافلاس يجب رفضه لأنه مشروط فى السندات الأذنية أساس الدعوى اختصاص محكمة مصر الكلية فى حالة تأخير المدين عن سدادها . وحيث انه بالاطلاع على هذه السندات تحت الاذن تبين انه قد اشترط فيها أن يكون الدفع والتقاضى بمصر - ولذلك يتعين البحث فى قيمة هذا الشرط ومداه وهل يشمل دعوى الافلاس أم هو قاصر فقط على المطالبة العادية بأصل الدين

« وحيث انه بالرجوع الى أحكام القانون التجارى يتبين انه يترتب على اشهار افلاس التاجر اتخاذ بعض اجراءات ماسة بشخصه - كما انه يترتب على افلاسه حرمانه من بعض الحقوق المدنية ويضاف إلى ذلك أنه عند صدور الحكم بالافلاس يعين قاضى من قضاة المحكمة مأموراً للتفليسة يناط به تعجيل اشغالها وملاحظة أوراقها ودعوة الدائنين للاجتماع برئاسته ووضع الاختام على محال المفلس ومكاتب تجارته (مواد ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٤١ تجارى) وهذه الاجراءات وما شابهها يصعب القيام بها لقاض بعيد عن محل تجارة المفلس كما انه يتعين تقدير مركز الدين فى مجموعه وتنظيم اجراءات تشمل جميع ما فى ذمته Patrimoine كما يتعين بحث جميع الأعمال التى ازدادت أو أنقصت ذمته ولا يقيس ذلك إلا فى المحل الذى توجد فيه المواطن التجارية للمفلس حيث يوجد المكان الرئيسى لتجارته وحيث تتجمع فيه جملة واحدة جميع عناصر التقدير التى تجعل من السهل الحكم والتنفيذ ويؤيد هذا التفسير المادة ١٩٧ تجارى أهلى و ٢٠٢ تجارى مختلط والمقابلة للبادة ٤٣٧ تجارى فرنسي والتي تنص على أن الحكم باشهار

في المادة ٦٩٨ منه والقانون الألماني في المادة ٧١ منه والقانون النمساوي في المادة ٥٨ منه والقانون البحري في المادة ٧٢ منه والقانون البرازيلي الصادر عام ١٩٠٨ في المادة ٧ فقرة أولى منه بخلاف القانون الانجليزي الصادر عام ١٨٨٣ فيقرر في المادة ٩٥ منه أن المحكمة المختصة باشهار افلاس التاجر المتوقف عن وفاة ديونه هي المحكمة التي أقام فيها التاجر وباشر فيها أعماله التجارية في غضون الجزء الأكبر من الست شهور السابقة على تاريخ تقديم طلب إشهار افلاسه

ومن حيث انه قد جرى القضاء المختلطة على الأخذ بهذه القواعد فقررت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨ والوارد بمجموعة التشريع والقضاء المختلطة س ٢٠ ص ٥ به ما يأتي : —

La faillite d'un commerçant doit être demandée et poursuivie au lieu où il est domicilié et où il exerce son commerce : on ne saurait considérer comme constituant le domicile, un magasin ne contenant que des meubles et marchandises d'une valeur insignifiante et où il n'est tenu aucun lieu de commerce, alors que le failli habite en un autre lieu où il a le centre de ses affaires »

فالمحكمة التي يوجد في دائرة اختصاصها محل تجارة التاجر هي الأقدر من غيرها على تفهم مركز التاجر المراد إشهار افلاسه وسبب ذلك ظاهر لأن الحكم القاضي بإشهار افلاس التاجر يتعدى أثره لتغير طرفي الخصومة — فلا يجوز حينئذ للمتخاصمين الاتفاق على أية محكمة أخرى لأن لباقي الديانة بعد الحكم بإشهار افلاس المدين حقوقاً في التفليسة التي لا يمكن أن تسير اجراءاتها طبقاً للقانون التجاري إلا بحضورهم وبرأيهم كما أن أموال

الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً إلى قلم كتاب المحكمة الكائن محله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه — ويوجد في فرنسا دون مصر نفس المادة ٢ من قانون ٤ مارس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتصفية القضائية والتي لا نظير لها بالتشريع المصري إذ جاء في المادة المذكورة بصريح العبارة أن المحكمة المختصة بالتصفية القضائية للتاجر هي محكمة محل التاجر — فإذا كان للتاجر محل تجارية أو صناعية فالمحكمة المختصة بإشهار افلاسه هي المحكمة التي يوجد في دائرة اختصاصها محله الرئيسي (نقض فرنسي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ الوارد بسيرى عام ١٨٧٨ عدد ١ ص ١٨ و ٢٨ أبريل ١٨٨٠ الوارد بداللو عام ١٨٨٠ عدد ١ ص ٣٢٨ ونقض فرنسي ١٢ يونيو ١٨٨٧ الوارد بسيرى عام ١٨٨٧ عدد ١ ص ٣٧٦ والوارد أيضاً بجريدة الحفانية عام ١٨٧٨ عدد ١ ص ٩٢١ والبندكت الفرنسية عام ١٨٨٨ عدد ١ ص ٣٧٦ ونقض فرنسي ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤ الوارد بداللو عام ١٩٠٥ عدد ١ ص ١٥٨ وليون ثان ورينو جزء ٧ بند ٧٦ ص ٨٥) وتبقى محكمة محل تجارة المدين التاجر المختصة بإشهار افلاسه حتى ولو نقل تجارته إلى محل آخر بعد إعلانه بصحيفة دعوى الافلاس (محكمة دوييه ٧ فبراير عام ١٨٥٢ الوارد بسيرى عام ١٨٥٢ عدد ٢ ص ٣٢٩ و ١٨ فبراير ١٨٨٦ الوارد بداللو عام ١٨٨٧ عدد ٥ ص ٩٧) وهذا الحل هو ما ينص به أيضاً القانون البلجيكي الصادر في ٢٥ مارس عام ١٨٧٦ في المادتين ٣٩، ٤٩ منه والقانون الهولندي في المادة ٢ منه — والقانون التجاري الايطالي في المادة ٦٨٥ منه والقانون التجاري الروماني

المدين المفلس لابد من حصرها وجردها ولا يتيسر ذلك إلا في الجهة التي يزاول فيها المدين التاجر أعماله التجارية (حكم محكمة مصر الأهلية الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ والمتشور بمجلة المحاماة س ١٣ ص ٣١٧ وحكم محكمة مصر الأهلية الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ١٢١ سنة ١٩٣٩ كلى مصر والغير المنشور)

وقد بلغ من استمساك القضاء المختلط لهذه القاعدة ان قررت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩١٣ والوارد بمجموعة التشريع والقضاء المختلطة س ٢٥ ص ٥٤ ان اشتراط المتعاقدين في صفقة على اختصاص محكمة معينة بنظر الخلاف الذى ينشأ بينهما بصدد تعاقدتهما لا يترتب عليه نزاع اختصاص المحكمة التى يوجد بدائرتها محل التاجر من استمرارها وحدها مختصة بأشهار افلاس المشتري لأن مثل هذا الاتفاق يجب قصره على الحال التى أرادها المتعاقدان دون دعوى الافلاس التى وضعت لها قواعد خاصة يراد بها تحويل ما لدى التاجر الذى توقف عن وفاء ديونه من عقار ومنقول إلى أموال يتقاسمها الدائتون فى النهاية تحقيقاً لقاعدة المساواة بين الغرماء.

“ La stipulation dans un contrat de vente de moteurs, déferant à un tribunal différent les contestations naissant du contrat et les mesures conservatoires, n'a pas pour effet de soustraire l'action en déclaration de faillite, à la compétence du tribunal du domicile de l'acheteur où se trouve son exploitation commerciale ”

(ويراجع أيضاً كتاب الأستاذ الكبير المسيو البير فادل فى شرح القانون التجارى الفرنسى بند ٢١٤٦ ومحمد كمال أمين ملش فى القواعد العمومية فى الافلاس والبورصة ص ١٠ وكتاب المرحوم المسيو داريو بالاجى فى تعليقاته على الافلاس فى التشريع المختلط ص ١١)

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم ان المشرع التجارى عند ما قرر أن المحكمة المختصة بأشهار الافلاس هى محكمة موطن المدين المطلوب افلاسه لم يخرج على القاعدة القانونية وهى التى تجعل الاختصاص المركزى *ratione personae* لمحكمة موطن المدين ولا تعارض فى ذلك مع نص المادة ٣٤ فقرة ٧ مرافعات التى لم تعط الاختصاص فى المسائل التجارية لمحكمة موطن المدين وحدها بل جعلته لها أو للمحكمة التى تم فى دائرتها العقد وتسليم البضائع أو للمحكمة التى اتفق على دفع الثمن فى دائرتها لأن تخيير المدعى بين محكمة موطن مدينه والمحكمتين المذكورتين ظاهر فيه انه مقصور على حال التنازع على عقد بذاته وانه انما اعطى فى هذه الحال حق اختيار احدى المحاكم الثلاثة تسهيلاً له وتحقيقاً للسرعة المنشودة فى انجاز الأعمال التجارية أما عند ما يكون المطلوب تصفية جميع أموال المدين وتسوية جميع ديونه جملة فلا محل لاختيار المحكمة التى تم فيها التعاقد أو حصل فى دائرتها تسليم البضائع أو اتفق على اختصاصها عند المنازعة بل يتعين الرجوع إلى محكمة موطن المراد اشهار افلاسه ويراد بذلك الموطن التجارى للمدين دون موطنه العادى. فلو كان منزله يقع فى دائرة محكمة ومحله التجارى يقع فى دائرة محكمة أخرى فمحكمة الجهة التى يوجد فى دائرتها محله التجارى هى محكمة موطنه التى لها حق تقليده فهذه قواعد

١٢٥

محكمة مصر الابتدائية

دائرة الجنح المستأنفة

١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩

حكم مجلس عسكري . اشغال شاقة . الاعفاء من بعضها .
مراقبة البوليس . مخالفة شروط المراقبة . قانون رقم ٢٤
الخاص بملاحظة البوليس . عقاب

المبادئ القانونية

١ — يكون خاضعا للنظام مراقبة البوليس
من يعفى اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة
الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع
تحت مراقبة البوليس اثناء المدة الباقية من
عقوبته (المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤
سنة ١٩٢٣) ولأن نص المادة عام وجب
أن تشمل من افرج عنهم تحت شرط لوفائهم
بعض المدة المحكوم بها عليهم تنفيذا لأحكام
صادرة من المحاكم الأهلية أو العسكرية

٢ — لا يقبل لاعفاء المتهم من عقوبة
مخالفة شروط المراقبة في حكم عسكري الاستناد
الى ان عقوبة الاشغال الشاقة لا يجوز بمقتضى
المادة ١٤ من قانون العقوبات أن تنقص
عن ثلاث سنين لأن المحكمة العسكرية هيئة
معترف بها ولها قانون خاص وغير ملزمة
بتطبيق قانون العقوبات

٣ — لا محل للأخذ بما سارت عليه محكمة
المنصورة الكلية بحكمها المؤرخ في ٢٢ مارس
سنة ١٩٢٢ لأنه صادر قبل سنة ١٩٢٣ التي
عدل فيها القانون الخاص بملاحظة البوليس

— ٦ —

تعتبر من النظام العام ولا يجوز بأى حال من
الأحوال مخالفتها (راجع في ذلك الجزء الثالث
من الكتاب القيم في أصول القانون التجارى
للدكتور على الزينى ص ٥٨ وما بعدها)
ويجب على كل محكمة أخرى ان تحكم من
تلقاها نفسها بعدم اختصاصها فى أى حال كانت
عليها الدعوى (روان ١١ يولييه ١٨٧٤ الوارد
بسيرى عام ٧٥ ص ٢٣٦ ودوييه ١٢ يونيه
١٨٩٣ الوارد بمجلة التفاليس عام ١٨٩٤
ص ١١٩ وليون كان ورنو جزء ٧ بند ٨٠
هامش رقم ١ وتالير وبوسرو بند ١٧٣٧) وقد
ورد بداللو العمل جزء ٦ ص ١٤٨ بند ٩٥
بصد ذلك ما يأتى :

“ Cette attribution de compétence
ayant un caractère d'ordre public, le
tribunal indûment saisi peut se
déclarer d'office incompétent, et
l'exception d' incompétence peut -
être soulevée en tout état de cause, ”
ومن حيث انه يؤخذ من جميع ما تقدم انه
ولو اتفق ان يكون الوفاء او التقاضى فى جهة
خلاف الجهة التى يوجد فيها الموطن التجارى
للدين التاجر فلا أثر لذلك فى دعوى الافلاس
إذ يجب أن يكون الحكم المشر لافلاس التاجر
صادرا من المحكمة التى بدائرتها محل domicile
التاجر المراد اشهار افلاسه أو من المحكمة الواقع
فى دائرة اختصاصها المكان الرئيسى الذى يزاول
فيه التاجر اعماله التجارية فى حال تعدد عماله
التجارية وبناء عليه يكون الدفع بعدم اختصاص
هذه المحكمة فى محله ويتعين قبوله والحكم بعدم
اختصاص هذه المحكمة

(قضية معارضة محمد افندى عبدالرحيم أبو عيسى ضد
ابراهيم افندى محمد عرفه وآخر رقم ٥٢٩ سنة ١٩٣٩ ك رئاسة
وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كامل وبادير يوسف ومحمد
كامل أمين ملش)

اتهمت النيابة المذكور بأنه في يوم ١٦ ديسمبر ١٩٣٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر خالف شروط المراقبة الموضوعة تحت أحكامها بأن لم يتوجه في الميعاد المحدد بتذكرته إلى قسم البوليس للتأشير عليها وطلبت عقابه بالمواد ١٠ و ١٦/٢ و ١٨ و ٣٠ من قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ومحكمة الخليفة الجزئية حكمت في ١٢ يناير سنة ١٩٣٩ حضوريا بالبراءة

واستأنفت النيابة في ١٧ / ١ / ١٩٣٩ وبجلسة اليوم طلبت النيابة إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم وفقا للواد المطلوبة والمتهم لم يحضر المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وبعد الاطلاع على الأوراق والمدونة قانونا؛ حيث أن الاستئناف مقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا؛

« وحيث أن المتهم أعلن قانونا ولم يحضر ويجوز الحكم في غيبته

« ومن حيث أنه تبين من التحقيقات والاطلاع على أوراق القضية بأنه حكم على المتهم من مجلس عسكري مركز قليوب بالأشغال الشاقة لمدة سنة وستة شهور في ٢٦ / ٩ / ١٩٣٧ ثم أفرج عنه تحت شرط لوفائه بعض العقوبة ووضع تحت المراقبة المدة الباقية التي تبدأ من ١٩٣٨ / ١١ / ٢٠ وتنتهي يوم ٢٦ / ٣ / ١٩٣٩

« ومن حيث أن المتهم لم يحضر لقسم الدرب الأحمر يوم ١٦ / ١٢ / ١٩٣٨ المحدد بتذكرته للتأشير عليها.

« ومن حيث أن مدار البحث معرفة ما إذا كانت نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بملاحظة البوليس تنطبق على الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية كما تسرى على المحكوم عليهم من المحاكم الأهلية أو أن القانون قاصر على المحكوم عليهم من المحاكم الأهلية

« ومن حيث أن الأمر العالي الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٠٠ الخاص بملاحظة البوليس والمعدل بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٠٩ قد ألغاه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

« ومن حيث أنه بمقارنة هذه القوانين نجد أن المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا يوجد لها مقابل في الأمر العالي الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٠٠ والمعدل بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٠٩ وقد نصت هذه المادة على أحوال أربع يكون الشخص خاضعا لنظام مراقبة البوليس عند إنقضاء مدة العقوبة الأصلية الصادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس وثانيها من يعفى إعفاء مقيدا بشرط من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت المراقبة أثناء المدة الباقية من عقوبته — ثالثها — من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبه فيها رابعها — من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره متشردا

« ومن حيث أنه قد استبان مما تقدم أنه يكون خاضعا لنظام مراقبة البوليس من يعفى إعفاء مقيدا بشرط من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته ونص هذه المادة عام فلم تفرق بين من أفرج عنهم تحت شرط لوفائهم بعض المدة

المحكوم بها عليهم تنفيذاً لأحكام صادرة من المحاكم الأهلية أو العسكرية

ومن حيث أنه لا محل للاستناد إلى المادة ١٤ من قانون العقوبات من أن عقوبة الأشغال الشاقة لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنين لأن الحكم الذي صدر ضد المتهم كان من محكمة عسكرية وهي هيئة معترف بها لها قانون خاص وغير ملزمة بتطبيق قانون العقوبات

ومن حيث أنه لا محل للأخذ بما سارت عليه محكمة المنصورة الكلية بحكمها المؤرخ في ٢٢ / ٣ / ١٩٢٢ والمنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين عدد ١١٤ إذ أن هذا الحكم صدر أثناء العمل بالأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ والمعدل بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٠٩ وقد إلغاء القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ كما أسلفنا

ومن حيث أنه مما تقدم يكون قد ثبت أن المتهم في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر خالف شروط المراقبة الموضوع تحت أحكامها بأن لم يتوجه للقسم في الميعاد المحدد بتذكرته للتأشير عليها وبذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف وعقاب المتهم ينطبق على المواد ١٠ و ١٦ و ٢ / ١٨ و ٣٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

فهرسہ الاسباب

وبعد رؤية المواد السالفة الذكر حكمت المحكمة غايياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم اسبوعاً مع الشغل واعفته من المصاريف

(قضية النيابة ضد صالح طلبة صالح رقم ١٠٧٧٥ سنة ١٩٣٩ رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كامل ومحمد كامل امين ملس واحمد سليمان وحضور حضرة الاستاذ محمود محمد ابراهيم افندي وكيل النيابة)

١٢٦

محكمة مصر الابتدائية

دائرة الجناح المستأنفة

٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩

نصب . التصرف في مال ليس ملكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه (٢٩٣ ع)

المبادئ القانونية

١ - لا يعد المتهم مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ ع إذا كانت العين المبيعة مرتين قد اتفق مع المشتري الأول لها على إلغاء صفقتها
٢ - إخفاء الرهن الواقع على العين المبيعة ليس ركناً من أركان جريمة النصب وإذا كان المشتري أهمل البحث في قلم الرهون فما من تبعة جنائية تلزم البائع من جراء ذلك

الوقائع

اتهمت النيابة المذكورين بأنهما في يوم ١١-١٠-١٩٣٤ بدائرة قسم الموسيقى (المتهم الأول) توصل إلى الاستيلاء على مبلغ عشرين جنياً من حنفى افندي محمود بطريق الاحتيال بأن بادل المجنى عليه على منزل غير مملوك له وليس له حق التصرف فيه متعهداً بتوقيع العقد النهائي الناقل للملكية نظير فرق بدل قدره ٨٠ جنياً يدفعها المجنى عليه وقد أخفى المتهم عن المجنى عليه بالعقد أن العقار المتبادل عليه مرهون (والثاني) اشترك مع الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن وافق المتهم بصفته سمساراً وقت اتمام الصفقة وتوسط في اتمامها وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق

بأنه اشترى المنزل المذكور بعد أن تأكد من السيدة أنيسة حسين هدايت انها ألغت عقد مشتراها هذا المنزل من احمد افندى ابراهيم شاهين .

• وحيث انه عن الواقعتين المنسوبتين للمتهم الأول وهما انه بادل المجنى عليه حنفى محمود على منزل غير مملوك له وانه قد أخفى عنه ان هذا العقار مرهون فقد ثبت ان هذا المنزل مملوك له حقيقة إذ قد تبين انه قد اشترى هذا المنزل من ابراهيم افندى خليل عاشور وإذا قيل انه وقت أن بادل حنفى على هذا المنزل كان قد عقد صفقة مخصوصة مع السيدة أنيسة حسين هدايت فقد ثبت من التحقيقات أنه كان قد تم الاتفاق بينه وبين السيدة أنيسة هدايت على الغاء هذه الصفقة . وأما بخصوص اخفاء الرهن فليس هذا العمل ركنا من أركان جريمة النصب وان كان حنفى محمود قد أهمل في الكشف بقلم الرهون عما إذا كان المنزل مثقلا برهن من عدمه فليس على المتهم الأول مسؤولية جنائية عن ذلك

• وحيث انه يتعين إذن الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الأول مما نسب اليه عملا بنص المادة ١٧٢ ج

• وحيث انه مادامت مسؤولية المتهم الأول الجنائية قد انتفت فتنتفى مسؤولية المتهم الثاني تبعاً لها ويتعين الغاء الحكم المستأنف بالنسبة له كذلك .

(قضية النيابة ضد احمد ابراهيم شاهين افندى وآخر رقم ١٣٢٥٧ سنة ١٩٢٩ رئاسة وعضوية حضرات القضاة مرسى فرحات وحسن عبد الوهاب وكامل جرجس عبد الشهيد وحضور حضرة الاستاذ محمود محمد ابراهيم افندى وكيل النيابة)

وتلك المساعدة وطلبت عقابه بالمواد ٢٩٣ للأول و ٢٩٣ و ٤٠ و ٤١ ع للثاني ومحكمة الموسيقى الجزئية حكمت بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٣٨ غيائياً بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة ٥٠ ج وحبس الثاني سنة ونصف مع الشغل والنفاذ وعارضا وحكم في ١٢-٥-١٩٣٩ بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأعفت المعارضين من المصاريف

فاستأنف المتهم الأول في ١٤ - ٦ - ١٩٣٩ والثاني بتوكيل في ١٤ - ٦ - ١٩٣٩ وبجلسة اليوم طلبت النيابة التأييد والمتهمان دفعا بما جاء بالمحضر

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة القاضى كامل جرجس عبد الشهيد وطلبات النيابة العمومية آنفا وبعد الاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا .

• حيث ان الاستئناف مقدم في الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا

• وحيث ان المتهم الأول قدم اقرارين من حنفى محمود أولهما بتاريخ ٢٥-١٢-٣٨ بأنه استلم من المتهم الأول مبلغ عشرين جنيها قيمة العربون المدفوع منه للمتهم الأول في مشترى منزله رقم ٢ بحارة سيدى عبد الحق السباطى بالعشاوى تبع قسم الموسيقى وانه قد تنازل عن مشترى هذه الصفقة . والاقرار الثاني بتاريخ ١٦-٥-١٩٣٩

١٢٧

محكمة مصر الابتدائية

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩

١ — دعوى تصحيح . نفاذ موقت ذكر في الاسباب دون المنطوق أى النتيجة

٢ — حكم . أسباب شخصية وأسباب موضوعية . قوة الشيء المحكوم فيه للأسباب الموضوعية

المبادئ القانونية

١ — دعوى التصحيح لا ترد أصلاً إلا على الخطأ المادى أى ما يقع منه في المسائل المادية كخطأ في عملية حسابية أو في بيان اسم أحد الخصوم أو تحريفه أو اغفال اسم القاضى المندوب للتحقيق أو الخبير المندوب لمباشرة عمل . فلا يدخل فيها طلب تصحيح حكم صدر بالنفاذ الموقت في طلب النفقة حين سرد الأسباب وسها عنه في النتيجة

٢ — المتفق عليه فقها وقضاء أن أسباب الحكم في كل قضية قسمان أحدهما يتناول ما تبديه المحكمة من رأى في النزاع فهو استعراض لهذا الرأى ومظهر له وهذه هى الأسباب الشخصية motifs subjectifs وقسم آخر يرتبط بالمنطوق الحكم ارتباطاً وثيقاً ويعتبر معه وحدة لا تتجزأ وهذه هى الأسباب الأساسية motifs objectifs فهى كالمنطوق تماماً فيما تناوله من فصل في الطلبات ويكتسب مثله قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لهذا الأمر . ومن هذه الأسباب المرتبطة بالنتيجة والتي تعتبر فاصلة في

موضوعها ما جاء بالحكم من وجوب النفاذ في دعوى النفقة (١)

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمدافعة قانوناً

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى وقالت في صحيفة انها سبق أن أقامت بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على ابنتها القاصر ست الحسن احمد رضوان الدعوى رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥ كلى مصر قبل المدعى عليهم وطلبت في صحيفة عدة طلبات من بينها الحكم لها بصفتها وصية بنفقة شهرية مع الزامهم بالمصاريف والأتعاب والنفاذ . وبعد أن حضرت الدعوى وتمت المرافعة فيها قضت المحكمة في بعض الطلبات بحكم كما قضت بندب خير وبتوجيه اليهم الحاسمة في بعض الاجراء وذلك بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وأشارت في أسباب حكمها الى انه لا يستحق من الطلبات أن يشمل بالنفاذ المعجل إلا طلب النفقة إذ قالت « وحيث ان النفاذ لا موجب له إلا فيما يختص بالنفقة » إلا انها في المنطوق لم تنبه إلى هذا فقضت للمدعية بصفتها وصية على المدعى عليهم بأن يدفعوا اليها نفقة شهرية مبلغ جنيهين وان المدعية قدمت ذلك الحكم للتنفيذ فيما يختص بالنفقة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلا انه تحرر عنه محضر إيقاف في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ بزعم ان المدعى عليهم

(١) هذا الحكم وإن كان قال إن السكوت عن النفاذ في المنطوق بعد ذكره في الأسباب لا يدخل في دعاوى التصحيح فقد قال ما يفهم منه أن الحكم بحالته الحاضرة يجوز تنفيذه لأن أسبابه والنتيجة كل لا يتجزأ

رفعوا استئنافاً عن الحكم بأكله ولذلك رفعت هذه الدعوى على أساس أن المحكمة التي أصدرت الحكم سهى عليها أن تنص على النفاذ فيما يختص بحكم النفقة فأصبح محل لبس وإبهام — طالبة الحكم على المدعى عليهم متضامين بتصحيح ذلك الحكم الصادر في تلك الدعوى فيما يختص بالنفقة وشموله بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مع الزام المدعى عليهم متضامين بالمصاريف والأتعاب بحكم يؤمر فيه بالنفاذ المعجل وبلا كفالة

« وحيث أن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ في الدعوى رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥ كلى مصر المضمومة أن المحكمة التي أصدرته تناولت في أسبابه وقائع الدعوى والأسباب التي بذت عليها حكمها وتعرضت في تلك الأسباب إلى طلب الحكم بالنفاذ فقطت صراحة على هذه العبارة « وحيث أن النفاذ لا موجب له إلا فيما يختص بالنفقة » ثم قضت في طلبات المدعية بإجابة بعضها ورفض البعض الآخر بأحكام قطعية وتمهيدية وقضت في الشق الثاني من منطوق الحكم « بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعية بصفتها وصية على ابنتها القاصر ست الحسن نفقة قدرها جنيهاً شهرياً » دون أن تشمل هذا الشق بالنفاذ طبقاً لما أشارت إليه في أسباب الحكم

« وحيث أن المدعى عليهم دفعوا بعدم قبول الدعوى نظراً لأن النزاع مطروح أمام محكمة الاستئناف غير أن الثابت من الاطلاع على المذكرات المتبادلة أن ذلك الاستئناف إنما رفع من المدعى عليهم بينما لم تستأنف المدعية الحكم لا بصفة أصلية ولا فرعية وإنما اتخذت سبيلاً آخر هو طريق دعوى التصحيح الحالية وهو طريق سائق إذا استوفى شرائط صحته

مادامت لم تقطن هي بطريق الاستئناف حتى ولو كان الحكم مازال قابلاً له (يراجع في ذلك حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة الثامنة رقم ٣٥٥)

« وحيث أن دعوى التصحيح لا ترد أصلاً إلا على الخطأ المادى أى ما يقع منه في المسائل المادية كخطأ في عملية حسابية أو في بيان اسم أحد الخصوم أو تحريفه أو اغفال اسم القاضى المنتدب للتحقيق أو الخبر المنتدب لمباشرة المأمورية أما الدعوى الحالية فهي قائمة على طلب شمول الحكم السابق بالنفاذ وهو أمر خارج من نطاق تصحيح الخطأ المادى . على أنه من جهة أخرى فإن المتفق عليه فقها وقضاء أن أسباب الحكم الصادر في كل قضية إنما تنقسم إلى قسمين أحدهما قسم يتناول ما تبديه المحكمة من رأى في النزاع فهو استعراض لهذا الرأى ومظهره وهذه هي الأسباب الشخصية motifs subjectifs وقسم آخر يرتبط بمنطوق الحكم ارتباطاً وثيقاً ويعتبر معه وحدة لا تتجزأ وهذه هي الأسباب الأساسية motifs objectifs التي يقوم عليها الحكم فهي كالمنطوق تماماً فيما تناوله من أمر فاصل فيما رفعت به الدعوى من طلبات وتكتسب مثله قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لهذا الأمر

(يراجع في هذا المعنى استئناف مختلط ١٤ يونيو سنة ١٩٢٨ المحاماة الجدول العشري رقم ٥٦٨ وحكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ ومحكمة بنى سريف الكلية ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة رقم ٦٠٠) « وحيث أنه بالنسبة للدعوى الحاضرة وأن الثابت أن المحكمة التي أصدرت الحكم تعرضت في آخر أسبابه لطلب النفاذ المرفوعة به الدعوى

وهي أنها شملت بالنفاذ فعلا وفصلت في ذلك صراحة في تلك الأسباب المتصلة بهذا المنطوق والمكملة له والتي تكون معه وحدة لا تتجزأ

« وحيث انه تبين مما تقدم أنه لا محل لدعوى التصحيح بصورتها الحاضرة بل هي واجبة الرفض

(قضية الت سيده عطيه جمعه بصفته وصيه وحضر عنها الأستاذ عباس عبد المقصود ضد الشيخ خليل رضوان وآخرين رقم ١٤١٨ سنة ١٩٣٩ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد اسماعيل فهدى وحسن على عيش ومصطفى حسن)

الأولى ضمن ما تناولته من طلبات وفصلت فيه بالرفض بالنسبة لسائر تلك الطلبات عدا طلب النفقة إذ رأت موجباله بالنسبة لها فقالت « وحيث ان النفاذ لا موجب له الا فيما يختص بالنفقة » فلا شك أنها بذلك قضت في النفاذ فعلا وأوردت في أسباب حكمها المتصلة بمنطوقه أمراً فاصلاً في هذا الطلب صراحة لا ضمناً . فاذا كانت قد أغفلت النص بعد ذلك في المنطوق على النفاذ بالنسبة لحكم النفقة فان هذا لا يغير الحقيقة الواقعة

القضية المستعجلة

ديونا تكلف الوزارة القيام بوفائها ولا التزاما تقهر على أدائه . فلا يجوز توقيع الحجز تحت يدها عليها ، وان حصل فلا أثر له

المحكمة

« ومن حيث ان محصل دعوى المدعية انها تشغل ناظرة لمدرسة السلام القبطية الابتدائية للبنات المشمولة بإدارة المدعى عليه الثاني بمرتبة قدره ثمانية جنيهات تقاضى اربعة منها من ادارة المدرسة واربعة أخرى من وزارة المعارف . وبتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٣٩ اوقعت المدعى عليها الثالثة حجزاً تنفيذياً تحت يد وزارة المعارف العمومية على كل ما يستحق لها وما يستحق عن مدة اشتغالها كما حجزت أيضاً بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ على مرتبة الدي جمعية السلام القبطية وان الحجز تحت يد وزارة المعارف باطل لا أثر له كما ان الحجز تحت يد جمعية السلام غير جائز فيما زاد على خمس المرتب لهذا تطلب القضاء بىطلان الحجزين وإزالة أثرهما .

« ومن حيث ان الحاضر عن وزارة المعارف طلب أيضاً القضاء بإلغاء الحجز لما لها من مصلحة في هذا الطلب .

١٢٨

محكمة مصر الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٩ ابريل سنة ١٩٣٩

حجز تحت يد الغير . مستخدم بالجهات غير الحكومية مقدار ما يحجز من المرتب . اعانة وزارة المعارف للدارس الحرة مبة وليست دينا لا يحجز عليها

المبادئ القانونية

(١) لا يجوز الحجز تحت يد الغير على أجر المستخدمين بالجهات غير الحكومية وشهرياتهم إذا كانت الماهية الشهرية ثمانمائة قرش فأقل إلا بقدر الخمس (المادة ٤٣٤ مدنى) فاذا حجز بأكثر من ذلك وجب قصر الحجز على هذا القدر والحكم بصرف أربعة الأقسام

(٢) وزارة المعارف متبرعة بما تمنح المدارس الحرة من اعانات (المادة ١١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ وقرار وزارة المعارف رقم ٤٧٩٧) فهذه الاعانات ليست

من حقوق مديفهم نظارا أو مدرسين والهيئة لا تتم إلا بقبضها وهو أمر معلق على ارادة صاحب الحق في المنح أو المنع والحجز يعطل في الواقع تحقيق السياسة التي تتوخاها الوزارة في الأخذ بيد التعليم الحر ولذلك يكون الحجز غير مصادف محلا له ويتعين عدم الاعتداده مع الزام الحاجة بالمصاريف (١١٣م) مرافعات) وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة (٣٩٥م) مرافعات).

لذلك

حكمت المحكمة حضوريا لجميع المدعى عليهم عدا الثاني فغيابيا.

أولا — باعتبار الحجز المتوقع تحت يد وزارة المعارف بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٣٨ و ٢٤ / ٩ / ١٩٣٩ وفاء لما في ذمة المدعية للحاجة المدعى عليها الأخيرة غير منتج لا أثر له مع الزام الحاجة المدعى عليها الأخيرة بمصاريف هذا الطلب و ١٠٠ قرش صاع مقابل اتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة.

ثانيا — قصر الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه الثاني بصفته من المدعى عليها الأخيرة على مرتب المدعية على خمس ماهية المدعية التي تصرف إليها من المدرسة فقط وصرف الأربعة أخماس إليها والزمّت المدعية بخمس المصاريف والمدعى عليها الأخيرة بأربعة أخماسها وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة والمقاصة في اتعاب المحاماة.

(قضية الست عائشة هاتم الخلفاوى وحضر عنها الاستاذ محمد مختار القاضي ضد وزارة المعارف العمومية وآخرين رقم ٩٩٢ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب أحمد)

« ومن حيث انه بالنسبة للحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه الثاني فانه غير جائز فيما زاد على خمس ماهية المدعية نزولا على حكم المادة ٣٤٤ مرافعات ولم تنازع الحاجة في ذلك ويتعين لهذا قصر الحجز على خمس المرتب فقط مع الزام المدعى عليها الحاجة بأربعة أخماس المصاريف والمدعية بالخمس وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة (مواد ١١٣ - ٢٩٥ مرافعات)

« ومن حيث انه بالنسبة للحجز المتوقع تحت يد وزارة المعارف — فهل المحجوز عليها تداين المحجوز لديها حتى يكون الحجز مستوفيا شرائطه القانونية

« ومن حيث ان المادة ١١ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ صريحة في انه « يجوز لوزارة المعارف ان تمنح المدارس الحرة اعانات مالية طبقا للوائح التي تضعها وان تأذن لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة ولها ان تساعدها بجميع الوسائل التي تراها على ادارتها الفنية والمالية »

ولقد أصدرت الوزارة بعد ذلك قرارا رقم ٤٧٩٧ يحدد الحالات التي يجوز فيها للوزارة ان تمنح الاعانة والحدود التي تمنح فيها وكل هذه النصوص صريحة في ان الاعانة المذكورة هي من قبيل الهبة أو المعونة « حقيقة للغرض الذي أراد القانون تحقيقه فهي ليست ديونا مكلفة وزارة المعارف القيام بوفائها أو التزاما تقهر على ادائه بل هي صاحبة الحق المطلق في توجيه هذه المعونة اذا تحققت لديها شروطها تحقيقا للصالح العامة التي تتوخاها في المساهمة في شؤون التعليم ولا شبهة في ان طبيعتها تخرجها عن ضمان الدائنين إذ حقوق هؤلاء لا يمكن أن تكون أكثر اتساعا

١٢٩

محكمة مصر الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩

١ — اشكال في التنفيذ . طلب منعه أو وقفه . وجوب تقديمه قبل أن يتم التنفيذ . حجز تحت اليد . يتم بمجرد توقيعه . قضاء مستعجل . اختصاصه . حجز . بطلانه ظاهراً لا يحتمل تأويلاً . قاضي الأمور المستعجلة . حق تقديره كل ما يعرض عليه . حدود ذلك

٢ — حكم . تنفيذه . من له هذا الحق . حوالة . عدم ضرورة اثباتها بمقد رسمي . اعلان المدين بهذه الصفة والتنبيه عليه . وجوبه في الحجز التنفيذي . عدم الاتفاق على هذا الرأي في حجز ما للمدين لدى الغير . عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في هذا

٣ — حجز ما للمدين لدى الغير . وجوب اعلانه للمدين في ثمانية أيام . بطلانه . اختصاص القضاء المستعجل

المبادئ القانونية

١ — ان الاشكال الصحيح في التنفيذ بطلب منعه أو وقفه هو الذي يتقدم قبل أن يتم هذا التنفيذ فعلاً فان تراخى عن ذلك أصبح عديم الجدوى لتقديمه بعد الأوان المناسب ولم يبق للمستشكل بعد ذلك إلا الدعوى المعتادة أمام المحكمة الموضوعية أو أمام قاضي الأمور المستعجلة بحسب الأحوال على أن يتوافر في الحالة الأخيرة موجب اختصاصه من حيث قيام الاستعجال وعدم المساس بالموضوع .

٢ — ان طلب إيقاف التنفيذ بالنسبة لحجز توقع تحت اليد لا محل له بعد أن تم التنفيذ بتوقيع الحجز وهو حجز تحت اليد لا تعقيب عليه باجراء تنفيذي آخر كبيع أو نحوه

٣ — ان الثابت فقهاً وقضاً ان اختصاص القضاء المستعجل يقوم متى كان المطلوب الى

قاضي الأمور المستعجلة هو أن يقرر ان الحجز غير منتج لآثاره بأن كان بطلانه أو زواله أمراً ظاهراً لا يحتمل تأويلاً ولا تصحيحاً

٤ — ان قاضي الأمور المستعجلة وان كان يمتنع عليه أن يحكم في أصل الموضوع أو يفسر الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ إلا أن له حق تقدير كل ما يعرض عليه من أوجه النزاع ليتعرف قيمتها من الوجهة القانونية ومبلغ الجدل في التنازع عليها لا ليحكم بذلك وإنما ليستقي ما يكون أساساً لحكمه المستعجل . إذ تقدير عناصر الدعوى وتقصى أسباب النزاع لا غناء له عنهما ليكون اعتقاده بشرط واحد هو أن لا ينتهي من هذا الاعتقاد ليقتضي بأن الحق الذي يدعيه أحد الطرفين موجود أو معدوم وإنما يخرج من ذلك بنتيجة تتوافر فيها الصفة المؤقتة

٥ — لا يقتصر حق تنفيذ الحكم على من صدر باسمه وحده بل هذا الحق قابل للانتقال ويجوز أن يحل محله فيه غيره كخلفائه العموميين . وكذلك خلفاؤه الخصوصيون .

٦ — ليس من الضروري أن تثبت الحوالة بعقد رسمي بل للمحتال حق التنفيذ ولو كانت بعقد عرفي مادام الحق المحول قد استجمع شرائطه القانونية كأن يكون المدين قد قبل الحوالة مقدماً في سند الدين أو قبلها بعد ذلك

٧ — ان قاعدة وجوب اعلان المدين بالصفة الجديدة التي بمقتضاها حل المحتال محل المحكوم له والتنبيه عليه بالوفاء والانتظار ٢٤ ساعة قبل توقيع الحجز التنفيذي وإلا كان الحجز باطلا . هذه القاعدة متفق عليها في حالة الحجز التنفيذية عدا حجز مال المدين لدى الغير حيث شجر الخلف في الرأي وفي هذه الحالة — حالة الخلف في الرأي بين رجال القانون لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يتصدى له وأن يقرره لأن مسوغ اختصاصه في هذا الشأن هو أن يكون هذا البطلان ظاهراً ظهوراً لا شبهة فيه بحيث لا يحتمل شكاً ولا تأويلاً

٨ — يجب اعلان الحجز تحت يد الغير للمدين في ظرف ثمانية أيام وإلا كان لاغياً من تلقاء نفسه طبقاً لنص المادة ٤١٩ من قانون المرافعات

٩ — في حالة تعدد الحجز يجب احتساب ميعاد الثمانية أيام بالنسبة لكل حجز إذا كان كل من هذه الحجز له كيانه القانوني بحيث يعتبر وحدة مستقلة عن باقيها . ووحدة السند الذي توقع الحجز بمقتضاه لا تغير هذه الحقيقة في شيء

أما إذا توقع الحجز تحت يد جملة مدينين تجمعهم رابطة التزام واحدة قبل المحجوز عليه فيصح القول باحتساب ميعاد الثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز الأخير

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر
محكمة مصر الأهلية
قضاء الأمور المستعجلة

بجلسة الأمور المستعجلة المنعقدة علناً في يوم
الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ — آخر جماد
الثاني سنة ١٣٥٨

تحت رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد
وحضور محمد بهجت كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية معالي الدكتور محمد حسين هيكل
باشا المقيم بمنزله على ملتقى شارعى وزارة الزراعة
والمتحف الزراعى بالدقى وحضر عنه بالجلسة
الاستاذ محمود حسين هيكل المحامى
ضد

١ — سعادة محمد علي علوبه باشا المقيم بمنزله
رقم ٤ بشارع منيس بمصر الجديدة

٢ — معالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا
بصفته وزيراً للمعارف بسراى الوزارة بشارع
الفلكى

٣ — الدكتور منصور بك فهمى مدير دار
الكتب المصرية بباب الخلق

٤ — الاستاذ يوسف بهجت مدير مطبعة
ومكتبة بنك مصر بشارع نوبار باشا

٥ — حسن محمد افندى صاحب مطبعة
ومكتبة النهضة المصرية رقم ١٥ بشارع المدابغ
قسم عابدين

الواردة جدول المستعجل رقم ١٦٩٣ سنة
١٩٣٩

أقام معالي المدعى هذه الدعوى بصحيفة
أعلنت في ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٩ وطلب المأذونه
من اسباب سماع المدعى عليهم الحكم بالغاء
الحجوز التنفيذية المتوقعة بناء على طلب المدعى
عليه الاول تحت يد الباقيين بتاريخ ٨ و ١٠ و ١٦
يوليو سنة ١٩٣٩ واعتبارها عديمة الأثر وكأنها

الذى يتقدم قبل أن يتم هذا التنفيذ فعلا . فان تراخى عن ذلك أصبح عديم الجدوى لتقديمه بعد الأوان المناسب . ولم يبق للمستشكل بعد ذلك إلا الدعوى المعتادة أمام المحكمة الموضوعية أو أمام قاضى الأمور المستعجلة بحسب الأحوال على أن يتوافر في الحالة الأخيرة موجب اختصاصه من حيث قيام الاستعجال وعدم المساس بالموضوع (طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم أبى هيف بك نبذة ٢٠٤ — التنفيذ علما وعملا لأحمد قحه بك وعبد الفتاح السيد بك نبذة ١٩٦ قاضى الأمور المستعجلة لمحمد على رشدى بك نبذة ٥٨٨)

ومن حيث أنه يتعين بعد ما تقدم البحث فيما إذا كان الطلب الاصلى يتوافر فيه هذان الشرطان المبرران لاختصاص هذه المحكمة .

ومن حيث أن الثابت قهها وقضاء أن هذا الاختصاص يقوم متى كان المطلوب إلى قاضى الأمور المستعجلة هو أن يقرر أن الحجز غير منتج لآثاره بأن كان بطلانه أو زواله أسرا ظاهرا لا يحتمل تأويلا ولا تصحيحا — إذ قالوا هنا بأن مناط هذا الاختصاص هو لأن الحجز فى مثل هذه الحالة لا يعدو مجرد عقبة مادية تعترض المدين فى استعمال حقوقه القانونية والتأخير فى إزالتها أمر يضار به عما يسوغ الاستعجال — ولأنه ليس هناك موضوع يخشى المساس به . متى ظهر بجلاء أن هذا الحجز غير منتج لآثاره لأنه هو والعدم سواء . وبالتالي يكون الحق أو أصل الموضوع معدوما .

Le principal faisant défaut
(راجع طرق التنفيذ والتحفظ لأبى هيف بك نبذة ٥٩٨ و ٥٩٩ والتنفيذ علما وعملا نبذة ٣٧١ وكتاب قاضى الأمور المستعجلة لمحمد على

لم تكن ومن باب الاحتياط إيقاف التنفيذ مع الزام سعادة المعلن اليه الأول بالمصاريف واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبنسخته الأصلية

وفى الجلسة سمعت أقوال الحاضرين عن معالى المدعى والمدعى عليه الأول ولم يحضر باقى المدعى عليهم وأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم وتقدم كل بمذكراته

المحكم

ومن حيث أن معالى المدعى أقام هذه الدعوى بالصحيفة المعلنة إلى جميع المدعى عليهم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٩ طلب فيها أن يقضى له بصفة مستعجلة ومن باب أصلى بإلغاء الحجز المتوقعة ضده بناء على طلب سعادة المعلن اليه الأول والذى حصل توقيع أولها فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٩ تحت يد المدعى عليه الثانى بصفته وزيراً للعارف العمومية وثانها فى ١٠ يوليو سنة ١٩٣٩ تحت يد المدعى عليه الرابع بصفته مديراً لمطبعة مصر وثالثها فى ١٦ يوليو سنة ١٩٣٩ تحت يد المدعى عليه الثالث بصفته مديراً لدار الكتب المصرية ورابعها فى نفس التاريخ الأخير تحت يد المدعى عليه الخامس بصفته مالكا ومديراً لمكتبة النهضة ومطبعتها وذلك على ما يوجد تحت أيديهم من كتب أو تمنها وبالجملة على ما يكون مستحقا أو يستحق لمعاليه قبلهم وبعد الآن بقدر ما يبق بمبلغ ٧٠٠ جنيه ثم طلب معاليه من باب الاحتياط إيقاف التنفيذ

ومن حيث أنه بالنسبة للطلب الاحتياطى فإنه يظهر للوهلة الأولى أن هذا الطلب لم يعد له محل بعد أن تم التنفيذ بتوقيع الحجز وهو حجز تحت اليد لا تعقيب عليه بإجراء تنفيذى آخر كييع أو نحوه لأن الاستشكال الصحيح فى التنفيذ بطلب منعه أو وقفه — هو

رشدى بك ص ٨٠ نبذة ٥٣ ونبذة ٦٩٩ وما بعدها إلى نبذة ٧٠٩)

« ومن حيث أنه لم يبق بعد ذلك إلا استعراض الأسباب التي : عليها معالي المدعى طلب بطلان الحجوز المذكورة ثم مناقشتها في ضوء ما تقدم

« ومن حيث أن مبنى السبب الأول أن ذمة معالي المدعى بريئة قبل سعادة المدعى عليه الأول من الدين الذي من أجله حصل توقيع الحجوز . ووجه نظر معاليه في ذلك كما يؤخذ من صحيفة افتتاح دعواه ومن مرافعة وكيله ومن مذكرته الختاميتين — أن سند الدين المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ الموقع عليه لصالح بنك مصر . من المدعى بصفته مدينا ومن المدعى عليه الأول بصفته ضامنا متضامنا — وإن كان جديا بالنسبة لبنك مصر إلا أنه صوري من جهة الموقعين عليه بمقولة أن المدعى عليه الأول اعترف اعترافا صريحا في دعوى الدين المنضمة نمرة ٣٩ سنة ١٩٢٦ كلى مصر وفي قضية الاستئناف نمرة ١٤٨ سنة ٥٣ قضائية أمام محكمة استئناف مصر — أن المدعى لم يقبض شيئا من هذا القرض وأن الذي قبضه في الواقع هو معالي احمد محمد خشبة باشا . ولذا ادخله ضامنا له في الدعوى الابتدائية وحكم له فيها — وأنه إذا لم يكن لمعالي المدعى أن يستمسك بصورية السند ضد بنك مصر ففي مقدوره أن يحتج بها ضد المدعى عليه الأول — زعما — بأن تنظيم العلاقات القانونية فيما يختص بدوى الشأن في العقود الصورية . إنما يرجع فيه إلى ورقة الضد ، ثم ضرب لذلك مثلا — (باع زيد منزله لبكر بيحا سوريا اقترن بورقة ضد أقر فيها الأخير بالصورية وبأنه لم يدفع ثمنها — باع بكر المنزل

لخالد وقبض ثمنه ثم ظهر مستحق لهذا المنزل وقضى له باستحقاقه للمنزل كما قضى لخالد على زيد وبكر بالثمن بطريق التضامن) وانتهى من ضرب هذا المثل إلى أن بكرا لو دفع الثمن لخالد وحل محله في الحكم فليس له أن يطالب زيدا به لأن ورقة الضد الثابت فيها أن زيدا لم يقبض ثمنها فيه هي حجة عليه . ولأنه ان كان قد دفع فلا أنه كان هو المدين حقا . اذ هو الذي قبض الثمن من خالد وأما زيد فلم يدخل في ذمته شيء ويكون رجوع بكر عليه فيه اثرأ على حسابه بدون وجه حق — ثم خلص معالي المدعى من ذلك الى انطباق هذا المثل عليه — وعلى سعادة المدعى عليه الأول — وبالتالي الى براءة ذمته من الدين الذي حصل التنفيذ وفاء له .

« ومن حيث أن المحكمة تسارع هنا إلى القول بأن قاضي الأمور المستعجلة وإن كان يتمتع عليه أن يحكم في أصل الموضوع أو الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ . إلا أن له حق تقدير كل ما يعرض عليه من أوجه النزاع ليتعرف قيمتها من الوجهة القانونية ومبلغ الجد في النزاع عليها — لا ليحكم بذلك وإنما ليستقي ما يكون أساساً لحكمه المستعجل . اذ تقدير عناصر الدعوى وتقصى أسباب النزاع لا غناء له عنهما ليكون اعتقاده بشرط واحد . هو أن لا ينتهي من هذا الاعتقاد ليقضى بأن الحق الذي يدعيه أحد الطرفين موجود أو معدوم وإنما ليخرج من ذلك بنتيجة تتوافر فيها الصفة المؤقتة (أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ نبذة ٢١ ومحمد علي رشدى بك . قاضي الأمور المستعجلة نبذة ٦٣٤ والمراجع التي أشار إليها)

« ومن حيث أن هذه الحاجة من جانب معالي المدعى قد يكون لها جديتها لو أن مقتضى

أقوال «عادة المدعى عليه الأول في دعوى الدين وأثر دفاعه القانوني فيها والأساس الذي بني عليه ادخال معالي احمد محمد خشبه باشا — لو صح قانونا — أن هذه الأقوال وتلك المدافعات تنهض حد الإقرار القضائي — على ما في ذلك من نظر — لو أن أثر هذه أو مقتضى تلك . هو اعتراف المدعى عليه الأول بأنه هو الملمزم شخصيا بالدين لدخوله في ذمته son patrimoine في الوقت المنسوب له فيه أنه أقر بأن المدعى وهو المدين الأصلي برىء الذمة منه . هنا لجاز تمثيله بـ بكر هذا الذي قبض الثمن من خالد عندما باع له المنزل بيعاً جدياً في الوقت الذي يقر بورقة الضد أنه اشتراه سوريا من زيد . وأن هذا لم يقبض ثمنا وعندئذ يكون من المفهوم ألا يرجع بكر على زيد حتى ولو دفع لخالد قيمة الحكم المتضامن فيه مع زيد وما ذلك إلا لأن مناط المسألة هو اقرار بكر بأنه هو وحده الذي استولى على الثمن المحكوم به دون زيد . أما وسعادة محمد على علوبه باشا لم يقر في أي دور من أدوار التقاضي بأنه هو الذي استولى على المبلغ لنفسه . أو دخل في ذمته بوجه من الوجوه — وأنه ان صح أنه قد جاء في سياق مرافعته ما قد يشعر بأن هيكل باشا لم يستول على شيء من المبلغ فلم يكن هذا بقصد الزام نفسه به . إنما كانت غاية هذه المدافعة اسناد الدين إلى خشبه باشا ليتخلص هو ذاته من أثر السند وكان هذا هو وجه ادخال هذا الأخير ضامناً في الدعوى . ثم أساس الزامه ابتدائياً في دعوى الضمان فلما استؤنف الحكم ألغته المحكمة الاستئنافية وذكرت في أسباب حكمها « أن المدين في السند المنوه به إنما هو محمد حسين هيكل بك (وقتئذ) وليس احمد محمد خشبه باشا . ولم يقدم محمد على علوبه

باشا ما يقطع قانوناً بأن خشبه باشا كان المدين المستتر في شخص الدكتور هيكل بك المدين الظاهر في السند » ثم تقول « وأما صدور إذن من هذا الأخير إلى البنك بصرف قيمة الصافي لحساب خشبه باشا فلا ينهض دليلاً على ما يذهب إليه علوبه باشا . بل كل ما يمكن أن يؤخذ منه أن هنالك علاقة بين هيكل بك وبين خشبه باشا اقتضت تحويل المبلغ المقرض إليه » ثم استطردت بعد ذلك إلى القول بأن مبلغ الكميالة والمبالغ التي أضيفت إليه . صرفت من خشبه باشا في شئون جريدة السياسة وحزب الأحرار الدستوريين ومتى تبين ذلك تكون مطالبة خشبه باشا بصفته الشخصية على غير أساس . — أما وقد ظهر جميع ما تقدم فيكون قياس حالة الطرفين على حالة الصورية التي ضرب لها معالي المدعى مثلاً هو قياس مع الفارق . ويكون الوضع الأصح للمسألة — أن شخصين تورطا في الاستدانة ظاهرين بنفسيهما . أحدهما كمدين والآخر كضامن متضامن معه فلما ادعى الأخير أن غيرهما هو الذي قبض المبلغ . بصفته الشخصية وثبتت للحكمة أن الادعاء بهذه الصفة لم يقم عليه الدليل ، لأن المبلغ صرف في شئون جهة أخرى حكمت عليهما شخصياً بدفع المبلغ فأصبحت أمام الأمر الواقع — من حيث الالتزام بالدفع للدائن الظاهر في السند . وأصبح الضامن المتضامن تحت خطر التنفيذ على جميع أمواله كالمدين الأصلي في السند سواء . بسواء . فاضطر إلى أن يدفع الدين للدائن ، وهنا يكون استمساك المدعى عليه الأول بالحلول محل الدائن الأصلي بقوة القانون subrogation légale طبقاً للبواد ١٦٢ — ٥٠٥ و ٥٠٦ من القانون المدني

أمرا ظاهر الوجهة — وتكون منازعة معالي المدعى في الوقت نفسه في حصول هذا الحل أمرا يفتقر الى الجدل الواضح

ومن حيث فضلا عما تقدم فان هذا الحاجة من جانب معالي المدعى — قد يكون لها أثر منتج — لو أن مثار البحث هو طلب إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه — إذ هنا قد يصح التصدي لتقدير ما إذا كانت المنازعة بخصوص براءة الذمة . والتي تعترض سبيله جدية تبرر الإيقاف أو انها غير ذلك . أما وقد استبان أن محل هذا . قد فات أوانه بعد أن تم التنفيذ بحصول توقيع الحجز فعلا . فقد أصبحت هذه الحاجة عديمة الجدوى . ولم يبق سوى بحث الطلب الأصلي وهو بطلان الحجز . ومناط هذا كما قدمنا . هو ثبوت البطلان على وجه صريح لا يحتمل تأويلا

ومن حيث أن سائر الأسباب التي ارتكن إليها معالي المدعى في طلب البطلان تمس صحة إجراءات التنفيذ وتنحصر فيما يأتي :

١ — أنه ليس للمدعى عليه الأول صفة في التنفيذ . إذ الحكم صدر لبنك مصر دونه وأن الحل قد حصل بورقة عرقية

٢ — أنه كان يتعين عليه أن يعلنه بالحلول الذي يدعيه محل بنك مصر وأن يبنه عليه بالوفاء قبل الشروع في التنفيذ

٣ — أنه لم يخطر بالحجز في الميعاد القانوني ومن حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه البطلان على النحو الذي ذكره معالي المدعى أن الحكم صدر لبنك مصر فله وحده حق تنفيذه . وأنه بمجرد دفع المبلغ المحكوم به له . فإن الحكم يعتبر كأنه لم يكن — لأن الأحكام

تزول بالوفاء كسائر الالتزامات . وأما الحقوق التي تتفرع عن التسديد — كحق رجوع المدينين بعضهم على بعض فهذه يتعين على ذوى الشأن أن يستصدروا أحكاما بها . وأن الاحتجاج بأن القانون قد نص للكفيل على حق الرجوع على المدين ينطوي على مغالطة — لأن كل حق في القانون المدعى مكفول بدعوى ولا يجوز للأفراد أن يجبروا خصومهم على الوفاء مهما كانت هذه الالتزامات واضحة مالم يستصدروا أحكاما لصالحهم بها .

ومن حيث أن إيراد المقولة على الوجه المذكور ينبو عن القواعد المقررة في القانون . إذ لا يقتصر حق التنفيذ بالحكم على من صدر باسمه وحده . بل هذا الحق قابل للانتقال — ويجوز أن يحل محله فيه غيره كخلفائه العموميين

ses ayant cause à titre universel كالورثة والموصى لهم بكل التركة أو بنصيب

فيها — وكذلك خلفاؤه الخصوصيين

ses ayant cause à titre particulier

كالمحتالين cessionnaires والموهوب لهم

والموصى لهم بشيء خاص ودائني الدائن ومن

حلوا محلهم subrogés سواء بالاتفاق أو بقوة القانون

كما أنه ليس من الضروري أن يثبت الحوالة بعقد

رسمي . بل للمحتال حق التنفيذ ولو كانت بعقد

عرفي ما دام الحق المحول قد استجمع شرائطه

القانونية كأن يكون المدين قد قبل الحوالة مقدما

في سند الدين — أو قبلها بعد ذلك (راجع

كتاب التنفيذ والتحفظ لأبي هيف ٢٧٠ و ٢٧١

و ٣٧٢ و ٣٧٣ و كتاب التنفيذ علما وعملا لأحمد

قحه بك وعبد الفتاح السيد بك نبذة ٨٩) بل

وقد أشارت المادة ٣٠٧ مرافعات إلى جواز

التنازل عن الحكم لشخص آخر غير المحكوم له

التنفيذ والتحفظ للاستاذ أبو هيف بك نبذة (٢٧٦) في النسبة لحجز ما للمدين لدى الغير فبعضهم كالاستاذين احمد قحج بك وعبد الفتاح السيد بك يرى لزومه متى كان تنفيذيا *saisie-arrest exécutoire* (راجع كتاب التنفيذ علما وعملا نبذة ٢٩١) فقرة ثالثة وحكم استئناف محكمة الاسكندرية المختلطة في ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩) لأن حجز ما للمدين تحت يد الغير، التنفيذى هو من أعمال التنفيذ. فينبغى أن تسبقه المقدمات التى تتطلبها القانون على وجه العموم قبل الشروع فى التنفيذ ويرى آخرون ومنهم المرحوم الاستاذ عبد الحميد بك أبو هيف عكس ذلك وانه لا ضرورة له قبل توقيع حجز ما للمدين لدى الغير حتى ولو كان تنفيذيا. لأن اشتراط التنبه وانتظار ميعاد ال ٢٤ ساعة قد ورد بنص المادة ٤٤٠ مرافعات فى مستهل الفصل الثالث وعنوانه (فى التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها) والذي خصص له المواد من ٤٤٠ الى ٤٨١ مرافعات. وهذا الفصل قد عقده الشارع مستقلا تحت عنوان خاص عقب الفصل الثانى الذى عقده لحجز المدين *saisie-arrest* وخصص له من ٤٩٠ الى ٤٣٩ - ولأن حجز ما للمدين لدى الغير التنفيذى هو من ابتكار الشارع المصرى ولا اصل له فى القانون الفرنسى الذى يستوجب دائما طلب تثبيت الحجز. فاذا كان الشارع المصرى قد أراد أن يكون مسبوقا بالتنبه لكان قد نص على ذلك صراحة (راجع كتاب طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم أبى هيف بك نبذة ٤٨١) ومن حيث انه يخلص بما ذكر ان هذا الوجه من أوجه البطلان محل الخلاف والنزاع

وقررت بأنه يترتب على هذا التنازل سقوط الحق الثابت بالحكم لمن حصل التنازل له - والمدعى عليه الأول - إذ يقوم بالتنفيذ فانما يستند إلى أنه قد دفع الدين بصفته ضامنا متضامنا مع المدعى كإلزام معه فى الأداء فيكون قد حل محل المحكوم له طبقا للمواد ١٦٢ و ٥٠٥ و ٥٠٦ من القانون المدنى - وهذا الحل يحصل بقوة القانون *de plein droit* بمجرد الدفع دون حاجة حتى إلى تدخل الدائن وإقراره بأحلال الدافع محله وتنازله عن الحق اليه. على ان هذا قد حصل أيضا كما هو ظاهر من الحوالة المنبئة على أصل صورة الحكم التنفيذية مع ملاحظة أن الدين المحكوم به قابل للحوالة من الأصل كما استبان من مراجعة صيغة سنده

« ومن حيث انه بما تقدم يكون هذا الوجه من أوجه البطلان غير صحيح

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثانى من أوجه بطلان الاجراءات أنه كان ينبغى على سعادة المعلن اليه الأول قبل أن يشرع فى توقيع الحجز أن يعلن معالى المدعى بالصفة الجديدة التى بمقتضاها حل محل المحكوم له وأن ينبه عليه بالوفاء وينظر ٢٤ ساعة قبل توقيع الحجز. وان اغفال ذلك يترتب عليه بطلان الحجز التى اوقعها بطلانا جوهريا.

« ومن حيث انه بما لا جدال فيه ولا خلف عليه بين الفقهاء والمحاكم أن هذا الاجراء من مقدمات التنفيذ التى يتحتم القيام بها قبل الشروع فيه طبقا للمادتين ٣٨٤ و ٤٤٠ من قانون المرافعات وإنما هذا الاجماع فى رأى قد انعقد فى حالة الحجز التنفيذية. عدا حجز ما للمدين لدى الغير. حيث شجر الخلاف فى رأى (التنفيذ علما وعملا. نبذة ٨٩ فقرة ٢ و ٣ وكتاب طرق

بين رجال القانون بحيث لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة أن يتصدى له وأن يقرره - مادام أن مسوغ اختصاصه فى هذا الشأن هو أن يكون هذا البطلان ظاهراً ظهوراً لا شبهة فيه بحيث لا يحتمل شكاً ولا تأويلاً

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثالث من أوجه بطلان الاجراءات ومبناه أن معالى المدعى لم يخطر بالحجوز فى الميعاد القانونى لتحقيق ان المادة ٤١٩ من قانون المرافعات تحتم حصول اعلان الحجز للمدين فى بحر ثمانية أيام وإلا كان لا غيا من تلقاء نفسه فهذا البطلان محتم لا مرية فيه لأنه ثابت بالنص الصريح . وقد استبان من مراجعة الأوراق أن الحجوز التى توقعت عبارة عن :

١ - حجز تحت يد معالى المدعى عليه الثانى بصفته وزيراً للمعارف العمومية بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٣٩

٢ - حجز تحت يد المدعى عليه الرابع بصفته مديراً لمطبعة مصر بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٩

٣ - حجزان تحت يد المدعى عليهما الثالث والخامس بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٣٩ وأن الاخبار بهذه الحجوز جميعها حصل لمعالى المدعى فى يوم واحد هو يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٣٩ .

فيكون هذا الاخبار قد جاء بعد الميعاد بالنسبة للحجزين الاولين وفى الميعاد بالنسبة للحجزين الآخرين ، فالبطلان يلحق الاولين حتماً بنص القانون . فلا جناح على هذه المحكمة وقد ثبت لها هذا البطلان بشكل لا غبار عليه ان تقرر اعتبار هذين الحجزين عديمي الأثر وبالتالى تأمر برفعهما وقد حاول سعادة المدعى عليه الاول التنصل من أثر ذلك . بنقولة - أن العبرة بتاريخ توقيع الحجز الأخير أى فى ١٦ يوليو سنة ١٩٣٩

وأن يحتسب الميعاد بالنسبة لجميع الحجوز من هذا اليوم زعماً بأن جميع هذه الحجوز تعتبر حجزاً واحداً لأنها عملية واحدة . وهو قول يظهر للوهلة الأولى أنه غير صحيح لأن كلا من هذه الحجوز له كيانه القانونى بحيث يعتبر وحدة مستقلة عن باقىها . إذ كل منها حجز لدين خاص تحت يد محجوز لديه خاص نشأ أو يحتمل ان ينشأ فى ذمة هذا الأخير قبل المدين بسبب مستقل لاعلاقة له بباقى المحجوز لديهم . ووحدة السند الذى توقع الحجز بمقتضاه لا تغير هذه الحقيقة فى شئ . ولقد يكون لهذه المقولة وجاهاً لو أن الحجز توقع تحت يد جملة مدينين تجمعهم رابطة التزام واحدة قبل المحجوز عليه . كأشخاص متعددين مثلاً مدينين له بسند واحد تحت الاذن هنا قد يجوز القول بأن الدين المحجوز عليه واحد وان تعدد المحجوز لديهم . أما وقد ظهر أن الديون المحجوز عليها تحت يد المدعى عليهم من الثانى للأخير قد نشأت أو يحتمل أن ينشأ بينهم وبين المحجوز عليه بأسباب مستقلة . لاصلة فيها بين المحجوز لديهم أحدهم والآخر . فلا شأن لمدير مطبعة مصر بالدين الذى تحت يد صاحب مطبعة النهضة . ولا شأن لهذين مثلاً بالدين الذى تحت يد مدير دار الكتب المصرية أو وزارة المعارف . أما وقد ظهر هذا - فان هذه الحاجة من جانب المدعى عليه الاول تكون غير صحيحة . ولا تحول دون ثبوت بطلان الحجزين الاولين .

ومن حيث ان المحكمة تراعى فى تقدير المصاريف ان تكون منصفة بين معالى المدعى وسعادة المدعى عليه الاول - على أساس ما ظهر من صحة هذه الدعوى بالنسبة لما قضى له من الطلبات وما استبان من عدم جديتها بالنسبة لباقيها .

بمعرفة قاضي الأصل الذي هو قاضي الفرع
وفي نطاق الأوضاع المنصوص عليها في
قانون المرافعات

٢ — من المتفق عليه فقها وقضاء أنه
حيثما شرع القانون اجراءات خاصة لدعوى
اختص بها هيئة غير محكمة الأمور المستعجلة
فلا اختصاص لهذه المحكمة بالفصل فيها ولو
البست ثوب دعوى أخرى كدعوى اثبات
الحالة أو صورت في صورة اشكال في التنفيذ
لان القانون إذ يرسم طريقا معيناً للتقاضي
لا يجوز تنكب هذا الطريق المرسوم إلى غيره
ولا سيما أن قضاء الأمور المستعجلة في المسائل
الوقائية أو التحفظية هو قضاء استثنائي يستلزمه
استلاباً من اختصاص محكمة الموضوع حيث
لا يكون ثمة نهى صريح عن هذا الاستثناء

٣ — دعوى التزوير الفرعية من الدعاوى
التي رسم لها القانون طريقاً معيناً للسير فيها
وتحقيق أدلتها وأوجب إعلانها في مواعيد
معينة ونص على سقوطها في مواعيد معينة
ورتب على عدم صحتها غرامة قانونية
فلا يملك قاضي الأمور المستعجلة أن يتخذ
أي اجراء تحفظي أو مؤقت في هذه الدعوى
الموكول امرها إلى ولاية هيئة أخرى مثلها
كمثل دعوى الاسترداد ودعاوى الاستحقاق
وغيرها من المسائل الفرعية التي تنشأ عن
نزع الملكية في اثناء اجراءات البيع وتقتضي
ايقافها أو بطلانها فقد اضطرد قضاء هذه
المحكمة على انها خارجة عن اختصاصها

ومن حيث أن النفاذ المعجل واجب لكل
ما تقضى به هذه المحكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ مرافعات

فهرز الأرباب

حكمت المحكمة حضوراً للمدعى عليه الأول
وغايباً للباقيين وبصفة مستعجلة

أولاً — بعدم قبول الطلب الاحتياطي شكلاً
لتقديمه بعد الأوان المناسب

ثانياً — برفع الحجزين المتوقع أحدهما
بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٣٩ تحت يد معالي
المدعى عليه الثاني بصفته . وثانيهما بتاريخ ١٠
يوليو سنة ١٩٣٩ تحت يد المدعى عليه الرابع
ثالثاً — بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر
ماعداء ذلك من الطلبات الأصلية

رابعاً — بالزام سعادة المدعى عليه الأول
بنصف مصاريف هذه الدعوى وبالزام معالي
المدعى بباقي مصاريفها وأمرت بالمقاصة بينهما في
اتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا
كفالة

١٣٥

محكمة اسكندرية الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٠ إبريل سنة ١٩٣٩

اختصاص. قاضي المواد المستعجلة. لتحقيق الخطوط. دعوى
التزوير الفرعية. دعوى استحقاق. دعوى استرداد. عدم اختصاصه
المبادئ القانونية

١ — لا محل للالتجاء إلى قاضي الأمور
المستعجلة ليأمر باتخاذ اجراءات تحقيق الخطوط
بمعرفة اهل الخبرة إذ أن هذه الاجراءات
لا تتخذ الا في دعاوى التزوير او الانكار

المحكّم.

وحيث ان المدعين رفعا هذه الدعوى في صورة دعوى اثبات حالة يقولان فيها ان المدعى عليه رفع عليهما الدعوى ١٧٩ كلى اسكندرية سنة ١٩٣٩ يطلب ثبوت ملكيته لمنزل مخلف عن المرحومة ثريا ابراهيم الوزيرى مورثة الطرفين بحجة انها وان كانت قد اشترت هذا العقار بعقد ذكر فيه انها دفعت الثمن الا انها اقرت له بعد البيع باقرار مؤرخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٤ بان الثمن ومصاريف العقد دفعا من ماله هو وانها مستعدة للتنازل له عن هذا العقار وأن الواقع أن هذا الاقرار وان جعل تاريخه يوم ١٨ فبراير ١٩٣٤ الا انه عمل حديثا وبهم عليه ببصمة ختم المرحومة ثريا الذى كان محفوظا لدى المدعى عليه وهوزوجها فأنشأ به هذا الاقرار بعد زمن طويل من وفاتها الحاصلة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٧ كما وأن المدعى عليه يستند في دعوى الملكية إلى سند عر في مؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ يفيد مديونية المدعى الثاني له بمبلغ ٢٣٠ ج ويحمل توقيعه الصحيح كما يحمل ضمانه لهذا الدين مبصوما عليها ببصمة ختم المرحومة ثريا الآنف الذكر مع أن الواقع أن هذا السند ملئ بياضه حديثا على امضاء قديمة للدعى الثاني كان قد وقع بها على بياض لا مرما وأودعه لدى شقيقته المرحومة ثريا وقد استولى عليه المدعى عليه كما استولى على ختمها بعد وفاتها وأنشأ هذه المديونية وهذه الضمانة وان قدم مدادا لامضاء وحدائة مداد صلب السند والضمانة كفيل باظهارهما الفحص الفنى وأن مرور الزمن على المداد قديفوت نتائج هذا الفحص الفنى ولذلك رفعا هذه الدعوى المستعجلة لاثبات حالة الكتابة في الاقرار والسند

عن طريق تدب خير يفحص هذا الاقرار صلبا وتوقيعا ويختبر المداد الذى استعمل في تحريرهما وصلب عبارة الضمانة الواردة في ذيل السند وتوقيعه لمعرفة ما إذا كان تحرير هاتين الكتابتين والتوقيعين سابقا أم لاحقا على تاريخ وفاة المرحومة ثريا ابراهيم الوزيرى الحاصلة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٧ كما يختبر المداد المكتوب به صلب السند لمعرفة ما إذا كان حديثا أم قديما ومقارنته بمداد توقيع المدعى الثاني لمعرفة ان كانت كتابة الصلب سابقة أم معاصرة أم لاحقة على التوقيع المذكور وحيث انه واضح كل الوضوح من هذه الوقائع المتقدمة أن موضوع الدعوى الحالية هو تحقيق طعن بالتزوير المعنوى في سندن مقدمين لمحكمة الموضوع المختصة وقد صورت الدعوى في صورة دعوى اثبات حالة المداد المكتوب به هذان السندان مع أن الاثبات يتعلق في الواقع بتحقيق دليل من أدلة التزوير الذى قد يتقدم به المدعيان لمحكمة الموضوع عند السير في اجراءات دعوى التزوير الفرعية وقد تقبل هذه المحكمة تحقيق هذا الدليل أو ترفضه وقد ترى أن تبث في الطعن بالتزوير بنفسها اذا تيسر لها ذلك من مجرد مشاهدة المداد وتقدير جدته وقدمه عملا بالمواد ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٩٢ مرافعات . فلا محل اذن للالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة ليأمر باتخاذ اجراءات تحقيق الخطوط بمعرفة اهل الخبرة اذ أن هذه الاجراءات لا تتخذ الا في صدد دعاوى التزوير أو الإنكار بمعرفة قاضى الاصل الذى هو قاضى الفرع وفي نطاق الأوضاع المنصوص عليها في الفرع السادس والفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات — ومن

محكمة مصر للأموال المستعجلة المنشور بالعدد السابع من السنة ١٩٠٢ صحيفة ١٠٠٢ وكتاب قاضي الأمور المستعجلة لمحمد علي رشدي بك صحيفة ١٥١ و ١٥٧ و ٢٠٦ و ٢٠٩ وما بعدها وصحيفة ٤٥٦ و ٦٧٩ و ٦٨٢ وكتاب قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب بك بند ٣ صحيفة ٢ وبند ١٠ صحيفة ٧ وبند ١٢١ صحيفة ١٠٢ وبند ١٢١ صحيفة ١١٣ والهامش نمرة ١ وبند ١٢١ صحيفة ١١٤ تحت كلمة سادسا وبند ١٤٣٦ صحيفة ٧١٧) . وحيث انه فضلا عن ذلك فان المحكمة لا ترى في عناصر الدعوى سببا من اسباب الاستعجال الذي يخشى عليه من فوات الوقت يتوفر به الاختصاص الذي لا تقوم بغيره أى دعوى ترفع لمحكمة الأمور المستعجلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ مرافعات اذ انه ليس بمعلوم ولا محدود وقت تحرير السنتين المطعون بتزويرهما المطلوب اثبات حالتها واختبار مدادهما فقد اكتفى المدعيان بقولهما في عريضة دعواهما المعلنة في ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ بأن هذه الكتابة قد حصلت بعد وفاة ثريا ابراهيم في ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٧ ويلاحظ أولا أنه قد مضت مدة طويلة بين هذه الوفاة وبين تاريخ رفع الدعوى وثانيا أن المدعين لم يبينوا تاريخ توقيع المدعى عليه الثاني على سند الدين المؤرخ ١٢ / ٢ / ١٩٣٥ أو لعلمهما أدركا ما في هذا الغموض في تكييف الدعوى من قضاء على سبب الاستعجال الذي يسوغ رفعها أمام هذه المحكمة فراحا يقولان في المرافعة الشفهية انهما علما بأن التحريرات المطعون فيها بالتزوير قد كتبت في خلال يناير سنة ١٩٣٩ - لو صح هذا القول من جانب المدعين لما كان هناك داع من الاستعجال بعجلهما عن تحقيق التزوير وغص المداد بمعرفة الخبير الذي تعينه محكمة

المتفق عليه فقها وقضاء أنه حيثما شرع القانون اجراءات خاصة لدعوى اختصاص بها هيئة غير محكمة الأمور المستعجلة فلا اختصاص لهذه المحكمة بالفصل فيها ولو ألبيست ثوب دعوى أخرى كدعوى اثبات الحالة أو صورت في صورة اشكال في التنفيذ لأن القانون اذ يرسم طريقا معيناً للقاضي لا يجوز تنكب هذا الطريق المرسوم إلى غيره ولا سيما أن قضاء الأمور المستعجلة في المسائل الوقفية أو التحفظية هو قضاء استثنائي يستلبه استلابا من اختصاص محكمة الموضوع حيث لا يكون ثمت نهى صريح عن هذا الاستثناء ولا شك في أن دعوى التزوير الفرعية من الدعاوى التي رسم لها القانون طريقا معيناً للسير فيها وتحقيق أدلتها وأوجب اعلانها في مواعيد معينة ونص على سقوطها في مواعيد معينة ورتب على عدم صحتها غرامة قانونية — فلا يملك قاضي الأمور المستعجلة أن يتخذ أى اجراء تحفظى أو مؤقت في هذه الدعوى الموكل امرها إلى ولاية هيئة أخرى — مثلها كمثل دعوى الاسترداد ودعاوى الاستحقاق وغيرها من المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزاع الملكية في اثناء اجراءات البيع وتقتضى ايقافها أو بطلانها فقد اطرده قضاء هذه المحكمة على انها خارجة عن اختصاصها ولا يعترض على هذا بأن أكثر القضايا التي تفصل فيها محكمة الأمور المستعجلة يجوز الفصل فيها أيضا من محكمة الموضوع فان هذا الاستدلال لا يقاس عليه في القضايا التي يعهد بها المشرع إلى هيئة قضائية معينة بنص صريح لأن مثل هذا النص ينعدم معه ولاء القضاء المستعجل الاستثنائي الذي لا يقوم الا على نص خاص به أو على اختصاصه العام المقرر في المادة ٢٨ مرافعات (راجع حكم محكمة اسكندرية للأموال المستعجلة المنشور بالعدد الثالث من المحاماة السنة ١٧ صحيفة ٣٣٣ وحكم

المبادئ القانونية

١ — المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام لارقابة لغيرها من المحاكم على أحكامها ولو صدرت خطأ أو في غير حدود ولايتها وبالتالى لا يجوز الاستشكال في تنفيذ أحكامها على أساس أنها خرجت فيها عن نطاق اختصاصها وبالعكس فإن المحاكم الشرعية وغيرها من المحاكم ذات الوظيفة الخاصة خاضعة لرقابة المحاكم الأهلية فيما تخرج به أحكامها عن حدود ولايتها

٢ — لا يزال الخلاف مستمر في تحديد المسائل المتعلقة بأصل الوقف الممنوع على المحاكم الأهلية نظرها وفي تفسير بعض العبارات المبهمة التي وردت في بعض نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتعديلات التي أدخلت عليها كعبارة (دعوى الوقف) وعبارة (وغير ذلك من شئون الوقف) الواردة في المادة ٢٦ منها والرأى الصحيح هو أن المقصود من هاتين العبارتين هو ما يتعلق بإنشاء الوقف وتكوينه كما هي الترجمة الصحيحة للأصل الفرنسى لهذه المادة وليس المقصود منها كل ما يتعلق بالوقف من نزاع

٣ — عبارة «المواد الشرعية» المذكورة في المادتين ٧ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لم ترد إطلاقاً في الأصل الفرنسى لهاتين المادتين وإن صح أن لها معنى فالمقصود منها مواد الأحوال الشخصية وليس المقصود منها كل ما جاء به الشريعة من معاملات وقصاص وأحوال شخصية كما ذهب إلى ذلك بعض المحاكم الشرعية غلوا في التفسير.

الموضوع بعد أن مضت على حالة هذه المداد والكتابة بضعة شهور ولا شئ يخشى عليه من فوات الوقت يحول دون الانتظار مرة أخرى ولعل هذا ما حدا بها أيضاً إلى تقرير قاعدة لم يذكرها في عريضة الدعوى وهي أن المداد يحول لونه وشكله بمضى ستة أشهر ولا يمكن الحكم على جدته وقدمه بعد هذه المدة وهي قاعدة لادليل عليها — هذا فضلاً عن أن هذين السندين غير مقدمين للتحقق من مدى صحة هذه القاعدة ولو تحققاً سطحياً

وحيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن إثبات الحالة المرفوع بها هذه الدعوى المستعجلة ليست في حقيقتها إلا إثبات طعن بالتزوير وموضوعها هو موضوع دعوى تزوير فرعية يجب أن ترفع أمام المحكمة الموضوعية المختصة بأصل النزاع وأنه فوق هذا وذاك فإن ركن الاستعجال الذي لا تقوم بغيره دعوى مستعجلة غير متوفر فيها على أى حال ويتعين قبول الدفع الفرعى بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر القضية الذى دفع به الحاضر عن المدعى عليه للأسباب المذكورة آنفاً

(قضية أحمد افندى ابراهيم الوزيرى وآخر ضد على افندى حسن شبيب رقم ٣٣٢ سنة ١٣٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد طاهر راشد)

١٣١

محكمة الاسكندرية الابتدائية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٩ مايو سنة ١٩٣٩

اختصاص المحاكم الأهلية . هي محاكم القانون العام فتتظر حتى في اشكالات تنفيذ الأحكام الشرعية بخلاف المحاكم الشرعية . وقف . أصل الوقف الممنوع على المحاكم الأهلية نظره . اختصاص المحاكم الشرعية بالأحوال الشخصية دون المدنية كالنزاع في ملك الواقف لما وقف ومنع التعرض ووضع اليد والغصب . معنى عبارة المواد الشرعية الواردة بالمادتين ٧ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

كذلك فإن النص المذكور في المادة ٣٥٢ من هذه اللائحة عن حصول اشكال يتعلق بمسألة شرعية مقصود منه الاشكال الذي ينصب على منازعة شرعية بعيدة عن المنازعات المالية المدنية المحضة

٤ — الدعوى بحريان عين معينة في وقف معين وردها إلى الناظر عليه ليحوزها لجهة الوقف معناها طلب ثبوت وقفها أى انها تدخل ضمن الأعيان التي وقفها الواقف وهي دعوى تختص بالفصل فيها المحاكم الشرعية لأنها تتعلق بأصل الوقف وعقده على هذه العين المعينة ولكن إذا امتد النزاع إلى ملكية الواقف لما وقف أو اذا نازعه الغير في دعوى وضع اليد أو منع التعرض أو حصول النصب فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل فيه لأنه أصبح نزاعاً مدنياً يتعلق بالملكية أو بوضع اليد وهو من اختصاص المحاكم الأهلية

٥ — يتخصص القضاء بالزمان والمكان اللذين يعينهما ولى الأمر فالمحاكم الأهلية وإن اجتزأت ببعض ولاية المحاكم الشرعية أو أكثرها على الأصح إلا أنها أصبحت هي محاكم القانون العام وبقي للمحاكم الشرعية حق الفصل في المواد الشرعية أى مواد الأحوال الشخصية ومنع من اختصاص المحاكم الأهلية في هذه الأحوال الشخصية وفي مسائل الوقف والهبة وغيرها ما هو منصوص عليه في المادة ١٦ من لائحة ترتيبها ولا يجوز أن يختلط الأمر فيزعم زاعم أن

عبارة المواد الشرعية الواردة في المادة الثامنة من اللائحة الشرعية تجعل للمحاكم الشرعية حق الفصل للآن في جميع الأفضية حتى ما كان منها متصلاً بالمال اعتماداً على أن هذه العبارة تدخل فيها المعاملات المدنية

٦ — قاضى الأمور المستعجلة هو قاضى الاشكالات في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات ولا يتقيد قضاؤه فيها بقيد ما سوى عدم التعرض لتفسير تلك الأحكام فهو يسبق دائماً قاضى الموضوع في بحث حقيقة الاشكال ويأمر بإيقاف التنفيذ أو استمراره مؤقتاً بحسب ما يرجح لديه من حجة أى من الطرفين ورأيه في هذا الترجيح سبيل إلى الحكم بهذا الاجراء المؤقت وليس سبيلاً إلى الحكم بحق أحد الطرفين على الآخر وهو غير ملزم لقاضى الموضوع أما القيد الخاص بعدم تأثير حكمه في أصل الحق طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات فوارد على الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت ولا شأن له بأشكالات التنفيذ .

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

ملكهم

محكمة الأمور المستعجلة بجلستها المنعقدة علناً بهيئة مدنية بمحكمة اسكندرية الأهلية في يوم الاثنين ١٠ ربيع ثانى سنة ١٣٥٨ — الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩

المشكلة برئاسة حضرة القاضى محمد طاهر راشد وحضور كاتب الجلسة محمد عزت السيد

أصدرت الحكم الوتى

في قضية اشكال (١) خليل افندى الغريانى
(٢) محمد افندى رشيد الغريانى (٣) محمد افندى
مرتضى الغريانى بصفقتهم نظار وقف صالحه ولطيفه
تربانه وحضر عنهم الاستاذان سليمان حافظ
ومصطفى سلامه المحاميان

ضم

(١) احمد افندى ياقوت تربانه (٢) محمد
افندى محسن الغريانى (٣) الست فايقه احمد
عبد اللطيف نظار وقف الحاج ابراهيم تربانه وحضر
عنهم الاستاذ زكريا العزوني المحامى
المقيدة بالجدول العمومى برقم ٣٦٥ سنة ١٩٣٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
وحيث ان وقائع الاشكال تتلخص فى ان
اسكن من وقف الحاج ابراهيم عبيد المغربى الشهير
بتربانه الاهلى المشمول بنظارة المدعين ووقف
الحاجة لطيفه وابنتها صالحه ابراهيم تربانه اعيانا
من دكا كين ونحوها متجاوزة أو متلاصقة على
ما يظهر فى الحى المعروف الآن فى الاسكندرية
بحى الميدان ويقول المدعى عليهم أن من اعيان
وقف ابراهيم تربانه الاهلى طاحونه وتسعة
دكا كين وارض براج اغتصب منها المدعون
الطاحونة والارض البراج ودكا كين وادخلوها
فى وقف لطيفه وصالحه تربانه ووضعوا ايديهم
عليها وحازوها لجهة الوقف المذكور فرفع عليهم
المدعى عليهم القضية الشرعية رقم ٥٥ كلى اسكندرية
الشرعية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ قالوا فيها : (وقد
اغتصب المدعى عليهم بصفقتهم — أى المستشكلون
الطاحونه وقطعة الارض البراج ودكانين وأن

الوقف نظارة المدعين أى المستشكل ضدهم —
واضع يده على سبعة حوانيت فقط من الحوانيت
التسعة الكائنة بالجهة البحرية وبما أن جميع الحدود
تابع للوقف نظارة المدعين فيكون وضع يد
المدعى عليهم على الباقي المذكور من هذا الحدود
غير صحيح شرعا وقد طالبهم المدعون بصفقتهم
برد المغضوب من الحدود المذكور ورفع ايديهم
عنه لتبعيته لجهة الوقف نظارتهم وبعدم التعرض
لهم فى ذلك فامتنعوا بغير حق ولا وجه شرعى
وطلبوا الحكم لهم بصفقتهم على المدعى عليهم بصفقتهم
برد باقى جميع الحدود وأمرهم بعدم تعرضهم لهم
فى ذلك ورفع ايديهم عنه) ويتضح من أسباب
الحكم المستشكل فيه وهو الحكم الاستثنائى
لل قضية نمرة ٥٥ كلى اسكندرية الشرعية سنة
١٩٣٤ - ١٩٣٥ ان المستشكلين انكروا صدور
وقف الاعيان المدعى بها من الواقف ابراهيم
تربانه وملكيته لها وطلبوا عدم سماع الدعوى
ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب واكتفت
لتسويغ سماعها بما قدمه المستشكل ضدهم من
حجة الوقف وقرار النظر فدفع المستشكلون أيضاً
بعدم سماع الدعوى لمضى أكثر من ثلاث
وثلاثين سنة على وضع يدهم على الاعيان المدعى
بنقصها دون أن يتحرك المستشكل ضدهم
للمطالبة بها مع التمكن وعدم العذر كما دفعوا فى
موضوع الدعوى بأن الاعيان المتنازع عليها
تدخل فى وقف صالحه ابراهيم تربانه ووالدتها
المشمول بنظارتهم ولا تدخل فى وقف ابراهيم
تربانه المشمول بنظارة المستشكل ضدهم وقد
قضت المحكمة الشرعية بتدب خير لتطبيق حجة
كل من الوقفين على هذه الاعيان على الطبيعة
وبيان أيهما تشملها وتحقيق ما اذا كانت تحت يد

وقف لطيفه وصالحه تربانه أم لا وقد قدم الخبير تقريره وذكر فيه أن هذه الاعيان تدخل في حجة وقف المرحوم ابراهيم تربانه وانها وضع يد وقف لطيفه وصالحه تربانه فقدم المستشكلون تقريراً استشارياً ضد هذا التقرير فقضت المحكمة الشرعية بنذب ثلاثة خبراء آخرين انتهوا إلى ما انتهى إليه الخبير الأول وذكروا في تقريرهم أن وقف لطيفه وصالحه تربانه يمتد إلى الحواصل الواقعة بداخل وكالة فارس وعدو قدم المستشكلون تقريراً استشارياً آخر ضد هذا التقرير وحكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بمضى المدة من الوجهة الشكلية وبرفض الدعوى موضوعاً وفي استئناف هذا الحكم وهو القضية نمرة ١٠٣ مصر العليا الشرعية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ أثار المستشكلون مرة أخرى قولهم أنه لا دليل يدل على أن ابراهيم تربانه وقف الاعيان المتنازع عليها أو أنه يملكها فرد المستشكل ضدهم على هذا الاعتراض بقولهم أنهم يقصرون طلبهم في الدعوى على طلب الحكم بجريان الدكاكين أرضاً وبناء والباقي أرضاً فقط في الوقف المنتظرين عليه وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبرد الدكاكين وبرد أرض جميع التسعة حوائيت المبينة برسم الخبير المعين إلى المستشكل ضدهم ليحوزوا كل ذلك لجهة الوقف قائلة في أسباب حكمها أن هؤلاء قصروا دعواهم على طلب الحكم بجريان الدكاكين أرضاً وبناء والباقي أرضاً فقط في وقف ابراهيم تربانه ولم يطلبوا الحكم بالصحة وأنه قد تبين من تقريرى الخبراء الأربعة أن الاعيان المتنازع عليها تدخل ضمن حجة الوقف المذكور وترى المحكمة الأخذ بأقوالهم . وقد رفع المستشكلون التماساً عن هذا الحكم أساسه أن المحكمة الاستئنافية حكمت

بأكثر من طلبات المدعين في الدعوى الشرعية فلم تحكم لهم بجريان الاعيان المتنازع عليها في وقفهم كما طلبوا بل حكمت ببرد هذه الاعيان اليهم ليحوزوها إلى جهة وقفهم إلى آخر ما استندوا عليه ولكن هذا الالتماس رفض وقيل في أسباب رفضه أن قصر الطلبات على جريان الاعيان في الوقف مقصود منه طلب الحكم ببرد الدكاكين أرضاً وبناء والباقي أرضاً فقط لا أرضاً وبناء وفي الوقت نفسه رفع المستشكلون أمام المحاكم الأهلية القضية المضمومة نمرة ١٧٢ كلى اسكندرية سنة ١٩٣٩ يطلبون فيها تثبيت ملكيتهم للاعيان المتنازع عليها وما تزال القضية منظورة أمام قاضى التحضير كما دفعوا هذا الاشكال طالبين فيه ايقاف تنفيذ الحكم الشرعى الصادر في القضية نمرة ١٠٣ مصر العليا الشرعية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بعد أن أخذ المستشكل ضدهم في تنفيذه بطريق استلام هذه الاعيان على يد محضر أهلى بمحضر تسليم مؤرخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٩ (تراجع الاحكام الشرعية الثلاثة بحافظة المدعين في هذه القضية وحافظتهم في القضية المضمومة)

وحيث أن المدعى عليهم دفعوا الدعوى بثلاثة دفعوع فرعية (أولاً) عدم قبول الاشكال شكلاً لحصوله بعد تمام التنفيذ بحجة أن المحضر وقت أن تقدم اليه المدعون مستشكلين طالبين ايقاف التنفيذ كان قد انتهى من التنفيذ وأجرى تسليم الاعيان المحكوم بردها إلى المدعى عليهم (ثانياً) عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الاشكال بحجة أن الاشكالات في تنفيذ الاحكام الشرعية يجب أن ترفع إلى المحاكم الشرعية عملاً بنصوص المادتين ٣٥١ و ٣٥٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٢ مايو سنة ١٩٣١

التي تقضى بأنه إذا حصل اشكال في التنفيذ يرفع ما كان متعلقا بالاجراءات الوقفية إلى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما كان متعلقا بأصل الدعوى يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وأنه على المنوط بالتنفيذ عند حصول اشكال في مسألة شرعية أن يرفعه إلى المحكمة الشرعية المختصة . وكذلك بحجة أن موضوع هذا الاشكال يتعلق بأصل الوقف وأن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تحظر عليها أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف وأن حكم محكمة النقض والابرام الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ قد قضى على المعنى المتعارف قديما عن عبارة أصل الوقف وقرر أنه عقد الوقف وكل ما يتصل بكتابه أو اشهاده كما أن اللائحة الشرعية الجديدة تنص في المواد ٢٦ و ٢٧ على أحكام تدل على أن الشارع جعل المحاكم الشرعية مختصة بالنظر في كافة شئون الوقف ما تعلق منها بأصله وما لم يتعلق واستشهدوا بحكمين أحدهما صادر من محكمة استئناف مصر العالي بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ ومنشور في مجلة المحاماة السنة ١٣ صحيفة ٥٢٧ والآخر صادر من محكمة مصر العليا الشرعية بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٨ ومنشور في مجلة المحاماة السنة ١٨ صحيفة ١١٣٠ وسيأتى الكلام عن مبادئ هذين الحكمين فيما يلي

عن الرفع الاول بعدم قبول الاشكال سُكَّر
وحيث انه بالنسبة للدفع الاول فانه بالاطلاع على محضر التسليم المؤرخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٩ تبين ان المحضر انتقل الى الدكائين المطلوب تسليمهما الى المستشكل ضدّهم وقرر بأنه وجد الدكان الاولى مؤجرة إلى حسن على

والدكان الثانية مؤجرة إلى السيد لوزة وآخر وأنه حضر وقتئذ وكيل المستشكلين واعترض على التنفيذ بحجة ان الحكم الشرعي المنفذ به قد صدر من المحكمة الشرعية خارج حدود ولايتها وان النزاع في الملكية مطروح أمام محكمة اسكندرية الاهلية في القضية نمرة ١٧٢ كل سنة ١٩٣٩ وطلب رفع الامر الى محكمة الامور المستعجلة للفصل في هذا الاشكال واعترض وكيل المستشكل ضدّهم بأن هذا الاشكال لا يصح قبوله بعد ان تم التنفيذ وانه يجب رفعه على كل حال إلى المحكمة الشرعية فافهمه المحضر ان التنفيذ لا يتم إلا باعلان المحكوم عليهم بالتسليم وان الاشكال يتعلق بالاجراءات فيرفع أمام المحكمة التي بدائرتها التنفيذ التابع لها المحضر

وحيث أنه واضح بما تقدم ان المستشكلين تقدموا للمحضر بهذا الاشكال قبل أن ينبه على مستأجرى الدكاكين بدفع الأجرة الى المستشكل ضدّهم أى قبل أن يتم التسليم وقبل أن يختم محضره ويوقع عليه هو والحاضرون عن الطرفين وبذلك لا يمكن أن يقال ان التسليم قد تم أو ان التنفيذ قد انتهى ويتعين رفض هذا الدفع وقبول الاشكال شكلا (راجع في هذا كتاب قضاء الامور المستعجلة لمحمد على راتب بك صحيفة ٥٩٨ بند ١١٣١ وما بعده)

عن الرفع الثاني بعدم اختصاص المحاكم الأهلية
وحيث انه بالنسبة للدفع الثاني فان الخلاف قد كان وما يزال مستمرا في تحديد المسائل المتعلقة بأصل الوقف الممنوع على المحاكم الأهلية نظرها وفي تفسير بعض العبارات المهمة التي وردت في بعض نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتعديلات التي أدخلت عليها كعبارة المادة ٢٧ من لائحة سنة ١٨٩٧ والمادة ٢٦ من

جملة وتفصيلا واكتفت بان تتعرض لمسألة وقف المريض مرض الموت وأشارت في اسباب الحكم الثانى اشارة عامة تفيد بأن البحث في هذه المسألة يمس بلا ريب وجود الوقف فيهدمه كله أو بعضه وأن هذا يتعلق بأصله وعقده ولكن هذه الاشارة لو طبقت في غير ذلك من المسائل لخرج من اختصاص المحاكم الأهلية الفصل في النزاع الذى يدور حول ملكية الواقف لما وقف أو ملكيته لما اغتصب من الغير أو ملكية الغير لبعض الأعيان الموقوفة أو كلها بوضع اليد المكسب للملك لأن الفصل في هذه المنازعات في جميع هذه الصور يمس وجود الوقف فيهدمه كله أو بعضه . وما الى هذا قصدت محكمة النقض والابرار لأن دعاوى الملكية من اختصاص المحاكم الأهلية بلا مرأ ولو كان احد المتنازعين جهة الوقف وليس في هذا ما يمس أصل الوقف المحظور عليها أن تمسه وان كان فيه هدم للوقف وزواله من الوجود . يؤيد هذا النظر أن محكمة النقض والابرار في حكمها الأول الآنف الذكر اشارت الى بعض المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم الأهلية ومنها محاسبة الناظر ودعوى الحكر وتقديره كما اشارت في حكمها الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩٣٨ المنشور بمجلة المحاماه السنة ١٩ صحيفة ٤٣ الى ان انكار المدعى عليه لوقف العين المتنازع عليها وتحكيرها يقصد التمديد الى القول بتملكها بمضى المدة الطويلة لا يتصل بأصل الوقف ولا بأصل الحكر المسلم بهما فالبحث فيه من اختصاص المحاكم الأهلية

و حيث ان الحاضر عن المدعى عليهم يتساءل متعجبا كيف يجوز أن ينظر اشكال في تنفيذ حكم شرعى أمام محكمة غير المحكمة الشرعية

لائحة سنة ١٩٣١ وهما متطابقتان وتجريان بهذا النص : (ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التى بدأرتها أعيان الوقف) فما هو المقصود بدعوى الوقف ، أهى كل دعوى تتعلق بالوقف أم هى الدعوى التى تتعلق بإنشاء الوقف وتكوينه كما هى الترجمة الصحيحة للأصل الفرنسى للمادتين الذى يجرى بقوله : (Les actions concernant la constitution de wakf) وكما هو التفسير الصحيح الواجب اتباعه . كذلك ما هو المقصود بعبارة أو (غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف) أهى عبارة عامة شاملة كالعبارة الأولى أم أنها مقصورة على ما يتعلق بأصل الوقف وهو الرأى الصحيح . وأظهر ما كان هذا الخلاف في التفسير والتأويل ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف العالى في مصر في حكمها الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٦ المنشور في مجلة المحاماة السنة ١٨ صحيفة ٢٥ من أن وقف المريض مرض الموت مسألة لا تمت الى أصل الوقف بصلة فهى من اختصاص المحاكم الأهلية حسب المادة ١٦ من لائحة ترتيبها وما ذهبت اليه محكمة النقض والابرار في حكمها الصادرين في ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ و ٥ مايو سنة ١٩٣٨ وبالرغم من أن محكمة النقض والابرار ما تزال مصرة على رأيها في تفسير عبارة أصل الوقف بأنها كتابة أو عقده ونظامه وترتيبه وكل ما اشتمل عليه من شروط وتقارير فانها لم تخرج من عموم التفسير الى خصوص المسائل التى تثار في كل يوم وتتعلق بمنازعات في الوقف من حيث اغتصابه للملك الغير أو تملكه أو امتلاكه هو بمضى المدة المكسبة للملك ولم تجهز على الخلافات القديمة

أفلو كان الاشكال في تنفيذ حكم أهلي أفصح بطريق العكس أن ينظر أمام المحاكم الشرعية؟ والجواب على ذلك يتمثل في قاعدة أولية وهي أن المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام لارقابة لغيرها من المحاكم على أحكامها ولو صدرت خطأ أو في غير حدود ولايتها وبالتالي لا يجوز الاستشكال في تنفيذ أحكامها على أساس أنها خرجت فيها عن نطاق اختصاصها وبالعكس فإن المحاكم الشرعية و غيرها من المحاكم ذات الوظيفة الخاصة خاضعة لرقابة المحاكم الأهلية فيما تخرج به أحكامها عن حدود ولايتها وبمحكم هذه الرقابة يجوز للمحاكم الأهلية أن تنظر في إشكالات التنفيذ التي ترفع عن الأحكام الشرعية التي يدعى أنها صدرت في غير دائرة اختصاصها العام ويكون البحث حينئذ مقصوراً على هذا الناحية فقط ولو كان في هذه الأحكام خطأ في البحث الفقهي أو انحراف عن المنهاج الشرعي (١). فإذا ثبت أن الحكم الشرعي قد تجاوز فيما قضى به ولاية المحاكم الشرعية سقطت حجته وجاز الحكم بإيقاف تنفيذه. وهذه المبادئ مقررة باضطراد في رأى الأحكام والشرح ولا يكاد يكون فيها اختلاف وسندها الراجع نصوص المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب التي جعلت للمحاكم الأهلية الاختصاص في كافة الدعاوى المدنية

(١) راجع حكم محكمة استئنافية للأموال المستعجلة

الصادر بتاريخ ٣٠/٥/١٩٣٨ في القضية نمرة ٢٨٧ سنة ١٩٣٨ مستعجل ولم ينشر وهو يخالف رأى محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٧ المنشور في مجلة الهاماة السنة ١٧ صحيفة ١٠١٩ من حيث حق المحاكم الأهلية في بحث خطأ المحاكم الشرعية في اتباع المنهاج الشرعي

والتجارية والجنائية ولم تحظر عليها إلا ما نص عليه في المادة ١٦ ومنها المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ومنها تأويل الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها. فكأن الشارع يشترط في أحكام محاكم الأحوال الشخصية أن تصدر من الجهة المختصة بها فإن انعدم هذا الشرط زال هذا الحظر وجاز للمحاكم الأهلية أن تنظر في أمر هذه الأحكام. وثبت سبب آخر أو سببان لهما خطرهما وهو أن المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ذكرت الدعاوى التي تختص بنظرها المحاكم الشرعية سواء أكان ذلك بالنسبة لنوعها أم لحل الإقامة أم لحل العقار وأن لائحة التنفيذ الصادرة في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ نصت في المادة الأولى على أنه يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية فكأن المشرع قد جعل تنفيذ الأحكام الشرعية مشروطاً بصورها منها وهي تملك الاختصاص بها وقد سبق القول أن المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام المشرقة على سائر الأحكام. ولهذا الرأى أسانيد أخرى مبينة تفصيلاً في المراجع والأحكام التي سنشير إليها فيما بعد. أما عبارة «المواد الشرعية» المذكورة في كل من المادتين ٧ و ٨ من اللائحة الشرعية الجديدة وهما بعينهما المادتان ٦ و ٧ من لائحة سنة ١٨٩٧ فلم ترد إطلاقاً في الأصل الفرنسي لهذه المواد وإن صح أن لها معنى فالمقصود منها مواد الأحوال الشخصية التي خص بها ولي الأمر المحاكم الشرعية و غيرها من محاكم الأحوال الشخصية وليس المقصود منها كل ما جاءت به

السنة ١٩ صحيفة ١٣٧ والاحكام المشار اليها في المراجع الآتية الذكر وكتاب مرجع القضاء المدني صحيفة ١١٠٢ وما بعدها)

« وحيث انه على ضوء هذه المبادئ يتضح أن مدار هذا الاشكال كله يدور حول معرفة أن كان الحكم الشرعي المستشكل فيه قد جاوز ولاية المحاكم الشرعية فيما قضى به أم لا فان كان هذا فقد سقطت عنه حجتيه وجاز لهذه المحاكم التي هي فرع من فروع المحاكم الأهلية المختصة بأشكال التنفيذ ان تقف تنفيذه وان كان لم يجاوز حدود هذه الولاية فالدفع الفرعي بعدم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية مقبول

« وحيث انه ينبغي بادي الرأي أن نجلو معنى الاقضية التي جرى العرف على أن ترفع إلى المحاكم الشرعية في صورة طلب جريان عين معينة في وقف معين وردها إلى الناظر عليه ليحوزها لجهة الوقف وهو الطلب الذي قصر المدعى عليهم دعواهم عليه أمام المحكمة العليا الشرعية اجتناباً منهم للبحث في صحة الوقف ذاته وليبان ذلك نقول أن جريان العين في الوقف معناه ثبوت وقفها أي أنها تدخل ضمن الأعيان التي وقفها الواقف وهذه دعوى تختص بالفصل فيها المحاكم الشرعية بلا ريب لأنها تتعلق بأصل الوقف وعقده على هذه العين المعينة وأقرب الأمثال على ذلك ما يحصل في تركة المتوفى الذي وقف بعض ملكه ولم يقف البعض الآخر فاشتبه الأُمريين الموقوف وغير الموقوف فالمحكمة الشرعية هي التي تقضى في هذه الحالة بجريان الأعيان المتنازع عليها في وقف الواقف أو بخروجها منه ولها في سبيل ذلك أن تطبق الحجة والمستندات على المعالم والحدود أو على الطبيعة

الشرعية من معاملات وقصاص واحوال شخصية كما ذهبت إلى ذلك بعض المحاكم الشرعية غلوا في التفسير . كذلك فان النص المذكور في المادة ٣٥٢ من اللائحة عن حصول اشكال يتعلق بمسألة شرعية مقصود منه الاشكال الذي ينصب على منازعة شرعية بعيدة عن المنازعات المالية المدنية المختصة (يراجع دى هلتس في القانون المدني جزء أول صحيفة ٢٧٦ نبذة ٢٧ وكتاب القانون الدولي الخاص لأبي ميف بك ص ٨٤٩ وكتابه في المرافعات المدنية طبعة أولى ص ١١١ و ٢٢٦ وما بعدها وكتاب المرافعات للشماوى ص ١١٩ و ٣٠٤ وكتاب قاضي الأمور المستعجلة لمحمد علي رشدي بك ص ٥٩٧ وكتاب قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب بك ص ٤٩ وما بعدها صحيفة ٥٩٠ بند ١١٣٤ ومقال للأستاذ مصطفى بك مرعي منشور في مجلة المحاماة السنة ١٧ صحيفة ٤٨٨ و ٨٠٠ ومقالين للدكتور حامد زكي والأستاذ محمد سامي مازن منشورين في مجلة القانون والاقتصاد السنة ٤ صحيفة ٤٣٣ و ٧٨٧ وحكم محكمة النقض والابرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ ومنشور في المجموعة الرسمية العدد الثالث من السنة ٣٦ صحيفة ١٥٥ رقم ٦٣ وحكم محكمة مصر الكلية الأهلية المنشور في المحاماة السنة ١٨ صحيفة ٩٠٧ وحكمها المنشور في المحاماه السنة ١٣ صحيفة ١٩٣ وحكم محكمة اسكندرية الكلية الأهلية الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ٢٦٩ كلى سنة ٩٣٠ وحكم محكمة استئناف مصر المنشور في المحاماه السنة ١٨ صحيفة ٤٥٨ وحكم محكمة مصر للأُمور المستعجلة المنشور في مجلة المحاماة

نفسها ان أرادت ذلك بنفسها أو بخير تنتدبه لهذا الغرض . وليس في هذا التطبيق والتحقيق واثبات ايقاف هذه الأعيان أو عدم ايقافها فصل في أمر الملكية أو الحقوق المدنية التي تختص بها محاكم القانون العام . ولكن إذا صار النزاع الى ملكية الواقف لما وقف أو إذا نازعه الغير في دعوى وضع اليد أو منع التعرض أو حصول الغصب فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل فيه لأنه من صميم اختصاص المحاكم المدنية الأهلية ولو صدر في صورة طلب بجريان الأعيان الموقوفة في ملك الواقف لأن الفصل في ذلك يستلزم البت في أي المتنازعين هو المالك أي جهة الوقف أم من ينازعها ولا شأن لهذا بتاتا بعقد الوقف أو أصله إذ هو لا يتعلق ببحث ما إذا كان الواقف قد وقف هذه الأعيان بذاتها وإنما يتعلق ببحث ما إذا كان يملكها عندما وقفها أم لا يملكها . وقد يتناول النزاع الأمرين جميعاً في بعض الأحيان فيقول أرباب الوقف أن الأعيان المدعى بها موقوفة من الواقف وجارية في اشتهاد وقفه وينكر عليهم خصومهم حصول الايقاف وثبوت ملكية الواقف لها . ولعل هذا ما حدث في الدعوى الشرعية موضوع هذا الاشكال إذ أنكر المدعون ملكية الواقف ابراهيم تربانه للأعيان المتنازع عليها وصدر الوقف منه . ولو أن المحكمة العليا الشرعية اقتضت على الحكم بجريان هذه الأعيان في وقف ابراهيم تربانه بالمعنى السابق بيانه لكان لها وجه ولكنها حكمت بردها إلى جهة هذا الوقف أي بتسليمها إلى الناظر عليه بالرغم من منازعة المدعين في ملكيتها وادعائهم أنها تدخل في ملك وقفهم وفي وضع يدهم المكسب للملكية

بمضى المدة . على أن الحق ان النزاع الشرعي في جريان الأعيان المعينة في وقف ما إذا امتد إلى ملكية هذه الأعيان أو إلى طلب ردها عن اغتصبها فقد اتصل في الحال بنزاع مدني في الملكية أو اكتسابها وتوشجت أسبابه بأسباب الملكية بحيث لا يمكن للقاضي الشرعي أن يفصل بين الأمرين ولا أن يطبق الحجج وعقود الملك وقد اختلط الأمر على المحكمة الاستئنافية الشرعية إذ قضت برد الأعيان المدعى باغتصابها إلى وقف ابراهيم تربانه بالرغم من أن المدعى عليهم لم يطلبوا هذا الرد واقتصروا عند تعديل دعواهم على طلب جريانها في وقفهم تفادياً من نزاع المدعين في ملكية الواقف لها على زعمهم وعلى ما هو ثابت في أسباب الحكم . وقد التمت محكمة التماس مخرجا لمحكمة الاستئناف من حكمها بالرد بأن قالت أن المقصود من الجريان هو الرد على عظم الفارق بينهما كما تقدم . ولكن هكذا جرت تقاليد المحاكم الشرعية على أن لا تسمع دعاوى الأحوال الشخصية التي يشترط في سماعها طلب المال إلا أن تذييل بذيول من الطلبات المالية احتفاظاً منها بتراتها القديم في الفصل في شئون المال والمعاملات المدنية المحرمة عليها ولا ترى بأساً عند الفصل في الدعوى أن أن تقف عند المادة الشرعية وأن تثبت اكتفاء الخصوم بها التماساً لمخرج من الطلب الذي تختص به المحاكم الأهلية . ولعل هذا التمسك بالتراث القديم هو الذي دفع وكيل المدعى عليهم إلى أن يقول في مذكرته الختامية أن المحاكم الشرعية هي صاحبة السلطان الأصلي على كل المعاملات المالية والأحوال الشخصية وأن المحاكم الأهلية قد اجتزأت ببعض هذا الاختصاص

وأنه لا يوجد نص مانع يمنع المحاكم الشرعية من الفصل في جميع الدعاوى على اختلاف أنواعها أو اشكالها . وفاته أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان الذي يعينهما ولي الأمر وأن المحاكم الأهلية وأن اجتزأت ببعض ولاية المحاكم الشرعية أو أكثرها على الأصح إلا أنها أصبحت هي المحاكم القانون العام وبقي للمحاكم الشرعية حق الفصل في المواد الشرعية أى مواد الأحوال الشخصية ومنع من اختصاص المحاكم الأهلية في هذه الأحوال الشخصية وفي مسائل الوقف والهبة وغيرها ما هو منصوص عليه في المادة ١٦ من لائحة ترتيبها . ولا يجوز أن يختلط الأمر في هذه الحدود الواضحة البينة فيزعّم زاعم أن عبارة المواد الشرعية الواردة في المادة الثامنة من لائحة سنة ١٩٣١ تجعل للمحاكم الشرعية حق الفصل الآن في جميع الأقضية حتى ما كان منها متصلا بالمال كما يقول وكيل المدعى عليهم اعتمادا على أن هذه العبارة تدخل فيها المعاملات المدنية

« وحيث أنه يتبين من كل ما تقدم ان النزاع في الحكم المستشكل فيه كان أساسه وعماده طلب المدعى عليهم ثبوت وقف الواقف إبراهيم تربانه للأعيان المتنازع عليها وردّها عن اغتصبها وهو وقف لطيفة وصالحه تربانه وأن هذا الوقف أو تمثليه على الأصح كانوا ينكرون عليهم ملكية إبراهيم تربانه لهذه الأعيان وفي الوقت نفسه يدعون ملكية وقفهم لها بوضع اليد عليها المدة المكسبة للملك . فهل يوجد نزاع أكثر من هذا النزاع يتعلق بالملكية الصحيحة ويتباعد كل البعد عن أصل الوقف أو عقده على رأى محكمة النقض والإبرام ؟ وهل يكون تطبيق المحكمة الشرعية

لعقود الطرفين المتنازعين في الملكية بما فيها اشهاد الوقفية على الأعيان المتنازع عليها وندب الخبراء لمعاينتها على الطبيعة وعدم الاقتصار على اثبات أنها موقوفة من إبراهيم تربانه أم غير موقوفة أو على حسب تعديل المدعى عليهم لطلباتهم جارية في الوقف المذكور أم غير جارية - هل يكون كل هذا ثم الحكم برد هذه الأعيان إلا قضاء في حق الملكية لاصلة بينه وبين أصل الوقف وعقده ولا تلتفت المحكمة إلى قول المدعى عليهم أن المدعين لم يدفعوا امام المحكمة الشرعية بعدم اختصاصها ولم يطلبوا ذلك حتى امام محكمة ثانى درجة فأن مسائل الاختصاص في وظائف المحاكم من النظام العام لا يؤثر فيها سكوت الخصوم عنها أو تنازلهم عن الدفع بها . وهنا نحب أن نجلو شبهة قد وردت اليها الإشارة تليحا لا تصريحاً في مذكرة المدعى عليهم وهي قولهم أن هذا النزاع قد انصب على هذه الأعيان وهي محل الوقف فهو من اختصاص المحاكم الشرعية وفاتهم أن محل الوقف هو ما يرد عليه من نوع المال الموقوف وكونه عقارا أم منقولا من المنقولات المتعارف على وقفها كما جاء في المادة ١٨ من قانون العدل والانصاف

« وحيث أنه وقد أصدرت المحكمة الشرعية الحكم المستشكل فيه فيما هو خارج عن ولايتها العامة وهو النزاع في الملكية فقد حق للمحاكم الأهلية أن لاتولى هذا الحكم حجية الأحكام وأن تتدخل في تنفيذه وأن تقف تسليم الأعيان المحكوم بردها إلى وقف المدعى عليهم إلى حين الفصل في أمر الملكية من الجهة المختصة الحققة وهي المحاكم الأهلية وقد رفع المدعون هذه الدعاوى بالملكية

ولما يفصل فيها . وبذلك يتعين رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذا الاشكال

عن الرفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . وحيث أنه بالنسبة لهذا الدفع الثالث فالظاهر

من مذكرة المدعى عليهم أنه ينبغي في جوهره على الدفع المتقدم وعلى قولهم أن محكمة الأمور المستعجلة لا تستطيع أن تفصل في هذا الاشكال إلا أن

تمس حقا موضوعيا للخصوم وهو حق الملكية

وبذلك تستبق قضاء محكمة الموضوع في هذين

الأمرين وهذا ما يمتنع عليها طبقا للمادة ٢٨

مرافعات خصوصا وأن المدعين عدلوا طلباتهم في

الدعوى الموضوعية المضمومة بعد

رفع هذا الاشكال وضافوا إلى طلب الملكية

الحكم بإيقاف الحكم المستشكل فيه . ولكن

هذا الدفع مردود بان المادة ٢٨ مرافعات قد

جعلت قاضي الأمور المستعجلة هو قاضي الاشكالات

في تنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ ولم

تقيد قضاءه فيها بقيد ماسوى عدم التعرض لتفسير

تلك الاحكام فهو يسبق دائما قاضي الموضوع في

بحث حقيقة الاشكال ويأمر بإيقاف التنفيذ أو

استمراره مؤقتا بحسب ما يرجح لديه من حجة

أى من الطرفين ورأيه في هذا الترجيح سبيل إلى

الحكم بهذا الاجراء المؤقت وليس سبيلا إلى

الحكم بحق أحد الطرفين على الآخر وهو غير

ملزم لقاضي الموضوع ، وظاهر مما تقدم أن ليس

في الفصل في الاشكال الحال ومعرفة حجية الحكم

الشرعى المستشكل فيه أى تعرض لتفسيره .

أما القيد الخاص بعدم تأثير حكم قاضي الأمور

المستعجلة في أصل الحق طبقا للفقرة الثانية من

المادة ٢٨ مرافعات فوارد على الأمور المستعجلة

التي يخشى عليها من فوات الوقت ولا شأن له

باشكالات التنفيذ . اما رفع هذا الاشكال مرة

أخرى إلى محكمة الموضوع فلا يسلب قاضي

الأمور المستعجلة اختصاصه بنظره لأنه رفع إليها

بعد تقديمه اليه ومن المتفق عليه أن اختصاصه

لا يؤثر فيه قيام دعوى الموضوع وبذلك يتعين

رفض هذا الدفع ايضا (راجع كتاب محمد على

رشدى بك صحيفة ١٢٢ و ٢١٤ و ٢٤٨ وما بعدها

وكتاب محمد على راتب بك ص ٢ و ٥٧٠ وما بعدها)

وحيث أنه بعد رفض هذه الدفوع الثلاثة

يتعين الحكم بقبول الاشكال وضوعا وإيقاف

تنفيذ الحكم الشرعى المستشكل فيه لخروجه فيما

قضى به عن ولاية المحاكم الشرعية وقضائه في

دعوى ملكية الفصل فيها من صميم اختصاص

المحاكم الأهلية كما سبق بيانه ويتعين الزام المدعى

عليهم بالمصاريف والأتعاب عملا بالمادة ١١٣

مرافعات وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة

بالمادة ٣٩٥ مرافعات

لذلك

حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض

الدفع الاول وقبول الاشكال شكلا (ثانيا)

برفض الدفع الثانى واختصاص المحاكم الأهلية

بنظر الدعوى (ثالثا) برفض الدفع الثالث

واختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى

(رابعا) في موضوع الاشكال بإيقاف تنفيذ

الحكم الشرعى الصادر فى القضية نمرة ١٠٣

محكمة مصر العليا الشرعية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨

إلى أن يفصل نهائيا فى دعوى الملكية المرفوعة

من المدعين امام المحاكم الاهلية والزمت المدعى عليهم بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه للمدعين وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة

١٣٢

محكمة الاسكندرية الابتدائية

قاضي الامور المستعجلة

١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

اختصاص . قاضي المواد المستعجلة . أمر على عريضة .
التظلم منه . ليس من اختصاصه . بخلاف نظر الصعوبات التي تعرض عند تنفيذها

المبادئ القانونية

١ - لارقابة لقاضي الامور المستعجلة على احكام المحاكم الاخرى ولاسييل إلى الطعن فيها أو التظلم منها امامه لانه ليس بمحكمة عليا أو درجة من درجات الطعن في الاحكام وانما هو قاضي الاشكالات والاجراءات الوقتية والتحفظية يفصل فيما يعتور الاحكام والسندات التنفيذية من عقبات ومصاعب ويقضى في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت باجراء تحفظي لا تأثير له في أصل الحقوق طبقا لنص المادة ٢٨ مرافعات

٢ - الأوامر على العرائض هي من قبيل الأحكام القضائية ولذلك لا يجوز الطعن فيها امامه بل قد رسم لها القانون طريقا معينة للتظلم منها وهي الطريق المبينة في المادتين ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات

٣ - المبادئ الخاصة بالأوامر على العرائض والتظلم منها التي تشير اليها المادة ١٢٧ مرافعات وما بعدها بصفة عامة ونصت عليها المادة ٤١٤ مرافعات وغيرها بصفة خاصة انما هي تطبيق لما جرى عليه العمل في فرنسا من اشتراط قاضي الامور الوقتية الرجوع اليه بصفته قاضيا للأموار المستعجلة عند حصول النزاع أو التظلم في أوامر العرائض التي تصدر منه ولولا ذكر هذا الشرط لما اختص قاضي الامور المستعجلة بالفصل في التظلم من أوامر العرائض

٤ - لا ينبغي الخلط بين عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر التظلم من الأوامر على العرائض من حيث التعرض لموضوعها وبين اختصاصه بنظر الصعوبات او المنازعات التي تعرض عند تنفيذها ولا تمت بصلة إلى أصل موضوعها أو الاجراءات التحفظية التي تقتضيها حماية الحقوق بصفة مؤقتة بسبب تنفيذها

٥ - أمر رئيس المحكمة بوضع الاختام على محلات الشخص المطلوب اشهار افلاسه عملا بالمادة ٢٠٤ من القانون التجاري ما هو الا أمر على عريضة اصدره قاضي الامور الوقتية طبقا للمواد ١٢٧ مرافعات وما بعدها وتسرى عليه احكامها ولا تسرى احكام مواد الافلاس التجاري الا بعد أن يصدر حكم الافلاس ويعين بمأمور بالتفليسة

المحكمة

« حيث ان وقائع القضية تتلخص في أن المدعى عليه الاول رفع دعوى بأشهار أفلاس المدعى عليه الثاني وأستصدر من حضرة رئيس محكمة اسكندرية أمرا على نفس صحيفة الدعوى بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بوضع الاختام على ثلاثة دكاكين بملاوكة له ونفذ الأمر بمعرفة كاتب المحكمة في نفس اليوم ووضعت عليها الاختام بعد جرد ما فيها من البضائع وذلك بسبب توقف المدعى عليه الاول عن دفع قيمة كيمياليتين أعلن اليه بروتستو عنهما كما هو ثابت في القضية نمرة ٥٦٥ كلى اسكندرية سنة ١٩٣٩ وكان من بين المحلات التي وضعت عليها الاختام دكان بشارع أراكيل فرفع المدعى هذه الدعوى المستعجلة طالبا رفع الاختام التي وضعت على محل شارع أراكيل بحجة أنه مملوك له وهو صاحبه ومديره وأن المدعى عليه الثاني وهو ابنه ليس الا مستخدما عنده وقدم للتدليل على ذلك أوراقا ومستندات مودعة بالقضية نمرة ٥٨٠ كلى اسكندرية سنة ١٩٣٩ فدفع الحاضر عن المدعى عليه الاول بأن موضوع الدعوى هو تظلم من أمر رئيس المحكمة بوضع الاختام وهو أمر على عريضة لا يجوز المعارضة فيه أمام قاضى الأمور المستعجلة وأن المدعى قد تظلم في هذا الأمر إلى المحكمة الكلية في القضية نمرة ٥٨٠ سنة ١٩٣٩ فقضى بعدم قبول تظلمه وقد أجاب وكيل المدعى على ذلك بقوله أنه وهو من الغير فلا يملك التظلم من الأمر طبقا للمادة ١٣٠ مرافعات وما بعدها فهو لذلك يلجأ إلى قاضى الأمور المستعجلة ليأمر برفع الاختام التي وضعت على دكانه المملوكة له من دون المدعى عليه الثاني .

« وحيث ان قاضى الأمور المستعجلة لارقابة له على أحكام المحاكم الأخرى ولا سبيل إلى الطعن فيها أو التظلم منها أمامه لأنه ليس بمحكمة عليا أو درجة من درجات الطعن في الأحكام وإنما هو فقط قاضى الأشكالات والأجراءات الوقتية والتحفظة يفصل فيما يعثور الأحكام والسندات التنفيذية من عقبات ومصاعب ويقضى في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بأجراء تحفظي لا تأثير له في أصل الحقوق طبقا لنص المادة ٢٨ مرافعات .

« وحيث ان الأمر على العرائض هي من قبيل الأحكام القضائية وأن صدرت بصفة ولائية أو إدارية وليس في خصومة حقيقية وبذلك لا يجوز أن يحصل الطعن فيها أمامه بل لقد رسم لها القانون طريقا معينة للتظلم منها وهي الطريق المبينة في المادتين ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات بل لقد ذهبت هذه المحكمة إلى أكثر من ذلك في حكم لها منشور في السنة السادسة عشرة من مجلة المحاماة صحيفة ٥٣٢ فقررت أنه لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة أن ينظر بصفة قضائية في التظلم الذى يرفع اليه في أمر على عريضة أصدره هو نفسه كأمر تقدير أعاب أهل الخبرة أو مماثل ذلك لأن هذا التظلم قد انقلب الى خصومة موضوعية خلطت من الاستعجال ودخلت في اختصاص محكمة الموضوع المختصة الا أن يكون التظلم مرفوعا بصفة ولائية ومن صدر الأمر ضده فقط (يراجع حكم محكمة اسكندرية للأمر المستعجلة الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ في القضية نمرة ٣٠١ سنة ١٩٣٥ المنشور بالعدد الخامس من السنة السادسة عشرة من مجلة المحاماة صحيفة ٥٣٢)

الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب بك صحيفة ٦١٥ وخصوصاً البند ١١٧٢ وصحيفة ٥١٥ وما بعدها (وحيث انه لا ينبغي الخلط بين عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر التظلم من الأوامر على العرائض من حيث التعرض لموضوعها بالتحويل أو التعديل أو الإلغاء وبين اختصاصه بنظر الصعوبات أو المنازعات التي تعرض عند تنفيذ هذه الأوامر ولا تمت بصلة إلى أصل موضوعها أو الاجراءات التحفظية التي تقتضيها حماية الحقوق بصفة مؤقتة بسبب تنفيذها ولتوضيح ذلك في صورة عملية من وقائع الدعوى الحالية نقول أن المدعى كان يستطيع أن يعترض وقت تنفيذ أمر رئيس المحكمة بوضع الاختتام وأن يستشكل في التنفيذ قبل تمامه ويلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة ليأمر باستمرار التنفيذ أو إيقافه باعتباره قاضي الاشكالات في تنفيذ الأوامر والاحكام. أما وقد تم التنفيذ فلا سبيل للمدعى إلى الغائه وطلب رفع الاختتام لأن ذلك يمس أمر قاضي الأمور الوقتية في صميمه وهو مالا تملكه إلا محكمة الموضوع المختصة. بقي أنه قد يصح للمدعى أن يلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة ليأمر باتخاذ اجراء تحفظي لا يمس الأمر في ذاته ولكن يكون عوناً على حماية حق يدعيه المدعى كأن يطلب تعيين حارس قضائي على منقولات يخشى عليها من الضياع مملوكة له أو على الأصح يدعي ملكيتها وموجودة بداخل المحل الذي وضعت عليه الاختتام أو أن يطلب بيعها إذا كانت مما يخشى عليها من التلف والفساد. وهذا هو الرأي المفهوم من النبذة التي استشهد بها وكيل المدعى من كتاب قضاء الأمور المستعجلة وأشار إليها في مذكرته الختامية وقد فهمها على غير وجهها (راجع النبذة ٦٤٧ صحيفة ٣٦٧ من

وحيث ان المبادئ الخاصة بالأوامر على العرائض والتظلم منها التي شرعتها المادة ١٣٧ مرافعات وما بعدها بصفة عامة ونصت عليها المادة ١٤٤ مرافعات وغيرها بصفة خاصة انما هي تطبيق لما جرى عليه العمل في فرنسا من اشتراط قاضي الأمور الوقتية الرجوع اليه بصفته قاضياً للأمور المستعجلة عند حصول النزاع أو التظلم في أوامر العرائض التي تصدر منه وذلك لأنه لا يوجد هناك نص على كيفية حصول هذا التظلم. ويرجع هذا الشرط إلى أن قاضي الأمور الوقتية في فرنسا هو رئيس المحكمة وهو نفسه قاضي الأمور المستعجلة. ومن المتفق عليه أنه لولا ذكر هذا الشرط الصريح لما اختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في التظلم من أوامر العرائض. لذلك لا ينبغي أن يتوهم متوهم ان الشارع المصري باقتباسه هذه المبادئ مما جرى عليه العمل في فرنسا قد أراد أن يجعل لقاضي الأمور المستعجلة أي اختصاص بنظر التظلم من الأوامر على العرائض شبيه بما هناك لمجرد أن قاضي الأمور الوقتية يجمع هناك بين الاختصاصين فان المادة ١٣٢ مرافعات صريحة في رفع التظلم إلى نفس الأمر كما أن المادة ١٣٠ مرافعات صريحة أيضاً في جواز التظلم مرة أخرى إلى المحكمة الأصلية (راجع كتاب التنفيذ لعبد الفتاح بك السيد صحيفة ٢٨٦ وكتاب قاضي الأمور المستعجلة لمحمد علي رشدي بك صحيفة ٧٤ و ٨٣ و ٨٨ و ١١٠ و ١١٥ وما بعدها وخصوصاً البنود ٨٠ و ٨١ و ٨٢ وصحيفة ١٢٢ وما بعدها وصحيفة ١٣١ وما بعدها وخصوصاً البنود ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٧ وصحيفة ٧٠١ وما بعدها وخصوصاً البنود ٦٩٥ وما بعدها وصحيفة ٧٣٥ والمراجع العديدة المشار إليها في هذا الكتاب وكتاب قضاء

الدعوى بذاته قد خرج عن اختصاص محكمة الأمور المستعجلة لانه يمس أمرا قضائيا صدر في حدوده القانونية ويراد به تعديله بل الغاؤه بعد أن تم تنفيذه وأصبح لا مجال للاستشكال في هذا التنفيذ وقد أراد المدعى أن يصور الدعوى في صورة أخرى فطلب احتياطيا في مذكرته الختامية أن يعين هو حارسا قضائيا على الدكان التي يدعى ملكيتها ليرفع الاختتام عنها ويستلمها ويدير تجارتها ويودع المتحصل في خزانة المحكمة على أن هذا الطلب الاحتياطي على فرض قبوله شكلا لا يختلف في موضوعه عن موضوع الطلب الأصلي وهو الوصول إلى الغاء الأمر بوضع الاختتام وقد سبق القول بأن هذا الالغاء خارج عن سلطان القضاء المستعجل . ولو كانت الحراسة مقصودة كاجراء تحفظي على أشياء موجودة بداخل الدكان ويراد رفع الاختتام لإخراجها منها لكان لهذا الطلب الاحتياطي وجه . لانه لا يمس ذات الأمر بوضع الاختتام .

وحيث انه يتعين من كل ما تقدم قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة بنظر الدعوى والزام المدعى بالمصاريف عملا بالمادة ١١٣ مرافعات مع رفض طلب اتعاب المحاماة .

(قضية الحاج عبدالقادر ابراهيم الشامي وحضر عنه الاساتذة اسماعيل حمزه بك و ابراهيم جيبى وفتح الله البوريني ضد محمد بك حسن الشامي وآخر رقم ٨٥٤ سنة ١٩٣٩ رياسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

١٣٣٣

محكمة مصر الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٦ مارس سنة ١٩٣٩

اختصاص : قاضي الأمور المستعجلة . اخلاء . هلاك العين المؤجرة . أجارة تنتهي من نفسها وإجارة يجب الحكم فيها بالفسخ

من كتاب محمد علي راتب بك قضاء الأمور المستعجلة وكذلك النبذة ٦٨٣ صحيفة ٣٧٧)

وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الاول دفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر القضية لبعض المعنى المتقدم وهو يقول فضلا عن ذلك أن موضوع الدعوى يتعلق بتفليسة المدعى عليه الثاني وأن محكمة التفليسة هي المختصة بالفصل في دعوى المدعى طبقا للمادة ١٩٥ من القانون التجاري وما بعدها وفاته أن أمر رئيس المحكمة بوضع الاختتام وان كان قد صدر طبقا للمادة ٢٠٤ تجارى إلا أنه لم يخرج عن كونه أمرا على عريضة أصدره قاضي الأمور الوقتية وأن المادة المذكورة ليست إلا تطبيقا للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ١٢٧ مرافعات وما بعدها وتسرى عليها أحكامها ولا تسرى أحكام مواد الافلاس التجارى إلا من بعد أن يصدر حكم الافلاس ويعين مأمور التفليسة يرجع اليه في مثل طلبات المدعى من رفع الاختتام أو استرداد للمنفقولات في حدود المواد ٢٣٦ و ٢٣٩ و ٢٤١ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦٣ و ٢٧٩ تجارى وقد أدعى المدعى أن المحكمة الكلية أشهرت افلاس المدعى عليه الثاني فعلا ولكنه لم يقدم الدليل على ذلك (راجع كتاب قاضي الأمور المستعجلة صحيفة ٥٧٥ وما بعدها)

وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الاول أراد أيضاً أن يحمل هذا الدفع بعدم اختصاص على محمل أن طلب رفع الاختتام يقتضى من هذه المحكمة أن تبحث في أمر موضوعي وهو حق ملكية أى من الطرفين للدكان المطلوب رفع الاختتام عنها وهو مالا تملكه إلا محكمة الملكية . ولا داعي الآن لبيان وجه الحق في هذا النظر القانوني بعد أن وضح بما تقدم أن موضوع

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٣٧٠ من القانون المدني على أنه « لا يكلف المؤجر بعمل أى مرممة كانت إلا إذا اشترط في العقد إلزامه بذلك . لكن إذا هلك الشيء المؤجر يفسخ الإيجار حتماً وأما إذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب إما فسخ الإيجار وإما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال ومع ذلك إذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة الشيء المؤجر إلى الحالة التي كانت عليها وقت الإيجار فتستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم » فالمرجع فرق بين حالتين الهلاك الكلي وفيه يفسخ عقد الإيجار بلا حاجة إلى حكم بالفسخ ويمكن كلا من المؤجر والمستأجر أن يتمسك بهذا الفسخ ، والهلاك الجزئي ويلحق به أن يحصل في العين خلل يؤثر في المنفعة المقصودة منها وفيه يجوز للمستأجر طلب الفسخ إذا كان جسماً أى مفوًتاً بالمنفعة أو غير جسم ولكن يؤثر في الانتفاع بحيث لا يتمكن المستأجر من استيفاء كل المنفعة المقصودة وفي هذه الحالة يكون له طلب تنقيص الأجرة والأمر في الحالتين خاضع لتقدير القضاء

٢ - لا يجوز للمستأجر بعد انتهاء عقد الإيجار أن يستمر شاغلاً للعين وليس لانتهاء مقصوراً على وفاء المدة أو حصول التنبيه بالفسخ في حالة توافر الشرط الصريح الفاسخ عند الإخلال بأحد الالتزامات .

إذ هلك الشيء المؤجر أو نزع ملكيته بالمنفعة العامة أو التصرف فيه بالبيع اختياراً أو بطريق نزع الملكية من الأسباب التي تنهيه ٣ - مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة توافر الاستعجال وعدم مساس أصل الحق . فإذا لم تكن المسألة بذاتها داخلة في ولايته لم يستطع أن يدخلها فيها ولو تراضى الخصوم على ذلك لا خلا له بقاعدة من قواعد النظام العام

٤ - قاضي الأمور المستعجلة يختص بتقرير فسخ العقد وطرده المستأجر في حالة الهلاك الكلي للعين المؤجرة إذ هو لا يمس حقاً ولا يفعل أكثر من تقرير مركز أوجدته طبيعة الأشياء بخلاف حالة الهلاك الجزئي التي قد يكون فيها إخلال بأصل الحق

٥ - التفرقة بين نوعي الهلاك مسألة ليست من السهولة بمكان . وقد وضعت محكمة النقض والأبرام الفرنسية ضابطاً للحكم إذ قررت بأن الهلاك يعتبر كلياً إذا فقد الشيء الوظيفة التي أعد لها وأصبح غير صالح لتأديتها

٦ - لصعوبة هذه التفرقة اتفقت الآراء على وجوب تخلي قاضي الأمور المستعجلة عن القضاء بالطرد أو البقاء في العين المؤجرة إذا ما كانت المنازعة في الهلاك ونوعه تعلوها مسحة من الجدل تتطلب منه تعرف الوظيفة التي يؤديها الشيء المؤجر أو كونه لا يزال صالحاً للقيام بها

٧ - يجوز تجزئة العين المؤجرة إذا

رضى المستأجر بذلك وإبقاؤه في الجزء الذي اتضح من دعوى اثبات الحالة ومناقشة خبيرها انه يستطيع الانتفاع به والحكم بعدم اختصاص قاضي المواد المستعجلة في الجزء الباقي .

المحكمة

• من حيث ان حصل الدعوى أن وزارة الأوقاف أجرت بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٢١ العين المبينة بصحيفة الدعوى — وهي حوش وكالة — إلى المدعى عليه لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٤ لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٤ بإيجار شهرى قدره ٣٠٠ مليم و ١ جنية وأنه متفق في البند السابع من العقد على أنه يجب على المستأجر في كل مدة الايجار أن يلاحظ دائما وتحت مسؤوليته حال المحل المؤجر ومشمولاته ابقاء عساه أن يطرأ من الخلل أو الهدم قبل وقوعهما وأنه عند حصول أى خلل بالمحل المؤجر لآى سبب كان أو هدم بعضه أو استدعى الحال عمل ترميمات كبرى به يكون للوزارة الحق في فسخ عقد الايجار والاخلاء وأنه بمعاينة المحل المؤجر أتضح وجود خلل في مبانيه ويخشى من سقوطها وأنه بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦ طلبت الوزارة من البوليس التنبيه على المدعى عليه بالاخلاء وأرسلت اليه خطابا موصى عليه بضرورة اخلاء الوكالة فلم يدعن لهذا تطلب الوزارة الحكم باخلاء العين المؤجرة مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف

• ومن حيث ان المدعية لم تقدم من جانبها دليلا واحدا على حصول الخلل في العين المؤجرة كما أن دعواها بأن هناك أمرا من مصلحة التنظيم بهدم المباني جميعها قد استبان من اقرار

الحاضر عنها بجلسة ١٩٣٩/٣/٢٢ أنه لم يصدر مثل هذا الأمر . وكل ما استندت اليه في تبرير طلبها هو شرط العقد

• ومن حيث انه قد تبين من مستندات المدعى عليه أن الخلل المقول بحصوله يرجع إلى أوائل سنة ١٩٣٤ أى في وقت يكاد يكون معاصرا للتعاقد على التأجير إذ ثابت من نتيجة الكشف على هذا الخلل بمعرفة موظفي مصلحة التنظيم بتاريخ ١٩٣٤/١/٦ أن الأعمال المقتضى اجراؤها لازالة الخلل هي تنكيس الحوائط المبينة بالكشف جيدا والظاهر أن المدعية لم تحرك ساكنا بل أن المدعى عليه هو الذى قام بهذا الاجراء كما سنعرض له بعد .

• ومن حيث انه ثابت أيضا من الاطلاع على دعوى اثبات الحالة المنضمة رقم ٤٠٩ سنة ١٩٣٩ أن المدعى عليه أقام الدعوى المذكورة قبل وزارة الأوقاف يطلب فيها ندب خبير لمعاينة العين المؤجرة وما حصل فيها وملحقاتها من ائتلاف من جراء عملية الهدم وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وبين فيه . . .

أولا — أن الاجزاء المتخللة في المباني هي الاجزاء العلوية دون السفلية التي يمكن أن تعيش أكثر من عشر سنوات بدون خطر.

ثانيا — ان المدعى عليه قد استأجر جزءا فضاء هو حوش الوكالة وله باب على شارع باب النصر وينقسم إلى قسمين أحدهما وهو المبين بالرسم ... غير مسقوف والآخر قد أجرى المدعى عليه تسقيفه .

ثالثا — أن الوزارة مضطرة لاجراء عملية الهدم للأدوار العلوية اذ وجودها خطر

رابعا - أن الوزارة كان يجب عليها أن تبقى للمدعى عليه الدور الأرضي كما هو . ومن حيث أن المحكمة رأت لاستظهار الحقيقة لتسند الاجراء المؤقت المطلوب في الدعوى الحالية الى ما يدعيه أن تناقض الخبر عن بعض ما أورده في تقريره فأدلى بمعلومات يستفاد منها أن الجزء المؤجر الغير المسقوف لا يمكن الوزارة أن تجرى فيه عملية الهدم إلا إذا تركه المدعى عليه وأخلاه . أما بقية أجزاء العين المؤجرة وهي الواقعة بين العلامتين A ، B فإن في استطاعة الوزارة هدم الجزء الخطر فيه بدون أى ضرر على أحد من العمال وأن الاحتياط في سبيل ذلك لا يخرج عن وضع ألواح من الخشب وار الجالون يمنع سقوط الأتربة والانقاض اليه كما انه من الممكن أن ينتفع بالمصبنة إذا أستبعد منها الجزء

« ومن حيث ان المدعى عليه سلم لوزارة الأوقاف بالجزء الذي يمكنها من تلافي أى خطر ولم ينازعها فيه .

« ومن حيث إذا أضيف إلى هذا انه ثابت من الاطلاع على التعهد المسلم إلى الراسى عليه عملية الهدم انه قد اشترط عليه في ذلك التعهد أن يترك سطح الأرض المقام عليه المباني فضاء وخالياً من المخلفات ويترك جزماً من الحائط الأصلية بارتفاع ٢ متر على الوجهات مع الباب كما كلفه اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لعدم حدوث ضرر للغير (راجع دعوى اثبات الحالة المنضمة)

« ومن حيث ان وزارة الأوقاف تسند دعواها وترجعها إلى الشرط الوارد بعقد الايجار المذكور فيه بأنه في حالة وجود خلل في العين

المؤجرة إذا استدعى الحال عمل ترميمات كبرى بها ترى الوزارة عملها فإلها الحق في اعتبار عقد الايجار مفسوخا واخلاء العين المؤجرة بدون مسئولية عنها . وأضافت إلى هذا بأنها وحدها صاحبة الحق في التقرير بعمل الترميمات واستعمال شرط الفسخ والاخلاء .

« ومن حيث ان المادة ٣٧٠ مدنى نصت صراحة على أنه « لا يكلف المؤجر بعمل أى مرمة كانت إلا إذا اشترط في العقد الزامه بذلك لكن إذا هلك الشيء المؤجر يفسخ الايجار حتماً وأما إذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب إما فسخ الايجار وإما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال . ومع ذلك إذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة الشيء المؤجر إلى الحالة التي كانت عليها وقت الايجار فتستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم ،

« ومن حيث انه بمقارنة هذا النص بما هو وارد في عقد الايجار سند الدعوى يبين ان الحقوق المنصوص عليها فيه هي بذاتها التي وضعها المشرع لترتيب علاقات المؤجر بالمستأجر في حالة هلاك العين المؤجرة إلا أن شرط العقد أعفى المدعية من التضمينات في أحوال معينة فهو في الواقع لم ينشئ للوزارة حقوقاً جديدة بل قد جاء مردداً للقواعد العامة التي تحكم جميع العلاقات القانونية بين المؤجر والمستأجر والآثار التي تترتب على الهلاك كلياً أو جزئياً

« ومن حيث انه يستفاد من النص المتقدم ذكره أن المشرع فرق بين حالتين الهلاك الكلى والهلاك الجزئى وأعطى لكل منهما حكماً خاصاً

ففي الحالة الأولى ينفسخ عقد الايجار بلا حاجة الى حكم بذلك ويمكن لكل من المؤجر والمستأجر أن يتمسك بهذا الفسخ أما إذا كان الهلاك جزئيا ويلحق به أن يحصل في العين خلال يؤثر في المنفعة المقصودة منها فإن للمستأجر أن يطلب إما فسخ عقد الايجار إذا كان جسيما أى مفوتا للمنفعة أو غير جسيم وإنما يؤثر في الانتفاع بحيث لا يتمكن المستأجر من استيفاء كل المنفعة المقصودة وفي هذه الحالة يكون له طلب تنقيص الأجرة والأمر في الحالتين خاضع لتقدير القضاء بمعنى أنه في هذه الحالة لا ينفسخ العقد من تلقاء نفسه كما في الحالة الأولى بل لابد من حكم يصدر بذلك (راجع كتاب السهوى بك - عقد الايجار - صفحة ٥٩٣ وما بعدها)

ومن حيث انه بانتهاء عقد الايجار فإن المستأجر الذي يستمر شاغلا للعين هو غاصب لا سند له في الحيازة - طرده من صميم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة لا اهدار في قضائه لعلاقة قانونية يجب لها البقاء - بل تقرير لحالة قانونية واقعة - وليس الانتهاء قاصرا على انتهاء المدة أو حصول التنبيه بالفسخ في حالة توافر الشرط الصريح الفاسخ عند الاخلاص بأحد الانزمات - إذ هلاك الشيء المؤجر أو نزع ملكيته للمنفعة العامة أو التصرف فيه بالبيع اختيارا أو بطريق نزع الملكية من الأسباب التي تنهى (لويس روسو مستعجل طرد المستأجر صحيفة ١٠)

ومن حيث ان قوام الدعوى الحالية لا يمت الى شرط العقد بسبب كما سبق أن بينا لأن العقد لم يرتب حقوقا أكثر مما وضعت المشرع من

ضوابط للحكم في مثل هذه الأمور إلا أن المحكمة تسارع بنفي شبهة قد تتخذ دعامة للطلب المطروح الآن وهي ما ورد في العقد من أنه لو استدعى الحال عمل ترميمات كبرى ترى الوزارة عمالها فاما الحق إما بفسخ العقد والاخلاء فوراً بدعوى مستعجلة وإما باستمرار عقد الايجار فان تطبيق هذا الشرط وآثاره ليس من اختصاص هذه المحكمة لأنه لم يرتب الفسخ ترتيبا واجب التطبيق لا يملك القاضي في شأنه تقديرا (مارنيك جزء ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٥) كواقعة حاصلة فعلا وسابقة على الدعوى ولا يغير من وجه المسألة شيئا الاتفاق في العقد على اختصاص هذه المحكمة بالاخلاء. فان مناط الاختصاص هو توافر الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق. فاذا لم تكن المسألة بذاتها داخلة في ولاية هذه المحكمة فلا تستطيع أن تمد ولايتها اليها حتى ولو تراضى الخصوم على ذلك إذ في ذلك مساس بقاعدة من قواعد النظام العام. وفي القضاء بالاخلاء مع قيام العقد فسخ له لا تملكه مناط التقدير فيه لمحكمة الموضوع

ومن حيث انه وان كان قاضي الأمور المستعجلة يختص بتقرير فسخ العقد وطرد المستأجر في حالة الهلاك الكلى للعين المؤجرة فانه في هذه الحالة لا يمس حقا لاي من طرفي العقد بل كما يقول الأستاذ بازو بحق لا يفعل أكثر من تقرير مركز أوجدته طبيعة الاشياء إذ لا يخرج عن كونه يقرر حالة الفسخ التي تستمد كيانها من حكم القانون دون أى تدخل من القضاء لإنقضاء العقد وهلاك موضوعه

ومن حيث انه بالنسبة للهلاك الجزئي

فان الأمر دقيق فهل طلب الفسخ مع ما فيه من
مساس بأصل الحق، يمكن أن يدالب من قاضى
الأمور المستعجلة . هل يستطيع التسليم للمؤجر
بالطرد أو المستأجر بالبقاء .

« ومن حيث انه لا ريب فى أن التفرقة بين
نوعى الهلاك مسألة ليست من السهولة بمكان .
وقد وضعت محكمة النقض والايام الفرنسية
ضابطا للحكم . إذ قررت بأن الهلاك يعتبر كلياً
إذا فقد الشيء الوظيفة التى أعد لها وأصبح غير
صالح لتأديتها (محكمة النقض الفرنسية ١٩٢٧/٣/٢٣
سيري ٢٧/١/٣٩١ المحكمة العليا بمونتريال
٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ المجلة الدورية ١٩٣٤
صحيفة ٩٤٤)

« ومن حيث انه استناداً إلى دقة هذه التفرقة
اتفق الرأى على وجوب تخلى قاضى الأمور
المستعجلة عن القضاء بالطرد أو البقاء فى المين
المؤجرة إذا ما كانت المنازعة فى الهلاك ونوعه
يعلوها مسحة من الجدل تطلب منه تعرف الوظيفة
التي يؤديها الشيء المؤجر أو كونه لا يزال صالحاً
لأجابتها (راجع لويس روسو المرجع السابق
صحيفة ٢١ وما بعدها) وذلك لاختلاف الحكم
بين الحالين إذ الأولى واقع فيها الفسخ لا محالة
لا مجال للانشاء والتقدير فيه والآخرى مشكوك
فى تحقيقه يجب له التقدير بالتقرير

« ومن حيث انه وقد استبان من مناقشة
خبر دعوى اثبات الحالة التى رفعها المستأجر
أن العين المؤجرة إلى المدعى عليه وهى قطعة
أرض فضاء محاطة بالمنازل التى اختل الجزء العلوى
منها مستطاع الانتفاع بها فى الغرض الذى
خصصت له إذ انشأ عليها المستأجر مصبنة جهزها
بالآلات والعدد اللازمة لتشغيلها وأن جزءاً

ضئيلاً منها هو الواجب تسليمه للوزارة وقد
ارتضى المدعى عليه هذا التسليم .

« ومن حيث انه لا يرد على هذا بأن فى
ذلك تجزئة للعين المؤجرة فهى تجزئة يضار بها
المستأجر لا المؤجر لا يملك الأخير ان يتخذ
منها تكأة لفسخ العقد والتحلل من التزاماته كما
أن ادعاء الوزارة بأنها فى حاجة للهدم حتى
تنشئ مبان جديدة بدلاً من التى أختلت لا
يفيد ما شئتاً فى الدعوى الحالية إذ هى ضامنة
للمدعى عليه الانتفاع بالعين المؤجرة لنهاية الأجل
المتفق عليه فلا تملك أن تعكر انتفاعه بفعلها
كما أن بقاءه فى العين لا يكلفها إلا القليل وهو
وضع ألواح من الخشب لمنع سقوط الانقاض
والآتربة على بضاعة . وهو التزام فى عنقها مادام
العقد لما يفسخ بعد أما دعواها أنها ترغب تفادى
دعوى التضمن عن الهدم والضرر فقد كانت
سبيله مفتوحاً باتخاذ وسائل الاحتياط لا أن
تلجأ إلى طلب الطرد بعد أن بدأت فى
الهدم فعلاً .

« ومن حيث ان المدعى عليه لم ينازع المدعية
فى تسليم الجزء الذى أشار الخبير اليه حتى لا
يعطل عملها ويقطع السبيل عليها فلا ترى المحكمة
مانعاً من القضاء لها به ..

« ومن حيث انه بالنسبة لبقية العين المؤجرة
فيتعين القضاء بعدم الاختصاص .

« ومن حيث انه بالنسبة للصاريف فيتعين ابقاء
الفصل فيها حتى لا يضار أحد من الطرفين .

« ومن حيث انه بالنسبة للتنفيذ فيتعين شمول

الحكم به وفقاً لنص المادة ٣٩٥ مرافعات

(قضية وزارة الأوقاف ضد عبد السميع أفندى طه
محود رقم ٦٣٧ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد
نجيب احمد)

١٣٤

محكمة مصر الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

أول مايو سنة ١٩٣٩

اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . اخلاء . إزالة

المبادئ القانونية

أجر ناظر وقف عينا إلى بعضهم وقبل انتهاء المدة نهيه بخطاب موصى عليه إلى الاخلاء في نهايتها ثم رفع دعوى مستعجلة في نهاية المدة لاخلاء العين وتسليمها إلى الوقف بالحالة التي كانت عليها وقت التأجير وإزالة ما عليها وقد نص في عقد الاجارة على أن ماهو مقام على قطعة الأرض من الاكشاك الخشبية لا يؤثر عليها ولا يجعل عليها أى حق من حقوق الارتفاق وليس للمستأجر أن يدعى يوما ما حق الارتفاق والقرار بل هو ايجار قابل للزوال بما تضمنت فقرة أخرى من العقد من انه في حالة ما يرى الوقف لزوم ازالة ما على هذه القطعة من الاكشاك الخشبية وغيرها المعدة لتكون ملحقا للقهوة فعلى المستأجر أن يبادر متى طلب منه ذلك بازالتها ورفع انقاضها بمصاريف من طرفه وتسليم قطعة الأرض بالحالة التي كانت عليها وقت تأجيرها . ودفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانه حصل بعد عقد التأجير أن اقام مباني على الأرض اخذ الوقف يستولى على أجرتها فأصبح العقد عقد حكر، والقضاء بالاخلاء يتضمن ازالة

وهي خارجة عن ولاية القاضي المستعجل .
وقد حكمت المحكمة برفض الدفع الفرعى واختصاص المحكمة وطلبات المدعى مقرر المبادئ الآتية

(١) ان قاضي الأمور المستعجلة يملك فحص ما يثار لديه من منازعات لا للقطع فيها وانما التعرف ماهيتها وما عليها من مسحة الجذ وأنها تحول دون اختصاصه أو أنها منازعات اريد بها شل اختصاصه بلا سند يعززها
(٢) منع قاضي الأمور المستعجلة من تعرف حقيقة السند الذى تقوم عليه الدعوى قضاء بالعقم والجذب على نظام المواد المستعجلة وقاضيا ان امتنع عليه تفسير السند بما يهدم كيانه فلا يحول هذا دون تقدير حقيقته مستهديا بما تتم عليه مظاهره الخارجية في الكشف عن حدود ولايته ودخول الخصومة فيها أو خروجها عنها وفي مساس الطلب المطروح لأصل الحق أو انه حل مؤقت هو صاحب الحق في الفصل فيه

(٣) انه بالرجوع إلى العقد السالف ذكره تبين انه عقد اجارة فوضع اليد على العين بعد نهايته غصب يخول الهيئة المستعجلة القضاء برد العين إلى صاحبها . وأما الاذن بالبناء من الوقف إلى المستأجر فلا يغير من طبيعة العقد بما تضمنت نصوصه من تسليم العين في نهاية المدة خالية مما عليها . وليس هناك حق يتصور الاخلال به بل هو بعد انتهاء العقد اغتصاب لا تجب له حماية القانون

والازالة من توابع الاخلاء ويجب الحكم بها إذ بقاء المباني والاخشاب بعد انتهاء العقد تمكن لغير ذى حق من ارغام صاحب الحق على غير مقتضى الاتفاق الذى هو شريعة المتعاقدين المحكمة

ومن حيث ان محصل دعوى المدعين بصفتهم انه بتاريخ ٣ / ٨ / ١٩٣٣ استأجر المدعى عليه من وقف المرحوم محمد شريف باشا قطعة أرض مساحتها مائة متر وثمانية من أرض جنينة الوقف بشارع عبد العزيز بمصر والمدينة الحدود والمعالم بالعريضة وذلك لمدة سنة هلالية تنتهى فى آخر صفر سنة ١٣٥٣ بأجرة شهرية قدرها ٢ جنيه و ٥٠٠ ملية تجددت بعدها مددا أخرى كل مدة سنة وآخر مدة نهايتها آخر صفر سنة ١٣٥٨ . وانه قد عرضت فرصة لمصلحة الوقف بتأجير قطعة كبيرة من أرض الجنينة يدخل فيها القدر المؤجر للمدعى عليه . فارسلت ادارة الوقف اليه بتاريخ ٢٢ ذى القعدة الموافق ١٣ يناير سنة ١٩٣٩ خطا ابا موسى عليه نبهت عليه فيه باخلاء العين المؤجرة وتسليمها فى آخر صفر سنة ١٣٥٨ الا ان المدعى عليه لم يقم باخلاء العين المؤجرة بالرغم من انتهاء مدة العقد وتأجير العين للغير والتنبيه بالاخلاء . ولهذا تطلب القضاء بالاخلاء وتسليم العين المؤجرة لجهة الوقف بالحالة التى كانت عليها وتمت التأجير مع الزام المدعى عليه بالمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة .

ومن حيث ان المدعين قدما للتدليل على دعواهما عقد الايجار المبرم بين ناظرى الوقف

والمدعى عليه وقد نص فيه صراحة على ان ما هو مقام على قطعة الأرض من الاكشاك الخشبية لا يؤثر عليها بأى حال من الأحوال ولا يجعل عليها أى حق من حقوق الارتفاق بأى وسيلة كانت وليس للمستأجر أن يدعى فى يوم ما بحق البقاء والقرار عليها بل هو مجرد ايجار قابل لازوال كما نص فى الفقرة الثالثة من العقد على أنه فى حالة ما يرى الوقف لزوم رفع وازالة ما على هذه القطعة من الاكشاك الخشبية وغيرها المعدة لتكون ملحقا للقاهرة لآى سبب من الأسباب فعلى المستأجر أن يبادر — متى طلب ذلك منه — بازالتها ورفع انقاضها بمصاريف من طرفه وتسليم قطعة الأرض المذكورة خالية كالحالة التى كانت عليها فى بدء تأجيرها وليس للمستأجر مطالبة جهة الوقف بتعويض ما وافق على أنه يكفى اخطار المستأجر قبل طلب الازالة بشهر على الأكثر ليزيل ما أقامه وانه يكفى فى الاخطار خطاب مسجل به .

ومن حيث انه لا نزاع أيضا فى أن الوقف اخطر المدعى عليه بانتهاء عقده والرغبة فى عدم التجديد والتنبيه بتسليم قطعة الأرض خالية وهذا الاخطار قد تم فى الميعاد المتفق عليه وهو الشهران بل أكثر منهما .

ومن حيث ان المدعى عليه ركز دفاعه جميعه فى الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وذلك لأنه قد اقام مبان على العين المؤجرة وكان المؤجرون يستولون على الأجرة دون اعتراض على اقامة البناء مما يقلب عقد التأجير الى تحكير والقضاء بالاخلاء يتضمن الازالة وهى خارجة عن ولاية هذه المحكمة .

« ومن حيث ان قاضى الامور المستعجلة هو قاضى اختصاصه يملك ولا شبهة في هذا فحص ما يثار لديه من منازعات — لا للقط فيها — وانما لتعرف ماهيتها وما يعلوها من مسحة الجد وهل في تكييفها وعرضها ما يحول والاختصاص او أنها منازعات اريد بها شل الاختصاص والخلولة دونه مع تجردها عما يعززها من اسانيد تجعل قوامها مشكوكا فيه لا جدية فيه . (حكم محكمة باريس في ٢٩ / ١١ / ١٩١٣ سبرى ١٩١٤ - ٢ - ١٧٦ النقض الفرنسى ١٩٢٩ / ٢ / ٢٥ جازيت دى باليه ١٩٢٩ - ١ - ٧٨١ - ١٧ / ٤ / ١٩٣٧ سبرى ١٩٣٧ - ١ - ٢٦٦) . والواقع ان منع تعرف حقيقة السند — قوام الدعوى — على قاضى الامور المستعجلة قضاء بالعم والجذب على هذا النظام — فانه وان امتنع عليه تفسير السند بما يهدم كيانه فلا يحول هذا دون تقدير حقيقته مستهديا في ذلك بما ينم عنه مظاهره الخارجية — لهذا انعقد الاجماع على انه يملك فحص موضوع الدعوى برمته لما في ذلك من تلازم بينه وبين وظيفته — اذ يكشف له البحث عن حدود الولاية وقيدها — ودخول الخصومة تحت سلطانه أو خروجها عنه وهل يتضمن الطلب المطروح حلابين اصل الحق ومثار النزاع فيحرم عليه — أو أنه حل مؤقت هو صاحب الحق في الفصل فيه .

« ومن حيث انه بالرجوع الى العقد قوام الدعوى يبين من صراحة الفاظه والحقوق والالتزامات المدونة فيه — انه عقد التزم به — الوقف بجعل المدعى عليه يتنفع بقطعة الارض المبينة فيه لمدة معينة بأجرة معينة التزم المدعى عليه بدفعها ونص صراحة على كيفية انهاء ووسيلة الانهاء وقد توافرت تلك الشروط بما يجعل وضع يد المدعى عليه على العين المؤجرة بعد ذلك في حكم المغتصب بما ينحل هذه الهياة

القضاء برد العين الى صاحبها (راجع مارنيك جزء ٢ صحيفة ٣٢٢ نبذة ٤٧٦ وما بعدها) أما التصريح بالبناء المقول بصدوره من الوقف الى المدعى عليه فهذا لا يغير من طبيعة العقد شيئا فيقال عنه انه منسوج فيه على منوال المحكر — ويجعل للتعاقد معه حق البقاء والاستقرار فهذا التعهد الصريح في أكثر من نص واحد في العقد على تسليم العين في نهاية المدة خالية مما عليها يوجب على المدعى عليه القيام بالتزامه وقهره على الوفاء به اذا ما تراخى المدعى عليه فيه ولا يرد على هذا بأن في ذلك مساسا بأى حق إذ ليس ثمة حق يتصور المساس به بعد ان أصبح وضع يد المدعى عليه على العين لا يستند الى سبب اطلاقا يبرر بقاءه فيها بل هو مغتصب لا تجب له حماية القانون — والازالة من توابع الاخلاء ومرتبة عليه وواجب الحكم بها . إذ بقاء هذه المباني أو الاخشاب على العين بعد انتهاء العقد تمسكين لغير ذى حق من قهر صاحب الحق على غير مقتضى الاتفاق أو القانون . والعقد شريعتها قد وضع للحالة المتوقعة عند نهاية علاجها وليس في اقامة المباني على حد قول المدعى عليه وسكوت المدعين عنها ما يسقط حقهما أو يستفاد منه تعديلا للعقد القائم بينهما . (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط أول أغسطس سنة ١٩٢٤ - الجازيت يناير سنة ١٩٢٥ ص ٥٨ رقم ٨٨) . « ومن حيث انه متى كان الامر كذلك تعين اجابة المدعين إلى طلباتهما مع الزام المدعى عليه بالمصاريف (م ١١٣ مرافعات) . وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة (م ٣٩٥ مرافعات) ولا ترى المحكمة ثمة ضرورة ملجئة لأن تجعل النفاذ بالنسخة الاصلية .

(قضية حضرنى صاحبى العزة على بك شريف و خليل بك شريف بصفتها وحضر عنهما الاستاذ عبدالكريم رؤوف بك ضد المعلم محمد بركات مصطفى رقم ١٠٦٨ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احمد)

قضاء المحاكم الجزئية

١٣٥

محكمة مغاغة الجزئية

١٩ يولييه سنة ١٩٣٨

دعوى استرداد . عدم تقييدها في الميعاد ليس من النظام العام . سقوطها لعدم ايداع المستندات

المبدأ القانوني

يجب على المسترد أن يقيد دعواه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة في المواد الجزئية وثمان وأربعين ساعة في المواد الكلية على الأقل والا حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن (الفقرة الرابعة من المادة ٤٧٨ معدلة في سنة ١٩٢٨) ومعنى ذلك ان هذا البطلان يكون حتميا اذا طلبه الحاجز والالم يحكم به القضاء (١)

(١) أصدرت لجنة المراقبة القضائية منشورا عاما في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ برأى مخالف لما ذهب اليه الحكم مؤداه ان اعتبار الدعوى كأن لم تكن ان لم تقيد في الميعاد — هو من النظام العام وانه يجب الحكم به رضى الخصوم أولم يرضوا وقد استند الرأى المخالف إلى ما ذكره مقرر لجنة الحفانية بمجلس النواب — ولم يشر إلى المناقشات التي جرت بشأنه في مجلس الشيوخ — فقد طلب المرحوم محمود أبو النصر بك عضو مجلس الشيوخ ان لا يكون الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن في هذه الحالة من النظام العام .

وقد وافقه أخيراً وكيل وزارة الحفانية المرحوم عبد الرحمن رضا باشا (انظر صفحة ٣٠٨ و ٣٠٩ من مضبطة المجلس الثامنة عشرة لمجلس الشيوخ يوم الاربعاء ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ ملحق الوقائع المصرية العدد ١٧ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨) فللحاجز النزول عن هذا للدفع وبهذا حكم الحكم الذى نعلق عليه .

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليه الثانى لم يحضر ويصح الحكم في غيبته عملا بنص المادة ١١٩ مرافعات وحيث ان محامى المدعى عليه الأول الحاجز دفع أول مادفع بطلب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم قيدها قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة ارتكنا على الفقرة الثالثة من المادة ٤٧٨ مرافعات ثم تنازل عن هذا الدفع وحيث ان هذا الدفع ليس من النظام العام بل هو خاص بالحاجز ويجوز له ان يتنازل عنه (يراجع ملحق الوقائع المصرية عدد ١٧ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ مضبطة جلسة ١٨ لمجلس الشيوخ ص ٣٠٨ و ٣٠٩) و (انظر كتاب دعوى الاسترداد للاستاذ البدرمانى بند ١٤٥)

« وحيث ان المدعى عليه الأول الحاجز دفع بعد ذلك بسقوط الدعوى لعدم ايداع المستردة رافعتها مستنداتها وقت القيد بقلم الكتاب مرتكنا على الفقرة الرابعة من المادة ٤٧٨ »

« وحيث ان المستردة استندت في عريضة دعواها الى عقد بيع تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ ولم تودعه بقلم الكتاب وقت القيد أو بعده »

« وحيث ان المحكمة ترى طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٤٧٨ مرافعات ان تحكم بسقوط دعواها لعدم ايداعها هذا السند »

(قضيه الست فريزه بنت احمد على وحضر عنها الاستاذ عزيز جرجس ضد مقلد محمد هوله وآخرين رقم ١٩٥٨ سنة ١٩٣٨ رئاسة حشرة القاضى احمد الجارم)

المدعى عليهم دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة
بنظر الدعوى

ومن حيث ان أساس دعوى المدعين
هو الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية
بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فى القضية رقم
٥٧١ سنة ١٩٣٧ كلى — السابق رفعها من
المدعين ضد مورث المدعى عليهم من الثالثة
الآخيرة والقاضى بالزام المورث المذكور (أثناء
حياته) بتقديم حساب مشفوع بالمستندات مع
غرامة يومية قدرها خمسون قرشا عن كل يوم
من أيام التأخير وذلك فى مدى شهر واحد من
تاريخ الاعلان . وقد أعلن ذلك الحكم بتاريخ
١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ دون تقديم الحساب حتى
توفى المورث المذكور لرحمة الله فى ٢٦ يونيو
سنة ١٩٣٨ وبذلك يكون المدعى عليهم (الورثة)
مازمين بتلك الغرامة اليومية بسبب عدم تقديم
الحساب طبقا للحكم التمهيدى السابق ذكره مدة
١٩٦ يوما من تاريخ انقضاء شهر واحد من اعلان
الحكم — تاريخ الوفاة الحاصلة فى ٢٦ يونيو
سنة ١٩٣٨ كما تقدم . ومجموع تلك الغرامة
٩٨ جنيها ولكن المدعين يكتفون الآن بمبلغ
٥٠ جنيها مع تثبيت الحجز التحفظى المتوقع تحت
يد وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف
موسى شوربجى جوليان

ومن حيث ان ذلك الحكم هو من الأحكام
التهديدية التى أجازها القضاء بطريقة تهديدية مالية
par le procédé ou le système de
l'astreinte بقهر المدين على تنفيذ ما أمرت
به محكمة الموضوع بطريقة غير مباشرة لاساس
بحريته الشخصية فيها . ولكن مساسها بماله فقط .
وقد استقر القضاء المصرى والفرنسى على احترام
هذه النظرية ووجوب تطبيقها ليس فقط متوخيا

١٣٦

محكمة السيدة زينب الجزئية

٢١ مايو سنة ١٩٣٩

حكم تهديدى . غرامة . حق رجوع القضاء فيه . ليس
له قوة الشئ المحكوم فيه ولو كان انتهايا . القاضى الذى
أصدره هو المختص بالفصل فى طلب ما تجمد من مبلغ الجزاء .

المبادئ القانونية

١ — الحكم التهديدى القاضى بالغرامة
اليومية هو حكم مؤقت وأهم مظهره أن
المبلغ المحكوم به يوميا ليس تعويضا فى
حد ذاته عن التأخير فى تنفيذ الالتزام إنما
هو تعويض عن التأخير فى تنفيذ ما أمر به
الحكم . وأن للقاضى أن يرجع من أمره .
فله حق الإبقاء عليه أو زيادة الجزاء أو
تخفيضه غالبا

٢ — من المقرر قانونا أن قاضى الأصل
هو قاضى الفرع

٣ — ان الحكم التهديدى هو حكم
مؤقت وغير حائز لقوة الشئ المحكوم فيه
ولو كان انتهايا

٤ — للقاضى الذى أصدر الحكم
التهديدى حق الرجوع فيه بالالغاء أو
أو التعديل . وهو المختص دون غيره فى
الفصل فى طلب ما تجمد من مبالغ الجزاء

المحكمة

عن الرفع بعدم اختصاص هذه المحكمة

بنظر الدعوى

من حيث ان الدفاع عن حضر من

(طرق التنفيذ والتحفظ لعبد الحميد بك أبو هيف المرجع السابق) (وأيضاً & colin) (capitant II page 33 sq) (وأيضاً (Planiol II n = 208 sq .
« ومن حيث أنه من المقرر قانوناً أيضاً أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع

(Le juge du fond est aussi le juge de l'exception)

« ومن حيث أنه متى ثبت ذلك وما دام أيضاً أن الحكم التمهيدى هو حكم مؤقت وغير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ولو كان نهائياً — وأن للقاضى الذى أصدره حق الرجوع فيه بالإنهاء أو التعديل — فهذا القاضى هو المختص دون غيره فى الفصل فى طلب ما تجمد من مبالغ الجزاء

Lorsqu'il sera bien établi que la partie condamnée ne veut pas escécuter le jugement, la partie adverse pourra retourner devant le juge, lui exposer que son œuvre est restée vaine, et libeller le dommage réel qui en résulte pour elle, tant pour le passé que pour l'avenir; mais dans l'appréciation de ce dommage, le juge ne sera pas lié par les dispositions provisoires et comminatoires de son jugement (Dehults Tome 1 page 280 sq)

« ومن حيث أنه من كل ما تقدم يكون الدفع الفرعى فى محله ويتعين قبوله . والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة لنظر الدعوى . مهما كانت قيمة المبلغ المطالب به

(قضية فاطمة هانم ماهر عن نفسها وبصفقتها وآخرين وحضر عنها الأستاذ أبو بكر سري الدين ضد حضرة صاحب المعالي مصطفى بك عبد الرازق بصفته وآخرين رقم ٦١١ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد صدق)

فى ذلك صالح أحد طرف الخصوم فى الدعوى بل أيضاً متوخياً قضاء العدل والانصاف التى من مقتضاها أن يسعى القاضى لتسهيل تنفيذ ما أمر به من أحكام (طرق التنفيذ والتحفظ عبد الحميد بك أبو هيف بند ٩ وما بعده) ولهذا يجب أن يقارن هنا بين ما يحكم به القاضى *juris dictis* وبين ما يأمر به *Imperum*

« ومن حيث أنه من جهة أخرى فمن المبادئ

المقررة علماً وقضاء أن الأحكام الأولى التى تكون وحدها فاصلة فى موضوعها بين طرفى الخصوم مادامت أصبحت نهائية أى *Non susceptibles d'aucune voie de recours* وحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه *passés en force de chose jugée* أما الأحكام الأخرى التى تتعلق بما تأمر به

المحاكم طبقاً لولايتها الآمرة *Ordinatoria judicis* وهى الأحكام التهديدية مالياً على المدعى عليه المتعنت فهى أحكام لا يمكن قانوناً أن تكون نهائية (*définitifs*) بمعنى أن تكون حائزة لقوة الشيء المحكوم منه بالنسبة لطرفى الخصوم — مقيدة للقاضى الذى أصدرها — مانعة إياه من الحكم فى نفس النزاع المقضى منه بطريقة أخرى — إذ أن تلك الأحكام التهديدية ذات صفة مؤقتة ولو أصبحت نهائية وذات صفة تهديدية أى (*provisoires et purement comminatoires*)

« ومن حيث أنه من أهم مظاهر تلك الأحكام التهديدية المؤقتة أن المبلغ المحكوم به يومياً ليس تعويضاً فى حد ذاته عن التأخير فى تنفيذ الالتزام إنما هو تعويض عن التأخير فى تنفيذ ما أمر به الحكم . وأن للقاضى أن يرجع عن أمره — فله حق الإبقاء أو زيادة الجزاء أو تخفيضه غالباً

١٣٧

محكمة السيدة زينب الجزئية

١٦ إبريل سنة ١٩٣٩

١ — اجارة أشخاص . عامل . رب عمل . علاقتهما . المادة ٤٠٤ مدني .

٢ — فصل . وقت غير لائق . مسؤولية . شهادة . خلو طرف . عدم التزام صاحب العمل باعطائها

المبادئ القانونية

١ — ان علاقة العامل برب العمل هي علاقة تعاقدية تدخل تحت عقد ايجار الاشخاص

٢ — إذا لم تعين مدة الايجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت اراد بشرط أن يكون في وقت لائق ومعنى ذلك مسؤولية كل من رب العمل أو العامل إذا كان فسخ العقد قد وقع في وقت غير لائق

٣ — ليس من الواجب أن يكون الفسخ الواقع من صاحب العمل قد أضر بالعامل بل يكفي أن يكون هناك خطأ قد وقع من صاحب العمل من استعمال حق الفسخ طبقا للقواعد العامة أى سوء استعمال حق الفسخ أو الفسخ بدون سبب جدى

٤ — لا يوجد بالقانون المصرى ما يلزم صاحب العمل الزاما بمجعله مسؤولا بالتضمنات على اعطاء شهادة خلو طرف لأن الشارع المصرى لم يحد حذو الشارع الفرنسى فيما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون العمل الفرنسى

المحكمة

« من حيث انه لانزاع بين طرفي الخصوم في أن المدعى كان يعمل بصفته منظم في السينما الأهلى ملك وإدارة المدعى عليه بمرتب شهرى قدره ٢٥٠ قرشا وقد التحق بذلك العمل من شهر اكتوبر سنة ١٩٣٦ حتى فصل منه بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٨ قال المدعى عن ذلك الفصل بانه من غير سبب وفي وقت غير لائق وقال المدعى عليه بأنه لسوء سلوك الأول في عمله ومعاكسته للزبائن

« ومن حيث ان علاقة المدعى بالمدعى عليه هي علاقة عامل — employé قبل رب العمل maître وأن ذلك العقد هو عقد ايجار الاشخاص من غير تعيين مدة لذلك الايجار

« ومن حيث ان طبيعة عمل المدعى حضوره مساء كل يوم اذ انه فضلا عن ذلك عامل بالمياومة بمصلحة تنظيم مصر اعتبارا من ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ بصفة مساعد ملاحظ بقسم الطرق بأجر يومى ٢٢٠ مليما كما هو ثابت من شهادة المصلحة المؤرخة ١٤ / ٣ / ١٩٣٩ ولم ينكر المدعى ذلك

« ومن حيث ان القانون نص في المادة ٤٠٤ (مدني) على أنه إذا لم تعين مدة الايجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت اراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ومعنى ذلك مسئولية كل من رب العمل أو العامل إذا كان فسخ العقد قد وقع منهما حسب الأحوال في وقت غير لائق intempestif

« ومن حيث انه ولو ان الثابت ان المدعى لم يقض في عمله لدى المدعى عليه الا نحو سنة ونصف وأن المدعى المذكور عامل يشتغل ايضا في وظيفة

دور التمثيل فضلا عن كونه يشغل وظيفة ذات مرتب يومى ثابت فى احدى الجماعات الحكومية . ومن حيث انه بالنسبة لطلب اعطاء شهادة خلو طرف وهى المعبر عنها بالرفقية فلا يوجد بالقانون المصرى ما يلزم صاحب العمل الزاماً يجعله مسئولاً بالتضمينات على اعطاء مثل تلك الشهادات للعامل بناء على طلب هذا الأخير — لم يخذ المشرع المصرى حذو المشرع الفرنسى فيما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون العمل الفرنسى (code du travail français livre 1 art . 24 .) انظر فى ذلك ايضا دى هلنس الجزء الثالث اجارة الاشخاص بند ٦٠)

ومن حيث انه بما تقدم يكون ذلك الطلب الأخير غير جدير بأى التفات فيتعين رفضه (قضية محمود حسنى افندى وحضر عنه الاستاذ عباس فضلى ضد الخواجه موديس مقار رقم ٤٧٠ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد صدق)

١٣٨

محكمة سوهاج الجزئية

١٥ مايو سنة ١٩٣٩

تحكيم . تفسير العقد . خير . عدم حلفه البين

المبدأ القانونى

ليس تحكيميا وان وصف بالتحكيم الاتفاق الكتابى على تحكيم فلان المفاوض لتقدير نفقات البناء وان يكون تقديره نهائيا متى كانت الورقة لا تدل فى مجموعها على أنها مشاركة تحكيم ويزيد هذا المعنى بيانا أن يرجع طرفاها إلى المحكمة للفصل فى النزاع فأحدهما يطلب غير ما قدر الخبير والثانى

بالمياومة كمساعد ملاحظ بمصلحة تنظيم مصر الا أنه بصفته عاملا أيضا لدى المدعى عليه كنظم فى دار السينما التى يملكها والتى تحت إدارته فانه للاحق لهذا الأخير فسخ ذلك العقد الذى يلزم المدعى فى العمل لديه — فى وقت غير لائق وبدون سبب شرعى sans motif légitime ولم يقدم المدعى عليه دليلا على سوء سلوك المدعى فى القيام بعمله

ومن حيث انه فى مثل هذه الأحوال ليس من الواجب ان يكون الفسخ الواقع بين صاحب العمل قد أضر بالعامل بل يكفى أن يكون هناك خطأ قد وقع من صاحب العمل من استعمال حق الفسخ طبقا للقواعد العامة

Il ne faut pas que le renvoi soit préjudiciable pour devenir illégitime . Il suffit qu'il y ait faute conformément aux principes généraux , c'est à dire abus du droit de résiliation ou rupture sans raison sérieuse .

(Grandmoulin . Les Contrats N 3 57909)

ومن حيث ان المحكمة ترى لذلك مسئولية المدعى عليه من فسخ عقد الايجار الذى بينه وبين المدعى لعدم وجود السبب الصحيح وحصوله فى وقت غير لائق

ومن حيث ان هذه المحكمة تقدر تعويضا مناسباً للمدعى بما يماثل مرتب شهر واحد أى مبلغ ٢٥٠ قرشا يضاف اليه باقى مرتبه عن شهر إبريل سنة ١٩٣٨ وقدر ذلك ٦٣٥ قرشا كما جاء بدفاع المدعى عليه فيكون المبلغ الواجب الحكم به على هذا الأخير هو ٣١٣.١٠ قرشا سيما إذا ما لوحظ أنه التحق بعد فصله فى أحد

يطلب اعتماد التقرير لأنه صادر من محكم
بما يدل على اعتقادهما وقت الاتفاق ان
القاضي هو الذي سيحكم في الدعوى. فيجب
على المحكمة أن تفصل في الدعوى من جديد
بحسبان أن الذي ندب للتحكيم لم يزد عن
أن يكون خبيراً، ولما لم يكن قد حلف اليمين
أمامها فهي لا تأخذ بقوله وتستطيع
ندب غيره

المحكمة

د من حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى
يقولان فيها بأنهما يملكان منزلاً مجاوراً لمنزل
حضرة المعلن اليه وأنهما أرادا تشييد منزلها
فظهر أن الحائط الغربية لمنزل المدعين والشرقية
لمنزل المدعى عليه آيلة للسقوط وأنه بتاريخ ٦
سبتمبر سنة ١٩٣٧ اتفق الطرفان على أن يقوم
المدعيان بهدم الحائط واعادتها بالبناء من جديد
وان يتحمل المدعيان ثلثي المصاريف والمدعى
عليه بالثلث وان المدعين قاما بما اتفقا عليه
وتكلفت المباني ٣٦٨٦/١٦ قرشا صاغا بموجب
كشف موقع عليه من المقاول فهما يطلبان
الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع لهما مبلغ
١٢٢٩ قرشا

د وحيث أن المدعى عليه بدوره رفع دعوى
فرعية بمبلغ ٩٠٠ قرش قبل المدعين

وبما ان حضرة المعلن اليه قدم تقريراً من
عبدالكريم عويس افندي قولاً بأنه محكم بينه وبين
خصومه وطلب اعتماد تقريره المقدم منه على أساس
الورقة المقدمة في الأوراق ويتعين البحث أولاً
فيها إذا كانت الورقة المؤرخة ١٦-١١-١٩٣٩
هي مشاركة تحكيم أم لا

د وحيث ان المادة ٧٠٤ من قانون المرافعات

نصت على أنه يجب ايضاح موضوع المنازعة
بالتصريح في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة
ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح وإلا كان
العمل لاغياً ونصت المادة ٧٠٥ من هذا القانون
على أنه لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا
المحكم عنهم بهذه الصفة إلا إذا كان عددهم وتراً
وكانوا مذكورين باسمائهم في المشاركة المتضمنة
لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها وظاهر
من مقابلة هذه المادة بالمادة ٧٠٦ أن المحكمين
نوعان إما محكمون مفوض لهم الصلح أو المحكم
منهم بهذه الصفة وإما محكمون مفوضون فقط
في الحكم واشترط عدم استئنافه والمأخوذات لاقا
من هذه المواد ان المحكم شخص ارتضاه طرفان
إما لاجراء الصلح بينهما أو للحكم بينهما على
شريطة عدم استئناف حكمه ومناط البحث هنا
هو موقف عبدالكريم عويس افندي فان خرجت
مأموريته أو لم تتفق مع هذا النص فانه لا يمكن
أصلاً اعتباره محكماً بالمعنى القانوني

د وحيث ان الورقة السابق الإشارة اليها
موقع عليها من وكيل المدعين والمدعى عليه
ومفادها انه قد تم الاتفاق بين طرفي الخصوم
على تحكيم عبدالكريم عويس المقاول لتقدير
الريع (كذا) وقبل الطرفان ان يكون تقديره
نهائياً

د وحيث ان هذه الورقة في مجموعها لا يمكن
اعتبارها مشاركة تحكيم بالمعنى الصحيح المفهوم
قانوناً ذلك لأن الطرفين فهما قد أحلا أنفسهما
من التقيد بما جاء في المادتين ٧١٨ و ٧٢٥ مرافعات
وما بعدها والأهم من هذا أن أحدا منهم ما كان
يتصور أن يكون القرار الذي يصدره هذا المحكم
حكماً بالمعنى القانوني فهم ما زالوا جميعاً على اعتقاد
أن القاضي هو الذي سيحكم في الدعوى

وحيث ان المادة ٧٢٥ مرافعات تنص على ان احكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفتهم أو بمعرفة أحدهم إلى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية وهذه المادة صريحة في أن مأمورية القاضي انما هي وضع الصيغة التنفيذية على ما يحكم به المحكم فهل هذا ماقصده المتعاقدان حقا؟ الظاهر النفي . فان الاجراءات التي سارت الدعوى بمقتضاها والسير الذي أخذته لا يدل أبداً على أن يتخلى القاضي عن حقه في الفصل في الدعوى اعتماداً على التقرير الذي يقدمه عبد الكريم افندي عويس ويقطع في أن مأمورية القاضي في حالة التحكيم هي مأمورية شكلية تنتهي بوضع الصيغة التنفيذية على ما يحكم به المحكم وما يراه كثير من المحاكم من ان عدم تقديم حكم المحكمين إلى قلم الكتاب في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره طبقاً للمادة ٧٢٢ مرافعات لا يجعل هذا الحكم باطلاً (استئناف ٣ ابريل سنة ١٩١٧ مجموعة رسمية ١٨ ص ١٢٣ واستئناف ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ محاماة ٣ ص ٣٤ واستئناف ٢ فبراير سنة ١٩٢٧ محاماة سنة ٨ ص ٣٢) كل هذه الاحكام سارت على اعتبار أن عمل القاضي في مثل هذه المسألة بالذات انما هو عمل يقتضيه الأمر القضائي بتنفيذ مانص عليه في المشاركة طبعاً أمر لم يدر بخلد طرفي الخصوم

والمحكمة تخرج من هذا إلى أن مأمورية عبد الكريم عويس افندي لم تكن تحكيميا بالمعنى القانوني بل هو خير ارتضاه الطرفان ولكنه لم يحلف اليمين لأن سير المدعين بالدعوى كان خاطئاً ولم ينتبه سواهم إلى ضرورة استقراء

الوضع القانوني الذي يجب تحريره بدقة ولا يسع المحكمة على اعتبار أن هذا الخير لم يحلف اليمين أن تأخذ بأقواله

وحيث ان المحكمة ترى تدب خير في المباني إلى آخره

(قضية عبداللطيف عبدالقادر وآخر ضد الاستاذ مرقص اسكندر الحامي رقم ٥٧٥٤ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي احمد عبدالله)

١٣٩

محكمة السيدة زينب الجزئية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٩

تجارة . أحوال تجارية . القواعد القانونية الواجب تطبيقها . تناقض بين القانون التجاري والقانون المدني . تطبيق العرف التجاري . عقود بيع متسلسلة . أهم القواعد في لوائح الاسواق التجارية

المبادئ القانونية

١ — من المبادئ المقررة علها وقضاء أن القواعد القانونية الواجب تطبيقها والسير على هداها في الأحوال التجارية هي (١) مانص عليه القانون التجاري وماتلاه من القوانين المتممة والمعدلة له (٢) مانص عليه العرف التجاري (٣) مانص عليه القانون المدني

٢ — من المبادئ المقررة أيضاً انه في حالة التناقض بين القانون التجاري والقانون المدني فالعرف التجاري هو الواجب تطبيقه مادام ذلك العرف لا يتنافى مع الأمن والنظام العام

٣ — ان هناك عرفاً تجارياً قضى بوجود عقود بيع تجارية تسمى بالبيع المتسلسلة أو المتسلسلة ventes par filière والتي بمقتضاها

يكون تسليم المبيع فيها بطريقة خاصة وبعمليات تجارية متعددة وسريعة مع الاقتصاد في مصاريف التسليم ونفقات الشحن فيسلم البائع ويسمى (livreur) عقد البيع مصحوباً بالتسليم للشارى منه الذى يسمى (détenteur) وهذا الأخير يبيع ذلك العقد بطريقة التظهير par endossement وهكذا وهذا الأخير يسمى réceptonnaire

٤ — من القواعد التى قضى العرف التجارى بوجودها وتنظيمها فى لوائح الأسواق التجارية الخاضعة المعروفة بالـ Bourses ما يأتى :

أ — لكل بائع حق المطالبة بالثمن من المشتري المباشر له الذى له الحق من جهة أخرى مطالبة بالتسليم . وقد جرى العرف أن يطالب البائع الأول المشتري الأخير Le réceptonnaire بالثمن ولا يلجأ لمطالبة المشتري المباشر له إلا إذا كان هذا الأخير معتمداً عن السداد

ب — لا يجوز للبائع أن يقاضى مشترياً لم يتعاقد معه

ج — ليس للمشتري أن يدفع أكثر من القيمة التى اشترى بها وبالعكس من ذلك ليس للبائع أن يقبض من الثمن أكثر من القيمة التى باع بها وهذه الحالة خاصة فيما إذا تغير الثمن فى الفترة بين البيع والاستلام

المحكى

د من حيث أن أساس دعوى المدعية هو عقد

الاتفاق الحاصل فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ والذى بمقتضاه باع المدعى عليه للمدعى عليه الثانى عدد ٣٠٠ جوال أرز (ماركة لاشين) وزن ٨٠ أقة للجوال الواحد — تسليم محطة حانوت بأبى الشقوق . بسعر ٨٣ قرشا للجوال وقد التزم البائع بشحن تلك البضاعة وارسال البوالص محولة على المشتري بعد خصم ١٥ قرشاً عن كل جوال من مبلغ العربون الذى استلمه من المشتري وقدره ٤٥ ج بمعدل عدد ١٠٠ جوال كل خمسة أيام ابتداء من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وإلا فيلزم البائع المذكور بدفع مبلغ ١٠ قروش عن كل جوال بصفة تعويض مع رد مبلغ العربون وإذا تأخر المشتري عن الاستلام يلزم بدفع مبلغ ١٠ قروش عن كل جوال ويخصم ذلك من مبلغ العربون المدفوع منه

د ومن حيث أنه بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ باع المدعى عليه الثانى (المشتري) للمدعية كمية الأرز الموضحة آنفاً وهذا البيع الثانى أثبتت العبارات المقيدة له فى نهاية نفس ورقة البيع الأول المؤرخة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وهذه العبارات هى الآتية :

د وعنا تسليم الكمية الموضحة عالياً لأمراء حنين صاحبة البقالة الملوكة الكبرى بميدان الفلكى نمرة ٥٣ بمصر الذى حل محلنا فى الدفع والاستلام وتنفيذ هذا العقد والقيمة وصلتنا نقداً بدون مسئولية علينا (الامضاء يوسف سدره حنين) مصر ١٧ يناير سنة ١٩٣٩

د ومن حيث أن الذى تم بعد ذلك أن المدعى عليه الأول لم يقوم بتنفيذ ما تعهد به للمدعى عليه الثانى المتعاقد معه وقرر أنه علم بمصادقة من بعض العملاء أن الأخير يريد العدول عن

par endossment أو بطريق الاستبدال

par novation إذ أنه لم يكن طرفاً في مشاركة

البيع الثاني الحاصل في ١٧ يناير سنة ١٩٣٩

ومن حيث أن يحمل هذا الدفع تقدم صحة

التحويل هو أن المدعى عليه الأول يتجاهل عقد

البيع الثاني المذكور وينكر كل علاقة له بالمدعية

ومن حيث أنه للفصل في هذا الدفع يجب

الرجوع إلى ماهية عقد البيع الأول المؤرخ

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الصادر من المدعى عليه

الأول للمدعى عليه الثاني وماهية المبايعة الثانية

التي صدرت من هذا الأخير للمدعية وقوع

هاتين المشارطتين وقيمتهم القانونية

ومن حيث أن لا نزاع بين الخصوم في

أنهم جميعاً من التجار . وأن عقد البيع

المذكورين هما من العقود التجارية

ومن حيث أنه من المبادئ المقررة علماً

وقضاء أن القواعد القانونية الواجب تطبيقها

والسير على هداها في الأحوال التجارية هي الآتية :

(أولاً) مانص عليه القانون التجاري

وما تلاه من القوانين المتممة والمعدلة له

Le code de commerce

(ثانياً) مانص عليه العرف التجاري

Les usages du commerce

(ثالثاً) مانص عليه القانون المدني

Le code civil

ومن حيث أنه من تلك المبادئ المقررة

أيضاً أنه في حالة التناقض بين القانون التجاري

والقانون المدني فالعرف التجاري هو الواجب

تطبيقه طالما أن ذلك العرف لا يتنافى مع الأمن

والنظام العام .

ومن حيث أنه بالنسبة للحق التجاري

تنفيذ صفقة البيع لعدم وجود تقود لديه ولذلك

أرسل إليه برقية مؤرخة ٣٠ - ١٢ - ١٩٣٨

يخطر فيها بالحضور لدفع جميع الثمن وأنه على

استعداد لشحن الأرز المبيع وبتاريخ ١٨ يناير

سنة ١٩٣٨ أي في اليوم التالي لتاريخ البيع الثاني

أرسل المدعى عليه الثاني للمدعى عليه الأول

خطاباً يطلب منه تنفيذ عقد البيع الأول مع

اخطاره بأنه باع كمية الأرز المبيعة لمحات

المدعية . والتنبيه عليه لشحنها لمحات الأخيرة .

اعترف المدعى عليه الأول بوصول ذلك الخطاب

إليه وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٩ رد على المدعى

عليه الثاني بضرورة حضوره لمحطة حانوت

واستلام الأرز المبيع بعد دفع ثمنه بالكامل .

وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٩ أخطره بأنه اضطر

ليعه على حسابه واحتفظ لنفسه بحق المطالبة

بفرق الثمن الذي قيده على حسابه

ومن حيث أن المدعية - أزاء ما تقدم -

رفعت الدعوى الحالية على المدعى عليهما تطالبهما

متضامين بدفع مبلغ العربون المدفوع وقدره

٤٥ ج وكذا مبلغ التعويض وهو ٣٠ ج على

أساس مبلغ ١٠ قروش عن كل جوال أرز

من الثمانية جوالا المبيعة . ومجموع ذلك الطلب

٧٥ ج والفوائد باعتبارها ٦ ٪ من تاريخ

المطالبة الرسمية .

ومن حيث أن المدعى عليه الأول يتجاهل

المبايعة الثانية الحاصلة من المدعى عليه الثاني

للمدعية ودفع يبطلانها إذ أن عقد البيع المؤرخ

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ليس من الأوراق

التجارية القابلة للتحويل Effets de commerce

فضلاً عن كونه غير قابل لتحويل أو تغيير

ذلك العقد الأول سواء بطريق التظهير

البحث في القواعد الأساسية الواجب تطبيقها في مثل هذه الحالات

« ومن حيث انه من أهم هذه القواعد التي قضى العرف التجارى بوجودها وتنظيمها في لوائح الأسواق التجارية الخاصة المعروفة بالـ (Bourses) هي :

(أ) لكل بائع حق المطالبة بالثمن من المشتري المباشر له الذى له الحق من جهة أخرى مطالبة بالتسليم وقد جرى العرف ان يطالب البائع الأول المشتري الأخير le réceptionnaire بالثمن ولا يلجأ لمطالبة المشتري المباشر له إلا إذا كان هذا الأخير ممتنعاً عن السداد

(ب) لا يجوز للبائع ان يقاضى مشترياً لم يتعاقد معه

(ج) ليس للمشتري أن يدفع أكثر من القيمة التي اشترى بها وبالعكس من ذلك ليس للبائع أن يقبض من الثمن أكثر من القيمة التي باع بها — وهذه الحالة خاصة فيما إذا تغير الثمن في الفترة بين البيع والاستلام

(Lyon - Caen & Renault * No 425 page 385sq .)

« ومن حيث انه على ضوء تلك القواعد لاحق للمدعية — بصفتها مشترياً أخيرة في هذه الدعوى — في مقاضاة المدعى عليه الأول الذى لم يتعاقد معها — ومطالبته بتنفيذ أى التزام من التزامات عقد البيع الأول بل حقها بالنسبة لما دفعته فقط — ثابت لها قبل المدعى عليه الثانى البائع المباشر لها . ومن ثم يتعين الحكم برفض دعواها قبل المدعى عليه الأول — والحكم على المدعى عليه الثانى بأن يدفع لها مبلغ العربون وقدره ٤٥ جنياً وفوائد هذا المبلغ بواقع ٦٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٥

المقدم في هذه الدعوى المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ٩٣٨ وما أثبت في نهايته من العبارات التي تفيد البيع الثانى والمؤرخة ١٦ يناير سنة ٩٣٩ فلا نزاع في ان هذا العقد وما اشتمل عليه هو عقد بيع تجارى (vente commerciale) فهو غير قابل للتحويل المنصوص عنه قانوناً للسندات التجارية (Effets de commerce) إلا أن هناك عرفاً تجارياً قضى بوجود عقود بيع تجارية تسمى بالبيع المتقل أو المتسلسلة (Vente par filière) والتي بمقتضاها يكون تسليم المبيع فيها بطريقة خاصة وبعمليات تجارية متعددة وسريعة مع الاقتصاد في مصاريف التسليم ونفقات الشحن فيسلم البائع — ويسمى (livreur) عقد البيع مصحوباً بالتسليم للشارى منه — الذى يسمى (détenteur) وهذا الأخير يبيع ذلك العقد الآخر بطريقة التظهير (par endossement) وهكذا وهذا الأخير يسمى (réceptionnaire) « ومن حيث ان عقد البيع السالف الذكر والمقدم في هذه الدعوى هو من قبيل تلك البيوعات التجارية المتقل (Vente par filière) ويجوز فيها للمشتري (وهو المدعى عليه الثانى في هذه الدعوى) بيع ما تضمنه ذلك العقد — وهو عدد ٣٠٠ جوال أرز — ومن ثم تكون عملية البيع التي اجراها للمدعية على ذات ورقة التعاقد — عمالية صحيحة — يقرها العرف التجارى والقانون

« ومن حيث انه بذلك يكون ما دفع به المدعى عليه الأول من اعتبار البيع الثانى المذكور مجرد تحويل — هو في غير محله ويتعين رفضه قانوناً

« ومن حيث انه متى تبين ذلك يتعين الآن

بطلبات النيابة ولا بتنازل المدعى بالحق المدني
مادام تحريك الدعوى صحيحا

(٢) ان رفع المدعى بالحق المدني اللجنة
مباشرة بطلب التعويض عن يمين حاسمة ادعى
انها كاذبة وأداها خصمه فيما سبق في دعوى
مدنية (المادة ٣٠١ ع) — تحريك الدعوى
العمومية بالطريق المباشر بهذه الكيفية ماهو
الا مظهر من مظاهر سقوط حق المدعى
المدني في تحريك الدعوى العمومية لأن
توجيه اليمين الحاسمة من المدعى المدني إلى
خصمه صلح وتنازل — وتحريك الدعوى
العمومية على الوجه السابق بيانه تحريك
خاطيء — فاذا لم تطلب النيابة توقيع العقوبة
فالامر واضح من أن الدعوى العمومية
لا يمكن أن تنفصل وتستقل عن الدعوى
المدنية ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى
المدنية وبالتالي عدم امكان تحريك الدعوى
العمومية بهذه الكيفية — أما إذا طلبت
النيابة توقيع العقوبة بالرغم من هذا التحريك
الخاطيء فالدعوى العمومية تتحرك وتستقيم
بذاتها في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية
انما ذلك على شرط أن تطلب النيابة طلباتها
قبل ابداء الدفع من المدعى المدني بعدم
قبول الدعوى

(٣) من الجمع عليه أن النيابة لها أن
ترفع الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها على
المتهم بتهمة الخلف كذبا ولكن إذا رفعت

فبراير سنة ١٩٣٩ حتى السداد ورفض طلب
التعويض لعدم احقيتها فيه للاسباب المتقدمة
ومن حيث انه بالنسبة للارتباط القانوني
بين المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني
فالثابت ان هذا الأخير لم يوجه قيل الأول طلبا
ما بل قصر دفاعه كما هو ثبت في محضر الجلسة
على طلبه اخراجه من الدعوى . فلا يسع هذه
المحكمة ان تتعرض بعد ذلك للنزاع القائم بينه
وبين المدعى عليه الأول بالنسبة لعقد البيع المحرر
بينهما بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

(قضية افردويت خين وحضر عنها الاستاذ جورجى
دانيال ضد مصطفى افندى لاشين وآخر رقم ١٤١٦ سنة
١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد صدق)

١٤٥

محكمة الدلنجات الجزئية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩

دعوى عمومية . تحريكها . حلف يمين حاسمة كذبا .
حق المدعى المدني وحق النيابة العمومية
المبادئ القانونية

(١) ان من المبادئ المسلم بها أن تحريك
الدعوى العمومية بالطريق المباشر وبواسطة
المدعى المدني تحريكا صحيحا يجب أن يكون
مقبولا شكلا باجراءات صحيحة وأن يكون
المدعى المدني ذا صفة فيها وأن لا يكون قد
سقط حقه في رفع الدعوى فاذا رفعت
الدعوى هكذا فانه يترتب على هذا التحريك
الصحيح اتصال القضاء الجنائي بالدعوى المدنية
سواء طلبت النيابة توقيع العقوبة أم لم تطلب
ويكون للنيابة وحدها حق السير في الدعوى
العمومية . وقد لا تطلب هذا الطلب وقد
تفوض الرأى كل هذا والمحكمة غير مقيدة

الدعوى العمومية بهذه التهمة فلا يستطيع المدعى المدني أن يدخل خصماً في الدعوى الجنائية ليطالب بتعويض ماعن يمين حاسمة ادعى كذبها وسبق توجيهها منه إلى خصمه بل وليس الأمر مقصوراً على منع المدعى المدني من الادعاء مدنياً إذا اتخذت النيابة اجراءاتها بطريق أصلي بل يمتد المنع إلى رفع أى دعوى بالتعويض حتى ولو حكم نهائياً بالعقوبة على كذب اليمين الحاسمة

المحكى

وحيث أن المدعى المدني سبق أن رفع الدعوى المدنية ٤٠٣ سنة ١٩٢٨ مدنى الدلنجات ضد معزوزة جاد الله الصباغ يطلب إلزامها بأن تدفع من تركتها مورثها مبلغ ١٦٥٠ قرشاً قيمة الايجار المتأخر على مورثها المذكور بضمانة وقضامن كل من ناجى جاد الله الصباغ و ابراهيم أبو العينين الصباغ (المتهمين في دعوى اللجنة المباشرة الحالية) ووجه لهما المدعى اليمين الحاسمة غير أنهما لم يضمنا المورث المذكور في سداد الايجار فحلفا كل منهما ثم حكم في الدعوى المدنية بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٢٨ بالزام معزوزة جاد الله الصباغ بقيمة الايجار ورفض الدعوى ضد المدعى عليهما الآخرين

وحيث انه بعد الحكم في الدعوى المدنية المذكورة قدم عبد الملك ميخائيل شكوى للنيابة بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٨ (الشكوى الادارية ١٠٨٤ سنة ١٩٣٨ إدارى الدلنجات) ذكر فيها أن المتهمين حلفا يميناً كاذباً واستشهد الشاكي بكل من حسين مصطفى البنا ومصطفى عبد الجواد وبسؤال أولهما قرر أن المشكى في حقهما سبق

أن ضمنا شفوياً المستأجر الأصلي قبل وفاته في سداد مبلغ ١٦٥٠ قرشاً (عن مبلغ يزيد قيمته عن عشرة جنيهات وعن إثبات ضمان وتضامن في دعوى إيجار) وقرر مصطفى عبد الجواد الشاهد الثانى أن المشكى في حقهما طلبا من الشاكي عدم الشكوى وأنهما مستعدان لسداد مبلغ الـ ١٦٥٠ قرشاً نيابة عن المدين والكن النيابة لم تأخذ بهذه الشكوى وحفظتها إدارياً بتاريخ ١ - ٨ - ١٩٣٨ .

وحيث أن المدعى المدني رفع الدعوى الحالية المباشرة ضد المتهمين بتاريخ ٢٤ - ٤ - ١٩٣٩ طالباً تعويضاً قدرة ٢١ جنهما مصرياً لأن المتهمين حلفا يميناً كاذباً إذ ناله ضرر من الحنث باليمين وأنه لم يؤجر إلى مورث المدعى عليها في الدعوى المدنية السابقة إلا بضمانة المتهمين

وحيث أن الحاضر عن المتهمين دفع الدعوى المباشرة بعدم قبولها لأنه لا يجوز البدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية برفعها مباشرة بطلب التعويض عن الحنث في يمين حاسمة سبق توجيهها من المدعى لخصومه إذ لا يجوز لمن طلب اليمين الحاسمة أن يرجع عنها إذا قرر أو أظهر خصمه استعداداً لحلفها وأنه إذا رفعت النيابة الدعوى الجنائية على الحانث لا يقبل المدعى المدني خصماً في الدعوى سواء أثناء رفعها من النيابة أو بعد الحكم فيها نهائياً بالعقوبة ومن باب أولى لا يمكن تحريك الدعوى الجنائية برفعها جنحة مباشرة ليثبت كذب اليمين

وحيث أن الفصل في هذه الدعوى يقتضى معه البحث

أولاً : -- فيما هو مترتب على تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً

ثانياً : — فيما يترتب على اعتبار ان التحريك بطريق اللجنة المباشرة بطلب التعويض عن كذب يمين حاسمة هو تحريك خاطيء غير مقبول في حالتين (الاولى) إذا طلبت النيابة توقيع العقوبة بالرغم من هذا التحريك الغير مقبول ومتى يحصل ذلك (والحالة الثانية) إذا لم تطلب توقيع العقوبة

ثالثاً — فيما إذا كان للنيابة بمفردها حق السير في اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد الحانث في يمينه وفيما إذا كان للدعى المدني إذا فرض ان حكم بتوقيع العقوبة على الحانث في يمينه نهائياً بعد اتخاذ النيابة بمفردها اجراءاتها ان يرجع بتعويض على الخالف كذبا أم لا

عن تحريك الدعوى العمومية

وحيث ان من المبادئ المسلم بها ابتداء ان تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر وبواسطة المدعى المدني يجب أن يكون مقبولا شكلا باجراءات صحيحة وأن يكون المدعى المدني ذى صفة فيها (حكم النقض في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ال ٣٠ رقم ٩ ص ١٣) وان لا يكون قد سقط حق المدعى المدني في رفع الدعوى فاذا رفعت إذن صحيحة شكلا ومقبولة موضوعا فانه ينبى على هذا التحريك الصحيح اتصال سلطة القضاء الجنائى بالدعوى المدنية وسواء طلبت النيابة توقيع العقوبة أو لم تطلبه ويكون للنيابة وحدها حق السير في الدعوى العمومية وقد لا تطلب هذا الطلب وقد تفوض الرأى وكل هذا والمحكمة غير مقيدة بطلبات النيابة ولا بتنازل المدعى بالحق المدني ما دام تحريك الدعوى صحيحا (يراجع بهذا المعنى كتاب الموسوعة الجنائية في الدعوى العمومية بندي ١٥٥ و ١٥٦ وقرار

لجنة المراقبة ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣ وحكم النقض ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ مج ٢١ عدد ٢٦ والنقض ١١ يونيو سنة ١٩٢١ في الدعوى رقم ٢٦٢ السنة ١ قضائية كتاب الأستاذ القللى بمدرسة الحقوق في تحقيق الجنائيات طبعة سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ ص ٤٨ ومحكمة النقض ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية نمرة ٣ ص ١٣٩ جaro جزء ١ ص ١٥٢ وفستان هيلي جزء ١ ن ٥١٨)

عن تحريك الدعوى العمومية تحريكاً خاطئاً بالطريق المباشر

وحيث انه إذا كانت الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً خاطئاً إما لأنها غير مقبولة شكلا أو رفعها من غير ذى صفة أو لسقوط حق المدعى المدني فيما سبق بحثه فانه يجب افتراض فرضين الفرض الأول هو ان الدعوى العمومية تحركت تحريكاً خاطئاً ولم تطلب النيابة طلبات مافي الجلسة (كما في هذه الدعوى) الحالية وكما هو ظاهر في محاضر الجلسات والفرض الثاني هو ان اللجنة المباشرة رفعت بطريق غير مقبول وطلبت النيابة توقيع العقوبة إما قبل الدفع بعدم قبول الدعوى واما بعد الدفع بعدم القبول

وحيث ان رفع المدعى بالحق المدني اللجنة المباشرة بطلب التعويض عن يمين حاسمة ادعى انها كاذبة واداهما خصمه فيما سبق في دعوى مدنية — تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشرة بهذه الكيفية ماهو الا مظهر من مظاهر سقوط حق المدعى المدني في تحريك الدعوى العمومية لأن توجيه اليمين الحاسمة من المدعى المدني الى خصمه صلح وتنازل عن الطلب المدني التجأ فيه طالب اليمين الى ذمة خصمه ولا يلتفت بعد ذلك الى

البحث فيمن هو صاحب الحق - وقد جاء بالمادة ٢٢٥ مدني أن التكليف باليمين الحاسمة يؤخذ منه أن طالبها ترك حقه فيما عداها من أوجه الإثبات سواء أكان الحلف صدقا أم كذبا ولا يمكن للمدعي المدني أن يدعي بعد ذلك تعويضا ما بطريق تحريك اللجنة المباشرة (يراجع بهذا المعنى حكم النقض في ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ٣ ص ١٣٩ واستئناف اسقوط في المجموعة الرسمية ٧ ص ٨٨ وحكم النقض ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ مج ٢٧ عدد ٢٦ والموسوعة الجنائية بند ١٥٧ في الكلام على الدعوى العمومية لجندى بك عبد الملك وجارو جزء ١ ن ١٥٢ وابوهيفت بك بند ٩١ في كتاب المرافعات)

وحيث أنه لا جدال ولا شك في أن دعوى اللجنة المباشرة إذا حركت بطريق المدعي المدني تحريكا خاطئا على الوجه السابق بيانه ولم تطلب النيابة طلبات ما بتوقيع العقوبة فالأمر واضح من أن الدعوى العمومية لا يمكن أن تنفصل وتستقل عن الدعوى المدنية ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي عدم إمكان تحريك الدعوى العمومية بهذه الكيفية وأما إذا لم تكن الدعوى المباشرة قد رفعت صحيحة شكلا بأن رفعت وهي غير مقبولة أو كان حق المدعي المدني قد سقط قبل تحريكها كما في حالة طلب التعويض عن كذب اليمين الحاسمة فهل طلبات النيابة تحرك الدعوى الجنائية وتستقل بها مع هذا التحريك الخاطيء رأى بعض الشراح أن طلبات النيابة لا تحرك الدعوى العمومية مادام الأساس في تحريكها غير مقبول حتى ولو طلبت النيابة السير في الدعوى (يراجع بهذا المعنى كتاب الاستاذ زكي بك العراقي في شرح قانون تحقيق الجنايات ص ٦٨ - وجارو جزء أول ص ٣٤١ طبع ١٩٣٢ -

١٩٣٣ ص ٤٨) إلا أن محكمة النقض في حكم لها منشور مستقر عليه بالمجموعة الرسمية س ٣٠ رقم ٥ اصدرت حكما جاء به أنه من المتفق عليه عليها وعملا انه عند تحريك الدعوى العمومية بمعرفة المدعي المدني لا تكون الدعوى المدنية المباشرة مقبولة إلا إذا كانت مرفوعة من ذي صفة أو كانت مقبولة غير أنه من المسلم به أن النيابة إذا انضمت في طلباتها الى المدعي المدني قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإن الدعوى العمومية تتحرك وتستقيم بذاتها في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية - وفي الدعوى الحالية لم تطلب النيابة حتى الآن السير في الدعوى الجنائية قبل ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة فاذن لا محل لاثارة البحث في أن النيابة تستقل بالدعوى الجنائية ولو تحركت الدعوى العمومية بطريق خاطيء أو بواسطة الطريق المباشر (يراجع ماذكر بهذا المعنى في الموسوعة الجنائية بند ١٥٨ الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك عن الدعوى العمومية)

هل للنيابة العمومية بمفردها حق السير في اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد الخائن في يمين

وحيث أنه من المجمع عليه أن النيابة لها أن ترفع الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها على المتهم بتهمة الحلف كذبا بناء على شكوى من صاحب الشأن لأنه أحد افراد الهيئة الاجتماعية ممن لهم طلب توقيع العقوبة ولكن إذا رفعت الدعوى العمومية بهذه التهمة فلا يستطيع المدعي المدني أن يدخل خصما في الدعوى الجنائية ليطالب بتعويض ما (يراجع بهذا المعنى كتاب أبي هيف بك في المرافعات بند ٩١٠ واحمد بك أمين ص ٥١٥ شرح قانون العقوبات وتعليقات

١٤١

محكمة الدلتجات الجزئية

٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩

غش الأثرية والجواهر واصناف المأكولات (٣٤٧ ع)
تسويس القمح وفساد المراد . احرازها

المبادئ القانونية

(١) ان الأثرية والجواهر واصناف المأكولات الواردة ذكرها في الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ عقوبات سواء أ كانت مبيعة أم معروضة للبيع مع علم المتهم انها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة يشترط لحصول الغش فيها حدوث تغيير ولو لم يكن ضارا بالصحة من شأنه أن يفقد طبيعة الشيء أو يضعفه بتغيير الشكل الخارجي بتغطيته بجوهر أو بادخال مواد غريبة أو أى مسحوق آخر أو باخراج بعض العناصر المكونة له

(٢) أماتغير البضاعة لقدمها من تلقاء نفسها أو لحدوث حادث طبيعي جبرى بدون إرادة المتهم كتسويس القمح بدون عليه وفساد المأكولات بدون دخل له في ذلك فلا عقاب عليه من وجهة انطباق اللجنة

(٣) ولكن مجرد حيازة المشروبات أو المأكولات والثمار والأدوية التالفة أو الفاسدة يعتبر مخالفة معاقبا عليها بنص المادة ٣٨٣ عقوبات مع وجوب مصادرتها للنص على المصادرة صراحة بتلك المادة الأخيرة

المحكمة

• حيث ان المتهم ضبط عنده في محل بقالته

جارسون على المادة ٣٦٦ وفي رقم ٢٤ و ٢٥ والمجموعة الرسمية ١٩٠٢ رقم ٧٥ والحقوق الـ ١٧ ص ١٩٧ وص ٢١٢ وكتاب الأستاذ القللى تحقيق الجنايات ص ٤٨ ورسالة الاثبات لنشأت بك بند ٤٦٤) بل وليس الأمر قاصرا على منع المدعى المدنى من الادعاء مدنيا إذا اتخذت النيابة اجراءاتها بطريق أصلى بل يمتد المنع إلى رفع أى دعوى بالتعويض حتى ولو حكم نهائياً بالعقوبة على كذب اليمين الحاسمة (أبو هيف بك بند ٦١٠ في كتاب المرافعات)

• وحيث انه متى اتضح ذلك ترى المحكمة ان لاحق للمدعى بالحق المدنى فى الدعوى الحالية فى تحريك دعواه العمومية بالكيفية السابق بيانها ويتعين عدم قبول تحريك دعواه المدنية وبالتالى عدم قبول تحريك الدعوى العمومية لأن النيابة لم تستقل بالدعوى الأخيرة قبل ابداء أى دفع بعدم قبول الدعوى المدنية والواقع ان النيابة ما كانت تستطيع ابداء طلبات عن كذب اليمين الحاسمة بعد ان حفظت هى شكوى المدعى المدنى اداريا عن كذب اليمين الحاسمة بطريق الحفظ الادارى فى ١ / ٨ / ١٩٣٨ إذ لم يثبت لها بطريق قطعى ان المتهمين كاذبان وبعد أن خاز قرار الحفظ قوة الشئ المحكوم فيه لمضى المدة القانونية عليه وعدم وجود أدلة جديدة على كذب اليمين وأما ما شهد به الشاهدان السابق بيان اقوالهما فقد وردت اقوالهما عن موضوع لا يصح الأخذ فيه بشهادة الشهود وهو تضامن المتهمين مع المستأجر فى مبلغ تزيد قيمته عن عشرة جنيهات (قضية النيابة وآخر مدع بحق مدنى ضد ناجى جاد الله الصباغ وآخر رقم ٤٦٩ سنة ١٩٣٦ رياسة حضرة القاضي عبدالعزيز سليمان وحضور حضرة الاستاذ زكى دياب وكيل النيابة)

دقيق نالف وهو يعرضه للبيع وبأخذ عينة منه
اتضح أن العينة نقية ولكنها لا تصلح للاستعمال
لاحتوائها على سوس

« وحيث أنه بالرجوع إلى المادة المطلوب
تطبيقها يتضح أنها تعاقب (١) على الغش في عيار
المواد الذهبية والفضية وفي جنس الاحجار الكريمة
وفي جنس البضائع بصفة عامة على شرط أن
تكون قد بيعت فعلا (٢) على غش الاشربة
والجواهر والغلة واصناف المأكولات إذا بيعت
او عرضت للبيع مع العلم بأنها مغشوشة (٣)
وعلى غش المشتري في المقادير المتعامل فيها

« وحيث ان الوصف المراد تطبيقه هو الفقرة
الثانية من المادة لأن لا الفقرة الاولى ولا الثالثة
يمكن انطباقهما في الدعوى الحالية إذ أنه لم يحصل
بيع حتى تنطبق الفقرة الاولى ولم يحصل غش
في المقدار حتى تنطبق الفقرة الثانية

« وحيث ان غش الاشربة والجواهر واصناف
المأكولات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية سواء
أكانت مبيعة أو معروضة للبيع مع علم المتهم
انها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة انما يشترط
لحصول الغش tabsification فيها حدوث
تغير بها ولو لم يكن ضارا بالصحة من شأنه أن
يفقد طبيعة الشيء أو يضعفه بتغيير الشكل
الخارجي بتغطيته بجوهر أو بادخال مواد غريبة
أو أى مسحوق آخر أو باخراج بعض العناصر
المكونة له (تعليقات دالوز على قانون ٢٧ مارس
سنة ١٨٥١ المادة الاولى منه ١٢١ وما بعدها
المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٥٢١)
أى لاغنى عن اضافة عمل مادی الى الشيء المباع
أو المعروض للبيع — اما تغير البضاعة لقدمها

من تلقاء نفسها أو لحدوث حادث طبيعي جبرى
بها بدون إرادة المتهم كتسويس التمع بدون علمه
وفساد المأكولات بدون دخل له في ذلك فلا
عقاب عليه من وجهة انطباق الجنحة

« وحيث أنه من جهة أخرى لم يثبت علم المتهم
بتسويس القمح المباع فيتعين اذا برأته من تهمة
الجنحة المنسوبة اليه عملا بنص المادة ١٧٢ ج
« وحيث ان مجرد حيازة المشروبات او
المأكولات والثمار والادوية التالفة أو الفاسدة
يعتبر مخالفة معاقبا عليها بنص المادة ٣٨٣ ع
فترى المحكمة اعتبار الواقعة المعروضة امامها مخالفة
ويتعين مصادرة الاشياء التالفة عملا بنص المادة
السالفة فيها

(قصة النيابة ضد عبد الله محمد خليل رقم ٢٤٦٣ سنة
١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي عبدالعزيز سليمان وحضور الاستاذ
ذكى دياب وكيل النيابة)

١٤٢

محكمة شبين الكوم الجزئية

١٦ مايو سنة ١٩٣٧

١- اختصاص المحاكم الاهلية . امرادارى (مجلس محلى)
ايقافه . عدم اختصاصها

٢- تنظيم . صدور مرسوم باعتماد خط تنظيم . توسيع
طريق موجود فعلا . انشاء طريق غير موجود

المبادئ القانونية

١- إذا كان خط التنظيم يراد به توسعة
طريق عمومى موجود فعلا فان مجرد صدور
المرسوم باعتماده يمنع الأهالى من إجراء أعمال
البناء أو التعلية أو التقوية أو الترميم فى المباني
الخارجة عنه . وليس من الضروري أن يكون
مرسوم نزع الملكية قد صدر فعلا

٢ — إذا كان خط التنظيم يراد به إنشاء طريق عمومي غير موجود فعلا فلا يمنع الأهالي من اجراء اعمال البناء المذكورة آنفا إلا بعد صدور المرسوم بنزع ملكية اراضيهم لهذه المنفعة العامة

٣ — إن القيد الذي يرتبه مرسوم خط التنظيم في هذه الحالة — الحالة الثانية — على حرية الناس في البناء لا يستند إلا إلى المادة العاشرة من القرار الصادر من وزير الأشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بشأن تنفيذ دكريتو ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم الذي تكلم عن الأراضي اللازمة لإنشاء الشوارع والذي ليس له سند من التشريع إذ أن المادة ١٩ من الدكريتو المذكور إنما كلفت وزير الأشغال وضع لائحة لتنفيذ احكام هذا الدكريتو ولم تخوله سلطة حظر ما أباحه الدكريتو

المحكمة:

• حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بمنع تعرض المدعى عليهم له في اقامة البناء على قطعة الأرض المملوكة له والمبينة بالحدود والمعالم بالعريضة مع قبوله للازالة عقب صدور مرسوم نزع الملكية ونفاذ الشارع

• وحيث ان المدعى عليه الأول دفع الدعوى بدفعين... أولها عدم اختصاص المحاكم بنظرها طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بناء على أنه صدر مرسوم بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ باعتماد خط تنظيم شارع السنباطي من

مقتضاه دخول الأرض موضوع النزاع في المنافع العامة وأنه ليس للمحاكم الأهلية أن تقول هذا الأمر الإداري أو أن توقف تنفيذه... والدفع الثاني هو عدم قبول الدعوى بناء على أن قطعة الأرض موضوع النزاع قد أصبحت من المنافع العامة وأنه ليس للمحاكم المذكورة أن تحكم فيها من حيث الملكية وذلك طبقا للمادة ١٥ المذكورة • وحيث ان نقطة البحث في هذه القضية هي هل الجهة الادارة أو بعبارة أدق للمجلس المحلي أن يمنع المدعى من اقامة بناء على أرض خارجة عن خط تنظيم صدر باعتماده مرسوم ملكي ولما يصدر بعد مرسوم بنزع ملكية الاراضي اللازمة لتنفيذه أم لا

• وحيث ان المحاكم اختلفت أحكامها بآدى • ذى بدء في ذلك... إلا أنها انتهت أخيراً إلى الرأي القائل بأنه إذا كان خط التنظيم يراد به توسعة طريق عمومي موجود فعلا فأن مجرد صدور المرسوم باعتماده يمنع الأهالي من اجراء أعمال البناء أو التعلية أو التقوية أو الترميم في المباني الخارجة عنه طبقاً للمادتين ١ و ١١/١ من الدكريتو الصادر بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ ذلك لأن المادة الأولى نصت على حظر أعمال البناء الواردة بها • على جانبي الطريق العمومية • بدون رخصة — أى أن هناك طريقاً عمومية موجودة فعلاً والفقرة الأولى من المادة ١١ نصت على أن اجراء هذه الأعمال بدون رخصة • خارجاً عن خط التنظيم • يستوجب العقاب — أى أنه يكفي في حالة وجود طريق عمومية أن يكون هناك خط تنظيم معتمد وليس من الضروري أن يكون مرسوم نزع الملكية قد صدر فعلاً... أما إذا كان خط التنظيم يراد به إنشاء طريق عمومي غير موجود فعلاً فلا يمنع

باقامة مبان ذات قيمة في حين أن مصيرها للإزالة
بينما في حظر البناء خارجا عن خط التنظيم في طرق
لما تنشأ بعد وانما هي مزعم انشاؤها تضيق على
حرية الأفراد لمصلحة عمل لا يزال في حيز التفكير
وقد يطول أمد المشروع كما قد يعدل عنه في
النهاية

« وحيث انه ثبت من انتقال المحكمة ومعاينتها
لقطعة الأرض موضوع النزاع أن شارع
السيباطي الواقعة عليه قطعة الأرض المذكورة
والصادر مرسوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٥ باعتماد
خط تنظيمه هو شارع موجود فعلا ومستطرق
بالمارة وواقع على جانبيه عدة منازل وليس
طريقا يراد استحداثه

« وحيث انه لذلك يكون تعرض المجلس المحلي
للدعى في البناء على الأرض الخارجة عن خط
التنظيم أمر إداري ليس من اختصاص المحاكم أن
تحكم بإيقاف تنفيذه . وعليه يتعين قبول الدفع
الأول والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر
الدعوى طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية

(قضية محمد إفتدى حافظ محمد حسين ضد سعادة مدير
المنزفة بصفته رقم ٤٧٥ سنة ١٩٣٧ رياسة حضرة القاضي
عارف محمد)

١٤٣

محكمة شبين الكوم الجزئية

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨

١ — سند مختلط . اختلاف المحاكم فيه . ماهية الأوراق
الحررة لأعمال تجارية في مدلول المادة ١٩٤ تجارى . حكم
محكمة النقض المصرية

٢ — معارضة . إعادة القضية الى حالتها الأولى . جواز
تعديل طلبات المعارض ضده فيها

الاهالى من إجراء أعمال البناء المذكورة آنفا
إلا بعد صدور المرسوم بنزع ملكية أراضيهم
لهذه المنفعة العامة — ذلك لأن القيد الذى يربته
مرسوم خط التنظيم في هذه الحالة على حرية الناس
في البناء لا يستند إلا إلى المادة العاشرة من القرار
الصادر من وزير الأشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة
١٨٨٩ بشأن تنفيذ دكريتو ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٨٩ الخاص بالتنظيم الذى تكلم عن
الأراضي اللازمة لإنشاء الشوارع ، والذى ليس
له سند من التشريع إذ أن المادة ١٩ من الدكريتو
المذكور إنما كلفت وزير الأشغال بوضع لائحة
لتنفيذ أحكام هذا الدكريتو . ولم تخوله سلطة
حظر ما أباحه الدكريتو (يراجع حكم محكمة
الاستئناف الاهلية بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٣
محاماه السنة الثالثة ص ٥٣ حكم رقم ٤٠٧
وحكم محكمة شبين الكوم بهيئة استئنافية
الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٢ في القضية
رقم ١٠٧٩ سنة ١٩٣٢ ومنشور بالنبشة
القانونية للنيابة العمومية السنة الثالثة العدد الخامس
ص ٧٩ والمراجع التى اعتمد عليها قارن بحث
الاستاذ عبد العزيز عبد الهادى المحامى في قانون
التنظيم ولائحته وفي تأثير اعتماد خط التنظيم
في الملكية المنشور بمجلة المحاماة بالسنة الخامسة
ص ١ ومنشور وزارة الحقانية رقم ٧٧ في ٢٠
يونيه سنة ١٩٣٤ وكتاب النائب العام الدورى
رقم ٨١ في ١١ مايو سنة ١٩٣٣)

« وحيث ان المحكمة في التفرقة بين الحالتين
ظاهرة إذ في إباحة البناء خارجا عن خط
التنظيم في الطريق العمومية الموجودة فعلا لحين
صدور مرسوم بنزع الملكية إرهماق لحزينة
الدولة وخزائن المجالس البلدية والمحلية والقروية
وتمكن للاهالى من زيادة أعباء الدولة المالية

المبادئ القانونية

١ — اختلف قضاء المحاكم فيما إذا كان السند المختلط — أى الذى يكون تجاريا بالنسبة للدائن ومدنيا بالنسبة للدين — من الأوراق المحررة لأعمال تجارية المنصوص عليها فى المادة ١٩٤ تجارى فبعضها يعتبر مثل هذه السندات أوراقا محررة لأعمال تجارية وبالتالي اجازت الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بقيمتها بمضى ٥ سنوات هلالية . وبعضها اعتبرها غير محررة لأعمال تجارية وبالتالي لا يشملها نص المادة ١٩٤ تجارى

٢ — ان المحاكم التى ذهبت المذهب الأول انما كانت متأثرة برأى بعض شراح القانون التجارى الفرنسيين فيما يتعلق بحالتى الاختصاص وطرق الاثبات فى الديون المدنية من جانب والتجارية من جانب آخر .

وقياس حالة سقوط الحق فى المطالبة بالدين بحالتى الاختصاص وطرق الاثبات انما هو قياس مع الفارق

٣ — قضت محكمة النقض بحكم قاطع فى هذا الشأن فسر ماهية الأوراق المحررة لأعمال تجارية فى مدلول المادة ١٩٤ تجارى بانها هى الأوراق التى يتداولها « التجارى » فيما بينهم ، تداول أوراق النقد خلفا عن الدفع النقدى فى معاملاتهم التجارية وان المعنى الجامع فى هذه الأوراق انها تتضمن دفع مبلغ معين من النقود فى أجل معين ويمكن

نقل ملكيتها من انسان لآخر بتظهيرها أو بمجرد تسليمها بغير حاجة الى اجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعذرا

٤ — يصح للمعارض ضده طلب تعديل الحكم المعارض فيه لأن المعارضه تعيد القضية لحالتها الأولى

المحكى

« حيث ان المعارضه تقدمت فى الميعاد القانونى فى مقبولة شكلا

« وحيث ان المعارضتين دفعتا بسقوط حق المعارض ضده فى المطالبة بقيمة السند المحكوم بها لمضى خمس سنوات هلالية لأن السند استحقاق شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ والدعوى لم ترفع إلا فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ ارتكانا على المادة ١٩٤ من القانون التجارى الأهل مدعيتين أن مورثهما حبيب أفندى مسيحه الكفراوى — المدين فى السند — سدد قيمته قبل وفاته وأنهما تلى اعتماد لتأدية الدين المنصوص عنها فى ذيل المادة المذكورة — بدعوى أن السند المذكور حرر لأعمال تجارية طبقا لنص المادة ١٩٤ تجارى المذكورة لأنه نتيجة حساب عن أخشاب وحدايدها استلمها مورثهما المذكور من محل تجارة المعارض ضده لبناء منزل له — فهو سند تجارى بالنسبة للمعارض ضده مدنى بالنسبة لمورثهما acte mixte — فلهما الحق فى الدفع ضد المعارض ضده بالدفع التى يجيزها القانون التجارى

« وحيث انه لا جدال فى أن هذا السند ليس من الأوراق التجارية التى نصت عليها المادة ٢ من القانون التجارى الأهل والتى تنتقل ملكيتها بالتظهير Endossement أو مجرد

التسليم والتي تقوم لدى التجار مقام النقد — هذا ولا يمكن اعتبار هذا السند مندجا تحت الفقرة السابعة من المادة المذكورة الخاصة بالسندات التي يوقع عليها غير تاجر ويكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية — ذلك لأنه يشترط في هذه الحالة أن يكون السند تحت الإذن — الأمر غير المتوفر في السند موضوع هذه الدعوى فضلا عن أنه غير منصوص فيه على قابليته للتحويل بتاتا

وحيث ان موضوع البحث في هذه القضية هو هل إذا كان السند مختلطا *acte mixte* أى تجاريا بالنسبة للدائن ومدنيا بالنسبة للمدين — كالسند موضوع الدعوى — يعتبر من الأوراق المحررة لأعمال تجارية ، المنصوص عنها في المادة ١٩٤ تجارى

وحيث ان المحاكم ذهبت في هذا الشأن مذهبين متناقضين فمنها ما اعتبر مثل هذه السندات أوراقا ، محررة لأعمال تجارية ، وبالتالي أجازت الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمتها بمضى خمس سنوات هلالية (يراجع حكم محكمة طنطا الاستئنافية الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ والمنشور بمجلة المحاماة بالسنة العاشرة صفحة ٤٦١ تحت رقم ٢٢١ وحكم محكمة مصر الكلية بهيئة استئنافية في ٩ ابريل سنة ١٩٣٠ المحاماة السنة الثانية عشر ص ٦٣٧ رقم ٣٢٥) ومنها ما اعتبر مثل هذه السندات غير محررة لأعمال تجارية وبالتالي لا يشملها نص المادة — ١٩٤ تجارى (محكمة ملوى في ٢٦ ابريل سنة ١٩٣١ — المحاماة السنة ١٢ ص ٦٦٤ رقم ٣٢٥ — قارن منشور لجنة المراقبة القضائية رقم ٢٩ الصادر في فبراير سنة ١٩٣٧)

وحيث ان المحاكم التي ذهبت المذهب

الأول انما كانت متأثرة برأى بعض شراح القانون التجارى الفرنسيين فيما يتعلق بحالتي الاختصاص وطرق الاثبات في الديون المدنية من جانب والتجارية من جانب آخر — فأجازوا لغير التاجر أن يرفع دعواه ضد التاجر أمام المحاكم التجارية . وأن يتمتع بطرق الاثبات التي أجازها القانون التجارى ولم يجزها القانون المدنى ضد التاجر (يراجع ليون كان *Lyon-caen & Renault* الطبعة الحادية عشرة سنة ١٩٢٢ ص ٣١٤ بند ٤٩٣)

وحيث ان قياس حالة سقوط الحق في المطالبة بالدين بحالتي الاختصاص وطرق الاثبات انما هو قياس مع الفارق . ذلك لأن اختصاص المحكمة التجارية أو المحكمة المدنية بنظر الدعوى لا يؤثر على حق الخصوم . واجازة الاثبات بالبينة ضد التاجر يحيز للتاجر النفي بالبينة أيضا — أما سقوط الحق في المطالبة فيترتب عليه هدم للحقوق — والاصل في الحقوق عدم السقوط . وما دام أن المادة ١٩٤ تجارى قد نصت على الأوراق المحررة لأعمال تجارية فيجب أن تتوافر فيها الشروط التجارية من جانب الطرفين المتعاقدين وتجارية المعاملة نفسها

وحيث ان محكمة النقض قد قضت أخيرا بحكم قاطع في هذا الشأن فسر ماهية الأوراق المحررة لأعمال تجارية في مدلول المادة ١٩٤ تجارى . بأنها هي الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم تداول أوراق النقد خلفا عن الدفع النقدي في معاملاتهم التجارية وأن المعنى الجامع في هذه الأوراق أنها تتضمن دفع مبلغ معين

التعويض على الناظر لأنه لم يشترعنا بضمن
البدل وعطل الفائدة فقررت المحكمة
ما يأتي :-

١ - ان ناظر الوقف هو المسئول عن
ادارة اعيان الوقف وانه وإن لم يكن وكيلا
للمستحقين بالمعنى القانوني إلا أنه في الواقع
مدير لأعيان الوقف في الحدود التي حددها
كتابه وبالقدر الذي يحقق مصلحة
المستحقين جميعا نظير ما يتقاضاه من أجر
فاذا ما شاب ادارته قصور او تراخ يذهب
بهذه المصلحة ويضيع على ذويها أموالهم أو
يجعل حقوقهم في خطر فليس ثم شك في
وجوب مناقشته الحساب عن خطئه والزامه
تعويض المستحقين بقدر ما عاد عليهم من
ضرر .

٢ - لا يشترط قانونا ائذار ناظر
الوقف لاثبات تقصيره لأن مطالبته
بالتعويض اساسها المسؤولية التقصيرية
القائمة على اساس المادة ١٥١ مدني

٣ - ان حسن القصد أو عدمه لا محل
لبحثة قانونا في هذه الحالة لأن المسؤولية
التقصيرية المترتبة على الأفعال أو الترك
الضارة تقع على المتسبب بذات الفعل أو
الترك متعمدا كان أو مخطئا أو مقصرا حسن
القصد أو سيئه .

المحكمة

• حيث ان ملخص الدعوى كما تبينتها المحكمة

من النقود في أجل معين . ويمكن نقل ملكيتها
من انسان لآخر بتظهيرها أو بمجرد تسليمها
بغير حاجة إلى اجراء آخر يعطل تداولها أو
يجعله متعذرا (يراجع هذا الحكم الصادر بتاريخ
٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٢٩ سنة
٤ قضائية - والمنشور بمجلة المحاماة بالعدد
السادس من السنة الخامسة عشرة صفحة ١٨٣)
• وحيث انه لا يمكن القول بأن سند هذه
الدعوى تتوافر فيه هذه الشروط . وعليه يكون
الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمته للسداد
ومضى خمس سنوات هلالية طبقا للمادة ١٩٤
تجاري في غير محله وبالتالي يتعين رفضه

• وحيث ان المعارض ضده طلب تعديل
الحكم المعارض فيه وجعله من تركة المرحوم
حبيب مسيحه الكفراوى بدلا من المرحوم حنا
مسيحه الكفراوى الذي جاء خطأ ماديا في صحيفة
دعواه وبما أن المعارضة تعيد القضية لحالتها
الأولى فلا ترى المحكمة مانعا من تعديل الحكم
المعارض فيه وجعله من تركة المرحوم حبيب
مسيحه الكفراوى سيما وأن الورثة المرفوع
ضدهم الدعوى هم فعلا ورثة حبيب المذكور
لا حنا

(قضية معارضة فريده مسيحه الكفراوى وأخرى ضد
يوسف أفندى مسيحه رقم ٣٤٨٩ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة
القاضي عارف محمد)

١٤٤

محكمة الوايلي الجزئية

١٠ مايو سنة ١٩٣٩

ناظر وقف . اموال شراء البدل . مسؤوليته . حدودها .
مسؤولية تقصيرية . لا ضرورة للائذار . تعويض

المبادئ القانونية

رفع بعض المستحقين في وقف دعوى

ادارته قصور أو تراخ يذهب بهذه المصلحة ويضيع على ذويها أموالهم أو يجعل حقوقهم في خطر فليس ثمة أى شك في وجوب مناقشته الحساب عن خطئه في ملزوميته بتعويض المستحقين بقدر ما عاد عليهم من ضرر (راجع محكمة النقض في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

« وحيث انه لا يشترط قانونا انذار المدعى عليه لاثبات تقصيره لأن المطالبة بالتعويض أساسها المسؤولية التقصيرية القائمة على اساس المادة ١٥١ مدني كما وان حسن القصد وعدمه لا محل لبحثه قانونا لأن المسؤولية التقصيرية المترتبة على الافعال أو الترك الضارة تقع على المتسبب بذات الفعل أو الترك متعمدا كان أو مخطئا أو مقصرا حسن القصد أو سيئه

« وحيث ان المدعين لا صفة لهم للتقدم للحكمة الشرعية بطلب شراء عين بمال البديل مع وجود ناظر الوقف المسئول عن إدارته وحسن استغلاله والذي يتقاضى أجرا عن ذلك خصوصا وأنه هو العليم بما نزع ملكيته من أعيان الوقف وبالخزينة التي أودع فيها مبلغ البديل وهي معلومات بعيدة عن معرفة المستحقين وإنما معلومة ومسهلة لناظر الوقف الذي قامت إجراءات نزع الملكية بحضوره وفي مواجهته فهو الذي يملك كل البيانات اللازمة لأمكان حصول البديل

« وحيث ان دفاع المدعى عليه بأن الضرر الواقع عليه أكثر مما حصل للمدعين لأنه يستحق في الوقف أكثر من نصيبهم فان هذا الدفاع لا يبرر اهمال المدعى عليه وتقصيره في شراء البديل فانه إذا كان في غنى عن استحقاقه فليس من حقه حرمان المدعين من استغلال نصيبهم في الوقف

من الاطلاع على مستندات الخصوم ودفاعهم أن المدعين يستحقون التسع في وقف المرحوم محمد بك الخربوطلي المشمول بنظارة المدعى عليه وانه بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٢٨ نزع وزارة الاشغال ٦ س و ٢ طوه فدن من اعيان الوقف الكائنة بناحية مديرية البحيرة لمشروع مصرف التصافي بثمن قدره ٥٠٠ م و ٤٠٧ ج لجميع القطعة المنزوع ملكيتها واودع الثمن بخزينة المحكمة الشرعية على ذمة شراء عين أخرى للوقف بثمن الاستبدال المودع بخزينة المحكمة فلم يشتر المدعى عليه عينا أخرى يضمها لاعيان الوقف بثمن الاستبدال مع أنه تعين ناظرا على هذا الوقف في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ وكان وكيله عن والدته الناطرة السابقة على هذا الوقف فرفع المدعون هذه الدعوى يطلبون الحكم على المدعى عليه بمبلغ تعدل أخيرا الى ٢١ ج كتعويض عما لحقهم من الضرر بسبب هذا الاهمال والتقصير في شراء عين للوقف بمال البديل طبقا للمادة ١٥١ مدني

« وحيث ان دفاع المدعى عليه مع اعترافه بوقائع الدعوى السالفت بيانها يقرر أنه لم يجد عينا لشرائها بمال البديل وانه لم يكن سيء النية في هذا التأخير وانه لم ينذر من المدعين لتوفر المطالبة بتعويض وانه كان بإمكان المدعين البحث عن عين لشرائها وتقديم طلب بذلك للحكمة الشرعية

« وحيث لا نزاع في ان المدعى عليه هو ناظر الوقف ويتقاضى عمولة عن هذا العمل فهو المسئول عن ادارة اعيان الوقف وانه وان لم يكن وكيل للمستحقين بالمعنى القانوني الا انه في الواقع مدير لاعيان الوقف في الحدود التي حددها كتابه وبالقدر الذي يحقق مصلحة المستحقين جميعا في نظير ما يتقاضاه من اجر فاذا ما شاب

باهماله وتقصيره

« وحيث ان دفاع المدعى عليه بانه لم يجد عينا اشرائها بمال البديل ينقضه الطلب المقدم منه لبيع جزء من اطيانه الخاصة لجهة الوقف بمال البديل وهذا الأمر كان في متناول يده القيام بعمله من وقت حصول نزاع الملكية وايداع مال البديل » وحيث ان احتجاج المدعى عليه بطول اجراءات المحكمة الشرعية في اتمام البديل لا يبرر اهماله في تقديم طلب من وقت نزاع الملكية حتى رفع المدعين لهذه الدعوى

« وحيث ان دفاعه بان وزارة الأشغال أخطرت به بشروعها في نزاع ملكية ١٥ س و ١٩ ط أخرى من أرض الوقف ليس مبررا لانتظاره اتمام نزاع ملكية هذا الجزء بمعرفة وزارة الأشغال وكان عليه أن يبادر بشراء عين للوقف بمال البديل الذي أودع فعلا نظير ما تم من نزاع الملكية ثم ينظر بعد ذلك في استغلال ما ينزع ملكيته بعد ذلك

« وحيث يتبين مما تقدم ان المدعى عليه قصر وأهمل في استغلال مال البديل وهو مسئول قانونا عن ذلك وعليه تكون اساس دعوى المدعين صحيحة غير أن المحكمة ترى ان مسئولية المدعى عليه تبدأ من وقت تعيينه ناظرا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ للآن أي عبارة عن سبع سنوات تقريبا — وترى أن تقدر التعويض بمبلغ جنيتها ١٥ فقط

« وحيث عن النفاذ فلا موجب للقضاء به قانونا .

(قضية زكي اتدى حنى وآخرين ضد علي اتدى حلى رقم ١١٦ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي محمود سعيد)

١٤٥

محكمة سبالوط الجزئية

٣١ مايو سنة ١٩٣٩

عقد ابتدائي . اشتراط دفع باق الثمن عند التوقيع على العقد النهائي . ليس للمشتري الحق في رفع دعوى بطلب صحة التوقيع قبل سداد باق الثمن

المبدأ القانوني

إذا باع انسان لآخر عقاراً وتحرر فيما بين الطرفين عقد ابتدائي نص فيه على أن الثمن دفع منه جزء عند التوقيع على العقد والباقي يدفع عند التوقيع على العقد النهائي ففي هذه الحالة ليس للمشتري أن يرفع دعوى بطلب صحة التوقيع على العقد لكي يقوم الحكم فيها مقام التوقيع على العقد النهائي أمام كاتب التصديقات بالمحكمة و يتمكن من تسجيله لأن في ذلك تحايلا ظاهرا لنقض ما التزم به المشتري في عقد البيع من أدائه الباقي من الثمن قبل التوقيع على العقد النهائي أمام الكاتب المختص

المحكمة

« وحيث ان موضوع الدعوى يتلخص في ان المدعى عليهما باعا للمدعية ٦ س و ١٤ ط و ١ ف اطيانا زراعية بزماد ادغام بموجب عقد بيع ابتدائي تاريخه ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٦ نظير مبلغ ٩٥٦٢ قرشا صاغا دفع منه مقدما مبلغ ٥٠ جنيا واتفق على سداد باق الثمن عند التوقيع على العقد النهائي ورفضت المدعية هذه الدعوى طلبت فيها الحكم بصحة توقيع المدعى عليهما على العقد المشار اليه

« وحيث ان المدعى عليهما لم ينكرا صدور العقد ودفعوا الدعوى بأن المدعية لم تسدد باقى الثمن المتفق عليه ولذلك يكون امتناعهما عن التوقيع على العقد فى محله وبالتالى لا يكون لها الحق فى رفع الدعوى

« وحيث ان المدعية طلبت التأجيل لسداد باقى الثمن فأمهلتها المحكمة أكثر من مرة لسدادها ولكنها لم تقم بسداد شىء منه وترى المحكمة لذلك ان هذه الدعوى فى غير محالها ومرفوعة قبل أوانها ولا يقصد منها إلا التحايل على الإفلات من شروط العقد إذ لاحق للمدعية طبقا لعقد البيع فى مطالبة المدعى عليهما بالتوقيع على العقد النهائى لتسجيله إلا بعد أداء الباقى من الثمن وبالتالى لا يكون لها الحق فى رفع هذه الدعوى بطلب الاقرار منهما بصحة التوقيع لكى يقوم الحكم فيها مقام توقيعهما على العقد النهائى أمام كاتب التصديقات بالمحكمة ليتسنى لها بذلك تسجيل العقد ويتم لها نقل الملكية قبل دفع الثمن كله لأن فى ذلك تحايلا ظاهرا لنقض ١٠ ألزما به عقد البيع من أداء الباقى من الثمن قبل مطالبة المدعى عليهما بالتوقيع على العقد أمام الكاتب المختص ولا تقرها عليه المحكمة لأن من سعى فى نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه وكل دعوى مبناها الغش أو التحايل تكون غير مشروعة ولا جائز النظر فيها ولو كانت صحيحة من حيث الواقع كما هو الحال فى هذه الدعوى ويتعين لذلك رفضها

(قضية الست نفل بنت على مجدوب ضد ليلى جاذ
أيوب وآخر رقم ١١٥٧ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى
محمد عفت)

١٤٦

محكمة الجيزة الجزئية

٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩

زنا . محاكمة — تنازل الزوج . حكم نهائى .
جواز إيقافه برضا الزوج . شريك . استفادته من
تنازل الزوج

المبادئ انقاونية

١ — لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء
على دعوى زوجها وذلك لأن المشرع اعتبر
جريمة الزنا واقعة على الزوج لما فيها من
إخلال بواجب الأمانة الزوجية وخيانة
لعهودها أكثر مما تقع على الهيئة الاجتماعية
وأسباب أخرى مذكورة بالحكم

٢ — أجاز المشرع بصريح نص المادة
٢٧٤ عقوبات أن يقف الزوج تنفيذ الحكم
النهائى الصادر ضد الزوجة للزنا برضائه
معاشرتها له كما كانت .

٣ — انه وإن كان المشرع لم ينص صراحة
على حق الزوج فى إيقاف محاكمة زوجته
عن جريمة الزنا فى أى حالة كانت عليها هذه
المحاكمة إلا أن هذا الحق مفهوم بداهة عملا
بنظرية من يملك الاكثر يملك الأقل .

٤ — أجمع الفقه والقضاء معاً على أن
الشريك يستفيد من تنازل الزوج لأن
الحكمة التى توخاها المشرع فى إعطاء الزوج
وحده حق المحاكمة لا تتوافر إلا إذا استفاد
الشريك من هذا التنازل فيسدل الستار على
التهمة من جميع نواحيها فعمل الشريك مرتبط
كل الارتباط بعمل الزوجة فاذا ثبت
اشتراكه معها فى جريمة الزنا فقد ثبت زناها

المحكمة:

حيث ان النيابة اتهمت المتهمين بانهما في خلال الخمسة عشر يوما السابقة على تاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٩ بدائرة بندر الجيزة — الاولى ارتكبت جريمة الزنا مع الثاني حالة كونها متزوجة (هنا اسم الزوج) والثاني اشترك معها في هذه الجريمة بطريق التحريض والاتفاق بأن حرصها وافق معها على ارتكاب الجريمة آنفة الذكر فوقعت بناء على هذا التحريض والاتفاق وطلبت معاقبة الاولى بالمادة ٢٧٤ والثاني بالمادة ٢٧٥ ع جديدة وذلك بناء على بلاغ شفوى تقدم به زوج المتهم الاولى الى بندر الجيزة . وقدمت القضية للجلسة وبعد أن سألت المحكمة كلا من المتهمين عن تهمة وسمعت اقرار الزوج وبعض الشهود قررت باستمرار المرافعة اسبوعا لسماع الغائب من الشهود . وفي فترة التأجيل هذه قدم الزوج عريضة الى المحكمة قرر فيها بالصفح عن زوجته المتهمه فيما وقع منها — ان كان كذلك — وانه تحرى في فترة التأجيل فلم ان الزنا لم يقع من المتهم الثاني اذ لا يعلم أن المتهم الاولى متزوجة به او بسواه (هكذا) وبتنازله عما وقع من المتهم المذكور . وبناء على ذلك استدعته المحكمة وسأله فأقر بتنازله عن محاكمة زوجته عن تهمة الزنا وبقوله معاشرتها ثانية كزوجة . وبناء على ذلك قررت المحكمة بالافراح فوراً عن المتهمين مالم يكونا محبوسين لسبب آخر وحجزت القضية للحكم لجلسة اليوم .

« وحيث انه يتعين البحث في تأثير هذا التنازل اولا على الزوج وثانيا على الشريك .

« وحيث انه فيما يتعلق بالزوجة فان المادة ٢٧٣ جديدة صريحة في عدم جواز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها — ذلك لأن المشرع

اعتبر جريمة الزنا واقعة على الزوج لما فيها من اخلال بواجب الامانة الزوجية وخيانة لعهودها اكثر مما تقع على الهيئة الاجتماعية . ورأى أن كيان العائلة وسعته وشرفها وشرف النسل قد يقتضى من الزوج التسامح في حقوق الزوجة وواجبات زوجته نحوه فيصفح عنها ابقاء على هذا الكيان وضماً به أن يتهدم وحرصاً على سمعته وشرف اولاده او انه هو ادرى الناس بطهارة زوجته وبراءتها فعلق محاكمة الزانية على بلاغ زوجها وحده . بل رأى ان هذه الاعتبارات قد تقتضيه أن يغفر لها زلتها بعد ان تحاكم ويصبح الحكم نهائياً — والحكم عنوان الحقيقة القضائية — فأجاز له بصريح نص المادة ٢٧٤ ع أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

« وحيث انه وان كان المشرع لم ينص صراحة على حق الزوج في ايقاف محاكمة الزوجة عن هذه الجريمة في أى حالة كانت عليها هذه المحاكمة إلا ان هذا الحق مفهوم بداهة عملاً بنظرية من يملك الأكثر يملك الأقل *Celui qui peut faire le plus peu faire le moins* انه يملك ايقاف تنفيذ الحكم النهائي فيها — فانه من باب اولى *à plus forte raison* يملك حق ايقاف المحاكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى وهذا من البديهيات القضائية (يراجع حكم محكمة مصر الكلية في ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ بالمحاماه السنة الرابعة ص ٣٤٥ رقم ٢٧٨)

« وحيث ان نقطة البحث الحقيقية هي تأثير هذا التنازل عن الاستمرار في المحاكمة على الشريك « وحيث ان الفقه والقضاء معاً قد أجمعاً على ان الشريك يستفيد من هذا التنازل لأن المحكمة التي توخاها المشرع في اعطاء الزوج وحده حق

والاجراءات الجنائية لركى باشا العراى ص ٦٢
وكتاب شرح قانون تحقيق الجنايات لأحمد
نشأت بك بند ٣٧٥/٢ ص ٢٧١ وحكم محكمة
طنطا الاستئنافية فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨
بالمجموعة الرسمية سنة ٩ ص ١٧٨ ومحكمة
منوف فى ٢١ مايو سنة ١٩١٦ بمجلة الشرائع
سنة ٣ ص ٦٠٣. ومحكمة طنطا الجزئية فى ٩
نوفمبر سنة ١٩٢٠ بالمجموعة الرسمية سنة ٢٣
ص ٨ ومذكرة لجنة المراقبة سنة ١٩٠٨ رقم
١٧ ومحكمة اللبان فى ١٦ يونيه سنة ١٩٢١
المجموعة الرسمية سنة ٢٤ ص ٦٠)

دوحيث انه بناء على ما تقدم يتعين الحكم
بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهمين معا
(قضية النيابة ضد . . . رقم ١٩٩٥ سنة ٩٣٩
رياسة حضرة القاضي عارف محمد وحضور حضرة الاستاذ
وجه البدوى وكيل النيابة)

المحاكمة لا تتوافر إلا إذا استفاد الشريك من هذا
التنازل فيسدل الستار على التهمة من جميع نواحيها
إذ عمل الشريك مرتبط كل الارتباط بعمل
الزوجة فإذا ثبت اشتراكه معها فى جريمة الزنا
فقد ثبت بلا نزاع زناها معه (يراجع جارسون
شرحاً على المادة ٣٣٨ ص ٩١٢ نبذة

١٧ إذ قال : — Pardon du mari

Des principes que nous avons établis
plus haut, il suit encore que le pardon
du mari ou la réconciliation des époux
avant tout jugement définitif éteint
l'action publique contre le complice.
Le mari consentant à oublier
l'infidélité de sa femme et à prévenir
ou à faire cesser le scandale
d'un débat judiciaire le but
de la loi serait manqué si des
poursuites pouvaient être dirigées
contre le complice.

ويراجع كتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات

احكام المحاكم المختلطة

١٤٧

محكمة الاسكندرية المختلطة

١٨ يونيه سنة ١٩٣٨

اختصاص المحاكم المختلطة . مواد جنائية معاهدة
مونترو . مبدأ سريانها

المبادئ القانونية

١ — لما كانت قوانين الاختصاص واجبة
التطبيق فى الحال فالمحاكم المختلطة هى المختصة
دون سواها منذ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧
بنظر الاجراءات الجنائية ضد الأجانب الذين
اخضعتم معاهدة مونترو ، أو التشريع
المصرى لاختصاصها ابتداء من ١٥ اكتوبر

سنة ١٩٣٧

٢ — لا يهم ان المتهم الاجنبى (وكان
فى هذه الدعوى من رعية الحكومة
اليوجوسلافية) كانت تجرى عليه قبل ١٥
اكتوبر سنة ١٩٣٧ اجراءات المحاكم الاهلية
التي كانت وقتئذ مختصة بالنظر فى أمره . فان
هذا القضاء قد صار غير مختص بمقتضى
اتفاقات مونترو فلا يمكنه من بعد ذلك ان
ينظر فيه منذ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ حتى لو
كانت الاجراءات الجديدة لا تخرج عن أنها
اعادة الدعوى الاولى بناء على أدلة جديدة
٣ — المتهم الذى لم يتمتع بقرار حفظ

فانونى من القضاء الأهلى يجوز للنائب العمومى
للحاكم المختلطة ان يطلب مقاضاته بعد

١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

(صدر هذا القرار من جناب الميسوفير
قاضى التحقيق بمحكمة الاسكندرية المختلطة فى ١٨
يونيه سنة ١٩٣٨ وأيدته غرفة المشورة فى ٥
نوفمبر سنة ١٩٣٨ مجلة ت و ق الصفحة الأولى
من السنة الحادية والخمسين)

١٤٨

محكمة جنح مصر المختلطة

٢ أغسطس سنة ١٩٣٨

اثبات . ودیعة . رهن . تبديد

المبدأ القانونى

الدليل على وجود ودیعة أو رهن عند
النظر فى تهمة تبديد أشياء مودعة أو مرهونة
خاضع للقيود الواردة بالقانون المدنى لذلك
لا يقبل الاثبات بالبينة على وجود رهن حين
تكون قيمة الشئ المرهون — لاقیمة القرض
المتفق علیه — زائدة عن عشرة جنيها
مصرية (محكمة جنح مصر المختلطة — المجلة
المذكورة بالصفحة الأولى)

١٤٩

محكمة جنح مصر المختلطة

٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨

غش . مواد غذائية . بن

المبدأ القانونى

بأذن القانون ببعض شروط فى خلط
بعض المواد الغذائية ولكنه لا يأذن بالخلط

فى البن . لذلك كان عرض البن للبيع وبيعه
مع العلم بأنه مغشوش باضافة مواد غريبة
اليه كآنه بن نقى مكونا لجنحة غش المواد
الغذائية المعاقب عليه بالمادة ٣٤٧ من قانون
العقوبات (محكمة جنح مصر المختلطة صفحة
٢ مجلة ت و ق بالسنة الحادية والخمسين)

١٥٠

محكمة جنح مصر المختلطة

٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٨

محلات مقلقة أو مضرة بالصحة أو خطرة . اجرا .
الاعمال الصحية بعد ارتكاب المخالفة

المبدأ القانونى

الاعمال الصحية المأمور بها فى محل مقلق
أو مضر بالصحة أو خطر اذا نفذت بعد
المخالفة ولكن قبل الجلسة ليس من شأنها
ان تقضى على المخالفة ولكنها تكفى لعدم
اغلاق المحل بما أن المتهم اتبع تعليمات
الحكومة
(محكمة جنح مصر المختلطة المجلة المذكورة صفحة ٣)

١٥١

محكمة جنح مصر المختلطة

٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨

حجز منقولات . تبديد . عدم تعيين حارس على
الاشياء المحجوزة

المبدأ القانونى

يقضى الفقه الفرنسى بأنه اذا لم يعين
المحضر القائم بالحجز حارسا على الاشياء

١٥٣

محكمة جنح مصر المختلطة

٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨

إصابة خطأ . عدم احتياط

المبدأ القانوني

إذا ثبت أن المتهم كان يجرى بسرعة بعربة النقل على يسار الترام الذي كان يجرى أيضاً في الاتجاه نفسه وصدمه وأخرجه عن القضيب فأسقط منه ناحية كما أسقط الكمساري فحمل بسرعة إلى مستشفى فهذا الحادث لا يعد مخالفة بسيطة ولكنه جنحة أحداث جرح لعدم الاحتياط ولو كان تقرير الطبيب الشرعي يثبت أنه ليس به جروح ظاهرة ولكنه حصلت له آلام داخلية بسبب السقوط الذي أعقبه أنه أغمى عليه

(المجلة المذكورة صفحة ٥)

١٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨

بيع عقار بلزاد . استئناف حكم قاضي البيوع . ميعاده

المبدأ القانوني

استئناف قرار صدر من القاضي المندوب للمزادات برفض الاعفاء من ايداع الثمن يجب طبقاً للمادة ٢٦٨ من قانون المرافعات المختلط أن يرفع في ظرف خمسة أيام من تاريخ النطق بالقرار وإلا لم يقبل لأن نصوص

المحجوزة فالمحجوز عليه إذا بدد هذه الأشياء يجوز أن يرتكب عملاً غير لائق ولكنه لا يرتكب جنحة تبديد الأشياء المحجوزة . وبذلك قال جارو في الجزء السادس صفحة ٢٨١ فقرة ٢٥١٢

(وقد أخذت المحكمة بذلك وقالت أن المدين حجز عليه في بلدة تبعد عن البلدة التي يقيم فيها عادة وأنه في أثناء غيابه لما لم يتقدم أحد لقبول الحراسة كلف المحضر شيخ البلد الذي كان يصحبه بصفة شاهد أن يراقب الحاصلات المحجوزة إلى حين تعيين حارس بواسطة الدائن الحاجز ولم يعين أحد حارساً بعد ذلك فلم يكن هناك حارس معيناً قانوناً وظن شيخ البلد أنه أعني من المراقبة منذ فوات الموعد الذي عين أولاً للبيع وحكمت المحكمة ببراءته لهذه الأسباب (المجلة المذكورة صفحة ٤)

١٥٢

محكمة جنح مصر المختلطة

٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨

حكم حضوري في مواد الجنح . ميعاد استئنافه

المبدأ القانوني

إذا حضر المتهم في إحدى الجلسات وغاب في الجلسة التي صدر عليه الحكم فيها فالحكم حضوري (المادة ٢٠٤ من قانون تحقيق الجنايات المختلط) لذلك يجرى ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بالحكم لا من تاريخ اعلانه إلى المتهم (المجلة المذكورة صفحة ٤)

المادة ٦٦٨ المذكورة تشمل قرارات هذا
القاضي التي لا تمس الموضوع ولكنها تحضير
أو تكملة لحكم مرسى المزداد نفسه (١)
(المجلة المذكورة صفحة ٦)

١٥٥

محكمة الاسكندرية المختلطة

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تخريب . رسالة (خطاب) . عقوبة

المبدأ القانوني

تنص المادة ٣٦١ ع على أن وكل من خرب
أموالا ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها
غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأي طريقة

(١) المادة ٦٦٨ من قانون المرافعات المختلط تقابل المادة
٥٨٦ من قانون المرافعات الا،لى ومما مع اختلافهما في
بعض نصوصهما تنفقان في عدم قبول المعارضة في أحكام
قاضي البيوع وفي ضرورة رفع الاستئناف في ظرف خمسة
أيام من تاريخ النطق بالحكم وفي ان الاستئناف انما يكون
عن شكل الحكم

وكان ذلك بقصد الاساءة يعاقب بالحبس
مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد
على خمسين جنيهاً - فاذا ترتب على الفعل
ضرر مالى قيمته عشرة جنيهاً أو أكثر
يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين
أو بغرامة الخ »

وقد حكمت محكمة الاسكندرية المختلطة
بدائرة الجنح في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بتطبيق
الفقرة الأولى من هذه المادة على من مرق
رسالة (خطابا) مقفلة مرسلة إلى غيره
قطعا صغيرة بحيث لا يستطيع المجنى عليه أن
يعلم ما فيها ويستعملها وقالت المحكمة ان
الفقرة الأولى لا تشترط للعقاب ان يكون
للاموال المخربة أو المعطلة أى قيمة أو
أن يصيب مالكها أى ضرر
(المجلة المذكورة صفحة ٧)

بحث

في أموال الدولة العامة والخاصة

بحث عام وتطور تاريخي

لحضرة الأستاذ عبد العزيز سليمان القاضي بالمحاكم الأهلية

كانت فكرة الأموال العامة في مبدأ أمرها غير معروفة ولما رأى رئيس الدولة أن يحكم اختصاص نفسه بملكية كل ما يراه صالحاً لخدمة ملكه وللإدارة الخاصة بعرشه . ولم يكن معروفاً وقتئذ من الملكيات الرئيسية إلا أموال الملك وأموال التاج — ولما غزا الغزاة الدولة اختص الفاتحون أنفسهم كلا منهم بجزء عظيم من الأملاك والبلاد التي كانوا يفتحونها — فكان يتبع إدارة هذه الأملاك كافة ما هو مخصص الآن للنفقة العامة ولم تكن هذه الأموال كما هي الآن غير قابلة للتصرف بل تناولها التصرف والتقسيم وآلت من يد إلى يد أما بطريق الاقطاعات أو بطريق الميراث أو بطريق الهبات والوصايا لأشراف الدولة وكبار حكامها وأمرائها — وفي كل ذلك كان من الطبيعي أن تفقد هذه الأموال صفة ما خصص منها للنفقة العامة وأن لا يستفيد منها الجمهور الذي تمثله الحكومة — ولكن الأمر تطور إلى إصدار الأوامر والقوانين التي تدور بين منع الهبات والاقطاعات طورا وبين تعدد التصرفات في حين آخر — وفي فرنسا بالذات — فكرة تطور ووجود الأموال العامة هي فكرة عامة في فرنسا بالذات — صدر أول قانون هو قانون MOULIN في فبراير سنة ١٥٦٦ فمنع التصرف في أموال التاج المخصصة للنفقة العامة وجعلها غير قابلة للتملك بوضع اليد بمضى المدة الطويلة (بند ٧ من المرجع الموضح أدناه ^(١)) اللهم إلا في بعض أحوال استثنائها القانون وأباح فيها التصرف والتملك (بند ١٠) وأخيرا ظهرت فكرة الأموال العامة إلى الوجود بمعناها الحديث وهي "نصيبها للنفقة العامة على أن تديرها وتستغلها الحكومة أو الدولة التي تمثل الأفراد والجماعات .

طبيعة وصفة الأموال العامة

وأول ما يتبادر إلى الذهن هي أن هذه الأموال هي كل ما يستعمله ويستفيد منه الجمهور P U B L I C وبما أنها للشعب والكافة فلا يمكن أن تكون للفرد الذي يجب أن تفنى مصلحته

أمام مصلحة المجموع (بند ٣٦) وقد اخذت هذه الأموال تسميتها من الغرض الذى أعد لها أما لأنها خضعت لخدمة العامة وإمالة حمايتها وأدارتها بيد القوة العامة تحميا من الاعتداء عليها الصالح الهيئة الاجتماعية ولمصلحة الناس سواء أكانوا وطنيين أم أجانب مادام للجميع حق الاستفادة منها ومن الخدمات التى تؤديها (بند ٢٧) وينتج من هذا أن الحكومة ماهى السلطة عليها واجب حماية هذه الأموال لتؤيد للناس حق تمتعهم جميعا بهذه الأموال وليس لها حق الملكية فى الأموال العامة لأن الحكومة انتدبت لحراسة الناس وحراسة أموالهم المشتركة ذات الفائدة العامة والحماية ملحقات هذه الأموال *les dépendances* — وهذه الملحقات شأنها شأن الأموال التى التحقت بها لاتقبل التصرف أيضا حتى ولو كان التصرف حاصلًا من الحكومة نفسها اللهم إلا إذا كان هذا التصرف بأمر أو قانون (بند ٣٩) — ولكن هذا لا يمنع من أن تؤجر وتستولى على ريع الامكنة العامة لتضيف الحكومة المتحصل من الريع إلى الخزينة العامة كما يحصل عند تأجير بعض الاملاك العامة — وكما يحدث فى تأجير الشواطئ *Les plages* للذين يريدون أن يروحوا عن انفسهم فى نظير اجر بسيط قد يستخدم فى المصلحة العامة (بند ٤٠ و ٤١)

وأن من أهم صفات الأموال العامة : —

- أولا — هو عدم قابليتها للتصرف .
- ثانيا — وعدم قابليتها لوضع اليد عليها وتملكها بمضى المدة الطويلة .
- ثالثا — ولا يمكن رفع دعاوى اليد بالنسبة اليها من الأفراد ضد الحكومة ولكن للحكومة أن ترفع دعاوى اليد عنها ضد الأفراد .
- رابعا — عدم امكان تقرير حقوق عينية عليها بارتفاق أو خلافه .
- خامسا — وعدم رفع أحد الأفراد دعوى متعلقة بتملكها أمام المحاكم المدنية إذا ثبتت صفتها العامة .

١ — صفة عدم التصرف فيها

وفكرة عدم امكان التصرف فى الأموال العامة جاءت من القول بان كل ما هو قابل للتجارة يمكن التصرف فيه وكل ما لا يقبل التجارة لا يمكن التصرف فيه — وبما أن الأموال العامة لا يمكن التجار فيها لأنها خصصت لخدمة كافة الناس فلمذا يكون التصرف فيها غير متفق مع الغرض الاسمى الذى أعدت له — ويجب أن لا يغيب عن البال أن الأموال العامة وأن كانت تقارب بعض الشيء فيما تحتويه الدنيا من النور والهواء وقد أعدها الله سبحانه وتعالى لفائدة الخلق كافة إلا أنها على كل حال قد نتجت من تفكير الانسان ووضعه لقانون وضعى يمكن تغييره وتعديله أما النور والهواء فهما من الأشياء الثابتة فى الكون لا تتغير وليس للانسان عليها حول ولاسلطة (بند ٤٣) — وينتج

من ذلك أن السلطة التي في مقدورها أن تحدد هذه الأموال ذات المنفعة العامة في استطاعتها أن تضمها في حيز التداول الخاص (بند ٤٤) ولطالما يستمر تخصيصها للنفعة العامة فهي اذن وملحقاتها املاك عامة (م ٥٤١ فرنسي و بند ٤٥ من المرجع السابق) وإذا زالت هذه الصفة العامة فهي املاك خاصة - وتطبيقا لهذا المبدأ فقد حكم أن محلات العبادة (كالمساجد في مصر) أو الكنائس (في فرنسا) المعدة للعبادة لا يمكن أن تكون محلا للارتفاق عليها مادامت صفتها العامة لم تفقد (بند ٤٦ و ٤٧) - ولا يعتبر تصرفا يخل بالمنفعة العامة اذا تصرفت الدولة في الملك العام من غرض عام إلى غرض عام ومن مصلحة عامة إلى مصلحة عامة (بند ٤٩) les concessions وتصرف الحكومة إلى بعض الأفراد باعطائهم امتياز الملاحة في قناة لا يعطيهم حق التملك بل هذا يعتبر امتيازاً للملاحة للحصول لانفسهم على أجر من الجمهور - ولا يعتبر مثل هذه القناة ولاشواطئها ملكا خاصا (بند ٥٠ و ٥١) - والاشخاص الذين اعطى لهم هذا الامتياز Concessions بالصيد واقامة المعامل على الشواطئ ليس لهم الحق أن يأخذوا شيئا من أتربة هذه الشواطئ (٥٣ و ٥٤) - ومثل هذا الامتياز يعتبر مؤقتا ويمكن سحبه والغاؤه إذ أضر بمجموع الكافة - ووفقا لهذا حكم بأن حق الممتاز الذي له وبمقتضاه أن يأخذ ماء من fontaine public ماهو الا حق مؤقت يمكن سحبه إذا أضر هذا بالسكان وبمبانيهم مهما طالت مدة الامتياز - وأن التعدي على الطرق العامة مهما كان قد حصل من مدة طويلة ومهما حصل التسامح فيه من جانب الحكومة فانه لا يمكن ملكيته لمضى المدة الطويلة ولا يمكن أن يكون هذا الاعتداء محلا لحق مكتسب لهؤلاء الذين ارتكبوه مهما طالت مدة التعدي (بند ٥٧) - ومهما حصل من بيع الاملاك العامة للأفراد فهو بيع باطل - وإذا كان هذا البيع نتيجة خطأ أو إهمال من رجال السلطة الادارية فكل مال للمشتري والحائز هو تعويض يطلبه (بند ٥٨ و ٥٩)

٢ - عدم قابلية الأموال العامة للملك بوضع اليد

بمضى المدة الطويلة

لا يجوز تملك الأموال العامة بوضع اليد بمضى المدة الطويلة ومثال ذلك محلات العبادة وملحقاتها فانها لا تملك بهذه الكيفية « بند ٧٢ » - وكذلك لا يمكن تملك الطرق بوضع اليد عليها ولا الأموال الأثرية « بند ٧٥ و ٢٨ » - ولكن اذا زال استعمال الأموال العامة زالت صفة عدم امكان تملكها بمضى المدة الطويلة « بند ٨١ » - ولقد صار البحث في ماهية وطبيعة عدم استعمال non usage المؤدى إلى زوال الصفة العامة - فقليل هل يكفي عدم الاستعمال نفسه لايقاف تخصيص المال للمنفعة العامة أم لا ؟ أم أنه يجب صدور أمر من الجهة المختصة بايقاف هذا التخصيص ؟ فاجيب على ذلك وعلى هذه المسألة بالذات بأنه إذا كان القانون الوضعي نفسه يمكن إزالته وتعديله

باتباع عرف معين فلماذا لا تزول الصفة العامة عن الأموال العامة بعدم استعمالها وعدم رعايتها من الحكومة... د بند ٨٢ ، أما كيف يكون تقدير عدم الاستعمال المؤدى إلى زوال الصفة العامة وكيف يكون الوصول إلى معرفة الدليل والمعيار الذى يقلب الأموال العامة إلى خاصة بزوال صفتها وعدم استعمالها فقد قيل ما يأتى :-

أولا — حكم بأن دليل تغير غرض هذه الأملاك العامة يمكن أن ينتج من الحياة الطويلة التى لا يمكن تذكرها باثبات التعدى على ملك الحكومة وسكوتها على ذلك واستنتاج رضاها (بند ٨٣)

ثانيا — قيل أن المشرع لم يضع نصوصا خاصة وخصوصا فى مصر ، بانقلاب الأموال العامة إلى خاصة *déclassement* وخصوصا فيما يختص بالطرق العامة والميادين والبوابات ولهذا يجب الاحتراس من الاستنتاج بأن عدم الاستعمال يؤدى إلى نية نقل الأموال العامة إلى خاصة إذ قد ينتج عدم الاستعمال من إهمال مراقبة الموظفين فلا يدل هذا على نية الحكومة فى التنازل عن الصفة العامة د بند ٨٤ ،

ثالثا — وقرر أيضا أنه يجب صدور الأوامر لاختراج الأموال العامة من حيزها إلى حيز الأموال العامة د بند ٩٠ ، د ان هذا رأى عسير تطبيقه بالنسبة للأموال العامة التى نشأت من غير قانون — وقد يفهم تطبيقه ويكون معقولا لو أن الأموال العامة تقررت بقانون اذن لا يمكن تركها بقانون ولكن الأصح أنه قد يمكن انقلابها من عام إلى خاص بحسب الأمر الواقع والفعل ،
رابعا — ويرى Mr de Récy بأن الأموال العامة إذا مر عليها زمن طويل فزالت وتهدم أثرها فان فكرة عدم تملكها بمضى المدة تزول بزوال معالمها (بند ٩١)

خامسا — وقيل أيضا بأن صفة المنفعة العامة تزول بتملك المال بوضع اليد بمضى المدة الطويلة إذا زالت الصفة العامة إما (ا) بصور قانون (ب) وإما بوجود ظروف ظاهرة واضحة (clairs) تبيح الاعتقاد بتنازل الحكومة عن الصفة العامة لأموالها بشرط أن لا يكون هناك أى غموض فى استنتاج التنازل عن هذه الصفة (لكون أن الحكومة لم تستعمل المال العام لإهمال موظفيها الإداريين) (بند ٩)

— وقد قرر Proud hon تطبيقا لهذا المبدأ ان الطريق العام إذا لم يقف عدم استعماله اطلاقا د بأن كان يستعمل فى فترات متقطعة ، فانه لا يمكن استنتاج التنازل وتغير الصفة العامة إذا بدل من جوانبه بواسطة تعد من مجاوريه — وعندئذ لا يمكن تملك المناطق والاجزاء المتعدى عليها بمضى المدة الطويلة د بند ٩٤ ،

٣ — الصفة التى تخول للأفراد

رفع دعاوى اليد على الأموال العامة ضد الحكومة

قد مر ذكر ذلك ولكن هذا لا يمنع الحكومة من أن تدعى وضع يدها على هذه الأموال برفع دعاوى اليد ضد الأفراد .

٤ — الصفة الرابعة

ولا يمكن تقرير حقوق عينية على الأموال العامة أو تقرير حقوق ارتفاق عليها اللهم إلا إذا كانت هذه الارتفاقات قد تقررت وقت انشاء تلك الأموال — كأن يبيع شخص للحكومة أعيانا تقررها للمنفعة العامة ويشترط عليها تقرير حق الارتفاق « بنود ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ »

أنواع الأموال العامة

الأموال العامة إما طبيعية *naturels* وإما أن تحتاج في انشائها الى عمل الفرد *artificiel* والأموال الطبيعية هي الأملاك البحرية (بند ١٠٨) وشاطئ البحر والأملاك النهرية (بند ١٣١) — والأنهر ذات الملاحة أو ليس فيها ملاحة وتعتبر من الأملاك العامة وأذرع الأنهر والنهيرات .

والأملاك الغير طبيعية — وهي الطرق العامة وملحقاتها كالربوابات والميادين والأرصعة والنباتات التي تنمو على جوانب الطرق — والتماثيل — وشواطئ الأنهر — والمين (يراجع من أول بند ١٤٥ وما بعده) — والأملاك الحربية كالاستحكامات والحصون والمباني العامة . والمنقولات المخصصة للمنفعة العمومية .

« كيفية ادارة الأموال العامة »

١ — ان السلطات المخولة لها هذه الادارة « ص ٢٦ من أول بند ١٨٢ الى بند ٢١٤ » لا يهم التشريع المصرى بحثها وكل وزارة لها الادارة فيما يخصها من الأملاك العامة المتعلقة بها .

٢ — « أما تكوين الأملاك العامة *Sa constitution artificielle* »

فلأجل أن يكون المال ملكا للحكومة أو الدولة يجب أن يقوم الدليل على أن الحكومة تملكه لغرض المنفعة العامة « بند ٢١٥ » وتطبيقا لهذا المبدأ قرر ما يأتي . —

أولا — يمكن للحكومة أن تدعى قبل الغير التملك بوضع اليد بمضى المدة الطويلة مهما كان للغير من حق بشرط أن تثبت الحكومة بحكم الواقع أن المال خصص للمنفعة العامة « بند ٢١٦ »

ثانيا — ولكن مسيودي *récy* قرر انه يجب التفرقة بين دعوى وضع اليد التي ترفعها الحكومة على الأفراد ادعاء منها أن المال خصص للمنفعة العمومية بوضع اليد المدة الكافية — وبين دعوى الملكية استناداً على وضع اليد بمضى المدة الطويلة — غير أن هذه التفرقة لا سند لها والواقع أن ثبوت الصفة العامة هو أهم ما يجب ملاحظته « بند ٢١٧ »

ثالثا — قيل ايضا انه يوجد لتكوين الملك العام غير مامر ذكره من الوسائل وسائل أخرى تؤدي لتملك الحكومة تخصيصا للمنفعة العمومية ومن هذه الوسائل طريق التملك بالتصرف الى الحكومة من الأفراد بعوض أو بغير عوض وبالشراء الاختياري أو الجبري وبالمبادلة وبالهباء

وبميراث من لا وارث له — أو بنزع الملكية للمنفعة العامة « بند ٢١٨ ،

« تحديد الأموال العامة »

délimitation

استقر الفقه والقضاء على أن السلطة الإدارية هي المختصة بالاعتراف وتحديد الاملاك العامة فيما بين نفسها وفيما بينها وبين الاملاك الخاصة سواء أكانت للحكومة أو للأفراد — ومرجع التحديد هو قانون خاص صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٧٨٩ م $\frac{5}{3}$ وبمقتضاه إذا حصل نزاع في تحديد الملك الخاص أو العام يجب الالتجاء الى رجال السلطة الإدارية للتحديد قبل الفصل في النزاع القضائي « بند ٢٤٠ ، ويكون حصول هذا التحديد طبقا للنصوص المنصوص عليها في القانون ولا يكون مطلقا بالطريق الودي بين الهيئة التنفيذية وبين الأفراد المجاورين للملك العام . « بند ٢٤١ ، والتحديد ليس طريقا موصلا للتملك العام — انما هو تقرير لحالة حاصلة وثابتة بالفعل — ولو أنه مقرر لاثبات المنفعة العامة الا أنه ليس له أثر رجعي ولا أثر له في المستقبل بل أثره في يوم تقريره فقط وقد يتغير التحديد في المستقبل وقد يكون في الماضي خلاف ما انشئ عليه الآن « بند ٢٤٣ ، — وهذا التحديد ذاته ليس نزعا للملكية يترتب عليه التعويض بل الغرض منه تحديد الحد الفاصل بين الاملاك العامة والاملاك الخاصة — ومع ذلك فقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأنه يمكن تعويض اصحاب الاملاك المجاورة اذا ترتب على هذا التحديد تعد على املاكهم « بند ٢٤٦ ،

— اما مجلس الدولة conseil d' état — هذا فقد اباح الى الافراد الحق في الالتجاء للطعن في الأمر الإداري الخاص بالتحديد بطلب تعويض امام مجلس الدولة وهو المختص دون غيره بمنح التعويض « بند ٣٤٧ ، وبقرار صادر في ١١ يناير سنة ١٨٧٣ فصلت محكمة المنازعات في الاختلاف في هذا الرأي بان اعطت الأمر الإداري صبغته الادارية مع منع المحاكم من تفسيره أو الغائه واعطت المحاكم الحق في أن تمنح الأفراد التعويض اذا اعتدى على املاكهم اثناء التحديد « بند ٢٤٨ ، ويمكن للأفراد فقط أما الالتجاء للسلطة الادارية لتعديل خط التحديد واما لمجلس الدولة إلغاء خط التحديد (بند ٢٥١) — اما السلطة القضائية وظيفتها محصورة اما باعادة ما اعتدى عليه من الملك إذا ثبت أن المعتدى عليه ليس له الصفة العامة وعلوك لاصحاب الاملاك المجاورة وإما باعطاء تعويض مقابل لهذا الاعتداء « بند ٢٥٣ ،

« التخصيص من الملك الخاص إلى الملك العام Classement

التخصيص للملك العام من الملك الخاص هو الأمر الذي يصدر بادراج classement العقار أو المنقول من الملك الخاص الى الملك العام « بند ٣٤٣ ، — وهذا الأمر لا ضرورة له بالنسبة للاملاك العامة بطبيعتها لانها بذاتها موسومة بصفة المنفعة العامة ومع ذلك فتخصيص الأنهر لبعض المنافع العامة وتخصيص مناطق الصيد في البحار قد صدر به قانون ١٠ يوليو سنة ١٨٣٥ — اما

كون أن النهر صالح للملاحة أو غير صالح فقد ثبت إما بقانون أو بتقرير الواقع بلا حاجة الى أمر أو قانون « بند ٣٤٦ »

أما الاموال التي ليست طبيعية وترجع لعمل الانسان كالتقنيات والطرق والملحقات الطرق (كالميادين والبوابات — والأرصفة — والنباتات التي على الطرق والتماثيل) والطرق الحديدية والاستحكامات والحصون وأبنية الحكومة والجبانات ومحلات العبادة ففي امرها تفصيل .

أما الطرق العامة وملحقات الطرق فليس هناك ضرورة لاصدار أمر أو قانون لتخصيصها للمنفعة العمومية وهذا ما قضى به مجلس الدولة في فرنسا « بند ٣٤٩ » — وأهم ما يجب مراعاته هو ثبوت صفة المنفعة العامة بشكل حقيقي — وليس هناك ما يمنع من اصدار قانون ويكون صدوره عندئذ تقريراً للواقع وإثباتاً للحقيقة ولتنظيم هذا الواقع وتلك الحقيقة « بند ٣٥٠ »

أما الاستحكامات والحصون والميادين الحربية والاراضي الحربية فلا يمكن ان تعتبر من الاملاك العامة الا بصدر قانون يدرجها في حيز الاملاك العمومية وقد صدر بشأنها قانون ١٠ يوليو سنة ١٨٥١ — كما أن مثل هذه الاموال لا تزول ولا تهدم ولا يقضى على صفتها العامة الا برأى لجنة الدفاع الوطني وبمقتضى قانون يصدر بذلك « بند ٣٥٢ »

طرق التصرف في الملك العام

والمقصود بالتصرف هنا ليس البيع ولا الرهن لأن هذا ممنوع لطبيعة تلك الاموال وعدم قابليتها للتصرف انما التصرف فيها اما أن يكون بطريق *déclassement* بقلبها من الملك العام الى ملك خاص — وإما بمنح امتيازات خاصة للأفراد *Concessions* « بند ٣٦٠ »

وأما عن منح الامتيازات الخاصة فهذا يقتضى بيان هذا الامتياز ويقصد به أنه عقد خاص بمعناه الادارى وغرضه منح شخص معين حق التمتع بجزء من الملك العام وتكون الحكومة قد قامت في تصرفها بالعقد وقتئذ لا كأحد الأفراد ولكن يكون قيامها في العقد وقتئذ كحارس على المصلحة العامة ونائب عن كافة الجمهور « بند ٣٦١ » وتطبيقاً لهذا المبدأ يكون الامتياز مؤقتاً مهما طال مدته كاستقرار الأفراد على شاطئ البحر — وكامتياز مد أنابيب الغاز والكهرباء والمياه في ملك الحكومة — وكامتياز مد أشرطة الترام وامتياز الأشغال المؤقت *Stationnement* وهذا لا يمنع من ان يكون الامتياز على ملك الحكومة الخاصة .

وتوجد في فرنسا امتيازات عديدة تمنح للأفراد ودراستها لاتهم الا بالقدر السالف ذكره . « بند ٣٦٧ »

عن ايقاف تخصيص الاملاك العامة وقلبها من عامة الى خاصة

déclassement

فقد يكون ذلك اما بقانون يغير صفتها العامة واما من الواقع الذي يثبت منه عدم الاستعمال « من اول بند ٣٢ ص ٤٠ » وقد مرت دراسة عدم الاستعمال وبيان الأداة التي يفهم منها أن عدم الاستعمال مؤد الى قلب الاملاك العامة الى خاصة .

وتتبع نفس قواعد الـ *déclassement* عن التفرقة بين انواع الأموال كما سبق بيانه في تخصيص الأموال من خاص الى عام « بند ٤٣٣ »

وزوال الصفة العامة فيما يختص بالاملاك الحربية لا يكون الا بقانون وكذلك تقليل عرض الطرق الحربية « بند ٤٣٦ »

أما زوال الصفة العامة الذى ينتج من الواقع والفعل فقد يكون من زوال عمل الملك العام زوالا تاما كتهدم القنطرة وانهار الأثر — وجفاف القناة الطويل — وزوال معالم الطريق « بند ٤٣٧ »

وعدم الاستعمال المؤدى الى زوال الصفة العامة يعادل تماما صدور قانون بزوال الصفة العامة « بند ٤٣٨ » ومسألة عدم الاستعمال *non usage* والترك القطعى *abandon définitif* هى من المسائل الواقعية التى يمكن حلها وفقا للظروف « بند ٤٤٠ » ودليل تغيير الغرض العام الذى اعدت له الاملاك العمومية (كحالة الطريق العمومى) لا يمكن أن يثبت الا بوضع يد الأفراد من مدة طويلة لا يمكن تذكرها والرجوع اليها (بند ٤٤١)

وطبقت محكمة النقض الفرنسية القاعدة السالفة الذكر بان قالت أن دليل تغيير الصفة العامة لا يمكن أن يستنتج (فيما يختص بطول الطريق وعرضه) ووضع اليد على جزء منه الا من وضع اليد الذى لا يمكن تذكره (م ٤٤٢)

وقد صدر قانون فى ٢٤ مايو سنة ١٨٤٢ عن الحالة التى يصبح فيها الطريق غير نافع للبرور المحلى والقروى — أو عن الحالة التى يصبح فيها الطريق غير معد للمنفعة فقضت المادة الأولى منه أنه فى الحالة التى تكون فيها اجزاء الطريق *portions* قد تركت، بعدم الاستعمال العام فان هذه الاجزاء من الطرق يمكن اعادتها الى المنفعة العامة بناء على طلب وموافقة المجلس العامة والمجالس البلدية على أن ادراجها بعد تركها لا يكون الا بأمر ملكى (بند ٤٤٤)

وفى ١٠ اغسطس سنة ١٨٧١ أصبح الامر فيما يختص بادراج هذه الطرق بعد تركها ضروريا بواسطة اجتماع كل المجلس لاجمعيته العمومية — ولا ضرورة لأمر ملكى ولا يكون الأمر الا لادراج هذا الطريق من منفعته العمومية الى المنفعة الخاصة إذا ثبت بطريق يقينى انه عام (بند ٤٤٦)

وإذا تحولت الطرق العامة الى ملك خاص فهل إذا باعها الحكومة يكون البيع لمصلحة الحكومة نفسها أو لمصلحة المجالس البلدية والقروية (بند ٤٥٠) قرر مجلس الدولة أن مال هذا البيع يكون للمجلس المحلى .

اجارات الاملاك العامة

الأصل أن الأموال العامة لا يمكن التعامل فيها ولكن ذلك ليس معناه عدم امكان اعطاء حقوق بالمنفعة لآخرين على أن يكون الغرض من هذا الانتفاع للمستأجر انتفاع الجمهور أيضا (بند ٤٦٦)

ومع ذلك فقد قضى من محكمة النقض ومجلس الدولة بانه غير ممكن للإدارة أن تمنح امتيازات على الاملاك العامة (نقض ٧ يولييه سنة ١٨٦٩) وبعد هذا الحكم الذى صدر فى سنة ١٨٦٩ صدر قانون فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ذكر بالمادة ٢ منه (انه مصرح للحكومة بالحصول على اجرة الأشغال المؤقتة occupation أو بالحصول على الاجرة الناشئة عن تأجير الشواطىء. وتأجير كل ملحقات الاملاك العامة البحرية) — ثم صدر قانون فى ٢٩ يولييه سنة ٨٨١ طبق وشمل اجرة كل اشغال ووضع يد مؤقت او محلى — كما شمل التصريح للحكومة بالحصول على اجرة كل ماهو متحصل من الاملاك العامة بطبيعتها كحق الصيد فى الأنهر (بند ٤٦٧) — فأصبحت قانونية الحصول على ايجار هذه الاملاك امرا لا شك فيه واستقر الفقه والقضاء على ذلك (بند ٤٦٨) وهذه الامتيازات سواء أكانت اجارة bail أو أشغالا مؤقتا Stationnement — هذه الامتيازات — تقترب فى شبهها من عقد الايجار من وجهة انها تعطى للممنوح له هذه الامتيازات حق التمتع jouissance على شرط أن يدفع الأجر rédevance المقابل لهذا التمتع فى نظير أن يتمتع الكافة من هذا الامتياز لفائدة تعود على الناس جميعا — غير أن هذا لا يمنع بأى حال من الأحوال فكرة توقيت هذه الامتيازات précarité فيمكن الغاؤها فى أى وقت للصحة العامة إذا كان وجودها يضر المرور العام Circulation générale (بند ٤٦٩)

وهذه الامتيازات ولو أنها عقود ثنائية الا انها أوامر ادارية يمكن الغاؤها والعدول عنها — ولا يمكن الغاء أوامر العدول عنها امام السلطة القضائية إذ انه ليس فى استطاعتها أن تغير ما تجريه جهة الادارة فى هذا الشأن. (بند ٤٧١)

الاملاك الخاصة

(١) هى كل ما تملكه الحكومة كالأفراد (يمكنها التصرف فيه بند ٥٤٦ ص ٤٨) والاملاك الخاصة يدخل فيها فى فرنسا (١) املاك التاج (بخلاف فى مصر فان القصور الملكية من الاملاك العامة) واملاك التاج كما عرفها العلامة شوبان chopin هى كل ما أعد لان يصرف منه على مائدة الملك وحشمه وتوابعه وكل ما أعد لان يكون مشرفا لصيانة الملك والعرش وكرامته (بند ٥٤٩) (٢) ويدخل من ضمن الاملاك الخاصة ما يطلق عليه اسم الاملاك الغير عادية (بند ٥٩٠) وهى املاك الهبات — واملاك الغزو والفتح.

(٣) ويعتبر من الاملاك الخاصة الـ dotations (١) او هى الاملاك التى تمنح من الحكومة إلى الضباط وأولادهم الذكور إذا قتلوا فى ميدان الحرب — وهى خلاف المعاشات لانها لا تنتقل الا من الاولاد الذكور إلى اولادهم ولا تنتهى الا بانتهاء الخلف وانقطاع الذرية — وأما المعاشات فتنتهى بانتهاء الجيل الثانى seconde génération — وهبات الحكومة هذه لضباطها وأولادهم مقرررة محدودة فى بعض مناطق فرنسا — فى أورليان — وفى جهة القنال دى ميدي.

(٤) ويعتبر من الاملاك الخاصة الغابات — وملحقات الاملاك العامة التي أدرجت ضمن الاملاك الخاصة — والوصايا للحكومة — ومازته عن لاوارث له — والهبات التي تمنح للحكومة والاملاك الخالية التي لا مال لها Vacants

إدارة الاملاك الخاصة

تكون ادارتها والتصرف فيها بالبيع الاختياري — أو بالمزاد العلني — ويجوز البيع إذا كان الطريق قد زالت صفته العامة déclassée — ويجوز التصرف في الأموال بطريق المبادلة .
وللمجاورين للطرق Rivérains الحق في الأخذ بالشفعة عن الأجزاء من الطرق . د بند ٨٨٥ ص ٦٦ ، المنروكة والتي زالت صفتها العامة وفقا لقانون ٢٠ مايو سنة ١٨٣٦ بالمادة الرابعة التي تلزم الحكومة بأن تتنازل عن هذه الأجزاء بشروط خاصة .
وقد قررت المادة السالفة الذكر ما يأتي : —

« أجزاء الأرض المخلفة عن طرق قديمة غير مطروقة أصلا — أو أجزاء الطرق التي أصبحت عديمة الفائدة — إما لتعديل مجرى الطريق — وإما لتغيير فتحته — هذه الأجزاء — يمكن بيعها للملاك المجاورين على شرط أن يعتمد ذلك من وزير المالية وشرط هذا القانون واضح وهو عدم الاستعمال المطلق المؤدى إلى زوال الصفة العامة . يراجع في معنى عدم الاستعمال الذي يزيل الصفة العامة ماسبق ذكره من الشروط التي تزيل الصفة العامة ،

التشريع في مصر

أما في مصر فالقانون المختلط قد وصف الأموال العامة في المادتين ٢٥ و ٢٦ منه وصفا غير كاف إذ قرر أن أملاك الأميرى كالاستحكامات والموانى لا تقبل أن تكون ملكا لأحد « م ٢٥ » وأن الأشياء المعدة للمنافع العامة كالطرق والقناطر ونحو ذلك لا تقبل أن تكون ملكا لأحد .

وجاء القضاء المختلط في أحكامه مقررًا أن أموال الحكومة لا يحجز عليها — وأن الأشياء المنقولة ملحقة بالأموال العامة إذا تخصصت للمنفعة العامة (بوريلى بك ص ٦٦ — ٦٧)

أما القانون الأهلى فالمادتان ٩ و ١٠ مدنى منه قد تكفلتا ببيان ما هو من الأموال العامة على سبيل البيان إلا أن نص في المادة ١٠ « بأنه يعتبر من الأملاك العامة كافة الأموال الأميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر ،

ثم قرر القانون أيضا في المادة التاسعة عدم جواز تملكها بمضى المدة الطويلة وعدم امكان التصرف فيها اللهم إلا إذا كان التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر .

بحث في الطرق العامة

ومن بين ما نصت عليه المادة التاسعة الطرق والشوارع وهذه المعربات إذا كانت غير مملوكة

لفرد من الأفراد اعتبرت عامة بوجه عام سواء أكانت يبلد يسرى عليه قانون التنظيم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ أولا يسرى — ومسألة الصفة العامة للطرق العامة مرجعها تخصيص الطريق نفسه لمنفعة الجمهور — فإذا كان الفرد يستعمله لمنفعته الخاصة اعتبر مملوكا ملكا خاصا رغم مرور الناس عليه لأن المرور فيه عندئذ يعتبر من قبيل التسامح — إلا إذا راعته الحكومة بالرش والكنس والرصف واهتمت به وأهمله صاحبه المدة المكسبة للملكية بالتقادم الطويل وعندئذ يصبح عاما — فكان الحكومة نفسها تكسب الملكية العامة بالتقادم من الملكية الخاصة ولكن لا تسمح للأفراد بالتملك بمضى المدة على الأملاك العامة

والأصل في الطريق العام أن يكون مطروقا — ولو يستعمله الناس في فترات متقطعة — والقرينة المفروضة بالنسبة إليه هو أن الطريق ملك عام (وعلى من يدعى صفته الخاصة اثبات ذلك بكافة أوجه الإثبات) — ولا يهتم بعدم وجود قرار من الحكومة بانقلاب الطريق إلى ملك خاص — لأن انقلاب الأملاك العامة إلى خاصة قد يرجع إلى الواقع أو القانون (م ١٠) وقد حكم بأذه لا يشترط وجود اجراءات التنظيم لاعتبار الشارع عموميا (بند ٨٣٩ من مرجع القضاء) وقد حكم بأنه إذا ترتب على تعديل خط التنظيم تحويل شارع من جهة إلى أخرى تنقل أرض الشارع القديم من ملك الدولة العام إلى الملك الخاص فإذا ترتب على تعديل خط التنظيم إلغاء شارع أو جزء من شارع فإنه يصبح ملكا خاصا للحكومة باعتباره من زوائد التنظيم — ويتحول من الملك العام إلى الملك الخاص فيجوز للحكومة أن تتصرف فيه — ويكتسب للأفراد بمضى المدة.

أما عن الأرض الأثرية فقد حكم أنه لا تعتبر الأرض أثرية إلا إذا صدر قرار من السلطة المختصة بادراجها بالكشف الملحق بقرار وزارة الأشغال الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ — وأن الحجارة والأثرية لا تعتبر من المنافع العامة إلا بعد صيرورتها ملكا للحكومة وبعد وضعها في محلات الآثار وحيث تكون المحاكم الأهلية غير مختصة بالفصل في أصل ملكيتها (بند ٨٤١ من مرجع القضاء) — وهذا المبدأ أقرته المادة السادسة من القانون الصادر في سنة ١٩١٢ الذي وضع به أن الأرض الأثرية هي المقررة فعلا أو التي ستقرر بمقتضى قرار من السلطة المختصة — وفي هذا قرر أن اعتبار الأرض أثرية هو أمر متعلق بقرار يصدر من وزارة الأشغال وعلى ذلك لا يفيد القول بأن القطعة المتنازع عليها بين الجمهور — والحكومة معينة ومرسومة بخريطة فك الزمام وأن مصلحة الآثار قد أدرجتها في بياناتها ورسومها ولا يقيد ذلك إلا صدور القرار الصادر من الجهة المختصة بعد ادراجها بالكشف الملحق

١ — الترع والجسور

صدر بشأنها حكم من محكمة النقض المصرية في ١٩٣٧/٢/٤ بالجمعية الرسمية السنة ٣٨ ص

٢٧٢ رقم ١٠٧) قيل فيه أن شرط بقاء الملك العام أن تكون الحكومة دائمة على وضع يدها عليه مظهره سلطتها فترك الحكومة ترعة أو جزءاً من ترعة حصل تعديل مجراها يعد في ذاته نقلاً لهذه التركة أو لهذا الجزء من الأملاك العامة إلى الأملاك الخاصة التي يجوز فيها التملك بمضى المدة الطويلة — وقد رجع هذا الحكم إلى ال Pandectes صحيفة ٢٤٣ — نبذة ١٢٧٦ — ٢٤ ت ب تحت كلبه Domaine public وإلى أن كثيراً من الشراح يرون أن الأموال العامة التي لا تقبل التصرف بسبب تخصيصها للمنفعة العامة تكون خاصة إذا وقف وزال هذا التخصيص ، يراجع أيضاً أحكام استئناف مصر ٢-١-١٩٠٧ لسنة ١١٠/١١/٨ واستئناف مصر ١٩٣٠/٤/٩ — ٢٠/١/١١ ،

وقد حكمت محكمة النقض فيما يختص بثبوت الصفة العامة وعدمها بالنسبة للترع والجسور حكماً في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ السنة ١٩ عدد ١ ص ٤٨ رقم ٤٧ ذكر فيه (١) أن المحاكم الأهلية ممنوعة من نظر الدعاوى المتعلقة بالأموال الأميرية العامة من وجهة طلب الملكية المدعى بها من الأفراد ضد الحكومة وفقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية إذا خصصت هذه الأموال للمنفعة العامة (أولاً) بالرغم من أنه يتبين أن ملكية الأفراد لهذه الأعيان ثابتة لم تزل عنهم سبب من الأسباب القانونية و (ثانياً) بالرغم من أن الحكومة لم تتبع طريقاً رسمياً لنقلها للمنفعة العامة ، وهذا معقول لأن الملكية العامة قد تتقرر من الملكية الخاصة إما بالقانون وإما بالواقع وإذا تقررت بالواقع فلا حاجة لإجراء رسمي ،

ب — وقرر هذا الحكم مبدأ هاماً هو أن ثبوت الصفة العامة للأعيان العامة هو أمر جوهري وأساس لمنع المحاكم من سماع الدعوى المتعلقة بها من حيث الملكية — فإن كانت الصفة العامة محل نزاع فإن المحاكم تملك البحث في ثبوت هذه الصفة أو عدم ثبوتها ثم تبني حكمها على نتيجة هذا البحث. ج — وقررت أيضاً أن كون ترعة عمومية أو غير عمومية هو وصف قانوني حددت لائحة الترعة والجسور معناه فمن واجب المحكمة الرجوع إلى هذه اللائحة والأخذ بها في إثبات هذه الصفة وليس بكاف ولا يعتبر الاعتماد على تقرير الخبير وحده المبني على خريطة فك الزمام

وقد حكم أيضاً بالنسبة للمصارف — أن المصرف الذي يصرف لبلاد متعددة يكون عمومياً بشرط أن تصرف عليه وزارة الأشغال . وبشرط أن يكون مندرجاً في جدول وزارة الأشغال (بند ٨٤٤ مرجع القضاء) وقيل بأن حرم التركة وجوانبها المنصوص عليه بالمادة ٩ لا يكون ملكاً خاصاً — ولا يصح الادعاء بأن التركة بغير حرم ارتكنا على أن في الحرم مبان للغير لأن تلك المباني إما أن تكون قد حصلت بطريق التعدي وأما أن تكون الحكومة قد أباحتها من طريق التسامح ، بند ٨٤٥ من المرجع السابق ،

وقد حكم بأن الجبانات تعتبر من المنافع العامة وملكا عاماً حتى ولو منعت الحكومة الناس من الدفن فيها بل تبقى هذه الصفة ما دامت الحكومة لم تقرر إعادتها للأملاك الخاصة بأمر . وهذا الحكم لا يتفق مع الرأي بأن الأموال تتغير إما بقانون أو بالواقع من خاصة إلى عامة والعكس جائز (وهذا الحكم منشور بالبند ٨٥٨ من مرجع القضاء .)

وهي تبقى كذلك جبايات ما دامت حافظة لمعالمها غير قابلة للتملك بمضى المدة حتى ولو — اوقف الدفق فيها مدة طويلة والعبرة بزوال الصفة العامة وهي لا تزول إلا بزوال المعالم .
ومن المفهوم بداهة أن المنافع العامة تزول بالترك فإذا تركت الحكومة عقاراً من أملاكها العامة ولم تعد معتبرة جزءاً من تلك الأموال بفقد ذلك العقار صفته ويصبح جزءاً من أملاكها الخاصة التي يجوز التصرف فيه وتملكه بمضى المدة (بند ٨٦١) — المرجع السابق ولا حق للحكومة في هدم المباني التي تشاد على أرض جباية لاقامة زائى المقابر بشرط أن لا تحول تلك المباني إلى مساكن مستديمة (بند ٨٦٤)

والجوامع — يمكن أن يكتسب بمضى المدة حق المظل على كل مسجد لا تكون الحكومة قائمة بإدارته أو بالصرف عليه — والمسجد الموقوف والمخصص للعبادة الذي تقوم به الحكومة لا يمكن اكتساب حق المظل عليه ولا يملك بمضى المدة .

* * *

والأملاك العامة من المسلم أنها هي التي تملكها الدولة وللحكومة عليها حق استغلالها وإدارتها والإشراف عليها — ولها حق نقلها إلى أملاك خاصة والتصرف في الملك الخاص — وإذا كانت عامة فهي لا تصرف فيها — ولا يحجز عليها — ولا تملك بوضع اليد المدة الطويلة — ولا ترفع الدعوى بشأن ملكيتها أمام المحاكم المدنية

والفرقة بينهما ليست قديمة بل هي من عمل رجال الفقه الفرنسى ولم يرد نص لافى الفرنسى ولا فى المصرى فى بيان الاداة المميزة للفرقة بينهما .

وقد اختلف الشراح فى بيان هذه الاداة فقال هوريو ان الصفة العامة التي تفرق بينهما هي الوتف والرصد والوجود — وقال Domat ان الأملاك العامة هي ما كانت بحسب طبيعتها وذاتها لا يمكن ان تملك بمضى المدة — ورأى كولان وكايتان ص ٧٠٨ هي ان تكون هذه الأموال لأجل ان تسبغ عليها الصفة العامة — فى خدمة المجموع — والواقع ان هذه التعاريف لا تغنى عن وجود النص الصريح

وحق الحكومة على الملك العام لا يأتى من انها تملك ملكاً خاصاً انما يأتى من ان الكافة وجمهور الناس هم الملاك للمنفعة العامة وليس للحكومة إلا حق الإشراف والادارة وعليها جباية هذه الأموال العامة وحفظها وما دام ان الحكومة لا تملكها ملكاً خاصاً فهي لا تستطيع التصرف فيها بالبيع أو بالرهن — انما لها حق الاستغلال فيجوز لها تأجيرها وضم الايجار إلى ملك الحكومة . وتتقرر الملكية العامة من خاصة إلى عامة بمقتضى النص بالمادة ١٠ إما بفعل الواقع أو بفعل القانون واما تقرير القانون فالأمر واضح واما تقريرها بفعل الواقع فضمونه أن الحكومة تملك الأملاك الخاصة وتقرر عليها المنفعة العامة وتتملكها بمضى المدة الطويلة وتقرير الملك الخاص من عام إلى خاص فيكون بزوال الصفة العامة — وما دام ان القانون يقرر أن اكتساب الملك العام يكون القانون أو الواقع فالعكس صحيح ايضاً أى أن الملك العامة يزول بزوال الصفة العامة وعندئذ يترتب للفرد حقوق خاصة على هذا المال ولا يتعارض ذلك مع المبدأ القائل بعدم تملك حقوق عينية على المال العام — لان محل البحث هو وجود الصفة العامة أو عدم وجودها وليس الأمر خاصاً بوجود حق عيني على المال

العام لان زوال الصفة العامة هو ما يقتضى بحثه أولاً ثم يبحث بعد ذلك فيما اذا كان قد تقرر حق عيني على الملك الخاص أم لا .

وقد اتفق العلم والعمل على انه اذا فقد العقار صفته العمومية أصبح من الاملاك الخاصة التي يجوز التصرف فيها (ويمكن تملكها بوضع اليد المدة الطويلة) (محاماة ١٠ سنة ٦ ص ٨٦٥) والاملاك الاميرية اذا لم تستمر مخصصة للمنفعة العامة يجوز تملكها بوضع اليد المدة الطويلة مثلها في ذلك مثل ما اذا كانت قد اخرجت من الملك الخاص الى الملك العام بمقتضى قانون او أمر (مجموعة رسمية نمرة ٩١ ص ١٩٥ محاماة سنة ٧ عدد ٤٨٠ ص ٨٢٦) وقد حكم في كيفية انقلاب الصفة العامة وأرجاع المال العام الى خاص ان الفقة والقضاء توافقا على التفرقة بين الملك الميرى بطبيعته والملك الميرى حكماً (يراجع ما ذكر بالحكم المنشور بمجلة المحاماة لسنة ١١ ص ٣٨)

والملك الميرى حكماً الذى يصير ملكاً ميرياً بمقتضى قانون او أمر — والاول (الطبيعي) كجرى النهر والطرق (وهذا خطأ لان الطرق ليست اموالاً طبيعية بل هي اموال عامة حكماً) وهذا النوع الاول لا حاجة به الى اصدار قانون او أمر .

(وهذا صحيح بالنسبة للأموال العامة الطبيعية أما امر الطرق ولو انها طبيعية فهي ليست في احتياج الى اصدار أمر أو قانون لتقلب الى ملك خاص بل قد تنقلب الى ملك خاص بحكم الواقع كما مر ذكره في اكثر التشريع المدني) — اما النوع الثانى كالحصون والقلاع فلا يمكن تغيير من صفة عامة الى صفة خاصة الا بمقتضى قانون أو أمر (وهذا صحيح لان الاستحكامات والحصون في فرنسا صدر بشأن ادراجها في الملك العام وبشأن اخراجها من هذا الملك — صدر بشأن ذلك — قانون خاص قيل فيه أن الاملاك الحربية — لا تزول ولا تهدم الا بمقتضى قانون)

يراجع الحكم المعلق عليه السابق الاشارة اليه بمجلة المحاماة السنة ١١ صحيفة ٣٨ ،

بحث ملحق

في الصفة العامة التي للطرق العمومية



ولتماماً للدراسة السابق أيضاً هاجن التشريع والقضاء من المحاكم المصرية يجب الاشارة الى ما قضت به محكمة النقض المصرية في هذا الموضوع .

وفي الدعوى رقم ١٦ لسنة ٣ قضائية بالحكم الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ كانت الحكومة قد باعت بمقتضى حجة شرعية بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٨٦ إلى أحد الأفراد أرضاً على جملة مساحات محددة فيما بينها بطرق لم يشملها البيع فرفعت الحكومة دعوى لأن المشتري اغتصب هذه الطرق وأقام عليها جملة مبان فرفع المجلس المحلى دعوى تثبيت ملكية للقدر المغتصب وازالة هذه المباني في

ظرف مدة معينة وإلا تجرى الحكومة إزالتها بمصاريف ترجع بها على المقتصب فقضت المحكمة الابتدائية بالطلبات فاستأنف المقتصب الحكم بالاستئناف رتم ١١٣٠ سنة ٤٥ قضائية وقضت محكمة الاستئناف الأهلية بإلغاء الحكم المستأنف بعد أن نذبت خيرا لأداء الأعمال المبينة بأسباب الحكم التمهيدى .

فطعننت النيابة وبنّت طعنها على أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في تطبيق القانون لأن الطرق العامة لا تتحول إلى خاصة بمجرد الترك abandon وأنها لا تزول صفتها العامة بفعل الغصب .

وأما محكمة الاستئناف الأهلية فقد قررت في أسباب حكمها : —

(١) أن ورود الطرق في حجة المشتري من الحكومة لا يدل في ذاته على تخصيص هذه الطرق للمنفعة العامة بل يجب أن تكون قد خصصت هذه الطرق فعلا للمنفعة العامة بمرور الأهالى عليها وأن يستمر هذه التخصيص بعد شراء المدعى فإذا أهملت الحكومة هذه الطرق ولم تستعملها للمرور ولم تلاحظها ولم تمنع تعدى الغير عليها زالت عنها الصفة العامة وأصبحت من الأملاك الخاصة التى يجوز تملكها بمضى المدة واستندت في هذا إلى ما جاء بالفقرة ١١ من المادة ٩ والمادة ١٠ من القانون المدنى من أن الأملاك العامة تقرر بمقتضى القانون أو الفعل وبديهي أن الترك وعدم الاستعمال يقلبانها من عامة إلى خاصة . ولكن محكمة النقض رأت أن الحكم المنقوض قد تأثر بأقوال شراح وأحكام المحاكم في فرنسا مع أن نظام القانون المدنى في مصر يختلف اختلافا كليا عن نظام القانون المدنى الفرنسى

والمادة ٥٣٨ فرنسى لما نصت عن الطرق اعتبرت الطرق والشوارع والحارات التى على نفقة الحكومة à la charge de l' Etat — فكانت هذه العبارة مدعاة للتفسير والتأويل وأخيرا أجمع الشراح في فرنسا على أن الطريق يجب أن يكون مخصصاً لمنفعة الجمهور — وأن يكون مطروقا بصفة عامة — ومستمرة وأن يكون موضع عناية الحكومة من حيث التعبيد والانارة وغرس الأشجار وإلا اعتبر أنه ليست له صفة الأملاك العامة وبجاز تملكه بوضع اليد ومضى المدة الطويلة المكتسبة للملكية — وقد جرى قضاء المحاكم المختلطة على ما جرى به القضاء في فرنسا لأن نصوص القانون المدنى المختلط في هذا الموضوع مقتضبة كما مر ذكره .

أما في القانون الأهلى فقد تفادى الغموض وقرر بصراحة أنه يعتبر من الأملاك العامة المشروحة شرحا وافيا في المادة ٩ ما يأتى (يعتبر من الأملاك العامة الطرق والشوارع والقناطر والحوارى التى ليست ملكا لبعض أفراد الناس) ثم خشي المشرع أن يكون قد فاتته ذكر نوع من الأنواع فختم الفقرة ١١ من المادة ٩ بالقول (كافة الأموال الأميرية المنقولة والثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بالقانون) وإذن الطرق العمومية مهما كانت عناية الحكومة ومهما كان عدم العناية بها فإن الفارق في كون الطريق عموميا أم خاصا هو معرفة ما إذا كان للطريق مالك أم لا — ففى الحالة الأولى لا يكون الطريق عموميا إلا إذا قامت الحكومة بإثبات أنها تملكته وأنها قامت

بجميع الاجراءات التي يفرضها القانون بقانون نزع الملكية للنفعة العمومية - وأما في الحالة الثانية فيعتبر خاصا إذا كان له مالك .

وبهذا يمكن الاستنتاج من أن الفقرة ١١ مادة ٩ بالقول من أن الأموال العامة ستخصص بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر لا ينصب على جميع ما ذكر صراحة في المادة ٩ ولا يتقرر الطريق العمومي بمقتضى الفعل - وليس تمت شرط الصرف عدا الطريق . ومتى ثبت أن الطريق ملك للحكومة فلا يمكن زوال الصفة العامة عنه إلا بمقتضى قانون أو أمر .

وبما أن المدعى الملكية قد أقر أن هذه الطرق كانت من ضمن أملاك الحكومة الخصوصية قبل انشائها - وبما أنه لا ينازع الحكومة في إنشاء هذه الطرق وهو وجودها وقت الشراء فلا يمكنه أن يدعى ملكيتها بوضع اليد مهما طالت المدة لأنها أملاك عامة .

عبد العزيز سليمان

القاضي بمحكمة اسكندرية الأهلية

السنة العشرون

فهرست

العدد الثالث

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية			
نفاذ معجل . كفالة . مواد تجارية . المادة ٣٩ . مرافعات	٢٠ إبريل سنة ١٩٣٧	٢٨٩	١٠٠
مخدوم . عامل . مسئولية المخدوم في حالة وقوع إهمال	٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧	٢٩٠	١٠١
وتقصير			
استئناف فرعى . ميعاد تقديمه	١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨	٢٩٢	١٠٢
حوالة بديون . لا يجوز للمحول اليه ان يتمسك بالدين إذا	١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨	٢٩٣	١٠٣
كان يعلم حقيقة			
مسئولية . مخدوم . عامل . وفاته من تهليل الأتربة عليه	١٤ " "	٢٩٥	١٠٤
استئناف . ميعاد تقييده	١٤ " "	٢٩٧	١٠٥
(١) نزاع ملكية . دعوى نزاع الملكية وموعد رفعها بعد	١٤ " "	٢٩٧	١٠٦
التنبيه (٢) مصاريف الدعوى . من يلزم بها			
(١) خير . تقدير أجره بعد المناقشة في تقريره (٢)	١٥ " "	٢٩٨	١٠٧
استئناف . نصابه . أمام محكمة الاستئناف العليا			
(١) عقد . اعلان عن عطاء . التقدم له وقبوله من صاحب	١٥ " "	٢٩٩	١٠٨
الاعلان (٢) مسئولية مدنية . تقصير في توريد أشياء . تعويض			
تقريره (٣) فوائد الدين . المدين غير تاجر			
دعوى تزوير فرعية ، النزول عنها . غرامة قانونية	١٥ " "	٣٠٢	١٠٩
(١) مستخدمون موقتون وخدمة خارجيون عن هيئة العمال .	١٨ " "	٣٠٢	١١٠
إصابة بحوادث شديدة . مكافأة . قانون المعاشات (٢)			
مسئولية مدنية . مستخدم . تعويض . وجوب حصول خطأ			
من صاحب العمل			
مرض الالتهاب الشعبي المزمن . مرض الموت	٢٠ " "	٣٠٤	١١١
انكار التوقيع . الاستعداد له . نفاذ موقت	٢٠ " "	٣٠٤	١١٢
قاصر . دين . إذن المجلس الحسبي	٢٠ " "	٣٠٥	١١٣
اثبات . دليل كتابي . خطبة للمصاهرة	٢٢ " "	٣٠٦	١١٤
دعوى تزوير . اثبات . مضاهاة	٢٢ " "	٣٠٦	١١٥
وقف . مستحق . نفقة	٢٥ " "	٣٠٧	١١٦
بيع . عجز في المبيع . سقوط الحق في المطالبة بفرق الثمن	٢٥ " "	٣٠٧	١١٧

العدد الثالث	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٨	١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩	رهن عقارى . ضرورة تجديد التسجيل كل عشر سنين . رهن حيازى . لاضرورة لاعادة التسجيل . الفرق بين طريقتى اشهار الرهنين
١١٩	٨ مارس سنة ١٩٣٩	اجارة أشخاص . خادم . مكافأة . عدم وجود نص فى القانون المدنى . فصله . جوازه . قواعد عامة . تعويض . تقديره
١٢٠	٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩	(١) وكيل . حساب . وجوب تقديمه للموكل . وجوب أن يكون الحساب تفصيليا معززا بالمستندات (٢) مخالصة . وجوب ان تكون صريحة شاملة للحساب ونتيجته . حكم استئنافى . نقضه . أثر نقض الحكم
١٢١	٣٠ مارس سنة ١٩٣٩	(١) دعوى استحقاق فرعية . ميعاد استئنافها . شرائطها (٢)
١٢٢	٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩	استئناف . عدم قيده فى الميعاد . رفع استئناف آخر بعد الميعاد . عدم اعتباره صحيحا (٢) قضاء محكمة استئناف أسبوط
١٢٣	١١ يونيه سنة ١٩٣٩	(١) تنفيذ . اكراه بدنى لتحصل الغرامات والمصاريف . جوازه مع جواز التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه متى كان موسرا . طبقا لقانون العقوبات الصادر فى سنة ١٨٨٣ (٢) قانون تحقيق الجنايات الصادر فى سنة ١٩٠٤ . فرق بين المصاريف والغرامة . التنفيذ بالاكراه البدنى فى الغرامة مانع من الرجوع على ممتلكات المحكوم عليه (٣) نقص تشريع سنة ١٩٠٤ فى وقتنا هذا
١٢٤	١٣ مارس سنة ١٩٣٩	(٣) قضاء المحاكم الابتدائية اختصاص . افلاس . تاجر . المحكمة المختصة هى التى بها موطنه التجارى أو المكان الرئيسى لأعماله التجارية فى حالة تعدد محاله التجارية . هذه القاعدة من النظام العام
١٢٥	١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩	حكم مجلس عسكرى : أشغال شاقة . الاعفاء من بعضها . مراقبة البوليس . مخالفة شروط المراقبة . قانون رقم ٢٤ الخاص بملاحظة البوليس . عقاب .
١٢٦	١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩	نصب . التصرف فى مال ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه (٣٩٣ ع)

السنة العشرون

فهرست

العدد الثالث

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) دعوى تصحيح . نفاذ موقت . ذكر في الأسباب دون المنطوق أي النتيجة (٢) حكم . أسباب شخصية وأسباب موضوعية . قوة الشيء المحكوم فيه . للأسباب الموضوعية (٤) القضاء المستعجل	٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩	٣٣٣	١٢٧
حجز تحت يد الغير . مستخدم بالجهات غير الحكومية . مقدار ما يججز من المرتب . أغانة وزارة المعارف للمدارس الحرة هبة وليست ديناً . لا يججز عليها	٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٩	٣٣٥	١٢٨
(١) اشكال في التنفيذ . طلب منعه أو وقفه . وجوب تقديمه قبل أن يتم التنفيذ . حجز تحت اليد . يتم بمجرد توقيعه . قضاء مستعجل . اختصاصه . حجز بطلانه ظاهراً لا يحتمل تأويلاً . قاضي الأمور المستعجلة . حق تقديره كل ما يعرض عليه . حدود ذلك (٢) حكم . تنفيذه . من له هذا الحق . حوالة . عدم ضرورة اثباتها بعقد رسمي . اعلان المدين بهذه الصفة والتنبيه عليه . وجوبه في الحجز التنفيذي . عدم الاتفاق على هذا الرأي في حجز ما للمدين لدى الغير . عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في هذا (٣) حجز ما للمدين لدى الغير . وجوب اعلانه للمدين في ثمانية أيام . بطلانه . اختصاص القضاء المستعجل	١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩	٣٣٧	١٢٩
اختصاص . قاضي المواد المستعجلة . تحقيق الخطوط . دعوى التزوير الفرعية . دعوى استحقاق . دعوى استرداد . عدم اختصاصه	٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩	٣٤٥	١٣٠
اختصاص المحاكم الأهلية . هي محاكم القانون العام فتتظر حتى في اشكالات تنفيذ الأحكام الشرعية بخلاف المحاكم الشرعية . وقف . أصل الوقف الممنوع على المحاكم الأهلية نظره . اختصاص المحاكم الشرعية بالأحوال الشخصية دون المدنية كالنزاع في ملك الواقف لما وقف ومنع التعرض ووضع اليد والغصب . معنى عبارة المواد الشرعية الواردة بالمادتين ٧ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية	٢٩ مايو سنة ١٩٣٩	٣٤٨	١٣١

العدد الثالث	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٢	٣٥٩	٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩
١٣٣	٣٦٢	٦ مارس سنة ١٩٣٩
١٣٤	٣٦٨	أول مايو سنة ١٩٣٩
١٣٥	٣٧١	١٩ يولييه سنة ١٩٣٨
١٣٦	٣٧٢	٢١ مايو سنة ١٩٣٩
١٣٧	٣٧٤	١٦ إبريل سنة ١٩٣٩
١٣٨	٣٧٥	١٥ مايو سنة ١٩٣٩
١٣٩	٣٧٧	٢٨ مايو سنة ١٩٣٩
١٤٠	٣٨١	٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩
١٤١	٣٨٥	٩ " " " "
١٤٢	٣٨٦	١٦ مايو سنة ١٩٣٧

اختصاص . قاضى المواد المستعجلة . أمر على عريضة .
التظلم منه . ليس من اختصاصه . بخلاف نظر الصعوبات التي
تعرض عند تنفيذها .

اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . اخلاء . هلاك العين
المؤجرة . اجارة تنتهى من نفسها واجارة يجب الحكم فيها
بالفسخ .

اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . اخلاء . ازالة
(٥) قضاء المحاكم الجزئية

دعوى استرداد . عدم تقييدها فى الميعاد ليس من النظام
العام . سقوطها لعدم ايداع المستندات

حكم تهديدى . غرامة . حق رجوع القضاء فيه . ليس له
قوة الشيء المحكوم فيه ولو كان انتمائياً . القاضى الذى أصدره
هو المختص بالفصل فى طلب ما تجمد من مبلغ الجزاء

(١) اجارة أشخاص . عامل . رب عمل . علاقتهما . المادة
٤٠٤ مدنى (٢) فصل . وقت غير لائق . مسئولية . شهادة خلو
طرف . عدم التزام صاحب العمل باعطائها

تحكيم . تفسير . العقد . خبير . عدم حلف اليمين

تجارة . احوال تجارية . القواعد القانونية الواجب تطبيقها .
تناقض بين القانون التجارى والقانون المدنى . تطبيق العرف
التجارى . عقود بيع متسلسلة . أهم القواعد فى لوائح الاسواق
التجارية

دعوى عمومية . تحريكها . حلف يمين حاسمة كذبا . حق
المدعى المدنى وحق النيابة العمومية .

غش الاشربة والجواهر وأصناف المأكولات (٣٤٧ ع)
تسويس القمح وفساد المواد . احرازها

(١) اختصاص المحاكم الاهلية أمرادارى (مجلس محلى)
ايقافه . عدم اختصاصها (٢) تنظيم . صدور مرسوم باعتماد -
خط تنظيم . توسيع طريق موجود فعلا . انشاء طريق غير
موجود

العدد الثالث	فهرست	السنة العشرون
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٣	٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨	(١) سند مختلط . اختلاف المحاكم فيه . ماهية الأوراق المحررة لأعمال أرية في مدلول المادة ١٩٤ تجارى، حكم محكمة النقض المصرية (٢) معارضة . إعادة إلى حالتها الأولى . جواز تعديل طلبات المعارض ضده فيها
١٤٤	١٠ مايو سنة ١٩٣٩	ناظر وقف . إهمال شراء البديل . مسؤوليته . حدودها . مسئولية تقصيرية . لاضرورة للانذار . تعويض
١٤٥	٣١ مايو سنة ١٩٣٩	عقد ابتدائي . اشتراط دفع باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهائى . ليس المشتري الحق فى رفع الدعوى بطلب صحة التوقيع قبل سداد باقى الثمن .
١٤٦	٢٢ يونيه سنة ١٩٣٩	زنا محاكمة . تنازل الزوج . حكم نهائى . جواز ايقافه برضاء الزوج . شريك . استفادته من تنازل الزوج (٣) قضاء المحاكم المختلطة
١٤٧	١٨ يونيه سنة ١٩٣٨	اختصاص المحاكم المختلطة . مواد جنائية . معاهدة مونترو . مبدأ سريانها
١٤٨	٢ اغسطس سنة ١٩٣٨	اثبات . وديعة . رهن تبديد
١٤٩	٢٣ " "	غش . مواد غذائية . بن
١٥٠	٣٠ " "	محلات مقلقة أو مضرّة بالصحة أو خطرة . اجراء الاعمال الصحية بعد ارتكاب المخالفة
١٥١	٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨	حجز منقولات . تبديد . عدم تعيين حارس على الاشياء المحجوزة
١٥٢	٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨	حكم حضورى فى مواد الجنح . ميعاد استئنافه
١٥٣	٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨	إصابة خطأ . عدم احتياط .
١٥٤	٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨	بيع عقار بالمزاد . استئناف . حكم قاضى البيوع . ميعاده
١٥٥	٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨	تخريب . رسالة . (خطاب) . عقوبة
٤٠٠		بحث فى اموال الدولة العامة والخاصة (لحضرة الاستاذ عبدالعزيز سليمان القاضى بالمحاكم الأهلية)

المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تَحْتَ هِئَاظِ الْحَامِيَةِ الْمَلِكِيَّةِ

السنة العشرون

ديسمبر سنة ١٩٣٩

العدد الرابع

كتب إلى جعفر بن يحيى أن صاحب الطريق
قد اشتط فيما يطلب من الأموال فوق جعفر: هذا
رجل منقطع عن السلطان وبين ذؤبان العرب
بحيث العُدَّة والعُدَّة والقلوب القاسية والأنوف
الحية فليمدد من المال بما يستصلح به من معه
ليدفع به عدوه فان تفقات الحروب يستظهر لها
ولا يستظهر عليها

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة »
وتحريرها بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقاً)

دار الطباعة المصرية

شارع الساحة أول القوالة بمصر

تليفون ٥٢٧٣٧

فِي هَذَا الْعَدَدِ

- ١٠ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
- ٢ حكمان صادران » » » المدنية
- ١٢ حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الأهلية
- ١ حكم صادر من المحاكم الابتدائية
- ٤ أحكام صادرة من القضاء المستعجل
- ٧ أحكام » » المحاكم الجزئية
- ٢ حكمان صادران من المجالس الحسبية
- ١ محاضرة عن قانون الدمغة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لمحاضرة صاحب العزة حبيب
المصري بك المستشار الملكي لوزارة المواصلات . المندوب لتنظيم وإدارة
مصلحة الضرائب
- ١ قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩

لجنة تحرير المجلة

أحمد رمزي — إبراهيم رباح

العدد الرابع
السنة العشرون

المحكمة

شهر ديسمبر
سنة ١٩٣٩

قضاء محكمة النقض والإعلاء للجنائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب السعادة والعزة حامد فهمي بك ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدي
بك وسيد مصطفى بك مستشارين ويونس ثابت بك رئيس نيابة بالاستئناف)

١٥٦

١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩

- ١ — قتل . نية : سبق الاصرار . تقديرهما موضوعي
- ٢ — قتل . سبق اصرار . معلق على شرط . تسليب . قصوره
- ٣ — قتل . جناية اخرى . سبق اصرار

المبادئ القانونية

(١) إذا استخلصت المحكمة توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار لدى الطاعن من الأدلة التي أوردتها وكانت هذه الأدلة تصلح بذاتها مقدمات لما أسسه الحكم عليها من نتائج فلا يقبل من الطاعن أن يثير لدى محكمة النقض الجدل في مبلغ قوتها التدليلية في الإثبات لأن ذلك موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها

(٢) سبق الاصرار لا يتأثر توافره قانونا بأن يكون ايقاع الأذى المقصود معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط . فما يثيره الطاعن حول توافر هذا الظرف ليس قصورا في الحكم

(٣) مجادلة الطعن في شأن سبق الاصرار لا تجديده مادام الحكم قد أثبت الواقعة الجنائية التي قدم بها للمحاكمة وهي أنه ارتكب جناية قتل انسان ثم في الوقت ذاته جناية احداث عاهة بآخرو بهذا يكون ارتكب جناية القتل المقترنة بجناية أخرى وعقوبتها عقوبة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار

(٤) أسباب الأدانة التي يوردها الحكم في واقعة القتل تكفي لتبرير الحكم لأم القتل بالتعويض المقضى به لها بدون الحاجة إلى أسباب أخرى إذا قالت المدعية بالحق المدني في حضرة الطاعن بمحضر الجلسة أنها والددة القاتل ولم يعترض أحد عليها

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .

« وحيث ان محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن المحكمة اعتمدت في قضائها بادانة الطاعن في جناية القتل العمد مع سبق الاصرار على شهادة السعيد مصطفى الخولي بأنه قابل المجنى عليه والطاعن في المقهى وكان الاثنان في حالة سكر وانهما تضاربا ثم تصالحا وانتقلا بعد ذلك إلى « الخمار » ثم خرجا بعد ان شربا الخمر فيها وطلب الطاعن وقتل من المجنى عليه ان يخلع لباسه فرفض فضربه على أذنه وخنقه وذلك مع أن الشهود الآخرين الذين سمعهم المحكمة تعزيزا لشهادة السعيد مصطفى أجمعوا على ان الشائع انه كانت للمجنى عليه صلة بزوجة الطاعن قبل وبعد زواجها منه وان المتهم إذ طلب من المجنى عليه خلع لباسه انما أراد بذلك ان يحقره أمام الناس والمحكمة بعد ان أثبتت في حكمها أن الطاعن كان في حالة سكر لا يقدر فيها تصرفاته وأنه كان يريد تحقير المجنى عليه وخذش شرفه عادت فذكرت أن نية القتل ثابتة عليه من خنقه المجنى عليه وكتم نفسه مع أن الركن المعنوي لجريمة القتل لا يتوافر إلا إذا كان

الفاعل قد انتوى القتل . ويضيف الطاعن إلى ذلك انه في صدد اثبات سبق الاصرار كان يجب أن يكون القتل هو الغرض الذي رمى اليه الطاعن من موافقته للمجنى عليه باستدراجه له . ولكن الثابت في الحكم يدل على أن الموافقة وطلب السكر كانا بفعل المجنى عليه وان طلب المتهم كان مقصورا على خلع اللباس فلم يعارض المجنى عليه لكان في هذا الرد للاهانة التي لحقت بالطاعن وإذا هو رفض هذا الطلب فان القول في الحكم بوجود سبق الاصرار في حدود ما ذكره الحكم يعتبر قصورا يبطله .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن مقارفته لجنايتي القتل العمد مع سبق الاصرار والضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة ووقع عليه عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات . وذكر في صدد بيان الواقعة التي حصلتها المحكمة من التحقيقات التي اجرتها في الدعوى أن الطاعن والمجنى عليه كانا في ليلة الحادثة يشربان الشاي ومعهما السعيد مصطفى الخولي الشاهد ثم خرجوا ليشربوا خمرًا ثم طلب اليهما الطاعن ان يستصحباه إلى طوب له خارج البلد ولما ان وصلوا اليه خنق الطاعن المجنى عليه ثم حمله والقاء في زراعة مجاورة ، وقد شهد السعيد مصطفى بأنه قابل المجنى عليه والمتهم عند مقهى وكانا في حالة سكر يحدثان ضوضاء ثم طلب المجنى عليه شايًا واختلف هو والمتهم (الطاعن) على دفع الثمن وتضاربا ثم تصالحا وقاما متجهين إلى دكان يوسف عبد السيد يشربان فيه خمرًا وطلب المجنى عليه إلى الشاهد أن يصحبهما وكان المتهم يكثر الخمر للمجنى عليه فلما ان انتهوا من شرب زجاجتين طلب المتهم إلى المجنى عليه أن

يذهباً لغاية الطوب بدعوى ملاحظته ثم يرجع إلى القهوة ثانية فقبل المجنى عليه ورجا الشاهد في أن يصحبهما ففعل ولما أن وصلوا طلب المتهم إلى المجنى عليه أن يجلس فجلس ثم طلب إليه أن يحمل لباسه فسأله المجنى عليه عن السبب فأخبره عليه فأبى فهدده بالموت إن لم يفعل فرفض فأمسكه المتهم من رقبته وخنقه فأراد الشاهد أن يستغيث فهدده بالموت إن فعل ، ولما مات المجنى عليه نقله بعيداً عن الطوب مهدداً الشاهد أن هو أبلغ عما حصل . وبعد ذلك سرد الحكم أقوال باقي الشهود ومنهم وكيل شيخ الخفر الذي قرر أن سبب الحادث هو أن المتهم متزوج بامرأة كانت متصلة بشبان البلد وبينها وبين القتل علاقات ثم انتهى إلى رواية محمد علي الشويخ بأنه كان مع زوجته وأولاده يطحنون وأثناء ذهابه إلى منزله رأى المتهم (الطاعن) قادماً يجرى فسأله عن السبب فشتمه ثم ضربه بالعصا ثلاث مرات - الضرب الذي خلف عنده عاهة مستديمة . وخلص الحكم من ذلك إلى القول بأن الطاعن ارتكب الجريمتين وإن نية القتل ثابتة عليه من خنق المجنى عليه وكنتم نفسه كما أوضحه الكشف الطبي الذي أثبت أن به سمجات مختلفة بالرقبة والصدر والفخذ وأزرقاق بالعنق وإن السمجات الموجودة بالرقبة والإذن والوجنة ظفرية وإن الوفاة نشأت من اسفكسيا الحنق بالأيدي وكنتم النفس ثم تحدث عن سبق الإصرار فقال أنه متوافر من ملازمة المتهم (الطاعن) للمجنى عليه في ذهابه للقهوة وفي شرب الخمر واستدراج المجنى عليه إلى مكان الحادث ومن العلاقة التي كانت قائمة بين المجنى عليه وزوجته تلك العلاقة التي شهد بها وكيل شيخ الخفر ومحاولة المجنى عليه الاستمرار فيها.

• وحيث أنه يتضح من البيان المتقدم أن المحكمة استخلصت توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار لدى الطاعن من الأدلة التي أوردتها وما دامت هذه الأدلة تصلح بذاتها مقدمات لما أسسه الحكم عليها من نتائج فلا يقبل من الطاعن أن يثير لدى محكمة النقض الجدل في مبلغ قوتها التدليلية في الإثبات لأن ذلك نزاع موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها . هذا ولئن قالت المحكمة أن الطاعن كان في حالة سكر لا يقدر فيها تصرفاته فان ذلك وقد قيل في مقام التحدث عن الطريق الذي اختار المتهم سلوكه عقب الحادثة ليس معناه أن الطاعن كان فاقد الشعور والاختيار في عمله أو أنه لم يكن يعي ما أتاه من تصرفات ، ولكنه يفيد فقط أنه كان لا يزن ما يترتب على تصرفاته من العواقب وهذا لا ينفي تعمد فعل التصرف . وكذلك لئن قالت المحكمة ما يفيد أن الطاعن كان يرمى إلى أن يصم المجنى عليه حياً بالمعرة فإنها قالت مع ذلك ما يدل على أنه كان قد علق القتل على عدم أذعان المجنى عليه لما طلب منه . وإذا كان سبق الإصرار لا يتأثر توافره قانوناً بأن يكون إيقاع الأذى المقصود معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط ، كان ما يثيره الطاعن حول توافر هذا الظرف لا ينهض دليلاً على ما ادعاه من قصور الحكم في هذا الصدد . ومع كل فإن مجادلة الطاعن في شأن سبق الإصرار لا تجديده مادام الحكم قد أثبت عليه الواقعة الجنائية التي قدم بها للمحاكمة وهي أنه ارتكب جريمة قتل محمد مصطفى ثم في ذات الوقت جريمة إحداث عاهة بمحمد علي الشويخ وبهذا فإنه يكون قد ارتكب جريمة القتل المقترنة بجناية أخرى وعقوبتها هي ذات عقوبة القتل العبد

يختارها وزير الداخلية تطبيقاً للمواد ٢، ٨، ٩، ١٠ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لأنه حدث بعد إذاره مشبوهاً أن وجد لدى البوليس ما يؤيد ظنونه نحو أميال المتهم وذلك بأن حكم عليه بالإدانة في جريمة احراز مخدرات . وبني طعنه على أن المحكمة الاستئنافية بتأييدها الحكم المستأنف القاضي بوضع الطاعن تحت مراقبة البوليس قد أخطأت في تطبيق المادة التاسعة من القانون السالف الذكر لأنه وإن كان قد اندر كمشبوهِ ثم حكم عليه بعد إذاره بالحبس ثلاث سنوات وغرامة قدرها ستمائة جنيه في جريمة احراز مادة مخدرة إلا أنه لا يمكن اعتباره مرتكباً لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون المذكور لأن جريمته ليست من نوع تلك الجرائم ولا يمكن قياسها على ما جاء بالفقرة السادسة من المادة الثانية التي عدت من المشبوهين « من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات كالحشيش... » إذ هو لا يعتبر عائداً لأن سبق الحكم عليه أنما كان للاحراز فقط وليس للاتجار وقضت محكمة النقض برفض الطعن لأن المادة التاسعة تشير إلى جميع الأحوال الواردة بالمادة الثانية والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة تشير بنوع خاص (أولاً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشتهر عنهم لأسباب

المقترن بجناية أخرى وعقوبتها هي ذات عقوبة القتل العمد المقترن بسبق الإصرار .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث والآخران الحكم لم يذكر سبب قضاة بالتعويض للمدعية بالحق المدني كما لم يذكر صلة المدعية بالقتيل ولا نوع الضرر الذي لحقها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت على الطاعن بالأدلة التي أوردها مقارفة جنايتي القتل وأحداث العامة اللتين أدانه فيهما عرض إلى الدعوى المدنية فقال أن المدعية بالحق المدني فاطمة السيد العاصي طلبت الحكم لها بمبلغ قرش صاغ واحد وترى المحكمة إجابتها إلى طلبها . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدعية بالحق المدني المذكورة قد سئلت في حضرة الطاعن أمام المحكمة بالجلسة وذكرت أنها والددة القتييل ولم يعترض أحد عليها في ذلك كان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن الدعوى المدنية لا تأثير له إذ أن أسباب الأدانة التي أوردها الحكم في واقعة القتل كافية في تبرير الحكم لأم القتييل بالتعويض المقضى به لها .

« وحيث أنه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن على السيد حجازي ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ١٠٩٦ سنة ٩ ق)

١٥٧

١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩

مشتبه فيه . مراقبة

المبدأ القانوني

طعن المحكوم عليه في الحكم الصادر عليه ابتدائياً واستئنافياً بمعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في الجهة التي

ومحمود امين الهوارى افندى كاتب المحكمة
أصدرت الحكم الاتى
فى الطعن المقدم من حسين شعبان على عمره
٢٨ سنة صناعته تاجر وسكنه سوق السلاح

ضد

النيابة العامة فى دعواها رقم ١٢٨٩ سنة
١٩٣٩ المقيمة بجدول المحكمة برقم ١٦٥٧ سنة
٩ القضائية

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بانه فى
يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بدائرة قسم حلوان .
حدث بعد انذاره مشبوها أن وجد لدى البوليس
ما يؤيد ظنونه نحو أميال المتهم الجنائية وذلك
بأن حكم عليه بالادانة فى جريمة احراز مخدرات
فى القضية رقم ٥٠٩٧ سنة ١٩٣٦ مصر، وطلبت
عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم
٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

ومحكمة جنح حلوان الجزئية سمعت هذه
الدعوى ثم قضت حضوريا فى ٢٧ فبراير سنة
١٩٣٩ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بوضعه
تحت مراقبة البوليس لمدة سنة فى الجهة التى
يختارها وزير الداخلية بلا مصاريف وشمول
الحكم بالنفاذ .

فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ٤ مارس سنة
١٩٣٩ .

ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية انتهت
سماع هذه الدعوى ثم قضت حضوريا فى ١١
ابريل سنة ١٩٣٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى
الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا
مصاريف .

جدية الاعتیاد على الاعتداء على النفس أو
المال أو الاعتیاد على التهديد بالاعتداء
على النفس أو المال أو الاعتیاد على الاشتغال
كوسطاء لاعادة الأشخاص المخطوفين
أو الأشياء المسروقة على اعتبار ان نص
الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الاعتداء
على النفس والمال (ثانياً) إلى من عبرت
عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية بأنهم
من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة
بالمواد السامة أو بالمغيبات ... وتشير بوجه
عام إلى غير أولئك وهؤلاء ممن تتناولهم
بلفظها العام الشامل كل من لا يبتعد عن
مسالك الشبهة والجناية فيعطى البوليس بما
يقع منه ما يؤيد به ظنونه وأعماله الجنائية .
وقد تبين من الحكم المطعون فيه ان انذار
المحكوم عليه كان بسبب اعتياده على الاتجار
فى المواد المخدرة وان الحكم الصادر عليه
بعد انذاره انما هو صادر عليه للاتجار فى
المواد المخدرة ومثله تدخل جريمته حتما وقد
سأت من أجله الظنون فيما تتناوله الفقرة
الآخيرة من المادة التاسعة من قانون المشتبه
فيهم والمتشردين

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب السعادة والعزة حامد فهمى بك
ومحمود المرجوشى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك
وسيد مصطفى بك مستشارين ويوفس ثابت بك
رئيس نيابة بالاستئناف

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩ وقدم الاستاذ
عبدالحيد ابراهيم بك المحامي عنه تقريراً بالاسباب
في ٢٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوناً

« من حيث ان الطعن صحيح شكلاً .

« وحيث ان مبنى الطعن ان المحكمة
الاستئنافية بتأييدها الحكم المستأنف القاضي
بوضع الطاعن تحت مراقبة البوليس مدة سنة في
الجهة التي يختارها وزير الداخلية عملاً بالمواد ٢
و ٨ و ٩ و ١٠ من قانون المشبوهين والمتشردين
« القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، قد اخطأت
في تطبيق المادة التاسعة من هذا القانون
وهي التي حكم بمقتضاها بالمراقبة الخاصة .

ووجه الخطأ على ما يقول الطاعن أنه ، وإن كان
قد أُنذِر كمشبوه في أول مارس سنة ١٩٢٤ ثم
حكم عليه بعد انذاره بالحبس ثلاث سنوات
وبغرامة قدرها ستمائة جنيه في جريمة احراز مادة
من المواد المخدرة إلا أنه لا يمكن اعتباره مرتكباً
لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين
(الأولى والثانية) من المادة الثانية من القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لأن جريمته هذه ليست من
نوع تلك الجرائم ولا يمكن قياسها على ما جاء
بالفقرة السادسة من المادة الثانية التي عدت من
المشبوهين « من اعتادوا الاتجار بطريقة غير
مشروعة بالمواد السامة أو بالمغيبات كالخشيش
... ، إذ هو لا يعتبر عائداً لأن سبق الحكم عليه
إنما كان للاحراز فقط وليس للتجارة .

« وحيث ان ما ينير الطاعن في وجه الطعن
كان قد أبداه لدى المحكمة الاستئنافية فرفضته معتمدة

في ذلك على « أن الثابت من وصف التهمة المسندة
للمتهم أنه وجد لدى البوليس من الاسباب الجدية
ما يؤيد ظنونه عن أميال المتهم وأعماله الجنائية
وذلك باتهامه والحكم عليه في جريمة احراز مخدرات
كما يدخل تحت نص الفقرة الأخيرة من المادة
التاسعة من القانون المتقدم ،

« وحيث ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
بعد ان بين بالمادة الثانية في فقراتها الست من
يجوز عدة من المشتبه فيهم وبين بالمواد الثالثة
والرابعة إلى الثامنة كيف يصدر البوليس انذاره
للمشبوهين والمتشردين وكيف يعارضون فيه
ومتى إلى آخر ما ورد بتلك المواد نص في المادة
التاسعة على « انه إذا حدث بعد انذار البوليس
ان حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه
فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة
من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى
والثانية من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب
احدى تلك الجرائم أو إذا وجد مرة أخرى في
الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من
المادة المذكورة أو إذا كان لدى البوليس من
الاسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميال المشتبه
فيه وأعماله الجنائية فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة
عليه طبقاً لأحكام الباب الثاني .

« وحيث ان المادة التاسعة من القانون رقم
٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير في الواقع إلى كافة الأحوال
الواردة في المادة الثانية من هذا القانون والفقرة
الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع
خاص أولاً — إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم
الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشتهر عنهم
لأسباب جدية الاعتياد على الاعتداء على النفس
أو على المال أو الاعتياد على التهديد بالاعتداء
على النفس أو على المال أو الاعتياد على الاشتغال

كوسطاء لاعادة الأشخاص المخطوفين أو الاشياء
المسروقة لاعلى اعتبار ان نص الفقرة الخامسة
هذه لايشمل فقط الجرائم المخلة بالامن العام
محصورة فى أنواع مخصوصة كالخطف والسطو
مثلا بل على اعتبار انه عام يشمل كل صور الاعتداء
على النفس، والمال (حكم محكمة النقض فى ١٩
ديسمبر سنة ١٩٣٢ فى الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٣
قضائية) ثانيا - إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم
الفقرة السادسة من المادة الثانية بأنهم ممن اعتادوا
الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو
بالمخدرات (.....) - وتشير بوجه عام إلى غير
أولئك وهؤلاء ممن تتناولهم بلفظها العام الشامل
كل من لا يبتعد عن مسالك الشبهة والجناية فيعطى
البوليس بما يقع منه ما يؤيد به ظنونه عن امياله
وأعماله الجنائية .

وحيث انه تبين من الحكم الابتدائي المؤيد
بالحكم المطعون فيه ان اذار الطاعن كان بسبب
اعتياده على الاتجار في المواد المخدرة وان الحكم
الصادر عليه في القضية رقم ٥٩١ سنة ١٩٢٤ إنما
هو صادر عليه للاتجار في المواد المخدرة كذلك
وقد جاء في الحكم الابتدائي المذكور ان
استمرار الطاعن في أعماله الجنائية وهي الاتجار
في المخدرات يستدعي مراقبته ،

وحيث ان المشبوه المُنذر إذا كان انذاره بسبب الاعتياد على الاتجار في المخدرات وإذا كان العمل الذي ارتكبه بعد انذاره وساءت من أجله الظنون فيه هو الاتجار في المواد المخدرة أيضاً فان جريمته تدخل حتماً فيما تتناوله الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المتقدمة الذكر .

وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه بتطبيقه الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من

۲۳ اکتوبر سنه ۱۹۳۹

١ — قتل . فاعل أصلي . شريك

٢ — قرض . تسليط . قصور الحكم

المبادئ القانونية

(١) إذا ثبت في الحكم المطعون فيه أن أحد الطاعنين أطلق الأعيرة القاتلة وأن الثاني شريك له ثم اعتبرهما فاعلين أصليين فقد أخطأ ويجب عند الحكم في الطعن تصحيح الحكم الموضوعي بانهما شريكان فإذا كان يجوز قانوناً عقاب الشريك بالعقاب الذي طبقته المحكمة على كل منهما فلا وجه للنقض

(٢) عدم الرد في الحكم على دفاع المتهمين بأن القاتل شخص آخر غيرهما وأن يد رجال الإدارة لعبت في القضية لايجاد دليل عليهما دفاع موضوعي ويكفي أن حكم المحكمة بأدائهما يفيد أنها لم تأبه له وأن عقيدتها في الادانة لم تتأثر به وأنه دال بما يؤدي إلى ادانة الطاعنين

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوننا .

• من حيث ان الطعن خاز شكله القانونى .
• ومن حيث ان محصل الوجه الاول من وجهى الطعن أن الطاعنين قدما للحكمة على أساس انهما فاعلان أصليان فى جريمة قتل المجنى

عليه ، وقد أخذت المحكمة بهذا الوصف ، ولكن الوقائع التي اثبتتها في حكمها تدل على انها كونت عقيدتها في الدعوى على أساس أن أحد الطاعنين فاعل أصلي والآخر شريك بالاتفاق والمساعدة وهو ما لا يتفق مع الوصف المذكور .

« ومن حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي أنه عندما اختمرت فكرة الانتقام في رأس المتهم الأول (الطاعن الأول) وتحويله على تنفيذها اتفق مع المتهم الثاني (الطاعن الثاني) على مؤازرته في تنفيذ فكرته والعمل على قتل المجنى عليه فذهب الأول حسب عادته الى منزل المجنى عليه وطلب منه مرافقته الى خارج البلدة وفعلا تم له ذلك وخرج مصطحبا المجنى عليه لخارج البلدة حيث التقى بالمتهم الثاني وساروا جميعا الى أن توغلوا في زراعة ذره حيث اطلق عليه احدهما عيارين ناريتين اصاباه بعدة اصابات أودت بحياته .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم ان أحد الطاعنين ارتكب الجريمة وحده باطلاقه عيارين ناريتين على المجنى عليه أوديا بحياته ، وأن الثاني اصطحب الأول وقت ارتكاب الجريمة بقصد المؤازرة والمساعدة ولم يرتكب فعلا من الافعال المادية الداخلة في تكوين الجريمة ومن ثم يكون احدهما فاعلا أصليا والثاني شريكا له . ونظرا إلى أن محكمة الموضوع لم تهتد إلى معرفة ايهما الفاعل الاصلى وأيها الشريك فيتعين اعتبار كل منهما شريكا للآخر في جريمة القتل المسندة اليهما .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخطأ إذ اعتبر الطاعنين فاعلين اصليين في الجريمة المسندة اليهما . ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم

لأن العقوبة المحكوم بها عليهما — وهي الاشغال الشاقة المؤبدة — مقررة أيضا لجناية الاشتراك في القتل التي قارفاها والتي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يغير من هذا النظر القول بأن محكمة الموضوع اخذت الطاعنين بالرأفة وعاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وانها كانت عند تحديد العقوبة تحت تأثير الوصف الذي اعطته للواقعة ، لانها قدرت ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التي اثبتتها على الطاعنين لا بالنسبة لوصفها القانوني . ولو انها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت بفعلت ، ولانزلتها إلى الاشغال الشاقة المؤقتة طبقا للمادة ١٧ المذكورة . اما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فقد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي اثبتتها ، بصرف النظر عن وصفها القانوني . ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي الذي وقع منهما .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة لم ترد على دفاع الطاعنين بأن القاتل شخص آخر غيرهما وأن يد رجال الإدارة لعبت في القضية لايجاد دليل ضدهما .

« ومن حيث ان الدفاع الذي يتحدث عنه الطاعنان في هذا الوجه دفاع موضوعي ليست المحكمة ملزمة بافراد رد خاص عليه ، ويكفي أن يكون في حكمها ما يفيد انها لم تأبه له وأن عقيدتها في الأدانة لم تتأثر به . وقد اثبت الحكم اقتراف الطاعنين للجريمة ودل على ذلك بما يؤدي اليه ، وفي ذلك الرد الكافي على دفاع الطاعنين .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن

تسمح باجراء هذا التعديل ومادامت المحكمة لم تحكم بعقوبة أشد من التي طلب توقيعها

٢ — إذا أثبت الحكم اصابة القاتل في تهمة القتل والمجنى عليه في تهمة الشروع في القتل من عيارين أطلقهما الطاعن من بندقيته الواحد منهما عقب الآخر فقول الطاعن ان اطلاق العيارين من بندقية واحدة في لحظة واحدة يجعل العمل واحدا والجناية واحدة وإن من أهم شروط تطبيق المادة ٢٣٤ / ٢ أن تكون الجناية الأولى قد تلتها جناية أخرى مستقلة — هذا القول مردود بأن كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات ان لا تكون الجريمة ثان ناشتتين عن فعل جنائي واحد كعيار نارى واحد يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قبلة تلقى عمدا فتصيب شخصين أو أكثر إذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من انطباقها أما إذا تعدد الفعل كما إذا اطلق الجاني قاصدا القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار ، كانت الفقرة الثانية هي المنطبقة بلا شك ، توفرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين . ولا يشترط لتطبيقها ان تمضى بين الجنايتين فترة محددة من الزمن بل بالعكس ما دامت هذه الفقرة تنص على ان جناية القتل العمد تكون قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى فانه ينبغي أن يفهم من النص على الاقتران جواز انطباق تلك الفقرة ولولم يفصل بين الفعلين أى فاصل زمنى محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده .

مع اعتبار كل من الطاعنين شريكا للاخر في جريمة القتل المنسوبة اليهما .

(طعن عمر يوسف الخولى وآخر ضد النيابة رقم ١٠٩٨ سنة ٩ ق)

١٥٩

٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩

وصف التهمة . تغييره . قتل عمد مع سبق الاصرار وشروع في قتل آخر . تغييرهما المحكمة إلى قتل عمد فقط وشروع في قتل . عقابهما بالمادة ٢٣٤ — ٢ عقوبات بغير لفت الدفاع (المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

المبادئ القانونية

١ — يجوز لمحكمة الجنايات تغيير وصف التهمة من قتل عمد مع سبق الاصرار وشروع في قتل آخر يعاقب عليهما بالمادتين ٢٣٠ و ٤٦ عقوبات إلى قتل تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى تطبيقا للمادة ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات إذا نفت محكمة الجنايات سبق الاصرار واعتبرت التهمتين جريمة قتل عمد فقط وجريمة شروع في قتل كذلك وطبقت على المتهم بشأنهما الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ مع المادة ١٧ من قانون العقوبات بدون لفت نظر الدفاع فهى بذلك لا تخل بحق الدفاع لأن لها طبقا للمادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الحق في اجراء هذا التعديل في الوصف بغير لفت الدفاع مادامت الأفعال المبينة في قرار الاحالة والتي كانت مطروحة على المحكمة

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .

« من حيث ان الطعن صحيح شكلا .

« وحيث ان مبنى الطعن أن النيابة أتهمت الطاعن بقتل محمود محمد حفي عمدا مع سبق الاصرار وبالشروع في قتل احمد حفي نصر الدين عمدا مع سبق الاصرار وطلبت محاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٦ عقوبات - وان قاضي الاحالة قرر احالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته على التهمتين بالمادتين المذكورتين ، وان محكمة الجنايات حكمت عليه بالاشغال الشاقة خمس عشرة سنة تطبيقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية فغيرت وصف التهمتين دون لفت الدفاع من جهة ، واخطأت في تطبيق المادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات من جهة أخرى ، ولم تعتبر الطاعن انه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال كما يقتضيه سياق الحكم المطعون فيه نفسه من جهة ثالثة ويقول الطاعن في شرح الوجه الاول أن محكمة الجنايات كان عليها تطبيقا لأحكام القانون لفت الدفاع إلى تغير الوصف وإن كانت العقوبة التي كان واجبا تطبيقها سب وصف النيابة هي الاعدام ويقول في شرح الوجه الثاني أن الحكم قد أثبت اصابة القتل في تهمة القتل والمجنى عليه في تهمة الشروع في القتل من عيارين أطلقهما الطاعن من بنديقته الواحد منهما عقب الآخر ، وإطلاق العيارين من بنديقته واحدة في لحظة واحدة يجعل العمل واحدا والجناية واحدة وإن من أهم شروط تطبيق المادة ٢٢٤ / ٢ ان تكون الجناية الاولى قد تلتها جناية أخرى مستقلة . ويقول في شرح الوجه الثالث ان ببعض عبارات الحكم ما يدل على ان لامناص

من القول بأن الطاعن كان في حالة دفاع عن نفسه وعن ماله .

« وحيث انه عن الوجه الاول فان مما ينبغي ملاحظته بادىء الرأى ان اطلاق المتهم من بنديقته عيارين على شخصين بقصد قتلهم مع سبق الاصرار واصابة كل عيار منهما مجنيا عليه بعينه هو بما كان مطروحا على المحكمة في حدود طلب النيابة تطبيق المادتين ٢٣٠ و ٢٦ عقوبات على واقعتي القتل والشروع في القتل مع سبق الاصرار وفي حدود طلب الدفاع عن المتهم الحكم ببراءته من كل من التهمتين المذكورتين فاذا نفت محكمة الجنايات سبق الاصرار واعتبرت التهمتين جريمة قتل عمد فقط وجريمة شروع في قتل كذلك وطبقت على المتهم بشأنهما الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ مع المادة ١٧ من قانون العقوبات بدون لفت نظر الدفاع ، وعاقبت المتهم بالاشغال الشاقة خمسة عشرة سنة — لا تكون قد اخلت بحق الدفاع لأن لمحكمة الجنايات طبقا للمادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الحق في اجراء هذا التعديل في الوصف بغير لفت الدفاع ، مادامت الأفعال الميئة في قرار الاحالة والتي كانت مطروحة على المحكمة تسمح باجراء هذا التعديل وما دامت المحكمة لم تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المطلوب توقيعها من النيابة على مقتضى الأمر الصادر من قاضي الاحالة ...

« وحيث انه عن الوجه الثاني فان كل ما تشترطه المادة ٢٢٤ / ٢ من قانون العقوبات أن لا تكون الجريمة ثنائية ناشتين عن فعل جنائي واحد كعيار نارى واحد يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قبلة تلقى عمدا فتصيب شخصين أو أكثر اذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة من

وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الطعن

(طعن المردير أمين جاد ضد النيابة رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق)

١٦٠

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩

وصف التهمة - تعديل أو تشديد بمحكمة الجنايات (المادة

٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

المبادئ القانونية

١ - يجوز قانونا لمحكمة الجنايات إلى

حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد

التهمة المبينة في أمر الاحالة إذا اقتضت الحال

ذلك بشرط أن لا توجه إلى المتهم افعالا لم

يشملها التحقيق وبشرط عدم الاخلاص بدفاعه

ولا يمنعها من ذلك كون الواقعة التي توجهها

جريمة مستقلة إذا كانت في الوقت نفسه ظرفا

مشددا للجريمة المبينة في أمر الاحالة (المادة

٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات) ومن

ذلك أن محكمة الجنايات يجوز لها تطبيق

المادة ٣١٤ ع مع المادتين ٤٥ ، ٢٣٤ / ١ - ٢

من القانون المذكور بان تعتبر السرقة التي

تلت الشروع في القتل جريمة مشددة لعقاب

جناية هذا الشروع وإن لم تكن السرقة مبينة

بقرار قاضي الاحالة بعد ما تبين لمحكمة

النقض أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى

التكلم في اقتران الجريمة المنسوبة للطاعن

بالسرقة وأن الدفاع ترفع على هذا الأساس

وعلى أن التحقيق شملها

٢ - إذا كانت جرائم القتل والشروع

فيه التي اثبتتها المحكمة على الطاعن والتي رفعت

بشأنها الدعوى العمومية تقع تحت نص المادة

انطباقا اما اذا تعدد الفعل كما إذا اطلق الجاني

قاصدا القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا

منهما بعيار ، كانت الفقرة الثانية هي المنطبقة بلا

شك متى توفرت الرابطة الزمنية بين هاتين

الجنايتين . ولا يشترط لتطبيقها أن تمضي بين

الجنايتين فترة محددة من الزمن بل بالعكس مادامت

هذه الفقرة تنص على أن جناية القتل العمد تكون

قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى

فانه ينبغي أن يفهم من النص على الاقتران جواز

انطباق تلك الفقرة ولو لم يفصل بين الفعلين أي

فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في

هذه الصورة على أشده

وحيث ان محكمة الجنايات بعد ان استبعدت

سبق الاصرار وبينت أدلة الثبوت قالت أن الذي

تبين لها أن الطاعن ارتكب الجريمة الآتية وهي

« انه في يوم ... قتل محمد محمود حنفي عمدا ،

« بأن أطلق عليه مقدرفا ناريا قاصدا قتله فتوفي ،

« على الأثر وتلت هذه الجناية جناية أخرى وهي ،

« أنه في الظروف المتقدمة شرع في قتل احمد ،

« حفي نصر الدين عمدا بأن أطلق عليه مقدرفا ،

« ناريا قاصدا قتله ... وعقاب المتهم في هذه ،

« الواقعة ينطبق على نص المادة ٣٣٤ فقرة ثانية ،

« وهي المادة المنطقية وترى المحكمة استعمال ،

« الرأفة مع المتهم لحداثة سنه وظروف الواقعة ،

« تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات ، وهذا التطبيق

جاء سليما ولاخطأ فيه مادامت الرابطة الزمنية

متوفرة بين جنايتي القتل والشروع فيه

وحيث أن الوجه الاخير غير صحيح .

وما تذرع به الطاعن من العبارات التي اقتبسها

من الحكم المطعون فيه في سياق نفي سبق الاصرار

لا تدل على قيام حالة الدفاع التي بدعيها لأول

مرة أمام محكمة النقض .

٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة بصرف النظر عن جريمة السرقة فلا مصلحة للطاعن في إثارة طعن مبنى على اضافة ظرف السرقة

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
حامد فهمى بك ومحمود المرجوشى باشا ومحمد
مل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك مستشارين
ويونس ثابت بك رئيس نيابة

وسليمان مصطفى عبد الجليل افندى كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الاولى

في الطعن المقدم من :

سلام ابراهيم حماده عمره ٢٤ سنة صناعته
فلاح وسكنه الجزيرة الشقراء

ضد

النيابة العامة في دعاواها رقم ٧٤٠ سنة ١٩٣٩
والمقيدة بجدول المحكمة رقم ١٠٩١ سنة ٩
القضائية

الوقائع

أقامت النيابة الدعوى على الطاعن المذكور
متهمة اياه بأنه في ليلة أول مارس سنة ١٩٣٨
الموافق ٨ محرم سنة ١٣٥٧ بناحية الجزيرة الشقراء
مركز الصف بمديرية الجيزة .

قتل عزه محمد يونس عمدا بأن طعنها بسكين
عدة طعنات في عنقها فأحدث بها الاصابات الميئة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد
وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أن
المتهم في الزمان والمكان السالف ذكرهما شرع في

قتل سيد على حماده وزوجته أم عويس عبد الخالق
عمدا ومع سبق الاصرار بأن طعن كلا منهما
بسكين فأحدث بهما الاصابات الميئة بالكشف
الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته
فيه وهو اسعاف المجنى عليهما بالعلاج الأمر
المعاقب عليه طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠
و ٢٣١ من قانون العقوبات كما اقترنت هذه
الجريمة بجنايات أخرى هي أن المتهم في الزمان
والمكان المتقدم ذكرهما شرع في قتل كل من
أم على حماده ونجمه سيد خليل ورشاد على حماده
عمدا بأن طعنهم بسكين فأحدث بهم الاصابات
الميئة بالكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب
لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المجنى عليهم
بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦
و ٢٣٤ / ١ عقوبات

وطلبت النيابة من حضرة قاضي الأحالة
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية احالة المتهم إلى
محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠
و ٢٣١ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر
حضرته بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ احالته
اليها لمعاقبته بالمواد المذكورة

ومحكمة جنايات مصر بعد ان سمعت الدعوى
حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٣٨ عملا بالمواد ٤٥ و ٢٣٤ / ١ - ٢ و ٢٣١ / ٢
من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من
القانون المذكور - بمعاقبة المتهم بالا شغال الشاقة
المؤبدة .

وذلك على اعتبار أن المتهم قتل عزه محمد
يونس عمدا وشرع في قتل أم على حماده ونجمه
سيد محمد خليل ورشاد على حماده ، وتقدمت
هذه الجناية جنائية أخرى هي شروع المتهم في
السرقة من منزل سيد على حماده بطريق الاكراه

الواقع على المجنى عليه المذكور وعلى زوجته أم عويس عبد الخالق والذي ترك بهما أثر جروح وذلك بأن دخل المتهم منزلهما واقتحم غرفتهما ليتمكن من السرقة وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادته فيه وهو شعور المجنى عليه وزوجته به بعد دخوله المنزل وضبطهما إياه

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ثانياً يوم صدوره وكذلك قدم الأسباب التي يبنى عليها طعنه ومؤداها أن الحكم لم يحتم في الميعاد القانوني.

وبجلسة يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ المحددة لنظر هذا الطعن رخصت المحكمة للطاعن بتقديم ما عساه يجد من أسباب أخرى للطعن في الحكم في العشرة الأيام التالية للجلسة، فقدم المحامي عنه في خلال ذلك الأجل (١٨ مايو سنة ١٩٣٩) تقرير الأوجه التكميلي.

وبجلسة اليوم (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩) سمعت المحكمة الدعوى كما هو مبين بالمحضر المحكم.

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« من حيث أن الطعن حاز شكله القانوني »
« ومن حيث أن حاصل الطعن أن محكمة الجنايات غيرت وصف التهمة التي كانت مسندة إلى الطاعن بغير أن تلفته إلى ذلك ، وطبقت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات مع أنها لم تكن مطلوبة ولم يتناول الدفاع موضوعها وفي ذلك إخلال بحق الدفاع ، ولا عبرة بما جاء في الحكم من أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى التكلم عن جريمة السرقة لأن محضر الجلسة خلوا من ذلك .

« ومن حيث أن الثابت في الحكم المطعون

فيه أن الطاعن أحيل على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات لقتله عزه محمد يونس عمداً بأن طعنهما بسكين عدة طعنات في عنقه أحدث بها الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تقدمت هذه الجريمة جنسية أخرى وهي . أنه في الزمن والمكان السالف ذكرهما شرع في قتل سيد علي حماد وزوجته أم عويس عبد الخالق عمداً وبسبق إصرار بأن طعن كلا منهما بسكين فأحدث بهما الإصابات الميئنة بالكشف الطبي كما اقترنت بجنايات أخرى وهي أنه في الزمان والمكان السالف ذكرهما شرع في قتل كل من أم علي حماده ومحمد سيد خليل ورشاد علي حماده عمداً بأن طعنهم بسكين فأحدث بهم كذلك الإصابات الميئنة بالكشف الطبي.

« ومن حيث أن الواقعة التي استخلصتها المحكمة ويثبتها في حكمها هي أنه بينما كان المجنى عليهم نائمين داخل دارهم إذ هاجمهم المتهم (الطاعن) ودفع باب حجرة واقعة على سطح منزلهم فأنفتح الباب وكان بتلك الغرفة سيد علي حماده وزوجته أم عويس التي كانت مستيقظة مع ابنها الصغير وقد جثم المتهم المذكور على سيد علي حماده بقصد سرقة نقوده فتقدمت زوجته لانقاذه فطعنها المتهم بسكين كان يحملها أصاب الزوج في عضده الأيسر وظهره والزوجة بالعضد الأيسر أيضاً وأراد الهرب فأمسكها به واستغاثا فإغاثتهما نجمه سيد محمد والدة المجنى عليه سيد علي حماده وأمسكته وأنزلته إلى أسفل الدار فاجتمع عليه باقي المجنى عليهم فأخذ يطعن كل من تقدم له منهم بالسكين فأصاب نجمه سيد خليل بظهر كلوة الأصبع الأيمن لليد اليسرى وأم علي حماده بعدة جروح بالعضد الأيمن وأعلى الثدي الأيمن والأنسية

المبيئة في أمر الاحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه إلى المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق وبشرط عدم الاخلال بدفاعه ولا يمنعها من ذلك كون الواقعة التي توجهها جريمة مستقلة اذا كانت هي في الوقت نفسه ظرفا مشددا للجريمة المبيئة في أمر الاحالة (المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

ومن حيث انه يبين من الرجوع الى محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ان المحكمة لفتت نظر الدفاع الى التكلم في اقتران الجريمة المنسوبة للطاعن بالسرقة وأن الدفاع ترفع على هذا الأساس وعلى أن التحقيق شملها

ومن حيث ان محكمة الجنايات اذا اضافت واقعة السرقة للتهمة المبيئة في أمر الاحالة لم تخطئ في شيء لأن من واجبها بحث جميع الظروف المتصلة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمامها، وكانت السرقة من ضمن تلك الظروف، وقد تناولها التحقيق وترافع الدفاع على اساسها.

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فإن جرائم القتل والشروع فيه التي أثبتتها المحكمة على الطاعن والتي رفعت بشأنها الدعوى العمومية تقع تحت نص المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة، بصرف النظر عن جريمة السرقة فلا مصلحة اذن للطاعن في اثارة هذا الطعن

ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

اليسرى ورشاد على حماده بجرح قطعي بكتفه الايمن أما عزه محمد يونس ابراهيم فقد طعنها المتهم عدة طعنات نشأ عنها اصابات بالفك السفلي الايمن والعنق وأسفل الرقبة أودت بحياتها في الحال وقد أدانت المحكمة الطاعن على اساس وقوع هذه الجنايات منه، وقالت في ختام حكمها أنه، قتل عزه محمد يونس عمدا وشرع في قتل أم على حماده ونجمه سيد محمد خليل ورشاد على حماده بأن طعنهم عدة طعنات قاصدا قتلهم فأحدث بهم الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الاولى وخاب أثر الجريمة بالنسبة للباقيين لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعافهم بالعلاج

وقد تقدمت هذه الجناية جنائية اخرى وهي أنه شرع في السرقة من منزل سيد على حماده بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليه المذكور وعلى زوجته أم عويس عبد الخالق والذي ترك بهما أثر جروح بأن دخل دنزلهما واقتحم غرفتهما بالقوة بقصد السرقة وطعنهما بسكين ليتمكن من السرقة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو شعور المجنى عليه وزوجته به بعد دخوله المنزل وضبطهما اياه؛ وطبقت المحكمة المواد ٤٥ و ٢٣٤/١-٢ و ٣١٤ من قانون العقوبات ويتضح من ذلك أن محكمة الجنايات اضافت واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى العمومية وهي واقعة شروع الطاعن في السرقة من منزل المجنى عليه بطريق الاكراه وجعلتهما ظرفا مشددا لجريمة القتل التي وقعت منه وطبقت المادة ٢٣٤/١-٢ عقوبات

ومن حيث انه يجوز قانونا لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة

١٦١

١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩

اتلاف زراعة . مقدار التالف

المبدأ القانوني

لا تشترط المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات حدا مغنيا لمقدار ما يصير اتلافه من الزراعة فاذا اعتبر قاضى الموضوع اتلاف قيراطين من غيط مزروع قطنا اتلافا لمجموعة من نبات القطن مما يقع تحت نص الفقرة الأولى من هذه المادة فتطبيقه سليم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .
« وحيث ان الطاعن الأول اقتصر في طعنه على القول بعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ولم يقدم أسبابا أخرى بعد ان منحه المحكمة أجلا لذلك . وإذ كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة فيتعين رفض الطعن موضوعا .

« وحيث ان طعن الطاعن الثاني يتحصل في أن الواقعة التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه على فرض صحتها لا يعاقب عليها القانون لأن المقدار الذي اتلف قيراطان فقط من زراعة قطن ثمنهما لا يزيد على جنهين . وقد أجمع شراح القانون الفرنسى على أنه يشترط أن يكون الاتلاف المعاقب عليه واقعا إما على الزراعة كلها أو على معظمها ليتبين القصد الجنائي للتهمة ونية الاضرار بالزراعة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ادان الطاعنين لأنهما اتلفا عمدا مع آخرين لم يعلموا

جانبا من زراعة قطن غير محصود يبلغ نحو القيراطين بواسطة القطع بالشراشروأوردالحكم واقعة الدعوى ومحصلها أن المجنى عليهما وآخر ذهبوا لحراسة ثلاث قطع منزرعة قطناعملوكهما فرأى أحدهم خمسة أشخاص قادمين على المصرف ولما وصلوا إلى الزراعة التي كان بها نزلوا وأخذوا يقطعونها بالشراشر ولما اقتربوا منه أمسك بالطاعن الأول وحاول أن يمسك بالثاني فأفلت منه وضربه بالشقرف أصابه في فخذه ثم جرى هو وباقي المتهمين .

« وحيث ان هذه الواقعة — على الصورة التي أثبتها الحكم — ظاهر منها أن الطاعن ومن كانوا معه انما تعمدوا اتلاف الزراعة بواسطة قطعها بالشراشر ، وقد اتلفوا فعلا نحو القيراطين منها ، وفي هذا ما يتوافر معه القصد الجنائي لدى المتهمين في الاتلاف ولا يمنع من تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة أن يكون الاتلاف واقعا على قيراطين فقط من فدان ، لأن الفقرة المذكورة لا يوجب نصها تناول الاتلاف كمية وافرة ذات شأن يذكر . إذ بلوغ الكمية المتلفة حد الوفرة متروك لتقدير قاضى الدعوى ورأيه .

« وحيث ان قاضى الموضوع اعتبر اتلاف قيراطين من غيط منزرع قطنا في الظروف المتقدمة التي وقعت فيها الحادثة اتلافا لمجموعة من نبات القطن مما يقع تحت نص الفقرة المتقدمة الذكر وتطبيقه هذا على صورة الدعوى قد جاء سليما .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبدالحيد أبو زيد وآخر ضد النيابة رقم ١١٧٧

سنة ١٩٣٩)

١٦٢

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

سب علني، قذف، لا يشترط أن يقعا في مواجهة المجنى عليه.
الاستفزاز فيهما ليس من موانع العقاب بخلاف السب
غير العلني

المبدأ القانوني

١- لا يشترط للعقاب على السب العلني
والقذف أن يقعا في مواجهة المجنى عليه. فان
علة العقاب ليس سماعه ما يتأذى منه بل
ما يصاب به من جراء سماع الكفاة عنه ما
يشينه في شرفه واعتباره بمجرد توافر
العلانية

٢- الاستفزاز ليس من موانع العقاب
على السب العلني والقذف بدليل أن القانون
لم يجعل هذا المانع الا في السب غير العلني.
فمتى أثبت الحكم أن السب علني وجب
العقاب
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوناً.

ومن حيث أن الطعن حاز شكله القانوني
وحيث أن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون
فيه أنه باطل لأنه لم يرد على ما أثاره الدفاع
عنها أولاً من أن عبارات السب المقول بصدوره
منهما قد قيلت في غياب المدعين لا في مواجهتهما
وأن السب لم يقع عليهما مباشرة وأنه بذلك من
قبيل الغيبة التي لا عقاب عليها. وثانياً من أن هذا
السب لم يقع بأحدى طرق النشر، ويضيف الطاعنان
إلى ذلك أن الحكم لم يرد ايضاً على ما ذكره
الدفاع من أن الأقوال موضوع السب قد قيلت
في مقام الشكوى من اعتداء أولاد المدعى الأول

بالضرب على أولاد (الطاعن) الأول فهي رد على
اعتداء ولا عقاب عليها لهذا السب

وحيث أن القانون لا يوجب للعقاب على
القذف والسب أن يقع ايهما في حضرة المجنى
عليه بل أن في اشتراط توافر العلانية بطرقها
المختلفة في جريمتي القذف والسب العلني ما يدل
بوضوح على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها
لم تكن مواجهة شخص المجنى عليه بما يؤلمه
ويتأذى به من عبارات القذف والسب وإنما هي
ما يصاب به المجنى عليه من جراء سماع الكفاة
عنه ما يشينه في شرفه واعتباره وهذه العلة تتحقق
بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما
رمى به.

وحيث أن جريمتي القذف والسب العلني
لا يتأثر قيامهما قانوناً باعتذار الجاني بأنه إنما
دفع الى ما وقع منه بعامل من عوامل الاستفزاز
صدر من المجنى عليه أو غيره لأن في نص
القانون على اعتبار ذلك عذراً مانعاً من العقاب
في مخالفة السب الغير العلني المنطبق على المادة ٣٩٤
من قانون العقوبات وعدم إرادته لهذا النص
في جنحتي القذف والسب العلني ما يدل على أنه
لم ير الاعتداد فيهما بهذا العذر.

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أدان
الطاعنين في جنحة السب الذي أثبت في صراحة
أنه حصل علناً في الطريق العام وفي هذا ما ينهيه
الأساس الذي بنى عليه كل ما أثاره الطاعنان
بوجه الطعن

وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(طنن القس يسي غبريال وأخرى ضد النيابة رقم ١٣٨٨
سنة ٩ ق)

١٦٣

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩

ضرب . جرح . قصد جنائي . حقن تحت الجلد . ممارسة مهنة الطب بدون رخصة

المبادئ القانونية

١ — القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومتى توافر هذا القصد فلا تؤثر فيه البواعث التي حملت الجاني على ارتكاب فعله مهما كانت شريفة ملوثة بالشفقة وابتغاء الخير للمصاب كما لا يؤثر فيه أن يكون الفعل لم يقع الا تبليية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه وكذلك لا يؤثر في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصاً له قانوناً في مزاولة مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروع هذه الرخصة لا تخرج عن كونها سبباً من أسباب الاباحة المنصوص عليها في القانون

٢ — الأحكام الخاصة بتنظيم مهنة الطب وشروط مزاولتها وردت في الأمر العالي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ والقانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ وقرار وزارة الداخلية الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ وكلها صريحة في تحريم مهنة الطب والجراحة على من ليس لديه شهادات دراسية ومؤهلات علمية وصريحة أيضاً في أن

الحلاقين المأذونين بعمليات الجراحة الصغرى لا يجوز لهم فعل عمليات جراحية عدا الختان وتلقيح الجدري والحجامة ووضع أو تركيب العلق والغيار الجراحي البسيط

فاذا أثبت الحكم المطعون فيه أن المتهم أجرى للجنى عليه عملية حقن تحت الجلد فهذا الفعل جرح متعمد

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة حامد فهمى بك ومحمود المرجوشى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك مستشارين ويونس ثابت بك رئيس نيابة وسليمان مصطفى عبد الجليل افتدى كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من :

ملك ارمانىوس عمره ٣٨ سنة صناعته حلاق صحة وسكنه ملوى

ضد

النيابة العامة في دعواه رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٩ والمقيدة بجدول المحكمة برقم ١٦٥٢ سنة ٩ القضائية ،

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه من بضعة شهور سابقة على شهر سبتمبر سنة ١٩٣٨ بدائرة مركز ملوى (أولا) أحدث جرحاً بنزلة عياد حنا موصوفا بالكشف الطبى وتقرر

لعلاجه مدة لا تزيد على العشرين يوماً (ثانياً)
مارس مهنة الطب بدون رخصة ، وطلبت عقابه
بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وبالمادتين
١٤١١ من لائحة تعاطي صناعة الطب .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح ملوى
الجزائية دفع الحاضر مع المتهم فرعياً بسقوط
الحق في اقامة الدعوى العمومية لمضى المدة .

وبعد ان أتمت المحكمة سماع الدعوى ، عن
الدفع والموضوع حكمت فيها حضورياً بتاريخ ١٤
نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، عملاً بمواد الاتهام (أولاً)
برفض الدفع الفرعى المقدم من المتهم (ثانياً)
بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش عن التهمتين
ومصادرة المواد المضبوطة .

استأنف المتهم هذا الحكم ثانى يوم صدوره
ومحكمة المنيا الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى
بهيئة استئنافية وحكمت فيها حضورياً بتاريخ أول
مارس سنة ١٩٣٩ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ٣٢ عقوبات — بقبول الاستئناف شكلاً
وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطمع المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٩ وقدم
الاستاذ محمد توفيق حسين المحامى عنه فى ذات
التاريخ تقريراً بالأسباب التى يبنى عليها طعنه .

وبمجلسه يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩
سمعت المحكمة الدعوى كما هو مبين بمحضر
الجلسه ، وأجلت النطق بالحكم لجلسه اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوناً .

من حيث ان الطعن حاز شكله القانونى

« وحيث ان مبنى الوجه الأول من وجهى
الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى
برفض ما تمسك به الطاعن من الدفع بسقوط
الدعوى العمومية لمضى خمس سنوات على وقوع
الحادث .

« وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه قد عني ببحث الدفع المشار
اليه بوجه الطعن ولم يأخذ به فذكر أن « المجنى
عليها صورت الواقعة بأنها كانت مريضة من
خمس سنوات وان أحد الأطباء وصف لها حقناً
مخصوصة وان المتهم (الطاعن) هو الذى تولى
معالجتها فأعطاه الحقن وبعد ثلاثة شهور ظهرت
فى ذراعها قرحة مع ان الثابت من أقوال الأطباء
أن القرحة المذكورة هى نتيجة التهاب بسبب
حقنة ملوثة ولا يمكن أن يتجاوز تاريخها ستة
شهور على أكثر تقدير مما يقطع بأن المجنى
عليها لم تكن صادقة فى ادعائها أن المتهم إنما أعطاه
الحقنة منذ خمس سنوات والظاهر انها وهى زوجة
وكيل محام أرادت بما قالته خدمة المتهم لكى
يفلت من العقاب لأنه ثبت فنياً أن الحقنة لا يمكن
أن يرجع تاريخها الى أكثر من ستة شهور .

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان المحكمة إذ
رفضت الدفع بسقوط الدعوى العمومية قد
أخذت بما قال به الأطباء ولم تعول على أقوال
المجنى عليها لمخالفتها لرأى الاختصاصيين من جهة ولما
تشرف عنه من الرغبة فى إعانة الجانى على الفرار
من وجه القضاء من جهة أخرى ، وهى فيما فعلت
لم تخالف القانون فى شيء لأن من حقها أن تأخذ
فى قضائها بالدليل الذى ترتاح اليه ما دام يودى
الى النتيجة التى رتبها عليه وان تلتفت عن كل

ما عداه مما لا تطهئ الى صحته مهما كان المرجع الذي يرد منه أو المصدر الذي استمد منه .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثانى ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة التى أثبتتها . وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه معين حلاقا للصحة من سنة ١٩١٨ فما كان يصح والحالة هذه اعتباره مرتكباً لجريمة احدث الجرح عن عمد ما دام ما وقع منه حسبما اثبتته الحكم عليه هو مجرد إعطاء حقنة للجنى عليها . وكل ما يمكن مساءلته عنه هو ما ترتب على الخطأ الذى وقع منه وذلك دلى أساس إحداثه الجرح بغير قصد ولا تعمد .

« وحيث ان القصد الجنائى فى جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجانى فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذى أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومتى توافر هذا القصد فلا تؤثر فيه البواعث التى حملت الجانى والدوافع التى حفزته الى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة مملوءة بالشفقة وابتغاء الخير للمصاب كما لا يؤثر فيه أن يكون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه . وكذلك لا يؤثر فى قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصاً له قانوناً فى مزاولة مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروع . على انه اذا كانت الرخصة القانونية لا تأثير لها فى قيام القصد الجنائى بل ولا فى وقوع الجريمة فانها باعتبارها سبباً من أسباب الإباحة المنصوص عليها فى القانون ترفع عن المرخص لهم المسؤولية المترتبة على الجريمة التى وقعت وإذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت

استثناء للقواعد العامة التى توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم فانه يجب عدم التوسع فيها حتى لا ينتفع بها الا من قصرها القانون عليهم .

« وحيث ان الأحكام الخاصة بتنظيم مهنة الطب وشروط مزاولةها قد وردت فى الأمر العالى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ والقانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ وقرار وزارة الداخلية الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ - وكلها صريحة فى تحريم مزاولة مهنة الطب والجراحة على من ليس لديه شهادات دراسية ومؤهلات علمية وصريحة أيضاً فى أن الحلاقين المأذونين بعمليات الجراحة الصغرى لا يجوز لهم فعل عمليات جراحية عدا الختان وتلقيح الجدري والحجامة ووضع أو تركيب العنق والغيار الجراحى البسيط .

« وحيث ان الطاعن قد أثبت عليه الحكم المطعون فيه انه أجرى للجنى عليها عملية حقن تحت جلد عضدها الأيسر ، وهذا الفعل هو جرح تعمد الجانى إحداثه بالجنى عليها ولم يكن منشؤه مجرد إهمال منه ، فهو يكون جريمة احدث الجرح العمد يسأل عنها الطاعن جنائياً . أما رخصة الجراحة الصغرى التى كانت له فلا تبيح اجراء هذا الفعل .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

١٦٤

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

سرقه . اكراه . المادة ٣١٤ ع .

المبدأ القانونى

يكفى لتوافر ركن الاكراه قانوناً أن

يستعمل المتهم القوة لاتمام السرقة أو للفرار بالمسروقات ولولم يحدث اصابات بالمجنى عليه فاذا بينت المحكمة القوة التي استعملها الطاعن فقالت انه دفع المجنى عليه فأوقعه على الأرض وتمكن بذلك من الاستيلاء على الذرة المسروقة قهرا عنه وطبقت الفقرة الاولى من المادة ٣١٤ ع فهذا التطبيق صحيح . وأما ما يقال من ضرورة احداث الاكراه اصابات بالمجنى عليه فهو موضوع حالة أخرى تدخل تحت نص الفقرة الثانية من هذه المادة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« حيث ان الطعن حاز شكله القانوني .

« وحيث ان أوجه الطعن تتلخص في ان ركن الاكراه في الجريمة المنسوبة إلى الطاعن غير متوافر لأن الاصابات التي بالمجنى عليه ثبت من الكشف الطبي أنها آثار هرش ولان الثابت من المعاينة استحالة الدحرجة التي يقول المجنى عليه أنها سببت الاصابات التي به ويستخلص الطاعن من ذلك أن الواقعة ان صحت تكون سرقة عادية .

« وحيث انه يظهر من سياق وجه الطعن ان الطاعن لا يسلم بتوافر ركن الاكراه في الجريمة المنسوبة اليه الا اذا حدث اصابات بالمجنى عليه ولكن هذا النظر غير صحيح اذ يكفي لتوافر ركن الاكراه قانونا أن يستعمل المتهم القوة لاتمام السرقة أو للفرار بالمسروقات ولولم يحدث اصابات بالمجنى عليه ، وقد بينت

المحكمة القوة التي استعملها الطاعن في الدعوى الحالية فقالت انه دفع المجنى عليه فأوقعه على الأرض وتمكن بذلك من الاستيلاء على الذرة المسروقة قهرا عنه ، وطبقت على هذه الواقعة الفقرة الاولى من المادة ٣١٤ عقوبات وهذا التطبيق صحيح قانونا ، أما ما يشير اليه الطاعن في وجه الطعن وهو أن يحدث الاكراه اصابات بالمجنى عليه فهو موضوع حالة أخرى تدخل تحت نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولم تر المحكمة توافرها في الدعوى .

« وحيث انه بما تقدم يكون تطبيق المادة ١/٣١٤ عقوبات على الواقعة الثابتة في الحكم صحيحا ومن ثم فالطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد احمد زيدان ضد النيابة رقم ١٦٦١ سنة ٩ ق)

١٦٥

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

قد تقدمت أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى (الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع)

المبدأ القانوني

إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى « يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على الفعل المكون لجناية القتل أي فعل آخر مستقل و متميز عنه ومكون في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كان هذان الفعلان

قد ارتكبا أثناء مشاجرة واحدة بل ولو كانا لم يقعا إلا لغرض واحد وبناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة في ذلك هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منهما جريمة مستقلة

فإذا طعن الجاني ضابط البوليس بسكين طعنة قاتلة ثم طعن العسكري بها طعنة في مكان قتال وهو الصدر فقد تحققت شروط الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وإن كانت الوثبة الجنائية في ثورة واحدة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

« من حيث أن الطعن حاز شكله القانوني » وحيث أن الطاعن ينعي بوجه الطعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ طبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي تعاقب على جناية القتل العمد بالاعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى وذلك لأن الفقرة المذكورة إنما تنطبق في حالة وقوع جريمتين منفصلتين انفصالاً لا يسمح بأن يكون للجاني ارادتان متميزتان . أما إذا انطوى الفعلان في وثبة جنائية واحدة كما هو الحال في الدعوى فلا يعتبر ظرفاً مشدداً أن تتعدد مظاهر هذه الوثبة فلو اشترك إنسان في مشاجرة فقتل رجلاً من فريق خصومه ثم ثنى فأحدث عاهة بآخر فإن ما وقع منه لا يقع في متناول هذا النص » وحيث أن الشق الأول من الفقرة الثانية

من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على الفعل المكون لجناية القتل أي فعل آخر مستقل ومتميز عنه ومكون في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كان هذان الفعلان قد ارتكبا أثناء مشاجرة واحدة بل ولو كانا ولم يقعا إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة في ذلك هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منهما جريمة مستقلة

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جناية قتله محمد فهمي حسين أفندي عمداً التي تلتها جناية أخرى وهي شروعه في قتل عبد العظيم محمد حسين عمداً وطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقد بين الواقعة الجنائية التي اثبتها عليه من التحقيقات التي أجريت في الدعوى ومحصلها أنه نفي إلى محمد فهمي حسين أفندي ضابط مباحث قسم اللبان أن السيد زهران يتجر في المخدرات فحصل على أمر قضائي بتفتيشه وضبط عنده هيرينا سألته عن مصدره فأقر بأنه اشتراه من إبراهيم محمد جوده (الطاعن) فاستصدر الضابط أمراً قضائياً بتفتيش مسكنه وقصد في يوم الحادث إلى حيث يوجد هذا المسكن مستصحبا نفراً من رجال البوليس ليؤدي واجبه ويقوم بما تفرضه عليه أعمال وظيفته ولما وصل إلى هناك أرصد أحد رجاله أمام الدار لمراقبتها في أثناء التفتيش ودخل هو مع بعض رجال البوليس لمباشرة التفتيش فوجد والدته المتهم

ثبوت هذه الواقعة قبل الطاعن واثبت عليه توفر نية القتل عرض إلى الدفاع الذي يثيره الطاعن بوجه الطعن فلم يأخذ به على أساس أن القانون لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات سوى أن تكون الجريمة المقترنة بالقتل مستقلة ومتميزة وأنه لا يقلل من ذلك أن تكون الجريمةتان قد حدثتا في مشاجرة أو تحت تأثير ثورة غضب واحدة مادامت الجريمةتان قد وقعتا في ظرف زمني واحد .

وحيث أنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ أوقع بالطاعن القصاص طبقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات مثبتاً عليه أنه عقب أن ارتكب فعل القتل مع الجنى عليه الأول ارتكب مع الجنى عليه الثاني فعل الشروع في القتل قد أصاب الحقيقة ولم يخطئ . كما يزعم ولذلك يكون الطعن على غير أساس فيتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد إبراهيم جوده ضد النيابة رقم ١٩١٦ سنة ٩ ق)

(الطاعن) التي أخبرته بأن ابنها لم يكن في المنزل وعثر أثناء التفتيش في جيب معطف على علبة بها هيروين وأفيون ثم امر الام بأن ترافقه إلى القسم للتحقيق . وفي أثناء وقوفه بردهة المسكن ومعه أعوانه متاهبين للخروج معها إلى مخفر البوليس بالمواد المخدرة المضبوطة إذ خرج المتهم (الطاعن) وقد كان مختفياً في إحدى غرف ذات المنزل ويده سكين انقض بها على الضابط فطعنه طعنة أولى في يسار الصدر صادفتها إحدى عظام الضلوع فأعاقها نوعاً عن اختراق الصدر إلى الأحشاء فجذبها كيما يبعدها عن هذا العائق الذي أعاقها ثم دفعها كرة أخرى فكانت طعنة اخترقت الصدر ونفذت إلى القلب فمزقته ثم اتجه ناحية أحد رجال البوليس المرافقين للضابط وهو العسكري عبدالعظيم محمد حسنين فطعنه بالسكين طعنة في مكان قتال وهو الصدر وعندئذ احاط رجال البوليس بالجاني وانتزعوا السكين من يده بعد مقاومة عيفة . ثم بعد أن أورد الحكم الأدلة التي اعتمد عليها في

قضاء محكمة النقض والإبرار المدنية

الخصم الذي أسىء إليه بهذا الغش أن يدحضه أمام المحكمة وينير لها الواقع فتحترز من الأخذ بما يدعيه خصمه فإذا ثبت من محاضر الجلسات أن الطاعن كان يحضر عنه بحام ثم أنه قدم مذكرة بدفاعه وإن دفاع المدعى عليه كان معلوماً عند الطاعنة عند نظر الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه كان على حق في

١٦٦

١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩

الباس . غش (المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات)

المبدأ القانوني

الغش الذي نصت عليه المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات هو ما يقع من خصم على جهل من الخصم الآخر بحيث لا يستطيع

الوقائع

تلخص وقائع هذه الدعوى — على ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه والحكمين الابتدائي والاستئنافي وسائر المستندات المقدمة وكانت من قبل تحت نظر محكمة الاستئناف — في أن الطاعنة وشقيقتها الست جلسن هانم فؤاد المنسترلى قد متا بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٣٦ طلبا لرئاسة محكمة مصر بصدر الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على المنقولات الموجودة بالدور الثاني سكن المدعى عليه في الطعن الكائن بشارع مراسينه رقم ٤٦ قسم السيدة ثم الحجز التحفظي تحت يد عبد القادر المنسترلى بك وسيد فؤاد المنسترلى بك عما يكون في ذمتها للمدعى عليه المذكور وذلك وفاء لما للطالبتين عند خصمهما المدعى عليه في الطعن ومقداره تسعمائة جنيه والمصاريف وطلبتا تحديد جلسة لسماع الحكم بتثبيت الحجزات التي ستوقع وجعلها نافذة والزام المدعى عليه في الطعن بمبلغ ٩٠٠ جنيه قيمة الايجار المستحق لهما عن الشقة التي يسكنها في ملكهما لغاية ١٧ من يونيه سنة ١٩٣٦ وما يستجد بواقع الايجار الشهري ٦ جنيهات من ١٨ من يونيه سنة ١٩٣٦ لحين السداد إلى آخر ما في هذا الطلب — وقد صدر أمر الحجز ونفذ في ١٠ من يونيه سنة ١٩٣٦ وحددت جلسة لنظر الدعوى التي قيدت بمحكمة مصر تحت رقم ١٢٦٤ كلى سنة ١٩٣٦ ثم تنازلت الطاعنة عن اثنتين من خصومها وأخيراً قضت المحكمة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٧ أولاً — بقبول تنازل الطاعنة عن مخاصمة عبد القادر المنسترلى بك وسيد فؤاد المنسترلى بك المحجوز تحت يدهما. وثانياً — برفض دعوى جلسن هانم والزامها بمصاريفها. وثالثاً — وقبل الفصل في دعوى الطاعنة على المدعى عليه في الطعن بتدب خير لأداء المأمورية

رفض الالتماس حين قرر . أنه كان على الطاعنة أن تناقش الملتمس ضده . المدعى عليه في الطعن . وتراقب عمله وتدحض حجته وتبين ما انطوت عليه من غش أما وهي لم تفعل ذلك وفوتت على نفسها هذه الفرصة عند نظر الاستئناف فليس لها أن تعود الآن الى الاستمسك بما أضاعته على نفسها باهمالها وتقصيرها

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر

محكمة النقض والابرار

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر حجازي بك ونجيب مرقس بك مستشارين

وعلى حسين بك رئيس نيابة بالاستئناف

وصالح عيد افندي مكرتير الجلسة

أصدرت الحكم الاتي

في الطعن المقيد بجدول المحكمة نمرة ١٨ سنة ٩ قضائية وبجدول النيابة نمرة ٣١ سنة ١٩٣٩ المرفوع من الست فاطمة هانم فؤاد المنسترلى وحضر عنها بالجلسة حضرة الاستاذ زكي فليمون المحامي نائبا عن حضرة الاستاذ ابراهيم رياض المحامي

مصر

عثمان فؤاد المنسترلى افندي

وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ محمود

فهمي جندية بك المحامي

المدينة بالحكم التمهيدي.

وفي جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٣٧ استبدل هذا الخبر بآخر مباشر للأمورية وقدم تقريراً عنها وكان المدعى عليه في الطعن استأنف الحكم التمهيدي أمام محكمة استئناف مصر بصحيفة قيدها في تلك المحكمة تحت رقم ٥٦٣ سنة ٥٤ قضائية ولما نظر هذا الاستئناف قضت المحكمة في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٣٨ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى والزام الطاعنة بالمصاريف عن الدرجتين ثم نظرت محكمة مصر الدعوى التي كانت معلقة أمامها ريثما نقضت محكمة ثاني درجة في الاستئناف رقم ٥٦٣ سنة ٥٤ قضائية المرفوع عن الحكم التمهيدي وقضت بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٣٨ حضورياً بانتهاء تلك الدعوى بالحكم الصادر في ذلك الاستئناف.

رفعت الطاعنة لمحكمة استئناف مصر التماساً بإعادة النظر في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٣٨ طالبة في صحيفته قبول أوجه التماس وفي الموضوع إلغاء الحكم المعنى فيها وإعادة النظر في الدعوى ورفض الاستئناف رقم ٥٦٣ سنة ٥٤ قضائية المرفوع من المدعى عليه في الطعن وإعادة القضية للمحكمة الابتدائية للسير فيها من جديد واحتياطياً بالحكم بطلبات الطاعنة المدينة في عريضة افتتاح دعواها الابتدائية وقد قيد هذا التماس تحت رقم ١٢ سنة ٥٦ قضائية. دفع خصم الطاعنة بعدم قبول التماس شكلاً ومحكمة الاستئناف قضت في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ برفض هذا الدفع وبقبول التماس شكلاً وأمرت بالتكلم في الموضوع بجلسته ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وقد تم ذلك وأجل

النطق بالحكم لجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وفيها صدر برفض التماس والزام الطاعنة بمصاريفه وبغرامة مقدارها ٤٠٠ قرش وبخمسائة قرش مقابل اتعاب المحاماة للمدعى عليه في الطعن. أعلن هذا الحكم للطاعنة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٩ فطعن فيه وكيلها بطريق النقض في ١٤ من مارس سنة ١٩٣٩ بتقرير أعلن للمدعى عليه في ٢٨ من ذلك الشهر، ثم أودع في ٣ من أبريل سنة ١٩٣٩ مذكرة بشرح الأسباب وحافضة مستندات، وأودع محامي خصمها في ٢٠ منه مذكرة بالرد وحافضة مستندات، وقدمت النيابة مذكرة برأيها في ٣١ من مايو سنة ١٩٣٩ طالبة قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً.

وبجلسة اليوم المحددة لنظر الطعن سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة وبعد مداولة صدر الحكم الآتي.

المحكم:

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداراة قانوناً.

« بما أن الطعن قدم صحيحاً في ميعاده عن حكم قابل له وقد استوفيت الاجراءات القانونية فهو مقبول شكلاً.

« وبما أن وجه الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تفسير المعنى القانوني للغش الذي يحيز التماس فقد قصره على استعمال وسائل أو حيل لولاها لكان من المقطوع به أن المحكوم عليه ما كان ليخسر دعواه مع أن الغش المعنى قانوناً لا ينحصر فيما خفي وتعدر كشفه بل قد يكون في وقوف الخصم موقفاً بعيداً عن الاستقامة والنزاهة ليعطل ظهور حق أو ليؤيد باطلاً.

وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن خصمها يبنى دفاعه في رفض دعواها. على أساس أنها سكتت عن مقاضاته من تاريخ وفاة مورثها إلى حين رفعها الدعوى وعلى أساس وجود محاسبات بين أفراد العائلة لم يلحظ فيها أمر السكنى بما يدل على أن التسامح كان يشملها — كان هذا أساس دفاع الخصم فأخفى على المحكمة أن الطاعة كانت قاصرة فلا محاسبة تربطها ولا تسامح يقيد لاسيما وإنما لم توقع على هذه المحاسبات ثم أن الخصم زعم أنه لم ينازع الطاعة في ملكيتها مع أنه في الواقع كان ينازع في تلك الملكية ورفع فعلا دعوى عليها ثم ترك المرافعة فيها وهي الدعوى رقم ١٦٢٣ سنة ١٩٢٤ كلى مصر .

هذا هو مبنى الطعن المقدم .

وبما أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد طلبات الطاعة وحجتها فيها ذكر دفاع خصمها بأن أفراد العائلة كانوا يعيشون عيشة واحدة بعد وفاة مورثهم وأن سكناه المنزل كان باتفاقهم جميعا ثم قال « إن محكمة الاستئناف استادا إلى ، ما تقدم وقد ثبت لها أنه صحيح وإلى ما استخلصت ، من الأوراق ومن ظروف الدعوى بما نصه في ، وأسباب حكمها اقتنعت أن الملتمس ضده إنما كان ، يقيم في السراى بطريق التسامح وإن مطالبة ، الملتمة له بأجرة سكنه لا تقوم على أساس ، بعد هذا جاء في الحكم المطعون فيه ما يأتي : « وحيث أن مجرد تمسك الملتمس ضده في ، استئنافه بما تقدم ليس من الغش في شيء ، وحتى ، مع التسليم بعدم صحة ما تمسك به إذ الغش الذي ، يميز الالتباس لا يتحقق إلا باستعمال وسائل أو ، حيل لولاها لكان من المقطوع به أن المحكوم ، عليه ما كان لينخرس دعواه مطلقا ولم يقيم من ، الملتمس ضده شيء من ذلك ، »

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن الملتمة ، كانت حاضرة أثناء نظر الاستئناف وكان في ، مقدورها أن تناقش الملتمس ضده وتراقب عمله ، وتدحض حجته وتبين ما انطوت عليه من غش ، أما وهي لم تفعل ذلك وفرت على نفسها هذه ، الفرصة عند نظر الاستئناف فليس لها أن تعود ، الآن إلى الاستمسك بما أضعته على نفسها ، بأعمالها وتقديرها ، »

« وبما أن هذا الذي ذكرته محكمة الالتماس قد استظهر بجلاء أن دفاع المدعى عليه في الطعن أمام محكمة الاستئناف مهما قيل في صحته أو عدم صحته كان في مواجهة الطاعة وكان في استطاعتها أن ترد عليه وتناقشه بالدليل وبالمستندات ولكنها لم تفعل .

« وبما أن الغش الذي نصت عليه المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات هو ما يقع من خصم على جهل من الخصم الآخر بحيث لا يستطيع الخصم الذي أسىء إليه بهذا الغش أن يدحضه أمام المحكمة وينير لها الواقع فتحترز من الأخذ بما يدعيه خصمه .

« وبما أن الثابت من محاضر جلسات الاستئناف رقم ٥٦٣ سنة ٥٤ قضائية أن الطاعة كان يحضر عنها محام في كل الجلسات وأنه طلب في جلسة ٢ من إبريل سنة ١٩٣٨ حجز القضية للحكم وقرر في تلك الجلسة وكيل المدعى عليه في الطعن أنه قدم مذكرة بدفاعه .

« وبما أنه يبين من هذا أن دفاع المدعى عليه المذكور كان معلوما عند الطاعة عند نظر الاستئناف ويبين أيضا أن الحكم المطعون فيه كان على حق حين قرر أنه كان على الطاعة أن تناقش الملتمس ضده (المدعى عليه في الطعن) وتراقب عمله وتدحض حجته وتبين ما انطوت

عليه من غش اما وهي لم تفعل ذلك وفوتت على نفسها هذه الفرصة عند نظر الاستئناف فليس لها أن تعود الآن إلى الاستمسك بما أضاعته على نفسها بأعمالها وتقصيرها .

و بما انه يتعين بهذا رفض الطعن موضوعا

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزمّت الطاعنة بالمصاريف وخمسائة قرش مقابل اتعاب المحاماة للدعى عليه في الطعن وأمرت بمصادرة الكفالة .

١٦٧

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩

١ — وصى الخصومة . مهمة . طعن بالنقض

٢ — حكم . تسبب الحكم . كفايته

٣ — دعوى تزوير فرعية . معانة المحكمة للورقة دون أن تأمر بالتحقيق مضافا إليها ما استخلصته من اوراق الدعوى وظروفها . كفاية ذلك (المادة ٢٥٤ م)

المبادئ القانونية

١ — للدعى أن يرفع الدعاوى التي يرى أن للقصر مصلحة في رفعها وأن يطعن في الأحكام الصادرة فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية فإذا تضاربت مصالحهم مع مصلحته عين المجلس الحسبي مأذون الخصومة في حقوق القصر » المادة الثالثة من قانون انشاء المجالس الحسبية » وبملاشك فيه أن مأذون الخصومة يكون له من الحقوق في رفع الدعاوى عن القصر ما للدعى سواء بسواء لأن المجلس الحسبي بتعيينه مأذونا للخصومة قد أحله محل الوصى الذي لا يمكنه أن يباشر قضايا القصر إذا كانت مصلحته متعارضة مع مصالحهم وعلى

ذلك فلو وصى الخصومة ببناء على الأذن الصادر له من المجلس الحسبي بمباشرة دعوى تزوير أن يطعن بطريق النقض في الأحكام التي للقصر مصلحة في الطعن عليها بدون حاجة إلى إذن خاص منه بذلك ولو كان تعيينه تاليا للحكم المطعون فيه كما أن له أن يطعن في كل حكم يتصل بالحكم الأول

٢ — لا محل للطعن بقصور تسبب الحكم إذا تبين من أسباب الحكم المطعون فيه انه لا قصور فيها وأن محكمة الموضوع استعرضت الدلائل التي اقتبستها من اوراق الدعوى ومن ظروف التقاضي واقامت عليها حكمها برفض دعوى التزوير الفرعية وهي دلائل مقبولة عقلا حصلتها من وقائع الدعوى مما لا يخضع لرقابة محكمة النقض ولا ريب أن قاضي الموضوع حري في تقدير الدليل المقدم يأخذه إذا اقتنع به ويطرحه إذا تطرق الشك إلى وجدانه

٣ — عبارة « تأمر المحكمة باجراء التحقيق » الواردة بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات في فرع تحقيق الخطوط ليس معناها الزام المحكمة باجرائه بل مقصودها أن تأمر باجرائه اذا رأت موجبا له لأن الغرض من هذا الاجراء اقتناع المحكمة برأى تراتح اليه فاذا كان الاقتناع بالرأى موجودا بدونها واقامت المحكمة الدلائل على صحته كمعينة المحكمة نفسها للورقة مضافا اليه ما استخلصته من اوراق الدعوى وظروفها ثم قضت برفض

دعوى التزوير كان في هذه الأسباب ما يكفي
باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
محكمة النقض والابرار
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب العزة محمد فهمي حسين
بك وعبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر حجازي
بك واحمد مختار بك مستشارين

وعلى حسين بك رئيس النيابة بالاستئناف
ومحمد الزمزمي افندى سكرتير الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقيد بمجدول المحكمة نمرة ٢٦ سنة
٩ قضائية ومجدول النيابة نمرة ٣٤ سنة ١٩٣٩
المرفوع من السيد عبد الخالق محمود عمرو بصفته
وصى خصومة على قصر المرحوم السيد على
محمد عمرو وهم محمد واحمد الشهير بكمال ومحمود
وسوسن ونيلة وسميحة .

وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ احمد
رشدي المحامي

ضد

١ - بنك مصر و ٢ - الست جليظة هانم
محمود على عمرو

وحضر عن المدعى عليه الأول بالجلسة حضرة
الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك المحامي ولم يحضر
أحد بالجلسة عن المدعى عليها الثانية .

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى - على ما يؤخذ
من الحكم المطعون فيه ومن مذكرات الخصوم
ومستنداتهم المقدمة لهذه المحكمة وكانت من قبل
مقدمة لمحكمة الاستئناف ، في أن بنك مصر

رفع دعوى ضد ورثة المرحوم على محمد عمرو
افندى لدى محكمة مصر الابتدائية قيدت بمجدولها
برقم ١٠٥٨ سنة ١٩٣٣ قال في صحيفة العلنة
لهم في أول ابريل سنة ١٩٣٣ انه بموجب عقدين
مؤرخين في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٢ نص
في أولهما على أنه يفتح بنك مصر اعتماد بحساب
جار إلى مورثهم لغاية خمسة آلاف جنيه لمدة
تنتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ بقائمة
مقدارها ٦٥ ٪ وأن تحتسب فوائد التأخير
بواقع ٩ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد
وتأييدا لهذا العقد تعهد المورث بموجب العقد
الثاني بأن يورد للبنك المذكور عشرة آلاف قنطار
قطن اشموني في مدة لا تتجاوز ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٣٢ وأنه عند توريد هذا المقدار يفتح له
البنك اعتمادا بتأمين هذه البضاعة وذلك طبقا
للشروط الواردة بهذين العقدين وتنفيذهما أصبح
رصيدا للاعتمادين سالف الذكر مدينا في مبلغ ١٦٠١
جنيها و ٥٠٥ مليات حق أول نوفمبر سنة ١٩٣٢
لهذا طلب بنك مصر الحكم بالزام السيدة جليظة
محمود عمرو عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها
وهم قصر المورث المذكور بهذا المبلغ وبفوائده
بواقع ٩ ٪ سنويا من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢
حتى تمام السداد مع المصاريف والأتعاب وشمول
الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ثم عدل البنك
طلباته إلى مبلغ ١١٢٣٦ جنيها و ٣٤٠ مليا مستندا
إلى عقد فتح الاعتماد وإلى تعهد توريد الاقطان
وإلى كشف حساب المدة لغاية اكتوبر سنة ١٩٣٢
المصدق عليه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ من على
محمود عبيد بصفته وكلا عن المورث بمقتضى
خطابه المؤرخ في ٩ من يوليو سنة ١٩٣٢ الصادر
للبنك والذي انا به عنه في جميع اشغاله معه على
أن يكون له حق سحب النقود على حسابه وأن

بوقع على الشيكات باسمه وأن يمضى عنه أى سند من سندات الحساب أو خلافة أما الورثة فقد دفعوا الدعوى بأن الاقطان التي وردها المورث بلغت قيمتها أكثر مما احتسبه لهم البنك . وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ حكمت محكمة مصر حضوريا بالزام السيدة جليمة محمود علي عمرو عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر المرحوم علي محمد عمرو بأن تدفع من تركته ذلك المورث لبنك مصر مبلغ ١١٢٣٦ جنيها و ٣٤٠ مليا وفوائده بواقع ٩ ٪ سنويا من أول ابريل سنة ١٩٣٣ لحين السداد والمصاريف والف قرش اتعابا للمحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة استأنفت تلك السيدة هذا الحكم لدى محكمة استئناف مصر طالبة للأسباب الواردة بصحيفة الاستئناف المعلنة في ٦ من مارس سنة ١٩٣٤ الحكم بقبوله شكلا والغاء وصف النفاذ وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى بنك مصر مع الزامه بجميع المصاريف وقيد هذا الاستئناف بجدول المحكمة برقم ٤٦٠ سنة ٥١ قضائية .

وبعد أن نظرت محكمة الاستئناف هذه القضية

حكمت في ١٣ من مايو سنة ١٩٣٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم بالنفاذ والزام المستأنفة بالمصاريف و ٦٠٠ قرش اتعاب محاماة وحددت للتكلم في الموضوع جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٤ وكان الورثة قد طعنوا في ١٤ من مارس سنة ١٩٣٤ بالتزوير في كشف الحساب المؤرخ في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ والمصدق عليه من علي محمود عبيد وكيل المورث قائلين أن البنك أراد أن يحصل بعد وفاة

ذلك المورث بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ وبعد عزل الوكيل المذكور في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ على ورقة تسمح المطالبة بها وتكون قاطعة في الحساب فحصل من ذلك الوكيل على هذا التصديق ووضع عليه تاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ ليكون كأنه صادر في حياة المورث . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٤ برفض دعوى التزوير المذكورة ثم نظرت المحكمة بعد ذلك موضوع الدعوى وحكمت في ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ بنذب خبير لمراجعة الحساب عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ لغاية آخر مارس سنة ١٩٣٣ على أساس أن المدة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٢ قد تصفت حساباتها بالورقة المؤرخة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ والمصدق عليها من علي محمود عبيد وكيل المورث وحددت لنظر الدعوى جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٣٦ . قام الخبير بتنفيذ الأمور وقدم تقريره وفي ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ أقام مجلس حسبي اسيوط السيد عبد الخالق عمرو الطاعن وصى خصومة ثم في ٥ من ابريل سنة ١٩٣٨ طعن الوصي المذكور بالتزوير في امضاء المرحوم علي محمد عمرو افندى الموقع بها على خطاب التوكيل المؤرخ في ٩ من يوليو سنة ١٩٣٢ الصادر منه لبنك مصر بتوكيل علي محمود عبيد وفي ١٠ من ابريل سنة ١٩٣٨ أعلن مدعى التزوير ادلته لكل من بنك مصر والست جليمة محمود عمرو طالبا سماع المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليها الثانية الحكم بتزوير الورقة سالفة الذكر وردها وبطلانها واعتبارها كأنها لم تكن مع الزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والأتعاب . وفي ٢٠ من ابريل سنة ١٩٣٨ اذن مجلس حسبي اسيوط لوصى الخصومة المذكور بالسير في

دعوى التزوير .

ومحكمة الاستئناف أصدرت حكمها في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ برفض دعوى التزوير والزم المدعى بصفته بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة لبنك مصر مستندة في ذلك إلى أن إمعان النظر في الامضاء المطعون فيها يقطع بصحتها يضاف إلى ذلك ما استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها .

اعلن هذا الحكم للطاعن في ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ فقرر في ١١ من ابريل سنة ١٩٣٩ بالطعن فيه وفي الحكم القاضي بنذب خير لمراجعة الحساب الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ بطريق النقض بتقرير أعلن للمدعى عليهما في ١٢ و ١٩ من ابريل سنة ١٩٣٩ ، ثم قدم الطاعن والمدعى عليه الأول في الطعن مذكراتهما ومستنداتهما في الميعاد . وقدمت النيابة مذكرتها في ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٩ . أما المدعى عليها الثانية فلم تقدم شيئاً ، ثم تحدد لنظر الطعن جلسة اليوم وفيها سمعت المرافعة على الوجه المبين بمحضر الجلسة وبعد المداولة صدر الحكم الآتي .

الموكلية

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

عن الدفع بعدم قبول الطعن

دفع بنك مصر بعدم قبول الطعن بالنسبة للحكم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ قائلاً أن الطاعن لم يكن يمثل القصر في الدعوى الأصلية إذ قرار تعيينه وصياً للخصومة لم يصدر إلا بعد صدور هذا الحكم فهو اذن لا يشمل الدعوى الأصلية ولا الطعن في الحكم الصادر فيها كما دفع بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر في ٦ من

نوفمبر سنة ١٩٣٨ مستنداً في ذلك إلى أن قرار المجلس الحسبي بتعيين الطاعن وصياً للخصومة كان مقصوراً على مباشرة دعوى التزوير فهو لا يملك الطعن بطريق النقض إلا باذن خاص من الجهة المختصة .

وحيث انه للوصى أن يرفع الدعاوى التي يرى أن للقصر مصلحة في رفعها وأن يطعن في الأحكام الصادرة فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية فإذا تضاربت مصالحهم مع مصلحته عين المجلس الحسبي مأذون الخصومة في حقوق القصر (المادة الثالثة من قانون انشاء المجالس الحسبية) ومما لا شك فيه أن مأذون الخصومة يكون له من الحقوق في رفع الدعاوى عن القصر ما للوصى سواء بسواء لأن المجلس الحسبي بتعيينه مأذوناً للخصومة قد أحله محل الوصى الذي لا يمكنه أن يباشر قضايا القصر اذا كانت مصلحته متعارضة مع مصالحهم وعلى ذلك فلو وصى الخصومة بناء على الاذن الصادر له من مجلس حسبي أسيرط بمباشرة دعوى التزوير أن يطعن بطريق النقض في الأحكام التي للقصر مصلحة في الطعن عليها بدون حاجة إلى اذن خاص منه بذلك وإذن فللطاعن أن يطعن بالنقض على الحكم الصادر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ الصادر في دعوى التزوير كما أن له أن يرفع نقضاً في الحكم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ للصلة التي بين هذا الحكم وحكم التزوير إذ انه يترتب على تزوير التوكيل المطعون فيه أن ينقض حكم ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ في شطره الذي قضى باعتماد الحساب استناداً على تصديق على محمود عبيد عليه باعتباره وكيلاً عن المورث بمقتضى التوكيل المذكور .

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع الذى قدمه بنك مصر على غير أساس ويتعين رفضه .
« وحيث ان الطعن رفع صحيحا فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .
« وحيث ان الطعن بنى على سيئين الاول بطلان الحكم لقصوره فى التسبيب والثانى خطأ فى تطبيق القانون .

« طعن الوجه الاول بقول الطاعن ان ثانى الحكمين المطعون فيهما وهو القاضى برفض دعوى التزوير ذكر من بين أسباب الرفض أن الطاعن لجأ الى الطعن بالتزوير ليطلب أمد التقاضى مع أن ما ذهب اليه الحكم ينفى شمول الحكم الابتدائى بالإنفاذ على أنه لو كانت هناك رغبة فى التطويل لما أساءت هذه الرغبة الى الحق الذى تدور عليه الخصومة وينعى الطاعن على هذا الحكم قوله أن الطعن بالتزوير معناه الرجوع عما حكم به بمقتضى حكم ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ من اعتبار الحساب صحيحا حتى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٣٢ وأن هذا غير جائز ويقول الطاعن أن فى هذا قصورا فى التسبيب لأن التوكيل المطعون عليه بالتزوير استعمل من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ حتى ٢٨ منه أى فى وقت يدخل فى المدة التى عينت المحكمة خيرا لفحص حساباتها بحكمها الصادر فى ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ .

« ويعيب الطاعن أخيرا على هذا الحكم قصوره فى التسبيب فى قوله ان فى تصرفات الوصية ما يشعر باعترافها بصدور التوكيل ذلك لأن هذه الوصية ليست بأعيلة فى التوكيل وهى سيدة مصرية يجب أن توزن تصرفاتها على أساس ما يمكن أن يكون لثلاثها من خبرة فى مثل هذه الشئون التجارية .

« ومن حيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه يتضح انه بعد أن أورد وقائع الدعوى عرض لما قدمه بنك مصر من الأوراق التى استند اليها فى إثبات دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى وما دفع بها خصومه وذكر أن الحكم الابتدائى بنى على عقد فتح الاعتماد وعلى تعهد المورث بتوريد عشرة آلاف قنطار من القطن وعلى الكشف المؤرخ فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ المعتمد من وكيل المورث بناء على التوكيل الصادر له ٢٥ فى ٩ من يوليو سنة ١٩٣٢ واستظهر انه لم يصدر من الورثة أى طعن على هذه الأوراق وان كل دفاعهم كان مقصورا على منازعتهم فى حساب الأقطان وانهم لما استأنفوا الحكم الابتدائى لم يطعنوا بصحيفة استئنافهم على صحة هذا التوكيل وانه لما نظر الاستئناف طعنوا بالتزوير فى تاريخ التصديق الصادر من وكيل المورث على كشف الحساب فقضت المحكمة برفض دعوى التزوير وانهم قدموا بملزمة ١٧ من مارس سنة ١٩٣٤ مسودة الخطاب المرسل للبنك من المورث بعزل على محمود عبيد من الوكالة وان البنك قدم أصل جواب العزل المؤرخ فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ فاذا به صورة حرفية لهذه المسودة وان القضية استمرت متداولة بالجلسات حتى طعن وصى الخصومة بالتزوير فى هذا التوكيل فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٣٨ بعد أن ذكر الحكم ذلك قال ما يأتى :

« وحيث ان دعوى التزوير هذه تنحصر فى :
« ان الامضاء الموقع بها على التوكيل المذكور ،
« المؤرخ فى ٩ من يوليو سنة ١٩٣٢ لم تكن بخط ،
« المورث وانها مقلدة ،

« وحيث ان هذا الطعن غير صحيح لأن ،
« خطاب العزل السابق ذكره الصادر من المورث ،

« قضت به . محكمة الاستئناف بحكمها المشار اليه ،
« من صحة اعتماد الحساب . وهو ما لا يجوز ،
« قبوله . »

« وحيث انه يبين من اسباب الحكم المطعون
فيها السابق ايرادها انه لا قصور فيها وان محكمة
الموضوع قد استعرضت الدلائل التي اقتبستها من
اوراق الدعوى ومن ظروف التقاضى وأقامت
عليها حكمها برفض دعوى التزوير وهي دلائل
مقبولة عقلا حصلت من وقائع الدعوى بما لا
تخضع لرقابة محكمة النقض وفي الواقع فان ما
ما يعيب به الطاعن الحكم من قصور في التسبيب
انما هو مناقشته في الدلائل التي اقتنع بها قضاة
الموضوع ولا ريب في أن قاضي الدعوى حر
في تقدير الدليل المقدم له يأخذه اذ اقتنع به
ويطرحه اذا تطرق الشك الى وجدانه ولذا يكون
هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الثاني فان
الطاعن يقول أن حكم ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦
إذ اعتبر قائمة الحساب حتى ٣١ من أكتوبر سنة
١٩٣٢ صحيحة بتصديق الوكيل الصادر في ٨ من
نوفمبر سنة ١٩٣٢ يكون قد جزأ الحساب الذي
اتفق على ألا تكون له نهاية إلا في ٣١ من
ديسمبر سنة ١٩٣٢ وخالف عقد فتح الحساب
من ناحية الحد الأقصى للدين ومن ناحية المدة
المحددة له وفي هذه المخالفة تناقض في الأسباب
وخروج على التعاقد لا يبيحه التوكيل انصح هذا
التوكيل ويقول الطاعن أن محكمة الاستئناف قد
رفضت بحكمها الرقم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٨
دعوى التزوير التي رفعها الطاعن من غير أن
تجرى أى تحقيق فخالفت بذلك حكم المادة ٢٥٤
مرافعات التي أوجبت اجراء التحقيق عند انكار
الخطأ أو الامضاء أو الختم .

« بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ المقدم في ،
« الأوراق والذي قدم المستأنفون مسودته قائلين ،
« انهم وجدوها من بين أوراق المورث - هذا ،
« الخطاب يدل دلالة منطقية قاطعة على صدور ،
« التوكيل من المورث لأنه لا عزل من توكيل إلا ،
« بعد صدوره ولم يطعن بطريق الطعن القانوني ،
« على عدم صحته بل انه لم يقبل من الورثة طعن ،
« على هذا الخطاب لأنهم هم الذين قالوا بصدوره ،
« وقدموا بأنفسهم مسودته التي عثروا عليها في ،
« أوراق مورثهم كما تقدم بيانه . »

« وحيث انه يرى مما تقدم جميعه ان دعوى ،
« التزوير الحالية التي رفعت اخيرا لم تكن لترفع ،
« بعد هذا الزمن التي سارت فيه القضية شو طابعا ،
« وبعد تأجيلات عديدة لم يكن القصد منها إلا ،
« المماطلة وإطالة التقاضى من غير مقتضى وبغير ،
« حق . »

« ومن حيث انه من جهة أخرى فان الغرض ،
« من الطعن بالتزوير في توكيل ٩ من يوليو سنة ،
« ١٩٣٢ هو الوصول الى اعتبار الكشف المؤرخ ،
« في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ المصدق عليه من على ،
« محمود عبيد لا قيمة له من حيث حجته على ،
« الورثة خلافا لما ذهبت اليه محكمة أول درجة ،
« لأنه لو صح أن التوكيل مزور فلا قيمة لتصديق ،
« الوكيل على الكشف المذكور ،

« ثم أشار الحكم الى ما سبق ان قرره المحكمة ،
« بحكمها الرقم ١٢ يناير سنة ١٩٣٦ من اعتمادها ،
« كشف الحساب عن المدة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٢ ،
« وان مأمورية الخبير الذي تدبته كانت مقصورة ،
« على فحص الحساب عن المدة التالية ثم قال ،
« الحكم : »

« إنه تبين من ذلك أن غرض الطاعن من ،
« طعنه بالتزوير هو الرجوع الى الدعوى فيما ،

« ومن حيث ان ما يدعيه ان الطاعن من أن حكم ١٢ من يناير سنة ١٩٣٦ قد جزأ الحساب وخالف نص عقد فتح الاعتماد من ناحية الحد الأقصى ومن ناحية المدة المحددة له فغير صحيح لأن عقد فتح الاعتماد المحرر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٢ وإن نص به على ان الحد الأقصى لهذا الاعتماد هو خمسة آلاف جنيه إلا أن المورث اتفق مع البنك في اليوم ذاته على أن يورد له قطننا لا يقل عن عشرة آلاف قنطار على ان يفتح له البنك اعتماد التأمين هذه الأقطان وعلى ذلك فكانت معاملة البنك مع المورث أساسها هذان العقدان وهي تتجاوز بطبيعة الحال الخمسة آلاف الجنيه هذا فضلا عن أنه مشروط بالبند الثالث من عقد فتح الاعتماد ان كشف الحساب الذي يرسله البنك شهريا إن لم يصدق عليه في ظرف أسبوع فانه يعتبر معتمدا وفي هذا الدلالة الكافية على أن الحساب يقطع شهرا بشهر ويبين من ذلك إن اعتماد الحكم للحساب الذي صدق عليه وكيل المورث لغاية اكتوبر سنة ١٩٣٢ لا مخالفة فيه لشروط العقد .

« وحيث ان الطاعن يزعم ان محكمة الاستئناف قد خالفت حكم المادة ٢٥٤ مرافعات إذ حكمت برفض دعوى التزوير من غير أن تجرى أى تحقيق لأن هذه المادة نصت على انه في حالة انكار الخط أو الامضاء أو الختم تأمر المحكمة باجراء التحقيق .

« وحيث ان عبارة « تأمر باجراء التحقيق » الواردة بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات ليس معناها الزام المحكمة باجرائه بل مقصودها أن تأمر بالتحقيق إذا رأت موجبا له لأن الغرض من هذا الاجراء هو اقتناع المحكمة برأى تراتح اليه في حكمها فاذا كان هذا الاقتناع موجودا بدونته فلا لزوم له (نقض رقم ١٩ سنة ١ قضائية) .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ذكر ان الأدلة التي قدمها الطاعن على التزوير تنحصر في ان امعان النظر يدل على ان كتابة الامضاء حصلت بعناية وحذر وأنها تخالف الامضاء الصحيحة للمورث ثم رد على هذا القول بأن امعان النظر لا يوصل إلى ما يقواه مدعى التزوير بحصول التقليد وأضاف إلى ذلك ما استخلصه من أوراق الدعوى وظروفها ثم قضى برفض الدعوى .

« وحيث انه ما دام ان المحكمة اقتنعت برأى ارتاحت اليه وأقامت الدلائل على صحته فليس ثمة ما يدعو إلى اجراء التحقيق المنصوص عليه في المادة ٢٥٤ مرافعات .

« وحيث انه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن والزام رافعه بصفته بمصاريفه .

من أجل ذلك

حكمت المحكمة برفض الدفع المقدم من بنك مصر بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزامت الطاعن بصفته بالمصاريف وبخمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماة لبنك مصر .

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٦٨

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ضرر . وقوعه . تعويض . سبق تقديره في العقد .
تناسبه مع الضرر . وجوب الحكم به

المبدأ القانوني

إذا وقع الضرر فعلا وكان تقدير التعويض المشروط في العقد غير جائز بل متناسبا مع الضرر الذي حصل وجب الحكم به (وكان التأمين المقدم مشروطا أن يكون تعويضا في حالة تقديم هذا المكاوول المتعهد بتوريد الأغذية رشوة للوظفين أو استمالة أحد المستخدمين بأحدى الطرق المبينة في العقد وقد اعتبرت المحكمة الطباخ الذي أخذ رشوة من المكاوول للغرض المتقدم من المستخدمين)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

و حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني
و حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أن مورث المستأنف عليهم رسا عليه نظام توريد الأغذية للملجأ الأميرة فوقية للبنات بطنطا عن السنة الدراسية ١٩٣٤ — ١٩٣٥ وبناء على ذلك وقع على مجموعة شروط توريد الأغذية بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٣٤ ودفع طبقا لهذه الشروط مبلغ ١٦٥ جنيا تأمينا لمجلس مديرية الغربية وقد نص البند الثامن والعشرون من هذه الشروط على أنه إذا وقع من المتعهد أو مندوبه أمر يكون من شأنه استمالة أحد من المستخدمين لارتكاب الرشوة أو الغش أو الخيانة بنواه أكان مباشرة أم بواسطته فيكون ذلك سببا لضياع جميع مبالغ

التأمينات المنصوص عنها في هذه الشروط وإضافتها لجانب الحكومة الخ .

وقد حدث بعد ذلك أن اتهم هو وآخر بأنهما في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٣٥ يندرد طنطا شرعا في إعطاء رشوة ولم تقبل منهما بأن قدما مبلغ أربعة جنيهات لمحمد مسعود مسعود الطاهي بملجأ الأميرة فوقية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته وهو عدم التبليغ عن الأنواع الرديئة التي يقدمها المتهم الثاني (وهو مورث المستأنف عليهم) بصفته متعهدا للتوريد ورفعت الدعوى عليهما فحكم على مورث المستأنف عليهم من محكمة بندر طنطا الجزئية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٥ بتغريمه عشرة جنيهات مصرية واستأنف هذا الحكم وقضى من محكمة طنطا الاستئنافية بجلسة ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ بتأييده ورفع عن هذا الحكم نقضا حكم برفضه بجلسة ٦ يناير ١٩٣٦ فصادر مجلس مديرية الغربية التأمين المودع بخزائنه من مورث المستأنف عليهم طبقا لنص البند ٢٨ من مجموعة الشروط وفي ٣ مارس سنة ١٩٣٧ رفع المورث المذكور على مجلس المديرية هذه الدعوى طلب فيها الحكم بالزام المجلس بأن يدفع له مبلغ ١٦٥ جنيا التأمين والفوائد القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ انذاره الواقع في ٢١ يولية سنة ١٩٣٦ فحكم من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ حضوريا بالزام مجلس المديرية بأن يدفع للمدعي مبلغ ١٥٠ جنيا والفوائد من هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ رفع الدعوى لغاية السداد والمصاريف المناسبة فرفع مجلس المديرية الاستئناف الحالي طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مورث المستأنف عليهم و حيث أن الحكم المستأنف استعرض دفاع مجلس المديرية من أنه صادر التأمين ارتكانا على نص البند ٢٨ من الشروط حيث أن المدعي

شرح في ارشاه طبياخ الملجأ للامتناع عن التبليغ عن أصناف الأغذية الرديئة التي يقدمها اليه مرتكنا على الحكم الجنائي الصادر ضده كما استعرض رد المدعى على ذلك من أنه لم يحصل ضرر بما نسب اليه وأن الطبياخ ليس من أعضاء اللجنة المنوط بها استلام الأغذية من المتعهد. ورأى بعد ذلك أن هناك ضررا أدبيا وهو افساد اخلاق المستخدمين واغرائهم على الاهمال في واجباتهم كما رأى أن القول بأن الطبياخ ليس من ضمن أعضاء اللجنة المنوط بها استلام الأغذية لا قيمة له لأنه لا يكفي أن يكون من بين المستخدمين الذين لهم بطبيعة عملهم اتصال بعمل المدعى وهو توريد الأغذية ولا نزاع في أن الطاهي له شأن كبير في ذلك ثم رأى بعد ذلك أن للمحكمة تقدير التعويض الناتج من مثل عمل المدعى على الرغم من النص في الاتفاق الحاصل بين الطرفين بشأنه وقدر هذا التعويض بمبلغ ١٥ جنيتها فقط يخصم من مبلغ التأمين ويرد الباقي للمدعى مع المصاريف المناسبة.

وحيث أن هذه المحكمة تقرر ما جاء بالحكم المستأنف خاصا بوقوع الضرر فعلا وبأن طاهي الملجأ هو من ضمن المستخدمين الذين نص عليهم البند ٢٨ من مجموعة الشروط للأسباب التي ارتكن عليها وتزيد عليها بأن نص البند ٢٨ صريح في أنه لا يشترط لمصادرة التأمين وقوع جريمة الرشوة تامة بل يكفي أن يقع من المتعهد أمراً يكون من شأنه استمالة احد المستخدمين لارتكاب الرشوة أو الغش أو الخيانة سواء أكان ذلك مباشرة أم بوساطته ولا شك أن دفع مبلغ أربعة جنيهات للطاهي وهو مستخدم بأجر زهيد هو أمر من شأنه استمالاته لارتكاب الرشوة والغش والخيانة وقد دفع مورث المستأنف عليهم في دعوى اللجنة بأن الطاهي ليس من ضمن المستخدمين المنوط بهم استلام الأغذية وقد حكم اللجنة هذا

الدفاع تقنيًا معقولاً مرتكنا على أن هذا الطاهي اكتشف قبل الحادثة عدة مخالفات ارتكبها المتعهد وابلغ عن ذلك وترتب على ذلك رد بعض الأغذية مع أن اللجنة المكلفة بالاستلام كانت قد استلمت أغلب هذه الأغذية وإنما حصل ردها بناء على ملاحظات الطاهي على أن البند ٢٨ لم يشترط أن يكون المستخدم الذي حصل اغراؤه أحد أعضاء لجنة الاستلام فإن عبارة البند عامة تنطبق على أي مستخدم له شأن في استلام الأغذية ولا شك أن الطاهي هو احد هؤلاء المستخدمين وحيث متى كان الضرر قد حصل فعلا كما سبق بيانه وكان تقدير التعويض المشروط في العقد غير جائر بل هو متناسب مع الضرر الذي حصل وجب الحكم به

وحيث أن هذه المحكمة ترى أن ما اقدم عليه مورث المستأنف عليهم امر خطير فيه تعريض لصحة عدد كبير من الاجاث للضرر فضلا عما فيه من افساد المستخدمين الموكول اليهم حمايتهم والمحافظة على سلامتهم ومن ثم لا ترى المحكمة محلا لتخفيض شيء من التعويض المقدر في العقد وحيث أن القول بأن مخالفة نص البند ٢٨ من مجموعة الشروط تعتبر حالة عدم وفاء جزئي وأنه لذلك لا يكون الشرط الجزائي في هذه الحالة مستحقا إلا مع توافر الضرر ويقدر هذا الضرر فقط — هذا القول غير سديد ذلك لأن مجموعة الشروط تشمل تعهدات مستقلة منها تعهد مورث المستأنف عليهم بأن لا يرتكب عملا من شأنه استمالة احد المستخدمين لارتكاب الرشوة أو الغش أو الخيانة وهذا تعهد قائم بذاته أدخل به المتعهد وقدرضى مقدما بمقدار التعويض المترتب على هذا الاخلال فهو ملزم بتعده كاملا متى ثبت تناسبه مع الضرر واخلاله به ما هو إلا عدم وفاء كلي بهذا التعهد يترتب عليه الحكم بالتعويض المقدر كاملا، وحيث أنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف

ورفض الدعوى والزام المستأنف عليهم بمصاريفها عن الدرجتين

(استئناف مجلس مديرية الغربية ضد ورثة المرحوم رزق الله سليمان وحضر عنهم الاستاذ بديع قربه رقم ٢٨٤ سنة ٥٥ ق رئاسة عضوية حضرات اصحاب العزة منصور اسماعيل بك وطاهر محمد بك واحد علبه بك)

١٦٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ - ضرر ناشئ من خطأ . بحثه . لا يكون إلا بعد إثبات الخطأ أو الاعتراف به

٢ - إثبات بالبينه . لا يمنع التخوف من ذمة الشهود

المبادئ القانونية

١ - ان البحث في الضرر الناشئ عن الخطأ لا يكون إلا بعد اثبات الخطأ نفسه أو بعد التسليم به ممن نسب اليه

٢ - ان التخوف من فساد ذمة الشهود لا يصح أن يترتب عليه حرمان مدع الحق من اثبات دعواه بالبينه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانوناً .

و حيث ان الاستئناف قد حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلاً

و حيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل في ان المستأنف عليه الأول يطالب المستأنف والمستأنف عليه الثاني بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض بسبب الضرر الذي لحقه بوفاة ولده المرحوم صفوت اقسدى راسخ في ١٧/٤/١٩٣٦ وقد نشأت وفاته عن اصطدام السيارة المملوكة للمستأنف والتي كان يقودها هو بصفته موظفاً عنده وفي أثناء تأدية وظيفته ، وقد بنى المستأنف عليه الأول مسؤولية المستأنف والمستأنف عليه الثاني على أن السيارة التي كان

يقودها ولده كان بها خلل في عجلة القيادة وفي الفرامل وكان هذا الخلل سبباً في عدم تمكن ولده من ضبط قيادتها وتوجيهها حيث يريد و حيث ان المستأنف عليه الأول قد طلب من المحكمة الابتدائية أن تحيل الدعوى الى التحقيق وترخص له بإثبات وجود العيب سالف الذكر وقت حصول الحادثة التي سببت وفاة ولده وقد أجابته المحكمة الى طلبه بحكمها التمهيدى المستأنف .

و حيث ان المستأنف لم يرضه الحكم التمهيدى سالف الذكر فاستأنفه للأسباب التي ذكرها في اعلان استئنافه وطلب الغاء والحكم في موضوع الدعوى برفضها مع الزام المستأنف عليه الأول بالمصاريف ومقابل آتاعاب المحاماة عن الدرجتين و حيث انه متى كان المستأنف عليه الأول يدعى أن وفاة ولده قد تسببت عن وجود خلل في السيارة جعلها غير صالحة لضبط السير بها فانه لا يكون هناك طريق آخر لإثبات هذا الخلل غير التحقيق .

و حيث ان المستأنف لا ينازع في ان التحقيق هو طريق الاثبات الوحيد لما يدعيه المستأنف عليه الأول ولكنه يقول ان في القضية من الأوراق الرسمية ما يقطع بأن السيارة لم يكن بها الخلل المدعى عليه به وان الوفاة تسببت عن سير المتوفى بالعربة بسرعة زائدة ويقول المستأنف فوق ذلك أن وفاة ولد المستأنف عليه الأول لم تلحق به ضرر مادي أو معنوى مما يصح أن يكون أساساً للتضمينات القانونية

و حيث ان المحكمة قد راجعت أوراق التحقيق الخاصة بالحادثة التي نشأت عنها الوفاة وراجعت تقرير المفتش الفنى بقلم المرور فلم تجد فيها جميعاً ما يفيد خلل السيارة من العيب الذي

لعدم حضور المستأنف زال أثر إعلان الاستئناف فيكون غير مقبول شكلاً إذا رفع ثانية بعد الميعاد القانوني طبقاً للمادتين ١٢٤، ٣٦٦ من قانون المرافعات ولا تنطبق المادة ٣٠٠ من القانون المذكور (١) المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« من حيث أن المستأنف ضدها وزارة الأوقاف دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني واستندت في ذلك على أن الحكم الصادر بإبطال المرافعة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٨ قد أبطل ماسبقه من الإجراءات وأن الاستئناف الحالي لم يرفع إلا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ أي بعد مضي ميعاد الاستئناف من تاريخ إعلان الحكم المستأنف إلى المستأنف الحاصل في ٤ أبريل سنة ١٩٣٨

« وحيث أن من المقرر أن إبطال المرافعة في الاستئناف يترتب عليه إبطال صحيفة الاستئناف وينبغي على ذلك أن لا يكون للاستئناف إلا تجديد الصحيفة المذكورة إذا لم تمض المواعيد الخاصة بذلك

« وحيث أن الثابت من أوراق هذه الدعوى والتي لم ينازع المستأنف فيها أن الحكم المستأنف قد أعلن إلى المستأنف في ٤ أبريل سنة ١٩٣٨ وقد رفع عنه استئنافاً أعلنه للوزارة في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ ثم قضى بإبطال المرافعة في الاستئناف المذكور بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٨ لعدم حضور

(١) المادة ٣٠٠ نصها (إذا حصل انقطاع المرافعة وإيقانها بفعل أحد الخصام وإهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى إلا إذا نص القانون على ذلك نصاً صريحاً)

ادعاه المستأنف عليه الأول ولا يصح أن نستنتج سلامة السيارة من العيوب استنتاجاً ضمياً .

« وحيث أنه وإن كانت النيابة قد اعتبرت ولد المستأنف عليه الأول مسئولاً عن إصابة العسكري الذي كان راكباً معه بسبب اسرعه في قيادة السيارة إلا أن هذا الاعتبار لا يصح أن يقوم مقام الدليل القاطع وخاصة إذا لوحظ أن المتوفى لم يسمع له قول في المسألة .

« وحيث أن البحث في الضرر الناشئ عن الخطأ لا يكون إلا بعد إثبات الخطأ نفسه أو بعد التسليم به من نسب إليه ، والخطأ في هذه القضية لم يعترف به المستأنف ولم يثبت بعد .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن بما لا يقبل عقلاً أن وفاة ولد في ريعان الشباب لا تحدث ضرراً مادياً ولا معنوياً لوالده الشيخ القاني .

« وحيث أن تخوف المستأنف من فساد ذمة الشهود لا يصح أن يترتب عليه حرمان المستأنف عليه الأول من إثبات دعواه بالطريق القانوني وهو البينة وما على المستأنف إلا أن يجرح شهود الأثبات بما يشاء والقضاء كفيل بعدم الأخذ بأقوالهم متى كانت محلاً للشك أو الرية « وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده ورفض هذا الاستئناف

(استئناف طارق بك زبال وحضر عنه الاستاذ نصر فرعون ضد على بك راسخ وآخر وحضر عن الأول الاستاذ محمد حسن التوتى وعن الثاني الاستاذ محمد عبد المنعم ابو زيد رقم ٦٢٤ سنة ٥٥ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك وأمين حسنى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

١٧٠

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨

إبطال المرافعة . انطبق المادتين ١٢٤ و ٣٦٦ من قانون المرافعات لا المادة ٣٠٠ من القانون المذكور المبدأ القانوني

إذا حكمت المحكمة بإبطال المرافعة

المحكمة

وحيث أنه فيما يتعلق بالوجه الثالث الخاص بحبس العين جميعها فإن الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ من القانون المدني وإن كانت تعتبر ثمن العقار من الديون الممتازة إلا أنه ليس للبائع الذي خرجت من تحت يده العين المبيعة برضاؤه وتسليمها المشتري فعلا أن يطلب بعد ذلك حبسها تحت يده وفقا للمادة ٢٨٠ من القانون المدني لأن البائع يعتبر ممتازا لا باختباره عن حق حبس العين بتسليمها المشتري قبل أن يقوم الأخير بدفع الثمن له وأذن ليس له أن يطلب استردادها وحبسها ويكون ما قضت به محكمة أول درجة بشأن ذلك في غير محله ويتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب حبس العين المبيعة تحت يد المستأنف عليه .

(استئناف ورقة محمد جابر سلامة وحضر عنهم الأستاذ بشارة حسنين ضد حسن جابر سلامة وحضر عنه الأستاذ إسرائيل معوض رقم ١١٢ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكي محمد بك وسليم زكي بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

١٧٢

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨

قاصر . تملك بالمدة الطويلة (تقادم) جائز

المبادئ القانونية

١ - يجوز للولي على القاصر أن يتمسك بوضع يد القاصر المدة الطويلة لأجل كسب الملكية وأما تمسك الخصم بقول المادة ٧٦ من القانون المدني بأن يكون واضع اليد ظاهرا بنفسه وإن القاصر لا يمكنه أن يظهر بالانتفاع بالأطيان لإدارة حركتها لأنه هو نفسه محتاج للعناية بسبب أنه فاقد الأهلية التي تخوله معرفة الصالح لأمواله من الضار لها مردود بأن ولي أمر هذا القاصر أو وصيه هو الذي يقوم بوضع اليد نيابة عنه

المستأنف في التاريخ المشار إليه فجدده بالإعلان الحاصل للوزارة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ أي بعد الميعاد القانوني الذي يجب احتسابه من ٤ إبريل سنة ١٩٣٨ بتاريخ الاعلان المستأنف بالحكم إذ أن حكم ابطال المرافعة قد أبطل أثر إعلان الاستئناف الأول للوزارة الواقع في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ لما سبق القول ومن ثم يكون مادفت به الوزارة من أن الاستئناف الحالي غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني في محله ويتعين القضاء به أما مادفع به الحاضر عن المستأنف من أن حكم ابطال المرافعة لا يترتب عليه سقوط الحق في الاستئناف أو بطلان عريضة الاستئناف طبقا للمادة ٣٠٠ من قانون المرافعات فظاهر الخطأ لأن المادتين المنطقتين على الدعوى الحالية هما ١٢٤ و ٣٦٦ مرافعات لا المادة ٣٠٠ السابقة الذكر .

(استئناف شيخ العرب فرج حمد وحضر عنه الأستاذ نسيم حنا ضد وزارة الأوقاف وحضر عنها الأستاذ أحمد زكي رقم ٤٦٦ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكي محمد بك . وسليم زكي بك . واحد مختار بجيت بك مستشارين)

١٧١

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨

تم مبيع . بائع . حق امتياز . حبس العين وتركها برضاؤه

المبدأ القانوني

ليس للبائع الذي خرجت من تحت يده العين المبيعة برضاؤه وتسليمها المشتري فعلا أن يطلب بعد ذلك استردادها وحبسها تحت يده (المادة ٢٨٠ من القانون المدني) لأن البائع يعتبر قد نزل باختباره عن حق حبس العين بتسليمها للمشتري قبل أن يقوم بدفع الثمن

٢ — كذلك قول الخصم أن القانون نص على أنه لا يجوز التمسك على القاصر بالمدة الطويلة طبقاً للمادة ٨٤ من القانون المدني فليس له أن يتمسك على الغير بهذه المدة — هو قول مردود لأن إيقاف سريان التقادم المنصوص عنه صراحة بالمادة المشار إليها قد شرع في صالح القاصر بخلاف ما إذا كان له مصلحة في سريان المدة فالتقادم يسرى إذ لا ضرر يعود عليه من ذلك بل الضرر يقع على خصمه المهمل في المحافظة على ماله المدة الطويلة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

د من حيث ان الاستئناف حاز شكه القانوني فهو مقبول شكلاً

د وحيث ان اعتراضات المستأنفين على الحكم المستأنف القاضي بالاحالة على التحقيق لاثبات ونفى وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية سواء كان ذلك بصحيفة الاستئناف أو بالمذكرة الأخيرة المقدمة من الوكيل عنهما تنحصر في: أولاً — انه كان من الواجب على محكمة أول درجة بدلاً من أن تقضى بحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى وضع اليد أن تستبدل الخبير المعين فيها بآخر أو تعيد المأمورية إليه لتنفيذ الحكم التمهيدى الأول الصادر منها لأن الغرض من تقدم المستأنف عليه بهذا الدفاع هو اطالة النزاع إلا أن المحكمة ترى أن هذا الاعتراض في غير محله إذ أن المفروض على محكمة أول درجة في حالة ادعاء الخصم بتسليمه للمقدار المتنازع عليه بواسطة وضع اليد المدة الطويلة بشروطها القانونية ان

تحيل الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى ذلك — بلا ضرورة لتعيين خبير يطبق مستندات الخصوم على الطبيعة لأنه على هذا التحقيق يترتب أحقية هذا الخصم نحو الملكية مهما كانت النتيجة التي قد يصل إليها الخبير من تطبيق المستندات المشار إليها — كما انه ليس في الدفع بالتملك لمضى المدة في الدعوى الحالية ما يستفاد منه قصد التسوية واطالة النزاع فقد كان المستأنف عليه الأول مضطراً بحكم ولايته على ابنه القاصر أن يتدخل في الدعوى للمحافظة على حقوق ولده خصوصاً وان المستأنفتين رفعتها ضد بصفته الشخصية مع ان الثابت من العقد المقدم ان المستأنف عليه الأول سبق ان اشترى لابنه المذكور أطيافاً ما زال يدعى انها هي المتنازع عليها

ثانياً — ان المادة ٧٦ من القانون المدني نصت على اكتساب الملكية بالمدة الطويلة لمن وضع يده ظاهراً بنفسه وهذا الشرط على رأى المستأنفتين غير متوفر في الدعوى إذ أن القاصر لا يمكنه أن يظهر بالانتفاع بالأطيان لإدارة حركتها لأنه هو نفسه يحتاج للعناية بسبب أنه فاقد الأهلية التي تخوله معرفة الصالح لأمواله من الضار لها مما أوجب الشارع أن يكون له وصياً — إلا أن المحكمة ترى ان هذا الاعتراض في غير محله لأن ولي هذا القاصر أو وصيه هو الذي يقوم بوضع اليد نيابة عنه ولا يطعن على ذلك ما دام ان التحقيق سيكون المرجع لاثبات ونفى جميع الشروط الواجب توفرها في وضع اليد المكتسب للملكية بالمدة الطويلة

ثالثاً — ان القانون نص على انه لا يجوز التمسك ضد القاصر بالمدة الطويلة طبقاً للمادة ٨٤ مدني وإذن فلا يصح له أن يتمسك هو ضد

الغير بالتملك بالمدة المذكورة ويكون بناء على ذلك حكم الاحالة على التحقيق باطلا غير منتج في الدعوى الحالية ولكن المحكمة ترى إن هذا الاعتراض في غير محله لأن ايقاف سريان التقادم المنصوص عنه صراحة بالمادة المشار اليها قد شرع في صالح القاصر لأنه يترتب عليه ضرره وذلك بخلاف ما إذا كان له مصلحة في سريان المدة فان التقادم يسرى إذ لا ضرر يعود عليه من ذلك بل ان الضرر يقع على خصمه الذي اخطأ واهمل في عدم المحافظة على ماله المدة الطويلة

وحيث انه لما تقدم والاسباب الأخرى الموضحة بالحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده

فهرزه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمت المستأنفتين بالمصاريف و ٣٠٠ قرش اتعاب محاماة للمستأنف ضده الأول بصفته

(استئناف السيدتين نعيمة وفريدة كريمي المرحوم ابراهيم بك زعزوع وحضر عنهما الاستاذ عبد الفتاح رجائي ضد أمين بك كساب بمقتضى وآخر وحضر عن الأول الاستاذ أمين خليفه رقم ٣٢١ سنة ٥٥ ق رياسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكي محمد بك وسليم زكي بك واحد مختار بمقتضى بك مستشارين)

١٧٣

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

وقف . غلة . أمانة في يد الناظر . تقادم . لا تسقط

المبدأ القانوني

غلة الوقف أمانة للمستحقين في ذمة المتحدث على الوقف لا تسقط بالتقادم طالما أنه معترف بعدم سدادها اليهم

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمدافعة قانونا

وحيث ان الاستئناف تقدم صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

وحيث ان المستأنف دفع الدعوى بأنه لم يكن ناظرا على أعيان الوقف التي يطالب المستأنف عليه باستحقاقه فيها وأنها على فرض قيامه بإدارة هذه الأعيان فليس مسئولاً عن المطلوب للمستأنف عليه لمضي أكثر من خمس سنوات طبقاً للمادة ٢١١ مدني وفضلاً عن ذلك فإن المستأنف عليه قد تنازل عن الريع له لديون عليه لم يستوفها للآن

وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على ملف الدعوى ومستندات الطرفين ومذكراتهما أن المستأنف كان واضعاً اليد على أعيان الوقف والمدير الوحيد لها في أثناء المدة المطالب بها حتى تنازل أخيراً عنها لوزارة الاوقاف وأن الريع في مدة وضع يده قد وُضله بصفته المذكورة فهو مسئول اذا عاين يكون في ذمته للمستحقين ومنهم المستأنف عليه — كما ان غلة الوقف باعتبارها أمانة للمستحقين في ذمة المتحدث على الوقف لا تسقط بالتقادم طالما أنه معترف بعدم سدادها اليهم .

وحيث انه متى تقرير ذلك يكون المستأنف مسئولاً عن استحقاق المستأنف عليه في المدة المطالب بها وللوصول إلى معرفة الحقيقة ترى المحكمة ندب خبير حسابي تكون مأموريته مراجعة المستندات وتسوية الحساب بين الطرفين بعد سماع ملاحظتهما واستخلاص ما في ذمة المستأنف للمستأنف عليه

وحيث انه بين الطرفين قضية حساب رقم

إشهار الافلاس سابقة لأوانها ويتعين الحكم بها.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمدولة قانوناً

، حيث ان الاستئناف قد حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلاً .

، وحيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل في طلب المستأنفين الحكم بإشهار افلاس البالغين من المستأنف عليهم وتصفية أموال القصر منهم لأنهم توقفوا عن سداد الديون المطلوبة منهم للمستأنفين .

، وحيث ان المحكمة الابتدائية حكمت برفض الدعوى على اعتبار أنه مقصود بها إشهار افلاس مورث المستأنف عليهم وان لم يتقدم لها الدليل على مديونيته .

، وحيث ان المستأنفين قد استأنفوا الحكم الابتدائي وأبانوا في استئنافهم أنهم لم يطلبوا بدعواهم هذه إشهار افلاس مورث المستأنف عليهم بل إشهار افلاسهم هم لأنهم مدينون شخصياً لهم .

، وحيث انه يشترط لطلب إشهار افلاس أن يكون المدين تاجراً او ان يكون الدين التجاري المتوقف عن دفعه ثابتاً في ذمته

، وحيث ان الثابت من تقارير المستأنفين في اعلان افتتاح الدعوى وفي مذكراتهم وفي اعلان استئنافهم أن مورث المستأنف عليهم كان يتعامل معهم ويشترى منهم بضائعهم بضمن مؤجل وانه عند وفاته كان مديناً لهم في مبلغ كبير وقد استمرت معاملاتهم مع المحل في شخص المستأنف عليه الاول الذي كان نائباً عن باقي الورثة في إدارة شئون المحل وكان

٨٥١ سنة ١٣٥٠ ق بشأن اعيان أخرى للوقف ندب فيها خبير حسابي لتسوية الحساب فيها فترى المحكمة امتداد مأموريته إلى تسوية الحساب في هذه الدعوى ايضاً حسب ماورد في أسباب ذلك الحكم على أن يكتفى بالامانة المقررة في تلك الدعوى .

(استئناف مصطفى بك نجاتي وحضر عنه الاستاذ محمود حسين ميكل ضد علي اقتدى نجاتي وآخر وحضر عن الاول الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ٣٨٨ سنة ١٣٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة عبد الوهاب فهمي بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمود منصور بك مستشارين)

١٧٤

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

تاجر . افلاس . شروط طلب اشهار افلاس ورثته

المبادئ القانونية

١ - يشترط لطلب إشهار افلاس أن يكون المدين تاجراً وأن يكون الدين التجاري المتوقف عن دفعه ثابتاً في ذمته
٢ - أولاد التاجر لا يعتبر منهم تاجراً إلا الذي استمر في إدارة أعمال التجارة المخلفة عن والده وأما الباقيون فان حالتهم لا تخرج عن كونهم يملكون في المحل التجاري حصصاً معينة بطريق الميراث عن مورثهم وهذا لا يجعلهم تاجراً ليحكم بافلاسهم

٣ - إذا قدمت فاتورة تفيد قضاء بعض المبالغ وقال الورثة أنها بمن ما اشتروه بعد وفاة مورثهم ولم تبين المحكمة ما ينفي هذا القول وجب الأخذ بقولهم لأنه متى كان الدين المطلوب إشهار افلاس من أجل التوقف عن دفعه هو دين غير ثابت في ذمة التاجر المطلوب إشهار افلاسه فتكون دعوى

المستأنف عليه الأول هو الذى يشتري منهم بضائعهم ويحاسبهم على ثمنها ويوقع على فواتير البيع وقد تجمد في ذمة المحل المتروك للمستأنف عليهم عن مورثهم المرحوم مصطفى الكومى مبلغ ١٢٤٣ ج ٢٧٠ م

« وحيث ان لاجدال بين الطرفين في أن الذى كان يقوم بأعمال التجارة في محل المرحوم مصطفى الكومى هو ولده درويش المستأنف عليه الأول دون غيره من الورثة الذين لم يشتركوا في الادارة ولا في التجارة

« وحيث ان علاقة بقى المستأنف عليهم عدا الأول شخصياً لم تخرج عن كونهم يملكون في المحل التجارى سالف الذكر حصصاً معينة بطريق الميراث عن مورثهم وأنهم أنابوا عنهم شريكهم الأكبر في إدارته واستمرار العمل فيه

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فلا يصح قانوناً اعتبار باقى المستأنف عليهم عدا الأول تجاراً يجوز الحكم بإفلاسهم أو معاملتهم بأحكام القانون التجارى فهم لم يشتغلوا بالتجارة ولم يتخذوها حرفة معتادة لهم (المادة الأولى من قانون التجارة)

« وحيث ان اشتراك باقى المستأنف عليهم في رأس مال المحل التجارى لا يجعلهم تجاراً بالمعنى المقصود قانوناً ما داموا لم يمارسوا التجارة بأنفسهم ويحترفوها ، وكل ما فى الأمر أنهم يعتبرون مسئولين مدنياً عن كل ما يترتب في ذمتهم من دين للغير بصفتهم شركاء في رأس مال المحل .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول لم ينازع في أن هو الذى يقوم بأعمال التجارة في المحل المتروك عن والده لحسابه شخصياً ولحساب باقى الورثة فيكون وحده التاجر الذى يخضع لأحكام قانون التجارة .

« وحيث ان المستأنفين جميعاً ومن بينهم المستأنف عليه الأول قد قرروا في مذكرتهم أن الدين المطلوب من أجله إشهار الإفلاس ليس إلا ديناً مترتباً في ذمة المورث واستدلوا بذلك على محضر جرد التركة وتقرير الخبير الذى تدبه المجلس الحسى لفحص حالة المحل التجارى المتروك عن المورث .

« وحيث ان المستأنفين لم يقدموا اثباتاً للديونية غير فواتير موقع عليها من المستأنف عليه الأول شخصياً وبمراجعة تلك الفواتير تبين أنها تتضمن حساباً جارياً يبدأ بالرصيد المطلوب من المورث ثم يستمر بالأخذ والعطاء مع المستأنف عليه الأول الذى قام بسداد ثمن جميع ما اشتراه المحل بعد وفاة والده وقيامه بإدارته

« وحيث انه تبين من الاطلاع على صورة تقرير الخبير الذى تدبه المجلس الحسى لفحص حالة المحل التجارى أن الديون التى استجدت على المحل بعد وفاة المورث كان مجموعها ٣٠٦ ج ٦٣٠ م وقت مباشرة الخبير عمله في يناير وفبراير سنة ١٩٣٧ وهذه الديون مطلوبة لكل من يعقوب قدسى وملك شنوده واسماعيل عبد العليم وابراهيم سليمان وعويس عبد الهادى - وقد تبين من الاطلاع على الفاتورة المقدمة من يعقوب قدسى بملف الدعوى والموقع عليها من المستأنف عليه الأول أن حركة الأخذ والعطاء قد استمرت مع المستأنف عليه الأول بعد فبراير سنة ١٩٣٧ وكذلك الحال بالنسبة للفاتورة المقدمة من ابراهيم سليمان .

« وحيث ان المحكمة لا تستطيع استناداً إلى الأوراق المقدمة من الطرفين في ملف الدعوى أن تعتبر الدين المطلوب للمستأنفين ثابتاً في ذمة المستأنف عليه شخصياً لا متروكاً عن مورثهم

« وحيث ان المحكمة ترى والحالة هذه أن ما يقوله المستأنف عليهم من أنهم قد سدوا أثمان جميع البضائع التي أخذوها من المستأنفين لحسابهم الخاص بعد وفاة مورثهم هو قول لم يعم الدليل على ما ينفيه

« وحيث ان المستأنفين يستندون إلى اتفاقات صلح لم تتم بصفة نهائية اعترف فيها بعض المستأنف عليهم بمديونيتهم في مبالغ معينة وتعهدوا بسدادها أقساطاً وهذه الاتفاقات لم تتضمن أى نص يدل على أن تلك مترتبة في ذمتهم شخصياً

« وحيث انه متى كان الدين المطلوب إشهار الإفلاس من أجل التوقف عن دفعه هودين غير ثابت في ذمة التاجر المطلوب إشهار إفلاسه فتكون دعوى إشهار الإفلاس سابقة لأوانها ويتعين عدم قبولها .

فهرزه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى وألزامت المستأنفين بالمصاريف و... قرش أتعاب محاماه للمستأنف عليهم .

(استئناف الشيخ عبد الرحمن عثمان الراغى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ أنبي رزق ضد الشيخ درويش مصطفى الكوي عن نفسه وبصفته وحضر معه الأستاذ ياقوت سلام وحضر عن الثاني والثالث الأستاذ محمود مصطفى علي وعن الخامسة الأستاذ حسين عبد الرازق ولم ٨٠٠ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك وأمين حسنى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

١٧٥

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

تمثيل . سينا . أجر . إثبات

المبدأ القانوني

طالبت إحدى الممثلات بأجرها في اخراج

فيلم سينمائي وقدره ٢٠٥ جنيهات والمحكمة الابتدائية بعد استجواب الخصمين شخصياً حكمت بمبلغ ١٠٥ جنيهات فاستأنف المتعاقد معاقلاً انها لم تصلح لتمثيل الدور الذي تعاقد معها من أجل تمثيله بينما هي تنكر عليه ذلك وتستدل على مقدرتها على تمثيله بنجاحها في روايات سينمائية أخرى فحكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المتعاقد مع الممثلة بكل الطرق القانونية ومنها البينة ان الممثلة قد فشلت في تمثيل الدور الذي تعهدت بتمثيله وان تمثيل ذلك الدور لم يستغرق أكثر من عشرة أيام وللمستأنف عليها النفي بالطرق عينها وانه اذا كان بين الأدلة التي يقدمها الطرفان ما يستلزم تقديره خبرة فنية استعان حضرة المستشار المندوب للتحقيق بخبير فني

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانوناً

« وحيث ان الاستئناف قد حاز شكاه القانوني فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان موضوع هذه الدعوى مبين بيانا كافياً يصدر أسباب الحكم المستأنف

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت للمستأنف عليها بمبلغ ١٢٠ جنيهاً على سبيل التعويض يخضع منه مبلغ ١٥ جنيهاً المدفوع لها مقدماً وقت التعاقد بصفة عربون

« وحيث ان المستأنف يقول أن المستأنف عليها لم تصلح لتمثيل الدور الذي تعاقد معها من أجل تمثيله وهي تنكر عليه هذه الدعوى وتستدل

على مقدرتها على تمثيله بنجاحها في روايات سينمائية أخرى

« وحيث ان نجاح المستأنف عليها في التمثيل المسرحي أو السينمائي في أدوار خاصة لا يدل على انها تنجح حتما في جميع أدوار الروايات الأخرى ويكون ما يدعيه المستأنف من عدم نجاحها في تمثيل الدور الذي خصص لها في رواية « ليلي بنت الصحراء » هو دعوى قابلة للتصديق ولا يكذبها الظاهر ويصح اثباتها .

« وحيث ان المستأنف يقرر بانه على استعداد لأن يثبت فشل المستأنف عليها في تمثيل ذلك الدور بعرض نفس الشريط الذي أخذ عند ما بدأت تمثله وانقطع العمل فيه بسبب فشلها .

« وحيث انه من جهة أخرى فانه إذا صرح ان المستأنف عليها لم تفشل في تمثيل دورها كما يدعي المستأنف فانه يكون مسئولاً قبلها عن مقابل اتعابها في الأيام التي كان يصح أن تعمل فيها حتى نهاية تسجيل الرواية .

« وحيث أن المستأنف عليها تدعى ان لها حق المطالبة باتعاب ستين يوما وهي المدة المتفق على أن تكون فيها تحت تصرف المستأنف وقد قدرت المحكمة الابتدائية مدة العمل في تسجيل الرواية على الشريط بثلاثين يوما

« وحيث ان المستأنف يقول ان تمثيل الدور الذي خصص للمستأنف عليها لم يستغرق أكثر من تسعة أو عشرة أيام

« وحيث انه بالرجوع إلى عقد الاتفاق المحرر بين الطرفين يتبين أنه لم يحصل بينهما اتفاق على مدة معينة للعمل وكل ما فيه ان المستأنف عليها قبلت أن تكون تحت تصرف المستأنف مدة شهرين وأن تقوم بتمثيل دورها

في أثناء تلك المدة وأن يدفع لها جنيهاً عن كل يوم من أيام العمل

« وحيث انه يتضح من ذلك أنه لو كان اتفاق الطرفين قد تنفذ كما هو فلا يكون للمستأنف عليها بالنسبة للاتعاب أكثر من المطالبة بمقابل اتعاب الأيام التي اشتغلتها وقد يصح أن تكون ستين يوما .

« وحيث انه ليس في القضية من دليل يصح ان تأخذ به المحكمة على عدد الأيام التي تم فيها تمثيل الدور الذي تعهدت المستأنف عليها بالقيام به « وحيث انه بناء على ما تقدم ترى المحكمة احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ان المستأنف عليها قد فشلت في تمثيل الدور الذي تعهدت بتمثيله في فيلم « ليلي بنت الصحراء » وان تمثيل ذلك الدور لم يستغرق أكثر من عشرة أيام وللمستأنف عليها النفي بالطرق عينها

« وحيث انه اذا كان من بين الأدلة التي يقدمها الطرفان ما يستلزم تقديره خبرة فنية فإن المحكمة ترى الاستعانة في تقديره ذلك الدليل بخبير فني من المشتغلين بالأعمال السينمائية

فهرذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بأسباب هذا الحكم وتنبت للتحقيق حضرة صاحب العزة محمد زكي علي بك المستشار وصرحت لحضرته بالاستعانة بخبير فني عند الحاجة وللرياسة نذب خلافه عند وجود مانع وحددت للتحقيق يوم ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ واعتبرت النطق بالحكم

اعلانا للخصوم وأبقت الفصل في المصاريف الآن .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الموافق ٧ ذو القعدة سنة ١٣٥٧

(استئناف محمد ائدى حمدي وحضر عنه بالجلسة الأستاذ ابراهيم رياض ضد الآنسة زينب شكيب وحضر عنها الأستاذ محمد شوكت التوفى رقم ٤٥٠ سنة ٥٥ ق رثامة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك وامين حسنى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

١٧٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

التماس . غش . شروطه . حضور الملتمس في الاستئناف . سكرته عن دحض مزاعم خصمه . مانع من العودة اليها في الاتماس

المبادئ القانونية

١- ان الغش الذي يجيز الاتماس لا يتحقق الا باستعمال وسائل أو حيل لولاها لكان من المقطوع به أن المحكوم عليه ما كان ليخسر دعواه مطلقا

٢- حضور الملتمس اثناء نظر الاستئناف يجعل في مقدوره ان يناقش الملتمس ضده ويراقب عمله ويدحض حجته ويبين ما انطوت عليه من غش فاذا لم يفعل ذلك وفوت على نفسه هذه الفرص عند نظر الاستئناف فليس له أن يعود إلى الاستمسك بما اضعاه على نفسه باهماله وتقصيره

المحكم

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

وحيث ان الاتماس سبق قبوله شكلا

وحيث ان الملتمة تطلب الغاء الحكم

الملتمس فيه واعادة النظر في القضية للحكمة الابتدائية للسير فيها من جديد واحتياطيا الحكم بطلبات الطالبة جميعها المبينة في عريضة افتتاح الدعوى والزام الملتمس ضده بجميع المصاريف وبجميع مصاريف الدعوى الأصلية عن الدرجتين مستندة في ذلك إلى القول بان الملتمس ضده أدخل الغش على المحكمة في الوقائع التي زيفها لها مما أدى إلى استنتاجها من الظروف التي وضعها المستأنف في دفاعه أن سكناه في السراى كانت بطريق التسامح — أما الملتمس ضده فقد طلب رفض الاتماس .

وحيث ان الملتمس ضده في استئنافه دفع بأن المنزل كان مملوكا أصلا لوالد الطرفين وهو للرحوم محمد بك على المناسترلى الذى كان يسكن به حال حياته مع أولاده وأمهاتهم . ومن بين هؤلاء الاولاد الملتمس ضده والبنات الخمس ومنهن الملتمة وشقيقتها جلستن هانم التي اشتركت معها في الدعوى وأن العائلة بما فيها الملتمس ضده ظلت بعد وفاة عميدها تعيش في عيشة واحدة وأنه كان يسكن المنزل باتفاقهم جميعا وأنهم وإياه كانوا يتقاسمون المعيشة شهرا بشهر . ويدفع كل منهم نصيبه وللتدليل على صحة ذلك قدم الملتمس ضده عدة مستندات .

وحيث ان محكمة الاستئناف استثناء لما تقدم وقد ثبت لها أنه صحيح وإلى ما استخلصته من الأوراق ومن ظروف الدعوى بما نصه في أسباب حكمها اقتنعت ان الملتمس ضده إنما كان يقيم في السراى بطريق التسامح وأن مطالبة الملتمة له بأجرة سكنه لا تقوم على اساس فقضت حضوريا بقبول الاستئناف المرفوع من الملتمة ضده شكلا والغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الملتمة .

وحيث ان مجرد تمسك الملتمس في استئنافه

هي التي تنسب الى خصمها الاعتداء على الأرض بأخذ الأتربة منها أو أن عمالها عارضوه في ذلك في وقت ما أو انه صرح لها باستخراج الأتربة وقتا آخر طالما لم يكن كل ذلك مقصودا به تملك الأرض بل مجرد الاتفاف بالأتربة المأخوذة منها (في الاستئناف رقم ٢٥٣ سنة ٥٥ قضائية المرفوع من المعلم فرج رمضان وآخرين ضد مصاحبة الأملاك الأميرية برئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك وطاهر محمد بك واحمد نشأت بك)

١٧٨

١٢ يناير سنة ١٩٣٩

اجارة . تحويل الاجرة

المبدأ القانوني

إذا قبل المستأجر تحويل الاجرة الى من يريد المؤجر تحويلها اليه فحولها لوطني أو أجنبي في دين عليه للمحول اليه ضمنا للحصول على هذا الدين كان ذلك حواله بالدين لا مجرد توكيل بالقبض إذ المقصود منه أن يحصل المحول اليه لنفسه ما يحصله خصما بماله من الدين على المؤجر وما دام المحول اليه يعمل لنفسه لا لحساب المحيل فالتحويل مقصود به التنازل عن الدين المحول به لا مجرد التوكيل بالقبض

(الاستئناف رقم ١٦٨ سنة ٥٤ ق المرفوع من الست عيرشه هانم جابر وأخرى وحضر عنهما الاستاذ محمد حسين ضد ورثة الشيخ حسن عبد الجواد وحضر عنهم الاستاذ محمد شوكت التوني وآخر عنه الاستاذ محمد عرفه برئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك وأمين حسني بك ومحمد زكي علي بك مستشارين)

بما تقدم ليس من الغش في شيء حتى مع التسليم بعدم صحة ما تمسك به إذ الغش الذي يجيز الالتماس لا يتحقق إلا باستعمال وسائل أو حيل لولاها لكان من المفطوع به أن المحكوم عليه ما كان ليخسر دعواه مطلقا ولم يقع من الملتمس ضده شيء من ذلك.

وحيث انه فضلا عن ذلك فان الملتمة كانت حاضرة أثناء نظر الاستئناف وكان في مقدورها أن تناقش الملتمس ضده وتراقب عمله وتدحض حجته وتبين ما انطوت عليه من غش أما وهي لم تفعل ذلك وفوتت على نفسها هذه الفرص عند نظر الاستئناف فليس لها أن تعود الآن إلى الاستمسك بما أضعته على نفسها باهما لها وتقصيرها

وحيث انه ازاء ما تقدم يكون الالتماس في غير محله وعلى غير اساس ويتعين رفضه والزام الملتمة بالغرامة القانونية

(التماس السيدة فاطمة هانم فؤاد المنسترلى ضد عثمان افندي فؤاد المنسترلى وحضر عنه الاستاذ جورج توتونجي رقم ١٢ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمود سامي باشا وكيل المحكمة ومصطفى الشوربجي بك ومحمد توفيق ابراهيم بك مستشارين)

١٧٧

٨ يناير سنة ١٩٣٩

وضع اليد المدية الطويلة . أخذ اتربة

المبدأ القانوني

أخذ اتربة من الأرض المتنازع على ملكيتها دفعة أو أكثر ليس هو وضع اليد الظاهر المستمر الدال على نية التملك والمنتج لا اكتساب الملكية مهبها طال زمنه . ولا قيمة لقول من يدعى الملكية بالتقادم من أن مصلحة الأملاك (التي تنازع في الملكية)

١٧٩

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩

- ١ — اختصاص الحاكم . نصاب . تفسير
- ٢ — فتح وإدارة محل لبيع الاسماك بالمزايدة العلنية وتقاضى عمولة . تاجر . عمل تجارى .
- ٣ — سند تحت الاذن . متى يكون تجاريا . تقادم مدته . ومتى يبدأ

المبادئ القانونية

١ — الاتفاق فى سند على أن التقاضى يكون بمحكمة المنيا الأهلية ولها حق النظر فى الدعوى مهما بلغت فيما لودعت الحالة لرفعها ويكون حكمها نهائيا غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف ، يدل على أن المحكمة التى قصدها المتعاقدان هى المحكمة الجزئية وانها قبلا تحكم قاضيا لا المحكمة الابتدائية بدليل ما جاء فى السند من أن للمحكمة حق النظر فى الدعوى مهما بلغت فان هذا لا ينصرف إلا إلى تجاوز نصاب المحكمة ولا يصدق هذا على نصاب المحكمة الكلية . فاذا تجاوز المدعى عن تنفيذ هذا الاتفاق التحكيمى ولم يعترض المدعى عليه على رفع الدعوى أمام المحكمة الكلية فهذا منهما قبول للرجوع إلى قواعد الاختصاص العادية

٢ — الاتفاق على فتح وإدارة محل (حلقة) لبيع الاسماك بالمزايدة العلنية وتنفيذ هذا العمل وتقاضى عمولة (أو عوائد حلقة) من يتقدم لبيع سمك بالمزاد العلنى بمحلها يقتسمانها بينهما بعد استبعاد مصروفات إدارة المحل واستمرارهما بعد ذلك فى مزاولة هذا العمل بمقتضى عقد التزام عن المدة من

أول يونيه سنة ١٩٣٧ إلى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ كل ذلك مؤداه أن المتعاقدين اكتسبا قبل نشوء سند الدين بينهما صفة التاجر طبقا للمادة الثانية من قانون التجارة بهذه العملية التى اشتغلا بها واتخذها حرفة معتادة لهما فيكون المدين بالسند الأذن عند توقيعه عليه تاجرا

٣ — الفقرة السابعة من المادة الثانية من القانون التجارى بشأن السندات الأذنية صريحة فى تعميم اعتبار هذه السندات تجارية بلا قيد ولا شرط متى أمضاها تاجر وتقييد اعتبارها تجارية بأن يكون تحريرها مترتبا على أعمال تجارية إذا أمضاها غير تاجر . هذا إلى أنه لم يرد بالقانون المصرى ما يماثل ماورد بالفقرة الثانية من المادة ٦٣٨ من القانون التجارى الفرنسى خاصا بالسندات الأذنية التى يمسئها تاجر من انها تعد مترتبة على عمله التجارى ان لم يذكر فى السند سبب يخالف هذا الأمر وعلى فرض العكس فان ذكر سبب الدين فى السند بأنه سلفة لا يغير مما تقدم لان السلفة من أهم الاعمال التجارية التى يلجأ اليها التجار لتنمية تجارتهم

٤ — يبدأ سريان التقادم للسند الذى تحت الطلب من اليوم التالى لتاريخ تحريره لانه تجوز المطالبة به من تاريخ تحريره ولكن طبقا للمادة ١٩٤ تجارى لا يبدأ التقادم للسند التجارى إلا من اليوم التالى لوجوده . ولا محل لان يقول الدائن ان تأخر المطالبة كان

عظما وتسامحا لاسيما أن سقوط الحق في السندات الأذنية التجارية قائم على قرينة الوفاء بالدين فقد الزم من يتمسك بالتقدم أن يؤيد براءة ذمته بحلف اليمين . فاذا لم يطلبها من المدين لم تعرضها المحكمة

الموضوع

رفع المستأنف هذه الدعوى لدى محكمة المنيا الاهلية ضد المستأنف عليه قيدت بالجدول برقم ٢٤ سنة ١٩٣٩ قال في عريضتها المعلقة بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أنه يدين المستأنف عليه في مبلغ ٣٥٧ ج و ٢٠٠ م بموجب سند تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ومستحق السداد وقت الطلب ولما لم يتم بسداده اليه رفع هذه الدعوى طالبا الحكم عليه به والمصاريف والأتعاب والفوائد بواقع ٩ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة مع حفظ حقه في المطالبة بالفوائد من تاريخ الاستحقاق لغاية المطالبة الرسمية فدفع المستأنف عليه الدعوى بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغ لمضى أكثر من خمس سنوات لأن الدين تجارى .

وبعد أن سمعت المحكمة دفاع وطلبات الطرفين حكمت حضوريا بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٩ بقبول الدفع الخاص بسقوط حق المدعى المستأنف في المطالبة بقيمة السند المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٧ لمضى المدة ورفض دعوى المدعى وألزمته بالمصاريف و ٣٠ قرش أتعاب محاماه .

فاستأنف المستأنف هذا الحكم في ٩ مايو سنة ١٩٣٩ وطلب للأسباب الواردة بالعريضة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء

الحكم المستأنف والحكم برفض الدفع وبالزام المستأنف عليه بأن يدفع له مبلغ ٣٥٧ ج و ٢٠٠ م والفوائد بواقع ٩ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية مؤقتا حتى تمام السداد مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين

وعند نظر الاستئناف دفع وكيل المستأنف عليه فرعا بعدم قبوله لأن السند المطالب بقيمته المذكور فيه أن الحكم الذى يصدر أولا يكون نهائيا لا يقبل المعارضة ولا الاستئناف وطلب وكيل المستأنف رفض هذا الدفع وفي الموضوع صمم وكيل المستأنف على طلباته الواردة بعريضة الاستئناف وطلب وكيل المستأنف عليه التأييد وقدم كل طرف مذكرة بدفاعه في الدفع والموضوع وأجلت المحكمة النطق بالحكم للجلسة اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

د من حيث إن الحاضر عن المستأنف ضده دفع بعدم جواز الاستئناف على أساس أن الحكم الصادر في الدعوى نهائى واستند في ذلك الى الشرط التحكىمى الوارد في السند أساس الدعوى المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٠ والذى فسره بأن الحكم الذى يصدر في الدعوى من محكمة المنيا الابتدائية الحكم المستأنف يكون نهائيا غير قابل للمعارضة أو الاستئناف

د وحيث ان هذا الدفع في غير محله إذ أن العبارة الواردة بالسند المشار اليه ونصها (ان التقاضى يكون بمحكمة المنيا الاهلية ولها حق النظر في الدعوى مهما بلغت فيما لو دعت الحالة لرفعها ويكون حكمها نهائيا غير قابل للمعارضة

ولا للاستئناف) تدل على أن المحكمة التي قصدما المتعاقدان هي المحكمة الجزئية وانهما قبلًا تحكيم القاضى الجزئى لا المحكمة الابتدائية بدليل ما ذكر فى العبارة المشار اليها من أن للمحكمة حق النظر فى الدعوى مهما بلغت إذ أن عدم التقيد فى الاختصاص بقيمة الدعوى لا ينصرف إلى قلة نصاب المحكمة بل إلى ما زاد على نصاب المحكمة التى رضى الطرفان الاحتكام اليها وهذا لا يتأتى إلا إذا قصد المتعاقدان أن تكون المحكمة الجزئية هي الحكم بينهما لأن قيمة السند المتنازع عليه أكثر مما يصح قانونا للمحكمة الجزئية أن تقضى فيه .

وحيث أن المستأنف قد تجاوز عن تنفيذ هذا الاتفاق التحكيمى ورفع دعواه أمام المحكمة الابتدائية ولم يعترض على ذلك المستأنف ضده وقبل التقاضى أمام المحكمة المذكورة الأمر الذى يدل على أن الطرفين قد عدلا عن الاتفاق المشار اليه واعتبرا غير نافذ ورأيا الرجوع إلى قواعد الاختصاص العادية ومن ثم يكون الحكم المستأنف الصادر من محكمة المنيا الابتدائية قابلا للاستئناف ويكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا لأنه تقدم فى ميعاده القانونى مستوفيا جميع شرائطه القانونية .

وحيث أنه بالنسبة للموضوع فإن ما يعترض به المستأنف على ما قضت به محكمة أول درجة يتلخص فى الأوجه الآتية : -

الأول - أن عقد التزام صيد الأسماك الذى تعاقد عليه وبأشر تنفيذه طرفا الخصوم معا لا يعتبر عملا تجاريا طبقا للقانون وإن المستأنف ضده لا يصبح بناء على مزاولته له تاجرا فلا يجوز له إذن التمسك بسقوط الحق فى المطالبة

بالسند موضوع الدعوى بالتقدم الخسئ المنوه عنه فى المادة ١٩٤ تجارى - إلا أن هذا الاعتراض يفرض التسليم به لافائدة للمستأنف منه لأنه عما بيذه المستأنف بمذكرته لهذه المحكمة وما هو وارد بالمستندات المقدمة بالحفاظة رقمه دوسيه ابتدائى ومن عقد التزام صيد الأسماك الموقع عليه من الطرفين عن المدة من أول يونيه سنة ١٩٣٧ إلى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ المقدم لمحكمة أول درجة وتناوله دفاع المستأنف فى مذكرته التكميلية لهذه المحكمة يتضح أن المستأنف ضده كان يباشر مع المستأنف عملا تجاريا فى سنة ١٩٣٠ تاريخ نشوء الدين المطالب به باستثمار التزام صيد الأسماك الذى حصل عليه من مصلحة الأسماك فى ذلك الحين بأن اتفقا على فتح وإدارة محل (حلقة) لبيع الأسماك بالمزايدة العلنية وفعلا نفذا هذا العزم وكانا يتقاضيان عمولة (أى عوائد حلقة) ممن يتقدم لبيع سمك بالمراد العلنى بمحلهما ويقسمانها بينهما بعد استبعاد المصاريف اللازمة لإدارة هذا المحل واستمررا على هذه الطريقة حتى انضم اليهما فى أول يونيه سنة ١٩٣١ عطيه غبريال فساروا الثلاثة على هذا المنوال من ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٧ ثم افترق عنهما هذا الشريك الثالث وزاولا عملهما السابق الذكر بمقتضى عقد الالتزام السابق التنويه عنه عن المدة من أول يونيه سنة ١٩٣٧ إلى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ وإذن يكون المستأنف ضده والمستأنف قد اكتسبا قبل نشوء الدين بهذه العملية التى اشتغل بها واتخذها حرفة ممتازة لها صفة التاجر طبقا للبادة الثانية من القانون التجارى ومن ثم يكون اعتراض المستأنف بأن المستأنف ضده لم يكن تاجرا عند توقيعه على السند الاذنى موضوع الدعوى فى غير محله الثانى - أن محكمة أول درجة قد أخطأت فى اعتبار السند موضوع الدعوى تجاريا

اليوم التالي لتاريخ تحرير السند موضوع الدعوى لأنه تحت الطلب ويرى المستأنف أنه وإن كان للدائن الحق في المطالبة بقيمته ابتداء من اليوم التالي لتحريره إلا أن هذا الحق يبقى معلقاً لمصلحة الدائن حتى يحدده بأى وسيلة من الوسائل كخطاب أو بروتستو أو رفع دعوى وأنه لا يبدأ التقادم الخسئ إلا من اليوم الذى تظهر فيه نية الدائن واضحة في المطالبة لأنه لا يجوز أن يضار الدائن بنتيجة عطفه وتسامحه مع المدين - أما إذا لم تظهر نية الدائن بالصفة المتقدمة فإن التقادم الطويل يجب تطبيقه ابتداء من تاريخ السند وهذه المدة الطويلة لم تنته بعد في الدعوى الحالية من تاريخ السند إلى تاريخ رفعها .

وحيث أن المحكمة لا تأخذ بهذا الاعتراض وتوافق محكمة أول درجة على ما قرره عن تاريخ استحقاق السند الأذن موضوع الدعوى وإن كانت تخالفها بالنسبة لبداية سريان التقادم إذ الواجب اعتباره من اليوم التالي لتاريخ تحريره لا من يوم تحريره بالذات وذلك طبقاً للمادة ١٩٤ تجارى (أولاً) لأنه من المقرر أن السند الأذن تحت الطلب وهو السند موضوع الدعوى الحالية يعتبر مستحق الدفع من يوم إنشاء السند أى من تاريخ تحريره ومن ثم يجوز المطالبة به من ذلك التاريخ وإذن يبدأ طبقاً للقواعد العامة ميعاد السقوط في المطالبة به من يوم تولد هذا الحق أى من يوم التحرير إلا أنه طبقاً للمادة ١٩٤ تجارى لا يسرى التقادم بالنسبة لمثل السند موضوع الدعوى إلا من اليوم التالي لذلك - ولا شك أنه قد مضى أكثر من خمس سنوات من اليوم المذكور لتاريخ رفع الدعوى الحالية

(ثانياً) أنه لا دخل لعطف وتسامح الدائن أو إهماله المطالبة بالوفاء في يوم الاستحقاق حتى ينبى على ذلك تأخير بدء سريان التقادم الخسئ وتعليق ذلك على ظهور نية الدائن بالمطالبة كما

مهما كانت الأحوال متى حرره تاجر ويرى المستأنف أن السندات الأذنية الموقع عليها من تاجر تجعل قرينة على أن العمل الذى حررت من أجله عمل تجارى وأن هذه القرينة تقبل اثبات العكس وأنه متى ثبت أن العمل الذى حرر من أجله السند الموقع عليه من تاجر كان لعمل مدنى فيجب أن يخضع للتقادم الطويل في مدة السقوط لا التقادم الخسئ ويقول أن ما توضح في السند موضوع الدعوى من أن الدين سلفه دليل وحده على أن سبب الدين مدنى لا تجارى

وحيث أن المحكمة لا تأخذ بهذه النظرية (أولاً) لصراحة النص الوارد بالفقرة السابعة من المادة الثانية تجارى بشأن السندات الأذنية من تعميم اعتبارها تجارية بلا قيد ولا شرط متى أمضاها تاجر وتقييد اعتبارها تجارية إذا أمضاها غير تاجر بأن يكون تحريرها مترتباً على أعمال تجارية (ثانياً) لأنه لم يرد بالقانون التجارى المصرى استثناء مماثل ماورد بالفقرة الثانية من المادة ٦٣٨ من القانون التجارى الفرنسى خاصاً بالسندات الأذنية التى يمضيها تاجر من أنها تعتبر مترتبة على عمله التجارى ان لم يذكر في السند سبب يخالف هذا الأمر .

وحيث أنه بفرض صحة النظرية التى يقول بها المستأنف فإن كل ما قدمه لاثبات زعمه السابق الذكر هو ما تدون بالسند من أن الدين الذى حرر من أجله هو سلفه إلا أن هذا التعريف عن سبب الدين لا يدل بحال على مدنية العمل الذى كان السبب في تحريره لأن السلفة هى من أهم الأعمال التجارية التى يلجأ إليها التجار لتممية تجارتهم وتوسيعها ومن ثم يكون هذا الاعتراض على غير أساس ويتعين عدم الأخذ به .

الثالث - أن محكمة أول درجة قد أخطأت في اعتبارها أن موعد السقوط يبدأ من

يقول المستأنف لأن سقوط الحق في السندات الأذنية التجارية ليس مبنيًا على هذه الاعتبارات بل على قرينة سداد الدين إذ أن القانون ألزم من يتمسك بهذا الحق أن يؤيد براءة ذمته بحلفه اليمين على أنه لم يكن بذمته شيء من الدين إذ ادعى للحلف (١٩٤ تجارى)

وحيث أنه لما تقدم ولأن المستأنف لم يوجه اليمين إلى المستأنف ضده المنوه عنه بالمادة ١٩٤

السابقة الذكر كما هو واضح بمحضر الجلسة الأخيرة وللأسباب الأخرى الواردة بالحكم المستأنف والتي لا تتعارض مع ما تقدم يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده .

(استئناف احمد افندى محمد راغب وحضر عنه الاستاذ احمد فهمى رفعت ضد جرجس غبريال وحضر عنه الاستاذ عزيز مينا رقم ٥٦٢ سنة ٥٦ ق رياسة ونضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكى محمد بك وسليم زكى واحد مختار بجيت بك مشارين)

قضاة المحاكم الكلية

١٨٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩

صحيفة الدعوى . بياناتها . مستأجر تعهد بأن ما يقيمه من البناء على الأرض المؤجرة ملك للمؤجر . مقالول بنى ويدان المستأجر ، حق الحبس لالذى للمقالول على العين التى هى ملك للمؤجر (٦٠٥ — ٥٥٥ — ٥٠٦ — ٥٥٤ مدنى) البناء فى ملك الغير وحالاته . اضافة الملحقات للملك (المادة ٦٥ مدنى)

المبادئ القانونية

١ — إذا اقتضت صحيفة الدعوى فى بيان العقار المطلوب الحكم بتسليمه على القول بأنه قطعة أرض مساحتها كذا مقام عليها مبان بجهة كذا فهى صحيحة إذا تلا ذلك تفصيل لسائر اوجه النزاع وأدواره التى يعرف المدعى عليه العقار منها

٢ — فضلا عن عدم منازعة المؤجر فى أنه المالك للمبانى ، بناء على عقد الايجار فان المبانى التى احدثت على أرضه تصبح بمقتضى نص القانون ذاته وبحسب الالتصاق الصناعى مملوكة لصاحب الأرض بناء على قاعدة ان الفرع يتبع الاصل وان البناء يتبع الأرض

ولو كانت قيمته تزيد عن قيمتها . هذا إلى أن هذه المباني تعد مملوكة لصاحب الأرض منذ اقامتها وان يكن ما يدفعه من تعويض لمن أحدثها انما يقدر على أساس قيمتها وقت عودة العين اليه فلا اختصاص الذى يأخذه عليها مقالول المباني انما يصادف مملوكا لغير مدينه ٣ — هناك رأيان أحدهما يجمله نصيراً فى بعض آراء الشراح وأحكام المحاكم الفرنسية يذهب الى أنه ليس للمقالول الذى أقام البناء أن يرجع على المؤجر الذى اختار ابقاء البناء الا باستعمال دعوى المستأجر والرأى الثانى هو رأى فريق آخر من علماء القانون وبعض الأحكام الفرنسية يقول أصحابه ان للمقالول حقا مباشرا قبل المؤجر (المالك) وبه أخذت المحكمة فى هذا الحكم قائلة ان الرأى الأول معناه ضياع حق المقالول اذا هو لم يتح له سوى استعمال حق مدينه (المستأجر من المالك) إذ مدينه فى هذه الدعوى قد أسقط حقه فعلا بمقتضى نصوص عقد الايجار فأصبح ولا حق له فى طلب أي

تعويض عن المباني فليس للمقاول بحسب
الرأى الأول وهو لا يدعى أى تواطؤ بين
الوزارة ومستأجرها أن يستعمل حقاً أضعافه
صاحبه باختياره والرأى الثانى أكثر موافقة
للعادلة وروح القانون اذ الاتفاق المعقود
بين المؤجر والمستأجر لا يتعداهما إلى ثالث
هو المقاول لاسيما اذا لم يثبت أن المقاول
كان عالماً بنصوص ذلك العقد ومما بما
يستهدف له حقه من ضياع اذا خرجت
العين من يد مدينه لسبب ما إلى مالكةها،
ولا يمكن أن يكون المقاول الذى انفق من
ماله وأقام مباني من شأنها زيادة قيمة الأرض
أسوأ حالا من الباني سيء النية على أرض
غيره في المطالبة بالتعويض . لهذا كان من
حق المقاول الرجوع على المالك بدعوى
أصلية يستمدّها مباشرة من أحكام القانون
كما أن له استعمال حقوق مدينه بدعوى غير
مباشرة *action oblique*

٣ - ان المادة ٦٥ من القانون المدنى
المقابلة للمادة ٥٥٥ من القانون الفرنسى نصت
على حالة من يبنى فى أرض تحت يده وهو
حسن النية وحائز للعقار بسبب صحيح وهذه
ليست الحالة المقصودة والثانية حالة من يبنى
بمهمات نفسه فى ملك غيره وقد ورد النص
فيها مطلقاً من كل قيد فلم يشترط القانون فيها
سوء النية فاختلقت آراء الفرنسيين فيها
فبعضهم يقول أنها تتسع لجميع الحالات التى
تضيق عنها الفقرة الأخيرة من المادة وأوجب
الباقون سوء النية بالمعنى الضيق فهى لا تنطبق
على الوكيل والفضولى اللذين يبنى أحدهما

فى ملك الموكل أو فى ملك الغير . وفى هذا
دليل على رغبة الشارع فى منع الأضرار على
حساب الغير ولا يصح أن يكون المقاول
أسوأ حظاً من الفضولى اذ الأول يبنى باذن
من المستأجر فيجب على المالك أن يختار بين
دفع الباقي بما أنفقه المقاول وبين ما عاد على
أرضه من فائدة تتمثل فى الفرق بين ثمنها
أصلاً وثمنها بعد اقامة المباني عليها وليس له
مطالبة المالك بالفوائد

٤ - نصت المادة ٦٠٥ مدنى فى فصل
حق حبس الشيء فى الفقرة الثانية على أن
يكون حق الحبس لمن أوجد تحسينا فى العين
ويكون حقه من أجل ما صرفه أو ما ترتب
على مصرفه من زيادة القيمة التى حصلت
بسبب التحسين على حسب الأحوال وهى
بهذا النص العام تقضى على مواضع الخلاف
القائم بشأنها فى فرنسا حول حق الحبس
وتنطبق على جميع الأحوال التى يقيم فيها
أحدهم فى أرض غيره بناء عادت فائدتها على
مالك الأرض . ومن ذلك حالة المقاول فى
هذه الدعوى إذ يستمد حق الحبس هذا من
القانون رأساً لا من تعاقد مع المستأجر فهو
حق قائم بذاته قرره القانون لمن ورد ذكرهم
فى المادة ٥٠٦ مدنى والذين أشار اليهم فى
المادة ٥٥٤ / ٥

٥ - لانزاع فى أن حق حبس العين
ينقضى بخروجها من تحت يد صاحب هذا
الحق ولكن يجب أن يكون خروجها بما
يدل صراحة أو ضمناً على نزول صاحبه عنه
وبلا اكراه .

ودفع الحاضر عن المدعى عليه الأول الدعوى
بانه استشكل في التنفيذ وارتكن على مستندات
قدمها وطلب رفض الدعوى ولم يحضر المدعى
عليه الثاني

وبعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والمستندات المقدمة والمداولة قانونا

المحكمة

وبما ان وقائع هذه الدعوى بحسب ما ينتج من
الاطلاع على أوراقها ومستنداتها تتحصل في أن
وزارة التجارة والصناعة (المدعية) سبق أن
أجرت للمدعى عليه الثاني — احمد مصطفى سليمان
قطعة أرض كائنة بمدينة القاهرة بساحل أثر النبي
بعقد تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولمدة عشر
سنين تبدأ في ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ وتنتهى في
١١ يناير سنة ١٩٣٥ وذلك لتخزين البلح الأبرمى
الناشف والمحاصيل السودانية وفي مقابل اجرة
مقدارها ٤٩٤ جنيهًا و ٥٠٠ مليم عن جميع مدة
الايجار وقد التزم المستأجر بموجب بنود اضافية
وضعت بذيل العقد باقامة سور حول قطعة الأرض
المؤجرة وبانشاء مخازن ومكاتب طبقا للرسم الذى
ألحق بالعقد بالحجر والمونة بناء نظيفا ومتينا مثل
مبانى الحكومة، وجاء في البند الأخير قبول المستأجر
بان تكون جميع المباني التى يقيمها فوق الأرض
المؤجرة اليه ملكا للحكومة في نهاية مدة التأجير
وكان المدعى عليه الثاني قد تعاقد مع المدعى عليه
الأول بعقد يقول هذا الأخير في مذكرته أن
تاريخه ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٤ تعهد فيه بصفته
مقاولا باقامة المباني المطلوبة على قطعة الأرض

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول
ملك مصر

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا وبصفة
ابتدائية بسراى المحكمة في يوم الثلاثاء ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٣٩ الموافق ١٠ شوال سنة ١٣٥٨ .
تحت رئاسة حضرة القاضى محمد صادق حمدي
وعضوية حضرتى القاضيين اسكندر جرجس وعلى
احمد رضا

وحضور كاتب الجلسة محمد رشاد الشعيبي

صدر الحكم الآتى

في قضية حضرة صاحب المعالي سابا حبشى
وزير التجارة والصناعة المتخذ له محلا مختارا قسم
قضايا وزارة المالية بمصر

ضد

١ — المعلم فرج الله حنا المقاول ومقيم بشارع
القطار بشارع التربة البولاقية قسم شبرا
٢ — احمد افندى مصطفى سليمان ومقيم بسوق
السبك القديم رقم ٣ بالسكة الجديدة
الواردة بالجدول العمومى تحت رقم ١٣٠١
كلى مصر سنة ١٩٣١

طلب المدعى بعريضة دعواه الحكم له بصفته
قبل المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليه
الثاني بأحقية في استلام المباني المقامة على أرض
الميرى بساحل أثر النبي بصفة الوزارة مالكة لها
مع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة

وبالجلسة شرح الحاضر عن وزارة التجارة
والصناعة الدعوى كما بالعريضة وارتكن على
مستندات قدمها وحسم على الطلبات

بشأن حساب المقاوله إلا أن نزاعاً آخر عاصره في مرحلته الأخيرة قام بين المدعية والمدعى عليه الثاني في صورة دعوى رفعها بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ طالباً الزام الوزارة بتعويض لعدم تمكينه من استغلال العين المؤجرة مخالفة بذلك تعهداتها وقد أجابت عليها الوزارة من جانبها بدعوى فرعية طلبت فيها الزامه بالأجرة المتأخرة وما استجد ويستجد منها كما طلبت الزامه باخلاء العين المؤجرة وتسليمها للوزارة بحالتها وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ قضت محكمة مصر في الدعوى المشار إليها والتي قيدت تحت نمرة ١٨٦ لسنة ١٩٣٥ كلى مصر برفض الدعوى الأصلية وفي دعوى الوزارة الفرعية بالزام المدعى عليه الثاني بالأجرة المتأخرة حتى نهاية العقد وما يستجد بعد ذلك حتى الاخلاء والتسليم مع تسليم العين بما عليها من مبان وقد صدر هذا الحكم مشمولاً بالإنفاذ في هذا الشطر فلما شرعت الوزارة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ في تنفيذه اعترضها المدعى عليه الأول بانها اعترضه على ان له حق حبس العين واستشكل في التنفيذ وبتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضت محكمة الأمور المستعجلة بقبول هذا الاشكال ووقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٦ كلى مصر سنة ١٩٣٥ وابقاء الفصل في مصاريف الاشكال . ولذلك وبعد ان أقيمت الوزارة حارسه على العين المتنازع بشأنها بناء على طلبها في دعوى مستعجلة لاحقة وبعد ان أخفقت في دعوى ثالثة أقامتها لدى محكمة الأزبكية الأهلية طالبة إعادة وضع يدها على العين نفسها أقامت دعواها الحالية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٩ ضد المدعى عليهما طالبة الزام المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليه الثاني بتسليمها المباني المقامة على

المشار إليها وقد اقيمت هذه المباني فعلاً . إلا أن خلافاً لم يلبث أن وقع بين المستأجر من الحكومة والمقاول حول ما يستحقه الثاني في ذمة الأول تصفية لحساب اعماله التي أتمها حداً بالمدعى عليه الأول إلى أن يرفع دعواه نمرة ٣٢٩ كلى مصر سنة ١٩٢٦ ضد المدعى عليه الثاني بصحيفة تاريخها ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ طلب بها الزامه بدفع مبلغ ٢٢٣ جنياً و ٩٣٦ ملياً وفوائده بواقع ٧ في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد وحبس الشئونة وما يتبعها من الدكاكين الموضحة بالصحيفة تحت يد المدعى حتى يستوفي دينه وملحقاته . وبعد أن جازت الدعوى أدواراً متعددة قضى فيها من محكمة مصر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بالزام المدعى عليه الثاني بان يدفع للمدعى عليه الأول مبلغ ٢٠٩ جنيهات و ٨٥٥ ملياً وهو الذي ثبت للمحكمة بقاؤه في ذمته من حساب المقاوله مع فوائده باعتبار المائة ٧ سنوياً من تاريخ رفع الدعوى حتى تمام الوفاء وحبس العين تحت يده حتى تمام السداد . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ قضت محكمة استئناف مصر بتعديل حكم الاستئناف فيما يتعلق بالمبلغ المقضى به وجعله ١٧٣ جنياً و ٨٨٥ ملياً وتأيدته فيما عدا ذلك . وكان المحكوم له قد استصدر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بناء على الحكم الابتدائي أمراً باختصاصه بمباني الشئونة والدكاكين المقامة على ملك الحكومة وفاء لدينه المحكوم به . فلما صدر الحكم الاستئنافي واعلان إلى المحكوم ضده أخذ في تنفيذه بحبس العين تحت يده أو لاثم بالحجز على بعض النقولات ثانياً وذلك بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ وإلى هنا انقضى النزاع الذي قام بين المدعى عليهما

إذ أن هذا البيان شاف كامل مانع للتجهيل ولذا يكون هذا الدفع واجب الرفض.

عن الموضع

«وبما أن المدعى عليه الأول قد استهل مذكرته بعبارة تشعر أن النزاع الحالي هو في الحقيقة نزاع حول ملكية المباني التي أقامها المدعى عليه الأول على أرض الحكومة.

«وبما أن الواقع أن الدعوى الحالية لا شأن لها بملكية المباني التي آلت للحكومة بطريق الالتصاق الصناعي كما سيجيء وإنما إنما تدور في الحقيقة حول حق الحبس الذي حكم به لصالح المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليه الثاني وهل هو بما يمكن التحدى به في وجه الوزارة (المدعية) إذ أنها (الوزارة) إنما تقيم الحجة على أن هذا الحق إما أنه لا وجود له بالنسبة لها وإما أنه سقط بخروج العين التي ورد عليها هذا الحق من يد من يتمسك به.

«وبما أن المحكمة ترى الآن وبعد استعراض وقائع الدعوى مناقشة أوجه النزاع الحقيقية وصولاً إلى الحل القانوني على ضوءها وهذا يستلزم . أولاً — بحث علاقة المدعى عليه الأول بالوزارة وماهيتها وهل هي تتأثر بالعقد المبرم بين الوزارة والمستأجر منها (المدعى عليه الثاني) — ثانياً — النتائج القانونية المترتبة على ما يتقرر من حق للمدعى عليه الأول . ثالثاً — في حق الحبس وهل للمدعى عليه الأول أن يتمسك به قبل الوزارة وهل سقط هذا الحق .

أولاً وثانياً

«وبما أنه مما تجدر ملاحظته بادئ ذي بدء أن أحداً لم ينازع الوزارة ملكيتها للمباني التي أقيمت على العين المملوكة لها فلا المستأجر

أرض الحكومة بساحل أثر النبي بصفتها مالكة لها مع الزامه بالمصاريف والاعتاب وقالت في تبرير ذلك أولاً — أن المدعى عليه الأول لاحق له في حبس العين التي بناها لأنها أقيمت على أرض غير مملوكة لمن تعاقده معه وأنه مشروط في العقد الصادر من الوزارة لهذا الأخير أن جميع المباني القائمة على أرض الشونة المملوكة للحكومة تصبح ملكاً لها في نهاية مدة الإيجار ثانياً — أنه بفرض التسليم جدلاً بأن للمدعى عليه الأول حق الحبس فإنه قد استقطه بتسليم المباني إلى المدعى عليه الثاني قبل حصوله على المبالغ المستحقة له قبله . ثالثاً — أن حكم الحبس الذي صدر لصالحه ليس حجة على الوزارة إذ لم يصدر في مواجهتها .

«وبما أن المدعى عليه الأول أبدى في مذكرته دفعا بعدم قبول الدعوى وطلب في موضوعها . أن يقضى برفضها للأسباب التي ارتكن عليها

عن الرفع بعدم قبول الدعوى

«وبما أن هذا الدفع مبناه اغفال تحديد وبيان العين المراد الحكم بتسليمها للوزارة اغفالا يجعلها مجهولة ويحيط بالغموض بياناً جوهرياً بما يجب أي تشمله الصحيفة .

«وبما أنه وإن كانت صحيفة الدعوى قد اقتضت في بيان العقار المطلوب الحكم بتسليمه على القول بأنه عبارة عن قطعة أرض مساحتها (٩٩٠) متراً مقام عليها مباني بساحل أثر النبي إلا أن هذا البيان تلاه تفصيل لسائر أوجه النزاع وأدواره لا يدع شكاً لدى الطرفين في أن هذه العين بالذات التي صدر حكم الحبس بشأنها لصالح المدعى عليه الأول هي المعنية والمقصودة بالطلب الحالي وفي هذا ما يغني عن ذكر حدودها ومشتملاتها تفصيلاً

السابق يذكر عليها هذا الامر وحتى لو أنكره فقد صدر حكم ضده بأن المباني مملوكة للوزارة . كذا لا ينافي المدعى عليه الاول في هذا الامر . على انه بغض النظر عن نصوص عقد الايجار المبرم بين الوزارة ومستأجرها فان المباني التي أحدثت على أرض الوزارة تصبح بمقتضى نص القانون ذاته وبحسب الالتصاق الصناعي (accession artificielle) مملوكة لصاحب الارض بناء على قاعدة ان الفرع يتبع الأصل (accessorium cedit principale) وان البناء يتبع الارض ولو كانت قيمته تزيد عن قيمتها وهذه القاعدة التي أوردتها القانون في المادة ٦٥ مدني وترتب عليها النتائج بحسب الاحوال المختلفة . وليس ذلك فقط بل أن هذه المباني تعتبر مملوكة لصاحب الارض منذ اقامتها وان يكن ما يدفعه من تعويض لمن أحدثها انما يقدر على أساس قيمتها وقت عودة العين اليه . (يراجع في كل ذلك كتاب الملكية والحقوق العينية لكامل مرسى بك ص ٣٩٩ وما بعدها . وشرح دالوز على المادة ٥٥٥ مدني فرنسي ، بلانيول جزء ١ ص ٩١٢ وما بعدها ، وكولان وريير وكايتان جزء ١ ص ٨٥٥ وما بعدها) . ومن هذا يرى ان الاختصاص الذي صدر به أمر لصالح المدعى عليه الاول انما صادف عقارا مملوكا لغير مدينه (المدعى عليه الثاني) الذي استصدر الاختصاص ضده .

وبما انه من القول بأن المدعى عليه الاول انما أقام المباني تنفيذا لاتفاقه مع المدعى عليه الثاني الذي اتفق بدوره مع المدعية على أن يبقى لها حق ملكية ما عساه يقيمه من بناء فيجب الآن بحث مدى تأثير هذا الاتفاق بين الوزارة ومستأجرها على حقوق المقاول وهل له رغم صراحة نصوص عقد الايجار أن يرجع على

الوزارة بقيمة ما أحدثه وعلى أي أساس ؟ . وبما انه قد يبدو لأول وهلة أن الوزارة وقد اتفقت مع مستأجرها على ان تبقى لها المباني المقامة على العين حقا خالصا في نهاية الاجارة فان المقاول الذي تعاقد مع مستأجر الوزارة لا معها ليس له حق مطالبتها بشيء ما وبالتالي أن حقه في حبس العين لا يسرى في حقها ومادام لا يسرى في حقها فانه يجب عليه تسليم البناء . وهذا الرأي يجد له نصيرا فعلا في بعض أراء الشراح وأحكام المحاكم الفرنسية . فقد ذهب بعض الشراح إلى القول بأنه ليس للمقاول الذي قام بالبناء أن يرجع إلى المؤجر الذي اختار ابقاء البناء إلا باستعمال دعوى المستأجر (يراجع في ذلك بودري وقال ٢ فقرة ٢٠١٩ وكذا كتاب الايجار للسهنوري بك ص ٤١٥ بند ٣٦٧ حاشية أولى) وحسكت محكمة باريس في ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٩ بأنه ليس للمقاول الذي تعاقد مع المستأجر حق الرجوع على المؤجر في حالة ما إذا كان هذا الأخير قد اتفق على صيرورة المباني في نهاية مدة العقد ملكا خالصا له .

(يراجع في ذلك على المادة ١٧٣٠ مدني فرنسي نبذة ١٠٦) إلا أن فريقا آخر ومنهم بلانيول يرى عكس ذلك إذ يقرر أن للمقاول حقا مباشرا قبل المؤجر (المالك) (يراجع دالوز على المادة ١٧٣٠ نبذة ١١٨) . وقد صدرت فعلا بعض الأحكام الفرنسية آخذة بهذا الرأي (السهنوري بك ص ٤٦٥) .

وبما انه بالنسبة للدعوى الحالية فان الأخذ بالرأي الأول معناه ضياع حق المقاول . إذا هو لم يتح له سوى استعمال حق مدينه (المستأجر من الوزارة) إذ مدينه قد أسقط حقه فعلا بمقتضى نصوص عقد الايجار فأصبح لا حق له

في طلب أى تعويض عن المباني فليس للمقاول وهو لا يدعى أى تواطئين الوزارة ومستأجرها أن يستعمل حقا أضعاه صاحبه باختياره . إلا أن المحكمة ترى أن تأخذ بالرأى الثانى وهو الأرجح في نظرها والأكثر انطباقا مع العدالة ومع روح القانون ذاته . وآية ذلك أن الاتفاق المعقود بين الوزارة ومستأجرها لا يمكن قانونا أن يتعداهما إلى شخص آخر هو المقاول . لا سيما وأنه لم يثبت أن هذا المقاول كان عالما بنصوص ذلك العقد وملما بما يستهدف له حقه من ضياع إذا خرجت العين من يد مدينه لسبب ما وعادت للوزارة . ويبدو وجه الصواب في هذا الرأى بجلاء أكثر إذا صح أن عقد المقاوله حرر كما يقول المدعى عليه الأول في أكتوبر سنة ١٩٢٤ بينما أن عقد الإيجار لم يحرر فعلا إلا في نوفمبر سنة ١٩٢٤ أى أن نصوصه لم تكن وضعت بعد وهي ليست من النصوص المطبوعة بل أضيفت في ذيل العقد — أما أن المقاوله اتفق عليها قبل تحرير العقد فأمر مألوف إذ أن الخبرات بين الحكومة والأفراد تقتضى وقتا وتحرير العقد يسبقه عادة الاتفاق الشفوى ثم تنقضى فترة طويلة قبل أن يدخل هذا الاتفاق في دوره الحاسم وفي التنفيذ وعلى أى حال فلا يوجد أى دليل على أن المقاول كان على بينة من أمر الشرط الخاص (وهو في ذاته شرط شاذ استثنائى) الذى ادرج في ذيل العقد على فرض أن تعاقد مع المستأجر كان لاحقا على عقد الإيجار في التاريخ ومن ثم فالمدعى عليه الأول كان في مركز يختلف تماما عن مركز المستأجر الذى أقر وقبل وهو عالم بكل ظروف وملابسات التعاقد بأن يتخلى عن المباني التى أقامها أو أمر غيره بإقامتها . وليس في ذلك ما أضره حتى روعى أنه قدر لنفسه استغلالا لهذه المباني يمتد إلى عشر

سنين ويدير عليه خلالها ربحا يغطى نفقاته ويزيد فهو قد أدخل في حساباته جميع هذه العوامل ولا بد أنه رأى أنها صفقة رابحة فقبل ولم يكن في قبوله متبرعا بقيمة ما أنفقه على المباني . أما المقاول فأى جدوى تعود عليه من التخلي للحكومة عن هذه المباني وما فائدته في صفقة من هذا النوع إلا أنه أقام هذه المباني بفكرة أنه سوف يحصل على ما أنفقه فإذا صادف مدينا معسرا فإمامه حق الحبس ليضمن له الاستيلاء على دينه ثم أى ذنب له حتى يضحى ؟ أنه شخص انفق من ماله وأقام مباني آلت بلا نزاع إلى زيادة في قيمة أرض المدعية فما وجه إثرائها على نفقته ؟؟

• وبما أن القانون إذ جعل للمباني سيئى النية على أرض غيره حقا في التعويض إذا رأى المالك للأرض ابقاء البناء وقد سن قاعدة متفرعة عن أصل توفى به العدالة هو أنه لا يحق لإنسان أن يثرى على حساب غيره ولو كان الغير سيئ النية . وراضح أن المدعى عليه الأول مع عليه بأنه سيبنى على أرض للحكومة لم يكن في عمله سيئ النية فلا يحق إذا معاملته معاملة أقسى من تلك التى أقرها القانون لسيئ النية ذاته .

• وبما أن المحكمة ترى لذلك أن للمدعى عليه الأول الحق في الرجوع على الوزارة رأسا بدعوى أصلية (action principale) يستمدى منها أحكام القانون مباشرة كما كان له إذا وجد محلا لذلك أن يستعمل حقوق مدينه بدعوى غير مباشرة (action oblique) ويبقى إذن بحث ماهية الأساس الذى تقوم عليه هذه الدعوى .

• وبما أن المادة ١٥ مدنى المقابلة للمادة ٥٥٥ مدنى فرنسى قد نصت على حالتين الأولى حالة الشخص الذى يبنى في أرض تحت يده وهو حسن النية ثم ترفع يده بحكم يتقرر فيه أنه إذا لم يقع منه تدليس الأمر الذى يستوجب أن

يكون الباني حائزا للعقار بموجب سبب صحيح (juste titre) وبحسن النية ثم ترفع يده بدعوى من صاحب الحق في العقار ويثبت أن هذا الحائز كان حين النية وهذه ليست بحالتها أما الحالة الأخرى فهي حالة الشخص الذي يبنى بمهمات نفسه في ملك غيره وقد ورد النص بشأنها مطلقا من كل قيد فلم يشترط القانون أن يكون الباني حائزا بسوء النية . ولذلك اختلفت الآراء في فرنسا حول شرح هذه الفقرة فقال بعضهم أنها تنسج لجميع الحالات التي تضيق عنها الفقرة الأخيرة من نفس المادة . وأوجب الباقون أن يكون الباني حائزا بسوء النية بالمعنى الضيق (يراجع في ذلك كولان وكايتان جزء ١ ص ٨٦٣) على أن الرأي الراجح هو الذي يقول بحصر هذه الفقرة في نطاقها الضيق فهي إذن لا تنطبق على الوكيل والفضولي اللذين يبنى أحدهما في ملك الموكل أو في ملك الغير .

وبما أن المحكمة ترى أن في وضع هذه المادة دليلا على رغبة الشارع في منع الآثار على حساب الغير ومن ثم يكون للفضولي تطبيقها لا لنصوص هذه المادة ولكن تطبيقا للقاعدة العامة التي أوجتها أن يرجع على صاحب الأرض التي بنى عليها ويكون لصاحب الأرض أن يختار بين سداد قيمة ما أنفق الباني فعلا وبين دفع قيمة ما عاد على أرضه من فائدة .

وبما أن المدعى عليه الأول لا يصح أن يكون في مركز أسوأ من مركز الفضولي مع أنه بنى بإذن من المستأجر ولذلك يجب أن تطبق عليه هذه القاعدة وأذن يتعين على الوزارة أن تختار بين دفع الباقي بما أنفقه المقاول فعلا على إقامة البناء . وبين ما عاد على أرضها من فائدة تتمثل في الفرق بين ثمنها أصلا وثنمها بعد إقامة

البناء عليها مقدر هذا الفرق وقت تسليمها هذه المباني على أساس قيمتها التجارية (Valeur Vénale) ويخصم من ذلك ما يكون المدعى عليه الثاني قد سدده للمقاول . ويتفرع على ذلك أن ليس للمقاول مطالبة الوزارة بالفوائد المقررة له بها إذ هو لم يقاضها ولم يكن وكيلها عنها انفق مبالغ لحسابها يستطيع أن يطلب عنها فوائد .

ثالثا

والآن وقد وضحت المحكمة ماهية العلاقة بين المدعية والمدعى عليه الأول ونتائجها القانونية يبقى بحث ما إذا كان له حق الحبس . وقد سبق بيان اعتراضات الوزارة على تقرير هذا الحق له وبما أن المادة ٦٠٥ مدني نصت في الفقرة الثانية على أن يكون حق الحبس لمن أوجد تحسينا في العين فيكون حقه من أجل ما صرفه أو ما ترتب على مصرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الأحوال . وبما أن هذه المادة وقد وضعت نصا عاما يتسع لجميع الأحوال يبدو أنها قضت على نزاع قائم بين شراح القانونين الفرنسيين حول حق الحبس وهل يجوز للباني في تلك غيرة فقد أنكر بعضهم هذا الحق وقال البعض بأنه يمنح للباني حسن النية . وذهب آخرون إلى غير ذلك (يراجع دالوز على المادة ٥٥٥ نبذة ٥١ وكولان وكايتان جزء ١ ص ٨٦٣) والملكية والحقوق العينية ص ٥٢٠ والتأمينات لعبد السلام بك ذهني ص ٣٢٨) . فإذا جاءت هذه المادة بعبارة عامة فإنها تنطبق على جميع الأحوال التي يكون فيها شخص أقام بناء في أوطى غيره ابنى عليه فائدة لذلك الغير ومن ثم فهي تنحل للمدعى عليه الأول في الدعوى الحالية خفا لا شك فيه . وهو أنه يحبس العين تحت يده حتى يوفى بما له قبل الوزارة حسب البيان المار ذكره .

وهذا الحق يستمد من القانون رأساً لا من تعاقد مع المدعى عليه الثاني إذ حق الحبس حق قائم بذاته قرره القانون لصالح الأشخاص الذين ورد ذكرهم في المادة ٥٠٦ مدني والذين أشار اليهم في المادة ٥٥٤ / ٥ إذ قال الداتون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الداتين الآخر في حبس ما تحت أيديهم من ملك مدينهم إلى حين استيفاء ديونهم ويقصد بذلك استيفاءها كاملة . ولذلك فلا يجدي المدعية ان تقول ان العين مملوكة لها وانها ليست ملكاً لمن تعاقد مع المدعى عليه الأول الذي يكتسب حقه قبل الوزارة من القانون مباشرة كما مر القول كما لا يجدي قولها ان حكم الحبس لم يصدر في مواجهتها فالحبس مقرر للمدعى بنص القانون .

« وبما ان أهم ما اعترضت به الوزارة على حق المدعى عليه في حبس العين قولها انه (المدعى عليه) اسقط حقه فيه بخروج العين من تحت يده . »
« وبما انه لانزاع في أن حق الحبس ينقضي بخروج العين من تحت يد الدائن صاحب حق الحبس (راجع عبد السلام بك ذهني في التأمينات ع ٣٣٤) فيتعين إذن البحث عما اذا كان العين المتنازع بشأنها خرجت فعلاً من يد المدعى عليه الأول .

« وبما انه قد يبدو لأول وهلة أن المدعى عليه الأول بعد ان أقام البناء تركه تحت يد مدينه المدعى عليه الثاني الذي تسلمه وانتفع به وأجره للغير بدليل ان نفس المدعى عليه الأول حين عن له مقاضاة خصمه في وضع الحجز التحفظي تحت يد مستأجره من الباطن إلا أن هذه النظرة العجلى تضلل . والصحيح أن المدعى عليه الأول لم يتخل عن العين ولا عن حق الحبس طوعاً واختياراً وان النزاع بينهم وبين المدعى عليه

الثاني لم يلبث ان قام حول بقاء شيء من الدين في ذمة المدعى عليه الثاني وبالتالي على حق الحبس ذاته الذي لا مبرر له سوى قيام دين . وهذا النزاع ظهر بعد شهور فقط من بدء عقد الايجار . ومن تاريخ عقد المفاوضة بما قد يشعر بأن عمل المفاوض ما كاد ينتهي حتى ظهر الخلف حول ما بقي له إذ أنكر المتعاقد معه كل حق له من هذا القليل وتمسك هو بأن له ما يزيد عن ما تبقى جنيته ولذلك يادر برفع دعواه متمسكاً بأن له هذا الدين وطالبا تقرير حقه في الحبس وما كان يستطيع أن يعمل غير هذا ما دام مدينه ينكر عليه كل حق في الدين أو الحبس اللهم إلا أن يلجأ إلى القوة المادية وليس هذا بما يصح أن يعول عليه أو أن يلجأ للقضاء لتقرير حقه وقد فعل ذلك وقد صدر الحكم له مثبتاً حقه في الحبس ولا زيب ان هذا الحكم يجب أن يرجع إلى الماضي أي إلى تاريخ رفع الدعوى على الأقل . إلا أن المحكوم ضده لم يقنع بقضاء محكمة الدرجة الأولى فاستأنف الحكم وتأييد استئنافاً وكان ان تسلم المدعى عليه الأول المباني وحبسها تحت يده فلا يصح إذن أن يقال انه أسقط حقه بالتخلي عن الحيازة إذ أن سقوط الحق إما ان يكون بالتنازل عنها صراحة وأما بالتنازل عنه ضمناً كما يحسن في التخلي عن العين التي يراد حبسها . وفي الحالتين لا يفترض التنازل ولا يؤخذ شخص بنتائج ما أكره عليه .

« وبما انه وقد ثبت ان للمدعى عليه الأول الحق في حبس العين حتى يستوفي ما قد يكون باقياً له في ذمة الوزارة حسب البيان المار ذكره وبعد تصفية الحساب بينهما بدعوى على حدة يتضح ان الدعوى الحالية المطلوب بها تسليم العين للوزارة وبالتالي حرمان المدعى عليه الأول حق الحبس هي

دعوى سابقة لأوانها وبلا أساس فيتعين رفضها.
من أجل هذا
حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة للمدعى
عليه الأول وغايبا بالنسبة للمدعى عليه الثاني

أولا — يرفض الدفع وقبول الدعوى وثانيا
يرفض الدعوى والزام المدعية بالمصاريف
وبمبلغ ٢٠٠ قرش (مائتي قرشا صاغا)
مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليه الأول

القضاء المستعجل

الحقيقة الخارجية له حتى يستظهر من ذلك
صلاحية لحبس المال ومنعه عن صاحب الحق
فيه وبالتالي صلاحية ليكون سندا يميز الحجز
٣ — من الأركان الجوهرية لصحة الحجز
تحت يد الغير أن يكون متوقعا لدين محقق
الوجود معلوم المقدار واجب الأداء

فاذا كان الدين تعويضا متفقا على
مقداره عن اهمال وانكر المحجوز عليه الاهمال
عما يزيل عن هذا التعويض المشترط صفة
تحقق الوجود والاستحقاق وهما الشرطان
الجوهريان لتوقيع الحجز تحت اليد كان
الحجز معدوم الأثر قانونا
المحكمة

د من حيث ان المدعى قد تنازل عن مقاضاة
المدعى عليها الرابعة فيتعين اثبات هذا التنازل

د ومن حيث ان حصل دعوى المدعى انه
بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ أعلن بدعوى بناء
على طلب المدعى عليهما الأول والثاني حددت لها
جلسة ١٥/١١/١٩٣٨ أمام محكمة مصر يطلبان فيها
الزامه بأن يدفع لهما مبلغ سبعمائة جنيه مصرى
على سبيل التعويض بدعوى اخلاصه بنصوص عقد
الشركة المبرم بينه وبينهما وقد ضمنا عريضتهما
حجزا تحت يد وزارة الحرية وشركة السكر
وهو حجز باطل لتوقيعه أولا بغير اذن من
القاضي فضلا عن أن سبب التعويض متنازع فيه

١٨١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية
قاضي الأمور المستعجلة

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . حجز تحت يد الغير .
شروطه . طلب النافذ

المبادئ القانونية

١ — طلب رفع الحجز المتوقع تحت يد
الغير — فى الأصل — من اختصاص المحكمة
المطروح ادبها طلب صحته لما فى هذا الطلب
من مساس بأصل الحق ، إلا أنه ولو أن طلب
الحكم بصحة الحجز ليس من اختصاص قاضي
الأمور المستعجلة فمن المقرر أيضا والمتفق
عليه فقها وقضاء أنه نظرا لتوافر الاستعجال
والخطر على حقوق المحجوز عليه من توقيع
الحجز وحبس ماله عنه حيث يكون الحجز لم
يستوف الأوضاع الشكلية التى أوجبها القانون
أو بغير إذن من القضاء أو بغير سند أو بسند لا
يجيزه فان للقضاء المستعجل ولاية رفع مثل
هذا الحجز فأنه فى الواقع ليس حجزا بل
عقبة فى سبيل مالك المال إزالتها لا تمس
حقوقا بل هى معدومة الأثر من الوجهة
القانونية .

٢ — أنه وإن حرم على قاضي الأمور
المستعجلة أن يقرر حقيقة السند الداخلية
قوام الحجز فان هذا لم يقف فى سبيل تعرفة

وأن هذا الحجز قد توقع بطريق الكيد فهو لهذا يطلب الحكم بإلغاء هذا الحجز .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى العقد سند الحجز والمبين بصدر عريضة الدعوى صحة الحجز يبين أنه مشروط في البند الثاني عشر منه مايلي :-

قبل القيام بعملية الترحيل يصير بحث رصيد الشركة لمعرفة ما إذا كان كافياً لهذه العملية من عدمه فإذا قل الرصيد عن تسعمائة جنيه يتعهد كل من الشركاء بأن يدفع من طرفه بقدر ما يعادل حصته مبلغاً حتى يصل المجموع تسعمائة جنيه تخصص لعملية الترحيل المذكورة في البند السابق على أن يقوم كل منهم بدفع ما يخصه بالكامل في المبلغ لغاية ١٥/ ٨/ ١٩٣٨ على الأكثر فإذا تأخر عن ذلك أحدهم يعتبر عقداً الشركة مفسوخاً بالنسبة له ويصبح المتأخر ملزماً بتعويض الباقي قدره تسعمائة جنيه مصري لكل من الباقيين ما نصه فيه وذلك بدون حاجة إلى أي إنذار أو تنبيه . هذه الفقرة من العقد هي التي جعلت دعامة للحجز وذلك حسب قول المدعى عليهما الأولين بأن المدعى قد قصر في التزاماته المبنية بتعقد الشركة

ومن حيث أن المدعى عليه الثاني دفع الدعوى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتظرها وسنده في هذا نص المادة ٢٤ من أوضاع التي تقرر بأنه يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعان ذلك للمطلب رسمياً إلى المحجوز لديه . وقد أضاف إلى هذا بأن التعويض المشروط قد استحال ديناً يحجز الحجز

ومن حيث أن طلب رفع الحجز المتوقع تحت يد الغير - في الأصل - من اختصاص المحكمة المطروح لديها طلب صحته لما في هذا الطلب

من مناس ياصل الحق - إلا أنه ولو أن طلب الحكم بصحة الحجز ليس من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة فإنه من المقرر أيضاً والمتفق عليه فقهاً وقضاء أنه نظراً لتوافر الاستعجال والخطر على حقوق المحجوز عليه من توقيع الحجز وحبس ماله عنه حيث يكون الحجز لم يستوف الأوضاع الشكلية التي أوجها القانون أو بغير إذن من القضاء أو بغير سند أو بسند لا يجيزه فإن للقضاء المستعجل ولا يرفع مثل هذا الحجز إذاً في الواقع ليس حجزاً بل عقبة في سبيل مالك المال يزيلها القضاء من طريقه ولا يمس حكمه حقراً ما حرم عليه المساس بها إذ لم يترتب عليه ثمة حق إطلاقاً بل هو معدوم الأثر من الوجهة القانونية (يراجع في هذا كتاب رزق الله مظهر - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة طبعة ١٩٣٨ صفحة ٦٥ وما بعدها نيزة ٨٤ وما بعدها)

ومن حيث أنه وإن حرم على قاضي الأمور المستعجلة أن يقرر حقيقة السند الداخلية قوام الحجز فإن هذا لن يقف في سبيل تعرفه الحقيقة الخارجية له حتى يستظهر من ذلك صلاحية الحجز المال ومنعه عن صاحب الحق فيه . وبالتالي صلاحية ليكون سنداً يحجز الحجز

ومن حيث أنه من الأركان الجوهرية لصحة الحجز تحت يد الغير أن يكون الحجز متوقفاً لدين محقق الوجود معلوم المقدار واجب الأداء .

ومن حيث أنه لا شبهة في أنه لكي تتحقق المسئولية التعاقدية يجب أن يكون هناك خطأ أو لا من جانب المدين وضرر أصاب الدائن ولا ترى المحكمة محلاً للدخول في تشعب الآراء بخصوص أثر الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد إلا أنها تلاحظ على العقد سند الدعوى أنه يترتب التعويض على أمرين - أولاً - التأخير في القيام بسداد

قانوني والزمتم المدعى عليهما الأولين بالمصاريف و ٣٠٠ قرش مقابل ابتاع الحمامة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ورفضت ما غاير ذلك من الطلبات .

(قضية الشيخ محمود احمد لفته وحضر عنه الاستاذ يميني اندراوس ضد الشيخ عبد المجيد احمد ابراهيم وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد يحيى رقم ٣٠٣٠ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

١٨٢

محكمة مصر الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩

حارس قضائي . الواجب عليه . طلب إبداله . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . غير مختص بالإبدال إذا عين ناظر ولو مؤقتا على الوقف المعين عليه الحارس الاول

المبادئ القانونية

١ - الحارس أمين القاضي يعمل بمصلحة أصحاب المصلحة دائنين أو مالكيين أو مستحقين في وقف فيجب عليه أن يعني بالمال الذي عهد إليه في إدارته عناية رب الأسرة حسن الإدارة ، ويسأل عن خطئه الجسم إذا كان بغير أجر ، قد تراعى في تعيينه ظروف خاصة فلا يستطيع أن يكل أمورها إلى سواه وقد ينصب لغرض معين فلا يملك عليه خروجاً . لهذا انعقد الاجتماع على أن الهيئة التي نصبته هي التي تملك الإشراف على تصرفاته ومناقشته الحساب فإذا تبين قاضي الأمور المستعجلة من تفصيلات الحساب التي لا تحتل مفاضلة

ما ينقص عن الرصيد ودفعه بالكامل واعتبار عقد الشركة مفسوخا وتلك كلها أمور مختلف عليها بين الطرفين مما يتعين أن يقول فيها القضاء كلمته ابتداءً مما يجعل استحقاق التعويض متنازعا فيه نزاعا جديا إذ كل ينسب الإهمال إلى زميله وقد تبوأت بينهما الانذارات المتعددة فضلا عن أن المدعى عليهما الحاضرين وقد فوضا المدعى الصرف على رؤساء المحطات بالقسم الثاني وهو جزء من العملية موضوع الشركة

ومن حيث أنه يبين من هذا أن أساس التعويض واستحقاقه متنازع عليهما بما لا يسوغ الحجز ومنع المدعى من تسلم أمواله وذلك لأن دين المدعى عليهما الحاجزين لا يمكن أن يتحقق الوجود إلا إذا أقامنا الدليل على توافر الخطأ من جانب المدعى وإهماله في تنفيذ ما التزم به مما يزيل عن هذا التعويض المشروط صفة تحقق الوجود والاستحقاق وهما الشرطان الجوهريان لتوقيع الحجز تحت اليد (راجع في هذا الأمر لوزير أتيك جزء ١٠ صفحة ٤٥٠ نبذة ٨٩)

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك يكون الحجز المتوقع معدوم الأثر قانونا ويتعين لهذا القضاء باعتباره غير منتج لثمة أثر قانوني مع الزام المدعى عليهما الحاجزين بالمصاريف (م ١١٣ مرافعات) وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة (م ٣٩٥ مرافعات)

لذلك

حكمت المحكمة غايبا لجميع المدعى عليهم عدا الثاني فحضوريا - أولا - بأثبت تنازل المدعى عن مقاضاة المدعى عليها الرابعة ورفض الدفع واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى - ثانيا - باعتبار الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليهما الثالثة والخامسة من المدعى عليهما الأول والثاني على المبالغ المستحقة للمدعى غير منتج لآثر

بين وجه وآخر والتي لا تحتاج إلى وسائل من التحقيق لفحصها وتبينها أن الحارس قد خالف مأموريته أو تخلى عنها وأوكل شئونها إلى غيره وجب إبعاده عن الحراسة وإقامة سواه

٢ - الحراسة إجراء تحفظي يدور مع علته وجوداً وعدماً تنتهي بقوة القانون بمجرد زوال الحالة التي استلزمته إلا إذا تنازع الطرفان فيرفع الأمر إلى القاضي للفصل في رفعها

٣ - بإقامة الناظر على وقف مؤقتاً أو باستمرار تزول الضرورة التي الجأت إلى تعيين الحارس ولا محل لطلب إبداله بغيره بعد زوال الحاجة إلى الحراسة ويجب على قاضي الأمور المستعجلة الحكم بعدم اختصاصه

المحكمة

ومن حيث أن حصل دعوى المدعين أن المدعى عليه الأول عين حارساً قضائياً بدلاً من وزارة الأوقاف على وقف المرحوم مصطفى بك خلوصي وقد تحدت مأموريته في حكم الحراسة إلا أن الحارس لسوء حالته الصحية قد سلم إدارة الوقف إلى غيره من الموظفين فسأت الإدارة وتضاعفت النفقات فضاء على المستحقين المال الكثير من ريع الوقف وأصبحوا في احتياج شديد إلى المال ويخشون ضياع ريع الوقف إذا ما استمرت إدارة الوقف على هذا الحال . وإن المدعى عليه من وقت أن أقيم حارساً لم يسلم إلى

المستحقين صافي استحقاقهم من الريع كما أنه لم يقدم اليهم حساباً عن إدارته رغم ما أوجبه حكم الحراسة بهذا الخصوص . كما أن أعيان الوقف جميعها مؤجرة إلى شخصين اثنين فلا حاجة لكثرة الموظفين إذ مرتباتهم تستغرق الكثير من غلة الوقف فهم لهذا يطلبون استبداله بآخر يحل محله في المأمورية

ومن حيث أنه قد استبان من مطالعة الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى رقم ١٥٢٦ لسنة ١٩٣٧ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٣٧ أن علة الحراسة وسببها هو قيام الخلاف بين ناظر الوقف السيدة نعمت الله خلوصي ومصطفى افندي خلوصي وقد كان النزاع بينهما مطروحاً فعلاً على المحكمة الشرعية من كل من الناظرين . الأولى تطلب الانفراد بالنظر والثاني يطلب العزل . كما أن بعض المستحقين طلبوا عزل الأخير . فعلمت المحكمة أجل الحراسة باعتبار أنها إجراء مؤقت على الفصل من الجهة المختصة فيه

ومن حيث أنه بتاريخ ٥ يناير سنة ٩٣٨ قضى من هذه المحكمة في الدعوى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٣٨ بإقامة المدعى عليه الأول حارساً بدلاً من وزارة الأوقاف التي تنحت عن الحراسة . وقد جاء في أسباب حكم هذه المحكمة أن علة اختيارها وتفضيلها لمرشح على آخر . هو ما انكشف لها من احتدام الخصومة بين المتنازعين لانقطاع أسباب الوفاق وأن في إقامة الحارس المذكور ما يمكنه من السعي في الخير بينهم ولا يكون ضالماً مع أحدهم كما أن قلة أعبائه قد تمكنه من تخصيص متسع من الوقت لصالح الوقف ومستحقية

ومن حيث أن المدعين قد فصلوا في مذكراتهم

الختامية ما أجملوه في صحيفة دعواهم ومرافعاتهم من مطاعن متعددة على الحارس ومحصل مطاعنهم أولا — أنه لم يؤد لأحد من المستحقين استحقاقه

ثانياً — أنه أسرف في مصاريف التقاضي والموظفين

ثالثاً — أنه أهمل في تقديم حساب الوقف

رابعاً — أنه أجر الأطيان لصغار المزارعين دون ضمان مما يضيع حقوق الوقف قبلهم

خامساً — أنه حصل من المستأجرين أجور خفر الأطيان ولم يضيفها للإيراد

سادساً — أنه أجرى إصلاحات ببعض أعيان الوقف . وهي المدرسة حالة أنه غير مصرح له بها في حكم الحراسة . وأنها على عاتق وزارة المعارف . فضلا عن المبالغة في التكاليف

سابعاً — لم يحصل شيئا من متأخرات الوقف وإن كان قد حصلها فلم يذكرها بكشوف حسابها « ومن حيث أن المدعى عليهم جميعا عدا السيدة شارلي جلادس قد انضموا إلى المدعين في طلب الاستبدال وإن كانت السيدة شارلي قد رشحت من قبلها وعلى سبيل الاحتياط الأستاذ على مراد الخبير

« ومن حيث أنه لا شبهة في أن الحارس أمين القاضي يعمل لمصلحة أصحاب المصلحة دائتين أو مالكيين أو مستحقين في وقف . يجب أن يعنى بالمال موضوعها عناية رب الأسرة الحسن الإدارة . يسأل عن خطأه الجسيم إذا كان بغير أجر — قد تراعى في تعيينه ظروف خاصة فلا يستطيع أن يكل أمورها إلى سواه وقد ينصب لغرض معين فلا يملك عليه خروجها . تلك

قواعد بديهية لا تحتل تدليلا . لهذا انعقد الإجماع على أن الهيئة التي نصبت هي التي تملك الإشراف على تصرفاته ومناقشته الحساب فإذا تبين لها أن تفاصيله التي لا تحتل مفاضلة بين وجه وآخر والتي لا تحتاج إلى وسائل من التحقيق لفحصها وتبينها . أن الحارس قد خالف حدود مأموريته أو تخلى عنها وأوكل شئونها إلى غيره وجب إبعاده عن الحراسة وإقامة سواه (راجع حكم هذه المحكمة في الدعوى رقم ١٤٦٠ سنة ١٩٣٨ . استعجل مصر)

« ومن حيث أن المدعين وبعض المدعى عليهم وجهوا مريد النقد إلى تصرفات الحارس مؤاخذين إياه تأجير أعيان الوقف دون الحصول على الضمانات اللازمة . وهو سبب أن صح يرتب مسئولية ولا يرفعها عنه أن يكون المدين أو المستحق هو الذي قدم إليه المستأجر إذ يجب عليه أن يتبع في تأجير أعيان الوقف العرف القاضى بإشهار مزارد على إلا أن تكون الممارسة هي الوسيلة الوحيدة الممكنة في المنطقة التي تقع فيها الأطيان كما أخذوا عليه التصريح بالقيام بالأصلاحات وهو نقد قد يكون له شبهة من الحق إذ حكم الحراسة لم يخول الحارس القيام بشيء منها (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩٣١/١٢/٢٩ المجلة س ٤٤ ص ٤٩ وس ٤٣ ص ٤٧٠ وس ٤٤ وص ٢٨٧)

« ومن حيث أنه بعد أن قطعت هذه الدعوى شوطا بعيدا جد ظرف جديد فيها إذ أقامت المحكمة الشرعية المدعى عليه الأول بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٨ ناظرا مؤقتا على الوقف بعد أن عزلت ناظره .

الحكم القاضي الشرعي الذي أقام الناظر المؤقت
فصدوره يسقط الحراسة وينهى أثرها (راجع
حكم هذه المحكمة في الدعوى رقم ٧٥٤ سنة
١٩٣٨ مستعجل مصر)

ومن حيث ان استبدال الحارس مفروض
فيه بداهة أن تكون الحراسة قائمة ولا يرد على
هذا أن المحكمة الشرعية أقامت الحارس ناظرا
موقتا توحيدا للأدارة فان تركيز الإدارة في يد
ذات الحارس لا يعنى أن الحراسة قائمة إذ الأولى
مؤقتة لعل معينة قد انتهت باقامة الناظر من
الجهة المختصة وسلطة كل تختلف عن الأخرى إذ
الأولى محدودة يستمد منها من القاضي الأهل ومن
الحكم الذي يحدد مأموريته بخلاف الثانية فان
الناظر يستمد ولايته من ولاءه في حدود كتاب
الوقف فكون المحكمة الشرعية قد اختارت
الحارس للنظر مؤقتا حتى يصبح حكم العزل
نهائيا لا يستفاد منه بحال أن التلازم بين النظر
والحراسة يجب أن يكون قائما مستمرا سقوط
إحدى الوظيفتين تزيل الأخرى فضلا عن أن
المحكمة الشرعية غير مرتبطة بهذا الاختيار
واجتماع أى من الصفتين لشخص واحد غير
لازم للتحدث عن الوقف بل ان الحراسة قد
علقت على اختيار الناظر وفي اختياره ما يكفل
لوقف إدارة على وجه خاص تغنى عن إدارة
مؤقتة

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك
يصبح طلب الاستبدال فاقد لشروطه الأساسية
لعدم قيام الحراسة ذاتها التي انتهت بانتهاء سندها
وهو النزاع على الإدارة واستحالة الاتفاق عليها
بين ذويها

ومن حيث ان الحراسة اجراء تحفظي
يدور مع علته وجودا وعدما تنتهى بقوة القانون
لمجرد زوال الحالة التي استلزمها إلا إذا تنازع
الطرفان فيرفع الامر إلى القاضي للفصل في
رفعها ولا ريب في أن اختيار الناظر من ولاية
المحكمة الشرعية لا يشاركها فيه أحد وفي اقامته
ما يسقط الضرورة التي أوجبت الاجراء التحفظي
وينهيها ولا يرد على هذا بأن الناظر المتولى
قد أقيم بصفة وقتية فانه والناظر المعين
بصفة نهائية سواء في الوظيفة (راجع حكم
محكمة الاستئناف المختلطة ٩ يونيه سنة ١٩٣٧
المجموعة ٤٩ نبذة ٢٦٢) . فاذا لوحظ أن
الحراسة قد ضربت على هذا الوقف لقيام النزاع
بين ناظرين لا لسبب آخر - فان في توحيدها
في يد ناظر مؤقت ما يزيل الضرورة التي أوجبت
التحفظ (راجع في هذا حكم محكمة الاستئناف
المختلطة في ١٩٢٣/١٢/٢٠ المجموعة المختلطة ٤٦
نبذة ٨٧) .

ومن حيث انه إذا تبين هذا وأن الحراسة
اجراء مؤقت تدعو إليه ضرورة ملحة تتأقت
بها وتستمد منها سبب وجودها وبقياتها . فباقامة
الناظر المؤقت لا يكون هنالك ثمة تحفظ إذ
تركزت الإدارة في يد الناظر دون سواء

ومن حيث انه من ناحية أخرى فان الحكم
الصادر بعزل الناظرين واجب النفاذ بنص
القانون كما أن الحكم الصادر باقامة ناظر مؤقت
إلى أن يفصل في العزل نهائيا يجب له النفاذ
قانونا (مواد ٣٥٣ و ٣٥٤ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية) ويستمد الحكم هذا الوجوب
من إرادة الشارع مباشرة أى بغير واسطة
القاضي . وفي استمرار الحراسة ولا شبهة تعظيم

الحارس اجراء تحفظى مؤقت يراد به صيانة حالة قانونية قائمة صيانة وقتية لا تأخذ قوة الحكم الهائى (حكم العزل) ، ولأن تعيين حارس قضائى على الأعيان الموقوفة لا يفيد بحال عزل الناظر المنصب من الجهة المختصة إذ أثر كل منها يختلف عن الآخر ، كما أن المحاكم الأهلية لا تعرض فى الواقع وحقيقة الأمر لغير الحقوق المدنية المتنازع بشأنها الناشئة عن الوقف وقد اسبغ عليها المشرع بنص المادة ٢٨ مرافعات ولاية لاتخاذ جميع الاجراءات الوقتية للمحافظة على تلك الحقوق وصيانتها وابعاد ما يهددها من خطر بسبب بقاءها فى يد الناظر المطعون على تصرفاته لما فى ذلك من ضرر بالمستحقين ولأن القول بوجوب توافر شروط خاصة لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية من ايجاب كون النزاع متعلقا بذات الولاية على الوقف ووجود خطر عاجل يهدد حقوق المستحقين فيه تقييد بغير مقيد انص المادة ٢٨ مرافعات التى خولت القضاء الأهلى اتخاذ كل الاجراءات المستعجلة فضلا عن أن المادة ٤٩١ من القانون المدنى لم تحدد احوال النزاع المبرر لاتخاذ هذا الاجراء بل تركته لمطلق تقدير القضاء يقضى بها حيث تكون هى العلاج المناسب لوضع حد لاطار محدقة خصوصا اذا كانت اليد المطعون على تصرفاتها لا تملك ما يمكن الرجوع به عليها اذا قضى قبلها فى موضوع

ومن حيث ان تقدير تلك الطاعن وهى سند الاستبدال يصبح والحالة هذه بعد زوال الصفة التى تخول الاشراف . غير داخل فى ولاية هذه المحكمة . ويتعين لهذا القضاء بعدم الاختصاص مع الزام المدعين بالمصاريف (م ١١٣ مرافعات)

(قضية مصطفى بك خلوصى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ رياض الجبل ضد صاحب العزة على بك بهجت بصفته وآخرين وحضر عن الاول الأستاذ ابراهيم عبد الهادى رقم ٣٢٠ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب أحمد)

١٨٣

محكمة مصر الابتدائية

قاضى الأمور المستعجلة

٩ أبريل سنة ١٩٣٩

١ — حراسة . وقف . اختصاص المحاكم الأهلية بدعوى الحراسة وأن رفعت دعوى العزل بالمحكمة الشرعية
٢ — حراسة . استعجال لوجود خطر

المبادئ القانونية

(١) دعوى عزل ناظر الوقف أمام المحكمة الشرعية لاتحول دون دعوى الحراسة بالمحكمة الأهلية للحد من ولاية الناظر وغل يده اذا توافرت المبررات

فالدفع بعدم اختصاص المحكمة الأهلية بنظر دعوى الحراسة لوجود دعوى العزل دفع غير مقبول فالدعويان مختلفان سببا وموضوعا ثم أن المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى جعلت دعوى العزل من اختصاص هيئة التصرفات لم تؤثر فى اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى الحراسة على الوقف لأنها لم تمس التشريع الأهلى فى هذا الموضوع ، ولأن تعيين

النزاع ، ولأن أصحاب هذا الرأي قد بنوه على حجة واهية تسلطت عليهم فكرة اعتقوها عن أنصار الجرد وعدم مسايرة تطور الفقه والقضاء من معالجة النصوص والاحكام ليكون منها أداة تتفق ووظيفة النظام الاجتماعى والاقتصادى بتسخير النصوص القائمة وجعلها صالحة فى كل زمان ومكان فى حدود الامكان ولقد اسسوا حجتهم فى عدم جواز الحراسة على أنها ليست وسيلة من وسائل التنفيذ الجبرى وأنه اذا كان المستحق الحاصل على حكم نهائى بالزام الناظر بأن يدفع له ما تجمد فى ذمته لا يستطيع قانونا أن يطلب تعيين حارس قضائى على الوقف ليتوصل بالحراسة إلى الحصول على حقوقه المحكوم بها فمن باب أولى لا يصح أن توضع أعيان الوقف تحت الحراسة بمجرد ادعاء المستحق بوجود حق له فى ذمة الناظر وطلب محاسبته عليه وهى حجة كما ترى واهية الأساس ظاهرة الفساد إذ الأجماع يكاد يكون منعقداً على جواز الحراسة فى تلك الحالة ولقد أقرتها أكبر هيئة قضائية فى البلاد وسائرتها فى ذلك جميع احكام القضاء أهلى ومختلط وأصبحت قاعدة ثابتة مسلم بها لما فى تقرير هذا الاجراء من صيانة للحقوق وقطع لدابر العابثين من نظار أو مستحقين لحقوق الدائنين بل أنها الوسيلة الفعالة التى تتفق ونظام الوقف وشخصية المعنوية التى تحول دون الحجز على ثماره إذ أنها مملوكة له فيخف أثر التسويق

والمماثلة وتصل الحقوق إلى اربابها فلا يتخذ الناظر أو المستحق من الوقف سياجا يحتجى خلفه ويترك سواه دون حماية القانون (٢) الدفع بعدم توافر الاستعجال فى الحراسة دفع موضوعى إذ هو من أركانها عليه تستوى وبه تقوم ولا يتصور للحراسة كيان إلا اذا كان هناك خطر على حقوق طالبا يقتضى منعه اتخاذ هذه السبيل

باسم صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قضاء الامور المستعجلة

بجلسة الامور المستعجلة المنعقدة علنا فى

يوم الاحد ٩ ابريل سنة ١٩٣٩ (١٩ صفر سنة

١٣٥٨) تحت رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احمد .

وحضور محمد بهجت كاتب الجلسة .

صدر الحكم الآتى

فى قضية : حضرة مصطفى بك مراد السلانكى

نائب مركز دمنهور ومقيم بالاسكندرية ومجمله

المختار بمصر وكيله الأستاذ محمود فهمى حسين

المحامى بمصر .

صدر

(١) حسين افندى على كمال بصفته ناظرا

على وقف المرحوم محمد بك سلانكى المقيم بمصر

بمحل تجارته بأول شارع الغورية . (٢) حسين

افندى عبدالله كامل بصفته ناظرا على وقف المرحوم

محمد بك سلانكى ومقيم بمصر الجديدة بشارع

رمسيس رقم ٥٠ مدعى عليهما (٣) الست نعيمة

أحمد كمال (٤) احمد افندى فهمى السلانكى (٥)

محرم افندى كمال (٦) الست فاطمة على كمال (٧)

وقد أبدى كل من الحاضرين أوجه دفاعه ودفعه كما هو مبين بالمحضر والمذكرات .

المحكم

من حيث ان محصل دعوى المدعى المنتزعة من صحيفة دعواه ومذكرته الختامية أن المرحوم محمد بك السلانكلي أوقف بتاريخ شوال سنة ١٢٨٦ نصف وقفه البالغ قدره ٣٥٧ ف و ١٩ ط و ٣ من الكائنة بمركز دمنهور والاعيان الكائنة بمدينة القاهرة على عتقائه البيض والسود والحبوش وعلى تابعه خليل الجريدلي الجد والجد الأكبر للمدعى عليهما والنصف الثاني من وقفه على زوجته ومعتقوته السيد زعفر الجزكسية ومن بعدها على أولادها ثم عتقائها — وفي حالة عدم وجود ذرية لها او معاتيق يكون وقفا على معاتيقه الموقوف عليهم النصف الأول وتابعه خليل الجريدلي وانه بالرجوع إلى نص الحكم الشرعي الصادر أخيرا بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٣٩ من محكمة مصر العليا الشرعية يبين منه أن الوقف بعد أن كان محصورا في التابع خليل الجريدلي وفي معاتيق الواقف الخمسة البيض ومعاتيقه التسعة السود والحبوش الذي توفي أغلبهم من دون عقب لم يتبق منهم الآن على قيد الحياة سوى ذرية خليل الجريدلي المرزوقين له من زوجته فاطمة معتوقة الواقف البيضاء وذرية مصطفى بك كامل المعتوق الأبيض وذرية خادم الله المعتوقة السوداء وانه على هذا الاعتبار أصبح الوقف الآن كأنه موقوف كما يلي : —

اولا — ذرية خليل الجريدلي المرزوقين له من زوجته فاطمة المعتوقة البيضاء . (١) فرع عبدالقادر كمال بن خليل الجريدلي يخصمهم ٢٩ ف و ٣ ط

حسين افندي كمال (٨) على افندي السلانكلي (٩) ابراهيم افندي كمال عن نفسه وعن حسن افندي كامل (١٠) محمد افندي توفيق (١١) الست توحيد كمال (١٢) حسن افندي السلانكلي خصوم ثلث منضمين إلى المدعى عليهما (١٣) محمد افندي كامل السلانكلي خصم ثالث منضم إلى المدعى الواردة الجدول المستعجل رقم ٦٩٧ سنة ١٩٣٩

الموضوع

اقام المدعى هذه الدعوى ضد المدعى عليهما الأول والثاني بعريضة اعلنت في ١٩ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ وطلب لما ذكرنا بها من اسباب سماع المدعى عليهما الحكم بتعيين حارس قضائي على اعيان وقف المرحوم محمد بك سلانكلي المينة بحجة الوقف لاستلامها واستغلالها وتوزيع صافي الربح على المستحقين حسب نصيب كل منهم في الحكم الشرعي النهائي الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٩ وأن يحجز تحت يده نصيب عموم المستحقين من ذرية خليل الجريدلي حتى يفصل في دعوى الحساب المقامة ضد هما ويبين مقدار ما هو باق في ذمتها وفي ذمة باق المستحقين من ذرية خليل الجريدلي وفي دعوى العزل بحكم مشمول بالتنفيذ المؤقت من دون كفالة رغما عن كل معارضة واستئناف مع الزامهما بالمصاريف والالتعاب .

وبالجلسة حضر المدعى والمدعى عليهما كما حضر الخصوم الثلث الأخير منهم منضمين إلى المدعى والباقون منضمين إلى المدعى عليهما . وقد حضر السيدات سكرى محمد و اخيه حسن ونعمات حسن وطلبن قبولهن خصيات ثلث منضيات إلى المدعى

و ٨ س عبارة عن ١ ط و $\frac{٢٢}{٤٨}$ س (ب) فرع مصطفى كمال بن خليل الجريديلي يخصم ٣٥ ف و ١٤ ط و ١ س عبارة عن $\frac{٢٤}{٤٨}$ س و ٢ ط (ج) فرع على كمال بن خليل الجريديلي يخصم ٣٥ ف و ١٤ ط و ١ س عبارة عن $\frac{٢٤}{٤٨}$ س و ٢ ط .

ثانيا — ولدى المرحوم مصطفى السلانكي ٣٠٢ ف و ٢٢ ط و ١٤ س عبارة عن $\frac{٢٢}{٤٨}$ س و ١٣ ط

ثالثا — اولاد المرحوم حسن بكير بن خادم الله ٥٣ ف و ٣ ط و ١ س = $\frac{٢٢}{٤٨}$ س و ٣ ط وان هذه الاطيان بخلاف ٩ ط و ١٥ س بزمام شر نوب وانه بعد انشاء الوقف وبعد وفاة الواقف تعيينت زوجته السيدة زعفر في النظر باشراف مصطفى كمال بن خليل الجريديلي مدة ثلاثة عشر عاما الى ان توفي الاخير فانفردت بالنظر الى اوائل سنة ١٩٠٢ فاتفقت كلمة المستحقين بعد وفاتها على تعيين المرحوم مصطفى بك كامل السلانكي معنوق الواقف ووالد المدعى ناظرا مؤقتا وانه نظرا لما ورد في كتاب الوقف من ان من يتوفى من المستحقين عقيبا ينتقل نصيبه الى من هم في طبقته من المستحقين الا ان ناظر الوقف رأى ان يأخذ بالأحوط اذ احتفظ بمقدار ما كان يؤول اليهم من الاستحقاق في غلة الوقف على سبيل الأمانة حتى يكتم من الجهة المختصة فيمن يؤول اليه هذا المدخر وان تلك الامانات كانت تثبت سنويا في الحساب برضاء وموافقة جميع المستحقين الى ان اصبح المدخر ثمانية آلاف جنيه تقريبا كما هو ثابت في كشف حساب ١٩٢٧

ميلادية وان هذا المبلغ لم يكن الا حقا خالصا لوالده وحسن بكير بن خادم الله ولو عمل على تقسيمه ما خرج على شرط الواقف . الا ان ذرية خليل الجريديلي وجميعهم من مستحقي الطبقة الثانية والثالثة والرابعة الذين لا يؤول اليهم شيء من انصبة المعاتيق المتوفين من غير عقب عملوا على الاستيلاء على المبلغ المودع لحساب اولئك سعوا للمطالبة بولاية التحدث عن الوقف واجمعوا امرهم على اقامة احمد كمال دون والدهم اذ هو الارشد من ذرية التابع خليل الجريديلي فكانت باكورة اعماله ان رفع دعوى يطلب فيها الاستيلاء على جميع الاموال المودعة الا ان محكمة الاستئناف اقامت بنك مصر حارضا على هذه الوديعة يدفعها لمن يحكم له بالاستحقاق من المحكمة الشرعية الا ان هذا القضاء لم يفل من عزم احمد كمال اذ سخر احد المستحقين وهو احمد فهمي فرفع دعوى امام محكمة عابدين يطلب فيها استبدال حراسة بنك مصر على ان تشتري اسهم من سندات الموحد بالمبلغ المودع ف قضى برفضها ولما عجزوا عن الاستيلاء على المبلغ المودع بالرغم من اقامة احدهم في النظر سلكوا سبيلا ملتويا للنكابة واللدن في الخصام فانكروا المعاتيق الاثنى اللذين توفيا عن ورثتهما المرحوم مصطفى بك كامل والد المدعى وشقيقة الخصم المنضم وخادم الله والدة حسن بكير اذ هذا الانكار يحول دون تسلم الوديعة لذويها ولا حق فيها لغير هؤلاء وان هذا الانكار مع قيام البينات عليه من اسانيد تؤكد كده وهي كشوف الحساب الموقع عليها منهم جميعا هو الاجرام بعينه القصد منه الاستيلاء على غلة اعيان الوقف وتبديدها بما يجعل الرجوع عليهم مستقبلا بشأنها امرا في حكم المستحيل فضلا عما ارتكبه نظار الوقف متابعين من وقت الانكار من خيانات توجب غل يدهما ووضع الوقف

تحت الحراسة القضائية الى ان تستقر الامور في نصابها

ومن حيث ان المدعى في سياق التدليل على عدم امانة المدعى عليهما الناظرين استند في تأكيده الى كشف الحساب المتقدم من الناظرين والميمنة صورته في مذكرة الناظرين المقدمة لمحكمة الاستئناف في الدعوى رقم ٣٢٩ سنة ٥٦ قضائية (مذكرة رقم ٣ حافظه ٦ دوسيه) اذ في هذه المذكرة يعترفان بادخالهما ضمن ايراد الوقف مبلغ ٩٠٠م و ٢٥١ جنيتها قالاه عنه انه المبلغ الذي اودعه الناظر السابق على ذمة المستحقين الغير معترف باستحقاقهم وسحباه (راجع صحيفة ٨ من المذكرة) مع ان هذا المبلغ متنازع فيه لا يملك الناظران توزيعه الا بعد فصل القضاء بشأنه .

كما اضاف المدعى اتهاما آخر الى الناظرين بأنهما بيئا في كشف الحساب عن السنوات الثلاثة ١٣٥١ لغاية ١٣٥٣ - بعد استبعاد نصيب خادم الله - ان الاستحقاق هو مبلغ ٣٢١ جنيتها ٧٠٥ مليات - بينما ثبت بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٣٠ أن قيمة استحقاق هؤلاء المستحقين المتنازع فيهم ولم يكن المرحوم مصطفى بك كامل داخلا فيهم هو مبلغ ١٣٦٠ جنيتها و ٥٢ مليا عن سنة ١٣٤٥ فقط - فاذا كان هذا مثل يضرب عن الادارة فهو دليل سوء القصد والعبث بأموال الوقف والمستحقين اذ كيف استطاع استباغة مثل هذا التصرف - اذ يعتبر الناظران استحقاق جميع المنكورة حقوقهم مبلغ ٣٢١ جنيتها و ٧٠٥ مليات عن ثلاث سنوات مع ان استحقاق بعضهم عن سنة واحدة وليس داخلا فيهم مصطفى بك كامل هو مبلغ ١٣٦٠ جنيتها و ٥٢ مليا - وانه وان سبق رفع دعوى حراسة اختلاف فيها أوجه التقدير بين رأى محكمة أول

درجة والاستئناف فان ظروف الدعوى الحالية وتغير المركز القانوني فيها يوجب هذا التحفظ صيانة للاستحقاق من الضياع من ناحية وتنفيذاً للحكم الواجب الاحترام والذي كلف الناظرين بالأداء .

ومن حيث ان المدعى اضاف الى هذا بأن انكار الناظرين لاستحقاقه لم يأت عن جهل بالحقيقة بل للنكابة والعدوان واغتصاب هذا الاستحقاق واغتيااله فضلا عن انهم سبق لهم ان اعترفوا به باقرارات كتابية فضاع عليه الكثير وحرر من حقه الشرعي من سنة ١٩٣٨ لغاية الآن وقد بلغ جملة ما بدده الناظران ومن سبقهم ما يقرب من الثمانية آلاف جنيه - لاضمان لاسترداد القليل منه ولن تصلح في الحصول عليه أية وسيلة قانونية .

ومن حيث ان أخ المدعى محمد كامل السلانكي - قد طلب التدخل في الخصومة منضمنا الى المدعى اذات الاسباب التي استند اليها أخوه في تبرير الحراسة - مضيها اليها أن في عناد المدعى عليهما واصرارهما على انكار استحقاقه مع قيام دليله موجبا لهذا التحفظ .

ومن حيث ان وريثة حسن بكير قد انضموا أيضاً الى المدعى في طلباته .

ومن حيث ان احمد افندي فهمي السلانكي ومن معه طلبوا أيضا التدخل في الخصومة منضمين الى ناظرى الوقف طالبين رفض الدعوى منكبين استحقاقه وأخيه ووريثة حسن بكير .

ومن حيث ان ناظرى الوقف أجابا على الدعوى بجملة دفعوع تركزت فيما يلي :-

١ - عدم قبول الخصوم الثوالث المنضمين الى المدعى

٢ - عدم قبول الدعوى برفتها بناء على

سبق نظرها والحكم فيها .

٣ — عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها .

٤ — ومن باب الاحتياط الكلى رفضها .

ومن حيث ان ناظرى الوقف اسبها في مرافعتها الشقوية ومذكراتهما الختامية في تبيان ما يدعم الدفوع والدفاع وجاصله : —

أولاً — رفض طلب قبول السيدة سكر ومن معها وهم ورثة حسن بكير اذ لا شأن ولا صفة لمن في الدعوى بدليل الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٢٤ في الدعوى الشرعية التي رفعتها واحدة منهن وهي نعمات حسن بكير في وجه الناظرين وطلبت فيها الحكم باستحقاق والدها في هذا الوقف وانتقال نصيبه الى اولاده الذين هي منهم — وان المحكمة الشرعية بعد سماع دفاع الناظرين حكمت برفض دعواها وقد أصبح هذا الحكم نهائياً بعدم استئنافه .

ثانياً — عدم قبول دعوى المدعى لسبق نظرها والحكم فيها وذلك لان المدعى وأخاه سبق ان رفعوا دعوى على نفس الناظرين أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية تقيدت بجداولها تحت رقم ٨٦ سنة ١٩٣٦ طلبا فيها الحكم بوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية وقد دخلت فيها السيدة سكر ومن معها خصوما ثوالثا لتأييد دعوى المدعى وقد انتهت بصدور حكم من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٣٦ برفضها وان الأسباب المؤسدة عليها الحراسة في الدعويين واحدة إذ بنيت الدعوى الأولى على وجود دعاوى بين الطرفين بعضها أمام المحكمة الشرعية والبعض الآخر أمام المحاكم الأهلية وبعضها يدور حول الاستحقاق والحظر على الحقوق وهي بذاتها

أسانيد الدعوى الحالية .

ثالثاً — ان والد المدعى والخصم الثالث سبق له ان رفع دعوى حراسة قضت فيها محكمة الاستئناف بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٣١ بالرفض . رابعاً — ان المحاكم الأهلية غير مختصة بوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية إذ في هذا القضاء نزاع لأطيان الوقف وتسليمها لأجنبي لمجرد قيام خصومة شرعية أو خصومة أهلية وانه وان كان الرأي غير مستقر فقد قضى على هذا الخلاف بما أدخله المشرع من تعديل في المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

يترتب عليه ان أصبحت قضايا عزل الناظر من اختصاص هيئة قضائية والمحكمة الشرعية هي المختصة وحدها بعزل الناظر أو ضم ناظر أو اقامته ناظر — وهذا يوجب امتناع القضاء الأهلي عن نزاع أطيان وأعيان الوقف من يد الناظر وتسليمها الى شخص آخر تحت ستار الحراسة القضائية فضلا عن انه لا يصح ان تختص هيئتان تستمدان سلطتهما من شارع واحد بنظر مادة واحدة .

خامساً — عدم قبول الدعوى لرفع النزاع أمام القضاة الأهلي والشرعي وذلك عملاً بالقاعدة المقررة من انه اذا رفعت دعوى أمام محكمتين وجب على واحدة منهما ان تمتنع عن نظر الدعوى المطروحة أمامها وهي قاعدة شرعية وقانونية بينها المشرع في المواد ١٢٦ و ١٢٧ من قانون المرافعات الأهلي كما نص عليها في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . سادساً — ان الاستعجال ليس متوافراً في الدعوى إذ دعوى العزل محدد لنظرها جلسة ٤ / ٤ / ١٩٣٩ وهو زمن قصير ينفي احتمال

وقوع خطر على حقوق طالب الحراسة ان صح ان له حقوقا قبل جمة الوقف كما ان ركن الخطر معدوم كما ان مسوغات الحراسة غير قائمة لعدم وجود نزاع على الملك أو على اليدودعاوى الحساب انما هي دعاوى شخصية محضه لانزاع فيها على الملك أو اليد .

سابعاً — ان التبرم من انكار استحقاق المدعى ومن عدم دفع الاستحقاق اليه وعدم تقديم الحساب له هذه المسائل بذاتها سبق ان أثارها المدعى فاجابته المحكمة إلى أن للناظرين العذر وأن موقفهما لا غبار عليه

ومن حيث انه فيما يخص بالدفع بعدم قبول طلبات الخصوم التوالث وهم ورثة حسن بكير فانه مقضى في مواجهة احدهم وهي السيدة نعمات حسن بكير برفض دعواها . وحجية هذا الحكم على بقية ورثة حسن بكير — وانتقال نصيبه إلى ورثته لم تتوافر دلائلها بما يجعل مصلحتهم ظاهرة في طلب الحراسة — بما يوجب تصفية هذا المركز ابتداء من الجهة المختصة فاذا كان الناظران ينكران استحقاق هؤلاء الورثة فلا عنت في هذا الانكار ولا كيد فيه إذ أن هذا الانكار مؤيد بدليله القائم ويتعين لهذا قبول الدفع والقضاء بعدم قبولهن في الدعوى .

ومن حيث ان بالنسبة لآخ المدعى فهو صاحب مصلحة حقيقية ظاهرة في الانضمام إلى المدعى إذ مرصزه لا يختلف عن أخيه إلا أن الأخير يده سند نافذ بالصفة ويتعين لهذا قبوله كما يتعين قبول من انضم إلى الناظرين من المستحقين إذ لهم مصلحة في تأييد الناظرين في مزاعمهما إذ كل نقص في عدد المستحقين يؤول اليهم بالمنفعة .

ومن حيث انه بالنسبة للدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والحكم فيها فانه من المقرر علماً وعملاً (أن البت في اجراء تحفظي لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فهو قابل بطبيعته القانونية إلى التعديل أو الالغاء كلما آذنت ظروف جديدة مستفادة من أوراق أو من أحكام ومنها حكم الصفة — إذ حجية الاحكام لا تكون إلا للاحكام القطعية دون الوقتية إذ الأخيرة لا تؤثر في نقطة النزاع (حكم محكمة النقض المصرية المحاماه ١٣ ص ٩٨٩ — لاكوست رقم ٧٩ — ٨١) فالقضاء في الاجراء المؤقت قبولاً أو رفضاً ان كان يقيد من اصداره إلا أن هو ليس معناه أنه يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه إلا في دائرة ضيقة محدودة وهي عدم جواز العدول عنها إن لم يحصل تعديل في مركز الطرفين القانوني فاذا طرأ سبب جديد وجب اعادة النظر وتقرير العلاج اللازم لمصلحة (دوى الشأن). (راجع سيزار بروو هير وطبعة ٩٣٨ الامور المستعجلة ص ١٢٧ نبذة ٦٤ وما بعدها حكم محكمة القضا الفريسية ١٦/٤/١٩٢٢ سيري ١٩٢٤ — ١ — ١٤٨ — وحكم النقض الفرنسية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ — سيري ١٩٢٨ — ١ — ٣٢٧)

ومن حيث ان ظروف الدعوى الحالية تختلف عن الدعوى السابقة في نقطة جوهرية حاسمة إذ قد قطع في أسباب الخلف التي جعلها الناظران سنداً لهما في حبس الاستحقاق على المدعى لقضاء المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٩٣٩/١/٣ — هذا الحكم الواجب النفاذ الذي من مقتضاة استحقاق نصف ثمانية أسهم وربع سهم من أربعة عشر سهماً ينقسم اليها ما هو موقوف من الواقف على زوجته زعفر وباستحقاقه لنصف أحد عشر سهماً وجزء من أربعة وستين

جزءاً ينقسم إليها السهم من واحد وعشرين سهماً ينقسم ما هو موقوف على عتقاء الواقف المذكور وتابعه — وهذا الحكم لاحق لكل الدعاوى السابقة ويملك صاحبة اتخاذ الإجراءات المؤقتة وكذلك يملك إخوة الخصم الثالث هذا الحق اذ مصدر حقهما وهو الميراث عن أبيهما واحد — والحكم الشرعي كما يفيد منطوقه. قد قضى للمدعى بنصف الاستحقاق المبين بمنطوقه على أساس أن الخصم الثالث دون سواه شريك معه فيه — فصدور هذا الحكم واقعة جديدة يرتب حقوقاً والتزامات معينة ويوجب إعادة النظر في مركز الطرفين الواقعي والقانوني ولذلك يكون الدفع لاسنده ويتعين رفضه ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى الحراسة بعد إدخال التعديل الجديد على لائحة المحاكم الشرعية ووضع المادة ٢٧ وضعاً بحيث يصبح لميئة التصرفات وحدها حق الفصل في أمر عزل الناظر — وأن الدعويين الحراسة والعزل متحدتان في عناصرها الثلاثة من حيث وحدة السبب والموضوع والخضوم فهو دفع منقوض لما يلي:

أولاً — أن التشريع الشرعي لم يمس مطلقاً التشريع الأهلي في شيء ما

ثانياً — أن تعيين الحارس لإجراء تحفظي مؤقت يراد به صيانة حالة قانونية قائمة صيانة وقتية لا تأخذ قوة الحكم النهائي لحكم العزل.

ثالثاً — أن تعيين حارس قضائي على الأعيان الموقوفة لا يفيد بحال عزل الناظر المنصب من الجهة المختصة اذ أثر كل منها يختلف عن الآخر — كما أن المحاكم الأهلية لا تعرض في الواقع وحقيقة الأمر لغير الحقوق المدنية المتنازع بشأنها الناشئة عن الوقف وقد أسبغ عليها المشرع بنص المادة ٢٨ مرافعات ولاية لاتخاذ جميع

الإجراءات الوقفية للمحافظة على تلك الحقوق وصيانتها وإبعاد ما يهددها من خطر بسبب بقائها في يد الناظر المطعون على تصرفاته لما في ذلك من ضرر بالمستحقين.

رابعاً — أن القول بوجوب توافر شروط خاصة لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية من إيجاب كون النزاع أساساً متعلقاً بذات الولاية على الوقف ووجود خطر عاجل يهدد حقوق المستحقين فيه تقييد بغير مقيّد لنص المادة ٢٨ مرافعات التي خولت للقضاء الأهلي اتخاذ كافة الإجراءات المستعجلة فضلاً عن أن المادة ٤٩١ من القانون المدني لم تحدد أحوال النزاع المبرر لاتخاذ هذا الاجراء بل تركته لمطلق تقدير القضاء يقضى بها حيث تكون هي العلاج المناسب لوضع حد لاختطار محدقة خصوصاً اذا كانت اليد المطعون على تصرفاتها لا تملك ما يمكن الرجوع به عليها اذا قضى قبلها في موضوع النزاع

خامساً — أن أصحاب هذا الرأي قد بنوه على حجة واهية تسلطت عليهم فكرة اعتنقوها عن أنصار الجهود وعدم مسابقة تطور الفقه والقضاء من معالجة النصوص والاحكام ليكون منها اداة تتفق ووظيفة النظام الاجتماعي والاقتصادي بتسخير النصوص القائمة وجعلها ضالحة في كل زمان ومكان في حدود الامكان. ولقد أسسوا حجتهم في عدم جواز الحراسة على أنها ليست وسيلة من وسائل التنفيذ الجبري وأنه اذا كان المستحق الحاصل على حكم نهائي بالزام الناظر بأن يدفع له ما تجمد في ذمته لا يستطيع قانوناً أن يطلب تعيين حارس قضائي على الوقف ليتوصل بالحراسة الى الحصول على حقوقه المحكوم بها فمن باب أولى لا يصح أن توضع أعيان

الوقف تحت الحراسة بمجرد ادعاء المستحق بوجود حق له في ذمة الناظر وطالب محاسبته عليه وهي حجة كما ترى واهية الأساس ظاهرة الفساد اذ الاجتماع يكاد يكون منعقدا على جواز الحراسة في تلك الحالة ولقد اقرتها أكبر هيئة في البلاد وسائرتها في ذلك جميع احكام القضاء أهلى ومختلط وأصبحت قاعدة ثابتة مسلما بها لما في تقرير هذا الاجراء من صيانة للحقوق وقطع لدابر العابثين من نظار أو مستحقين لحقوق الدائنين بل أنها الوسيلة الفعالة التي تتفق ونظام الوقف وشخصيته المعنوية التي تحول دون الحجز على ثماره اذ انها مملوكة له فيخف أثر التسويف والمماطلة وتصل الحقوق الى اربابها فلا يتخذ الناظر أو المستحق من الوقف سياجا يحتمى خلفه ويترك سواء دون حماية القانون .

(راجع حكم هذه المحكمة في ١٩٣٧/١٢/٢٢ محاماه السنة الثانية عشرة عدد ٤٢٣ صحيفة ٩٣٥ — حكم محكمة النقض والابرار المصرية في القضية رقم ٢٢ سنة ٥ قضائية بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٩ مجموعة محمود عمر نبذة ٣١٠ صحيفة ٩٩٨ — سلطة قاضى الأمور المستعجلة رزق الله مظهر صحيفة ٨٩ نبذة ١١٥ — داريو بلاجى جزء ثالث القانون المدنى تعليق على المادة ٦٠٠ نبذة ٥٧ وما بعدها)

ومن حيث انه يتبين من ذلك ان دفع المدعى عليهما الأولين بعدم اختصاص القضاء الأهلى واهى السند كما أن طرح دعوى العزل أمام الجهة المختصة لا يحول دون تدخل القضاء الأهلى للحد من ولاية الناظر والغل من يده إذا توافرت المبررات ويتعين لهذا رفض الدفع المؤسس على هذه الدعايم .

ومن حيث انه بالنسبة للدفع بعدم توافر الاستعجال فانه دفع موضوعى اذ هو من اركان الحراسة عليه تستوى وبه تقوم ولا يتصور للحراسة كيان ولا تقرر إلا إذا كان هناك خطر على حقوق طالبا يقتضى لصيانتها هذا الاجراء .

ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على سندات المدعى أن النزاع بين المدعى واخيه والناظرين على استحقاقهما قد بلغت الخصومة فيه مبلغ الكيد والاستهتار تلفقه يد الناظرين الحاليين من الناظر السابق الذى دفع بهما إلى انكاره ليكون له وسيلة لحبسه عن ذويه مع توافر الأدلة على هذا الاستحقاق كما تشهد بذلك جميع كشوف الحساب المتتالية في العصور المختلفة وكلها تحمل توقيعات الناظر والمستحقين فانكار هذا شأنه لا يدل إلا على انعقاد النية على ضياع هذا الاستحقاق وتبديده حتى إذا حان أو ان قبضه كان الرجوع غير مجد فتيلا — واليك الحوادث واستقرائها فقيها مايدل على صحة الاستنتاج .

أولا — ثابت من كشف الحساب المؤرخ غرة محرم سنة ١٣٣٠ عن ايراد ومنصرف هذا الوقف انه يحمل توقيعات مصطفى كامل والد المدعين واحمد كمال وغيرهم باعتبارهم مستحقين بما يفيد استحقاق مصطفى كامل والد المدعى .

ثانيا — كشف الحساب عن سنة ١٣٣٦ هلالية يفيد أيضا هذا الاستحقاق وفيه بيان لاستحقاق مصطفى بك كامل والد المدعى والخصم الثالث ووقع عليه من جميع المستحقين ومنهم أحمد كمال واحمد فهمى وآخرين .

ثالثا — كشف الحساب عن سنة ١٩٢٤ ميلادية يحمل توقيعات جميع المستحقين واحمد كمال ومصطفى بك كامل ولهذا الوقت كان معتبرا

باستحقاق الأخير .

رابعا — ثابت أيضا من كشوف الحساب عن العهود السابقة في زمن ناظرة الوقف السيدة زعفر عن سنوات ١٢٩٩ و ١٣١٠ هجرية ما يؤكد هذا الاستحقاق .

خامسا — ثابت من الاطلاع على الانذار المعلن بتاريخ ٨/٣/٩٢٨ الى احمد بك كمال بناء على طلب بعض المستحقين ومنهم ناظرا الوقف الحاليين أنهما ينكران على والد المدعى الاستحقاق لطعنهما في عتقه عما يهدم الادعاء بأن ناظر الوقف الحاليين تسلبا أعيان الوقف وانكار الاستحقاق قائم فما كانا يستطيعان منه تحللا — اذ مع توافر الأدلة على هذا الاستحقاق وتفايدا من مظنة التطوطو كان يتعين عليهما ان يودعا ما يعادل هذا الاستحقاق في خزانة المحكمة من يوم توليها النظر — فلا يضيع الحق كما ضاع على مستحقه عن مدة الناظر السابق . فضلا عن أنهما سحبا المبالغ المودعة على ذمة المتنازع على استحقاقهم ووزعها وهو تصرف ظالم لحقوق المدعى وأخيه .

ومن حيث ان النزاع بخصوص استحقاق المدعى قد قطع فيه بحكم من الجهة التي تملكه إذ قضت المحكمة العليا الشرعية به مبينة سندها في هذا القضاء كاشفة عن مقداره وكان من المتعين على الناظرين أن يؤدوا الاستحقاق لصاحبه في حدود ما قضى به إلا أنهما لا يزالان يطعنان فيه — وهو طعن لا يوقف تنفيذه ولا يحد من أثره ولا يدرأ عنهما مسئولية الأداء .

ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على المذكرة المقدمة من الناظرين بتاريخ ١٩٣٦/٢/٢٩ (٣ حافظة المدعى السادسة) أن ناظر الوقف قررا فيها صراحة بالصحيفة الثالثة أنه لم يسع الناظرين الا انتظار حكم القضاء الشرعى في دعوى مصطفى افندى مراد

وأخيه للمحافظة على حقوقهما إذا ثبت أنهما مستحقان وأنه لهذا استبقى الناظران تحت أيديهما النصيب الذي يؤول اليهما إذا ثبت أنهما مستحقان وقد حاولا ايداعه في خزانة محكمة مصر ولكن قلم الكتاب اعتذر عن قبول المبلغ لعدم وجود انذار حجز او غيره وما نحن نعرض على المحكمة في جلسة المرافعة هذا المبلغ وللمحكمة ان تأمر كاتب الجلسة بقبوله وايداعه على ذمة النزاع الشرعى ، ليس معنى هذا ان حق المدعى وأخيه تحت أيديهما وقد أصبح وفاؤه للمدعى متعينا — فما هو العذر الآن في عدم ادائه او على الأقل ايداعه الا ان تكون دعواهما هذه بالايديع وبرفضه انما هي وسيلة للتضليل والتمويه لتحقيق غرضهم من مفاداة الحراسة والخدم خطرهما وهو ضرر كما نرى يزداد تفاقمًا بمرور الزمن اتراكم الاستحقاق سنويا اذا استجد بعد ذلك استحقاق سنة ١٩٣٧ و سنة ١٩٣٨ ولم يودعا شيئا بل لم يؤدوا مليا واحدا بل لا يزال نزاعهما هو هو بذاته فرارا من اداء الحق لذويه او على الأقل ايداع المبلغ المتنازع عليه ان كان للنزاع موضع .

ومن حيث ان الناظرين يذهبان الى ان بالحكم الشرعى غموضا هو سبب امتناعهما عن الايداع والاداء وتلك حجة واهية اذ لا غموض فيه ولا لبهام بل أن المبهم هو دفاعهما وأسانيدهما فيه إذ أنهما يقرران بأن الحكم الشرعى اعتبر بعض الأشخاص في اسبابه مستحقا حالة كونه غير مستحق وفاتهم أن تلك الحجة منقوضة إذ كل فائدة تترتب على سقوط حق أى من المعاتيق انما تعود للباقي منهم على قيد الحياة — فنصيب المدعى وأخيه انما هو الزيادة في الحكم إذا استبعد بعض الأشخاص بما يقطع بأن تعلقهم بأذيال هذا الغموض إنما هو اللدد بعينه والكيد حتى يطول أمد التقاضى وكلما

امتدت به الأيام وتوالت السنون كلما استفادوا من الغلة فاذا انتهى الأمر بالقضاء النهائي كانت وسيلة التنفيذ معدومة وضمن الرجوع غير مجد إذ ليس لناظرى الوقف مال ظاهر والتجارة أخذ وعطاء لا أمان فيها ولا اطمئنان واستحقاق الناظرين في الوقف بالنسبة للمدعى وأخيه استحقاق ضئيل لا يتجاوز القدر غير القابل للضمن.

ومن حيث ان المدعى عليهما لا يزالان على غوايتهما من انكار لاستحقاق أخ المدعى فحسب بل لاستحقاق المدعى المقضى فيه مع أن مصدر حقهما واحد هو الأب المقضى بأنه من المعاتيق — وليغطيا مسئوليتهم يقفان موقفاً سليماً بالنسبة للأخ فلا يعترفان به ولا ينكران مما يستفاد منه انهما انما يريدان تمثيل نفس الرواية معه من تقاض طويل وتكاليف باهظة — ولا شك أن تصرف هذا شأنه يوجب اتخاذ اجراء حازم سريع يضع الأمور في نصابها إذ كل تراخ فيه يعود بضرر جسيم غير قابل للعلاج لحقوق ذوى الشأن وأدنى وسيلة له هي الحراسة القضائية.

ومن حيث انه بالنسبة لمأمورية الحارس فادارة أعيان الوقف إدارة طيبة وذلك باستلامها واستغلالها وإدارتها في حدود كتاب الوقف وأداء ما عليها من بداءات كالعوائد والرسوم وغيرها مما هو لازم للإدارة وتوزيع صافي الغلة على المستحقين كل حسب استحقاقه المبين بالحكم الشرعى الصادر بتاريخ ٣ — ١ — ١٩٣٩ ومن لانزاع في استحقاقه من المستحقين على أن يودع في خزانة المحكمة ما يعادل نصيب أخ المدعى إلى أن يفصل في استحقاقه من الجهة المختصة على أن تستمر الحراسة إلى أن يقضى في دعوى العزل وفي دعوى استحقاق أخ المدعى

بحكم نهائى أو واجب النفاذ — وتكلف المحكمة أخ المدعى باثارة النزاع باستحقاقه في ظرف شهرين من تاريخ النطق بهذا الحكم.

ومن حيث انه بالنسبة لشخص الحارس فترى المحكمة أن تقيم فيها الشركة العقارية لبنك مصر — إذ أنها هيئة منظمة بعيدة عن طرفي الخصومة تقيم الحدود بينهم فلا تحايى أياً على حساب الآخر فضلاً عن ميسرتها بما يطمئن النفس عن إدارتها.

ومن حيث انه بالنسبة للمصاريف فيتعين جعلها على عاتق الناظرين بصفتها الشخصية إذ تصرفاتهما الخاصة هي التي أوجبت هذا التحفظ.

ومن حيث انه بالنسبة للنفاذ فيتعين شمول الحكم به وفقاً لنص المادة ٣٩٥ مرافعات.

لذلك

حكمت المحكمة حضورياً : —

أولاً — عدم قبول طلب التدخل من ورثة حسن بكير وهم السيدة سكر وأمينه ونعمات حسن بكير.

ثانياً — قبول محمد كامل السلانكى خصماً منضمّاً للمدعى في الدعوى.

ثالثاً — قبول احمد أفندى فهمى السلانكى اومن معه خصوماً في الدعوى.

رابعاً — رفض الدفع المقدمة من ناظرى الوقف ومن انضم اليهما واختصاص المحاكم الاهلية وهذه المحكمة بنظرها وقبول الدعوى وجواز النظر فيها.

خامساً — اقامة الشركة العقارية لبنك مصر حارساً قضائياً على أعيان الوقف من اطيان وعقارات طبقاً لما هو وارد بمحجة الإيقاف

محمود عمر نقض ص ٦٧٤ (١) فاذا طعن أحد الورثة أمام المحكمة الشرعية مثلاً في وقف ليرده ملكاً ولم يكسب دعواه نفذ هذا الحكم على باقي الورثة (٢) ليس من وظيفة قاضي الأمور المستعجلة إلا تمكين ذي السند على الفور من حقه لا أن يقف في سبيله إلا إذا كان ما يرجع إلى هذا السند من مطاعن داخلاً تقديرها في عموم ولاية المحاكم الأهلية وأن من شأنها أن تجرد السند المذكور من قوته فلا يجوز له أن يقف في سبيل تمكين ناظر الوقف مثلاً من وضع يده على الأعيان الموقوفة وهو ينفذ الحكم الشرعي إذا كان أحد الورثة قد فشل في المحكمة الشرعية من رد الأعيان وقفاً وجاء وارث آخر لينع نفاذ الحكم الشرعي بدعوى مستعجلة

(٣) قاضي الأمور المستعجلة وهو هيئة متفرعة من المحكمة المدنية محكمة القانون العام يعود اختصاصه عند توافر الاستعجال إلى اختصاص المحكمة المدنية وفي الحدود

(١) لا نرى هذا الرأي فاللادة ٢٣٣ من القانون المدني تشترط لحجية الأحكام اتفاق الخصوم وقد يكون أحد الورثة مقعراً في الدفاع أو غير مستكمل الأدلة فكيف ينفذ حكم صدر عليه على باقي الورثة وكذلك الأمر إذا حكم لمصلحة فكل مسؤول في نصيبه لا غير وهذا الحكم يسرى في الأحكام الشرعية . ولذلك أجازت المادتان ٣٤١ ، ٣٤٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ لكل من يتعدى إليه الحكم أن يطعن فيه . وأما الاشكال في تنفيذ الأحكام الشرعية فيجب أن يحصل أمام المحكمة الشرعية الجزئية الحاصل بدانيتها التنفيذ إن كان متعلقاً بالاجراءات وأمام المحكمة التي أصدرت الحكم إن كان متعلقاً بأصل الدعوى (أنظر المادة ٣٥١ من اللائحة المذكورة)

لاستلامها واستغلالها وإدارتها إدارة طيبة في حدود كتاب الوقف وذلك بتأجيرها وتحصيل أجرها وأداء ما عليها من عوائد ورسوم وغيرها والقيام بالبدايات التي نص عليها كتاب الوقف وتوزيع صافي الربح بعد ذلك على المستحقين كل حسب استحقاقه المبين بالحكم الشرعي الانتقائي الصادر بتاريخ ٣ - ١ - ١٩٣٩ ومن لانزاع في استحقاقه على أن يودع في خزانة المحكمة ما يعادل نصيب الخصم الثالث - أخ المدعى - إلى أن يفصل في استحقاقه من الجهة المختصة وذلك على أن يفصل في دعوى العزل واستحقاق أخ المدعى بحكم نهائي أو بحكم واجب النفاذ وعلى الحارس تقديم كشف حساب بإدارته كل ستة أشهر مبيناً فيه الأيراد والمنصرف معززاً بالمستندات في قلم كتاب هذه المحكمة وألزم المدعى عليهما الأولين بصفتهما الشخصية بالمصاريف ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ورفضت ما غير ذلك من الطلبات .

١٨٤

محكمة مصر الابتدائية

قاضي الأمور المستعجلة

٥ أبريل سنة ١٩٣٩

١ - وارث . تمثله باقي الورثة في دعاوى التركة
٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . غير مختص بما يخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية
المبادئ القانونية .

(١) تقضى القاعدة الشرعية بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها بشرط أن يكون قد خاصم أو خوصم في الدعوى طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة بكل ما عليها (مجموعة

والضوابط المقررة له فاذا لم يدخل أصل الحق ومثار النزاع في ولاية المحاكم الأهلية خرج الاجراء الموقت من سلطان قاضي الأمور المستعجلة ووجب عليه الحكم بعدم الاختصاص

المحكى

• من حيث ان محصل دعوى المدعية انه بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٦ وصلها إعلان من وزارة الأوقاف نصه : « وأعلنت كل منهم بصورة من قرار النظر الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٠-١٢-١٩٣٨ في المادة ١٠٨ سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ للعلم بما فيه وتنفيذه ونهت عليهم بتسليم وزارة الأوقاف أعيان وقف محمد باشا أحمد الذي تقرر اقامة معالي الطالب عليه بدون معارضة وذلك في ظرف أربع وعشرين ساعة تمضي من تاريخه والا اتخذت الاجراءات » وأن هذا الذي أشار اليه الاعلان غير صحيح فلا يوجد قرار نظر ولا يوجد وقف وإنما الذي أشار اليه الاعلان وصدرت ورقة الاعلان بصورة منه هو على حسب ما جاء في هذه الصورة المعلنة ادعاء وزارة الأوقاف أن المرحوم محمد باشا أحمد أوصى باعيان لجهات خير واختار وزارة الأوقاف لتنفيذ هذه الوصية بوقف هذه الأعيان وأن الوزارة وقفت فعلا هذه الأعيان تنفيذا للوصية ثم طلب تمكين معالي وزيرها من النظر فصدر قرار بتمكينه وهو المعلن اليها وأنها لا تقر الوزارة على أن هناك وصية وأن الموصى مات مصرا عليها وأن الجهات التي أوصى لها موجودة فعلا يصح الاتفاق عليها وأنه فضلا عن ذلك فإن قرار التمكين لم يصدر في وجهها ولا في وجه أحد من ورثة المرحوم محمد باشا أحمد وليست له قوة الاحكام حتى يصح نفاذه بحكم

الصيغة التنفيذية التي ذيل بها . وأنها ترى في هذا الاعلان تعرضا لها في حيازتها للاعيان المخلفة عن المرحوم محمد باشا أحمد وهي من ورثته وتخشي خطأ قلم المحضرين وقبوله تنفيذ قرار التمكين المعلن اليها . فهي لهذا وفي نطاق المادة ٢٨ مرافعات ولخشية قوات الوقت تطالب القضاء ببطلان التنية المعلن اليها من وزارة الأوقاف بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٦ وبمنع تعرض الوزارة لها في حيازتها للاعيان الواردة بقرار التمكين والتي هي ملكها مع باقي ورثة المرحوم محمد باشا أحمد ومنع تنفيذ هذا القرار

• ومن حيث انه في اثناء نظر هذه الخصومة قدمت وزارة الأوقاف قرار التمكين للتنفيذ فاستشككت المدعية في تنفيذه وتحددت لنظر الاشكال جلسة ١٩٣٩/٣/٢٢ .

• ومن حيث ان الدعويين مرتبطان ببعضهما ارتباطا غير قابل للتجزئة اذ هما يرجعان الى سبب واحد وبين ذات الخصوم فيتعين ضمها الى بعضهما واصدار حكم واحد فيهما .

• ومن حيث ان المدعية ومن انضم اليها من المدعى عليهم قد فصلوا في مرافعاتهم الشفوية ومذكراتهم الكتابية ما أجملته المدعية في صحيفة الدعوى وحاصله أن الوقائع التي انتجت النزاع الحالي ترجع الى انه في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٩ بباريس أوصى المرحوم محمد باشا أحمد بوصية عينها في ورقة وأودعها قنصلية مصر بباريس بمحضر ايداع خاف فيه في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٩ في الساعة ١٢ ظهرا وبحضور ... سيدة سعادة محمد باشا أحمد وأودع وصيته لدينا لتحفظ بالقنصلية الى ما بعد اجراء العملية الجراحية التي ينوي اجراءها على أن يكون له مطلق الحق في استلامها اذ اشفى وحضر لامبتلاها

شخصيا أو أن تقوم بإبصارها الى معالي وزير الأوقاف في حالة حصول الوفاة . وانه في ١٥ يوليه سنة ١٩٢٩ حرر ملحقا للوصية السالفة الذكر — وانه عملت العملية الجراحية للرحوم محمد باشا أحمد في باريس وشفى من العملية وعاد الى مصر واسترد وصيته رجوعا فيها الا انه بعد سنة احس بنفس المرض وبفس الحاجة الى عملية أخرى فحرر مشروع وصية جديدة بخطه صدرها بالمباركة الآتية : أنا الموقع على هذا محمد احمد باشا من حيث أن حالي الصحية تستدعي عمل عملية جراحية في هذا العام سواء كانت بمصر أو بأوروبا ولا يعلم نتائجها الا الله تعالى بان احرز وصيتي هذه لا يداعها عند حضرة معالي وزير الأوقاف العمومية حتى تعمل العملية المذكورة فان حصل لي الشفاء منها استلم وصيتي بالثاني وأن حصل لي وفاة يصير تنفيذها بمعرفة وزير الأوقاف الذي يكون موجودا ، الا انه اشير على الموصي أن يحرر اشهادا شرعيا بهذا الذي يريده فقبل وتحرر الاشهاد بتاريخ ١٣/٥/١٩٣٠ ثم أودع هذه الوصية في وزارة الأوقاف بتاريخ ٢١/٥/١٩٣٠ ثم اجريت بعد هذا العملية الجراحية وشفى منها فحرر خطابا لوزارة الأوقاف يطلب فيه تسليم الوصية الى كاتبه عبدالغنى افندى حسن التي رفعت عنه مذكرة الى وكيل الوزارة ثم سجلت الوزارة في ذيل الخطاب المذكور العبارة الآتية : رفعت مذكرة القلم لوكيل الوزارة بالموضوع فأشار بتسليمها بإيصال يكتب على ظاهر إيصال الوزارة وقد سلمت بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٣١ . . . وأن الوزارة لم تحرك ساكنا لأنها تعرف الموضوع وليس لديها اشهاد بوصية وبعد سبع سنوات توفي المرحوم محمد باشا أحمد في فبراير سنة ١٩٣٧ فذهب وزير الأوقاف الى المحجة

الشرعية وأوقف ما قيل أن المرحوم محمد باشا أحمد أوصى به وذلك بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ثم تقدم بعد هذا الى المحكمة الشرعية بطلب تمكينه من النظر على هذا الوقف وأن وزارة الأوقاف حاولت أن تجعل لهذا الوقف الذي انشأته هي وجودا ورأى أحد الورثة وهو احمد فريد أن يرفع دعوى الى المحكمة الشرعية قال فيها أن الموصي رجع عن وصيته قولا بسحبها من وزارة الأوقاف كما رجع فعلا باستهلاكه المبلغ الموصى به الذي كان مودعا بينك مصر وقت صدور الاشهاد الشرعي بالوصية وطلب من المحكمة الشرعية أن تقضى له بهذا حكم بعدم سماع دعواه لعدم وجود المسوغ لها وقد ايدت محكمة الاستئناف هذا الحكم قائلة أن الدعوى باقية دعوى رجوع في حدود المادة ٩٨ لائحة شرعية رغم أن صاحبها كان يقول أن دعواه دعوى بطلان وأنه لا يحتاج الى مسوغ كما أن الرجوع الفعلي دون القول لا يحتاج الى مسوغ بطبيعته . وأن الغرض من الدعوى الحالية — هو منع العدوان على مال تدعى الملك عليه .

ومن حيث ان المنضيات إلى المدعية قد ذهبن أيضا إلى أن مورثهن قد عدل عن وصيته عدولا مدلولا عليه — أولا — بطلبه تسليم الوصية وباستهلاك المال الموصى به لانشاء المكاتب والمساجد والمستشفى واشترى بها ارضا من مصلحة الأملاك وانهم اذ يستمسكون بدلائل العدول عن الوصية أمام قضاء الأمور المستعجلة لا يستمسكون بها ليطالبوا على أساسها ابطال الوصية وابطال الوقف الذي تلاها وانما ليتبين أن نزاعهم في قيام الوصية والوقف هو نزاع جدي من نوع النزاع الذي يبرر تدخل القضاء المستعجل وأن الحكم

الصادر في دعوى أحمد بك فريد لاحجية له قبله .
 « ومن حيث ان المدعية بعد ان تناولت دفع وزارة الأوقاف بعدم اختصاص المحاكم الأهلية رددت الدلائل والبيانات التي جعلتها قواما لجدية النزاع المؤسس على رجوع الموصى عن وصيته بالوقوف فضلا عن استحالة تنفيذ الوصية لأن المال الذي خصص لإنشاء منشآت يصرف عليها ريع العقارات قد استهلك .

« ومن حيث ان دفاع وزارة الأوقاف قد ترك في الأوجه الآتية .

أولا — أن المحاكم الأهلية ممنوعة من النظر في المسائل المتعلقة بأصل الوقف ومسائل الهبة والوصية ولا يجوز لها أن تؤول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة .

ثانيا — اذا اعتبرت الدعوى الحالية منازعة في التنفيذ فهي من اختصاص المحاكم الشرعية دون سواها .

ثالثا — أن الحكم الصادر في دعوى أحمد بك فريد بعدم سماع دعوى الرجوع حجة على جميع الورثة الحاضرين منهم والغائبين من مثل منهم في الدعوى ومن لم يمثل .

رابعا — أن قرار التمكن وقد أصبح نهائيا بفوات مواعيد الطعن فيه كقرار الإقامة يصدر مشمولا بالصيغة التنفيذية واجب النفاذ بالتسليم سواء كان واضع اليد المطلوب التنفيذ عليه حاضرا في الدعوى أم لا .

« ومن حيث انه ثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المرفوعة من أحمد بك فريد بطلب ابطال اشهاد وقف — وهو الوقف الصادر من وزارة الأوقاف بناء على الوصية — أن المحكمة

قضت بعدم سماعها وكانت اسانيد المدعى في دعواه هي هي بذاتها التي تتمسك بها المدعية الآن — من رجوع الموصى عن وصيته قولا بسحب وصيته التي أودعها بوزارة الأوقاف وسجلت بسجلاتها وتقديمه طلبا بذلك لوزارة الأوقاف ورجع عنها فعلا باستهلاك المبلغ الذي كان مودعا ببنك مصر وقت صدور الاشهاد الشرعي بوصيته وقد استندت المحكمة في قضائها بذلك على نص المادة ٩٨ من انه لا تسمع عند الانكار دعوى الرجوع عن الوصية في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ افرنكية الا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه — تدل على صحة الدعوى — وانها مطلقة غير مقيدة بدعوى الرجوع القولي وعامة في دعوى الرجوع سواء أكان بالقول أم بالفعل ولا يوجد ما يجعلها خاصة بالرجوع القولي وقد أيدت المحكمة العليا الشرعية هذا الحكم ووضعت ضابطا للفرقة بين دعوى الرجوع في الوصية ودعوى البطلان وأن الأخير الذي لا يكون فيه معنى الرجوع هو البطلان الذي سببه فقد أهلية الموصى للوصية وقت حصولها أو بعده كأن كان مجنونا وقتها أو عرض عليه بعدها جنون مطبق أو كان سببه هلاك الموصى به بلا فعل الموصى أو موت الموصى له في حياة الموصى وفي هذه الصور وأمثالها لا يفيد البطلان رجوعا فلا تحتاج دعواه إلى المسوغ الذي ورد في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

« ومن حيث ان هذا الحكم قد صدر من هيئة تملكه في مواجهة أحد ورثة الموصى بعدم سماع دعوى الرجوع في الوصية وبالتالي بطلان الوصية بالوقف فما هي الآثار التي تترتب عليه .
 « ومن حيث انه وان كان حقالم ترفع الدعوى من جميع الورثة الا أن مدعيها كان يطالب بحق

للكل إذ البطلان موضوع الخصومة لا يحتمل انقساماً والقضاء فيه لا يقبل تجزئة والقاعدة الشرعية تقضى أن الوارث يتنصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها بشرط أن يكون قد خاصم أو خوصم في الدعوى طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة بكل ما عليها (راجع مجموعة محمود عمر نقض رقم ٧٠ سنة ٤٠ قضاية صحيفة ٦٧٤).

ومن حيث أن ما أثارته المدعية قواماً لمطاعنها على الوصية وبالتالي على الوقف المترتب عليها إنما هي مطاعن التقدير فيها والقطع بشأنها لا ولاية فيه لهذه المحكمة وبالتالي للمحاكم الأهلية عملاً بنص المادة ١٦ من لائحة الترتيب التي جعلت هذه المواد من اختصاص المحاكم الشرعية دون غيرها.

ومن حيث أن الوصية بالوقف والحكم بشأنها لما يبلغ بناء على طلب أحد من تعدى إليهم أثره يجعل كتاب الوقف بما فيه من شروط — واجب النفاذ لا يجد من أثره الا قضاء الجهة ذات الاختصاص — وليس من وظيفة هذه المحكمة إلا تمكين ذى السند على الفور من حقه — لأن تقف في سبيله — إلا إذا كان ما يوجه إلى هذا السند من مطاعن داخل تقديرها في عموم ولاية المحاكم الأهلية وأن من شأنها أن تجرد السند المذكور من قوته

ومن حيث أن قاضي الأمور المستعجلة وهو هيئة متفرعة من المحكمة المدنية محكمة القانون العام يختص بالفصل في الدعاوى التي يتوافر فيها الاستعجال فصلاً مؤقتاً دون أن يمس أصل الحق ومثار النزاع إذ يحتفظ طرفاً الخصومة بحقوقها في عرض النزاع الذي فصل فيه قاضي الأمور المستعجلة

إلى قاضي الموضوع ليفصل فيه من جديد بمعنى أنه في كل حالة يدعى فيها قاضي الأمور المستعجلة للتدخل يقوم اختصاصه ويعود بالنسبة لطبيعة الدعوى إلى اختصاص المحكمة المدنية وفي الحدود والضوابط المقررة له (راجع سيزار وهبر وطبعة سنة ٣٨ ص ٢٢ وما بعدها وحكم المحكمة المختلطة في ٢٨ / ١١ / ١٩١٧ مجموعة ٢٩ نبذة ٢٦٠ وحكم المحكمة المختلطة في ١٣ — ١١ — ١٩٢٩ المجموعة ٤٣ نبذة ٢٩ — وحكم هذه المحكمة في ٨ — ١٢ — ١٩٣٨ المحاماة السنة التاسعة عشرة — العدد الرابع — ص ٥٧٢)

ومن حيث أن هذه المحكمة تستمد ولايتها ويتحدد اختصاصها بنص المادة ٢٨ مرافعات التي قصرت هذا الاختصاص على الأمور المستعجلة ومنازعات التنفيذ — وهذه الضوابط مقيدة ولا شبهة بما وضعه المشرع من قيود لاختصاص المحاكم عموماً فإذا كان أصل الحق ومثار النزاع غير داخل في ولاية المحاكم الأهلية خرج ولا شبهة الأجراء المؤقت من سلطان قاضي الأمور المستعجلة إذ مناط الاختصاص هو قيام رابطة التلازم بين الاثنين الأصل والفرع فإذا انتفت زالت الولاية.

ومن حيث أنه وأن كانت المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام إلا أنه تقوم بجانبها هيئات قضائية أخرى ذات اختصاص قضائي لا شبهة فيه تختص في الأصل بكل ما يتعلق بحالة الإنسان وشخصه ولا يتعدى إلى ماله إلا أن من الأحوال الشخصية ما يستلزم الالتزام المالي كالنفقة والمهر فضلاً عما الحقه الشارع بالأحوال الشخصية من تصرفات مدنية في أصلها تلحق بالأموال وتفيد حق الملكية أو تزيله كالبينة والوصية والوقف (مادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — مجلة القانون والاقتصاد العدد السابع السنة الرابعة صحيفة ١٨٧ وما بعدها

وملحقها وحكم محكمة النقض والابرام في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ ص ٢١١ وما بعدها).

« ومن حيث انه بالرجوع إلى قوانين المحاكم الأهلية يبين أن من ضمن المواد التي تتناولها ولاية القضاء الشرعي المنازعات المتعلقة بأصل الوقف والتصرفات في الأوقاف (أي الأوامر الولائية المتعلقة بإدارة الوقف) والوصية ، وأن المحاكم الأهلية وإن كانت ممنوعة من القضاء في مسائل الأحوال الشخصية وفيما يتعلق بأصل الوقف والوصية فقد منعت كذلك بنص المادة ١٦ من لائحة الترتيب من تأويل الأحكام التي تصدرها في هذه المسائل جهات القضاء المختصة بها لأن التعرض لتفسير حكم صادر من محكمة أخرى قد يجر إلى تغيير أو تعديل حقيقة القضاء الوارد به عمدا أو خطأ فاذا اختلف الخصوم أمام المحكمة الأهلية في معنى حكم صادر من المحكمة الشرعية فيجب أن يترك الفصل في هذا النزاع للقضاء الشرعي ذاته .

« ومن حيث ان المدعية اسندت دعواها إلى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات باعتبار أن طلبها أمر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت إلا أنه بعد أن باشرت وزارة الأوقاف التنفيذ نازعتها فيه وطلبت طرحها أمام هذه الهيئة مما يدخله قطعاً تحت الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

« ومن حيث ان ولاية المحاكم الأهلية على ما تفصل فيه إحدى جهات الأحوال الشخصية يعرض في حالتين - أمر تنفيذ الحكم الذي يصدر من إحدى هذه الجهات أو القضاء في نفس الموضوع إذ طرح للفصل فيه مرة أخرى. وأنه وأن قضت ظروف الأحوال بتحكيم المحاكم الأهلية في بعض

صور تلك المنازعات فإن هذه الرقابة في حدود معينة لا تتعداها وهي البحث عما إذا كانت المحكمة الشرعية قد أصدرت الحكم وكانت المنازعة المطروحة لديها داخلة في ولايتها أم لا . أو أن سببا من أسباب بطلان اجراءات التنفيذ أو انقضاء الالتزامات قد توافرت مقوماته إلا أنه يحد من ذلك قاعدة أصلية وهي أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع يختص بالفصل في كل ما يتفرع عن الموضوع من مسائل فرعية وفي جميع ما ينشأ عن تنفيذ الحكم من صعوبات فاذا كانت المنازعة فيه تثير نزاعا في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية أو ما الحق بها كان الأمر باستمراره أو إيقافه داخل في ولاية هذه الجهة دون سواها - القول بالعكس فيه افتتات على التشريع القائم وتعطيل لنصوص القانون - اذ عبارة المادة ٣٥١ من لائحة المحاكم الشرعية صريحة الدلالة في اختصاص المحكمة الشرعية الكائن في دائرتها التنفيذ بالفصل في المنازعات التي تعترضه مقررته إنه إذا حصل اشكال في التنفيذ وبعد اتخاذ الاجراءات التحفظية إذا اقتضى الحال ذلك يرفع ما كان منه متعلقا بالاجراءات الوقفية إلى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، وقد اكدت المادة ٣٥٢ طبيعة هذه المنازعات كاشفة إياها مقررته بأنه على المنوط بالتنفيذ عند حصول اشكال يتعلق بمسألة شرعية أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لتفصل فيه .

« ومن حيث انه يبين من ذلك ان دعوى المدعية إذا استست على الفقرة الأولى باعتبار أنها اجراء وقفي وحل عاجل تستدعيه ضرورة فيجب

الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية .

« ومن حيث انه مادام هناك اشهاد بالوقف سبقه وصية به قضى بعدم جواز سماع الدعوى بالرجوع عنها . وقرار تمكين صادر من يملكه في حدود ولايته وهو كقرار الاقامة واجب النفاذ فلا تملك هيئة قضائية أهلية الحد من أثر هذا القرار وتعطيل نفاذه مادام أنه لا ينصرف ولا يتوجه على غير المال موضوع الوصية بالوقف حتى يعتبر اعتداء على ملكية المدعية تستطيع هذه المحكمة الوقوف في سبيله .

« ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك تكون الدعوى بشقيها غير داخلة في اختصاص هذه المحكمة ويتعين لهذا الأخذ بالدفع والقضاء بعدم الاختصاص عملاً بنص المادة ١٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

« ومن حيث انه بالنسبة للمصاريف فهي على عاتق من خسر الدعوى عملاً بنص المادة ١١٣ مرافعات .

لذلك

حكمت المحكمة حضوراً بالجميع المدعى عليهم عدا الأخير — أحمد بك فريد — فغايياً —
— أولاً — بضم القضية رقم ٨٢٨ سنة ١٩٢٩ مستعجل مصر للدعوى الحالية للارتباط — ثانياً — وفي الدعويين بقبول الدفع وعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى والزمّت المدعية بالمصاريف و ٢٠٠ قرش صاغ مقابل آتاعاب المحاماة لوزارة الأوقاف

(قضية السيدة حميدة هانم يوسف أحمد نوفل وحضر عنها الاستاذ أحمد رشدي ضد قلم محضري محكمة عابدين الجزئية وآخرين رقم ٧٣٠ سنة ١٩٣٩ وقضية السيدة حميدة يوسف أحمد نوفل ضد وزارة الأوقاف رقم ٨٢٨ سنة ١٩٣٩ ، ثالثة حضرة القاضي محمد نجيب أحمد)

لاختصاص المحاكم الأهلية به أن يكون أصل الحق ومثار النزاع — من وظيفة المحاكم الأهلية الفصل فيه وفقاً للقاعدة الكلية من وجوب التلازم بين الأمر المؤقت والنهائي وأن اعتبرت منازعة في التنفيذ فلا تتصل ولاية هذه المحكمة بها ولا تكون ذات اختصاص للفصل فيها إلا إذا كان الفصل فيها لا يستدعي فصلاً في مسألة شرعية من اختصاص المحكمة الشرعية .

« ومن حيث انه لا ريب في أن المحاكم الأهلية ممنوعة من النظر منعا باتاً في أي دعوى تتعلق بأصل الوقف وكذلك كل دعوى تتصل بأصل الوصية بالوقف نزولاً على حكم المادة ١٦ من لائحة الترتيب وكل مطاعن المدعية إنما تنصب على كيان الوقف وانعقاده والرجوع في الوصية أو بطلانها وكل هذه المسائل هي من صميم اختصاص المحكمة الشرعية لا تملك المحاكم الأهلية بشأنها قولاً — الكلمة الحاسمة فيها — وفق ما استقر عليه قضاء محكمة النقض والابرام المصرية — لتلك الجهة دون سواها — يترتب على هذا أن كل اجراء وقى بهذا الخصوص يخرج بالتبعية من اختصاص المحاكم الأهلية .

« ومن حيث انه إذا اعتبرت الدعوى منازعة في التنفيذ فإن القضاء فيها يتطلب بذاته لتقرير الايقاف أو الاستمرار البحث في مسائل شرعية من ناحية قوة الحكم الصادر بعدم سماع دعوى الرجوع وحجيته على ورثة الموصى الداخلي في الدعوى والبعيد عنها وقرار التمكين وصلاحيته لتنفيذ بالتسليم خصوصاً وأن المشرع لم يفته تهيئة السبيل للطعن في تلك القرارات ممن لم يكن داخلاً في الخصومة بالطعن فيها (مواد ٣٤١ وما بعدها) فضلاً عن أن المادة ٣٢٧ من اللائحة جعلت لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف

قضايا المحاكم الجزئية

١٨٥

محكمة طما الجزئية

٢٩ مارس سنة ١٩٣٩

مرفقة أو اختلاس سند . معنى الاختلاس المذكور بالمادة ٢٦٨ ع قديم . انتفاء السرقة في حالة تسلّم الشيء من مالكه أو حائزه برضائه واختياره . سواء كان المستلم حسن النية أو سيئها . التسليم مانع من الاختلاس

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ١/١٣٣ ع قديم على عقاب من سرق أو اختلس سنداً كان محفوظاً في المخازن العمومية أو مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه . والسرقة والاختلاس لفظان مترادفان يكادان يؤيدان معنى واحداً

٢ — أن المادة ٢٦٨ ع قديم تعتبر سارقاً (كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره) . والاختلاس هو نقل الجاني للشيء من حيازة مالكه أو صاحب اليد عليه إلى حيازته الشخصية بدون علمه أو على غير رضاه

٣ — لا توجد سرقة بالمعنى الذي يقصده القانون إذا كان الشيء قد تسلّم للمتهم من مالكه أو حائزه برضائه واختياره . ولا فرق بين أن تكون الحيازة التي انتقلت للمتهم بالتسليم كاملة أو ناقصة فالتسليم ينفي الاختلاس في كلتا الحالتين ولا فرق كذلك بين أن يكون التسليم حاصلًا من مالك الشيء أو من حائزه . ولا فرق أيضاً بين أن يكون

المتهم قد استلم الشيء بحسن نية أو كان سيئ النية ابتداء

٤ — التسليم مانع من الاختلاس حتى ولو كان حاصلًا عن خطأ أو عن غش أو تدليس . ولا فرق بين أن يكون الخطأ واقعاً من الطرفين وقت التسليم أو يكون الخطأ واقعاً من المسلم وحده واستفاد المستلم من هذا الخطأ .

٥ — إذا ادعى شخص كذباً ملكية شيء واستلحه بناء على هذا الادعاء الكاذب لا يعتبر سارقاً ولا محل لتوقيع عقوبة النصب عليه لأن ادعاء الملكية لا يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة ولا يعدو أن يكون كذباً بسيطاً وإنما يمكن معاقبته على هذا الاعتبار إذا اقترن هذا الادعاء الكاذب بطرق احتيالية المحكمة

٥ من حيث أن وقائع الدعوى تتحصل في أن المتهم كان يداين أحمد طه أبو غريب بمبلغ ٢٥٠ جنيتها وأصطلحا معا على أن يبيع المدين للمتهم ثلثي فدان بمبلغ ٢٠٠ جنية بضمان الجني عليه وأتضح بعد ذلك أن الأرض المبيعة مثقلة باختصاصات الغير فأقام المتهم الدعوى ٢٤٤٤ طمطا سنة ١٩٣٦ ضدهما وأصدر حكماً قضى بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا المبلغ له . وأوقع بتاريخ ٩ - ٧ - ١٩٣٦ حجزاً على مائة أردب قمح مملوكة للجني عليه ثم أصطلح هذا معه على أن يدفع له ٨٥ جنيتها ويتنازل المتهم في مقابل

المحكمة شهد بأن المستندات كانت خالية من أى إشارة الى من قدمها وانه عرضها على المتهم سندا سندا فعرفه بانها له وانه هو الذى كان قد قدمها فى القضية فأكتفى بذلك وسلمها له دون ان يطلع على محاضر الجلسات أو يراجع التعلية التى على ظاهر الدوسيه .

• وحيث ان المتهم اعترف فى التحقيق وبالجلسة بأنه استلم محضر الصلح من كاتب الدفترخانة . وأدعى انه هو الذى كان قد قدمه فى القضية . بدليل ما ثبت بالتعلية التى على ظهر الدوسيه قبل حصول التصحيح وبدليل سكوت المجنى عليه عن المطالبة باستلام محضر الصلح رغم استلامه جميع مستنداته الأخرى . وهاتان القريبتان لا تنهضان دليلا على صحة دفاع المتهم . ويدل التصحيح على ان كاتب الجلسة وقع فى خطأ ثم تداركه واستقرت بذلك الأمور فى وضعها الصحيح . أما عن استلام المجنى عليه لمستنداته جميعا عدا محضر الصلح فقد يفسر بأنه لم يفتن الى وجوده فى القضية لعدم تقديمه فى الحافظة التى ضمت المستندات الأخرى وربما لم تكن له حاجة به فلم يحاول استلامه . وقد تبين انه استلم المستندات التى كانت مودعة بحافظته على دفعتين الأولى بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٣٦ والثانية بتاريخ ٦ - ٩ - ١٩٣٧ مما يشعر بأنه طلبا احتاج الى مستندات معينة تقدم لاستلامها .

• وحيث ان الأستاذ رشدى صايب افندى المحامى قرر فى التحقيق وشهد بالجلسة بأنه هو الذى قدم محضر الصلح فى القضية بصفته وكيل للمجنى عليه - وكان محامى المتهم قد نسب للمجنى عليه انه رفع دعوى الاسترداد بطريق التواطؤ

ذلك عن ضمائه ولا يتفد الحكم عليه . وتحزر بذلك محضر صلح احتفظ كل منهما بصورة منه وحصل بعد ذلك ان أوقع المتهم حجرا ضد ثابت ميخائيل حنا على زراعة قطن بملاوكة للمجنى عليه وآخر فأقامضده الدعوى ١٨٢٨ طماسنة ١٩٣٦ وقضى لها فيها بأحققتها الى القطن المحجوز عليه . والزام المتهم بالمصاريف . ونفذ المجنى عليه هذا الحكم بالحجز على منقولات ملاوكة للمتهم وتحدد لبيعها يوم ٢٩ - ١٢ - ١٩٣٧ فأقامت زوجة المتهم بتاريخ ٢٦ - ١٢ - ١٩٣٧ دعوى استرداد عن هذه الاشياء . ونشر المتهم عن بيع القمح السابق توقيع الحجز عليه بتاريخ ٩ - ٧ - ١٩٣٦ وحدد لبيعه يوم ١٥ - ١ - ١٩٣٨ رغم حصول الصلح . فأسرع المجنى عليه الى محاميه الأستاذ رشدى افندى صليب وطلب منه محضر الصلح وذهباسويا الى دفترخانة محكمة طماسنة ١٩٣٦ فتبين لهما ان المتهم استلم هذا المحضر بتاريخ ٧ - ٨ - ١٩٣٧ وقد قصد المجنى عليه الى المتهم وأنفق معا على ان يسلمه مخالصة أخرى تقوم مقام محضر الصلح فى مقابل تنازل المجنى عليه عن مصاريف دعوى الاسترداد التى نفذ بها ضده .

• وحيث انه تبين من الاطلاع على القضية ١٨٢٨ طماسنة ١٩٣٨ أن المتهم تقدم بتاريخ ٣ - ٨ - ١٩٣٧ طلبا لاستلام مستنداته المودعة بهذه القضية . وقد تسلمت له هذه المستندات بتاريخ ٧ - ٨ - ١٩٣٧ ومن بينها محضر الصلح ولم تكن هذه المستندات مقدمة فى حافظة ولم ترد عنها اشارة ما بمحاضر الجلسات . وكان محضر الصلح معلى على دوسيه القضية بأعباره مقدما من المتهم ثم تصححت هذه العبارة بما يفيد أنه مقدم من المجنى عليه .

• وحيث ان عزت هاشم افندى كاتب دفترخانة

مع المدين لأنه يداينه في مبلغ ٣٠٠ جنيه وقدم تأييداً لذلك حكم الدين فاستحضر محضر الصلح من مكتبه وقدمه للمحكمة ليدل على تخالص موكله مع المتهم عن هذا الحكم، وبراءة ذمته من أي دين له. وقد شهد حلیم مفسى وكيل مكتبه بما يطابق أقواله تماماً. وتأيدت شهادتهما بما ثبت بمحضر الجلسة. إذ قرر محامي المتهم أنه يداين المجنى عليه بمبلغ ٣٠٠ جنيه هذا إلى أن يحضر الصلح سند يفيد المجنى عليه ولا يقرر حقا ما للتهم ولا يتصور مع هذا أن يكون المتهم هو الذي قدمه في القضية. ومن القرائن التي تقطع بملكية المجنى عليه لمحضر الصلح اجترأ المتهم في آخر سنة ١٩٣٧ على النشر عن بيع القمح الذي توقع عليه الحجز بتاريخ ١٩٣٦/٧/٩ تنفيذ الحكم الدين الذي تصالح المجنى عليه مع المتهم بخصوصه وما كان المتهم ليقدم على ذلك لولا أنه واثق من عدم وجود محضر الصلح بيد المجنى عليه إذ لا معنى لاتخاذ اجراءات هو يعلم تماماً أنها ستبطل فيما إذا قدم المجنى عليه محضر الصلح وتمسك به. وأنى له ان يثق بذلك إلا إذا كان محضر الصلح الذي استلبه هو الذي كان بيد المجنى عليه. وقد شهد المجنى عليه بأن المتهم استفاد من استيلائه على محضر الصلح إذ تنازل له عن مصاريف دعوى الاسترداد في مقابل تنازل المتهم عن اجراءات التنفيذ على القمح واعطائه مخالصة جديدة عن الحكم. وقد اشترط المتهم أن يذهب المجنى عليه إلى المحكمة ويوقع باستلامه محضر الصلح. وقرر عبيدافندى حنا ونوير احمد موسى في التحقيق مثل ما شهد به المجنى عليه. ولو كان محضر الصلح مقدماً من المتهم شخصياً لما اشترط هذا الشرط.

وحيث انه ثبت مما تقدم أن المتهم استلم

سندا من كاتب دفتر خاتمة محكمة طما وكان هذا السند مقدماً من المجنى عليه في القضية ١٨٢٨ طما سنة ١٩٣٦ واستفاد المتهم من ذلك باتخاذ اجراءات التنفيذ ضد المجنى عليه ثم تنازله عن هذه الاجراءات مقابل تنازل المجنى عليه عن مصاريف دعوى الاسترداد.

وحيث انه يتعين البحث فيما إذا كان ما ثبت في حق المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون أم لا.

وحيث ان المادة ١٣٣/١ من قانون العقوبات القديم تنص على عقاب من سرق أو اختلس سندا كان محفوظاً في المخازن العمومية أو مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه. والسرقه والاختلاس لفظان مترادفان يكادان يؤذيان معنى واحداً. (نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ مجموعة أحكام محكمة النقض جزء أول ص ٦٩٤) وهذه المادة تقابل المادة ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي. ويقول جارسون انه يجب الرجوع إلى المادة ٢٧٩ عقوبات فرنسي المقابلة للمادة ٢٦٨ عقوبات قديم والمادة ٣١١ عقوبات جديد لتفسير كلمة الاختلاس، الواردة في هذه المادة. (جارسون جزء ٣ ص ٦٠٠).

وحيث ان المادة ٢٦٨ عقوبات قديم تعتبر سارقاً كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره. والاختلاس هو نقل الجاني للشيء من حيازة مالكه أو صاحب اليد عليه إلى حيازته الشخصية بدون علمه أو على غير رضاه. ولا توجد سرقة بالمعنى الذي يقصده القانون إذا كان الشيء قد تسلم للتهم من مالكه أو حائزه برضائه واختياره ولا فرق بين أن تكون الحيازة التي انتقلت للتهم بالتسليم كاملة أو ناقصة فالتسليم ينفي

ويحتفظ هذا به مع علمه بأن لاحق له فيه (أحمد بك أمين ص ٦١٦ -- جارو جزء ٥ ص ٣٩٣ فقرة ٢٠٩٤ — جارسون ص ١١٢٨ فقرة ١٢٨ و ١٢٩) ويصح توقيع عقوبة النصب عليه في هذه الحالة إذا كان قد انتحل شخصية المرسل اليه. وكذلك إذا ادعى شخص كذباً ملكية شيء واستلهم بناء على هذا الادعاء الكاذب لا يعتبر سارقاً ولا محل لتوقيع عقوبة النصب عليه لأن ادعاء الملكية لا يعد انتهاذاً لصفة غير صحيحة ولا يعدو أن يكون كذباً بسيطاً. وإنما يمكن معاقبته على هذا الاعتبار إذا اقترن هذا الادعاء الكاذب بطرق احتيالية *manoeuvres frauduleuses* خدعت المجنى عليه فسلم الشيء له (جارسون ص ١١٢٨ فقرة ١٣٢ — جارو جزء ٥ ص ٣٩٣ واحد بك أمين ص ٦١٨).

وحيث ان كاتب المحكمة سلم السند للمتهم مختاراً ولم ينتزعه المتهم انتزاعاً ولم ينتحل شخصية المجنى عليه ولم يستعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام الكاتب بواقعة مزورة وهي أن السند له في حين أنه لغيره. وينعدم بذلك الركن المادي ويفقد الفعل الذي قارفه المتهم العناصر المقررة للعقاب. ويتعين براءته مما أسند اليه عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات مع القضاء عليه بالمبلغ الذي طلب المجنى عليه الحكم له به لأن الفعل الذي وقع منه الحق به ضرراً يلزمه تعويضه.

(قضية النيابة ضد محمد علي حسين رقم ١٨٦٥ سنة ١٩٣٨
رياسة حضرة القاضي حافظ سايق وبحضور حضرة الاستاذ
علي ابراهيم وكيل النيابة)

الاختلاس في كلتا الحالتين ولا فرق كذلك بين أن يكون التسليم حاصلًا من مالك الشيء أو من حائزه (جارسون ص ١١١٧ فقرة ٢١ وص ١١١٨ فقرة ٢٦ و ٣٢ وص ١١١٩ فقرة ٣٦ واحد بك أمين ص ٦١٢) ولا فرق أيضاً بين أن يكون المتهم قد استلم الشيء بحسن نية معتقداً انه صاحب حق فيه ثم تبين له فيما بعد عدم أحقيته له أو كان سيء النية ابتداءً بأن استلم الشيء وهو عالم بأنه ليس له (جارسون ص ١١٢٠ فقرة ٥١ و ٥٢) وقد استقر الفقه والقضاء على أن التسليم مانع من الاختلاس حتى ولو كان حاصلًا عن خطأ أو عن غش أو تدليس *dol ou fraude* لأن التسليم في هاتين الحالتين حصل على كل حال عن ارادة واختيار. والباعث على التسليم شيء وحصول هذا التسليم فعلاً شيء آخر. وقد انتقلت بهذا التسليم حيازة الشيء كاملة إلى المستلم. وعلى ذلك لا يمكن اعتباره سارقاً. ولا فرق بين أن يكون الخطأ واقعاً من الطرفين وقت التسليم كأن يعتقد المسلم أن التسليم واجب عليه ويعتقد المستلم انه صاحب حق فيه ثم يكتشف الخطأ بعد التسليم بمدة طالت أو قصرت ومع ذلك يحتفظ بالشيء ولا يردده لصاحبه. أو يكون الخطأ واقعاً من المسلم وحده واستفاد المتهم من هذا الخطأ بأن استلم الشيء وهو عالم بأنه ليس له (جارسون ص ١١٢٧ فقرة ١١٧ و ١١٩ — احمد بك أمين ص ٦١٤) وسيان أن يكون الخطأ واقعاً في الشيء المسلم أو في شخصية المستلم كأن يدفع المدين الدين لشخص يحسبه دائته وهو في الحقيقة غيره وكأن يرسل شخص خطاباً أو طرداً إلى آخر بطريق البريد أو السكة الحديد فيخطئ العامل المختص ويسلم الخطاب أو الطرد لغير صاحبه

١٨٦

محكمة كفر صقر الجزئية

١١ إبريل سنة ١٩٣٦

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
شروطه . ارتباط جريمة بأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة .
صراف . اختصاصه .

المبادئ القانونية

١ — يتحتم لقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أن يتحدد في الدعويين الخصوم والموضوع والسبب وأن يكون الحكم السابق نهائياً . والموضوع في جميع الدعاوى الجنائية واحد لا يتغير وهو طلب توقيع العقاب على المتهم . والسبب هو الفعل الجنائي الذي كان أساس الدعوى العمومية

٢ — إذا ارتبطت جريمة بأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة بحيث يخشى من تناقض الأحكام إذا أعيدت محاكمة المتهم عن أحدهما بعد الفصل في الأخرى فإن هذا الارتباط كاف لمنع إعادة المحاكمة . أما إذا ظلت كل من الجريمة قائمة بذاتها مستقلة بارتباطها وعناصرها الخاصة عن الأخرى فإن الدفع بعدم جواز نظر أحدهما بعد الفصل نهائياً في الأخرى يكون غير مقبول

٣ — الصراف موظف مسؤول عن مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها إدارياً فإذا ما أقدم على شراء شيء منها سواء بشخصه أو بواسطة غيره فإن فعله هذا يقع تحت طائلة نص المادة ١٠٢/١ قديم التي تقابلها المادة ١١٧/١ ع جديد

المحكمة

من حيث أن وقائع الدعوى على ما جاء بأوراقها وأقوال الشهود والمتهم تتحصل في أن بولس حكيم صراف القصاصين أوقع بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ حجزاً إدارياً ضد الشيخ سيد عوض على أدوات زراعية من بينها آلة حرث (أوتومويل) وفاء لأموال أميرية وأجور خفر بلغت ٨٢ جنياً و ٩٤٨ ملياً وعين عبده حسن أباطه حارساً على هذه الأدوات وفي يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بيعت آلة الحرث بمعرفة محمد أفندي زكي الجوهري معاون الإدارة والمتهم فهمي مسيحه وهو الصراف الذي خل محل الصراف السابق وقد رسا مزادها على موسى حنين بثمان قدره ١٥٠ قرشاً وأثبت هذا البيع بمحضر وقع عليه المعاون والصراف والمشتري وشاهدان آخران — وفي نفس مكان البيع وبعد انتهائه مباشرة باع موسى حنين هذه هذه الآلة إلى نجيب فهمي مسيحه ابن المتهم بنفس الثمن الذي رسا به المزاد عليه أي ١٥٠ قرش وبأمر المشتري الجديد بنقلها إلى زرعة مملوكة لوالده وعلى علي راجح — واستعان بمحمد أحمد درويش الميكانيكي في نقل الأدوات الصالحة من آلة الحرث هذه إلى آلة أخرى عاطلة سبق أن اشتراها والده حتى صيرها صالحة للاستعمال — وبعد سبعة أو ثمانية أيام علم مأمور المركز بهذا الأمر فدعا المتهم إليه وأنبه على شراء آلة الحرث وقد عهد إليه مباشرة بيعها وأمره برداً وإعادة بيعها حتى لا يحل به من العقاب ما حل بزميل له أقدم على مثل فعلته فاشتري آلة حرث في بيع تولاه وعوقب بنخصم جزء من راتبه . خشي المتهم العقوبة فاخفى البيع الأول ومضاه

وقدم بقايا الآلة لبيعها في وقت مرة أخرى في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقد حضر المدين هذا البيع وتقدم للمزايدة في شخص طه على طه فرسا عليه المزداد بالثمن الأول أى ١٥٠ قرشا وهكذا استرد آلة الحرث ولكن تكشف له بعد فحصها أن كثيرا من عددها فاقده وعلم وقتئذ أن المتهم نقل هذه العدد إلى أوتومبيله فتقدم إليه بطلب ردها ولكن المتهم أخذ يراوغه ويعده بغير جدوى حتى اضطر للشكوى متهما المتهم وشريكه على راجح باختلاس عدد آله وتولى البوليس التحقيق وانتهت النيابة إلى وصف التهمة باعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة اختلاس اوتومبيل الحرث المحجوز عليه اداريا مع علمه بذلك وعلى على راجح شريكا له في هذه الجريمة بطريق الاتفاق وطلبت عقابهما طبقا للمواد ٢٧٥ و ٢٨٠ و ٤٠ و ٤٩ من قانون العقوبات القديم — نظرت القضية أمام المحكمة فسمع جميع شهود الحادث وقبل انتهاء مرحلة المحاكمة أفصح المتهم عن واقعة البيع الأولى التي وقعت بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بعد صمت عميق عنها وقدم محضر البيع مؤيدا دفاعه كما أفصح عما كان من تبيد الأمور إياه بتوقيع العقاب ان لم يرد آلة الحرث لبيعها مرة ثانية واذعانه لأمره إزاء هذا التهديد — وأخيرا انتهت الدعوى بالقضاء فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ببراءة المتهم وشريكه من تهمة الاختلاس والاشتراك فيه وذلك لما تبينته المحكمة من أن المتهم كان يملك آلة الحرث عندما نقل عددها إلى آله الأخرى كما قضت برفض الدعوى المدنية التى وجهها المجنى عليه ضدهما طالبا مبلغ ٣٠ جنيها تعويضا عما أصابه من ضرر بسبب نقلها — استأنفت النيابة والمدعى المدين هذا الحكم فقضى بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٨ بتأييده فى شطره الجنائى دون المدين إذا الخى هذا الأخير وحكم بالزام المتهمين متضامين بتعويض قدره ١٥ جنيها للمدعى المدين — رأت النيابة بعد ذلك أن تستأنف الاجراءات ضد المتهم ققدمته ثانية لمحاكمته عن جريمة استغلال وظيفته المعاقب عليها بالمادة ١٠٢/١ ع عقوبات قديم قائلة فى وصف هذه التهمة أنه بصفته من أرباب الوظائف العمومية انتفع من الأشغال المحالة عليه ملاحظتها وكان الانتفاع بواسطة غيره بأن باشر بيع أوتومبيل حرث مملوك للسيد عوض محجوز عليه هو وأشياء أخرى اداريا بأن استتر وراء موسى حنين الذى رسا مزاد الاوتومبيل عليه ثم سلمه هذا الأخير لنجيب فهمى ابن المتهم بنفس الثمن الذى رسا به المزاد فاضاف المتهم بعض أدوات الاوتومبيل لآخر له قديم — دفع المتهم هذه التهمة الجديدة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى السابقة مؤيدا دفعه هذا بقوله أن الدعويين تتحدثان خصوما وموضوعا وسببا وقد فصل فى الدعوى الأولى بحكم نهائى حاز قوة الشئ المحكوم فيه — وأصرت النيابة على اختلاف موضوع الدعويين (كما جاء بمذكرتها)

وحيث أنه يتحتم لقبول هذا الدفع أن يتحدث فى الدعويين الخصوم والموضوع والسبب وان يكون الحكم السابق نهائياً — وبتطبيق هذه القاعدة على الدعوى الحالية والدعوى السابقة عليها يتبين أن شرط اتحاد الخصوم وكذا شرط

اتحاد الموضوع (وهو في جميع الدعاوى الجنائية واحد لا يتغير إذ هو طلب توقيع العقاب على المتهم) كلاهما قائم في الدعويين وكذلك فإن الحكم السابق قد صار نهائيا — أما شرط اتحاد السبب فعدوم فيهما ذلك بأن السبب كما عرفه رجال القانون هو الفعل الجنائي

(Le fait incriminé) الذي كان أساسا للدعوى العمومية (قوة الشيء المحكوم فيه لمحمود بك عبدالرحمن صحيفة ٢٣٧ و ٢٣٤) وباستظهار السبب في كل من الدعويين الأولى والثانية يتبين انه يختلف جد الاختلاف في احدهما عن الأخرى فبينما هو في الدعوى الأولى اختلاس آلة الحرث المحجوز عليها اداريا ومظهر هذا الاختلاس أو الفعل المادى المكون له كما ظهر من أوراق التحقيق الأولى هو انتزاع أدوات الآلة المحجوز عليها ونقلها إلى آلة الحرث المملوكة للتهمة — إذا به في الدعوى الحالية انتفاع المتهم بصفته موظفا عموميا من الاعمال المحالة عليه ملاحظتها انتفاعا غير مباشر وذلك بشراثة آلة الحرث المحجوز عليها والتي عهد اليه مع معاون الإدارة يبعثها عن طريق موسى حنين أولا وأبنة نجيب فهمى ثانيا وبعبارة أخرى فإن الركن المادى للجريمة الحالية هو شراء المتهم لآلة الحرث الأمر الذى حرمة القانون سواء عاد هذا الشراء بالنفع أو بالخسارة عليه حتى لا يصرفه بحرى النفع الشخصى عن القيام بواجبه على الوجه المرضي .

د احمد أمين بك شرح قانون العقوبات صحيفة ٧٧ الموسوعة الجنائية لجندى بك عبيد الملك الجزء الأول صفحة ٥١ ، بند ٧٨ إلى ٩١ ، يضاف الى ما تقدم ان الجريمتين تختلفان زمانا ومكانا فقد اشترى المتهم آلة الحرث بواسطة موسى

حنين وابنه نجيب في يوم ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ثم نقلها الى مزرعته حيث انتزعت عددها وركبت لآلته الخاصة بعد ذلك ببضعة أيام وإذا قيل بأن الجريمتين مرتبطتان ارتباطا يحول دون نظر احدهما بعد الفصل نهائيا في الأخرى فهذا القول مردود بأن مجرد ارتباط جريمة بأخرى لا يحول دون اتخاذ الاجراءات القانونية عن احدهما بعد صدور الحكم في الأخرى اللهم إلا اذا كانتا مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة بحيث يخشى من تناقض الاحكام اذا اعيدت محاكمة المتهم عن جريمة بعد الفصل نهائيا في الأخرى وهذا الارتباط غير قائم بين هاتين الجريمتين فلا تزال كل منهما قائمة بذاتها مستقلة بآثارها وعناصرها الخاصة عن الأخرى (قوة الشيء المحكوم فيه لمحمود بك عبد الرحمن ص ٢٤٠ وما بعدها) وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي قائلة أن الواجب الرجوع اليه لمعرفة ما إذا كان هناك شيء محكوم فيه نهائيا ام لا انما هو ما كان اصلا موضوع الاتهام وبعبارة أخرى الواقعة التي اقيمت أولا من أجلها الدعوى العمومية وذلك بصرف النظر عما يكون قد ورد عرضا في سياق الاتهام من الوقائع والعناصر الأخرى التي لا بست تلك الواقعة الأصلية وأحاطت بها إذ أن مالا يجوز قانونا هو ان الدعوى بعد أن تكون رفعت عن واقعة معينة وبوصف معين يعاد رفعها بعد حكم البراءة عن نفس هذه الواقعة بوصف جديد ولكن اذا كانت الواقعة الأصلية قد لا بست واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة عن الجريمة الأولى فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى فاذا رفعت الدعوى على شخص بتهمة اشتراكه في سرقة باكره وحكم ببراءته من السرقة فإنه يجوز ان ترفع عليه الدعوى من جديد بتهمة اخفاء اشياء مسروقة ولو ان الواقعة التي كان

يصح ان يستفاد منها اعترافه بجريمة الاخفاء قد ذكرتها النيابة في سياق مرافعتها في قضية السرقة الا انه مما لا ريب فيه ايضا أن هذه الواقعة فضلا عن امكان تكوينها لجريمة أخرى مستقلة عن الجريمة الأولى كل الاستقلال فانها لم تكن وقشد موضوع الاتهام على الاطلاق ولم تذكرها النيابة الا على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة كما أن المحكمة من جهة — لم تعرض لها الا بهذه الصفة أى كدليل قدمته اليها النيابة (نقض ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٦ عدد ١٤٧ رقم ١٤٧)

وحيث ان القول من جانب المتهم بان ما فعلته النيابة انما هو تعديل لوصف التهمة التي كانت موجهة الى المتهم في الدعوى الأولى ومثل هذا التعديل لا يؤثر على صحة الحكم الأول. هذا القول ينقضه ما سبق التدليل على صحته من اختلاف الواقعتين الماديتين اللتين بنى عليهما الاتهام في كل من الدعويين — فليس الأمر تغييرا في وصف التهمة وتقديمها بوصف جديد وانما الحقيقة أن هذا الوصف الجديد خاص بوقائع أخرى مغايرة لوقائع التهمة الأولى فلم تكن موضع محاكمة ولا نظر ولا فصل من المحكمة

وحيث انه يخلص مما تقدم أن السبب في الدعوى الأولى يختلف عنه في الدعوى الحالية ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيهما غير قائم على اساس صحيح ويتعين لذلك رفضه والقضاء بجواز نظر الدعوى وحيث انه فيما يتعلق بتهمة الانتفاع من الأعمال المحالة على المتهم بصفته صرافا وهي في الدعوى الحالية مباشرة بيع الأدوات الزراعية المحجوز عليها اداريا وفاء للأموال الأميرية

وأجور الحفر فقد تضافرت على صحتها الأدلة إذ شهد موسى حنين بأنه اشترى آلة الحرث بمائة وخمسين قرشا ثم باعها في نفس الوقت ونفس المكان وبالثلثمائة جنيه إلى نجيب ابن المتهم وأيده في ذلك على راجح ومحمد احمد درويش اللذان استخدمهما المتهم في اجراء المزايدة كما استخدم ثانيهما في نقل العدد من هذه الآلة إلى آلة القديمة وظاهر أن موسى حنين لم يشتر لنفسه وإلا فما علة بيعه الآلة في نفس الوقت والمكان وبفلس الثمن إلى ابن المتهم كما أن هذا الأخير تقدم ستارا آخر يحجب من ورائه والد المتهم ولكنه ستار شفاف كشف عما وراءه فنجيب هذا طالب بمدرسة الكونستابلات ولادخل له في حرث أو زرع. كما أن دور المتهم وتصرفه بعد اتمام البيع ونقله العدد من الآلة المشتراه إلى آتاه الخاصة ووعوده للبحنى عليه برد أدواته اليه كان دور المالك وتصرف المالك لآلة الحرث

وحيث ان المتهم دفع هذه التهمة عن نفسه بقوله انه لم يباشر بيع آلة الحرث وليس من اختصاصه مباشرة هذا البيع وانما باعها معاونا الادارة المختصة محمد افندى زكى الجوهري — وهذا الدفع مردود بأن الصراف منوط بتوقيع المحجوز الادارية ومباشرة بيعها ولا يسلبه هذا الاختصاص مشاركة أحد المعاوين إياه في العمل عند مباشرة البيع فكلاهما مسئول عنه موقع على محضره في الموضع المخصص لتوقيعه — وحضور الصراف عند اجراء البيع ضرورى لتحصيل الأموال الأميرية وغيرها من أثمان المحجوزات بعد بيعها ويدل على ذلك ما جاء بالمادة ٧٧٧ من كتاب التعاليم والقوانين والأوامر الخاصة بمصلحة الأموال المقررة إذ نصت على أن « بيع المحصولات والمنقولات المحجوز عليها يكون في

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليه الثانى أعلن قانونا ولم يحضر ويجوز الحكم فى غيبته عملا بالمادة ١١٩ مرافعات

« وحيث ان المحكمة بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩ أصدرت حكما تمهيدا بقضى بتوجيه اليمين الحاسمة إلى المدعى كطلب المدعى عليه الاول وقد ذكرت فى أسباب هذا الحكم وقائع الدعوى ثم أمرت المحكمة كطلب المدعى برد اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه الاول فخلف بأنه سدد للمدعى المبلغ المرفوع به الدعوى وقدره ٢٧٩ قرشا وأنه ليس فى ذمته شئ له

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الدعوى لا قبل المدعى عليه الاول المدين فقط بل أيضا قبل المدعى عليه الثانى الضامن المتضامن طبقا للمادة ١٨١ من القانون المدنى التى تنص على أن ابراء ذمة المدين من الدين يترتب عليه ابراء ذمة ضامنه أيضا . إذ أن الزام الضامن يتبع الزام المدين فان سقط الالتزام الأخير سقط الاول ولا يمكن إذن أن تجيب المحكمة المدعى الى ما يطلبه من توجيه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه الثانى الضامن المتضامن إذ ليس هناك نتيجة لتوجيه هذه اليمين التى لم يوضح المدعى صيغتها . أما ما يذكره المدعى من أنه كان يستطيع أن يرفع الدعوى من أول الأمر على الضامن المتضامن دون المدين وأنه كان يستطيع تبعا لذلك أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الضامن المتضامن فيرد على ذلك بأن الضامن كان له أن يرجع على المدين وهذا ان كان سدد الدين كان له أن يرجع على الدائن ويطلب تحليفه عن السداد

الأسواق العمومية إلا اذا كان المحجوز زراعتا تزل قائمة على سوقها فتباع فى الغيط متى كانت حالتها تستدعى ذلك بحيث يكون البيع بحضور أحد المعاوين مع الصراف أو المحصل ويكونان مسئولين بالتضامن عن أى غش أو نقص يقع من أيهما فى اجراءات البيع ، وكذلك ما جاء بالمادة ٧٨٠ من الكتاب المذكور التى أشارت الى الصراف باعتباره مندوب الحجز القائم على تمهيد السيل لاجراء البيع ونقل المحصولات والمواشى المحجوزة الى الأسواق قبل الشروع فى البيع يعاونه فى ذلك العمدة والمشايخ والحارس

« وحيث انه يبين مما تقدم ان التهمة المسندة الى المتهم موفورة الأدلة قائمة الأركان وعقابها ينطبق على المادة ١٠٢ فقرة أولى من قانون العقوبات القديم وترى المحكمة أخذه بشئ من الرأفة وذلك بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس عليه عملا بالمادة ٥٥ ع فقد تجاوز الخمسين من عمره ولم يظهر من أوراق الدعوى ما يدل على سبق الحكم عليه أو اتهامه بجريمة ما

(قضية النيابة ضد فهمى مسيحه رقم ٣١٩ سنة ١٩٣٧ رياسة حضرة القاضى بدوى ابراهيم حموده وحضور حضرة الاستاذ احمد موافى وكيل النيابة)

١٨٧

بمحكمة بنى مزار الجزئية

٢٥ مايو سنة ١٩٣٩

مدین . ضامن . ابراء ذمة المدين . ابراء لذمة الضامن

المبادئ القانونية

١ — ان الزام الضامن يتبع الزام المدين فان سقط الالتزام الأخير سقط الاول

٢ — ان المادة ١٨١ مدنى تنص على أن ابراء ذمة المدين من الدين يترتب عليه ابراء ذمة ضامنه أيضا

السندات التجارية والسند موضوع هذه الدعوى مدنى ويكفى لرفض التمسك قبل المحال بالدفع التى كانت تثار ضد المحيل أن يكون المحال حسن النية

و حيث ان حسن نية المحال مفروضة ابتداء إلا إذا قام الدليل على سوء نيته وهو ما لم يقيم به فالمحكمة لا تجيب المدعى عليه إلى ما طلبه من تحقيق السداد ويحفظ له الحق فى الرجوع على ورثة المحيلة بدعوى على حدة ان أراد ويتعين الحكم للمدعى بطلباته ومنها الفوائد لأنها مشترطة فى السند وقد قصرها المدعى بالجلسة على ٨٪ من تاريخ المطالبة الرسمية ولا داعى للنص على النفاذ لأن الحكم حضورى

(قضية سعيد خليل ابراهيم ضد احمد سعيد سيد أحد رقم ١٦٧٠ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى أحمد الجارم)

١٨٩

محكمة بنى مزار الجزئية

٢٦ يونيه سنة ١٩٣٩

عقد ايجار . تأخير المستأجر فى دفع الأجرة . مفسخ للعقد دون حاجة الى اذار
المبدأ القانونى

لا يشترط لفسخ عقد الايجار أن ينذر المؤجر المستأجر المتأخر فى الأجرة أى المقصر فى القيام بالتزاماته اذ أن العقد فى هذه الحالة يفسخ من تلقاء نفسه دون حاجة الى اذار المحكم

و من حيث ان المدعى استند إلى عقد ايجار قدمه مؤرخ فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٨ موقع عليه من المدعى عليه باستجاره من المدعى مخبرا وقال أن هذا العقد تجدد ضمناً وأن المدعى عليه تأخر عليه من الأجرة ما يزيد على مائة وسبعة

و حيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الدعوى

(قضية الشيخ محمد عبد القادر القشيري ضد محمود محمد فرغل رقم ١٤٨٤ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى أحمد الجارم)

١٨٨

محكمة بنى مزار الجزئية

٢٥ مايو سنة ١٩٣٩

١ — سندات تجارية . تحويل . وجوب ذكر عبارة القيمة وصلت
٢ — سند مدنى . حال . حسن نيته . رفض الدفع التى كانت تثار ضد المحيل
المبادئ القانونية

١ — ان اشتراط ذكر عبارة القيمة وصلت فى التحويل ليكون تاماً إنما محله فى السندات التجارية

٢ — فى السندات المدنية يكفى لرفض التمسك قبل المحال بالدفع التى كانت تثار ضد المحيل أن يكون المحال حسن النية المحكم

و من حيث ان دعوى المدعى صحيحة من السند الاذنى المؤرخ فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٣١ وموقع عليه من المدعى عليه ومستحق السداد فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ ومحول من الدائنة الأصلية (آمنه ابراهيم عبد السميع) إلى المدعى بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢

و حيث ان المدعى عليه ادعى انه تخالص عن الدين مع الدائنة الأصلية أم المدعى وذلك قبل وفاتها فى ١٩٣٢ وطلب اثبات ذلك بالشهود ارتكانا إلى أن التحويل ناقص لأنه لم يذكر فيه عبارة (القيمة وصلت) فيستطيع أن يدفع بالسداد فى وجه المحال

و حيث ان اشتراط ذكر عبارة القيمة وصلت فى التحويل ليكون تاماً إنما محله فى

عشر جنيناً ونصف عدا المحكوم به منها في القضية
٢٨٤٩ سنة ١٩٣٤ المضمومة

وحيث انه اتضح من الاطلاع على هذه
القضية المضمومة انه حكم غايباً بتاريخ ١٨ يونيه
سنة ١٩٣٢ على المدعى عليه بان يدفع للمدعى
أربعة عشر جنيناً باقى أجرة والمصاريف وقد
استند الحكم إلى عقد الايجار سالف الذكر

وحيث ان المدعى عليه لم يدفع الدعوى
بشيء جدى إذ ادعى أن عقد الايجار القديم
استبدل به عقد إيجار جديد تحرر ابتداء من سنة
١٩٣٨ ولم يأت بما يؤيد هذه الدعوى بل طلب
خصمه المدعى أن يقدم له هذا العقد مع انه ينكره
ثم قاله انه يوجه اليه الحاشية للمدعى عن ذلك
ثم زعم في مذكرته الأخيرة انه دفع للمدعى عشرين
جنيناً مقدماً أيجاراً في العقد الجديد المدعى به وطلب
تحليف المدعى عن ذلك ايضاً ولم يذكر فئة
الايجار الجديد

وحيث ان هذه اليمين غير منتجة إذ فضلا
عن أن ما يزعمه المدعى عليه أخيراً من دفعه للمدعى
عشرين جنيناً مقدماً ايجاراً بعيد الاحتمال لسابقة
رفع الدعوى المضمومة عليه من المدعى لتأخره
في دفع أجرة سابقة فإنه مع التسليم بهذا الزعم
يكون مبلغ العشرون جنيناً محتسباً على أساس
الايجار القديم عبارة عن الأجرة المستحقة
للمدعى من أول يناير سنة ١٩٣٨ لنصف فبراير
سنة ١٩٣٩ وتكون الأجرة ابتداء من التاريخ
الآخر حتى رفع هذه الدعوى في ٥ ابريل سنة
١٩٣٩ ثم من هذا الوقت لآن مستحقة للمدعى
وغير مدفوعة وتأخر المدعى عليه في دفعها يكفي
وحده للحكم باخلاء المحل المؤجر وهو ما يطلبه
المدعى إذ هو لا يطالب الآن بالايجار المتأخر

وحيث انه لما تقدم ترفض المحكمة توجيه
اليمين الحاسمة

وحيث انه ليس يشترط لفسخ عقد الايجار
أن ينذر المؤجر (المدعى) المستأجر (المدعى
عليه) المتأخر في الأجرة أى المقصر في القيام
بالتزاماته كما يذهب المدعى عليه في مذكرته إذ
أن العقد في هذه الحالة يفسخ من تلقاء نفسه دون
حاجة إلى انذار (بودرى وقال ١ فقرة ١٣٨٣
وعقد الايجار للسنيورى بندي ٤٩٧ و ٤٩٨
والشرح والمراجع بالهامش)

وحيث انه لذلك يتعين الحكم للمدعى بطلباته
ومنها النفاذ عملاً بالمادة ٣٩٣ مرافعات ولاداعى
لان يكون النفاذ بالنسخة الاصلية إذ لم يوضح
المدعى سبب الاستعجال

(قضية السيد بك عزى ضد محمد يوسف الخباز رقم
١٥٧٢ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي احمد الجارم)

١٩٠

محكمة قويسنا الجزئية

بصفة مستعجلة

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩

أجرة . تعرض لسبب قانونى صادر من المؤجر . علاقة
المستأجر الثاني بالمؤجر دون المستأجر الاول . طلب تسليم .
عدم قبوله

المبادئ القانونية

١ — تفيد المادة ٣٧٤ من القانون المدني
أن الشارع أراد في حالة حصول تعرض
للمستأجر من الغير بسبب صادر عن
المؤجر أن يحصر العلاقة القانونية بينهما فلا
تتعدى الى المتعرض وزاد هذا الغرض
ايضاحاً بما نصت عليه المادة التالية (المادة
٣٧٥) بأن جعل حق المستأجر الذى لا

يخبر المالك بالتعرض في ابتداء حصوله عرضة للسقوط وذلك لأن المؤجر هو مصدر العلاقة منه يبدأ واليه يعود البحث في سبب التعرض التي لا طاقة للمستأجر بدفعها بخلاف التعدي المادي المرتكن على محض القوة والتعدي على المستأجر إذ دفعه مو كول إلى المستأجر نفسه مع المعتدي دون المؤجر

٢ - لا يجوز للمستأجر الذي هذه حالته (وكان المستأجر في هذه القضية يطلب بصفة مستعجلة تسليمه الأطنان المؤجرة اليه في مواجهة المؤجر و آخر) انتهت اجارته) لا يجوز لهذا المستأجر أن ينفي المبدأ السابق بما تضمنته المادة ٢٨٧ من القانون المدني لتبريره إيجاد علاقة بينه وبين المستأجر السابق تخوله مقاضاته فان المقصود بهذه المادة إنما هو النص على التزام المستأجر السابق بالاستعداد لتسليم المستأجر الحالي للعين المؤجرة عند اقتراب نهاية مدة الأول فهذا من التزامات المستأجر الأول للمؤجر

المحكمة

د حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الحكم فيها بصفة مستعجلة بتمكينه من تهيئة الارض الموضحة بعريضة افتتاحها للزراعة ومنع تعرض المدعى عليه الثالث له في ذلك مع الزامه بالمصاريف إلى آخر ما جاء بعريضة الدعوى ثم طلب في مذكرته الحكم بصفة مستعجلة بتمكينه في تهيئة الارض للزراعة مع منع منازعة المدعى عليه الثالث في ذلك على أساس أنه استأجر هذه الارض من المدعى عليه الثاني بصفته وكلا عن المدعى عليها الأولى

لمدة سنة واحدة في أول اكتوبر سنة ١٩٣٩ لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٤٠ وعلى أساس أن المدعى عليه الثالث هو المستأجر السابق لهذه الارض لمدة سنتين تنتهيان في آخر سبتمبر سنة ١٩٣٩ وان المدعى عليه الثالث المذكور ممتنع عن تسليمه هذه الارض والتخلي عنها له ليتفقد بها في المدة المذكورة

د وحيث ان المدعى عليه الثالث المستأجر السابق دفع هذه الدعوى في مذكرته بعدم قبولها لعدم وجود صلة قانونية مباشرة بينه باعتباره مستأجرا سابقا وبين المدعى باعتباره مستأجر لاحق محتفظا لنفسه بدفاعه في الموضوع عند الاقتضاء د وحيث ان المدعى عليه الثالث استند في دفعه هذا إلى اسانيد قانونية أوردها في مذكرته وقد استند المدعى في رده عليه إلى الاسانيد والمراجع التي أوردها في مذكرته ايضا

د وحيث ان المراجع والاسانيد القانونية التي أرتكن عليها المدعى عليه الثالث في دفعه هي الأولى بالترجيح والقبول لأنها أكثر انطباقا على نصوص قانون الأيجارة وروح التشريع فان نص المادة ٣٧٤ من القانون المدني تفيد بـ - لاء أن الشارع أراد حصر العلاقة القانونية في منع التعرض الحاصل للمستأجر من الغير بسبب صادر عن المؤجر كالسبب الذي نحن بصدده - بين هذا المؤجر والمستأجر فقط بدون دخل للتعرض وقد جاء نص المادة ٣٧٥ اللاحقة لهذه المادة مؤيدا لهذا التفسير بأن جعل حق المستأجر الذي لا يخبر المالك بالتعرض في ابتداء حصوله معرضا للسقوط وذلك باعتبار أن المؤجر هو مصدر العلاقة منه يبدأ واليه يعود البحث في أسباب التعرض التي لا طاقة للمستأجر بدفعها والوقوف حيالها لا بأخباره المؤجر والاستعانة بما يحيط به علما بشأن

تهيئة الأرض مع المدعى عليه الثالث الأمر الذي يدل على اعتقاده وجوب الالتجاء إلى المدعى عليه الثاني وهو المؤجر دون المدعى عليه الثالث — ولا عبرة بكون المدعى قصر طلباته الختامية على المذكورة — على منع منازعة المدعى عليه الثالث دون غيره فان هذا التعديل لا أثر له فيما اعترف به ضمنا وفيما أقره القانون وقضاء المحاكم في تحديد العلاقة بينه وبين المؤجر وهو المدعى عليه الثالث «وحيث انه لذلك يكون الدفع في محله ويتعين قبوله

(قضية الشيخ ابراهيم على فتح الباب ضد الست ألين غبريال وآخرين رقم ٤٠٨٥ سنة ١٩٣٩ برئاسة حضرة القاضي محمد خالد باشات)

١٩١

محكمة بني مزار الجزئية

٥ يونيه سنة ١٩٣٩

تعويض . شرط جزائي . المادة ٣٢٣ . مدني أهلي . ضرر .

المبادئ القانونية

١ — طبقا للمادة ٣٢٣ مدني يجب للحكم بالتعويض المنصوص عليه في الشرط الجزائي توفر شروط ثلاثة أهمها أن يكون هناك ضرر فعلي نشأ مباشرة عن عدم الوفاء . ومثل هذا الشرط لا يصح للمتعاقدين تقييده بمحض ارادتهم لأن إيجاب التعويض بغير ضرر استلزام بلا سبب وهذا بما ينبذه روح القانون وتأباه العدالة (حكم الدوائر المجتمعة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

٢ — يفترض بعض المحاكم والشرح الضرر اقترافاً في حالة وجود شرط جزائي وهذا رأي فيه تعسف لأنه اذا اتفق الضرر ومهما كانت نصوص الشرط الجزائي جازمة

سبب التعرض ومسنده — ولذا اتفق الرأي على ان التعرض للمادى المرتكن على محض القوة والتعدي على المستأجر موكول امر دفعه إلى المستأجر نفسه ضد المعتدى أيا كان وبغير الزام للمؤجر على دفعه أو تحمل نتيجته (انظر في هذا الشأن علاوة على ما تقدم شرح القانون المدني للاستاذ دى هلتس جزء ثاني صفحتي ٤٦٨ و ٤٦٩ بتدي ١٥٠ و ١٥١) «وحيث ان استناد المدعى في مذكرته الى المادة ٣٨٧ من القانون المدني لتبريره ايجاد علاقة بينه وبين المدعى عليه الثالث المستأجر السابق تخول له مقاضاته لا يفيد شينا لأن نص هذه المادة لا يلغى أثر المادتين السابقتين في تحديد علاقة المؤجر بالمستأجر الاصلى هذا فضلا عن أن المقصود بهذه المادة هو النص على التزام المستأجر بالاستعداد لتسليم العين المؤجرة عند اقتراب انتهاء المدة بفرض أن هذه المدة محدودة وهذا من ضمن التزامات المستأجر نحو المؤجر

«وحيث انه فضلا عن ذلك وبصرف النظر عن رجحان رأي المدعى عليه الثالث في هذا الصدد فان المدعى نفسه قد أقر ضمنا في عريضة دعواه وفي انذاره السابق المقدم منه والمرسل إلى المدعى عليهما الثاني والثالث قبل رفع الدعوى وبتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ بما يؤيد صحة هذا الرأي فانه قد نبه في انذاره المذكور على المدعى عليه الثاني وهو المؤجر بتسليمه الاطيان خالية من الزراعة وتمكينه من بذرها حسب أصول الفلاحة كما أنه نبه عليه بأنه في حالة التأخير عن التسليم سيكون ملزما بدفع تعويض خمسة جنيهاً عن كل فدان وحمله في النهاية مسئولية التأخير في تسليم هذه الاطيان بالتضامن مع المدعى عليه الثالث كما أنه في عريضة الدعوى وجه اليه طلب تمكينه من

فان طلب التعويض يجب أن يرفض (حكم محكمة أبو حمص بمجلة المحاماة سنة ١٥ ص ١٥٣ بالقسم الثاني لحضرة القاضي الذي أصدر هذا الحكم)

المحكمة

« من حيث ان المدعية ارتكبت إلى عقد اشتراك مبرم بينها وبين المدعى عليه بتاريخ ١ إبريل سنة ١٩٣٣ عن تركيب واستعمال تليفون بمحل المدعى عليه وجاء في عريضة الدعوى أن هذا العقد تجدد لمدة تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مقابل اشتراك سنوي قدره ٧ جنيهات مصرية تدفع مقدماً وقد رأت المدعية مراعاة للظروف الحاضرة أن تحصل قيمة الاشتراك على قسطين متساويين أولهما يدفع في أول يناير وثانيهما في يولييه من كل سنة وقالت المدعية أن المدعى عليه دفع القسط الأول المستحق في يناير سنة ١٩٣٧ ولكنه لم يدفع القسط المستحق في أول يولييه سنة ١٩٣٧ رغم التنبيه عليه ولذلك أنذرتة بالفسخ بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ وطبقاً للبند الثاني عشر من عقد الاشتراك قطعت عنه المواصلات بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧ وظل الخط بعد ذلك خالياً لآخر مدة الاشتراك أي لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقد رفعت هذه الدعوى تطالبه بمبلغ ٣٥٠ قرشاً من ذلك ما هو مقابل انتفاعه بالمواصلات التليفونية ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٣٧ مبدأ القسط الثاني لغاية آخر يولييه سنة ١٩٣٧ وهو التاريخ الذي قطعت فيه المواصلات والباقي تعويض يوازي قيمة اشتراكه عن باقي المدة من تاريخ قطع المواصلات حتى نهاية العقد طبقاً لنص البند الثاني عشر من عقد الاتفاق.

« وحيث انه منصوص حقيقة في البند الثاني

عشر من عقد الاتفاق أن للصلحة (المدعية) الحق في الحصول على قيمة الاشتراك المستحق عن المدة السابقة لقطع المواصلات التليفونية مضافاً إليه مقابل الاشتراك المستحق عن المدة الباقية من العقد بصفة تعويض كشرط جزائي دون أن تلمر بآثبات حصول أي ضرر لها .

« وحيث انه لا شك في أن المدعية محقة في مطالبة المدعى عليه بقيمة انتفاعه بالتليفون في المدة من أول يولييه سنة ١٩٣٧ لغاية آخر يولييه سنة ١٩٣٧ تاريخ قطع المواصلات وهذا يوازي مبلغ ٥٨١/٢ قرشاً باعتبار أن الأجر السنوي سبعة جنيهات

« وحيث ان المدعية تطالب بباقي المبلغ المذكور بعريضتها كتعويض بناء على الشرط الجزائي الوارد بالبند الثاني عشر من العقد ولكن طبقاً للمادة ٣٢٣ مدني يجب للحكم بالتعويض المنصوص عليه في الشرط الجزائي توفر شروط ثلاثة أهمها أن يكون هناك ضرر فعلي نشأ مباشرة من عدم الوفاء ومثل هذا الشرط لا يصح للمتعاقدين تقييده بمحض إرادتهم لأن إيجاب التعويض بغير ضرر استلزام بلا سبب وهذا مما ينبذه روح القانون وتآباه العدالة (حكم الدوائر المجتمعة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

« وحيث ان بعض المحاكم وبعض الشراح يفترضون الضرر افتراضاً في حالة وجود شرط جزائي ولا ترى هذه المحكمة رأيهم لأن فيه تعسفاً وهي تأخذ برأي الدوائر المجتمعة الذي تأيد أخيراً بحكم حديث صدر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ قضى بأنه اذا انتفى الضرر ومهما كانت نصوص الشرط الجزائي جائزة فإن طلب التعويض يجب ان يرفض (محاماة السنة ١٨ عدداً رقم ٤٧) (انظر حكماً أصدرناه من محكمة أبي حمص بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤)

بإثبات حصول أى ضرر لما سبق ذكره وترى المحكمة أن تحكم للبدعية بالقسم الأول من طلباتها فقط ولا داعى للنص على النفاذ لان الحكم ضرورى لا يستأنف ولا محل للحكم. تعاب لفاهة المدعى به.
(قضية وزارة المواصلات ضد حسين حسن الديابى رقم ٨٨٩ سنة ١٦٣٩ رئاسة حضرة القاضى احمد الجارم

فصلنا فيه الآراء المختلفة فى هذا الموضوع ونشر بالمحكمة السنة الخامسة عشر رقم ٦٧ ص ١٥٣ القسم الثانى)
و حيث انه لم يثبت فى هذه القضية حصول ضرر للبدعية بسبب قطع المواصلات التليفونية ولا عبرة بما جاء بالبند الثانى عشر من عدم الزامها

قضاء المجالس الحسبية

سبق أفنت فى القضية نمرة ٢٨٧ سنة ١٩٣٤ حسبي محافظة اسكندرية بأنه فى حالة وفاة الأب لا توجد ولاية شرعية للجد الصحيح وفى هذه الحالة يصح تعيين أى شخص يرى لائقا للوصاية وهذه الفتوى كانت بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤ وقد وافق وعليها حضرة عضو الملة الحاضر بالجلسة

لهذا
قرر المجلس تعيين الست ايقون بنزاقين وصية على ولدها أبرام قاصر المرحوم شاول بنزاقين عليها تقديم محضر الجرد
(قضية تركة المرحوم شاول بنزاقين رقم ٢٨٤ سنة ١٩٣٥ رئاسة وعضوية حضرات احمد الجارم القاضى الاهلى والاستاذ ذكى موالى الحامى ومصطفى جميل افندى)

١٩٣٣

مجلس حسبي ميت غمر

٥ يوليه سنة ١٩٣٢

١ — ولاية طبيعية . عقوبة جنائية . حرمان المحكوم عليه من ادارة أمواله الخاصة ، عدم حرمانه من ادارته لأموال ابنه

٢ — سلب الولاية . شروطها

المبادئ القانونية

١ — نصت المادة (٢٥) من قانون

العقوبات القديم على أن كل حكم لعقوبة

١٩٢

مجلس حسبي الاسكندرية

٤ يونيه سنة ١٩٣٥

جد صحيح . ولاية جد . الشريعة الموسوية

المبدأ القانونى

فى الشريعة الموسوية لا توجد للجد الصحيح ولاية شرعية فى حالة وفاة الأب وفى هذه الحالة يصح تعيين أى شخص يرى لائقا للوصاية

المجلس

من حيث انه فى شهر يناير سنة ١٩٣٥ قد توفى المرحوم شاول بنزاقين الذى كان يقيم حال حياته بكليوباترة برمل اسكندرية قسم محرم بك عن ورثة من ضمنهم ابنه القاصر ابرام سن ٨ سنوات تقريبا وعن تركة قدرت بمحضر المحصر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى يخص القاصر المذكور فيها ٢١ ط من ٢٤ ط

ومن حيث أن أخ المتوفى وجده لايه رشحا أرملة المتوفى ووالدة القاصر أبرام وصية عليه واعتذر الجد عن الوصاية بسبب كبر سنه وضعف صحته

ومن حيث أن حاخام خانة اليهود باسكندرية

جناية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من ادارة اشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قضاة هذه الادارة تقره المحكمة فاذا لم تعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته

٢ - هذا الحرمان المنصوص في المادة المذكورة لا ينسحب إلا على أمواله الخاصة فقط ولا يمتد إلى ولايته الطبيعية على أموال أولاده طالما أنه لم ينص على ذلك صراحة ولأن من المبادئ المقررة أن العقوبات لا يجوز التوسع فيها بطريق القياس وقد سار القضاء مضطربا بهذا المعنى ومن ثم فتكون ارتكبات الطالبة على هذه المادة في غير محله

٣ - لا تسلب ولاية الولى الشرعى على مال ابنه إلا اذا كان مبذرا متلفا لماله غير أمين على حفظه

٤ - لا يجوز الحكم بسلب الولاية إلا بناء على طلب النيابة العمومية وبشرط أن يكون سوء التصرف في المال ملحقا للضرر برأس المال نفسه

المجلس

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة

من حيث أن مبنى الطلب أن عثمان محجوب السيد عيسى الولى الطبيعى على ابنته معتمدة قد حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية الجناية نمرة ١١٥٤ سنة ١٩٣١ مركز الزقازيق وتعين قيم على السيد محجوب عيسى وتطلب الطالبة تعيين القيم المذكور وصياً على القاصرة

ومن حيث أن المادة ٢٥ من قانون العقوبات نصت على أن كل حكم بعقوبة جناية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من ادارة

أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قضاة هذه الادارة تقره المحكمة فاذا لم تعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته

ومن حيث أن هذا الحرمان المنصوص عليه في المادة المذكورة لا ينسحب إلا على أمواله الخاصة فقط ولا يمتد إلى ولايته الطبيعية على أموال أولاده طالما أنه لم ينص على ذلك صراحة ولأن من المبادئ المقررة أن العقوبات لا يجوز التوسع فيها بطريق القياس وقد سار القضاء مضطربا بهذا المعنى ومن ثم فتكون ارتكبات الطالبة على هذه المادة في غير محله

ومن حيث أنه من الوجهة الشرعية فإن الولى الشرعى لا تسلب ولايته على مال ابنه إلا إذا كان مبذرا متلفا لماله غير أمين على حفظه فللقاضى أن ينصب وصيا ينزع المال من يد أبيه ويسلمه إلى الوصى لحفظه وقد نصت المادة ٢٨ من قانون ترتيب المجالس الحسبية المؤرخ ١٤-١٢ سنة ١٩٢٥ على أنه لا يجوز الحكم بسلب الولاية إلا بناء على طلب النيابة العمومية وبشرط أن يكون سوء التصرف في المال ملحقا للضرر برأس المال نفسه

ومن حيث أن الحالة التي تستند عليها الطالبة في سلب الولاية ليست مما ينطبق على النصوص الشرعية ولا على الشروط المبينة في المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر فيكون طلبها والحالة هذه على غير أساس ويتعين رفضه

(القرار رقم ٤٤٧ في قضية فاطمة محجوب السيد عيسى رقم ١٨٣٣ سنة ١٩٣٢ رئاسة وعضوية حضرات السيد على السيد القاضى الاهلى وفضيلة الشيخ عبد الحليم الصرعى القاضى الشرعى والشيخ حموده عزيره عضو الاعيان)

محاضرة (١)

في قانون الدمغة

ألقى حضرة صاحب العزة حبيب المصرى بك المستشار الملكى لوزارة المواصلات المندوب لتنظيم وإدارة مصلحة الضرائب هذه المحاضرة النافعة القيمة على جمع كبير من رجال القضاء والمحامين وغيرهم من رجال القانون بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف الأهلية في يوم الجمعة أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ فنالت حظاً كبيراً من النجاح والرضا لما حوته من البحث الدقيق والفوائد الجمة التي لا يستغنى عنها احد وقد قوبلت في كل مقاطعها بالتصفيق وقوبل صاحبها بالتهنئة . قال حفظه الله

كلمة شكر

أبدأ حديثي بكلمة شكر أوجهها إلى حضرات المحترمين أعضاء مجلس النقابة الموقر الذين هيأوا لي هذه الفرصة لأتحدث إليكم في موضوع قانون الدمغة . وأشكر صديقي الجليل حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة الاستئناف الأهلية الذي شرف هذا الاجتماع . كما اشكر صديقي المحترم الاستاذ شميل نقيب المحامين لدى المحاكم المختلطة بالقاهرة الذي يدل حضوره على التعاون بين المحامين الأهليين وزملائهم بالمحاكم المختلطة ، وأشكركم جميعاً ، لأن هذا الاجتماع الحافل أعدّه تحية للعمل والجهاد في سبيل مصر .

عرض وتمهيد

أرجو ايضاً أن تنهياً لذا كذلك فرص عديدة في المستقبل كي نعد سلسلة محاضرات عن كل قوانين الضرائب . لأن مصر في الواقع لم تألف بعد هذا النوع الجديد من الضرائب ولم يكن لها عهد من قبل . على أن مصر تحتاج الآن مرحلة عظيمة من مراحل جهادها القومى . وهذه المرحلة بطبيعتها تقتضى البذل وتقتضى التضحية . وتقتضى قبل كل شيء أن يألف الشعب هذه القوانين وأن يدرك أن عليه التزامات ، والتزامات وطنية لا بد له من أدائها .

والصعوبة في قانون الدمغة انه قانون يلزم حياة الفرد المالية ملازمة تامة . فهو يتابعه في كل تصرف من تصرفاته وكل عمل من أعماله اليومية . فالفرد مكلف بان يعرف ما عليه من الواجبات والالتزامات بمقتضى هذا القانون كي يؤديها من تلقاء نفسه لأنه لن يأتيه اعلان من المحضر أو تنبيه من جهة من الجهات ، ولن يوجه نظره بحال من الأحوال إلى ما ينبغي عليه أدائه ، أنه أمام قانون يجب عليه أن

(١) لم اكن قد أعددت هذه المحاضرة كتابة ، وإنما أقيتها من مذكرات صغيرة يدي . وقد تفضل بعض حضرات الموظفين — الذين انتهز هذه الفرصة لأقدم لهم خالص شكرى — بإثباتها بالاختزال ، فأعدت النظر فيها ونقيحتها وتوسعت فيها بعض التوسع استكمالاً للبحث (حبيب المصرى)

ينفذه بنفسه في كل لحظة . فإذا أغفل تنفيذه سهوا أو عمدا تعرض للعقوبة التي يفرضها عليه القانون وهي عقوبة ليست بالقليلة .

لقد كانت معاهدة إلغاء الامتيازات نقطة الفصل بين ماض وحاضر — لقد كانت مصر قبل ذلك مغلولة اليدين في تشريعها المالي . فلا هي بقادرة على أن تفرض ضرائب على الوطنيين دون الأجانب ولا هي بقادرة من ناحية أخرى على أن تفرض الضرائب على الأجانب إلا بأجراءات طويلة معقدة تكاد تجعل فرض هذه الضرائب في حكم المحال . فامتعت عن تنظيم الضرائب على أسس اقتصادية صحيحة ، وهي على مضض ، وضحت بالكثير من مراقبها . والتزمت في وضع ميزانيتها نظاما عتيقا باليا يقتضي أن تحدد أولا ضروب الإيراد الميسورة لها . وأن تقيس المصروف على الإيراد ، كانت تحدد الإيراد أولا . ومتى عرفت مقدار مالهها من الموارد قاست المصروفات على الموارد في حين أنهم في كل بلاد العالم يبدأون أولا بتقدير ما يلزمهم من النفقات مراعين بطبيعة الحال المقدرة الاقتصادية للبلاد . وبعد ذلك يعملون على مواجهة أبواب الاتفاق بما يروونه كفيلا بتغطيتها من ضروب الإيراد .

أما اليوم فقد زالت هذه العراقيل وانتهت تلك الحالة الشاذة . وكان من شأن ذلك وجوب إعادة النظر في الحال في نظامنا المالي بأكمله . وفعلنا شرعت مصر في تتبع السنن التي سارت عليها البلاد الأخرى في وضع ميزانيتها وتقدير إيراداتها وتقدير مصروفاتها ، وليس معنى ذلك أن مصر تنوى أن تسرف في فرض الضرائب في غير النفقات إلى مقدرة البلاد المالية وحالتها الاقتصادية . ولكن معناه أن مصر تريد أن تضع نظامها المالي على أساس سليم . وأن توجد التوازن بين أنواع الإيرادات المختلفة في تحمل الأعباء العامة . فلا يرهق ذوايراد معين بالضرائب ويعفى منها ذو إيراد آخر بل يعامل الجميع معاملة واحدة مع مراعاة ما تقتضيه الحالة الاقتصادية — بل والحالة الاجتماعية — في البلاد . لأن الأعباء العامة يجب أن يشترك فيها جميع الناس الذين يعيشون في المجتمع المصري ويستفيدون من نظمه وقوانينه وخيراته ومراقبه العامة . إذ ليس الوطن سوى أسرة كبرى وهذه الأسرة يجب أن يتعاون الجميع على القيام بنفقاتها كل في دائرة مقدوره .

المشروعات التي أقرتها لجنة الضرائب

كان من جراء ذلك أن الفت لجنة الضرائب في أواخر سنة ١٩٣٧ . وكان لي شرف العمل فيها فأقرت اللجنة ثلاثة مشروعات قوانين . المشروع الأول مشروع الضرائب على إيرادات رؤس الأموال المنقولة . وهو كما تعلمون مشروع روعي فيه إلى جانب توفير موارد للدولة ، بل وقبل توفير مراراد للدولة ، تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة . والمشروع الثاني مشروع قانون الدمغة وهو الذي صدر به القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . والمشروع الثالث مشروع قانون فرض رسم الأيلولة على التركات وهو مشروع لم يصدر بعد .

قانون الدمغة

وستحدث الآن عن قانون الدمغة :

الدمغة مجموعة رسوم جرى العمل في كل بلاد العالم على جبايتها من قديم الزمن ولعل لا ادهشكم اذا قلت لكم ان القانون الاساسى للدمغة في فرنسا قانون صدر في ١٣ من شهر بريمور للسنة السابعة من تقويم الثورة الفرنسية . اعنى في ٣ نوفمبر سنة ١٧٩٨ . ومع ما ادخل على هذا القانون بعد ذلك من تعديلات وتنقيحات فالقانون الاساسى لا يزال هو القانون الذى صدر منذ ١٤ سنة . وهذا القانون يفرض رسم دمغة على كل ورقة يحزر عليها عقد مالى او قضائى وعلى كل ورقة اعدت لكى تقدم كسند الى القضاء .

ولم تكن الدمغة مجهولة في مصر . فالدمغة موجودة في لائحة رسوم المحاكم الاهلية . ولها مكان في لائحة رسوم المحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة كما انه كان لها مكان في القانون المالى القديم . فقانون الدمغة الجديد لم يستحدث رسما جديدا لم يكن معروفا من قبل . ولكنه وضع للدمغة نظاما جديدا . واشتمل على انواع لم تكن معروفة قبل صدوره .

وقد حاولت مصر منذ سنة ١٨٨٥ ان تضع قانونا للدمغة واعدت عدة مشروعات بهذا المعنى ولكنها لم تنته الى غاية لما كانت تلقاه مصر دائما من المصاعب في تشريعاتها المالية . والقانون الذى صدر اخيرا هو المشروع الذى اعد منذ بضع سنوات في عهد وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا وقره مجلس الوزراء وفوض الى الحكومة ان تخابر فيه الدول الاجنبية لتحصل على تصديقها عليه وتطبيقه على رعاياها . وفعلا عرض على الدول الاجنبية وصدقت عليه مع بعض ملاحظات . فلما الغيت الامتيازات واصبحت الحاجة غير ماسة الى الرجوع الى تصديق الدول الاجنبية اعيد النظر في القانون المعروض وتبين لنا في اللجنة ان هذا المشروع متأثر الى حد كبير بنظام الامتيازات وانه ضرب صفحا عن الناحية الفنية لرسوم الدمغة واشتمل على طائفة من الرسوم لا يمكن ان تعد فنيا من رسوم الدمغة . وكان ذلك امرا طبيعيا لان المشروع كان يرمى اولا وقبل اى اعتبار آخر الى الحصول على ما يستطيع الحصول عليه من الموارد لمصلحة الخزانة . وجدنا بالمشروع رسوما اولى بها ان يكون مكانها في القوانين الاخرى . فعملنا على ان نستبعد على قدر المستطاع من مشروع قانون الدمغة ما لا يعد فنيا من رسوم الدمغة بيد اننى لازلت ارى ان هناك في قانون الدمغة رسوما كان اولى بها ان تستبعد من القانون ولعلنا في اقرب تعديل نعمل على تصحيح الموقف من هذه الناحية

طبيعة الدمغة وهل هى رسم او ضريبة ؟

واول سؤال يتبادر الى الذهن من الناحية الفقهية هو : ما هى طبيعة الدمغة ؟ أهى رسم أم ضريبة ؟ بيد أن هذه التفرقة بين الرسم والضريبة اصبحت الى حد ما عتيقة واوشك ان يعدل عنها في كل البلاد لانه لم تعد هناك مصلحة عملية في تعريف كل من الرسم والضريبة . وتعلمون ان التعريف العام كان قائما على اساس ان الرسم هو ما يجبى مقابل خدمة تؤدي لدافعه وان الضريبة هى ما يجبى لمصلحة الدولة من غير مقابل .

كل هذا انتهى . ولا توجد الآن في العالم رسوم الا وتخفى في طياتها ضريبة . لأن الرسم لكي يكون رسماً بمعناه الصحيح كان يجب أن يكون متعادلاً والخدمة التي يحصل عليها دافعه . أما والرسم يتجاوز مقدار الخدمة فانه يعد ضريبة ، على الأقل فيما يتجاوز مقدار هذه الخدمة . ولقد كان لهذا التمييز بين الرسم والضريبة أهمية عملية قبل زوال الامتيازات لأن سلطة الحكومة في فرض الرسوم كانت تختلف عنها في فرض الضرائب . كما أن الاجراءات لم تكن واحدة في الحالين . فكانت هناك مصلحة في أن تتعرف في كل حالة هل الأتاوة المفروضة ضريبة أو رسم . أما اليوم فقد زال هذا الفارق ولم تعد له من قيمة الا من ناحية نظرية فقهية .

الدمغة ضريبة غير مباشرة

والجمع عليه الآن أن الدمغة لا تعدو أن تكون ضريبة وانها ليست رسماً . وهي ضريبة غير مباشرة والضريبة غير المباشرة في تعريف علماء القانون هي تلك التي تستحق بمناسبة أعمال عرضية كالانتاج والتداول والاستهلاك فهي اذن مفروضة على الأعمال في ذاتها وليست مفروضة على الشخص الا من حيث انه ينتج أو يعمل أو يستهلك . .

وبوصف كونها ضريبة غير مباشرة فهي من ناحية اخص ضريبة استهلاك لأن المفروض أنها ثمن ورقة . أي الثمن الذي تقاضاه الدولة عن الورقة التي يحرر عليها العقد أو المستند . وهذا صحيح من غير شك فيما يتعلق برسوم الدمغة المفروضة على اتساع الورق ولكنه غير صحيح فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على التعاقد القانوني في ذاته .

ولست انكر أن القانون الجديد فيه أبواب كثيرة غامضة ولعل غموضها يرجع أكثر ما يرجع الى أننا لم نألف هذه القوانين . ولعلها أيضاً ترجع الى أن الكثيرين لا يعنون بقراءة القانون الخاص بفرض رسم الدمغة واللوائح التنفيذية المرتبطة به .

ان الكثيرين ممن يسألونني عن القانون ، يطلبون اعطائهم فتوى فيه قد يطلبون الفتوى في مسائل تكاد تكون ظاهرة كل الظهور . وقليل من العناية في تصفح القانون كان يغنيهم عن السؤال . فرجائي الى اخواني جميعاً — وعلى الأخص رجال القضاء والمحامين — أن يقرأوا كل قوانين الضرائب ويمحصوها لأنها قوانين معلق تنفيذها في اعتاقهم . كما أنهم هم الذين سيعهد اليهم بحكم مهنتهم وسقاقتهم القانونية في تفسيرها وتأويلها .

أما من جانبنا ، أي من جانب مصلحة الضرائب ، فقد بذلنا كل جهودنا في أن نوضح لكل سائل غوامض القانون . على انه يهمني أن نقول كما قلت في بدء الكلام أن قانون الدمغة من القوانين التي ينبغي أن يفسرها كل انسان بمعرفته وتحت مسؤوليته حتى أن تفسير مصلحة الضرائب لا يخليه من المسؤولية .

التفسير في قوانين الضرائب غير ملزم لالمصلحة ولا للمول

ويهمنى هنا أن أوجه النظر إلى ملاحظة أراها في غاية الأهمية . أوجهها إلى كل من يعنيه الأمر وبصفة خاصة إلى رجال القضاء والمحاماة . ذلك أن التفسير الذى تذهب اليه مصلحة الضرائب فى أى حكم من أحكام قوانين الضرائب غير ملزم لها ولا للممولين فهى لا تتقيد به حتى لو صفت الحساب بينها وبين الممول على أساسه كما أن الممول لا يتقيد به فلو أننا فسرنا القانون على وجه من الوجوه ووصلنا الضريبة على مقتضى تفسيرنا هذا وأقرنا الممول على تفسيرنا ودفع الضريبة المستحقة عليه عن رضى واختيار ثم تبين لنا فيما بعد أننا مخطئون فى هذا التفسير وعدلنا عنه . سواء أكان الممول من تلقاء أنفسنا أو نزولا على مبادئ قررتها أحكام القضاء فإن من حقنا أن نعود إلى مطالبة الممول بأن يؤدى لنا تكملة الضريبة المستحقة عليه بموجب التفسير الجديد — ما دام حق الخزنة فى المطالبة لم يسقط بالتقادم — ولم يكن للممول أن يدفع حجتنا بأننا سبق أن ارتبطنا به بهذا التفسير . يقابل ذلك أنه إذا دفع إلينا صاحب الشأن الضريبة على أساس تفسير معين قبلناه بالاتفاق . وتبين له فيما بعد أن هذا التفسير خاطئ . وأننا عدلنا عنه . كان من حقه أن يعود إلينا ويطالبنا بما دفعه ما دامت مدة التقادم لم تنته وما دام القانون لا يحول دون طلبه الرد . والسبب فى ذلك واضح كل الوضوح ذلك أن التكاليف القائمة على قوانين الضرائب ينبغى بحكم الدستور وبحكم المبادئ العامة المقررة فى كل البلاد المتعدية أن تكون واحدة بالنسبة لجميع الناس . والدستور ينص على أن المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات وهو فى ذلك لا يعدو أن يكون مقررأ لمبدأ عام . ومصلحة الضرائب لا تملك التنازل عن حق يفرضه القانون على أى ممول . وكل ارتباط بينها وبينه فى هذا الشأن لا يحول دون بقاء ذمته مشغولة بكل ما يفرضه القانون عليه . كما أنه إذا ثبت أن شخصاً دفع فوق ما يفرضه القانون عليه ، ولو كان الدفع بقبوله ورضاه ، كان من حقه استرداده لأن الضريبة فرض قانونى لا يتولد بالتعاقد . وعلى ذلك فإنه لا يجوز لنا بحال أن نفسر القانون على وجه ما فيما يتعلق بشخص من الأشخاص وأن نفسره على وجه آخر فيما يتعلق بشخص آخر . كل تفسير يجب أن يكون عاماً يسرى على الممولين جميعاً سواء كان فى مصلحتهم أو فى غير مصلحتهم .

عدم جواز التوسع فى التفسير

ومن طبيعة القانون أيضاً وهى طبيعة ملازمة لكل قوانين الضرائب أنها قوانين لا يجوز التوسع فى التفسير فيها ولا الأخذ فيها بطريق القياس . هى قوانين تفسر بحرفيتها . لا ضريبة الا حيث فرض القانون الضريبة بنص صريح . ولا إعفاء الا حيث أوجد القانون هذا الاعفاء بنص صريح كذلك .

المبادئ التى يقوم عليها القانون

نعود الآن الى تحليل هذا القانون . وإلى تحليل المبادئ التى يقوم عليها .

مبدأ المكانية

أول مبدأ يقوم عليه قانون الدمغة هو مبدأ المكانية . فضريبة الدمغة أو رسم الدمغة — وسترون

أتى في سياق هذا الحديث ساسمى الدمغة تارة ضريبة وتارة رسماً من غير تعليق أية أهمية على اختلاف التسمية — ليست مفروضة الا على الأوراق التى تنشأ فى مصر . ولا شأن لنا بالأوراق التى تنشأ فى الخارج الا بالقدر الذى سيجىء الكلام عنه . وما دامت الأوراق التى تنشأ فى مصر خاضعة لضريبة الدمغة فكل الأوراق التى تنشأ فى مكان آخر تعد طبقاً لقواعد القانون الدولى من الاراضى المصرية حقيقة أو حكماً خاضعة لضريبة الدمغة . فالدمغة تسرى على العقود التى تنشأ فى البلاد المصرية وعلى العقود التى تنشأ فى السفن المصرية والتى تنشأ فى المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج إذا كان المفوضون السياسيون المصريون أو القناصل المصريون مختصين بحكم وظائفهم بتحرير تلك العقود أو إصدارها أو أنشائها . أما إذا كانت الورقة المحررة فى دار المفوضية المصرية أو القنصلية المصرية فى الخارج عما لا تختص المفوضية أو القنصلية بتحريره اعتبرت محررة فى بلاد اجنبية ولم يشملها حكم امتداد المكانية المصرية إلى دور المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج .

أما فيما يتعلق بالأوراق التى تنشأ فى غير مصر فالقانون المصرى لا يفرض عليها رسم الدمغة الا من يوم استعمالها فى مصر .

ومثلها كذلك الأوراق التى تنشأ فى دور المفوضيات الأجنبية فى مصر وفى القنصليات الأجنبية فى مصر . وهنا مشروط ايضاً أن يكون الوزراء المفوضون والقناصل مختصين بتحرير هذه الأوراق أو إصدارها أو أنشائها . ومشروط كذلك التبادل . فإذا لم يكن الوزراء المفوضون أو القناصل مختصين طبقاً لقوانين بلادهم بتحرير تلك الأوراق أو إثباتها . أو إذا كانت دولة من الدول لا تسلم بهذا الاختصاص بالنسبة لوزرائها ولقناصلها فى الخارج اعتبر حكمها حكم الأوراق المحررة فى مصر .

فالأوراق المحررة فى الخارج لادمغة عليها كما قدمنا . ولكنها فى اليوم الذى تستعمل فيه فى مصر يستحق عليها رسم الدمغة بأكمله كما لو كانت منشأة فى مصر .

لا يوجد الا استثناء واحد بسيط لهذه القاعدة هذا الاستثناء قرره القانون بالنسبة للكميالات والسندات التى تحت الاذن التى تصدر أو تقبل فى الخارج وتكون مستحقة الدفع فى مصر ويؤدى عليها رسم الدمغة فى الخارج بالغاً ما بلغ ، فإن القانون يقرر تخفيض رسم الدمغة عنها إلى النصف وقد روعى فى هذا تسهيل المعاملات المالية . وفيما سوى ذلك فالأوراق المنشأة فى الخارج يستحق عليها رسم الدمغة كاملاً يوم أن تستعمل فى مصر ولو سدد عنها رسم الدمغة كاملاً فى البلاد الأجنبية

مدى انطباق القانون من ناحية الزمن

الأصل أن القانون لا ينسحب إلى الماضى — استثناء خطير خاص بالاستعمال

١ — بعد المكانية تتكلم عن الزمانية . من أى تاريخ يبدأ تطبيق القانون ؟

المبدأ بطبيعة الحال أن القانون لا يسرى إلا على الأوراق المنشأة بعد صدوره . ولكن هنا استثناء خطير جاء فى المادة الأولى من القانون وهو أن الأوراق التى أنشئت قبل صدوره مهما

يكن العهد الذي يرجع اليه تحريرها . حتى ولو كان أنشاؤها قبل القانون ثابتا كل الثبوت يستحق عليه رسم الدمغة إذا استعملت بعد صدور القانون . مجرد استعمال الورقة على وجه من الوجوه التي حددها القانون يوجب تأدية رسم الدمغة عنها . فالواقعة المنشئة للضريبة هي الاستعمال بالنسبة للأوراق المذكورة على أن القانون حدد وجوه الاستعمال الموجب للضريبة تحديدا دقيقا وهو أن تقدم الورقة إلى سلطة قضائية أو إلى لجنة إدارية . أو أن تكون محل تعاقد مالى مدنى أو تجارى . كأن تباع أو توهب أو تودع أو يعقد عنها رهن . مادامت الورقة تقدم إلى هيئة قضائية أو إلى لجنة إدارية — لا إلى وزير أو وكيل وزارة أو مدير مصلحة أو أية سلطة إدارية كائنة ما كانت بل إلى لجنة إدارية كلجنة تسوية الديون العقارية مثلا — أو كانت محل تعاقد مدنى أو تجارى وجب تأدية رسم الدمغة عنها في الحال . ويجب أن يكون هذا الاستعمال مباشرا فلو كان الاستعمال غير مباشر لم يستحق رسم الدمغة . فلو أن مأمورا رسميا قام بحصر تركة أو بمجرد ممتلكات تفليسة وأثبت في محضره وجود أوراق محررة قبل صدور القانون فإن الإشارة إلى هذه الأوراق في محضر الجرد لا يعتبر استعمالا بالمعنى المقصود بالقانون . لأن القانون يشترط أن يكون الاستعمال مباشرا .

٢ — هذا ومن رأينا أن يكون الاستعمال اختياريا .

ويترتب على ذلك .

١ — أنه إذا قلشت النيابة منزل متهم وضبطت أوراقه وقدمت هذه الأوراق إلى المحكمة لاثبات ادائته فإن تقديم هذه الأوراق لا يعتبر استعمالا من جانبه موجبا للضريبة . وسيأتى الكلام على هذا بشئ من التفصيل عند الكلام على المادة ١٨ من القانون .

٢ — أنه إذا قدمت الحكومة في قضية مقامة بينها وبين شخص متعاقد معها أوراقا محررة بينها وبين خصمها قبل اصدار القانون فلا يجوز لها أن تتمسك بالزام الخصم بتأدية رسوم الدمغة المستحقة على الأوراق المذكورة عملا بالمادة ١٤ من القانون التي تقضى بأنه « إذا تعاقدت الحكومة مع الغير تحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة » لأن هذا النص استثنائى فلا يجوز للحكومة بمحض اختيارها وباستعمالها أوراقا سابقة على صدور القانون أن تطالب المتعاقد معها بتأدية الرسم .

٣ — المحررات التي تقدم للمجالس الحسبية — هل يعد تقديمها اليه استعمالا

كذلك طرحت علينا مسألة خاصة بما يقدم من الأوراق إلى المجالس الحسبية أو إلى الخبراء بالمجالس المذكورة . ولانزاع في أن المجالس الحسبية هي سلطة قضائية وأن الخبراء يباشرون كذلك سلطة قضائية فتقديم الأوراق إلى تلك السلطات هو استعمال للأوراق بالمعنى المقصود بحكم المادة الأولى من القانون . فالتصاف للمجالس الحسبية وخبرائها بوصف السلطات القضائية أمر خارج عن نطاق البحث . ولكن المجالس الحسبية عند نظرها في القضايا الداخلة في اختصاصها لا يحكم في قيمة الأوراق المقدمة اليه في ذاتها ولا يفصل في صحة أو عدم صحة ما تتضمنه من الالتزامات . ولا يدعو المدينين بها أمامه للحكم عليهم بما هم مدينون به لعديم الاهلية فذلك مما يدخل في اختصاص المحاكم المدنية العادية . أما وظيفة المجلس الحسبي فهي إقامة الأوصياء والقائمة لهم ومراقبة أدارتهم والأذن بالتصرفات التي

تحتاج إلى الأذن . والنص الوارد في القانون والبواعث التي بعثت على وضعه لا تساعد على اعتبار تقديم الأوراق للجالس الحسنية - وهو تقديم يفرضه القانون فرضاً لمصلحة عديمي الأهلية - نوعاً من أنواع الاستعمال الموجبة للضريبة . وقد يحدث مثلاً أن يكون في التركة مستندات عظيمة في قيمتها من الناحية النظرية ولكن المتوفى لم يطالب بها لأعسار المدينين . ومن حق الورثة الراشدين بعد وفاة مورثهم أن يلتزموا خطته فلا يطالبون بها كذلك فتوفر عليهم رسوم الدفعة . ولكن أعسار المدينين لا يرفع عن كاهل من يمثل الورثة القاصرين الالتزام بتقديم هذه المستندات إلى المجلس الحسني - وهو الرقيب الأعلى على مصلحة القاصر - لكي يرى رأييه فيها من ناحية المطالبة بها أو استبعادها من حساب التركة . وبما لا شك فيه أنه إذا قرر المطالبة بها ورفعت الدعوى عنها أمام المحكمة المختصة استحققت الدفعة عليها .

ولهذه الأسباب فقد أفتيت بأن من رأي أن الاستعمال الذي أشير إليه في القانون هو الاستعمال الذي ينصب على المحرر في ذاته وفي علاقات عديم الأهلية مع الغير . وعلى ذلك فلا يجوز أن يطالب القاصر أو الوصي عليه بتأدية رسم الدفعة إلا في الأحوال التي يلزم فيها الوارث الراشد بتأدية هذا الرسم . أما تقديم الأوراق الناشئة عن انعدام الأهلية لصاحب الشأن وعن الرغبة في رقابة إدارة أمواله لا عن الرغبة في المطالبة بالالتزام الذي يتضمنه المحرر أو في استعمال المحرر كاستند لتأديب دعوى قبل الغير أو لدفع دعوى من الغير فلا يستوجب تأدية الدفعة .

٤ - المحررات المودعة في الدعاوى من قبل صدور القانون ومتى تعد أنها قد استعملت وإذا كان التاريخ الذي يعد مبدأ لاستعمال المحرر عظيم الأهمية بالنسبة للمحررات السابقة على صدور القانون إذ أن هذا الاستعمال هو الواقعة المنشئة للضريبة قانوناً كان من الأهمية بمكان أن نتعرف متى بدأ الاستعمال وذلك على الأخص بالنسبة للمحررات المودعة من قبل في دعاوى قائمة لأن مثل هذا التاريخ مما يحيط به الغموض . ومن رأينا أن الاستعمال يبدأ أول جلسة تنظر فيها القضية بعد صدور القانون من غير أن يسحب صاحب الشأن المستندات المودعة بالدعوى أو من غير نصريحه بعدوله عن التمسك بها . فأن سكوته عن سحبها أو عن العدول عن التمسك بها ينبغي اعتباره استعمالاً لها فيما يتعلق باستحقاق الدفعة عليها .

أما وجود المحررات في دعوى موقوفة فلا يمكن اعتباره استعمالاً .

متى تستحق الضريبة ؟

فيما يتعلق بالأوراق المنشأة في مصر بعد صدور القانون تستحق الضريبة بمجرد تحرير الورقة . أما فيما يتعلق بالأوراق المنشأة في مصر قبل صدور القانون والمستعملة بعد صدوره . وكذلك فيما يتعلق بالأوراق المنشأة في الخارج سواء كان أنشأوها قبل صدور القانون أم بعد صدوره فأن الضريبة تستحق عليها بمجرد استعمالها .

ولتعيين ميعاد استحقاق الضريبة أهمية كبرى لأن عدم القيام بما يفرضه القانون في وقته يعرض صاحب الشأن إلى العقوبات وغيرها من الجزاءات المقررة في القانون .

فلو أن شخصا أنشأ ورقة ولم يدفع عنها رسم الدمغة وقت انشائها وجب تطبيق الجزاء عليه ولو دفع رسم الدمغة بعد ذلك .

ولاحل للبحث في موضوع استعمال الورقة . ومتى كان هذا الاستعمال . وهل هو استعمال مباشر أو غير مباشر . لأن محل هذا إنما يكون بالنسبة للأوراق المنشأة قبل صدور القانون . أما بالنسبة لكل ورقة أنشئت أو تنشأ بعد صدور القانون فإن مجرد تحرير الورقة ينشئ عليه وجوب تسديد الضريبة في الحال فإذا انتظر صاحب الشأن إلى أن يستعمل الورقة وجب توقيع العقوبة عليه فيجدون دليلاً على هذا في القانون نفسه في المادة ١٩ - فإن المادة ١٩ فقرة ٢ تقول أنه إذا قدم انسان ورقة كان يجب أن توضع عليها دمغة ولم توضع إلى موظف قضائي أو إداري وجب على الموظف أن يضبط الورقة ، فإذا طلب صاحبها استردادها لا يجوز لهذا الموظف أن يردها إليه إلا بعد أن يدفع الدمغة وبعد أن يعترف بوقوع المخالفة ، لأن الدفع لا يعفيه من المخالفة . لاحظوا جيداً هذا الحكم وهو أنه لا يجوز لكاتب المحكمة أن يعيد أية ورقة قدمت إليه من غير تأدية رسم الدمغة عنها كما لا يجوز له أن يمتنع عن استلامها من صاحب الشأن بحجة أنه يجب عليه أولاً تأدية الرسم عنها . في هذا خطأ كل الخطأ وخروج عن حكم القانون - يجب على الكاتب أن يأخذ الورقة في غير تردد ويجب عليه أن يضبطها لكي يبالغ الأمر لمصلحة الضرائب أو للنيابة العمومية لتحرير محضر ضد صاحبها . فإذا أراد صاحب الورقة استردادها تلافياً للجريمة فأعطاه الكاتب إياها فإن ذلك يعد تجاوزاً من جانب الموظف وإلزامه بوقعه تحت المسؤولية الجنائية لمخالفته القانون . فهو ملزم بنص صريح في القانون نفسه ألا يرد الورقة إطلاقاً إلا إذا اعترف صاحبها بوقوع المخالفة . وهذا الاعتراف يقتضي عن الاحتفاظ بجسم الجريمة . ولاحظوا كذلك أنه كان في الإمكان أن يشترط القانون الاحتفاظ بالورقة التي وقعت بشأنها الجريمة إلى أن يفصل فيها . ولكن القانون تفادى هذا صيانة لمصلحة صاحب الشأن فقد تكون له مصلحة كبرى في وجود الورقة بيده . فوفق القانون بهذا الحكم بين مصلحة صاحب الشأن ومصلحة الدعوى العامة .

وانني أذكر على سبيل الاستطراد أن تأدية الرسم يجب أن تكون على الوجه المقرر في القانون وفي اللائحة التنفيذية - مثال ذلك أن المحررات الخاضعة للدمغة على اتساع الورق يجب أن يكون تحريرها على ورق مدموغ تورده المصلحة . ولا يكفي للوفاء بحكم القانون في شأنها أن تحرر على ورقة عادية ثم ياصق عليها طابع دمغة بقيمة الرسم المطلوب . مثل ذلك مثل عقود بيع العقار التي ينبغي أن تحرر على ورق أزرق لتسجيلها فلا يجوز أن تحرر على ورق أبيض عادي . أو مثل خطابات البريد التي لا يجوز التخليص عليها إلا بطابع بريد فلا يجوز مثلاً عند عدم وجود هذا الطابع التخليص عليها بطابع دمغة على أنه لما كان في هذا الحكم كثير من الحرج بالنسبة لبعض المنشآت الكبرى كبيوت القطن أو غيرها التي تستعمل في معاملاتها عقوداً مطبوعة بصفة خاصة مما يجعل من العسير عليها استعمال الورق المدموغ ، فقد أجازت اللائحة الداخلية استعمال الأوراق العادية لهذه

المحررات بشرط أن يقدم الورق المراد استعماله إلى أية مأمورية ضرائب قبل التحرير عليه وذلك لكي تتولى مأمورية الضرائب بنفسها ختم الورق أو لصق طوابع الدمغة عليه والغاءها بختم المأمورية ذى التاريخ الثابت . أما استعمال الورق العادى ووضع الطوابع عليه بمعرفة صاحب الشأن فهو مخالف للقانون . وحكمه حكم الأوراق التى لم يؤد الرسم عنها . والحكمة الكبرى فى هذا التحتم هي أن القانون أراد تلافى التهرب من تأدية الرسم : لأن الكثيرين قد يتعمدون عدم لصق الطوابع عند انشاء الورقة ولا يعمدون إلى ذلك إلا متى استعملوها بالفعل بتقديمها للقضاء أو بغير ذلك من وجوه الاستعمال . فى حين أن الواقعة المنشئة للضريبة ليست هي استعمال الورقة وإنما هي تحرير الورقة . على أننى مع ذلك يهمنى أن أقول لكم أنه بالنظر إلى أن القانون حديث وإلى أن الناس حديثو العهد به وإلى أن هناك بالفعل صعوبات كبرى فيما يتعلق بتطبيق هذا الحكم بالذات فإن مصلحة الضرائب رأت أن تصبر وتصابر بعض الوقت حتى يألف الناس والمحامون تطبيق القانون . فإن هناك عقوداً لا تتم إلا بالمراسلة مثلاً . على الأخص فى المعاملات التجارية . فقد يبعث أحد التجار إلى تاجر آخر خطاباً يعرض عليه فيه صفقة من الصفقات فيجيبه التاجر الآخر بالقبول . ومن الخطاب الأول الذى يتضمن الإيجاب ، والخطاب الآخر الذى يتضمن القبول ، يتألف العقد وقد يكون هذا العقد من العقود التى تخضع للدمغة على اتساع الورق . وخضوعها لهذا النوع من الدمغة يتبعه وجوب تحرير العقد على ورق مدموغ مما توردته مصلحة الضرائب أو على الأقل وجوب تحريرها على ورق عادى يكون قدم قبل التحرير إلى مأمورية الضرائب لختمه أو لصق الطوابع عليه مع الغائها بخاتم المصلحة . ولما كان التعاقد يتألف من الورقتين — ورقة الإيجاب وورقة القبول — فكان من الواجب إذن أن يتوافر فيهما معا الشرط المتقام بيانه . على أنه من الواضح أن هناك استحالة مادية واستحالة قانونية لتنفيذ هذا الحكم . لأنه عند تحرير الورقة الأولى — وهى ورقة الإيجاب — لم يكن العقد قد تم فلا يكون هناك وجه قانونى لالتزام مرسل الخطاب بتحريره على ورق مدموغ . ولما كان القانون لا يكلف أحداً بالمحال فإن من طبيعة الأشياء عدم التقيد بهذا القيد . ونحن الآن نعمل على علاج هذه المسألة وغيرها من المسائل المتعددة التى لا تبعدو لنا صعوبتها إلا عند التطبيق . وبذل الجهد للتوفيق بين الاحترام الواجب للقانون وبين رعاية المصلحة العامة . والتيسير على أصحاب الشأن .

كما أننا من جهة أخرى ورغبة فى أخذ أصحاب الشأن بالرفق إلى أقصى حد مستطاع كثيراً ما صرفنا النظر عن السير فى التنفيذ بالشدة التى لابد لنا من التزامها بعد قليل . ونحن ويطيدو الرجاء بأن الجماهير لا تلبث حتى تعناد التشريع الجديد وتألفه وتعمل على تنفيذه فى غير ما صعوبة .

وحدة العقد بوحدة المحرر

تقضى أحكام المحاكم الفرنسية بأنه مادام العقد واحداً فإن الرسم المستحق عليه رسم واحد ولو كان هذا العقد يشمل أحكاماً متعددة لأن الرسم مقرر على الورقة .

ولكن القانون المصرى خالف هذه القاعدة فنص فى المادة الخامسة منه على أنه إذا شمل المحرر الواحد أحكاماً متعددة فيحصل رسم الدمغة على كل حكم منها ، ويترتب على هذا أنه إذا أبرم عقد

واحدين شخصين وتضمن هذا العقد بيع منقول وأبجار أطيان وجب أن يؤدي عنه الرسم المستحق على كل من العقدين .

والمسلم به أن الورقة الواحدة لا يجوز استعمالها إلا لمحرر واحد . بل أنه إذا شرع في استعمال الورقة المدموغة لمحرر معين . وبعد كتابة سطر أو سطرين فيها . عدل عنها لأي سبب فلا يجوز استعمال نفس الورقة لمحرر آخر .

تعيين طبيعة العقد

العبرة في تحديد الرسم المستحق على المحرر بطبيعة العقد الذي يشتمل عليه المحرر لا بالوصف الذي يصفه به من تصدر منه الورقة أو الذي يصفه بها المتعاقدون متى كان هذا الوصف مخالفاً لحقيقة التعاقد من الناحية القانونية . فإذا أبرم بين شخصين عقد بترتيب أيراد من أحدهما لآخر مدى الحياة بمقابل أو بغير مقابل وجب تأدية الضريبة المقررة على هذا النوع من العقود ولو وصف المتعاقدون هذا العقد بوصف آخر لا يتفق مع حقيقته .

واليك مثالا آخر أكثر شيوعا وأقرب: تناولا في الحياة المالية العادية .

تقضى الفقرة ١ من الجدول رقم ٥ بفرض رسم دمغة نوعي مقداره خمسة مليات عن كل مخالصة أو إيصال أو فاتورة مؤشر عليها بالتخليص عمالا تقل قيمته عن مائة قرش . وكذلك على مستخرجات الحساب أو كشوف الحساب التي يرسلها أصحاب المصارف إلى عملائهم . ولكن القانون أعفى من هذا الرسم اشعارات الخصم والاضافة التي ترسل من المصارف إلى أولئك العملاء .

وقد رأى البعض أن هناك وسيلة للتخلص من دفع الرسم المفروض على الايصالات وذلك بأن يسموا الايصال اشعار أضافة . من غير التفات إلى أن العبرة ليست بالتسمية في ذاتها بل بطبيعة المحرر . لأنه لو كانت العبرة بالتسمية لكان من أهون الأمور التحايل على القانون وتسمية المحزرات بأسماء لا تتفق ووصفها القانوني .

بل لقد وصل الأمر ببعض البنوك إلى حد أنها كانت عندما يدفع إليها العميل مبلغا من المال تسلمه الايصال بعد أن تشطب كلمة إيصال المطبوعة في رأس الورقة وتضع بدلا منها كلمتي « اشعار اضافة » . وهي تظن — وأرجح أن ذلك عن حسن نية منها — أن ذلك كاف لأعفائها أو لاعفاء عميلها من رسم الدمغة . وقد فاتها أن شطب كلمة ووضع كلمة بدلا منها ليس من شأنهما أن يؤثرأ لا في طبيعة الورقة ولا في حق الخزنة .

ولا شك أن الورقة التي يعطيها أي شخص يقبض مبلغا من المال إلى دافع هذا المبلغ لإثبات الدفع — وسواء كان دفع المبلغ لحساب دافعه أو لحساب شخص آخر — إنما هو إيصال مهما تكن التسمية التي تسمى بها الورقة . فالإيصال إذن هو المستند المثبت « لعملية » القبض . وهو خاضع لرسم الدمغة حتما . أما الاخطار الذي يرسل من البنك إلى شخص غير الشخص الذي دفع المبلغ لأشعاره باضافة المبلغ لحسابه . أو الاخطار الذي يرسل إليه كذلك لأشعاره باضافة مبلغ لحسابه من طريق التسويات الحسابية أو غيرها فهو أشعار لا يخضع للرسم .

ويسرنا على أية حال أن نذكر أن البنوك قد عادت جميعها إلى النظرية السليمة وعملت برأى المصلحة في الموضوع .

على أنه من المثقف عليه قانوناً أنه لا بد من البحث عن طبيعة العقد في المحرر ذاته الخاضع للرسم . دون البحث عنه في أوراق أخرى أو التدليل عليه بمستندات وقرائن أخرى .

تعدد الرسم بقدر الصور الممضاة

يتعدد الرسم بتعدد الصور الممضاة . على أن رسم الدمغة النسبي ورسم الدمغة التدريجي لا يخضعان لقاعدة التعدد . بل يكتفى بتحصيل رسم واحد على الأصل مهما تعددت الصور . والفرقة هنا ظاهرة بين الرسم المفروض على المحرر من حيث هو محرر له وجود مادي وبين الرسم المفروض على التعاقد القانوني . فإذا كان الرسم مفروضاً على التعاقد في ذاته فيجب أن يكون واحداً لا يتعدد بتعدد النسخ أما إذا كان الرسم مفروضاً على المحرر كضمن للورقة حقيقة أو حكماً فمن الطبعي أن يتعدد بتعدد المحررات .

وبهني ان اشير هنا إلى أن الصور غير الممضاة لا رسم دمغة عليها اطلاقاً .

كما أذكر على هامش هذا البحث أنه قد جرت عادة بعض المصالح الحكومية حين تتعاقد مع الغير أن تحرر العقد من عدد كبير من النسخ يزيد على ما تقتضيه طبيعة التعاقد وعدد المتعاقدين وذلك جرياً على النظام الذي يقضى بأن تحفظ نسخة أصلية موقفاً عليها في عدة فروع من فروعها . كالمحفوظات والحسابات الخ . . . ولما كانت المادة ٤٤ صريحة في وجوب تحمل من يتعاقد مع الحكومة رسم الدمغة فقد طلب إلى أن أبدى رأيي فيما إذا كان من الواجب تحميل هذا التعاقد رسوم الدمغة عن كل تلك النسخ . فكان جوابي بأن هذا الالتزام — وهو التزام استثنائي — لا يجوز أن يتجاوز عدد النسخ التي تقتضيها طبيعة التعاقد وعدد المتعاقدين . وأن النسخ الإضافية لا تقتضيها طبيعة التعاقد وإنما يقتضيها نظام العمل الحكومي فلا شأن للغير بها ولا يجوز تحميلهم أي عبء بسببها .

ضريبة الدمغة مستحقة بصرف النظر عن صحة العقد وعمما يترتب عليه من الآثار .

بعد ذلك ينبغي أن أذكر أن الدمغة مستحقة على العقود من غير نظر إلى صحتها أو بطلانها، ومن غير التفات إلى الأسباب التي قد تجعل هذه العقود عديمة الأثر . فإذا حرر عقد إيجار أطيان مثلاً استجق عايه الرسم ولو حكم بعد ذلك ببطالان العقد أو فسخه بل ولو حكم بتزويره . لأن الضريبة مستحقة بمجرد تحرير العقد . والعقد قد حرر فعلاً . ولا شأن للخزانة بعد ذلك فيما قد يطرأ على العقد من صحة أو بطلان .

على أنه قد حكم في فرنسا بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالرسوم المستحقة على عقد حكم بطلانته ما دامت هذه الرسوم لم تسدد بعد . وظلت المصلحة مدة طويلة لا تعمل بالمبدأ الذي ينطوي عليه هذا الحكم — ولم يكن قد صدر في موضوع الدمغة بالذات ولكنه كان قد صدر في موضوع يتعلق برسم تسجيل . وكان اعتراضها قائماً على أساس أن الواقعة المنشئة للضريبة قد تمت بتحرير العقد . وأن الضريبة تتولد بمجرد وجود العقد وجوداً مادياً . وكان خصومها في الرأي يتمسكون بأن وجود العقد المادي هو وسيلة الحصول على الضريبة ولكن الضريبة مفروضة على التعاقد القانوني . وأخيراً سلمت المصلحة بعدم المطالبة بالرسوم التي لم تدفع بعد . فقبلت عدم

المطالبة بتكاملة رسوم وغرامة مستحقة على سند اعتراف بدين وكان قد صدر حكم قضائي بأبطال هذا السند .

على أن هذا الرأي — عند التسليم به — مقصور على رسوم الدمغة النسيئة والتدرجية . لأنها مفروضة على التعاقد في وصفه القانوني . أما رسوم الدمغة على الاتساع وأي رسم آخر يمكن اعتباره مفروضا على الوجود المادي للبحر فهي مستحقة على أية حال وللصلحة حق المطالبة بها في أي حين ما دام الحق قائما لم يلحقه التقادم .

العقد الشفوي

والعقد الشفوي خاضع كالعقد المكتوب لضريبة الدمغة . لأن المفروض حكما أنه قد حرر على ورقة يجب أن تتقاضى الدولة ثمنها . ولكن شرط هذا أن يكون للعقد الشفوي قيمة قانونية وأن يثبت وجوده عند التمسك به أمام القضاء .

وهنا يحق التساؤل متى تستحق الضريبة ؟ تستحق بمجرد الاعتراف بالتعاقد الشفوي ؟ أم أنها لا تستحق إلا بعد صدور حكم من القضاء بصحة العقد ؟ فقد يحدث أن يرفع شخص دعوى على آخر بطلب تنفيذ عقد شفوي تم بينهما فيعترف المدعى عليه بحدوث هذا التعاقد أو يثبت وجوده بطريقة قانونية أخرى ولكنه يدفع دعوى خصمه بأسباب أخرى لاشأن لها بحدوث التعاقد .

والذي نراه استنادا إلى المبدأ الذي تتضمنه المادة ١١ من القانون وهي المادة التي تقضى بأن رسم الدمغة يحصل من غير نظر إلى صحة العقود ومهما تكن الأسباب التي تجعل هذه العقود عديمة الأثر أن الرسم يستحق بمجرد ثبوت وجود العقد الشفوي بالاعتراف أو بغيره . لأن الاعتراف الشفوي حاصل في مجلس القضاء . وهذا الثبوت يجعل التعاقد الشفوي في قيمة التعاقد الكتابي . فتجوز عليه أحكامه من غير نظر إلى ما يطرأ عليه بعد ذلك من الحكم بصحته أو ببطلانه .

عدم جواز الاعفاء من رسم الدمغة .

وقانون الدمغة لا يجوز إعفاء أي إنسان من الرسوم المقررة فيه — والأصح أن يقال أنه لا يجوز إعفاء أي تعامل لأن الضريبة مفروضة على التعامل لا على الشخص — إلا في الحالتين المنصوص عنهما في الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من الجدول الثاني الخاص بالدمغة المفروضة على المبالغ التي تصرف من الحكومة والهيئات العامة . والحالة الأولى هي حالة المبالغ التي تدفع ردا للمبالغ صرفت . والحالة الثانية هي حالة ما إذا كانت هناك اتفاقات تعني من دفع الدمغة عقدت قبل صدور القانون . وقد أراد القانون فيما يتعلق بهذه الحالة الأخيرة احترام الحقوق المكتسبة . ومع أنه لا يمكن القول قانونا بأن هناك حقوقا تكتسب ضد قوانين الضرائب إلا أن التشريع المصري كان كعادته رحب المصدر فأقر مثل هذا الاعفاء . واعتبر أن الحق فوق القانون .

على أنه بما تنبغي ملاحظته أنه يجب أن يكون هناك تعاقد ، سابق على صدور القانون . أو بعبارة أخرى أن يكون لصاحب الشأن «حق» كان في استطاعته قبل صدور القانون أن يطالب به الحكومة فيما لو عبثت به ورفضت التقييد بنصوصه . فإذا كان الاعفاء منحة من الحكومة من حقها العدول عنها قانونا من غير أن يستطيع المستفيد من الاعفاء مطالبتها بها أمام القضاء ، فلا تعاقد

هناك بالمعنى الذى أراد قانون الدمغة الجديد احترامه ، ولو كانت هذه المنحة ثابتة بمكاتبات تبودلات بين الحكومة وبين الشخص أو الهيئة التى قرر الاعفاء لمصلحته أو لمصلحتها . لأن العبرة بطبيعة الاعفاء لا بشكاه . وتبادل المكاتبات ليس من شأنه أن يغير من طبيعة التعاقد ويجعله حقا بعد أن كان منحة . والقول بغير هذا معناه أن الهيآت المذكورة اكتسبت حق الاعفاء بصفة مؤقتة لأن قبول الحكومة اعفاءها لم يقيد بمدة معينة . فى حين أن كل العقود التى تضمنت نصوصا بالاعفاء عقود مؤقتة لا تلبث أن تنتهى فيزول الاعفاء بانتهاء مدتها .

وإلى جانب الاعفاء من الرسم المفروض على المبالغ التى تصرف من الهيآت الحكومية وخزائن الهيآت العامة لا يوجد إلا الاعفاء الجزئى المقرر بالنسبة للكسيالات والسندات تحت الاذن الصادرة أو المقبولة فى الخارج والمستحقة الدفع فى مصر إذا كانت قد ألصقت عليها طوابع الدمغة فى البلاد الأجنبية . وقد سبق لنا الإشارة إلى ذلك .

هذا وقد كان المشروع الأصيل يتضمن نصا يبيح لمجلس الوزراء الاعفاء من رسم الدمغة على الصرفيات . وسبب ذلك أننا لما أخذنا فى مراجعة مشروع القانون استبان لنا أن القانون المالى يتضمن اعفاءات جديدة من هذا الرسم لم تتبين أسبابها والحكمة فيها . وعجزنا عن الرجوع إلى أصلها . وخشيننا أن نحن نصصنا عليها فى مشروع القانون أن نكون قد أجزنا من الاعفاءات مالا موجب له . وإن نحن أغفلناها أن نكون قد أهدرنا حقا ثابتا لأصحابها . فوضعنا النص الذى يبيح لمجلس الوزراء هذا الاعفاء حتى تتسع لنا فرصة تمحيص الموضوع والأخذ فيه بما يوجب العدل وتقتضيه المصلحة . ولكن اللجنة المالية فى مجلس الشيوخ اعترضت على هذا النص وقررت حذفه ووافقها وزير المالية على ذلك . لأنها لم تر موجبا للتمييز والفرقة فى المعاملة . كما أنها رأت من جانب آخر أن النص الذى يتضمن الاعفاء فى حالة قيام تعافد سابق فيه كل ما يكفى لضمان حقوق من يكون له حق فى الاعفاء .

على اثنى ، مع تسليمى بوجهة النظر هذه ، فأننى قد ثبت لى بالاختبار أنه لا بد من وسيلة قانونية لجعل بعض الرسوم أكثر مرونة إذ لاشك عندى فى أن بعض الرسوم مع عدالتها شديدة القسوة على بعض الناس . ولعل أقرب دليل على ذلك رسم الدمغة على مراسيم النجس بالجنسية المصرية — ومقداره عشرون جنيا مصرية — فهو رسم هين لين على من يطعمون فى الاستفادة بالجنسية المصرية من أغنياء الأجانب ولكنه شديد الوطأة على الفقراء وبينهم كثيرون من أبناء الشرق ممن تجمعهم بمصر جامعة اللغة والدين . وقد يكون من المصلحة السياسية أو الاجتماعية اندماجهم فى الوطن المصرى . ولهذا فأننى أتمنى أن يعاد النظر فى مثل هذا الموضوع على وجه يكفل المصلحة العامة ولا يخل بمبدأ المساواة فى الواجبات .

من هو المدين بالدمغة ؟

من هو الذى يتحمل عبء الدمغة ؟ من يحزر الايصال أو من يستلمه ؟ الدائن أم المدين ؟ البائع أم الشارى ؟

لقد جهل القانون فى هذا تجهيلا يكاد أن يكون تاما . وفيما سوى بعض الأحوال القليلة التى

عدل فيها عن هذا التجهيل فإنه أبقى أصحاب الأعمال في حيرة من أمرهم لا يدرون أيهم يجب أن يتحمل هذا العبء . ونشأ عن هذا التجهيل كثير من الارتباك . كما نشأ عنه شيء من تحكم القوى في غيره . وأنتى أعترف بأن هذا التجهيل من أكبر عيوب القانون فقد ترك لأصحاب الشأن أن يتفقوا فيما بينهم على تعيين الفريق الذى يقع عليه عبء الضريبة . وعند الخلاف يرجع الى القاضى ولكن القاضى نفسه سيكون في حيرة من أمره اذا ما رفع اليه الخلاف فليس فى القانون من الأحكام ولا من المبادئ العامة ما يساعده على تكوين رأيه وأصدار حكمه . ولا يبقى أمامه عند انعدام النص الا الحكم بمقتضيات العدالة . وحتى مقتضيات العدالة غامضة في هذا الموضوع .

وقد خطرت لنا هذه الخواطر من قبل أثناء عمل لجنة الضرائب . وأثناء بحث المشروع فى المجلس الاقتصادى . واتجهت الفكرة فى وقت من الأوقات الى تعريف مدين الضريبة . ولكننا وجدنا أن مثل هذا البحث تعترضه صعوبات جمة لا سبيل الى معرقتها الا بالاختبار . خذوا مثلاً الايصال ، أو المخالصة ، ان الايصال هو مستند المدين فى براءة ذمته من الدين فهو أذن صاحب المصلحة فى هذا الايصال وهو الذى ينبغى بناء على ذلك أن يتحمل الرسم على ورقة هى حجته ومستنده . ولكن يمكن أن يرد على ذلك بأن المدين عند ما يسدد دينه الى دائنه من حقه أن يحصل من هذا الدائن على مخالصة براءة ذمته . ومن حقه أن يطالب بأن يكون لهذه المخالصة قوة الاثبات أمام القضاء والمخالصة لا تكون كذلك الا اذا ألصق عليها طابع الدمغة . فاذا أعطاه الدائن مخالصة من غير أن يتحمل هذا الطابع كان معنى هذا أنه يعطيه ورقة لا قيمة لها من ناحية الاثبات . فوجب أذن أن يتحمل الدائن رسم الدمغة .

خذوا كذلك على سبيل المثال الكمبيالة ، أو السند تحت الاذن ، فهذه الوثيقة هى مستند الدائن . وهى الوسيلة التى تمكنه من استثمار أمواله . ولكنها من جانب آخر الوسيلة التى تمكن المدين من الحصول على ما هو فى حاجة اليه من الاعتمادات . فلكل منهما مصلحة متعادلة فى تحرير الوثيقة ومن الصعب تحميل أحدهما عبء الضريبة من غير نص تشريعى .

أزاء هذه الصعوبات ورغبة فى عدم تعطيل سير المشروع تركنا أمر التعريف الى أن نكسب من الخبرة العملية ما يجعلنا أكثر مقدرة على هذا التعريف . وأنتى أعتقد أنه قد آن الأوان لأن ندخل فى القانون تعديلاً يحدد المدين بالضريبة فى كل حالة من الأحوال الواردة فيه . وقد ثبت لى أن من الخير ان نعود الى هذا التعريف الشامل ولو وقع فيه بعض الخطأ . لأن مضار هذا الخطأ أقل بما لا يقاس من مضار الخلاف بين الناس فى هذا الشأن . وقد اتصل بى الكثيرون من رجال الأعمال وقالوا لى أنه لا يهمهم من الذى ينبغى أن يقع عليه العبء . ولكن يهمهم أن يتولى القانون تحديد ذلك . وأن هذا التحديد من شأنه استقرار الأمور ومعرفة كل انسان مدى واجباته . والواقع أننا ان نتأخر بعد الان طويلاً فى تحقيق هذه الرغبة . ونحن جادون الآن فى إعداد مشروع يتضمن التعريف المطلوب . ويتضمن طائفة من التعديلات البسيطة التى ارشدتنا اليها الخبرة .

والمواضع التي تناولها القانون بالتعريف هي :

١ — العقود التي تبرم بين الحكومة والغير . فقد نصت المادة ١٤ من القانون على أن يتحمل المتعاقدون معها دائماً رسم الدمغة .

٢ — رسم الدمغة النسبي المقرر على الأسهم والسندات المقيدة في التسعيرة الرسمية للبورصة بمقتضى الفصل الثالث من الجدول الثاني ، فهو يقع على حامل السهم أو السند في حالة عدم وجود اتفاق خاص .

٣ — رسم الدمغة النوعي البالغ خمسين ملياً سنوياً المقرر في الجدول الخامس على عقود الاشتراك في توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه ، وعلى عقود أيجار الأجهزة والعدادات ، وقد نص القانون على أن يتحمل كل من المتعاقدين نصفه .

على أنه وإن كان القانون قد أغفل تعيين مدين الضريبة إلا في الأحوال المتقدمة إلا أنه عني العناية كلها بتعيين المدين . بتأدية الضريبة ، والفرق بين المدين بالضريبة والمدين بتأدية الضريبة ظاهر . فإن المدين بالضريبة هو الذي عليه أن يتحملها في نهاية الأمر سواء بمقتضى أحكام القانون أو المبادئ العامة أو بمقتضى اتفاقات خاصة . وليس له إذن أن يرجع بها على أحد . أما المدين بتأدية الضريبة فهو الشخص الذي يفرض عليه القانون تأدية الضريبة إلى الخزنة على الوجه الذي يحدده القانون أو تحدده اللوائح ولو لم يكن هو المدين بها سواء بمقتضى أحكام القانون أو المبادئ العامة أو بمقتضى اتفاقات خاصة .

وقد توسع القانون في تعيين المدينين بتأدية الضريبة إلى أقصى الحدود حرصاً على حقوق الخزنة العامة . فأشرك في المسؤولية كل من اشترك بوجه من الوجوه في الواقعة المنشئة للضريبة . فكل من وقع ورقة مسؤول عن تأدية الرسم . وكذلك كل من قبل ورقة . أو تسلمها . أو استعملها . أو تعامل بها أو توسط في التعامل بها . أو حصل قيمتها . أو توسط في تحصيل قيمتها — لم يفلت من يد القانون أنسان ممن اتصلوا عن قرب أو عن بعد بالحرر الذي فرض عليه القانون رسم الدمغة بحيث إذا أخل أى أنسان منهم بهذا الالتزام القانوني تعرض للغرامة من جهة . وأصبح من جهة أخرى مديناً بالتضامن والتكافل مع جميع الآخرين بالرسوم المستحقة والتعويضات التي يحسم بها لمصلحة الخزنة .

وهذا الالتزام يقع على عاتق المدين بتأدية الضريبة — أى على كل شخص من الأشخاص الذين أشرنا إليهم آنفاً — ولو كان القانون نفسه يفرض الدمغة على شخص آخر . أو لو كان الاتفاق الحرر بين المتعاقدين يفرضها على شخص آخر — وكل ما هنالك أنه يكون لمن دفع رسم دمغة ليس هو الذي عليه أن يتحمله أن يرجع به على من يكون عليه أن يتحمله قانوناً . فخذوا مثلاً الأيصال . المعروف أن رسم الدمغة على الأيصال يستحق بمجرد تحريره . فلا يجوز لشخص أن يحرر إيصالاً من غير أن يلصق عليه طابع الدمغة . فإذا فرضنا أنه كان هناك تعاقد بين محرر الأيصال ومستلمه

يقضى بأن المستلم هو الذى يتجمل الدمغة . فأن هذا الاتفاق لايعنى موقع الايصال من المسؤولية الجنائية ولا من المسؤولية المدنية قبل مصلحة الضرائب فيما لو وقع على الايصال من غير لصق الطابع عليه وسليه للفريق الآخر على هذه الصورة على اعتبار أن هذا الفريق الآخر هو المسؤول عن الرسم فأن الانفاقات المبرمة بين الفريقين مقصورة على تقرير العلاقات بينهما فلا تتعداها إلى تقرير العلاقات بين أحدهما وبين مصلحة الضرائب . وليس من شأنها أن تعفى أى أنسان من التزام شخصي يفرضه عليه القانون .

أثر القانون رقم ٤٤ على القوانين واللوائح السابقة .

نص القانون على الغاء كل ما يتعلق برسوم الدمغة فى قوانين ولوائح وقرارات وأوامر وغيرها مما وقع تحت أحكام القانون الجديد . ولم يستثن من ذلك الا ما هو مقرر أو يقرر من رسوم الدمغة لصندوق معاشات وأعانات المحامين . والحكمة فى هذا الاستثناء ظاهرة . على أن الاستثناء لم يكن فى حاجة إلى نص صريح اذ هو مستفاد من أحكام القانون . أما فيما يتعلق بما هو مقرر الآن لصندوق معاشات وأعانات المحامين فأن الالغاء لايتناوله لأن الالغاء لايتعدى ما وقع تحت أحكام القانون الجديد . أما فيما يتعلق بما يقرر فى المستقبل لهذا الغرض فمن البدى أن قانوننا حاضرا لا يمكن أن يكون من شأنه الغاء أحكام قانون يصدر بعده . على أنه رؤى الأخذ بالأحوط وانه لاضير من النص الصريح .

ونص القانون كذلك صراحة فى المادتين ٦ و ٧ منه على أن لوائح الرسوم القضائية فى المحاكم الأهلية والمختلطة والشرعية يظل معمولاً بها . وعلى أن العقود الرسمية وكذلك العقود العرفية التى دفعت عنها رسوم الدمغة والرسوم النسبية المقررة فى لوائح الرسوم القضائية المشار اليها لا تخضع لأحكام القانون الجديد .

وقد تباحثنا فى مدى تفسير نصوص المادتين ٦ و ٧ وفى الحدود التى يجب التزامها فى التطبيق فاستقر رأينا على ما يأتى :-

١ - فى الأحوال التى تكون لوائح الرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية والمختلطة والشرعية قد قررت فيها رسوم دمغة على الأوراق - لا يحصل أى رسم دمغة بمقتضى القانون رقم ٤٤ ولو كانت رسوم الدمغة المقررة فى تلك اللوائح أقل من رسوم الدمغة المقررة بالقانون المذكور .

٢ - فى الأحوال التى لا تفرض فيها تلك اللوائح أى رسم دمغة على الأوراق يحصل الرسم المفروض بمقتضى القانون رقم ٤٤ .

وبلاحظ أن المقصود هنا رسم الدمغة المقرر على الأوراق . لأن لوائح الرسوم بالمحاكم لم تفرض رسم دمغة الا على الأوراق . وهو الرسم الذى يقبله رسم الدمغة على اتساع الورق المفروض فى القانون الجديد . أما الرسوم النسبية والتدرجية المقررة فى القانون رقم ٤٤ فأنها واجبة التحصيل الى جانب رسوم الدمغة المقررة فى لوائح الرسوم القضائية . فلو ان شخصين وقعا أمام موثق العقود بالمحاكم المختلطة عقدا رسميا بترتيب ايراد لمدى الحياة لأحدهما أو بأثبات عقد تأمين بينهما - فأن

رسوم الدمغة النسيية المقررة في الفصل الأول من الجدول الثاني على قيمة رأس المال المبين في عقد ترتيب الأيراد لدى الحياة أو على أقساط التأمين تكون مستحقة بصرف النظر عن رسوم الدمغة المستحقة على تحرير العقد ذاته . ولا يكون من شأن أثبات التعاقد بعقد رسمي دفعت عنه رسوم الدمغة المقررة في لائحة الرسوم القضائية إعفاء أصحاب الشأن من تأدية رسوم الدمغة النسيية التي ماؤوا يلتزمون بها فيها لو أبرموا التعاقد فيما بينهم بورقة عرقية .

التدابير التي اتخذها القانون لضمان حقوق الخزانة

هذه التدابير هي :

- ١ — حق الاطلاع .
- ٢ — الجزاءات التي فرضها القانون في حالة مخالفة أحكامه .
- ٣ — منع القضاة والموظفين القضائيين والاداريين من القيام بأي عمل مما يدخل في اختصاصهم قبل دفع رسوم الدمغة المستحقة . وانعدام كل قيمة من حيث الاثبات لأي حكم يصدر أو عمل يؤدي خلافا للحكم المتقدم .

حق الاطلاع

١ — لم يكن في ميسور مصلحة الضرائب أن تقوم على تنفيذ القانون تنفيذا فعالا الا اذا اتيح لموظفيها حق الاطلاع عند الاقتضاء على أوراق وحسابات المنشآت التجارية والصناعية للتحقق من قيامها بما يفرضه القانون من الالتزامات .

ولهذا خول قانون الدمغة موظفي مصلحة الضرائب كما خولهم ذلك من قبله قانون الضرائب على إيرادات الثروة المنقولة — وجريا على ما أخذت به قوانين الضرائب في كل البلاد . ما اتفق على تسميته حق الاطلاع . فالزم (في المادة ١٥ منه) الشركات والمؤمنين والمقاولين ومتعهدي النقل وأصحاب المصارف والتجار عموما والسمارة ووكلاء البيوت المالية والمشتغلين بالأعلانات والناشرين والطابعين — بأن يطلعوا موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب على ما يريدون الاطلاع عليه من الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بأمساكه وعلى غيرها من السجلات والأوراق والوثائق الخاضعة لرسم الدمغة .

على أن اطلعهم على الدفاتر التي يقضى القانون بأمساكها مشروط بثبوت امساكها فعلا . فقد لوحظ أن الكثيرين من التجار لا يمسكون بالفعل الدفاتر التي يأمرهم القانون بأمساكها . وليس في القانون التجاري ولا في غيره ما يفرض عليهم جزاء مباشرا بسبب تقصيرهم في أمساكها فيما سوى ما قد يتعرضون له في حالة التوقف عن دفع ديونهم من تحويل تفليستهم الى تفالس — فلم يكن في الامكان اذن الزامهم بأن يقدموا للاطلاع دفاتر لا يمسكونها بالفعل ولا يرتب القانون على عدم امساكهم إياها أية عقوبة .

ولا حاجة الى القول بأن هذا الالتزام محصور في أصحاب المهن والمحال المنصوص عليها في القانون . فلا يتعداهم الى غيرهم من الأفراد . وعلى ذلك فلا يجوز لمدوب مصلحة الضرائب أن

ينتقل الى إحدى الدوائر الزراعية مثلاً ويطلب بتقديم دفاترها وأوراقها اليه بحجة التحقق من تأدية رسوم الدمغة على تلك الأوراق

وقد رتب القانون على الأمتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المشار اليها — وكذلك على اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب — عقوبة تصل الى غرامة مقدارها عشرة جنيهات مصرية . ومن ذلك يرى أن الممول ملزم لا بتقديم الدفاتر والأوراق فحسب — بل بالمحافظة عليها وعدم اتلافها طيلة مدة التقادم بالنسبة للحكومة وهي خمس سنوات .

وفضلاً عن الغرامة فإن القاضى يحكم على المخالف بالزامه بتقديم الدفاتر والأوراق مع الحكم عليه بتهديد مالى عن كل يوم من أيام التأخير . على أن هذا التهديد المالى ليس له صفة العقوبة الجنائية ويجوز للقاضى أن يعفيه منه كله أو بعضه بعد تنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع .

ب — وقد كان ما تضمنه المشروع من تقرير حق الاطلاع مشاراً لمناقشة شديدة في المجلس الاقتصادى والأوساط المالية فقد خيف أن يسئ الموظفون استعمال هذا الحق . ولكن انتهى الأمر بالتسليم به إذ لا مناص من الأخذ به لتنفيذ القانون . ولكن وضعت له الشروط الآتية . وهذه الشروط بعضها مقرر في القانون وبعضها مقرر في اللائحة التنفيذية والبعض الآخر مستفاد من التعليمات التي تضعها المصلحة لأقسامها وغروها وهي :

١ — حق الاطلاع مقصور استعماله على موظفي مصلحة الضرائب من درجة مأمور أو مفتش وهذا النص مقرر في اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الإيرادات . ولم يرد مثله في اللائحة التنفيذية لقانون الدمغة . ولكن المصلحة تعتبره نصاً عاماً وتجرى عليه في جميع أحوال الاطلاع لمصلحتها ولمصلحة الممول على السواء . أما لمصلحة الممول فلائحة حصول الاطلاع عن طريق موظف مسؤول يبحث في نفسه من الاطمئنان ما لا يبعثه موظف صغير . وأما من جهة المصلحة فلائحة قيام المأمورين والمفتشين بهذا العمل أكفل بتحقيق الغاية منه فضلاً عن أن ما لهم من صفة مأمورى الضبطية القضائية يمكنهم عند وجود مخالفة من أن يتولوا إثباتها في الحال .

٢ — ليس للموظف أن يستعمل حق الاطلاع إلا بمقدار ما يقتضيه التحقق من قيام المنشآت التي يحصل التفتيش على أوراقها بما يوجب عليها قانون الضرائب من الالتزامات . وليس له أن يستعمل المعلومات التي يحصل عليها من التفتيش على أوراق منشأة ما كدليل اثبات على منشأة أخرى .

٣ — يجب صيانة سر المهنة صيانة مطلقة فلا يجوز لموظف مصلحة الضرائب إذاعة هذا السر وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات . بل إن هذا النص ليس قاصراً على مندوبى مصلحة الضرائب بل هو عام يتعداهم الى كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات .

٤ — وأخيراً ليس للموظف أن يطلب الدفاتر أو الأوراق في مكتبه أو في غيره من الجهات . بل يحصل الاطلاع بنص القانون في مقر صاحب الشأن أثناء ساعات العامل العادية .

الجزاءات

١ — قرر القانون معاقبة كل من يخالف أحكامه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية — أى أن العقوبة المقررة هي عقوبة جنحة لا عقوبة مخالفة — ولا يشذ عن هذا الحكم إلا بعض المخالفات المتعلقة برسوم الدمغة على الاعلانات. فأن مخالفة حكم الفقرة ٢ من الجدول رقم ٣ الخاصة بالاعلانات والاضطرابات المصنوعة من الورق العادى يعاقب عليها بغرامة قدرها خمسة قروش عن كل صورة من الاعلان أو الاضطراب. ومخالفة حكم الفقرة ٣ من الجدول نفسه الخاصة بالاعلانات والاضطرابات المصنوعة بحيث يطول بقاؤها يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على عشرة قروش. وقد نص في الحالتين على أن الغرامة هي بدلا من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون (أى عقوبة الغرامة لغاية خمسة جنيهات مصرية) .

والعقوبة المقررة في المادة ٢٠ تشمل كل مخالفة لأحكام القانون أو لأحكام الجداول الملحقه. به فان الجداول المذكورة جزء أصلى من القانون تتناولها كل أحكامه ونواحيه .

وتشملها جميع التدابير المنصوص عليها لضمان تنفيذها من حق اطلاع وجزاءات الخ . . . وقد ثار بعض الشك من هذه الناحية لأن المادة الأولى من القانون إنما فرضت رسم الدمغة على جميع العقود والمحركات والمطبوعات والسجلات المذكورة في الجداول الملحقه بالقانون . ولكن تلك الجداول تشمل أشياء ليست من « العقود والمحركات والمطبوعات والسجلات » ، كالدراجات والموازين والجهازات التي يعتمد في إدارتها على المهارة والصدقة . وهذه الأشياء المختلفة مفروض عليها رسم دمغة يحدده الجدول رقم ٥ من غير أن تكون من المحركات أو مافي حكمها من الوثائق . ولكن هذا التفسير خاطئ . . وتسمية كل الأشياء التي يفرض عليها رسم دمغة بأنها عقود ومحركات وأوراق ومطبوعات وسجلات ، ترجع في الحقيقة إلى أصل تاريخي لأن الدمغة لم تكن مقررة عند بدء ظهورها في أى بلد إلا على العقود والمحركات والأوراق القضائية عامة التي تصلح لأن تكون مستنداً للاثبات أمام القضاء . ومع أن تشريع الدمغة اتسع نطاقه في كل بلد فشمّل أعمالاً وأشياء ليست من المحركات فلا يزال الأساس التاريخي قائماً ولا يزال المفروض أن الرسم هو ثمن لورقة التي تقدمها الحكومة حقيقة أو حكماً . فالرسم على الدراجة أو الميزان أو الجهاز يفرض أنه رسم على البطاقة التي تلتصق بالدراجة أو الميزان أو الجهاز .

ولو صح القول أنه ما دامت الأشياء المذكورة في تلك الجداول ليست من المحركات فلا تشملها أحكام القانون جميعاً لوجب القول كذلك بأن فرض رسم الدمغة عليها باطل لأن الرسم إنما فرض بنص المادة الأولى على « العقود والأوراق والمطبوعات والسجلات » ، وهي ليست كذلك . ولكن لم يقل أحد بهذا الرأي واعتبر أن الرسم يشملها باعتبار أنها داخلة في حكم المادة الأولى وما دام الرسم يشملها فلا بد من أن تشملها كذلك جميع الأحكام التي نص عليها القانون لضمان تحصيلها .

٢ — ويلاحظ أن الجريمة تعد واقعة من كل من اشترك في الواقعة المنشئة للضريبة وتعد سبق لي أن أشرت إليهم . وهم كل من وقع الورقة أو تسلمها أو استعملها أو تعامل بها أو توسط في التعامل بها أو حصل قيمتها أو توسط في تحصيلها . وتوقع عقوبة الغرامة على كل منهم باعتباره

فاعلا أصليا لأن عمله في ذاته يكون جريمة يعاقب عليها القانون .

٣ — وإلى جانب الغرامة يحكم بدفع الرسوم المستحقة للخزانة كما يحكم لها بتعويض لا يقل عن ثلاثة أمثال الرسوم ولا يزيد على عشرة أمثالها . والحكم بالرسوم والتعويض يكون على جميع المشتركين بالتضامن ، وقد يصل التعويض إلى مائة جنيه مصرى في حالة خاصة وهى من الأحوال التى تكون رسوم الدمغة المستحقة فيها رسوما نسبية . ففي هذه الحالة أوجب القانون النص صراحة في العقود على قيمة المعاملات المتفق عليها . فإذا لم ينص على ذلك تولت مصلحة الضرائب تقديرها بنفسها ولصاحب الشأن أن يعارض في ذلك إلى المحكمة الجزئية التى يقيم في دائرتها وللمحكمة أن تستعين (بخبير من الجدول الذى أشير إليه في قانون الضرائب على الإيرادات) .

كما أن للمصلحة من جانبها أن تلجأ إلى الطريقة ذاتها إذا رأت أن القيمة المشار إليها في العقد تنقص عن القيمة الحقيقية — فهذه الحالة التى يرفع الأمر فيها للقضاء ويستعين فيها بخبير لتقدير القيمة التى تتخذ أساساً للرسم ، هى الحالة التى يجوز فيها الحكم بتعويض لغاية مائة جنيه مصرى .

٤ — هذا وقد فرض الشارع كذلك عقوبة الغرامة لغاية خمسة جنيهات مصرية على كل من ينص على غير الحقيقة في كميالة أو سند تحت إذن أو شيك أو أية ورقة قابلة للتحويل . عامة أنها صادرة في بلد أجنبي أو محولة منها مع أنها في الواقع مسحوبة أو محولة في مصر . وكذلك على من يتعامل فيها أو يتوسط في التعامل بها وهو عالم بحقيقة مكان صدورها أو تحويلها .

٥ — أما ما يقع من المخالفات ضد أحكام القرارات التى يصدرها وزير المالية لتنفيذ القانون فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى واحداً .

منع القضاة والموظفين القضائيين والاداريين من القيام بأى عمل مما يدخل في اختصاصهم قبل دفع رسوم الدمغة المستحقة . وانعدام كل قيمة من حيث الاثبات لأى حكم يصدر أو عمل يؤدي خلافاً للحكم المتقدم

١ — هذا التدبير الأخير هو الذى نصت عليه المادة ١٨ من القانون . ولعله أفضل التدابير وأنجعها في ضمان تنفيذ أحكام القانون . وبه يصبح من غير المستطاع أن تمر ورقة لا في دور القضاء ولا في غيرها من المصالح الحكومية من غير أن يؤدي عنها رسم الدمغة .

فان المادة ١٨ قد حرمت على القضاة وكتاب المحاكم ومندوبي القضاء والموظفين الاداريين إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات أو وضع اشاراتهم أو التصديق على امضاءات أو القيام بأى اجراء أو عمل يدخل في اختصاصهم ما لم يتبينوا أن رسوم الدمغة المستحقة على المستندات المقدمة اليهم قد سددت فعلاً .

ولم يسمح القانون بالخروج على هذه القاعدة الشديدة إلا في ثلاثة أحوال :

أولاً — في المواد الجنائية .

ثانياً — في مسائل الجرد والحصر التى تباشرها سلطات رسمية .

ثالثاً — بالنسبة للجرائم الوقتية التى يرى القاضى اتخاذها في الأحوال المستعجلة .

وفيما سوى هذه الأحوال فان التحريم بات مطلق . فلا يجوز للقاضى مثلاً أن يصدر حكماً في

أية قضية مدنية أو تجارية ما لم تكن رسوم الدفعة على المستندات المقدمة فيها قد سددت فعلا . ولا يجوز كذلك النظر في طلب المعافاة من الرسوم القضائية . بل إذا كان طلب المعافاة قد قبل وسارت المحكمة في نظر الدعوى فلا يجوز لها الفصل فيها ما لم تسدد تلك الرسوم . وذلك لأن الإعفاء المؤقت من الرسوم القضائية لا يتضمن إعفاء موقوتا أو نهائيا من رسوم الدفعة . فرسم الدفعة على الأوراق كرسوم التسجيل — بل هما رسمان شقيقان على المعاملات — لاسيلا إلى التخلص منهما ولا إعفاء في أحدهما . فكل من يتعامل يخضع للرسم غنيا كان أم فقيرا .

وقد كان من شأن ذلك أن حصل شيء من الارتباك في دور القضاء بالنسبة للقضايا القائمة والتي توجد في ملفاتها مستندات محررة من قبل صدور القانون ولكنها أصبحت خاضعة لحكم القانون بمجرد استعمالها بعده . أما بالنسبة لما يقدم بعد ذلك من المستندات الخاضعة للرسم سواء أكانت محررة بعد صدور القانون أو كانت محررة قبله . فالأمر لا يثير شيئا من المتاعب . لأن كل مستند لا يمكن ايداعه في ملف الدعوى إلا بتقديمه إلى قلم الكتاب . وكاتب المحكمة ملزم بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٩ بأن يضبط كل ورقة تقدم إليه من غير أن يؤدي عليها رسم الدفعة . فوصول الأوراق اذن إلى ملفات القضايا بعد صدور القانون أصبح غير ميسور . وإذا كانت بعض الأوراق قد وصلت خطأ فهي ليست بالكثيرة . ولا تلبث الأمور أن تستقر وأن يألف موظفوا المحاكم وأصحاب القضايا تنفيذ القانون ويتعرفون أحكامه . فالصعوبة محصورة اذن في القضايا القائمة من قبل والتي لم يفصل فيها بعد . وبالنسبة للمستندات المودعة فيها إلى حين صدور القانون لا بالنسبة للمستندات التي تودع فيها بعد ذلك

ورغم انحصار الصعوبة في القضايا المذكورة فلا شك أن الكثيرين من المتقاضين سيلقون الكثير من العنت بسبب مما طلة خصومهم في تأدية رسوم الدفعة المطلوبة على المستندات المودعة من أولئك الخصوم رغبة منهم في تعطيل الدعوى وإطالة أمد النطق بالحكم فيها لأن القضاة لا يجوز لهم بحكم المادة ١٨ أن يصدروا الحكم في أية دعوى منظورة أمامهم إلا بعد التحقق من تأدية رسوم الدفعة . فهم مضطرون بمجرد وجود أوراق في الدعوى لم تسدد عنها الرسوم أن يؤجلوا القضية إلى أجل قريب أو بعيد . وقد تأتي الجلسة التالية من غير أن يكون الخصم صاحب المستندات قد دفع الرسوم . وأغلب الظن أنه يكون متعمدا هذا التقصير تعمدا . فيضطر القاضي إلى التأجيل مرة ثانية وثالثة . — بل وقد زعم البعض أن الخصم سىء النية قد يستطيع تأجيل الفصل في الدعوى إلى أجل طويل جدا . اذ ما عليه عند حلول موعد كل جلسة إلا أن يودع مستندات جديدة من غير أن يدفع عنها رسما . ولكن هذا الافتراض خاطيء . فقد بينا فيما تقدم أنه لم يعد أمام المتقاضين بعد اليوم أى سبيل إلى ايداع مستندات لم يؤد عنها الرسم . إذ أن هذا الايداع إنما يحصل عن طريق كاتب المحكمة . وكاتب المحكمة لا يجوز له السماح بأيداع مثل هذه الأوراق في الدعوى إذ هو ملزم بحكم القانون أن يضبط كل ورقة من هذا القبيل تقع في يده . فالإيداع اذن مستحيل . والصعوبة اذن محصورة على الوجه الذى ابناه آنفا في المستندات المودعة من قبل .

ولقد قال البعض أن في إمكان المتقاضى الذى يهمل سرعة الفصل في دعواه أن يقوم بتأدية رسوم الدفعة على المستندات المقدمة من خصمه على أن يحكم له بها عند الحكم على خصمه بمصاريف

الدعوى . ولكن الواقع أن الحكم على أحد الخصوم بمصاريف الدعوى لا يشمل الحكم عليه كذلك برسوم الدفعة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ . لأن رسوم الدفعة المذكورة لا تعد من مصاريف الدعوى . وقد يكون لصاحب الشأن أن يطالب بها بدعوى مستقلة . وفي هذا من العناء والمصاريف غير قليل . في حين أن رسوم الدفعة قد تكون من الضالة بحيث لا تستحق هذا العناء . ومع هذا فإننا نشك كل الشك في إمكان الحكم له بتلك الرسوم حتى لو رفع بها دعوى مستقلة بحجة أنه إنما اضطر إلى استعمال المستندات ، مما ترتب عليه التزامه بدفع الرسوم عليها ، بفعل خصمه وتعبته إذ الواقع أن كل صاحب مستندات هو الملتزم برسوم الدفعة عليها عند إنشائها أو عند استعمالها . ولنا نظر أن مجرد الاستعمال مهما يكن الدافع إليه تتولد عنه مسؤولية على الطرف الآخر . إذا كانت تلك الرسوم مما يقع ابتداء على عاتق المستعمل .

ومهما يكن من أمر فإن علاج هذه الحالة الموقوتة موكول إلى حكمة القضاء وحسن تصرفه . وقد اتصل بنا أن بعض المحاكم حين رأت مراوغة الخصوم وتعتهم قضت باستبعاد المستندات التي لم يؤد عنها الرسم . وهو حكم قد يجد له بعض السند من القانون . على أننا نرى أن مثل هذا الاستبعاد إجراء قاس شديد قد يؤدي إلى خسارة صاحب الحق حقه لمجرد مخالفة قانون الدفعة . والقانون لم ينص على الاستبعاد . وعلى أي أية حال فإذا جاز هذا الاستبعاد فينبغي أن يسبقه تنبيه على صاحب الشأن بوجوب تأدية الرسم في مدة معينة وإلا أمرت المحكمة باستبعاد مستنداته ومهما يكن من شيء فإن تلك النقطة لا اتصال لها بموضوع دراسة قانون الدفعة بالذات بل هي مما يتصل بصميم التقاضي وإجراءاته وأوجه الإثبات فيه . وهي نقطة قانونية للقضاء وحده حق الفصل فيها على الوجه الذي يراه .

على أننا من جانبنا — أي من جانب مصلحة الضرائب — قد عملنا على تصفية هذا الموضوع بما يكفل راحة المتقاضين وسد أبواب المماطلة في أوجه سوء النية منهم . فأذعنا منشورات على أقلام كتاب المحاكم عن طريق وزارة العدل لفتنا فيها أنظار موظفي المحاكم من جهة إلى ضرورة العمل بأحكام الفترة الثانية من المادة ١٩ التي تقضى عليهم بضبط كل ورقة تقع في أيديهم لم يؤد عنها رسم الدفعة . وعدم جواز رد الورقة إلى صاحبها إلا إذا أدى الرسم واعترف بوقوع المخالفة . وبهذه الوسيلة يوصد الباب أمام من يريد تقديم أية ورقة بعد الآن من غير تأدية الرسم عنها . ويجتنب تأجيل القضايا لهذا السبب وطلبناهم من جهة أخرى بأن يقدموا لنا في آخر كل جلسة كشفاً ببيان القضايا التي أجلت بسبب عدم دفع رسم الدفعة . والغرض من هذا أن تندب مصلحة الضرائب بمجرد وصول هذا البيان إليها موظفاً من موظفيها ممن لهم صفة مأموري الضبطية القضائية لكي يتوجه إلى دور المحاكم ويطلع على ملفات القضايا المذكورة ويضبط المستندات التي بها ويحضر محاضر لأصحابها تمهيداً لمحاكمتهم جنائياً طبقاً للقانون . وبهذه الوسيلة الثانية يصنى المركز سريعاً . ويتبين المتقاضون الفائدة التي ترجى من محاولة تعطيل السير في الدعوى من طريق دفع رسم الدفعة وأنه لن يصيبهم من ذلك إلا الأذى والخسران .

على أن الأمر قد يزداد تعقدا فيما يتعلق بالأحكام التي قد تصدر بالفعل بناء على مستندات لم يؤد عنها رسم الدمغة . فالقانون صريح في أن ليس للقضاة إصدار أحكام مالم يتبينوا أن رسوم الدمغة قد سددت فعلا . وعلى أن كل حكم يصدر خلافا لهذا الحكم يعتبر عديم القيمة من حيث الاثبات وحتى تدفع الرسوم المستحقة والغرامات . وهذا النص هو من النظام العام ولذلك أوجب على المحاكم أن تقرر ذلك ولو من تلقاء نفسها .

فما هو مدى تطبيق هذا النص ؟ وما هو أثره على الأحكام التي تكون قد صدرت من غير تأدية رسوم الدمغة على المستندات التي بنى الحكم عليها ؟ هل يستطيع قلم المحضرين إذا قدم اليه الحكم للتنفيذ أن يمتنع عن تسليه ، وإذا تسليه فهل يجوز للمحضر الذي يعهد اليه في التنفيذ أن يمتنع عن تنفيذه ، وهل إذا استلم قلم المحضرين الحكم وشرع المحضر في التنفيذ يكون للمحكوم عليه الذي يقع التنفيذ ضده أن يستشكل ويطلب بايقاف التنفيذ ؟ تلك نقط دقيقة كل الدقة . على أننا مع اطلاق النص ومع ما تضمنه من تكليف كل موظف بالامتناع عن أية مأمورية أو عمل أو اجراء مما يدخل في اختصاصه ما لم تكن رسوم الدمغة قد سددت أولا ومع تعرض الموظف الذي يخالف هذا الحكم ويقوم بأي عمل من هذا القبيل للعقوبات التي ينص عليها القانون ، لا نتردد في القول بأن الموظفين المكلفين بتنفيذ الأحكام من حقهم — بل من واجهم القانوني — الامتناع عن تنفيذ أى حكم يقدم اليهم من غير تأدية الرسوم المذكورة ، والغرامات أن وجدت ، فإن الحكم الصادر هو عديم القيمة من حيث الاثبات ، حتى تدفع الرسوم المستحقة والغرامات ، والتنفيذ ليس سوى وسيلة الوصول إلى حق « ثبت » بموجب الحكم فاذا كان القانون يعتبر الحكم غير مثبت لهذا الحق إلا بشروط معينة . فالحق يصبح غير ثابت إلى حين استيفاء تلك الشروط .

على أنه يهمننا أن نبادر إلى القول بأن الأمر يختلف عن ذلك فيما يتعلق بالأحكام التي صدرت قبل صدور القانون والتي تقدم للتنفيذ بعد صدوره . فإن الأحكام المذكورة قد صدرت صحيحة في وقت لم تكن رسوم الدمغة فيه قد قررت . والحكم وإن كان مبنيًا على مستندات معينة يستحق عليها رسم الدمغة لو استعملت بعد صدور القانون — فهو قد جب تلك المستندات وحل محلها . ولا يمكن إذن أن يقال بأن تقديم الحكم للتنفيذ « استعمال » للمستندات التي بنى عليها مما يترتب عليه وجوب تأدية الرسم عنها قبل التنفيذ فإن طالب التنفيذ انما يستعمل « الحكم » وقد أصبح مستدة الوحيد ، ولا يستعمل المستندات التي كانت أساسا لصدور الحكم .

فإن طالب دائن مدينه بدين مطلوب له بمقتضى كميالة أو سند تحت الأذن وصدر الحكم لمصلحته قبل العمل بالقانون الجديد . فإن الكميالة أو السند تحت الأذن — وكلاهما خاضع للرسم النسبي — لم يعد لهما وجود ، وإنما الموجود هو الحكم . والحكم لا رسم دمغة عليه .

أثر المادة ١٨ فيما يتعلق بالدعاوى الجنائية التي يدخل فيها مدع بحق مدني

وثمة مسألة أخرى جديرة بالنظر وهي عند ما يكون لحكم المادة ١٨ من الأثر على الدعاوى الجنائية التي يدخل فيها مدع بحق مدني ؟ فقد علمنا بما تقدم أن نص تلك المادة الذي يحرم على القضاة وعلى الموظفين القضائيين والاداريين عامة إصدار أى حكم أو اتخاذ أى إجراء مما يدخل في

اختصاصهم إلا إذا كانت رسوم الدفعة مدفوعة قد أجاز بضعة استثناءات أهمها عدم انطباق هذا النص في المواد الجنائية . وبذلك يستطيع القاضي السير في الدعوى الجنائية ولو كانت المستندات المقدمة إليه قد صدرت على خلاف ما تقضى به أحكام قانون الدفعة . وقد تساءلنا عما يكون عليه الحال بالنسبة للدعوى الجنائية التي يدخل فيها مدع بحق مدني . هل يستطيع القاضي ان يفصل في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية معاً رغم عدم تسديد الدفعة على المستندات المذكورة . وقد كتب إلى جناب النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة الابتدائية فأجبت بكتاب مطول . وأبلغه جنابه بدوره الى جنات رئيس محكمة الاستئناف المختلطة . وأبلغته رئاسة محكمة الاستئناف المختلطة بنصه الى رئاسة المحاكم المختلطة الابتدائية الثلاث لأصدار التعليمات اللازمة للعمل بهذا الرأي ، مع الاحتفاظ بطبيعة الحال للمحاكم بالفصل على الوجه الذي تراه في أى نزاع قضائي يرفع إليها في هذا الشأن . كما أتى من جهة أخرى أبلغت رأي هذا الى وزارة العدل لكي تفضل بأذاعته على المحاكم الأهلية . ففعلت . وهذا بيان رأيي وبيان الأسباب التي بنيت الرأي عليها .

أن تطبق أحكام المادة الثامنة عشرة من القانون قد يؤدي في بعض الأحوال الى إلحاق الأذى بالمصلحة العامة ولهذا عمل الشارع على ملافاة ذلك الأذى بما قرره من الاستثناءات في الفقرة الثالثة منها . فإنه بما لا يمكن التسليم به أن تعطل الدعوى العامة لمجرد كون المتهم في دعوى جنائية يتمتع عن تأدية رسوم دفعة أو يكون قد سبق له أن خالف أحكام قانون الدفعة . وليس بما يمكن التسليم به كذلك أن يكون أحد الموظفين العموميين قد كلف رسمياً بالقيام بمأمورية مجرد أو حصر وهي مأمورية الغرض منها في الغالب حماية مصالح عديمي الأهلية كما هي الحال فيما يتعلق بحصر التركات فيقفون مكتوفي الأيدي ويعجزون عن تأدية تلك المهمة لمجرد أنهم يجدون في أموال التركة قراطيس أو وثائق أو مستندات لم يسدد عنها رسم الدفعة في هذه الأحوال التي ذكرت في المادة ١٨ على سبيل الحصر أباح القانون عدم التقيد بالقيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة . وفي هذه الدائرة الضيقة يستطيع القضاء ويستطيع الموظفون القضائيون والاداريون أن يصدرُوا أحكامهم وان يقوموا بالأعمال والأجراءات الداخلة في اختصاصهم ولو كانت رسوم الدفعة لم تسدد . ويستطيعون كذلك أن يبنوا أحكامهم وقراراتهم على مستندات لم تسدد عنها الرسوم إذ تستردهذه المستندات ما لها من قيمة الأثبات التي كانت الفقرة الثانية من المادة قد نزعتها عنها .

كما أنه يصبح ميسوراً للموظفين العموميين أن يحرروا محاضر جرد أو حصر وأن يثبتوا في هذه المحاضر وجود مستندات وأوراق لم يسدد عنها الرسم من غير أن يكونوا قد خالفوا القانون ولكن إلى هنا يجب أن يقف مدى الاستثناءات المشار إليها ، أما رسوم الدفعة ذاتها المقررة على تلك المستندات فإنها تظل مستحقة للخزانة ويعد عدم القيام بتسديدها مخالفة لأحكام القانون تستوجب تطبيق الجزاءات المنصوص عليها فيه . فكل الأوراق التي يقدمها المتهم في سبيل الدفاع عن نفسه يستحق عليها رسم الدفعة وكذلك الأوراق التي تكون النيابة قد ضبطتها وتكون قد صدرت على خلاف أحكام القانون — ومن غير أن يعد ضبط النيابة لأوراق محررة قبل صدور القانون استعمالاً لها بالمعنى المقصود في المادة الأولى منه — وقد سبق أن بينا أن الاستعمال يجب أن يكون اختيارياً — ولكن قلم الكتاب لا يستطيع إذا لم يدفع المتهم الرسم أن يتمتع عن القيام بالأجراءات الداخلة في اختصاصه وتستمر النيابة في تحقيقها وتصدر المحكمة حكمها . وبالإجمال تأخذ

الدعوى الجنائية سيرها القانوني . ولكن ما وقع من المخالفة لأحكام قانون الدفعة يجب تبليغه إلى مصلحة الضرائب أو إلى النيابة العمومية لكي تتخذ في الحال الاجراءات اللازمة لضبط الجريمة ورفع الدعوى على مرتكبها .

والاعتبارات المتقدمة هي التي تحدد مدى الاستثناءات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٨ . فهي لا تنسحب إلا على الدعوى العمومية فلا تعداها إلى الدعوى المدنية . فكل ما يستند اليه المدعى بالحق المدني أو المتهم من الأوراق لتأييد أو دفع المطالبة المدنية لا يكون له قيمة من حيث الاثبات إلا بعد تسديد الرسم كما أن ما فرضه القانون على القضاة ومأموري القضاء وموظفيه من الامتناع عن اصدار أى حكم أو اتخاذ أى اجراء أو القيام بأى عمل يدخل في اختصاصه يعود فيأخذ حكمه الاصلى . على أنه قد يحدث أن تكون المستندات المقدمة في الدعوى هي بذاتها التي يستند اليها في تأييد الادانة أو البراءة في الدعوى الجنائية أو في تأييد أو دفع الدعوى المدنية . فإذا يكون العمل حيثئذ؟ والجواب أن الاستثناءات التي أشارت اليه المادة ١٨ فقرة ثالثة لا يعد قائما إلا بالنسبة للدعوى الجنائية . وعلى ذلك فإن القاضي يستطيع أن يحكم في الدعوى الجنائية وأن يبني حكمه بالبراءة أو الادانة على مستند لم يسدد عنه رسم الدفعة . ولكن هذا المستند ذاته لا يمكن التمسك به في دعوى المدعى المدني ما لم تدفع الرسوم والغرامات لانعدام قوتها التدلالية فيها .

أما فيما يتعلق بالتوكيل الذي يصدر من المتهم لمحاميهِ فالأصل انه لا يجوز قبوله واعتباره قائما مثبتا إلا بعد تسديد الرسم عنه . وذلك لأنه فيما سوى الدعاوى في مواد الجنائيات حيث تندب المحكمة محاميا للمتهم عند عدم توكيل محام عنه — وهذا الانتداب لا رسم دفعة عليه — فإن القانون لا يحتم حضور محام . فعدم وجود محام في الجنب والمخالفات لا يؤدي إذن إلى تعطيل الدعوى العامة . ومع ذلك فإنه بالنظر إلى اطلاق نص الفقرة الثالثة من المادة ١٨ ، وبالنظر إلى خطورة الأمر وما قد يجزه عدم الاعتراف بأية قيمة لهذه التوكيلات من عواقب وخيمة على المتهم من جهة حرمانه من الدفاع عن نفسه ، بل ومن جهة أخرى من ذلك في الدعاوى التي يجوز فيها للمتهم عدم الحضور شخصيا والاكتفاء بتوكيل محام عنه ، فإننا نرى أن الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة المشار اليها ينسحب على التوكيلات كذلك ولكن فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فقط .

ولا مشاحة في أن هذه الاعتبارات محض فقهية . وليس لها من أثر عملي . إذ لا يتصور أن محاميا يصبر على التقدم أمام المحكمة بتوكيل غير مدموغ . وهو يعلم أن ذلك يعرضه شخصيا للعقوبات المقررة في القانون كما تقضى بذلك المادة ٢١ منه .

* * *

تلك هي الدراسة التحليلية السريعة للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ — أما الرسوم فتفصيلها في الجداول الملحقه بالقانون . على أن المجال لا يتسع هنا لدراسة كل ما يتعلق بها أو كل ما أثير حولها من انواع الشرح والتأويل . وأعل فرصة أخرى تسنح لنا للقيام بهذه الدراسة .

صبيح المصطفى بك

المستشار الملكي لوزارة المواصلات

قانون المحاماة

لدى المحاكم الأهلية

وأخيراً صدر قانون المحامين لدى المحاكم الأهلية ، فليكن قانوناً مباركاً على حضرات الزملاء الأعزاء يصون حقوقهم ويحفظ كرامتهم ويسر لهم ما يلاقون من مزاولة هذه الصناعة والفضل الأول فيه يرجع إلى المحامين الذين وضعوا له مشروعاته وإلى مجلس النقابة الذى كان قائماً سنة ١٩٣٧ وإلى مجلس النقابة الذى انتهت مدته بنهاية هذا العام فقد كان له مواقف مع معالى وزير العدل السابق انتهت بقبوله وجهة النظر التى يريد بها المحامون بعد ان كان ندب أحد رجال القانون بوزارة الحفانية لاقتناعهم بمشروع وضعته الوزارة ولذلك مر مشروع القانون بسلام فى مجلس النواب وعند ما وصل إلى مجلس الشيوخ اصطدم بمادة وضعتها لجنة العدل فيه عدلت فيه المادة التى تقضى بانتخاب ثلث أعضاء مجلس النقابة كل سنة إلى ضرورة انتخاب المجلس الأول كله وأصر مجلس النواب على المادة بنصها الأول وأعاده إلى مجلس الشيوخ . ولكن الأمر انتهى فى الدورة الأخيرة بمفاوضات جرت بين بعض الزملاء وبعض كبار رجال الدولة وأسفرت عن المادة ١١٣ التى حلت محل المادة الحاصل عليها الخلاف فهى لم تستبدل الثلث بطريق الانتخاب كل سنة بغيره كما كان مشروع مجلس النواب ولم تقض بانتخاب المجلس الأول كله كما كان يطلب فريق فى مجلس الشيوخ بل زادت على ما كان يطلبه هذا الفريق فجعلت المجلس الأول كله يأتى بطريق التعيين وبالطريقة التى أرادوها

على اننا يجب علينا أن نطلع زملائنا على ما كان قرره مجلس النقابة بجلسته ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ أى عند ابتداء الدورة الجديدة للبرلمان وظهور اتجاه جديد فقد رأى مجلس النقابة مع رغبته الشديدة فى سرعة اتمام القانون لانتفاع المحامين بما فيه أنه لا يجوز أن يكون تكوين المجلس عن طريق التعيين بل عن طريق الانتخاب لأن أقل النقابات شأننا تأبى أن يكون اختيار مجلس ادارتها من عمل غيرها فالنقابات حرة فى أعمالها فكيف بنقابة المحامين وهم طائفة مثقفة يخرج منها وزراء وغير وزراء ، بل كيف يكون اختيار أعضائه باللون الحزبى مع أن نقابات المحامين فى كل بلاد العالم ليست من الهيئات السياسية وكتب المجلس بذلك كله كتاباً إلى رفعة رئيس الوزراء رقمه ٥١٣٤ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ أى

قبل وضع المادة ١١٣ من القانون الجديد وعرضها على البرلمان على أن هذا لا يمنعنا من تهنئة زملائنا الذين عينوا للمجلس والدعاء لهم بالنجاح فهم من أفاضل المحامين وأقدرهم إن شاء الله على حسن تصريف الأمور بما يحقق فيهم آمال زملائهم من صون كرامة المحاماة والمحامين غير ناظرين إلى اللون الحزبي أو سواه فيما يضطلعون به من الشؤون

والآن وقد انتهى عمل مجلس النقابة الماضي بالمادة السالفة الذكر فانه لا محل هنا لذكر الأعمال النافعة التي قام بها في السنتين الأخيرتين لمصلحة المحامين فهي مسطورة في أوراقه وتقاريره السنوية من إدارية ومالية وقد وزعت على حضرات الزملاء في نهاية هذا العام والعام الذي سبقه وينطق ببعض هذه الأعمال مبنى النقابة الذي ابتداء العمل فيه في عهده وانتهى في عهده في أحسن صورة وسيكون عند ما يستلمه المجلس الجديد في شهر يناير هذا من عام سنة ١٩٤٠ مجتمعاً مباركا للزملاء وبإبادة لهم وللمجلسهم وناديتهم ، وبما سهل القيام بأنشئاته ما حصله المجلس في هذا العام فقد بلغ نحو ٩٣٠٠ جنيه وهو مبلغ لم يحصل مجلس النقابة مثله في أى عام ، كما إن المجلس حصل لصندوق المعاشات والاعانات بواسطة الحكومة السابقة على خمسة آلاف جنيه في العام الماضي وقد استلمها وفتح للمعاشات والاعانات حساباً خاصاً في بنك مصر ولم ينفق من المبلغ شيئاً كما حصل لهم بواسطة الحكومة الماضية أيضاً على أرصاد عشرة آلاف جنيه لهذا الصندوق في هذا العام وأقرها البرلمان ثم طالب بها الحكومة القائمة شفاهاً وبالكتابة

فما بقى على المجلس الجديد بعد وجود الصندوق بوجود القانون إلا المطالبة بها قبل انتهاء السنة المالية الحاضرة . كما اننا نأمل أن تظل مجلة المحاماة هذه سائرة في طريق النمو والنجاح وفي الختام نسأل المولى سبحانه وتعالى أن يطهر نفوسنا جميعاً وأن يهدينا الصراط المستقيم

وهذا هو نص القانون^(١) وهو منشور بملحق العدد ١٥٣ من الوقائع المصرية الصادر في

يوم السبت ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩

(١) هذا القانون وإن حقق جملة من مطالب المحامين لا يزال في حاجة إلى تنقيح جوهري كبير يفيدهم كثيراً ولا يضر أحداً . وقد تكلمنا في ملحق العدد الثامن من السنة الثامنة عشرة لهذه المجلة في ذلك طويلاً تحت مواد المشروع وأشرنا إلى مواضع النقص فليرجع إليها من يريد . ولما كان هنأ حين وصل المشروع من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ أن يصدر القانون في أقرب وقت لم نعرض لهذه المواطن على أمل أن تتلافى بالتعديل في المستقبل ولا يتأخر صدور القانون وأما الشيء الحسن الذي وجد في تعديل المشروع حين عرضه على البرلمان لآخر مرة فهو جعل تأديب المحامين من اختصاص هيئات ليس منها مجلس النقابة أخذاً برأينا الذي ارتأيناه في لجنة التوفيق بين المجلسين وهو الذي عرضناه على مجلس النقابة من قبل حين البحث في تعديل المشروع وقبله المجلس (أنظر ص ١١٣٦ بالعدد العاشر من السنة الثامنة عشرة للمحاماة) أحمد رمزي

قانون المحاماة

لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩

بمحـن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

فى الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١ — يشترط فىمن يشتغل بالمحاماة لدى المحاكم الأهلية أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين .

مادة ٢ — يشترط فىمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون :

(١) مصرى .

(٢) متوطنا فى القطر المصرى .

(٣) بالغاً من العمر على الأقل إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(٤) حاصلًا على درجة الليسانس فى القانون من كلية الحقوق المصرية أو على شهادة

أجنبية تعتبرها وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة العدل معادلة لها وأن ينجح

فى هذه الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها أو أن يكون

اشتغل بوظيفة القضاء أو النيابة بالمحاكم الأهلية أو المختلطة خمس سنين على الأقل .

(٥) متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(٦) حسن السمعة حائزاً بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للهيئة وألا يكون

قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

الباب الثانى

فى القيد بالجدول

مادة ٣ — يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ قبولهم

سواء أكانوا مشغولين أم غير مشغولين .

ويبين به محال إقامتهم .

ويلحق بهذا الجدول :

(١) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة النقض .

(٢) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف .

(٣) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الكلية .

(٤) جدول للمحاميين تحت التمرين .

(٥) قائمة للمحاميين غير المشتغلين .

وتودع نسخة من الجدول وملحقاته بكل محكمة .

مادة ٤ — يعهد بجدول المحامين إلى لجنة تسمى لجنة قبول المحامين تؤلف من رئيس محكمة استئناف مصر ومن النائب العموى أو من يقوم مقامهما ومن مستشار تعيينه كل سنة الجمعية العمومية بالمحكمة ومن اثنين من المحامين يعينهما مجلس النقابة من بين أعضائه لمدة سنة واحدة .

مادة ٥ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة .

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه بالجدول .

مادة ٦ — إذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب يعلن إليه القرار وله أن يعارض فيه أمام اللجنة في خلال الخمسة عشر يوما التالية للإعلان .

فاذا تأيد القرار جاز للطالب أن يطعن في القرار أمام لجنة قبول المحامين بمحكمة النقض في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه . كما يجوز الطعن في القرار الصادر حضوريا برفض طلب القيد في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

ولا يجوز له إذا أصبح قرار الرفض نهائيا أن يحدد طلبه إلا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧ — يقيد كل من يقبل لأول مرة من المحامين في جدول المحامين تحت التمرين مالم يكن معنى بمقتضى نص المادة ٢٠ .

مادة ٨ — لكل من كف عن مباشرة المهنة أن يطلب نقل اسمه إلى قائمة المحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته .

ولهؤلاء المحامين أن يطلبوا إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة إعادة قيدهم إلى جدول المحامين المشتغلين وتسرى على هذه الطلبات أحكام المادة السادسة .

مادة ٩ — الوكلاء المقبولون الآن للرافعة أمام المحاكم الجزئية فقط يكون لهم الحق في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية بعد موافقة مجلس النقابة والجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية التي يشتغلون أمامها .

مادة ١٠ — يجب على المحامى الذى قيد اسمه بالجدول أن يحلف أمام إحدى محكمتى الاستئناف قبل ممارسة العمل اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أودى أعمالى بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها »

الباب الثالث

في التمرين

مادة ١١ - مدة التمرين سنة للحاصلين على درجة الدكتوراه في القانون وستان للحاصلين على درجة الليسانس .

ويجب أن يلتحق المحامي في فترة التمرين بمكتب أحد المحامين أمام محكمة الاستئناف ويجوز بطريق الاستثناء وبترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء فترة التمرين بمكتب أحد المحامين أمام المحاكم الكلية .

وعلى المحامي تحت التمرين أن يخضع لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة باسم المحامي الذي التحق للتمرين في مكتبه .

مادة ١٢ - لا يجوز أن يكون للمحامي تحت التمرين مكتب باسمه الخاص ولا أن يترافع أمام محكمة الجنايات أو قاضي الإحالة أو قاضي الأمور المستعجلة .

وله أن يترافع أمام المحاكم الكلية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه ، كما أن له أن يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية والمركزية .

الباب الرابع

في القبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية

والاستئنافية ومحكمة النقض والإبرام

مادة ١٣ - يشترط لقيد اسم المحامي تحت التمرين بجدول المحامين لدى المحاكم الكلية :
(١) أن يكون قد قضى - دون انقطاع - فترة التمرين المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة .

(٢) أن يكون قد وازب على حضور الجلسات مرتين في الأسبوع على الأقل وعلى سماع المحاضرات التي تلقى على المحامين تحت التمرين طبقاً للأنظمة بعدها مجلس النقابة لهذا الغرض
مادة ١٤ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام المحاكم الكلية إلى لجنة تؤلف من رئيس المحكمة الكلية التي يقع في دائرتها مكتب المحامي الذي قضيت به فترة التمرين ومن رئيس النيابة ومن محام يعينه مجلس النقابة سنوياً أو من يقوم مقام كل منهم عند المانع . فإذا كان الطالب قد قضى فترة التمرين في مكتب هذا المحامي يندب مجلس النقابة محامياً غيره .

مادة ١٥ - إذا كان الطالب قد تمرن في مكاتب موجودة في دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم الطلب إلى لجنة المحكمة التي يكون قد أمضى في دائرتها أطول مدة قضاها في التمرين .

مادة ١٦ - يجب أن يصحب طلب القيد :

- (١) بشهادة من المحامى الذى قضيت فترة التمرين فى مكتبه .
- (٢) ببيان عن القضايا التى ترافع فيها المحامى فى فترة التمرين مصدق عليه من رئيس المحكمة الكلية أو قاضى المحكمة الجزئية التى نظرت أمامها الدعاوى .
- (٣) بصورة رسمية من سجل حضور الجلسات المحفوظ فى قلم الكتاب .
- ويبلغ القرار الصادر بقبول الطلب إلى الطالب وإلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة وإلى مجلس نقابة المحامين .
- مادة ١٧ - لكي يقبل المحامى للرافعة أمام محاكم الاستئناف يجب عليه أن يكون قد اشتغل بالمحاماة مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محاميا أمام المحاكم الابتدائية ويقدم طلب القبول إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .
- مادة ١٨ - الوكلاء المقبولون للرافعة أمام المحاكم الابتدائية يجوز قبولهم للرافعة أمام محاكم الاستئناف بقرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .
- مادة ١٩ - لا يشتغل بالمحاماة أمام محكمة النقض والإبرام إلا من قيد اسمه بالجدول الخاص بمحامى محكمة النقض والإبرام ، وتشكل لجنة قبول المحامين أمام المحكمة المذكورة من أربعة من مستشاريها يكون من بينهم رئيس المحكمة ووكيلها أو من يحل محلهما ومن النائب العام أو الأفوكاتو العمومى ومن النقيب ووكيل النقابة أو من يحل محلهما من أعضاء مجلس النقابة وتقدم طلبات القيد من المحامين الذين اشتغلوا فعلا مدة سبع سنوات أمام محكمة الاستئناف ولم تصدر عليهم خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالوقف لمدة سنة أو أكثر إلى هذه اللجنة لتختار من بينهم من يقيدون بجدول المشتغلين أمام محكمة النقض والإبرام . ويجوز كذلك أن يقيد بالجدول المذكور من توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى القانون لمن يعين مستشارا بمحكمة استئناف .
- ويجوز للجنة أن تقبل للرافعة أمام محكمة النقض والإبرام من قضى فى الاشتغال بالمحاماة وقت العمل بهذا القانون خمسة عشر عاما أمام المحاكم الابتدائية وثلاث سنوات أمام محاكم الاستئناف .
- مادة ٢٠ - يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية الأهلية أو محكمة الاستئناف الأهلية كل زمن قضاء الطالب فى القضاء أو النيابة فى القطر المصرى أو فى الأعمال الفنية بأقسام قضايا الحكومة أو الأوقاف العمومية أو الأوقاف الملكية أو فى الأعمال الفنية أو القضائية بالهيئات الأخرى التى تقرها لجنة قبول المحامين أو فى تدريس علم الحقوق فى كلية الحقوق الملكية أو فى أية كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادة الكلية المذكورة .

الباب الخامس

في حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ٢١ — لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي :

(١) التوظيف في إحدى مصالح الحكومة مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وكذلك التوظيف في إحدى الجمعيات أو الشركات أو لدى الأفراد .

(٢) الاشتغال في التجارة .

(٣) الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

مادة ٢٢ — على كل محام أن يدفع قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر ؛ وعليه أن يسدد في المواعيد المحددة قيمة الاشتراك السنوي المقرر الا إذا أعني بقرار من مجلس النقابة .

مادة ٢٣ — يجب أن يكون حضور المحامين أمام المحكمة بالرداء الخاص بهم .

مادة ٢٤ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم . وللمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أشخاصا من ذوى قربانهم أو أزواجهم أو أصهارهم لغاية الدرجة الثالثة .

ولا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام ويقدم إليها طلبات إلا المحامون المقيدة أسمائهم في جدولها .

ولا يجوز أيضا تقديم صحف الاستئناف إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها . ومع ذلك فلا ضرورة لهذا التوقيع إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الإذن المنوّه عنه في المادة ٣٠ .

ولا تسري أحكام المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على المحامين . (١)

مادة ٢٥ — لا يقبل في المرافعة عن مصالح الحكومة أمام المحاكم فيما عدا القضايا الجزئية إلا أحد أعضاء أقسام قضايا الحكومة أو أحد المحامين .

يجب أن يكون التوكيل الصادر من هذه المصالح موقعا عليه من رئيس المصلحة ومبصوما بخاتمها الرسمي .

مادة ٢٦ — يجب على المحامي أو على أى وكيل آخر يكلف بالحضور عن الخصوم أمام المحاكم أن يقدم توكيله إلى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور فإذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الإمضاء . وللخصوم أن يثبتوا توكيلهم للمحامى في محضر الجلسة ويقوم هذا مقام التصديق على الإمضاء .

مادة ٢٧ — المحامى الذى بيده توكيل عام مصدق عليه قانونا ومتضمن نيابته عن أحد الخصوم أمام محكمة ابتدائية أو أمامها هى والمحاكم التابعة لها ومحكمة الاستئناف الداخلة هى فى

(١) نص المادة المذكورة « يجوز لكل محكمة أن لا تقبل فى التوكيل عن الخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائق »

دائرتها يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة الابتدائية ويعمل بها أمامها وأمام المحاكم التابعة لها وأمام محكمة الاستئناف الداخلة هي في دائرتها .

وتتخذ المحكمة الابتدائية المذكورة سجلا تقيده في التوكيلات التي تقدم لها من هذا القبيل وتحرر من واقعه كشوفا ترسل إلى المحاكم المبينة آنفا .
وإذا كان التوكيل بعقد رسمي اكتفى باثبات رقم وتاريخ التوكيل والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

أما الحضور أمام محكمة النقص والإبرام فيجب أن يكون بتوكيل يقدم إليها فإن كان عاما اكتفى به في جميع قضايا الموكل التي تنظر أمامها دون احتياج إلى الحصول على صورة رسمية منه في كل قضية .

مادة ٢٨ — المحامي مسئول قبل موكله عن أداء ما عهد به إليه طبقا لأحكام القانون وشروط التوكيل .
مادة ٢٩ — على كل محام أن يتخذ له مكتبا في دائرة المحكمة الكلية أو محكمة الاستئناف التي يشغل أمامها ولا يجوز أن يكون له أكثر من مكتب واحد .

وعلى المحامي أن يخاطر لجنة قبول المحامين بكل تغيير في محل إقامته .
مادة ٣٠ — يجب على المحامي الذي يريد شكوى زميل له أو اتخاذ إجراءات قانونية ضده أن يحصل على إذن بذلك من مجلس النقابة .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من النقيب .

مادة ٣١ — إذا نذبت لجنة الإعفاء القضائية محاميا لاتخاذ إجراء أو للمرافعة ضد محام آخر تخاطر مجلس النقابة بذلك .

مادة ٣٢ — للمحامي سواء أكان خصما أصليا أم وكيل في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أمام المحكمة محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك

مادة ٣٣ — استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى للمحامي أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من القانون المذكور إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه إلا في حالة ارتكاب جناية أو جنحة .
ولا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه .

مادة ٣٤ — يجب على المحامي أن يتمتع عن إبداء أى مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبق له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته .

مادة ٣٥ — يجب على المحامي الحاضر عن خصم أن يتمتع عن سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يمس شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع

عن مصالح الموكل ذلك .

مادة ٣٦ — يقوم المحامي المنتدب عن الفقير أمام المحاكم المدنية أو الجنائية بالدفاع عنه مجانا ، ومع ذلك يجوز له أن يقدر أتعابه ضد الخصم المحكوم عليه بالمصاريف ، وله على كل حال الرجوع على من ندب عنه ومطالبته بالأتعاب إذا زالت حالة فقره مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

ويجب أن يقوم بما تكلفه به لجنة الاعفاء القضائية أو المحكمة ولا يسوغ له أن يتنحى عنه إلا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

ويعنى من الندب في القضايا الجنائية والمدنية المحامون المقررون أمام محكمة النقض والإبرام أو الذين مضى على قيد أسمائهم في جدول المحامين عشرون سنة ، غير أن هذا الاعفاء لا يسرى على القضايا المدنية أمام محكمة النقض والإبرام .

مادة ٣٧ — يجوز لمجلس النقابة أن يكلف أحد المحامين بالدفاع عن خصم لا يجد من يقوم بالدفاع عنه

مادة ٣٨ — في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجر عليه أو استحالة قيامه بوكالته لمرضه ينوب مجلس النقابة محاميا يحل محله مؤقتا حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر .
ويقوم قرار مجلس النقابة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن .

مادة ٣٩ — للمحامي دائما أن يتنحى عن وكالته أو عن ندبه مع مراعاة ما هو مدون في المادة ٣٦ وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر موكله أو من ندب عنه بتنحيه وأن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى شهرا على الأكثر متى كان لازما للدفاع عن مصالح الموكل أو من ندب عنه .

مادة ٤٠ — يجب على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه المستندات والأوراق الأصلية ، ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن حصل على أتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صورة من جميع المحررات التي تصلح سنداً له في المطالبة وأن يحبس لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يدفع له الموكل مصاريف استخراج تلك المحررات .
ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على صور المستندات والأوراق التي ليس لها أصول ثابتة بسجلات المحاكم .

ولا يلزم المحامي بأن يسلم لموكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة إليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه عنه ولم يؤد إليه ، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطى موكله صورة من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٤١ — ليس للموكل عند انتهاء التوكيل لأي سبب من الأسباب أن يسترد سند التوكيل ويجب على المحامي إيداعه قلم كتاب المحكمة المختصة إن لم يكن قد أودعه ملف القضية وعلى كاتب المحكمة — إذا طلب منه — أن يؤشر فوراً على ذلك السند وعلى صورته المودعة قلم الكتاب بما يفيد انتهاء الوكالة .

مادة ٤٢ — يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهمته وبعد تكليفه موكله بالاستلام بطريق البريد بتذكيرة مظلوفة موصى عليها وبايصال مرتجع وتبتدىء مدة خمس السنوات المذكورة من يوم استلام الموكل لهذه التذكيرة وفي حالة عدم استلامه فن يوم إنذاره ويلزم بمصاريف الإنذار

مادة ٤٣ — للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أتعابا على عمله وذلك بغير إخلال بما تقضى به المادة ٤١ هـ من القانون المدنى إلا إذا كان الاتفاق قد تم بعد الانتهاء من العمل .

وليس له على كل حال أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه أو على أجر ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها .

وعلى كل حال لا يجوز له أن يعقد اتفاقا على الأتعاب من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى .

ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل

مادة ٤٤ — يحظر الاتفاق على اشتراك موظفى مكتب المحامى في حصة من أتعابه .

مادة ٤٥ — عند عدم وجود اتفاق كتابى تقدر أتعاب المحامى بمعرفة مجلس النقابة بناء على طلبه أو طلب الموكل .

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التى تحدد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة فى المدة التى يحددها المجلس .

وعلى المحامى أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة وأن يبين بالاعلان أن الأمر يصبح نافذا إذا لم يطعن فيه طبقا للمادة التالية .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انتهاء ميعاد التظلم وتقديم شهادة مثبتة لذلك وتعطى صيغة التنفيذ على أمر التقدير من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامى حسب الأحوال .

مادة ٤٦ — للمحامى وللوكيل حق التظلم فى أمر التقدير فى خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة التى نظرت الدعوى . أما إذا كانت الأتعاب المقدرة عن تحرير عقد أو تحكيم أو عمل لم يرفع للقضاء فيكون التكليف بالحضور أمام المحكمة المقيم بدائرتها المحامى كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب وينظر التظلم فى أمر التقدير بطريق الاستعجال .

ويجوز لمن صدر الحكم فى التظلم فى غيبته أن يعارض فيه فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالحكم .

ويجوز أن يشمل الحكم الصادر فى التظلم بالنفاذ الموقت .

مادة ٤٧ — يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية ويتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٤٨ — تحصل أقلام كتاب المحاكم رسوما بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير وما زاد على ذلك فيحصل عليه واحد في المائة .

مادة ٤٩ — للمحامى الذى بيده أمر بتقدير آتابه مشمول بالصيغة التنفيذية أو حكم صادر في التظلم في أمر التقدير أن يحصل على اختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده . ولا يجوز استصدار اختصاص في حالة الحصول على أمر التقدير إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم وتقديم شهادة مثبتة لذلك .

مادة ٥٠ — تعديلا لأحكام المادة ٦٠١ من القانون المدنى الأهلى تكون آتاب المحامى على موكله من الديون الممتازة بالنسبة إلى كل ما آل للوكل في النزاع موضوع التوكيل . وهذا الامتياز يلى في الدرجة الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا من المادة المذكورة على ألا يمس هذا الامتياز الحقوق العينية المسجلة على العين موضوع النزاع قبل رفع الدعوى .

مادة ٥١ — استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من القانون المدنى الأهلى لا يسقط حق المحامى في مطالبة موكله بالآتاب عند عدم وجود سند بها إلا بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل له فيما وكل فيه .

مادة ٥٢ — استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات إذا وقع من المحامى في الجلسة ما يجوز اعتباره تشويشا بخلا بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذه تأديبيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما وقع من المحامى ويحيل المحضر المذكور إلى النيابة العمومية .

وتقدم النيابة خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام المحضر المحامى إلى المحكمة الجنائية المختصة إذا كان ما وقع منه يعتبر جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات أو تحيله إلى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة إذا كان ما وقع منه مجرد إخلال بالواجب أو تشويش مخل بالنظام وعلى كل حال لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تحكم المحامى تأديبية كانت أو جنائية .

الباب السادس

في تأديب المحامين

مادة ٥٣ — من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى باحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

(أولاً) التويخ .

(ثانياً) الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(ثالثاً) محو الاسم من الجدول .

مادة ٥٤ — ترفع النقابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض

والابرام أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة .

مادة ٥٥ — تخطر النيابة مجلس النقابة قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام . وللنقيب إذا

كان المحامي متهماً بجناية أو جنحة أن يحضر التحقيق أو يندب أحد أعضاء مجلس النقابة

لحضوره وذلك مع مراعاة أحكام قانون تحقيق الجنايات .

مادة ٥٦ — إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة التأديبية

يجوز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .

مادة ٥٧ — يسوغ دائماً لمجلس النقابة انذار المحامين

مادة ٥٨ — يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو

وكيلها ومن مستشارين من المحكمة المذكورة تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين

من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامي المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار

الآخر مجلس النقابة .

مادة ٥٩ — للنيابة العمومية والمحامي المحكوم عليه استئناف الأحكام الصادرة من مجلس التأديب

المنصوص عليه في المادة السابقة إلى محكمة النقض والابرام وميعاد الاستئناف خمسة عشر

يوماً يبدأ بالنسبة للنيابة من تاريخ صدور الحكم وبالنسبة للمحامي من تاريخ اعلانه أو

تسليمه صورة الحكم .

وفصل في هذا الاستئناف مجلس يشكل من خمسة من مستشاري محكمة النقض تعيينهم

جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيله ومن عضوين أعضاء مجلس النقابة يختاره

المحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية ولا يجوز أن يكون في هذا المجلس أحد ممن

اشتركوا في إصدار الحكم المستأنف .

مادة ٦٠ — يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب باخطار موصى عليه وبايصال مرتجع يرسل

إليه بطريق البريد على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامي ورئيس الجلسة اسم عضو مجلس النقابة الذي يختاره قبل الجلسة

بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضواً آخر .

مادة ٦١ — تعلن الأحكام التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم

صورة الحكم إلى المحكوم عليه بايصال كتابي .

مادة ٦٢ — يجوز للمحامي أن يعارض في الأحكام التي تصدر في غيبته في بحر عشرة أيام من تاريخ

إعلانه بالحكم أو استلام صورته .

مادة ٦٣ — تحصل المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التي

أصدرت الحكم ، أما الاستئناف فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض والابرار .
 مادة ٦٤ - يجوز للمحامي أن يوكل محامياً للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة
 النقض والابرار أو احدى محاكم الاستئناف على أنه يجوز للهيئة التأديبية دائماً أن تأمر
 بحضوره شخصياً أمامها .

مادة ٦٥ - يجوز لمجلس التأديب والنيابة والمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة
 من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء
 الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجنح
 ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لها في قانون العقوبات
 لشهادة الزور في مواد الجنح .

مادة ٦٦ - تكون جلسات التأديب دائماً سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام
 ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٦٧ - يجب أن يكون الحكم مسيئاً وأن تقرأ أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .
 ويكون للأحكام الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ الأحكام
 التأديبية إلى مجلس النقابة وجميع المحاكم ويتخذ كل منها سجلاً تفيد فيه هذه الأحكام .
 وإذا كان الحكم صادراً بمحو الاسم من الجدول أو الوقف فينشر منطوقه دون الأسباب
 في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٨ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تؤيد براءته جاز له بعد
 موافقة مجلس النقابة أن يطعن في الحكم الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام
 مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض والابرار . فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده
 بعد مضي سنتين ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها . ولا يجوز تجديده
 الطلب أكثر من مرة .

مادة ٦٩ - لمن صدر حكم تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات
 كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الرابعة من هذا القانون قية
 اسمه في الجدول . فإذا رأت أن المدة التي مضت من وقت صدور الحكم بمحو اسمه من
 الجدول كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بدرجة بالجدول المذكور
 واحتسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

ولهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأي مجلس النقابة .
 فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ولا يجوز تجديد الطلب
 أكثر من مرة .

الباب السابع

فى نظام نقابة المحامين

مادة ٧٠ — يكون لنقابة المحامين شخصية معنوية، وتؤلف من المحامين المقيدين فى الجدول ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق الميينة بعد؛ ويرأس هذا المجلس النقيب أو وكيل النقابة ويكون مركزها بالقاهرة.

ويقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية.

مادة ٧١ — تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى فى شهر ديسمبر من كل سنة وكذلك تجتمع اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو تقدم له بذلك طلب موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل ممن لهم حق الاشتراك فى الحضور فيها.

والمحامون المقبولون أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لهم وحدهم الحق فى حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا قد أدوا قيمة الرسوم السنوية المستحقة عليهم لغاية آخر السنة المنتهية أو أعفوا منها طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة.

ويرأس النقيب الجمعية وفى غيبته يرأسها وكيل النقابة فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا من بين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض والابرار.

مادة ٧٢ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضرها مائة عضو على الأقل. فإذا يتوافر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون انعقادها هذا صحيحا إذا حضرها خمسون عضوا على الأقل. وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية.

ويجوز النشر والإعلان فى آن واحد عن الاجتماعين الأول والثانى مع بيان زمان ومكان انعقاد كل منهما وتستمر عضوية من انتهت مدتهم حتى يتم انتخاب بدلهم.

مادة ٧٣ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى.

(أولا) انتخاب مجلس النقابة.

(ثانيا) التصديق على الميزانية السنوية التى يقدمها لها مجلس النقابة

(ثالثا) تقدير قيمة الرسم السنوى الواجب على المحامين دفعه.

(رابعا) اعتماد الحساب الختامى للسنة الماضية.

(خامسا) الموافقة على اللائحة الداخلية وعلى ما يقترح فيها من التعديلات.

(سادسا) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التى يقدمها لها مجلس النقابة أو التى تبين

فى طلب انعقاد الجمعية العمومية فى الاجتماعات غير العادية.

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس النقابة من خمسة عشر محامياً ينتخبون على الوجه الآتي :

(أ) ستة على الأقل من المحامين المقيدین بالجدول الخاص بمحكمة النقض والابرار
(ب) ستة على الأكثر من المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف وتزيد
مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب على عشر سنين بشرط أن يكون قد مضى على قيد
أسمائهم بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف سنتان ميلاديتان على الأقل.
(ج) ثلاثة من بين المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن عشر
سنين . ويشترط أن يكون قد مضى على قديم بجدول المحامين المقبولين لدى محكمة الاستئناف
سنة ميلادية على الأقل ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من عشرة من المحامين على
الأقل ويرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل
فيها يوم تقديم الطلب . ويشترط في المرشح ألا يكون قد صدر ضده حكم تأديبي ويستثنى
من ذلك الحكم بالتوبيخ متى انقضى على صدوره خمس سنوات إلى يوم الترشيح .
ولا يسرى هذا النص على من حكم ضده بالتوبيخ قبل صدور هذا القانون .

مادة ٧٥ — يكون انتخاب أعضاء المجلس من بين المرشحين لمدة ثلاث سنين وتنتهي كل سنة عضوية
خمس منهم أحدهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن عشر سنين وأربعة من الباقين
على أن يراعى في تشكيل المجلس دائماً أن يكون به ستة على الأقل من المحامين المقررين
أمام محكمة النقض والابرار .

مادة ٧٦ — ينتخب النقيب ووكيل النقابة من بين المحامين المقيدة أسمائهم بالجدول الخاص بمحكمة
النقض والابرار تنتخبهما الجمعية العمومية كل سنة من بين أعضاء مجلس النقابة عقب تجديد
انتخاب أعضائه مباشرة ولا يجوز إعادة انتخاب كل من النقيب أو الوكيل أكثر من
مرتين متتاليتين نقياً أو وكلاً ، ويكون انتخابهما بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات
الحاضرين المطلقة فإذا لم ينلها أحد أعيد الانتخاب بين الاثنين الأكثر أصواتاً ، وإذا
تساوى مع أحدهما مرشح أو أكثر في عدد الأصوات اشترك في الانتخاب الثاني منهما
ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تعادل الأصوات تحصل القرعة .

مادة ٧٧ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين النسبية .
فإذا تساوت الأصوات ينتخب الأقدم من المرشحين المدرجة أسمائهم بجدول محكمة
النقض والابرار فإن لم يكن بين المرشحين أحد من المدرجة أسمائهم بهذا الجدول انتخب أقدمهم .
وتحتسب الأقدمية طبقاً لتاريخ القيد للرافعة أمام محكمة النقض أو أمام محكمة
الاستئناف حسب الأحوال ، فإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سناً .

وتكون عملية فرز الأصوات علنية بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية مجلس النقابة .
ويجب على مجلس النقابة أن يخطر وزير العدل ورؤساء محاكم النقض والاستئناف
بنتيجة الانتخاب كما يجب عليه إخطارهم بقرارات الجمعية العمومية وذلك في الثلاثة الأيام
التالية لانعقادها .

- مادة ٧٨ - ينتخب مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه أميناً للصندوق وكاتماً سرّاً .
- مادة ٧٩ - من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته ويصدر المجلس قراراً بذلك .
- وكذلك يكون الحال إذا غاب العضو من غير عذر شرعي عن جلسات المجلس خمس مرات متواليات بعد إشعاره بخطاب موصى عليه .
- مادة ٨٠ - يعين المجلس عضو آخر محل من زالت عضويته وذلك للبدء الباقية من العضوية مع حفظ الحق للجمعية العمومية في إقرار التعيين .
- مادة ٨١ - يختص مجلس النقابة بما يأتي :
- (أولاً) إعداد اللائحة الداخلية للنقابة واقتراح ما يراه من التعديلات فيها .
 - (ثانياً) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
 - (ثالثاً) إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها .
 - (رابعاً) مخابرة جهات الحكومة أو الهيئات أو الأفراد فيما يتعلق بشؤون النقابة .
 - (خامساً) السعي في إلحاق المحامين تحت التمرين بمكاتب المحامين .
 - (سادساً) الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم متى طلب منه وكذلك تقدير الأتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقاً لأحكام هذا القانون .
 - (سابعاً) الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب مهنتهم بما في ذلك منح الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون .
 - (ثامناً) حق الوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .
- وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة .
- ويعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للاحوال المنصوص عليها في المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات .
- مادة ٨٢ - يجب التصديق من الجمعية العمومية لمحكمة النقض والابرام على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات .
- مادة ٨٣ - لا تكون مداوالات المجلس صحيحة إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل .
- مادة ٨٤ - يشكل مجلس النقابة من بين أعضائه دوائر للنظر في الشكاوى التي تقدم من المحامين أو ضدهم وتكون كل دائرة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أحدهم على الأقل من المحامين المقيدين بجدول محكمة النقض .
- فاذا رأت إحدى الدوائر المذكورة ما يستوجب مؤاخذة المحامي أحالت الموضوع على مجلس النقابة للفصل فيه وإلا حفظت الشكوى .

وعند نظر مجلس النقابة في ذلك لا يجوز أن يحضره أكثر من عضو واحد من أعضاء الدائرة التي أحالت الموضوع عليه .

مادة ٨٥ - تشكل لجنة فرعية من خمسة أعضاء لدى كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف مصر ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها بمقر محكمة الاستئناف وذلك للنظر في الأعمال التي يحيلها عليها المجلس وتتوب هذه اللجان عن المجلس في الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم .

ويكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب المقيدين في دائرة المحكمة بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة . ولا يكون نهائياً إلا بعد اعتياده من مجلس النقابة

وتقوم اللجنة الفرعية لدى كل محكمة استئناف بأعمالها لدى المحكمة الابتدائية الكائنة بمقرها .

ويشترط في أعضاء هذه اللجان أن يكونوا من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وأن يكونوا مقيمين بدائرة المحكمة التي شكلت اللجنة للعمل بدأرتها . ويرأس كل لجنة أقدم الأعضاء في القيد بجدول محامى النقض فإذا لم يكن بينهم أحد من المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض كانت الرئاسة لأقدمهم في القيد بجدول محاكم الاستئناف وإن تساوت الأقدمية فتكون الرئاسة لأكبرهم سناً .

ويعين مجلس النقابة لدى كل محكمة جزئية لا يكون مقرها مقر المحكمة الابتدائية محامياً من المقيمين بدأرتها للقيام بما يكلفه به مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

مادة ٨٦ - لو وزير العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس النقابة وكذلك يكون هذا الحق لعشرين محامياً ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إمضاءاتهم .

يجب أن يكون الطعن مسيئاً والا كان غير مقبول شكلاً .

مادة ٨٧ - تفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية ، وذلك بعد سماع أقوال النائب العمومي أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب أو وكيل النقابة المنتخبين ووكيل عن المحامين مقدمي الطعن .

مادة ٨٨ - إذا قيل الطعن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع ، وتدعى كذلك في حالة الحكم بإعلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب أو الوكيل أو ثلاثة أعضاء فأكثر من أعضاء المجلس ، أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك انتخب المجلس محله طبقاً لأحكام المادة ٨٠ .

الباب الثامن

صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٨٩ — تنشئ نقابة المحامين صندوقا يسمى صندوق المعاشات والاعانات يكون مقره القاهرة ويقوم بترتيب معاشات تقاعد للمحامين وإعانات ودية أو شهرية أو سنوية طبقا لنصوص هذا القانون .

مادة ٩٠ — يكون رأس مالى هذا الصندوق :

- (أولا) من نصف رصيد المتجمد لدى النقابة عند العمل بهذا القانون .
- (ثانيا) من أرباح مطبوعات النقابة .
- (ثالثا) من نصف رسوم القيد بالجدول .
- (رابعا) من نصف رسوم القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض والابرار .
- (خامسا) من أربعين فى المائة من الاشتراكات السنوية .
- (سادسا) مما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمن الأوراق تمغة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق . ويكون لصقه إلزاميا على إحدى الأوراق الآتية .
- ورقة التوكيل أو حافظة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامى قبل ايداعها أو أول محضر جلسة يحضرها المحامى .
- ويستثنى من ذلك قضايا الانتداب مدنية وجنائية .
- وقيمة هذا الطابع :

مليم

٥٠ فى القضايا الجزئية .

١٠٠ " الابتدائية والاستئنافية .

١٥٠ فى قضايا النقض والابرار .

(سابعا) مما يتقاضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الاتعاب على الوجه الآتى :

مليم

١٠٠ عن الطلبات التى لا تزيد على ١٠ جنيهات .

٢٠٠ " " تزيد على ١٠ جنيهات لغاية ٥٠ جنيها .

٥٠٠ " " " ٥٠ جنيها لغاية ١٠٠ جنيه .

جنيه مصرى واحد عن الطلبات التى تزيد على ١٠٠ جنيه لغاية ٢٠٠ جنيه .

جنيهان مصريان عن الطلبات التى تزيد على ٢٠٠ جنيه .

(ثامنا) مما تساهم به الحكومة سنويا فى هذا الصندوق .

(تاسعا) من التبرعات والوصايا لمصلحة هذا الصندوق وما يقرر من الموارد الأخرى .

(عاشرا) من فوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة .

مادة ٩١ — تدير هذا الصندوق — تحت إشراف مجلس النقابة — لجنة مشكلة من تسعة أعضاء خمسة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق وأربعة من المحامين العاملين ، ويتنخب مجلس النقابة أعضاء هذه اللجنة وتكون عضوية الأربعة لمدة أربع سنوات تسقط عضوية اثنين منهم في كل عامين ويجوز إعادة انتخابهما وتكون الرئاسة للنقيب وفي حالة غيابه لوكيل النقابة ثم لا كبر الأعضاء سنا .

ويكون اجتماعها صحيحا إذا اجتمع خمسة منهم على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي به الرئيس .

ويكون من اختصاص هذه اللجنة إدارة واستغلال أموال هذا الصندوق وتوظيفها .

مادة ٩٢ — تكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ويمثله قانونا قبل الغير النقيب العامل .

مادة ٩٣ — تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص أحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار اللجنة الميينة بالمادة الحادية والتسعين وبامضاء النقيب أو وكيل النقابة وأمين صندوق مجلس النقابة .

مادة ٩٤ — يصرف من الصندوق المصروفات العادية طبقا لميزانية توضع له ويصدق عليها من الجمعية العمومية ، ولا تتعدى هذه المصروفات ثمانين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية والعشرين في المائة الباقية يكون منها احتياطي للصندوق ويخصص هذا الاحتياطي لسد العجز الطارئ في ميزانية المعاشات والاعانات .

مادة ٩٥ — لا يكون للمحامى الحق في معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين .

(٢) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام المحاكم الأهلية مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين .

ويجوز أن تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع أو مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة اشتغالا فعليا مجموعها ثلاثون سنة .

(٣) أن يكون قد بلغت سنه ستين سنة ميلادية .

(٤) أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى زمن التقاعد إلا إذا

أعفى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس النقابة .

مادة ٩٦ — للمحامى طلب قصر سن التقاعد على خمس وخمسين سنة ميلادية على أن ينخفض المعاش إلى ثلاثة أرباعه .

مادة ٩٧ — يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامى أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة وينقل اسمه من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٩٨ — إذا حكم بمحو اسم محام من الجدول فلا يحرم من معاش التقاعد الذي يستحقه كله أو بعضه إلا إذا قضى المحكم التأديبي بذلك .

مادة ٩٩ — في حالة وفاة المحامي العامل وهو حائز للشروط المقررة بأحدى المادتين الخامسة والتسعين والسادسة والتسعين أو وفاة محام في المعاش يصرف لارملة كل منهما ولأولاده القصر ولأبويه معاش يوازي نصف معاش التقاعد الذي كان يصرف أو كان يجب أن يصرف له وتستحق الأرمل أو الأرملة الربع والاولاد القصر الباقي بأنصبة متساوية فيما بينهم وإذا لم يترك المحامي أولادا وزع معاشه مناصفة بين الأرمل والوالدين أو أحدهما . وإذا لم يترك أرملا وترك أولادا وأبوين أخذ الوالدان أو أحدهما نصيب الأرمل وإذا توفي عن والديه أو أحدهما كان المعاش لكليهما مناصفة أو للوجود منهما ، وهذا المعاش لا يورث . وتفقد الأرمل الحق في المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة والاناث متى تزوجن والنصيب الذي يفقده أحد المذكورين يؤول إلى الوالدين مناصفة ثم إلى الصندوق .

وفي كل الأحوال يتقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامي ولمستحق هذا المعاش أن يجددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انقضاء الخمس السنوات المذكورة . وللجنة الصندوق أن تقرر ما تراه في هذا الطلب فإذا قررت استمرار صرف المعاش يسرى قرارها لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر .

مادة ١٠٠ — تقدم طلبات الاحالة إلى المعاش كتابة للقيب لغاية آخر أبريل من كل سنة . وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلب متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٩٥ وذلك في آخر يونيه التالي للطلب ثلاثة أشهر تبتدىء من يوم قبول طلبه ليصنف فيها أعمال مكتبه ويبدأ صرف المعاش من أول الشهر التالي لتصفية أعماله .

مادة ١٠١ — تحدد الجمعية العمومية التاريخ الذي يبدأ فيه حق طلب المعاش تبعا لموارد الصندوق كما تحدد قيمة معاش التقاعد الذي يصرف للمحامي شهريا . ولها بناء على اقتراح مجلس النقابة إنقاص أو زيادة مقدار المعاش حسب موارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطي . وتحدد الجمعية العمومية في قرارها ميعاد تنفيذ التعديل .

مادة ١٠٢ — إذا طرأ على المحامي العامل ما يقتضى إعانته جاز للجنة أن تقرر له مرتبا شهريا لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره ولها في الحالات التي تراها صرف إعانة وقتية له .

مادة ١٠٣ — يجب توافر الشروط الآتية في المحامي لحصوله على المرتب المنصوص عنه في المادة السابقة (١) أن يكون قد مضى على قيد اسمه بجدول المحامين خمس عشرة سنة ميلادية باشر المنة فيها فعلا (ب) أن يكون قد تجاوز السنة الخامسة والأربعين ميلادية من العمر أو أن يكون أصيب بما يعوق مزاولته المهنة . ويجوز أن يصرف المرتب الشهري للمحامي الذي مضى عليه خمس سنوات في المهنة إذا أثبت أنه أصيب بما يمنعه بتاتا من مزاولتها .

مادة ١٠٤ — اللجنة أيضاً أن تمنح إعانات أو مرتبات شهرية في نفس الحدود وبنفس القيود السابق ايضاحها لأرمل وأولاد المحامي المتوفى ولمن كان المحامي يعوله من أفراد عائلته . وذلك إذا كانوا في حالة لا تنطبق عليها شروط الحصول على معاش تقاعد .

مادة ١٠٥ — معاش التقاعد والمرتبات الشهرية والإعانات الموقفة تعتبر نفقة وهي غير قابلة للتحويل ولا للحجز ولا للتنازل عنها للغير مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٧ من قانون المرافعات .

مادة ١٠٦ — يتبدى حساب صندوق المعاشات والطوارئ الدوري السنوي من أول يناير وينتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويشتمل أول دور علاوة على ما ذكر على المدة المحصورة بين تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون بشأن صرف المعاش وبين ٣١ ديسمبر الواقع بعده .

مادة ١٠٧ — تضع اللجنة في شهر أكتوبر من كل سنة ميزانية السنة المقبلة وتضع لغاية آخر فبراير على الأكثر الحساب الختامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر السابق له . وتقدم اللجنة إلى مجلس النقابة الميزانية في ١٥ نوفمبر من كل سنة والحساب الختامي في شهر مارس من كل سنة لفحصهما والمصادقة عليهما ثم عرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية في أول جلسة تالية .

مادة ١٠٨ — كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والمستحقين لمعاش أو إعانة أو مرتب شهري بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لمجلس النقابة وحده حق الفصل فيه نهائياً على ألا يجلس فيه في هذه الحالة من اشترك من أعضائه في لجنة الصندوق .

مادة ١٠٩ — إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس كيان نقابة المحامين فللمحامين العاملين مجتمعين هيئة جمعية عمومية وحدهم حق تقرير حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما به من رصيد على المحامين .

ولكي يكون قرار هذه الجمعية قانونياً يجب أن يكون بين الحاضرين فيها على الأقل ثلث عدد المحامين العاملين المقعدين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف وأن يصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين . فإن لم يتوافر النصاب المذكور في الاجتماع الأول يدعى المحامون للاجتماع بعد أسبوعين وتكون قراراتهم في هذا الاجتماع صحيحة مهما كان عدد المحامين الحاضرين على أن يكون القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين .

فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية عقدت الجمعية للمرة الثالثة وتكون قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة

ويتم النشر عن هذه الاجتماعات الثلاث ومواعيدها ومكانها دفعة واحدة .

وتوجه الدعوة لحضور هذه الاجتماعات من النقيب أو وكيل النقابة أو بناء على طلب خمسة وعشرين محامياً من المقررين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف .

الباب التاسع

أحكام مختلفة

مادة ١١٠ — اجتماعات الجمعية العمومية للمحامين لا تسرى عليها أحكام القانون الخاص بالاجتماعات العامة. وتكون اجتماعاتها في سراى محكمة الاستئناف أو دار النقابة بالقاهرة .
ويحظر على الجمعية العمومية ومجلس النقابة أن يشتغلا بالسياسة كما يحظر عليهما الاشتغال بالأمور الدينية

مادة ١١١ — يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من ناظر الحقانية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى أن تعدل طبقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بالتعديل بمجرد نشره بالوقائع الرسمية .

مادة ١١٢ — تلغى القوانين والمراسيم بقوانين المدينة بعد :

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ وقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٨ ومرسوم بقانون مؤرخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦ والمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والفصل الثانى من المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ والمرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ وكذلك يلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١١٣ — استثناء من أحكام الباب السابع من هذا القانون فيما يتعلق بانتخاب النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكرتير وباقي أعضاء مجلس النقابة يؤلف أول مجلس للنقابة بصدور هذا القانون من المحامين الآتية أسماؤهم .

- ١ — الأستاذ محمود بسيونى .
- ٢ — الأستاذ كامل صدقي بك .
- ٣ — غبريال سعد بك .
- ٤ — محمد توفيق خليل بك .
- ٥ — ادوار قصيرى بك .
- ٦ — عبد الرحمن الرافعى بك .
- ٧ — محمد عبد الملك حمزه بك .
- ٨ — راعب اسكندر بك .
- ٩ — عبد الحميد محمد لطفى .
- ١٠ — على السيد أيوب .
- ١١ — محمود صبرى .

١٢ — الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

١٣ — د محمد صبرى أبو علم .

١٤ — د عبد الحميد عبد الحق .

١٥ — د محمود سليمان غنام .

على أن يكون الأستاذ محمود بسيونى نقيبا والأستاذ عبدالرحمن الرافعى بك وكيلًا للنقابة والأستاذ محمد توفيق خليل بك أميناً للصندوق والأستاذ عبد الحميد عبد الحق سكرتيراً. ويقترع مجلس النقابة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ على انتهاء عضوية تلك الأعضاء. وفى آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ على الثلث الثانى ويجرى فى انتخاب الأعضاء الذين يحلون محل من انتهت عضويتهم بطريق هذا الاقتراع أحكام الباب السابع من هذا القانون .

مادة ١١٤ — على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(صدر بمرأى عابدين فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩))

وزير العدل	وزير المالية	فاروق
مصطفى محمود الشوربجى	حسين سرى	بأمر حضرة صاحب الجلالة
		رئيس مجلس الوزراء
		على ماهر

العدد الرابع	فهرست	السنة العشرون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية
١٥٦	١٦ أكتوبر سنة ١٣٩٩	(١) قتل . نية . سبق الاصرار . تقديرهما موضوعي (٢) قتل . سبق اصرار . معلق على شرط . تسبيب . قصوره (٣) قتل . جناية أخرى . سبق اصرار . مشتببه فيه . مراقبة
١٥٧	١٦	» »
١٥٨	٢٣	(١) قتل . فاعل أصلي . شريك (٢) نقض . تسبيب . قصور الحكم
١٥٩	٢٣	وصف التهمة . تغييره . قتل عمد مع سبق الاصرار وشروع في قتل آخر . تغييرهما المحكمة إلى قتل عمدة فقط وشروع في قتل . عقابهما بالمادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات بغير لفت الدفاع (المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)
١٦٠	٢٣	وصف التهمة . تعديل أو تشديد بمحكمة الجنايات (المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)
١٦١	٢٣	اتلاف زراعة . مقدار التالف
١٦٢	٣٠	سب علني . قذف . لا يشترط ان يقعا في مواجهة المجني عليه . الاستفزاز فيهما ليس من موانع العقاب . بخلاف السب غير العلني
١٦٣	٢٣	ضرب . جرح . قصد جنائي . حقن تحت الجلد . ممارسة مهنة الطب بدون رخصة .
١٦٤	٣٠	سرقة . اكرام . المادة ٣١٤ ع
١٦٥	٣٠	قتل . تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى (الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع)
		(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
١٦٦	١٩	التماس . غش . (المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات)
١٦٧	٢٦	(١) وصي الخصومة ، مهمته . طعن بالنقض (٢) حكم . تسبيب الحكم . كفايته (٣) دعوى تزوير فرعية . معاينة المحكمة للورقة دون أن تأمر بالتحقيق مضافا اليها ما استخلصته

العدد الرابع	فهرست	السنة العشرون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٨	٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨	من أوراق الدعوى وظروفها . كفاية ذلك (المادة ٢٥٤ مر) (٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية ضرر . وقوعه . تعويض . سبق تقديره في العقد . تناسبه مع الضرر . وجوب الحكم به
١٦٩	٢٢ " "	(١) ضرر ناشئ عن خطأ . بحثه لا يكون إلا بعد اثبات الخطأ أو الاعتراف به (٢) اثبات بالبينة . لا يمتنع التخوف من ذمة الشهود
١٧٠	٢٧ " "	إبطال المرافعة . انطباق المادتين ١٢٤ ، ٣٦٦ من قانون المرافعات لا المادة ٣٠ من القانون المذكور
١٧١	٢٧ " "	ثمن مبيع . بائع . حق امتياز . حبس العين وتركها برضائه
١٧٢	٢٧ " "	قاصر . تملك بالمدة الطويلة (تقادم) جائز .
١٧٣	٢٧ " "	وقف . غلته . أمانة في يد الناظر . تقادم . لا تسقط
١٧٤	٢٩ " "	تاجر . إفلاس . شروط طلب إشهار إفلاس ورثته
١٧٥	٢٩ " "	تمثيل . سينما . أجر . اثبات
١٧٦	٢٥ " "	التماس . غش . شروطه . حضور المتهم في الاستئناف . سكوته . عن دحض مزاعم خصمه . مانع من العودة إليها في الالتماس
١٧٧	٨ يناير سنة ١٩٣٩	وضع اليد المدة الطويلة . أخذ أتربة
١٧٨	١٢ " "	اجارة . تحويل الأجرة
١٧٩	٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩	(١) اختصاص المحاكم . نصاب . تفسير (٢) فتح وإدارة محل بيع الأسماك بالمزايدة العلنية وتقاضي عمولة . تاجر . عمل تجارى (٣) سند تحت الإذن . متى يكون تجارياً . تقادم . مدته ومتى يبدأ (٤) قضاء المحاكم الابتدائية
١٨٠	٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٩	صحيفة الدعوى . بياناتها . مستأجر تعهد بأن ما يقيمه من البناء على الأرض المؤجرة ملك للتاجر . مقاول يبنى ويدان المستأجر حق الحبس الذي للمقاول على العين التي هي ملك للتاجر (٦٠٥ - ٥٥٥ - ٥٠٦ - ٥٥٤ مدنى) البناء في ملك

العدد الرابع	فهرست	السنة العشرون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الغير وحالاته . اضافة الملحقات للملك (المادة ٦٥ . دق)
		(٥) القضاء المستعجل
١٨١	١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨	اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . حجز تحت يد الغير . شروطه . طلب الغائه
١٨٢	٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩	حارس قضائي . الواجب عليه . طلب ابداله . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . غير مختص بالابدال اذا عين ناظر ولو مؤقتا على الوقف المعين عليه الحارس الأول
١٨٣	٩ أبريل سنة ١٩٣٩	(١) حراسة . وقف . اختصاص المحاكم الأهلية بدعوى الحراسة وان رفعت دعوى العزل بالمحاكم الشرعية (٢) حراسة . استعجال لوجود خطر
١٨٤	٥ أبريل سنة ١٩٣٩	(١) وارث . تمثيله باقى الورقة فى دعاوى التركة (٢) اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . غير مختص بما يخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية
		(٦) قضاء المحاكم الجزئية
١٨٥	٢٩ مارس سنة ١٩٣٩	سرقة أو اختلاس سند . معنى الاختلاس المذكور بالمادة ٢٦٨ ع قديم . انتفاء السرقة فى حالة تسلم الشئ من مالكه أو حائزه برضائه واختياره . سواء كان المستلم حسن النية أو سيئها . التسليم مانع من الاختلاس .
١٨٦	١١ أبريل سنة ١٩٣٩	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . شروطه . ارتباط جريمة بأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة . صراف . اختصاصه
١٨٧	٢٥ مايو سنة ١٩٣٩	مدين . ضامن . ابراء ذمة المدين . ابراء لذمة الضامن
١٨٨	٢٥ د د د	(١) سندات تجارية . تحويل . وجوب ذكر عبارة القيمة وصلت (٢) سند مدنى . محال . حسن نيته . رفض الدفع التى كانت تثار ضد المحيل
١٨٩	٢٦ يونية سنة ١٩٣٩	عقد ايجار . تأخير المستأجر فى دفع الاجرة . مفسخ للعقد دون حاجة الى انذار .

العدد الرابع	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٠	٥١٣	٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ اجارة تعرض لسبب قانونى صادر من المؤجر . علاقة المستأجر الثانى بالمؤجر دون المستأجر الاول . طلب تسليم عدم قبوله
١٩١	٥١٥	٥ يونيه سنة ١٩٣٩ تعويض . شرط جزائى . المادة ٣٢٣ مدنى أهلى . ضرر (٧) قضاء المجالس الحسبية
١٩٢	٥١٧	٤ يونيه سنة ١٩٣٥ جد صحيح . ولاية جد . الشريعة الموسوية
١٩٣	٥١٧	٥ يوليو سنة ١٩٣٢ (١) ولاية طبيعية . عقوبة جنائية . حرمان المحكوم عليه من ادارة أمواله الخاصة . عدم حرمانه من ادارته لأموال ابته (٢) سلب الولاية . شروطها
٥١٩	أول ديسمبر سنة ١٩٣٩	محاضرة عن قانون الدمغة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لمحاضرة صاحب العزة حبيب المصرى بك المستشار الملكى لوزارة المواصلات المندوب لتنظيم وادارة مصلحة الضرائب
٥٤٧		قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩

المحاماة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة بالأهلية

العدد العشرون

يناير سنة ١٩٤٠

العدد الخامس

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة »
وتحريرها بدار النقابة الجديدة بشارع الملكة نازلي

دار الطباعة المصرية
شارع رشدي باشا (الساحة سابقا)

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد

- ١١ حكماً صادراً من محكمة النقض والأحكام الجنائية
 - ٨ أحكام صادرة « » « » المدنية
 - ١٠ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
 - ٦ أحكام صادرة من المحاكم الابتدائية
 - ٦ أحكام صادرة من القضاء المستعجل
 - ٩ أحكام « » المحاكم الجزئية
 - ١٠ أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
 - ٢٠ حكماً صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
 - ١ بحث في واجب المحاكم في قضايا الخبرة ، لحضرة الاستاذ احمد زكى المحامى
بوزارة الاوقاف»
 - ١ بحث في الوصية المستورة واشتباها بعقود البيع والهبة « لحضرة الاستاذ عبدالعزيز
سليمان القاضى بالمحاكم الأهلية »
- وقد رأت لجنة التحرير أن تنشر ابتداء من العدد الحالى ما تصدره المحاكم الشرعية من أحكام تتضمن مبادئ تتصل عن قرب أو بعد بما يدور البحث فيه أحيانا أمام القضاء الأهلى وما يهم المحامون أمام المحاكم الأهلية تعرف رأى القضاء الشرعى فيه . وتعتمد اللجنة فيما تنشره من تلك الأحكام على ما يرد في مجلة « المحاماة الشرعية » التى تصدرها نقابة المحامين الشرعيين.

ونرجو الله أن يوفقنا في خدمة المحاماة في شخص مجلتها لجنة التحرير

راغب اسكندر — محمود غنام

العدد الخامس
السنة العشرون

المحكمة

شهر يناير
سنة ١٩٤٠

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية

(برئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب السعادة والعزة حامد فهمى بك ومحمود المرجوشى باشا
ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك مستشارين ويونس ثابت بك رئيس نيابة
الاستئناف).

١٩٤

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩

- ١ — جريمة . الباعث عليها . ليس ركنًا لها . خلوه منها . لا يعينه .
- ٢ — استعراف . ركون المحكمة الى ما تم منه أمام النيابة دون ما جرى أمامها . جوازه
- ٣ — اثبات في المواد الجنائية . الاستعانة بالكلاب البوليسية لتعزيز الدليل في جريمة . صحته

المبادئ القانونية :

(١) ان البواعث على اقتراف الجرائم ليست من أركانها الواجب تبيانها في الأحكام الصادرة بالعقوبة . وخلو الحكم من بيان البواعث التي دفعت المجرم لارتكاب جريمته

لا يبطله . وتعرضه لبيانها بعبارة غير قاطعة أو غير جازمة لا يمكن أن يدل على أن الحكم نفسه من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على ظن أو تخمين مادام الحكم قد جزم بادانة المتهم وكشف عن يقينه في ذلك بالأدلة العديدة .

(٢) اذا اطمانت محكمة الجنايات الى الاستعراف الذى حصل أمام النيابة ولم تعول على ما جرى أمامها لبعده العهد عن الشهود . وقاضى الدعوى إذا فعل ذلك واطمان الى الاستعراف الأول معززا بغير ذلك من القرائن التي استدلت بها على ثبوت الواقعة فلا معقب عليه لأنه من قبيل تحصيل

فهم الواقع في الدعوى من عناصر التحقيق المجتمعة لديه .

(٣) لا مانع قانونا يمنع المحقق من الاستعانة بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين كما لا يمنع قاضي الدعوى من ان يعزز بها ما بين يديه من الأدلة .

المحكمة

الوجه الاول

« حيث ان محصل الوجه الاول ان محكمة الجناسيات ، بعد ان برأت زميلي الطاعن اللذين كانا متهمين بتحريضه على ارتكاب جناية القتل ، قد أداته وحده بغير أن تذكر في حكمها المطعون فيه السبب أو الباعث الذي يكون قد حمله على ارتكاب هذه الجناية ، ويقول الطاعن أن ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن « التحقيق لم يكشف بصورة قاطعة عن سبب الجريمة وقد يكون عدم ظهور أية صلة أو سبب شخصي يربط هذا المتهم بالمجنى عليه يرجح معه أن يكون مدفوعا الى القتل أو مأجورا عليه من ذى مصلحة فيه ، لا يمكن اعتباره سببا قاطعا في الادانة إذ هو مجرد احتمال محتمل للصدق أو الكذب . وعلى هذا الأساس يكون الحكم معيبا وعيبه هو قصوره عن بيان سبب القتل .

« وحيث ان البواعث على اقتراف الجرائم ليست من أركانها الواجب تبيانها في الأحكام الصادرة بالعقوبة وخلو الحكم من بيان البواعث التي دفعت المجرم لارتكاب جريمته لا يبطله ، وتعرضه لبيانها بعبارة غير قاطعة أو غير جازمة

لا يمكن أن يدل على أن الحكم نفسه من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على ظن أو تخمين مادام الحكم قد جزم بادانة المتهم وكشف عن يقينه في ذلك بالأدلة العديدة .

الوجه الثاني

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان المحكمة لم تجر على أسلوب واحد عند طلبها من الشهود الذين سمعهم الدلالة على المتهم (الطاعن) والاستعراف عليه فقد طلبت الدلالة عليه من بعضهم ولم تطلبها من بعض آخر وقد دل واحد عليه ولم يهتد اليه آخر قائلا انه لا يعرفه فاستناد الحكم المطعون فيه إلى هؤلاء جميعا في أمر الاستعراف على الطاعن وفي ادانته بما يعيبه ويبطله

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين كيف وقعت الواقعة ، وكيف بين المجنى عليه ومن حضر عقب الحادثة على استغاثته أوصاف القاتل وأوصافه ملابس وحذائه ، وبعد أن ذكر غياب الطاعن عن منزله وهو مشبوه واحتمال تحقق هذه الأوصاف فيه وعودته إلى منزله وضبطه عندئذ ووصف حالته وحالة ملابسه وحذائه المبلة عند الضبط وكيفية عرضه على الشهود للاستعراف عليه — قال الحكم ببطلان ذلك ان وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره انه أحاط بعملية الاستعراف بكل ضمانات ممكنة ، ثم نقل عن هذا المحضر ما جرى من ذلك . ومفهوم هذا وغيره من بيانات الحكم المطعون فيه ان محكمة الجناسيات اطمأنت إلى هذا الاستعراف الذي حصل أمام النيابة ولم تعول على ما جرى أمامها لبعد العهد عن الشهود ، وقاضي الدعوى إذا فعل ذلك واطمأن الى الاستعراف الاول معززا بغير ذلك من القرائن التي استدلت بها على ثبوت الواقعة

فلا يعقب عليه ، لأنه من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى من عناصر التحقيق المجتمعة لديه .

عن اليوم الثالث

« وحيث ان الطاعن يقول في الوجه الثالث ان محكمة الموضوع قالت انها تستخلص بصورة قاطعة لا سبيل الى الجدل فيها ان رافع النقض كان في بلدة كمشوش في يوم ارتكاب الجريمة وانه شوهد قبيل وقوعها سائرا في الطريق الذي سلكه المجنى عليه نفسه وقتل فيه وانه شوهد أيضا على أثر وقوع الجريمة يجرى على مقربة من مكانها وانه وجد متغيباً عن بيته في تلك الليلة ولم يعد اليه إلا بعد انتصاف الليل بنحو ساعتين ولم يعلل بشيء مقبول هذه الغيبة الطويلة ولم يجد ما يبرر به الحالة التي وجد فيها عند ضبطه وابتلاله بالماء غير قوله انه كان يروى زراعة ولم يعرف من قبل ان فلاحا يخرج للرى وهو منتعل حذاه ، ثم يقول وهذه القرائن لا تدل مباشرة على أن رافع الطعن قد قتل المجنى عليه وواجب المحكمة ان تعدد الأدلة التي تصلح للقطع بفعل القتل وأن يكون الدليل منصبا عليه .

« وحيث ان الطاعن لم ينقل عن الحكم المطعون فيه الا ما اختتمت به المحكمة جميعا لما سبق لها الافاضة فيه من الأدلة التي قامت على إدانة الطاعن وانه هو نفسه القاتل بغير شبهة ولذلك أسقط عمدا بعد لفظ « يستخلص » عبارة « نما تقدم » فجاء وجه الطعن موهما ان ليس في القضية إلا ما جاء بهذه الحيثية مع أنها سبقت هي والتي بعدها للرد على ما قدمه الطاعن من أدلة التقنى بعد الفراغ من ذكر أدلة الإثبات ، وبهذا يكون وجه الطعن هذا على غير أساس .

اليوم الرابع

« وحيث ان الوجه الرابع محصلة ان المحكمة اعتمدت في تكوين عقيدتها بادانة الطاعن على الكلب البوليسى ومن المتفق عليه لغاية اليوم ان العلم لم يثبت أن لكل انسان رائحة خاصة تختلف عن رائحة أخيه والاهتداء بواسطة الكلاب البوليسية مسألة مصادفات تخطئ ، وتصيب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه — بعد إيراد أدلة الإثبات القائمة على الطاعن وبعد ذكر الاستعراف عليه من الشهود الذين ذكروا أوصاف من قتل وهرب بعد القتل وان المحكمة مطمئنة الى ذلك — قال « وحيث انه تبين عند معاينة مكان الحادث وما يجاوره وجود آثار أقدام ظاهرة في أرض مبتلة ومروية حديثاً وهي آثار شخص يلبس حذاء إذ لم يظهر بها أثر أصابع القدم وقد استخدمت النيابة الكلب البوليسى « هول » في التعرف على صاحبها وجىء بالمتهم بملابسه الأصلية ووضع بين تسعة أشخاص على ابعاد متقاربة ثم دار على الموجودين عدة مرات وكان في كل مرة يقف الى جوار المتهم الاول ويشمه دون غيره ثم أخذ الكلب الى أثر الأقدام مرة أخرى وشمها من جديد ومرتانيا على الأشخاص الموجودين ووقف عند المتهم وأخذ يشم ذيل جلجابه ولم يبرح مكانه وقد قامت النيابة بعد ذلك بتجربتين للتحقق من سلامة حاسة الشم عند الكلب فنجحت كلتاهما ، ثم قال الحكم بعد الفراغ من تفنيد أدلة التقنى « ان الدفاع قد نذ باستعانة النيابة بالكلب البوليسى مقرر أن مثل هذا الاستعراف عديم القيمة ولا يصح التعويل عليه غير أن هذه المحكمة لا ترى فيما لجأت اليه النيابة ما يبرر هذه الحملة فليس في استخدام

أن يقع في صورة فيها اخلال بحق الدفاع عن المتهم في الجناية .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بصفته وارثا عن والدته التي ضربت عمدا وافضى الضرب الى وفاتها عن الحكم الصادر ببراءة المتهمين من هذه الجناية ورفض الدعوى المدنية قبلهما ان محكمة الجنايات بعد ان أثبتت بجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ حضور المدعى بالحقوق المدنية وحضور الشهود والمتهمين في هذه الجناية والجنح المقدمة للمحكمة قد قررت فصل الجناية عن الجنح ونظر القضية بالنسبة للتهمة الأولى والثاني المتهمين بالجناية ونظرها أيضاً بالنسبة لما أسند اليهما من الجنح واحالة الدعوى فيما يختص بباقي المتهمين على النيابة العمومية لاتخاذ اجراءاتها فيها — ويقول الطاعن ان هذا الفصل فضلا عن صدوره من جانب المحكمة يثير طلب من أحد قد ترتب عليه فصل الجناية عما ارتبط بها من الجنح مع انها جميعا نشأت عن مشاجرة واحدة وان المحكمة لم تسأل باقي المتهمين الذين أحيلت تهمتهم على النيابة العمومية وكان مفروضا ان تسمع أقوالهم فيها أثناء نظر الجناية والجنح جميعا وكان ينبغى سؤا لهم بعد قرار الفصل كشهود في الجناية. فهذا التصرف من جانب المحكمة باطل لمساسه بحقوق الدفاع يعيب المحاكمة ويبطل الحكم . ويضيف الطاعن الى ذلك ان المحكمة استندت في حكمها الى أن بعض شهود الاثبات أقارب للجنح عليهما مع انه لم يرد لافى التحقيقات ولا بمحضر الجلسة ولا على لسان الدفاع ما يدل على وجود هذه الصلة فضلا عن انها غير حقيقية .

الكلاب البوليسية في التحقيق بدعا أو خروجاً لقاعدة من قواعد التحقيق القانونية... فلاضير في الاستعانة بهذه الكلاب كوسيلة من وسائل الاستدلال تكشف السبيل للتحقق وترشده في البحث أو يعزز بها ما بين يديه من أدلة فتكون حلقة في سلسلة الاثبات تشد أجزائها وتربط بين طرفيها . »

« وحيث ان ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا مانع قانوناً يمنع المحقق من الاستعانة بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين كما لا مانع يمنع قاضي الدعوى من أن يعزز بها ما بين يديه من الأدلة هو تقرير حق لا خطأ فيه من ناحية القانون ولذلك يكون هذا الوجه مرفوضاً .

(طعن حسن سعد علام ضد النيابة رقم ١٠٩٧ سنة ١٩٣٩)

١٩٥

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

محاكمة جنائية . حق محكمة الجنايات في فصل الجناية عن الجنحة المرفوعة اليها . لا اخلال فيه بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إن حق محكمة الجنايات في أن تفصل أولاً تفصل عن الجناية المرفوعة اليها ما رفع معها من جنح مرتبطة بها هو من اطلاقات القانون لقاضي الدعوى يستهدي فيه بما يرى انه أجدى على قضية الجناية في فصل عنها ما أحيل معها من جنح ان خاف عليها التعطيل أو التشويش وكان له الى هذا الفصل سبيل . وإلا نظر الكل معاً متى رأى في ذلك فضل كشف وتنوير لتلك الجناية . وهذا التصرف منه يخرج في الاصل عن رقابة محكمة النقض إلا

هذا

« وحيث ان الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه أن التهم التي أسندت إلى المتهمين — وإن كانت ناشئة عن شجار بين عائلتين في ظروف مخصوصة — هي جناية ضرب افضى إلى موت والدته المدعى بالحقوق المدنية وتسع جنح أصيب فيها مصابون مختلفون وإن المتهمين كانوا سبعة عشر رجلا المتهمان الأولان (المطعون ضد هما) وقد اتهما بالجناية وبسبع جنح ضرب والباقرن اتهموا بجنح الضرب الأخرى ، وإن محكمة الجنايات فصلت هذه الجنح الأخيرة عن الجناية والجنح الأولى .

« وحيث ان حق محكمة الجنايات في أن تفصل أولا تفصل عن الجناية المرفوعة اليها ما رفع معها من جنح مرتبطة بها هو من اطلاقات القانون لقاضي الدعوى يستهدى فيه بما يرى أنه اجسدى على قضية الجناية فيفصل عنها ما أحيل معها من جنح ان خاف عليها التعطيل أو التشويش وكان له إلى هذا الفصل سبيل ، وإلا نظر الكل معا متى رأى في ذلك فضل كشف وتوير لتلك الجناية . وهذا التصرف منه يخرج في الأصل عن رقابة محكمة النقض إلا ان يقع في صورة فيها اخلال بحق الدفاع عن المتهم في الجناية .

« وحيث ان محكمة الجنايات — وقد كانت لها الحرية التامة في تقدير مناسبة نظر الجنح التي يشير اليها الطاعن مع الجناية والجنح المنسوبة إلى المتهمين المطعون ضد هما قد فصلت ما رأت فصله من تلك الجنح مراعية في ذلك مصلحة المتهمين المذكورين منعا للتشويش عليهما في دفاعهما فيما هما متهمان به ، ومصلحة باقي المتهمين . ولم يعد من هذا الفصل ضرر على من طالب بحق مدنى

في تهمة الجناية فقط . فالادعاء منه بأن تصرف المحكمة قد أخل بدفاعه ومنعها من سماع اقوال باقى المتهمين (الذين أعيدت تهمهم إلى النيابة) كشهود في الجناية هو ادعاء غير مقبول إذ كان في استطاعته لو شاء أن يطلب سماع اقوالهم كشهود له فاما وهو لم يفعل مكتفيا بسماع شهود تهمة الجناية المتعددتين ولم يبد محاميه مثل هذا الطلب لدى مرافعته تكون شكواه من الاخلال بدفاعه على غير أساس

« وحيث ان ما يعيب به الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه لم يأخذ بأقوال بعض الشهود اعتمادا على قرابتهم بابن المجنى عليها مع انهم من غير قرابتها لايمس — حتى لو صح — جوهر الحكم لأن محكمة الجنايات لم تعتمد في التبرئة على هذه القرابة فقط بل ارتكبت على ما وقع بشهادات الشهود من التضارب وعلى قرائن أخرى وبخاصة على ان عامل التليفون أبلغ الحادثة ذا كرا ان والدته أصيبت دون أن يعين أحدا من المتشاجرين ولذلك يتعين رفض الطعن (طعن محمد سليمان سعد مدعى مدنى ضد أنور عبدالمعطى وآخرين رقم ١٣٧٤ سنة ٩ ق)

١٩٦

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

سركة . عقد بيع . مصدق عليه من الطرفين . ملك المشترى . خطف البائع له . اعتباره كذلك .

المبدأ القانوني

ان ايداع عقد بيع طرف شخص أمين مؤقتا لسبب طارىء لا يقلل من حقوق المالك شيئا . وما دام أن هذا العقد قد تم التوقيع عليه أمام كاتب العقود المختص فهو ملك للمشترى لأنه سنده في ملكية العين

١٩٧

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

محام . حضوره ودفاعه عن المتهم . عدم اعتراض المتهم عليه .
لا اخلال بحق الدفاع

المبدأ القانوني

إذا ثبت أن محاميا حضر عن الطاعن
وشهد اجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عنه
من غير أن يبدى المتهم أى اعتراض عليه
فلا يهم بعد ذلك أن يكون هذا المحامى قد
وكله الطاعن أو حضر نيابة عن المحامى الموكل
أو من تلقاء نفسه أو منتدبا من المحكمة مادام
قد تحقق للمتهم الدفاع الحقيقى على الوجه
القانونى

المؤكدة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من اوجه الطعن
أن محكمة الموضوع أخلت بحق دفاع الطاعن
اخلا لا يوجب نقض الحكم اذ قبلت للدفاع عنه
محاميا لم يوكله ولم يكن منتدبا منها وذلك على
الرغم من أن الطاعن كان موكلا محاميا لم يحز له
إفادة الغير عنه

« وحيث انه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة
يبين انه اثبت أن المتهم حضر ومعه معوض
الباز افندى المحامى ، كما يبين أن الدعوى سمعت
بحضور هذا المحامى وانه دافع عن المتهم .

« وحيث انه مادام الثابت ان محاميا حضر
عن الطاعن وشهد اجراءات المحاكمة وتولى
الدفاع عنه من غير أن يبدى المتهم أى اعتراض
فلا يهم بعد ذلك أن يكون هذا المحامى قد وكله
الطاعن أو حضر نيابة عن المحامى الموكل أو من

المبيعة . فاستيلاء البائع على هذا العقد بطريق
الخطف يعد سرقة لوقوعه على مال لم
يكن ملكا له

المؤكدة

« حيث ان أوجه الطعن تلتخص فى أن
الثابت من وقائع الحكم أن العقد المدعى بخطفه
كان مودعا عند شخص أمين باتفاق الطاعن والمجنى
عليه على أن لا يستلمه المجنى عليه إلا بعد دفع
مبلغ معين من النقود ، وأن هذا العقد لا يصبح
ملكاً للمجنى عليه إلا بعد دفع المبلغ المتفق عليه
وأنه يؤخذ من وقائع الحكم أن المجنى عليه لم يقم
بدفع المبلغ المذكور فيكون خطف العقد مع
التسليم به جدلا هو سرقة شيء مملوك للطاعن
فلا جريمة

« وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى
المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن العقد
الخطوف هو عقد بيع تم التوقيع عليه من جانبي
المتعاقدين أمام كاتب العقود المختص فهو ملك
للمشتري لأنه سنده فى ملكيته العين المبيعة . أما
إيداع هذا العقد طرف شخص أمين مؤقتا
لسبب طارئ فلا يقلل من حقوق المالك شيئا .
فقول الطاعن وهو البائع بأن هذا العقد لا
يدخل فى ملك المشتري إلا بعد قيامه بدفع المبلغ
المتفق عليه لا أساس له ، لأن ايداع العقد لا
يؤثر فى ملكية المشتري له . فاستيلاء البائع
(الطاعن) عليه بطريق الخطف يعد سرقة لوقوعه
على مال لم يكن ملكا له . وإذن يكون الحكم
صحيحا ولم يخالف القانون فى شيء .

(طعن حنا بسالوس يوسف ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدنى رقم ١٦٧٣ سنة ١٩٣٩ ق)

وهو عبد الرؤوف محمد الشيخ الذي لم يسمع بالجلسة أن أقواله التي استعرضها مصدرها التحقيق (أي التحقيق السابق على المحاكمة) وهذا ينقض ما ينعيه الطاعن في هذا الوجه .

• وحيث أن محصل الوجه الأخير أن الطاعن دفع بأن إصابة المجنى عليه حصلت منه عن غير عمد ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدفاعه واستخلص توافق ركن العمد استخلاصا غير سليم • وحيث أن ما تناوله الطاعن في هذا الوجه لا يعدو إثارة الجدل في كفاية الدليل على نية العمد وهذا يتعلق بتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما لارقابة لمحكمة النقض عليه .

(طعن محمد طلبة الشيخ ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٦٨٠ سنة ٩ ق)

١٩٨

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

دفاع . محام . حضوره عن المحامي المنتدب أصلا . وإقالة المحكمة له . وانتداب الحاضر فعلا . عدم اعتراض المتهم عليه . لا اخلال .

المبدأ القانوني

حضر محام أمام محكمة الجنايات نيابة عن المحامي المنتدب لعذر طرأ عليه . طلب المحامي المنتدب بعدها بواسطة زميل له التأجيل فأقالته المحكمة من الانتداب . وندبت المحامي الحاضر واستمرت في نظر الدعوى . وقررت محكمة النقض أنه ما دام أن المحامي الذي حضر مع المتهم منذ البدء في إجراءات المحاكمة والذي تمت هذه الإجراءات بحضوره بغير اعتراض من المتهم لم يبد منه

تلقاء نفسه أو متديبا من المحكمة ما دام قد تحقق لمتهم الدفاع الحقيقي على الوجه القانوني .

• وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الدفاع طلب احتياطيا إحالة المجنى عليه إلى الطبيب الشرعي لتقدير مدى الإصابة فلم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الطلب .

• وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه عرض لهذا الطلب ضمنا في سياق أسبابه عند الكلام على تقرير الطبيب الشرعي الذي أخذ به فثبت نقلا عنه «...» أنه بذلك فقد تخلف لدى المصاب بسبب إصابته المشاهدة أمام أذنه اليسرى عاهة مستديمة لا يمكن تقدير مداها بنسبة مئوية نظرا لاختلاف خطورة ما قد ينجم عنها من مضاعفات بالعين اليسرى مستقبلا ، ، وفي هذا الرد الكافي على طلب الدفاع لأن الحكم قد استظهر وجود العاهة المستديمة وبني المسؤولية الجنائية والمدنية على أساس الحالة القائمة وقت الحكم فلا مصلحة للطاعن بعد ذلك في طلب تحقيق مدى زيادة هذه العاهة فيما بعد .

• وحيث أن محصل الوجه الثالث أن في الحكم المطعون فيه قصورا في التسبيب يوجب نقضه إذ لم يبين عند إirاده شهادة الشهود الذين اعتمد عليهم مصدر أقوالهم أهو محضر تحقيق البوليس أو النيابة أو محضر الجلسة .

• وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه اثبت ما شهدت به الشهود الذين أخذ بأقوالهم وبين مصدرها في مقدمة أسبابه فذكر • وحيث تبين من التحقيق الذي جرى في الدعوى وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة كما ذكر في موضع آخر من الأسباب بالنسبة لأحد الشهود

الدعوى بغير أى اعتراض من المتهم أو المحامى وسمعت بعض الشهود وناقشتهم هى والدفاع تقدم معوض افندى الباز وقال ان القضية كان متدبا فيها حنا بك عن المتهم وانه أرسل اليه الملف منذ يومين ليحضر فيها عنه ولذلك فانه يطلب التأجيل ، وعندئذ أ قالت المحكمة حنا بك من الانتداب وندبت محمد عنان افندى واستمرت فى نظر الدعوى فأتمت سماع الشهود ثم ترافعت النيابة ومحامى المتهم .

وحيث ان ما يثيره الطاعن بوجه الطعن لا أساس له وما دام المحامى الذى حضر مع الطاعن منذ البدء فى إجراءات المحاكمة والذى تمت هذه الاجراءات بحضوره بغير اعتراض من المتهم لم يبد منه فى أى وقت ما يفيد انه لم يكن مستعداً للمرافعة فى الدعوى وما دام هذا المحامى قد قام فعلا بالدفاع عن المتهم أمام المحكمة . على أن مراجعة مناقشة هذا المحامى للشهود أمام المحكمة والدفاع المستفيض الذى تقدم به بالجلسة يدل على انه عمل على مقتضى واجبه كمحام فلم يهدر للمتهم حقه فى الدفاع عن نفسه دفاعاً حقيقياً كاملاً .

(طعن زى عطيه صليب ضد النيابة رقم ١٦٧٩ سنة ٩ ق)

١٩٩

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

دفاع شرعى — رد المحكمة عليه — شرطه . جديته واعتراف المتهم بارتكاب الفعل

المبدأ القانونى

حالة الدفاع الشرعى الواجب على المحكمة أن تعنى فى حكمها به وتفرد له رداً خاصاً محله أن يكون هذا الدفاع جدياً مقترناً

فى أى وقت ما يفيد انه لم يكن مستعداً للمرافعة فى الدعوى . وما دام هذا المحامى قد قام فعلاً بالدفاع عن المتهم أمام المحكمة فلا اخلال هناك بمحقوق الدفاع خصوصاً إذا دلت مناقشة هذا المحامى للشهود أمام المحكمة والدفاع المستفيض الذى تقدم به بالجلسة ما يدل على انه عمل كمقتضى واجبه كمحام فلم يهدر للمتهم حقه فى الدفاع عن نفسه دفاعاً حقيقياً كاملاً .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه انها أخلت بدفاعه لأن حنا بك منصور المحامى كان متدباً للدفاع عنه أمامها وأرسل اليه الملف لدراسته ، ولكنه لعذر طرأ عليه كلف زميله معوض الباز افندى بالحضور عنه وسلمه الدوسيه وفى الجلسة لم يحضر المحامى المنتدب فناب عنه بصفة مؤقتة محمد عنان افندى المحامى حتى يحضر ، ثم نظرت الدعوى وفى أثناء سؤال أحد الشهود حضر معوض افندى الباز وطلب التأجيل لأن حنا بك أرسل اليه الدوسيه منذ يومين ولكن المحكمة أ قالت حنا بك من الانتداب وندبت محمد افندى عنان واستمرت فى نظر القضية مع أن هذا المحامى لم يكن لديه ملف الدعوى ولم يكن ملماً بالتحقيقات التى أجريت فيها .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة انه حضر مع المتهم (الطاعن) أمام المحكمة محمد عنان افندى المحامى عن حنا بك يوسف المحامى . وبعد أن بدأت المحكمة فى نظر

بتسليم من المتهم أو من الدفاع عنه بأنه ارتكب فعل التعدي الذي أقيمت به الدعوى عليه وأنه يتمسك في طلب براءته منه بأنه لم يرتكبه إلا بناء على حقه القانوني في الدفاع عن النفس أو عن المال

المحكمة

وحيث أن مبنى وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر ما وقع من الطاعن جناية قتل عمد لأن وقائع الدعوى تقطع بأن الطاعن ما كان يقصد قتل المجنى عليه إذ قد حصلت مشادة كلامية عادية في يوم الحادثة أدت إلى تماسك أعقبه الحادث ولا يمكن أن يستخلص من هذا أن الطاعن كان يتنوى القتل، أما اعتماد المحكمة في توافر نية القتل على الآلة التي استعملت في الجريمة فغير كاف لأن المبراة ليست من الآلات القاتلة وهي مما يحرز عادة كل إنسان. ثم أن الطاعن دفع باعتبار الواقعة ضرباً أفضى إلى الموت وأنه كان في حالة دفاع عن نفسه ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع. وكل ذلك يعيبه ويوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ذكر أنه سمعت مشادة بين المتهم وفريق عبد الحليم ولما رجع أبو اليزيد تجرد الكلام فبدأ عبد الحليم بالعدوان على المتهم وهم عبد الحليم بضربه بالجزمة ففنده جمعه وأن المتهم إذا شعر بهذا الاعتداء فمن الطبيعي أن يدافع عن نفسه وعبد الحليم لم يكفه هذا بل استل سلاحاً وأراد أن يضرب المتهم فتتحي عن الضربة فأصاب

المجنى عليه والمتهم لم يضرب، ثم ذكر أنه كان في حالة دفاع عن نفسه لأن أربعة أشخاص كانوا يضربونه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جناية قتله أبا اليزيد حسن عثمان عمداً بطريقة طعنه بمطواة. وبعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت على الطاعن فيها ذكر أن المتهم أنكر ما نسب إليه من جهة تعديه بالضرب بالمطواة معللاً الإصابات الثابت وجودها تعليلاً غير صحيح لا تعول عليه المحكمة وأن نية القتل متوافرة لديه من استعماله آلة قاتلة بطبيعتها وهي المطواة وضرب المجنى عليه بها في موضع قتال وهو الرقبة فقطعت الشريان النباني وتسبب عنه نزيف شديد أودى بحياة المجنى عليه.

وحيث أنه مع ما أثبتته المحكمة المطعون فيه على الطاعن من أنه تعمد قتل المجنى عليه ومع ما أورده الحكم من الأدلة التي تبرر استخلاص هذا التعمد منها فلا يقبل من الطاعن الجدل الذي يثيره بالشق الأول من طعنه لأنه لا يعدو مناقشة موضوع الدعوى في صدد كفاية الأدلة التي أقامت عليها المحكمة إحدى النتائج القانونية مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض وأما ما يتمسك به الطاعن من أن المحكمة لم ترد على دفاعه بأن الواقعة ليست إلا ضرباً أفضى إلى الموت فغير صحيح لأن ما عني الحكم ببيانته وهو يتحدث عن توافر نية القتل لدى الطاعن رد صريح على هذا الذي يقول الطاعن أنه دفع به وأما ما يثيره الطاعن أخيراً بشأن سكوت الحكم عن الرد على الدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه فمردود بأنه وإن كان يجب على المحكمة أن تعني في حكمها بهذا الدفاع وتفرد له فيه رداً

جريمة الزنا وان تلك الجريمة لم تقع بالفعل
فلا مانع قانوناً من رفع الدعوى على أساس
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .
المحكمة

• حيث ان الوجه الاول من وجهي الطعن
مبناه ان الحكم المطعون فيه لم يبين النية الاجرامية
التي قصد الطاعن الى تحقيقها بدخوله منزل المجنى
عليه ، ولا يكفي في بيانها ان يقول الحكم ان
الطاعن وجد في غرفة الجلوس .

• وحيث انه يبين من الاطلاع على حكم
محكمة اول درجة الذي أخذ بأسبابه الحكم
الاستئنافي المطعون فيه انه ذكر بوضوح ان
الطاعن دخل منزل المجنى عليه بقصد ارتكاب
جريمة فيه وهي الزنا ، وبين الظروف والقرائن
التي تدل على توافر هذا القصد فيكون هذا الوجه
على غير أساس .

• وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان الحكم
المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون اذ اعتبر
الواقعة جريمة دخول في منزل بقصد ارتكاب
جريمة فيه طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ،
مع أن النية الاجرامية التي قصد الطاعن الى
ارتكابها قد تحددت بأنه كان يريد الزنا بزوجة
المجنى عليه ، وفي هذه الحالة لا تصح محاكمة
الطاعن الا عن جريمة الزنا متى طلب الزوج
هذه المحاكمة .

• وحيث ان جريمة الدخول في منزل بقصد
ارتكاب جريمة فيه المنصوص عنها في المادة ٣٧٠
من قانون العقوبات تتوافر متى ثبت ان الجاني
دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . سواء
أتعنت الجريمة التي انصرفت نيته الى اقترافها أم

خاصاً الا أن ذلك محله ان يكون هذا الدفاع جدياً
مقترناً بتسليم من المتهم أو من الدفاع منه بأنه
ارتكب فعل التعدي الذي أقيمت به الدعوى
عليه وانه يتمسك في طلب براءته منه بأنه لم يرتكبه
الا بناء على حقه القانوني في الدفاع عن النفس
أو عن المال ، وهذا الوصف لا يصدق على
حالة الطاعن لانه تقدم بدفاعه أمام المحكمة منكراً
وقوع فعل التعدي على المجنى عليه .

(بلعن حسين محمود ابراهيم ضد النيابة رقم ١٦٧٨ لسنة ١٩٣٩ ق)

٢٠٠

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . رفع الدعوى
العمومية به . إثبات ركن القصد وهو الزنا . عدم وقوع هذه
الجريمة بالفعل . صحة الاتهام .

المبدأ القانوني

ان جريمة الدخول في منزل بقصد
ارتكاب جريمة فيه المنصوص عنها في المادة
٣٧٠ عقوبات تتوافر متى ثبت ان الجاني
دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .
سواء أتعنت الجريمة التي انصرفت نيته الى
اقترافها أم لم تتعين . وسواء أكانت الجريمة
التي تعينت هي جريمة الزنا أم غيرها من
الجرائم . فاذا وقعت جريمة الزنا بالفعل
امتنع رفع الدعوى العمومية على الشريك
على أساس دخول منزل بقصد ارتكاب
جريمة فيه طبقاً للمادة المذكورة فقط . لأن
البحث في ركن القصد في جريمة الدخول في
المنزل يتناول بالضرورة جريمة الزنا ، وهي
لا ترفع الا بناء على طلب الزوج . فتي أثبت
الحكم ان المتهم دخل المنزل لارتكاب

خادمه قائمة قانونا على ما يفترض في جانب المتبوع من الخطأ والتقصير في اختيار التابع أو في رقبته . وهذا النوع من المسؤولية لا يشترط فيه تحريض من السيد . ولا صدور أى عمل إيجابى منه . وأنه يتحقق حتى لو كان السيد غائبا وغير عالم بجريمة التابع

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية حكمت بتأييد الحكم المستأنف القاضى بمعاقبة الطاعن الأول وبالزامه والطاعنين الآخرين بأن يدفعوا للمجنى عليه متضامين ٤٠ جنيا مع المصاريف المناسبة مستندة إلى ما اعتمدته محكمة الدرجة الأولى من أقوال المجنى عليه أمامها وما جاء بحكمها من ثبوت تبعية الطاعن الأول لخدمته الطاعنين الآخرين ، مع أن للمجنى عليه أقوالا عدة مختلفة بعضها عن بعض في تحديد مكان الحادثة وتعيين من اشترك مع المتهم في الضرب وفيما نشأ عنه من ادعاء المجنى عليه فقد السمع وحدث عاهة مستديمة بالذراع اختلافا يشهد عليه بالكذب ويوجب عدم الاعتماد على أقواله في ثبوت التهمة . ويقول الطاعنون أنهم عرضوا كل ذلك على كلتا المحكمتين كما عرضوا عليهما دفاعهم في صدد رابطة التبعية التي ادعى قيامها للمجنى عليه بين الطاعنين بعضهم وبعض ، ذلك الدفاع الذى كان محصله أن المتهم إنما كان خارسا على محجوزات ولم يكن خادما لدى صاحبي الزراعة المحجوز عليها وإذا صحت ارتكابه للحادث فإنه يكون بدافع شخصى ، فلم تكن كلتا المحكمتين بالرد على ذلك فى حكمها ولم تستجيب المحكمة الاستئنافية إلى ما طلبه الدفاع من الإذن

لم تتعين ، وسواء أكانت الجريمة التي تعينت هي جريمة الزنا أم غيرها من الجرائم . فاذا وقعت جريمة الزنا بالفعل ، امتنع رفع الدعوى العمومية على الشريك على أساس دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه طبقا للبادء ٣٧٠ عقوبات فقط . لأن البحث في ركن القصد في جريمة الدخول في المنزل يتناول بالضرورة جريمة الزنا ، وهي لا ترفع إلا بناء على طلب الزوج

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن دخل المنزل لارتكاب جريمة الزنا ، وأن تلك الجريمة لم تقع بالفعل ، فلا مانع قانونا من رفع الدعوى على أساس دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . وعلى ذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضا .

(طعن هلال فهمى محمد ضد النيابة رقم ١٦٨٣ سنة ٩ ق)

٢٠١

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

١ — مسؤولية السيد . عن أفعال خادمه — أساسا .

ما تهيؤه له في ارتكابها صفته ووظيفته

٢ — مسؤولية السيد عن أخطاء خادمه . فرض الخطأ في الاختيار والرقابة . تحريض السيد ليس شرطا لها .

— اقوت محكمة النقض والابرام المبادئ التالية التي

وردت بالحكم الابتدائى وأخذ بها الحكم الاستئنائى وهي :

المبادئ القانونية

(١) لا يشترط أن تكون الجريمة التي

تقع من الخادم قد وقعت بتحريض من السيد بل يكفي في تقرير مسؤولية السيد ان تكون صفة الخادم ووظيفته قد هيأتا له ارتكاب الجريمة وساعدتا على ارتكابها ولو لم تكن الجريمة وقعت أثناء الخدمة .

(٢) ان أساس مسؤولية السيد عن أخطائه

عن نفسه ومفتدا له « أن المتهم أنكر التهمة ،
 « وقرر الدفاع عنه بالجلسة أن المجنى عليه توجه ،
 « في يوم الحادثة إلى ناحية بدواي للتفتيش على ،
 « زراعات أخرى محجوز عليها لمدينين آخرين ،
 « وأن أرباب هذه الزراعات هم الذين اعتدوا ،
 « عليه بالضرب لا المتهم . وهذا الدفاع لم ،
 « ينهض عليه دليل فضلا عن أنه لو صح لما ،
 « كان هناك من داع مطلقا لأن يتهم المجنى ،
 « عليه المتهم دون من ضربه بالفعل ... »
 « وحيث أنه من ذلك ترى المحكمة أن ،
 « التهمة ثابتة ... » وبعد ذلك بين الحكم
 موضوع الدعوى المدنية ، وبعد أن قدر التعويض
 الواجب الحكم به على المتهم ، أورد ما دفعها به
 المستولان عن الحقوق المدنية من أن المتهم لم
 يكن في خدمتهما بل أنه قد ارتكب فعلته بدافع
 شخصي ، ثم عني بالرد على هذا الدفاع فقال « أنه ،
 « لا يشترط أن تكون الجريمة التي تقع من الخادم ،
 « قد وقعت بتعريض من السيد بل يكفي في تقرير ،
 « مسئولية السيد أن تكون صفة الخادم ووظيفته قد ،
 « هيأت له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ،
 « ولو لم تكن الجريمة وقعت أثناء الخدمة ... »
 ثم قال « أن المتهم في تعديه على المدعى بالحق ،
 « المدني كان مدفوعا بدافع الغيرة على مصلحة ،
 « المدعى عليهما في الدعوى المدنية ولو لم تكن هذه ،
 « المصلحة هي غايته يوم الحادثة لما وقعت الجريمة ،
 « ثم رد الحكم على ما ادعاه المتهم من أنه وهو
 يعتدى على المدعى بالحق المدني كان قد انقلبت
 صفته من خادم لدى المدعى عليهما إلى خادم
 لدى البنك بصفته حارسا من قبله على الزراعة فقال
 « ان هذا القول مدفوع بأمرين الأول أن ،
 « تعيين المتهم حارسا على الزراعة من قبل البنك ،

باستحضار صور أوراق هامة لا يستطيع الحصول
 عليها بغير إذن . فوقع حكمها لذلك باطلا
 ويتعين نقضه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده
 الحكم المطعون فيه لأسبابه قد استصفي من جميع
 عناصر التحقيق الشاملة لأقوال المجنى عليه في
 التحقيقات والجلسة ما اطمأنت إليه المحكمة في
 ثبوت الواقعة بظروفها على المتهم ، ثم كيف
 علاقة المتهم بالمستولين معه عن الحقوق المدنية
 التكليف القانوني بانبا إياه على تقارير
 قانونية صحيحة . ذلك بأن المحكمة قد صدرته
 بقولها « أن المجنى عليه قرر بالتحقيقات والجلسة ،
 « أن البنك الأهلي في أوائل مارس سنة ١٩٣٧ ،
 « حجز على زراعة موز لعبد العزيز بك سعده ،
 « ومحمود أفندي الحسيني سعده ، لدين له عليهما ،
 « وأنه عينه بصفته أحد موظفيه مرشدا في هذا ،
 « الحجز وعند توقيعه طلب منه محمود أفندي ،
 « الحسيني الاكتفاء بالحجز على زراعة ثلاثة ،
 « أفدنة فأبى إلا الذهاب مع المحضر إلى الغيط ،
 « وهناك توقع الحجز على شبعة أفدنة وتعين ،
 « عليها المتهم حارسا بناء على طلب محمود أفندي ،
 « الحسيني سعده ورفض أي حارس سواه وبعد ،
 « ذلك نفي إلى البنك أن الزراعة تبددت فكلف ،
 « مديره المجنى عليه بالنوجه لمحل الزراعة للتحري ،
 « سرا عن صحة هذا الخبر . وفي يوم الحادثة ،
 « توجه بالفعل وعندما قرب من الزراعة قابله ،
 « المتهم ومعه شخص آخر وامسك به المتهم ،
 « وضربه بالاقلام وبالعصا هو والشخص ،
 « الآخر وشخصان آخران غيره ناداهما المتهم ،
 « وظلوا يضربونه إلى أن أغشى عليه فتركوه وبقى ،
 « هو بمحل الحادثة إلى أن استرد وعيه وعاد أدراجه ،
 « وبلغ » ثم قال الحكم ذا كرا ما دفع به المتهم

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية اذ أخذت
بأسباب الحكم الابتدائي الذي كان قد تصدى
لهذا الدفاع جملة وتفصيلا بالبحث والتفنيد،
تكون قد قضت بأن الدعوى في غنى عن اجابة
ملتزم الطاعن ورفضت هذا الملتزم ضمنا .

(طعن جمعة العدل كيوان ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدني وطعن عبد العزيز بك سعدة وآخر ضد محمد افندي فهمي
البدالي رقم ١٦٧٠ سنة ٩ ق)

٢٠٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

قوة الشيء المحكوم فيه . محاكمة ادارية . غير مانعة
من المحاكمة الجنائية

المبدأ القانوني

ان الجزاء الاداري أو العقوبة التأديبية
لا يمكن ان يحولا دون المحاكمة الجنائية عما
يكون في اخلال الموظف بواجبات وظيفته
من جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي وذلك
لاختلاف الدعويين التأديبية والجنائية
موضوعا وسببا وخصوصا عما لا يتصور معه
امكان اكتساب الحكم أو القرار الصادر
في احدهما قوة الشيء المحكوم به المانعة من
اعادة المحاكمة في الاخرى

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان الطاعن قد
تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بأنه قد جوزى
اداريا على ما نسب اليه من الاهمال عمدا في
تأدية واجباته المفروضة عليه في قانون القرعة
قاصدا تخليص زوج ابنة أخيه من الخدمة العسكرية
بغير حق وانه مع ثبوت مجازاته اداريا لديها
قد حكمت بتأييد الحكم المستأنف القاضي عليه

« لا يجب صفة كونه خوليا لدى المدعى عليهما ،
« وهي وظيفته الأصلية ورباطه الأساسي بالمدعى ،
« عليهما والثاني ان اختيار المتهم حارسا كان ،
« اضطراريا لرفض المدعى عليه الثاني محمود افندي ،
« الحسيني سعدة تعيين حارس آخر . . . فيكون ،
« المتهم وهو حارس على الاطيان قد عين خصيصا ،
« وبناء على ترشيح احدهما دون سواه ، هذا من جهة ،
« ومن الجهة الأخرى فان المتهم لو انه راعى ،
« مصالحة البنك بعد تعيينه حارسا لما اعتدى على ،
« الموظف الموفد من قبل البنك ، وبعد أن اثبت
الحكم علاقة المتهم بمخدوميه على الوجه المتقدم
واثبت عليه خطأه في تعديه بضرب المجنى عليه
بمناسبة اعمال الخدمة على ما ذكر ايضا ، اقام
مستولية مخدوميه على أساس مسئولية السيد عن
اخطاء خادمه — تلك المسئولية القائمة قانونا على
نايفترض في جانب المتبوع من الخطأ والتقصير
في اختيار التابع أو في رقبته ، ذا كرا أن هذا
النوع من المسئولية لا يشترط فيه تحريض من
السيد ولا صدور أى عمل ايجابي منه وانه يتحقق
حتى لو كان السيد غائبا وغير عالم بتاتا بجريمة التابع
« وحيث ان كل ما جاء بالحكم الابتدائي
المتقدم ، الذي أيده الحكم المطعون فيه من التقارير
القانونية صحيح لا خطأ فيه .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأخير من
وجوه الطعن فان الثابت بمحضر جلسة المرافعة
أمام المحكمة الاستئنافية ان المدافع عن المتهم
قال في معرض تكذيب المجنى عليه في اقواله
« انه ذهب يتجسس على حجوزات أخرى للبنك ،
« فضرب . وانه قبل الحادثة عمل البنك محضر ،
« جرد والاوراق المتعلقة بذلك موجودة بالمحكمة ،
« المختلطة فاننا نرجو التصريح لي باحضار صورة منها ،

الحكم في الطعن المرفوع عنه بناء على المبدأ الآتي:

بحسب محكمة الموضوع ان تستظهر أن الحجز التحفظي قد حكم بصحته وتثبيته وان الاختلاس قد وقع من الطاعن بعد ذلك الحكم ليستقيم قضاؤها قانونا بادانة الطاعن باختلاس المحجوز عليه. والقول بأن حكم ابطال المرافعة ينسحب على الحجز فغير صحيح لأن أثر بطلان المرافعة مقصور على دعوى صحة الحجز وصحيفتها دون محضر الحجز اما ان ابطال المرافعة ينبنى عليه أن تكون دعوى تثبت الحجز الجديدة قد رفعت بعد الميعاد المحدد لذلك قانونا بالمادة ٦٧٦ مرافعات فان هذا قد كان محل الاحتجاج به تلك الدعوى المدنية المجددة. أما وقد انتهت الدعوى بالحكم بصحة الحجز واكتسب الحكم قوة الشيء المحكوم به قبل وقوع الاختلاس فكل تعال من هذا القبيل لا يلتفت اليه قانونا المحكمة:

« من حيث ان مبنى الطعن ان المجنى عليه في ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٦ حجز على زراعة الطاعن ومواشيه حجزا تحفظيا وفاء لايجار استحق له عليه وكلفه بالحضور أمام محكمة السنبلاوين بجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ليسمع الحكم بالزامه بدفع الايجار وتثبيت الحجز وجعله تنفيذيا وانه لتخلف المدعى الحاجز عن الحضور في ذلك اليوم طلب المدعى عليه (الطاعن) الحكم بابطال المرافعة فأجابته المحكمة إلى ذلك وانه في ٤ يناير سنة ١٩٣٧ جدد المدعى دعواه هذه المحكوم فيها بابطال المرافعة فحكمت المحكمة بتاريخ ٢١ يونيو

بعقوبة الحبس وأمرت بايقاف تنفيذ هذه العقوبة فخالفت بذلك القاعدة القانونية القاضية بعدم جواز المحاكمة مرتين على فعل واحد

« وحيث ان الجزاء الاداري أو العقوبة التأديبية لا يمكن ان يحولا دون المحاكمة الجنائية عما يكون في اخلال الموظف بواجبات وظيفته من جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي وذلك لاختلاف الدعويين التأديبية والجنائية موضوعا وسلبا وخصوصا لما لا يتصور معه امكان اكتساب الحكم أو القرار الصادر في احدهما قوة الشيء المحكوم به المانعة من اعادة المحاكمة في الأخرى.

(طعن مدني دأود سليمان ضد النيابة رقم ١٧٨٦

سنة ٩ ق)

٢٠٣

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

اختلاس اشياء محجوز عليها . دعوى الايجار وتثبيت الحجز . ابطال المرافعة فيها . تجديدهما واستصدار حكم بالايجار وصحة الحجز . موجب لقيام الحجز قانونا . تبديد المحجوز عليه بهما . معاقب عليه

المبدأ القانوني

اوقع مالك حجزاً تحفظياً على زراعة المستأجر ومواشيه وبالجلسة المحددة للحكم بالايجار وتثبيت هذا الحجز حكم بابطال المرافعة لعدم حضور المدعى الحاجز. فجددها هذا واستصدر حكماً نهائياً بالايجار وتثبيت الحجز. ولتبديد الأشياء المحجوز عليها رفعت الدعوى العمومية ضد الحارس والمدين المحكوم عليه بتهمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها. وحكم بادانتها. وأقرت محكمة النقض

١٩٣٧ بالزام المدعى عليه بالأجرة وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزاً تنفيذياً، ويقول الطاعن أن النيابة العامة قد أقامت عليه وعلى الحارس دعوى تبديد الأشياء المحجوز عليها على أساس قيام الحجز التحفظي وأنه قد دفع التهمة بأن صدور الحكم بإبطال المرافعة في دعوى الدين من شأنه أن يهدم الحجز من أساسه ويجعله كأن لم يكن وإن محكمة الموضوع حين اعتمدت في ادائته على الحكم الصادر بالدين وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً قد خالفت ما لحكم بإبطال المرافعة من الآثار القانونية من جهة وعولت على حكم خاطيء لصدوره بتثبيت حجز غير قائم قانوناً من جهة أخرى.

وحيث أن محكمة الموضوع بعد أن دونت في حكمها ما ثبت لها من وقائع الدعوى على ما سبق ذكره وإن الحاضر عن المتهم قد قرران الحكم الصادر بالدين وتثبيت الحجز التحفظي وفسخ عقد الإيجار والتسليم قد أيدته المحكمة الاستئنافية وأصبح نهائياً وإن المحضر قد ذهب يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٧ لبيع الأشياء المحجوز عليها فلم يجدوها ولم يجد الحارس المعين لحراستها وبعد أن ألحقت ما دافع به المتهم من أن صدور حكم بإبطال المرافعة يهدم كل ما تم في الدعوى من الاجراءات ومن ضمنها الحجز قالت المحكمة بعد ذلك: «وحيث أن هذا الدفع ربما كان على شيء من الوجاهة لو أن المتهم كان قد تقدم به إلى المحكمة المدنية فرفضت تثبيت الحجز أما وقد صدر حكم نهائي بتثبيت الحجز يعتمد على قيام الحجز من الابتداء، وجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة معاقب عليها بصرف النظر عن صحة الحجز أو عدم صحته مادام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس، هذا فضلاً عن أن المتهم

لم يذكر في التحقيقات مطلقاً أنه بدد الأشياء المحجوز عليها في الفترة الواقعة بين الحكم بإبطال المرافعة وبين الحكم بتثبيت الحجز بل كان دفاعه منصبا على أن الأشياء المحجوز عليها قد استلمها الحارس وثابت من الشكوى الإدارية رقم ٤٩٦ إداري سنة ١٩٣٧ السبيل وبين أن المتهم الثاني (الطاعن) قرران الأشياء المحجوز عليها موجودة عنده ولم تبدد وأنه مستعد لتقديمها يوم البيع كما أثبت المحقق أن المتهم الأول (الحارس) قرر كما قرر الثاني «

وحيث أنه يبين من هذا الذي نقل عن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستئنائي المطعون فيه بأسبابه أن محكمة الموضوع قد ألت بما يشكو منه الطاعن في طعنه وأجادت الرد عليه فأنه بحسبها أن تستظهر أن الحجز التحفظي قد ختم بصحته وتثبيته وأن الاختلاس قد وقع من الطاعن بعد ذلك الحكم ليستقيم قضاؤها قانوناً بإدانة الطاعن باختلاس المحجوز عليه - أما ما يقول به الطاعن من أن حكم إبطال المرافعة ينسحب على الحجز فغير صحيح لأن أثر بطلان المرافعة مقصور على دعوى صحة الحجز وصحيفتها دون محضر الحجز فإن كان يقصد من تعالاه أن إبطال المرافعة قد انبنى عليه أن تكون دعوى تثبيت الحجز المجددة قد رفعت بعد الميعاد المحدد لذلك قانوناً بالمادة ٦٧٦ مرافعات فإن هذا قد كان محل الاحتجاج به تلك الدعوى المدنية المجددة فاما والطاعن لم ييده فيها وقد انتهت بالحكم بصحة الحجز واكتسب الحكم قوة الشيء المحكوم به قبل وقوع الاختلاس فإن بكل ما يتعلل به من ذلك الآن لا يلتفت إليه.

(طن) محمد يوسف عمر ضد النيابة رقم ١٦٩٠ سنة ٩ ق)

٢٠٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

- ١ - محاكمة جنائية . تقرير التلخيص - تلاوته في الجلسة الأولى . اجراء تحقيق تكميلي بمعرفة ذات الهيئة التي سمعت التقرير . تلاوة تقرير آخر . غير لازم .
- ٢ - اثبات في المواد الجنائية - اعتماد المحكمة في الادانة على تحقيقها هي . وما تقتضيه منه . صحته .

المبادئ القانونية

(١) ان الغرض الذي رمى اليه القانون من إيجاب تلاوة تقرير عن القضية من أحد قضاة الهيئة الاستئنافية هو إحاطة القاضي الملخص باقى هيئة المحكمة بما هو مدون بأوراقها حتى تكون على بينة من ظروفها ووقائعها فاذا قامت الهيئة بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك محل لتلاوة تقرير آخر ما دامت هيئة المحكمة محيطة بما جرى فيها . فاذا ثبت أن تقرير التلخيص تلى في الجلسة الأولى وأن هيئة المحكمة التي سمعت التقرير هي التي قامت بالتحقيق التكميلي فتكون اجراءات المحاكمة صحيحة قانوناً .

(٢) يجوز قانوناً للمحكمة أن تعتمد في الادانة على التحقيقات التي تقوم بها وعلى أى تحقيق آخر تقتضيه بصحته وفي أخذها بهذه التحقيقات ما يفيد ضمناً أنها لم تأخذ بما عداها مما يكون مخالفاً لها .

المحكم:

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن تقرير التلخيص لم يتل بجلطة المحاكمة الأخيرة خلافاً لما تقضى به المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث انه بالرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية يبين انه بجلطة ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ التي نظرت فيها الدعوى لأول مرة تلا أحد قضاة المحكمة تقريراً عن القضية وبعد أن تم نظرها قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أسبوعين وفي الجلسة التالية قررت المحكمة فتح باب المرافعة وكلفت النيابة باعلان شهود لجلطة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وفيها سمعت المحكمة مشكلة بهيتها السابقة شهادة الشهود والدفاع وقررت تأجيل النطق بالحكم أسبوعاً وفي هذا الميعاد أصدرت حكماً المطعون فيه .

« وحيث ان الغرض الذي رمى اليه القانون من إيجاب تلاوة تقرير عن القضية من أحد قضاة الهيئة الاستئنافية هو إحاطة القاضي الملخص باقى هيئة المحكمة بما هو مدون بأوراقها حتى تكون على بينة من ظروفها ووقائعها فاذا قامت الهيئة بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك محل لتلاوة تقرير آخر ما دامت هيئة المحكمة محيطة بما جرى فيها .

« ومن حيث انه ما دام الثابت في القضية الحالية أن تقرير التلخيص تلى في الجلسة الأولى وأن هيئة المحكمة التي سمعت التقرير هي التي قامت بالتحقيق التكميلي فتكون اجراءات المحاكمة صحيحة قانوناً خلافاً لما زعمته الطاعة .

« وحيث ان محصل وجهى الطعن الثانى والثالث هو أن الحكم المطعون فيه استند في ادانة الطاعة الى التحقيقات وما شهدت به الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ولم يشر الى ما شهدوا به أمام محكمة أول درجة . ولم يرد على الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة الطاعة ارتكاباً على ما رجحه من أن المادة المخدرة دست تحت أحطاب كانت جالسة

عليها وفي هذا وذاك قصور في التسبيب يعيب الحكم ويبطله .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه بين انه أثبت « انه بالرجوع الى التحقيقات وإلى ماقرره الشهود أمام المحكمة الاستئنافية من الجزم بأن كمية الأحطاب التي أدعت المتهمه بدس المخدر فيها ما كانت لتسمح مطلقا بذلك لقلتها تبين للمحكمة الاستئنافية أن أقوال هؤلاء الشهود هي المرجحة وأن كمية الأحطاب كانت قليلة جدا بحيث أن الضابط المحقق وقع نظره على العلبة التي بها المخدر بمجرد أن قامت المتهمه من فوق الأحطاب التي كانت تجلس عليها ونظر العلبة تحت مكان جلوسها فادعاء المتهمه بدس العلبة تستبعده هذه المحكمة كلية خصوصا وأن وقت التفتيش لم يكن معلوما لأي شخص آخر غير الضابط المحقق كما وأن المتهمه كانت تجاورها ابنتها فلو فرض وغابت قليلا فليس من المعقول أن تترك القول الذي كانت تقوم بطيه لبيعه للغير في القدر الذي كان أمام المنزل »

« ومن حيث انه يجوز قانونا للمحكمة أن تعتمد في الادانة على التحقيقات التي تقوم بها وعلى أي تحقيق آخر تقتنع بصحته وفي أخذها بهذه التحقيقات ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بما عداها بما يكون مخالفا ، اما ما تدعيه الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة فغير صحيح لأنه عرض إلى ما جاء بهذا الحكم ورد عليه بما استخلصه من التحقيقات التي أجريت في الدعوى وشهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة من جهة ثبوت الجريمة على الطاعنة .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه مضطرب في أسبابه اذ جاء فيها تارة أن الطاعنة كانت جالسة على المادة المخدرة وأخرى

أنها لم تكن وحدها بل كانت ابنتها معها - كما جاء بها أيضا أنه لو كان الذي دس المادة المخدرة شخصا أجنبيا لوضعها بين الأحطاب الكثيرة الموجودة داخل المنزل مع أن الكومة الصغيرة كانت خارج المنزل مما يسهل دس المادة فيها . وكذلك اعتبر الحكم سابقة الطاعنة في جريمة مماثلة دليلا عليها في هذه التهمة ، وهذا غير جائز .

« وحيث ان ما تنعاه الطاعنة في هذا الوجه على الحكم المطعون فيه غير صحيح إذ ليس فيه أي اضطراب ولم تكن اداتها مؤسسة على سابقة الحكم فيها كما تدعى بل أن المحكمة لاحظت تلك السابقة في اعتبارها عائدة .

(طس عزيزه محمود خليف ضد النيابة رقم ١٧٠١ سنة ٩ ق)

٢٠٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

سب - الفاظ السب . أخذ الحكم بعض العبارات دون غيرها . النقص في بعض العبارات أو الزيادة فيها لا يعيب الحكم

المبدأ القانوني

ان الاستدلال في مؤاخذه المتهم بالنسب بالعبارات التي يستيقن قاضي الدعوى صدورها منه دون غيرها من العبارات المدعاة معتمدا في ذلك على أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده ولقول المتهم نفسه ، لا يعيبه أن يكون بين بعض هذه الأقوال وبعض زيادة أو نقص في الفاظ السب لأن ذلك كله متعلق بتحصيل فهم الواقع في الدعوى بما لا رقابة فيه لمحكمة النقض

المحكم

« من حيث ان مبنى الوجه الاول انه وان ثبت بمحض جلسة المحاكمة الاستئنافية ان تقرير

أن الطاعن سب علنا المجنى عليه بقوله « يا كلب يا ابن الكلب » فلما رأت محكمة الدرجة الأولى أن العبارات التي استيقنت صدورها من الطاعن على ما يؤخذ من أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده وأقوال المتهم نفسه في قوله « يا حمار يا دون يا كلب يا ابن الكلب » اعتبرته مرتكبا لجريمة السب لهذه الألفاظ بعد أن أثبتت هذه الأقوال جميعها في حكمها وعاقبته على فعلته على هذا الاعتبار وكذلك فعلت محكمة الاستئناف فأثبتت عبارات السب بحسب ما جاء بأقوال المجنى عليه وبحسب أقوال كل من شهود الاثبات إلى أن قالت :

« وحيث أن المتهم قرر بالجلسة الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى أنه قال للمدعى المدنى « يا قليل الأدب » وذلك بعد أن سبه وقال له « يا حمار يا ابن الحمار » وأنه على فرض صحة ما ادعاه من أن المدعى المدنى اهانه ما كان يحق له أن يقابله بالمثل ويسبه علنا »

« وحيث أن الاستدلال في موازنة المتهم بالسب بالعبارات التي يستيقن قاضى الدعوى صدورها منه دون غيرها من العبارات المدعاة معتمدا في ذلك على أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده ولقول المتهم نفسه ، لا يعيبه أن يكون بين بعض هذه الأقوال وبعض زيادة أو نقص في ألفاظ السب لأن ذلك كله متعلق بتحصيل فهم الواقع في الدعوى بما لارقابة فيه لمحكمة النقض . »

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية حين اعتمدت في حكمها المطعون فيه على ما أثبتته محكمة الدرجة الأولى على لسان الطاعن من أنه قال للمجنى عليه ما قاله من ألفاظ السب لم تعتبر قوله هذا اعترافا بالتهمة كما زعم الطاعن وإنما اتخذت منه دليلا على صدور هذه الألفاظ منه في سياق السب بعد أن أثبتته عليه بغيره من الدلائل . »

(طعن الاستاذ . . . ضد النيابة رقم ١٦٨٨ سنة ١٩٢٩)

التلخيص الواجب تقديمه من أحد قضاة المحكمة الاستئنافية قد تلى بالجلسة إلا أن الواقع أنه لم يتل ويقول الطاعن أنه يعتمد في اثبات ذلك على ما يقرره قضاة المحكمة وإن عدم تلاوة التقرير يفسد المحاكمة ويبطل الحكم .

« ومن حيث أن مبنى الوجهين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تحديد ألفاظ السب التي نسب إلى الطاعن الجهر بها في الطريق العام وحوكم وحكم عليه بالعقوبة من أجلها — إلى أقوال المجنى عليه التي تأيدت بأقوال شهاديه وإلى ما قرره هو أمام محكمة الدرجة الأولى من أنه وجه للمجنى عليه بعض العبارات مع أن أقوال المجنى عليه من جهة قد خالفت أقوال شهاديه ومع أن ما نسب إليه هو لا يعد اعترافا منه بالتهمة المستندة إليه من جهة أخرى وفي هذا وذاك من العيب في الاستدلال ما يبطل الحكم »

عن الوجه الأول

« وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات نصها « والأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى ومع ذلك فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات اهملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ، »

« وحيث أنه ثابت بمحضر جلسة المرافعة (جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩) أن القاضى عبدالرحمن الجبرى افندى تلا تقرير الدعوى وثبت حصول هذه التلاوة بمحضر الجلسة يمنع الطاعن من الادعاء بعدم حصولها إلا إذا ادعى التزوير وهو لم يدعه ولذلك يكون هذا الوجه غير مقبول . »

عن الوجهين الثانى والثالث

« وحيث أنه يبين من الحكمين الابتدائى والاستئنافية أن التهمة كانت بحسب وصف النيابة »

قضاء محكمة النقض في الأمر المذنب

٢٠٦

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩

- ١ — تدخل في خصومة قائمة . من حق كل ذي مصلحة محققة أو محتملة . طلبات مستقلة . جوار ابدائها
- ٢ — دعوى النسب . ولو ارتبطت بدعوى الارث . اختصاص المجالس المالية للطوائف بها . شرطه . اتحاد ملة الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بها . في حالة اختلاف الملة

المبادئ القانونية

- ١ — ان القاعدة القانونية — في التدخل في خصومة قائمة — الواردة في المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات — هي ان لكل ذي مصلحة في النزاع المطروح أمام القضاء حق التدخل فيه . لا فرق في ذلك بين أن تكون المصلحة محققة أو محتملة وبين أن يكون الغرض من التدخل إبداء طلبات مستقلة عن طلبات الخصوم أو مرتبطة بها

فاذا تدخلت وزارة المالية في دعوى ما باعتبارها حالة محل بيت المال بسبب أن شخصاً مات مرتداً وربطت طلبها ايقاف الدعوى باستحقاقها للتركة دون سواها لأسباب شرعية جعلتها موضوع دعوى لدى القضاء الشرعى ففي هذا ما يكفي لاعتبار تدخل الحكومة تدخلاً استقلالياً يحيزه القانون . أما مصيره أمام المحكمة الأهلية بعد ذلك فمعلق على ما تقضى به جهة القضاء الشرعى

٢ — أقرت محكمة النقض المبدأ الذى

قالت به محكمة الاستئناف وهو :

انه وان كانت دعوى النسب هي من دعاوى الأحوال الشخصية الخاصة فتدخل في اختصاص المجالس المالية للطوائف ولو ارتبطت بدعوى الارث لأنه لا بد أن يتناول الأمر مسألة النسب الذى هو أساسها إلا أن هذا الحكم مقيد باتحاد ملة الخصوم أما إذا اختلفت هذه الملة فإن المحاكم الشرعية — لعدم اختصاص أى طائفة بالحكم بين المتخاصمين — هي المختصة دون غيرها بالفصل في ذلك لأنها هي محاكم الأحوال الشخصية العامة في مصر

المحكمة

• من حيث ان محصل الوجه الأول والشرط الأول من الوجه الثالث من أوجه الطعن هو (أولاً) ان الحكم المطعون فيه أخطأ في قبول وزارة المالية خصماً ثالثاً في الدعوى المرفوعة من الطاعنين لأن بيت المال الذى تمثله وزارة المالية ليس وارثاً كما أن اختلاف بيت المال مع الورثة الشرعيين للمتوفى وهم الطاعنون ليس اختلافاً بمن له صفة الوراثة ينقل الاختصاص من المجلس الملى الى المحاكم الشرعية (ثانياً) لأن قبول الخصم الثالث يجب أن لا يترتب عليه خروج الخصومة عن نطاقها وتعطيل الفصل فيها ويجب أن لا يثير الخصم بتدخله نزاعاً جديداً أجنياً عن الخصومة الأصلية التى يتدخل فيها وإنما يقتصر دوره في النزاع على تأييد المدعى أو المدعى عليه وفي الخصومة الحالية بعد قبول وزارة المالية

خصما ثالثا فيها حصل أن ضرب صفح عن موضوع النزاع الأصلي وتحولت الدعوى من محاسبة موكل لوكيله الى نزاع حول الميراث

« وحيث انه عن الخطأ في قبول وزارة المالية خصما ثالثا فان القاعدة القانونية — في التدخل في خصومة قائمة — الواردة في المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات هي أن لكل ذي مصلحة في النزاع المطروح أمام القضاء حق التدخل فيه لافرق في ذلك بين أن تكون المصلحة محققة أو محتملة وبين أن يكون الغرض من التدخل إبداء طلبات مستقلة عن طلبات الخصوم أو مرتبطة بها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذه المصلحة قال : « انه بفرض التسليم بأن بيت المال ، الذي حلت محله وزارة المالية ليس وارثا بالمعنى ، القانوني فانه يعتبر على الأقل مستحقا لتركه ، والمرحوم أمين فكري بك لأنها في نظره ، لا مستحق لها باعتبار انه مات مرتدا فبيت ، المال يتدخل بهذه الصفة في الدعوى الحالية ، وله بناء على هذه المصلحة الظاهرة أن يتقدم ، للمحكمة لتقبله خصما ثالثا . فيها ليطلب بحقه ، المشار اليه ، وفي هذا الذي قاله الحكم ما يبين بجلاء مصلحة الوزارة في التدخل في النزاع دفاعا عن حق شرعي مستقل عن حقوق الخصوم ويسوغ قانونا قبولها خصما ثالثا في الدعوى .

« وحيث انه ولو أن الوزارة طلبت إيقاف الدعوى إلا انها ربطت هذا الطلب باستحقاقها للتركة دون سواها لأسباب شرعية جعلتها موضوع دعوى لدى القضاء الشرعي وفي هذا ما يكفي

لاعتبار تدخل الحكومة تدخلا استقلاليا يجيزه القانون أما مصيره أمام المحكمة الأهلية بعد ذلك فمعلق على ما تقضى به جهة القضاء الشرعي « وحيث ان ما استند اليه الطاعنون من حكم سابق لمحكمة النقض قضى بأن بيت المال الذي حلت محله وزارة المالية وان عد في المادة ٥٨٤ من كتاب الاحوال الشخصية لقدرى باشا مستحقا للتركة التي لا مستحق لها إلا انه ليس معتبرا في نظر علماء الشريعة الاسلامية وارثا ومن ثم لا يصلح خصما في دعوى الوراثة (حكم ٢١ من مايو سنة ١٩٣٢) — ما استند اليه الطاعنون من هذا القضاء لا يؤثر بحال ما على ما تذرعت به الوزارة من مصلحة التدخل في الدعوى الحالية ورأته محكمة الموضوع كافيا لقبولها خصما ثالثا فيها لأن الوزارة في الحكم المستشهد به لم يكن لها من مطعن خاص في استحقاق الوراثة لليراث بل كان النزاع دائرا حول كفاية الأعلام الشرعي وغيره من الأوراق أو عدم كفايتها لاثبات الوراثة أما الأمر في الدعوى الحالية فهو طعن موجه للأساس ذاته الذي يستند اليه الطاعنون في المطالبة بالتركة وهو صفة الوراثة وانحصار ارث المتوفى فيهم فإذا صح هذا الطعن انهار هذا الأساس وفقد الطاعنون صفة الوراثة وآلت التركة إلى غيرهم عن يستحقها .

« وحيث انه عما ذكره الطاعنون بشأن ما يؤدي اليه تدخل الخصم الثالث من توسيع نطاق الخصومة وتأخر الفصل فيها فان الطاعنين كانوا يطالبون في دعواهم بالزام وكيلهم المدعى عليه الأول بأن يسلمهم باقي ما حصله من أموال تركة أمين فكري بك على اعتبار انهم ورثته دون سواهم فاذا ما قام لدى هذا الوكيل من الأسباب ما يحمله

على الشك في صحة هذه الورثة وانفراد الطاعنين بها وامتنع خشية المسؤولية الشخصية عن التسليم فعمد الطاعنون إلى المطالبة به قضاء كان أول واجب على الطاعنين وقد رفعوا أمرهم إلى القضاء أن يقدموا للمحكمة ما يثبت بطريقة قاطعة الأساس الذي يبنون عليه دعواهم، فإذا ما تقدمت وزارة المالية في النزاع للحيلولة دون تسليم التركة للطاعنين حتى ينتهي الفصل في النزاع الخاص بالورثة لدى القضاء الشرعي كان تدخلها هذا متعلقاً بصفة الطاعنين في دعواهم وعدم توافر الأساس الذي يخولهم حق الحصول على التركة ولم يكن قط اقحاماً لنزاع أجنبي عن الدعوى الأصلية بل هو مرتبط بها ارتباطاً لا انفصام له والفصل فيه لا يحيص عنه للتحقق من توفر أركان الدعوى.

« وحيث أنه لا يمكن الاحتجاج بأن من شأن هذا التدخل تعطيل الفصل في الدعوى إذ هو خاص بصفة الطاعنين بأنهم وحدهم ورثة المتوفى تلك الصفة التي يتعين عليهم اثباتها على أي حال لكي تقضى المحكمة لهم بطلباتهم على ما سبق بيانه، هذا فضلاً عن أن الثابت هو أن التدخل حصل في مبدأ النزاع وأثناء تحضير الدعوى.

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً لأحكام المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تنص على أنه ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر فيما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضاً أن تؤول الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة ثم يقول الطاعنون أن الجهة المختصة بالفصل في صحة نسب المرحوم أمين فكرى بك إلى والده كرلس اسحاق هي جهة الملة والقضاء الصحيح فيها هو قضاء مجلس ملي بني سوييف الذي تضمن الأعلام

الرقم ٤ من إبريل سنة ١٩٢٨ وعلى هذا فقد كانت الدعوى التي عرضت على محكمة الموضوع بدورتها صالحة للحكم فيها ولم يكن هناك محل للايقاف إذ ليس للقضاء الشرعي اختصاص الفصل في النزاع الذي طرحته عليه وزارة المالية ذلك لأنه يجب التفرقة بين الميراث وتقسيمه وهما من المسائل التي تختص بها المحاكم الشرعية إلا إذا اتفق الخصوم على الاحتكام فيها إلى قانون ملتهم وبين الصفة التي يرث بها الشخص كاتسابه إلى المورث بالبنوة ونحوها والصفة من المسائل التي يرجع فيها إلى قانون ملة المتوفى لاتصالها بالزوجية والبنوة من زواج صحيح وهذا مما يدخل في صميم الأحوال الشخصية.

« وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض لما يتمسك به الطاعنون في هذا الوجه فقال « وحيث أنه بفرض التسليم بأن بيت المال الذي، « حلت محله وزارة المالية ليس وارثاً بالمعنى، « القانوني فإنه يعتبر على الأثر مستحقاً لتركته، « المرحوم أمين فكرى بك لأنها في نظره لا، « مستحق لها باعتبار أنه مات مرتداً في بيت المال، « يتدخل بهذه الصفة في الدعوى الحالية وله، « بناء على هذه المصلحة الظاهرة أن يتقدم، « للمحكمة لتقبله خصماً ثالثاً فيها ليطالب بحقه، « المشار إليه وأذن تكون محكمة أول درجة، « اذ قررت قبوله قد أصابت الصواب،.

« وحيث أنه يتعين البحث فيما إذا كان قرار، « المجلس الملي ببني سوييف الصادر في ٤ إبريل، « سنة ١٩٢٨ الذي يستند إليه المستأنفون كاف، « لاثبات وراثته المستأنفين وحدهم للمرحوم، « أمين فكرى بك مع وجود النزاع بشأن، « أحقية هؤلاء الأشخاص لتركته برفع الدعويين،

- « الشرعيتين المشار اليهما فعلا من وزارة المالية ،
« وهاتم رمضان اللتين لم يفصل فيهما بعد وهذا ،
« البحث يجب مناقشته بلا دخل لرأى الأستاذ ،
« حزين سعد المستأنف عليه الأول وتصرفاته ،
« واجراءاته في أول الأمر أو علاقته السابقة ،
« بالمستأنفين بصفته وكلا عنهم إذ أن كل ذلك ،
« لا قيمة له ولا يؤثر على الطريق القانوني ،
« الواجب اتباعه والجهة المختصة بالفصل في ،
« هذا النزاع . »
- « وحيث ان المحكمة ترى أن القرار ،
« السابق الذكر ليس ملزما ولا كافيا لاثبات ،
« النسب والوراثة لاختلاف ملة الخصوم ،
« المتنازعين بما فيهم هاتم أحمد رمضان المشار ،
« اليها خصوصا وأنه لم يكن إلا لاعلا مإداريا ،
« وأن المنازعين للمستأنفين كانوا بعيدين عن ،
« الاجراءات التي اتخذت عند اصداره ولم ،
« يعلموا بها ولم يتدخلوا فيها حتى يمكن أن يقال ،
« أنه كان من الواجب عليهم أوفى وسعهم ،
« التقدم بهذا النزاع للمجلس المشار اليه ليفصل ،
« فيه أوليتخلى عنه ان كان خارجا عن اختصاصه ،
« فلذلك ولأنه غير مسلم من الخصوم بأن ،
« المورث مات مسيحيا قبطيا أرثوذكسيا كما ،
« يقول المستأنفون لما تبين لهؤلاء الخصوم من ،
« المكاتبات المدونة بمحضر انتقال محكمة أول ،
« درجة لطريقة الأقباط الأرثوذكس بمصر ،
« نتيجة اطلاعها على الدفاتر الثابت بها تلك ،
« المكاتبات المتبادلة بين البطريركخانه ومطرانية ،
« بني سويف ولما هو ظاهر لهم من باقى ،
« المستندات المقدمة من أن من يدعى فرعون ،
« المشار اليه في هذه المكاتبات هو نفسه أمين ،
« فكري المورث يكون لا قيمة قانونا لقرار ،
« المجلس الملى الصادر بتاريخ ٤ ابريل سنة ،
« ١٩٢٨ في اثبات النسب والوراثة بالنسبة ،
« لمن لم يكونوا طرفا فيه .)
- « وحيث انه لا محل للاستناد على المادة ،
« ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي يريد ،
« المستأنفون ان يؤيدوا بها نظريتهم الميينة ،
« بصحيفة الاستئناف وبمذكراتهم من أن ،
« المحاكم الشرعية غير مختصة بالفصل في هذا ،
« النزاع وأن المختص هى المجالس المالية القبطية ،
« الارثوذكسية وحدها لأنه وان كانت دعوى ،
« اثبات النسب هى من دعاوى الأحوال الشخصية ،
« الخاصة فتدخل في اختصاص المجالس المالية ،
« للطوائف ولو ارتبطت بدعوى الارث لأنه ،
« لا بد أن يتناول الأمر مسألة النسب الذى ،
« هو أساسها إلا أن هذا الحكم مقيد باتحاد ،
« ملة الخصوم أما إذا اختلفت هذه الملة كما فى ،
« النزاع الحالى فان المحاكم الشرعية لعدم اختصاص ،
« أى طائفة بالحكم بين المتنازعين هى المختصة ،
« دون غيرها بالفصل فى ذلك لأنها هى محاكم ،
« الأحوال الشخصية العامة فى مصر واذن ،
« فالطريق القانونى الواجب اتباعه هو الحصول ،
« على حكم شرعى فى هذا الشأن . »
- « وحيث انه ظاهر جليا فى هذا الذى رد ،
« به الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين ذلك ،
« الدفاع الذى اشتمل عليه وجه الطعن أن محكمة ،
« الموضوع رأت أن اشهاد الوراثة الذى يستند ،
« اليه الطاعنون فى دعواهم غير كاف لاثبات النسب ،
« وأن النزاع الدائر حول حقهم فى ميراث أمين

٢٠٧

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩

طعن بطريق النقض — مخالفة حكم صادر لحكم سابق .

شرطه . صدوره بين الخصوم انفسهم . مشتري

سجل عقده . لا يمثل البائع في خصومة سابقة

المبدأ القانوني

ان المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرام تشترط لقبول الطعن أن يصدر الحكم السابق المخالف للحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم .

فاذا كان المشتري لعقار قد سجل عقده وأصبح بذلك ذا حق خاص على العقار وكان البائع له قد تجرد من ملكية العقار موضوع النزاع فلا يمكن اعتبار هذا البائع ممثلاً للمشتري وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الأخير طرفاً في الدعوى الأولى التي صدر فيها الحكم ضد هذا البائع ولا يكون الخصوم متحدين في الدعويين مما يبيح قبول الطعن بالنقض بناء على مخالفة الحكم الصادر لحكم سابق صادر بين الخصوم انفسهم

الموكل

من حيث ان الطاعن يستند في جواز الطعن في الحكم المطعون فيه إلى انه صدر على خلاف حكم آخر صدر بين الخصوم وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعواه عن ملكية القدان موضوع النزاع في حين أن نفس محكمة المنصورة سبق أن أصدرت في دعوى الاستئناف رقم ٢٠٩ سنة ١٩٣٠ حكماً نهائياً بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ قضى بتثبيت

فكرى بك وكونه مرتداً أم لا يجب عرضه على جهة القضاء الشرعي المختصة وحدها بالفصل فيه ، هذه المحكمة تقرر محكمة الموضوع على ما رآته في ذلك وأسسته على اعتبارات تبرره وليس في هذا شيء مخالف للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بل أن ما جاء بالحكم إنما هو تطبيق لأحكام تلك المادة من ترك الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية للجهة المنوطة به قانوناً وانتظار ما ستقضى به للسير على مقتضاة في النزاع المطروح .

وحيث ان مبنى الشطر الثاني من الوجه الثالث هو أن محكمة الموضوع استندت ضمن ما استندت اليه في الايقاف الى النزاع الذي رفعت هانم أحمد رمضان أمام المحكمة الشرعية لاثبات أحقيتها لتركه أمين فكرى بك في حين أن هانم هذه لم تكن طرفاً في الخصومة الحالية حتى يمكن أن يتقرر الايقاف محافظة على مصلحتها ويقول الطاعنون أن في ذلك خطأ يعيب الحكم .

وحيث انه بصرف النظر عما جاء بالحكم خاصاً بالدعوى الشرعية المرفوعة من هانم أحمد رمضان للبطالة بتركه أمين فكرى بك فإن في الحكم من الأسباب الأخرى ما يكفي لتبرير ما قضت به المحكمة من ايقاف الدعوى حتى يفصل في الدعوى الشرعية المرفوعة من وزارة المالية ولذا فلا تأثير للخطأ الذي يشكو منه الطاعنون في وجه الطعن بقرض وجوده فعلاً في الحكم المطعون فيه .

(طعن اسحق كيرلس افندي وآخرين وحضر عنهم الاستاذان احمد رشدي وزكي عربي ضد الاستاذ حزين سعد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذان محمد حسن وزكي فليمون رقم ٥٨ سنة ٨ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومحمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر حجازي بك واحمد مختار بك مستشارين)

٢٠٨

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

١ - عقد بيع - سائر تبرع مضاف إلى ما بعد الموت.
استخلاص نية العاقد فيه . مسألة موضوعية
٢ - عقد بيع . عدم تسجيله . قرينه على نية المورث :
وعدم دفع الثمن . دلالة على تبرع مضاف إلى ما
بعد الموت

المبادئ القانونية

(١) لا غبار على قضاء محكمة الموضوع إذا هي حصلت من ظروف الدعوى وملاساتها ودلت عليه تدليلاً سائفاً مقبولاً أن العقدين موضوع النزاع لم يبرما في الواقع بقصد البيع كما تدل عليه ظاهر العبارات الواردة بهما بل هما عقدان سائران لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت ذلك أن استخلاص نية العاقد في الدعوى من وقائع تنتجها مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بلا رقابة عليه لمحكمة النقض .

(٢) ان عدم تسجيل عقدي البيع هي قرينة لها قيمتها في التدليل على نية المورث كما أن عدم دفع الثمن يمكن أن يستخلص مما تقتنع به المحكمة من أن حقيقة العقدين هي تبرع مضاف إلى ما بعد الموت

المحكم

وحيث ان الطعن بني على ما يأتي : —
أولاً — أن محكمة الموضوع فسرت عقدي البيع اللذين تمسك بهما الطاعنون تفسيراً خاطئاً لا تحتمله عبارة العقدين إذ هما ينصان صراحة

ملكيته لهذا الفدان عينه فعلاً بالمادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان الثابت من وقائع هذه الدعوى هو أن القضية الأولى رفعت في سنة ١٩٢٩ من الطاعن أمام محكمة السبلاوين الجزئية على السيد بيومي عثمان للمطالبة بملكية الفدان موضوع النزاع فقضت له المحكمة بالملكية وايدت محكمة المنصورة استئنافاً هذا الحكم في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٣٠ اما الدعوى الثانية فرفعت من القمص ميخائيل مورث المدعى عليهم في الطعن ضد الطاعن والسيد بيومي عثمان (الخصمين في القضية الأولى) للمطالبة بالفدان ذاته واستند القمص في دعواه إلى عقد بيع صادر له من السيد بيومي عثمان محرر في ٦ من يونيه سنة ١٩٢٨ وسجل في اليوم الثاني .

وحيث انه يبين بما ذكر أن الدعوى الأولى رفعت بعد أن كان القمص ميخائيل قد اشترى الفدان وسجل عقده أي في وقت كان فيه ذا حق خاص على العقار وكان البائع له وهو السيد بيومي عثمان قد تجرد من ملكية الأرض موضوع النزاع فلا يمكن اعتباره ممثلاً للقمص ميخائيل خليل وبالتالي لا يمكن اعتباره هذا الأخير طرفاً في الدعوى الأولى ولا يكون الخصوم اذن متحدين في الدعويين ولا يبقى بعد هذا محل لقبول الطعن على أساس المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار التي تشترط صدور الحكم السابق المخالف للحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم .

(طعن السيد فرج محمد فرج وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد ورثة القمص ميخائيل خليل وآخرين وحضر عن السنة الأولى الاستاذ عدلي اسكندر رقم ٢٢ سنة ٩٢٠٠ بالهيئة السابقة)

١٩٣٤ أى بعد شهرين من تاريخ العقدين وهذه الفترة لا يمكن فيها ظهور وضع اليد اذ تكون الأرض مغمورة بمياه الفيضان فلا زراعة ولا تأجير .
سادسا — اخطأ الحكم ايضا في اعتبار أن العقدين في حوزة المورث مع انه ثبت في محضر الجرد المحرر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ من اقوال المطعون ضدها « بهية » أن العقدين كانا في الصندوق الخاص بالمورث (وليس معنى هذا انه كان في حوزته) والذي قفل بوجود زوجاته وأحد أولاده « احمد » كما قرر المطعون ضدهما في عريضة دعوى التزوير أن الطاعنين انتهزا فرصة اصابة المورث بالشلل وحصلوا على ختمه وحرروا العقدين ووضعوهما في الصندوق وهذا علاوة على أن الثابت هو أن المورث والطاعنين يقيمون في معاش واحد وان الصندوق مشترك للجميع .

هذا هو ملخص ما اشتمل عليه الطعن .
« وحيث انه يؤخذ من الأسباب الواردة بوقائع هذه الدعوى والتي بنت عليها محكمات الموضوع قضاءهما أن العقدين اعتبارا وصية لعدم نفاذهما بأية حال قبل وفاة المورث وبقائهما في حوزته حتى وجدا في صندوقه الخاص بعد وفاته » وحيث انه لا غبار على قضاء محكمة الموضوع إذا هي حصلت من ظروف الدعوى وملابساتها ودلت عليه تدليلا سائغا مقبولا أن العقدين لم يبرما في الواقع بقصد البيع كما تدل عليه ظاهر العبارات الواردة بهما بل هما عقدان ساتران لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت ذلك أن استخلاص نية العاقد في الدعوى من وقائع نتجها مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض .

على البيع وقبض الثمن ونفاذ البيع في الحال ومادام أن العقد اشتمل على أركان البيع من ثمن واعتراف بقبضه وبيان العقار وملحقاته فلا يمكن اعتباره عقد وصية .

ثانيا — استدل الحكم المطعون فيه على أن العقدين وصية لا بيع من عدم تسجيلهما مع أن الاستناد الى هذه القرينة غير مقبول عقلا ومخالف للقانون لأن قانون التسجيل الصادر في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٢٣ لم يغير طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين وإنما عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل ارجأه إلى حين حصول التسجيل وترك لعقد البيع معناه وباقي آثاره .

ثالثا — قال الحكم المطعون فيه أن المورث ظل منتفعا بكل ماورد في العقدين واتخذ من هذا قرينة على أن العقدين وصية مع انه اذا سلم جدلا بان هذا صحيح فان اعتبار الانتفاع قرينة على الوصية خطأ قانوني لما استقر عليه القضاء من أن العقد الذي بمقتضاه يبيع الأب لأولاده ويحتفظ فيه لنفسه بحق الانتفاع بالعقار مادام حيا هو عقد بيع صحيح ولا يمكن اعتباره وصية رابعا — اخطأ الحكم ايضا في قوله بان ثالث المشتري لم يدفع ثمنه وأن هذا قرينة على أن الغرض هو الوصية وهذا خطأ في التفسير لأن الثابت من العقد أن الثمن دفع فعلا فسواء أدفعه واحد أم اثنان فهذا لا يؤثر في قيمة العقد .

خامسا — اخطأ الحكم كذلك في ايراد الوقائع اذ قال أن المورث ظل منتفعا بما ورد في العقدين مع انه توفي في ٢٤ من اغسطس سنة

من هذه الأملاك إلا ما أصبح بالفعل فاقدًا هذه الصفة فقدانا تاما بطريقة مستمرة لا انقطاع فيها

المطعون

• حيث ان يحصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك انه يشترط لاعتبار الأموال داخلة في عداد الأملاك العامة ان تتوفر فيها صفتان : الأولى — ان تكون مملوكة للدولة — والثانية — ان تكون مخصصة للمنفعة العامة ، فمتى توافرت فيها هاتان الصفتان ترتب عليهما آثارهما التي نص عليها القانون وهي عدم تملكها وعدم جواز الحجز عليها وعدم بيعها فاذا زال هذا التخصيص وأصبح المال ليس في خدمة المجموع سواء كان ذلك بالفعل أم بمقتضى قانون أو أمر وتحول إلى ملك خاص للحكومة صار خاضعا لأحكام الأملاك الخاصة . إذ لا شك في أن تحويل الأموال العامة إلى أموال خاصة يكون بنفس الطرق التي تتحول بها الأموال الخاصة إلى عامة . ويخلص الطاعن من ذلك إلى أن مدار تطبيق النص على عدم جواز التملك بمضى المدة أن تبقى الأموال مخصصة للمنفعة العامة وهو أمر غير متوافر في حالة النزاع باقرار الحكم المستأنف ، نفسه وباقرار المطعون ضدها .

هذا هو حصل الوجه الأول من وجوه الطعن .

• وحيث ان الحكم المطعون فيه بنى على أن الأموال العامة لا تملك بوضع اليد مهما طال أمد وضع اليد عليها حتى بعد ابطال تخصيصها للمنفعة العامة وزوال معالم هذا التخصيص وآثاره وهي لا تفقد الصفة العامة وتتحول إلى ملك خاص

على أن أهم ما اعترض به الطاعنون على تدليلات الحكم الموضوعية كان بشأن عدم تسجيل العقدين وبشأن دفع الثمن والواقع أن مسألة عدم تسجيل العقدين هي قرينة لها قيمتها في التدليل على نية المورث كما أن عدم دفع الثمن مستخلص مما اقتضت به المحكمة من أن حقيقة العقدين هي تبرع مضاف إلى ما بعد الموت فيتعين إذن رفض الطعن .

(طعن احمد يوسف محمد حسن اللواتي وآخرين وحضر ضهم الاستاذ احمد الدبواني بك ضد الست بهبه احمد محمود وآخر وحضر عنهما الاستاذ زكى عرجي رقم ٣٣ سنة ١٩٣٩ بالهيئة السابقة)

٢٠٩

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩

أملاك عامة . تخصيصها فعلا للمنفعة العامة . فقدان هذه الصفة ودخولها في عداد الأملاك الخاصة جواز تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية

المبدأ القانوني

إن القاعدة التي يجب السير عليها هي أن الحصانة التي استبغها القانون على الأملاك العامة فأخرجها من دائرة المعاملات بمقتضى به من عدم جواز بيعها والتصرف فيها إلا بقانون أو أمر (المادة ٩ من القانون المدني) مقيدة ببقاء تلك الأملاك مخصصة للمنفعة العامة . فاذا ما زال عنها هذا التخصيص بسبب ما انفصلت هذه الأملاك عن الأملاك العامة ودخلت في عداد الأملاك الخاصة وأخذت حكمها من حيث إمكان تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وليس وضع اليد في هذه الحالة متعارضا مع السياج الذي أحاط به القانون الأملاك العامة لأنه لا يهدد

معالمها وآثارها ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في عدم تأييده هذا النظر ولذا يتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث الوجهين الآخرين .

• وحيث ان موضوع القضية صالح للفصل فيه ولذا فان هذه المحكمة تنصدي اليه .

• وحيث ان الحكم المستأنف قد استظهر ابطال تخصيص أرض النزاع للمنفعة العامة كجبانة من سنة ١٨٩٧ واندثار معالم هذا التخصيص ثم وضع يد الطاعن عليها المدة الطويلة عقب زوال تلك المعالم وأتى بما يؤيد ذلك .

• وحيث ان هذه المحكمة ترى أن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها ولذا تقضى بتأييده .

(طعن الشيخ محمود ابراهيم سليمان وحضر عنه الاستاذ محمود فهمي جنديه بك ضد وزارة الصحة العمومية رقم ١٧ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

٢١٠

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

استئناف . أثره . اعادة طرح الموضوع برمته على محكمة الاستئناف بأسانيده وأدله . رفع استئناف فرعى شرطه عدم الحكم للمستأنف عليه بكل طلباته الاصلية

المبدأ القانوني

ان الأثر القانوني الذي يترتب عليه رفع الاستئناف هو نقل الموضوع برمته واعادة طرحه على محكمة الاستئناف مع أسانيده القانونية والأدلة المقدمة عليها . ولذلك يجوز للمستأنف عليه الذي صدر الحكم لمصلحته أن يعيد كل ما استند عليه امام محكمة أول درجة من الأسانيد القانونية التي أقام عليها دعواه . ولا يطلب منه في أية حال ان يرفع استئنافا فرعيا لانعدام المصلحة في هذا

إلا بقانون أو أمر وعندئذ فقط تصبح قابلة للتملك بمضى المدة الطويلة بالشروط القانونية . واستند الحكم في ذلك إلى المادة التاسعة من القانون المدني .

أما الحكم الابتدائي الذي ألغاه الحكم المطعون فيه فقد جاء مبذيا على ان الجبانة العمومية تكتسب الصفة العامة باحدى الطريقتين ، فاما بقانون أو أمر عال ، وأما بتخصيصها فعلا لمنفعة عامة . وانه قياسا على ذلك تفقد الجبانة صفتها العامة باحدى هاتين الطريقتين ويترتب على ذلك جواز تملكها بوضع اليد المدة المستطيلة منذ زوال هذه الصفة واندثار معالمها وتكون في ذلك مثل الأملاك الخاصة .

• وحيث ان القاعدة التي يجب السير عليها في هذا الشأن هي أن الحصانة التي اسبغها القانون على الأملاك العامة فأخرجها من دائرة المعاملات بما قضى به من عدم جواز بيعها والتصرف فيها إلا بقانون أو أمر (المادة ٩٦ من القانون المدني) مقيدة ببقاء تلك الأملاك مخصصة للمنفعة العامة فاذا ما زال عنها هذا التخصيص بسبب ما انفصلت هذه الأملاك عن الأملاك العامة ودخلت في عداد الأملاك الخاصة وأخذت حكمها من حيث امكان تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية وليس وضع اليد في هذه الحالة متعارضا مع السياج الذي أحاط به القانون بالأملاك العامة لأنه لا يهدد من هذه الأملاك إلا ما أصبح بالفعل فاقدا لهذه الصفة فقدانا تاما بطريقة مستمرة لا انقطاع فيها .

• وحيث انه يبين من ذلك أن الحكم الابتدائي قد أصاب فيما قرره من جواز تملك أرض الجبانة بوضع اليد بعد زوال تخصيصها واندثار

أخذها بالشفعة وليس له حق ارتفاق عليها ولكنه يجاورها من الحدين الشرقي والغربي كما تبين ذلك من مناقشته الخبير بجلسته ١٥ يناير سنة ١٩٣٦ ، وعولت المحكمة على قيام هذا السبب وهو الجوار من حدين واعتبرته كافيا لاحقية المدعى في الأخذ بالشفعة وحكمت له بطلباته .

وعند ما استأنف المشتري هذا الحكم أصر الشفيع على طلباته وقدم مذكرته الختامية التي استلها بما نصه « أساس الشفعة ثلاثة أوجه (١) الجوار من حدين (٢) الشركة على الشيوع (٣) حق الارتفاق . وأي سبب من هذه الأسباب وحده كاف للأخذ بالشفعة . الخ »

وبعد ان أسهب الشفيع في بيان كل سبب من هذه الأسباب تناول دفع المشتري ورد عليه ثم ختم مذكرته بما نصه « فبناء عليه — وعلى ما سبق إيضاحه بمذكراتنا السابقة نطلب بحق تأييد الحكم المستأنف . » (صورة هذه المذكرة مقدمة بحافظة مستندات الطاعن رقم ٨ تحت رقم ٦)

وهذا كله صريح في أن الطاعن استمسك أمام محكمة الاستئناف بجميع الأسس التي أقام عليها دعواه وأمام محكمة أول درجة فمن الخطأ أن يقول الحكم المطعون فيه « ان الطاعن انتهى إلى التمسك بالجوار دون سواء » ، ويغضى عن الأساسين الآخرين مع ان أيهما لو صح يكون كافيا لاحقية الشفيع في الأخذ بالشفعة .

« وحيث ان المدعى عليه الأول في الطعن ذهب في مذكرته التي رد بها على الطاعن بأنه ليس لهذا الأخير أن يتمسك بالشيوع أو بحق الارتفاق بعد ان فصلت محكمة أول درجة بإعدامهما وبعد ان سكنت الطاعن عن استئناف

الاستئناف بعد ان حكم له ابتدائيا بطلباته كلها . وانما محل الاستئناف الفرعي ان تكون محكمة أول درجة لم تقض للمحكوم له بكل طلباته . فيحق له عندئذ أن يرفع استئنافا فرعيا يطلب فيه الحكم بالطلبات التي رفضت ابتدائيا . وكل ما يجب في هذه الحالة هو أن يكون هناك طلب بالمعنى القانوني للمحكمة .

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن استند في طلب الشفعة إلى ثلاثة أمور . الأمر الأول — الشركة على الشيوع في الأرض المشفوع فيها . — الأمر الثاني — الجوار لها من جهتين . — الأمر الثالث — وجود حق ارتفاق لأطيانه على الأرض المشفوع فيها .

وان الطاعن قد تمسك بهذه الأسس إلى اقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه اغفل البحث في الأمرين الأول والثالث مع ان كلا منهما قد يؤدي إلى أحقيته في الأخذ بالشفعة وقصر الحكم بحقه على الجوار بحقوله ان الشفيع انتهى إلى التمسك بالجوار دون سواء مع انه استمسك بالسيدين الآخرين .

« ومن حيث انه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أن الطاعن أقام دعواه على أسس ثلاثة الأول — الشيوع — الثاني — الجوار من حدين — الثالث — حق الارتفاق .

وقد نذبت محكمة أول درجة خيرا في الدعوى لتحقيق هذه الأوجه الثلاثة فقدم تقريره وعلمت عليه المحكمة في حكمها بقولها : « أن الخبير قدم تقريره الذي ظهر منه أن المدعى — الطاعن — ليس مالكا على المشاع في العين المطلوب

ذلك الحكم ولو استئنافا فرعيا .

« وحيث ان هذا القول في غير محله لأن الأثر القانوني الذي يترتب على رفع الاستئناف هو نقل موضوع النزاع برمته وإعادة طرحه على محكمة الاستئناف مع أسانيد القانونية والأدلة المقدمة عليها ولذلك يجوز للاستئناف عليه الذي صدر الحكم لمصلحته أن يعيد كل ما تمسك به أمام محكمة أول درجة من الأسانيد القانونية التي أقام عليها دعواه ولا يطلب منه في أية حال ان يرفع استئنافا فرعيا لانعدام المصلحة في هذا الاستئناف بعد ان حكم له ابتدائيا بطلباته كلها وانما محل الاستئناف الفرعي ان تكون محكمة أول درجة لم تقض للحكوم له بكل طلباته فيحق له عندئذ أن يرفع استئنافا فرعيا يطلب فيه الحكم بالطلبات التي رفضت ابتدائيا وكل ما يجب في هذه الحالة هو أن يكون هناك طلب بالمعنى القانوني « Chef de demande » وفي الدعوى المطروحة لم تكن الحال كذلك .

« ومن حيث انه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في اغفال الرد على هذين الأساسين اللذين استند اليهما الطاعن في دعواه واللذين لو صح أيهما لكان منتجا في مصيرها وهذا القصور يعيب الحكم ويقتضى نقضه بغير حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

(طعن الشيخ محمد أمين عثمان وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد محمد فريد تلي يوسف افندي وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ أحمد وهزي بك رقم ٣٤ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة)

٢١١

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

اجرة . عقد ايجار . النص فيه على استبقاء جزء من الاجرة لسدادها للاموال الاميرية . سريان مدة السقوط بالمادة ٢١١ مدني عليه .

المبدأ القانوني

تحرر عقد ايجار بين ناظر وقف ومستأجر منه تضمن نصا على استبقاء المستأجر مبلغا معيناً لسداده للاموال الاميرية فمثل هذا المبلغ لا يمكن أن تنحل عنه طبيعته القانونية كجزء من ايجار أرض ابرم به عقد بين ناظر وقف قائم عليها وبين مستأجر لها واقتراض وقوع تبديل للالتزام لمجرد أن جزءاً من الاجرة قد استبقى في يد المستأجر ليسدده في شأن عينه الناظر . ومتى كان تبديل الالتزام ممتنعاً فقواعد السقوط بمضى خمس سنوات تنطبق على هذه الحالة طبقاً للمادة ٢١١ من القانون المدني . اما نظرية الاثراء على حساب الغير بغير حق فليست إلا محاولة في تبرير الطلب لأن المبلغ لم يفقد صفته بأنه جزء من ايجار المحكمة

« بما ان الطعن بني على أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر مبلغ الـ ٢١٠ جنيهات المتنازع عليه دين ايجار مع انه يرجع في الواقع إلى مصدر غير عقد ايجار وهو اقرب في تصويره إلى رغبة كيراس عبد السيد مورث المطعون ضدهم في الاثراء على حساب الوقف .

وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الصلح الذي حصل أمام محكمة الاستئناف بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ في الاستئناف رقم ٢٩٥ سنة ٤٩ قضائية ورقم ١٨٦ سنة ٥٠ قضائية جاء في صدره أن الخلاف بين الطرفين يدور على الـ ٢١٠ جنيهات المسلم بالتزام ورثة كيرلس عبد السيد أفندي بدفعها للأموال الأميرية عن الوقف في سني ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ والتي يقول الوقف إنها لم تدفع ويقول الورثة أنهم دفعوها تنفيذا لعقد الإيجار ولهذا رأت المحكمة ترك الفصل في الخلاف على هذا المبلغ لدعوى جديدة وفي هذا الذي أثبت في صدر محضر الصلح ما يدل على أن ورثة كيرلس يقرون بأن مائتي الجنيه وعشرة كانت تحت يد مورثهم لدفعها في الأموال ويدعون أنه قدوفي فعلا بهذا الالتزام ومعنى ذلك أن هذا المبلغ المشروط دفعه لجهة معينة كتص عقد الإيجار قد دفع لجهته وحصل الوفاء فانهى به الالتزام ويكون عقد الإيجار قد انتهى أيضا وأصبح لا وجود له وقام مصدر آخر للالتزام وهو شبه عقد مرجعه أن المستأجر قد استفاد على حساب الوقف بغير حق فيجب أن يرد ورثته قيمة هذا الذي انتفع به المورث .

هذا هو مبنى الطعن في الوجهين اللذين تقدم بهما الطاعن .

و ربما ان الذي استند اليه الحكم المطعون فيه في قضائه بتأييد الحكم المستأنف على اعتبار أن المبلغ المطالب به هو أجرة يسقط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات - ان هذا الذي استند اليه الحكم نظر سليم قانونا فان الذي يؤخذ من

الأوراق المودعة في ملف الدعوى انه لانزاع بين طرفي الخصومة في أن عقدي الإيجار المؤرخين في أول فبراير سنة ١٩٢٤ و ١٦ من مارس سنة ١٩٢٣ قد تضمننا ما يفيد استبقاء المؤجر كيرلس أفندي مبلغ ٢٨٠ جنيها من الأجرة الملزم بها على أن يسدها في الأموال الأميرية فهذا المبلغ ومنه المائتان وعشرة الجنيهات موضوع النزاع الحالي لا يمكن أن تنحل عنه طبيعته القانونية كجزء من إيجار أرض أبرم به عقد بين ناظر وقف قائم عليها وبين مستأجر لها ، لا يمكن ذلك واقتراض وقوع تبديل للالتزام بمجرد أن جزءا من الأجرة قد استبقى في يد المستأجر ليسدده في شأن عينه المؤجر ، ومتى كان تبديل الالتزام بممتعا فان قواعد السقوط بمضى مدة خمس سنوات تنطبق على الدعوى عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدني على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه الذي استظهر في خاتمة التواريخ الجازمة بسقوط حق المدالبة ولم يعترض من أحد عليها أما نظرية الاثراء بغير حق التي اعتمد عليها الطاعن فليست الا محاولة منه في تبرير طلبه مائتي الجنيه وعشرة ذلك المبلغ الذي لم يفقد قط صفته بانه جزء من إيجار على ما سبق بيانه .

و بما انه يبين من هذا جميعا أن الطعن واجب رفضه .

(طعن احمد مصطفى بك بصفته ناظر وقف وحضر عنه الاستاذ محمد صادق العوايبي بك ضد لبيب كيرلس أفندي وآخرين وحضر تن السبعة الاول الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ٤٠ سنة ٩٠ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢١٢

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ — ٤ حكر . حق القرار . أجر المثل .

تحسينات . احوالها . الحكم بما يستجد منه . مداه

المبادئ القانونية

١ — المحتكر له حق القرار مادام يدفع

أجر المثل

٢ — القول بان أجرة الحكر يجب أن

تبقى على حالها من وقت إنشائه إذا لم ينص

في حجة الحكر على زيادته باعتبار أن

الاتفاق قانون المتعاقدين قول مخالف لنص

المادة ٣٣٧ من قانون العدل والانصاف التي

جاء فيها انه لا يصح الاحتكار إلا إذا كان

الحكر بأجر المثل لا أقل منها ولا تبقى على

حال واحد بل تزيد وتنقص في الأجرة

والحكر على حسب الزمان والمكان . وقد

نصت المادة ٢٣ من لائحة اجراءات الاوقاف

المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ١٣

يوليه سنة ١٨٩٥ بأن ديوان الاوقاف عليه

أن ينظر في كل حكر متعلق بوقف في ادارته

بحسب أجر المثل في الحال بقطع النظر عما

هو مقدر في صك التحكير

٣ — يصرف النظر عن التحسين اللاحق

بذات الأرض بسبب ما أجرته مصلحة التنظيم

من اصلاح وإنارة وتعبيد للشوارع في

حي من الاحياء لأن ذلك راجع لتحسن
الصقع وأهميته وزيادة الحركة التجارية فيه
ومن ثم يجب الاقتصار على قيمة الصقع في
ذاته التي اساسها زيادة عدد السكان وما ينتج
عنها من ارتفاع في قيمة الأرض .

٤ — إن القول بتخطة حكم القضاء

بما يستجد من الحكر بحجة أن اجر المثل

عرضة للتغيير سنة بعد سنة وانه لا يمكن

الجزم بانه سيبقى على حاله في السنين التالية —

قول مردود بامكان طلب النقص أو الزيادة

في الحكر في أي وقت تبعاً لتغير حالة الصقع

ولا يصح إجبار المحكر على رفع الدعوى

بأجر الحكر عن كل سنة على حدة

المهمّة

و حيث ان أوجه الاستئناف كما جاء في

عريضة الاستئناف ومذكرة المستأنفين تتلخص

فيما يأتي : —

أولاً — ان المحتكر الذي يرغب في البناء

لا يستأجر الأرض بأجر كبير لأنه يبنى في

أرض غيره

ثانياً — أن أجرة الحكر يجب أن تبقى على

حالتها من وقت إنشائه إذا لم ينص في حجة الحكر

على جواز زيادته لأن الاتفاق قانون المتعاقدين

وأن الفقهاء قد اختلفوا في جواز التصحيح والمادة

٣٣٧ من قانون العدل والانصاف نصت على

انه إذا أبى المحتكر استئجار الأرض بأجر المثل ينظر فإن كانت لو رفعت منها العماره لا تستأجر بأكثر من الأجرة المقدرة تترك في يد صاحب العماره وهذا يؤخذ منه انه يجب تقدير الصقع على أساس ان الأرض خربة .

ثالثاً - يجب ابعاد التحسينات التي حصلت بسبب ما أجرته مصلحة التنظيم من تعديل وانارة لأن هذا سببه المحتكر وما دفعه من ضرائب والاختصار على قيمة الصقع في ذاته التي أساسها زيادة عدد السكان وما نتج عنها من ارتفاع في قيمة الأرض بسبب ازدياد الرغبة في البناء وزيادة الحركة التجارية .

رابعاً - قدر الخبير ثمن المتر بثلاثين جنيتها مع ان وزارة الأوقاف نفسها قدرته في سنة ١٩٢٤ بخمسة وعشرين جنيتها في القضية رقم ٢٦٦٩ موسكى سنة ١٩٢٤ والخبير قدره بعشرين جنيتها فقط والمحكمة اعتمدت هذا التقدير وحكمت على مقتضاه وقبلت الوزارة الحكر وتمسك المستأنفون أيضاً بصورة رسمية لمذكرة مقدمة للأوقاف في قضية أخرى جاء فيها أن وزارة الأشغال نزع جزءاً من الأرض موضوع النزاع بما عليها من المباني بثمن قدره ١٠ جنيهات تقريباً للمتر الواحد .

خامساً - الخمسة في المائة من ثمن الأرض التي جعلها الخبير أجر المثل تزيد في الواقع على أجر المثل ولا يصح القول بأن أجر المثل يحدد بنسبة معينة من الثمن لأنه ليس ثابتاً ويصح ان يتغير سنوياً

سادساً - ان الأئمة المالية قد أثرت على مركز شارع السكة الجديدة التجاري كذلك انشاء شارعى الأمير فاروق والأزهر وانتقال المركز

التجارى من العتبة الخضراء إلى سليمان باشا بسبب نقل المحكمة المختلطة وقد كان إيجار الدكاكين موضوع الدعوى ٢٠ جنيتها في سنة ١٩٢٣ ونزل إلى ١٩ جنيتها ثم إلى ١٥ جنيتها في الشهر وهو في طريق النزول

سابعاً - اعترض المستأنفون أخيراً على الحكم أيضاً بما يستجد لأن أجر المثل عرضة للتغير سنة بعد سنة ولا يمكن الجزم بأنه سيقى حاله في السنين التالية

ثم طلبوا بعد ذلك من باب الاحتياط تعيين خبير آخر للأسباب المتقدمة

وحيث انه عن الأمر الأول فإن المحتكر له حق القرار ما دام يدفع أجر المثل وعن الأمر الثانى فانه مخالف لنص المادة ٣٣٦ من قانون العدل والانصاف التي جاء فيها انه لا يصح الاحتكار إلا إذا كان الحكر بأجر المثل لا أقل منها ولا تبقى على حال واحد بل تزيد وتنقص في الأجرة والحكر على حسب الزمان والمكان ونصت المادة ٢٣ من لائحة اجراءات الأوقاف المصدق عليها بالأمر العالى الصادر في ١٣ يوليوسنة ١٨٩٥ بأن ديوان الأوقاف عليه ان ينظر في كل حكر متعلق بوقف في ادارته بحسب أجر المثل في الحان بقطع النظر عما هو مقدر في صك التحكير وعلى ذلك سارت محكمة النقض في أسباب حكمها الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ المنشور في مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر افندى ص ٤٣٩ أما ما جاء عن المادة ٢٣٧ فانه ظاهر من أوراق هذه الدعوى وتقرير الخبير وتسليم المستأنفين أنفسهم ان الدكاكين موضوع الحكر تقع على شارع السكة الجديدة في حي تجارى مزدحم بالسكان والمتاجر بحيث لو رفع المستأنفون

ذكا كينهم لطلب غيرهم الارض في الحال لاقامة
دكا كين أخرى عليها ومع ذلك لم يقل المستأنفون
انهم لا يقبلون أجر المثل بل هم ينازعون في مقداره
— وعن الأمر الثالث فان ما أجرته مصلحة التنظيم
من اصلاح وإنارة وتعميد للشوارع في تلك المنطقة
راجع لتحسن الصقع وأهميته وزيادة الحركة
التجارية فيه ومن الغريب ان المستأنفين انفسهم
يقولون أنه يجب الاقتصار على قيمة الصقع في
ذاته التي أساسها زيادة عدد السكان وما يتبع عنها
من ارتفاع في قيمة الارض بسبب ازدياد الرغبة
في البناء وزيادة الحركة التجارية وكل هذا متوفر
في شارع السكة الجديدة كما تقدم .

وحيث انه عن الأمر الرابع فلا عبرة بالتقدير
السابق لغير الأرض في قضية أخرى عرب مدة
أخرى وهو ليس بملمزم لاحد هذا فضلا عن
ازدياد العمران والحركة التجارية بزيادة عدد
السكان ويجب في هذه الحالة ان ينظر لقيمة الأرض
الحالية في ذاتها دون أى اعتبار آخر — على ان
مذكرة الاوقاف المنوه عنها والتي قيل فيها ان
وزارة الاشغال نزلت ملكية جزء من الارض
موضوع النزاع بما عليها من المباني بشمن قدره
عشرة جنيهات تقريبا للترجاء بها ان وزارة الاشغال
نزلت ما نزلته في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١١ — أما
عن الأمر الخامس فانه وان كان حقيقة ليس من
اللازم ان يقدر أجر المثل بنسبة معينة من قيمة
الأرض (خمسة في المائة مثلا) فان الأجرة التي
قدرها الخبير للحكر على هذا الأساس باعتبار قيمة
المتر ٣٠ جنبا وهي ٨٠٤ مليات و ١٦١ جنبا
يصيب منها المستأنفين ٩٠٢ مليا و ٨٠ جنبا
في السنة (ومثل ذلك العلو المحكر لجملة أخرى)
لا تزيد عن أجر المثل بقطع النظر عن البناء المقام
على الأرض أى باعتبار الارض خالية غير ملحوظة
فيها سوى حالة الصقع ورغبات الناس فيها كما هو ظاهر

من تقرير الخبير وأوراق الدعوى ولما تقدم شرحه
وبناء على جاء في المادة ٢٣ من لائحة الاوقاف
المشار اليها إذ قد نصت أيضا على أنه يراعى أجر
المثل في الحال بقطع النظر عما أحدثه المحتكر في
إرض الوقف أو في بنائه وبناء على ما قرره محكمة
النقض من ان تقدير أجر المحكر يكون على اعتبار
ان الارض حرة خالية من البناء ولا يلاحظ فيه
سوى حالة الصقع ورغبات الناس وان يصرف
النظر عن التحسين اللاحق بذات الارض او بصقع
الجملة . بسبب البناء الذي اقامه المحتكر — حكم ١٤
يونيه سنة ١٩٣٤ — الذي سبقته الإشارة اليه وحكم
٢١ ابريل سنة ١٩٣٨ (المحاماة السنة التاسعة
عشرة ، ص ٥٥ ، رقم ٣٠) .

وحيث ان الذى يقرر الاعتبار السابق ما
جاء بقول المستأنفين في معرض الاقلال من شأن
الصقع من أن الاربعة الدكا كين المقامة على الأرض
المحكرة كانت تؤجر ثلاثين جنبا ثم نزلت الأجرة
الى ١٩ جنبا ثم الى ١٥ جنبا في الشهر أى ١٨٠
جنبا في السنة وباستبعاد شهرين من الأجرة على
فرض صحتها في نظير العوائد وغيرها يكون صافي
الايراد ١٥٠ جنبا في السنة مع ان قيمة بناء هذه
الدكا كين لا تزيد عن نحو ٤٠٠ جنبا لان الارض
المقامة عليها مساحتها ٨٧ س و ١٠٧ متر فقط
وهي مباني عادية بدليل ما جاء في مذكرة المستأنفين
من أنه ليس في الحى أية عمارة على النمط الحديث
فضلا عن أنه كان ظاهرا من مذكرة الاوقاف
التي تمسك بها المستأنفون في الوجه السابق انها
بذيت قبل سنة ١٩١١ أى ان ريعها السنوى (عن
قيمة المباني) بعد استبعاد أجرة الحكر يوازي
نحو ١٧ ٪ من قيمتها وظاهر من ذلك ان أغلب
الفضل في الربح راجع الى الارض وصقعها

التجارى .

و حيث انه عن الامر السادس فيكفى للرد عليه ما تقدم ولو كان الصقع قد نزل الى الحد الذى يريده المستأنفون الذين يطلبون ان يكون الحكر ٨٢٠ مليون جنيه لما كانت الدكاكين تؤجر بتلك الاجرة مع ملاحظة توسع العمران وازدياد السكان ونشاط الحركة التجارية . أما عن الامر السابع وهو القول بعدم صواب الحكم بما يستجد الخ فإنه مردود بامكان طلب النقص أو الزيادة فى أى وقت تبعاً لتغير حالة الصقع ولا يصح اجبار وزارة الاوقاف على رفع الدعوى بأجر الحكر عن كل سنة على حدة .

و حيث انه لذلك يكون الاستئناف فى غير محله موضوعاً ويكون الحكم المستأنف فى محله مع ملاحظة ان اجرة الحكر المقدرة فى الدعوى السابقة وهى ١٤٨ مليون و ٤٣٠ ألف جنيه فى السنة محترمة حتى آخر سنة ١٩٣٥ أى لمدة خمس سنوات لأن وزارة الاوقاف عدلت طلبها الى ٩٠٢ مليون و ٨٠ ألف جنيه فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ كما هو ثابت فى محضر جلسة الدعوى الابتدائية واذا أضيف الى اجرة المادة المذكورة وهى ٧٤٠ مليون و ٢١٥ ألف جنيه مبلغ ٩٠٢ مليون و ٨٠ ألف جنيه عن اجرة سنة ١٩٣٦ كانت النتيجة ٦٤٢ مليون و ٢٩٦ ألف جنيه كما حكمت المحكمة الابتدائية بخلاف ما استجد ابتداء من سنة ١٩٣٧ بواقع ٩٠٢ م و ٨٠ ج سنوياً (استئناف عبد الحميد افندى عبد الوهاب زايد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عرض نجيب ضد وزارة الاوقاف رقم ٢٢١ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك و طاهر محمد بك واحد نشأت بك مستشارين)

٢١٣

٤ يناير سنة ١٩٣٩

استئناف - عن حكم صادر من المحكمة الابتدائية .
بصفة مستعجلة فى الميعاد العادى

المبدأ القانونى

ان ميعاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٥٥ من قانون المرافعات لاستئناف الأحكام الصادرة فى الأمور المستعجلة مقصور على الأحكام التى تصدر من قاضى الأمور المستعجلة لا الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بصفة مستعجلة .

المحكمة

و حيث ان المستأنف عليها الأولى قد دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد المحدد للاستئناف وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان الحكم الابتدائى لأنه حكم صادر فى دعوى مستعجلة

و حيث انه بعد أن ضمت المحكمة هذا الدفع الى الموضوع تنازلت عنه المستأنف عليها الأولى .

و حيث انه تنازل المستأنف عليها الأولى عن هذا الدفع لا يمنع المحكمة من القول بأنه دفع مرفوض لأن ميعاد الخمسة عشر يوماً المذكور فى المادة ٣٥٥ مرافعات هو ميعاد قاصر على الأحكام التى تصدر من قاضى الأمور المستعجلة لا الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بصفة مستعجلة .

(استئناف الست فايقه هانم محمد مصطفى وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد الآنسة احسان دياب وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ محمد حسن رقم ١٦٧ سنة ٥٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك ومحمد زكى على بك وعبد اللطيف محمود بك مستشارين)

٢١٤

٥ يناير سنة ١٩٣٩

استئناف . عن حكم نزع الملكية . برفض دفع
بعدم جواز نزع الملكية أمام قاضى البيوع . غير مانع
من قبوله

المبدأ القانونى

قاضى البيوع ليس من شأنه الفصل فى
الدفع الذى يثيره المدين بأنه من صغار
المزارعين بل محل ذلك هو دعوى نزع
الملكية فسكوته عن إثارة هذا الدفع أمام
قاضى البيوع لا يعتبر قبولا منه بما قضى به
حكم نزع الملكية من رفض الدفع
المحكم

وحيث ان المستأنف ضدهم دفعوا بعدم قبول
الاستئناف لرضاء المستأنف بايقاع البيع دون
اعتراض منه عند رسو المزاىء بجلسة ٤ يوليو
سنة ١٩٣٨ أمام قاضى البيوع بمحكمة مصر
الأهلية .

وحيث ان قاضى البيوع ليس من شأنه
الفصل فى الدفع الذى أثاره المستأنف بانه من
صغار المزارعين بل محل ذلك هو دعوى نزع
الملكية فسكوت المستأنف عن إثارة هذا الدفع
أمام قاضى البيوع لا يعتبر قبولا منه بما قضى به
حكم نزع الملكية من رفض الدفع وبناء على ذلك
يكون الاستئناف مقبولا ويتعين رفض
الدفع الفرعى .

وحيث ان الحكم المستأنف القاضى برفض الدفع
الفرعى وبجواز نزع الملكية كما ثبت من أن
المستأنف تاجر — هذا الحكم قد أصاب الحق فيما
قضى به للأسباب التى بنى عليها والتي تأخذ بها

هذه المحكمة ؛ هذا فضلا عن أن امر التقدير المؤرخ
١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ ومحضر الحجز المتوقع
بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٣٦ وإعلان الحكم فى
دعوى الاسترداد الحاصل فى ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٣٦ يؤيد ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من
أن المستأنف يحترف التجارة ولذلك يتعين تأييد
الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ محمد عبدالرحمن عيد وحضر عنه الاستاذ
فرج يوسف ضد الست امينة حامد مصطفى وآخرين وحضر
عنه الاستاذ محمد فهمى عبد اللطيف رقم ٧٥٣ سنة ٥٥ ق
رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة كامل الوكيل بك
ومحمد محمود بك ومحمود منصور بك مستشارين)

٢١٥

١٠ يناير سنة ١٩٣٩

١ — دعوى تزوير . دعوى انكار . شروط الدعوى
٢ — استئناف . عن حكم صادر بقبول دعوى الانكار
الناؤه . التكم فى الموضوع

المبادئ القانونية

١ — متى اعترف الخصم بأن الامضاء
أو الختم الموقع به على الورقة العرفية المتمسك
بها ضده هي امضاؤه أو ختمه أو امضاء مورثه
أو ختمه فلا يطلب من المتمسك بالورقة
أى دليل آخر لاعتماد صحة الورقة وامكان
اعتباره حجة بما فيها على خصمه إلا إذا بين
كيف وصل امضاؤه أو ختمه هذا الصحيح
إلى الورقة التى عليها التوقيع وأقام الدليل
على صحة ما يدعيه ولا يكون ذلك إلا
بدعوى التزوير

٢ — إذا قضى الحكم الابتدائى بقبول
دعوى الانكار وقضى استئنافيا بعدم قبولها

أصبح بعد ذلك غير صالح للفصل فيه وترى المحكمة أن تأمر الخصوم بالتكلم فيه

(استئناف ورثة المرحوم حسين افندي تهاى وحضر عنهم
الاستاذ موريس خياط ضد الست نظيمة بنت متولى صالح
وآخر حضر عن الأولى الاستاذ رزق اخنوخ رقم ٦٤٦ سنة
٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكى محمد
بك وسليم زكى بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٢١٦

١٥ يناير سنة ١٩٣٩

- ١ - تصرف . الغش . بالنسبة لمجور عليه . غير لازم . العلم بحالته . كاف
- ٢ - اهلية . الحكم فيها . طبقا لقانون الاجراءل الشخصية . الحجر . سرية . اختلاف الامامين . فيه والارجح .
- ٣ - تصرف حاصل قبل الحجر وطلبه . جواز اعتباره . من وقت حصوله
- ٤ - جز . للنفقة . تصرف في الملك المرهون دون حجز الرهن
- ٥ - ذو النفقة . تصرفه . ركن العادة فيه . غير لازم
- ٦ - سند دين . محرر باحتياط غير عادى . قرينة على الغش . حاله .

المبادئ القانونية

- ١ - لا حاجة لتوافر سوء النية وقصد الغش عند المتصرف له مادام المتصرف يعتبر في حكم المجبور عليه أى فاقد الاهلية من قبل (١) ، ويكفى علم المتصرف له بحالة المتصرف من الغفلة .

(١) تراجع الفقرة الثالثة من هذه القاعدة لتبين مدى اعتبار الشخص في حكم المجبور عليه .

على أساس أنه يجب الطعن بالتزوير يصبح الموضوع غير صالح للفصل فيه وللمحكمة الاستئنافية أن تأمر الخصوم بالتكلم فيه .

المحكمة

حيث انه من المقرر ان الخصم متى اعترف بأن الامضاء أو الختم الموقع به على الورقة العرفية المتمسك بها ضده هي أمضاؤه أو ختمه أو امضاء مورثه أو ختمه فلا يطلب من المتمسك بالورقة أى دليل آخر لاعتماد صحة الورقة وأمكان اعتباره حجة بما فيها على خصمه الا اذا تبين كيف وصل امضاؤه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها التوقيع واقام الدليل على صحته ما يدعيه وتكون هذه الدعوى منه دعوى تزوير يجب أن يسار فيها بالطريق القانوني إذ أن من يعترف بالختم وينكر التوقيع به لا يقبل منه هذا الانكار بل عليه أن يدعى بالتزوير في الورقة ويقيم هو الدليل عليه كما هو الحال في هذه الدعوى - راجع حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٤ - فتى دفعت نظيمه بنت متولى صالح المستأنف عليها الأولى بأنكار توقيع مورثها بالختم الذى تعترف به على الايصال المتمسك به المستأنف المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ فلا يصح قانونا النظر في دفعها وقد كان على محكمة أول درجة أن لا تلتفت اليه واذن يكون قبولها لهذا الدفع فى غير محله ويتعين الغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى الانكار .

وحيث انه فيما يختص بالموضوع فقد

٢ - نصت المادة ١٣٠ من القانون المدني

على ان الحكم في الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملل التابع لها العاقد . والغفلة حكمها في الشريعة الإسلامية الغراء حكم السفه . وصاحب الغفلة شرعا هو الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجحة لسلامة قلبه . ولكن أبا يوسف ومحمد قد اختلفا في وقت الحجر على السفه فابو يوسف يرى أن لا يصير الشخص مجورا عليه الا بحكم القاضي وقال محمد يحجر عليه من وقت السفه لأن علة الحجر هي السفه فمتى تحقق ترتب موجبه بتغير قضاء وينبئ على هذا الخلاف أن تصرفاته التي باشرها قبل القضاء عليه بالحجر نافذة عند أبي يوسف وموقوفة عند محمد لا احتمال أن يكون فيها مصلحة فاذا رأى القاضي فيها المصلحة نفذها والاردها ومذهب محمد ظاهر المراد لأنها متفقان على ان الحجر عليه إنما هو لفائدة تعود عليه وهي حفظ ماله حتى لا يصبح عالة على غيره فاذا لم يكن الحجر عليه من وقت السفه انعدمت تلك الفائدة والمحكمة تأخذ برأى محمد تحقيقا لحكمة الحجر على ذي الغفلة والسفه وحماية لهما بما اصابا به من غفلة أو سفه

٣ - اذا كان التصرف محل النزاع حصل

قبل الحجر وقبل تقديم طلب الحجر على كل حال فلا عبرة بقصر المدة بين التصرف وتقديم طلب الحجر والذي يؤخذ من مذهب الإمام محمد أنه يصح الحجر على الشخص من وقت حصول تصرف منه يدل على السفه

أو الغفلة ومتى صح ذلك اعتبر فاقد الأهلية من ذلك الوقت والتعامل مع فاقد الأهلية باطل بقطع النظر عن توفر سوء النية وقصد الغش عند من يتعامل معه

٤ - يعتبر من اسباب الحجر للغفلة شراء الشخص لأطيان مرهونة وسداده كل ثمنها مع علمه بانها مرهونة دون أن يحجز قيمة الرهن . وهذا يرجع الأمر فيه إلى وقت حصول التعاقد .

٥ - لا يشترط توافر ركن العادة في تصرف ذي الغفلة ليصح توقيع الحجر عليه لأنه قد يصرف تتصرفا واحدا يودي بثروته أو بجزء عظيم منها والعبرة بثبوت الغفلة عنده وكفى ، سواء توفر ذلك من حادثة واحدة أو أكثر كما يشترط علم المتعامل معه بغفلته

٦ - ان الاحتياط غير العادي يصح أن يتخذ قرينة على أن استكتاب الشخص لآخر سندا . وفي حال تناكح عبارة عن استكتاب زوجة سندا من زوجها - كان في أحوال غير عادية وقد قررت محكمة الاسكندرية الكلية التجارية المختلطة أن من الأدلة على الغش أن المتعاقدين احتاطا احتياطا غير مألوف فائتبا تاريخ كميالة صدرت قبل الحجر (الجازيت ا ص ٦٧) .

فاذا ادعت زوجة بانها اقضت زوجها مالا فان هذا يقتضى بأن تدلل الزوجة على أنها كانت تملك هذا المال المقرض وأنها دفعته لزوجها فعسلا

المحكمة

وحيث ان هذه الدعوى تتلخص في أن المستأنفة تطالب المستأنف عليهم بصفتهم ورثة لزوجها المرحوم حسين افندى مصطفى الاصيلي الذي توفي عنها وعنهم في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمبلغ ٢٢٥ جنيها قيمة نصيبهم في سند لها على زوجها المذكور مؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٩ وثابت التاريخ في اليوم التالي بمبلغ ٣٠٠ جنية بعد استبعاد نصيبها وقدره الربع وفي أول اكتوبر سنة ١٩٣٣ طلبت المستأنف عليها الأولى الحجر على المرحوم حسين افندى مصطفى الاصيلي المشار اليه وصدر قرار المجلس الحسبي الابتدائي في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ثم قرر المجلس الحسبي العالي في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ بالحجر عليه وقد جاء في هذا القرار الأخير ما يأتي : وحيث ان هذا المجلس تبين من حالة المستأنف وتقدمه في السن ومرضه ومن مناقشاته امام المجلس الابتدائي انه في حالة غفلة ظاهرة أي نقص في الادراك وسوء تقدير للأموال كما ظهر ذلك (اولا) من معاملته مع ساويرس مينخايل بك الذي كان محاميا عنه فانه باعه ٤٤ فدانا في طنطا ولكن بعضها كان متنازعا فيه وابدله اطيانا أخرى فأصبح ما باعه له ستين فدانا وظاهر من نفس العقد ان هذه الاطيان كانت مرهونة ومع علم المستأنف (المحجور عليه برهنها لم يحجز من الثمن ما يقابل الدين) وقد جاء في محضر انتقال المحكمة الابتدائية ان هذا الدين أي دين الرهن (١٨٠٣ جنية) بل دفعه له جميعه أي الثمن واستمر ساكتا عن مطالبته حتى توفي في سنة ١٩٣٠ ولم يرفع الدعوى على ورثته الى الآن ولم يصح ما اعتذر به عن ذلك من أن البائع كان غنيا لأنه يقول ان املاكه كانت مرهونة - وثابت في محضر جلسة المجلس الحسبي العالي المنعقدة في

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٤ ان وكيله أي وكيل المحجور عليه قال ان ال ٤٤ فدانا اشتراها موكله من ساويرس بك في سنة ١٩٢١ وال ١٦ فدانا (الأخرى في سنة ١٩٢٨) ثانيا - لأنه اضطربت اقواله كثيرا في التصرف الذي حصل منه أخيرا في نصف هذه الاطيان ببيعه لابن زوجته (المستأنف في هذه الدعوى) من جهة بيان ثمن الفدان الواحد فيها فانه قال مرة انه ستون جنيها ثم قال مرة أخرى انه ثمانون جنيها ثم عدل الى قوله الأول ثم قرر امام هذا المجلس ان البيع كان صورياً وأنه اراد به مكافأة زوجته (وظاهر من الحكم في القضية رقم ٢٩٧ سنة ٥٣ قضائية استئناف مصر ان محكمة الاستئناف قد قضت بطلان هذا العقد المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٣ والمسجل في ٣ اكتوبر سنة ١٩٣٣ برقم ٣٤٤٣ وجاء في اسباب الحكم انه صدر في حالة غفلة وأنه ظاهر ان المحجور عليه لم يرزق من زوجته المذكورة بذرية ولذا فقد سعت في استصدار عقد بيع منه بنصف اطيانه الملك باسم ابنها بصفة صورية وزوجها في حالة غفلة كما تقرر وكما جاء في اسباب الحكم المذكورة انه واضح من الأوراق ان المستأنف عليه (ابن المستأنفة في هذه الدعوى) وقت زواج المحجور عليه بوالدته كان طفلا وقد تربى حتى صار رجلا وقد رفع نقض عن هذا الحكم ورفض (الحاماة ١٩ ص ٤٥ رقم ٢٦) ثالثا - انه لما سئل عن مصاريف السلفة التي استدانها من البنك العقاري في سنة ١٩٣٣ وقدرها ٦٦٠ جنيها قال انه دفع منها ٥٠٠ جنية لحسن عبد الرؤف و ٢٥٠ جنيها لآحمد رسم و لآخر يدعى خليل ١٠٠ جنية ولم ينتبه الى ان مجموع هذه المبالغ تزيد عن السلفة وهذا مع قول وكيله ان المبلغ دفع للشركة العقارية .

في اليوم التالي (كما قالت المستأنفة والمحكمة لم تطلع عليه إذ قد وجدت انه سحب من أوراق الدعوى الابتدائية ولكن لم ينازعها الخصوم في شيء من هذا) ولم تكتف بذلك بل استصدرت منه العقد الذي سبق الكلام عليه لابنها وقد جعل المجلس الحسبي العالي هـ ذا التصرف من اسباب الحجر أيضا كما تقدم .

• وحيث انه واضح بما تقدم فوق ذلك أن المستأنفة كانت سيئة النية بالنسبة لزوجها وبالنسبة لخصومها إذ أن لهم بعد وفاة زوجها حقوقا شرعية في تركته كما لها ولا يصح أن يحمي القانون التصرفات المبينة على الغش وسوء النية على انه لا حاجة لتوفر سوء النية وقصد الغش عند المتصرف له مادام المتصرف يعتبر في حكم المحجور عليه أي فاقد الأهلية من قبل تصرفه كما سيأتي ويكفي علم المتصرف له بحالة المتصرف من الغفلة

• وحيث ان أوجه تظلم المستأنفة في استئنافها تنحصر كما جاء في عريضة استئنافها ومذكرتها في الأمور الآتية : - أولا - أن طلب الحجر لم يقدم إلى المجلس الحسبي إلا في أول أكتوبر سنة ١٩٣٣ أي بعد السند موضوع الدعوى بنحو خمس سنوات وقرار الحجر النهائي لم يصدر إلا في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ ويمتنع قانونا أن ينسحب أثر هذا القرار على التصرفات السابقة على صدوره وكذا التصرفات السابقة على تقديم طلب الحجر بمثل تلك المدة الطويلة وأنه يجب على الأقل أن يكون التعاقد جاصلا بسوء نية وواقعا في أثناء اجراءات الحجر وعلم المتعاقد بها - ثانيا - أن المناقشة الحاصلة للدين المحجور عليه في سنة ١٩٣٤ عن وقائع حدثت في سنة ١٩٢١ ولم يحسن المحجور عليه الاجابة عنها هي التي اتخذها المجلس سببا

• وحيث انه ثابت بما تقدم ان حالة الغفلة عند المرحوم حسين افندي مصطفى الاصيل ترجع إلى سنة ١٩٢٨ وربما إلى سنة ١٩٢١ بشرائه اطيانا مرهونة في ذلك التاريخ وسداده كل ثمنها مع عليه بانها مرهونة دون أن يحجز قيمة الرهن كما ذهب إلى ذلك المجلس الحسبي العالي في قراره المتقدم وقد جعل هذا الأمر من أسباب الحجر يؤيد ذلك أيضا تقدم المورث في السن (وقد قال هو في محضر جلسة المجلس الحسبي العالي المنعقدة في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ أن عمره ٧٠ عاما) ومرضه من مدة طويلة كما هو ظاهر من قرار المجلس المذكور آنفا ومن الثلاث شهادات الطبية التي قدمتها المستأنفة نفسها للتدليل على أن زوجها لم يكن به ضعف بقواه العقلية وسيأتي الكلام عنها بعد وقد جاء في الأولى منها المؤرخة أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن عنده تصلبا في الشرايين مع ازدياد بالضغط ولا توجد عنده اعراض ضغط مخي وجاء في الثانية المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن عنده ارتفاعا في الضغط نتيجة مرض مزمن في الشرايين ($\frac{230}{120}$) وأنه يعالج من مدة طويلة وبفحصه يوم هذا الكشف طويلا لم يوجد عنده أدنى ضعف عقلي وجاء في الشهادة الثالثة المؤرخة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ انه مريض بضغط الدم المرتفع وقد بلغ بعض الاحيان $\frac{230}{130}$ وأنه كشف عليه مدة طويلة في سنوات متعددة فلم يلاحظ عليه ضعف عقلي - وقد استغلت المستأنفة غفلة زوجها وهي تقيم معه من سنوات كثيرة ولا يمكن أن تخفى عليها حالته واستصدرت منه في أول يناير سنة ١٩٢٩ السند موضوع هذه الدعوى وقد اثبت تاريخه بنفسه

في شئونه وحريصا في كل تصرفاته وشهادة أخرى من شيخ قسم السيدة وشيخ حارة السباعية جاء فيها أيضا مثل ما جاء في الشهادة السابقة تماما انه كان يدير أملاكه بنفسه حتى توقيع الحجر عليه وكان حسن التصرف في شئونه وحريصا في تصرفاته وكذلك قدمت الشهادة الطيبة سالفه الذكر.

وحيث انه عن الأمر الأول فان سوء النية قد سبق الكلام عليه فضلا عما يأتي وأما عن ضرورة حصول التصرف أثناء اجراءات الحجر فان المادة ١٣٠ من القانون المدني نصت على أن الحكم في الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد والغفلة حكمها في الشريعة الإسلامية الغراء حكم السفه والطرفان مسلمان بهذا وصاحب الغفلة شرعا هو الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه (شرح الأحكام الشرعية للبرحوم الشيخ محمد زيد بك جزء ٢ ص ٢٢٢ طبعة سنة ١٩٢٤) ولكن ابو يوسف ومحمد قد اختلفا في وقت الحجر على السفه فابو يوسف يرى أن لا يصير الشخص محجورا عليه الا بحكم القاضي لأن السفه ليس بشيء محسوب كالصغر والجنون والعتة ويستدل عليه بالغبن في التصرفات وذلك محتمل لأنه يجوز أن يكون للسفه ويجوز أن يكون حالة منه لاستجلاب قلوب المتعاملين واذا كان مترددا بين هذين الأمرين فلا يثبت حكمه إلا بقضاء القاضي وقال محمد يحجر عليه من وقت السفه لأن علة الحجر هي السفه فمتى تحقق ترتيب موجهه بغير قضاء وينبني على هذا الخلاف أن تصرفاته التي باشرها قبل القضاء عليه بالحجر نافذة عند ابى يوسف وموقوفة عند محمد

لثبوت الغفلة - ثالثا - انه لو فرض ونوقش قبل طروء تلك الأعراض عليه وعجز عن تبرير ذلك التصرف لكأنت هذه حادثة فردية ما كان يمكن أن تكون سببا للحجر عليه في ذلك الحين - رابعا - أن اثبات تاريخ السند وقد حصل بمعرفة المدين ذاته دليل على حسن النية لا سوء النية (كما ذهبت إلى ذلك محكمة أول درجة) وعلى أن المدين هو الذي أراد اقناع زوجته بما لاثبات التاريخ من قوة حتى لا يطعن في السند فيما بعد بأنه تحرر في مرض الموت أو غير ذلك خامسا - أن المستأنفة لم تقم بأى تدليس أو غش لأن زوجته تعيش مع بعلمها بسلام في منزل الزوجية ليست في حاجة إلى اتخاذ طرق التدليس أو الغش مع زوجها لتحصل منه على مبلغ ما وفي إمكانها أن تأخذ منه المبلغ عينا - سادسا - لم يكن المحجور عليه وقت كتابة سند المديونية ولا بعده حتى توقيع الحجر بالفعل في حالة غفلة ظاهرة أو خفية لأنه كان ناظرا على وقف باغ ٩٦ فدانا وكان يقوم بإدارته خير قيام ويعمل لذلك مزادا ليؤجره مستوفيا كافة الشروط وقدمت المستأنفة للتدليل على كل ذلك شروط قائمة مزاد تأجير أطيان الوقف في سنة ١٩٣٣ وصورة رسمية من الحكم الصادر في التظلم رقم ١٩٠١ سنة ٩٣٣ كلى مصر المرفوع من المورث ضد المستأنف عليها الأولى لتوقيعها الحجز على جميع زراعة الوقت لعدم اعطائها استحقاقها عن سنة ٩٣٢ وسنة ٩٣٣ وقد صدر الحكم بإلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن كما قدمت شهادة من عمدة ومشايخ وشيخ خفراء ناحية دكوده مركز طنطا بأن المورث كان يقوم بأعماله بنفسه إلى أن تقرر الحجر عليه وكان حسن التصرف

المحجور عليه الاجابة عنها هي التي اتخذها المجلس سببا لثبوت الغفلة فانه ظاهر من أسباب قرار المجلس الحسبي العالي المتقدم الذكر ان من أسباب الحجر عدم حجز قيمة الرهن مع العلم بأن العين مرهونة الأمر الذي يرجع إلى وقت حصول العقد.

« وحيث انه عن الأمر الثالث — وهو أن حادثة فردية لا يمكن ان تكون سببا للحجر فانه لا يشترط توفر ركن العادة وقد يتصرف ذو الغفلة تصرفا واحدا يودي بثروته أو بجزء عظيم منها والعبرة بثبوت الغفلة عنده وكفى سواء توفز ذلك من حادثة واحدة أو أكثر وعلم المتعامل معه بغفلته ، وهذا ان الأمران متوفران كما تقدم

« وحيث انه عن الأمر الرابع — وهو أن اثبات تاريخ السند موضوع الدعوى دليل على حسن النية لاسوء النية الخ فانه وان كان لا حاجة لهذه الحجة لما هو ظاهر من باقى ظروف الدعوى فان العادة قد جرت أولا على ان لا تأخذ الزوجة سنداً على زوجها في أمر دين عادى خصوصاً إذا كانت على وفاق معه وكانت تعيش معه في سلام (كما جاء في الأمر الخامس) لدرجة انه أراد التبرع بنصف أطيانه الملك لابنهما مكافأة لها، وان أخذت الزوجة سنداً على زوجها فقد جرت العادة أيضاً بأن لا تثبت تاريخه وان أثبتت تاريخه فلا تثبته في اليوم التالى بواسطة زوجها وان هذا الاحتياط غير العادى ليصح أن يتخذ قرينة على ان استكتابها زوجها السند كان في أحوال غير عادية وقد قررت محكمة الاسكندرية النكبة التجارية المختلطة ان من الأدلة على الغش أن المتعاقدين احتاطا احتياطاً غير مألوف فأثبتنا تاريخ كيبالة صدرت قبل الحجر (الجازيت ١ ص ٦٧)

لاحتمال أن يكون فيها مصلحة فاذا رأى القاضى فيها المصلحة نفذها وإلا ردها ومذهب محمد ظاهر المراد لأنهما متفقان على ان الحجر عليه انما هو لفائدة تعود عليه وهي حفظ ماله حتى لا يصبح عالة على غيره فاذا لم يكن الحجر عليه من وقت السفه انعدمت تلك الفائدة إذ ربما يتصرف ذلك الشخص في جميع أمواله حتى يرفع الأمر إلى القاضى الذى يريد ان يستكمل الأمور الشرعية لصحة الدعوى والبحث وراء الحقيقة (أنظر ذلك كله في كتاب المرحوم زيد بك المتقدم الذكر ص ٢١٣ و ٢١٤) وترى المحكمة الأخذ برأى محمد كما رأى المرحوم زيد بك تحقيقاً لحكمة الحجر على ذى الغفلة والسفيه وحماية لها بما أصيبا به من غفلة أو سفه وحكم محكمة الاستئناف السابق ذكره الذى ابطال العقد الصادر لابن المستأنفة ورفع عنه نقض ورفض ، وقد سار على هذا رأى إذ ان عقد الابن قد حصل رسمياً في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٣ قبل تقديم طلب الحجر بعشرة أيام ولا عبرة بقصر هذه المدة إذ أن العقد حصل قبل الحجر وقبل تقديم طلب الحجر على كل حال والذى يؤخذ من مذهب محمد انه يصح الحجر على الشخص من وقت حصول تصرف منه يدل على السفه أو الغفلة ومتى صح ذلك اعتبر فاقد الأهلية من ذلك الوقت والتعامل مع فاقد الأهلية باطل بقطع النظر عن توفرسوء النية وقصد الغش عند من يتعامل معه وهما متوفران عند المستأنفة كما تقدم

« وحيث انه عن الأمر الثانى — وهو أن المناقشة التى حصلت للمحجور عليه في سنة ١٩٣٤ عن وقائع حدثت في سنة ١٩٣١ (اشارة إلى شرائه من ساويرس بك ميخائيل) ولم يحسن

بدليل قائمة المزداد وحكم التظلم المشار اليهما آنفا وكذا شهادتي عمدة ومشايخ وشيخ خفراء ناحية دكوده وشيخ قسم السيدة وشيخ حارة السباعية والشهادات الطيبة . أما عن قائمة المزداد فثبت فيها أن المزداد كان بحضور خصومها وكانوا هم من المزايدين ضد آخرين وفلا رسا المزداد على المستأنف عليه الثالث في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ووافق جميع الحاضرين على ذلك، ولا يصح أن يؤخذ ذلك دليلا على اقرارهم بأهليته ولم يكن قد حجر عليه وان دل ذلك على شيء لحضورهم جلسة المزداد والمزايدة ضد آخرين سببه غالبا تخوفهم من أن يؤجر الأطيان بأقل من أجر المثل — أما تظلمه من الحجر السابق الاشارة اليه فلا قيمة له فيما نحن فيه ولا تأثير له خصوصا فانه قد حصل بعد ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وهو تاريخ الحجر كما هو ظاهر من الحكم أي بعد التصرفات التي بني عليها الحجر وبعد تقديم طلب الحجر وقد يكون المحجور عليه اجراء بواسطة زوجته أو ابنها أو غيرها وشهادتا العمدة والمشايخ المشار اليهما لاقيمة لها امام أسباب قرار الحجر . أما الشهادات الطيبة فانه فضلا عن أنه لاقيمة لها امام أسباب قرار الحجر أيضا فانها لا تناقضه إذ ليس من الضروري أن يكون عند ذي الغفلة ضعف في قواه العقلية يظهر للطبيب كحالة المعتوه

(استئناف للسيدة خديجة هانم احمد سليم وحضر عنها الاستاذ عبدالرحمن البيلي ضد السيدة شقية هانم مصطفى الاصيل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبدالرحمن الرافعي بك رقم ٧٠٥ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك وهاجر محمد بك واحد نشأت بك مستشارين)

وحيث انه عن الامر الخامس وهو ان زوجته تعيش مع زوجها بسلام ليست في حاجة إلى اتخاذ طرق التدليس أو الغش مع زوجها لتحصل منه على مبلغ ما إذ في امكانها أن تأخذ المبلغ عينا — فان هذه الحجة ليست بكافية لدحض سوء النية والغش وهل هناك ما يمنع الزوجة بعد أخذ ما يمكن أخذه عينا ونفاذ النقد الموجود لدى زوجها أن تحصل منه على مئتين ثم عقد بثلاثين فدانا لابنها، وانه وان كان لا ضرورة في هذه الدعوى لثبوت أن السند موضوع النزاع كان بلا سبب وبلا مقابل إذ يكفي أنه قد صدر في حالة غفلة مع علم الزوجة بهذه الحالة فان الزوجة المستأنفة حاولت في مذكرتها المؤرخة ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ان تبين أن السند كان له سبب وله مقابل ولكنها لم توفق إذ قالت أن المرحوم زوجها كان كثير التعامل مع البنوك لطموحه وشدة رغبته في زيادة أمواله حتى انه تمكن من شراء أرض واسعة في سنة ١٩٢٨ كان على بعضها حقوق مسجلة للبنك، ولما كانت معاملاته على هذه الكثرة فكان لذلك يحتاج في بعض الأحيان إلى بعض المال تسديدا لصفقة طارئة ولذا أخذ من زوجته قرضا الخ وكان المقام يقتضي هنا ان تدل على انها كانت تملك هذا المبلغ حقيقة وانها دفعته لزوجها فعلا .

وحيث انه عن الامر السادس وهو أن زوج المستأنفة لم يكن حتى توقيع الحجر في حالة غفلة ظاهرة أو خفية لأنه كان ناظرا على وقف يبلغ ٩٦ فدانا وكان يقوم بإدارته خير قيام

٣١٧

١٧ يناير سنة ١٩٣٩

١- تحكيم . مشاركة التحكيم . تفويض المحكمين بالصلح . أثره .
٢- أحكام المحكمين . ميعاد تقديمها قانونا . التأخير فيه . لا بطلان

٣- مشاركة التحكيم — عدم النص على ميعاد صدور الحكم . الاجراء القانوني . السكوت عنه . اقرار بقبوله

المبادئ القانونية

١ — اذا تبين من مشاركة التحكيم أن من وقع اختيار الخصوم عليهم هم محكمون مفوضون بالصلح فيكون مثل هؤلاء معافين من الاجراءات المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون كنص المادة ٧١٨ من قانون المرافعات .

ومن ثم فلا يعتبر سببا للبطلان عدم تحرير المحكمين لمحضر أعمال خصوصا إذا أوضحوا بقرارهم انهم قاموا بمعاينة المنازل المطلوب قسمتها وأثبتوا مساحة كل منها وما قدروه ثمنا له

٢ — ان المادة ٧٢٥ من قانون المرافعات التي تقضى بأن أحكام المحكمين تقدم بمعرفة أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها إلى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها — لم تنص على البطلان في حالة التأخير في إيداع قرار المحكمين إذ لا بطلان بلا نص

٣ — تقضى المادة ٧١٣ من قانون المرافعات بانه إذا لم يشترط في مشاركة التحكيم ميعاد لصدور حكم المحكمين فانه يجب على المحكمين

أن يصدروا حكمهم في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم وإلا جاز لمن يطالب التعجيل من الخصوم أن يقدم الدعوى إلى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين . فإذا لم يتخذ أحد الخصوم أى إجراء من هذا القبيل عند تأخر المحكمين في اصدار حكمهم فيعتبر ذلك رضا منه بهذا التأخير وليس له عندئذ التظلم من أمر سبق أن سكت عليه وقبله ولم يتخذ ما قضى به القانون للتخلص من هؤلاء المحكمين المحكمة

د حيث ان اعتراضات المستأنف على ما قضت به محكمة أول درجة يتلخص فيما يأتى :-
أولا - انه يعيب على محكمة أول درجة انها قضت في موضوع الدعوى دون أن تسمع دفاع طرفي الخصوم فيه لأن المرافعة كانت تدور حول الدفع الفرعى فقط ولأن قرار المحكمة عند حجز القضية للحكم صريح في ذلك - - ولكنه بالاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة التي حصلت فيها المرافعة يتضح أن المحكمة المذكورة عند ما قررت تأجيل الحكم في القضية لاسبوعين لم تنص على أن الحكم يتناول فقط الدفع بعدم الاختصاص وفوق ذلك فان المذكرة المقدمة من المستأنف للمحكمة المشار اليها طلب فيها -
أولا - الحكم برفض الدفع الفرعى بعدم الاختصاص - وثانيا - بإعلان مشاركة التحكيم مع باقى الطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى وانتهى في تلك المذكرة بأن طالب الحكم بالطلبات المذكورة بعد أن تطرق إلى موضوع الدعوى وأوضح انه صالح للحكم ؛ وإذن فيفرض أن

ما يزعمه المستأنف كان صحيحا فليس له أن يتضرر الآن من الحكم في موضوع الدعوى مادام أنه قد طلب ذلك وأبدى الأسباب التي يستند إليها في مذكرته، ومن ثم يكون هذا الاعتراض في غير محله .

وثانيا - أن عمل المحكمين باطل طبقا لنص المادة ٧٩٧ مرافعات لأن مشاركة التحكيم لم تنص على إعفائهم من اتباع الاجراءات والطرق القانونية التي تتبع في قضايا القسمة فقد كان من الواجب عليهم أن يحددوا يوما للعمل في وجه جميع الخصوم ويكون الارشاد على المنازل المقتضى قسمتها بحضور وموافقة الجميع وان يحصل التوقيع منهم على المحضر الذي يعمل ثم يحصل اقتراع بعد الانتهاء من ذلك ولكن المحكمين لم يعملوا شيئا من هذا ولذا يكون ما حصل منهم على رايه باطلا الأمر الذي اضطرهم الى عرض ما قرروه على الفريق الآخر دونه وذيلوه بما يفيد ان ذلك الفريق وافق عليه - أما هو المستأنف، فلم يعلم شيئا مما أجروه ولم يوافق على ما صدر منهم . ولكنه بالاطلاع على عقد التحكيم - أساس الدعوى الحالية المؤرخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ - تبين أن الطرفين قد اطلقا عليه « محضر تحكيم و تفويض » وذكروا فيه « انه موجود خلاف بين الموقعين عليه في موضوع قسمة منازل مخلفة لهم عن مورثتهم وحبا في حسم الخلاف بالطريقة الودية تفاديا من كثرة المصاريف ومحافظة على الروابط العائلية قرروا حسم هذا الخلاف وعمل القسمة بطريق المجلس العرفي وانهم اختاروا للفصل في هذا الموضوع وعمل القسمة سليمان بك الجندى عمدة بندر بنى سويف ومحمد افندى ترامي معارك من نزلة معارك والمعلم احمد محمد طلبه المقاول وفوضوا لمحضراتهم

عمل القسمة النهائية وأن كل حكم منهم يكون نافذ لارجوع فيه كحكم نهائى صادر من أكبر هيئة قضائية وليس لهم بعد الحكم حق في طلب استئنافه أو مناقشته، ويتضح من عنوان عقد التحكيم وعبارته بالصفة المتقدمة ان من وقع اختيار الخصوم عليهم هم محكمون مفوضون بالصلح . ومن المقرر قانونا ان مثل هؤلاء معافون من الاجراءات المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون (مادة ٧١٨ مرافعات) ومن ثم يكون هذا الاعتراض في غير محله ويتعين عدم الأخذ به - وفوق ذلك فان القانون كما قالت محكمة أول درجة بحق لم يوجب إجراء القرعة في مسائل القسمة إلا في حالة وجود قاصر أو عدم الأهلية بين الشركاء وليس بين الطرفين من ينطبق عليه هذا الوصف - كما ان عدم تحرير المحكمين لمحضر أعمال ليس سببا للبطلان كما يزعم ذلك المستأنف خصوصا وان المحكمين في هذه الدعوى قد أوضحوا بقرارهم انهم قاموا بمعاينة المنازل المطلوب قسمتها وأثبتوا مساحة كل منها وما قدروه ثمنا له وقرروا انه كان رائدهم في القسمة مصلحة كل فريق من الورثة وانتفاع كل منهم بنصيبه فخصصوا الكل من الاخوين مارأوه بمائلا لنصيبه مع الزام كل واحد منهما بأن يدفع لاختوته الاناث ما زاد في قيمة المنازل المقررة له زيادة عن نصيبه كما خصصوا للسيدات المشار اليهن منزلات ورأوا عدم التعرض لقسمتهما بينهما بسبب ما بينهما من وفاق لأنهن لم يطلبن القسمة وتدون بذيل قرار التحكيم المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ - بأنه تلى على الشركاء فقبلوا جميع ما جاء به وتعهدوا بتنفيذه كل فيما يخصه وتوقع أسفل هذه العبارة من جميع الخصوم ما عدا المستأنف .

وثالثا — يقول المستأنف ان قرار المحكمين باطل لأن القانون فرض عليهم موعدا لايداع حكمهم من تاريخ صدوره وهو ثلاثة أيام طبقا لنص المادة ٧٢٥ مرافعات وهم قد أصدروا حكمهم كما هو مدون عليه في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ولسكنهم لم يقدموه لقلم الكتاب الا في ٣ مايو سنة ١٩٣٥ أى بعد صدوره بما يقرب من السنتين ولكن المحكمة ترى ان المادة التى يستند اليها المستأنف لم تنص على البطلان فى حالة التأخير فى إيداع قرار المحكمين ومن المقرر كما قالت محكمة أول درجة بحقانه لا بطلان بلا نص ومن ثم يكون هذا الاعتراض على غير أساس ويتعين عدم الأخذ به .

ورابعا — يزعم المستأنف أن حكم المحكمين لم يكن عادلا بين الشركاء لأنه ميز بينهم فخرج المستأنف من هذه القسمة صفر اليدين . ولو عينت المحكمة خيرا لمعاينة المنازل المطلوب قسمتها لظهر لها بجلاء ما يقول به المستأنف من وجود فرق شاسع بين ما وقع فى نصيبه وبين ما تخصص لأخوته — والمحكمة ترى انه غير محقق فى هذا بعد ان اتفق مع خصومه على اختيار هؤلاء المحكمين ليقسموا المنازل بينهم قسمة نهائية لا رجوع فيها وليس لأحد منهم أن يطلب استئناف أو مناقشة ما يقررونه .

وخامسا — ان تاريخ تقديم قرار المحكمين بقلم الكتاب وهو التاريخ الثابت رسميا يقع فى ٣ مايو سنة ١٩٣٥ أى بعد صدور مشاركة التحكيم بسنتين تقريبا ويقول المستأنف بأن هذا يدل على أن المحكمين لم يقوموا بأموريتهم فى الميعاد القانونى وهو ما يطل قرارهم إذ أن التاريخ العرفى المدون عليه وهو ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣

ليس بدليل يتخذ ضده الا أن المحكمة ترى أنه بفرض التسليم بما يزعمه المستأنف فان المادة (٧١٣) مرافعات تنص على انه اذا لم يشترط ميعاد للحكم كما هو الحال فى هذه الدعوى فانه يجب على المحكمين أن يصدروا حكمهم فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم والا يجوز لمن يطلب التعجيل من الخصام أن يقدم الدعوى إلى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين والمستأنف لم يفعل شيئا من ذلك مما يقطع بأنه كان راضيا عن هذا التأخير فليس له الآن أن يتظلم من أمر سبق أن سكت عليه وقبله ولم يتخذ ما قضى به القانون للتخلص من هؤلاء المحكمين (استئناف الحاج محمد عبد الرحيم كرام عن نفسه وبصفته وحضر عنه الاستاذ رياض محمود ضد ورثة المرحوم الحاج شريف عبد الرحيم عن نفسه وبصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ رياض ابراهيم رقم ٢٦١ سنة ٥٥ ق — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكى محمد بك وسليم زكى بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٢١٨

١٧ يناير سنة ١٩٣٩

أملك عامة . تملكها بالتقادم . شرطه . صدور قانون
أوامر بإخراجها من الملك العام

المبدأ القانونى

ان الأموال العامة لا تملك مهما طال أمد وضع اليد عليها حتى بعد ابطال تخصيصها للنفعة العامة وزوال معالم وآثار هذا التخصيص إلا إذا صدر قانون أو أمر بإخراجها من الملك العام وإلحاقها بالملك الخاص فعندئذ فقط تفقد الصفة العامة وتتحول إلى الأملاك الخاصة ويصبح ابتداء من هذا التاريخ لوضع اليد عليها بالشروط القانونية قيمة فى اكتساب ملكيتها بالمدة

الطويلة وان هذه القاعدة تسرى على جميع أنواع الأموال العامة بما فيها الجبانات بلاميز بين تلك التي صدر قانون أو أمر بالحاقها بالمنافع العامة أو التي ورد بصدر المادة التاسعة من القانون المدني التي نصت صراحة بأن الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع اليد عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها إنما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر ثم اوضحت هذه المادة القاعدة السابقة الذكر أنواع الأموال العامة في احدى عشرة فقرة ولم تستثن أى نوع من الأنواع العامة التي عدتها الفقرات المذكورة من حكم القاعدة المشار إليها (١)

المحكمة

وحيث ان المستأنفة رفعت هذه الدعوى تطلب احقيتها إلى ٢٩ س ٦٢٧ مترا مربعا وهى القطعة المبينة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى باعتبار انها من المنافع العامة أى جزء من الجبانة العمومية ببلدة سمسطا الوقف مع الزام المستأنف عليه بإزالة تعديه عليها فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم وإلا تجرى الحكومة ازالته بمصاريف ترجع بها عليه . وقد قضت محكمة أول درجة تمهيدا بتعيين خبير بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦ لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ان كانت القطعة المتنازع عليها تدخل ضمن أرض الجبانة من عدمه وقام هذا الخبير بما انتدب له وقدم تقريراً أثبت فيه

(١) يراجع حكم محكمة النفى الرقم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المنشور بهذا العدد رقم ٢٠٩ من ٥٩٨ الذى اتى هذا الحكم آخفاً بمبدأ الحكم الابتدائى

ان قطعة الأرض المتنازع عليها تدخل ضمن حدود الجبانة القديمة — كما ان هذا الأمر ثبت أيضاً من صورة مخضر انتقال محكمة بيا الجزئية فى القضية رقم ١٨٨ سنة ١٩٣٤ المرفق صورته بالأوراق لمعينة قطعة أرض ملاصقة للقطعة موضوع الدعوى الحالية فدفع المستأنف عليه بأنه تملك القطعة المذكورة بواسطة وضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشروطها القانونية بعد ابطال الدفن بالجبانة وزوال معالمها وقد أخذت بوجهة نظره محكمة أول درجة وقضت برفض الدعوى معتبرة ان الجبانة المشار اليها لم تكتسب الصفة العامة بقانون أو أمر بل بتخصيصها فعلاً للمنفعة العامة طبقاً للفقرة الحادية عشرة من المادة التاسعة مدنى ولذلك فهى تفقد هذه الصفة العامة بقانون أو أمر أو بابطال تخصيصها لما أعدت له على ان تزول معالم وآثار هذا التخصيص وعندئذ يجوز تملكها كالأموال الخاصة بوضع اليد عليها فى المدة الطويلة وانه قد ثبت للمحكمة المذكورة وضع يد المستأنف عليه على القطعة المتنازع عليها المدة الطويلة عقب ابطال الدفن وزوال معالمها فلم تقبل وزارة الصحة هذا الحكم واستأنفته مستندة الى أن أرض الجبانة وهى من المنافع العامة لا تملك بوضع اليد مهما طال الزمن حتى ولو زالت صفتها العامة ما دام لم يصدر قانون أو أمر يجعلها من الأموال الخاصة وطلبت إلغاء الحكم المستأنف واعتبار ال ٢٩ س ٦٢٧ مترا مربعا المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى من المنافع العمومية وإزالة ما عليها من البناء مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين .

وحيث ان المحكمة تخالف محكمة أول درجة

رقم ١٨٨ سنة ١٩٣٤ أن الأرض موضوع الدعوى هي جزء من الجبانة القديمة بناحية ممسطا الوقف فهي لذلك تعتبر من أملاك الحكومة العامة المخصصة للمنافع العمومية فلا تسقط هذه الصفة عنها ولو أبطل الدفن فيها إلا بمقتضى قانون أو أمر وإذن لا يمكن للمستأنف عليه أن يدعى ملكيتها بوضع اليد مهما طال الزمن على ابطال الدفن فيها وزوال معالمها عند عدم صدور ذلك الأمر طبقا لحكم المادة التاسعة مدنى بل أظل حافظة لصفقتها العامة — ومن ثم يكون الحكم المستأنف لم يصادف الصواب فيما قضى به ويتعين الغاؤه والقضاء بطلبات المستأنفة المبينة بصحيفة الاستئناف .

(استئناف وزارة الصحة العمومية وحضر عنها الاستاذ اسكندر فرنسيس ضد الشيخ محمود ابراهيم سليمان وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح رجائي رقم ٥١١ سنة ٥٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكى محمد بك وسليم زكى بك واحمد مختار بنجبت بك مستشارين)

٢١٩

٢٥ يناير سنة ١٩٣٩

استئناف . عدم قيه . قبل ال ٤٨ ساعة
بطلانه . اليوم السابق عطلة . غير مؤثر

المبدأ القانوني

استقر رأى القضاء على أن فترة التمانى والأربعين ساعة هي أقل ما يجب على المستأنف أن يتركه من الزمن بين القيد وبين وقت الجلسة وأنه لا سبيل الى تخطى حكم القانون ولا محل للتحدى فى هذا التخطى بالمادة ١٨ من قانون المرافعات على اعتبار ان أول اليومين السابقين على يوم الجلسة كان يوم جمعة — ذلك لأن حكم المادة المذكور وارد على صورة تختلف اختلافا

فيما ذهبت اليه من انه ليس من الضروري أن يصدر قانون أو أمر باخراج الجبانات من المنافع العامة حتى يجوز تملكها بالتقادم وأنه يكفي فى نظرها أن تفقد الصفة العامة أى المنفعة العامة التى تخصصت لها بشرط أن تزول معالم وآثار هذا التخصيص لا مكان تملكها بالتقادم . وترى هذه المحكمة أن الأموال العامة لا تملك مهما طال أمد وضع اليد عليها حتى بعد ابطال تخصيصها للمنفعة العامة وزوال معالم وآثار هذا التخصيص إلا اذا صدر قانون أو أمر باخراجها من الملك العام والحاقها بالملك الخاص ، فعندئذ فقط تفقد الصفة العامة وتتحول إلى الأملاك الخاصة ويصبح ابتداء من هذا التاريخ لوضع اليد عليها بالشروط القانونية قيمة فى اكتساب ملكيتها بالمدة الطويلة وان هذه القاعدة تسرى على جميع أنواع الأموال العامة بما فيها الجبانات بلا تمييز بين تلك التى صدر قانون أو أمر بالحاقها بالمنافع العامة أو التى تخصصت لذلك بالفعل ودخلت فى الأموال العامة بناء على هذا التخصيص طبقا لماورد بصدر المادة التاسعة من القانون المدنى التى نصت صراحة بأن الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع اليد عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر — ثم أوضحت هذه المادة فيما يلى القاعدة السابقة الذكر أنواع الأموال العامة فى احدى عشرة فقرة ولم تستثن أى نوع من الأنواع العامة التى عدتها الفقرات المذكورة من حكم القاعدة المشار اليها .

وحيث انه تبين من تقرير الخبير المعين فى هذه القضية أمام محكمة أول درجة ومن صورة محضر انتقال محكمة يا الجزئية فى القضية المدنية

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الدفع وعدم قبول الاستئناف واعتباره كأن لم يكن
(استئناف السيد فاطمة محمد الخلى وحضر عنها الاستاذ
فؤاد حموده خند احمد احمد شرف وآخر وحضر عن
الاول الاستاذ عوض سوريال رقم ٧٩٨ سنة ٥٥ ق رئاسة
وعضوية حضرات أصحاب العزة منصور اسماعيل بك واحد
صفوت بك واحد على علوبه بك مستشارين)

٢٢٠

٢٦ يناير سنة ١٩٣٩

ثمن . شرط عدم الضمان . وعلم المشتري أو
سقوط الخيار . رفض رده . الرد . حالته

المبدأ القانوني

يؤخذ من نص المادة ٣٠٢ من القانون
المدنى وما جرت عليه كتب الشراح فى هذا
الباب أن ملزومية البائع برد الثمن تسقط
(اولا) إذا نص فى العقد على عدم الضمان
(وثانيا) أن يعلم المشتري وقت التعاقد
بالخطر المهدد للبيع أو أن ينص صراحة
فى العقد مع شرط عدم الضمان شرط آخر
بأن المشتري مخاطر « ساقط الخيار » ومعنى
ذلك أن يلزم شرط عدم الضمان معرفة
المشتري بما يهدد العين أو نص بأنه ساقط
الخيار . وهذان الشرطان هما شرطا اتحاد
وتلازم . أما فى حالة اشتراط عدم الضمان
فقط فيلزم البائع برد الثمن دون التضمينات
فاذا كان شرط عدم الضمان الوارد بعقد
البيع عاما ولم يلزمه شرط لسقوط الخيار
ولم يكن المشتري يعلم وقت البيع بوجود
عجز أو تعرض وبناء على ذلك وتطبيقا
للسادة ٣٠١ من القانون المدنى يكون له

تماما عن صورة المادة ٣٦٣ من قانون
المرافعات وتبعد عنها كل البعد

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع بعدم
قبول الاستئناف لقيده بعد الميعاد
« وحيث انه تبين أن عريضة الاستئناف
أعلنت بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٨ وحددت
فيها جلسة أمام هذه المحكمة يوم ٢ اكتوبر
سنة ١٩٣٨ ولم يقيد الاستئناف إلا يوم أول
اكتوبر سنة ١٩٣٨ أى قبل تاريخ الجلسة بأقل
من ٤٨ ساعة

« وحيث ان المستأنفة قالت باسان وكيلها
بأن يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ كان يوم جمعة
وهو آخر ميعاد لقيد الاستئناف وعلى ذلك
فالموعد يمتد طبقا لنص المادة ١٨ من قانون
المرافعات ، وان المستأنفة قدمت الاستئناف
لمحكمة طنطا يوم الخميس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨
لدفع الرسم فقدر قلم الكتاب الرسم وامتنع عن
استلامه فاضطر وكيل المستأنفة للحضور لمصر
وقيد استئنافه يوم السبت التالى .

« وحيث ان القضاء قد استقر على أن فترة
الثمانى وأربعين ساعة هى أقل ما يجب على
المستأنف أن يتركه من الزمن بين وقت القيد
وبين وقت الجلسة وأنه لا سبيل الى تخطى حكم
القانون ولا محل للتحدى فى هذا التخطى بالمادة
١٨ من قانون المرافعات فان حكمها وارد على
صورة تختلف اختلافا تاما عن صورة المادة
٣٦٣ وتبعد عنها كل البعد (راجع حكم محكمة
النقض فى القضية رقم ٣٦ سنة ٥ قضائية) (١)

(١) هذا الحكم صادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ومشور بمجلة المحاماة السنة السادسة عشرة رقم ٢٠٩ ص ٤٨٢

الحق في المطالبة برد ثمن العجز وليس له الحق في المطالبة بالتضمينات المنصوص عنها بالمادة ٣٠٥ من القانون المدني

المحكمة

« حيث انه بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧ حكمت هذه المحكمة بنذب محمد زكي بك الخبير ليقس الأرض المبيعة من الحكومة الى مورث المستأنفين حسب حدودها الواردة بكشف المقاس المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ومعرفة ما إذا كان المستأنفون قد وضعوا يدهم على المقدار المبيع اليهم من الحكومة وعملا إذا كانت الحكومة كانت تملك هذا المقدار وقت بيعه إلى مورث المستأنفين وبالجملة تحقيق ما إذا كان القدر المبيع قد استلمه المستأنفون تنفيذا لعقد البيع الصادر لهم من الحكومة ومقدار العجز إن كان هناك عجز وسببه . »

« وحيث انه تبين من تقرير الخبير انه أجرى مقاس ال ٥ ف و ١٢ ط و ١٢ س التي باعها الحكومة إلى المستأنفين بحسب حدودها وأطوالها الواردة في كشف المقاس المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فتبين على الطبيعة أن المستأنفين وضعوا اليد على ٤ ف و ١٥ ط فقط أما القدر الباقي وهو ٢١ ط و ١٢ س فقد تبين ان الحكومة باعت اليهم في حين انه موضوع اليد عليه بمعرفة معوض مينا قبل البيع بمدة طويلة . »

« وحيث ان الحكومة طعنت على تقرير الخبير بسبب أن المقاس حصل في غيبة مندوبها وأن دعوى الخبير بوجود عجز في الاطوال غير مطابق للواقع فقررت المحكمة بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٣٨ باعادة المأمورية للخبير للانتقال إلى

أرض النزاع واعادة مقاس الحد الغربي بحضور مهندس الحكومة وقد جاء ملحق التقرير مؤيدا لما جاء بالتقرير نفسه إذ ثبت من المقاس أن طول الحد الغربي هو ثلاث عشرة قصبة ونصف وثبت على الطبيعة أن من ذلك ثلاث اقصاب ونصف من الجهة البحرية للحد المذكور موضوع اليد عليها بمعرفة شعبان محمد وعبد الحميد علي وقطب السيد المشتريين من وريثة معوض مينا وهذا القدر هو مقدار العجز والمغتصب في الأرض المبيعة والذي بلغت مساحته ١٢ س و ٢١ ط

« وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بتقرير الخبير الذي أظهر وجود عجز في الاطيان المبيعة مقداره ١٢ س و ٢١ ط

« وحيث ان الحكومة دفعت دعوى المستأنفين بانه على فرض حصول تعرض من الغير ووجود عجز بالأرض المبيعة فان نصوص البند الأول والثاني والخامس من عقد البيع تدل على أن المشتري اشترى ساقط الخيار وحيث أن فلا ضمان على البائع

« وحيث انه يؤخذ من نص المادة ٣٠٢ من القانون المدني وما جرت عليه كتب الشراح في هذا الباب أن ملزومية البائع برد الثمن تسقط أولا — إذا نص في العقد على عدم الضمان ثانيا — أن يعلم المشتري وقت التعاقد بالخطر المهدد للبيع أو أن ينص صراحة في العقد مع شرط عدم الضمان شرط آخريان المشتري مخاطر (ساقط الخيار) à ses risques et périls ومعنى ذلك أن يلزم شرط عدم الضمان معرفة المشتري بما يهدد العين أو نص بأنه ساقط الخيار وهذان الشرطان هما شرطا اتحاد وتلازم أمان

في الحال أو في المآل أو إلى بطلانه في الحال أو في المآل ومن ثم تكون كل هذه الأمور خارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية وذلك عدا ما جاء استثناء كبطلان الوقف اضرازا بالداثين (١)

٢ - من المقرر شرعا أن الوقف متى انعقد صحيحا بأن كان مستوفيا كل شرائطه ترتب عليه حكمه وهو زوال ملك الواقف عن الشيء الموقوف وعلى هذا فتوفر هذه الشرائط وعدم توفرها متعلق بأصل العقد وبكيانه

٣ - ان اركان التصرفات الايجاب والقبول إلا إن كانت من قبيل الاسقاط فلا تحتاج للقبول . والوقف هو من هذا النوع من التصرفات . وعلى هذا فركنه الايجاب فقط . ولا نزاع في أنه متى توفرت شرائط صحة الوقف فيما يختص بنفس الواقف بان يكون بوجه الاجمال أهلا للتبرع أى أن يكون غير محجور عليه لسبب من الأسباب وعلى وجه التفصيل بأن يكون حرا عاقلا بالغاً غير محجور عليه لسفه أو غفلة أو دين - تعين أن يكون الايجاب الصادر منه سليما أى برضاء تام صحيح مجرد عن الغش أو الاكراه والتأثير على ارادة من يصدر منه الايجاب

وصدور الايجاب في الوقف على غير الصورة المتقدمة إنما يؤثر على اعتباره سليما وأنه

(١) يراجع احكام محكمة النقض والابرار الصادرة في العدد بتاريخ ١٦ ما يوسنة ١٩٣٥ و ٦ يونيو سنة ١٩٣٥ والمنشورة بمجلة المحاماة للسنة السادسة عشرة ص ١٨ وص ٢٦٢ وحكم ٥ مايو سنة ١٩٣٨ المنشور بمجلة المحاماة أيضا السنة التاسعة عشرة ص ٢١٤ رقم ٩٩

حالة اشتراط عدم الضمان فقط فيلزم البائع برد الثمن دون التضمينات .

و حيث انه ظاهر للمحكمة من الاطلاع على عقد البيع أن شرط عدم الضمان الوارد به جاء عاما ولم يلزمه شرط لسقوط الخيار ولم يكن المشتري يعلم وقت البيع بوجود عجز أو تعرض وبناء على ذلك وتطبيقا للمادة ٣٠١ من القانون المدني يكون له الحق في المطالبة برد ثمن العجز وليس له الحق في المطالبة بالتضمينات التي هي بمقتضى المادة ٣٠٥ من القانون المدني تشمل رسوم العقد وما يتبعه من المصاريف وما صرفه المشتري على المبيع والرسوم المنصرفة منه في دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسارات الحاصلة له والارباح المقبولة قانونا التي حرم منها بسبب نزاع الملكية منه

و حيث ان ثمن ال ١٢ س و ٢١ ط التي اظهرها الخبير هو ١٤٦ جنيها ٢٠٠ مليم وهو ما يجب الحكم به للمستأنفين مع رفض باقى الطلبات (استئناف ورثة المرحوم ميخائيل اقتدى عبد السيد وحضر منهم الاستاذ ج. الواحد على ضد وزارة المالية رقم ٨٣٣ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والقزة محمود فهمى يوسف باشا رئيس المحكمة وكامل الوكيل بك ومحمد محمود بك مستشارين)

٢٢١

٢٨ يناير سنة ١٩٣٩

١ - الوقف . اصله . المسمى الذى يتناوله

٢ - توفر شروط انعقاده . من عقود الايجاب . شروطه

المبادئ القانونية

١ - المسائل المتعلقة بأصل الوقف سواء أكانت تتعلق بذلك الأصل من قرب أو بعد تخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية وذلك - كما قضت محكمة النقض - يتناول كل الأركان وكل شروط الصحة وكل مسألة يؤدي النزاع فيها إلى المناقشة في وجود الوقف

برضاء تام من الواقف وهذا بطبيعته يؤثر على كيان الوقف ويؤدي إلى هدمه وهذا متعلق بأصله

المحكّمة

• حيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به

• وحيث ان المحاكم الأهلية ليس لها أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف طبقاً لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة • وحيث ان تفسير هذا النص وایضاح ما ما يعتبر متعلقاً بأصل الأوقاف وخارجاً عن اختصاص المحاكم الأهلية قد شرح شرحاً وافياً بالحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٥ وكذا الحكم الصادر منها بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٨ ويؤخذ من الحكم الأخير أن تفسير كلمة أصل الوقف ينبغي أن يكون بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً وذلك للشرح الوافي الوارد بالحكم المذكور بما لا داعي لتكراره وعلى هذا فالمسائل المتعلقة بأصل الأوقاف سواء كانت تتعلق بذلك الأصل من قرب أو بعد تخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية وقد ذكرت محكمة النقض في حكمها المشار إليه أن ذلك يتناول كل الأركان وكل شروط الصحة وكل مسألة يؤدي النزاع فيها إلى المناقشة في وجود الوقف في الحال أو في المآل أو إلى بطلانه في الحال أو في المآل فذلك خارج عن هذا الاختصاص وذلك عدا ما جاء استثناء كبطلان الوقف اضراراً بالدائنين

• وحيث انه من المقرر شرعاً أن الوقف متى انعقد صحيحاً بأن كان مستوفياً كل شرائطه ترتب عليه حكمه وهو زوال ملك الواقف عن الشيء الموقوف وعلى هذا فتوفر هذه الشرائط

وعدم توفرها متعلق بصحة انعقاد الوقف فهو إذا متعلق بأصل العقد وبكيانه

• وحيث ان الشرائط التي تلزم في الوقف أربعة أنواع : نوع يتعلق بالواقف ونوع يتعلق بالصيغة التي ينعقد بها الوقف ونوع يرجع إلى العين الموقوفة ونوع يتعلق بالجهة الموقوف عليها - والذي يشترط في الواقف بوجه الاجمال هو أن يكون أهلاً للتبرع أي أن يكون غير محجور عليه لسبب من الأسباب وعلى وجه التفصيل فانه يشترط فيه أن يكون حراً عاقلاً بالغاً غير محجور عليه لسفه أو غفلة أو دين • يراجع كتاب مباحث الوقف لمحمد بك زيد ص ١٠ وما بعدها •

• وحيث ان التصرفات اركانها الايجاب والقبول إلا أن كانت من قبيل الاسقاط فلا تحتاج للقبول ومعلوم أن الوقف هو من هذا النوع من التصرفات وعلى هذا فركنه الايجاب فقط وقد توضحت فيما سبق ذكره شرائط الصحة فيما يختص بنفس الواقف ولا نزاع في أنه متى توفرت تعين أيضاً أن يكون الايجاب الصادر منه سليماً أي برضاء تام صحيح مجرد عن الغش أو الاكراه والتأثير على ارادة من يصدر منه الايجاب .

• وحيث ان صدور الايجاب في الوقف على غير هذه الصورة إنما يؤثر على اعتباره سليماً وأنه برضاء تام من الواقف وهذا طبعاً يؤثر على كيان الوقف ويؤدي إلى هدمه وهو متعلق بأصله

• وحيث ان المستأنفة تبني طالب الحكم ببطلان الوقفتين المرفوعة عنهما الدعوى على ما ذكرته بعريضتها من صدورهما من الواقعة تحت تأثير ما أتاه المستأنف عليهما معها في الغش والتأثير على

في محله عن ذلك وكذا فيما قضى به عن إيقاف
الفصل في طلب تثبيت الملكية للحصة في العقارات
المطلوبة حتى يفصل في أمرها من الجهة المختصة

(استئناف السيدة فاطمة شريفه هانم وحضر عنها الأستاذ
محمد علي علوي باشا ضد صاحب السعادة الجنرال محمد
شريف باشا وأخرى عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الأستاذ
عزيرخانكي بك رقم ٤٥٧ سنة ١٣٠٤ ق رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب الميزة محمد زغلول بك وطاهر محمد بك وأحمد نشأت
بك مستشارين)

أرادتها بمعنى ان رضاها بالوقف لم يقع صحيحا
وعلى هذا فيكون الايجاب الصادر منها بالإيقاف
غير سليم والايجاب هو ركن العقد وسلامته وعدم
سلامته أمر متعلق بأصل الوقف ووثر في الحالين
على كيان الوقف قايما أو هدمًا ولهذا ولما تقدم
ايضاحه يكون طلب بطلان الوقفتين خارجا عن
اختصاص المحاكم الأهلية فيكون الحكم المستأنف

قضاة المحاكم الشرعية

الآراء الأمر الذي يقطع في الدلالة على أن
الشارع أراد ان لا يحتفظ المستأنف عليه بالحق
الذي اكتسبه من غياب خصمه في جلسة
التحضير .

ثانياً - لأنه يؤخذ بما أبداه مجلس الشيوخ
في هذا الصدد أن الشارع أراد امهال المستأنف
حتى يتدارك الأمر ويحضر أمام المحكمة اتقاء
للعواقب الخطيرة التي تترتب على الحكم
بإبطال المرافعة في قضايا الاستئناف . وإذا لم
يكن الامهال هو غرض الشارع من النص
الجديد لما كان هناك معنى لتغيير النص القديم

ثالثاً - لأن النص الوارد في الفقرة
الآخيرة من المادة ٤ يشير إلى أن قاضي التحضير
غير مختص بالفصل في الحكم بإبطال المرافعة
بل تختص بذلك المحكمة ولهذا يكون باب
المرافعة مفتوحاً أمام المحكمة ولا يكون للحكم
بإبطال المرافعة محل والمستأنف حاضر أمامها
قبل صدور الحكم .

المؤتمر

• حيث ان وقائع الدعوى تتحصل في أن
المستأنف عليه رفع الدعوى رقم ٧٣٢ سنة ١٩٣٧
أمام محكمة قوص وطلب الزام المستأنف بصفته
قيما على محمد سعد اسماعيل أن يدفع اليه مبلغ ٢٤

٢٢٢

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩

إبطال المرافعة . مستأنف . عدم حضوره أمام قاضي
التحضير . توجيه المستأنف لهذا الطلب ضده . إحالة القضية
على الجلسة للفصل فيه . حضور المستأنف . رفضه

المبدأ القانوني

إذا غاب المستأنف أمام قاضي التحضير
وحضر المستأنف عليه وطلب الحكم بإبطال
المرافعة فأحال قاضي التحضير القضية إلى المحكمة
لتفصل في هذا الطلب عملاً بالفقرة الأخيرة
من المادة الرابعة من قانون التحضير ثم حضر
المستأنف النائب أمام المحكمة فيتعين الحكم
برفض طلب إبطال المرافعة . وهذا هو التفسير
الصحيح للفقرة ١٣ من المادة ٤ من قانون
التحضير للأسباب الآتية .

أولاً - لأنه يستفاد من الرجوع إلى
الأعمال التحضيرية التي سبقت وضع هذا
القانون ان مشروع وزارة الحفائية اشتمل
على العبارة الآتية مضافة إلى الفقرة ١٣ من
المادة ٤ « مع عدم الاخلال بما استفاده الخصم
الحاضر من غياب خصمه » فقرر مجلس الشيوخ
حذف هذا النص وأقر مجلس النواب ذلك بإجماع

جنيتها والمصاريف وقضت تلك المحكمة في تاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٩ بالزامه بأن يدفع مبلغ ١٥ جنيتها والمصاريف المناسبة فرقع المحكوم عليه استئنافا عن هذا الحكم وفي جلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٩ التي تحدت لتحضير الدعوى لم يحضر المستأنف وحضر المستأنف عليه وطلب الحكم ابطال المرافعة فقرر حضرة قاضي التحضير احالة القضية إلى جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لتفصل هذه المحكمة في طلب ابطال المرافعة إلا أن المستأنف حضر في جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ أمام المحكمة الابتدائية فأصر المستأنف عليه على طلب الحكم بابطال المرافعة استنادا إلى أن المستأنف تغيب أمام قاضي التحضير ولا يعبأ بحضوره بعد ان أحيلت الدعوى إلى المحكمة للفصل في طلب ابطال المرافعة

« وحيث ان الفقرة الثالثة عشر من المادة الرابعة من قانون التحضير رقم ٦٣ سنة ١٩٣٦ تنص على ما يأتي : « يختص قاضي التحضير بالتقرير بشطب الدعوى وابطال المرافعة... » وفي الفقرة الأخيرة من المادة المشار إليها ورد القيد الآتي : « ولا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ السالفة الذكر، وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١٢ و ١٣ يحيل قاضي التحضير القضية إلى المحكمة للفصل فيها »

« وحيث انه يخلص من هذا النص أن الشارع جرد قاضي التحضير من الاختصاص بالفصل في طلب ابطال المرافعة الذي يقدمه المستأنف عليه إذا غاب المستأنف انما صمت الشارع عن النص على الحكم في صرورة ما إذا حضر المستأنف بعد احالة الدعوى إلى المحكمة للفصل في هذا الطلب

« وحيث انه في حالة اغفال النص القانوني يستعان على استجلاء قصد الشارع بالأعمال التحضيرية التي اقترن بها سن القانون وهي عبارة عن تقارير اللجان والنقاش الذي يدور في البرلمان عند طرحه والآراء التي يبدىها أعضاء الهيئة التشريعية عن نصوصه وعلى الأخص الرأي الذي يسود أو يكون مجمعا عليه منهم وكذلك يجلو مراد الشارع من استقصاء الباعث الذي حمله إلى وضع القانون وحكمة تشريعه (ratio legis) وهذه الوسائل خير اداة لتفسير القوانين (يراجع كتاب كابتان في مقدمة القوانين ص ١٠ بند ٦٩ وبلانيول في موجز القانون المدني جزء أول بند ٢١٨ و ٢١٩ واورى ورو شرح القانون المدني جزء أول بند ٤٠ ص ١٩٤)

« وحيث انه يستفاد من الرجوع إلى محضر الجلسة الحادية والسبعين من جلسات مجلس النواب التي انعقدت في تاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ للنظر في مشروع قانون التحضير رقم ٣٣ سنة ١٩٣٦ أن وزارة الحفانية قدمت إلى مجلس النواب مشروع الفقرة الثالثة عشر من المادة ٤ منه بالنص الآتي «... ولا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ السالفة الذكر، وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١٢ و ١٣ يحيل قاضي التحضير القضية إلى المحكمة للفصل فيها مع عدم الاخلال بما استفاده الخصم الحاضر من غياب خصمه، ولكن مجلس الشيوخ لم يقر الوزارة على العبارة الأخيرة ورأى حذفها وسار مجلس النواب وراءه باجماع الآراء ثم صدر نص الفقرة ١٣ من المادة الرابعة مجزدا من هذا القيد (يراجع ملحق العدد رقم ٦٩ من الوقائع الرسمية الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٣٣ ص ١٧٨٩ و ص ١٨١٩)

من هذا الجزاء سوى بطلان اجراءات المرافعات السابقة دون أن يترتب على ذلك — أى مساس بصميم الحق موضوع النزاع (الا فى احوال قليلة مثل سقوط الحق بالتقادم اذا ما تمت المدة القانونية قبل اعادة الاجراءات فى الدعوى) ولكن عواقب ابطال المرافعة تصبح وخيمة فى قضايا الاستئناف اذ تفوت فى معظم الاحيان ميعاد الاستئناف بعد اعادة اعلان عريضته وبذا يقضى الحكم بابطال المرافعة على صميم الحق لهذا كله نص فى القانون الجديد على احوال القضية إلى المحكمة للفصل فيها ابتغاء امهال المستأنف ومنحه فرصة حتى يبادر إلى الحضور ويتدارك ذلك الخطر الذى يترتب على غيابه فى جلسة التحضير

« وحيث انه إذا لم يكن امهال المستأنف هو مراد الشارع لما كان هناك معنى لتغيير التشريع ووضع هذا القيد فى قانون التحضير الجديد بل يكون النص عبثاً وينشأ عنه التسويق فى الاجراءات واطالها بدون جدوى ووجه هذا ظاهر لانه يؤخذ من نص المادة ١٢٤ مرافعات ان الحكم بابطال المرافعة وجوبى اذا طلبه الخصم الحاضر ولا راد له اذا تحققت المحكمة من غياب المستأنف أو المدعى (انظر بهذا المعنى كتاب المرافعات لعبد الفتاح بك السيد وديسرتو ص ٤٠٥ بنسب ٤٠٧) وظاهر من نص المادة ١٢٤ مرافعات ان المحكمة لا تملك سلطة التقدير حتى تستطيع رفض الحكم بابطال المرافعة ومتى ثبت هذا فلا تكون هناك حكمة سوى الامهال فى اخراج الفصل فى طلب ابطال المرافعة من سلطة قاضى التحضير وادخاله فى اختصاص المحكمة لان الحكم محتم على كل منهما ولا يفترض فيه أى تقدير للظروف أو الوقائع حتى يقال ان فى قضاء المحكمة به ضماناً لسير العدالة اكثر من قاضى التحضير

« وحيث انه فضلاً عن هذا النص الوارد فى

« وحيث ان حذف عبارة ومع عدم الاخلال بما استفاده الخصم الحاضر من غياب خصمه ، التى وردت فى مشروع القانون يقطع فى الدلالة على أن الشارع أراد أن لا يحتفظ المستأنف عليه بالحق الذى اكتسبه من غياب المستأنف فى جلسة التحضير وقصد من اسقاطه لهذا الحق أن لا يسمع من المستأنف عليه احتجاجه بسبق غياب خصمه أمام قاضى التحضير اذا ما حضر هذا الأخير فى جلسة المرافعة وذلك لحكمة التشريع التى توخاها

« وحيث ان هذه المحكمة مستفادة من العبارة الآتية الواردة فى قرار مجلس الشيوخ الذى أيدته اجماع مجلس النواب وهذا نصها . « رأى مجلس الشيوخ أن تخويل قاضى التحضير حق ابطال المرافعة فى الاستئناف قد يضيع على المستأنف حقه وهذا اجراء له خطورته وأنه من الأحوط أن يصدر الحكم بابطال المرافعة بعد احوال الدعوى على جلسة المرافعة الخ ،

« وحيث انه يبدو جلياً من هذه العبارة أن الشارع انما أراد ان لا يتعجل قاضى التحضير فى اصدار الحكم بابطال المرافعة الذى يترتب عليه بطلان الاجراءات السابقة ومن بينها عريضة الاستئناف والذى قد يفوت معه ميعاد الاستئناف اذا ما جدد المستأنف استئنافه الأمر الذى قد ينجم عنه فقدان حقه فى درجة التقاضى العليا التى هى ملجؤه اذا ما تضمن الحكم الابتدائى خطأ يضيع معه حقه ولهذا أراد الشارع درء الضرر الذى قد يحيق بالمستأنف الغائب إذا حكم بابطال مرافعته ولهذا نص على احوال القضية الى المحكمة للفصل فيها

« وحيث ان ابطال المرافعة انما اشتهر جزاء لرافع الدعوى اذا ما تخلف عن الحضور فى الجلسة بعد اعلان خصمه اليها على أن الشارع لم يقصد

المبادئ القانونية

(١) ان قبول الحكم المانع من استئنافه قد يكون صريحا او ضمنيا والقبول الضمني يستفاد من جميع الافعال التي تشعر بالرضا بالحكم او السير في تنفيذه بلا قيد وبلا شرط الاحتفاظ بالحق في استئنافه

(٢) اذا حكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وترافع المحكوم عليه بعد ذلك في موضوع النزاع فيعد هذا رضا بالحكم ومانعا من استئنافه لان الحكم برفض مثل هذا الدفع انما هو حكم قطعي فرعي ويجب استئنافه استقلالا واستئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى لا يترتب عليه استئناف الاحكام الموضوعية الفرعية

(٣) لا يعتبر طلب ترميم مسقى واصلاحها وتسليمها فرعا من حق الملكية بحيث يسقط معه حق رفع دعوى منع التعرض متى كان ذلك الطلب موصوفا بأنه اجراء مؤقت ولا يمس أصل الحق إذ أنه لا يستلزم بحثا في اسباب التملك ولا خوضا في منشأ الحق وسنده القانوني

(٤) ان وضع اليد المترتب على التسامح أو الاتفاق لا يسوغ رفع دعوى منع التعرض لانه وضع يد لا يؤدي الى التملك بمضى المدة (adusucapionem) فاذا اتفق المتعرض او المتعرض ضده على ان تمر المسقى التي انشأها الأخير في أرض الاول بقصد رى اطيانه فلا يجوز رفع دعوى منع التعرض اذا استغنى

الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة ومؤداه أن لا يكون لقاضي التحضير في قضايا الاستئناف اختصاص بالحكم في ابطال المرافعة يشير بجلاء ان قاضي التحضير غير مختص بالفصل في هذا الطلب وأنه يحيل إلى المحكمة وهي الجهة المختصة به ومعنى هذا طبعاً أن المرافعة في الطلب تظل مفتوحة أمام المحكمة اذ لا يمكن القول عقلاً ولا قانوناً بقفل باب المرافعة في هذا الطلب بمعرفة قاضي التحضير وهو غير مختص بالفصل فيه وان يظل باب المرافعة موصداً بعد هذا امام المحكمة وهي الهيئة المختصة بالحكم فيه ويتفرع على هذا أنه طالما ان باب المرافعة لا يزال مفتوحاً امام المحكمة فلا مانع اذن يمنع المستأنف من الحضور امامها ولا يكون للحكم بابطال المرافعة محل والمستأنف حاضر قبل قفل باب المرافعة

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم برفض طلب ابطال المرافعة لحضور المستأنف امام هذه المحكمة (استئناف على اسماعيل سعد بصفته وحضر عنه الاستاذ محمود حسن ضد مصطفى احمد بخيت وحضر عنه الاستاذ عباس منها رقم ٢٨٩ سنة ١٩٣٩ من رئاسة حضرة صاحب العزة زكي خير الابوتيجي بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتي القاضين محمد احمد العريان و ابراهيم عثمان يوسف)

٢٢٣

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

٣ يناير سنة ١٩٤٠

- ١ — استئناف حكم . قبوله . صريح أو ضمنى
- ٢ — حكم قطعي برفض دفع بعدم جواز نظر الدعوى . وجوب استئنافه استقلالا . المرافعة في الموضوع دونه . قبول له
- ٣ — دعوى منع تعرض . طلب ترميم مسقى . كاجراء مؤقت . غير مانع بأصل الحق . جواز رفعها
- ٤ — دعوى منع تعرض . عن وضع يد . مبنى على التسامح أو الاتفاق . عدم جوازها
- ٥ — دعوى منع تعرض . مبنية على نقض تعاقد . مساسه بأصل الحق . عدم قبولها

المستأنف عليه في رفع دعوى منع التعرض بعد الحكم ضده في الملكية ومن باب الاحتياط الكلى الحكم برفض الدعوى موضوعا

١- عن طلب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق

الفصل فيها

• من حيث انه يخلص من الرجوع إلى ملف الدعوى أن المستأنفين تقدموا بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة فقضت تلك المحكمة في تاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ برفضه وإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن بوشر التحقيق قدم المستأنفون والمستأنف عليه مذكرات بأقوالهم في موضوع الدعوى بدون أن يثيروا إلى الحكم الذي صدر بجواز نظر الدعوى أو الاحتفاظ بحق استئنافه ثم حكمت المحكمة الجزئية بعد ذلك بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بمنع تعرض المستأنفين

• وحيث أن المستأنفين أعلنوا عريضة الاستئناف في ٣ يناير سنة ١٩٣٩ ولم يذكروا في أسباب الاستئناف أي تظلم فيما يتعلق بالحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى إلا أنهم استمسكوا بهذا الدفع من جديد أمام المحكمة الاستئنافية عند المرافعة في الموضوع

• وحيث أن هذا الدفع لا يجوز سماعه لأن المستأنفين قبلوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي قضى برفض هذا الدفع وبجواز نظر الدعوى. وغير خاف أن قبول الحكم المانع من استئنافه إما أن يكون صريحا أو ضمنيا والقبول الضمني يستفاد من جميع الأفعال التي تشعر بالرضا بالحكم والسير في تنفيذه بلا قيد وبلا شريطة الاحتفاظ بالحق في استئنافه وهذا هو الواقع فعلا في هذه الدعوى إذ أن المستأنفين بعد الحكم برفض الدفع

الأول عن الرى وإقام وإبورا خاصا به في أرضه وهدم الجزء من المسقى الذي يمر فيها إذ لا يجوز رفع دعوى منع التعرض ضد من يمنح حقا مؤقتا يجوز له رده في أى وقت

(هـ) لا تقبل دعوى منع التعرض التي تقوم على نقض تعاقد أو اتفاق بين المتعرض والمتعرض ضده ووجه هذا ظاهر لأن القاضى الذى يفصل فى دعاوى منع التعرض لا يجوز له أن يخوض فى بحث الحق من أساسه بل عليه أن يبحث فى الحيازة الفعلية فقط *jus possessionis* بدون أن يتدخل فى موضوع مشروعية الحق أو الأساس القانونى لوضع اليد *jus possidendi* وإذا جاز له أن يفصل فى التعرض المترتب على مخالفة شروط العقد لكان لزاما عليه أن يفحص شروط ذلك العقد ومراميه إلى غير ذلك وبعبارة أخرى يكون مجبرا على الدخول فى موضوع أصل النزاع — والسبيل القانونى الصحيح هو رفع دعوى شخصية أو عينية يطلب فيها تنفيذ العقد عينا أو المطالبة بتعويض عن الضرر الذى ينشأ عن نقضه

الموكية

• من حيث انه سبق الحكم فى تاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ بقبول الاستئناف شكلا

• وحيث أن المستأنفين طلبوا أصليا الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها واحتياطيا الحكم بعدم قبولها لسقوط حق

وجواز نظر الدعوى ترافعوا في الموضوع وقدموا مذكرات تتضمن دفاعهم ولم يحتفظوا بحقهم في استئناف الحكم المشار اليه — والرأى القانونى الصحيح يقضى بان المرافعة في الموضوع بعد الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها يعد رضاء بالحكم ومائدا من استئنافه (انظر هذا الرأى فى كتاب المرافعات لجارسونيه وسيزار برى جزء ٣ ص ٧٨٨ بند ٩٦٦ هامش نمرة ١٥ وانظر أيضا دالوز براتيك تحت عنوان قبول بند ٣٠٧)

• وحيث انه فضلا عن هذا فان المستأنفين لم يستأنفوا الحكم الذى قضى برفض الدفع استئنافا مستقلا فى حينه اذ صدر ذلك الحكم فى تاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ واقتصروا على رفع استئناف عن الحكم الذى فصل فى الموضوع بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٦

• وحيث ان الحكم الذى يقضى برفض مثل هذا الدفع ويجوز نظر الدعوى انما هو حكم قطعى فرعى لانه يقطع فى مسألة موضوعية ولو كانت فرعية يتوقف عليها نظر الدعوى أو عدم جواز سماعها بالكلية لهذا وجب استئنافه استقلالا واستئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى لا يترتب عليه استئناف الاحكام الموضوعية الفرعية (مادة ٣١٢ مرافعات) وقد ورد المبدأ الآتي فى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (مجموعة المبادئ المدنية ص ٢٥٣) فى مسألة قطعية فرعية تتصل بموضوع هذه الدعوى من طريق القياس وتعلق بالدفع بعدم الاختصاص ومؤدى هذا المبدأ أن الحكم بعدم الاختصاص هو حكم قطعى فى مسألة فرعية يجب استئنافه استقلالا فاذا قضت المحكمة الجزئية برفض دفع فرعى ثم

حكمت بعد ذلك فى موضوع الدعوى ثم استأنف المحكوم ضده الحكم الصادر فى الموضوع فقط ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم بعدم الاختصاص فمن الخطأ فى تطبيق القانون أن تعتبر المحكمة الاستئنافية هذا التعديل فى الطلبات بمثابة رفع استئناف عن حكم المحكمة الجزئية الصادر فى مسألة الاختصاص . ووجه الخطأ أن هذا الحكم الأخير وأن كان صادرا فى مسألة فرعية ليس حكما تحضيريا ولا تهديدا حتى يصح اعتباره مستأنفا تبعا لاستئناف الحكم الصادر فى الموضوع وانما هو حكم قطعى فى موضوعه مستقل عن الحكم الصادر فى موضوع الدعوى استقلالا

• وحيث انه لما تقدم لا يقبل هذا الدفع الآن بعد أن قد المستأنفون عن استئناف الحكم الصادر برفضه على حدة وبعد أن سقط حق استئنافهم لرضائهم بالحكم كما سبق البيان

٢ — عن الدفع بعدم قبول الدعوى لسقوط الحق فى رفع دعوى منع التعرض بعد المخاصمة فى دعوى الملكية

• من حيث أن المستأنفين يستندون إلى أنه سبق للمستأنف عليه أن رفع الدعوى رقم ٦٤٦٥ سنة ١٩٣٦ نجح حمادى ضدهم وطلب فى عريضة دعواه الحكم له بأحقية فى اجراء اصلاح وترميم المسقى وأن هذا الطلب منتزع من حق الملكية لهذه المسقى وانه لهذا تكون الدعوى الأولى فى واقع الأمر دعوى ملكية فصل فيها بالرفض وانه بناء على هذا لا يجوز له رفع دعوى منع التعرض

• وحيث انه بالرجوع إلى ملف الدعوى

رقم ٦٤٦٥ سنة ١٩٣٦ يبين أن المستأنف عليه طلب في عريضة افتتاحها الحكم له بأجقيته في اجراء اصلاح وترميم المسقى موضوع النزاع الحال وتسليمها اليه بصفة مؤقتة وبدون المساس بأصل الحق

• وحيث انه من التعسف في التفسير ان يقال ان موضوع تلك الدعوى يتضمن المطالبة بحق متفرع من حق الملكية ، ذلك لان المستأنف عليه وصف دعواه بأنها اجراء مؤقت وانها لا تمس أصل الحق وكان دفاعه فيها قائما على اتفاقه مع المستأنفين على مرور المسقى بأرضهم ولم يدع فيها بحق ارتفاق أو تملك حق ارتفاق إلى غير ذلك ولا محل للقول بسقوط الحق في رفع دعوى منع التعرض إذا سبق رفع دعوى بين طرفي الخصومة يطلب فيها اتخاذ اجراءات مؤقتة أو تحفظية صرف لا تستلزم بحثا في أسباب التملك ولا خوضا في منشأ الحق وسنده القانوني (أنظر هذا الرأي في كتاب بلانيول وروبير وبيكار ص ١٩٧ بند ١٩٣)

• وحيث انه لما تقدم لا تقيم المحكمة وزنا لهذا الدفع ويتعين رفضه

٣ — عن الطلب الخاص بالغاء الحكم المستأنف

ورفض دعوى منع التعرض

• من حيث ان الوقائع الثابتة من أوراق الدعوى تتحصل في أن المستأنف عليه أقام وابتور في أرضه منذ بضع سنوات واتفق مع جيرانه على رى أطيانهم بالأجرة وعلى أن تمر المسقى بأرضهم لتوصل المياه اليها وثبت من محضر انتقال المحكمة أن المسقى موضوع النزاع تمر ابتداء في أرضه على مسافة نحو ٤٠ قصبة ثم يخترق أراضي الجيران العديدين إلى أن تصل أخيرا إلى أراضي المستأنفين ، وأن المستأنفين

كانوا يروون أراضيهم بالأجرة من وابتور المستأنف عليه ولهذا اتفقوا معه على مرور المسقى في أراضيهم وقد اتفق معهم على تخفيض اجرة الرى نظير التصريح له بمرور هذه المسقى في أطيانهم (راجع محضر أعمال الخبير ص ٣ و ٢ في القضية رقم ٦٤٦٥ سنة ١٩٣٦) المضمومة إلى الدوسيه

• وحيث ان هذا الاتفاق كان ساري المفعول بين الطرفين بضع سنوات إلى أن أقام المستأنفون وابتورا خاصا بهم فهدموا من مسقى المستأنف عليه الجزء الذي يمر في أرضهم واستعاضوا عنه بمسقى أخرى خصصوها لمياه وابتورهم فرفع المستأنف عليه ضدهم دعوى منع التعرض

• وحيث انه في جميع مراحل هذه الدعوى وفي الدعوى رقم ٦٤٠٦ سنة ١٩٣٩ لم يقل المستأنف عليه أن له حق ارتفاق مرور هذه المسقى في أرض المستأنفين ولم يبد منه ما يدل على أن مقصده كان منصرفا إلى اكتساب مثل هذا الحق

• وحيث انه متى ثبت هذا فتكون العلاقة القانونية الخاصة بمرور المسقى إنما هي وليدة اتفاق بين المستأنفين والمستأنف عليه على السماح بمرور المسقى في أراضيهم لغرض معين وهو رى أطيانهم ويفهم من هذا عقلا وعرفا ان هذا الاتفاق لم يقصد به أن يكتسب المستأنف عليه حقا مقررًا مؤبدا على أراضيهم بل انه اتفاق مؤقت ينتهي بانتهاء حاجتهم إلى الرى بمياه وابتوره

• وحيث انه يشترط لرفع دعوى منع التعرض أن يكون واقعها واضح اليد وأن تكون حيازته مستكملة لجميع الشرائط المنصوص عليها في المادة ٧٩ من القانون المدني وأنخصها أن يكون وضع يده مؤديا به إلى التملك إذا مضت المدة القانونية Ad usucapionem وهذا الشرط غير متوافر في هذه الدعوى إذ أن المستأنف عليه وضع يده

بناء على تسامح من المستأنفين واتفاقه معهم لغرض معين وقد انتهى الغرض من الاتفاق باقامة وابور خاص في اراضيهم ولا ترفع دعوى منع التعرض ضد من يمنح حقا مؤقتا يجوز له رده في أى وقت (أنظر كتاب المرافعات لجارسونيه وسيزار برى جزء أول ص ٦٧٤ ودالوز براتيك تحت عنوان دعاوى وضع اليد بند ٥٩ و ٦٢ والاحكام الواردة في هذا المرجع) وقضت محكمة الاستئناف المختلطة انه إذا حصلت شركة السكة الحديدية على تصريح من الحكومة بمد خطوطها في اراضيها بناء على منحها حق الانتفاع فلا يجوز رفع دعوى منع التعرض ضد الحكومة إذا أرادت ان تبطل هذا الانتفاع (حكم صادر في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ بمجموعة مختلطة سنة ٧ ص ١٧١)

وحيث ان محكمة النقض المصرية وضعت المبدأ الآتي في حكمها الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ والمنشور في مجلة المحاماه سنة ١٣ ص ٢٨٥ وهو ان التعرض الذي يصلح أساسا لرفع دعوى اليد هو الاجراء الموجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق متعارض مع حق واضع اليد ولا تنطبق هذه القاعدة على وقائع هذه الدعوى لأن المستأنف عليه لم يكشف عن حق له في مرور هذه المسقى يمكن أن يتعارض مع حق المستأنفين

وحيث ان هذا الرأي قد رجح في الفقه والقضاء الفرنسيين (أنظر كتاب القانون المدني لاوبرى ورو جزء ٢ بند ١٨٧ وكتاب بيكار في الأموال ص ٢٠٣ وجلاسون وتسيه في المرافعات جزء أول ص ٥٠٣ وأنظر أيضا حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩١٠ والمنشور في مجلة سيرى سنة ١٩١٠ جزء أول ص ٣٤٣ — والحكم الصادر في ٢٠ أكتوبر

سنة ١٩١٤ والمنشور في مجلة سيرى سنة ١٩١٥ جزء أول ص ٨ والحكم الصادر في أول فبراير سنة ١٩٢٥ والمنشور في دالوز سنة ١٩٢٥ جزء أول ص ٦٤)

وحيث انه فوق ما تقدم فان دعوى المستأنف عليه إنما تقوم في واقع الامر على ادعائه بنقض الاتفاق الذي كان مبرما بينه وبين المستأنفين على مرور المسقى على أن مخالفة العقد لا تبرر رفع دعاوى منع التعرض ووجه هذا ظاهر لأن القاضى الذى يفصل فيها لا يسوغ له ان يخوض في بحث الحق من أساسه بل عليه ان يبحث في الحيازة الفعلية فقط (*jus possessionis*) بدون أن يتدخل في موضوع مشروعية الحق أو الأساس القانونى لوضع اليد (*jus possidendi*) وإذا جاز له ان يفصل في التعرض المترتب على مخالفة شروط العقد لكان لازما عليه ان يفحص شروط ذلك العقد ومرايمه ومقاصد المتعاقدين الى غير ذلك وبعبارة اخرى يكون مجبرا على الدخول في موضوع اصل الحق وتمحيص منده القانونى ولهذا حرم على المستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر الذى يعكس عليه انتفاعه بالعين المؤجرة والسبيل القانونى الصحيح هو رفع دعوى شخصية أو عينية يطلب فيها تنفيذ العقد عينا أو المطالبة بتعويض عن الضرر الذى ينشأ عن نقضه (أنظر كتاب بيكار ص ٢٠٠ بند ١٩٧)

وحيث انه يخلص مما تقدم بيانه ان المستأنف عليه لا يحل له رفع دعوى منع التعرض ضد المستأنفين إذا أنه استمد حق مرور المسقى في اراضيهم من تسامحهم واتفاقهم على الانتفاع بمياه وابوره الى أجل معين كما سبق الايضاح وعلى الاخص فان المستأنفين هم آخر الجيران المتفعين بالمسقى وظاهر من ظروف الدعوى ان المستأنف عليه

لجأ إلى استئجار ١٨ فدانا تجاوزهم إيجار أشكيا حتى يومهم أنه في حاجة إلى أن تتجاوز المسقى أراضيهم إلى ما بعدها

« وحيث أنه لهذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى منع التعرض والزام المستأنف عليه بمصاريف الدعوى عن الدرجتين

(استئناف محمد السيد يوسف وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ زكي سليمان وعن الباقيين الأستاذان خليل عمون ومالك رفعت ضد عبادة أحمد عبد النعيم وحضر عنه الأستاذة عطية ونجيب سليمان وميشيل دزق رقم ٤٣ سنة ١٩٣٩ من رئاسة حضرة صاحب العزة زكي خير الأبو تيجي بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضيين محمد أحمد العريان وإبراهيم عثمان يوسف)

٢٢٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

مخدر - احراز - بذور الحشيش وقمه وأوراقه - لعقاب

المبدأ القانوني

إن قصد الشارع من نص الفقرة السادسة من المادة الأولى من قانون المخدرات الذي تقضى بأنه يعتبر من الجواهر المخدرة القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأي اسم تعرض به في التجارة - عام ينصرف إلى معاقبة كل من يحرز أجزاء نبات القنب الهندي التي تحتوي على المخدر. أما الأجزاء التي لا تحتوي على مخدر كبذور الحشيش وأوراقه وقمم أزهاره فلا عقاب على إحرازها ويؤكد ذلك أن الشارع قد أغفل النص على معاقبة محرز هذه الأجزاء خلافا لما نص عليه بالنسبة للسكوكا في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ذلك القانون إذ تناول بالنص « أوراقها وثمارها ومسحوقها » الأمر الذي يقطع بأن قصد الشارع انصرف عن

المعاقبة في الحالة الأولى وأنه قصد المعاقبة على ما يحويه النبات نفسه من مخدر لا إحراز النبات نفسه .

المحكمة

« »
« وحيث أنه من جهة موضوع التهمة فلا نزاع أن المادة التي ضبطت مع المتهم كانت في حيازته وهو عالم بأمرها لأنه كان مخفيا لها بحالة مربية (في باكية اللباس) من الشمال كما قال العسكري في محضر الجلسة الأمر الذي يقطع بأن دفاع المتهم من أنه وجد العلبة في الطريق فالتقطها ولا يعلم ما بها دفاع مكذوب من أساسه

« وحيث أنه يخلص بعد هذا إلى بحث ما ظهر من الفحص المكروسكوبي أن المادة المضبوطة هي عبارة عن دخان معسل مخلوط بكمية بسيطة جدا من أوراق وقمم أزهار وبذور حشيش لمعرفة ما إذا كان نص المادة الأولى فقرة ٦ وهي التي تنص على أنه يعتبر من الجواهر المخدرة القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأي اسم تعرض به في التجارة تنطبق على هذه الحالة - هذا بعد أن جاءت نتيجة التحليل الكيماوي بطريقة بم للবাদة المضبوطة سلبية

« وحيث أنه بما لا نزاع فيه أن قصد الشارع من هذا النص العام ينصرف إلى معاقبة كل من يحرز أجزاء نبات القنب الهندي (الحشيش) التي تحتوي على المخدر أما الأجزاء التي لا تحتوي على مخدر ما فلا عقاب على إحرازها .

« وحيث أن تقرير الدكتور انيس انسي المرفق بالأوراق والمقدم من محامي المتهم أشار إلى أن الحشيش يحضر عادة من مسحوق زهرة القنب الهندي ومواد دهنية أخرى

وحيث انه قد اظهر التحليل بطريقة بم
أن المادة المضبوطة لا تشمل مخدرا وكل ما هنالك
انه ظهر من الفحص المكروسكوبى انها تحتوى
على كمية ضئيلة من أوراق وقم أزهار وبذور
الحشيش

وحيث ان الشارع قد أغفل النص على
معاينة محرز الأوراق والبذور وقم الأزهار
في ذاتها أسوة بما نص عليه بالنسبة للكوكا في
الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون إذ
تناول بالنص (أوراقها وثمارها ومسحوقها)
الأمر الذى يقطع بان قصد الشارع انصرف عن
المعاينة عليها في الحالة الأولى وانه قصد المعاينة
على ما يحويه النبات نفسه من مخدر لا احراز
النبات نفسه

وحيث انه قد اتفق من التحليل وجود مخدر
ما في الزهرة نفسها

وحيث انه لم يثبت لدى المحكمة بطريقة
تحليلية قاطعة سواء كان بطريقة بم أم بغيرها ان
تلك الأوراق والبذور وقم الأزهار التى
شوهدت تحت المكروسكوب تحوى مخدرا
فلا يسع المحكمة الا عدم تحميل المتهم مسؤولية
ما اظهره الفحص المكروسكوبى من ان ما ضبط
هو أوراق وقم أزهار وبذور الحشيش والأخذ
بما استخلصه التقرير الطبى الشرعى من انها تعتبر
في هذه الحالة داخلة تحت نص المادة الأولى من
قانون المخدرات مع عدم اعطائها نتيجة ايجابية
بالتحليل

وحيث لما تقدم يكون الركن المادى
للجريمة غير متوافر ويكون الحكم الابتدائى
بالعقوبة في غير محله ويتعين براءة المتهم تطبيقا

للادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

(قضية النيابة ضد حمزه عريس عثمان وحضر عنه الاستاذ
محرم سليمان غنام رقم ١٥٦٨٦ سنة ١٩٣٩ م رئاسة وعضوية
حضرات القضاة عبد اللطيف بك محمد وكيل المحكمة واسماعيل
مجدى ومحمود كامل المرجوشى)

٢٢٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

وقف . حارس قضائى على أعيانه . لا يعدل ولاية الواقف
على وقفه.

المبدأ القانونى

ليس فى تعيين الحارس القضائى على
الوقف ما يعطل شرط الواقف فى ولايته
على وقفه من يعينه الناظر بالذات والاسم
فى كتاب وقفه — وليس هو نزاع فى شرط
النظر على الوقف حتى يقال أنه متعلق اشد
التعلق بالشروط التى اشترطها الواقف فى
وقفه وحتى يمتنع لهذا السبب على المحاكم
الأهلية النظر فيه . وسند الحراسة القانونى
ان كتاب الوقف متى كان واضحا لا غموض
فيه ولا إبهام ولا نزاع فى شىء مما يحويه فهو
عقد رسمى ككل العقود الرسمية تنفذه المحاكم
الأهلية باعطاء ما فيه من الحقوق لأربابها.
وباتخاذ الاجراءات التحفظية لتنفيذ تسليم
هذه الحقوق لذويها ما دام ناظر الوقف
يتمتع عن وفائها لطالبا بلا مبرر

المحكم

وحيث ان المستأنفين دفعا أولا — بعدم

اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى الحراسة
على الوقف مع وجود الناظر عليه المتولى أمره
ودفعا ثانياً — بعدم قبول دعوى الحراسة على

الوقف إلا بمن يعينه القاضي الشرعى مأذونا بالخصومة .

• وحيث ان المستأنفين يعتمدان في دفعهما الأول على ان الحارس الذى يقضى بتعيينه على أعيان الوقف يحمل محل الناظر المشروط له النظر فى كتاب الوقف وينفذ مأموريته وبهذا يعطل شرط الواقف وليس للقاضى تعديل ولاية الواقف على وقفه لأن شرط الواقف كنص الشارع والخروج على هذا النظام تشريع لا قضاء ولأن النظارة على الوقف إن كانت من أصله فالمحاكم ممنوعة عن التعرض له ولا يغير من هذه الحجة أن الحراسة موقوتة بقيام الخطر ما دامت ولاية القاضى ممنوعة أصلاً من تعديل شرط الواقف فى النظر ولو تعديلاً مؤقتاً وان قيل ان شرط النظر غير متعلق بعقد الوقف من حيث صحته أو بطلانه فانه متعلق أشد التعلق بالشروط التى اشترطها الواقف فى وقفه وكل نزاع فى شرط النظر أو وجوب تعطيله تعطيلاً مؤقتاً يمتنع على المحاكم الادلية النظر فيه

• وحيث انه للرد على هذا الدفع يجب أن نرجع . أولاً - لنص المادة ٢٨ مرافعات التى تعتبر المرجع التشريعى الاساسى لاختصاص القاضى المستعجل فتجد نصها قد ورد شاملاً مطلقاً فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى الأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت وفى المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ ولا جدال انه من اطلاق هذا النص فان القضاء قد استقر على ان اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى هذه المسائل قاصر على الدعوى التى تخضع بطبيعتها لاختصاص المحاكم المدنية باعتبارها محاكم القانون العام وتزول فى الأحوال التى يسلب

فيها الشارع صراحة هذا الاختصاص من محاكم القانون العام

• وحيث انه متى كان كتاب الوقف واضحاً لا غموض فيه ولا ابهام ولا نزاع فى شيء مما يحتويه فهو عقد رسمى ككل العقود الرسمية تنفذه المحاكم الاهلية باعطاء ما فيه من الحقوق لأربابها . والخلاف فى الدعوى الحالية لا يقوم على شيء مما ورد فى كتاب الوقف . ولا على شرط النظر بل الخلاف على ان الناظر يمتنع عن أداء الاستحقاق مع ظهوره إلى ذويه . ولا جدال ان حق الاستحقاق فى الوقف متى كان معترفاً به فان هذا الحق يصبح عند ظهور الغلة حق ملكية لهذا الاستحقاق أو حق دين فى ذمة الناظر وهو على أى حال حق شائع بينه وبين باقى المستحقين فاذا امتنع الناظر عن وفائه لطالبه بلا مبرر وكانت الحراسة على حق شائع فى الربيع غير مدروك مادياً واعترض الناظر بأن الحراسة على الوقف تمس حقه فى النظر قطعنا بهذا على كل مستحق فى الوقف حقه فى العيش والنفقة حتى تنظر دعواه أمام المحاكم الشرعية ويفصل فيها فى حين أن . الدعوى الأصلية وهى طلب وفاء غلة الاستحقاق التى يرفعها المستحق على الناظر وكذلك دعوى النفقة التى يرفعها المستحق على الناظر هى من صميم اختصاص المحاكم الاهلية

• وحيث ان تعيين الحارس القضائى على الوقف قد يكون الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حكم بنفقة أو بدين على الناظر الذى يثبت انه يمتنع عن وفاء حق المستحق أو لتنفيذ حكم بدين على مستحق - لاسيلاً لدائن الى التنفيذ به على حصته فى الغلة عند تغت الناظر فى الوفاء وذلك لأن

الحجز تحت يد الناظر في هذه الحالة غير مفيد .
والحجز التنفيذي على غلة الوقف مباشرة غير
جائز لاهو ولا الحجز تحت يد مستأجرى
أعيانه . وما دامت هذه الوسيلة متعلقة بالتنفيذ
فهى وسيلة مستعجلة مما يدخل فى نص الفقرة
الاولى من المادة ٢٨ مرافعات .

« وحيث ان الحجة التى تثار بان تعيين الحارس
معطل لولاية الناظر على الوقف المشروط فى كتابه
وان شرط الواقف كنص الشارع فان هذه الحجة
لو صحت يقابلها ايضا قاعدة أخرى من القانون فى
وجوب تمكين صاحب الحكم أو صاحب السند
الرسمى من حقه فوراً - فاذا تعارض الواجب ان
يكون من المقتضى اما ايقاف تنفيذ هذا السند
الرسمى أو الحكم حتى يبين ان ليس فى يد الناظر مال
يؤديه - واما معاونه صاحب الحق على حقه ومنع
العراقيل التى تقوم فى سبيل تنفيذ الاحكام او
السندات

« وحيث ان الدفع الثانى - بعدم قبول دعوى
الحراسة على الوقف إلا بمن يعينه القاضى الشرعى
مأذورا بالخصومة - لا عمل له ايضا لانه مادامت
المحاكم الاهلية مختصة بنظر الدعوى فلا محل لتعليق
قبولها على قبول الاذن بالخصومة على الناظر من
المحكمة الشرعية ولهذا يتعين رفض هذا الدفع
« وحيث ان المستأنف دفع ايضا بعدم قبول
الدعوى بسبب آخر متعلق بالموضوع وهو ان باقى
المستحقين قد دخلوا فيها وعارضوا طالى الحراسة وهم
أقلية - ثم دفع المستأنف دفعا موضوعيا آخر
بأن كثرة المستحقين لا تقبل الحراسة وتطبيقا
لاحكام الشركات - على سبيل القياس تكون
الدعوى لهذا السبب محلا للرفض وقد طلب
المستأنف الفصل فى الدفوع السابقة قبل الود على
اسباب الحراسة

« وحيث ان المحكمة ترى أن السبب الثانى
لعدم قبول الدعوى والدفع الموضوعى الأخير
يحسن نظرها مع الموضوع ولهذا تقرر المحكمة
بضمهما اليه والتكلم فيهما مع الموضوع

(استئناف محمد افندى فهمى وآخر بعفتها وحضر عليها
الاستاذ مرفص فهمى بك فقد السيد نور صفا هانم عن
نفسها وبعفتها وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول الاستاذ محمود
حمدي رقم ٩٦٦ سنة ١٩٣٩ اس رئاسة وعضوية حضرات القضاة
نصيف زكى بك وابو بكر صادق ومحمود كامل المرجوشى)

« وحيث ان رأى قد استقر فى المحاكم الاهلية
والمختلطة على انه يجوز للبخاكم المدنية تعيين حارس
قضائى يتولى ادارة الاعيان الموقوفة ولومع وجود
ناظر لم تعزله السلطة المختصة وتستند تلك الاحكام
فى تدليلها القانونى على أن الحارس وظيفته مؤقتة
والغرض منها رفع ضرر حال او رفع ضرر
على وشك الحل ولا يترتب عليه عزل الناظر
بل كف يده عن الادارة ريثما يزول الخطر
(راجع استئناف اول نوفمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة
سنة ١٥ ص ٤٠٠ - حكم محكمة اسكندرية الكاية
١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٥ المحاماة سنة ١٧ ص ٤٧٥
ومذكرة لجنة المراقبة ٤ مارس ١٩١٣ رقم ٣٠ -
استئناف مختلط ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ مجلة القانون
والاقتصاد ٧ ملحق ص ٥١ - استئناف مختلط
١٠ ابريل سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٦ ص ٨٠٥

٢٣٦

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩

١- حكم ناقض . آثاره : في حق طرف الخصومة . أمام محكمة النقض . تعدى إلى غير الخصوم . جائز . شروطه .

٢- وضع اليد . بحسن نية . لا يوجب رد الثمار

٣- سوء النية . متى تبدأ . مسألة موضوعية

المبادئ القانونية

١ - القاعدة العامة أن آثار الحكم الناقض لا تظهر في حق طرفي الخصومة وأمام محكمة النقض ، فلا يفيد منه إلا من طلب نقض الحكم المطعون فيه ولا يضار به إلا من صح اختصاصه في الطعن ودعى للزود عن الحكم المطعون فيه فصدر في مواجهته حكم النقض .

٢ - استقر رأى القضاء الفرنسى - استثناء من القاعدة سالفة الذكر - على أن آثار الأحكام الناقضة تتعدى إلى غير من صدرت بينهم في أحوال ثلاثة :

أ - اتحاد وجوه دفاع الخصوم أمام محكمة الموضوع .

ب - تبعية بعض الخصوم لبعض أو قيام وجه ارتباط بين مركزهم وصدور الحكم بقبول وجه طعن مقدم من أحدهم .

ج - توثق عرى المصلحة الواحدة بين الخصوم أمام محكمة الموضوع وبين طالب النقض كحالات عدم التجزئة وقيام التضامن والضمان .

٣ - لا يملك واضع اليد الثمار إلا إذا كان قد وضع يده بحسن نية فإذا لم يكن كذلك وجب عليه رد الثمار مع الأصل إلى مالكه وقد بينت المادة ٥٥٠ من القانون المدنى الفرنسى مدى حسن النية فقررت أن واضع اليد يكون حسن النية إذا وضع يده بصفته مالكا بناء على سند ناقل للملكية وكان يحمل عيوبه . وتأخذ المحاكم المصرية بهذا رأى تطبيقا لنص المادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون المدنى

٤ - وإن كانت أغلب أحكام القضاء قد سارت على اعتبار أن سوء نية واضع اليد يبدأ من تاريخ رفع الدعوى إلا أنه من المتفق عليه أن مسألة حسن النية وسوءها في وضع اليد من المسائل الموضوعية التى ترتبط بظروف الدعوى ووقائعها وليس ضروريا أن تزول هذه الصفة بمجرد رفع الدعوى

المحكمة

رفع المدعى هذه الدعوى قال فيها أنه بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٢ صدر من والده المرحوم وهبه بك شلى أشهاد قال فيه أنه (يريد الإيهاب والايقاف والوصية) لبناته الأربع (والمدعى عليهن الأربع الأول) بالمنزل المملوك له بشارع الأزيكية - وفى سنة ١٩٠٩ هدم المورث هذا المنزل وأضاف لأرضه أرضا أخرى اشتراها باسمه وأقام عليها منزلين ثم توفى فى سنة ١٩٣٠ ووضع المدعى عليهن الأربع الأول ايدين على المنزلين المشار إليهما واتفعا بها وقامت بشأن

ذلك خصومات بينه وبين المدعى عليهن المذكورات أمام المجلس الملى بدرجتيه وأمام محكمة مصر والاستئناف الأهلية وأخيراً أمام المحكمة الشرعية بدرجتيها وانتهت بان حكم أخيراً من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ في الاستئناف رقم ٩ سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ بيطلان التصرف الصادر من المرحوم وهبه بك شلبي في الورقة المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٠٢ وبأمر المدعى عليهن الأربعة الأول بعدم التعرض للمدعى ولذا فهو يرفع هذه الدعوى يطالب المدعى عليهن الأربعة الأول

١ — بحصته في ريع المنزلين من تاريخ وفاة المورث في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٧ وقدره ١٣٨٠ جنيهاً

٢ — فوائد هذا الريع باعتبار المائة تسعة سنوياً وقدره ١٥٠ جنيهاً و ٨٠٠ مليم

٣ — المصاريف التي تكبدها من جراء التعاوى والخصومات المشار إليها وقدرها ٣٩٧ جنيهاً

٤ — تثبيت الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليهما الخامس والسادس إلى آخر ما ورد في الطلبات

د وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق القضية والقضايا المنضمة ومذكرات طرفي الخصوم انه صدر من المرحوم وهبه بك شلبي مورث طرفي الخصوم اشهاد بانه يريد (الايقاف والايهاب والوصية) عن منزل كائن بقسم الازبكية لبناته الأربع وهن بديعة وجميلة واثناه وماتيلده وسجل هذا الاشهاد بالبطر كخانه في ١٢ مارس سنة ١٩٠٤ وبعد وفاته الحاصلة في ٣٠ أبريل رفعت السيدة ماتيلده وهبه شلبي دعوى أمام مجلس ملى فرع مصر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ طالبة نفاذ الاشهاد المذكور باعتبار أنه وصية وانضمت اليها في هذا

الطلب الست أثناه بعريضة تاريخها ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ غير أن المدعى وأخاه لم ينتظرا حكم المجلس الملى فرفعوا دعوى بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أمام محكمة مصر الأهلية ضد السيدتين ماتيلده واثناه طلباً فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى حصتهما في المنزلين المرورين عن المرحوم وهبه بك شلبي . وفي أثناء نظر القضية الأهلية أصدر مجلس ملى فرع مصر حكماً بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضى بصحة الوصية شكلاً وموضوعاً فطعنوا في هذا الحكم بطريق الاستئناف أمام المجلس الملى العالى الذى قضى بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١ بتأييد الحكم المستأنف ثم قضت محكمة مصر الابتدائية في القضية المرفوعة منهما بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ برفض دعوى المدعى وأخيه وذلك بعدما استعرضت في اسباب حكمها وقائع الدعوى وبحث موضوع الاشهاد المنوه عنه وقالت انه وصية جائزة ونافاذة فرفع المدعى وأخوه استئنافاً عن هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ بتأييد الحكم المستأنف بعد ان عدلت في اسباب الحكم الابتدائي وبنفت حكم الرفض على ان حكم المجلس الملى اعتبر الاشهاد المنوه عنه وصية وهذا الحكم صادر من هيئة لها ولاية القضاء في القضية من حيث الشكل والموضوع ولم يحصل فيه أي مخالفة في الاجراءات الواجب اتباعها ولا للقانون المعمول به أمام المجلس وعلى ذلك يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما قضى به من اعتبار الوثيقة المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٠٢ أنها وصية وأنها صحيحة ونافاذة ويتعين احترامه وقالت أنه لا محل للبحث فيما ذهب إليه حكم محكمة أول درجة من أن هذه الوثيقة وصية ولا فيما إذا كانت جائزة أو غير

جائزة وهل حصل العدول عنها أم لا لأن المجلس الملى فصل في كل هذه المسائل وهي في دائرة اختصاصه وأعلن هذا الحكم إلى فايق أفندي شلي في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٣ مخاطباً مع شخصه ومضت المدة انقانونية الجائز فيها الطعن بطريق النقض . أما فوزى أفندي شلي فقد طعن في حكم محكمة الاستئناف بطريق النقض فأصدرت محكمة النقض حكماً بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإيقاف الدعوى أمام المحكمة الأهلية حين الفصل في قيمة الورقة المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٠٢ من المحكمة الشرعية غير أن فوزى أفندي شلي تنازل عن هذا الحكم (حكم محكمة النقض) وتنازل عن كل حق له في المنزلين موضوع الورقة المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٠٢ وذلك لصلح تم بينه وبين اخواته الأربعة المدعى عليهن الأول في هذه القضية بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ رفع المدعى دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر تقيدت تحت نمرة ٩١ سنة ١٩٣٥ مستعجل مصر بتعيين حارس قضائي على المنزلين لإدارة حركتهما من تأجير وقبض وإيجار وصرف مصاريف إلى أن يحكم نهائياً من المحكمة الشرعية ومن المحكمة الأهلية في النزاع القائم على ملكية المنزلين - وقضت المحكمة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ برفض دعواه بعد أن بحثت في حكمها بحنا مستفيضا في استفادة المدعى بحكم النقض استفادة الوارث للطعن الحاصل من بعض الورثة بخصوص حقه في الملك بالميراث عن تركة معينة حتى ولو لم يتدخل فيه . وحيث أن فايق أفندي شلي لجأ بعد حكم محكمة النقض إلى المحكمة الشرعية ورفع دعوى ضد المدعى عليهن الأربعة الأول طلب فيها الحكم بإعلان

الورقة المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٠٢ وعدم تعرض المدعى عليهن له في نصيبه الشرعي في المنزلين - وبتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٦ أصدرت المحكمة الشرعية الابتدائية حكماً قضى بإعلان التصرف الصادر من المتوفى بالورقة المؤرخة ٣ مارس سنة ١٩٠٢ وامرت المدعى عليهن بعدم التعرض للمدعى بمقتضاه فاستأنف المدعى عليهن هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية التي قضت بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بتأييد الحكم المستأنف . وحيث أن المدعى ارتكنا على حكم المحكمة الشرعية رفع دعوى مستعجلة أمام حضرة قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر بطلب تعيين حارس قضائي على المنزلين موضوع النزاع وتقيدت القضية تحت نمرة ٥٣٦ سنة ١٩٣٩ مستعجل مصر وقضت فيها بتعيين الست ما تيلده حارسا قضائيا على المنزلين بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٣٨ لتقوم بإدارتهما وتودع ما يعادل نصيب المدعى في صافي الربح في خزانة المحكمة الخ ما جاء بهذا الحكم الذي استعرض نقط النزاع وذكر في أسبابه أن المدعى يستفيد من حكم النقض بسبب عدم التجزئة إلا أن هذا الحكم استؤنف وقضت المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بتأييده مع تعديل الأسباب وقالت أنه ما كان يجوز للقاضي المستعجل أن يخوض في صميم موضوع الدعوى وهي مسألة خلافية . وحيث أن المدعى رفع هذه الدعوى استنادا إلى حكم المحكمة الشرعية العليا وطلب فيها الحكم بالزام المدعى عليهن بنصيبه في ريع المنزلين من تاريخ وفاة المورث إلى سنة ١٩٣٧ الخ الطلبات الميئة آنفا في صدر هذا الحكم

وحيث ان المدعى عليهما السيدتين ماتيلده واثيناه طلبتا رفض الدعوى استنادا الى انه صدر حكم نهائى بينهما وبين المدعى قضى برفض دعوى المدعى الخاصة بطلب تثبيت ملكيته الى نصيبه الشرعى فى المنزلين وانه ليس له ان يعيد النزاع من جديد لأن هذا الحكم النهائى قد حاز قوة الشئ المحكوم فيه

وحيث ان نقطة البحث هى هل يستفيد المدعى من حكم محكمة النقض والابرار الصادر فى القضية نمرة ٤٠ سنة ٣ قضائية المرفوعة من فوزى افندى شلى ضد الست ماتيلده واثيناه والتى قضت بالغاء الحكم المستأنف وايقاف سير الدعوى امام محكمة الاستئناف حتى يفصل من المحكمة الشرعية فى قيمة الورقة الصادرة من المورث بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٢ أم ان حكم محكمة الاستئناف اصبح حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه وليس للمدعى ان يعيد النزاع مرة اخرى وما هو تأثير حكم المحكمة الشرعية الذى صدر بين طرفى الخصوم

وحيث انه لا نزاع فى انه لا تظهر آثار الحكم الناقض الا فى حق طرفى الخصومة وامام محكمة النقض فلا يفيد منه الا من طلب نقض الحكم المطعون فيه على الوجه الصحيح قانونا ولا يضار به الا من صح اختصاصه فى الطعن ودعى للزود عن الحكم المطعون فيه فصدر فى مواجهته حكم النقض لا فرق فى ذلك بين ان يكون النقض قدبنى على ما قدم الطاعن من اسباب لطعنه أو بنى على ما اثارته محكمة النقض من تلقاء نفسها من اسباب النظام العام راجع كتاب حامد بك فهمى فى النقض المدنى والمراجع المأخوذة منها هذه القاعدة

جارسونيه فقرة ٤٤٢ و ٤٤٤ وفاى فقرة ٢٦٦ وملحق دالوز فقرة ٥٦ وكاربنتيه فقرة ٤٨٤٢ وما بعدها وجميع هذه المراجع التى اشار اليها مبينة بكتاب حامد بك فهمى غير ان هذه القاعدة لها استثناءات فرأى القضاء الفرنسى ان يتعدى آثار الاحكام الناقضة الى غير من صدرت بينهم فى ثلاث احوال :-

١ - اتحاد وجوه دفاع الخصوم امام محكمة الموضوع اذا تعذر الملمون وانكروا أصل التزامهم أو دفعوا دعوى الطالب به بدفع عام موضوعى أو قانونى وصدر الحكم عليه فان الحكم الذى تصدره محكمة النقض فى الطعن المرفوع من بعضهم بنقض الحكم المطعون فيه يتعدى آثاره الى الباقين

٢ - تبعية بعض الخصوم لبعض وصدور الحكم بقبول وجه طعن مقدم من أحدهم . إذا كان وجه الطعن الذى قبل واقتضى نقض الحكم المطعون فيه مقدما من احد المحكوم عليهم وخاصة به وكان بين مركز رافع النقض ومركز غيره ارتباطا أو تبعية بحيث لا يستقيم عقلا اعتبار الحكم الناقض مقصور الاثر على الطاعن فانه يكون لهذا الغير الذى لم يطعن فى الحكم أن يستفيد من حكم النقض الذى صدر لمصلحة الطاعن .

٣ - حالات عدم التجزئة والتضامن والضمان فقد جرى القضاء الفرنسى على اعتبار الاحكام الناقضة تنعذمة الاثر الى غير من صدرت بينهم ممن كان خصما أمام محكمة الموضوع وتوثقت عرى المصلحة الواحدة بينه وبين الطاعنين فى الطعن بحيث يتعذر القول بنقض الحكم المطعون فى حق من شبر الخصومة أمام محكمة النقض فحسب فانه

يد المدعيات على المنزلين موضوع الدعوى كان بحسن نية من عدمه لأن واضح اليد لا يملك الثمار إلا إذا كان وضع يده بحسن نية أما إذا لم يكن كذلك فيجب عليه أن يرد الثمار مع الأصل إلى المالك الذي يطلب استرداده وقد نصت المادة ٥٥٠ فرنساوى على أن يكون واضح اليد حسن النية إذا وضع يده بصفة مالك بناء على سند ناقل للملكية وكان يحمل عيوبه

« وحيث أن المحاكم المصرية أخذت بذلك في كثير من أحكامها تطبيقا لنص المادتين ١٤٥ و ١٤٦ مدنى

« وحيث أنه لا نزاع في أن المدعى عليهن كن حسنى النية في وضع أيديهن على المنزلين بمقتضى السند الصادر من المورث إلا أنه يجب البحث في مبدأ انقطاع حسن نيتهم هل هو من تاريخ رفع الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية بالنسبة للبدعى عليهما ما تيلده واثنياء ومن تاريخ رفع الدعوى الشرعية الابتدائية بالنسبة لجميلة وبديعة أو يبتدىء من تاريخ حكم المحكمة الشرعية العليا في مواجهتهن

« وحيث أنه وإن كانت أغلب الأحكام قد سارت على اعتبار أن سوء نية واضح اليد تبتدىء من تاريخ رفع الدعوى إلا أنه من المتفق عليه أن مسألة حسن النية وسوءها في وضع اليد من المسائل الموضوعية التي ترتبط بظروف الدعوى ووقائعها فلا تزول هذه الصفة بمجرد رفع الدعوى

وحيث أن المدعى عليهما السيدتين ما تيلده واثنياء وضعتا أيديهما على الجزء الوارد بأشهاد المورث بأنه لهما بحسن نية وقد أيدهما في حسن نيتهما حكم المجلس الملى الابتدائى والاستئنافى وحكم المحكمة الأهلية الابتدائى والاستئنافى ولم

يتعدي إليه أثر نقض الحكم ولو لم يكن قد حضر الخصومة أمام محكمة النقض (راجع في هذا كتاب حامد بك فهمى فى النقض المدنى ٣٣٤ وما بعده) « وحيث أن المدعى عليهما السيدتين ما تيلده واثنياء قد متاذاكرة بحثافيتها بختم استيفضا ما ورد فى أسباب الحكمين المستعجلين من اناة وارث عن وارث مسألة عدم التجزئة وقالتا فى ختام اقوالهما ان فوزى افندى شلى لم يكن نائبا عن الورثة عند طعنه بالنقض وليس هناك حالة عدم التجزئة لانه يجب النظر الى موضوع الشئ لا الى السبب

« وحيث أن المحكمة ترى ان المدعى يستفيد من حكم النقض الصادر لأخيه فوزى افندى شلى لاتحاد وجوه دفاعهما أمام محكمة الموضوع ومن ثم يكون حكم النقض القاضى بالغاء الحكم المستأنف حتى يفصل من المحكمة الشرعية فى صحة الورقة الصادرة من المورث بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٢ تتعدى آثاره الى المدعى الحالى

« وحيث أنه متى وضح ذلك فإن حكم المحكمة الشرعية الصادر بشأن الورقة الصادرة من المورث بتاريخ ٣ مارس هو حكم صادر من هيئة مختصة لها حق الفصل فى صحة هذه الورقة كما جاء بأسباب حكم النقض وهو حكم نهائى قد حاز قوة الشئ المحكوم فيه وقضى بأن الورقة باطلة

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الأهلية برفض دعوى المدعى قد نقض بالحكم الصادر لصالح فوزى افندى شلى والذي استفاد منه المدعى الآن وأصبح هذا الحكم غير حائز لقوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للبدعى ويعود للبدعى حقه فى الإرث وله الحق فى المطالبة بربع نصيبه فى المنزلين حيث أن حق الإرث غير منكور « وحيث أنه يتعين البحث فيما إذا كان وضع

الشهود بدون حلف يمين

« وحيث انه عن مصاريف الدعاوى الشرعية واتعاب الخبراء امامها والمصاريف القضائية الاهلية واتعاب المحاماه أمام الهيئات الثلاث الاهلية والشرعية والمجلس الملى فانه بالنسبة لمصاريف الدعاوى الشرعية واتعاب الخبراء امامهم فقد قضى من المحكمة الشرعية بالزام المدعى عليهم بهذه المصاريف ولا محل بعد ذلك لطلبها من هذه المحكمة بعد أن فصلت فيها المحكمة المختصة ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى ثانية لهذه المصاريف أما مصاريف الدعوى الاصلية ابتداء واستئنافاً فلا تزال قضية الملكية معلقة أمام المحكمة الاستئنافية وموقوفة وهي صاحبة الاختصاص في الفصل في هذه المصاريف ويكون هذا الطلب اذن غير مقبول بالنسبة للمدعى عليهم السيدتين ماتيلده واثناه اما السيدتين بديعة وجميلة فهما غير ملزمتين بشيء من هذه المصاريف لأنهما لم تكونا طرفاً في هذه الدعوى

« وحيث انه فيما يتعلق باتعاب المحاماه فترى المحكمة ان المدعى عليهما السيدتين ماتيلده واثناه كاتنا تدافعان عن حق تعتقدان تمام الاعتقاد انهما محقان فيه وكذلك كان مركز السيدتين بديعة وجميلة أمام المحكمة الشرعية وترى المحكمة لذلك ان تقضى بالمقاصة في اتعاب المحاماه وأن كل طرف يتحمل اتعاب محاميه ولا ترى محلاً للحكم بها في الدعوى

(قضية فائق افندى شلبى وحضر عنه الاستاذ عزيز خانكى بك ضد الست بديعة شلبى وآخرين رقم ٦٣٣ سنة ١٩٣٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد ساما عيل فهمي وحمين على عيش ومصطفى حسن)

تظهر عيوب السند الذى بمقتضاه وضعتا أيديهن بموجبه إلا من بعد حكم المحكمة العليا الشرعية ومن ثم فلا محل للزامهن بشيء من الربيع عن المدة السابقة لهذا الحكم ويتعين رفض دعوى المدعى قبلهما بالنسبة للربيع من تاريخ وفاة المورث إلى تاريخ حكم المحكمة الشرعية العليا

« وحيث انه فيما يتعلق بالسيدتين جميلة وبديعة فانهما لم ترفع عليهما الدعاوى السابق رفعها من المدعى وأخيه ضد السيدتين ماتيلده واثناه ولم ترفع عليهما إلا الدعوى الشرعية الاخيرة بالمطالبة ببطالان الاشهاد الصادر من المورث وحسن النية فيهما مفروض من باب أولى لانهما واضعا اليد بموجب الاشهاد الصادر من المورث والمنوه عنه والذي لم يصدر أى حكم في مواجهتهما بطلانه الا من المحكمة الشرعية ومن ثم تكونان قد وضعتا اليد بحسن نية ويتعين رفض طلب الربيع المطلوب من المدعى وفوائده من تاريخ الوفاة الى تاريخ الحكم الشرعى من المحكمة العليا الشرعية

« وحيث انه عن المدة اللاحقة لحكم المحكمة الشرعية الصادر بتاريخ ٢٦ - ١٠ - ١٩٣٧ فترى المحكمة ندب خبر تكون مأموريته التوجه صوب المنزلين موضوع نزاع وتقدير قيمة صافي الربيع وبيان نصيب المدعى عن المدة من ٢٦ - ١٠ - ١٩٣٧ إلى تاريخ استلام الحارسة الست ماتيلده المنزلين بمقتضى حكم الحارسة الصادر من محكمة مصر بتاريخ ٢٦ - ٣ - ١٩٣٨ والمؤيد استئنافاً بتاريخ ٦ - ٦ - ١٩٣٨ إذ بعد هذا التاريخ تكون الست ماتيلده هي المستولة عن ربيع المنزلين بصفقتها حارسة وللمدعى أن يطالها بدعوى على حدثها بهذه الصفة للخير في سبيل أداء مأموريته سماع اقوال الطرفين وشهادة

٢٢٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٩ مايو سنة ١٩٣٩

- (١) ملكية . إيقاف دعواها حتى يفصل من محاكم الأحوال الشخصية . لإيقاف اذا لم تكن هذه المحاكم مختصة
- (٢) محاكم أهلية . إشرافها على أحكام المجالس المالية . لا يكون إلا للتحقق من صحة تشكيلها وقانونية قراراتها . لاحق لها في تأويل الأحكام الصادرة في اختصاصها
- (٣) مجالس مالية انجيلية . اختصاصها بالمواريث دون الوصية
- (٤) وصية . حكمها في شريعة العيسويين . اختصاص محاكم الأحوال الشخصية
- (٥) مواريث . اختصاص المحاكم الشرعية بها دون الوصية
- (٦) مرض الموت . عدم مريان أحكامه على الوصية
- المبادئ القانونية (١)

١ - إذا كان أمر الفصل في الملكية يتوقف على الفصل في أمر من أمور الأحوال الشخصية التي يحرم على المحاكم أن تتناولها وجب إيقاف الفصل في الملكية إلى حين البت من جهة الأحوال الشخصية فيما هو من اختصاصها دون القضاء بعدم الاختصاص أما إذا كان النزاع منحصرًا فيما إذا كان من الواجب احترام قرار جهة الأحوال الشخصية (كالمجالس المالية) على اعتبار أنها صاحبة الولاية فيما قضت به أو إعادة النظر أمام المحاكم فيه، من جديد بحسبانها قد خرجت عن اختصاصها أو تجاوزت الحدود المرسومة لها فإن هذا النزاع لا يوجب إيقاف الدعوى

٢ - كل ما للمحاكم الأهلية من حق

(١) لم تنشأ محكمة مصر الكلية الأهلية في هذا الحكم أن تأخذ بالمبادئ القانونية التي سبق أن قررتها محكمة النقض والإبرام في حكمها الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ والسابق نشره بمجلة المحاماة ، السنة الخامسة عشرة ، رقم ٤٤ ، ص ٨٧ وناقشناها كلها مفصلة ما استندت إلى محكمة النقض في أسباب حكمها المشار إليه

الإشراف على أحكام المجالس المالية هو البحث فيما إذا كانت هذه المجالس مشككة تشكيلا قانونيا ومختصة أصلا فيما فصلت فيه ولم تتجاوزة . واتبعت ما رسمه لها القانون من اجراء ، فإن تم ذلك كله صحيحا فليس للمحاكم الحق في تأويل ما أصدرته تلك المجالس من قرارات وبالتالي حق الزامها باتباع غير قانون الملة التابعة لها

٣ - إن الحق المخول للمجلس الملي الانجيلي بمقتضى المادتين ٢١ و ٢٢ من الأمر العالي القاضي بتشكيله في أول مارس سنة ١٩٠٢ لم يقيد به المشرع إلا بأمر واحد وهو مسائل المواريث الخالية من الوصية إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور .

٤ - أصبحت مصر صاحبة الحق في التشريع لنفسها ورعاياها بمقتضى فرمانات صادرة من الباب العالي فالتشريع الذي صدر به الأمر السلطاني الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٦١ بترتيب نظام تركات العيسويين والقاضي بأن الوصية لا تعتبر إلا إذا كانت لا تزيد على ثلث المال وأن كل تركة فيها قصر يكون حصر نصيب القصر فيها على مقتضى أحوال الشريعة الغراء لا يكون حجة على المصريين خصوصا إذا تعارض مع نصوص صريحة من جهات الاختصاص المصرية بعد الأمر السلطاني المذكور وأخصها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والأمر العالي القاضي بتشكيل المجلس الملي الانجيلي .

٥ - حكم المواريث من حيث الاختصاص ليس بحكم الوصية . فالمحاكم الشرعية تختص وحدها بالمواريث وبذلك يخرج من اختصاصها النظر في الوصية . وقد استقر رأى القضاء الشرعى على وجوب الرجوع في الوصية إلى جهة الأحوال الشخصية أولا حتى إذا تم الفصل فيها نهائيا كان للمحاكم الشرعية حق الفصل عند النزاع فيمابقى من التركة بعد ذلك وفق الشريعة الغراء .

٦ - ان القيد الوارد في المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من القانون المدنى عند تصرف المريض مرض الموت والذي يقضى بأن يبعه لا يجوز إلا إذا أجاز به باقى الورثة لا ينصرف إلى رغبة الشارع شمول حكمهما للوصايا وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية بغير نص صريح ولا يمكن أن يكون سببا يلزم جهات الأحوال الشخصية باتباع أحكام الشريعة الغراء مع أن القوانين الصادرة بإنشاء هذه الجهات قد أباحت لها صراحة اتباع القوانين الكنسية الخاصة بها .

المهم

بما ان ظروف هذه الدعوى تنحصر في ان المرحوم ابراهيم افندى مكارى أخ ومورث المدعين وزوج المدعى عليها الأولى ووالد الثانية توفى بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وترك الاطيان والعفارات الموضحة بعريضة الدعوى وانحصر ارثه في طرفى الخصوم المذكورين الا أنه قبل

وفاته وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ أوصى بجميع ما يملكه الى كريمة المدعى عليها الثانية اذ حرر وثيقة بذلك - تسجلت بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٢ بالمجلس الملى الانجيلى العام الذى كان المورث تابعا له حال حياته - وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ استصدرت المدعى عليها الثانية حكما من المجلس الملى المختص فى مواجهة المدعين والمدعى عليها الأولى قضى بصحة هذه الوصية الا ان المدعين الذين لم يروا هذا الحكم فى صالحهم ولم يروا ثمرة من اتخاذ طريق الطعن فى حكم المجلس المذكور - لجأوا لرفع هذه الدعوى طالبين تثبيت ملكيتهم الى نصيبهم الشرعى فيما تركه المورث من اطيان وعقار .

وبما ان الدفاع عن المدعى عليها الثانية - أولا - دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لسدين (١) لسبق الفصل فى الدعوى من المجلس الملى الانجيلى وعدم اعتراض المدعين على اختصاصه لعدم منوطهم أمامه وعن تقدمهم بالطعن فى حكمه بالطريق القانونى (٢) لان المجلس الملى الانجيلى هو وحده صاحب الحق بالفصل فى صحة الوصية شكلا وموضوعا - وثانيا - برفض الدعوى ارتكانا على الاوجه السابق ذكرها الى التى اتخذ المورث بشأنها الشكل القانونى وحكم المجلس الملى الانجيلى بصحتها .

أولا - عن الدفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى .

وبما ان الدعوى الحالية ليست دعوى صحة او بطلان الوصية بل هى طلب تثبيت ملكية وهذه ليست المحاكم بمنموعة من النظر أو الفصل فيها واذا كان امر الفصل فى الملكية يتوقف على الفصل فى امر من امور الأحوال الشخصية التى تحرم على

المحاكم ان يتناولها وجب إيقاف الفصل في الملكية الى حين البت من جهة الاحوال الشخصية فيما هو من اختصاصها دون ان يقضى بعدم الاختصاص «وبما ان جهة الاحوال الشخصية قد فصلت فيما هو من اختصاصها فيصبح الايقاف لا محل له اذ الخلاف بين الطرفين ينحصر فيما اذا كان من واجب المحكمة احترام قرار المجلس الملى على اعتبار انه صاحب الولاية فيما قضى به أو أن تعيد النظر فيه من جديد بحسبانه قد خرج عن اختصاصه او انه قد تجاوز الحدود المرسومة له .

«وبما ان هذه المحكمة لا ترى حاجة لان تتناول بالبحث ما أثاره الدفاع عن المدعى عليها الثانية وما استشهد به من نصوص مواد من القانون المدني ومن لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبآراء الكتاب واحكام المحاكم لان محل هذا كله ان يوجد خلاف بين طرفي الخصوم عن الجهة المختصة بالفصل في صحة او بطلان الوصية وهنا لا يوجد مثل هذا الخلاف بل الكل يجمع على ان هذا من اختصاص جهة الاحوال الشخصية للمتوفى وهي التي سبق ان طرح اليها النزاع وهو نزاع على فرض قيامه لا يجيز كما سبق القول الحكم بعدم الاختصاص في دعوى ملكية بل يستلزم إيقاف الفصل حين الفصل فيه ومن ثم يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه.

ثانياً - عن الموضوع

«وبما ان الخلاف عن الموضوع ينحصر في الواقع في أمر واحد وهو ما إذا كانت المجالس المالية مقيدة بالنسبة للوصية بخدود معينة ان تجاوزتها أصبحت احكامها باطلة وبعبارة أوضح هل يجب على هذه المجالس أن تجرى في احكامها وفق ما تقضى به الشريعة الاسلامية الغراء من بطلان الوصية فيما زاد على ثلث ما تركه المورث إذا كانت الوصية لغير وارث وببطلان الوصية

لوارث ولو كانت بأقل من الثلث .

«وبما ان المدعين يرتكنون في القول ببطلان قرار المجلس الملى على ما قضى به حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٦/٢١ / ١٩٣٤ (مجموعة القواعد المدنية للأستاذ محمود عمر ص ٤٥٤ قاعدة رقم ٢٠٠) كما ترتكن المدعى عليها الثانية من جانبها على اطلاق نص المادة ١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي تركت الفصل في مسائل الاحوال الشخصية ومن بينها الوصية إلى المجالس المالية وعلى عموم نص المادتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين من دكريتو أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بتشكيل مجلس ملى بشأن الانجليين الوطنيين .

«وبما ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية تحيل الفصل في مسائل الوصية وغيرها بما يتعلق بالاحوال الشخصية على محاكم الاحوال الشخصية وظاهر من الرجوع لهذه المادة أن المشرع حرم على المحاكم الاهلية حق تأويل الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة .

«وبما انه يفهم من هذا أن كل ما يمكن أن يكون للمحاكم الاهلية من حق في الاشراف على احكام هذه المجالس انما هو البحث فيما إذا كان المجلس الذي أصدر قراره مشكلاً تشكيلاً قانونياً ومختصاً أصلاً فيما فصل فيه ولم يتجاوزه وانبع ما رسمه له القانون من اجراء فان تم هذا كله صحيحاً فليس للمحاكم الحق في تأويل ما أصدره من قرارات وبالتالي حق إلزامه باتباع غير قانون الملة التابع لها . وقد نصت المادة ٢٢ من دكريتو أول مارس سنة ١٩٠٢ على أن هذا المجلس يتبع القوانين المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً وهذا الحق المخول للمجلس الملى لم يقيد المشرع إلا

بأمر واحد وهو مسائل المواريث الخالية من الوصية إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضى أمام المجلس المذكور (مادة ٢١ من دكرتو أول مارس سنة ١٩٠٢)

وبما ان هذا التفسير الطيغى هو ما استقر عليه رأى المحاكم واجمع عليه الشراح قبل صدور الحكم الأخير من محكمة النقض فى ١٩٢٤/٦/٢١ (راجع كتاب الأستاذ كامل بك مرسى فى الملكية طبعة سنة ١٩٢٣ ص ٢٨٧ بند ٣٤٥ وكتاب القانون الدولى الخاص للرحوم أبو هيف بك ص ٣٢ بند ٢٥) وهذا التفسير يتفق مع طبيعة الأشياء ومع إحالة المشرع الفصل فى مسائل الأحوال الشخصية إلى محاكم الملة الخاصة وإذا كان المشرع يريد أن يلزم هذه المحاكم باتباع قانون لما وجدت حكمة لأحوالها إليها .

وإذا فرض قيام الرغبة من المشرع لأن تتبع هذه المحاكم قانوناً معيناً دون اتباع قوانينها الخاصة لذكر ذلك كما نص عليه صراحة فى مسائل المواريث إذقدها باتفاق الخصوم وقبولهم اختصاصها والفصل فيها .

وبما ان الأسباب التى ارتكبت عليها محكمة النقض تعزز بها وجهة نظرها ترى هذه المحكمة من حقها مناقشتها واحداً بعد الآخر وهذه المناقشة لا تضعف ما لا كبر هيئة قضائية من واجب الاحترام .

وبما ان أول وثالث هذه الأسباب ان نص نظام تركات العيسويين الصادر به الأمر السلطاني فى ٧ صفر سنة ١٢٧٨ الموافق ١٤ أغسطس سنة ١٨٦١ أن الوصية لا تعتبر إلا إذا كانت لا تزيد على ثلث المال وإن كل تركة فيها قصر يكون حصر نصيب القصر فيها على مقتضى أحوال الشريعة الغراء .

وبما انه بما لانزاع فيه أن مضر أصبحت صاحبة الحق فى التشريع لنفسها ورعاياها بمقتضى فرمانات صادرة من الباب العالى — فالتشريع المشار إليه لا يكون حجة على المصريين خصوصاً إذا تعارض مع نصوص صريحة صادرة من جهات الاختصاص المصرية بعد الأمر السلطاني المذكور وأخصها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقانون أول مارس سنة ١٩٠٢ وبلاهما لم يشر فيه إلى الأمر السلطاني السابق ذكره ولم يسميهما مثل القيود الواردة فى الأمر المذكور — على انه مع هذا فإذا كان الأمر السلطاني السابق ذكره حدد الوصية بالثلث للخيرات وترك الحرية للملاك فى التصرف فى أملاكهم فى حال حياتهم وتقسيمه على ورثته وتسليم كل منهم ما يخصه واعتبار ذلك صحيحاً فإنه ليس فى هذا معنى بطلان الوصايا الأخرى المتفقة مع الأصول الكنسية وإذا كان المشرع رغب بالنسبة للقصر أن تكون انصبتهم وفق الشريعة الإسلامية الغراء فليس معنى هذا وجوب بطلان الوصية لو اؤتت خاصة إذا كانت النصوص التالية للأمر المذكور تحيل صراحة الفصل فى هذه المسائل ومن بينها الوصية إلى المجالس المختصة تفصل فيها على مقتضى مآلديها من قوانين .

وبما ان السبب الثانى الذى ذكرته محكمة النقض انه مع تسليم جميع الطوائف المسيحية بأن المواريث من اختصاص المحاكم الشرعية فإن هذا التسليم يقتضى حتماً بطلان الوصية للوارث لأن القضاء الشرعى صيفصل بذلك عند رفع الأمر إليه — هذا القول من محكمة النقض يخالف ما استقرت عليه أحكام المحاكم الشرعية التى ترى وجوب الرجوع فى الوصية إلى جهة الأحوال الشخصية أولاً حتى إذا تم الفصل فيها نهائياً

كان للمحاكم الشرعية حق الفصل عند النزاع فيما بقي من التركة بعد ذلك وفق ما تقضى به الشريعة الغراء . هذا فوق صريح النص على أن المحاكم الشرعية تقضى في الموارث وحدها . ويخرج ما عداها . ولو أن المشرع أراد أن يجعل حكم الوصية بحكم الموارث لنص على ذلك صراحة كما نص عليه فيما يخص الموارث . وبما أن السبب الرابع من الأسباب التي ارتكبت عليها محكمة النقض هو كون المشرع قد لاحظ هذا القيد في المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من القانون المدني عند تصرف المريض مرض الموت بالبيع إذ قرر أن يبعه لوارث لا يجوز إلا إذا أجازة باقي الورثة وإن كان لغير وارث جاز في تلك التركة — هذا القيد الخاص بالبيع لا يمكن أن ينصرف إلى رغبة الشارع شمول هذا الحكم للوصايا وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية بغير نص صريح أو سبباً يلزم محاكم الأحوال الشخصية باتباع أحكام الشريعة الغراء مع أن القوانين الصادرة بإنشاء هذه المجالس أباحت لها صراحة اتباع القوانين الكنسية الخاصة بها . وإذا كان المشرع قد رأى أن أغلب المتعاملين بالبيع في مصر من المسلمين فأراد أن يضع قاعدة عامة لهم وللمواطنين على السواء تتفق ومبادئ الشريعة الغراء فلا يمكن أن يفهم من هذا رغبته في أن يتبع حكم الشريعة في مسائل الأحوال الشخصية وهو قد أحالها على محاكمها الخاصة يضاف إلى هذا أن حكم المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ مدني لم يكن

قاصراً على عقود البيع بين المصريين من مسلمين وغير مسلمين بل هو نص عام ينطبق حتى على هذه العقود إذا كانت صادرة بين أجنبي مما يدخل في اختصاص المحاكم المختلطة (المادتان ٣٢٠ و ٣٢١ من القانون المختلط) ولا يمكن القول بأن محكمة النقض تقصد من أراد هذا السبب فيما ذكرته بطلان الوصايا الصادرة من الأجانب الغير الخاضعين للمحاكم الأهلية ونص المادتين المذكورتين يشمل بطلان البيع الصادر منهم في مرض الموت إذا كان لوارث وبطلانه فيما زاد على ذلك إذا صدر لغير وارث .

وبما أنه من هذا ترى هذه المحكمة عدم إمكان اتباع ما رأته محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ من إلزام المجالس المالية باتباع أحكام الشريعة الغراء في مسائل الوصايا وإلا كانت حالة هذه المسائل عليها من المشرع عبثاً وترى في الوقت نفسه أن المجلس المالي الانجلى قد قضى بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٣٩ في ذاترة اختصاصه ولم يتعد الحدود المرسومة له ويكون طلب المدعين الحكم لهم بملكية الأطنان والعقارات الموضحة بالعريضة بحجة بطلان هذه الوصية في غير محله ويتعين رفضه .

(قضية اسحق افندى مكاري وآخرين وحضر عنهم الأستاذ فليب بشاره ضد السيدة صوفيا الشهيرة بجيلة بسكاس وآخرين وحضر عن الثانية الأستاذ أبني رزق رقم ٢٦٦ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة مرمي فرحات وسيد سيد ابراهيم وكامل جرجس عبد الشيد)

القضاء المستعجل

٢٢٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
قاضي الأمور المستعجلة

٩ فبراير سنة ١٩٢٨

١ - الطعن بالربا الفاحش واثره على الدين

٢ - اعمال الحارس وتقديرها والولاية بشأنها

٣ - اثر الحجز التنفيذي على المال المحجوز

٤ - اختيار الحارس - ومن يملكه

٥ - لتحديد مأمورية الحارس على الاشياء المحجوز

عليها والتوفيق بينها وبين مصالح المدين

٦ - بيع الاشياء المحجوزة ومتى يكون

المبادئ القانونية

١ - ان الطعن بالربا الفاحش في الدين
لا يهدم سنده ولا يعيد به بل كل ما يترتب
عليه أن يستبعد من الدين وفوائد القانونية
ما اضيف اليه زيادة عن الحد القانوني

٢ - يملك قاضي الأمور المستعجلة تقدير
اعمال وتصرفات الحارس الذي يقيمه المحضر
فله الحق في تثبيته في وظيفته أو استبداله
بغيره أو وضع الأشياء المحجوزة تحت
الحراسة القضائية

٣ - يترتب على الحجز التنفيذي وضع
الأموال المحجوزة تحت أمر القضاء فلا يجوز
للمحجوز عليه أن يتصرف فيها بالبيع
أو الرهن أو العارية أو الاستبدال إذ بالحجز
تصبح غير قابلة للتصرف. إلا أن هذا الحجز

لا يرفع يد المدين إلا رفعاً جزئياً. بمعنى أن حقوقه
جميعاً عدا التصرف كالك تبق له فينتفع بها
ويستعملها في حدود هذا القيد كما كان يستعملها
قبل الحجز

٤ - أن اختيار الحارس من حق الدائن
الحاجز وانه وإن اجيز استثناء اقامة المدين
حارساً فذلك مشروط فيه رضا الحاجز به
أو على الأقل عدم اعتراضه على هذا التعيين
٥ - يجوز لقاضي الأمور المستعجلة

للتوفيق بين مصالح الدائن والمدين أن يحدد
مأمورية الحارس الذي يقيمه على الأشياء
المحجوزة بأن يقصر هذه المأمورية على جرد
هذه الأشياء والاشراف على بقائها في محل
الحجز ومعاينتها في اوقات محددة حتى لا يضار
المدين وتشل حركة اعماله .

٦ - اذا طلب الدائن الحاجز بيع الأشياء
المحجوز عليها دون أن يكون بيده سند تنفيذي
ولم تكن قابلة للتلف فلا يجوز اجابته لطلبه
لخروجه عن اختصاص القضاء المستعجل
لما في ذلك من مساس بأصل الحق .

المحكمة:

من حيث ان حاصل دعوى المدعى أنه
يدان المدعى عليه وآخرين متضامين معه بموجب
حكم غيابي مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة

المحجوز عليها تنفيذ بتاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٣٧ وبعد جردها يقوم بأدارة المحل من بيع وشراء ومشتري وصرف الضروري سب السندات وإيداع الباقي شهريا بخزينة محكمة مصر على ذمته واحتياطياً استبدال المدعى عليه بحارس آخر يقوم باستلام المحل وبضائعه ومنقولاته بعد جردها منعا من كل تصرف أو تبديد .

ومن حيث انه قد تبين من الاطلاع على المستندات والاوراق والقضايا المنضمة أن المدعى لدين له في ذمة على حسن الحاق وزوجته بضمانه وتضامن المدعى عليه — السيد محمد أبو بكر الترسى استصدر حكماً بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ قاضياً بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٥٥١ جنيهاً و ٧٠٠ مليم وفوائده بواقع المائة تسعة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الواقعة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٧ لغاية السداد عن مبلغ ٥٥٠ جنيهاً مع المصاريف المناسبة وبالزام المدعى عليهما الأولين متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٢٥٧ جنيهاً و ٥٦٠ مليماً مع الفوائد بواقع المائة تسعة من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد . وألزم المدعى عليهم جميعاً بمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة .

وبتاريخ ٨ - ٨ - ١٩٣٧ عارض المحكوم عليهم في الحكم الغيابي بمقولة أن الدين المقضى به قد أضيفت اليه فوائد ربوية وأن الباقي منه بعد استئزال هذه الفوائد لا يتجاوز الأربعة وخمسين جنيهاً وستمائة وخمسين مليماً . وكان أحدهم على حسن الحاق قد تقدم للنيابة طاعناً في سندات المدعى بهما إياه باستغلال حاجته إلى

صدر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ من محكمة مصر الكلية في القضية المدنية الكلية رقم ١٠٨٧ سنة ١٩٣٧ وقد بلغت قيمته ٦٢١ جنيهاً و ٥٨٠ مليماً وبموجب هذا الحكم أوقع المحجز التنفيذ ضده بتاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٣٧ على محل تجارته الكائن بشارع الموسيقى بعارة أبوبكر نمرة ٤ قسم الجمالية ومنقولاته المنزلية وأن المدعى عليه قد أقيم عليها حارساً . الا أنه بعد توقيع المحجز بخاض المدعى عليه ومن معه في الحكم المذكور للجلسة ١٥ - ٨ - ١٩٣٧ وتأجلت الدعوى للجلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وفيها عرض المدينون المتضامنون على المدعى عليه مبلغ أربعة وخمسين جنيهاً من أصل مطلوبه على شرط أن يتعهد بإيقاف البيع مع استمرار الحجزات التنفيذية السابق إيقافها حتى يفصل في المعارضة قبل هذا العرض المشروط بإيقاف البيع الا أنه لم يكن يدور بخلافه أن المدين المذكور بضمان وتضامن المدعى عليه قد دبر أمر إفلاسه بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وأن المدعى عليه وقد حجز على محله التجاري فقد أخذ يتصرف بالبيع في الأشياء المحجوز عليها لعدم وجود من يراقب تصرفاته حتى يبدأ أكثر البضائع المحجوز عليها وقد أصبح محتملاً أن يسلك المدعى عليه ذات السبل الذي سلكه المدين الأصلي ويشهر إفلاسه للأفلات من المسؤولية الجنائية والمدنية على سائر الإفلاس المدبر . وأن في ترك المدعى عليه يتصرف فيما حجز عليه مع أنه الضمان الوحيد لسداد الديون خطراً يهدد حقوقه بالضيااع . فهو لهذا يطلب أصلياً تعيين حارس قضائي تكون مأموريته استلام محل تجارة المدعى عليه بما فيه من البضائع والمنقولات

يكشف عما اذا كان هناك من ضمانات لوفاء هذا الدين تجعل استمرار حراسة المدعى عليه لاخطورة فيها .

« ومن حيث انه لا ريب في أن الطعن بالربا الفاحش لا يهدم سنده أو يعدمه بل كل ما يترتب عليه أن يستبعد من الدين وفوائده القانونية ما أضيف اليه زيادة عن الحد القانوني .

« ومن حيث انه مع التسليم جدلا بصحة كل ما قرره المدين الأصلي في تحقيقات النيابة من أن قيمة القرض كانت خمسمائة وخمسين جنيهاً التي تضامن في وفائها المدعى عليه وأن السندات الأخرى هي مقابل الفوائد غير المشروعة عن هذا الدين فإن جملة الدين التي لا نزاع فيها تكون الخمسمائة وخمسين جنيهاً وفوائدها بواقع المائة تسعة مع مصاريف الدعوى المناسبة لها ومصاريف احتجاجات عدم الدفع . وتكون جملتها على الأقل مبلغ ستمائة وخمسين جنيهاً فإذا استبعد منها ما أدى فعلاً وقام الدليل على وفائه مع احتساب قيمة السندات التي حولت إلى المدعى من المدين الأصلي يكون الباقي مبلغ ثلثمائة وعشرين جنيهاً تقريباً . أما القول بأن هناك مبلغ مائتين وعشرين جنيهاً قد استلمها المدعى على دفعات يومية بمعدل جنيه واحد فقول يحتاج إلى تحقيق وتدليل غير متوافر لهذه الهيئة التي لا تملك تأسيس أحكامها على غير الظاهر من البيانات والأسانيد .

« ومن حيث ان القول بأن المدعى قد استصدر اختصاصاً على عقار المدعى عليه تفي قيمته بالدين فإن في سابق تصرفات المدعى عليه بخصوص هذا العقار ما يجعل هذا الاختصاص غير منتج إذ قد رهن المدعى عليه هذا العقار إلى آخر وفاء لمبلغ خمسمائة جنيه وعشرة بتاريخ ١٧ - ٢ - ١٩٣٧

المال بعرض قاسى الشروط بما أثقل كاهله ونظراً للضرورة الخائفة وخلو يده مما يدفع مطالب دائنيه لم يكن له خيار في مناقشة ما أهلى عليه من قيود وما كبل به من وثائق . وعلى أثر هذه الشكوى سارت النيابة في تحقيقها و انتهت إلى رفع الدعوى العمومية عليه متهمه بإياه بالاعتیاد على الأقراض بالربا الفاحش

« ومن حيث ان المدعى نفذاً لحكمه قد أوقع الحجز التنفيذي على محال تجارة مدينه ومنازلهم وقد تبين من الاطلاع على محضر الحجز الحاصل بتاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٣٧ . أن المدعى قد أوقع الحجز على جميع ما اشتمل عليه محل تجارة المدعى عليه من بضائع يتجر فيها . كما أنه قد حجز على جميع منقولاته المنزلية . وبجلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ تنازل المدعى عن وصف الحكم بالنفاذ إلى أن يقضى في المعارضة بشرط استمرار الحجز والاختصاص وجميع ما توقع من الاجراءات التحفظية وبقائها كما هي . وقد وافق المعارضون على ذلك .

« ومن حيث انه يتبين مما سبق أن ما تم الاتفاق عليه بين المدعى والمدعى عليه هو إيقاف تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوز عليها إلى أن يفصل في المعارضة مع بقاء الحجز قائماً .

« وحيث أنه قد تبين أيضاً أن المدين الأصلي على حسن الحاقى قد أشهر افلاسه من المحكمة المختلطة بتاريخ ٢٨ - ١٢ - ١٩٣٧ كما أن المدعى قد استصدر أمراً باختصاصه على نصف المنزل الذي يملكه المدعى عليه .

« ومن حيث انه وقد استبان وقائع الدعوى جميعاً يتعين بادر . ذى بدء تعرف أثر الطعن الذي تقدم به المدين في دين المدعى ومداه في كيانه وهل من شأنه أن يزيل الدين ويعدمه . وكل هذا وذاك

« ومن حيث انه يترتب على الحجز التنفيذى وضع الاموال المحجوزة تحت أمر القضاء فلا يجوز للدين المحجوز عليه أن يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو العارية أو الاستبدال لأنها تصبح بمقتضى الحجز غير قابلة للتصرف . فإن فعل المدين ذلك وهو حارس عوقب عقاب السارق . وأن فعله وهو غير حارس عوقب عقاب السارق . الا أن هذا الحجز لا يرفع يد المدين الا رفعاً جزئياً بمعنى أن حقوقه جميعاً عدا التصرف كالك تبق له فينتفع بها ويستعملها في حدود هذا القيد كما كان يستعملها قبل الحجز (راجع دالوز أنوتيه تعليق على المادة ٨٢١ صفحة ٤٤٨ نبذة ٢٦ وما بعدها) .

« ومن حيث ان المادة ٤٦٦ مرافعات نصت على أن « يترتب المحضر حارساً على الاشياء المحجوز عليها اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر ، كما نصت المادة ٤٤٧ على أنه يجب أن يكون الحارس متصفاً بالصفات المشترطة في الشهود ولم ينسج الشارع المصرى في وضع هذه المواد على غرار ما وضعه المشرع الفرنسى (مواد ٥٩٦ وما بعدها) . فضلاً عن أنه قد وضع من النصوص بعد ذلك ما يشعر بجواز تعيين المدين نفسه حارساً (مادة ٣٢٣ عقوبات حديثة ، ٢٨٠ عقوبات قديمة) .

« ومن حيث انه يبين من تلك النصوص ان اختيار الحارس من حق الدائن الحاجز . وأنه وإن أجاز استثناء اقامة المدين حارساً على الاشياء المحجوزة فذلك مشروط فيهرضاء الحاجز به أو على الأقل عدم اعتراضه على « هذا التعيين . فاذا جد من الاسباب ما يدعو الى استبدال الحارس بسواه وجب تقدير ما يطرح للوازنة والترجيح لتبيان ما اذا كانت الاسباب الطارئة من شأنها

بتاريخ لاحق لدين المدعى . أما تقدير المدعى لهذا العقار ثمنا يتجاوز دين المدعى ودين الراهن فأمر يحتاج الى دليل يدعمه اذ لم يقدم المدعى عليه ما يدل على ثمن هذا العقار فضلاً عن أن اجراءات نزع الملكية قد تحتاج الى متاعب جمة ومصاريف متعددة يغنى المدعى عنها حجزه على المنقولات ولا محل لأرهاقه وجبره باتخاذ أى السيلين إذ هو صاحب الحق فى الاختيار والتفضيل

« ومن حيث انه لا نزاع فى أن التنفيذ على أموال المدين الأصلية قد استحال بأشهار إفلاسه وأصبحت أموال المدعى عليه هى محل الوفاء الكامل لكل ما لا يصيبه من التصفية . كما أن فى ايقاف سير المعارضة مع الرضاء ببقاء الحجز وكون موضوعه من البضائع التى يتجر فيها المدعى عليه وما يحتمل من تصرفه فيها بالبيع ما يجعل تدخل هذه الهيئة أمراً تدعو اليه الضرورة وتقتضيه الظروف الملحة السابق ايرادها تفصيلاً اذ أن ضمان المدعى فى الوفاء قد أصبح مهدداً بالضياح بما يجعل كل تراخ أو ابطاء فى اتخاذ الوسائل للحفاظ على هذه الحقوق اهداراً لها وتغافلاً عن صيانتها بل أن فى انكار ولاية هذه المحكمة فى التدخل بشأن المنازعة المطروحة لديها — والتى من صميم اختصاصها نظر جميع منازعات التنفيذ — تحداً لأرادة الشارع وتعطيل للنصوص (م ٢٨ مرافعات) بما ترفضه البداهة . لهذا قد سلم جميع النقهاء وأنفق اجماعهم على أن لقاضى الامور المستعجلة تقدير أعمال وتصرفات الحارس الذى أقامه المحضر فله الحق فى تثبيتته فى وظيفته أو استبداله أو وضع الاشياء المحجوز عليها تحت الحراسة القضائية (ج لكليخ صفحة ٢٣٧ نبذة ٧٨٨) .

أن تجعل اقتدار المدين الحارس على الوفاء مشكوكا فيه . أو أن هذه الاسباب قد أضعفت الثقة به فلا يؤمن على ما تحت يده من وديعة . وكل هذا وذاك استنادا الى ما قرره المشرع من وجوب توافر الكفاية واليسار في شخص الحارس (راجع كاربنتيه جزء ٣٣ . صفحة ٦٢٥ نبذة ٣٥١) .

« ومن حيث انه وقد تبين من ظروف الدعوى أن المدعى وإن رضى بالمدعى عليه حارسا على الأشياء المحجوزة وقت الحجز أو على الأقل لم يعترض على تصديبه فذلك لأن المدين المتضامن معه في الوفاء كان ظاهر الميسرة مليئاً بملك محلات تجارية متعددة أوقع الحجز على كل ما فيها وقد كان له في هذا كل الغناء بما قد يوفي له كامل دينه إلا أن إشهار إفلاسه قد جعل تلك الثقة منهارة الكيان معدومة القوام بما أضعف تأمينه وأثر على المدعى عليه بحكم رابطة الالتزام فاضطرب الوضع وتوحدت المسؤولية بعد أن ثانت على عاتقين إلى المدعى عليه وحده بما يجعل ملأه وقدرته على الوفاء محل شك كبير . فضلا عن أن في حيازة البضائع المحجوزة وإيقاف الاجراءات ما يغري المدعى عليه على التصرف فيها فيضار المدعى ضرراً لا يحتمل إصلاحاً أو تعويضاً بما يدعو إلى اتخاذ إجراء يخفف من هذه الآثار .

« ومن حيث انه للتوفيق بين مصالح المدعى وحقوق المدعى عليه التي لم تلغ ولم تعدل من ناحية الاتفاقيات بما حجز عليه ، وعرضها في عمله التجاري ليكون فيها ما يستمر مركزه ، ترى المحكمة تحديد مأمورية الحارس الذي تقيمه قياساً على ما جرت عليه أحكام المحاكم الفرنسية . وذلك بجعل مأمورية الحارس قاصرة على جرد الأشياء المحجوزة في المحل التجاري لمطابقتها على محضر الحجز الرقيم

١٢ — ٨ — ١٦٣٧ حتى بعد الجرد يشرف على بقائها في محل الحجز بأن يعاينها مرة واحدة في اليوم ما بين الساعة العاشرة صباحاً والساعة الرابعة مساءً وبذلك لا يكون في تلك الحراسة الحكيمية أي ضرر للمحجوز عليه إذا كان حسن النية وغلا ليدع عن التصرف نزولاً على حكم القانون (راجع في هذا كتاب أبودو مستعجل صفحة ١٢٦ نبذة ١٨٠) .

« ومن حيث انه بالنسبة للمطلب الأول من طلبات المدعى وهو الترخيص للحارس بأدارة المحل من يبيع ومشتري وصرف الضروري . وإيداع الباقي فإنه لا يدخل في ولاية هذه المحكمة إطلاقاً لما فيه من مساس بحقوق المدعى عليه وغلا لبده حالة أن حجز المدعى لا ينصب الا على أشياء معينة من ناحية . كما أن حقه في بيعها لم يبرز بعد ولذلك يتعين القضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر هذا الطلب .

« ومن حيث انه بالنسبة لشخص الحارس فقد رشح المدعى ثلاثة تجار ولم يعترض المدعى عليه على أحدهم بما يجرحه أو يضعف من الثقة به فضلاً عن أن مأموريته لا تعدو أن تكون الاشراف دون تسليم شيء من الأموال المحجوزة بما يجعل البحث في ميسرته غير مطلوب ولذلك تقيم ابراهيم أفندي محمد دياب لهذه المأمورية

« ومن حيث انه بالنسبة للنقلات المنزلية فلا ترى المحكمة استبدال المدعى عليه بخصوصها إذ فضلاً عن أنها جميعاً بما ينتفع به المدين في منزله فإن في تعيين حارس أجني عليها ما قد يسبب مشاكل متعددة وتكاليف كثيرة وذلك لأن تحديد يوم البيع لا يزال بعيداً إذ قد أوقفت إجراءاته باختيار المدعى حتى يفصل في المعارضة التي أوقفت هي أيضاً حتى يفصل في قضية اللجنة نهائياً

« ومن حيث انه بالنسبة للمصاريف فيتعين إلزام المدعى عليه بها وفقاً لنص المادة ١١٣ من قانون المرافعات .

« ومن حيث انه بالنسبة لتنفيذ فيتعين شمول الحكم به وفقاً لنص المادة ٣٩٥ مرافعات .
(قضية محمد أفندي هاشم سالم وحضر عنه الاستاذ احمد رأفت ضد سيد محمد أبو بكر النعمى رقم ٣٦٥ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احمد)

٢٢٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية قاضى الأمور المستعجلة

٩ مايو سنة ١٩٣٨

١ — تغيير محل الإقامة . متى يكون

٢ — شركات الخاصة وأبنائها

المبادئ القانونية

١ — تغيير محل الإقامة لا يترتب عليه زوال الموطن الأصلي الا اذا توافر الدليل من وقائع ثابتة أن صاحب الموطن قد ترك محله الأصلي من غير نية العودة اليه .

٢ — ان الشارح المصرى لم يربط ضرورة لوجوب توافر محرر كتابى لاثبات وجود شركة المحاصة اذ فى ذلك ما يعرقل انشاءها الا أن الخلاف قائم بين الفقهاء على جواز اثبات تلك الشركات بالبينة . يرى بعضهم عدم جواز ذلك، ويرى آخرون اثباتها بالبينة دون حاجة إلى وجود مبدأ ثبوت بالكتابة

المحكمة

« من حيث ان حاصل دعوى المدعى انه والمدعى عليه الثانى قد اشتركا سوياً فى التجارة ونظرا لسوء حالة المدعى المالية وتراكم الديون عليه لم يحضر عقد بالشركة وإن كان لها وجود

وكان قائم وأن كلا من طرفى الخصومة قام فعلاً بأداء نصيبه فى رأس المال وأنشئت الدفاتر بالمحل المذكور لرصد حسابات الشركة التى استمرت ثلاث سنين إلا أن الشيطان قد زين للمدعى عليه الطمع فى ماله فعبث فى دفاتر الشركة إلى أن سولت له النفس أخيراً أن يخرج من الشركة فانتهر فرصة غيابه واستولى على جميع ما بالمحل من نقود وبضائع وخلافه وكذلك استولى على دفاترها جميعاً بما فيها الدفاتر المسجلة وأنه قد أقام دعوى حساب على شريكه لما يفصل فيها بعد . وأن الظروف قد هيأت فرصة بعد انكار المدعى عليه وجود الدفاتر اطلاقاً وهى ظهورها فى قضية بين المدعى عليه وآخر فهو لهذا يطلب اقامة حارس عليها لتقدم فى قضية المعافاة للبطلانة بتصفية الشركة وحسابها .

« ومن حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة مركزياً بنظر الدعوى وذلك لأنه يقيم بناحية طهطا .

« ومن حيث ان هذا الدفع مردود اذ ثابت من الاطلاع على الخطاب الصادر من المدعى عليه الى المدعى بتاريخ ١٩ - ١٢ - ١٩٣٤ أن المدعى عليه مقيم بالقاهرة وتاجر فيها وثابت أيضاً من الاطلاع على اقرار القيد بالسجل التجارى أنه لغاية ٢١ - ٥ - ١٩٣٥ كان مقيماً فيها . كما أنه ثابت من ملخص ميزانية محله التجارى المقدم لمحكمة الأزبكية أنه لغاية ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧ كان مقيماً بمصر فالشركة على فرض وجودها قد نشأت بالقاهرة والمدعى عليه قد أقام بالقاهرة وليس ثمة دليل على تغيير موطنه الأصلي . التجارى، بنية عدم الرجوع . فتغيير محل الإقامة لا يترتب عليه زوال موطن المدعى عليه القديم إلا اذا توافر الدليل من وقائع ثابتة أن المدعى عليه قد

المحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى، ويجوز اثباتها أيضا بتقديم الدفاتر والمكاتبات الخاصة بها الى القضاء وفقا لمنطوق المادة ٦٣ تجارى مصرى القائلة : يجوز اثبات وجود شركات المحاصة بابرار الدفاتر والخطابات، ومن حيث ان تلك النصوص تفيد أن المشرع لم ير ضرورة لوجوب توافر محرر كتابى لاثبات وجود شركة المحاصة إذ في ذلك ما يعرف انشاءها لان هذا النوع من الشركات شائع جدا ويستدعى السرعة إلا أن الخلاف قام بين الفقهاء على جواز اثبات تلك الشركات بالبينة فبعضهم يرى عدم جواز ذلك وعلى هذا رأى قضاء المحاكم المختلطة نظراً لأن المشرع المصرى وقد كان ينسج في تحرير النصوص على نسق التشريع الفرنسى لم ينقل في المادة ٦٣ المقابلة للمادة ٤٩ الفقرة الأخيرة منها والتي يجرى نصها بما يأتى: —

“ ou par la preuve testimoniale si le tribunal juge qu'elle peut être admise . ”

غير أن الأستاذ ضالح بك عميد كلية الحقوق يرى عكس ذلك ويفتى بجواز اثبات شركات المحاصة فى القانون المصرى بالبينة دون الحاجة إلى وجود مبدأ ثبوت بالكتابة (راجع فى ذلك كتابه فى القانون التجارى نبذة ٨٨ صفحة ١١٧) « ومن حيث انه على أى من الرايين فان الاتفاق سائد بينهما على جواز الاثبات بابرار الدفاتر والخطابات (م ٦٣ تجارى)

« ومن حيث انه بالرجوع إلى الخطاب المرسل من المدعى عليه إلى المدعى بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — أى بعد تاريخ شراء المدعى عليه لديون المدعى من التجارى فى يونيو ١٩٢٤ — تبين أن المدعى عليه إذ يوجه الخطاب يذكّر فى ثباته

ترك هذا الموطن من غير نية العودة لمرکز اشغاله وعمله الأصلى وهو أمر غير ثابت إذ ليس ثمة دليل ينفي ما هو مقطوع به من أن المدعى عليه قد اتخذ التجارة حرفة له بالقاهرة بسوق الغلال بروض الفرج وعلى هذا الأساس قامت بينه وبين التجارى المعاملات ويتعين لهذا رفض الدفع واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى (راجع مجلة القانون والاقتصاد عددا السنة الثامنة صفحة ٣ وما بعدها) .

« ومن حيث ان مثار النزاع بين الطرفين هو قيام الشركة، فالمدعى يسوق عليها كثيرا من الدلائل ويحكم فيها الى الدفاتر المراد وضعها تحت الحراسة والمدعى عليه يذهب إلى أن المدعى لم يكن إلا أجيرا

« ومن حيث انه ليكون الاجراء التحفظى الموقت مستندا إلى دعائم تبرره يجب أن يسبقه بحث أصل الحق مثار النزاع وهل له كيان أو على الأقل هل شبهات وجوده قائمة أم لا . تبرر من الحد باستئثار المدعى عليه بحيازة الدفاتر أم لا وبمعنى أدق بأن الشركة المقول بانعقادها هل فى الدعوى ما قد يرجح وجودها من دلائل وبيئات « ومن حيث انه لا يرد على هذا بأن فى ذلك فساس بأصل الحق إذ أن ولاية هذه المحكمة قاصرة على تحسّس الأمر يبحث عرضى لا يقيد قاضى الموضوع صاحب الولاية التامة فى بحث كيان الشركة وقيامها من جميع الوجوه وان يكون فى هذا مقيدا بقضاء هذه المحكمة التى ان عرضت لهذا الأمر فعرضها له لآنارة السيل وتمهيد الطريق للقضاء فى الطلب الموقت المعروف الآن . « ومن حيث ان الشارح المصرى وان قيد اثبات الشركات عموما بالكتابة إلا أنه — على غرار القانون الفرنسى — قرر فى المادة ٦٤ من القانون التجارى « أنه لا يلزم فى شركات

ما يدل على أن رابطة بينه وبين المدعى قد انعقدت وأنها شركة يتمنى لها هو كشريك فلاحاً ورواجاً إذ يقول : أما ما رأيته أثناء مروري فانا كنت مسرور جداً جداً والكل أو عدونا بالتشجيع والمساعدة . . . وكنت أشكر شعورهم وأعرفهم بأنني والحمد لله معي شريك من الرجال الذين درسوا شغل الغلال بالساحل وهو المعلم عباس سلامه وأوعدهم بأنني أنا وشريكي سنبدل كل جهدنا في خدماتكم ، فهل تلك الآلة المثبتة في كتابه الموجه إلى المدعى لا ترقى إلى اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة عن تلك الشركة . الواقع أنها في ظاهرها ليست في حاجة إلى تدعيم من بينة أو دليل آخر إذ في صراحتها ووضوح مرماها مالا يفيد معه جحود .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فقد تبين من الاطلاع على الدفاتر - موضوع الحراسة - أن للمدعى شأنًا فيها إذ ورد ذكره في كثير من صحائفه وذكرك حساباته تفصيلاً .

ومن حيث أنه يبين من هذا أن المدعى لا يدعى هازلاً ولا يخاصم للكيد والخصومة في ذاتها بل أنه يسعى لرد حق محتمل التحقيق

ومن حيث أن دفاتر التجارة هي من عناصر اثبات الشركة وفي ثناياها مفردات المعاملات والحسابات وكل تلك الأمور متنازع عليها مما يوجب اجراءاً تحفظياً يصون بمصالح الطرفين من أن تعبت بها يد أحد الخصمين وتحفظ لها وجودها بحالتها من أن يلحقها الضياع أو الإنكار وهذا لا يتحقق إلا بوضعها تحت الحراسة القضائية ليكون من أمين القضاء راعياً لتلك الحرمات ودرءاً للشبهات فيتزول كل خطر إلى أن يصنى النزاع (كاربنتيه جزء ٣٤ صفحة ٣٥ نبذة ٥٧ وما بعدها)

ومن حيث أنه وقد تبين أن الحراسة حل لا مفر منه لا يدفعه تعهد المدعى عليه بتقديم تلك الدفاتر في القضايا وغيرها إذا ما طلب المدعى ذلك إذ أنه يجعل مصيره معاقاً على رغبته فيعود النزاع سيرته الأولى .

ومن حيث أنه فيما يختص بشخص الحارس فإن المحكمة تقيم عليها بأشكاتب محكمة مصر الأهلية مستبعدة كلا الخصمين وذلك لحيدته وبعده عن النزاع وله من وظيفته ما يسهل عليه نفاذ المأمورية إذ يقدمها بحالتها في دعوى النزاع القائم بين الطرفين في كل قضية يقيمها المدعى عليه للبطلانية بأي حق ثابت فيها قبل الغير متى طلبت من الجهة المطروح أمامها النزاع بطريق رسمي يستخرج منها ما يتعلق بالخصومة

ومن حيث أنه بالنسبة للبصاريف فيتعين إبقاء الفصل فيها ليقضى فيها مع دعوى الموضوع إذ في القضاء بها الآن منع قيام النزاع على الملكية ترجيح لأحدى الناحيتين وفصلاً في النزاع الأمر المحرم على هذه المحكمة .

ومن حيث أنه بالنسبة للنفاذ فيتعين شمول الحكم به وفقاً لنص المادة ٣٩٥ مرافعات .

(قضية عباس سلامه وحضر عنه الأستاذ نصيف حبيب ضد قلم كتاب محكمة الأزبكية الأهلية وآخر رقم ٩١٠ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

٢٣٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١١ يولييه سنة ١٩٣٨

١ - قوة القى المحكوم فيه واحكام القاضي المستعجل

٢ - أثر الاحكام المستعجلة متى تعدل عنها .

٣ - المصالح الواقية من الافلاس .

المبادئ القانونية

(١) إن الأوامر التي تصدر من قاضي

حضرة رئيس الدائرة التجارية بتعيين المسيو ألفيه سنديكا على الصيدلية لادارتها واستغلالها إلى أن تتم تسوية الديون وأن المدعى عليهما رغم عليهما بذلك فقد رفعتا دعوى مستعجلة تقيدت بجدول هذه المحكمة تحت نمرة ١١٦٣ سنة ١٩٣٨ مستعجل مصر طلبتا فيها عزلها من الحراسة وتعيين احدهما بدلها منضمة مع المدعى عليه الثالث وأنه قد قضى فعلا بهذه الطلبات بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٥ وأن هذا الحكم يتعارض مع تعيين السنديك الذي يجب مأموريته الحراسة وتمنع من سريان الحكم الصادر بها ولهذا تطلب إيقاف تنفيذ حكم الحراسة وإبطال مفعوله واعتباره كأنه لم يكن

ومن حيث ان المدعى عليهما دفعا بعدم قبول هذه الدعوى إذ فضلا عن أن المدعية كانت طرفا في الحكم المطلوب إيقاف تنفيذه فانه لاصفة لها في طلب هذا الايقاف .

ومن حيث انه لا شبهة في أن الأوامر التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة هي في حقيقتها أحكام بالمعنى التام تفصل في نقطة معينة متنازع عليها بين خصمين من سلطة قضائية مختصة فتكتسب قوة الشيء المحكوم فيه (جارسون جزء ٣ صحيفة ٢٥٩ وجلاسون جزء ١ صفحة ٣٣٠) . إلا أنه يجب أن لا يغيب عن البال أنها لا تفصل إلا بوصف مؤقت دون المساس بأصل الحقوق يملك من لا تحقق مطالبه أن يطعن فيها بطريق الاستئناف أو برفع الأمر لمحكمة الموضوع التي لا ترتبط إطلاقا في حكمها بالأجراء المؤقت وبقضاء قاضي الأمور المستعجلة لهذا أشكل الأمر على البعض فقالوا بأن مثل هذه الأحكام لا تكتسب قوة الشيء المقضي فيه (لا كوست صفحة ٧١) فضلا عن جواز العدول عنها إذا كانت الأسباب

الأمور المستعجلة هي في حقيقتها أحكام بالمعنى التام تفصل في نقطة معينة متنازع عليها بين خصمين من سلطة قضائية مختصة فتكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

(٢) أحكام قاضي الأمور المستعجلة تقيد من أصدرها وتبقى لها قوتها بين الخصوم بحاجتها في مواجهتهم بالنسبة للأجراء المؤقت إلا إذا جد تغير في ظروف الأحوال أو جد من الأسباب ما يستدعي العدول عنها أو تعديلها أو الحد من أثرها .

(٣) ان القانون المختلط قد انفرد بنوع من الصلح الواقى من الافلاس حذافيه حذو الشارع الفرنسى إلا أن الشارع المصرى كان مقترا في النصوص مقتضبا فيها . والأصل في مثل هذه الأحوال ان لا تقيد ادارة المدين وقد ينضم اليه المصفى إذا لم يتم الصلح

المحكمة

ومن حيث ان محصل دعوى المدعية أنها تعينت حارسة قضائية على الصيدلية المعروفة بصيدلية عكاوى بقبول وموافقة المدعى عليهما وبقية ورثة المرحوم خليل عكاوى ولكن المعان اليهما الأولى والثانية أخذتا بعد ذلك تحاربانه وترفعان ضدها الدعاوى المتكررة أمام القضاء المستعجل بطلب عزلها وأنه قد فصل في الأولى بشطبها وفي الثانية بتعيين المدعى عليه الثالث حارسا منضما اليها وأنه قد حدث في عهد هذا الحارس المنضم أن تراكت الديون على الصيدلية فاضطرت إلى ايداع دفاتر الصيدلية بالقلم التجارى بمحكمة مصر المختلطة وصدر الأمر فعلا من

المستشكل فيه إذا سمينا دعوى المدعية تجاوزا إشكالا وهل تقتضى بطبيعتها إهدار كيان الحكم وإيقاف تنفيذه بل واعتباره كأنه لم يكن كما تذهب إلى ذلك المدعية ؟

« ومن حيث انه قد يبدو لأول وهلة دون تعمق في البحث أن المدعية قد اسبغت على نفسها ولاية في نقد الحكم المستشكل فيه وتعرض لإيقاف تنفيذه لا يفهم مصدرها فانه مع التسليم جدلا بأن هناك وكلاء عن الدائنين له من السلطة ما يجب الحراسة فان صاحب الحق في التحدث عن هذه الأمور هو ذلك الوكيل أما المدعية فهي والمدعى عليهما سواء من تلك الناحية وما كان توجيه دعوى الاستبدال إليها للحد من ولايتها موجهًا إليها بصفتهما مالكة بل أمينة القضاء في الإدارة تمثل مصالح مشتركة ركز القضاء في يدها إدارة معينة لأجل معين لقيام نزاع اقتضى هذا الاجراء فهي وطرفا الخصومة لا تفاضل بينهما إذا سلم جدلا بأن تعيين الوكيل يغل يد المالك فلا يملكون إدارة ولا تصرفا فهي أولى الناس بتطبيق الأثر على ذاتها لا أن تعمل على ابعاد فريق بعد أن سلبت منها ولاية الإدارة بحكم القضاء حكما لا يزال قائما واجب الاحترام وإذا أصرت على بقاء الصفة لها — صفة الحراسة — فقد استبدلت واستبعدت وذات الهيئة التي ولتها هذه الشئون قد أولتها سواها لتضطلع بها في ذات الحدود والقيود وأن قيل بأن في تجريدها من صفة الحراسة ما يعرقل قيامها بمباشرة شئون الصلح مع الدائنين فليست هذه الصفة هي التي كانت قوام التقدم بهذا الطلب بل دعواها الملكية والوراثة هي التي دفعتها اليه ويبين من هذا أن ليس بين الأمرين تناقضا ولا تعارضا تستطيع

التي دعت إلى إصدارها قد تعدلت (جارسون جزء ٧ صحيفة ٣٠٧) إلا أن هذا فهم خاطيء إذ هي تقيد من إصدارها وتبقى لها قوتها بين الخصوم يحتاج بها في مواجهتهم بالنسبة للاجراء المؤقت إلا إذا وجد تغيير في ظروف الأحوال أو جد من الأمور ما يستدعى العدول عنها أو تعديلها أو الحد من أثرها (جلاسون طبعة ثانية جزء ١ نبذة ٤١٧) ولا شبهة في أن تغيير وضع الخصومة — لأسباب طارئة قد تؤثر على كيانها الواقعي أو القانوني — مبرر يدعو إلى العدول عن الاجراء التحفظي السابق تقريره بشرط أن يستبين هذا الطارئ الجديد وأن يكون له قوام ومظهر خارجي دال عليه لم يمس الحكم الذي ارتبط به طرفا الدعوى .

« ومن حيث ان المدعية اتخذت سندا لدعواها الأمور الآتية : —

أولا — تقديمها طلبا إلى المحكمة المختلطة لاجراء تسوية ودية عن الديون

(Concordat preventive)

ثانياً — تعيين قاض مختص لمباشرة الأعمال الواردة بالمادة ٢٠٦ من القانون التجاري المختلط وأولها تعيين مراقب وخبير لإدارة الصيدلية واستغلالها .

ثالثاً — ان صدور الأمر بتعيين القاضى المنتدب يوجب إيقاف الدعاوى المتعلقة بالنقولات وبالعقارات وكل طرق التنفيذ ويكون هذا الايقاف حتما وإصلاح المدين وأنه يدخل ضمن طرق التنفيذ تمسك الخصوم بالحكم الصادر لمصلحتهم بتعيينهم حراسا ورغبتهم في التنفيذ على الصيدلية .

« ومن حيث انه يتعين بناء على هذا مناقشة هذه الأمور وتبيان مدى أثرها على الحكم

السير في إجراءاتها والصلح مع الدائنين إن شاءت دون أن يقتضى هذا إيجاب توافر جميع الصفات - على أنه إذا لوحظ أن المحكمة قد راعت عند استبدال المدعية بأحدى السيدتين المنازعتين مصلحة الصيدلية ودفع الشر عنها وتخويل السيدة المذكورة الاتفاق مع الدائنين ولو بتقديم المعونة المالية من مالها الخاص لتخليصها من خطر الضياع وقد أقامت المدعى عليهما الأولين البرهان على صدق هذا العزم فنجيتا الصيدلية من خطر الغلق والاخلاء مما يقطع بأن الغرض الوحيد من الدعوى ليس ما ساقته المدعية من أسانيد وحجج بل الرغبة في إبعاد الحارسة الجديدة بشتى الوسائل ومختلف المعاذير

ومن حيث أنه وقد انكشفت نية المدعية تعين البحث في الأثر القانوني الذي يترتب على تقديم طلب الصلح الواقى وما تبعه من اجراءات . ومن حيث ان القانون المختلط قد انفرد بنوع من الصلح الواقى من الإفلاس هذا فيه حذو الشارع الفرنسى - قانون التصفية القضائية الصادر فى ١٨٩٩ / ٣ / ٤ إلا أن الشارع المصرى كان مقترا فى النصوص مقتضيا فيها ما أثار الكثير من الجدل والتباحث . ولا يهمننا من البحث إلا معرفة الآثار التى تترتب على تقديم طلب الصلح وما يبنى عليه من نتائج وهل هو حكم الإفلاس يقتضى رفع اليد ووقف اجراءات التنفيذ . ومن حيث أنه متى طلب الصلح الواقى من المحكمة وجب ابتداء تعيين قاض لاتخاذ الاجراءات الآتية :-

١ - افعال دفاتر المدين والتوقيع عليها ووضعها تحت تصرف الدائنين .

٢ - ان يقرر مؤقتا إذا كان المدين يستمر

في تجارته والشروط التى يتسنى له بها ذلك ٣ - أن يدعو الدائنين للحضور أمامه لاتداب واحد أو ثلاثة من بينهم للتحقق من حالة المدين (م ٢٠٦ تجارى مختلط) .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحكمة التجارية المختلطة يتبين أن القاضى المعين وفقا لنص المادة ٢٠٦ تجارى مختلط قد انتدب ثلاثا من التجار والمسيو ألقيه خيرا أو مراقبا . ومن حيث أنه يبين من هذا أن حضرة القاضى المنتدب لم يقيد إدارة المدين (وهم ورثة عكاوى) فى أنتجارة ولم يضع قيدها فهى على أصلها والأصل الاباحة ما لم يردحدها بنص صريح . ومن حيث أن ذات الحاضر عن المدعية لم يفته هذا الأمر ولا تلك المسألة القانونية التى انعقد عليها الإجماع فاستند فى تقريرها إلى المشرع الأستاذ ليون كان ورينو فى مؤلفه الجزء الثانى الفقرة ١٠٦٣ . حيث قرر ما يأتى :

« فى مادة التفاليس يمثل السنديك المفلس ومجموع الدائنين فمن يمثل هؤلاء الآخرين فى حالة التصفية القضائية ؟ وهى مصدر التشريع المختلط بخصوص الصلح الواقى . الجواب على ذلك أن الذى يمثلهم هو المدين منضميا إليه المصنف طالما أن قانون ١٨٨٩ لم يعين ممثلا خاصا لمجموع الدائنين وأن المدين هو الذى يستمر فى العمل بنفسه وأن الغرض من التصفية القضائية هو التيسير على المدين ووضعها فى حالة احسن من حالة الإفلاس بدون أساس بحقوق الدائنين فى الحالين ، ومن حيث أن هذا الذى ثبت فقها قد استقر عليه رأى القضاء المختلط اذ قرر بأن ولاية القاضى لاتعدو تعيين بعض الدائنين لتحقيق مركز المدين وتبيان سوء حفظه وحسن نيته وأنه فى حا

في اختصاص قاضي الأمور الوقفية بصريح النص .

٢ — التأشير على هامش سجل العقد بوجود قضية بطلان عنه يخالف شطب التأشير إذا لاخير وإن ترك الفصل فيه لقاضي الأمور المستعجلة التابع لقضائه طرفاً الخصومة — فإن الأول متروك للجهة القضائية التابع لقضائها طرفاً الخصومة . إذ أن أقلام التسجيل بيد المحاكم المختلطة . فإذا رفض عملها القيام بهذا التسجيل وجب الرجوع إلى المحاكم المختلطة لتأذن به لما لها من شخصية مستقلة عن شخصية المحاكم الأهلية .

المحكمة

من حيث أن حصل دعوى المدعى أنه قضى لصالح السيدة نجية هانم نجيب ضده في الدعوى رقم ٣٤٩٠ سنة ١٩٣٨ مدنى الأزبكية بتاريخ ٢٦ - ٥ - ٩٣٨ بصحة التوقيع على عقد البيع العرفى المنسوب صدوره إليه في ٣ فبراير ١٩٣٨ وأن هذا الحكم قد سجل بمحكمة مصر المختلطة في ١٨ - ١٠ - ٩٣٨ تحت نمرة ٦١٦٥ مصر ونمرة ٦٤٩٢ قليوية بعد أن أخذ عنه استغلام من قسم المساحة بمصر بتاريخ ١٢ أكتوبر ٩٣٨ ومراجعته على استمارة المعاينة رقم ١٢٦٣٨ - مصر باستغلام ١٧ - ١٨ - ٩٣٨ وأنه قد رفع الدعوى رقم ٤٠٥ سنة ٩٣٩ مدنى كلى مصر يطلب فيها بطلان العقد المذكور واعتباره كأنه لم يكن مع نحو التسجيلات وقد سعى كثيراً للتأشير على عريضة الدعوى المذكورة خشية أن تصرف نجية هانم في كل أو بعض العين المتنازع عليها بالعقد موضوع الدعوى — إلا أن مصلحة المساحة

أجراءات الصلح الواقى لا يوجد ثمة روكه بين الدائنين كحالة التفليسة مما يشل يد المدين عن الإدارة (مجموعة التشريع المختلط الثالثة والرابعة نبذة ٢٣٩٤ ، ١٢٦٢ على التوالى)

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك لا يكون ثمة صفة للدعية في الاستشكال في الحكم القاضى باستبدالها بمقولة سقوط الأسباب الداعية إليه ويتعين لهذا القضاء بعدم قبول دعواها مع إلزامها بالمصاريف (م ١١٣ مرافعات) وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة (م ٣٩٥ مرافعات)

(قضية السيدة ماري حمى وحضر عنها الاستاذ محمد توفيق حسين ضد السيدة زاهية عكاوى وآخرين رقم ١٢٤٩ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

٢٣١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٤ مارس سنة ١٩٣٩

- ١ — ضابط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
- ٢ — التأشير على هامش سجل العقد . وشطب التأشير والإختصاص في الحالتين

المبادئ القانونية

- ١ — ضابط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة هو الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق لا يغنى توافر أيهما عن الآخر . إلا أن المشرع قد خوله النظر في بعض الأمور . بنصوص خاصة قد تكون تطبيقاً للقاعدة العامة . أو استثناء من تلك القواعد . فلا يصح القياس عليها . لذا يخرج من اختصاص القضاء المستعجل الأمر بتسجيل المحررات العرفية التي لا تشتمل على البيانات الخاصة بها لدخولها

الاول التأشير على استمارة المعاينة وملحقاتها
بوجود قضية موضوعية وبعدم التأشير على أى
عقد يصدر منها مستقبلا عن العين المبينة به
حتى يفصل فى دعوى الموضوع والثانى -
التأشير على هامش سجل العقد المسجل تحت رقم
٦١٦٥ مصر و ٦٤٩٢ قلوبية بوجود القضية
المذكورة والمحفوظ بقلم الرهون بمحكمة مصر
المختلطة وترى المحكمة لهذا اجراء بحث خاص
لكل من هذين الطلبين .

عن الطلب الاول - د ومن حيث انه بالنسبة
للطلب الاول فقد دفعت وزارة العدل والمالية
الدعوى بالنسبة له بعدم اختصاص قاضى الامور
المستعجلة بنظره وذلك استنادا الى نصوص
القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

د ومن حيث ان وزارة المالية أبانت فى
مذكرتها الأسباب التى جعلت مصلحة المساحة
تمتنع عن التأشير على صحيفة الدعوى تمهيدا لتسجيلها
وبمى أن الحكم الصادر للشترية من البائع بمس
أطيان وقف الدمرداش وأن المشتري والمدعى
قد اتصلا بموظف غير أمين فى عهده أختام المساحة
وحصلا منه على بصمة الختم على الحكم وعلى
النعقود الأخرى ولا تزال النيابة تباشر التحقيق
بهذا الخصوص فخشية التصرف المدعاة معدومة
لأن المصلحة تمتنع عن التأشير على كافة ما يقدم لها
من عقود تتناول أى تصرف فى أرض الوقف سواء
ما يتضمنها الحكم أو سواها .

د ومن حيث انه - سواء ما كان ما تدعيه
وزارة المالية حقا أم لا - فهل طلب المدعى
التأشير على استمارة المعاينة بوجود قضية معينة
وكذلك عدم التأشير على أى عقد يصدر من
ولاية هذه المحكمة أم لا .

د ومن حيث ان حدا اختصاص قاضى الامور
المستعجلة وضابطه هو توافر الاستعجال
وعدم المساس بأصل الحق لا يغنى قيام انهما

امتنعت . لهذا يطلب الحكم بالتأشير على استمارة
المعاينة ^{١٢} وملحقاتها بوجود قضية موضوعية
بينه وبين نجيبة احمد نجيب بطلان العقد الصادر
لها منه وبعدم التأشير على أى عقد يصدر منها
مستقبلا عن العين المبينة به حتى يفصل فى الدعوى
رقم ٤٠٥ سنة ٩٣٩ مدنى كلى مصر نهائيا . والثانى
بالتأشير على هامش سجل العقد المسجل تحت
نمرة ٦١٦٥ مصر و ٦٤٩٢ قلوبية بتاريخ ١٨
- ١٠ - ٩٣٨ بوجود القضية المذكورة والمحفوظة
بقلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة
مع الزامهما متضامنين بالمصاريف ومقابل آتاعاب
المحاماة .

د ومن حيث ان المدعى لم يتقدم اطلاقا
لا بما يكشف دعواه أو يبين سندها القانونى
ولم يجيب على دفاع المدعى عليهما - فلا يفهم
ان كان هذا تسليم منه بوجهة النظر - ألا أن
المحكمة - واختصاصها مقيد بضابط معين -
لا اتصال له برضاء الخصوم أو دفعهم لا ترى
محيصا من أن تتولى تبيان مدى اختصاصها
فى الخصومة بحالتها لما له من مساس بالنظام العام
لا تستطيع عليه خروجا .

د ومن حيث ان السيده قوت القلوب
الدمرداشية طلبت التدخل فى الخصومة على
أساس أن الأرض موضوع العقد تدخل فى الوقف
المشمول بنظرها - وهو نزاع لم يمت للدعوى
الحالية بسبب ولا شأن له بالخصومة اذ مسلم
من الطرفين أن العقد الصادر من المدعى الى
السيدة نجيبة هاجم قد سجل فعلا ويبيع ملك
الغير باطل سواء سجل أو لم يسجل فضلا
عن أن طالبة التدخل لم تقدم ما يدل على حقها
ويتمين لهذا عدم قبولها

د ومن حيث ان طلبات المدعى ذات شقين

عن الآخر فمهما لا يس الدعوى من استعجال وكان في طبيعة الاجراء المطلوب ما يمس الحقوق ويؤثر عليها زالت الولاية مهما ترتب على ذلك من ضرر بأصحاب الشأن .

« ومن حيث ان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة مؤسس على المادة ٢٨ مرافعات الا أن هناك نصوصا أخرى قد خولته اختصاصا معيناً لحكمة رآها المشرع وقد تكون القواعد الواردة فيها إما تطبيقاً للقاعدة العامة أو تفصيلاً لها وهي بطبيعة الحال لا تحتاج لنص خاص - وقد تكون استثناء من تلك القواعد فلا يصح القياس عليها - إذ فيه خروج على الضابط الأساسي للفرقة .

« ومن حيث ان المشرع المصري إذ عدل طريقة التسجيل تمهيداً لأدخال نظام التسجيلات العقارية التي لها قوة الإثبات قد هاله الصعوبة العظمى القائمة في أمر تعيين الصفة الحقيقية للأماكن العقارية بالقطر المصري من الوجهة القانونية نظراً لنقص نصوص القانون وللميوب التي تشاهد في العمل فيما يتعلق بتحرير العقود الناقلة للملكية العقارية ونظام السجلات والفهارس لهذا روى تسهيلات للعمل بأحكام القانون وجوب تحرير العقود على نماذج مطبوعة وأوجبت المادة ٣ من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة للدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات كما أوجب أن يذكر في عقود البيع والبدل أصل المالك واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ونمرة تسجيل عقده إذا كان مسجلاً وذكرت المادة ٤ من القانون المذكورة أن « المحررات العرفية التي لا تشتمل على البيانات الموضحة

بالمادة السابقة لا يمكن تسجيلها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قاضي الأمور الوقتية ، وقد صدرت تعليمات عدة تقضى بتكليف المتعاقدين الرجوع أولاً لأقلام المصلحة للتحقق من صحة البيانات الواردة في العقود الخاصة بالعقارات (منشور وزارة الحفانية الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤) « ومن حيث انه يتبين من تلك النصوص بأن المشرع قد أسبغ الولاية على جهة معينة تملك وحدها الفصل فيما يقوم بين مصلحة المساحة والجمهور من خلاف على البيانات الواردة بالعقود والأوراق الواجب تسجيلها إذ جعل هذا الاختصاص لقاضي الأمور الوقتية دون سواه يملك دون غيره أن يرخص بالتسجيل متى أثبت الطالب اثباتاً كافياً أنه تعذر عليه أن يقدم جميع البيانات المطلوبة ولصيانة حقوق المتعاقدين يحفظ للعقد ترتيبه بقيد في سجل المرائض بنمرة متسلسلة مؤقتة ويسقط الترتيب متى تراءى للقاضي أنه لا يمكن تسجيل العقد بالشكل الذي قدم إليه به فالمهين والمشرع على كل هذه التفاصيل لمراقبة العقود وما تتطلبه من بيانات هو قاضي الأمور الوقتية دون سواه . فالتأشير من مصلحة المساحة يجب أن يسبق التسجيل بل هو متوقف عليه والخلاف بشأنه بل وتخطيه عند اللزوم في يد قاضي الأمور الوقتية .

« ومن حيث انه لا يفهم كثيراً ما هي الأغراض التي يرمى المدعى إلى تحقيقها بالتأشير على الاستمارة وملحقاتها بوجود قضية موضوعية يطلان العقد الصادر لها منه . مع أن في طلبه التأشير هو التأشير على سجل العقد المسجل بوجود القضية المذكورة ما يغني عن الطلب الأول . إذ لو كان طلبه الثاني داخلاً في ولاية هذه المحكمة

أجابته . لكان من تديجته اعلام الغير بقيام النزاع
(م ١٢ من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣)

« ومن حيث انه تبين من كل ما سبق أن
الطلب الأول غير داخل في اختصاص هذه
المحكمة لدخوله في ولاية هيئات أخرى بنص
صريح في القانون ولما في القضاء به من قلب
للقواعد الأساسية للتسجيل ولأن في الأمر
بالتأشير تدخلا في عمل هو من صميم اختصاص
هيئات إدارية لها كيان خاص وتنظيم معين
الاحتكام في الخلف القائم بينها وبين ذوى الشأن
لقاضى الأمور الوقتية . ويتعين لهذا القضاء بعدم
اختصاص هذه المحكمة بنظر هذا الطلب .

« ومن حيث انه بالنسبة للطلب الثانى —
وهو التأشير على هامش سجل العقد بوجود
قضية بطلان عنه — فإن المادة ٧ من القانون
رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد نصت حقا على أنه « يجب
التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل
بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو القسوخ أو
اللغاء أو الرجوع فيها . فاذا كان المحرر الأصلي
لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى . وكذلك دعاوى
استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية
يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر ،

« ومن حيث ان وزارة العدل دفعت
الدعوى في هذا الشطر من طلبات المدعى
بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى
بخصوصه وسندها فيه أن العقود المطلوب التأشير
عليها محفوظة بقلم الزهون بالمحاكم المختلطة وأنه
إذا كانت المحاكم الأهلية تتقاضى رسوم التصديق
على الامضاءات والاختتام الموقع بها على المحررات
العرفية وتتقاضى أيضا رسوم تسجيل هذه المحررات
فإنما تتقاضاه لحساب المحاكم المختلطة طبقا للقانون
رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وقرار ٣٦ - ٥ - ١٩٢٦

« ومن حيث انه لا شبهة في أن لتسجيل
عريضة الدعوى فائدة ظاهرة لا لإعلام الغير
فقط بالأخطار التى يتعرضون لها عند التعاقد
بشأن العقار موضوع الدعوى بل لتمكين المدعى
أيضا من التمسك بالحكم الذى يصدر فيما بعد بناء
على طلبه ضد كل من آل اليه الحق من المدعى
عليه .

« ومن حيث انه يلاحظ بأدى ذى بدء
أن المشرع المصرى — وإن خول بالمادة ٩ من
القانون ١٨ لسنة ١٩٢٣ لكل طرف ذى شأن
أن يطلب من قاضى الأمور المستعجلة شطب
التأشير أو التسجيل المشار اليه في المادة السابقة
ليأمر به القاضى اذا تبين له أن ذلك تأشير أو
التسجيل لم يطلب الا لغرض كيدى محض — فإنه
نص أيضا في المادة ١١ منه على أنه يجوز لذوى
الشأن أن يبعثوا بأوامر الشطب الصادرة من
قاضى الأمور المستعجلة بالمحاكم الأهلية طبقا
للادة التاسعة الى قلم كتاب المحاكم المختلطة
المختصة بذلك لتقيدها ، إذ أنه لو لم يوضع هذا
النص لوجد مجال للبحث فيما اذا كان يجوز لقلم
كتاب المحكمة المختلطة أن يجرى شطب التأشير
أو التسجيل الخاص بالدعوى المنظورة أمام
المحاكم الأهلية طبقا لأمر صادر من سلطة قضائية
أخرى . ولهذا يجب أن لا يقاس أمر الشطب
على الأمر بالتأشير لأن الأول وأن ترك الفصل
فيه لقاضى الأمور المستعجلة التابع لقضائه
طرفا الخصومة ، فإن الأمر الثانى متروك ولا
شبهة للجهة القضائية التابع لها قلم الزهون العقارية
اذ أقلام التسجيلات بيد المحاكم المختلطة بوجه
عام . فاذا رفض عملها القيام بهذا التسجيل
وجب الرجوع الى المحاكم المختلطة لتأذن به لما

وحيث انه لاشبهة في كون المدعى عليه متأخر في وفا الأجرة وقد عرض فعلا على وكيل المدعى مبلغ عشرة جنيهات من المتأخر فرفض قبولها

وحيث انه وقد تحقق الشرط الصريح
القاسخ في العقد أصبح وضع يد المدعى عليه
على العين لا يستند إلى سبب يبرره مما يسوغ طلب
الاخلا.

• وحيث ان مدارها البحث الآن نظراً لكون العين المؤجرة قد أجرت لتكون مدرسة وقد يضار الكثير من المنتسبين اليها ويشردون في الطرقات فيحرمون من تلقى العلم وتضيع عليهم مصاريف الدراسة فضلاً عن ان المدعى عليه قد اتخذ حرفة التدريس مهنة له يتكسب منها وخصصت العين المؤجرة لمباشرة هذا العمل .

مل يملك قاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى دعوى الاخلاء التى تحققت شروط القضاء به اعطاء المستأجر مهلة لدفع المتأخر من الايجار أو الاخلاء - أى يعلق نفاذ الحكم على التخلف فى اداء الاجرة فى مدة معينة

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٨ اكتوبر سنة ١٩٣٦

الاخلا. • تعليق تنفيذ الحكم به على دفع الاجرة

المبدأ القانوني

يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يحدد
أجلا بسيطا لدفع متأخر الأجرة يعلق نفاذ
حكمه على التراخي في وفائها. إذا وجد من
ظروف الدعوى ما يبرر هذا الاجل .

المكة

ومن حيث ان محصل دعوى المدعى أنه بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٤ وأول فبراير سنة ١٩٣٥ استأجر المدعى عليه العين الميئنة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لاستعمالها مدرسة وذلك بايجار شهرى قدره ٦٠٦٠ قرشاً إلا أن المدعى عليه أخل بشروط العقد وبالتزاماته كاستأجر وذلك بالتأخير في وفاة الأجرة. ولذلك ونزولاً على شروط العقد نبه عليه باخلاء العين المؤجرة إلا أنه لم يخلها لهذا يطلب طرده من العين المؤجرة

وحيث انه وإن اختلف الفقهاء وأحكام
القضاء في فرنسا على اختصاص القضاء المستعجل
عند نظردعوى الاخلاء للتأخير في سداد الايجار
في اعطاء مهلة قضائية لدفع الايجار المتأخر أو
الاخلاء إذ قرر البعض باختصاصه ونازعه آخرون
ولم يستقر بعد الرأي في مصر — فان الخلف بين
هذه الآراء تصورى أكثر منه تحقيق إذ الثابت
فقها وقضاء أن المستأجر يملك طلب إعادة يده
على العقار المؤجر حتى بعد الحكم الصادر بالاخلاء
بعرض كامل الايجار المتأخر على المؤجر عرضا
حقيقيا لحصول تغيير في الوقائع بسبب هذا

نزاعاً يستند إلى أسباب يقصر في حصرها البيان . يملى الموقف على قاضى الأمور المستعجلة أن يقدر تقديراً مؤقتاً جميع الوقائع والظروف للكشف عن حقيقة مركز الخصمين ليحدد أيهما أولى برعايته فإذا قدر أن الجدل يلبس النزاع ويحوط به وإن المنازعة ليست لبدأ في الخصام أو زوداً عن باطل وجب إيقاف التنفيذ

(٢) يستطيع قاضى الأمور المستعجلة في منازعات التنفيذ تقدير قوام المنازعة وسببها من جميع النواحي فيملك أن يتغلغل في بحث العناصر التى تؤسس عليها دفع المدين ومطاعن الدائنين وأسانيد كل دفعا وتأيداً للطلب المعروض

(٣) إن الوفاء مع الحلول لا حاجة فيه لرضاء المدين بخلاف الحوالة مع أنه فى حالتى الحوالة والوفاء مع الحلول ينتقل الحق ذاته بتأميناته الشخصية والعينية كما ينتقل بالدفع التى ترد عليه من بطلان أو انقضاء

(٤) للمحال بالدين الحق فى التنفيذ باسمه ولو كانت الحوالة بعقد عرفى مادام الحق المحول قد استجمع شرائطه القانونية

(٥) من أثر التضامن أن يطالب الدائن أى مدين بكل الدين بمعنى أن الدين لا ينقسم فى علاقة الدائن بالمدينين المتضامين فإن وفاء أحدهم فلا يكون له إلا حق الرجوع على بقية المدينين كل بقدر حصته فى الدين

العرض وقد أقرت محكمة النقض الفرنسية هذا الرأى بحكمها الصادر بتاريخ ٧ - ١٨٧٣ (دالوز فى ٧ - ١ - ١٩) وإذا كان المستأجر يستطيع تفادى الاخلاء بعد الحكم به ألا يملك القاضى أن يحدد أجلاً بسيطاً يدفع متأخر الأجرة يعلق نفاذ حكمه على التراخى فى وفائها . راجع مارنيك جزء ٢ ص ٣٢١ نبرة ٤٧٥ وأيضاً سيزار برو وهيرد جزء ١ ص ٢٤٧ نبرة ١٣٧ ، وحيث أن المحكمة ترى لظروف الدعوى الحالية أن تمنح المدعى عليه أجلاً لا يضار به المدعى فى فترته يستطيع القيام بوفاء كامل متأخر الأجرة مع مصاريف الدعوى والا ينفذ عليه بالاخلاء . وحيث أنه بالنسبة للمصاريف فهى على كل حال على عاتق المدعى عليه إذ هو الذى اخل بالتزاماته فكان سبب التقاضى . ١١٣ مرافعات . وحيث أن النفاذ واجب لكل ما تقضى به هذه المحكمة فيتعين شمول الحكم به . ٣٩٥ مرافعات .

(قضية مصطفى بك ماهر بصفته وحضر عنه الاستاذ صادق جانا ضد محمد أنتدى كامل العياط رقم ٢٢٨٣ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احمد)

٢٣٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية قاضى الأمور المستعجلة

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩

١ — أسباب الاشكالات . سلطة قاضى الأمور المستعجلة

٢ — منازعات التنفيذ . بحث القاضى بشأنها

٣ — الوفاء مع الحلول والحوالة

٤ — التضامن . رجوع المدينين على بعضهم

٥ — الرجوع بحصة المدين . سنده . طريقه

المبادئ القانونية

(١) قد يثير تنفيذ الأوراق التنفيذية

ولا تضامن فيما بينهم بالنسبة لهذا الرجوع على أن توزع حصة المعسر من المدينين على جميع الموسرين

(٦) رجوع المدين الذي يوفى الدين بحصة المعسر على الموسرين منهم لا يرجع إلى قواعد الحلول . إذ الدين ينقسم بمجرد الوفاء فلا يصلح سند الدين الأصلي - سبب الحلول أداة للتنفيذ بتلك الحصة بل لا بد فيه من الدعوى حتى تتوافر عناصر الإلزام .

المحكمة

من حيث أن حاصل دعوى المدعى كما صورها في دفاعه ومذكراته الختامية أن شركة في ملكية الفومايتي فدانا تكونت بين أطراف ثلاثة : المدعى وعيسوى باشا زايد والخواجه هوجولندمان . كل منهم بحق الثالث . وإن إدارة هذه الأطيان سلمت لعيسوى باشا زايد وحصل الاتفاق بين الشركاء على تفويض بنك درسدنر في امداد عيسوى باشا بالمال الذي تقتضيه الإدارة وبعد مضي مدة معينة على هذه الإدارة اتضح من الحساب الذي قدمه عيسوى باشا أنها اتجنت خسارة قدرها ١٥٠٨٢ جنيا أصبحت الشركة مدينة بها إلى بنك درسدنر فحصل الاتفاق مع البنك على أن يرهن الشركاء له تلك الأطيان مقابل دينه على أن يكون سداد الدين في مواعيد معينة وحصل ذلك الرهن فعلا بمقتضى عقد رسمي مؤرخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ تحت نمرة ٤٧٢٠ - محكمة اسكندرية المختلطة - وأنه كان لسكل من حسن باشا سعيد وعيسوى باشا زايد ملك آخر مشترك هو عبارة عن أطيان يبلغ مقدارها ١٣س ١٢ط و ١٣١٤ف معروفة بتفتيش كوم ناجى وليزه والاربعماية وكان يديرها

لحساب الطرفين عيسوى باشا زايد . وفى سنة ١٩٣٥ قدم حساب إدارة هذه الأطيان وحصلت بشأنه كما حصلت بشأن إدارة هذه الأطيان التي رهن بنك درسدنر مناقشات ونقط خلاف انتهى الأمر فيها إلى تقرير اعتماد هذه الحسابات على أساس أن يعتمد حسن باشا سعيد كشوف حساب عيسوى باشا زايد ويبرىء ذمته بماله طرفه عن إدارة أطيانه الأولى والثانية مقابل تعهد عيسوى زايد باشا بتحملة دين بنك درسدنر دون أن يكون له حق الرجوع على حسن باشا سعيد بشئ منه مطلقا . وتحرر بهذا الاتفاق عقد الخالصة المحررة بتاريخ ١١ / ٨ / ١٩٣٧ وأنه تنفيذا لهذا الاتفاق الذى تضمنته تلك الخالصة قام عيسوى باشا بسداد دين بنك درسدنر ودفع له فعلا بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بمقتضى تحويل على بنك مصر مبلغ ٦٤١ م ١٢٧٣١ ج . باقى مطلوب البنك علاوة على مبلغ ٦٧٢٢ م ٢٢٠ ج دفعت فى تاريخ سابق وقد حل عيسوى باشا محل البنك فى جميع حقوقه المخولة له بمقتضى عقد الرهن الأصلى لأنه وإن كان قد تخالص مع حسن باشا فإنه لا يزال مطالبا هوجولندمان بنصيبه فى الدين وأنه رغم صدور الخالصة السالف التويه بها - حول عقد الحلول إلى زوجته المستشكل ضدها فباشرت قبله اجراءات التنفيذ . وهو اجراء معيب غير جائز للأسباب الآتية :-

١ - أن عيسوى باشا رفع دعوى موضوعية أمام محكمة مصر يطلب فيها ابطال الخالصة بناء على أنها كانت معلقة على شرط شفوى لم يتحقق ولا تزال الدعوى منظورة .

٢ - أن السند الذى حصل التنفيذ بمقتضاه هو سند غير واجب التنفيذ . إذ عقد الحوالة قد تم بعقد عرفى . وهو غير مشمول بالصيغة التنفيذية

- ٣ — ان الحوالة باطلة لا يمكن أن تملك
المحتال بالدين موضوعها وبالتالي لا يجوز
لها أن تنفذ بدين لم تملكه وفقا لنص المادة ٣٤٩
مدني لعدم وجود كتابة تشمل رضا المدين .
- ٤ — ان الدين المزعوم مضمون برهن
أطيان كانت مقدمة ضمانا لبنك درسنر ولم
يتأثر بهامش التسجيل الاصلى بهذه الحوالة
وفقا لنص المادة ١٣ من قانون التسجيل .
- ٥ — ان الدين قد حصل التخالص منه .
والمخالصة تفيده وتنصرف إلى الدين برمته سواء
نصيبه في الدين أو حصته في نصيب لندمان .
- و حيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى
بما حصله . أولا — ان المحيل اليها لم يقم بسداد دين
بنك درسنر إلا لمفاداة اجراءات البنك قبله
وانه لصيانة حقوقه قبل بقية المدينين قد احتاط
بحلوله محل الدائن الاصلى في جميع حقوقه وجميع
الامتيازات التي كانت لعقده ولم يكن سداد هذا الدين
من خالص مال عيسوى باشا بل من مالها دون
زوجها المحيل، ثانيا — ان المستشكل ضدها لا تدعى
قبل المدعى حقوقا أكثر مما تزوجها المحيل ولم تطالب
بمركز أحسن منه حتى يقال بأن الحوالة صورية
أو غير ذلك من الأسباب إذ هذا غير منتج .
- ثالثا — ان للبدعى عليها حق التنفيذ بالعقد
الرسمى مباشرة وفي وفاة زوجها المحيل للدين
حق مطالبة بقية المدينين بمخصصهم . على أنه كان
وكيلا عنهم فضلا عما له من حق الخمول في جميع
الحقوق والمزايا مهما كانت ومنها حق التنفيذ
بمقتضى العقد الرسمى . رابعا — ان نصيص
المحاسبة وأهمية المبالغ التي تناولتها لا توضح
شيئا من الحساب ولا تبين مفرداته فهي غير قاطعة .
- خامسا — ان المستشكل مسئول عن نصيبه في دين
- الخواجه هوجو لندمان لاعسار الأخير .
- و حيث انه وقد اء تعرضت أوجه النظر
المختلفة يتعين الرجوع إلى فهم الواقع في الدعوى
وتطبيق حكم القانون فيها .
- و حيث انه لاشبهة في أن اختصاص قاضى
الأمور المستعجلة في منازعات التنفيذ يتسع إلى غير
حد . ولايته ومحكمة الموضوع سواء إلا أن حكمه
مؤقت وقضاء محكمة الموضوع بات حاسم (راجع
حكم هذه المحكمة . المحاماه السنة التاسعة عشر .
عدد ٣ ص ٤٠٦ بند ١٧٩)
- و حيث ان تنفيذ الأوراق التنفيذية قد
قد يثير نزاعا يستند إلى أسباب يصر عن حصرها
البيان . على الموقف على قاضى الأمور المستعجلة
أن يقدر تقديراً مؤقتاً جميع الوقائع والظروف
للكشف عن حقيقة مركز الخصمين ليحدد أيهما
أولى برعايته فاذا قدر أن الجدى يلابس النزاع
ويحوط به وأن المنازعة ليست لبدأ في الخصام
وزودا عن باطل وجب إيقاف التنفيذ
أو كما يقول بازوت بحق ، لقد صادف التنفيذ
عقبة يجب احترامها إذا كانت مشروعة
وتخطيها إذا لم تكن على حق ، ويؤسس حكمه
بالإيقاف أو الاستمرار على بيئة وعلم من مبرره
يملك تقدير قوام المنازعة وسيبها من جميع النواحي
فيستطيع ان يتغلغل في بحث العناصر التي تؤسس
عليها دفع المدين ومطاعن الدائن وأسائيد كل
دفعاً وتأيدا للطلب المعروض (راجع مورو .
اختصاص قاضى الأمور المستعجلة ص ٨٤ نبذة
١٢٢ وما بعدها بازوت ص ٢٢١)
- و حيث ان لجنة النزاع وسداه مع تعدد
الأسباب التي فصلها المدعى فمنه تستمد واليه تعود
جماعها مدى الحقوق والالتزامات التي اشتملتها

المخالصة المؤرخة ١١/٨/١٩٣٧. أما ما عدا ذلك من حجج وأسانيد فما هي إلا تأكيد وتدعيم لذات الموقف الذي يسلكه ازاء التنفيذ بمقولة أنه قد أبرىء من الدين. وأنه في مطالبته بذات عقد الرهن الرسمي الأصلي أو عقد الحلول سواء عن حصته في الدين أو حصة لندمان غير جائز للتخالف فضلا عن أن السند ذاته لا يصلح سببا للرجوع بحصة المعسر.

وحيث أنه ثابت من مطالعة أوراق الدعوى أنه بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ وبموجب عقد رسمي اعترف المدعى وشريكه عيسوى باشا زايد ولندمان بدين لبنك درسدن الثالثة فيما بينهم وبالتضامن قدره ١٥٨٠٢ جنيهًا وكسور تعهدوا بسداده على أقساط معينة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٣٥ وقد تم الاتفاق على أنه في حالة عدم سداد جزء أو كل من الأقساط في مواعيدها يحل الباقي وبتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٣٧ تحاسب عيسوى باشا والمستشكل. ولم يكن هوجو لندمان طرفًا في عقد المحاسبة. وكان بنك درسدن قد اتخذ اجراءات نزع ملكية أطيان عيسوى باشا بمفرده لعدم وفاء الدين في ميعاده ومقتضى تلك المحاسبة ابراء عيسوى باشا لذمة المدعى. عما يخصه في الدين المطلوب لدرسدن بنك البالغ قدره ١٥٨٠٢ جنيهًا وملحقاته من فوائد ومصاريف براءة عامة لا يجوز له الرجوع فيها بأى وجه كان ولاى سبب كان، بل براءة نهائية شاملة عن كل مبلغ يمت بأى سبب كان لهذه السلفة. وانتهى بهما الأمر إلى وضع فقرة خاصة ذكر فيها صراحة ان كل حساب بين الطرفين سواء كان خاصا بدين درسدن بنك الخاصة بالاطيان شركتهما مع المرحوم هوجو لندمان والخاصة بإدارة أطيان

تفتيش كوم ناجى وليزا والاربعمائة مصفى بينهما ولم يكن لأى منهما طرف الآخر شئ. ما وتعتبر هذه مخالصة نهائية شاملة كاملة لجميع ما ذكره وأنه قد تحرر من هذه المخالصة نسختان قد استلم كل منهما نسخة للتعامل به عند اللزوم.

وحيث ان شركة شل أقامت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٨ الدعوى رقم ٢٧٣٧ سنة ٦٣ قضائية ضد عيسوى باشا زايد تطالبه فيها بأن يؤدي لها مبلغ ٤٨٤ مليما و٥٦٢ جنيتها وهى عبارة عن رصيد ثمن توريدات زيوت وخلافه في خلال المدة من سنة ١٩٣٥ لغاية سنة ١٩٣٧. فأدخل عيسوى باشا — حسن باشا سعيد ضامنا له وأدخل الأخير اسماعيل بك بركات خصما ليودع المخالصة السالف التنويه عنها. فأودعها مخاميه واشترط تسليمها اليه بعد الفصل في الدعوى وكان دفاع عيسوى باشا وجوب تحميل كل من الشركاء الثلاثة حصته في دين شل، وقررت المحكمة في أسباب حكمها بما يلي :

« حيث انه إذا كانت المحاسبة بين حضرة ، حسن باشا سعيد وحضرة زايد باشا بتاريخ ، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧ مقرونة بشرط شفوى ، كما يزعم حضرة زايد باشا. فهذا الاشتراط ، بما أنه لم يدون بالكتابة المشار اليها على اعتبار ، أنه شرط أولى فلا يصح التمسك به لافى مواجهة ، الشركة المدعية التى وردت بضائع نظير تعهد ، زايد باشا ولا فى مواجهة حسن باشا سعيد ، الذى ينتفع ببراءة ذمته براءة قاطعة وخالية من ، كل التباس فيما يتعلق بإدارة الاطيان المذكورة ، وبكل الحسابات الخاصة بها ، ، فى هذه الأحوال ليس للمحكمة أن تحقق مسألة تنفيذ أو وجود ، الاشتراط وقضت بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٩ بالدين ضد عيسوى باشا بمفرده .

صقيا بمقتضاها التزامات وحقوق كل من الطرفين وإبراء كل منهما الآخر من أى حق له قبل زميله. وحيث انه ثابت أن المخالصة قد حررت في وقت اتخذ فيه بنك درسدن إجراءات التنفيذ قبل عيسوى باشا وحده ، وفي وقت كان هوجو لندهمان قد توفي معلومة حاله المالية لعيسوى باشا. ومع ذلك يبرىء الأخير المدعى براءة نهائية شاملة عما يخصه في دين البنك. ويقرر بعدم جواز الرجوع عليه بأى وجه كان ولاى سبب كان عن كل مبلغ يمت بأى سبب كان لهذه السلفة.

ولا شبهة في أن تلك العبارات ينطوى تحتها في الظروف التي لا بست تحريرها معان عدة قد لا تكون قاصرة على نصيب المدعى في السلفية إذ يحتمل كثيرا انها تتضمن أيضاً إعفاء للمدعى من أداء حصة هوجولندهمان إذا ما تبين اعساره. قد يكون هذا وقد لا يكون. وقد يكون عيسوى باشا مطمئنا الى مقدرة تركه هوجولندهمان لتغطية نصيبه في السلفية - الا أن الأمر في وضعه الحالى يحتاج في المفاضلة بينه وبين الرأى الأخير الى تحقيق موضوعى بتغيير تكميلي لا يملكه هذه الهيئة بحكم اختصاصها بل يكفيها للحيلولة دون التنفيذ أن يبين لها جد النزاع.

وحيث أن محصل كل ما تقدم ان المخالصة في ظاهرها تفيد براءة ذمة المدعى من نصيبه في الدين. هذا أمر لا شك فيه وتفيد احتمال انطوائها على الإبراء أيضاً من حصة لندهمان. وإن كان هذا الاحتمال غير مقطوع فيه. ولا يرد على هذا ما ساقه الحاضر عن المدعى عليها من أن نفاذ تلك المخالصة معلق على شروط لم تتحقق بعد،

وحيث انه ثابت أيضاً ان المحيل إلى المدعى عليها عيسوى باشا - قد استصدر عقد حلول رسمى بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٧ من بنك درسدن وقد أقر بتنازله عن الحلول وأحال الدين في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ إلى المدعى عليها وأعلن التنازل إلى المدعى بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩.

وحيث ان زوج المدعى عليها عيسوى باشا أعلن المدعى بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بدعوى يطلب فيها الحكم بإبطال المخالصة المودعة تحت يد اسماعيل بك بركات وزوال كل مالها من أثر بين المتعاقدين وعدم أحقية أحدهما في التمسك بها قبل الآخر. وقد ذكر في صحيفة دعواه ولأن هذه المخالصة لا تستمد قوتها وأثرها بين الموقعين عليها إلا عند فسخ جميع المنازعات ونحو جميع الحلول المتفق عليها لهذه المنازعات. نجد مع ذلك سعادة المدعى عليه يتمسك بها قبل الأوان. ولأن يتمسك المعلن اليه الأول (حسن باشا سعيد) بهذه المخالصة على هذه الصورة مما يكون من شأنه وضع عقبات في سبيل حصول الطالب على حقوقه بل وشل له عن مقاضاة المدعى عليه والذي يتذرع بها بغير حق ولها من الأثر مالا يجعل الفصل أمام قيامها ميسووا بالنسبة له.

وحيث انه يخلص مما سبق اقتطافه من ذات صحيفة الدعوى ان عيسوى باشا ذاته يعتبر قيام تلك المخالصة عقبة في سبيل رجوعه على المدعى بالحقوق الثابتة بها موضوعها. ولم هذا يطلب القضاء بإبطالها وزوال أثرها.

وحيث ان عبارات المخالصة تفيد جميعها كما هو الظاهر منها وقوع محاسبة بين طرفيها.

بالسند الأصلي على من صدر باسمه وحده . بل هذا الحق قابل للانتقال سواء بالاتفاق أو بقوة القانون . فالمحتمل له حق التنفيذ ولو كانت بعقده عرفي مادام الحق المحول قد استجمع شرائطه القانونية .

« وحيث انه وقد أدى المحيل الى المدعى عليها الدين . موضوع العقد الرسمي وأحال زوجته بالحقوق الناشئة من الوفاء وعلى فرض التسليم جديلاً بأن هوجولندمان ذير موهر وأن تركته لا تبقى بالدين فهل من الجائز للمحيل مع هذه الفروض أن يرجع على المدعى بحصة المدين المعسر .

« وحيث ان وفاء أحد المدينين بالتضامن للدين جميعه كان مقتضاه انقضاء الدين وتوابعه ولا يبقى لمن أداه إلا حق الرجوع على المدينين المتضامين معه بدعوى الوكالة أو الفضالة أو بدعوى الاثراء على حساب الغير . وفي هذه الحالة يكون الرجوع بدين جديد له مصدر مستقل عن الدين القديم . إلا أن المشرع نص في المادة ١٢٠٢ من القانون المدني على أن التأمينات التي كانت على الدين الأصلي تكون تأميناً لمن دفعه والنص الفرنسي لهذه المادة أكثر وضوحاً في بيان أن هناك ديناً قديماً قد انقضى بالوفاء وديناً جديداً حل محل الدين القديم . وهذا معناه انقضاء الدين القديم إلا أن غالبية الفقهاء لم يرضهم القول بانقضاء الحق القديم إذ كيف ينقضى الحق القديم ولا تنقضى معه تأميناته . ومع هذا فقد انقسم الفقهاء الذين يرون ان الغير يحل محل الدائن في الحق نفسه . في تفسير بقاء الدين رغم الوفاء فذهب رأي قديم إلى أن الحق يفترض بقاؤه بعد الوفاء فالمسألة إذن مسألة افتراض

فان دليل التعليق غير قائم يبين بما يحول دون نفاذها أما انها كانت وديعة تحت يد اسماعيل بك بركات فهذا أيضاً لا يحول دون انتفاع المدعى بما تضمنته من إقرارات . إذ سبب الايداع غير متبين فضلاً عن أنها قد وصلت الى يد المدعى بسبب لم ينكشف بعد والترجيح فيه من اختصاص المحكمة الموضوعية دون سواها . وقد علق النزاع بشأنه أمامها ولم يقض فيه قضاء حاسماً بعد

« وحيث ان في هذا التقدير الذي استعرضناه ما يكفي لايفاف التنفيذ إلا أن له سنداً آخر فيما يختص بحصة هوجولندمان يؤكد الايقاف ويوجبه .

« وحيث انه قبل البت في هذا الوجه من النزاع تسارع المحكمة بدفع شبهات أثارها المدعى من ناحية حق المدعى عليها في السير في التنفيذ لولا قيام تلك العقبات بمقولة ان السند غير قابل للتحويل أو ان الحوالة تمت بعقد عرفي لا يصلح سنداً تنفيذياً . فان الدين الأصلي - وقد نشأ تحت ظل القانون المختلط - قابل بطبيعته للحوالة دون رضا المدين (راجع حكم هذه المحكمة - المحاماه السنة التاسعة عشرة العدد العاشر ص ١٤٦٤ نبذة ٥٤٧) فضلاً عن ان الوفاء مع الحلول لا حاجة فيه لرضا المدين مع انه في كليهما - الحوالة والوفاء مع الحلول - ينتقل الحق ذاته بتأميناته الشخصية والعينية كما ينتقل بالدفع التي ترد عليه من بطلان أو انقضاء . أما الدعوى بأن الحوالة تمت بعقد عرفي لا يصلح سنداً للتنفيذ أو الحاجة في هذا المقام بنص المادة ١٣ من قانون التسجيل فقياس مع الفارق . إذ لا يقتصر حق التنفيذ

قانوني وساد رأى حديث على أن الوفاء مع الحلول نظام وضعه القانون مشعب النواحي . فهو من ناحية علاقة الدائن بالمدين وفاء يقضى الدين . وهو من ناحية علاقة الغير بالمدين نقل للحق الذي كان للدائن في ذمة المدين إلى الغير الذي يحل محل الدائن في هذا الحق بما له من تأمينات وما عليه من دفع و ما فيه من صفات (راجع كتاب الموجز في النظرية العامة للالتزامات : - السنيهوري بك ص ٥٧٥ وما بعدها) :

« وحيث انه وان كان من أثر التضامن أن يطالب الدائن أى مدين بكل الدين (م ١٠٩ مدني) بمعنى أن الدين لا ينقسم في علاقة الدائن بالمدين المتضامنين . فان وفاء أحدهم كل الدين لا يخول هذا المدين إلا حق الرجوع على بقية المدينين كل بقدر حصته في الدين . ولا تضامن فيما بينهم بالنسبة لهذا الرجوع . وكما يكون الرجوع بدعوى شخصية هي دعوى الوكالة في التضامن الاتفاق . كذلك له حق الرجوع بدعوى الحلول . فيحل المدين الذي وفي الدين محل الدائن في الضمانات التي كانت لهذا الأخير ويرجع عليهم كل بقدر حصته . وتوزع حصة المعسر منهم على جميع الموسرين (مواد ١١١ - ١١٥ مدني و ١٦٢ مدني)

« وحيث ان المدينين المتضامنين كفلاء لبعضهم بعضا وكلاء عن بعضهم بعضا في وفاء المتعبد به (١٠٨ مدني)

« وحيث انه وان كانت النظريات الغالبة في فرنسا وفي مصر أن الموفى يحل محل الدائن لا في التأمينات لحسب بل في ذات الحق الذي كان للدائن . بدفعه وصفاته . بمعنى أنه إذا كان

تأبنا في سند رسمي أو في حكم قضائي فينقل إلى الموفى على هذا الوجه ويستطيع أن ينفذ بالحق طبقا لقواعد التنفيذ فان الحلول في هذه الأحوال غير كامل . إذ لو حل الموفى محل الدائن حلولا كاملا لرجع على أى مدين متضامن أو على الأقل بما كان يرجع به الدائن مع أنه لا يرجع إلا بحصة المدين دون سواها - كما قدمنا - إذ لا تضامن فيما بين المدينين في علاقاتهم المباشرة (راجع دالوز أنوتيه - تعليقات على المادة ١٢٣ بند ١ وما بعدها ص ٦٤)

« وحيث انه وإن كان الرجوع على بقية المدينين سنده عقد الحلول كما قدمنا وبقيوده المبينة آنفا فان رجوع الموفى بحصة المعسر من المدينين ليس سنده عقد الحلول لأنه كما قدمنا حلول غير كامل . والدين قد انقسم بمجرد الوفاء وبقاء السند الأصلي مفترض . وأصبحت علاقة كل مدين بالموفى لا تزيد في الأصل عن حصته في الدين فالرجوع بحصة المعسر . لا يستمد كيانه من ذات العقد الأصلي حتى يصلح هذا السند للتنفيذ بهذه الحصة . بل لا بد فيه من الدعوى حتى تتوفر عناصر الالتزام .

« وحيث انه يخاص من كل ما سبق - أن المدعى - إذ يعترض على التنفيذ فقد توافرت مقومات تلك المنازعة يحوطها الجدل . مما يجعل الاستمرار فيه دون تصفية تلك العقبات ابتداء اعتداء يتعين إيقافه إذ سواء افترض ان المخالصة لا تشمل دين لندمان أو افترض العكس فان الموقف غامض وحقوق المدعى عليها لا يحوطها اليقين والحل من النزاع وهما مناطا التنفيذ .

نص المادة ٣٩٥ مرافعات .	وحيث انه بالنسبة للمصاريف فيتعين
(قضية إشكال سعادة حسن باشا سعيد وحضر عنه	إلزام المدعى عليها بها عملا بنص المادة ١١٣
الأستاذ توفيق دوس باشا ضد الست نازينده هاتم رشوان	مرافعات .
روكيه وحضر عنها الأستاذ عبد الكريم بك رؤوف رقم	وحيث ان النفاذ واجب لكل ما تقضى
٥٩ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)	به هذه المحكمة فيتعين شمول الحكم به وفقا

قضاء المحاكم الجزئية

توفيق سنة ١٩١٠ عن هذين المنزلين اللذين
تطالب المدعية بثبوت ملكيتها إلى ١٨ س و ٤ ط
منهما وقد كانت المشتري في هذا العقد هي والدة
المدعى عليه الأول سيدة بنت محمد حسين التي
قررت بأنها اشترت لابنها القاصر حسين من مالها
الخاص المنزلين موضوع النزاع .

وحيث ان المدعية تطعن على هذا العقد
بأن والدة المدعى عليه الأول ما كانت تملك
الشراء لابنها مع وجود والده الذي له الولاية
الشرعية على ابنه القاصر كما وأن والدة المدعى
عليه لا صلة لها بمال القاصر ولا ولاية لها عليه
وبذلك يكون هذا العقد باطلا لانعدام أحد
طرفي العقد

وحيث انه ثابت من الاطلاع على عقد البيع
أن والدة المدعى عليه الأول اشترت من والده
لولدها القاصر حسين المنزلين موضوع الدعوى
من مالها الخاص ولم يرد شيئا عن مال القاصر
الذي لا مال له في هذا العهد وليس هناك ما يمنع
الأم من أن تقبل الشراء لولدها ما دام أن البائع
هو الوالد خصوصا وأن الثمن قد دفع من مالها
الخاص وليس من مال القاصر

وحيث انه تبين مما تقدم ان العقد المطعون
فيه قد توافرت وتمت فيه شروط البيع بأكملها

٢٣٤

محكمة الوايلي الجزئية الأهلية

٢٩ مارس سنة ١٩٣٩

أم . قبولها الشراء لولدها القاصر من وليه . صحيح

المبدأ القانوني

ليس من مانع قانوني أن تقبل أم الشراء
لولدها القاصر ومن مالها الخاص - لا ماله -
عقارا من والد هذا القاصر الذي له الولاية
عليه . ومثل هذا التعاقد صحيح تتوافر فيه
شروط البيع كاملة ، فقيه رضاء المتعاقدين
أحدهما بالبيع والثاني بالشراء واتفاقهما على
المبيع وثمنه

المحكم

وحيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى تطالب
بثبوت ملكيتها إلى ١٨ س و ٤ ط في المنزلين
المبينين بعريضة الدعوى والخلفين عن مورثها
ومورث باقي المدعى عليهم

وحيث ان دفاع المدعى عليه الأول أنه
صدر له من المورث عقد بيع رسمي محرر أمام
كاتب العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة
بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٠٨ ومسجل في ١١

المبادئ القانونية

١ — الحصانة البرلمانية هي حصانة دستورية شرعت للمصلحة العامة والحماية سلطة الأمة التي يمثلها النائب وليست بحماية شخصية شرعت لمصلحة شخص النائب . فليس للنائب إذن أن يتنازل عنها لتصحيح الاجراءات المتخذة ضده . ويتعين على المحاكم أن تحكم من تلقاء نفسها ببطالان تلك الاجراءات من أساسها بطلاناً جوهرياً لأن أمر ذلك من النظام العام

٢ — يجوز التمسك بالحصانة البرلمانية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو النقض والأبرام

٣ — تقضى التقاليد البرلمانية بأنه إذا اتخذت إجراءات جنائية ضد نائب في غير دور الانعقاد فانه يجب على النيابة — بوساطة وزير العدل — استئذان البرلمان في السير في هذه الاجراءات وتذهب أغلبية الدساتير على أن للبرلمان حق التدخل لإيقاف الاجراءات المذكورة إذا استمرت في دور الانعقاد بغير استئذانه .

٤ — لا يمكن النظر في طلب رفع الحصانة عن عضو من أعضاء البرلمان إلا إذا جاء ممن له الحق في اتخاذ الاجراءات الجنائية أو تحريكها كالنيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية ودوائر محاكم الجنايات أو محكمة النقض والأبرام أو أودة المشورة بالمحاكم

فهناك رضا المتعاقدين أحدهما بالبيع والثاني بالشراء واتفاقهما على المبيع وثمنه (راجع حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ مرجع القضاء المدني صفحة ١٧٠٧ بند ٦٦١٠)
وحيث لما تقدم يكون الطعن على هذا العقد من المدعية في غير محله ولا عبرة بما ذكرته المدعية من أن المدعى عليه الأول قد تنازل للمدعى عليها الثالثة عن ٨ ط وهو قيمة نصيبها في التركة أو على فرض صحة ذلك فانه لا يفيد المدعية في دعواها بل بالعكس يؤيد حق المدعى عليه الأول في تملكه لجميع المنزلين وهو شأنه في التنازل لمن اراد عن جزء من هذين المنزلين
وحيث لما تقدم تكون دعوى المدعية واجبه الرفض

(قضية السيدة زينب محمد آدم كساب ضد حسين افندي محمد آدم كساب وأخزين رقم ٤٤٨ سنة ١٩٣٨ رقابة حضرة القاضي محمود سعيد)

٢٣٥

محكمة العطارين الجزئية الاهلية

٤ أبريل سنة ١٩٣٩

- ١ - ٣ — حصانة برلمانية . حكمتها . عدم جواز التنازل عنها . التمسك بها في الدرجات القضائية العليا . جائز . سريانها بعد حلول دور الانعقاد
- ٤ — طلب رفع الحصانة البرلمانية . من له الحق فيه . حق المدعى المدني فيه .
- ٥ — دعوى مباشرة . ضد عضو البرلمان . عدم إذن المجلس بها . عدم قبولها .
- ٦ — الدفع . بطلات اجراءات . من النظام العام . حكمه .
- ٧ — دفع بعدم قبول الدعوى . ودفع بطلان اعلاناتها . أثر كل منهما .
- ٨ — جنحة مباشرة . حكم . بعدم قبولها . شرطه .

بالحق المدني على بيته من الأمر ويتقدم بطلبه مباشرة إلى البرلمان .

٧ — الفارق بين الدفع بعدم قبول الدعوى والدفع بىطلان إعلان عريضتها ان الدعوى لا يمكن النظر في قبولها أو عدم قبولها إلا إذا رفعت إلى المحكمة طبقاً للمراسم والاجراءات الشكلية المنصوص عليها في القانون . فإذا كان الاعلان باطلاً تعين على المحكمة عند الدفع بىطلانه إن كان من النظام الخاص أو من تلقاء نفسها إن كان من النظام العام أن تحكم بهذا البطلان قبل أن تنظر في الدعوى وتفحصها من حيث القبول وعدمه .

٨ — الحكم بعدم قبول الدعوى في حالة اللجنة المباشرة لا يكون إلا إذا لحق العيب صميمها أو صفات الخصوم فيها لا الاجراءات الواجب اتخاذها قبل طرحها أمام المحاكم حتى تختص بالنظر فيها

المحكمة

من حيث ان وقائع الدعوى تتخلص في انه بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٩ أعلن ... كلا من ... و ... بعريضة دعوى جنحة مباشرة اسند اليهما فيها انهما في خلال السنتين السابقتين ارتكبا معاً جريمة الزنا أكثر من مرة ... حالة كون الأولى زوجة وفي عصمته وتبادل بينهما مراسلات تحت يده تثبت الجريمة وكلفهما بالحضور أمام محكمة العطارين الجزئية لسماع الحكم عليهما بالعقوبة المقررة

الابتدائية ومن ثم يجب على الفرد قبل أن يقدم طلب رفع الحصانة البرلمانية ان يقيم نفسه بالفعل مدعياً بالحق المدني وأن يقدم من الأدلة ما يفيد أنه جاد في اتخاذ الاجراءات الجنائية وتحريك الدعوى العمومية .

٥ — من المبادئ المقررة أنه إذا رفعت لجنة مباشرة أثناء دور الانعقاد على عضو البرلمان وآخرين فيقتضى الحكم بىطلان إعلان الحضور لعدم إذن المجلس ويفصل بالنسبة للآخرين وأنه إذا صدر حكم غيابي على العضو بناء على دعوى مرفوعة ضده أثناء دور الانعقاد وعارض فيه فلا يكفي إلغاء الحكم المطعون فيه بل يجب أن ينص فيه على بطلان الاعلان لعدم الحصول على إذن المجلس قبل صدوره .

٦ — يجب على النيابة العمومية لصيانة كافة الحقوق وحرصاً على المصلحة العامة عندما تغرض عريضة الدعوى المباشرة ضد عضو البرلمان على القاضي لتقدير الرسم المستحق عليها طبقاً للعادة ٢٠ من لائحة الرسوم القضائية وبعد أداء هذا الرسم أن تأمر بإيقاف الاعلان لقيام الحصانة البرلمانية وأن تثبت كتابة على عريضة الدعوى إن كانت ترى أو لا ترى اتخاذ الاجراءات من تلقاء نفسها الموصلة إلى رفع الحصانة البرلمانية حتى يكون المدعى

يقتضيه السير فيها على الوجه الواجب قانونا . وعلى النيابة أن تنفذ ما تأمر به المحكمة في هذا الصدد فان أمرت باتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع الحصانة فهي مستعدة للعمل على تنفيذ هذا الامر فور صدوره . وقد جرت الجلسة المذكورة مناقشة بين المدعى المدنى وممثل النيابة العمومية في مضمون هذا الكتاب وفي مداه انتهت بأن دفعت النيابة بعدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة للمدعى عليه الثانى لرفعها اثناء دور الانعقاد الحالى للبرلمان على عضو بمجلس النواب من غير أن ترفع الحصانة البرلمانية عنه . وبالتالي عدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة اليه وانه ولو أن النائب المشار اليه لم يحضر بالجلسة ولم يدفع بهذا الدفع الا انه دفع من النظام العام يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها في أى حالة من حالات الدعوى ورد المدعى المدنى على هذا الدفع بأنه لا يوافق النيابة العمومية على انه من النظام العام . وابدى أنه لديه من المعلومات ما يمكنه من أن يؤكد انه غير متمسك بهذه الحصانة وطلب التأجيل للاستعداد في الدفع والرد عليه فارجأت المحكمة الدعوى لجلسة ٤ ابريل سنة ١٩٣٩ وفى هذه الجلسة اعلن المدعى المدنى موافقته على أن الدفع المشار اليه هو فعلا من النظام العام وأن مقتضىه ليس الحكم بعدم قبول الدعوى العمومية وبالتالي الدعوى المدنية بالنسبة له . وانما مقتضاه الحكم ببطالان الاجراءات التى اتخذتها النيابة في صدد هذه الدعوى من قيد القضية بجداولها وتقديمها للجلسة المحددة في عريضة الدعوى

وحيث انه يتعين لمعرفة مدى صحة الدفع المذكور البحث في مدى الحصانة البرلمانية التى يتمتع بها العضو في البرلمان اثناء دور

في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون العقوبات وبالزامهما بأن يؤديا له مبلغ عشرة مليات على سبيل التعويض مع كافة المصاريف وانعاب المحاماة وقد قدمت هذه العريضة للقلم الجنائى بالمحكمة المذكورة لتقدير الرسم المستحق على الدعوى ثم اعلنت العريضة للأولى مع شخصها وللثانى في مواجهة الموظف في مكتبه . و بجلسته ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ابدى وكيل المدعى المدنى أن المدعى عليه الثانى عضو بمجلس النواب الحالى وهو الامر الذى لم يذكره في عريضة دعواه وأنه يتمتع بالحصانة البرلمانية وذلك بسبب رفع الدعوى اثناء دور انعقاد البرلمان وطلب ضم تحقيقات ابدى أن النيابة العمومية اجرتها بشأن الجريمة المرفوعة بشأنها الدعوى . ولما كانت نيابة العطارين ليس لديها معلومات دقيقة عن هذه التحقيقات وما اشتملته من أدلة وقرائن وما انتهت اليه بالحفظ أو بتقرير المحاكمة ولا عما اذا كان رأى قداسفر من جانب النيابة العمومية على رفع الحصانة البرلمانية عن المدعى عليه الثانى فقد ارجأت المحكمة نظر الدتوى الى جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ لتحرى النيابة عن صحة ما قرره المدعى المدنى بشأن التحقيقات المطلوب ضمها ولتتخذ ما تراه بشأن اجابة أو عدم اجابة المدعى المدنى الى طلبه الخاص برفع الحصانة البرلمانية عن المدعى عليه الثانى . وفى هذه الجلسة ارسلت النيابة التحقيقات المشار اليها بالكتاب رقم ٧ - - ١ - - ٦ المؤرخ بتاريخ ٢٨ - - ٢ - - ١٩٣٩ أبدت فيه موافقتها على ضمها لملف الدعوى وأنه بالنسبة لرفع الحصانة البرلمانية فان مناسبتها أو عدم مناسبتها أمر من شأن المحكمة المرفوع لها الدعوى التى لها وحدها سلطة الفصل في صحة رفعها وسلامة اجراءاتها وما

أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة ما عدا حالة التلبس بالجنائية . ونصت المادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسي على عقاب كل مأور من مأورى الضبطية القضائية أو من القضاة يتخذ أى جراء من الاجراءات الجنائية فى حق عضو من أعضاء البرلمان اثناء دور انعقاده بدون اذن المجلس التابع له وذلك فيما عدا حالات التلبس (راجع ديجى الجزء الرابع ص ٢١١ تحت عنوان الحصانة البرلمانية)

وحيث انه من المجمع عليه فقها وقضاء وما قررته السوابق البرلمانية فى القوانين الاجنبية المأخوذ عنها الدستور المصرى . وأيضاً السوابق البرلمانية فى مصر أن الحصانة البرلمانية إنما شرعت لحصانة حرية نواب الأمة لدى قيامهم بوكالتهم فهى ليست بحماية شخصية شرعت لمصلحة شخص النائب له أن يتنازل عنها أو يتعسك بها اذا شاء وإنما هى حماية دستورية شرعت للمصلحة العامة لحماية سلطة الأمة التى يمثلها النائب فليس لنائب اذن أن يتنازل عن التمسك بحصانته لتصحيح الاجراءات المتخذة ضده . ويتعين على المحاكم أن تحكم من تلقاء نفسها وحتى بالرغم من طلب العضو الصريح بطلان تلك الاجراءات وأنه يجوز التمسك بالحصانة لأول مرة فى الاستئناف أو فى النقض والابرام (راجع لبواتقان مادة ١ ص ٣٠٢ ودالوز براتيك تحت العنوان المتقدم من ٤٣ وديجى تحت العنوان السابق الاشارة اليه) فاذا كان الصالح العام يقضى بأن يأخذ القانون مجراه الطبيعى بالنسبة لجميع الناس على السواء وبدون أى تمييز فان الصالح العام نفسه يأتى أن ينزع النائب من مقعده لدوافع تملها مثلاً رغبة

الانعقاد وهل هى من النظام العام أو من النظام الخاص وبيان الاجراءات التى لا يمكن اتخاذها فى حق العضو اثناء دور الانعقاد الا بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه وكيفية التقدم بطلب رفع الحصانة الى البرلمان من النيابة العمومية ومن الأفراد ومن له الحق فى تقديمها . وهل العيب فى الاجراءات التى تتخذ فى حق العضو يلحق بصميم الدعوى الجنائية المرفوعة عليه . أو انه يلحق فقط الشكل الذى رفعت به حتى يتمتع على المحاكم بادىء ذى بدء نظر الدعوى ما دام ذلك العيب قائماً وهل الحصانة البرلمانية حدثت من حقوق الأفراد فى تحريك الدعوى العمومية بطريق اللجنة المباشرة أولاً ومدى هذا الحد

وحيث ان الحصانة البرلمانية تستمد حكمها من نص المادة ١١٠ من الدستور ونصها : أنه لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجنائية . وكانت المادة ١٠٠ من دستور سنة ١٩٣٠ التى ادجى فيها هذا النص قد اخرجت المخالفات من حكم الاستئذان اذ نصت على انه : لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه فى أمور الجنائيات والجنح الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة . وهو نص منقول عن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون الفرنسى الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ . وبذلك صار نص الدستور الجالى شاملاً لجميع الاجراءات الجنائية التى تتخذ اثناء دور الانعقاد نحو عضو من أعضاء البرلمان فى الجرائم بكافة انواعها سواء

أو غير عادي حتى في فترات التأجيل أو الإيقاف (راجع المراجع المشار إليها) أما في غير دور الانعقاد فلا يتمتع الأعضاء بالحصانة البرلمانية فيجوز اتخاذ إجراءات جنائية نحوهم أو القبض عليهم بلا إذن المجلس بعد فصر دور الانعقاد أو قبل بدء الدور الذي يليه. ومتى اتخذت إجراءات جنائية في غير دور الانعقاد تستمر صحيحة في أثناء الدور من غير حاجة لاستئذان المجلس التابع له في الاستمرار فيها إلا أن مجلس النواب المصري قرر بجلسته المنعقدة في ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أنه ينتظر أن يستأذن في الاستمرار في الإجراءات الجنائية التي اتخذت ضد نائب من النواب كان متهما في قضية جنائية ويرغب أن ترسل إليه أوراق الدعوى ليتمكن من ابداء رأيه فيها كما هو الشأن في التهم التي توجه بعد الانعقاد إلى أعضاء البرلمان وطلبت وزارة الحفانية أن تستأذن النيابة من الآن كلاً من المجلسين باعتبار أن هذا الرأي سابقة دستورية مفسرة لنص المادة ١١٠ من الدستور. وصدر منشور من سعادة النائب العمومي بهذا المعنى (منشور سعادة النائب العمومي رقم ٢١ سنة ١٩٢٧) وقد لخص المغفور له صاحب الدولة سعد زغلول باشا المبادئ المتعلقة بالحصانة البرلمانية في مصر في خطابه بمجلس النواب بجلسته ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وهي بلا شك مبادئ يجب الأخذ والعمل بها في مصر فقال إن مسألة الحصانة مهمة جداً وقد اتفقت عليها دساتير العالم فما من دستور إلا نص على حكم الحصانة ولكن هذه الدساتير مع إجماعها على هذا الأمر اختلفت اختلافاً كبيراً فيما يختص بحكم هذه الحصانة بالنسبة للجرائم التي حققت أو بدى في تحقيقها قبل انعقاد الدور

الحكومة في التخلص من عضو يضايقها بمحملاته أو في التشهير به أو إيقاع الرعب في قلب حزب معين أو التأثير على أعضاء المجلس في موقف من المواقف إلى غير ذلك كما أنه يأتي أن ينزع العضو من مقعده بناء على طلب يميله الهوى الحزبي لجماعة من الجماعات أو رغبة الأمان في الكيد عند فرد من الأفراد. فهذه الدوافع غير مشروعة ولا يجوز أن يترتب عليها حرمان المجلس من مساهمة العضو في أعماله (راجع أوجين بيير ص ١٢١٠ وما بعدها والتقرير المرفوع إلى لجنة الحفانية الفرعية من حضرة الشيخ المحترم سعادة نجيب الغرابي باشا المشكلة لبحث موضوع الحصانة البرلمانية) ومع ذلك فإنه إن كان ليس للنائب أن يتنازل عن الحصانة البرلمانية فإنه ليس ممنوعاً من أن يطلب إلى الحكومة الإسراع في إجراءات الدعوى حتى يتمكن من اظهار برأيه علناً أمام القضاء (راجع أوجين بيير ص ١٠٦٣) والحصانة البرلمانية لا توجد إلا أثناء دور الانعقاد. أما في الأحوال العادية فلا يكون إذن المجلس لازماً إلا في أثناء دور الانعقاد بمقتضى المادة ٩٦ من الدستور يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر. فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويدوم دور الانعقاد العادي مدة ستة شهور على الأقل ويعلن الملك فصر انعقاده. وبمقتضى المادة ٤٠ يكون للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوها أيضاً متى طلب ذلك بعريضة يمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ويعلن الملك فصر الاجتماع غير العادي. ولا شك في أن الحصانة البرلمانية يتمتع بها الأعضاء أثناء دور الانعقاد سواء أكان عادياً

الفرنسي في سنة ١٨٦٥ ، بأنه لا يجوز لرئيس المجلس ان يعرض عليه طلبا من أحد الافراد بشأن رفع الحصانة البرلمانية لم يسبقه شكوى جديدة قدمت للجهات المختصة بشأن السر في الاجراءات الجنائية لأنه في غير هذه الحالة يكون الطلب لا يقصد به الا التشهير بعضو من اعضاء الهيئة التشريعية (راجع ديجي ص ٢١٩ تحت العنوان السابق الاشارة اليه)

و حيث ان هذا الرأي وجيه وعادل أولا لأن الاجراءات الجنائية لا يمكن اتخاذها إلا من صاحب الحق في استعمالها أو تحريكها . وهي طبقا للقانون المصري النيابة العمومية والمدعى المدني ودوائر محاكم الجنايات أو محكمة النقض والأبرام أو أودة المشورة بالمحكمة الابتدائية في الحالات المنصوص عليها في القانون وبذلك لا يكون للشخص العادي صفة قانونية في المطالبة برفع الحصانة البرلمانية عن أى عضو من أعضاء الهيئة التشريعية إلا إذا قدم ما يثبت أنه أصبح صاحب حق في تحريك الدعوى العمومية والزام النيابة العمومية باستعمالها بأن يقيم نفسه مدعيا بالحق المدني ويقدم من الأدلة الجديدة ما يثبت له هذه الصفة والقول بغير ذلك يترك المجال فسيحا أمام الافراد للتشهير بممثلي الأمة والمربين عن آرائها والمتمثلة فيهم سلطتها بتقديم طلبات غير جديدة شفاء لحزازات شخصية أو شهوات سياسية ويستصدرون من المجلس قرارات تتعلق تنفيذها بمشيئتهم ، فإذا شاءوا حركوا دعواهم وان شاءوا ألغوا بها عرض الحائط ولهذا أجمعت السوابق الدستورية والشرح جميعا وأحكام المحاكم على ان طلب رفع الحصانة من الافراد لا يمكن النظر فيه إلا إذا أقام الفرد نفسه مدعيا بالحق المدني ، وقدم من الأدلة ما يفيد أنه جاد في اتخاذ الاجراءات الجنائية وتحريك الدعوى العمومية (راجع اوجين بيير نبذة (١٠٩٠

البرلماني وتذهب اغلبية الدساتير الى انه مادامت الدعوى العمومية قد حركت أو بدى التحقيق فيها قبل انعقاد البرلمان فان الاجراءات تستمر بعد الانعقاد الا أنه يمكن للبرلمان ان يتدخل في هذه الحالة لايقاف الاجراءات ومع أن هذا رأى الاغلبية فان حق الايقاف هذا قرر بنصوص صريحة في تلك الدساتير كالفقرة الثانية من المادة ١٤ من دستور فرنسا (راجع مضبطة مجلس النواب عن جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الذى أقره المجلس بجلسته ٣ يناير سنة ١٩٢٧)

و حيث انه متى تفردت هذه المبادئ التى توسعت المحكمة في تفصيلها لأنها طرحت للمرة الاولى امام المحاكم المصرية (١) فانه يتعين البحث في كيفية طلب الاذن برفع الحصانة من المجلس ومن صاحب الحق في طلبها وما هى الحدود والمراسم التى ينبغى اتباعها للتقدم بهذا الطلب وما هى الحالات التى يأذن فيها المجلس برفع الحصانة

و حيث انه من المتفق عليه ايضا فقها وقضاء وعملا في الدساتير الاجنبية المشار اليها ان طلب رفع الحصانة من النيابة العمومية يقدم من وزير لجنائية لأنه هو الشخص المسئول امام البرلمان عن تنفيذ النصوص الخاصة به . اما اذا كان الطلب مقدما من احد الافراد فالمتفق عليه ان هذا الحق قاصر على المدعى بالحق المدني ويجب ان يسبق الطلب بان يقدم الطالب ما يثبت عزمه عزم ما جديا على رفع دعواه المباشرة اما باعلان موجه للنائب أو بمشروع اعلان قدم الى النيابة العمومية وأشرت عليه بانها لا توافق على الاعلان بسبب قيام الحصانة البرلمانية وقد قرر مجلس النواب

(١) - سبق ان بحث القضاء المصري من نواح مختلفة موضوع الحصانة البرلمانية في حكمى محكمة مصر الكلية الاهلية والمنشور في السنة الخامسة من مجلة المحاماة - رقم ٢١٤ - ص ٢٤٤ - والمنصورة الجزئية الاهلية المنشور في السنة المذكورة من المجلة - رقم ٤٤٥ - ص ٥٣٩

٥ — إذا كانت الوقائع المسندة إلى العضو لا تكون جريمة يعاقب عليها القانون
٦ — إذا كانت الوقائع جرت قبل بدء دور الانعقاد ومضى على وقوعها أكثر من شهر قبل بدء الدور بدون اتخاذ اجراءات بخصوصها .
٧ — إذا كانت الدورة شارفت الانتهاء (راجع المراجع المشار اليها وتقرير حضرة الشيخ المحترم نجيب الغرابي باشا المشار اليه)
« وحيث ان مضمون جميع ما تقدم أن الاجراءات التي تتخذ ضد عضو في البرلمان بدون إذن المجلس أثناء دور الانعقاد هي اجراءات باطلة من أساسها بطلانا جوهريا وانها من النظام العام لا يملك العضو التنازل عنها بل ان سكوته عن التمسك بها يعد اخلا لا للأمانة الدستورية (راجع اوجين بير ص ١٠٦٣)
وان طلب رفع الحصانة فتقدم من وزير الحقانية متى كانت الدعوى العمومية مرفوعة من النيابة دون اللجنة المباشرة فتقدم من المجنى عليه أو من المضروب من الجريمة إلى مكتب المجلس التابع له العضو بشرط أن يثبت اعلان الدعوى إلى النيابة العمومية وتأشيرها على الاعلان بعدم السير في الاجراءات حتى صدور قرار المجلس برفع الحصانة

« وحيث انه لا شك في أن اعلان عريضة هذه الدعوى ومطالبة المدعى عليه الثاني بالحضور أمام المحكمة الجنائية لسماع الحكم عليه بالعقاب المترتب على المادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ عقوبات هو اجراء جنائي يتعلق بشخصه من شأنه الخيولة بينه وبين أداء واجباته العامة . وهو في أثره كأثر اعلان ورقة الاتهام التي تحرك بها النيابة العمومية الدعوى العمومية . وبذلك فهو

« وحيث انه بالنسبة للحالات التي يأذن فيها المجلس برفع الحصانة فهي بلا شك حالات خارجة عن ولاية المحاكم طبقا لمبدأ فصل السلطات . لكل برلمان أن يقررها طبقا لما يراه تحقيقا للصلحة العامة وحماية لأعضاء البرلمان في القيام بواجبهم السامي العام . إلا أنه لا بأس من ذكر المبادئ الآتية التي أجمع عليها الشراح . والتي أخذ بها مجلس النواب المصري استكمالاً لعناصر البحث وهي تتضمن ما يأتي :

أولا — ليس للمجلس أن يبدى رأيه في الموضوع أى في اداة العضو من عدمه لأن ذلك يتعارض مع مبدأ فصل السلطات (راجع مؤلف بول أرا القانون البلجيكي العام طبعة ثانية سنة ١٩١٨ ص ١٨١ واوجين بير ص ١١٠١ وتقرير مسيو اللو المودع بمجلس الشيوخ الفرنسي في ١٩ مايو سنة ١٨٨٣ وتقرير مسيو ميلليران المودع في مجلس النواب الفرنسي في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وتقرير مسيو جزفا المودع بمجلس الشيوخ الفرنسي في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢)

ثانياً — برفض طلب الحصانة في الأحوال الآتية :

١ — أن يكون الطلب صادرا عن شهوة سياسية أو انتقامات انتخابية أو أهواء حزبية .
٢ — متى كان ظاهرا بالبداهة أن الدعوى على غير أساس كما في حالة سقوط الدعوى العمومية بمعنى المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها عفو .
٣ — أن يكون رفع الدعوى مبني على أسباب تافهة ولا يخشى من أن يلحقها سقوط الدعوى .
٤ — إذا كان حضور العضو في المجلس ضروريا لمنع وقوع اضطرابات عامة أو لعدم تعطيل أعمال المجلس .

اجراء باطل من أساسه بطلانا جوهريا ونص المادة ١١٠ من الدستور صريح في أنه لا يمكن اتخاذ اجراءات جنائية أثناء دور الانعقاد نحو أى عضو من أعضاء البرلمان فى أمور الجنائيات والجنح إلا باذن المجلس التابع له

وحيث أنه من المبادئ المقررة أيضا أنه إذا رفعت دعوى جنحة مباشرة أثناء دور الانعقاد على العضو وآخرين فيقضى الحكم ببطلان اعلان الحضور لعدم إذن المجلس ويفصل بالنسبة للآخرين . وأنه إذا صدر حكم غيابي على العضو بناء على دعوى مرفوعة ضده أثناء دور الانعقاد وعارض فيه فلا يكتفى أن يلغى القاضي الحكم المطعون فيه بل يلزم أن ينص فيه على بطلان الاعلان لعدم الحصول على إذن المجلس قبل صدوره (راجع اوجين بيرنبذة ١٠٦٦ و ١٠٦٧)

وحيث أنه يتعين بعد ذلك البحث في كيفية التوفيق بين القول ببطلان الاعلان بطلانا جوهريا وبين القول بضرورة أن يقدم الفرد للمجلس ما يدل على أنه أعلن النائب الذى يريد رفع الحصانة البرلمانية عنه بعريضة دعواه أو ما يدل على أنه قدم الاعلان للنياحة ورفضت السير في الاجراءات بسبب قيام الحصانة البرلمانية كيف يمكن التوفيق بين هذين الاجراءين مع ان الاعلان باطل بطلانا جوهريا . وهل مؤدى ذلك حتما ان يتكرر الاعلان من المدعى المدنى مرتين (أولا) لاثبات جدية التقاضى حتى يمكن النظر في طلبه (وثانيا) بعد الحصول على الاذن من المجلس برفع الحصانة حيث يكون الاعلان صحيحا ليتمكن للمحاكم النظر في موضوع دعواه . لاشك في أن الاعلان الأول باطل بطلانا جوهريا بصريح النص . وأنه في الوقت نفسه يكون دليلا له قيمته في اثبات جدية التقاضى كما لاشك أيضا

في أن الدعوى العمومية لا تتحرك في حق النائب إلا باعلان صحيح لا يكون إلا بعد اذن المجلس برفع الحصانة البرلمانية عن العضو المراد توجيه الاجراءات ضده ولاشك في هذه النتائج إلا أن المحكمة ترى أن الواجب اتباعه عملا لصيانة كافة الحقوق وحرصا على المصلحة العامة وتطبيقا للمبادئ التى سبق بيانها أن النيابة العمومية حينما تقدم لها عريضة دعوى الجنحة المباشرة لتعرضها على القاضى لتقدير الرسم المستحق عليها طبقا للمادة ٢٠ من لائحة الرسوم يتعين عليها بعد بتقدير هذا الرسم وأدائه لإثبات جدية التقاضى أن تأمر بايقاف الاعلان لقيام الحصانة البرلمانية لأن الاعلان باطل بطلانا جوهريا استنادا إلى نص المادة ١١٠ من الدستور وهى صريحة ككل الصراحة في الدلالة على ذلك ويجب عليها في الوقت نفسه أن تثبت كتابة على عريضة الدعوى إن كانت ترى أو لا ترى اتخاذ الاجراءات من تلقاء نفسها الموصلة إلى رفع الحصانة البرلمانية حتى يكون المدعى المدنى على بينة من الأمر ويتقدم بطلبه مباشرة إلى البرلمان وهذا الاجراء تنادى به المصلحة العامة وحماية حقوق مجلس النواب وأيضا حماية حقوق الافراد من رفع دعواهم مباشرة إلى المحاكم لأن النيابة وهى الامينة على الدعوى العمومية والتي تملك تحت يدها أوراق التحقيقات التى يقوم بها المحققون في الشكاوى المقدمة لهم من الافراد وتعلم أكثر من غيرها جدية التهم التى يسندونها فيها إلى الغير من عدم جديتها وأهميتها من عدم أهميتها يتعين عليها اتباع ذلك . ولعل هذا الاجراء تظهر وجاهته وحكمته بما نص عليه جميع الشراح من أن طلب رفع الحصانة يقدم من الافراد مؤشرا عليه من النيابة العمومية بعدم السير في الاجراءات

حتى يصدر قرار برفع الحصانة. وهذا يفسر القرار الصادر من المحكمة في أول جلسة نظرت فيها الدعوى القاضي بارجاء نظرها حتى تتخذ النيابة مآتراه بشأن إجابة أو عدم إجابة المدعى المدني إلى رفع الحصانة البرلمانية عن المدعى عليه الثاني. وهو الاجراء الذي كان ينبغي عليها القيام به قبل تقديم القضية للجلسة

وحيث ان النيابة العمومية دفعت بعدم قبول الدعوى ولم تدفع بيطلان إعلان عريضتها والفارق بين الدفعين كبير لأن الدعوى لا يمكن النظر في قبولها أو عدم قبولها إلا إذا رفعت الى المحكمة طبقا للمراسم والاجراءات الشكلية المنصوص عليها في القانون فاذا كان الاعلان باطلا تعين على المحكمة - عند الدفع بيطلانه ان كان من النظام الخاص أو من تلقاء نفسها ان كان من النظام العام - أن تحكم بهذا البطلان قبل أن تنظر في الدعوى وتفحصها من حيث القبول وعدمه وقانون المرافعات المرافعات الأهلى صريح في ذلك في كافة مانص عليه بشأن الاجراءات الشكلية الواجب مراعاتها في إعلان عرائض الدعاوى وعرائض الاستئناف والمعارضة وغير ذلك. والشراح السابق الاشارة اليهم مجمعون كما سبق القول على أنه يتعين دائماً الحكم بيطلان عريضة الدعوى لأنه لا يمكن أن يقال أن دعوى من الدعاوى قد رفعت لآى محكمة من المحاكم إلا باعلان صحيح روعيت فيه المراسم والأشكال المنصوص عليها في القانون

وحيث ان الحكم بعدم قبول الدعوى في حالة اللجنة المباشرة لا يكون إلا إذا لحق العيب صميمها أو صفات الخصوم فيها لا الاجراءات

الواجب اتخاذها قبل طرحها أمام المحاكم حتى تختص بالنظر فيها حالة ما إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة دون الدعوى المدنية أو إذا كانت مخالفة حصل فيها الصلح في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون تحقيق الجنايات أو بصدد جريمة صدر عنها العفو الشامل أو في جريمة من جرائم السرقات التي تحصل بين الأزواج أو بشأن الأصول والفروع أو في جريمة كان معاقبا عليها في القانون القديم والغيت بالقانون الجديد أو غير ذلك من الحالات الماثلة فان هذه كلها عيوب تلحق صميم الدعوى العمومية وتجعلها غير مقبولة عند تحريكها من المدعى المدني كأساس لاختصاص المحاكم الجنائية بالنظر في دعواه المدنية

وحيث ان المدعى المدني بدوره ذكر ان قيد النيابة هذه الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني في جداولها والأمر بتقديمها للجلسة المحددة في عريضة الدعوى هي أيضا من الاجراءات الجنائية الواجب الحكم بيطلانه وهو قول غير وجيه لأن هذه الاجراءات هي من الطرق الادارية التي تتخذها النيابة العمومية لتنظيم اعمالها الداخلية ولا تمس شخص النائب أى مساس ولا تحرك وحدها الدعوى العمومية ولا تغير طريقة من طرق استعمالها لأنها اجراءات بعيدة عن المحاكم وعن المتهم لا أثر لها بالنسبة اليهما. فالدعوى لا تتحرك الا بالاعلان أو برفعها واستعمالها في مواجهة المتهم أو بالجلسة المحددة لنظرها

وحيث ان المحكمة يهملها أن تثبت في هذا المجال ان الدعوى لم ترفع على المدعى عليه الثاني وحده وانما رفعت ايضا عليه وعلى المتهم الأولى ولا نزاع في ان المحكمة قد اختصت بالنسبة

والصرف لأن لائحة الترع والجسور —
وهي قانون نافذ واجب الاحترام — صدرت
بعد تاريخ صدور القانون المدنى ويتعين على
المحاكم أيضاً تطبيقه واحترامه لأنها إنما تحكم
فى حدود الولاية المخولة لها طبقاً للقوانين لا
القانون المدنى وحده

٢ — إذا كان القانون المدنى هو القانون
العام واعتبر قانون الترع والجسور قانوناً
خاصاً فإن القاعدة المجمع عليها أنه إذا تعارض
المانع والمقتضى قدم المانع . ومن ثم تصبح
وزارة الأشغال بناء على المادة ١٩ من
لائحة الترع والجسور هى المختصة إدارياً
بفض النزاع المتعلق بشئون الري والصرف
وبطرق فنية خاصة دون المحاكم .

٣ — لو أخذ بالرأى القائل بأن للمحاكم
اختصاصها المخول لها من أحكام القانون
المدنى الخاصة بحقوق الارتفاق فى الري
والصرف فإن ذلك لا يحرم وزارة الأشغال
من الاختصاص بالنظر فى هذه المسائل ،
ويكون الاختصاص لها وللمحاكم أيضاً .
فإذا صدر أمر إدارى — كأن يصدر
تفتيش الري أمر أبهدم مسقى متنازع عليها —
فليس لمن يتضرر منه أن يلجأ إلى المحاكم
للمطالبة بإلغاء هذا الأمر أو إيقافه وإنما له
المطالبة فى هذه الحالة بتعويض عن الضرر
الذى لحقه من مخالفة هذا الأمر لروح
القانون أو عدم مراعاته الاجراءات والقواعد
المنصوص عليها فيه .

لهذه المتهمة بنظرها والفصل فيها هو الأمر المسلم
به من النيابة والمدعى المدنى فإذا كانت القضية
تداولت عدة جلسات امام المحكمة فإنما السبب
يرجع الى أن المجال كان لا يزال مفتوحاً لأنها
اجراءات جديدة صحيحة بالنسبة للمدعى عليه
الثانى حتى يمكن نظر الدعوى بالنسبة
للثانين معاً نظراً لتشابه مركزهما ولازدواج
الجريمة المسندة اليهما ازدواجاً لا يمكن تجزئته
إذ ان تقرير مركز أحدهما بالنسبة للدعوى العمومية
والدعوى المدنية المرفوعة عليه هو فى الواقع
ونفس الأمر تقريراً لمركز الآخر

وحيث أنه بناء على ما تقدم يتعين الحكم
بإعلان اعلان عريضة الدعوى بالنسبة
للمدعى عليه الثانى واستبعادها من الرول بسبب
رفعها على عضو مجلس النواب أثناء دور الانعقاد
الحالى

(قضية النيابة العمومية ضد رقم ٤٤١ سنة ١٩٣٩
رئاسة حضرة القاضى احمد حسنى خير الله وحضور حضرة
الاستاذ محمد الحسينى الديسوى وكيل النيابة)

٢٣٦

محكمة العطارين الجزئية الأهلية

٥ إبريل سنة ١٩٣٩

١ - رى و صرف . اختصاص وزارة الأشغال
بالمنازعات فيها دون المحاكم .

٢ — قانون عام . تنازعه مع قانون خاص .
حكمه .

٣ — امر إدارى . موجب للتعويض لا الايقاف
والايقاف

المبادئ القانونية

١ — تختص وزارة الأشغال «مصلحة الري»
دون المحاكم بالنظر فى المنازعات المتعلقة بالرى

المحكمة

« من حيث ان المدعين بنيا دعواهما على
أنهما يضعان اليد على قطعة أرض مملوكة للحكومة
مساحتها ١٢ ط ٨٨ ف بناحية الصواف ويقومان
بزراعتها أكثر من خمسة عشر عاما وكانا يرويانها
في بحر هذه المدة من بسقى تستمد المياه من ترعة
واقد وليس لهما أى طريق للرى سواها فتمكن
المدعى عليه الثالث من استصدار أمر من تفتيش
رى قسم ثالث بهدم هذه المنقى توصلا إلى وضع
اليد عليها فأقاما هذه الدعوى مطالبين الحكم
بمنع تعرض المدعى عليهم لهما فيها وأحقتهما فى
الرى منها

« وحيث ان الحاضر عن تفتيش الرى
ومديرية البحيرة قرر أن المدعى عليه الثالث ليس
له أى صفة فى هذا النزاع وأن الجهتين المذكورتين
قامتا بما قامتا به تحت مسئوليتهما وبصفتهما
وبصفة كون تفتيش الرى هو الجهة المختصة
بتنظيم شئون الرى وتوزيع المياه طبقا لمقتضيات
المصلحة العامة ودفع بعدم اختصاص المحاكم
بنظر الدعوى استنادا على وجهين : الأول أن
الدعوى انما يراد بها إيقاف تنفيذ أمر صادر من
احدى جهات الادارة ليس للمحاكم الاهلية
تعطيل تنفيذه أو تأويله عملا بنص المادة ١٥
من لائحة ترتيبها والوجه الثانى أن المسائل المتعلقة
بالرى انما تختص بها مصلحة الرى وحدها طبقا
للقانون الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ فى
الحدود المنصوص عليها فيه

« وحيث انه بالنسبة للجهة المختصة بالنظر فى
النزاع على مسائل الرى والصرف فقد تضاربت
الاحكام فى صدد الفصل فى جهة الاختصاص
وهل هى المحاكم العامة تطبيقا لنص المادتين ٤

و ٤٣ من القانون المدنى أم وزارة الأشغال وفقا
لاحكام الأمر العالى المشار اليه إلا أن شراح
القانون قد اتفقوا جميعهم ما عدا العشماوى بك
فى مؤلفه الأخير فى قانون المرافعات على ان
وزارة الأشغال لا المحاكم هى المختصة وحدها
بالفصل فى مثل هذه المنازعات « راجع الملكية
والحقوق العينية لكامل مرمى بك صفحة ١٣٤
جزء ٢ و مرجع القضاء تعليقا على المادتين ٤٢
و ٤٣ من القانون المدنى » وحجج الفريق القائل
باختصاص وزارة الأشغال دون غيرها تلتخص
فى أن المادة ٤٢ من الأمر العالى سالف الذكر
قد نصت على إلغاء كل ما كان من الاحكام
السابقة يخالفها هذه اللائحة لامن حيث الاوامر
الادارية فقط بل من حيث اختصاص المحاكم
الاهلية أيضا لأن نص المادة ٤٢ المشار اليها عام غير
مخصص ولأنه من العيب فى التشريع أن يقرر
الشارع جهتين لأجل الوصول إلى الحق . هذا
فضلا عن ان لائحة الترع والجسور هى قانون
خاص والقانون المدنى هو قانون عام والقانون
الخاص أولى بالاتباع من القانون العام ولأن
القاضى الطبيعى للفصل فى مثل هذا النزاع انما
هو مصلحة الرى لأن لجهة الرى وحدها خبرة
خاصة فنية فى كيفية الرى وانتفاع الاطيان بالمياه
وكيفية توزيع هذا الانتفاع وهى أدرى من غيرها
بهذا ثم لأن المفهوم من روح التشريع السائد
فى الأمر العالى المشار اليه أن المشرع أراد أن
يحيل على وزارة الأشغال ورجال الادارة كل
المنازعات التى تنشأ عن مجارى المياه ورتب لذلك
نظاما واجراءات رأى فيها الضمان الكافى لمصالح
الافراد وأما حجج الفريق الثانى فمضمونها أن
لائحة الترع والجسور لم تشر إلى القانون المدنى

إلى حسمه بسهولة قد لا تتوافر للمحاكم الأهلية ولا شك في أن تحويل لائحة الترع والجسور هذا الاختصاص لوزارة الأشغال لا يمكن أن يكون قد جاء عبثاً أو عفواً بل قصداً منه نحو غرض معين من فض أمثال هذا النزاع بطريقة سريعة ومباشرة وفنية لا تتحقق كثيراً بطريق التقاضي العادي البطيء .

وحيث أنه حتى على فرض الأخذ بالرأى الثانى فإن هذا الرأى لا يحرم وزارة الأشغال من الاختصاص بالنظر فى هذه المسائل وإنما يجعل الاختصاص لها وللمحاكم أيضاً فإذا صدر فيها أمر إدارى فى مسألة منها فمقتضى ذلك أن يتمتع على الشاكي اللجوء إلى المحاكم الأهلية للمطالبة بالغاء هذا الأمر تطبيقاً لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وكل ما يكون له من الحقوق فى هذه الحالة هو المطالبة بتعويض عن الضرر الذى لحقه فى حالة مخالفة هذا الأمر لروح القانون أو عدم مراعاته الاجراءات والقواعد المنصوص عليها فيه .

وحيث أن المدعين قد اقرا بأن تفتيش الرى قد أصدر أمراً بهدم المسقى المتنازع عليها وهو أمر إدارى لا سبيل إلى المحاكم الأهلية لايقاف تنفيذه .

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع فى محله ويتعين الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى مع إلزام المدعين بالمصاريف واخراج المدعى عليه الثالث من الدعوى بلا مصاريف .

(قضية محمود إبراهيم أبو ربه وآخر ضد سعادة مدير البحيرة وآخرين رقم ٢٩٠٢ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي احمد حبيب خير الله)

وعدم الاشارة اليه يفيد عدم الرغبة فى الغاء الأحكام الخاصة بحقوق ارتفاع الرى والصرف المقررة فيه وبما أنه الأصل فى المعاملات فلا ينسخ ما فيه إلا بمساس مواده بالذات ولأنه لاضرير تشريعياً وقضائياً فى تعدد جهة القضاء وإن تكون لكل جهة أصول خاصة ترعاها عند العمل بالقانون النافذ عليها وأخيراً لأن القول بأن الشارع أراد أن يجعل هذه المسائل من اختصاص رجال الرى لكفاءتهم هو قول لا محل له لأن هذه المسائل من المسائل السهلة التى لا يجمل بسطاء المزارعين الدفاع عن حقوقهم فيها فضلاً عن أن المحاكم تستنير فى حلها بأراء خبراء فنيين لهم دراية كافية بها .

وحيث أن هذه المحكمة تميل إلى ترجيح الرأى الأول على الرأى الثانى وذلك لأن لائحة الترع والجسور قد صدرت بعد تاريخ صدور القانون المدنى وهى قانون نافذ واجب الاحترام بتعين على المحاكم أيضاً تطبيقه واحترامه لأنها إنما تحكم فى حدود الولاية المخولة لها طبقاً للقوانين لا القانون المدنى وحده فإذا كان القانون المدنى هو القانون العام واعتبر قانون الترع والجسور قانوناً خاصاً فإن القاعدة القانونية المجمع عليها أنه إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع .

وحيث أنه فوق ذلك فقد أبانت المادة ١٩ من لائحة الترع والجسور الاجراءات والأوضاع التى يجب أن يتبعها مقدم الشكوى وهى أوضاع واجراءات إدارية الغرض منها فض النزاع بين الخصوم بطرق فنية خاصة عهد بها إلى رجال وزارة الأشغال العمومية بناء على أن الشارع رأى النظر فى أمثال هذا النزاع بطريقة إدارية تؤدي

٢٣٧

محكمة طهطا الجزئية الأهلية

١٧ أبريل سنة ١٩٣٩

دعوى الحكومة . تخضع للاختصاص المعين . ولو

كانت اشكالات في التنفيذ

المبدأ القانوني

إن نص الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ والقاضي بتخصيص محاكم معينة للحكم في الدعاوى التي ترفع على الحكومة عام ولا يؤثر عليه ما قضت به المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه إذا حصل إشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالأجراءات الوقتية يرفع أمره إلى المحكمة الجزئية السكّنة بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . ومن ثم يخضع الاشكال المرفوع على قلم كتاب إحدى المحاكم للاختصاص الذي بينه ذلك الأمر العالي

المحكمة

« من حيث أن الحاضر عن قلم الكتاب دفع فرعيا بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأنها ليست من المحاكم التي خصصها الدكرتو المؤرخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ لنظر القضايا التي ترفع على الحكومة .

« وحيث أن الحاضر عن المستشكل طلب رفض هذا الدفع قائلاً بأن الدكرتو الصادر في سنة ١٨٩٢ لم يغير شيئاً من قواعد الاختصاص المركزي لنظر الاشكالات في التنفيذ وأن هذه الاشكالات لا زالت خاضعة لنص المادة ٣٨٦

من قانون المرافعات التي تقضى بوجوب نظر الاشكالات أمام المحكمة الواقع في دائرتها التنفيذ وفوق هذا فإن هذا الدكرتو قد نص على الدعاوى التي ترفع على الحكومة فيجب إذن أن تكون هناك دعوى بالمعنى القانوني أما الاشكال فليس بدعوى بل أن قاضي الأمور المستعجلة ينظر في الاشكال لا ينافي التنفيذ من عدمه دون أن يتعرض لأصل الحق

« وحيث أن نص المادة الأولى من دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ قد جاء عاماً بتخصيص محاكم عينها الشارع دون غيرها للحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أيا كان موضوعها ، وغرض الشارع من تخصيص هذه المحاكم بالذات هو امتياز خاص أعطاه للحكومة بقصد تسهيل العمل عليها حتى لا تتعدد المحاكم التي تكلف بالحضور أمامها ومن أجل هذا يكون هذا النص مقيداً لما عداه من النصوص القانونية لقواعد الاختصاص سواء منها ما كان متعلقاً بالاشكالات أو غيرها . أما القول بأن الاشكال ليس دعوى بالمعنى الذي يعرفه القانون لأن قاضيه باعتباره قاضياً للأمر المستعجلة لا يفصل في أصل الحق فهو قول مردود عليه لأن الاشكال لم يخرج عن كونه خصومة يبدى فيها كل من الطرفين أوجه دفاعه ثم تفصل المحكمة بينهما في هذه الخصومة بما يترأى لها وتلك هي أركان الدعوى التي يعرفها القانون

« وحيث أنه متى تقرر هذا يتعين قبول دفع قلم الكتاب والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

(قضية اشكال عبد الرحيم محمود عبد الرحيم ضد حضرة كاتب أول محكمة طهطا الجزئية وآخر رقم ٣٥٧١ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي زكي شرف)

٢٣٨

محكمة طما الجزئية الاهلية

١٩ ابريل سنة ١٩٣٩

١ — استجواب المتهم . أثره .

٢ — أمر الحفظ . قوة . الخطأ فيه يمنع من العدول عنه

٣ — دليل جديد . مدلوله . أثره في إلغاء أمر الحفظ

المبادئ القانونية

١ — استجواب المتهم إجراء من إجراءات التحقيق يستعان به على كشف الحقيقة سواء بظهور براءته أو إدانته فهو طريق للدفاع كما هو طريق للبحث والاستكشاف .

٢ — استقر الرأي فقها وقضاء على أن الدليل الجديد الذي يجيز العدول عن أمر الحفظ والعود الى اقامة الدعوى العمومية هو الدليل الذي كان مجهولا للمحقق واكتشف بعد صدور أمر الحفظ . أما الأدلة التي كانت موجودة أثناء التحقيق الأول ولكن المحقق أغفلها سهوا أو لآى سبب آخر فلا يصح الرجوع اليها واعتبارها أدلة جديدة

٣ — اذا صدر أمر الحفظ بعد تحقيق قانونى وانقضى على صدوره مدة تزيد على ثلاثة أشهر دون أن يصدر النائب العمومى قرارا بالغائه فليس للنيابة أن تعدل عنه اذا تبين لها فيما بعد وجه الخطأ فى اصصداره لأن فى العدول عنه اخلافا بقوة الشيء المحكوم فيه التى جعلها القانون لأوامر

الحفظ ولائحه مجرد صدوره تتعلق به حقوق الأفراد الذين يعينهم صدوره

المحكمة

من حيث أن المتهم أعلن قانونا ولم يحضر ويجوز الحكم فى غيبته عملا بالمادة ١٦٢ ج وحيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق انه بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٣٨ بلغ عبد الحميد محمد طه بان المتهم شرع فى سرقة حمارته وقد حقق البوليس هذا البلاغ وأثبت المحقق فى نهاية المحضر بان المتهم سبق أنذاره مشبوها بتاريخ ١٨ - ٣ - ١٩٣٨ وان هذا الانذار مسجل برقم ٦٦ وقد استجوب وكيل النيابة المتهم بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٣٨ وناقشه فى التهمة المسندة اليه وسأله عن سوابقه فاعترف بأحداها كما اعترف بسبق أنذاره مشبوها . وقد وجهت النيابة للمتهم تهمة الشروع فى السرقة وتهمة العود للاشتباه ثم أصدرت بتاريخ ٢١ - ٤ - ١٩٣٨ أمرا بحفظ الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية قطعيا لعدم الجناية لأنه تبين لها من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم انه أنذر متشردا ولم يسبق أنذاره مشبوها . وبتاريخ ٢٤ - ١٢ - ١٩٣٨ حرر البوليس محضرا جديدا ضد المتهم عن نفس تهمة العود الى الاشتباه سالفة الذكر وأثبت فى هذا المحضر تاريخ ورقم أنذار الاشتباه وقد جاء هذا البيان مطابقا تمام المطابقة لما ثبت بنزيل المحضر الخاص بقضية الشروع فى السرقة . وقد طلبت النيابة من مركز طما صورة من هذا الانذار فوافها بها فأقامت هذه الدعوى ضد المتهم . وقد تبين من الاطلاع على صحيفة السوابق المرفقة بهذه القضية ان المتهم سبق أنذاره مشبوها ومتشردا .

وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان يجوز النيابة أن تعدل عن أمر الحفظ الصادر منها بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٣٨ وتقيم الدعوى العمومية ضد المتهم أم لا .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة ٤٢ جنابات تنص على أن الأمر الذي يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألغى النائب العمومي هذا الأمر في خلال الثلاثة شهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ ج وتنص هذه الفقرة على أنه يعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها على المحقق قبل صدور أمر الحفظ ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى إلى اظهار الحقيقة .

وحيث انه قد انقضى على تاريخ صدور أمر الحفظ مدة تزيد على ثلاثة شهور دون أن يصدر النائب العمومي قراراً بالغائه كما أن أمر الحفظ صدر بعد تحقيق قانوني ذلك لأن النيابة استجوبت المتهم في القضية السابقة ولا نزاع في أن الاستجواب إجراء من إجراءات التحقيق يستعان به على كشف الحقيقة سواء بظهور براءة المتهم أو إدانته فهو طريق للدفاع كما هو طريق للبحث والاكتشاف (الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك جزء ٤ ص ٢٨٠) -

وحيث انه قد استقر الرأي فقها وقضاء على أن الدليل الجديد الذي يحيز العدول عن أمر

الحفظ والعود إلى إقامة الدعوى العمومية هو الدليل الذي كان مجهولا للمحقق واكتشف بعد صدور أمر الحفظ أما الأدلة التي كانت موجودة أثناء التحقيق الأول ولكن المحقق أغفلها من باب السهو أو لآى سبب آخر فلا يصح الرجوع إليها واعتبارها أدلة جديدة . ولا جدال في أنه حتى إذا كانت النيابة قد أخطأت في الأسباب التي اتخذتها أساسا لاصدار أمر الحفظ فان ذلك لا يسلب القرار قوته وأثره القانوني من جهة أنه بمجرد صدوره قد تعلقت به حقوق الأفراد الذين يعينهم صدوره (نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة أحكام النقض جزء أول ص ٣٨٦)

وحيث ان مركز طما وضع تحت نظر النيابة تاريخ اصدار الاشتباه ورقم قيده بدفائره وقد اعترف المتهم بصدور هذا الانذار اليه وذلك قبل أن تصدر النيابة أمر الحفظ وإذا كانت النيابة لم تجد هذا الانذار مثبتا في صحيفة سوابق المتهم وقتئذ فقد كان يتعين عليها ان تستعلم من المركز عن ذلك وتطلب منه موافاتها بصورة منه . فاذا كانت قد قصرت في ذلك واعتبرت الانذار غير قائم فان المتهم يستفيد من ذلك بغير شك وليس للنيابة أن تعدل عن أمر الحفظ إذا تبين لها فيما بعد وجه الخطأ في تصرفها لأن العدول فيه اخلال بقوة الشيء المحكوم به التي جعلها القانون لأوامر الحفظ .

وحيث انه بناء على ما تقدم تكون الدعوى العمومية غير مقبولة ويتعين الحكم ببراءة المتهم كما استدل اليه عملا بالمادة ١٧٢ ج

(قضية النيابة ضد محمد أحمد منصور رقم ٣٤٨ سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة القاضي حافظ سابق وبحضور حضرة الاستاذ علي ابراهيم وكيل النيابة)

٢٣٩

محكمة الجيزة الجزئية الاهلية

٢٣ مايو سنة ١٩٣٩

ورثة . تصرفات ضارة بهم . من طبقة الغير . تاريخ
عرفي . لا يحتج به على الغير . مرض موت : حكمه .

المبادئ القانونية

١ — جرى الفقه والقضاء على اعتبار الورثة الذين أضرت بهم تصرفات مورثهم لصالح ورثة آخرين إيثارا لهم عليهم من طبقة الغير بالنسبة لهذه التصرفات الضارة بهم وبالتالي لا يحتج عليهم بالتاريخ العرفي لهذه التصرفات وإنما يحتج عليهم بتاريخها الثابت رسميا طبقا لنص المادة ٢٢٨ من القانون المدني

٢ — يبطل عقد البيع الذي يصدر من المورث لابنته وهو مريض بشلل نصفي ناشئ عن تصاب الشرايين وأدى هذا المرض إلى هبوط في قلبه ووفاته اثر التصديق عليه ببضعة أيام ويكون حكمه في هذه الحالة حكم الوصية ويؤخذ انتقال كاتب التصديقات إلى منزله قبيل وفاته بقليل دليلا على أن المرض اقعده عن مباشرة أعماله خارج منزله

المحكمة

« حيث ان المدعيتين اقامتا هذه الدعوى تطلبان الحكم فيها ببطلان العقد المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٣٨ والمصدق عليه من كاتب التصديقات بهذه المحكمة بتاريخ ١٠ منه والسجل أمام محكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ١٥ منه المتضمن بيع المرحوم عبد الوهاب علي عليان مورث الطرفين ٦ ب و ٤ ط و ١ ف الى ابنته فائزة القاصر المشمولة بوصاية والدتها المدعى عليها مقابل

مبلغ ثمانين جنيا مصريا ذكر بالعقد أن المدعى عليها دفعت من مالها الخاص لابنتها القاصر باعتبار أن هذا العقد صدر في مرض موت المورث ابائع فهو في حكم الوصية . وطالما أنه لو ارثة ولم تجزه المدعيتان الوارثتان باعتبارهما اختا المورث الذي لم يترك ولدا ذكرا فهو باطل وأنه فضلا عن أن هذا الثمن دون القيمة الحقيقية للأرض المبيعة بكثير فانه ثمن صوري لم يدفع . لأن المدعى عليها لا مال لها يمكن أن تدفع منه مثل هذا المبلغ . وأن المورث توفي بعد تاريخ العقد المذكور بأربعة أيام فلم يوجد بتركته نقود ما وارثتنا على خطاب مرسل من حلاق الصحة الى عمدة منيل شيخه تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٣٨ يتضمن وفاة المورث المذكور في ذلك اليوم عن حوالي ٧٠ سنة وأن مدة مرضه أربعة شهور وأن مفتش صحة المركز عاده يوم ١١ منه أى قبل الوفاة بيومين وعلى شهادة من مفتش صحة مركز الجيزة مؤرخة ١٦ منه تتضمن أن المذكور توفي بتاريخ ١٣ منه بشلل نصفي أيمن وهبوط في القلب وأنه عاده في أول مايو وفي ١١ منه

« وحيث ان المدعى عليها قررت أن البيع حصل أولا في ٨ ابريل سنة ١٩٣٨ بموجب العقد الابتدائي المقدم منها وأن المورث كان في صحة تامة وقت ان باع

« وحيث انه ازاء ذلك حكمت المحكمة تمهيدا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٩ بأحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المدعيتان أن المورث المذكور كان مريضا مرض الموت وقت أن باع الاطيان الى ابنته المشمولة بوصاية المدعى عليها وصرحت للمدعى عليها بالنفي . وقد سمعت المحكمة أقوال الشهود اثباتا ونفيا

« وحيث ان الفقه والقضاء جريا على اعتبار

الورثة الذين اضرت بهم تصرفات مورثهم لصالح ورثة آخرين اثاروا لهم عليهم من طبقة الغير بالنسبة لهذه التصرفات الضارة بهم وبالتالي لا يحتاج عليهم بالتاريخ العرفي لهذه التصرفات وانما يحتاج عليهم بتاريخها الثابت ثبوتاً رسمياً طبقاً لنص المادة ٢٢٨ من القانون المدني (يراجع حكم دوائر الاستئناف العالي مجتمعة في ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ - المحاماة السنة الثامنة ص ٧٥٥ رقم ٤٦٠ وحكم محكمة الاستئناف العليا في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة ص ٩١٦ رقم ٢/٥٢٧ وحكم محكمة الاسكندرية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المحاماة السنة العاشرة ص ١٨ رقم ٢٨٣) وعليه تكون العبرة بالتاريخ الثابت رسمياً لهذا التصرف وهو تاريخ التصديق على هذا العقد في ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ .

وحيث انه ثابت من اخطار حلاق الصحة للعمدة ومن الشهادة الطبية المحررة بمعرفة حضرة مفتش صحة مركز الجزيرة أن المورث توفي في ١٣ منه أي بعد التاريخ المذكور بثلاثة أيام فقط . وثابت من الشهادة الطبية المذكورة ومن أقوال حضرة الدكتور عثمان شاهين مفتش صحة المركز أمام المحكمة انه عادة لأول مرة في مرضه في أول مايو سنة ١٩٣٨ أي انه كان مريضاً وقت أن صودق على العقد

وحيث انه بما يقطع بمرضه في هذا الوقت وعدم استطاعته مباشرة اعماله خارج المنزل انه لم يستطع الانتقال إلى قلم كتاب المحكمة للتصديق على العقد بل انتقل كاتب التصديقات إلى منزله

وحيث انه مع ذلك فان الثابت من اخطار

حلاق الصحة للعمدة بالوفاة ومن شهادة عبود احمد فياض ورجب أمين بسيوني وأمين على عفيفي وعبد العزيز حسن عبد الله انه كان مريضاً مدة ترجع الى ما قبل تاريخ العقد الابتدائي العرفي وأن هذا المرض أقعده عن مباشرة اعماله خارج منزله الى أن توفي وعليه يكون حتى العقد الابتدائي - على فرض صحة التاريخ المعطى له - قد صدر في مرض موت البائع . وقد شخصه حضرة مفتش صحة المركز بأنه شلل في النصف الأيمن نتيجة تصلب في الشرايين وانه يقعده بطبيعة الحال عن الخروج من منزله وأن الوفاة نتيجة هبوط في القلب نشأ عن هذا الشلل

وحيث ان المحكمة لا تتق في شهادة شهود المدعى عليها الذين ادعوا أن المورث كان صحيح الجسم سليماً من الأمراض حتى وقت التصديق على العقد النهائي لأن محضر الانتقال يدحض شهادتهم ولذلك لم يستطيعوا تعليل سبب انتقال كاتب التصديقات اليه في منزله .

وحيث ان المدعى عليها وشهودها لم تستطع أن تثبت مصدر حصولها على الثمن وقدره ثمانين جنيهاً مصرياً والثابت انها لا تملك عقاراً ما .

وحيث انه إذا ما ثبت أن العقد المطلوب ابطاله صادر في مرض موت البائع فانه يأخذ حكم الوصية وطالما انه صادر لوارث ولم يجره بعض الورثة كما تقدم فهو باطل وعليه يتعين الحكم باطلاله والغاء التسجيل المتوقع بمقتضاه

(قضية السيدتين كرميه وشفيقه على عليان ضد السيدة نبوية أبو زيد اسماعيل عن نفسها وبصفها رقم ٢٤٦٠ سنة ١٩٣٨ رقاسة حضرة القاضي عارف محمد)

٢٤٠

محكمة بنى سويف الجزئية الاهلية

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩

قانون الدمغة . مخالفة أحكامه . جنحة لا مخالفة

المبدأ القانوني

إن وصف الجريمة التي تقع ضد أحكام القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الدمغة بأنها « مخالفة » لا يغير من طبيعة الجريمة وكونها من الجنح إذ العبرة في وصف الجريمة بالعقوبة المقررة لها . وما دامت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام قانون ضريبة الدمغة بمقتضى المادة ٢٠ منه قد تصل إلى خمسين قرش فان الجرائم الخاصة بمخالفة أحكام هذا القانون تكون من الجرائم التي يجب اعتبارها من الجنح طبقاً للمادة ١١ من قانون العقوبات .

المحكمة

« وبما ان الثابت من محضر ضبط الواقعة المحرر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أن المتهم ضبط يقود دراجة له لم يسدد عنها رسم الدمغة المفروض عليها ولما سئل المتهم وعد بدفع ذلك الرسم .
« وبما ان الحادث وصف بأنه قيادة دراجة لم تكن تحمل العلامة الدالة على سداد الضريبة المستحقة عليها .

« وبما ان المستفاد من ظروف الدعوى أن المتهم لم يدفع رسم الدمغة السنوي المفروض على تلك الدراجة عملاً بالمادة ١٢ من الجدول الخامس الخاص برسم الدمغة النوعية الملحق بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ .

« وبما ان المادة الأولى من ذلك القانون

قررت بفرض رسم الدمغة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات المذكورة في الجداول الملحق بهذا القانون ومنها الجدول الخامس المشار إليه الذي حدد مقدار رسم الدمغة السنوي المفروض على كل دراجة

ونص في المادة الثالثة منه على طريقة تحصيل رسم الدمغة ومن بينها تثبيت لوحة من لوحات المراقبة ووصفت هذه اللوحة في المادة ١٢ من الجدول الخامس المشار إليه بأنها هي اللوحة التي تدل على تسديد رسم الدمغة ونص في المادة الرابعة على أنواع الدمغة ومنها رسم الدمغة النوعي الذي فرض على ما تبين في الجدول الخامس المشار إليه الملحق بذلك القانون .

« وبما ان العقاب والجزاء قد بينته المادة العشرين من ذلك القانون وهو الغرامة التي تصل الى خمسين قرش صاغ عن كل مخالفة وأنه يحكم بالغرامة عن كل عقد أو سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل أو اعلان أو لوحة أو غيرها كما نص في المادة ٢٣ من القانون على وجوب الزام المحكوم عليه بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة ولا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهربة ولا يزيد عن عشرة أمثالها .

« وبما ان المستخلص مما تقدم أن وصف الجريمة التي تقع ضد أحكام هذا القانون بأنها « مخالفة » كما جاء في المادة العشرين منه لا يغير من طبيعة الجريمة وكونها من الجنح إذ أن العبرة في وصف الجريمة هو بالعقوبة المقررة لها وقد نص في قانون العقوبات في المادة الحادية عشرة منه على أن الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس الذي تزيد أقصى مدته على اسبوع أو بالغرامة التي تزيد مقدارها على جنيه مصري وبما دام أن العقوبة

المبادئ القانونية

١ — بينت المادة ١٧٨٠ من القانون المدني الفرنسي معدلة العناصر اللازمة لحق الأجير في التعويض عند فسخ عقده بخلاف نص المادة ٤٠٢ من القانون المدني الأهل الذي جاء مقتضياً موجزاً، ومن ثم تكون مهمة القاضي ترتيب العلاقات بين الأجير وصاحب العمل بتطبيق مبادئ العدالة وبمراعاة عادات البلاد والعرف السائد في الصناعات إلى أن يصدر التشريع الخاص بالعمل والعمال.

٢ — إيجار الأشخاص ينطوي تحته أنواع مختلفة من العمل: الخدمة domestiques والعمال ouvriers والمستخدمين employés ولكل منهم معاملة خاصة. فالخدمة — وهم الذين يلحقون بخدمة الشخص في منزله أو أملاكه — لا يترتب على فصلهم أي تعويض مهما طالت المدة ويجوز طردهم في أي وقت دون سابق إنذار خلافاً لما جرى عليه العمل في فرنسا من حيث وجوب إخطارهم قبل الفصل بثمانية أيام. أما العمال وهم الذين يشتغلون عادة في عمل يدوي في الصناعات الآلية وغيرها فيجب النظر إلى نوع العمل وأهميته والمدة التي قضاها العامل إذ أن هذه المدة واحتمال طولها تخرج العامل من طبقة الأجير اليومي إلى أجير بمدة غير محدودة وهنا يتعين إخطاره بالفصل بمدة مناسبة أو تعويضه في حالة الفصل في وقت غير لائق. أما المستخدمون فيشترط عند الفصل الأخطار سلفاً.

المقررة لمخالفة قانون تقرير رسم الدمغة في المادة العشرين قد تصل إلى خمسمائة قرش فجرائم مخالفة أحكام هذا القانون هي من الجرائم التي يجب قانوناً اعتبارها من الجنح.

« وبما أن الفعل الواقع من المتهم هو مخالفة لأحكام المواد ١ و ٣ و ٤ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة والمادة الثانية عشر من الجدول الخامس الملحق بهذا القانون وهو أنه لم يدفع رسم الدمغة السنوي وقدره مائة مليم عن تلك الدراجة فامتنع عليه الحصول على اللوحة الدالة على تسديد رسم التمغة فالفعل الواقع من المتهم جنحة ومتى كان الأمر كذلك فيتعين القضاء بعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى طبقاً للمادة ١٢٨ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في الكتاب الثالث الباب الأول في محكمة المخالفات والتي تقرر أنه عند نظر المخالفة ووجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنحة يحكم القاضي بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق إلى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات.

(قضية النيابة ضد صلاح عبداللطيف بنسأوى رقم ٧٠٤٢ مخالفات سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة القاضي أحمد سيد أحمد وحضور حضرة الأستاذ عادل يونس وكيل النيابة)

٢٤١

محكمة المحلة الجزئية الأهلية

٢٨ يناير سنة ١٩٤٠

- ١ — إجارة أشخاص. استحقاق التعويض عند الفسخ. الحكم بمبادئ العدالة والعادات.
- ٢ — خدمة. عمال. مستخدمون. رفقتهم. استحقاقهم للتعويض. من عدمه. حالاته.
- ٣ — فسخ: بدون سبب أو غير عادل. موجب للتعويض.
- ٤ — تعويض. استحقاقه عند الإهمال الجسيم. أو الخطأ الفاحش. أو عدم مراعاة لوائح المصنع الداخلية.

٣- من المقرر فقها وقضاء أن كلمة الفسخ في وقت غير لائق يدخل تحت مدلولها الفسخ بدون سبب *rénvois injustifiés* والفسخ غير العادل *rénvois non-équitables* وطبيعة التعويض في كل حالة تختلف عن الحالة الأخرى. ولا يؤثر على استحقاق العامل للتعويض في حالة الفسخ كونه يتقاضى أجرا يوميا.

٤- لكي يستحق العامل التعويض يجب أن لا يكون فصله عن العمل ناشئا عن إهمال جسيم أو خطأ فاحش أو عن عدم مراعاة اللوائح الداخلية للمصنع أو أنظمتها الانسانية.

المحكمة

من حيث ان القضايا الثلاث ٢٤٨٥ سنة ٣٩ و ٣١١١ سنة ٣٩ و ٣٨٧٧ سنة ٣٩ موضوعها واحد وهي مرفوعة من كل من احمد منصور على ومحمد احمد العيسوى وعلى حسن العسال على شركة مصر للغزل والنسيج بالتعويض عن الفصل في وقت غير لائق بعد حكم البراءة الصادر من محكمة المحلة بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٨ في قضية اللجنة رقم ١٨٦٥ سنة ١٩٣٨ المرفوعة من النيابة ضدهم وآخرين عقب الاضراب والاتلاف الحاصل من العمال في مصنع الشركة

ومن حيث ان أساس التعويض المطالب به واحد في هذه الثلاث قضايا ولهذا ترى المحكمة صدور حكم واحد يشملها جميعا لأن الأسباب واحدة ومرجعها إلى أمر واحد وهو فصل المدعين غداة حكم البراءة سالف الذكر وأنه ليستدعى الفصل في هذه الدعاوى البحث مليا في الأسباب

التي دعت الشركة إلى هذا الفصل العاجل ومنها يتطرق الحال إلى ذكر التكييف القانوني لهذا الوضع من الأمور تحديدا لما تراه الشركة من حقها المطلق في الفصل مادام يستولى العامل على أجره يوميا ونظرية المدعين فيما يترتب على ذلك من التعويضات وهذا النزاع الحادث بين الشركة وعمالها لم تعرفه مصر منذ زمن بعيد لأنه لم يكن هناك من صناعات أهلية قبل عدة سنين تقوم على اكتاف الآلاف المؤلفة من العمال. وهذه المنازعات جديدة في ديارنا لحداثة العهد وإن كانت قد عرضت في بعض صورها على قضائنا الأهلي والمختلط فهي بعض حوادث فردية لم تعد دائرة محدودة ولم تكن بالجسامة التي شهدتها البلاد في قضية النيابة ضد عمال شركة مصر للغزل والنسيج سالفة الذكر

أما المنازعات الأخرى التي كثيرا ما نسمع بها في البلاد الصناعية فانه يخشى من تجددتها هنا لقيام بعض المنشآت في السنين الأخيرة ولهذا فواجب المشرع من ناحية والقاضي من الناحية الأخرى المعاونة على استتباب العلاقات الحسنة فيما بين رب العمل من جهة والعامل من الجهة الأخرى فالمشرع بتحقيق ما هو ضروري من قوانين تستلزمها طبيعة العمل والقاضي من جهة التطبيق وإلى ان تقوم في البلاد هذه الكتلة من القوانين الخاصة بالعمل والعمال فأن مهمة القاضي تكون ولا شك دقيقة حساسة من حيث ترتيب العلاقات بتطبيق مبادئ العدالة بمراعاة عادات البلاد والعرف السائد في الصناعات المختلفة وما يجوز الاستناد عليه من أحكام المحاكم الفرنسية وما صدر من مبادئ في قضائنا الأهلي والمختلط واليها يرجع البحث ويستقيم العبد إذ

دون إخطار سابق أو تعويض لاحق وعلى هذا المبدأ قام دفاع شركة مصر للغزل والنسيج ولكن هذا المبدأ لن يؤخذ على علته في الحكم على كل الحالات إذ أن إيجار الأشخاص ينطوي تحته أنواع مختلفة من العمل فالخدمة domestiques والعمال ouvriers والمستخدمين employés لا يجوز معاملة الفئة منهم كالأخرى في حالات الفصل الممتدة إذ أن الخدمة وهم الذين يلحقون بخدمة الشخص في منزله كالفراشين والسفرجية والطباخين وغيرهم أو في أملاكه كالبوابين والجنائنية وما إليهم لا يترتب على فصلهم أى تعويض مهما طاللت المدة ويجوز طردهم في أى وقت يشاء السيد بدون إخطار ما لأن العادة قد جرت في بلادنا المصرية أن لا يعطى أى تنبيه سابق خلافا لما جرى عليه العمل في فرنسا مثلاً من إخطار الخادم بثمانية أيام قبل فصله .

وأما العمال وهم الذين يشتغلون عادة بعمل يدوى في الصناعات الآلية وغيرها فإن لهم نظاماً خاصاً ينشأ إما عن لوائح المصنع الداخلية التى يعلمها العامل قبل دخوله في خدمة السيد أو تبعاً للحالات المختلفة التى تعرض أمام القضاء للفصل فيها بمراعاة الظروف والصناعة التى يشتغل فيها العامل ولأنه لا يجوز أن يستند فصل العامل على أساس أنه أجير يومى إذ أنه يجب النظر إلى نوع العمل وأهميته والمدة التى قضاهما العامل لأن طول المدة واكتساب العامل مراناً خاصاً وتقدمه في عمله بزيادة أجره من مدة لأخرى تخرج العامل من صنف الأجير اليومى إلى أجير بمدة غير محددة وهنا يتعين إخطاره بالفصل بمدة مناسبة أو تعويضه في حالة الفصل في وقت غير لائق

أن القانون المدنى قد وضع على عجل ومنذ زمن طويل تعاقبت فيه حوادث كثيرة ألهم فيها المشرع إلى تغيير بعض النصوص بالاضافة أو الحذف تبعاً للظروف التى تستوجب هذا التعديل إلا أن باب اجارة الأشخاص قد بقى على حاله ويحسن النظر اليه وعسى أن يكون التقيح القائم الآن بلجنة تعديل القوانين قد لمس هذا الباب بتقدير شامل واهتمام عاجل ببيان الحالات التى لا بد وأن تعرض على القضاء فيما يجد من نزاع للتطور الحاصل في البلاد من توجيهها إلى الصناعة بدلا من الاعتماد على الزراعة فحسب في تنمية الثروة المصرية

وما يحسن الإشارة اليه أن المادة ١٧٨٠ فرنسى وضعت مبادئ عدة وقد صدر قانون معدل لها في سنة ١٨٩٠ بالنص على العناصر الضرورية في حالة المطالبة بالتعويض عند فسخ العقد هذا وأما المادة ٤٠٢ مدنى أهلى فلم توف الموضوع حقه وكانت موجزة الايجاز كله فلم تنص إلا على أنه إذا لم تعين مدة الايجار في العقد فإنه يجوز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ولا شك في أن أغلب الذين تستخدمهم الشركات من العمال وغيرهم لا يتعاقدون مع رب العمل بعقود كتابية وليس للشركات المصرية لوائح داخلية ترتب نظام العمل وتحدد العلاقات فيما بينها وبين العمال وهى تسير على قاعدة الأجر اليومى حتى ولو كان العامل مستخدماً يشتغل فيما هو خاص بالادارة وينتج من هذه الفكرة السائدة أنه مادام العامل يتناول أجراً يومياً فإن للشركة الحق المطلق في فصله في أى وقت

• وأما الفقرة الأخيرة فيشترط عند الفصل الاخطار سلفا حتى أن بعض الأحكام تميل إلى إعطاء تعويض مناسب حتى ولو كان هناك تنبيه من السيد طبقا للمدة التي يتعين قضاؤها في البحث عن عمل آخر إذ أنه من المقرر فقها وقضاء أن كلمة الفسخ في وقت غير لائق تدخل تحت مدلولها الفسخ بدون سبب *renvois injustifiés* والفسخ غير العادل *renvois non-equitables* وطبيعة التعويض في كل حالة تختلف عن الحالة الأخرى (راجع حكم المحكمة المختلطة الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بمجموعة سنة ٤١ ص ٤٠) ولا علاقة فيما بين التعويض المطلوب وبين تناول الشخص أجراً يومياً ولا تؤثر الحالة الأخيرة على الأولى لأنه كما تقدم لا يمكن الأخذ بالقرينة المستمدة من دفع الأجر يومياً وحدها دون مراعاة للظروف الخاصة بنوع العمل وأهميته في اعتبار العامل أجيراً باليوم أو كما جاء بالحكم الصادر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ من المحكمة المختلطة بمجموعة سنة ٤٠ ص ١٢٤ ،

“ en conclusion, le fait de payer un employé à raison de tout par jour de travail ne peut à lui seul exclure que le contrat puisse être d'une durée indéterminée aux fins de l'indemnité due au cas de renvois intempestif.”

ولاشك في أنه لاستحقاق التعويض يتعين أن لا يكون الفسخ متسبباً عن إهمال جسيم أو خطأ فاحش كبير أو عسـدم مراعاة للوائح المصنع الداخلية وأنظـمته الأساسية وللحـاكم الملحق في بحث كل حالة من هذه الحالات لمعرفة

ما إذا كان الإهمال شنيعاً أو الخطأ جسيماً أم لا وأنه من الضروري قيام العامل بواجباته وأن لا يخل بواحد منها في القيام بعمله المنوط به خير قيام ومن اتباع النظام وعدم الإخلال بشروط الطاعة لرؤسائه أو المساس بما يشتغل عليه من عدد وآلات بمعنى أن يكون يقظاً ملتفتاً لعمله لا يسبب للمصنع خسارة باهماله

ومن حيث أنه بمراعاة ما تقدم من بيان فإن شركة مصر للغزل والنسيج قد فصلت المدعين بسبب اتهامهم في الاضراب ولكن المحكمة في القضية رقم ١٨٦٥ جنح المحلة لسنة ١٩٣٨ قد بحثت الموضوع بحذافيره ورأت أن مساعدى العمال ومن ضمنهم المدعين الثلاثة لم تكن لهم يد في الاضراب الذي حصل والاتلاف الذي حدث وإن الاتهام لم يأت إلا عن شهادة من يدعى « احمد الطور » الذي كال الاتهام جزافاً للمساعدين بحجة أنهم كانوا في وسط العمال دون أن يقوموا باتخاذ أى اجراء ضدهم يمنع شعبهم ويقضى على هياجهم ولكن المساعدين كانوا في مركز خرج والفتنة قائمة ولا يمكنهم والحالة هذه أن يبدوا النصيح العاجل وقد تسلط الغضب على العمال ونار ثأرهم تغلب الشيطان على عقولهم فأعنى بصائرهم ولهذا فما كانوا في حالة يستطيعون فيها التمييز بين الصالح والطالح وكان كل منهم الصياح أولاً ثم الاتلاف ثانياً وهذا شأن الجماهير النائرة لاتعى ما تقول ولا تفقه ما تعمل ولو أن المساعدين تقدموا للعمال وقتذاك بالنصيحة لمسا قبلوها بل ولكان نصيبهم بعض الایذاء العاجل وما يدل على صحة هذا القول ما جاء على لسان محمد ابراهيم فهمى رئيس قسم النسيج بمزة ١ فقد قرر « بأن الهياج كان تاماً وأنه انسحب مع غيره

الفسخ العاجل أم لا ولأن :

“ le brusque licenciement d' un employé ne peut être justifié que par faute ou négligence grave à sa charge ” 12 mai 1909 . B . 21 . 348 ”

« ومن حيث ان المدعين لم يرتكبوا اهمالا شائنا أو خطأ فاحشا ، ولهذا فأساس المطالبة بالتعويض في محلها والشركة ولا شك ملزمة بتعويض الضرر الحاصل للمدعين من جراء فصلهم بمراعاة المدة التي قضاها كل منهم والخدمة التي اداها للشركة والزمن الذي يتمكن فيه من ايجاد عمل آخر وقد تضاربت احكام المحاكم الاهلية والمختلطة في تقدير هذا التعويض إلا أنه يجب تلمس كل حالة على حدها والقضاء بالتعويض المناسب لكل ظرف من هذه الظروف

ومن حيث أنه على الأساس السابق ذكره فإن المحكمة تقدر التعويض المناسب للضرر الحاصل للمدعي احمد على منصور بمبلغ ٩٠٠ جنيهات و ٤٥٠ مليما والمدعي الثاني محمد احمد العيسوي بمبلغ ١٥٠ جنيتها و ٧٠٠ مليما والمدعي الثالث على حسن العسال بمبلغ ١٢ جنيتها و ٦٠٠ ملين

(قضية احمد على منصور رقم ٢٤٨٥ سنة ١٩٣٩ وقضية محمد احمد العيسوي رقم ٣١٦١ سنة ١٩٣٩ وقضية على حسن العسال رقم ٣٧٧ ضد عبد الرحمن حماده بك بصفته مدير شركة مصر للغزل والنسيج رقامة حضرة القاضي محمد ذهني)

٢٤٢

محكمة الدلائجات الجزئية الاهلية

٣١ يناير سنة ١٩٤٠

- ١ - - - صورية مطلقة . ماهيتها . تسجيلها . جواز الدفع بها
- ٢ - - - صورية نسبية . أثرها . لابطال ان شملت بعض اجزاء العقد . باطله في حالي الديب غير المشروع وخالفها للنظام العام والآداب
- ٣ - - - الدفع بالصورية . جائز بصفة عامة للدائنين . اثباتها بالبيئة اخلاقا

من الرؤساء خشية سطوة العمال ، (راجع الحكم الجنائي نمرة ٧) ومن ثم كان الحكم الصادر بالبراءة مبنيًا على ما ثبت من « أن مسلك المساعدين كان سليما ولم تبد منهم أي حركة ولم يقوموا بعمل اجابي »

وفي الحق انه لو كان قد اشته من مسلك المدعين انهم كانوا يشجعون العمال في اضرابهم ويشاركونهم سرا في شغبهم لما كان لهم أي حق في طلب التعويض ولكن للشركة كل الحق في فصلهم وابعادهم عن محيطها لانهم جرثومة فساد (راجع حكم بهذا المعنى منشور في (D. P. 97-2-65)

« ومن حيث ان الشركة ازاء هذا الفصل الحاصل دون سبب مشروع فانها ملزمة طبقا للظروف والعرف بتعويض المدعين عن الضرر الذي اصابهم وقد قطعت عنهم اسباب المعاش بهذا الفصل السريع بعد أن حبسوا مدة طويلة حبسا احتياطيا ولم يصدر ضدهم حكم بعقوبة ما وقد قبلت النيابة حكم البراءة ولم تستأنفه ولهذا فقد حكم بان :

... que la rupture du contrat de louage de services dont la durée n'est pas déterminée, lorsqu' elle a lieu brusquement , en dehors du cas de force majeure et sans motifs graves , peut suffire pour justifier l'allocation d'une indemnité .

(D. P. 96 . 2 . 23 .)

أي أن فسخ عقد ايجارة الاشخاص إذا كان غير محددة المدة دون باعث شديد أو قوة قاهرة يكون سببا في استحقاق التعويض ولو أن الشركة تبرر الفصل باشتراك المدعين في الاضراب إلا أن بواعث الفصل واسبابه مرجعها للمحكمة وهي التي تبحثها بحثا وافيا لترى ما إذا كانت تبيح

المبادئ القانونية	المحكمة
(١) الصورية المطلقة التي يقصد بها المتعاقدان تحرير عقد خيالي معدوم الأثر هي ما يمكن استظهارها واستجلاء غوامضها من نية العاقدين ومن الوقائع والملايسات ومتى ثبت ذلك واتحدت ارادة المتعاقدين على أن يكون العقد لا وجود له فالدفع بها جائز حتى ولو مع تسجيل عقدها	١ — عن الدفع بالصورية حيث ان الدفع بالصورية في هذه الدعوى معناها أن تكون التصرفات قد صدرت في الظاهر من المملك ولكنها في الواقع لم تخرج العين موضوع النزاع اطلاقاً عن ملكية المتصرف ومؤداها أن يكون العقد غير موجود أصلاً وأن مثل هذه الصورية التي يقصد بها المتعاقدان تحرير عقد خيالي معدوم الأثر بالكلية هي صورية مطلقة ومناط استظهارها ينحصر في استجلاء نية العاقدين من الوقائع والملايسات ومتى ثبت ذلك واتحدت ارادة المتعاقدين على أن يكون العقد لا وجود له بالنسبة لهما وللغير فهي جائز الدفع بها حتى ولو كان عقدها مسجلاً (يراجع بهذا المعنى المقال المنشور للاستاذ زكي بك خير في مجلة المحاماة السنة ١٩ العدد الرابع وقد اخذت بنظرته محكمة النقض في قضية الطعن رقم ٢٨ لسنة ٨ قضائية) وأما الصورية النسبية التي تشمل جزءاً من أجزاء العقد كالثمن أو سبب العقد كأن يذكر في العقد ثمن أقل من الواقع أو يذكر أن الثمن قد دفع وهو لم يدفع فهي في هذه الحالة ليست سبباً من اسباب البطلان لأنه يجوز حصول العقد كهيئة في صورة عقد بيع وفقاً لنص المادة ٤٨ مدني اهل والأثر القانوني للعقد الصوري نسبياً أنه يعتبر عقداً صحيحاً له وجود قانوني غير أنه في بعض الأحوال تعتبر الصورية النسبية باطلة إذا كانت لسبب غير مشروع أو كان عقدها مغايراً للنظام العام أو الآداب العامة وفي هذه الحالة يجوز الدفع ببطلان الصورية النسبية حتى ولو مع تسجيل العقد ومن هذا يفهم إذن أنه يمكن الاحتجاج
(٢) وأما الصورية النسبية التي تشمل جزءاً من أجزاء العقد كالثمن أو سبب العقد فهي ليست سبباً من اسباب البطلان لأنه يجوز حصول العقد بلا عوض في صورة عقد بعوض كهيئة في صورة عقد بيع (٤٨ م مدني اهل) والأثر القانوني للعقد الصوري نسبياً أنه يعتبر عقداً صحيحاً له وجود قانوني غير أنه في بعض الأحوال تعتبر الصورية النسبية باطلة إذا كان السبب غير مشروع أو مخالفاً للنظام العام أو الآداب	
(٣) والصورية باشكالها المختلفة سواء أكانت مطلقة أو نسبية وسواء أكانت في صورة عقد لم يقصده المتعاقدان كهيئة في صورة عقد بيع أو وصية في صورة عقد بعوض أو إذا كان لا وجود للعقد اطلاقاً أو إذا كان التملك لشخص باسم مستعار في الظاهر وفي الواقع يكون التملك لآخر — الصورية بهذه الكيفية جائز الدفع بها من الدائنين، وبالنسبة للدائنين يكون الإثبات بالبينة في كل الأحوال حتى ولو زاد التعاقد عن ألف قرش	

بالصوربة المطلقة في العقد الذي لا وجود له اطلاقاً رغم تسجيله والصوربة النسبية اذا كان سببها غير مشروع أو مخالفاً للنظام العام

« وحيث أن الصوربة باشكالها المختلفة سواء أكانت مطلقة أو نسبية وسواء أكانت في صورة عقد لم يقصده المتعاقدان كهبه في صورة عقد بيع أو وصية في صورة عقد بعوض أو اذا كان لا وجود للعقد اطلاقاً أو إذا كان التملك لشخص باسم مستعار في الظاهر وفي الواقع يكون التملك لآخر . الصوربة بهذه الكيفية جائز الدفع بها من الدائنين أو من أحد المتعاقدين أو من الغير واثباتها بين المتعاقدين لا بد أن يكون بالكتابة حتماً فيما زاد التعامل فيه عن الألف قرش ما لم يكن هناك مانع - وبالنسبة للغير والدائنين يكون الإثبات بالبينة وذلك حتى في الأحوال التي يزيد فيها قيمة التعاقد عن الألف قرش لأنه عندئذ يكون التعاقد نفسه بالنسبة لهؤلاء مانعاً من الحصول على الكتابة (المحاماة السنة ٢٠ ص ٢٧١ رقم ٩٥)

« وحيث أنه ما دام الأمر كذلك وما دام يحق للدائن الدفع بالصوربة المطلقة على الوجه السابق شرحه فإن المحكمة ترى قبل الفصل في الدعوى الحالية أحوالها للتحقيق لتثبت المدعى عليها الأولى بكافة الطرق بما فيها البينة أن العقد الصادر من المدعى عليها الثانية للمدعين والمسجل بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ والمبيع فيه للدعية الأولى ٢٠ ط وللمدعى الثاني ١٢ ط و ١ ف هو عقد صوري صوربة مطلقة لم يقصد المتعاقدان تنفيذ بنوده وأنه لا وجود له اطلاقاً ولم ينفذ ولا حقيقة له بين المتعاقدين ولينى المدعيان ذلك بنفس الطرق

٢ - عن الدفع بعدم نفاذ التصرف المذكور اضراراً بحق الدائنة

« وحيث أن الدفع بعدم نفاذ التصرفات الضارة بالدائن والصادرة من المدين اضراراً بحق دائنته مثل هذا الدفع لا يقبل إلا من الدائنين (كما في الدعوى الحالية) بعكس الصوربة فإنها تقبل من الدائن وغير الدائن سواء أكان من المتعاقدين أو من غير المتعاقدين كالورثة اذا لم يكونوا متعاقدين . ويشترط لهذا الدفع (١) أن يكون الدائنون قد ثبتت ديونهم قبل التصرف (٢) وأن تكون التصرفات بقصد الاضرار - (٣) وأن تكون نتيجتها اعسار المدين (بعكس الصوربة فإنها لا يشترط فيها اسبقية من يدفع بها ولا اعسار المدين اذا كان الدافع بها دائناً) ولا يهتم في دعوى عدم نفاذ التصرفات الضارة بالمدين أن يكون الدائن قد سجل حقه قبل أو بعد التصرف أو لم يسجله لأن هذا الحق يعطى للدائن العادى ولو لم يسجل ويكفى أن يثبت أن الدين حاصل قبل التصرف ومن شأنه اعسار المدين وبقصد التواطؤ بين المدين والمتصرف اليه (يراجع الحكم المنشور منا بمجلة المحاماة السنة ٢٠ العدد الثاني ص ٢٧١ رقم ٩٥)

« وحيث أنه يترتب على ذلك حالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعى عليها الأولى بكافة الطرق بما فيها البينة أن المدينة قد جردت من ممتلكاتها ولتقدم الكشف بالتكليف الدال على ذلك الاعسار وأن المدينة قد توأطأت مع المشتريين منها بقصد الاضرار فحصل الضرر والأعسار

« وحيث أنه ما دام أن المدعى عليها الأولى قد اعترفت للمدعى الثاني اسماعيل أفندى عيسى بملكيتها للأربعة قرارات المشتراء له من المرحوم محمد أفندى غريب بالعقد المؤرخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢ بما أن المدعى عليها المذكورة قالت

في باقى القدر المطالب بتثبيت ملكيته وقدره ٢٠ ط للدعية الأولى و ١٢ س و ٩ ط للدعى الثانى
(قضية الست هانم عيسوى سليمان وآخر خندالست عزيزة
هانم حمدى الللاىلى بصفتها وأخرى رقم ٥٦ سنة ١٩٤٠ برئاسة
حضرة القاضى عبدالعزیز سليمان)

انها تترك هذا القدر من دعوى نزغ الملكية ولا
تنازع فيه المدعين ولهذا يمين الحكم بتثبيت ملكية
المدعى الثانى الى الاربعة قراريط الموضحة بالعقد
المذكور والوارد ببيانها بمذكرته ومذكرة الخصوم
ومحو التسجيلات المتوقعة عليها مع ابقاء الفصل

قضايا المحاكم الشرعية

اجنبى اذا كانت هذه الدعوى تابعة لموضوع
أصلى من اختصاصها . فلا يقبل الدفع من
الاجنبى (١) بعدم اختصاص تلك المحاكم بنظر
دعوى المصاريف والأتعاب عن قضايا حكم
فيها على هذا الاجنبى من المحاكم الشرعية
المختصة .

(مجلة المحاماة الشرعية — السنة العاشرة عدد
١ ص ٢٢)

٢٤٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية
بهيئة استئنافية

٢ يناير سنة ١٩٣٨

١ - احوال شخصية . أب مصرى . اختصاص المحاكم
الشرعية .

٢ - أب اجنبى . اختصاص المحاكم المختلطة . اتفاقية مونترو

المبادئ القانونية

(١) ما دام الأب مصرى فالقانون
الواجب تطبيقه فى قضايا الأحوال الشخصية
هو القانون المصرى كنص المادة ٢٩ من
لائحة التنظيم القضائى المتفرعة عن المادة العاشرة

(١) والاجنبى هنا من رعايا بريطانيا العظمى وكان متمتعاً
بالامتيازات الاجنبية

٢٤٣

محكمة المنيا الابتدائية الشرعية

اول يونيه سنة ١٩٣٧

وقف . بطلانه من البائع بعقد غير مسجل

المبدأ القانونى

ان البيع ولو بعقد عرفى غير مسجل
بل ولو شفاها ، مادام مستوفيا شرائطه .
يخرج المبيع عن ملك البائع ، ويدخل العين
فى ملك المشتري . أما التسجيل فليس إلا
اجراء شكلي لا يمنع انعقاد البيع وترتب
آثاره عليه . وإذن فوقف هذه العين من
البائع قبل التسجيل باطل لانه يعتمد الملكية
وقد زالت بمجرد صدور العقد ولو كان
غير مسجل (١) . (مجلة المحاماة الشرعية —
السنة العاشرة عدد ١ ص ٤٥)

٢٤٤

المحكمة العليا الشرعية

اول يونيه سنة ١٩٣٧

اجنبى . مطالبته بالأتعاب ومصاريف دعوى شرعية . المحاكم
الشرعية المختصة

المبدأ القانونى

تختص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى على

(١) هذا الحكم لم يستأنف وقد مضت المدة القانونية
فأصبح نهائياً

هذه القضية احكام الشريعة الاسلامية لأن الموضوع من الأحوال الشخصية والمختص بتطبيق هذا القانون في مصر هو المحاكم الشرعية . وإنما احتفظ بالاختصاص للمحاكم المختلطة في الأحوال الشخصية اذا كان القانون الواجب تطبيقه فيها أجنيا طبقا للمادة ٢٧ من لائحة التنظيم القضائي الملحق باتفاقية مونترو المؤرخة ٨ مايو سنة ١٩٢٧ وقد تبين ان القانون الواجب تطبيقه هنا هو القانون المصري ، فليس للمحاكم المختلطة اختصاص في هذا الموضوع ويتعين من ذلك كله رفض الدفع بعدم الاختصاص وتأيد الحكم المستأنف لذلك ولما أبدته محكمة اول درجة من الأسباب (مجلة المحاماه الشرعية - السنة العاشرة عدد ٩ ص ٨٢٧)

٢٤٦

المحكمة العليا الشرعية

١٤ يونيو سنة ١٩٣٧

وقف . النزاع في ثبوته . عدم سماع الدعوى عند الإنكار

المبدأ القانوني

ليس للمحكمة الابتدائية ان تسير في اثبات دعوى مدعى الوقف اذا ما اتفق طرفا الخصوم على انه لا يوجد اشهاد بوقف للعين المتنازع عليها ولا اشهاد باقرار البائع الذي تلقى المدعى عليه الملكية عنه تطبيقاً للمادة (١٣٧) من اللائحة التي نصت على عدم سماع دعوى الوقف والأقرار به عند الإنكار إلا اذا وجد بذلك اشهاد بمن يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله الخ (مجلة المحاماه الشرعية - السنة العاشرة عدد ١ ص ٢٤)

من الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات . فقد تضمنت ان القانون الواجب تطبيقه في حقوق الوالدین هو قانون بلد الأب حيث جاء في إحدى فقراتها ما نصه « ويرجع في حقوق الوالدین والابناء وواجباتهم المتبادلة إلى قانون بلد الأب »

(٢) تختص المحاكم المختلطة بقضايا الأحوال الشخصية إذا كان القانون الواجب تطبيقه فيها أجنيا طبقا للمادة ٢٧ من لائحة التنظيم القضائي الملحق باتفاقية مونترو

المحكمة

« من حيث ان الاستئناف قدم وقيد في ميعاده .

« ومن حيث ان الحكم المستأنف في الموضوع

وما يجوز استئنافه وهو صحيح لصحة اسبابه

« ومن حيث ان الاختصاص في الأحوال

الشخصية اذا كان هناك أجني في الخصومة يتعين

عملا بالمادة العاشرة من الاتفاق الخاص بالغاء

الامتيازات تبعا للقانون الواجب تطبيقه وقد

بينت المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي القانون

الواجب تطبيقه في كل مادة من مواد الأحوال

الشخصية . وتضمنت هذه المادة أن القانون

الواجب تطبيقه في حقوق الوالدین هو قانون

بلد الأب حيث جاء في إحدى فقراتها ما نصه :

« ويرجع في حقوق الوالدین والابناء وواجباتهم

المتبادلة الى قانون بلد الأب ،

« ومن حيث ان المستأنف عليه وهو الأب

هنا مصري والأبوان مسلمان فيكون القانون

الواجب تطبيقه هنا في موضوع طلب الأب

ضم ابنته اليه هو القانون المصري وهو في موضوع

٣٤٧

محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية

١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨

نفقة . حكم صادر من المجلس الملى بها . طلب الامر من المحكمة الشرعية بأدائها . تنفيذ بالحبس . عدم اختصاص هذه المحاكم به

المبادئ القانونية

(١) طلب الامر من المحكمة الشرعية بأداء النفقة المحكوم بها من المجلس الملى توطئة لتنفيذ حكم المجلس الملى بها بالحبس المباشر من المحكمة الشرعية طبقا لللائحة المحاكم الشرعية وكذا نفس التنفيذ من المحكمة الشرعية كلاهما غير مقبول لعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر قضايا الأحوال الشخصية للتابعين للمجالس المالية .

(٢) المحاكم الشرعية ممنوعة بحكم توزيع السلطات من تطبيق قانونها على التابعين للمجالس المالية في جميع اجزائه

(٣) مادامت المحكمة الشرعية غير مختصة في أصل القضية فكذلك هي غير مختصة في جميع ما تفرع عنها

(٤) المحاكم الشرعية ليست بجهة قضاء للتابعين للمجالس المالية ولا بجهة تنفيذ لاحكامهم

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمدافلة قانونا تقرر ما يأتي .

« من حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني هو مقبول شكلا

« وحيث ان الحكم المستأنف في الموضوع بما يجوز استئنافه

« وحيث انه درج بعض التابعين للمجالس المالية على انهم بعد أن يستصدروا الحكم من المجلس الملى يطلبون من المحكمة الشرعية الامر بأدائه وسيلة للتنفيذ على المحكوم عليه بالحبس من أجل ذلك تطبيقا للمادة (٣٤٧) من لائحة المحاكم الشرعية وجارتهم بعض المحاكم على ذلك ومنها دائرة الاستئناف في هذه المحكمة في قضية الالتماس الاستئنافي رقم ٥٨١ سنة ٣٥ - ١٩٣٦ عن حكم الاستئناف رقم ٣٠١ سنة ٣٥ - ١٩٣٦ هذه المحكمة .

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى ان ذلك غير جائز وغير صحيح لأن المحكمة غير مختصة في أصل القضية فكذا في جميع ما تفرع منها .

« ومن حيث ان الطرفين قبطين ارثوذكسيان ولهما مجلس ملى مختص فهو الذى يتولى القضاء بينهما والجهات التى اناطت بها الحكومة تنفيذ مثل هذه الاحكام هى التى تتولى تنفيذها وليست المحاكم الشرعية بجهة تنفيذ لقضائهما ولا هى تابعة لهما حتى تأمر بحكم قد يكون جائرا أو غير شرعى بل وقد يكون مخالفا للشرعية الاسلامية فقد نرى كثيرا أن تحكم هذه المجالس للزوجة على زوجها وأخيه وعلى زوجها وأبيه بل وعلى زوجها وأمه وقد تحكم بنفقة الناصر المفارقة له جسيما

ثم ماداما على مذهبهما لم يغيراه ولم يغيره أحدهما فلا وجه مطلقا لتدخل المحكمة الشرعية لانها غير مختصة أصلا وفصلا والمحكمة الجزئية نفسها مع اعترافها بعدم الاختصاص فانها بنت حكمها على عدم الضرر والحكم لا يبنى على عدم المانع بل على وجود المقتضى ولا مقتضى هنا لانها

ليست بجهة قضائهما ولا بالجهة المنوط بها تنفيذ احكامهما

وإذا أعوزهم التنفيذ فسيله الاجتهاد الى الحكومة لتغيير طريقه أو الدخول في اختصاص المحاكم الشرعية حتى تصدر الحكم بعد تطبيق الشريعة الاسلامية ثم تنفذه بطرقها الخاصة .

أما هذا الخلط فنحن ممنوعون منه بمقتضى القوانين الموضوعية وتوزيع السلطات القضائية وفصلها من السلطة التنفيذية .

« ومن حيث ان الالتماس الذى قبل عن مثل هذا الحكم بنى على ما رآته محكمة أول درجة من انه لا يمكن للزوجة تنفيذ حكمها الصادر من البطر كخانة بطريق الحبس المباشر بدون أمر بالأداء من المحكمة الشرعية طبقاً لتعليمات الحبس وبذلك نقض أسباب الاستئناف التى بنيت على أن الزوج مأمور في حكم البطر كخانة بالأداء فلا معنى لأمر المحكمة الشرعية بالأداء مرة ثانية لأنه تكرار وبذلك نقضت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الجزئية التى حكمت بالأمر في مثل حادثتنا

« ومن حيث ان ما رآته هاتان الهيئتان هو من جهة أخرى غير التى نراها فان أسباب الالتماس وأسباب الاستئناف وأسباب المحكمة الجزئية انما تصلح دفعا وشدا ان لو كانت المحكمة المختصة وكله فرع الاختصاص وهو من نوع التكلم في الموضوع

أما ونحن غير مختصين أساساً فلا وجه للتكلم في ذلك وفي ان الأمر بالأداء ضرورى أو غير ضرورى وبحكم به أو لا يحكم به اذ أن الأمر بالأداء من المحكمة الشرعية وكذا الحبس المباشر هذه كلها اجزاء من قانونها ونحن ممنوعون من تطبيقها على غير من يخضعون لقانونها وقضائها ومن لا تطبق عليهم أصل قانونها

فكذا جميع اجزائه وليست المحاكم الشرعية كما قدمنا بجهة قضاء لهم ولا جهة تنفيذ ولذلك نرى تقرير عدم الاختصاص

(مجلة المحاماة الشرعية — السنة العاشرة عدد ١ ص ٧٠)

٢٤٨

المحكمة العليا الشرعية

٢٣ إبريل سنة ١٩٣٨

١ - اتاب محاماة والقضاء بها . حاله

٢ - اتاب مجاماة . حق المحكمة في عدم القضاء بها

المبادئ للقانونية

(١) يقضى باتعاب المحاماة للمحكوم له ولو لم بين الحكم على الأسباب التى ذكرها

(٢) للمحكمة ان لا تقضى باتعاب المحاماة في مادة من المواد اذا رأت ان لا حاجة الى تعيين محام في القضية ولو وكل المحكوم له محامياً بالفعل (مجلة المحاماة الشرعية — السنة العاشرة عدد ١ ص ٣١)

٢٤٩

محكمة الضواحي الشرعية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧

جلس على . حكم صادر منه . الطعن فيه لدى المحاكم الشرعية . غير جائز

المبادئ القانونية

(١) لا تملك المحاكم الشرعية قانوناً ان تنظر في حكم صدر من المجلس الملى ولا أن تتعرض له بالالغاء ولو كان الطاعن قد غير صفته المذهبية أو الدينية أثناء السير في الدعوى

(٢) للمحكمة ولاى جهة قضائية ألا تأخذ بحكم مقدم اليها وألا تعتبره دليلاً في موضوعه متى رآته صادراً من جهة غير مختصة باصداره

لفقدان الوظيفة وتعتبره غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه وهي مع هذا لا تملك سلطة الغائه (مجلة المحاماة الشرعية - السنة العاشرة عدد ١ ص ٨٣)

٢٥٠

المحكمة العليا الشرعية

١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨

حكر . تقديره . بالرغبة في القمار لا بثمنه .

المبدأ القانوني

المعتبر في تقدير أجره الحكر هو مراعاة أجر مثل الارض خالية من البناء بحسب الزمان والمكان ورغبة الناس فيها لازيادة ثمن الارض (مجلة المحاماة الشرعية - السنة العاشرة عدد ٣ ص ٢١٨)

٢٥١

المحكمة العليا الشرعية

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨

وفاة ورثاته . من اسلمت امه وهو صغير . تبعته لها في الدين وعدم وراثته لقريه غير المسلم

المبدأ القانوني

المخصوص عليه شرعا ان الولد يتبع خير الابوين ديناً ولا يحتاج بعد البلوغ الى تجديد اسلامه، وعلى هذا فلا يرث من اسلمت امه وهو صغير لم يبلغ من أخيه غير المسلم بحكم تبعيته لأمه المسلمة (مجلة المحاماة الشرعية - السنة العاشرة عدد ٣ ص ١١٩)

٢٥٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨

اختصاص . يهود قراؤون . اختصاص المحاكم الشرعية بنظر قضايا احوالهم الشخصية .

المبدأ القانوني

اليهود القراؤون ليس لهم مجلس ملي معترف به من الحكومة المصرية فلا يقبل الدفع بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر دعاوى احوالهم الشخصية . (مجلة المحاماة الشرعية - السنة العاشرة عدد ٢ صفحة ١٦١)

قضايا المحاكم المختلطة

٢٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة (١)

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨

سند تحت الاذن . ودع بالحكمة . سجه بمعرفة احد الدينين فيه . اثبات . برائة الدين منه . على عاتقه

المبدأ القانوني

اذا كان السند تحت الاذن الذي لم يقم نزاع على وجوده قد سحب من قلم الكتاب بمعرفة احد محرريه فعلى هؤلاء تحمل عبء

(١) جميع الاحكام المنشورة منقولة عن مجلة التشريع والقضاء سنة ١٥ قضائية والاشارة في الهوامش الى ستة المجموعة من المجلة ورقم الصحيفة

إثبات برائتهم منه (٢)

(استئناف رازوليانكاردي ضد الست ماري سا كسيدي وآخرين رئاسة المتر برتن ص ٨)

٢٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨

١ - شركة توصية . جنيتها . تابعة لشركائها ٢ و ٣ - حوالة بالدين . بين مصريين . تتبع احكام القانون المدني الا على . رضا الدين . لازم وفي الشركات . تطبيقه

(٢) انظر استئناف ١٩٠٥/٥/٦ (المجلة ٢٧-٢٣٦)

٢٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨

اسم مستعار . قياسه على الوكيل . حق العزل

المبدأ القانوني

لا يختلف الاسم المستعار في علاقاته مع الموكل عن الوكيل ولا أثر لاختفاء صفته هذه الا بالنسبة للغير فقط (١) . وتنتهى استعارة الاسم بعين الاسباب التى تنهى بها الوكالة العادية (٢) ويحق للموكل عزله فى أى وقت شاء من غير ان يكون للاتفاق على مرتب ما أى تأثير على هذا الحق

(استئناف اميل زغيب وآخرون ضد جان زغيب وآخرون رئاسة سعادة يوسف ذوالفقار باشا ص ١١)

٢٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨

اختصاص المحاكم المختلطة . حجز عقارى . رهن عين مرتبط بها حق امتياز لاجنبى

المبدأ القانوني

اذا كانت الاعيان محل نزاع الملكية خالية من كل قيد أو تسجيل ولكن الرهن العقارى الذى تنزع الملكية بموجبه يشمل ايضا قطعة ارض أخرى مترتب عليها حق امتياز لاجنبى فتعتبر الاعيان المرهونة فى مجموعها - ولو انها

(١) قارنا أحكام ١٩٢٣/٦/٢٧ (المجموعة ٣٥ ص ٥٤١)
و ١٩٢٣/١٢/١٨ (المجموعة ٣٦ ص ٨٨) و ١٩٢٦/٣/١٦
(المجموعة ٢٨ ص ٢٨٩)

٤ — ميراث . حماية فرنسى . تابع لاحكام الشريعة الاسلامية

٥ — حوالة بالدين . لاسم مستعار . كالوكالة . إنتهاؤها بالنزل

المبادئ القانونية

١ — تتبع شركة التوصية جنسية شركائها
٢ — عند النظر فى صحة حوالة بالدين بين وطنيين يجب تطبيق القانون المدنى الاهلى الذى ينص فى المادة ٣٤٩ منه على أن ملكية الديون والحقوق المبيعة لا تنتقل الا برضاء المدين كتابة فان لم توجد كتابة شاملة لرضائه فلا يقبل أوجه اثبات عليه غير اليمين.

وتسرى احكامها كذلك بالنسبة للديون التجارية فيما عدا السندات والكمبيالات القابلة للتحويل بطريق التظهير اذاً لا توجب بالنسبة لصحة التحويل رضاء المدين المحول عليه به

٣ — اذا كان الدين المحول مستحق لمصرى على شركة مصرية فلم يصفى هذه الشركة بصفته وكيلا عنها الحق فى التمسك ضد المتنازل له ببطلان هذا التنازل

٤ — يتبع فى ميراث الشخص المسلم المتمتع بالحماية الفرنسية الشريعة المحلية أى الاسلامية

(٥) التنازل عن دين لاسم مستعار لاقامة الدعوى به وتحصيله هو عبارة عن توكيل بالقبض . فينتهى بذات الاسباب التى ينقضى بها التوكيل العادى ومنها العزل

(استئناف اميل زغيب ضد جورج نقولا زغيب رئاسة سعادة يوسف ذوالفقار باشا ص ٩)

للمراسلات وقد استعمله بعلم المشتري بل
وبتوصيته (١)

(٣) لا يسأل الوكيل عن الأخطاء
الحاصلة أثناء تنفيذ الوكالة الا قبل الموكل
(استئناف غنيوس وشركاه ضد شركة مصر ليمتد رئاسة
المستبرقن . ص ١٥)

٢٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨

١- اسم مستعار . صورته . عدم التمسك بها - الحكم الصادر
حجته ونفاذه

٢- اختصاص المحاكم المختلطة . في دعوى مرفوعة بصفة
صحيحة امامها . زوال المصلحة المختلطة لا يمنع .

المبادئ القانونية

(١) اذا كان الخصم يعلم بصورية الاسم
المستعار ولم يتمسك في الدفع بها إلى أن حكم عليه
فان الحكم الصادر ضده يحتفظ بكامل حجته
قبله (٢)

(٢) زوال المصلحة المختلطة أثناء اجراءات
نزاع ملكية اتخذت صحيحة لدى القضاء المختلط
لا يكفي وحده لاعتبار النزاع من اختصاص
القضاء الاهلي (٣) ولا يجوز للمحاكم المختلطة
ان تحكم بعدم الاختصاص الا باتفاق
الطرفين (٤)

» استئناف قرياقص اخنوخ ضد ايلي مكسيموس رئاسة
سعادة ذو الفقار باشا ص ١٦)

(١) انظر استئناف ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ (المجموعة ٢٨ - ٤١٤)
(٢) قارن ١٨٩٢/١/٢٧ (المجموعة ٤ - ٨٩) و ١٢-٦-
١٩١٧ (المجموعة ٣٠ - ٧٧) و ٢٦-٦-١٩١٨ (المجموعة ٣٠ -
٤٩٨)

٣- انظر استئناف ١٥-١-١٩٢٤ (المجموعة ٣٦ - ١٥٥)
٤ - انظر استئناف ١-٢-١٩٣٨ (المجموعة ٥٠ - ١١٤)
و ١٩٣٨/٣/٨ (المجموعة ٥٠ - ١٦٢)

قابلة للقسمة بالنسبة للسند المرتبط بها - مما
يوجب أن تتخذ بالنسبة لها اجراءات موحدة
ومن ثم تختص بها المحاكم المختلطة (١)
(استئناف نيقولا عجوزي ضد سامي انطاكي رئاسة
يوسف ذو الفقار باشا ص ١٢)

٢٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨

(١) و (٢) وكيل بالعمولة . الاذن الصادر له .
جواز اثباته . خطأ في مراسلة برقية . اعدام المسؤولية
(٣) وكيل . الخطأ الحاصل منه . مسؤوليته قبل
الموكل .

المبادئ القانونية

(١) الاذن المشار اليه بالمادة ٨٧ مدني
مختلط - والتي تنص انه اذا عقد الوكيل
بالعمولة عقداً باسم موكله بناء على اذن منه
فلكل من الموكل والمعقود معه اقامة الطلب
على الآخر ويراعى ما للوكيل المذكور من
الحقوق وما عليه من الواجبات والقواعد
المقررة للتوكيل فقط (٢) - هذا الاذن ان كان
غامضاً فيمكن الاستدلال عليه من الظروف
والملايسات كما يمكن استخلاصه من العرف
التجاري وذلك من غير ان يكون الوكيل في
حاجة لاثباته بالكتابة

(٢) لا يتحمل الوكيل بالعمولة نتائج
خطأ في النقل بالبرق مادام انه الطريق العادي

(١) انظر حكم ١٩٢٦/٦/٣١ (المجموعة ٣٨ - ٥٠٠)
(٢) مقابلة للمادة ٨٦ تجاري اهلي

٢٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨

بيع . فرق الثمن . جسامته . لا رهن .
دليل بالكتابة . كاف . تقديم الفاتر . غير ملزم

المبدأ القانوني

(١) ان جسامته النسبة بين الثمن الحقيقي
للبضاعة و ثمن البيع لا يكفي وحده لا اعتباره
رهننا نافذا بازاء البيع الحاصل بصفة صحيحة
وبالكتابة (١)

(٢) ليس على المتمسك بدليل كتابي صحيح
ان يلزم بتقديم دليل أقوى من تقديم
دفاتره (٢)

(استئناف شركة طمسون ضد البيريبول . رئاسة المستر
برتن من ١٧)

٢٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨

اشهار افلاس — دين ثابت . ومستحق الاداء .
الحكم بها — دعوى جنائية قائمة . لا توجب الايقاف

المبادئ القانونية

(١) الدين الثابت الذي لا نزاع عليه
والمستحق الاداء ثمنا لبضاعة بالنقد لا يحتاج
الى استصدار حكم به للطالبة باشهار الافلاس .
فجرد عدم سداده يثبت حالة توقف عن الدفع
ويبيح طلب اشهار افلاس المدين (٢)

(١) راجع التعليق الوارد بالمجلة

(٢) قارن استئناف ١٠ — ١ — ١٨٩٥ (المجموعة ٧-
٨١) و ٧ شهر ١ سنة ١٩٣٦ (المجموعة ٤٨ - ٦٩)
(١) قارن استئناف ٨ أبريل سنة ١٩٣١ (المجموعة ٤٣-٢٣٥)

(٢) لا ينطبق المبدأ القاضي بأن الجنائي
يوقف المدني ، في حالة ما اذا كان النزاع
المعروض لا يستوجب الفصل بداء ذي بدء
في النزاع القائم لدى القضاء الجنائي . فما دامت
شروط دعوى الافلاس متوفرة بغض
النظر عن الفعل الجنائي فيجوز الحكم باشهار
الافلاس فوراً

(استئناف حسنى حسن عبد المال النجدى ضد شركة
الضمانات والتأمينات الاهلية برئاسة المستر برتن من ١٨)

٢٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨

نقض جنائي . اختصاص المحاكم المختلطة . انما فعل جنائي ارتكب
في باخرة أجنبية . محاكمة بقانون البلد . حالته

المبدأ القانوني

تختص المحاكم المختلطة بالفصل في
افعال ارتكبت في باخرة أجنبية . ولم يعاقب
عليها بمقتضى قانون الباخرة إذا كانت هذه
الأفعال من شأنها المساس بالنظام العام في
القطر المصري ويعاقب عليه بمقتضى القانون
المحلي كما في حالة ادخال أو محاولة ادخال
مواد مخدرة

(نقض عرفان على وآخرين ضد النيابة برئاسة المستر
فوكس من ٢٠)

٢٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨

- ١ — نقض . رفعه في الميعاد . أسباب النقض .
قدمت بعدها . حالة قهرية . قبوله
- ٢ و ٣ — قانون العقوبات . جريمة وقعت
في مركب تجارية أجنبية . تطبيق القانون المحلي
- ٤ — نقض . الجهل بقانون اجني . سبب تخفف
للجريمة . سلطة قاضي الموضوع

المبادئ القانونية

- ١ — إذا رفع النقض في الميعاد وتقدمت
أسبابه بعد الميعاد المحدد بالمادة ٢٥٩ من
قانون تحقيق الجنايات المختلط لسبب خارج
عن إرادة رافع النقض فلا محل للحكم بعدم
قبوله بناء على المواد ٢٥٩ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من
هذا القانون
- ٢ — إذا وقع خلاف بين قانون علم
الباخرة التي وقعت فيها جريمة وبين القانون
المحلي . فإذا كانت الباخرة تجارية فان هذا
الخلاف يفصل فيه لصالح القانون المحلي كلما
كانت هذه الأفعال ماسة بأية صفة كانت
بالنظام العام في البلدة التي رست فيها الباخرة
كما في حالة استيراد أو محاولة استيراد حشيش
بالأراضي المصرية . أما إذا كان الفعل
لا يعاقب عليه بمقتضى قانون الباخرة الأجنبية
التي ارتكبت فيها الجريمة فهذا لا يبيح لقائد
السفينة أو بحارتها المساس بالقوانين المحلية
في البلدة الراسية فيها الباخرة

٣ — إذا كان الجهل بالقانون . وعلى
الأخص بقانون أجنبي . يمكن عده في بعض
الحالات ظرفا مخففا فان هذا يتعلق بمطلق
سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من
محكمة النقض

(نقض الشيخ ابو الشيخ ناظر ضد النيابة رئاسة المستر
فوكس ص ٢١)

٢٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨

- ١ — سند تحت الاذن . تحويله بعد تاريخ
الاستحقاق ضد حامله . جوازه
- ٢ — ضمان . علم المشتري بالنزاع . غير مؤثر عليه
المبادئ القانونية

١ — إذا كان تحويل السند تحت الإذن
حاصلا بعد تاريخ الاستحقاق وذكر فيه أن
قيمتها هي باقى ثمن أرض مبيعة للمدين فلهذا
الآخر الحق في أن يحتج ضد حامله بجميع
الدفع التي كان له أن يحتج ضد الدائن الأصلي
المحرر السند لصالحه فلا يعتبر المحول اليه
الآخر لهذا السند بعد تاريخ الاستحقاق
من الغير الحامل للسند بحسن نية

٢ — مجرد علم المشتري بالمنازعة القائمة
على الأرض محل مشتراه لا يخلو البائع من
الضمان إلا إذا اشترط عدم الضمان صراحة
في العقد ذاته

(استئناف ورثة خطاب خطاب المجدوبه ضد يوسف حمصي
رئاسة المستر برتن ص ٢٤)

٢٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨

١ - حراسة قضائية . مدى اختصاص القاضي
المستعجل بها . عدم المساس بموضوع الحق . الاجراءات
التحفظية . بيع . حجز تحت يد المستأجرين . تقدير صلاحية
الحكم بها

المبادئ القانونية

١ — المسائل التي تمس موضوع النزاع
مباشرة تخرج عن اختصاص القاضي المستعجل
ومع هذا فله في مثل هذه الحالة أن يبحث ظاهر
المستندات والأوراق المقدمة اليه من كل
طرف كي يصل إلى معرفة من هو المستحق
بمقتضاها لحماية القانون حتى يستطيع بذلك
أن يأمر بالاجراءات الاحتياطية المستعجلة
إلى أن يفصل نهائيا في الموضوع

٢ — إذا اتضحت سوء نية المشتري بشكل
ظاهر وليس هناك ما يمكن أن يتبين معه أن
الحجوزات المتوقعة على أعيان أخرى يمكن
أن تبقى بحقوق البائع فلهذا الحق في طلب
وضع الأعيان المباعة تحت الحراسة القضائية

٣ — ان المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط
لا تمنع مطلقا حتى في حالة ما إذا كانت
الأعيان مؤجرة أو بطريق المزارعة من
وضعها تحت الحراسة القضائية بالنسبة لمشتري
سوء النية ولو كانت هناك حجوزات تحت
يد مستأجري الأطنان المباعة مادام لم يثبت

انهم في حالة ميسرة كافية (١)

(استئناف راغب الاصر ضد يوسف سعاده . رئاسة
المتر برتن ص ٣٢)

٢٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ — قسمة غرام . توزيع . اعلان المدين
استنفايا . لزومه

٢ — استئناف . ميعاده . مراعاته بالنسبة للحكوم لهم
٣ — استئناف . تقدير قيمته . التعويضات لا تشمل
٤ — دعوى . متضمنه طلبات مستقلة . تقديرها
للاستئناف . كل منها على حدة
٥ — طلب حلول تعاقدي . لا يترنزا . تأثيره على
الدعوى . أو الاستئناف معدوم

المبادئ القانونية

١ — يجب طبقا للمادة ٥٨٧ مرافعات
مختلط اعلان المدين المحجوز عليه سواء عند
النظر في المعارضة في قائمة التوزيع أو في
الاستئناف . لأن حضوره شرط أساسي
لصحة الاجراءات

٢ — لا يلزم المستأنف بصفة عامة
بمراعاة مواعيد الاستئناف إلا بالنسبة
للأشخاص المحكوم لصالحهم أو من اعتبرهم
هو كذلك . ولهذا فإن له الحق في إدخال
المدين في الاستئناف ولو بعد فوات المواعيد
٣ — لا تضم عند رفع الاستئناف
التعويضات المطلوبة وقت رفع الدعوى إلى
أصل الطلب

١ — أنظر استئناف ٢٣ يونيو سنة ١٩١٠ (المجموعة
٢٢ — ٢٨٦) و ٢٠ / ٥ / ١٨١٤ (المجموعة ٦ — ٢٧٧)
و ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ (المجموعة ٤ — ٤٠٦) و ٢١
يونيو سنة ١٩١٦ (المجموعة ٢٨ — ٤٣٩)

٤ — إذا كانت الدعوى متضمنة ثلاث طلبات كل منها مستقل عن الآخر فلا يجوز ضمها إلى بعضها عند تقدير نصاب الاستئناف بل ينظر إلى كل واحد منها منفصلا عن الآخر ويكون البحث فيها كذلك

٥ — في حالة النزاع على مشتملات أرض منزوعة ملكيتها فما يعرضه الدائن نازع الملكية على الراسى عليه المزداد من الحلول محله فيه لا يعتبر أكثر من طلب حلول تعاقدى يجب أن يتم باتفاق الطرفين . فإذا لم يتفقا فيعتبر مثل هذا الطلب مجرد ابتداء رغبة وليس نزاعا من شأنه النظر في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٨ مرافعات مختلط أو تقدير قيمة الاستئناف طبقا للمادة ٣٩٠ وما بعدها منها

(استئناف نقولا بولص ضد السيدة جرمان جيروجهلان وآخرين رئاسة الكونت دي اندينو المجلد والسنة المذكورتين من ٣٤)

٢٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨

استعجال . مشتر . عدم قيامه بدفع باقى الثمن . النص فى العقد على الفسخ حتما . حق العارد من العين المبيعة المبدأ القانونى

إذا لم يقيم المشتري بدفع باقى الثمن طبقا للاشتراطات المبينة بالعقد ومنها أنه فى هذه الحالة يفسخ البيع حتما وبغير حاجة لآى تنبيه فانه يعتبر حائزا بغير سند مما يبيح للقاضى المستعجل أن يحكم بطرده من العين المبيعة

(استئناف الست هاته بنت محمد مصطفى ضد الشركة العقارية رئاسة المبرر برتن ص ٣٧)

٢٦٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠

التماس اعادة النظر . حكم ابتدائى بشىء لم يطلبه الاخصام . عدم اثارته استئنافيا . غير مقبول

المبدأ القانونى

إذا حكمت المحكمة الابتدائية بشىء لم يطلبه الاخصام (ultra petita) ولم يطعن على هذا الحكم أمام الاستئناف فلا تستطيع هذه المحكمة ان تلغى هذا الحكم من تلقاء نفسها ولا يكون حكمها فى حالة تأييدها الحكم الابتدائى محلا للالتماس لانها لم تحكم بشىء لم يطلبه الاخصام (١)

(استئناف يوسف ايلي يعيس ضد الشركة التجارية المختلطة رئاسة الكونت دي اندينو ص ٥٣)

٢٦٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

تفليسة . استرداد الميزانية . تأثيره على حقوق الدائنين الآخرين . مسؤولية المراقب

المبدأ القانونى

ان استرداد الميزانية بمحض مصادقة الدائنين الداخلين فى اجراءات الصلح والذى يترتب عليه مجرد شطب اجراءات التفليسة لا يؤثر فى شىء على حقوق الدائنين الآخرين أو سقوط حقوقهم إذ ان هؤلاء حق التمسك بها فى أى وقت سواء بطلب اشهار الافلاس أو بتجديد الاجراءات السابقة . فاذا ساءت

(١) أنظر حكم ٤ يناير سنة ١٩٢٧ (المجموعه ٣٩ — ١٢٤)

إذ ليس له أن يعنى إلا بالبيانات الواردة
في الشهادات العقارية الدالة على الحائزين
الحقيقيين ممن يصح إعلانهم في إجراءات
نزع الملكية (١)

(ورثة اسماعيل اسماعيل بدوى ضد البنك العقارى
المصرى رئاسة المستر برتن ص ٦٢)

٢٧٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨

رهن حيازى . بيع وفائى . فى عقار على الشيوع . الحيازة
المادية . معدومة . بطلانه

المبدأ القانونى

يعتبر رهنا حيازيا طبقا للمادة ٢٣٣ مدنى
مختلط كل بيع وفائى لا يقترن بوضع يد المشتري
وفائيا ويصبح تبعا لذلك باطلا في حالة ما
إذا كان العقار على المشاع (٢) كما أنه لا يترتب
على هذه النتيجة أيضا اعتباره بيعا وفائيا لانعدام
الحيازة المادية وهى شرط أساسى لصحته
«استئناف كوتيس بوا كفلو وشركاه ضد عبد الرزاق
السيد يوسف رئاسة الكونت دى اندينو ص ٧٣»

(١) انظر استئناف ١١ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة
٣٢ - ٦٢)

(٢) انظر استئناف ١٩-٤-١٩١١ (المجموعة ٢٣-٢٦٦)
و ٢٦-٤-١٩١٤ (المجموعة ٢٦-٣٥٢) و ٢٥-٢-١٩١٥ (المجموعة
٢٧-١٧٩) و ١٠-٤-١٩٢٤ (المجموعة ٢٦-٣٠٧)

حالة المدين الذى باشر تجارته وقتا ما فلا
ينبنى على هذا مسئولية المشرف على اجراءات
الصالح لعدم معارضته فى استرداد الميزانية
لمجرد معرفته بأن هناك دائنين آخرين

(استئناف أولاد مصطفى الجبال ضد مستودع دوتش
كوهلر رئاسة المستر برتن ص ٦٠)

٢٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ - اختصاص القاضى المستعجل . فى اشكال فى
تنفيذ . بتسليم أطيان . لا يمس الموضوع
٢ - نزع ملكية . حائز للعقار . عدم تسجيل
عقده . لا يحتج به

المبادئ القانونية

١ - الأمر الصادر من القاضى المستعجل
برفض المعارضة الحاصلة ممن يدعى حيازة
العقار لا يؤثر على موضوع النزاع فقضاؤه
فيها مبنى على ظاهر الحقوق والادعاءات
المعروضة عليه

٢ - من ادعى أنه حائز للعقار ولم يسجل
عقده ولم يظهر اسمه فى الشهادات العقارية
التي يستخرجها الدائن نازع الملكية - فليس
له أن يحتج بعدم إعلانه بصفته هذه (١) ولا
يقيد الدائن الحاجز بمجرد إعلانه بهذا الحائز للعقار
من الإشارة إليه فى ايصالات صادرة من
بعض أشخاص ينسبون إليه هذه الصفة

(١) انظر استئناف ٢٧/١/١٩٢٠ (المجموعة ٣٢ - ١٤٠)

٢٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

١ — شيك . محرر لميعاد . تطبيق المادة ١١٣ تجارى مختلط بالنسبة له

٢ — كميالة . اعتراف بالدين

٣ و ٤ — شيك . صفته . قابليته للتحويل . حكمه

المبادئ القانونية

١ — في حالة الشيكات المحررة لميعاد وتكون غير مستوفاة تطبق الاحكام المنصوص عليها في المادة ١١٣ تجارى مختلط وتعتبر لهذا مجرد وعد بالسداد^(١)

٢ — تعتبر كل كميالة محررة للغير اقراراً بدين

٣ — الشيك هو عبارة عن سند مستحق الاداء بعد الاطلاع عليه وله مقابل الوفاء

٤ — قصد الشارع باعطاء السندات غير المستوفاة والتي تنطبق عليها الشروط المنصوص عليها قانوناً صفة السندات التجارية القابلة للتحويل بالتظهير ان تسرى عليها الاحكام الخاصة بعدم قبول الدفع الموجهة اليها

(استئناف محمد شفيق وآخر ضد تقيسة منصور ولايادو رئاسة المستر برتن ص ٧٤)

(١) قارن استئناف ٧ مارس سنة ١٩٠٦ (المجموعة ١٨

— ١٤٣)

٢٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨

دين متنازع فيه . التنازل عنه . حق المدين في دفع الثمن . عدم قبوله

المبادئ القانونية

١ — إذا لم يكن الحق المتنازل عنه موضع نزاع من قبل ولم تكن هناك دعوى قائمة بشأنه ولم يحصل النزاع فيه الا بعد التنازل عنه وبعد اعلانه للمدين وأثار المدين النزاع فيه بعد هذا الاعلان فقط به صد عرقلة اجراءات الوفاء ومن غير التعرض لأصل الحق المتنازل عنه ورفع دعوى ببراءة ذمته من الدين فرفضت . في مثل هذه الحالة لا تقبل منه الدعوى بأحقية في دفع الثمن المبيع به الحق المتنازل عنه^(١)

٢ — لا تقبل دعوى المدين بأحقية في دفع ثمن الدين المتنازل عنه مادام انه يتمسك في الوقت ذاته ببراءة ذمته من الدين

(استئناف دردير طه غنيم ضد ديمتري بالتوس رئاسة سمادة ذوالفقار باشا . المجلة والسنة المذكورتين ص ٨٢)

(١) (١) ١٩١٥ / ٤ / ١٠ (المجموعة ٢٧ - ٢٦١)

١٩٠١ / ٣ / ٢٠ (المجموعة ٢١ - ٢٣٢)

واجب المحاكم في قضايا الخبرة

« بحث حول المادة ٢٤٣ مكررة من قانون المرافعات »

من زمن بعيد والشكوى عامة مستفيضة من قضايا الخبرة والصعوبات التي تقوم في وجهها وتلاقيها . وهي شكوى ذات حدين : أحدها الأول جمهور المتقاضين . وحدها الثاني الخبراء . فهي من ناحية الجمهور : تردد بين ما يحسه أطراف الدعوى من تراخ في العمل وتهاون في أدائه وعدم توخي جانب الحق في التحري عنه والسير به بعيدا عن الرقابة القضائية الفعالة . وهي من ناحية الخبراء : تقوم على عدم التيسير لهم في أجورهم وأرزاقهم والصعوبة التي يجدونها في تحصيل المصاريف التي ينفقونها مقدما وبنوع خاص في تحصيل ما يقدر لهم من الأتعاب وليس في قانون المرافعات من الوسائل المجدية ما يكفي لتلافيا

لهذا رأى الشارع مشكورا أن يتدخل ويصلح ذات البين .

ففي ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩١٣ بتعديل قانون الخبراء وتعديل بعض مواد في قانون المرافعات تعديلا وإن لم يصل في مجموعه إلى حد الكمال إلا أنه في يقيني وتقديرى أشبه بعلاج مسكن لحالة استفاضة الشكوى منها وضاعت صدور الناس بها .

من بين هذه التعديلات مادة جديدة . هي المادة ٢٤٣ مكررة . أضافها الشارع إلى الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات ونصها كالآتي : — « يحضر الخبير في اليوم المحدد للمناقشة في التقرير ليبين للمحكمة رأيه والأوجه التي تبرره ، » وللمحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم وتحصل المناقشة في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة ، « في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية وجب إثباتها في المحضر والمحكمة في حالة اتفاق ، » الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره . ،

وقد عني الشارع بالافصاح عما أراده ودار بذهنه عند إضافة هذا النص الجديد بما جاء في مذكرته الإيضاحية المؤرخة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ونصها كالآتي : —

« وينص المشروع كذلك على أنه يجب على القاضي أن يحدد تاريخ الجلسة التي تؤجل لها ، القضية للمناقشة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها . » « ومن أهم التعديلات التي أدخلها المشروع ذلك التعديل الذي يحتم حضور الخبير أمام ، المحكمة للأدلاء برأيه والأوجه التي تبرر هذا الرأي ومناقشته فيه . »

« ولا شك أن في ذلك ضمنا تحقق به الرقابة الفعالة من المحكمة ويعطى فرصة للخصوم ،
« لمناقشة الخبر استجلاء للحقيقة وتحرياً للدقة . وقد أجاز للمحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما ،
« تراه مفيداً لتويرها وتكوين عقيدتها في موضوع الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ،
« الخصوم كما أجاز لها في حالة اتفاق الخصوم أن تعني الخبر من الحضور أمامها . »

عبارة هذا النص المحكم لا إشارته تقطع في الدلالة على الآتي : —
١ — حضور الخبراء أمام المحاكم لشرح تقاريرهم ومناقشة أعمالهم مناقشة علنية وبحضور أطراف
الدعوى أصبح إجراء واجباً وحتمياً من إجراءات المرافعة في قضايا الخبرة .
وهذا الوجوب ظاهر من قول المادة : « يحضر الخبر في اليوم المحدد للمناقشة في التقرير ليبين
رأيه والأوجه التي تبرره . » ، وقولها : « . » ، وللمحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تعني الخبر من
الحضور لمناقشة تقريره ، بما يستفاد منه قطعاً وبقينا أن حضور الخبر أمام المحكمة إجراء
واجب لا بد منه .

وهو ظاهر أيضاً من عبارة المذكرة الإيضاحية وقولها : « . » أنه يجب على القاضي أن يحدد تاريخ
الجلسة التي تؤجل لها القضية للمناقشة في التقرير . » وقولها : « ومن أهم التعديلات التي أدخلها
المشروع ذلك التعديل الذي يحتم حضور الخبر أمام المحكمة للأدلاء برأيه والأوجه التي تبرره
ومناقشته فيه . » ، وقولها : « كما أجاز لها — أي للمحكمة — في حالة اتفاق الخصوم أن تعني الخبر
من الحضور أمامها . » ، إذ في القول بأنه يجب على القاضي أن يحدد جلسة للمناقشة في التقرير وأنه
يتحتم حضور الخبر للأدلاء برأيه ما يقطع ولا شك في أن حضور الخبر أمام المحكمة إجراء
واجب لا يفتى عنه ولا يعنى منه سوى اتفاق الخصوم على عدم لزومه

٢ — وهو إجراء له حكمته وأهميته ليدل الخبر أمام المحكمة برأيه والأوجه التي تبرر هذا الرأي
ومناقشته فيه . وه لتوجه إليه المحكمة من الأسئلة ما تراه مفيداً لتويرها وتكوين عقيدتها في موضوع
الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وعلى حد تعبير المذكرة : « لا شك أن
في ذلك ضمنا تحقق به الرقابة الفعالة من المحكمة ويعطى فرصة للخصوم لمناقشة التقرير استجلاء
للحقيقة وتحرياً للدقة . »

٣ — وهو إجراء واجب لازم ليس للمحكمة أن تعني الخبر منه وتتسلب من مقتضاه إلا
باتفاق الخصوم

ولكي تدرك جوهر هذا التعديل وأهميته إرجع إلى ما جرى عليه العمل قبله ثم قارن بين
الوصفين واحكم منصفاً

١ — فقد جرى العمل قبل التعديل على أن يباشر الخبر مأموريته ويقدم تقريره عنها بعيداً عن
رقابة المحكمة الفعالة ناركاً لها مهمة مراجعته وفحصه وتفهمه وبعيداً عن رقابة الخصوم ملقياً عليهم عبء
الدفاع عنه أو الطعن عليه . ويومئذ تكون الغلبة لمن هو الجن بحجته

ومع أنه قل أن تخلو أعمال الخبراء من عيوب و طعون ، فقد قل كذلك أن تأمر المحكمة بحضورهم لمناقشتهم فيما اختلف عليه لديها مكتفية بترجيح احدى وجهتي النظر وتغليبها على الأخرى هكذا في غية الخبير صاحب الرأي ومن واقع ما عساه يكون مقدما لديها من أوراق ومذكرات... ١١٠٠.

وإن هي تجوزت وأمرت بحضوره ففي نطاق ضيق محدود ولمناقشته ، فيما هو لازم ، أو على قدر معلوم وللكشف عن بعض مسائل غمضت واستعصى حلها عليها لشرح لها رأيه ومبررات هذا الرأي عن آخرها .

ب — أما الآن. فقد أصبح مجرد قيام الخبير بمباشرة مأموريته وتقديم تقريره عنها اجراء غير كاف ولا شاف . بل لابد له من اجراء آخر يتبعه ويكمله ، هو تحديد جلسة لمناقشة التقرير وحضور الخبير أمام المحكمة لشرح رأيه وبيان أسانيد ومناقشته فيه .

وعندئذ تنهياً للمحكمة الفرصة لسماع رأى الخبير ومبرراته ولتوجه اليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لتورها وتكوين عقيدتها في موضوع النزاع وفي عمل الخبير نفسه .

وعندئذ تنهياً للخصوم الفرصة لبدء ما لديهم من اعتراضات و طعون على عمل الخبير في مواجهته وبحضوره لافي غيبته وبعيدا عنه .

وعندئذ أيضاً تنهياً للخبير الفرصة للدفاع عن تقريره والرد بنفسه على الطعون الموجهة اليه أولى من القاء هذا العبء على عاتق من جاء التقرير في مصنفته .

وبهذا تنهياً للفرص جميعا للكشف عن حقيقة النزاع ورأى الخبير ووجه الحق فيه علنا وبحضور أصحاب الشأن في الدعوى .

* * *

وما بهذا الاجراء الجديد من شذوذ ولا عجب :

إذ الواقع أن حضور الخبير أمام المحكمة للدلاء برأيه وبيان الأوجه التي تبرره ومناقشته فيه مناقشة علنية وبحضور أصحاب الشأن هو وضع للخبير تحت رقابة المحكمة الفعالة ورقابة الخصوم المباشرة . وفي ذلك ضمان بعيد لحسن سير العمل والاقتراب به ولو نسبيا إلى حدود السكال .

وما من شك في أن الخبير الذي يباشر مأموريته وهو يعلم بأنه موضوع تحت المراقبة ، وملزم بالدفاع عن تقريره أمام المحكمة قل أن يخاطر بنفسه ويخاطر بجهوده خشية إحراجه والتضييق عليه . لابل لك أن تقول بأن حضور الخبير أمام المحكمة لبيان رأيه ومبرراته علنا وفي مواجهة أصحاب الشأن يهيئ لها مجالا أوسع للكشف عن حقيقة النزاع والحكم على عمل الخبير وتقدير الطعون المستندة اليه وبالتالي يسهل لها سبيل استنارتها وتكوين رأيها والفصل في الدعوى عن عقيدة وباطمئنان .

وأخيراً . : فلا أقل من أن نفترض بأن مناقشة أعمال الخبير بغير حضوره وفي غيبته قد تسهل للخصوم طريق استنابته وتجريحه واستباحته وترك لهم حبل الطعن ممتدا على الغارب . فيعابونه حيناً . ويلومونه حيناً . ويعتفونه أحيانا . ومن شأن التعديل أن يهيئ له فرصة الدفاع عن

نفسه وعن عمله أمام المحكمة وبحضور أصحاب الشأن وشهود الجلسة وفي ذلك مافيه من مصلحة محققة له أقلها درء الحدود وسد الذرائع وقطع الألسنة التي قد يحلو لها أن تتحرك للطعن عليه عفواً وبالباطل .

* * *

قد يعترض : وكيف تناقش المحكمة تقرير الخبير قبل أن تطلع عليه
ليس هذا بعذر... وفي وسع المحكمة استجلاء للحقيقة وبغير حاجة إلى نص في القانون أن تؤجل القضية لاطلاعها هي كما تؤجلها لاطلاع الخصوم ولو اطلعاً أولاً وبالقدر الذي يمكنها من تتبع الرأي والمناقشة فيه . ومع ذلك فها هو الشارع قد عاج هذا النقص وأوجب تحديد جلسة للمناقشة في التقرير حتى وإن لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها .
على أن الفكرة في التعديل لا تقف عند حد المناقشة ، ولكنها تمتد إلى غرض أبعد وأسمى . ذلك هو حضور الخبير أمام المحكمة لشرح لها تقريره ويدلي برأيه وأسانيده . وقد يغني هذا الشرح عن المناقشة . وقد يفتح لها ألف باب وباب . ومن يدرينا فقد تكشف مع الحذر والتفرس عن خفايا وخبايا قد لا تصل إليها أو تتعفف عنها السنة الدفاع وقد لا تنفذ معها محاولة الاقتناع .
ولعل الشارع أراد بتعديله أن يضع لقضايا الخبرة دستوراً جديداً بعدم سماع المرافعة فيها قبل أن تطلع المحكمة على تقرير الخبير وقبل أن يحضر لشرحها لها بنفسه وقبل أن يتمكن الخصوم من مواجهته بطعونهم ومناقشته فيها مناقشة علنية .

* * *

كذلك قد يعترض : وكيف تناقش المحكمة تقرير الخبير وهي لا مصلحة لها فيها في تلك المناقشة وكيف تسير بها قبل أن يترافع الخصوم وتدين طه ونهم فتقدرها بقدرها وتسمح بعد ذلك ألا تسمح بالمناقشة . وهو اعتراض مردود . إن لم يكن بذاته مصدر الشكوى وموضع الداء . رأى الشارع علاجه أو تسكينه بتحتم حضور الخبير أمام المحكمة لشرح تقريره وتمكين طرفي الخصوم من مناقشته والطمع عليه في مواجهة الخبير وبحضوره . حيث قدر بأن مثل هذه المناقشة الحضورية العلنية لا بد وأن تكشف عن حقيقة النزاع وتجلي أوجه الحق فيه وأوجه الخطأ أو التصواب في أعمال الخبير وادعاءات الخصوم بشأنها .

ولم لا يكون الشارع قد أراد أن يجعل مناقشة أعمال الخبراء حقاً وسعاً للخصوم بعد أن كان حقاً ضعيفاً متزلزلاً وقيداً برأى المحكمة فتأمر بها أو لا تأمر على حسب الأحوال .

* * *

والآن... ما قولك في أن هذا النقص الكامل الفاضل مهمل التطبيق في مجال العمل . ألا تأسف معي على أن الشارع في مواد . ولا يزال العمل في مواد

أحمد زكي

النجاشي

برئاسة الأوقاف

بحث

في الوصية المستورة واشتباها بعقود البيع والهبة

الأصل أن الشارع وإن كان قد أطلق حرية المورث الذي يتوفى عن التصرف في أمواله حال حياته ولو أدى ذلك إلى تجريده من كل ثروته ما لم يكن غير أهل للتصرف فإنه بالرغم من هذا الأصل فإن المشرع قيد حريته في تصرفاته المضافة إلى ما بعد الموت وجعلها موقوفة على إجازة الورثة إن كانت لوارث وكذلك إذا كانت لغير وارث وتجاوزت الثلث وما دام الشارع قد حرم الوصية بغير القيود المذكورة فلا يملك شخص ما التحايل على أحكام الشريعة بإخفاء الوصية المستورة تحت ستار عقد آخر من العقود المنجزة غير الخاضعة لإجازة الورثة وإثبات هذه الصورية من الأصل جائز للورثة وللغير مهما كان شكل العقد الذي اتخذ ستاراً لإخفاء هذه الوصية سواء أكان العقد عقد بيع أو هبة والشريعة الإسلامية نفسها لا تستلزم لبطلان الوصية أن يكون التعاقد بلفظ الإيضاء صراحة بل إنها تقضى ببطلان الوصية المستورة إذا لم تكن إجازة الورثة لأنه قيل من الفقهاء أن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني

وإذا كان الأصل كما سبق بيانه فإنه يتفرع على هذا أن الطعن بالصورية (في عقد البيع المدعى بتنجيذه والمقصود منه الوصية) يكون غير قاصر على الورثة بل يجوز لأحد المتعاقدين وهو الموصى أن يطعن بهذه الصورية بطرق الإثبات الواجبة قانوناً إما بورقة الضد وإما بالاثبات بالبينة إذا كان هناك مانع يمنع من الكتابة لأن للموصى حق الرجوع عن وصيته

والبيع والوصية قد يشتبه أحدهما بالهبة - ولكن في فصل التفريق بين الوصية والهبة إن الهبة تمليك وتنجز في الحال والوصية تمليك إلى ما بعد الموت وأن كانا معا يتبرع - والفارق بين البيع والهبة أن الأول بعوض والثانية بتبرع وإن كانا معا ينقلان الملكية في الحال - ولا يمكن القول بأن البيع قد قصد منه التبرع والهبة في صورة عقد البيع إذا ظهر من الظروف والقرائن أن التنجز في الحال لم يكن قرين الهبة - فالوالد الذي يحرم عقداً لأولاده بالبيع المذكور به قبض الثمن - ولو أن الظروف تدل على خلاف ذلك إما بأقرار المشتري وإما من قرائن التحقيق - فمثل هذا العقد لا يمكن اعتباره هبة جائزة في صورة عقد بيع لو أن الوالد احتفظ بالعقد بعيداً عن متناول يد المشتري - لأن التعاقد في هذه الحالة يعتبر إما هبة لم يظهر من نية الموهوب له قبولها لا صراحة ولا ضمناً وإما وصية لحفظ العقد تحت يد الوالد ومن باب أولى تحت يد غيره الأمر الذي يدل على أن المملك لم يرد التملك في الحال وإن نية الإيضاء كانت للاستقبال (المحاماة السنة ١١ رقم ٢٦٢ ص ٥١٩)

(١) وأن ما يجدر بحثه هو بيان قيمة اشتراط البائع لنفسه الاحتفاظ بحق الانتفاع مدة حياته أو مدة معينة واشتراط عدم تصرف المشتري مدة معينة أو مدة حياة البائع ولمعرفة ذلك يمكن القول بأن مثل هذين الشرطين بمفردهما وبلا قرائن أخرى لا يدلان على نية الإيضاء ولا يدلان على أكثر

من أن المملك قد اشترط تأجيل وضع اليد فقط ولم يؤجل الملكية فلا تستنتج منهما نية التملك الى ما بعد الموت ولا تعرف نية الايصاء بهما لأن في معنى الوصية تأجيل الملك وتأجيل تنجيذه الى ما بعد الوفاة والأصل انه لا يوجد قانونا ما يمنع وجود هذين الشرطين في عقود البيع المنجزة فقط يجب التفريق بين شرط عدم التصرف المؤبد وفي هذه الحالة يكون باطلا وشرط عدم التصرف المؤقت الذي يعتبر عندئذ صحيحا اذا كان لمدة قصيرة فاذا كان شرط عدم التصرف clause de nonalienabilité محدودا بمدة حياة ناقل الملكية أو حياة شخص اجني فإنه يكون شرطا صحيحا جائزا في البيع المنجز ولكن اذا اشترط عدم التصرف لمدة اطول من حياة ناقل الملكية فإنه يكون في حكم شرط عدم التصرف المؤبد ويكون باطلا (الملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى نبذة ٢٨٧) وقد ذهب الراجح من أحكام المحاكم وبحق إلى أن الاشتراط في عقد البيع على بقاء حياة البائع للانتفاع بالعين المبيعة واشترط عدم تصرف المشتري المؤقت لا يدل في ذاته وبمفرده على نية الايصاء بل قد يفهم من هذين الشرطين التملك البات لأن مثل هذه الاشتراطات أمر جائز قانونا وهذه الاحكام جميعها اعتبرت مثل هذين الشرطين صحيحين : --

اولا — لانه لا يمكن اعتبار العقد بهما وصية لأن الوصية بلا مقابل واحتفاظ البائع بالانتفاع يكون كقابل

ثانيا — مثل هذه الاشتراطات صحيحة اذا كان للمشتري أو للبائع مصلحة محقة في ادراجها كمصلحة البائع في أن يحافظ على كيان المشتري المالي خوفا من ان يتصرف فيمنع تصرفه لمدة مؤقتة الى المدة اللاتقة أو كمصلحة المشتري في أن يكون بارا بالبائع فيمنحه حق الانتفاع المؤقت

ثالثا — لأن حكم الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ولكن في مثل هذه الاشتراطات ليس الأمر كذلك لأن المشتري يملك الرقبة في الحال وان كان قد حرم من المنفعة مؤقتا

رابعا — مثل هذه الاشتراطات التي يحتفظ فيها البائع بحق الانتفاع من قبيل تقرير مرتب مقرر بمدة الحياة وتعهد المشتري بعدم التصرف في العين لحين وفاة المملك نتيجة طبيعية للاشتراط الأول

خامسا — لأن الوصية تأجيل للملكية ووضع اليد معا إلى ما بعد الموت أما مثل هذه الاشتراطات فتأجيل فقط لوضع اليد وهذا لا ينفي تنجيز الملكية في الحال لو كان التنجيز صحيحا من ظروف أخرى . يراجع حكم النقض المنشور سنة ١٩٣٩ بمجلة المحاماة السنة ١٩ العدد الثالث رقم ١٥٤ ص ٣٦٠ وذكر به أن اشتراط البائع الاحتفاظ بحق الانتفاع واشترط منع المشتري من التصرف في العين المبيعة مدة حياته هو عقد منجز مع الأخذ فقط بظاهر مثل هذا الشرط بمفرده وبدون قرائن أخرى تدل على نية الايصاء — وانه ليس لمحكمة النقض أن تتعرض لما استنتجته محكمة الموضوع — اللهم الا إذا كان هناك خطأ في تكييف العقد وتطبيقه على القانون — ولا تتعرض محكمة النقض مادامت محكمة الموضوع قد بنت رأيها عن تنجيز العقد على اسباب منتزعة من ظروف الدعوى وملابساتها بقرائن مسوغة لهذا التنجيز وتراجع ايضا الاحكام الأخرى الصادرة قبل ذلك عن

شرط عدم التصرف من جانب المشتري وشرط احتفاظ البائع بالانتفاع بصحة هذين الشرطين مع عقد البيع المنجز و مجلة الحقوق ٣ ص ١٧٢ . الشرائع ٣ رقم ١٦٥ ، المحاماة السنة ٢ رقم ٦٤ ص ٢١٠ ، المحاماة السنة ٢ رقم ٦٣ ص ٢٠٧ ، المجموعة لسنة ٢٣ رقم ٩٩ ص ١٥٣ ، المحاماة السنة ٢ رقم ٢٥ ص ٦٥ ، المحاماة السنة ٣ رقم ١٠٩ ص ١٦٢ ، المحاماة السنة ٣ رقم ٤٢٠ ص ٥١٦ ، المحاماة السنة ٥ رقم ٣٨٣ ، المحاماة السنة ٥ رقم ٥٦٢ ص ٦٨٤ ، المحاماة السنة ٨ رقم ٤٨٦ ص ٧٩٦ ، المحاماة السنة ٩ رقم ٣٢ ص ٥٢ ، المحاماة السنة ٩ رقم ٥٩٤ ص ١٠٩٠ .

وذهبت بعض الاحكام إلى أن عدم دفع الثمن وبقاء الحيازة تحت يد البائع لحين الوفاة يجعل العقد وصية ولا يغير من هذه الصفة ذكر الثمن في العقد و اقرار البائع باستلامه متى ظهر ان الثمن لم يدفع حقيقة (المجموعة السنة ١١ رقم ٤٥ ص ١٢٥ ، المجموعة السنة ١١ رقم ٤٧ ص ١٣٢ ، المحاماة السنة ٤ رقم ٤٥ ص ٤١٩ ، المحاماة السنة ٦ رقم ٢٥٤ ص ٢٣١) ولكن تصور هذه الاحكام جاء من اعتبارها أن احتفاظ البائع بحق الانتفاع وشرط عدم التصرف من جانب المشتري تأجيل للملكية كما في الوصية ولكن الصحيح والواقع أن الذي يؤجل هو وضع اليد فقط وليست الملكية كما سبق بيانه .

ونية الايضاء هي مسألة تقديرية تستنتجها المحكمة من ظروف كل دعوى على حدة بعيدا عن بحث مثل هذين الشرطين السابقين وإذا وجدت مثل هذه الاشتراطات بتقييد المشتري من الانتفاع مع ظروف أخرى تدل على نية تأجيل الملكية الى ما بعد الوفاة ومع ظهور عدم دفع الثمن حقيقة — ولا عبرة بما يذكر في العقد — ومع نية التبرع اعتبر العقد حتما وصية — ويلاحظ أن عدم دفع الثمن بمفرده لا يكفي لاعتبار العقد وصية بل لابد من ظهور نية التملك بعد الوفاة مع قرينة عدم دفع الثمن معا — اذ قد يكون العقد منجزا في الحال مع نية التبرع فيكون هبة في صورة عقد بيع وهذا جائز

(٢) وأتماما للبحث يتعين بيان ما جرت عليه احكام المحاكم من احتفاظ البائع بعقد البيع الذي يحرره ويبقيه تحت يده أو تحت يد غيره كأمين وبيانا لذلك قد حكم بأن تصرف الوالد لأولاده في أطيانه بعقود بيع حجزها ولم يسلمها اليهم بل أودعها لدى أمين وأوصاه بأن لا يسلمها لأحد منهم الا بعد الوفاة مثل هذا الشرط يدل على نية الايضاء ما دامت قد ظهرت نية التبرع في العقد بوضوح و المحاماة السنة ١٠ رقم ١٤٣ ص ٢٩١ ، وحكم أيضا أن البيع الصادر من والد الى ولديه ولم يدفع عنه ثمن ، وصلة القرابة بين والد وأولاده كافية لاستنتاج عدم دفع الثمن ، مع احتفاظ العقد تحت يد الوالد فمثل هذا التصرف إما هبة في صورة عقد بيع لكن لم تقبل الهبة فهي باطلة — وإما وصية وتمليك في الاستقبال بدليل الاحتفاظ بالعقد ولا تتم الوصية الا حين الوفاة — ومن باب أولى لا تتم الوصية إذا عدل الموصى عن وصيته حال حياته — و تراجع المجموعة الرسمية السنة ٣٢ رقم ٩٣ ص ٢٠٩ ، ثم جاء حكم محكمة النقض فاصلا في مسألة احتفاظ البائع بالعقد تحت يده وهو لا يسلمه لمن حصل لهم التصرف وقررت أن تعرف نية العاقدين الواقع في الدعوى مسألة موضوعية ومتى كان هذا التعرف مبنيا على أسباب منتجة له فهو تعرف صحيح . فاذا ثبت لقاضي الموضوع أن العقد المتنازع على تكييفه صدر من جد لاحفاده وكان له و ولدظهر انه لم يدفع للبيع ثمن (اما باقرار المشتري وأما من التحقيق) وإذا كان الجد قد احتفظ بالعقد تحت يده (ومثله

من يحتفظ بالعقد تحت يد أمين ولا يسلم الا بعد الوفاة) ودون تسجيل هذا العقد. فاذا ثبت لقاضي الموضوع ذلك كله واستخلص من القرائن ان الجدل لم يرد بذلك العقد غير وصية فان استخلاص الوقائع بهذه الكيفية هو تحصيل منتج للوقائع التي اعتمد عليها (حكم النقض الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ مجموعة الاستاذ محمود عمر رقم ١٣٧ ص ٣٢٧ والمحاماة السنة ١٤ ص ٣٦٠، المجموعة الرسمية السنة ٣٥ ص ٢١٩)

(٣) وأما حكم عقود البيع التي يظهر منها ذكر الثمن في التعاقد وهو لم يدفع حقيقة مع احتفاظ البائع لنفسه بحق التصرف في الملك حال حياته فهذا أمر يدل على نية الايضاء ولا يدل على نية التجيز في الحال إذا ظهرت نية التبرع وذلك مفهوم يقينا لأن احتفاظ البائع بحرية التصرف في ملكه معناه انه يمكنه أن يعدل عن البيع الذي صدر بنقل الملكية لشخص آخر خلاف من اشترى منه . وهذا المظهر لا يكون إلا فيمن يعدل عن الوصية . ومعنى احتفاظ البائع لنفسه بحق التصرف في الملك هو احتفاظه بوضع اليد لنفسه واحتفاظه بحق التصرف معا وحق التصرف هذا يبيح له نقل الملكية للغير . وإذا احتفظ لنفسه بوضع اليد والاتفاد فقط امكن اعتبار هذا الشرط الأخير مستطاعا مع فكرة تجيز العقد . وقد تستنتج فكرة احتفاظ البائع بحرية التصرف في الملك إما من العقد صراحة وإما من الظروف ضمنا كأن يبيع البائع ماله للمشتري ويذكر في العقد انه منجز ثم يتصرف بعد ذلك إلى مشتر آخر فيصادق المشتري الأول على التصرف الحادث بعد ذلك (المحاماة الـ ٨ رقم ١٤٣ ص ١٩١) وقد ورد بهذا الحكم انه لا يعقل أن يجرد البائع نفسه من كل ما يملك إلا إذا كان يقصد نية الايضاء فاذا تصرف البائع بعد عقده الأول وصادقه المشتري الأول على هذا التصرف الأخير كان عقده الأول غير منجز وانه يرمى به إلى اعتباره وصية بدليل اقرار من صدر العقد لمصلحته أولا بعدم حصول التجيز

(٤) وعكس ذلك إذا ما ذكر في عقد البيع ان المشتري ايسح له أن يتصرف تصرف الملاك فيما يبيع له كمالك له حق التصرف بنقل التكليف والملكية إلى الغير . فان معنى إباحة التصرف له في هذه الحالة هو المقصود منه التصريح له بنقل الملكية للغير وليس المقصود فقط إباحة التصريح له بالتنازل عن وضع اليد كالتأجير والمزارعة وإلا لو ذكر هذا الاشتراط الأخير بإباحة التصرف للمشتري فقط في وضع اليد فانه يدل على نية البائع المتصرف بأنه لا يقصد البيع المنجز في الحال إذا كانت القرائن والظروف تساعد على استنتاج نية الايضاء وينبغي على القاعدتين السالف بيانهما : —

أولا — إذا ذكر في عقد البيع احتفاظ البائع لنفسه بحق التصرف في ملكه لحين وفاته أو حال حياته دل هذا صراحة على نية الايضاء ولو اكتفى بهذا الشرط أو إذا ذكر معه شرط منع المشتري من التصرف ثانياً — إذا ذكر في عقد البيع احتفاظ المشتري لنفسه والاباحة له بحق التصرف فيما اشتراه تصرف الملاك دل هذا صراحة على فكرة تجيز العقد ولو اكتفى بهذا الشرط أو ذكر معه شرط منع البائع من التصرف فيما يبيع ولو مع احتفاظ البائع بحق الاتفاد ؟

عبد العزيز سليمان

القاضي بمحكمة الامكنندرية الأهلية

مجلس نقابة المحامين

أمام المحاكم الأهلية

منشور رقم ١ لسنة ١٩٤٠

نصت الفقرة الثالثة للمادة ١١ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الأهلية على ما يأتي :

« وعلى المحامي تحت التمرين أن يخضع لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة باسم المحامي الذي التحق للتمرين في مكتبه ،

لهذا قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٠ الفات نظر حضرات المحامين تحت التمرين الى نص هذه المادة ومراعاة ارسال الاخطار المشار اليه بهذه

الفقرة وإلا اعتبر تمرين المحامي ناقصاً .

سكرتير النقابة

نقيب المحامين

تحريراً في يناير سنة ١٩٤٠

عبد الحميد عبد الحق

محمود بسيوني

كتاب دورى

من حضرة صاحب العزة النائب العمومى الى النيابة

بشأن العمال العاطلين وعدم اعتبارهم متشردين في ظروف معينة

عدد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فى المادة الأولى منه كافة الأحوال التى يعتبر فيها الشخص متشرداً ولعل أكثر هذه الأحوال شيوعاً تلك الحالة التى لا يكون للشخص وسيلة مشروعة للعيش والمشرع وان كان قد جعل من مقاصد هذا القانون القضاء على التشرد فى كافة صوره ليقى المجتمع شر المتشردين إنما أراد بداهة أولئك الذين كان منشأ تشردهم القعود عن طلب الرزق والاخلاد إلى البطالة والكسل مؤثرين العيش من طرق غير مشروعة . ولما كانت البلاد قد لا تخلو فى بعض الأحيان من وجود فئة من العمال سدت فى وجوههم سبل العيش لظروف خاصة أو عامة وأصبحوا عاطلين على الرغم منهم وهم أحق بالعناية وأولى بالرفق فمن الاجحاف أن يعدوا فى زمرة المتشردين وتجرى عليهم أحكام قانون التشرد . فعلى حضرات الأعضاء اعتبار ما تقدم إذ لا يجوز حسبان العامل العاطل متشرداً إذا ثبت أنه سعى جهد طاقته للحصول على مرتزق مشروع ولم يوفق فى سعيه أو كان عطله ناشئاً عن سبب قهرى لا حيلة له فيه وعليهم أن يراعوا ذلك سواء فى الطعون التى تقدم من أولئك العمال العاطلين إذا سلمهم البوليس انذارات تشرد فأمروا بالغائها على الأساس المتقدم أو فى القضايا التى يهتمون فيها بالبقاء فى حالة التشرد رغم انذار البوليس لهم بالكف عنه فى حفظونها . لأن القصد الجنائى غير متوفر قطعياً لعدم الجنائية عدولاً بذلك عما نبه اليه الكتاب الدورى رقم ١٠٢ سنة ١٩٣٥ من حفظها قطعياً لعدم الإهمية .

النائب العمومى امضاء

١٠ فبراير سنة ١٩٤٠

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
١٩٤	٥٧٣	١٢٣
١٩٥	٥٧٦	١٣٠
١٩٦	٥٧٧	٦
١٩٧	٥٧٨	٦
١٩٨	٥٧٩	٦
١٩٩	٥٨٠	٦
٢٠٠	٥٨٢	٦
٢٠١	٥٨٣	٦
٢٠٢	٥٨٥	٢٠
٢٠٣	٥٨٦	٢٠

(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية

١ - جريمة . الباعث عليها . ليس ركنها لها . خلوه منها . لا يعيبه - ٢ - استعراف . ركون المحكمة الى ماتم منه امام النيابة دون ماجرى امامها . جوازه - ٣ - اثبات في المواد الجنائية . الاستعانة بالكلاب البوليسية لتعزيز الدليل في جريمة . صحته

محاكمة جنائية . حق محكمة الجنائيات في فصل الجنائية عن الجنحة المرفوعة اليها . لا إخلال فيه بحق الدفاع

سرقة . عقديع . مصدق عليه من الطرفين . ملك للبشترى . خطف البائع له . اعتباره كذلك .

محام . حضوره ودفاعه عن المتهم . عدم اعتراض المتهم عليه . لا إخلال بحق الدفاع

دفاع . محام . حضوره عن المحامي المنتدب أصلا . اقالة المحكمة له وانتداب الحاضر فعلا . عدم اعتراض المتهم عليه لا إخلال .

دفاع شرعى . رد المحكمة عليه . شرطه . جديته واعتراف المتهم بارتكاب الفعل

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . رفع الدعوى العمومية به . اثبات ركن القصد وهو الزنا . عدم وقوع هذه الجريمة بالفعل . صحة الاتهام

١ - مسئولية السيد . عن افعال خادمه . اساسها . ما تهيئوه له في ارتكابها صفته ووظيفته - ٢ - مسئولية السيد عن اخطاء خادمه . فرض الخطأ في الاختيار والرقابة . تحريض السيد ليس شرطا لها

قوة الشيء المحكوم فيه . محاكمة ادارية . غير مانعة من المحاكمة الجنائية

اختلاس اشياء محجوز عليها . دعوى الايجار وتثبيت الحجز . ابطال المرافعة فيها . تجديدها واستصدار حكم بالايجار

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون		
الرقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٢٠٤	٥٨٨	٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩	وصحة الحجز . موجب لقيام الحجز قانونا . تبديد المحجوز عليه بعدها . معاقب عليه	
٢٠٥	٥٨٩	٢٠ " "	١- محاكمة جنائية . تقرير التلخيص . تلاوته في الجلسة الأولى . اجراء تحقيق تكميلي بمعرفة ذات الهيئة التي سمعت التقرير . تلاوة تقرير آخر . غير لازم - ٢- اثبات في المواد الجنائية . اعتماد المحكمة في الادانة على تحقيقها هي . وما تقتنع به منه . صحته	
٢٠٦	٥٩١	٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩	سب . الفاظ السب . أخذ الحكم ببعض العبارات دون غيرها . النقص في بعض العبارات أو الزيادة فيها . لا يعيب الحكم (٢) قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية	
٢٠٧	٥٩٥	٢ " "	١- تدخل في خصومة قائمة . من حق كل ذي مصلحة محققة أو محتملة . طلبات مستقلة . جواز ابدائها - ٢- دعوى النسب . ولو ارتبطت بدعوى الارث . اختصاص المجالس المالية للطوائف بها . شرطه . اتحاد ملة الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بها . في حالة اختلاف الملة .	
٢٠٨	٥٩٦	١٦ " "	طعن بطريق النقض . مخالفة حكم صادر لحكم سابق . شرطه . صدوره بين الخصوم انفسهم - مشترى . سجل عقده . لا يمثله البائع في خصومة سابقة .	
٢٠٩	٥٩٨	٢٣ " "	١- عقد بيع . سائر تبرع مضاف الى ما بعد الموت . استخلاص نية العاقد فيه . مسألة موضوعية - ٢- عقد بيع . عدم تسجيله . قرينة على نية المورث - وعدم دفع الثمن . دلالة على تبرع مضاف الى ما بعد الموت	
٢١٠	٥٩٩	٣٠ " "	املاك عامة . تخصيصها فعلا للنفقة العامة . فقدان هذه الصفة ودخولها في عداد الاملاك الخاصة . جواز تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية	
			استئناف . اثره . اعادة طرح الموضوع برمته على محكمة الاستئناف باسانيده وأدلت . رفع استئناف فرعى . شرطه . عدم الحكم للاستئناف عليه بكل طلباته الأصلية	

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
٢١١	٦٠١	٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩
أجرة . عقد ايجار . النص فيه على استبقاء جزء من الاجرة لسدادها للأموال الأميرية . سريان مدة السقوط بالمادة ٢١١ مدني عليه		
٢١٢	٦٠٣	٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية		
١- ٤ حكر . حق القرار . أجر المثل . تحسينات . احوالها . الحكم بما يستجد منه . مداه		
٢١٣	٦٠٦	٤ يناير سنة ١٩٣٩
استئناف . عن حكم صادر من المحكمة الابتدائية بصفة مستعجلة . في الميعاد المادى		
٢١٤	٦٠٧	٥
استئناف . عن حكم نزاع الملكية . برفض دفع بعدم جواز نزاع الملكية امام قاضى السويع . غير مانع من قبوله		
٢١٥	٦٠٧	١٠
١- دعوى تزوير . دعوى انكار . شروط الدعويين - ٢- استئناف . عن حكم صادر بقبول دعوى الانكار . الغاؤه . التكلم في الموضوع		
٢١٦	٦٠٨	١٥
١- تصرف . الغش . بالنسبة لمحجور عليه . غير لازم . العلم بحالته . كاف - ٢- اهلية . الحكم فيها . طبقا لقانون الاحوال الشخصية . الحجر . سريانه . اختلاف الامامين فيه والارجح - ٣- تصرف . حاصل قبل الحجر وطلبه . جواز اعتباره من وقت حصوله - ٤- حجر للغفلة . تصرف في الملك المرهون دون حجز قيمة الرهن - ٥- ذو الغفلة . تصرفه . ركن العادة فيه . غير لازم - ٦- سند دين . محرر باحتياط غير عادى قرينة على الغش . حاله		
٢١٧	٦١٥	١٧ يناير سنة ١٩٣٩
١- تحكيم . مشاركة التحكيم . تفويض المحكمين بالصالح . أثره - ٢- احكام المحكمين . ميعاد تقديمها قانونا . التأخير فيه . لا بطلان - ٣- مشاركة التحكيم . عدم النص على ميعاد صدور الحكم . الاجراء القانوني . السكوت عنه . اقرار بقبوله املاك عامة . تملكها بالتقادم . شرطه . صدور قانون أو أمر بأخراجها من الملك العام		
٢١٨	٦١٧	١٧

العدد الخامس	فهرست	السنة الشرون
٢١٩	٦١٩	٢١٩
٢١٩	٢٥ يناير سنة ١٩٣٩	استئناف . عدم قيده قبل ال ٤٨ ساعة . بطلانه . اليوم السابق عطلة . غير مؤثر
٢٢٠	٢٦ " "	ثمن . شرط عدم الضمان . وعلم المشتري أو سقوط الخيار . رفض رده . الرد . حالته
٢٢١	٢٨ " "	١ - الوقف . أصله . المدى الذي يتناوله - ٢ - توفر شروط انعقاده . من عقود الإيجاب . شروطه
٢٢٢	٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩	(٤) قضاء المحاكم الكلية إبطال المرافعة . مستأنف . عدم حضوره أمام قاضي التحضير . توجيه المستأنف لهذا الطلب ضده . إحالة القضية على الجلسة للفصل فيه . حضور المستأنف . رفضه
٢٢٣	٣ يناير سنة ١٩٤٠	١ - استئناف حكم . قبوله . صريح أو ضمني - ٢ - حكم قطعي برفض دفع بعدم جواز نظر الدعوى . وجوب استئنافه استقلالاً . المرافعة في الموضوع دونه . قبول له - ٣ - دعوى منع تعرض . طلب ترميم مسقى . كاجراء مؤقت . غير ماس بأصل الحق . جواز رفعها - ٤ - دعوى منع تعرض . عن وضع يد . مبنى على التسامح أو الاتفاق . عدم جوازها - ٥ - دعوى منع تعرض . مبنية على نقض تعاقد . مساسه بأصل الحق . عدم قبولها مخدر . احراز . بذور الحشيش وقمه وأوراقه . لا عقاب وقف . حارس قضائي على أعيانه . لا يعدل ولاية الواقف على وقفه
٢٢٤	١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩	١ - حكم ناقض . آثاره . في حق طرف الخصومة أمام محكمة النقض . تعديها إلى غير الخصوم . جائز . شروطه - ٢ - وضع اليد . بحسن نية . لا يوجب رد الثمار . - ٣ - سوء النية متى تبدأ . مسألة موضوعية
٢٢٥	٢٠ " "	١ - ملكية . إيقاف دعواها حتى يفصل من محاكم الأحوال الشخصية . لا إيقاف إذا لم تكن هذه المحاكم مختصة .
٢٢٦	٢٣ " "	٢ - محاكم أهلية . إشرافها على أحكام المجالس المالية . لا يكون إلا للتحقق من صحة تشكيلها وقانونية قراراتها . لاحق لها في تأويل الأحكام الصادرة في اختصاصها - ٣ - مجالس مالية انجيلية . اختصاصها بالمواريث دون الوصية - ٤ - وصية . حكمها في شريعة العيسويين . اختصاص محاكم الأحوال الشخصية .
٢٢٧	٩ مايو سنة ١٩٣٩	

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		٥ - موارد . اختصاص المحاكم الشرعية بها دون الوصية . ٦ - مرض الموت . عدم سريان أحكامه على الوصية (٥) القضاء المستعجل
٢٢٨	٩ فبراير سنة ١٩٣٨	١ - الطعن بالربا الفاحش . وأثره على الدين - ٢ - أعمال الحارس وتقديرها والولاية بشأنها - ٣ - أثر الحجز التفيزي على المال المحجوز - ٤ - اختيار الحارس . ومن يملكه - ٥ - تحديد مأمورية الحارس على الأشياء المحجوز عليها والتوفيق بينها وبين مصالح المدين - ٦ - بيع الأشياء المحجوزة ومتى يكون
٢٢٩	٩ مايو سنة ١٩٣٨	١ - تغيير محل الإقامة . متى يكون - ٢ - شركات المحاصة وابتاتها
٢٣٠	١١ يولييه سنة ١٩٣٨	١ - قوة الشيء المحكوم فيه وأحكام القاضي المستعجل . ٢ - أثر الأحكام المستعجلة ومتى تعدل عنها - ٣ - الصلح الواقى من الافلاس .
٢٣١	٤ مارس سنة ١٩٣٩	١ - ضابط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - ٢ - التأشير على هامش سجل العقد . وشطب التأشير والاختصاص في الحالتين
٢٣٢	١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩	الاخلاء . تعليق تنفيذ الحكم به على دفع الأجرة
٢٣٣	٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩	١ - أسباب الاشكالات . سلطة قاضي الأمور المستعجلة . ٢ - منازعات التنفيذ . بحث القاضي بشأنها - ٣ - الوفاء مع الحلول والحوالة - ٤ - التضامن . رجوع المدينين على بعضهم . ٥ - الرجوع بحصة المعسر . سنده . طريقه (٦) قضاء المحاكم الجزئية
٢٣٤	٢٩ مارس سنة ١٩٣٩	أم . قبولها الشراء لولدها القاصر من وليه . صحيح
٢٣٥	٤ أبريل سنة ١٩٣٩	١ - ٣ - حصانة برلمانية . حكمتها . عدم جواز التنازل عنها . التمسك بها في الدرجات القضائية العليا . جائز . سريانها بعد حلول دور الانعقاد - ٤ - طلب رفع الحصانة البرلمانية من له الحق فيه . حق المدعى المدني فيه - ٥ - دعوى مباشرة ضد عضو البرلمان . عدم إذن المجلس بها . عدم قبولها - ٦ -

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
٢٣٦	٦٨٠	٥ إبريل سنة ١٩٣٩
٢٣٦	٦٨٠	٥ إبريل سنة ١٩٣٩
٢٣٧	٦٨٣	١٧ إبريل سنة ١٩٣٩
٢٣٨	٦٨٤	١٩ إبريل سنة ١٩٣٩
٢٣٩	٦٨٦	٢٣ مايو سنة ١٩٣٩
٢٤٠	٦٨٨	١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩
٢٤١	٦٨٩	٢٨ يناير سنة ١٩٤٠
٢٤٢	٦٩٣	٣١ يناير سنة ١٩٤٠
٢٤٣	٦٩٦	أول يونيو سنة ١٩٣٧
٢٤٤	٦٩٦	أول " " "

الدفع بطلان اجرامات . من النظام العام ، حكمه - ٧ - دفع بعدم قبول الدعوى . دفع بطلان اعلانها . أثر كل منهما - ٨ - .
جنحة مباشرة . حكم بعدم قبولها . شرطه
١ - رى وصرف . اختصاص وزارة الاشغال بالمنازعات فيها دون المحاكم - ٢ - قانون عام . تعارضه مع قانون خاص . حكمه - ٣ - أمر ادارى . موجب للتعويض لا الالغاء والايقاف .

دعاوى الحكومة . تخضع للاختصاص المعين . ولو كانت اشكالات فى التنفيذ .

١ - استجواب متهم . أثره - ٢ - أمر الحفظ . قوته . الخطأ فيه يمنع من العدول عنه - ٣ - دليل جديد . مدلوله . أثره فى الغاء أمر الحفظ

ورثة . تصرفات ضارة بهم . من طبقة الغير . تاريخ عرفى . لا يحتج به على الغير . مرض موت . حكمه

قانون الدمغة . مخالفة أحكامه . جنحة لا مخالفة

١ - اجارة أشخاص . استحقاق التعويض عند الفسخ .

الحكم بمبادئ العدالة والعادات - ٢ - خدمة . عمال .

مستخدمون . رقتهم . استحقاقهم للتعويض من عدمه . حالاته

٣ - فسخ . بدون سبب أو غير عادل . موجب للتعويض .

٤ - تعويض . استحقاقه عند الاهمال الجسيم . أو الخطأ

الفاحش . أو عدم مراعاة لوائح المصنع الداخلية

١ - صورية مطلقة . ماهيتها . تسجيلها . جواز الدفع بها .

٢ - صورية نسبية . أثرها . لا بطلان ان شملت بعض اجزاء

العقد . باطلة فى حالتى السبب غير المشروع ومخالفتها للنظام

العام والآداب - ٣ - الدفع بالصورية . جائز بصفة عامة

للدائنين اثباتها بالبينة اطلاقاً

(٧) قضاء المحاكم الشرعية

وقف . بطلانه من البائع بعقد غير مسجل

أجنبى . مطالبته باتعاب ومصاريف دعوى شرعية . المحاكم

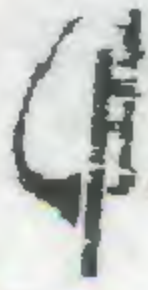
الشرعية مختصة

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٥	٢ يناير سنة ١٩٣٨	١ - أحوال شخصية . أب مصرى . اختصاص المحاكم الشرعية - ٢ - أب أجنبى . اختصاص المحاكم المختلطة . اتفاقية مونترو
٢٤٦	١٤ يونيو سنة ١٩٢٧	وقف . النزاع فى ثبوته . عدم سماح الدعوى عند الاتكان
٢٤٧	١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨	نفقة . حكم صادر من المجلس الملى بها . طلب الأمر من المحكمة الشرعية بأدائها . تنفيذه بالحبس . عدم اختصاص هذه المحاكم به
٢٤٨	٢٣ إبريل سنة ١٩٣٨	١ - اتعاب محاماة والقضاء بها . حالته - ٢ - اتعاب محاماة . حق المحكمة فى عدم القضاء بها
٢٤٩	١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧	مجلس ملى . حكم صادر منه . الطعن فيه لدى المحاكم الشرعية . غير جائز
٢٥٠	١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨	حكر . تقديره . بالرغبة فى العقار لاشيئنه
٢٥١	٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨	وفاة ووراثه . من اسلمت امه وهو صغير . تبعيته لها فى الدين وعدم وراثته لقريبه غير المسلم
٢٥٢	٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨	اختصاص . يهود قراؤون . اختصاص المحاكم الشرعية بنظر قضايا احوالهم الشخصية
		(٨) قضاء محكمة الاستئناف المختلطة
٢٥٣	٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨	سند تحت الأذن . مودع بالمحكمة . محبه بمعرفة أحد المدينين فيه . اثبات . براءة المدين منه . على عاتقه
٢٥٤	٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨	١ - شركة توصية . جنسيتها . تابعة لشركائها - ٢ و ٣ - حوالة بالدين . بين مصريين . تتبع احكام القانون المدنى الاهلى . رضا المدين لازم . وفى الشركات . تطبيقه - ٤ - ميراث . حماية فرنسى . تابع لاحكام الشريعة الإسلامية - ٥ - حوالة بالدين لاسم مستعار . كالوكالة . انتهاؤها بالعزل . اسم مستعار . قياسته على الوكيل . حق العزل
٢٥٥	٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨	اختصاص المحاكم المختلطة . حجز عقارى . رهن عينى مرتبط بها . حق امتياز لأجنبى
٢٥٦	٣	
٢٥٧	٩	١ و ٢ - وكيل بالعمولة . الأذن الصادر له . جواز اثباته .

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٨	٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨	خطأ في مراسلة برقية . انعدام المسؤولية - ٣ - وكيل . الخطأ الحاصل منه . مسؤوليته قبل الموكل
٢٥٩	٩ " " "	١ - اسم مستعار . صورته . عدم التمسك بها . الحكم الصادر . حجته ونفاذه - ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة . في دعوى مرفوعة بصفة صحيحة أمامها . زوال المصلحة المختلطة لا يمنع . بيع . فرق الثمن . جسامته . لارهن . دليل بالكتابة . كاف . تقديم الدفاتر . غير ملزم
٢٦٠	٩ " " "	اشهار افلاس . دين ثابت . ومستحق الاداء . الحكم بها . دعوى جنائية قائمة . لا توجب الايقاف
٢٦١	١٤ " " "	نقض جنائي . اختصاص المحاكم المختلطة جنائيا . فعل جنائي ارتكب في باخرة اجنية . محاكمته بقانون البلد . حالته
٢٦٢	١٤ " " "	١ - نقض . رفعه في الميعاد . اسباب النقض . قدمت بعدها . حالة قهرية . قبوله - ٢ و ٣ - قانون العقوبات . جريمة وقعت في مركب تجارية اجنية . تطبيق القانون المحلي - ٤ - نقض . الجهل بقانون اجني . سبب مخفف للجريمة . سلطة قاضي الموضوع
٢٦٣	١٦ " " "	١ - سند تحت الاذن . تحويله بعد تاريخ الاستحقاق ضد حامله جوازه - ٢ - ضمان . علم المشتري بالنزاع . غير مؤثر عليه
٢٦٤	٣٠ " " "	١ ل ٣ - حراسة قضائية . مدى اختصاص القاضي المستعجل بها . عدم المساس بموضوع الحق . الاجراءات التحفظية . بيع . حجز تحت يد المستأجرين . تقدير صلاحية الحكم بها .
٢٦٥	٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨	١ - قسمة غرماء . توزيع . اعلان المدين استئنافا . لزومه - ٢ - استئناف . ميعاده . مراعاته بالنسبة للحكوم لهم ٣ - استئناف . تقدير قيمته . التعويضات لا تشمل - ٤ - دعوى متضمنة طلبات مستقلة . تقديرها . للاستئناف . كل منها على حدة - ٥ - طلب حلول تعاقدى . لا يعتبر نزاعا . تأثيره على الدعوى . أو الاستئناف . معدوم
٢٦٦	٧ " " "	استعجال . مشتر . عدم قيامه بدفع باقي الثمن . النص في العقد على الفسخ حتما . حق الطرد من العين المبيعة
٢٦٧	١٣ " " "	التماس اعادة النظر . حكم ابتدائي بشيء لم يطلبه الاخصام .

العدد الخامس	فهرست	السنة العشرون
٢٦٨	٧٠٧	١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
٢٦٩	٧٠٧	١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨
٢٧٠	٧٠٧	٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨
٢٧١	٧٠٧	٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
٢٧٢	٧٠٨	٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨

- صحيفة ٢٠٩ بحث في واجب المحاكم في قضايا الخبرة ، حول المادة ٢٤٣ مكررة من قانون المرافعات ، لحضرة الاستاذ أحمد زكي المحامي بوزارة الأوقاف ،
- صحيفة ٧١٣ بحث في الوصية المستورة واشتباها بعقود البيع والهبة ، لحضرة الاستاذ عبد العزيز سليمان القاضي بالمحاكم الاهلية ،
- صحيفة ٧١٧ منشور النقابة رقم ١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بحضرات المحامين الذين تحت التمرين
- صحيفة ٧١٧ كتاب دورى من حضرة صاحب العزة النائب العمومى للنيابات بشأن العمال العاطلين



Bibliotheca Alexandrina



0542570